

قيرس

الجزء الثالث من الإنصاف

- ۴ كتاب الركاة
- و مطاها لغة وشرعاً
 - ه ماعب قبه
- ع الغام الوحشية كالمقر الوحشية
 - « اتركاة في الظياء
- و و في مال الصبي والحيون والحنين
 - ٥ لا عب على كافر ، ولا مكات
 - ٦ إن ملك السيد عيده مالا
 - ٧ الفوائد في الحلاف في تناك الميد
- « إذا ملك سيده عبداً على من تكون فطرته ?
 - ه تكثيره بالمال
 - ٨ إذا إع عبداً وله مال
- اذن لعده الذى أن يشرى له
 عاله عدا سلماً
- الو أذن الكافر لعبده السلم أن يشترى
 رقيقاً مستما
 - « تسرى الميد
- و لو ناع السيد عبده لنف بمال في يده
 - ٩ إذا أعنقه سيده وله مال
 - و لو اشترى المدروجة عاله
 - « لو ملك ميده أمة فاستوامعا
- هل يتقد أصرف في مالدالصد دون استرجاعه؟
 - لا نو وقف عليه
 - « وصية السيد لعيده يلي، من ماله

- ١٠ إن كات الوصية بجزء معين
- و الوغزا العبدعلى فرس ملكه سيده إياء
- الحُلاف في ملك المد بالتمليك مختص شعلك صدد؟
 - ١١ حج اللقطة بعد الحول
 - ١١ حازة الباحات
- او أوص المبدأو وهب له ، وقبل
 باذن سيدم
 - ة لو خلم العبد زوجته يموش
 - ٥ على تجب الركاة على المتق بعضه !
 - ١٢ الثالث ملك تصاب
 - ١٠ تساب ازرع والتر تحديد
 - الاعتبار نقص داخل الكل
- نجب فها زاد على النصاب بالحساب الافي السائمة
- الو الله جر من السعة ، أو كانت ملصوبة فأخذ منها بعراً
- الو تلف عشرون بعيراً من أربعين
 قبل النمكن
- القطع تعلق مجمع السروق ، أو
 انصاب ؛
 - الا لاز كان في دين الكتابة
 - و ولا في السائمة الوقوقة
- و ولا في حدة الشارب من الربح قبل التي ية

٢٦ او تعلق مد مجارة أرش جناية

و لو كان له عرض قنية يناع لو أفلس

« او كان له عرض تجارة بقدر ماعليه من الدي

٧٧ دين المضمون عنه

٥ لا عد فها حجرعليه الفاضي للفرماء

٢٨ والكمارة كالدين في أحد الوجهين

« الندر الطلق ودين الحج و عوه

و المدور المدقة لاركاة فه

٢٩ الحامس : مض الحول

٠٠ المال المستفاد قبل الحول

لا تتاج السائمة وريم التجارة حولهما حول أصليما

٢٩ إن ملك تصاماً صقاراً العقد حوله من حين ملك

ه متى غمر الصاب في يعنى الحول بيح أو ابداله بقبر جنب

٣٣ إذا قصد بالبيع أو بالابدال الفرار 76 /1 ju

٣٠ إن أبدله بتناب من جنسه

ع عل البادلة يمر؟

لا لو أبدله بقير جلمه أم رد إليه

٢٥ إذا ترالحول وجيت الركاة في عين المال

٣٦ إذا مضى حولان لم تؤد فيهما زكاة

٧٧ على عالى عرركاة السائمة موالايل

إذا أفت الركاة المال: سقطت

٣٨ ما رتب على تعلق الركاة بالعل من 18-23

١٥ الرَّكَاةُ فِي الرِّيمُ وأصل الدراهم الموصى ١٥٠ الأموال الطاهرة والباطنة يها في وجوه البر

١٦ الركاة في المال الموصى به

« او ودى بنع اساعة

لا حدة القارب قبل القسعة

١٧ يارم رب المال و كاة الأصل والريم

« لو أدى رب المال الركاة من غير مال المثارية

١٨ الرَّكَامَ فِي الدِّينَ عِلَى النَّلِّيءَ

D إخراج زكاة الدين قبل قبقه

a على حول الصداق من حين العقد ؟

19 زكاء الأعرة

و هل في دن الساعة زكاة ؟

٠٠ كل دين سقط بالا عوش فلا زكاة فيه

و المداق إذا أسقط كالدين

٢١ إذا وهبت المرأة صداقها لزوجها الزميا زكاته

« في الدين على غراللي ، و عو مرواتان

٣٧ الدين المحود ظاهراً وباطأً . ولو کان به بینة

٢٧ او وجت في تماب يعده على مصرالح

« لو قص شيئاً من الدين أحرج ركاته والو لم يبلغ نصاباً

٥ رجع المفصوب منه على العاصب بالركاة

و رکه اسطه

٢٤ لاركاة في مال من عليه دي يقص التماب

٢٥ إلا في الحبوب والمواشي

- جو جل إمكان الأداء ،
 وتسقط يثلف المال ؟
- ﴿ حَمَّ مَا إِذَا تُلْفَتُ الزَّرُوعِ وَالْتَمَارِ عِمَا تُحَةً
 - ج ي لو كان المالك حياً وأقلس
 - ه ديون الله كالها سوا.
- \$ إذا كان النساب غائباً عن مالك
 - ه٤ باب زكاة بهيمة الأنمام
- السائعة : هي التي ترعي أكثر الحول
- ٢٤ هل تعتبر النية في السوم والعلف؟
- ٧٤ يشترط في السوم أن ترعى لياح
- و حل السوم شرط: أوعدم السوم مانع؟
 - ١٨ لو غسب علف السائمة
- الزكاة فيا تولد بين سائة ومعاوفة
- « لا تجزى القيمة في زكاة الإبل الساعة
- يشترط في الشاة الحرجة عن الإبل
 أن تحكون بصفتها
 - إن أخرج بدراً على بجزاته !
 - ٥٠ مادًا يُجزى، عن ينت الحَّاسَ ؟
- هل بجزی ابن لبون عن بنت لبون
 والثنية عن الجدعة ؟
 - ٧٠ الأسنان المذكورة في الإيل
- في مائة وإجدى وعشرين من الإبل:
 ثلاث بنات ليون
- مل زيادة الواحدة عقو وإن تغير الفرض بها ؟
- الفق الفرضان خبر مين الحفاق
 وبتات اللمون

- ۱۵ الزكاة تتعلق بالساب لا بما راد من الأرقاس
- من وجب عليه سن تعدمها : ماذا غرج ؛
 - و قان عدم السن الى تليها الح
- ٣٥ حيث جوزنا الجبران فالحيرة فيه لرب
 اللال
 - لا مجوز الجيران عنها
- ٧٥ إذاعدم السن الواجب والتصاب معيب
 - ٥ لو أخرج سأ أعلى من الواجب
- فى زكاة البقر تبيع أو تبيعة . وفى أربعين سنة
 - ٨٥ لا يجزي، مسن عن سنة
- ق كل الاثنين تبييع . وفكل أربيين
 سنة . ولا تجزى، الدكر في غير هذا،
 الا أن كون النصاب كله ذكوراً .
- ه يؤخذ من المفارصفيرة ومن الراض مريضة وهكذا
- ۹۱ إن اجتمع صفار وكيار ، وصحاح ومراض ، وذكور وأناث : لم يؤخذ إلا ألق ضيحة كير
- ٩٢ وإن كان نوعين : أخذت الدريضة
 من أحدها على قدر قيمة المالين
- ۹۴ لو أخرج من غير لوعه ما ليمي في ماله منه
 - لا لا تعم الطباء إلى العم
- ه فی (کان الغیر: إذا زادت علیمائتین واحدة ، نفیها ثلاث شیاه
 ه شهر فی کل مائه شاه شاه

الحدء.

لا لا يؤخذ تيس ولاهر مة ولاذات عوار

٥٥ لا يوزي، الربي، وهل يحزي، القيمة؟

٦٦ لو اع النصاب قبل إخراج زكاته

« إن أخرج سناً أعلى من القرض

٧٧ زكاة الخلطين . خلطة أعيان أو

« الطرق في سيط ما يشترط في محة الحلطة ٢٠ طرعة

، ٧ للراح وللترح

٧١ على يشترط خلط اللين ؟ وهل تشترط الله ٢

٧٧ إن آخل شرط ، أو تبت لها حكم الاشراد يعش الحول

٧٠ فإن ثبت لاحدها حكم الانفراد

و كل تم حول أحدم قبله بقدر ماله منيا .

٧٤ لو ماك تصابأ شهراً ، ثم باع نصفه مثاعاً ، قبل ينقطم الحول؟

٧٥ إن أخرجها من المال العظم حوال الشرى وكذاك إن أخر جهامن غيره

B ماذا على الشترى إذا لم المر معز كالما خلطة؟

٧٦ إن أقرد بعشه واعه ثم احتلطا انقطم الحول .

« وإن ملك معامين شهراً ثم باع أحدها مشاعاً . قطي قباس قول أبي بكر الخ وعلى قياس قول ان حامد الح

ع به يؤخذ من العز التي. ومن الضأن 🛛 ٧ إذا ملك تصابأً شهراً . ثم ملك آخو لانتغير به القرض التح

٧٩ إن كان الثاني يتفير به الفرض النع

· A a a a a a cella نساباً التي

٨١ إن ملك مالا يقبر الفرض الخ

« إلاا كانت السنون مختلطة كل عشر من لأحر الم

٨٨ إذا كانت ماشية الرجل في بلدين دون القصر الغ

٨٣ لا تؤثر الخلطة في غو السائمة

٨٤ للسباعي أخذ القرض من مال أي الحليطين شاء

ه قول الرجوع عليه عند الاختلاف

٥٨ إلاأغدالساعية كثرمن القرض ظما

٥ عرى إخراج يعنى الحلطاء الح

٨٦ ياب زكاة الخارج من الأرض

« الركاة في الحيوب وفي كل غر يكال

٨٨ لأنب في سائر النمر ، ولا في الر محان والسك وتحوهما

« عال في الريت ون والقطن والزعفران زكاة ؟

٨٨ الكتان كالقطن

. به الورس كالزعفران . هل في الجوز 5:53

> ٩١ يعتبر في وجومها شرطان د وحد عشره اسا

 ۹۲ الاالأوزوالعلس قنصابهما في قضرها عشرة أوسق

هاب الأرز والعلى عد العفية
 خمة أوسق

« الوسق والصاع كلان . المكل مختلف في الوزن

۹۳ نصاب الزيتون

 إن أخرج من زيت الزينون كان أفضل

٥٥ غرج (كاة السميم منه كغيره

« تضم نمرة العام الواحد بعضها إلى بعض

 ٩٩ يضم مرالنخل الذي محمل في السنة مرتبن

الايضم جنس إلى آخر في تكميل
 التصاب

 ٩٨ لازكاء فيم يكتسبه اللقاط ، أو أحده أحرة بحماده

۹۹ ولا فها مجتلبه من المساح كالبطم والرعبال

العشر فيا ستى بلامؤنة ونصف
 العشر فيا ستى مؤنة

١٠٠ الاعتبار بأكثرها سقيا؟

« إن جهل القدار وحب العشر

۱۰۱ تعب الزكاة إذا اشتد الحب وبدا صلاح النمرة

١ إن قطمت قبل ذلك لاركاة قبا

۱۰۲ يستقر الوجوب جملها في الجرين « فإن تلفت قبله بلا تمد ـقطت الزكاة

۱۰۳ إن ادعى تلفها قبل قوله بلا يمين ۱۰۵ يجب إخراج زكاة الحب مصنى والتمر إيساً

ان احترج إلى قطعه قبل كاله
 ۱۰۷ هل للمزكى شرا. زكاته *

او رجمت إليه زكاته بارث

١٠٨ يعث الإمام ساعياً لخرص الثمو

لا تخرص غير النخل والكرم

۱۰۹ یکون الحارص منسلماً أمیناً . وأجرته علی رب الثمر

« مخرص كل نوع على حدة

۱۱۰ يترك في الحرص لرب المال الثلث أو الربع

و فإن لم يأكه رب المال أخذ زكاته

۱۱۱ لرب المال أن يأكل قدر ذلك إذا لم يتركه الحارس

١١٧ يؤخذ الحرمن كل نوع على حدة . ابن شق أخذ من الوسط

١١٣ يجب العشر على للستأجر دون المالك

ه جمع اشر والحراج فها فتح عنوة

٥ لايفس التصاب ينفقة الحصادوغيره

ه متی مصد غاصب الأرض زرعه ملکه وزکاه

١١٤ لازكاة في المضرات بعداً داء العشر

هل لأهل الدمة شراء الأرش
 المتبرية والخراجية ؟

۱۱۵ إذ اشترى الدى أرضاً عشر به هل عليه عشر أو عشران ؟

111 أحد المترى يقط الإسلام

۱۳۰ ماهو الركاز؟ وما الفرق بينه وبين النطة؟

١٣١ باب زكاة الأعان

عاب الدهب والفشة . وما هو
 المقال والدرهم ؟

« هل في القاوس زكاة؟

١٣٢ حكم المقشوش من النقدين

١٣٣ كيف يعرف الغش ؟

او أراد أن يزكى المفسوشة

قرح من الحيد الصحيح من
 جنبه الخ

١٣٥ الذاهب في إخراج أحــدهما عن الآخر -

١٣٦ يكون الذم الأجزاء أو بالقيمة؟

١٣٧ تقيم العروش إلى كل واحد منهما

١٣٨ لازكاه في الحلى المباح المعدللاستعمال

١٣٩ الحلى الحرام والآنية وماأعد الكراء

« اوانکسر الحلی وأمکن ایسه ، أو د عکن

۱٤٠ الاعتبار بوزن الحلى ، أو يقيمته
 فى التصاب ، وفى الاخراج ؟

١٤٢ مايياح من الحلي للرجال

 استحباب التختم بالقضة . وكيف طب ٤٦

١٤٥ التحتم بالعقيق ، وقمى الذهب ،
 والكتابة عليه
 ١٤٦ فى حلية الشطقة

۱۱۹ مصرف مایؤخف منهم مصرف مایؤخذ من نصاری تخلب

۱۱ ما هي الأرض الحراجية والعشرية ؟

ة في العمل العشر

۱۱۷ تصاب المسلى عشرة أفراق . المرق ستون رطلا

۱۱۸ لازگاه فی الش و عوه مما يُنزل على الشجر

« المدن وتعاله

١٢٠ اللح من المنان

لا في العدن العشر

١٣١ متي تخرج زكاة المعدن ؟

لا محتب مؤدة السبك والتعقية .
 والدين محتب به

١٢٧ هل تشم أجناس المدن إلى بعضها ١

« هل فها يخرج البحر ذكاة ؛

۱۲۴ في الركاز الحس

١٧٤ هل عُس الر كارز كاة أولأهل النيء؟

۱۲۵ للامام رد الزكاة على من أحذت منه إذا كان من أهلها

١٣٦ باقي الركار لواجده

اذا ادعیت الأرض الق وجدیها
 الركاز

١٢٨ إذا وجد لفطة في ملك آدمي مصوم

« او وحدال تأجر لحفرو محودالركاز

۱۲۹ معیر الأرض التي بهما الركاز ومستعیرها کمکر ومکتر

و إن وجده حرى

- -

۱۶۷ علقدسها لحوشروالحف والحودة وحلبة تسلاح والحيل

١٤٩ رجع ابن تيمية إباحة التعلى والنهنة مطلعا

لا - فيعة تنيف من الدهب.

١٥٠ مرياح للتباءمن النعب والعمة

۱۵۱ هل في الؤلؤ وعود من الحواهر ركت :

۱۵۲ تشبه المرأة بالرحل والرحل بالمرأة في الحلي واللماس

۱۵۳ ماب رکاه المروض

ه متى بط العروض للنجار د الا

١٥٤ م هي په سمره ک

١٥٥ عوم العروس الأحظ للمساكين

۱۵۳ نقیم حواری نعد سد دح

۱۵۷ ردا شه ی دروماً مصاب سائمه . أو ملك تصاب سائمة التحارة

و إن لم تبلم فينتها تصاب التحارة

۱۵۹ إذا اشترى أرضاً أو خلا فلتعارث. فأخر حجل وررسه الأرض

إذا أتفق حول التعاره و مسر
 وإد احتاها

۱۹۲ ردا أحرح سر كان إكاء معاً وقد أدن كل سهما للآحر .

و وإن أحرجها أحدها قبل الآحر.

و واو أدن غر شركاه الح

١٦٤ باب زكاة المطر

لا يضركونها فاصلة عما حتاجه

۱۹۵ آمان علی سکانت ۱۹۹ این تصل مصن صام

١١١٠ يال مسل العلى ساح

د الزمه فطرم من شدیه

۱۹۷ إن د مجد ماؤدي عن جيمم: بدأ نفسه الخ

١٩٨ سنجد الأخراج عن الحين

هل تنزم من كفل عؤسه في رمينان ؟

١٩٦٩ عن عليه فطره الأخير طقامه ؟

و فطره مد کول بين شرکاء

١٧٠ فطرة من حليه حر

١٧١ على من فطره ، رأه إدا عجر روحها؟

١٧٢ فشره روحة بمد على سيده

١٧٠ نظره لعالب والأبق

١٧٤ فطره الروحة عاشر

الا الفال حرى، من أخرج على همة العم إذابا من الرمة *

١٧٦ عن سع مان وجواله عمرة

ە مق ≥ت رکاء بقطر ؟

١٧٧ هل تسقط الموت عد الوجوب؟

عور إحراحها قبل الميد أمام

١٧٨ الأصل يوم الميد قبل الملاة

١٧٩ بأثم تأخرها ويقضها

عقدار که الفطر ، وم غرج؟

۱۸۳ أصل أغرج عر

١٨٤ شرما هو أنتع للتدير

١٨٥ ما يأحدكل صد من صدقة النظر إ ٣٠٣ هال نحور الله الكفارد و لمدر وموسة الطنقة ا

3.7 gray to section

و المجين الركاء عن حوب

٥٠٥ العجب أ كثر من حول

١٠٩ إن عجلها عني النصاب وعمد إستياده

١٠١ إل عمل سير الحرم قبل صاوع الطلع والحمرم

وهو ناقس

المان إلى عجل ركام عالمي فللحث عبد

The few road is a so

ه و خط نا من بایا فوق حقه

١١٢ إد ما د د و اسعه

ه این محوال هدی در این م رجه على ... كان

٣١٥ أو استسلف الساعي الركاة فتلفت ق بادو

ه أو معد ، إلى الأف ينصب أو Associate Acres

١١٦ شدند للذي أديد ورحرام وبيده

٢١٧ مال د كر أهن الركاه

عني ووماليب

لا عمر والدكين ومن هم لا

٢٧١ من ملك من مقار مالا كليه

د ردامین حمسی دری أو فیمه

ه عرمیا سه اص

١٨٦ مصرفها مصرف الزكاة

١ بأب إخراج الزكاة

a لاخور حده من وفت وجومها

١٨٨ من منعيا عالا أحدث منه وعرب

۱۸۹ یا عدماله او کیمداج

• ١٩ قتال مادم الزكاة

لا بالري مدمع وحوب اركاء دم

١٩١ دهما إلى الساعي أو إلى الإمام

و دفعيا للإمام القاسق

و اللامام طلب و كالدمي من عفاهر والبطي

١٩٧ لا جوز إحراحها إلا بلية

١٩٤ او اوي رک در سه عالب

ه١٩٤ إن أحدها الإمام قبراً

١٩٦ لو تواها الإمام دول رح

لا وعالم بالعبأة تمسر لوديي

۱۹۷ ری دهم ری و که جیان مید ية الوكل أو يوكل .

۱۹۹ ما يدعو به الد ده و لاحد

وه الأحد ب

لا الله على على إلى الد الله عصر ا

٣٠١ کال اللي فول ١٠١٠

۲۰۲ على من أحره عن رياء ؟

۲۳ يکان في ديد و مد و آخر

۲۲۳ الثالث: العاملون عليها. بشرط أن يكون مسلماً أميناً الح ۲۲۰ اشتراط كون العامل من عبر دوى نفر ي

۲۲۹ لایشترط حرب ولا صره ۲۲۷ این بلفت ترکاه می در میل

الراسع بولده دوجه ومن ها

۲۲۸ الحاسی ایرفات و هم سنه و ن ۲۲۱ عدی میا الأسر سیر

ه عل شدى مع رقة لمعودة

۱۳۳ سادی الله مول و هـ اول وه فتران

و۲۰ لسيخ ال سيان الله

و هن معلى من البحج ؟

۲۳۹ کتبی آی سدن ۱۵۰ سافر الفطح

ه المعر مسح لأحده

۲۳۸ مطی لتقر و سکین مدسه ۲۳۹ و نعابل در آخر به

و و مالت ما حصاله ما ما

و ماری ما حدم الله له وه ه

لا مني کان د . ده که م

و لا مطي مع عي لا مه

٣٤٣ إلى فلسمان مع الأالمة اليا المدا خاجهم قرميم راده

۳۲۵ به م دو ه فی دعوی عمر و نمرم و کنابه وای سسل ۲۶۷ لا یعطی ساف و لدرم فی معیدة

الدن دب فعلى وجهان

١٤٨ سنع صرفه في الأصاف كلها

۳۱۹ پسخید صرفها _الی می الا بدرمه بنقیه می ^آقا به

۵۲ السند دفع ركله إلى مكانة وعرعة

۲۵۲ لا جور دهم بن کافر ولا جه

جهج ولا تقره لها روح عل

۱۵۶ ولالأستوله ولا د و نه دلادی د د

707 stag , 400

ا ا هن احدها ويدها سيه مي که

هاسي

۲۵۷ لتی هایم لأجاد من صادفه استفواع و ترصابا و بندر

الرا وق أحده من لكم ووجها

۲۵۸ هاله مهایر من د مه عمه د میا آها ۲۸

١٩٦٠ هن ه دفيع بي روحها ؟

٣٩٣ ها خاراتها ئي نطب ١

۱۹۳۶ با نامر ای می لاستحقها وهو لامر ایراغ

٥٠٠٥ المدقة على ذي الرحم صدقة وصلة

٣٦٦ حجب الصدقة بالفاطل عن كفايته

ومن سانه

۱۹۹۷ إن بمثق عنا بنقس مؤله من برمه مؤلية

الا المن أراد عبدية بكل منه

٢٦٩ كتاب الصيام

لا ما هو العنوم " ستى قرص ؟

و إن حال دوى رؤية الهلاب لسلة الثلاثين عمر أو قبر

۲۷۰ الخلاف في صورم يوم شات

۳۷۳ روی امانی از گفت انوال وحده

۲۷۴ إذا رآم أهل باد هل يازم الناس كليم الندم ١

والأطنل عديا واحدافي هلايا رمصان

٥٧٧ لايس في ١٠٠٠ إلا عادل

الا إلا صاموا بشياء، الناس اللالين روماً ع

۲۷٦ ويل منموه شهاده واحد

« إن صامها لأحل سير ، عطروا

۳۷۷ می رأی هلال رمضیان وردب شیریه

۲۷۸ یا . أي هاال سواليو حدد م عصر

٢٧٩ إذا اشتهت الأشهر على الأسير تحرى

١٨٠ شروط وجوب السوم

۲۸۱ فرمر على لعدام إرا أصله

 ه إذا قامت عمة بارؤة أثناء اسهار الرميم الامت والقصاء

۲۸۷ بن أسير أو سع أو أهاق محمول فكدلك

۲۸۴ وړن طهرت خالص او نفست. او فدم بننافر انځ

۲۸۶ من عجرعن الصوم سکر أومرمن لارجي رؤه

٣٨٥ الريس والساقر إدا خاقا الصور

٧٨٧ السافر يستحب له الفطر

السافر هو الذي يباح له القصر
 ۱۹۸۸ لايسام في رسال عن عجه

و من وي الصوم في مقرم فله القطر

۲۸۹ اینا نوی الحاصر صوم یوم ثم ساهر می آنتانه

مهم الحامل والرضع محافان طي تفسيما . أو لديد

و الظائر ترضع والدغيرها

٢٩١ الاطعام على من عون الوالد

و عل يستط الاطمام بالمحر؟

۲۹۷ من نوی سوم ایر من او اعمی میه حمد ادوم

٣٩٣ ديد مة أو حد من اللين

١٩٥ هن حاج إلى بية عرضية ١

ہ ۔ اِن ہوی ہے کان عدا میں رمضان فہو فرس نم

۲۹۷ من بوي الإفطار أفطر

لا عمم المن به من مواز

٢٩٩ باب مايفسد الصوم

ه الاستعامد و لاحمان والاكتحال

الدامس إي داخل

۲۰۰ بو داری مأمومة أو اسقانا

۳۰۱ لو اسمی أو فان أو لمن فأمني أو أمدي

۳۰۴ و کرر مطر دارن او حجم أو

١٨ * إن حامع في عوم رأي الحلال في ا لله وردت تهادله 19 م إن حامه في تومين وم يكفر ٣٩٠ إن حامد أم كفر أم حامع في يوم لا او حامع وهو العيب أم حل و عوه ٣٣١ إل يوي أصوم في سفره أثم حامع ۾ لاحد لکسره إلا ، حماع في مهار رمعتان ٣٢٢ مكتاره عنو رفة الخ - Min At TYT ٢٢٥ ماك ما يكره وما يستحب، وحكم القعاء ۳۲۱ ده ق اعتمام Me man 44V ١٣٩ - حب للمشاءم أن عوال إن ه سيعب محين عطر وجاء استحداثها السحور ۲۳۱ وأن مطر على سر أو ما ٢٣٧ وأن عوب الليم لك صمت الع ه استحيانات ع في فدائه ۲۲۳ لاحدر بأحر فصائه إلى مصال

ر ١٠٤ إن أحره لما عدر قاب

٢٢٥ يد سال سد إدراك رمصان

ع ٣٠٠ لو أوحر للعمي عنه لأحل علاجه و الجاهل بالتحريم شاول للمطر ه ١٠٠ هل عب السه الناسي في رمعيان إدا أراد الأكل ا وهروع دلك رد من أكل ناسيد فطي أنه أفطر Jak 50 ٢٠٩ إن حار إلى حقه دات أو عار ۴۰۷ رن نظر فی إحسانه ، أو فكر دا برل ، أو حير ، أو درعه سي . أو أصمري به طمام فقطه ۴۰۸ تو أجرائسان بن مدعوع للحر « ساعة في العمعية والاستنشاق والزيادة على التلاث ١٠٠٩ أو استنشق أو عشمس سرسياره « العمل العمام ١٠٠ من أكل شباك في معرم عجر أواق عروب الشمني LY CURRENT ME BUT PAI إذا حامع في تهمار ومشان في الفرج عليه الغشاء والكمارة ٣١٣ المامع مكرها أو نائماً ٣١٠ لابازم المرأة كفارة مع لمدر لا الساد صوم سكرهة على الوط ٣١٤ هل بديم الرأة كمارة مع عدم الاكراه؟ ٣١٥ إن جلمع دون الفرج الأرل ۳۱۲ او وطيء ميمة

٣١٧ و أرساعيون بسحقة

 ۱۹۳۰ او ندر اعتکاف رمضان تماه ۱۳۹۱عمکاف سد و در آن ٣٩٤ هل للروس و سند خلديما من الإعتكاف ٢ ٢٦٣ اعتكاف السكات وحمه ٣٦٤ الاعتكاف في سنحد يحسم فيه إلا سر أن الا هال حية بسجديية ٢ ARM AND PRO ١١٦٠ الأصال في حامة جمع فله والمرابد ويدخون في مسجد فله 5 14 3 Alas ۱۳۹۷ اسا الحد د يې شلاته Alleran ATT we will a bedy ۱۹۹۹ مو دد در ۱۸ میرانده ال الم سير معتم especial of a u. TV. Anima a july, PVI a due to our thanks حروج می منبع Tet gan to Par ۲۷۴ عام اساس و سیاده انواحه ₹۲۷ الحدف من فسة أو عرض وحاسن والشاس و٧٥ لا جود مره ولا شع حدره ١٩٧٦ ته سواناق مراغه من مرسي

TVY ENGLES - LEE MY WIND

١٣٩٧ سوم الولي وحجه عن اليت 📉 مغ إن كات على لمبث صلاء مندوره ٣٤٢ باب صوم التطوع « أصله صدورة عبه سلام الم السون - 12 man 454 في الإن المراعزة عمد مرافه والمساشون 120 سر دی الحدة 0 شير له څه م ١١٥٠ کره رو . حد د صده --- Hat py - p, op - 72V ۸۶۸ کرد ورد مد شای ١١٥٠ خره يارا وم ٥٠٠٠. ۱۵۷ لاحد صوم نامی بد و آند لمتار ہے تجوالہ ٣٥٧ من دخل في عمل سنجب م عامة ٣٥٣ إن أفياء ١٨ فيد داملة ه اعظم من المعلق المعالف ع + قدام عليه لفد في عبد لأواحد والمنبي الوار كد ٣٥٥ أحظ لله سع دميري ٣٥٧ هن يأفسل سنه بد الهالات ري حياده ٥٠٠ كماب لاعتكاف " ala Il'ando " ال وهو سنة إلا إذا بعره

A 400 Page 1

ا ٣٩٧ متى كول للروح منع روحته . ومحيب ٣٩٦ وس للروح منع امرأته من جع ٠٠٠ يس للو مد منع ولده من حج ١٠١ الحامس الأستيامة ٣ ه في او احله الصالحة عد کے یہ و سالہ ہیں کی مود ر د د کیل سیدوی و و على الحيم على عور ا عدي ب عرب که او مرض لا رحي ودارمه لإباله ٢٠١٤ سرسائس عد ق ٩ ٤ څخ عن سيامل حميع ماله the and the second ١١٤ ين صال مله ، مي أو خورو أحد الدجج خسبه ه جحود حرم اعرم سرما توجوب عم شراء ١١٢ع من هو محرم دراه ١ ١١٤ سرط مقن و ساوع في لمحرم 10\$ شرط الإسلام في التعرم

١١٤ و حم س مده رو من حم عن

١١٨ هل حور الأمالة مع لعدره "

١٧٤ تو أحام بلدن من عليه بدر

لا حكر اعدوس ، حكر مريس

۲۷۷ یا حاج آمر عماد فی المتنابع وبطون ٣٧٨ إن فعله في منعين فصي ۲۷۹ در حرح باله منه بد في التابيع . ۱۷۸ ول الماله في معال دسه كدر د « این واشی، المسکف فی تمرح ا ۲۸۲ إل "مر فيا دون عرج ٣٨٣ شتمل ليتكف بالفرات والاسب مالا بعسه # الأنسخت 4 فراءه الفرال والدر ٢٨٤ مروح ويشيد الملكات العلمة ۱۸۵ لا حور سے و سر سمکف ال مسجد ال حكي سبه و سراء في سبحد July Brown احب القم و نعمره في العمر مره ه بروط وجونهما الإسلام و مدنى ٣٨٩ صوع و حربه ٣٩ اخرام عمر يردن وبية ، وعن بسر کرم عه و ه ١٩١١ بعدل عبه ما بعجر عبه ۲۹۲ عقة حجه في مان وليه ۲۹۳ کمار به فی مان ولیه عجم ميس للعم إحرام إلا إدر سده ٢٩٥ لليد والروح حين عدو براه

١٩٤ يستحب أن مجج عن أبويه

احكام النيابة والنائب وطفئسه
 ومحالفاته

١٢٤ ماك المواقيت

٢٥٥ هده الواقب لأهلي والن مراسية

🛊 ميقات أهل مكه للعمرة من الحل

194 ميمات الحج أهل مكة من يومهم

، يكن طريقه على ميقات . وإذا حادي أقرب ميقات أحرجمه

و هل محور دحول مكة بلا إحرام؟

٨٧٤ دخول مكة لفتال أو عاجة متكررة

٢٩٤ من حاوز اليقات مريدة العسك

و إن أحرم من موضعه عليه هم

. وقبل عرم قبل البقات ، وقبل أشهر الجبع :

٣٩٤ باب الإحرام

چچچ الصال الاحرام ، و التعليب

جهه الإرار والرداء . والركمتان . ونية الإحرام بنسك معين

يرجع الاشتران في الإحدام

لا أتصل أبوع لإحرام التمع ثم الإقراد

משל זבר צדם

٣٧ع صعة الإفراد، والمرار

٣٨٤ أو أحرم بالحم أم أدحل المعرة الح

يهمع على القارن والتمتع دم سك

وع) شروط وحوب الدم في التمتع

۱۶۴ لا يعتبر وقوع السكين عن واحد ه لا يسقط دم سك الحج والعمرة

\$ ٤٤ يازم دم التمتع والقران مطاوع عجر

وم سعر

وع وقت ذيم الهدى

233 امسخ للمعرد والقارن إذا حاف وسعى فيجعلها عمرة

ووي الوساق المدى لم يكن له أن بحل

224 إذا دخلت عرأة مستعة طاطت قبل قول الجع

١٤٤٩ من أحرم مطبقاً وما يمين

و إن أحرم عثل ما أحرم به فلان

٠٥٠ و چندين أو عمرتين

و و و شك رسيه

۱۵۱ و و من رجلين

و و عن أحدها لا بينه

جمع صفة الثلية ، ومق بلي ا

١٥٠ رفع السوت بالتلبية والدعاء بمدها

يهم من كايمان عرا أو هنظ وادياً

هه، باب محظورات الإحرام وهي تسمه

ودو إن حلق رأسه باذنه

٨ ٤ إن حلق محرم رأس حلال

١٥٤ إن حرج في عليه شعر تعلمه

. ٣٠ تعطة درأس

173 الاسطلال عس

۲۹۴ یال عمل سی رأسه فشیئاً و محوه

و فعطيه اوجه روايان

يجهج السي الحملط والخملان

وجع إدا لم عد حدين لس مدين ولم ١ ١٨٤ لا عرم على الهرم صيد النحر بقطنييا

١٣٤ لا يعقد عليه سطفة ولا برد .

٧٧٤ مقد الأرار و لهميان

ه إن طرح على كنفيه قباء

١٨٨ بعيد بالسيف عبد الصرورة

الحشى المشكل إن ليس الحيط.

٣٩٤ شم الأدهان الطالة و لادهال بها

و إن مس من نظيب مالا يعلق بنده

٠٧٠ له شم مود و الدواكه و عدها

و في شم الرخان والرحبي ونحوها

١٧٧ع لا بأس أن يحلس عند البطار

ع٧٤ قتل العبيد واصطباده

وضعن عادل عليه أو أشار اليه

٨٧٨ عرم عنه الأكل منه

و إن أتلف يعل ميد الم

٢٧٩ لا علك الصيد بقر الإرث

١٨٠ إن أمسك صنيداً حتى خبل , ثير

١٨٤ إن أحرم وفي الده صيد، أو دخل الحرم صيدالخ

٤٨٣ إن أرسله السال من يده تهراً النع

و ان قبل ميداً سائلا دساعن تقسه الغر

١٨٤ لا تأثر الحرم ولا للاحرام في تحرسم حيوال يسي ولأعرم الأكل ١٨٦ العمل وا دلد اعرم

٤٨٨ يستحدقال كل مؤدمن حيوان وطير

مهج يصمل الحراد تبسه

٤٩١ من السطر لأكل المسيد أكله وعاله بعدا

-K. see min 298

24 في ترجية رواسن

ههه اشس احسع في امر ج يعبداً كان أو ساهياً.

لا عبيهم السي ق وسدها

١٩٠ والقضاء على الدور من حيث أحمأولا

 عنوقال في القضاء من الوضع الذي أصاليا فيه

١٩٤ إن حامع بعد التحلل الأول

و و هال يلزم دانة أو شاو؟

١٠٥ الناسع: الباشرة فيا دون الفرح الشيوات

۲۰۱۶ إحرام للرأة في وحبها

٣٠٠٥ الأعليس القفاراي

ع ده اسس الحيجال و خوم

هدي خور على للعظمر والكحلي

٣- ه الحماب بالحاء والنظر في الرآة

٥٠٧ باب القدية

و هي على اللالة أصرب

أحدها : ماهو على التحيد، و هو توعان

و أحداماً : غير هه بان صام الالله الهم أو رعمام سنة مساكين

پ کان جرد السد

عرب آدر علی با عدر وهم
 ناالهٔ أتواع

أحاف دم بعه و عراب

۱۱ رام حد هدی مد بر الا ته آیم ای دخیر و سامة را رحم

۱۳ و در مسومي دي لاد ام درد

و وقت صوم الأنام الثلابة -

و صام السعة إذا رجع إلى هاد

هاه ح هدی عی ایم سحر

الد الأحب سابح في عبدم

۱۹۱۱ می و جب عده است. فاترع ۱۹ ۱۱ - فرن ۸ سر خ

٥١٧ أنوع شاق الهيم برمه الهدى

۱۵۰ د یات ها وه،

٥٢٠ حب توقده في عام مله

٥٢١ . ي ك ما مكرهة ولا وريه عليه

١٢٥ لسراء الماث المدء تواحية

للدوا. أو ما و حداد . هاي من محطور من حس

۱۹۵ من ۱۰ مخطور من حسن ۱۹۲۷ من تخطور امن جستن

ر. ۱۹۹۰ من . قس خرامه بهریس محطور آ

عه يه ابن مصوراً و العالم او

سدام للنبق ۵۳۱ كل هدىأو طمع لهولسا كان الحرم

والاه مرام محدر حث احدر

۲۳۶ ما دو کل مکان ۲ کل دم حری، فله شاید أو سلع بدلة ۵۳۵ مارد مکان ادانه

٥٣٦ باب حراء الصيد

وهد صدان أحدهم ماله مثل ۱۹۶۵ صرابا ثان امالا مثل به

من بت حرامی مید ۱۹۶۶ و ^{دع} صد فیف

ووه ال حرجة فنات الح

۱۱۹ ای نیار شه فدد

٥٤٧ يد ١ س. حماية في قبل صيد

١٥٨ ١٠ صيد الحرم و باته

لا - بارس الحاليامن الحل وبدا الع 140 بارس بامن الحامد - في العل الح

وی این ایس که در اخل علی صید فی ایش در

٥٥٢ حرم فع سعد الحرم وحشيشة

٢٥٥ حيك بار عه الأدى

دهه الي م راعي وجهان

ەۋە ئىس شجاھ كامام بارما

۵۵۷ من قطح حد فی اخل و اُ<mark>صله فی</mark> خرام نج

۸:۵ لافرخ من ال الحوم ه حدود الحوم

هده حرم صبد المدية وشحرها وحششه نخ

٥٩٠ حدود حرم أبدسه

۱۹۰۱ خینی د نیز دوله . » ۱۹۲۱ نمانه ین مکه و نمینهٔ

الأنوك

فيمعرف الراجع مؤانخ لافعلى وهالامام المجال المكربن حنبل

مأليف شبيخ الإسلام العلامة الدنيه الحقق متردندي الأفتر تمالين شيكيان الشرياري الحبلي شعده الله برحشه

> مهده وحفه محت دحا مدالفیعتی

الخالالك

الفسمة لأول

حق الطح محموط

جادی التائیة ۱۲۷۵ هـ بیار ۱۹۵۳ م

مطعة السنة الحبيدية. ١٧ شارح فريف باشا الكبير بـ القامرة. ت ١٩٠١٧

بسلمندار مرارحم كتاب الزكاة

فالرق * الزَّكاة » في اللغة : العماه ، وقبل : النَّماه والتعلَّمير ، لأنها نُسَتَّى السَّ وتطهر معصها ، وفيل * سبى أحده - وفال الأحدى : تسمى الفقراه .

قت ، لو قبل : إن هند المعانى كلها فيها لكان حسنا : فتنسى المال ، وتنسى أحره وتسمى الفر ، . و طهر معطب وسميت ، كاة ، في الشرع للمعنى اللموي . وحده في الشرع - حق إنحب في مان حاص عاله في بدوع .

قوله (ولا تجبُّ في عبر دلك ﴾

مهی لا نعب فی عیرالسائمه ، و خاج من لأرض ، و لا تمان ، وعروض التحارة وقوله وقال ﴿ أَحِمَا لُمَا حَبِثُ فِي الْمُؤَلِّدُ مِينِ الرَّحْشَيُّ و لأهلي ﴾

وهو فندهب، وعليه خدهير الأصحاب وهو من المددات وحرم له المصلف في اهددي الله في الدموع الحرم له لأكثر عال ودأحد فيه لصباء و إنها أوحلوا فيه عالميها واحتياطًا ،كمح ايم فتله، ورحاب لحراء لقتله ، والبصوص تشاوله . قال المحد ، تساوله للاشك .

واحد المصلف: لأحد الركاة فله وريه مثل الشارح وحرم مه في الرحير، قال في الفروع وهو منحه ، وأطبق في السفارة فيه وحبين ، ودكر الن تميم أن القاصي ذكرهم، وحكي في رعالة فيه و تبين ، وأطبق الحلاف في الفائق .

قوله ﴿ وَفِي يَقْرِ الْوَحْشِرُووَايِتَانَ ﴾ وأصفيه في الهدانة . ولمسوعت ، والعائق ، والحرر . اهراهما تحب فيها وهي لمنف وعده حاهير لأسحاب فأل في الفروع : هو صاهر المنفب احتاره أسحاما قال المحد : احداره الأسحاب ، وهو من القردات ،

والرواية الثانية: لانحب الركاة فيها . الختارها المصنف وهو ظاهر قوله ه والرواية الثانية: لانحب الركاة في المستحب عال في مجمع المحرين: ولا ركاة في غير دلك ما في أصح الروادين عال الدرين وهو أطهر . والاحماد في تصحيح المحرر ، وحرم به في لوجير عال في خلاصة : وعائدته تكميل المصناب بنقرة وحش ، النهن و العاهر أنه أراد في السب ، و إلا فتي كمل النصاب منه وحت فيه ، عند من نقول دبث .

فوابر

منها : حكم الدر الوحشية حكم النقر الوحشية ، حلافا ومدهما ، والوحوب فيها من الفردات ،

وسها: لاتحب الركاة في الطباء ، على الصحيح من المذهب ، ومص عليه ، وهو طاهر كلام المصلف هذا وعليه لأصحاب ، وحكى القاصي في الطريقة ، والل عقبل في معردت ، عن الل حامد وحوب الركاة فيها ، وحكى روايه لأمها تشبه العم ، والصلة بسمى عبراً ، وهو من معردت ، وأطلقهم في الحجر ،

ومنها : تجب الزكاة في مال الصبي والمحمول ، بلا خلاف عندنا . وهل أحب في المان المسوب إلى الحبين ، إذا المصل حيا أما لا ؟ .

قال في القروع : ظاهر كلام الأكثر : عدم الوحوب ، وحرم به في الحمد في مدأنه ركاة ملك الصبي ، مطلا دُنه لا مال له الديس سقوطه ، لاحتيال أنه للس حملا ، أو أنه بيس حد

وقال المصنف في قطره خين : ١ ثنت له أحكام الدبيا إلا في الإرث والوصية

بشرط حروحه حيا . وحتسر صاحب برعاية الوحوب تحكما له بالملك ظاهراً . حتى منعا باقى الورثة وهما وحهال دكرها أنو المعالى . ومنعه في المروع . تشمير دخل في قوله فإ ولا تتحيث إلا بشروط تحسة : الإسلام ، وأحرَّريَّة له المعتق بعصه . فتحب الركاة فيما تمسكه خراء الحر ، فاله الأصاب .

قوله (وَلاَ تَجِبُ عَلَى كَأْفِرٍ)

هذا المدهب ، وقطع به الأكثر ، قال في الرعاية : لاحب على أصلى ، على الأشهر ، وكند الديد على عليه سو ، حكم بنده مسكه مع الردة أو رواله ، حرم به في بددهب ، والسكافي ، والمنجيص ، وعيره وقدمه في المسوعيد ، والمحد في شرحه ، وبصرم وذكره في الشرح طهر بلدهب وحدره العاصي في المحرد وعيره ، وهو صد ما قدمه في المراح (في كناب الصلاة)

فعيل: لكوم عنادة .

قىت ؛ وهو الصواب . وقيل : لمنعه من ماله .

و إلى قلما لا يرول مسكه الا فلا يكان عليه الواطنق التوايين الن تميم . وعله تحت عليه ، تممي أنه لعاقب عليها إذا مات على كفره وعله أخت على لمراند . تصره أبو المعالى ، وصححه الأرجي في النهاية .

وقال س تقيل في مصول التحب لما مصى من الأحوال على ماله حال ودته . الأمها الاثر من مسكه ، من هو موفوف وحكاد الله شافلا رواية . وأطلقهما في الحرز ، ومحمصر من تمير ، والرعد مين ، والحاويين ، والعائق .

ولقدم ولك أنم من هذا في أول كتاب الصلاة

قوله ﴿ وَلاَ تَجِبُ عَلَى مُكاتبٍ ﴾

هذا المدهب. وعليه الأحماب. وعنه هوكا من وعنه تركي إدن سيده

قوله ﴿ فَإِنَّ مَلَكَ السَّبِّدُ عَنْدَهُ مَالاً وَفَنَّا ﴿ إِنَّهُ تَفْكِكُهُ _ فَلاَ رَكَاهُ فِيهِ ﴾ .

معي على و حد ممهد وهو مدهب ، وعده أكثر لأسحاب قال الله تميم ، و ال حب في قو عدم ، وصاحب لحو شي ، و ثمو سد الأصوبة - قاله "كثر الأعمال

فت امهم أو كر والأصي ، والركشي

وهو تدهب المدوف للمطوح له ... وحرم له في الوجير وغيره ... وقدمه في القروع ، و محار ، د من أنتج ، ومجمع البحاس ، والد لني ، دعيرها

وعله بركمه المبد . د كاها في الإصاح وسيرد . وفاته من حامد وحدره في العائق

وعله يركه عبد بإدل سيده في من ليم واستموض على أحمد إلاكي المند ماله بإدل سنده

وعده يتوقف وقال في اله وصد مع لان تميم مسيره و حدم أن يركيه السيد فال في العبو عد المقيلية ، وعن الل حدد أنه ركا احداد وحوب ركاته على السيد ، على كلا الروايتين في رد ملك السد عدد ما سو ، قد يملكه أولا لأنه إنا ملك له ، أوفى حكم مسكه العملك من المصرف فيه اكسائر أمواله ، فعن العام به الله العام على سيده الا الراج ، فعن العام على سيده الا الراج ، تنهم : أقادنا المصنف ما رحمه الله منا أن عد إن مسكه سيده مالا أن في ملكه خلافا ، لقوله لا وقد إنه على كه ه

وعم أن الصحيح من مدهب و يواسين أنه لاتلك باللهيك ، وعده أكثر الأصحاب منهم اخرق ، وأم لك ، والقاصي فاله من حب في فو عده دقواعد امن اللحام وفان ، هذه رم لة أشها عبد الأصحاب قال في المنجيض لـ في باب الديول المتعلقة بالرقيق ـ والدي عليه العتوى علم أنه لا يتلك . قال في العروع ـ في قال في العروع ـ في قال في العروع ـ في آخر بال الحجر ـ احتار الأصحاب أنه لا يتلك .

و ، والله الناسية ؛ خلاف بالصياف ، حتساره أنه تكو ، فله في العروع ، والله شقلا ، وصححه من عليل ، وشمست في اللهبي في فال في القواعد الأصسولية وهي أطهر ، فال في الدائل ، و خوى الصلي و يطلق المصلف سيده وعيره ، في أصح الرويسين في في لا عاشين ، فو أملت تشكله في الأفيس ، وأصفهما في اللهوع ، والمحيص ، ومجمع المحرس ، وحوى الكبير

قابرتي للد الخلاف فو أد عدادة أكثره متعاقه في لكتاب. سبب ممها : ما نفدم أوهو ما إذا مصكه سيسوم لأ .

وملها الإد ملكه سنده عبداً وأهلَّ عيه هلال النصر التي فيما : لايمك<mark>ه ،</mark> قفظر له على السند

ورن قدار المشكه ، ما تحب على واحد منهم ، على الصحيح من العدهب واحتاره القاصى ، والل علمين ، وغيرهما العشار أثركة المان الوقال فى العروع : فلا فطرة إذن فى الأصح .

> وقیل : آخب فصرته علی انسید صححه لمصنف ، والسار ح . قلت وهو الصوات .

وأطامهما في ندو عد العمهمة و تؤدي سيسد عن عد عدم إدلا بخلاف بالتمليك ، وإن ملك فلا قط قاله ، عدم ملك السيد ونقص ملك الصد

وقال الرم السيد خر كنفقه الوهو طاهر الخرقي او حساره ال<mark>صلف</mark> [والشارح -

وملها: كميره المدال في حج ، والأنجال ، والصهر ، ومحوها وفيه الأصاب طاق ، دكرها بن رحب في فوائده ، ودكرتها في آخر كناف لأيمان ، ومه اإدا مع عداً ، وله مال وللأصحاب أبطً : في طرق ، دكرتهب ق آخر باب بيع الأصول والتمار في كلاء مصف

ومها إد أدر العبلم الذمي أن يشتري له شابه عبداً مباماً . فاشتراد .

في قد ينك بالأميث ، م يصح شر الأهالة

و إن قلب : لا تملك ، صبح ، وكان بموكة للسيد ، قال المحد ، هذا قياس المدهب على ، قال عن رجب ، قات ، و تتحاج فيه وجه : لا يصبح على القولين الماء على أحد الدجيين : أنه لا نصبح شر ، الدمى نسر ماكنة المهي

قلت و بتج ج الصحيح على الفوجي ، بده على أحد ، حياس أنه لاتصبح شراء لدمي بسير ماكان .

وسها : عکس هذه المبألة الوادل الكافر منده سنو ـ الدى شت ملكه عله ـ أن إشترى للم رقعًا مناماً الله الله ، ضع اوكال العلم له . وإن قلم الا يطلك ، أا يضح

ومم السرأي المدة وقله طالفان

أحدها ساؤه على اخلاف في ماسكه الايل قسما ، يتلك ، حا تسراله ، و إلا فلا ، لأن عاطاء للمراسكاج ملاملك يتين الخدم ، معلى الكتاب والسلم وهي طراعة الفاضي ، والأنجاب عدم الله النارجية ، مقدمه في الداوع

والثان خور نسریه عنی کلا رو سی ، وهی ط بههٔ خاق ، وأی لکر . و ای آی موسی ، وأی إسحاق این شاقلا اد کرد عنه می ایر صح ، و رجعها مصلف این لمننی افال این حسان وهی آصح او طراها می فوالسد

و مأی هده الفائده فی کاام مصنف فی آخر عن بنقة الأفارت و بر پیث . فی قوله فا وللعبد آل پنسری بادل سیده له مآخر مل هد

ومنها - لذاع السند عدد همه عال في مام افهل على " والمصوص : أنه

يعتق مدلك . ودكره القاصى مع قوئه لا إن العمد لا يتلك a وقول الفاصى على القول بالملك

ومه، ,د أعنقه سيده وله مال ، فيل يستقر ملكه للعبد أم يكون للسيد ؟ على روانتين - فمن الأسحاب من ساها على القول سلك وعدمه .

فين قدد : تمدكه استقر ملكه عليه بالعثق ، و يلا فلا وهي طراغة أبي لكو ، والقاصي في خلافه ، وامحد ومنهم : من حمل الرو نتين على الفول بالملك ومنها : لو شاتري العند روحته الأمة بناله .

قبل قلماً * تلك، صبح سكاحه، و إن قلماً : لا يملك . ما عملج. ومهم . و مشكه سيده أمة فاستولدها .

ویل فلما: لا پملک، قاله الد ملک السید، و پل قلب البملک، فایالد عمرت الصد، کمه لا بعثق عبه ، حتی مثل فرد أعلی ــ وه بارعه مله فلل عله ــ عتق علیه عمام ملکه حیشد، دکره القاصی فی نجرد

وممهم : هل سفد تصرف السيد في مان العبد دون استرجاعه ٢

دين قدد . لا يخلف ، صح عبر إشكال ، و إن قدد : يُملك ، فصاه كالاه الإمام أحمد أنه ينفد عنق السيد رقيق عبده عال القاصى - فيحدمل أن يكمون رحم فيه قدل عنقه ، قال : و إن حمل على طاه ما، فلأن عنقه بتصمل لرجوع في العمدت

ومم، الو وقف عليه فلص أحمد : أنه لا صح فليل : دلك تتدع على القول بأنه لا يطلق . فأما إن قبل إنه يخلف فلعلج الوقف عليه ، كالمسكا لل أطلح الوحمان ، ولا كثرون على أنه لا يصح بوقف عليه ، على الروائتين فلعف مسكه [و أنى في كلام المصلف في أول الوقف .

ومنها : وصية السيد لعبده شيء من ماله . في كان غره مشاع منه : صح وعثق من العبد بلسة ذلك الجزء ، لدحوله في عموم لمان . و بكال عتقه من نقية الوصية . لص تليه ، وفي للدينة الوحه ، لا كرها الل رحب في فوائلا قو عدد . وعنه الانصح الرصية لمين .

وملها ، دكر ال عقيل * و إل ك ت الدطية تحره معين ، أو مقدر ، فلى محة الوصية والتان ، أشهرهم عدم الصحة .

شن الأسمات من ساهما على أن الديد هن سطات أم لا ؟ وهي عد يقة اس أنى موسى ، والشير عى ، واس ، قيل ، وعيره ، وأشار إليه الإمام أحمد في رواية صابح ومنهم من خمل الصحة على أن الوصية لقدر عن العين ، أو لقدر من التركة لا نعيمه ، فيعدد إن حق الشاع

فال ال رحب وهو بعيد حداً .

و أن دلك في كائم المصم، وفي باب موضى له ، ثم من عد

ومنها ١٠ عاى العبد على قاس مسكه يدد سيده .

فين قاماً م تمسكم العبداء يسهم لها ما لأمها بنع بالسكم العيرضج لهما ما كا ترضح به المان قلماً ما لانمسكم السهاها الأمها سنده الحال بن رجب ، قال الأسمات : والمصوص بن الإمام أحمد الله بسهم عاس العبد الوثوف ما ق أجرى اولا يسهم ها منجداً

وموضع هذه الدو أندي كالام الأسحاب ، في آخر الله الحجر في أحكام المند شهير ، هن حاف في ملك العند بالهميث محاص سمناك سيده أم لا ؟ فاحتدار في المنتخص : أنه محمص به ، فلا يتلك من غير حهته الوقدمة في العروع ، والرغاسين الوقال في المنتخص الوأسحات له تقيدو الروالتين لتمديك السند ، الى ذكروهم مطاعاً في ملك العند إذ الملك

فلت و حرم به في الحاو بين ، والعالمي .

قال في الفواعد ؛ وكالام الأكثران ، يدل على حلاف ما حتا ، صاحب التنجيس فإذا عامت دلك : فيتقرع على هذا الحلاف مد أن .

مه اللفصة بعد الحول فال طائفة من لأسخاب بسي على روا تي الملك وعدمه ، حملا تأدك الشرع كمبيك السد صيرة الاحساس سيوعب وطاهر كلام الله أى موسى أنه الملك يفطة ، والله الماك مثلك شملك سيده وعبد صدحت التنجيص الارمك بمير خلاف المكافى ، والمعنى المقاولة ، والعنى ، والكافى ، والرعانة الصدى ، والحاوي الصمير ، والدهب ، والحلاصة والدائى ، والرعانة الصدى الوالدين الصمير ، والدهب ، والحلاصة والدائى ،

ومنها حدة لمدخاب من اختصاب أو حساش أو صطاره أو مممن أو غير دلك في الأصحاب من قال : هو ملك سيده دونه ارونة واحده ، كالدفني ، وال علمان كان وأتان له المنساق دلك فيو كمملكه إدراد كاه لدفني وغيره

وحرج طائفة مسأنه على خلاف في ملك المندوسامة. منهم المجد وقاسه على اللفظة ، وهو طاهر كالام أن عفس في موضع آمد

ومديد لم أوصى للصد ، أو وُهب له . وفيه آيون سنده ، أو بدونه .. إد "حر ، نه دلك على شصوص بـ ها أن للسيد - نص عبه في ، به حبس - ودكره التاصى وعيره ـ و ساد اس عمل وعيره على حااف في ملك سند

و أن أيضًا هذا في كالله المصنف في بالنبا سومني له .

ومنها الوجيع النبد وجنه تقوض فهو للنبيد دكره جاقي وطاهن كلام ان عقبل ساؤه على الجلاف في ملك النبد

قال الل رحب: ويعصده أن المنده ينفث الصع ، اللك عوصه بالحم . أن من ملك شداً ملك عوصه ، وأما مهر الأمة ، فهو للسيد

حكر دلك كله اس رحب في العائدة السابعة من قواعده مأسط من هذا.
 قامرة أعب الركاة على المعلق عصه نقدر ما تمسكه ، على ما تقدم .

قوله ﴿ التَّالِثُ : مِلْكَ نِصَابٍ . فإنْ نَقَصَ عَنْهُ فَلا رَكَامَ فِيهِ . إِلاَّ أَنْ يَكُونَ نَقْصًا بِسِيرًا ، كَالْمُبَّة وَالْمُتَثَيِّنَ ﴾ .

فالصاب غراس في النقدين وهذا للدهب ، قال في الله وط : ودهب إليه الأكثرون قدمه الل أمير [والرعالتين ، والحوامين] لما المصلف في المعلى ، والمسكافي ، وصاحب مجمع البحر الله وقال ، قاله عير الحرق فال في المائل ، وتع لقص البعدات مالا يصدد لكمة وحدال لـ في أصح الوحمين فال في الحواشي : قاله الأصحاب

قال الركشي : لشهور عبد الأسحد ب الايمير النقص ، كاحمه والحسن وحرم له في التنجيص ، والبطي .

وعنه النصاب تحديد فلاركاة فنه وله كان النمعين يستر فان في لمهيج هيدا أطهر وأصح وحرم به في الدخير فان في للشرح وهو طهر لأحسار . فيسمى أن لا بمدل عنه وهو طاهر كالام لح في وهو قول القياضي ، إلا أبه فان الإأن تكون نقصاً بدخل في مكاس ، كالأوقية ، وحوه فلا تؤثر وأصفهما في الدوع ، وحو شي و كافي ، والعام ، والركشي

وعه لا يصر النعص ولوكال أكثر من حسين

وعبه حتى ثلاثة د هـ ونصف وثلث مثقب ... وأطلق في اله لين في محث مثقب الرواليس وأطلق الل ثمار في الله في والله تقين ما السين

وقبل " الدائل و للدعمال لاتتبع في الفضة . و يُنبع في الدهب إظال أنو المعالى " وهذا أوجه

وفيل ع يصر النفص النسير في أول حول أو وسطة ، دول آخا ،

قال الركشي علاملتار المص ليسير أثم بعد دلك ؤثر مص تمل . في رويه احتاره أبوككر . وفي [أحدى في] الفصة ثبث درهم ، وفي أحدى في الدهب بصف مثمال . ولا يؤثر الثبث

والرناد

إهراهما: الصحيح أن صاب الرع والترتحديد، وحرم به القاصي في الحرد. والسامري في المستوعب، والمصنف في المبنى، والمحد في شرحه وهو طاهر كلام المرقى.

وعبه نصاب دلك نقر بب . وهو طاهر كلام المصلف هنا . وجره به في الوحير : وقدمه في ارعايتين ، و لحاو بن

قنت وهو الصواب

وأطلقهما في الدوع ، والفائق ، والل ثميم .

فعلى المدهب: ﴿ وَالْمُرْ مَحُو رَطَاسَ وَمُدَّبِّنَ مُ

وعلى " و به التابية : لا تؤثر الله عن العروع ، قال الوحميد في الرعابة من موائد الحلاف .

الثانية الا اعتبار مقص داخل الكناني، في أصح الدجهين، قال في العروع: وحرم به الأنمة . وقيل: بمتدر، وقال في التنجمي الإسقمي ما أو وُرَّع على الجمعة أوسُق صهر فيها اسقطت الزكاة ، وإلا فلا

قوله ﴿ وَتَحِبُ فِيهَا رَادَ عَلَى النّصابِ الْحَسَابِ ، إِلاَّ فِي السَّاعَة ﴾ . لا أحد الركاة في وَقُص السَّامَه ، على الصحيح من المدهب. وعليه حماهير الأصحاب. وقصع به أكثرهم .

وقس: عد في وقصه حديد الشعري

فعلى هذا القول: أو على نصر من تسعة أسرة ، أو مسكه قبل أنسكس . إن اعتبره التمكن ـ سقط أسع شده ، وأو أنف من النسع سنة ركى الدق انت شدة . ولوكانت معصو بة فأحد مم ، هيراً عند خول ركاه بلسع شده (١) .

⁽١) ق الكشاف (ج٧ ص١٥٧) بخس شاة

ووكان مصها رديًّا أو صدراً كان الواحب وسطاً ، ويحج من الأعلى بالفسة فهذه أرابع سائل من فوائده

وعلى المدهب: نحب في الصورة الأولى شنة الوفي الثانية: ثلاثة أحم سها . وفي الثالثة: حمسم الوفي الراسة: بمعنى الماحب بالحبار . والمعلق الأدىء بالهقعم الأنه أحط الواحد رداً ما الدام أنت

ومن فوالد خلاف أحدًا أه عد عشرون الهيراً من أر سين قبل التمكن فيهما على مدهب حده ألما بالمتكن وعلى الذي يحد العلم الله المتالون وعلى المدهب ألما كان عدم دان المدر المرفض ، وأثر في وحوب الشاة المتعلمة بالمصال الدكرة الن عقال وعارد الدان الدوع ، و فلصر عليه أقال المحد في شرحه الرفو للد ذلك المتيرة

فائدني قال في الدوح : في على محوب در لدعلى بصاب السرقة احتمالال يعلى أن القطع لتعلق حميع السروق ، أو للمصاب منه فقد العصاف لم فقع له المحدي شرحه : أنه سملق لاهميم الرهي لطبر السأله التي قلها قوله ﴿ فلا راكاه في دئي السكت لَهُ ﴾

هذا المدهب وقطع به الأُحجاب المدة المنظ به الدوع وهذا الاَرْضِع الله دَانِ فَكَدَانَة الرقية وقية روانَة صحة لفيان الدن على الحلاف هذا السعى قوله في ولا في الشائمة المولفوفة ، ولا في حصلة المصارب مِن الرَّامِح قبل القسلمة ، على أحد الله حَهابُن فيهانا }

أما المائمة سوفوقة : في كانت عني مصين كالأقارب وعوه لـ في وحوب الركاة فيها وحيال : وأصلتهما الل تميم ، والرعائل ، والحاوايل ،

أمرهما أحمد الركاة فيه ، وهو سدهم عليه قدمه في الدوع ، وشرح الحد، والدئق قال في الرعالة الكبرى : والبص الوحوب

قطى المدهب الانجور أن يجرج من عيمها ، لمنع نقل علك في لوقف فيتعرج من سيرها

قت معني ۾ .

و إن كانت النائمة أو عيرها وقدًا على غير معين ، أو على سنحد و الدارس ، واتر نظ وتحوها ، أحب الركاة فلها ﴿ وهد المدهب ، وعليه الأصحاب قاصة ونص علمه افعال في أحل موقوقة على الساكن الاعتشر فلها ، لأمه كالها نصير اليهم قال في أله وغ الويتوجة خلاف

قامرة الووق أصارة شداعي ممين وحت الركاه مصافر في العله ، على المحت الركاه مصافر في العله ، على المحت من الدهب وعليه جاهير الأصاب وعلى ومساوعت وحرم به الحرقي والمعيمي ، و سري بي شرحه ، الركشي ، و المسوعت وقل و به تواحدة _ وعيرهم ، وقدمه في الفروع ، و من تميم ، الرعالة المكتري ، وقيل و به تواحدة _ وعيرهم ، وقدمه في الفروع ، و من تميم ، الرعالة المكتري ، وقيل : أحس مع على الموقوف عليه ، دول عليم حرم به توالمرج ، و حوفي ، والله ، وصاحب التنصرة ، فال في الله وع : و حدد طاهر ما معله من من مسلم وعيره على المراوسين في تأثير الحلط في عير الدائمة ، على ما ألى .

فواس

منها إلى أوصى بدراهم في وجود الدراء أو يشتري بها ما يوقف الاكور مها موصى : فرائحه مع أصل الدن دفيه وطني به ، ولا ركاة فيهم ، وإن حسر ضمى المقص الديد الحائمة عن الإمام أحمد ، وقيل : رائحه إرث

وقال فى المؤخّر ـ فيس آخر تدل عبره ـ إن رائح :له أحرة مثله و بأنى ما إدا منى فى الموصى بوقعه بعد الموت وقبل وقفه : فى كناب الوصايا فى فوائد ما إذا قبل الوصية حد الموت منى لمنت به ملك .

وملها : الذن للوصي له يركيه من حان عليه الحول على ملسكه .

ومنها - لم وفني نبقع نصاب سأعة: ركاها مالك الأصل. قال في الرعايتين ا وتابعه في الدوم : ويحمل لاركاة إن وفني مها أبدا . فيعالي مها

وأما حصة مصارف من الرسح قبل القسمة عدا كر المعنف في وجوب الركاة وبها وحهيل إ وأصفهما في العائل ، وقال إلى حصة لمصارف من الرسح قبل القسمة الاعلام ، إما أل على - لايملكها بالطهور أو بملكها ، فإلى قدا : لايملكها بالطهور فلا بركاة فيها ، ولا سعقد أعليم الحول حتى تقسم ، وإلى قدا : تخلك عجرد العلمور الانصحيح من سدها : لاحب فيها الركاة أيضاً ، ولا سعقد عديم الحول قبل القسمة العلى عليه ، وعليه أكثر الأحداث ، منهم أبولكما ، ومن أبى موسى ، والقاطى ، وحزم به في الحلاف والحجرد ودكره في السياد طاها بدها واحداره مصدف ، عبره وصححه في بصحيح الحجر الوحرم به في الوحير وعيره وقدمه في الشرح ، والعروم ، والحواشى ، وعيره الوحدين ، والحواشى ، والحواشى ، وعيره المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق المسابق ، والحواشى ، والح

والوهر الثانى: تحب لركاة فيه و محقد عليه الحول احدره أو اخطاب.
وقدمه فى مستوعب ، واخلاصة ، والرعايس ، والحاوين ، وأصفيت فى لمدهب ،
وشرح المحد وعبره ، والدائل وقال فى العائل لـ بعد إطلاق الوحيين لـ والمحدر وحوله بعد لحاسة ،

فعلى الفول بالمحوف ، بعثم بلوغ حصله بطائل في كانت دوله السي على الخلطة فيه ، على مالاً في ولا بلزمه إحراحها قس الصفى ، كالدين ولا يحور إحراحها من على المصرابة بلا إذا على الصحيح من المدهب بض عليه ، وقدمه في أفروغ وغيره

قال في العواعد : وأما حق إن النان ، فليس للمصارب تركيته بدون إدله . مصاعبيه في روالة الآخرى ، اللهم إلا أن يصير مصارب شر لكا فيكون حكم حكم سائر الحلط . .

وقبل یمور الدحوص علی حکم الإسلام ومی حکمه و وحوب او کاه
و بحراحها من طان صححه صحب شموعت، و عدر اطلقهما فی المحرر ، والعالق
فائرة الله منا حال کام رأس ماله مع حصته من اربح و سقد علیها
اخول با طهور الص علیه ، و حصهم فی أطلم الرواسی اظال فی العروع و هو
مهوا وقیل ، قبصه ، وقیه حیل ، و بحتمل سقوطها قدم الروان التها

وأما حصة المعارب إذا قل لا يتمكم العلمول الالمرارب المار كاتها المساوية المعارب الماركاتها المساوية على المساوية الأكثرين وحدر الحداقي المرحة المحكي أو الحطاب في إنتصاره عن الدمني المراد والمالل وكانه المراد قلم لايسكه المامال بدائ الفسية وهو صاه كالام المامني في حلاقه في مسألة المراعة وحكاه في المسوعت وحها ، وسجحه وهو من بعد دات المال في الفواعد المعلمية وهو صعيف الحال في المواشي : وهو يعيد ، وقدمة الحدفي شرحه المكن المتار الأولى .

فائرة ، به أده رب من من عير مال عدر به دأس من دق وين أده منه : خسب من شهال ورائح ، على اصحيح (من مدهب) قدمه في الدوع وقال الاكرو الناصى والعه صاحب السنوعب ، والحر وعيره ، فينقص رام عشر رأس المال ، وقال مصنف في المني ، واثار ح محسب من الرائح فقط ، ورأس من ناقي وحرما به الأن ترائح معانه ، أس من ، وقدمه في الرائح وقدمه في من رأس المال وصن عليه الإمام أحد ، لا تم قادوانني وقال في الكافي الحي من رأس المال وصن عليه الإمام أحد ، لأنه و حد عليه كسنه وقتل ايان قد الرائح فقط .

قوله (وَمَنْ كَادَ لَهُ دَبِّنَ عَلَى ملى م _ مِنْ صَدَاقٍ أَوْ غَيْرِه _ زَ كَاهُ إذا فَبُصِه ﴾

هدا بدهب وعليه الأصحاب . وعه لاتحب فيه الركاة ، فلا يركبه إذا قصه . وعنه يركبه إذا قبصه ، أو فنل قنصه ، قال في الفائق . وعنه بدرمه في الحال . وهو المحدر

شمر قوله ه على مني، ٥ من شرطه رأن تكون «دلا فاشرقي الحوالة به و لإبرادسه لكالمنص ، على الصحيح من الدهب وقين ؛ إن حملاً وقاء فكالمنص ، و إلا فلا .

قوله (ر كَاهُ إِذَا قَنْصُهُ لَا مَعِي)

على من الأحول وهد المدهب، سواه قصد الله العرار من الركاه أو لا وحداد له في الدي، والشرح ، وأه حدر، وعده ، وقدمه في العروع وعبره وعليه الأحياب وعبه يركه للمة واحدة ، لله على أنه العمير لوحوالم إمكال الأداء ، ولم يوجد فيا مصى .

فوابر

اهراها ، يعر به إحراج كانه فيل قبصه لركاة سندين ، ونو وقع التعجيل لأكثر من سنة نتيام الوحوب و إناء يجب لأداء رحصة ،

الثانث : حول الصداق عمل حين لعقد ، على الصحيح من لمدهب ، عيدً كان أو ديناً ، مستقراً كان أولاً عمل عمه وكدا عوض احمع والأحرة . وعمه عند ، حوله من حين القمص لا فمه وعله لأ ركاة في الصداق قبل الدحول حتى نصص فيثنت الاسقاد والوحوب قبل الحول ـ قال المجد : بالإجماع ، مع احتمال الانصاح وعله تملك قبل الدحول نصف الصداق .

وكد الحبكم خلافًا ومدهماً في التدار القنص في كل دين ، إذا كان في غير مقابلة مان وأو سال ركوى عندانكل كونني به ، وموروث ، وتن مسكن . وعنه لا حول لأحرة ، فيركيه في الحال كالمدن الحدرة الشيخ في الدين . وهو من المددت ، وقيدها بعض الأصحاب بأحدة المقار وهو من المردات ألمناً بصراً إلى كونها علة أرض عاوكة له .

وعله أيفاً لاحول لمنداد أودكرها أو العلى فلس باح سمكا فناده للصاف ركاة ، قالي الأول الا بازمه الإحراج قال لفيض

الرافع : إكن عليه دين من مهيمة الأسم علا كان الاشتراط السوم فيها. فإن عيت كيت كميرها ، وكذا الدية الواجبة لاتجت فيها الركاة ، لامها لا تتمين مالا ركو يا ، أن الإبل في اللمة فيها أصل أو أحدها .

تمهيم شمل قول مصنف ها من صدق أو خبره به القرص ، ودم عروض التحارة ، وكدا سيع قبل القنص ، حرم به لمحد وغيره ، فيركه الشترى ، ولو رال ملكه عنه ، أو رال ، أو اللسخ المقلا ، يتلف مطعوم قبل قيضه ،

و پرک سیع نشرط اخبار ، أو فی حیار تحسن مَنْ خَسَمَ به عملکه . ولو فسح الحمد .

و برکی آیماً دین اسم با کال المحرة ، و ، یکی آن ، .

و يركى أيصا أن لمنيع ورأس مان السير قان قنص عوصهم ، وبو العسج العقد عال في الدوع : حرم بدلك حماعة ، وهال في الرعانة ، و بها تحب الركاة في ملك تام مقبوص ، وعمه أو ممتر ما يقبض ، ثم فال قبت ، وفي صح الصرف راله فيه قنل قبصه ، أو صمنه بنعه ، وفي تُس لمنيع ، و رأس مان لمنيز فين فيص عوصهما ، ودين السلم بان كان للتحارق، ولم كن أنَّه، . وفي المبيع في مدة الحَبار قال القمعي روائدن

وللنائع إحراج ركاة منبع فيه حيار منه ، فينص السع في قدره ، وفي قيمته والد تفريق الصفقة : وفي أبهما نصل

قوله (وي نيمة المحرح وحمال)

وأطلمهما في الدوع ، وأن تهم قلب صواب قول الحرج

وأما ملم عبر منعين ولا منمر فيركيه الدائع

الهامية كل دي مقط قبل قبصه ، و، تعوض عنه التبقط ركاته ، على الصحيح من المدهب وقبل الهن يركيه من سقد عنه الإخراء على الاحتال والمراكة العلى عليه وهو المناجج من المدهب ، كالإجراء من الصداق والموم

وقس تركيه المترأ من الدس ، لأنه ملك عليه . وقيل الأركاء عليهما . وهو احتري في الكافي ، وهو من للفردات.

و پن أحدر به عوضاً ، أو أحل أو احتان ـــ ر د سفنهم ، وفننا : اخو لة وقاه ـــ كام على الصحيح من مدهب . كمين وهمها، وعنه ركاة التمو بص على الدين وفيل في ذلك وفي الإمر ، يركيه رابه إن قدر و إلا مدين

الساولة الصداق في هذه لأحكاء كالدن في عدم ، عني الصحيح من مدهب ولان مدهب ولان سقوطه كله لانفساح اللكاح من حيثها كإسقاطها ولان كت صدقها . فان الركشي . وفيل لايندند المول . لأن خت فيه عيم موفيل : محل الخلاف فيه قبل الدحول .

هد إدا كان في الدمة . أب إن كان معينا فإن الحول للعقد من حال طلك عن عمله النهني . و إن ركت صداقها كله ، أنم تنصف طلاق رجع فيه بقي نكل حقه . على الصحيح من لندهب . وفيل : إن كان مثلياً ، و إلا فقيمة حقه .

وقيل أرجم مصف مابقي ، ونصف بدن به أحرجت .

وقیل ۱ بحیر بین دلات و نصف قیمة ما أصدقها بوم المقد أو مثنه ، ولا أخر پها ركائها منه بعد طلاقه ، لأنه مشترت

وفیل این ، عن حقم، و تعرم له عصف بد أخرجت . ومنی با ارکه رجع سفیعه کاملا ، و ترکیه هی

فهل عدم وفقال فی الدوج میتوجه لا للزم آثروج ، وفقال فی اداعامه تا پدرمه . و پرجم عمیها یال معمت با دین موقیل الراو بالدمة

فائرة الدوهت المرأة صداقها بروحها بدائنقط علها لركانة ، على الصحابح من المدهب الله القاصي وعبره الرعمة حساعلي الروح ، وفي لكافي احتمال لمدم الوحوب عليها] .

قوله (وق الله إِنْ عَلَى عَبْرِ المليء ، والمؤخّل ، والمعَعُود ، و لمُعُمُّوب ، والصاله ، روايتان ﴾.

وكدا لوكان من تما طلء أوكان مال مسروفا ، أو موروثا ، أو عوام حمله . أو حمل عبد من هو - وأستقيما في الفروع ، والشرح ، والرشامين ، و لحام مين ، والمستوعب ، والدهب الأحد ، و لحرر

إهراهما اكارس على على . فنحب الكلة في دلك كله إد قنصه و وهو الصحيح من الدهب ، فال في الدوع احت د الأكثر . ودكد أبو حطاس ، والمحد ظهر مدهب وصححه الله عقيل ، وأبو لحظات ، والله على ، والمحد في شرحه ، وصاحب لحلاصة ، وتصحيح المحرر ويصرها أبو المعالى ، وقال : حد ها لحرق ، وأبو لك وحرم له في الإنصاح ، و وحير ،

وحرم به جماعة في المؤخل وفاقا للأئمة الثلاثة ، لصحة الحوالة به والإبراء . وشميدكلام الحرق ـ وقعم به في التنجيص ، والشي ، والشرح .

وقيل : أحب في مدفول في درو وفي الدين على المصدر والمناطل ، وحرم في الكافي يوجو مها في وديعة جَهل عند من هي .

وعليه العالم ومن رجوعه اكاستروق، والمعموت، والمحجود الأركة فيه. وما تؤمل رجوعه كالدين ، على لمفلس ؛ أو العالمي المتقطع خبره فيه الزكاة . قال الشيخ نقى الدس : هذه أقرب

وعله إل كال الذي عليه الدين تؤدى ك له اللا بكانه على راله ، و يالا فعليه الركاة . على عليه في المحجود الدكرهم الركشي وغيره

قطی المدهب ایرکی دانگ کله إدا قبصه با مصنی من السمین ، علی الصحیح من المدهب اوعدیه لأسمات او خرموا به

وظال أم الفاح في المهج : إذا قد أحسافي عدي وقبصه ، فهل بركبه لم مصى أم لا ؟ على روا تاس ، فال في العروع ؛ والتوجه دلات في بفية الصوا .

تعلیم : قوله ۵ هجود ۵ معنی سواه کی محجود؟ باط او صاهر او صاهرا و باطله هما الدهب ، وعلیه الا کثر و دده می المستوعب بالمجعود طاهر و داخله وقال أبو الدلی ؛ طاهر ا

فوائر

مه ، لو کان بالمحجود اینة ، وقد ، لاعب فی المحجود ، فایه هما و حهان . وأطبقیه این ۱۱۰ وع [واس شیم ، وعان ، دکرهم القاسی] العرهما: تحب ، وهو الصحيح ، حرم له المحد في شرحه ، وقدمه في الدائق [والرعالتين والحاولين] الثاني : لا تحب

ومها ، أو وحت في نصاب يعصه دين على معسر ، أو غصب أو صال ومحود . في وحوب إحراج إكام ما يده فيل قنص الدس والعصب والعسال وحهان . وأصفهما في العروع ، والي ثمي .

أمرهما : إحد إحراج ركاله ما ليده ، وهو الدهب ، قدمه في الرعابتين ه و لحاو لين ، وهو طاهر ما قدمه لحد في شرحه ، فتوكانت إبلا حمد وعشر في ، مها حمل معمولة أرضا ، أخرج أرابعة أحاس للت محاص .

والثانى: لايجب حتى يقبض دلك . قبلي هذا الوجه: نوكان الدين على ملى. فوحهان . وأطلقهما في الفروع ، وان تمم ، و رعاسين ، و خاو نين .

قلت : الصواب وحوب الإحرج

وسم ؛ وقس شيئه من الدين ، أحرج رك به ولو ، بهم نصاء على الصحيح من المدهب ، وعن عليه في رواية صاح ، وأن دلب ، والل منصور وقال ؛ يحرج ركانه الخداب ولو أنه دره ، وعلمه أكثر الأصحاب ، وقدمه في الفروع ، و لمحد في شرحه والعائل وغيره وقال القاصي في الحرد ، واس عقيل في القصول ا لا تارمه ما ، كن المقوض عمانا ، أو نصير ما بلده ما شد به نصاد ،

ومه رجع مصوب منه على الدصب مركة مقصه مده كمنعه .
ومنها : لوعصب رب المال تأسر أو حس ، ومنع من التصرف في ماله : لم
تسقط ركاته ، على الصحيح من المدهب المعود تصرفه فيه ، وقيل ؛ تسقط ،
قوله ﴿ وقال الحَرْقِي : واللَّفُطَةُ إِدَاجَاء رَبُّهَا رَكَّاهَا للحَوْل الدِي كَال
المُتَقَطُّ مَمْتُوعًا منها ﴾

القطة قد أن بعم بها ربها حكم احكم للمال العمالع على ما تقدم حلافا

ومدها وعد لحرق أن الركاة أحب فيم إذا وحدها رامها لحول النعر نف وذكر المصف ٥ الحرق ٤ ما كيداً لوجوب الركاة فيا ذكره .

ثوابر

دا منك لمنقط للقطة ، سد الحول ، استقبل سها حولاً وركاها. على الصحيح من المدهب . عن عاليه . وعليه حاهير لأسحاب . وحرم له حرقي وعيره ، وقدمه في الدوع وعيره .

وقال : لأند مه لأنه مدين بها وحكى عن القامني الاركاة فيها ، عداً إلى أنه مذكرة مصمونة عده تشم به أو قيمتها فهني دين عدم في الحقيقة السهني والذلك ، قال ان عقيل : لكن بطاً إلى عدم ستقرار الذلك فيها ، التهني .

وملى القول الذي . لو منك قدر ماله بل قدر عوصها : ، كي على الصحيح. وقبل الا . لعدم استقرار مالكه لها - وتقدم كالام اس عقبل

وإذا ملكه سنقط وركاها فلا كنة إذل على رسها ، على الصحيح مل المدهب وعنه الى وهل يركيها رسها حول التعر ها أو نعده ، إذا لم تعلكها المتعط فيه الرواد ل في مثال العمل.

و إن لم يُعدث اللفطة _ وقد * له أن تتصدق مها بدلم الطلق حتى محتار و مها الصيال فتأست حيات في دمنه كدس تحدد . فين أحرج المنقط كاتها عدله المها مها . ثيم أحدها رابها ، رجع عليه تد أحرج على الصحيح من الدهب ، وقال الهاصي : لأ يرجم عليه ، إن فلما الأ عرم ارابها ركاتها ، قال في الرعابة * الوحوسه على المنقط إدل .

قوله (ولا ركاة في مال من عليه دين يُنفِعنُ النّصاب) هذا المدهب، إلا ما استنفى. وعليه أكثر الأسحاب، وعنه لا تمم الدس مركاه مطافقاً جوعته بمع الدين الحال خاصة وجرم به في الإرشاد، وعبره. قوله ﴿ إِلاَّ فِي الْخُنُوبِ وَالْمُوَاثِينِ ﴾ . في حدى الروايس ، وقدمه في المأثق .

والرواية الثانية مع أيضاً وهي مدهب ، عن سنه وعليه حدهم الأصحاب ، فان رركشي : هد حدر أكثر الأسحاب عن اس أني موسى : هذا الصحيح من مدهب أحد .

فت احتاره أم كر ، والقياصي ، وأسحانه ، و حداي ، و م حورى ، وصاحب الدائق ، وخبره ، والقرامع ، وصاحب الدائق ، وخبره ، وعرم به في المبده وقدمه في مستوعب ، والقرامع ، وصححه في صحيح لحج وأصفيت في الشرح ، واع ر ، و رعالتين ، و حويين ، وعالم ما سند به المعمة على دلك ، أو كل أنبه ولا يسع ما اسند به ، وبه بعمه ، أو كل أنبه ولا يسع ما اسند به ، وبه مسه ، أو أهمه من مؤة الرح من أحدة حصاد ، وأر ، أرض وحوه يتم من عده ودك من أن مو ي وقال ما المواحدة و معه صحب المتعيمن وحكي أه فه كات مه أن الدمن وعلى علم ما حد المتعيمن وحكي أه فه كات مه أن الدمن وعلم على المدم معلى المدم معلى المدم معلى المدم على الدمن ما أحد به على أحد معلى المدم على الدمن ما أحد به على أحد معلى وعنه مده ، حلا المنبية وهو طاهر كلام حدقى

فوام

الأولى في لأمول طهره ، و باصه عداه به اماد كره مصلف من الخدوت و موشي ، وكدا الأمر و ماطبة اللاكان ، وقيمه عروض المحرة ، على السجيح من الدهب وعده الأكثر وهال أم عليج لشعرا ي الأموال الداسة ؛ هي الدهب والمصة فهند الشهي

وهل المدل من الأموال الفاهرة، أو الدطلة (فيه وحيال وأطاقهم في الدوع ، والل أنهم دوا إعالين دواحة الين

أمرهما عوس لأمول لعافره وهوطهر كالإد الثيراري عي مالقدم

النَّافي * هو من الأموال الدطنية .

فلت : وهو الصواب الأنه أشبه بالأثنان، وقلمة عروض النجرة. قال في المعنى الأموال الصاهرة : السائمة ، والحموب ، والتم الدفال في لمائق وسع في المعدل^(١) ، وقبل الا

الثانية: لا يُسع لدين همس وكاة . بلا تراع .

اشائنز : لو بعلق اسد حارق أرش حدة : منع اركة في فيمته ، لأمه وحب حبراً لا موساة ، محلاف برك ة - وحدله العصيم كالدين ، منهم صاحب الله وع في حواشيه

الرافع الدي كان له غراص قبية ماج مأهس في ها عنه من لدي حمل في مدة به ماعيه من بدي ، وكي سمعه من بأن ، على إحدى الله مين ، قال القصى الحد قباس المدهب ويصره أم المدنى ، عسراً بديه العط المال كن وعنه عمل في مد قباس المدهب ويصره أم المدنى ، عسراً بديه العط المال كن وعنه عمل في مد بله علمه ولا برائه ، صححه من عقس وقدمه من غير ، وصاحب حواشى ، و إعاليم ، و حاوا بن وأصعبت في المام ، وشرح محد ، والمائق و يمنى على هذا العارف ، ما إذ كان بيده أما ، وله أما دوله أما دال على ملى ، و عاليه مثلها ، قامه بركي مامه على الأول لا الذيه في العروم وقدمه في الدائق ، و عدين ، و لحوارض ها حمل الدائل مدة بالا ما في بده و قالوا : في الدائل ، و عدين ، و لحوارض ها حمل الدائل مدة بالا ما في بده و قالوا :

الحاصة ، لو كن له عرص تحرية بقدر الدين ابدى عليه ، ومعه عين بمدو الدين الدي عليه ، ومعه عين بمدو الدين الدي عليه ، ومعه عين المدهن ، أنه محمل لدين في مقابلة العرض ، ويركى مامعه من الدين ، عن عليه في روالة لدودى ، وأبي الحريث ، وقدمه في الدوع ، والحوالي ، وإلى تميم

(١)كد في الأصلى وعبه دا وشع د

وقيل . إلى كان فيها معه من سال الركوى حدس الدى جعل في مقامته وحكام الزاعولي رواية . وتابعه في الرعايتين ، والحاويين ، وعيره . وإلا اعتمر الأحظ وأطاقهم في الرعانتين ، والحاويين .

وقيل : لعتبر الأحط للفقاء مصلقاً . في له مان الدره وعشرة داناير ، قيمتها مالتا درهم ، حس الدانير قباله دانه ، وركى ما ممه ، ومن له أر سولات شاة وعشرة أنمرة ، ودانه فيمة أحدهم الحمل قبالة دانه المار وركى شامن .

الساوسة : دن الصمول عنه ، يُمنع م كالله عند ما في ماله ، دول العمامل م مستحم على الصحيح من اللهب ، خلافًا لأبي الما في

السائد: لا تحب الزكاة في من الدي حجر عليه القاصي بمد ما وكامن المصلوب التسبيك عليم الشرعي باسع الحسي ، هذا الصحيح من الدهب حداد المصلف ، والشارح ، والله على رفادية في رفادين وقال الأرجى في اللهالة : هذا للهذاء من إخافه عال الديون أفراب الحداد أبو مصافى وضاهر المروع المروع الملاق خلاف .

وفيل : إلى كان اس سائة كاها ، خصول الده والتتاح من غير تصرف ، علاف عيرها وفال أبو العالى الله قصى الحاكم دوله من ماله ، وم للكل عربم معن من ماله ، فهو الذي ملك فصالاً وعليه ديل ، فال : وإلى سمى للكل غربم معن أعيال ماله ، فلا كانة عليه ، مع فله ملك ، صمعه المسلط الحاكم عربه على أحد حقه ، النهى ، وإلى حجر عليه معد وجوله ، والنقط لركة على الصحيح من المدهب ، وقيل ، للقصيل كان فلل تحكمه من الإحراج ، فال في الحوشي ، والن تجم : وهو العيد ، ولا يملك إجراح على من الاحماع الصرفة ، فاله والن تمم : وهو العيد ، ولا يملك إجراحه من منال الاحماع الصرفة ، فاله المصلف ، والشمارح ، وقال الله نهم و لأولى أن يملك فاتك كالراهن ، وهما وحمال والمناق الموقى ، والمناق المروع ، فيه قال الاعمام المناق المروع ، فيه قال الاعمام الكري الآدمي ، داكره ولا إقال إقراره الها وحرام له العصيم ، ولا إقال إقراره الها وحرام له العصيم ، ولا إقال إقراره الها وحرام له العصيم ، ولا إقال إقرار الها الآدمي ، داكره ولا إقال إقرارة الها الآدمي ، داكره المناق ا

المصلف ، والشمارج ، وأبو المدلى ، وهو طاهر ما قلعه في الفروع - وعله يقل . كما تو صدقه المرابح .

> و آل رکاه به هول فی فو تد احلاف لآلی آخر البات. قوله ﴿ وَالْکُفَارَةُ کَالَدُیْنَ فِی أَحْدِ الْوَحْبَیْنِ ﴾

وحكاها أكثره ويبين وأصفهما في الهدام، ومعنى ، والشرح ، والحوين ، والدائق ، والداوج ، والحوشى ، وال تميم ، والمحار : إذ لم يتمام دان الآدمى الركاة ، فدان شد مان الكفارة والنفر المعلق ، ودين الحج ومحومات الايمام علم من أول ، وإن مام الركاة ، فهار يامع دين للدا فيه الخلاف .

أهرهما هو كندس [بدى إ الآدى وهو نصحح من المذهب، صححه المحد، والل حمد ل إلى عالم الموقول عاملي وأنه وحاد ما الله في حلاقه في لكم تر، والحرج وقال على سنة وهو لذي حلح له الواسي في الكفارة

> والوهم الذلي لا منع وحوب الركة الدرتان

اهراهما الدر مُهامَل، ودن الحج وعود كالكفارة ، كما قده ، وقال في المُخَلَّمُ والحاو من ، وعبرها في المُخَلَّمُ والحاو من ، وعبرها قله القصى معام الله ، وعبرها عمله حلاف في حافه دعل الآدمين ، وأما الإماء أحمد القدم حاج على بركه المال الشبح تني للدين ، الحراج منحق بدول الآدميين

والنالي: و کا الدی کاله الله من سنج العد قو سد خلاف[ای اوکة هن خب }ی معین ، أو ی السمة

ا شامية ، و ق م عله ملي أن أصدق مهم ، أو هو صدقه ، في الحول . ولا أكار فيه ، على الصحيح من مدهب، وقال ان حامد : فيه الزكر عقال فی قوله هاین شعی الله مرابطی تصدقت می هایس ماندین عاقه عا عشی ، ثم حال احوال قبل آن عصدق سها و حست الرکالة ، وقال فی الرعایة : این بدا التصحیة باطات معین وقیل : أو قال * حصله صحال ، قال رکاله ، و یحمل و حواسه إذا تم حوله فعلم سمین

ولو قال لاعلي لله أن أنصدق بهذا الصاب إذ حال لحول n وحبب الرَّ أَهُ على الصحيح من مدهب الحجاد المحجاد في شرحه ، وقيل ، هي كانتي فلم حدادة الل حقيل أ وأصفهم الل شمر ، والقادع ،

فعلى الأول عرائه بركاه منه على أصح وجهال ويبرأ بقدرها من الوكاة والندر إلى واهم مماء سكول الكاة صدقة وكدا و بدر الصدفة سعم المصاب على محرحها ، أو دحل الدر في الركاة و موسهما "وقال من تمم وحلت بركاة ووجب إحراحها مما وقبل بدحل الدر في الركاة ، مويهم مما سعى . قوله فإ الخامس مصى الحول شراط ، إلا في الحارج من الأرض المنافرة من المراض المنافرة من الأرض المنافرة من المدر من الأرض المنافرة من المدر من المدر من الأرض المنافرة من المدر كان ولم من المدر ا

والومراڭ في على ساعلى الدهاب الأل الماق الماق الماق الماق الماقي الماقي

فلت عليه أكثر لأسمال .

وقدمه ان تمير ، واحتاره أم تكر اوقده المجداق شرحه . أنه لا ؤثر أقال من معلم البوء ، وقال في مجرز ، والعائق اولا لؤثر لفض دون البوء ، وقبل : لعلى عن نصف يوم الدول أو كر ، لعلى عن يدم ، حداره القاملي ، وصححه من تميم ، قال في الدوع اوحرم له في مجار وعبره اوليس كما قال اوقد تقدم لفضه وفيل : لعلى عن يرمين اوفيل : الحسة والسلمة تحتيل وحمين ، وظال في الروصة : بعني عن أياء . قال في العاوع : فيهما أن مراده ثلاثة أمام القلاميا . واعسارها في موضع ، أو ما لم بعد كثيرًا عرفاً .

وقيل: يعتبر طرفا الحول خاصة في الدوص حصة.

قوله (وإذا اسْتُمَاد مالاً علا ركاه فيه حتَّى يَمَّ عليه الْحَوْلُ ﴾ .

وهذا المذهب، إلا ما استثنى ، وسو ، كان سسدد من حسن مايتكه أو لا .
وعليه الأسمات وحكى عنه والله في لأحرة أنها سع الذن بدى من حسها .
فاعرف الهم ستعد إلى عدات بدد من حسه أو في حكمه و يركى كل مان إذا تم حوله ، وهذا الصحيح من سعب

وقيل حتبر النصاب في المستقر م

قوله ﴿ إِلاَ سَحُ السَاعَه وَرَبُحُ لَنْجِرَةً . أَوِنَ حَوَالُهُمَا حَوَلَ صَلَهُمَا إِلَى كَانَ بِصَاءَ وَإِنَّ لَمْ يَسَكُنُ عَانَا هَجَوْلُهُ مِنْ جِينَ كُنْ النَّصَابِ ﴾ هذا مدهب وعليه الأسماب وعه حوله من جين ملك لأمات الله على حسل وقيل * حول الماته منذ مسكمين وقيل * حول الماته منذ مسكمين وحول أمهاته منذ مسكمين و كره في الرعابة ، ووجه في الديون تحر حَ واحيالاً في رامح النظرة أن حوله حول أصله .

قلت : قال الركشي ، وقال شاه إلا كن المصاب بالرابح ، محوله من حين ملك الأصل ، كالمشاة في إوالة

فعلی روانة حسن تا بر أبدل بعض بصاب بنصاب من حسه ، كشر بر شاة در بعین ، احتمل أن بنسي على حول الأولى او پختمن أن بنندي لخول ، وأطلقهما في الفروع ، وها وجهال مصافال في محمر اس تميم ، ورو بتال مطلعتال في الرعاية ال كاري

قلت : الصواب الثابي من الاحتمالين .

قوله ﴿ و إِن ملك بِصاباً صِفاراً العقد عليه الحول من حين ملكه ﴾ وهو مدهب وعيه الأصاب ، وعنه لابعقد ، حتى مع سا جرئ مثله في الواحب ، وحكى ال تميم أل القاصي فال في سرحه الصعر خب الكنة في الجة في ، وفي سن محس أو للمنوب ، ما معي أصل السحال و في حرب الاركة في سات المحص حتى كور فيها كيرة في في اله وع ، كد فال ، فعني ما ما تنا تعلق الما و تقدت باللال فقط الأحب عدم السوم المسير الحدرد محد في شرحه وقدمه في رسامة السكيري وفيل : تحب الوحوم، فيه سما بالأمات ، كا مسعه في طول ، وأطلقهما في الهروم ، والم كشي ، والل تميم وها محمد لال د كا معيني

وعلى ارو بة الناسة النفط ما لم لنى واحدة من الأمات الص عدم ، وهو الصحيح عدم الرقال " سقطي ، ما ما لنى نصاب من الأمات . قوله (ومتى نقص السمابُ في يعض الحُول).

نقص خول هذا بسعت، وعده الحيو ، وتقده قول عمامه لو العطع في أثناه حول عربه لو العطع في أثناه حول عروص التحارة _ وكان كاملا في أوله وآخره _ : أنه لا يصر ، قوله ﴿ أَوْ نَاعُهُ ، أَوْ أَنْدَلُهُ التَّيْرُ حَلْمَهُ * الْفَصْعُ الْحُوْلُ ﴾

هد المدهب بشرطه ، وعليه الأسحاب وقال الن تم و إن ألدته لاعتبه عما فيه الركاة ، لقطع على الأصح فال في القواعد وحرح أبو الخطاب في الاستصار رواية بالمناء في الإيدال من غير لحسن مطعاً .

فالرئان

إهراهما الاستطع الحول بالدال نصاب دهب نفصة ، أو بالمكس ، على الصحيح من الله مصنف وغيره عمن أطبق . وفيه روايه محرحة من عدم مر أحده إلى الاحراء وإحراحه عنه . فان الن لمن

إبدال أحد النقدين بالآخر بسبى على انصم قال في القم عدا: فيه رو بتال - فال الوركشي ؛ طريفة ألى محمد ، وطائفة _ وصححها أبو العباس _ مسية على العم وطائفة الذمني وحماعة _ منهم المحمد _ أن خول لا ينقصع مصلفًا . وإن لم نقل بالعمر ،

تمام : حیث فلما ہ لا مقطع الحول الا فالصحیح . "به بجالے مما مسکله علم وحوب الرکاۃ العامه فی العراع ، وقال القاصی لـ والمه فی سرح المدهب لـ بحرج مما ماسکله "کار خول الفال الله الرائم الولمان "هملا سی مثله

الدينة : لانتفاع أحول في أمون الصيارفة لملا عصى إن سقومها فيم سمو ه أو وحوالها في عيره (فان في الداوع (والأصول تمتضي المكس (وهد ألصلًا تكون مستنى من كاام الصف وغيره

قوله ﴿ إِلا أَنْ يَقْمِيدُ بِدُنْكُ الْفُرَ رُّ مِنَ ارْكَامً ﴾

الصحیح من مدهب ۱ أنه إد قصد با نبع أو اهسة أو لإبلاف أو خوه الدار من الكاد لم تشفيد وعليه حماهير لأسمات ، وقصع به أكثرهم ، وقال أنو على صمير في مفرداته ، عن سفن الأصحاب السفط بركه دامجين وقاق لأنى حملة والشاهمي مكر في بعد الحول الأول

قبت وقوعد للدهب وأصونه أبي ذلك

فعلى سدفت "شترط المصلف"ل كلول ثلث عبدة بند وجونها - وحرم به جاعة من لأصحاب ومنهم أنو خصاب في هداية

وقدم في الره سين ، والحاو سين ، والعائل وعيرهم . عدم السعوط إد فعله فارًا قال الحور سومان أو نوم فأكثر ... وفي كالام القاطبي . سومين أو يوم . وفعل : شهر الله ، حكاد في الرسالة وغيرها .

وقده في الدوع - أنه متى فصد سالك عراز من الركاة مطعاً ما النفط وسواء كان في ألول اللحول أنو وسطه ألو الحرد قال - وأطلعه الإمام أأحد علمادا قال می عقیل : هو طاهر کلامه . وهو طاهر ماجره مه فی خلاصه . وقدمه فی المخرر . وقال الررکشی : وهو طاهر کالاه احرق . وهو الله ساعلی کلام کثیر می المتعدمین ، واحتیار طائفة می ساحری ، کال عقیل ، والمحد وعیرها و دکره مصهم قولا . وقال فی الدانق المحل أحد علی وجو سها فیمی دع قبل الحول سمعا عام .

قال اس عميم والصحيح أخر دلك حد مصى أكثر الحول ، وقال المحد في شرحه وعبره الأول الحول ، لمدر له الوق كالام القاصي ، في أول الحول نظر -وقال أيضاً : في أوله ووسعه لم توجد ارب سال الماض ، وهو الترفه بأكثر الحول والنصاب ، وحصول التمام فيه .

والرتاب

إهراهما يركى من حس سيع ندلك خول فقط إيدا قصد لدار ، على الصحيح من بدهت .

وفيل بن أبدله مقار ومحود وحمت ركاله كل حول ، وسأله من هايي، فيمن ملك عباب عبر سنة أشهر ، ثم «عها فحكنت عبده سنة أشهر ؟ فال ، إدا فرا بها من الركالة كي ثبهم بن حل عبها حول وقيل العبار الأحط للعداء . اشاله: له دعى أمه لم نقصد عافس الفرار من تركالة ، قُس فها بنيه و بين الله تدى وفي خسكر وحهال وأطلقهما في الفروع ، والن تبر

قات: لأوى أنه إن عرف غراش أنه قصد الدار ، غيل قونه و إلا قبل . قوله ﴿ وَإِنْ أَنْدَلَةُ بِيصَابِ مِنْ جَلْسِهِ أَنْنَى عَلَى حَوَّلِهِ ﴾ .

وهو المدهم . وعلمه لأسحاب و شعرج أن ينقطع وهو لأى العطاب . كالحديث .

قال بن تميم : مد مقصع على الأصبح ، وقاسه خدعة من الأصحاب ممهم الدعني

وأسى به ، والمصلف ، والمحد ، وعبرهر ــ الساء على الحول لأول في هذه المــألة على عروض التحارة تناع سقد أو تشتري به . فإنه يبهي . وحكى الخلاف .

شهير : اعر أن بعض الأصاب عبر في هدد مدأية باسع عكم ظاله الصف هما ، وعبر القاصى وعبر القاصى التسوية ، وعبر القاصى بالإندال . ثم قال ا بص عليه في روابه أحمد بن سمند ، في الرحن يكون عند عم سأية ، فينيمها بصعفها من العبر ، هل يركمها أم يركي الأصل ا فقال : بن بعطى ركائها ، لأن تناها منها .

وقال أنو المعالى . ممادنة ، هن هي بيع عمه رويس، ثم دكر عمه خوار يدان المصحف ، لا بيمه ، وقول أحمد : المعاطاة بيع ، والمبادلة معاطاة ، وأن هذا أشبه ، قال " فإن قسا " هي بيع عطع الخول ، كلفظ المبيع ، لأنه البداء ملك .

هم منادلة بدر على وضع شيء نم ان له كاسيم عن الأصوم فكل يع منادلة ولا عكس اللهي

وقال أم تكر في شاطة عن هي بيع أم لا أعلى ما بين مأتكر الفاطئ دلك وقال ، هي بنع بلا حلاف الاكران حيافي للمستقاداتانة والأرامين بعد المائة أو أبي هذا في أو الراكداب المبع عبد حكم بنم المصحب

قامرة ما راد الاستدار ، مع لاصور في خول أيضا معن عبيه كدح ، في أسل مائة شاة تدائم لرمه ركة مائس بد حل حول مائة معن عبيه وقل ، أبو معنى البستان للرائد حولاً وقال في الانتصار ، إن أمله معر حدم مي ، أوما إيه أنه سعه وقرق ، وقال من تميم ، والل حدال الاسبى في الأصبح ، في . أوما إيه أمله معير حدم ، أنه وقال من تميم ، والل حدال الاسبى في الأصبح ، فالمرق : وأمله معير حدم ، أنه ود عليه سيب وشوه المتألف الحول ، على الصحيح من المدهب ، ود كر أبو لك : إذ أمل بصال معير حسم ، ثم ود عليه معيب وخوم المدى على خول الأول إذا ما أحصل المادلة بيما لله وفي سبحة إذا لم المدادة بيما لله وفي المحة إذا لم

وحست الزكاة . فله الرد . ولا تسقط الزكاة عنه ، على الصحيح من مدهب وقال ان حامد . إذا دلس البائع العيب فرد عليه وكاته سيه وإلى حرج من النصاب فله ردما بتى في أحد الوجهين . وفي الآحر : سعين له الأرش .

قلت اهذا الدهب ، على ما يأتي في حيار العيب .

وأَصَلَقُهُمُ اللَّهِ تَشْرِ صَلَّى لَأُولَ ، وَ اَحْسَدُ فَيْ قَسَمُ الْخَرْجُ كُلَّ النَّوَى قُولَ مُحْرَجُ قَلْتُ : وَهُوَ الْفِيواتِ

وقيل الفول فول صاحبه وأطافهما الله تمير، والدوخ على ما تمدم.
قوله (و إِذَا تُمُ الْحُولُ وجنتِ الرَّ كَاهُ فِي عَيْمِ لَمَالَ)

هذا المدهب؛ وعليه أكثر الأسحاب، ومن عليه في رواية جماعة. قال في العروج العلم واحتاره الحماعة

فأل الحمور وهد طاهر المدهب . حكاء أبو عمالي وغيره . النهلي .

فل لمصنف، والتارخ على الطاهره تبدأ كار العاسا، وحرم به في الإرشاد والقاصى في المجرد، والتعليق، والحامم، وهساحب الرحير وعيره، وحتاره أبو الحطاب في خلافه الصنير والتحجه مجد في شرحه، وعيره، وقدمه في المدالة والحلاصة، والرعايتان، وواحاوي الصعير، والهاء، وسيرها.

وعله الحب في الدمة ، قال في المدهب ، ومستوث اللهب · التعلق بالدمه في أصح الرو سين

قال الل عقيل الهو لأشه عدهم ، وحزم به الخرق ، وأبو الحطاب في الاعصار وقال الروية واحدة وقدمه في التلجيعي ، والعائق ، وابن وزين في شرحه ، وسهنه ونطبه ، واحدره ، وأطلقهما في سهج ، والإيصاح ، واستوعب، والمعمة ، والشرح ، والحوى السكير

وقيل · أنحت في الدمة ، وتتمثق بالنصاب ، قال في القواعد الفقهية · ووقع دلك في كالام القاصي ، وأبي الحصاب وعيرهم . وهي طرعة الشيخ في الدين . قال فی القواعد : وفی کلام أبی مكر إشمار شعر بل الروایتین علی احلاف حاین ، وهما پسار المالک و إعساره (فهر کال موسراً وحبت فی دمته (و إن کال ممسراً وحت فی عین ش ، قال : وهو عراب

مه اما دكره المصلف هـ وهو ما ردا مصى حولال على النصاف لم تؤد ركا يه . فعله ركاه واحدة ، إن فعل أحد على العين وركا ما إن قعا . أحب في الدمة هكد أصلق الإمام أحد : أن علم كالين ، إذا قعد : أحب في الدمة و معه جماعة من الأصحاب ، سبه المصلف هـ فأصاقوا ، حتى قال ابن عمل ، وصاحب التنجيعي ، وم قد إن الدين تتم وحوب الركاة م تمقط هـ الأن الشيء الاسمط بهنه وقد صفت عبره وقدمه في الفروع

وقال صاحب استوعب ، و نحر ، ومن المهما ؛ إلى فلسا تحب في الممة كي كال حول ، إلا إذا قلما دس الله تسع العيركي على حول واحد ، ولا إكافة للحول الثاني لأسل الدين ، لا للتعليق الماس ، وحرم به في القواهد الفقهية ،

قال الركشي هذا قول الأكثر وراد في السنوعب متى فد يمنع الدم. فلا وكالة للمام الذي ، صفقت بالمعين أو بالدمة وقال حيث لم المحب أحمد كنة المام الذي ، فإنه مني على روانه منع الدين الأن كام المام الأول صارت دماً على رب المال ، والمكنى بالمكنى بالمكنى .

وحمل من فوائد الرواعين - إحراج الراهن الموسر من الرهن ملا إدن ما إن عتقت بالعبن الواحدرة مقوطم بالمنف وتقدعها على الدس ، قالله في القروع ، وقال عيرة حلافه الوائدي أنصاً ،

وقال فی الفواعد · قال فی استوعب · نسکرر رکانه کل حول علی القواین ، و أول کلام أحمد مذّو مل فاحد . تحبير: محل هذه العائدة وي عير سركاته العبر من الإمل ، كما قال المصنف، فأما ما وكانه العبر من الإمل : فإن عليه المكل حول ركاة ، على كلا الروابيين على الصحيح من المدهب، وعبيه حدهير الأصحاب وقطع به كثير ممهه، و عن عبيه قال في الفروس : أما لو كان الواحد عير الحدس ، بل الإبن الوكاة بالعبر فيمن أحمد : أن الوحد فيه في السمة ، و إن كانت الركاة فيه تكرر وفرق بسه و من الواحد من الحدس ، وقال في الرعامة : والشياء عن الإبل المنق بالدمة فتتعدد وتتكرر

قبت : هذا إن قدا لا أسفط بدس الله شهي .

وقال أبو العاج الشاعران ، في المهيمة : حكمه حكم مالم كان الوحب من حسن الحرج عنه ، قال في الدوع الوطاه كلاه أي خصاب والحدرة صاحب المسوعات والمحرز أنه كرواجب من الحسن ، علي ماستق من العين بالدمة لأن يعلق الركاء كلملق الأرش بالحالي ، والدم بالرهن افلا فاق إدن

فعلی المدهب، أو مكني سوى حمس من لإنان على امتناع ركام الحول الثانی ــ لسكومها دسال خلاف ، وقال الدامنى فى خلاف ، فى هذه السائة لا المرمة

وعلى مدهب أيصاً . في حمس وعشر من سيراً في تملانة أحوال . أول حول الله محاص ، ثم ثمان شياء . كال حول أرابع شياء .

وعلى كلام أبى لحصاب : أمه أحمد في الدين مصلفاً كدلك لأول حول ، ثم للثاني ، ثم إن نقص النصاب بدلك عن عشر من سيراً إذ قومده ، فللثاث ثلاث شياد والأربع .

فوائر

إهراها مني أمت الركة الدن القعت بعد دلك ، صرح به في التبجيص وحرم به في عدوع ع كن على أحمد في رواية منها على وحواب في الدين العد استمر قه المركة . قال في الفواعد : فإما أن عمل دلك على الفول اللاحوات في المدمة ، وإما أن يفرق الل الدين والعين الله الدين وصف حكمى لا وحود له في الحارج ، فتتمثل رك له الدمة ، ره لة واحلمة الولكن على أحمد في اروالة عير واحد على النسوالة بين الدين و لعين في مساع الركة فيها العمد الخول الأول ، وصرح الملك أو تكر وغيره

الدينية : المنق الركاة بالعين ما ما من وحوب الاكاذ في حول الذي وما هذه اللا تراع ، ولمس تدالع من العقاد الحول الثاني اللذاء ، وهو قول القاضي في الحاد ، و الن علمان ، ولقن المحد الالدي سنه ، وهو اطاها الما ذاكره الحالي في الحامع ، وأورد عن أجمد من روالة حسن ما شهد له ،

وقيل . إنه مامع من المقاد خول لثاني ابتداه ، وهو قول القاطي في شمرح المدهب ، ومصنف في ممي وأصفها في لقواعد و يأتي معي ذلك في الخلطة إذ مع سفي النداب

النائد به اقد عب كان في المين ، فقل في الرعابين ، والحاوى الصمر ، متعلق به كلماق أرش حالة أرقيق وقسه فلرمه وحرح كاله مل عبره ، والمصرف فله سم عبره ، بلا إدل الساعى وكل عدا به وإلى أتلمه رمه فيسة بركاة دول حسه ، حيو باكل كان المصاب أو شرد وم تصدق بكله ، بمدوجوب اركاة ولم يموه ، ما دوم ، وردا كان كله ملكا لربه ، لممل سملق الركاة الل بكول دساليم الركاة كديل آدمى ، أو لا يمم لمد رحجه على ركاه عبرها ، تحلاف ديل الآدمى .

وفيل - بل ربطش به كملطق بدش بدرهن ، و تدل بس حجر علمه نفسه. فلا يضح تصرفه فيه قبل وقائه أو إدل رابه .

وقب بن كسعه دايركة ، قال ، وهو أقبس ، قال في القاعدة الحاسمة والتمالين ا علق ركة بالمصاب ، هن هو لعلق شركة أو ارتهان ، أو علق سيعاء كاخبابة ؟ اصطرب كلام الأسحاب صد لا كثيراً . و يحصل منه ثلاثة أوجه . أهرهما : أنه تنش شركة . وصرح به القاصي في موضع من شرح بدهب . وطاهر كلام أن يكر مال عايه . وقد بينه في موضع آخر .

والثالث أنه علق رهن و تكثف هذا البراع للحرير مناش مام م أن الحق هل ينعلق خميع النصاب وأو للقد . الركاة فنه شر معين ؟ ولقى القاملي و الراعف الأعلق على الذلي

ومنها أنه مع التعنق بالمن وهن كون الدن في دمة المالك أو لا الطهر كالام الأكثر و أنه بدعلي الدون بالمعنق بالمن بالاشات في الدمة منه شيء و إلا أن متنف المن و أو المصرف فيه بدلك بعد حول وطاهر كالام أني الحصاب و محد في شرحه بدوا قلما الوكاة في اللمة به يتنفق بالمال علق اسبعاد محمل وكسميق الدين بالمركة واحتازه الشيخ تقى الدين وهو حسن و

وملها: منع للصرف و مدهب لايسم النهى قوله ﴿ وَلا يُعَشَّرِكُ فِي وُخُولِهَا إِنْسُكَانُ الأَدَاءَ ﴿ وَلا تُسْقَطُّ شَمِّ أُمَالُ ﴾ شَمِّ أُمَالُ ﴾

هد المدهّب، وعده حاهير الأسحاب وحرم به في الوحير وغيره، وقدمه في الفروء وغيره،

وعده أنها تسقط إدا لم نموط ، فيمتنز نمكن من الأداء مطبق ، احتاره المصنف واحد الثبيح نتى الدس أن النصاب إدا تلف نميز تعريط من المالك ، يعسن الركاة على الواشين فإلى : واحتاره صائمة من أصحاب ، وذكر القاصى ، والن عقيل روانة ناعتدر إمكان الأداء في غير سال لطاهر ... وذكر أنو لحسين

رواية : لا يسقط يتلف النصاب غير المساشية . وقال الحجد على الرواية الثانية _ تسقط في الأسوال الطاهرة دور __ الناصة . نص عليه في رواية أبي عبد الله البيد تورى وغيره . قال في العروع . كد فال

وقال أنو حمص المكبرى روى أنو عبد قه البيدانو مى : الفرق بين المشيه ولمال ، والعمل على ما يوى اخاعة أنها كامان اذكره الفاضي وعيره .

وقال في الفوعد الفقيية : وعنه روانة تابسة تسقط اركام إدا عف النصاب أو تعصه قس التمكن من قال على الموات عامة في حميع الأموال الرممهم من حصيه تعمل الناطل دول الصاه الوممهم من حصيه تعمل دلك ، ومنهم حصيه تعمواني .

تمبير أل المستح ، فإن بركاتها تسقط ، وقد صرح به المستف في باب وكان الدوع إلى الله حائمة قبل المستح ، فإن بركاتها تسقط ، وقد صرح به المستف في باب وكان الله حال الله عد ، الأرض عامد قوله فا فإن الله الله الله تشير تُعَكّ عنه سقطت الزكاة به قال القو عد ، الله فا ، فان وهو فسمف الله فا ، فان وهو فسمف عد بالإجاب بدى حكام أن شدر وعارد ،

قاب قد قابه من حین ودکه من عقین رق عمد آدیه رو ته دکه این تمیم طاری الدوح و أمش فی حتی آنه بیان قاس من حصوفت محوب بدو اصلاح ، واشنداد حب آنه کنفص صاب عد وجوب قدین تمکیل عهی و آنی دنگافی باب کالما احراج من الأص

على سعب لو من الصب عد حول وقال الأكال من الأو معهم وعلى الومه شابية الإيصمي وحرم في الكابي ، ومها أن الدلى ، لا علما وعلى المعمل أيضاً : م الله المصاب علم ، وعلى ، و له الدابة الايصميم وطاهر كاله حرق أنه لا يصميم مطلق وحدر في الصبحة ، وصاحب

المستوعب، وعصمت في المسي ، والشيخ نقى الدين ، وذكره حمامة رواية على الإمام أحد.

ولو أمكنه إحراحها ، ليكن حف رحوع الدعى ، فهوكن ، يُكده ,حراجها ، فاو نتحت السائمة ، تصرفى حكم الحول الأول على سدهب ، وتصر على الثاسة ، شهير : احسف الأصحاب في مأحد الحلاف في "صل لما لة الفهال الملاف ها مبنى على الحلاف في محل الركاة ، فإن فيل في الدمة لما تشقط و إلا سقطال ، وهو قول الحوافي في السطرة ، والساميري وقيل ، إنه طاهر كلام الحاتى وفي

والصحيح من مدهب أن هده سائة بست مليه على احاص في محل الركة . هن هي في بدمة أو في العين ؟ فان في القو سد . وهو قول القاصي والأكثر بن وقدمه في الفروع

كلام الإمام أحمد إيم ، إيه أيفًا . فكون من حمد فو ثم العلاف

ومن الفوائد قول المصنف ﴿ وَبِن كُنَّ أَكْثَرُ مِنْ يَصَابُ عَلَيْهُ ﴿ كَانَ الْمُعَلِّ مِنْ الْمُعَلِّ خَوْلٍ ، يَا يُعَلَّى الْمُؤْمِنِ اللهِ وَالْمُؤْمِنِ وَالْمُؤْمِنِ اللهِ وَالْمُعَلِّ وَمُولِ مُقَدِّرٍ فَقَصْلُهُ مِنْهَا ﴾. من وك له لسكل حول مقدر فقصه منها ﴾.

قوله ﴿ وَإِدْ مَاتَ مَنْ عَدِيْهِ الرَّكَاهُ أُحِدَتْ مِنْ تَرَكَّهِ ﴾
هدا مدهب ، أوسي سه أو ، يوص ، وعليه الأصحاب ، ونقل إسحاق بن هدا مدهب ، أوسي سه أو ، يوص ، وعليه الأصحاب ، ونقل إسحاق بن هدي ، فيس عليه حج ، الحس به ، وركاه وكد ته الله النات الواده مع صدفة . أس الدن ، مع عمر ورثنه به الوادل عنه أيضاً في كانة من رأس ماه مع صدفة . قال في الله ولا الهداء أراح رواءات في المائة الواده ، به حدال الله عدم وصيته كرفيد حج ، في مده أن الركاة منها أو آكد الونجلس أنه على إطلاقه الوه أجد في كلام الأصحاب موى النعن الدالق اللهي عليه في الأصحاب موى النعن الدالق اللهي المائة المهدال المنات الله قالية المؤل كان عليه دين الدالية المؤل المخصص ﴾

هذا المدهب مطلقا. نص عليه . وعليه أ كثر الأسمات . ونقل عند لله. سد أ

مادين ، ودكره حماعة قولا ، ممهم من تميم ، والد أتى ، وعيرهما كمدمه مرهبية ، وقيل نقدم الركة ، واحتاره القاصى فى الحدد ، وصاحب مستوعب وغيرهما ، قال المحد ، تقدم الركه ، كما ، امال الركوى فحمله أصلا ودكره معسهم من سمة القول وحكى الل غيم وحها ؛ بعدم الركة ، وأو عنقت بالدمة وقال هو أولى وقاله المحد قبله ، وقال ، إل تعلمت الركة بالمين قدمت و إلا فلا ، وقال فى الرعامة السكاري قلت من تعلمت الركة بالدمة تحاص و إلا فلا ، من يقدم دم لادى ، و بأى معلى دلك فى آخر كان الوصايا ،

فالرثاق

إهداهما: لوكن ادلك حياً وأقدس ، فصرح للحد في شرحه أن الركاة المدم حتى في طال الفخر وقال السو ، فلل المنطق الرائع بالعيل أو بالدمة ، إذا كال المدت دقياً قال في القواعد وهو طاهر كلام القاصي ، و لأ كثر سوظاهر كلام الإمام أحد ، في دوانة من غالم عديم بدس من الرائة

الثالمية دون الله كلها سواء ، على الصحيح من شدهت ، عن عايه ، وعليه لأسحاب ، وعنه عدم الركام على خج ، وقاله عصهم ، وذكره عصهم قولاً وأما البد شعين : فإنه نقدم على بركام والدس عاله لأسحاب .

وقال في "رعاية الكادي، قلت الرجسان تقديم الدين التحي ومن العوائد " إلكان النصاب مرهولاً ، ووحلت فيه الركام ، فهن أودى إكانه ممه ؟ هما حالتان ،

إحداث أن لا تكون له مال خبرم اؤدى منه الركاة افيدا ؤدى الركاة من عين الرهن اصرح له الحرفي والأصحاب

الحالة التائية أن كون المالك من ؤدى منه الزكاة غير رهن. فهنا من له أداء الزكاة منه بدون إدن المرتهن ، على الصحيح من للدهب ، وذكره الحرقي أيضاً وذكر في المنتوعب أنه متى قدب ؛ الزكاة النصق بالدان فالله ،

أحرجه . منه أيصاً ، لأنه بعق قيري و سخصر في الدين . فيهو كن الحالة وقال في العروع : و يركى مرهول على لأصح ، و يحرجه براهن منه ملا إدل إلى عدم . كحدية رهن على دمه ، وفيل : منه مصفة ، وقبل ا إلى علقت باعين ، وقبل يركى هن مدسر - و إلى أيسر معسر حمل بدله رهنا وفيل . لا ، شهى وصل العوالد ، التعرف في النصاب أو سعمه بنيم ، أو عيره و الصحيح من المدهب المحته ، ونص عليه لإمام أحد ، فال لأصحاب وسواء قد بركرة في المدهب أو في الدمة ، وركر أبو بكر في الشافي ، إلى قدم ؛ الركة في الدمة ، فتح التصرف معاماً وإلى قد في الدين ، إلى متى بركة الركة في الدمة ، في المرح به المعال متوجه على قوس الله في الله من بركة المين ما يصح النصرف في مقدار الركة ، فال الرحب الإمام متوجه على قوس الله متى بركة المين ما كرة المين شركة أو رهن المرح به المص بدائه من مداد الرحب المص بدائه المن من كرة المين شركة أو رهن المرح به المص بدائه المن المناه ال

قلت : غدم دلك في العائدة الديه و ال

ور أو كه هدا على احتلاف بو عين مصوصتين عن أحدى د أة إذا وهت روحها مهاها على هاى دسه ، فهن تحت رك به عليه أو سها ١ فال فهن صححه هذه المهر هيمه ، فعلى مرأة إحرج ركانه من عالها و بن صححه اهمة فيها عدا مقدر ألك مكن قدر وكاة حق عب كين في دمة الروج ، فيد مه أد ؤه إلهم و يسقط عنه بالهية ماعداه ، قال ان رحيه ؛ وهذا بناه غريب جداً . وعلى المدهب : له ماع المصاب كله ، بعنقت الركة مدمته حيثد مير حلاف كام نعي .

فإن هجر عن أرائب فقال لمحدث إن فينا: الركام في بدمة انتداء ، م المسلح البيع ، وإن قينا : في العين فينج البيع في فدره ، نقديماً حتى المناكين ، وحرم به في القاعدة الرابعة والعشر بن

وفال المصنف معين في دمته ك ثر الدون بكل حال . ثم ذكر احيالا بالصنح في مقدار الركة من غير ساء على محل انتعلق . ومن الفوائد إذا كان النصاب عائدً عن مالكه ، لا نقدر على الإحراج منه ، ما نارمه إحراج رك به حتى تتبكن من الأداه منه ، نص عليه ، وصرح به المجد في موضع من شرحه ، ونص أحد فنس وحب عليه ركاة مال فأقاضه ، لا يمرمه أداء ركاته حتى نقيصه فال في القواعد : وليله يرجع إلى أن أداء الزكاة لا يحب على المور ،

وقال القاصى ، واس عقبل : بيرمه أد ، ركاته قبل قبصه ، لأمه في هم حكما ولهد علمه من صيامه محلاف الدس في دمة عربه من مكدا دكره المحد في موسع من شرحه ، وأشار في موسع إلى ساء دلك على محل الركاة ، فإلى قدا ، الدمة . لرمه الإحراج عنه من عيره ، لأن كانه لا تسقط شعه ، محلاف الدس و إلى فيد العين ما بيرمه الإحراج حتى ممكن من قبضه

وقال من تمير ، وصاحب الداوج ؛ ومن كان له مال عائب وقعا الركاة في المنين ، ما يديمه الإحداج عنه الرون قد ، في الدمة الموجهان .

فان اس رحب والصحيح لأول وفان ووجوب الركبة على بعدثت إلا بلف فلن قاصة ، محدمت لسكالاء أحمد

وس اعوالد با مدم على قول ، وهو ما إذ أحرج رف اللال وكا لا حقه من مان مصار بة منه ، فا صحيح من مدهب ، أنه تحسب ما أحرجه من رأس السال ويصده من او مح وكا غدم وقيل الحسب من تصيبه من اراح حاصة ، احتاره المصنف في العلى الدفال في السكافي : هي من وأس المال ،

فيفين الأسحاب بني العلاف على الحلاف في محل التعلق ، فإن قدام الدمة فهي محسولة من الأصل و تراخ ، كفعده الديرن ، و إن فلله الدين ، حسبت من الح ،كمؤية ،

قال من رحب في الموعد؛ ويتكن أن ينبي على هذا الأصل أيضاً : الاحهال في حوار إجراج المعارب ركاة حصته من مال المصدر به العال قلما الركبالة تتعلق باحس ، فيه الإحراج منه ، و إلا فلا . قال : وفي كلام بعصبهم إيده إلى ذلك فالرق فال في الفروع النصاب الركوي سنب لوحوب الركاة ، وكالدحل صه إنكام الملك يدحل فيه من يحب عليه .

أو عال الإسلام والحرابة شرطال للساب. فعدمهما مابع من محمة السبب والعقادة وذكر غير واحد هده لأرابعة شروط للوحوب كالحول فيمه شرط للوحوب بلا خلاف الاأثراله في الساب ، وأما يمكان الأداء فشرط للروم الأداء. وعمه للوحوب النهى

باب زكاة بهيمة الأنعام قوله (ولاتحثُ رُق اللهُ نَمَة مَنْ)

عد الدهب وعيه هاهير الأسماس وقصع به كثير منهه . وقيل أحساق المدوقة أيضاً في بين عني وحوب بركة في المدوقة في عير موضع من فنونه النهبي . وذكر ال عنس في عد لأدلة والمدول أخريت وحوب الركة في أعد الإجارة من النقر والحيوان وغيره في القيمة [وقال في الرابة فه كان نتاج النصاب ساع له في الحول رصنة عبر سائم في نقية حول أمهاته عواجم ل النهبي ، وأصفهما ال ثميم وأصفهما مصيم حتمايين] قال في العروم ، وقال أخرا النهبي ، وقال المراب كالإس التي تسكري وهو أضهر ، ونصابلا ، انهبي ، قوله (فهي الّي تراغي في أسكر الحول) .

هذا المدهَّ . وعليه جاهير الأسحاب ، وقطَّع به كثير سهم ، وبص عبيه في روانة صالح وعبره .

وقیل : یعمر أن ترعی احول كله ۱۰۰ سمن الأسحاب : ولا "تر سام بوم أو بومین وضاهركالام العاملی فی أحكامه ؛ عدم اشترط أكثر الحول قاله اس تمیم تغییم : پستشی من ذلك العوامل ، وله كست سائمة علیه علیه فی روایة جاعة . وقاله الحد ، وان حدان ، وصحت الحاوی ، وابركشی وقدمه فی العروع وعلاه ، قال فی الرعایة السكتری ولا ركه فی عو من أكثر السة محان ولو بأخرة .

وقال ؛ تحب في المؤخرة السائمة . قال في الفروع . وهو أطهر . وقال في رعاية . ولا تحب في الرمائك في الأصح ، ويال كالت سائمة ، الشهى . ه . ا

إمراها ؛ لا بعتبر السوم والمنف بية ، على الصحيح من المبعث العارد المستب المسرد المستب أبو المسلم ، وحداث العائق ، وحواشي الن مفتح المستبري السوم والعنف بية في أصح المحيين

وقیل : عمر النبهٔ هی قال نحمد فی شرحه ا وهو أصح و هو صاهر كالام الحرق ، وأخاقهما فی الفروع ، و از عامتان ، و لحاو بین ، والرركشی

فلو اعتلفت بنفسها ، أو علقها عاصب ، فلا ركاة عنى الأول ، لعقد السوم مشترط وعلى الذي ، أحد ، كما لو عصب حدً و رعه في أرض رعه فيال فيه الركاة على ما حكم ، كما له ست للا روع - وقعل الله صب محرم ، كما و عصب أثارً قصاعمهم ، وحدم المؤنة ، كما لو صات و كاب ما ح

قال المحد ؛ وطرده ما لو حامها إلى راع يسيمهما فسعم ، وعكسهما الع للرع حاكم ، أو وصى سنت ماشية سي ، أو صديق بدلك بإدن صديقه ، العقد قصد الإسامة عن بعنار وجوده منه

وفيل . تحب إد علها عاصب احدره عير واحد .

وفي بأخده وحهال * تحريم علف الناصب ؛ أو لانتفاء الثولة على رابها . وأطلعهما في الفروع ، والن تابيم ، والن خدال . قلت الصواب الثاني ـ و حدره الأمهري . والأولى : احدره العاصي ورده المصنف وعيره .

وو سامت سفسم ، أو أسامها عاصب ، وحلت الركاة على الأول لا الثاني . لأن رسها ما ترص بهسامتها ، فقد فُقِد قصد الأسامة الشائرط الراد صاحب المعلى ، و عمره : كما له سامت من عبر أن يسيمها الذال في العروض الحملاء أصلاً وكدا قطع به أو العالى

وقبل مجمد إلى أسامع العاصب ، لتحقق الشرط ماكة بوكن النصاب بالد العاصب .

ویاں لم حتلہ بسوم القاصب؛ میں اعتبار کوں سوم الب بنت آکثر ،اسمة وجهان ، وأطلقهما فی الفروع ، وابل تمیم ، واس حمدال فی البکاری .

أحده ، عدم المتار دلك ، وهو ظاهر كلام المصنف في المنتى ، والله ح ،
والله إلى وقال لأصحاب المتاري عصب المصاب وصياعه كل الحول أو تعصه
وقس الهاركال المنوم عند الساطب أكثر الهارو سال الويال عند إليها
أكثر وحلت ، وي كاب سائمة عنده وحدت الكام ، على روانة وحوب الركاة في المعدوب وإلا فلا

الثانية ایشترط فی السوم أن برعی اساح . وم شنری ما ترعاه ، أو جمع لم ما تأكل . فلا ركاه فله الأسحاب .

> قعلى الأول: لا يعلج المعجل قبل الشروع ، ويصح على التابي قلت - قطع المصلف في المعني والشارح وغيرها بأن السوم شرط.

قات منع ابن نصر الله في حواشي الدوع من تحقق هذه العلاف . وهال ا كل ما كان وجوده شرطًا كان عدمه بالماً ،كما أن كل مانع فعدمه شرط . وم له ق أحد بيمهم على الصوعلي أن المالع عكس الشرط ، وأصال الكلام على دلك وقال في الفروع في الحمطة ، في أول انفصل الذلي التعلق لا عبى لا يسع العفاد الحول اتفاقاً .

الرابع: له غصب رب الدُّنَّة علمها العلم، وقطع السوم: في القطاعه الربي المعلى المعلى يسقون الركاه . شرعًا وجهان ، قطع في المعلى يسقون الركاه .

قلت : وهو ظاهر كالام كثير من الأسحاب ، وكد و قطع م تبيه على السوم لقصد فطع الله على سها و خود ، أم يوى قلمة عبيد اللحا قا بدلك ، أو يوى شاف الحرير التي للمحا قا سسها وأطاعهما في ذلك كله في الدوح ، و رعاله ، والل ميم فلت : الصواب أمه لا مقطع بدلك

وفال فی الرواصة : إن أسدمها مصل خول و مم و هد لعمل أو حمل و فلاركو كنقوط : كانا المحسارة علية القليم ، قال في الدامع : كند قال ، وهي محمطة ، و يمهما و في اوخرم حماعة بأل من وفي سائلة غملا ، فسر به فليم : سعى

الحامية أحب بركاد في وبدايين سائمة ومقدفة الذه الأسمال ، وفقتمو له . المسالة وقال في الرعالة : وأحمد على الأطها فيها وبدالين سائمة وممعوفة .

عمير . طاهر قوله ﴿ أَحَدُهَا . أَلَمْ فَلَا رَكَاهُ فِيهِا حَتَّى تَلَّمُ خَسَّاً فتحث فيها شاة ﴾

أن الصله لأخرى، وهو محلح وهو للدهب وللله أكثر الأسحاب وقال أو لكر اتحاله عشرة دراهم الأب للان شاة الخبران، أصقه لعص لأسحاب وذكر العصيم الا حرثه مع وجود الشاء ، وإلا فوجهان ، ملهم الن تمم ا والن حدال .

فامرة : شفرط في الشاة عرحة عن الإس أن تكون نصفها . في كرام سمان كريّة سمينة ، واسكس ممكن و إن كالش الإلل معينة فقيل الجرج شاة كشاة الصحاح ، لأن الوحب من عبر حسن مان افل وثر فيها سنه ،كشاة اللدية و أصحنة

وقيل · أخراه سـة صحيحة قـمتها على قدر [فيمة] مان المقص قيمتها على قدر تقص الإس، كامحاحة عن المم ،

قت - وهو العبوات مواسم

[تیم رأت مصاف فی معنی قدمه او کمایت نے رح ، واس رز س فی شرحه وهو طاهر مادیمه فی ارشانه ایکابری]

وسیم لا خرانه شده معینه الآن عاجب اس من حسن سان. وقیل اکرانه سام خری و فی لاصحهٔ اینکام القاملی ، و صفیل فی العروع وانجد فی شرحه

قوله ﴿ فَإِنَّ أَخْرَ عَبِّرَ مِ أَجُونُهُ }

هد الدهب للنصوص من لإماء أحمد روعايه همهو النجاله وقال الحرائمُإن كانت قلمه فلمة شاء مصافأ الثلاث ، وعلى إحراج الصمه وقال الحرائة إن أحرأ عن حمل ومشرات ، وإلا فلا ،

فعلی الفول بالأخراء علی ما حساكه أو حمد ۱۰ حکی عاطی أو بعلی الصدیر مجهان ، فعلی تنابی الحراب، عال النشاران عام ًا وعلی الأول : لأحامی، علم المراكز بقه أنداقا

قلب الاولى أن الوجب كاله ، وأنه حرى، عن المشرين النما على الأولى ألما ألم على المشرين النما المعال الأولى ألما ألم ألم على المدال الأصوبة ، قال على القوعد الأصوبة ، قال الما الموط لكله أو حمله الأقرار من المائح وحل حمل وإلى قد : الواجب الخس ، والرائد علوم الرحم به حمل لا التصوع

وتما بنعی أن بنبی علیه أنصاً الله فن حلت علیم فرضاً دی الحیم فرضاً روماً فرین قلب ما حب حمل كفاد لاقدم اعلیم فی سیة النهاني. و آن نصبر دلك في أو حربب المدية عبد قوله له وكان دم دكر باه يحري. فيه شاة أو سُنع بدية to وفي هدى والأصاحي ، عبد قوله له ياد بسر هـ أ مصلةً to فيراله

منها ده أحرج نقاقاً مأخره ما قدلاً واحداً . وإن أحرج نصق شاس ما خراد أيضاً . على صحيح من مدهب ، وفين احرى .

وسم قوله فی ما مخص به فرمی عدمها أخران این سول له مده إنه کوم مست ق سه ، اوکات ق مه وکمها مسلة ، المساح طاهر قوله فا دون عدمها أخرانه عن للوب له .

أر حتى بن مول لا خاى، وهو أحد الدو من وهو ظاه الله هم عها والصحيح من ساهب الأحراء الحرمانة في الدائل وساء الاقال في الدوم وهو لاسها فان في الرعانة الدعوى، الجشي مشكل في لاقلس اقال في أم الدائدة الهذا لأطها

وسے ہو ہم ج حقّہ مسلم لئی عن انب محدض (عدم ، علی مدھب اس ہی اُوں بریادہ سان دوہ وحد اس دوں

وأم بنت تانون فح م محد في شرحه ، و س تمير ، و س خمد ل بالحو ... مع وجود من بدل وله حدل وهو صفر كالام غيرهم على لم أتى . وقال في الهروج مفي المب بنول وجهال ، لاستف م باس للنول عل حد ب وجرم صاحب محار بالحوار في اشتارت ، شديد لأحدها عدم لإحد ، شهى

وسم مدلان في ماله اللت محمل ألمني من الواحد مرجوته من اللول حرمانه الأسمال مكن لا يهمه إحراجه ألمن الله والله من المعلود من المعلود الله والله والله الله والله الله والأسهاد وحراية الحد في الرحم إحراجه وأطلهم من تميم الأبها في الله تميز الله محاص والله على الله تميز الله محاص والله الصحيح من شهب ، فلا يُحرج عن بنت دنون حِقًّا إذ اله "كن في ماله ، ولا عن الجقّ حداءً في الله الله على و الشرح ، وفدمه ر في العلى و الشرح ، وشرح من روين ، و تصروه فحد في شرحه ، واس تمي فان في الدائق فا محمر القمل الذكورية الراودة سن في أصح الوجوبي .

وقیل عمر درکر این عقیل بدقی موضع می انفصول بد حوار الخدیج عی الحقهٔ ، وعلی ست بول الفال فی اللمبی واشرح الحب بد القاصی و این عقیل ، وأطبقهما فی الدوء و رعایة .

قوله (فإن عدمه أيس لرمه بن عاص)

هده الدهب ، وعليه الأصحاب ، لقوله في خبر أبي بكر الصحيح و فن ! بكن عدد من محص مد على وحهم ما وعدد من مول عامه عمل منه له د الره اس حمد وسعه الأصحاب عاله في العدوم ارفس ، جراله اس لنون ، د حصابه حصاره أم المه بي العراق أخراد الساله ، فإن عدم ابن ليون حصل أصلاه لا مدلا ، في الأصهر ،

تعبر عظاهر قوله ﴿ وَفِي سَتُ وَثَلَاثِينَ عِلْمُ لَمُونِ ﴾

عدم إخراء ال لنول إذا عدمها ، وه خبره ا وهو صحيح ، وهو بدهب وعليه همهو الأصحاب ، وقيل إخرى، اوفيل ، إخرى، ورخبره

فواثر

الأولى: أخرى، النمة عن حدعة بلا حيران، بلا ترع، فان أبو المملى المولولي : أخرى، النمية عن حدعة بلا حيران، بلا ترع، فان أبو المملى الولا أخرى، من قوق الثنية الوأمنق الصيف وسيرد من الأصحاب الأحراء في مدلة الحداث القال في عن الحقة . حراء به المصيف ، قال العلى الأصحاب الويناه عن الحديثة ، والمد يمون عن الحقة . حراء به المصيف ، قال العلى الأصحاب الويناه عن الحديثة ،

النّاسة الأسس مدكورة في لإس، في كالام لمصلف وغيره من اللّه الله هو قبي أهل اللهة ، وهو الصحيح معليه أكثر لأصحب و كثرهم فطع له ولا كراس أبي موسى أن ست المحص عمرها سدان ، والله اللهوال ها ثلاث سس ، واحقة أرابع سابن ، والحدادة حمل سنين كاملة ، وحمله الحجد في شرحه على حص السة ، قال في الله ولا الحكومة بحمله على جمل السنة ، مع قولة : كامايه السحى ،

وفيل ، بدت مخص صف بالذ ، وبات اللهال سنة ، واللحفة سند في . واللحديثة " الله سناس

وقال، التحديثة سنت سامل أوقال السن مال محاس مديد عُمَان أوعال أحمد الله محاس التي متحصل للمعرفة

اللائد على وعبد من محص ، لان أم قد حمد عما ، ويس شريد ، والحص على وعبد من وعبد والحص على وعبد من وعبد على المحت أن ترك ، وعبد عمو ، وطاقم لفحل ، وعبد حدة لأم عدع بالمعت سها والله أنى مقدار سم في مد لأصحية . عبد لا عشر من ومائة عود وادت واجده قفيم ، الالاث مدت للأول)

صبحتج من بدهت به بوسته همهور به وقطع به کثیر منهم أن العرض تعار الربادية و حدثه على عشر من ومائه

ه سه لاسعير الدان حتى سع الا ن وساله . فكمان فيها حتى و بعد سول احتاره أنو كما سد الداير براق كدان حاف . وأنه كه الاحال .

فعيها وحوب عقايل بي أسفه وعشراس معاله

وعه في إحدى وعشر من وماله حقال واست محاص إلى أر سبن ومالة .

قال القاطبي : وذلك منهو من نافله . ونقل حاف الأنه رجع عن ذلك . فاله اس ممير في نهض النسخ

فعلى الدهب، هل الواحدة علو ، وإلى تعبر الدخل بها بنصل بها الدخوف؟ فيه وحم ل الاكاهم الل عمدل في عمد الأدلة أو الله الل أمر ، وصاحب الداوع ، وأطلقهما .

قات الصوب أن تأخونها بديل بها وكدا في عار هذه بدأته وهو طاهر كائم كثار بن الأصحاب

قوله ﴿ فَإِذَا مُعَمَّنُ مَا تُنْتِنَ الْفَقَ الْفُرْضَانَ ۚ فَإِنْ شَاءَ أَخِرَجَ أُرْبِعَ حَقَاقَ ۚ وَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَ عَمَنَ بَاتَ بَنُونَ ﴾ .

هد سه أ التر لأصحاب ميها أه كرا والل حمد ، والدالتي قل في الكرب إلا مين هد الأشه ، وحدا و الصلف الل الأمدى الهد الشهر المدهب وإخباء أحد في روالة صاح ، والل منصور الرهو طهر كالأم الحرق ، قال الله مين حداره الأكثر الوقال الرهو الأصراف في الداع المحد الما أن كرا والله المحد في المرحة الوقد على الحد في المرحة الوقد على أحمد المحد المحد في المرحة الوقد على أحمد المحد المحد

و دسته می آمه یخ ح طعمان وقاله اتفاصی فی شرحه ، و مصعه ، و حسره اس عقیل ، وعدمه فی هد به ، و مستوعت ، و خلاصه ، و اه وی ، والاعامیل ، واحماو میں ، و سنتنی فی محبر ، وائر کشی وعیرهما میں الیم و محبول ، فیله سعیل اح اح الأدوں نجری مسیما ، وقدم الفاضی فی الأحکام السطاعة ، آل ال عي أحد أفصلهم إذ وحمد في مانه وقال القاطبي له و من عقيل وغيرهم . يتمين ما وحد عبده منيم

قال فی الدامج ۱ وم رفته دولله أعلی اثن الدعی بسی به کتیف المسالک سواد ، وی کلام غیر و حدامدیدن علی هدار افال ، و د أحد الصر حداً تحلافه و إلا فالدول به مطاعدًا مید عدد غیر واحد ، لا وجه له ،

تعلم متعلوص أخماد على المدس على الصحيح من سدها فللجا الحقاق عيداً مطلعاً حرم له في الحوارد وقدمه في الداء على أوله الصلعا وعيره على صفة التحيير والمدم قول عماضي ، والل عقلل وليه هما أنه المايل ما وحد عدم مليد

فاعرتان

إهراهما مكانت الهي أسهاله العلى سندوس الأخرى، غير خالف وعلى فلندوس الأخرى، غير خالف وعلى فلندوس الأخرى، غير خالف أو على الأصحاب العير من إخراج أن حال الواعظ العيدا العدوف أحراج أرابع حالف وحمل بدات الول حالة والله وحالة الألكة أثما أنها أن وبالال محليل سهوا

قان فی اماعدم خاد به اسلامی که داخت انتظر خلاف قلب اداکر محیص می شر

أما أو أحرج مع الشفيص ، كفين و بتي ليون ، و صف عن م البين ، الم يجر على الصحيح من منتخب ، قدمه في فقاوع ، وان را بي في شرحه ، طال ان آمر ٢ م يجر على الأصح ، وقيه وجه لا حوا مصللًا ، النجي ، قال في الفاوع ١ وفيه تجراح من علق نصبي عبد في الانكفاء ، قال ١ وهو صعيف .

النَّابِ أَفَادَهُ الْمُصَلِّفِ رَجْمَهُ لَلْهِ عَلَيْهِ فَوْفِيسَ لِهِمْ مِن الْمُرَاضِيْنَ مُنِيءَ ﴾ أن الرَّكَةُ تَنعَشَ دَاهِمَاتُ ، لاند راد مِن الأوقاص ، وهو صحيح ، وهو بدهب ، وعليه الحيور مقر أخب في وقصيا ألصاً ، حتاره الله إلى ، والقدم ذلك مستوفي هو للد سد فول مصاب لا وتحب فيه راد على العداب دحباب إلا في السالة » .

قوله (ومنَّ وحدتُّ عليه سنَّ فعدمها: أخْرَح سنَّا أَسْفَقَ منها ، ومعها شاتان ، أو عشرونَ درُهُمَّا ﴿ وَإِنْ شَاءَ ٱلْخُرَجِ سَنَّا أَعْلَى منها و أحد مثل دلك ﴾

وهد بلا ترام شرطه او مده این سرای به داش کول فی مسکه العوا ماده اسه تحصل لاصل دعلی الصحیح می بدهان او تدیه آزان لاصحاب و وقطعو به از دار آنو بلدی الاسترکول دیت فی دیکه کرده فی ملت الحاص پر الدیم وعدم این للنول

العلم طاه کام مصلف و که اثم الدير من لأعداب [و دهلي] که و أحرج شاه أو مشرة در هم أو أحد شاه و مند مداهم أنه لاحرانه ، وهو أحد (و حديل و وهو حتمال في الكافي ، و معني ، و الشرح - ومالاً ، په - وقدمه من ميم

و في خرام وهو الصحيح حد و القصى وقال لمحد في شرحه وهو أقسى بالدهب و فال المحد في شرحه وهو أقسى بالدهب و فال المحد في المحد في مصنعه المحارث و المحدة في المحدد في الم

قوله ﴿ فَإِنْ عَدِمُ السِّنَ أَتِي تَدَمَهِ * النَّمَلَ إِلَى الْأَحْرَى ﴿ وَحَبَّرُهُمَّا أَنْ عَشِياهِ ، أَوْ أَرْسَعِي دَرْهُمَّا ﴾

وهو مدهب، حداره اله صلى الحرد على محد في شرحه عو أقسى معدهب على الى المحد، وأوماً إله لإمام أحمد وقال الدطر هذا لأتوى . وحرم به في تدخير ، و بن عبدوس في تذكرته ، وسور ، وابن رين في شرحه . ومنتخب لأدى ، وقدمه في الدائق ، و لمحار ، والشرح ، ومال إلمه للصائف في العلى .

وقال أو خصاب الاستقل الایل سرتنی له حب واحتاره اس عمال قال فی الله به ۱ هو طاه الله هب و هو صاهر به حرم به فی خیلاصة وقدمه فی السوعات و انتام الصفری ، و حوالی ، واقعیمهم فی بدهت ، والکافی ، والتنجیفی ، وال کافی ، ما ولا

فعلى المدهب الحور الأنتقال إلى حدال الدش إن علمه الذي مكر له وحلت عليه خدعه و بدء الحقة و بلت اللمول و فلها لا بلمال آران بلت محافل و أو وحلت علمه بلت محافل و و بدم اللب اللول و اوال المال و والحقة الراف الأدهال إلى الحداثة الذات مصلف و واشاح و و تحد و المرحة فالله الد

فوامر

اهر هما الاحراج و داخلال و داروه الله بالمصاه على العاملية المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم و المسلم ا

وفال الفاعلي الحديد في أعطى وسو كان إن الو لأحد واحد م المجداق شرحه الوجه في الفروع عرابة المحيد السامي

الثانية حدث العبيدي الخبران واحد إلحاج حران النها و وحدان وراهي و المبيد فيحود واحداج شداين وأو خشراين دراها الوهد الصحيح من المدهب الحروم به في العلى دوا شرح وعاراها و قدمه في الدروع والماد

وفان الا بعول فان مصف ده المسارح "وأند الحلكي في حبران بدي يجرحه عن واص بدلتين من لإس إد أخاج عن حمل بات مون حمل بات محتاص، أو مكان أن بع حقاق أربع سات سول . وقايه غيرها . إوهو داخل في كلام صاحب الفروع وغيره . وأما اخترال به حدار فلمه خلاف بتقدم

الثالثة : إذا عدم الس الواحث عليه ، والنصاب معيب الله دفع الس المهل مع الحدال ويس له دفع مافوقها مع أحد الحدال الال الحدال قدره الشارح وفق ما بين الصحيحال وما عن المسلم أور منه افرد دفع اللك حر التصوح للزائد ، تحلاف الساعى الو خلاف وي المنع ، محبول افيام لا حواله إلحال الأدول الوهو أتل لا حداد كالاعوام أل الماع ، كالمندة قال الماع الالمندة قال الماع الالمنادة قال الماع الكالمندة قال الماع الم

الرافع لو أحاج سأ أعلى من أما حسا فين كنه فاص ، أو العملة علوم ؟ قال أنه الحصاب كنه فاص وهو محالف الدعدة (الفان الديني (عصه تدوير قال أنه الحطاب الرافضة علوم ، قال عن حسار وهو الصنواب الأرباب ح أعظام حيراً عن تريادة

فالرزن

الثامة بدى و به ج مس على سع و سعة الده في الدور و ميده قبراله ﴿ وق أَرْ بعين مُسمة الله وهنى اللي الباسمة في إ وهو الصحيح من مدهم . أسي أسمسة هن التي هاستدن وعمه أكثر لأصحاب وقال الدمني في الأحكام السلطامة الهن تني هاسله . وقدر * هن عن ها تلاث سبين وقيل عمى التي لها أربع سس وقيل على لتي يلد مشها. وقال هي التي ها تلاث سبين ، وقبل على التي نامت سن أمها حين وصعتها . وقال هي التي أنقت ساً على عليه وحرم اله في العروع ، وها سلمان

قو بر

مم العالمية له هي أنية القر وماي الحوا إحراج أعلى من المناة منها عمو

ومنها الایجری یا حاج منس عن منسلة علی الصحیح می مدهب اقدمه فی اند دیر و نیزد اوقیل ایجری، وجره به تعصیه

فليله حاى د إجاح اللائه أسله أر السديل

ومن قوله فإ بجوفي كال تلائمي سم ، وفي كال أن سين مسلم ۽ بلا تربيم.
كال ما حتمع الدافستان كرانه و مشتران ساقت كم الإن إدا حسم الدافستان و على الله على العامر وقدمه في و عالم وقال في محتمع ما أنه و تشرم الدين مين في حتمع ما أنه و تشرم الدين مين في نائلات مسات ، أو خبر سم إلى بن أراحه ألمه الوحهان

وقال دسی فی أحكامه الأحد مان لافضان وفیل المداب قوله ﴿ وَلا يُحَرِّنُهُ الدَّ كُرُّ فِي لرَّ كَامِ فِي عَيْرِ هَدَا مَ إِذَّ الْبِي النُونِ مكان اللّٰ عاص إذا عدمها ﴾

كا غدم وهد أصحيح من الدهب ، إلا ما سيشي ، على ما دايي قال. وعايه أكثر الأسحاب وقدل بجرى، ذكر السير عن الإس و لعم أحماً . قوله في إلا أن يحكون المصاب كنه أد كورًا فيخرى، الذكر في العدم ، وهم أواحدًا ﴾

وهو الصحيح من مدهب . وقطع الاكثير من الأصحاب ، كالمصلف .

وقس لاجری، فسه : حری، أنتی نقیمه بدكر . فیقوم النصاب من الأدثی ، و فود فریصته : و عود نصاب بد نور و ؤخد أنتی عسطه . قوله ﴿ و فی لا إن و لتقر فی أحد الو خَهِيْن ﴾

می خری و حری م کرور کی مصاف که دکو کی فرا و دیم فی آخد مجهی د وهو صحیح می ساهید صححه ی النظم و و ساهی و و و می دراشیرج دو د این و حرد به فی محیر در اهیده د وی هم دوقدمه فی نه مخ دو امائق دوست این را س دوغیرهر

والوهم الثاني لا حرى، فيه بالا أنى فنقده كه عدم في صاف بركور المير على محه المدى و تُعديمه في هند له ، والستوسب ، والتنجيص ، والحوالين. وفيل ، حرى عن المدلاس فإلى الثلاجاي، الالمول عن حمل وعشر من وعن ستة والإثان الدروي عرصال

ور احدی می محص عی حمل وعشری فیقوم بد کرمه دارشی و وال الله فی می حمل وعشری فیقوم بد کرمه دارشی و وال الله فی الله فی الله فی می مت وقائل الله مول الله الله علی الله محص نقیدو مدین الله علی الله ما وی الله مدین الله الله و کو آ آمر آ اور ح الله کی الله ما قولاً و حداً الله فی الله فی الله ما قولاً و حداً الله فی الله فی

كدا وحديدي سحاس ، عص الاحزاء في البقر ، و إطلاق الحسلاف في الإس و لعد ، وأما هذا العساق عدد العداء عنه مرد العديد أصحبت من السكا الساق على العشمار صعاره ، وَمِنَ المِرَاشِ مَرِيضَةٌ ﴾ .

هد الصحيح من الدهب وعده أكثر لأصحب وأمن عده في الصعرة وقال أو كد . لا توحد إلا كمارة صحيحه ، على قد المان وحكاد عن أحمد قال الناصي ، أوماً إليه أحمد وفي روالة الل منصور ، وذاكم في الانتصار ، ولم ضح رواله فی حدی وهو طاهد کلام الحاقی ، کشته اللی، وفرق بسیمه فعلی مدهت ، عصور آحد الصحیعره پردا أسل لکدر صدر ، آو ما سا لأمات و قایت نصم ، ودلك علی الروانه مشهورة آن خول بمعقد علی الصمر منه داكم عدم

تعد محه ، م تعد على هد المحدد على الاشتار الما المحدد الم

و بوهد النافي لا حو رح ح عصاف محجون وهو حدل في العني وقو دومان بده على ما صطاحتاد ، همد الدهب على ما صطاحتاد ، هما المحالك ما عموه المحالف من المحكم المحالف المحالف

والوهم الثالث سوفايه أو حصاب في الأسد . صعب من المحرج في الأي فعد ج عن حمل و الشراق و حده مم ، و عرج من صب و الثوق و حده مم ، كس و حدة ملات ما يتن و وق صب و أن يعن مثل و حدة ثلاث ما يتن ، وفي إحدى وسدى وسدى وسدة اللات ما يتن و عجول على هدا و و أصفهى عد في شرحه ،

والوم الرابع بـ واحتاره أيضاً أو حصت في لاسطر ما يعمد دلك في الإس حاصه

والوهد الحاصي - وظاله الساهرى في مسوعت مد يحاج عن حمس وعشر في فصلا و حداً منها ومعه شرب و عشرون فصلا و حداً منها ومعه شرب ومعه شرب و عشرون درها وعن ست و الحداً منها ومعه الحدن مصاعه مربق في حدى وسين أربع نسبة وأربعون درها وأوسان مع عشران درها وعن حدى وسين وحداً منها ومعه خبران مصاعه مربق و يكون ست سرداً و سنف درها و وحداً منها ومعه خبران مصاعه مربق و يكون ست سرداً و سنف درها و حداً منها وعن المحري واحداً منها وعن المحري واحداً وثبت قيمة حاسعى و تعرفي في درها

وقيل ۽ ؤخد من الهيم من سبر ۽ مس وفيل علير نعلمه ډول عمر عدم

النامريق الماكان عبده أمن من حمين وعشر بين من الإن صماء وحبث عبيه في كل حمن شاة كانك.

قوله (فرب الحشم صحر وكسار ، وصحح ومراص ، ودكور و إماث لم يؤخذ إلا أنثى تصيحة كبره ، على فدر إيسة سامير) . وهد المدم ، وعبه الاحال

منی هد ، و کال فیمة ش غرج ، . کال مثال ادرکی کله کر اسیاط عشرین ، وقلمه د مکس عشره ، وحلت کیره صیحه قبمتها حملة مشر مع نسوی العددین ، ولد کال انتاث علی ، والمش أدی ، فشاه فیمنی شاههٔ مشر وشت و د مکس فشاة فیمنها سته عشر و شال .

وعبدد من عشل من رمه رأمان في صفه محمح ومعيث أخرج محيحه ومعينه كنصاب محمح مفرد معد أثنون من بقردات فالرة : أكل ماله مائة و إحدى ومشرول شاه، و عميع معس إلا واحدة أوكل عدد مائة وإحدى وعشرول شدة كبيره ، أو حمع سعدل إلا وحده كبيره . فإنه محرثه على الأول التعليجة ومصلة .. و س الله في المالة كبيرة وسجلة ، إل وحست بركة في سجل مفرده ، و إلا وحست كبيره بالمسط . وهو معني فوهم ، وإن كان الصحيح غير و حب رمه إحراء حب تحييم المدر الدن و قوله (و إن كان توعيل كا يحاني و لمر آب ، و ليقر والحواميس والصأن والممر ـ أو كان فيه كرام والثام . و سمان ومهاريل : "حدت

الفريصة من أحدهم على فدر فيمة مالين ۽

عر أنه إلا كال الصاب من عامل عامل العلم أولا فعهم بأنه وُحد الهراهية من أحدهم على قدر فيه ما من أوهد ما هيا أوليله أكثر لأصوب وحرم به ی اماحتر ، و عمی ، و شرح ، و به هم ، قدمه ی عروم وسم

وفين عيرال مي وحد و م ك ده حسن في صل ومعر : يخير الدعى لأخاد اه حب مه طعر أو كا الهيمة في الموعين

قال هُمَا وَهُوَ مَا هُمُ مُمَا حَسَلُ ، وَقُلَ فِي هُرُوا اللَّهُ عَلَى حَتُّ م جامل ۽ لا آگل علي بد آگاه علم طاموس العلاق ۽ هندالي تعارض احقيقة العو له والما فية ، أسبم عدم

وأم إلى كال النصاب فيه كام وشم وسمال ومها الراء فحرم النصيف هم رَبُه وْحد العربِصة من أحدها على قد قدمة ـــ من وهو احساره ودكره أبو نكرى هر به شبه سميه .

والصحيح من للذهب: أنه يحب في دلك ماء من عيه ، غدر قمة المالين ، حزم به في الرعامة العمدي ، و لحبو من وقدمه في الدوب ، والرعامة الكبرى

فواثد

إهراها له أحرج عن النصاب من عبر نوعه ما يس في ماله منه محاو ، إل الم مقص فيده التحرج عن النوط الواحث ، على الصحيح من مدعب وعلى قول أى لكر م بحور ولو عصت .

وفل ۱ لا عرق، هما مطاعبً ، كمير الحدس. وحد من أحد توعي ماله ، تشقيص الفرض

وقبل عرى، تبية من العشُّ عن المرَّ ، وحمُّ و حدًّ

اللَّامِيمَ ﴿ يَصِيرُ اللَّهُ مِنْ إِلَّا قَالَ حَبِّ الرَّكَاةُ فَهِبَ مِنْ اللَّهِ فِي لَكُمِينَ النصابُ على الصحيح من اللذهب م حسار في الرعالة السكترى أب يصير . وحكى وحة ، وحكى و له أيضًا

اللَّالَةُ * لَصْرُ مَا قُولِهُ إِنِّنَ وَحَشَّى وَأَهْلِي وَ إِنْ وَحَسَّتُ وَ

قوله (فی رک و الفتم : إلى مائت تین عود رادت واحده فقیها تلاث شیاه)

> هد الأولى قوله (أنم في كُلُّ مائة شاه شاه إ

فلكون في أربعي ثه شاة أربع شياء ، وفي حمدي ثه حمر شاه ، وعلى هذا فيمن وهذا للدهب للارب عص عنه ، وعلمه "كثر الأسحباب ، قال الركشي احتاره الدامي ، وحميون لأسحاب .

وعه في ثلاثمائة وواحدة أربع شياه ، أم في كل مائة شاة شاق . فيكون في حسيائة شاة حس شاه الفاقص من ثلاث لة وواحدة إلى خمسيائة وواحدة وعمه أن ادئة رائده ، في أر سيانة وواحدة حس شيام وفي حسيانة وواحدة ست شاه ، وعلى هذا أبدا

فائرتاب

اهراهما : من لاصحاب من ذكر هذه بره أم الأخيره ، وقال المعتارها أبو تكر ، وأل لني فلم سبو [مسهد للحد في سرحه الاولات حديد أبو تكر و مداء الندائة [وهو معني مدفي لمني] ودكر هذه من مدار الوس تميم] ، الناسة القولة في ويُؤخذ من المعني الميني ، ومن عمال الحلاء في المائي من مدر منه سنة عني الناسي من مدر منه سنة و مدره من العمل الميني من مدر منه سنة عني الصحيح من الدهب وعليه لاكثر الصحيح من الدهب وعليه لاكثر الميني ولا مدى ولأدر حي الناس مدى ولأدر حي الناس مدى ولأدر حي الناس مدى ولأدر حي الناس ولا هرمة)

اُم النس فداه کمون بس الفکرات، وهو قاید او اه کمون غیره. فیما کان شی الصراف اللا تؤخذ حدثاً ایلا اُسے یث مرا ۵ اوهدا مدهب اوضیه آکار لأسحاب اوقدمه فی ایداخ ولندیا فان محد حداره آماک یا والدامنی او کار دی دائل عصل یا وسیره

قع منه دنگ ترم فنونه با حیث عنان ماک اوفاق الا توجد با مقطعه وفتاد ځه

و بالكال التبس عير شي الفسرات فلا تؤخذ علصه وقد د الجه .

قعله ﴿ وَلا دَتُ عُوارٍ وَهِي المِيهُ ﴾

لاحری، إحراج حسه ، وهی التی لا تعمقی مها، علی الصحیح من المدهب
وعده هم هیر لأسحاب وقطع به كثیر منهم و على عبه وقال لا حی و سه یته ــ

(۱) روی سحاری فی كساب ان كر عمد فی رسی الله سه فی بصدفه اد لا بحرج فی عمد فه هرمه ، ولا دات عرار ، ولا علی ، ولا آن شا، عمد فی ا

وأوماً إنه الصف الاندأل يكول انعب برداله في البع، وغل عن الإمام أحد : لاتؤجد عوراء ولا عرجاء ولا باقصة لحبق

واحتار المحد الإحراء إلى رآه الساعى أنفع للفقراء لزايادة صفاعيه، وأنه أقيس علدهب ، الأن من أصد تا إحراج سكتكرة عن الصحاح ، وردىء الحب عن حيده، إذا واد قد رما بيسهما من القصل ، عل ما أنى .

فالمرق : قوله ﴾ وَلَا الرِّي - وهِي أَتِي أَرَاقَ وَسَاهَ - وَلَا الْحَمِلُ } وهد الله براع على الحد : وم كان المال كذلك . لما قيه من محاوزة الأشياء الحدودة ومثل دلك طروقة العجي

قت اله فيل «لخوا إذ كان النصاب كدلك ، لكان فوايا في النظر ، وهو موافق تفوعد بدهب .

قوله ﴿ وَلا يَحُورُ إِحْرَاحُ اللَّهِمَ }

هد مدهب مطاه أعلى سوادكان تُمَّا جاجة أمالاً، مصلحة أولاً، عطرة وعيرها، وسلم أكثر الأسحباب ، وحرم له في الوحير وعيره ، وقدمه في العروم وعيره وعلم أخرى، القلمة مطلما وسلم خرى، في عير العطارة.

وعه أورى، للحاحة ، من تعدر العرص وتحود القليم هاعة المهم القاصي في التعديق ، وصحم الدعة ، ملهم ال على الدين التعديق ، واحدره الشيخ على الدين وقيل ولمصدحة أيف واحدره الشنخ على الدين أبط ، وداكر العصهم رواية تحرى اللحاحة

وقال الله في شرح المحر ، إذا كانت الوكاة حرم لا يمكن قسمته حر مرف تمه إلى الفقواء ، قال ، وكد كل ما يحاج إلى ليمه ، مثل أن كول سيراً لا يعدد على المشي ، وعنه تحريء عما يضر دون غيره ،

فالرة قوله ﴿ لُو مُعَ الصَّابَ قَبْلُ إِحْرَاحِ رَكَاتُه ﴾

ه فلد المصحة لـ على ما تقدم في أو حركتاب الركمة لـ افعام له أن يحرج عشر تماه ـ على عليه اوأن يحرج من حسن النصاب ـ وبعن صاح ، وابن ما صور ولهان باح تمرد أو رزعه ، وقد سع العي ثمام العشر أو نصعه

وطن أو طاب التصدق بعشر التمن عال القاصي أصنق المول هد أن الركة في التمن وعبه الوابعة أن الدود . اللهن ، وعبه الوابعة الله المرجو أن يج حامل التمن .

قت وهو الصواب

وهو صاهر کلام کثیر می لأسمال و سمحه همد فی شرحه] و طلعهم فی الله وع و وازع به با و س تمیم و فی در به با علی والی در ج الفیمیة و وس هد اللمی قدیم أو پسخی وغیره ، وفاته سدد آخرون وقت الفیمة و وس هد اللمی قدیم أو پسخی وغیره ، وفاته سدد آخرون وقت أبو حمص الارمكی به در ع فاركه فی النمی به وین به سم فاكه فیه و د كه می س أبی موسی به سمن فی احراح شن بركه سد اسم به شمدر سمن ، وغیر آبی کرد به مدر عدر ما می به و سب ، ووحده رشا، آخرجه و د مقدر ما سهم د كرد الامدی ، وضاحت الله و با وغیرها عنه .

قوله ﴿ وَ إِنْ أَخْرَجَ سِنَّا أَعْلَى مِنَ الفَرْضِ مِنْ جنْسِهِ : حر ﴾

هد الدهب وعليه أكثر الأسحاب وقط به كشر مله وعدم حور إحراج مس عن المدعة ودكر اس عشل في الحديثة ودكر اس عشل في عمد لأده وحها صدم الحوا قل الحجابي ، في الدهبرة ، إلى شاء رب الدل أحرج الأكولة ، وهي السميلة ، وباعى قلوها وعله لا ، لأمها قلمة قل في الدوس كذا في وهو عرب لعيد

فات ، سره الإمام أحمد أن تقول مثل ذلك

فالمرثال

العمراهم قوله ﴿ و إِذَا الْحَسْطُ فَسَانِ أَوْ أَكُثْرُ مِن أَهُلَ الرَّكَامِ فَ السَّالِ اللَّهِ الرَّكَامِ ف في يصاب مِن المشيئة حولاً ، لمَّ يَثْنُتُ لَهُمَا حُسَكُمُ الأَمْرِ الدِ فِي مَصِهِ فَعُكُمْهُما فِي الرَّكَاةِ حُسَكُمُ الْواحِدِ ﴾

وهد علاوح ، سواه أثرت عنصه في إخاب الكه أو إسفاعها ، أو قرت في عليم الله عن أو المناهم ، أو قرت في عليم الله عن أو عامله . فو كان لأرابس من أهن الركاه أرابعون شاه محلطة الرمها الساه واحدة أو ومع المرادع لا المرمها الماني ، والوكان الملائة أنفس مائة وعشرون شاة رمها واحده } ومع المرادع للاث شاه ، والوكاه الماحد على فدر الذي مع الوقعي ، فسمة ألمرة محلطة مع فسعه : لدام رب السنه شاة وحمل شاة و للرم رب النسعة شاه وأراعة أحمل شاة .

الثانية · قوله (سواه كانتُ حُصَّة أغيَّانِ بَأَنْ كُونِ أَشَاعًا بِينْهُمَا } تنصور الإنامة بالإرث والهذة واشر ، أو عيره .

قوله ﴿ أَوْ خَلَطَة أَوْصَافِ ، إِنَّا يَسَكُونَ مَالُ كُنِنَّ وَاجِدِ مُتَمَيِّزًا ﴾ فع استُحره ليرغى علمه شاة ملها الحال الحول وذا عاده ، فهما حاطل ، وإن أورده، فلقص النصاب ، فلا ركاة

قوله (فحلطاه واشترك في التراح والمنترج و لمشرب والمعلب والمعلب والمعلم والراعي والمعلل إ

وهكد حره به في اهدية ، والكافى ، والنظم ، والنسهيل ، وإدراك الله .
واعد أن الأسحاب في صنع ما شترط في صحة الخلط طرقاً ، أحدها هذا .
التقريق الثانى : اشتراط المرعى ، ومسرح ، وسيت ، وهو لمراح والحب ،
والفحل لاعترا وهي مدهب قدمه في الدوع ، وحرم مهما حرقى ، ولحد في

محرره واس عدوس في تدكرته فردوا على المصلف الذعبي ، وأسقطوا الرعي والشرب.

الطريق التالث : استرط مرح وهو الأوى وام عي و برعي ، وامشرت وهو موضع الشرب وآلته ، و مسرح وهو عصمه الشرب تلاهب ، والعجل ، وعجلت الرعالين ، واحدوا من ، والنجل ، ودوا على المصعب الدائم ، وآلية الشرب ، وآلية الحسب ،

الطريق ترابع ، اشه عد المسرح ، والماعي ، والمشرب، ، و مراح ، والحلب ، والفحل ، و به حرام في المنجيفين ، والسمة القاسفط الراعي

اط ی خمس: استراط اراعی ، وادعی ، وموضع شرمها وحدیها وآلیتها و فلم علی و فلم علی و فلم علی الله و مارعی الله و مارعی الله و مارعی الله و مارد الله و م

الط بق الدوس اشتر مد مي و مسرح و مست ، و لحس و والمحل قدميا في المالق ، فأسقط مشرب ،

الطريق السابع * مشتراط ماعي ، و لفحل ، و مسرح ، و لمراح - وحرم مها في العصول - وقدمها في الستوعب ، فأسفت انجلب والمشرب .

الط بن النامل اشتراط لعجل ، و رعى ، و لمرعى ، و مأوى و هو لملك و علم و به جرم في الدهب ، ومستوث لدهب ، فالد الدعى او أستقط ، المشرب والمسرح

الطراق التاسع - اشترط الليث ، وأسبرح ، و محلب ، وآسه ، والشرب ، و الطراق التاسع ، والفحل القدم، الله أن المحد في مصفه الواد المرعى وآلية الحلب

الطريق العاشر اشتراط المرح الوسيدج الواسيت الواهم و به قطع في الإنصاح الخمع بين الراح والست الواشقط الحلب والشرب والرعي الطاق الحدي عشر الشترط المرح الواسيرج الواقعين الوادعي وهي

طريقه لأمدى . فراد ادعى ، وأسقط : المشرب ، والحلب ، والراعي .

العد أق الثاني عشر : اشتراط النعل ، والراعي ، والحد فقط ، وهي طريقة من الزاعوني في الوضح في منتقد الشرب ، والراح ، والسرح .

الطريق الرابع عشر: اشتراط المراح ، والمسرح، والمحلب، والمست ، والفحل ، ومه قطع في سهج فيمع بين الراح و لسبت ، كما فعل في الإيصاح . إلا أمه راد عليه المحلب ، وأسفط مشرب والراعي .

الطراق الحمس عشر اشتراط الراعي فعط اوهي طراقه سعن الأصحاب لاكره القاصي في شرح المدهب شها اوعل أحمد عوه .

الطَّم بق المادس عشر اشترط الرح ، و سيرح ، والعمل ، و مشرف ، و سها لفلم الله عند و مشرف ،

العربق السابع عشر · سنرط لرعی ، و معی ، والمحل ، والمشرف ، ومه تطح ف خلاصة دراد لم عی ، واسفند استراح .

الله في الذمن عشر الشائر ما المسرح ، والمرعى ، و المحلف ، والمشرف ، والمقبل و مها قطع في الإعداث الراحي ، والمعلل و مها قطع في الإعداث الراحي . والمقلم الراعي والمراح .

الطريق الاسم عشر الشمارط مدعى ، والقحل ، وشيث ، و محسبه ، و ولمشرب ، و مه قطع في العددة .

الط بن العشرون : اتسترط مرعى ، والمسرح ، والشرب ، والميت ، والمحت ، والميت ، والمحت ، والمقط الراعي .

الط بق الحادي والمشرول ، شقاط براح ، والسرح ، والشرب ، والرعي والفحل ، والرعي المعجب وأسقط محلب

الطربق الثاني والعشرون · شتراط فراعي ، و سيت فقط ، وهو روا له عبد الإمام أحمد . ذكرها القاصي في شرحه .

الصريق الثالث والعشرون "النتراط خوص، والدعي، والدامج فقط، وهو أيضاً روانة عن الإمام أحمد.

عبد ثلاثة وعشرون طائمة الكن قد ترجع إلى أقل منها باعسار ما تصمر به الأعاط على ما أبي سابه

فامرن فراح - عمر مير - مكان منشه وهو لدي . فاست هو الدالح عمر و كل و احد منهم الأح وهد الصحيح وعليه أكذ الأسحاب

وقال د لماح ماحها منه خمهان نسب دکره فی د عالم الکمای و جمع فی منهج والإیطاح بین مداح و ست که غدم افعاده أمهد مبداران

وأما سارح فهو ماكان دى رغى فيه ماشية أعاره مصرف وواعد وال حامد وفال إنه داكر لإمام أحمد فالشارح » يلكون فيه ع واحد قدمه في الهنم فعليه برم من خادد أحاد ماعى أولديث فان مصلف ، والحد ، والن حامد المسرح والماعى شيء واحد

وقال ، الدراج مكان حقاعها للدهب إلى أداعي الحرام به في عصوب ،
والتنجيس ، وأاعدية الصغرى ، والحام من ، وقسمه في الدوع ، وأس عيم ،
وأاعاله الكامري على أن كشي : وهو أول الدهد للمكامر ، وهو الصحيح
وقسرد في مستوعب عوضه رعبو وشرامها

وسره عد في شرحه توضع ، عي ، مع أنه هم سهد في غور ، مداسة للحد في ، وقال : يحسل أن حدقي أن د مرسي على ، بدي هو الصدر الالسكال و تحتمل أنه أراد مسترح المصدر بدي هو السروح لا سكان ، لأد قد سه أسهما واحد ، محتفي المسكان عود حمد أحدهما سي مصدر إلى النسكر و وحصل به أتحاد الداعي و مشرب التحي

وقال لمصنف فی المعنی رحمین آن خرق آراد سارعی : ادرعی ، لیسکون موافقاً لقول أحمد ، وسکون الرعی هو مسرح ، النهبی .

وأما المشرب : فهو مكال الشرب فقط , وهو الصحيح . وعليه أكثر الأصحاب

وفیل موضع انشرت. وم یعتاج (به من خوص وعوم او » قصع اس شم ، والرعانتین ، و لحاو این

وأنه عجب فهو موضع خلب، على الصحيح، وسيه الأكثر وقيل موضيع خلب وأسه و له حدد الل أندي، وصاحب الرعالتين والحاوجي، وعيره.

نفس الایشمارط حنط اللس علی الصحیح من اندها وعلیه أكثر الأصحاب وقطع به كنتر منهم ابن مندو من حنطه وجرمود وفاتو ، هو را وقین اشترط خاطه ، وقایه تفاضی فی شرحه انصمبر

وأن على ، قد وف ومعنى لاشترك فيه أن لا يرعى أحد ساين دول الآخر وكد لوكان راعيان فأكثر قال في الاعدة ولا يرعى عبر من الشركة وأم المحل ، قمروف ومعنى لاسترك فيه أن لاكون فحولة أحد النائين العرق من لآخر قال في الرعالة ولا بدره على عبر من الشركة

وأما سرعي : فيهو موضع الرعي ووقله . قاله في الرعالة ، با قدم كالام المصلف والمحدو غيرهم ١٠ أن مرعي هو المسرح

نسب صحر كلام مصم أنه لا شقط ية حصة

الإن كانت حلطه أعيان، الشارط الله البية إجماعاً ، وإلى كانت حلطة أوصاف العلم وجول و أصفهما في الدهب، ومسلوث الدهب، واللمجيض ، والمنطق، والمحرر ، والل عميم ، والاعامل ، والعائل ، والراكشي . أهرهما: لا تشترط، وهو ظاهر كلام المعتف هنا، وهو الصحيح من المدهب، وتحمه في الكافي ، و خلاصة ، والنص ، وشرح المحد، وقدمه في المدانة والسنوعب ، والمعنى ، والشرح و مصراه ، والحاويين ، وإدراث العالة ، وشرح الله ربين ، وقال عن القبل الذني : بس شيء

والوهم الثاني ، تشترط البية ، احترم الدصي في غود ، و غد وحد مه في السبح ، والإدامة ع واحد في وعيرهم

وَعَلَمُ فَاللَّمَةَ الْحَلَافِ مَا وَقَلَمَتُ العَلَمَةِ الْمَاقُ أَوْ فَعَلَمُ أَوْ فَعَلَمُ الْمَ لَلِي يَا و أَحَرِتَ اللَّمَةَ عَلَى اللَّكُ مَا

وقدن الانصر أخبرها عنه ترس سيه ،كفارتهم على هاك ، ان من ساير قايله (فإن الحُدَنَّ شَرُطُ مِنْهِا ، أَوْ الدِن لهما خُـكُمُ الأَمْر اد في مقص حوال : ركِّيا ركة المُنْهَر دين فيه)

فیطر من کان من أهل بر کال منایه بنجمه بنی بعض و پرکیه بن مع فضاه و إلا فلاد. وقد أم العطاب فی لاسف بهائب تصور بعنم حول إلی آخر بقع کمساند به علی مدانه خلطهٔ داهن فی الله ماه کرد عان

وائرة : قوله (أو ثبت لها، حُكمُ الاَّهْرِ دِ فِي مَصْ الحَوْلِ رَكَيَّا رَكَاةَ الشَّهُرَدِينَ فِيهِ }

مثل دلك ، لو حلط في أماه الحول عد من تدمي شده ، أي كل والحد إذا مم حوله الأول . كاه حلطه ، فإلى على الحول الأول . كاه حلطه ، فإلى على حولاهم أحد حدث عد يا م الحول على كل بالعد عدمه و بال الحديد به في الأول ، بصف شده عدد تدم حوله عبى أحد حبه من غير ه . . . فعد تم على الشان " بصف شاة أبط ، إذ مم حوله ، و بال أحرج من حدل ، فعد تم حول الشاني على تسعة وسمين شاه و متدف شاة به مها أر بعول شاه ، فالمرهه حول الشاني على تسعة وسمين شاه و متدف شاة به مها أر بعول شاه ، فالمرهه حول الشاني على تسعة وسمين شاه و متدف شاة به مها أر بعول شاه ، فالمرهه

أو بعول حرماً من تسعة وسيمل حرماً ويصف حرم من شساة . فيصعفها فلسكون الدين حرماً من مائة حرم وتسعه وحمسين حرماً من شاة التح كل ثم حول الحدها رمه من وكاة الجمع بقدر ساله فيه .

عائرة قوله ﴿ فَإِنَّا ثَمْتَ لُحَدْهِ حَيَّ الْأَمْرِ الْدُوْخَدَةُ فَمَدِيهِ رَكَاةً السُّفِرِدِ. وَغَلَى الآخرِ رَكَاةُ السُّلُطَةِ ﴾

مثاله إن ملكا تصابين فخطاها ، نم يهم أحده بصيه حد فقر ملك مشتري أر مين ، ه قت ه ، حك لا هر د فيدا مح حول الأول رمه ركة عراد شده فيدا نم حول الأول رمه ركة عراد شده فيدا نم حول التنفي رمه كه حاصة ، فعامل شاة ، بن كان لأول أحرج الشاه من عبر من ولي أح حها منه رم التنبي أن سول حاكم من فسعة وسنعين حرباً من شدة وهذا مدهب وعليه جاهير لأصحاب وقفع به كنير ممها وقبل الركي الذي عن حوله لأول كان عرب د لأن حبيفه ، فسعه باحتفة وقبل المركب أن أحدهم في المددة المناه منه الحقلة المحددة المناه المحدد الله منه المحدد المناه المحدد المناه المحدد المناه المحدد الله منه المحدد المناه المحدد الله منه الها المحدد الله منه الها منه الها المحدد الله منه الها منه الله منه الها المحدد الله منه الها المحدد الله منه الها المحدد المحدد الله منه الها المحدد الله منه اللها ال

للارعامه

فالرق: وكان بديد بداب حاطة تداس شده فراد كل منهم شده الله صاحبة ، و ستدان خلطة الدهب في طاها بدهب في الدهب في الدان النصاب حلمة الا تقطع الحول وكدا أو دايد المعلى بالنصل ، قال أو أكثر وتنق الحلطة في غير سبع إن كان نصاب ، فيركى شده كالة العراد عليها المتم حولة .

ورد حال حول السع ، وهو أر نعول ، فقيه الركاة ، على الصحيح من الدهب قدمه في معنى ، و شرح ، وشرح الل . الل ، و ال أمير ، والتحجه وقيل ، لا كاه فيه الحقارة في المحرد الوقدمة في الرعاية السكه مي وأطاقهما في العاوم ، فعلى للنهب الهي كالله خطه وعلى الصحيح . قدمه في بعيني و والشرح . وشرح الل رزايل و والل أتم والتجمعه .

وقيل كة عراد وأصفهم في الفروخ.

وأما إلى أفرادها ، أتم ساعد أنم حاطاها فإلى طال رمن الأعداد * فين حكم الحقة ، وكد إلى لم نظن ، على الصحيح من الدهب وهو صفد ما محجه محد ، وارعد تابن ، والحاوا بين في مكان

وفيل لا اگر الاند د اليستر ، وأضافهما محدفي شرحه ، و اي تميم ، و را لهُ الكبرى ، والد و س

و ران کی تعلق النصاب و با سام ، وگان ادافی علی احتظه بطران ادامی حکم الحاظه فیام او هو الفاطع فی بسم الآن احلاف فی طایر مان ۱۱ حال المعرف یان ماله المحافظة او بان نامی دول عدالت اطالت .

وقال این عقیل المعالی جامه فی هداد مسائل با باد علی الفصاح الحول الع مصاب حدیثه از وقی کاهم آنه صبی که لأول و اثنایی

قوله ﴿ وَلَوْ مَنْكُ رَخُلُ عَنْ الْمُنْمَ اللَّهُ مَا عَضَمَهُ مُشَاعًا ، أَوْ أَعْمِ عَلَى بَعْصَهُ وَ مَامَهُ مُخْتَنْصاً فَقَالَ أُو كُنِّرٍ : مِنْقَطِعُ الْمَوْلُ وَيَسْتَأْمِنَا هُا مِنْ حَيْلُ المِنْعُ ﴾ مِنْ حَيْلُ المِنْعُ ﴾

وحرد به فی ادحتر ، و إدرات و تعدمه فی تصحیح عبر وقدمه فی عدر و مده فی حد الله مقطع حول الدائع و عدمه شد تده حوله الدائع و عدمه شد تده و حدمه فی مدلاصیة و حرم به اس عدوس فی ه کرنه و اصفهم فی اهد به والعصول ، و بدهد ، و مستوعد ، و بده فی د و الدعم و و استفاد ، و س تدر و الشد ح ، و لخر ، و سرح فیده و الدائم و الدائم ، و الدعم اس آلی اعد ، و لخوی الدکم ، دار سعد فی شرحه

قوله ﴿ فَإِن ۚ أَخْرِحَهِ مِن المَالِ الْقَطَّعِ حَوْلُ المُثْتَرَى ، لَنُقُصَابِ النَّصَابِ ﴾

وهد الصحیح علی فول می حامد اوقاله الآثمة لا الله ، دکار نخد إحماعًا . وهو ساید عدارد لا رسندم عقار حافقه باشانه ، فإن استدامها با القفاع حول الشتری

وفیں یاں رکی الدائع سہ ہی فقیر کی سشتری ۔ وقیل پسقط کا حد الے ہی سہ عال ہی العاوج وہد القول الثانی ہے وائلہ آعم نے علی قول آئی کر

قوله (و إن أحرج من عيره و فدا لركاة في عين و كدلك) على القطع حول اشترى القصل النصاب وها حيد الصاب هذا ، وق المعنى او الكافي و حد ه أم العالى ، الله حد ودكه المصل ، والشارح عن أنى عصاب ، قال المجدى شرحه ، هذا محد عدد داكره أم حصاب في كد له القدية ، ولا عدف له مصله مجاعه السعى

و نصحیح من مدهب آن مشتری پرکی بیضت شده إدائم حوله ، قان المحد ؛ لأن التعلق دعین لا سع حول دلا دی فیده فی الله وع ، وقان حرم به الاکثر ، ممهم أو حصات فی هد به

فلت وهو الصوات بالإشك

ودک می منبح فی سرحه کالاه الصف ، وقال ایا، حطاً فی المن وسمی و این دلك

فوامر

منہا ہدا ۔ سرم نشتری رکۂ حنطة ، فیاک ناہ عنے نہ اللہ صمیہ ہی حصته فی جنصہ اورکی لحمیع رکاہ انداد اورلا فلا شیء عنیہ ومب : حكم الدائع . عد حوله الأول ماداء عصاب الحلطة دقصا _ كدلال .
ومب : بر كل الدائع استدال ما أحرجه ولا مال له تجمل في مقابلة ديمه
إلا مال الحلطة ، أو م تجرج الدائع الركاة حتى تح حول المشتري . فإل قلما . الديل
لايمه وحوب الركاة _ أو فلب ايمع ، كان للبائع مال مجملة في مقابلة وين
الركاة _ كي مشتري حصه ركاة الحلطة بصف شاة ، و إلا فلا ركاة عليه .
قاله في الدوء ، وقدمه .

وقال الل تميم في سأنه الأولى الويل أحاج من غيره فوحهان . أمرهما . لاكاة علم الويلد أنك الحول من حين الإحاج الاكراه القاطبي في شرح المدهب ، با وعلى علمي الكراه لا عين

والثالى " عبيه الركاة : و به فطع معنى أسمد ب

ولا يمنع النماقي با مين وجو بها ماماً إخل جوها قس برح اخبها م ولا استه د احول الثانى في جني الدائع ، حتى ينصي قس الإحداج - فلا تباس الركاة له وبان م لكن أحاج حتى حتى حول مشترى اللي من صور الكرار الحول فين إخراج الركاء - الناهي .

و فنصر فی مدالة نعلق از کاه باعل أنه لاتاج النعلق باعبل الله د الخول الله في الله د الخول الله في الإحراج ، وقل : قصر به سفل أصحاب ، كما عدم ، وبله أعم .
قوله ﴿ وَإِلَا أَقُرُد مُصَّهُ وَ عَهُ ، ثُمَّ احتَّمَا اللَّهُ الْمُعَلِّمُ الْخُولُ ﴾ هذا بلدهب مطافى ، وسيه أ كاثر الأصحاب وحرم به في أوجير وعيره

وقدمه في الدوع وصره وقال تقصى بحسن أن لا مقطع الداكل ومد يسير قوله ﴿ وَإِنْ مَلْكَ نِصَا بِينَ شَهْرًا شَمَّ مَاعِ أَحَدَّهُمَا مُشَاعَدُ . فَعَلَى فياس قول أن يسكر . يَشْبَتُ للْبَائِسِع خُكُمُ الْأَنْفِرِ اللهِ عَبْدُ عَمَامٍ حَوْلَهُ وَكُاهُ مُنْفُودٍ وعلى فياسٍ قول ابن حمد : عليه وكاه حليط ﴾ . وقد عدت الصحيح منهم في نقدم الكن صحب العروع وغيره فطعوا من المسألة معرعة على قول أي لكر و س حامد ، وقال في العروع ، وذكر الل تميم : أن الشبح حرج ﴿ ﴿ أَنَّ عَلَى وَحَهِينَ ۚ وَأَنَّ الْأَوْنَ وَحُوبَ شَالُهُ ۚ ۚ قُلَّ فِي الفروعِ : كد قال. وهذا التجريح لا يحتص باشيخ . النهبي

إهراهما ، وكان مان سبن في هذه مدأة ، والنبع تنه . كي النائع تنثي شاة عن الأرسين الدقمة ، عني قول الل حامد ﴿ وَكُنْ شَاهَ عَلَى مُولَ أَنَّى كُمَّ وشائدً . لو ملك أحد الحبيس . في صاب في كثر _ حصة لآخر منه بشر . أو إرث ، أو غيره . فاستدام الخلصة - فهي من مــ له أن بكر ، وال حامد في المعنى ؛ لأقى الصورة . لأن هناءً كان حسط نصبه الصار هما حاربد أحدى ، وهما ما مکس فعلی قول آی کہ . لا کاۃ حتی نے حول بالین میں کال مدکمہم إلا أن يكون أحدها نصاءً . فيركيه ركاء العرد وعلى قول الل حامد إلا كي مليكه الأول لتمام حوله ، كالله جنعية . ودكر من عمين با فيها إنه كان بين رحمل و سه عشر من الإيل حاطة " فت الأب في معنى الحول وورثه لاس ــ أنه سي على حول الأب فيما ورثه و يركبه

قولِه ﴿ وَإِذَا مَلَكَ مَمَا بَا شَهْرًا . ثم منك آخر لا يَتَفَيَّرُ به الفرضُ ، مثل أن ملث أرْ معين شامٌّ في اللحرام وأرُّ مينَ في صفر العمية ركام الأوى عند تمام حوله . ولا شي عدية في النَّ بي . في أحد الوحْمِيْنِ } محمه في التصحيح . وقدمه في غرر ، والعيتين ، واحو ين ، والدائق

وهدا أرحه وجه الصر

وفي الآخر : علمه للذي ركه حلطة ،كلاَّحلي في التي قسم . قال المحدثي شرحه وهو أصح على ما أتى في الند م . وأطلقهما في الشرح وقبل : نازمه شاق . دكره أو حطاب ، وأطلقهما في الدائق ، وصعفه المصلف ، والحجاد ، والشاح ، وهو وحه الأنفر د وأصقهن في السنوعات ، والتنجيص ، والدعه ، وال تمير ، والدوع ، والتوعد الدمهية

وقال في أول العائدة التائة إلى المتعاد مالاً ركوباً من حسن المصاب في أنساء لحول . فإنه العاد خول المداء وكن هن يصله إلى العدات في المدد أو محلطه به و تركه كه حافظة ، أو المردد سركاه كما أو ده بالحول؟ فيه ثلاثة أوحه وضح المحد في شرحه وحه الثاث أو التم محد أن الصلف صفقه ، و إثنا صفف الثاث .

عملي الوحه لأول ، هن الزائدة كالتداب منفرد ، وهو قول أي الحطاب في النصارة ، والحجد أو الكل عداب واحد ، وهو صاهر كلام الدائلي ، والل عليل ، والمصنف في لنعلي ، والشارح - فال في الفوائد - وهو الأطلب عنه وحيال ،

فعلى الذي إدائم حول السندد وحب إحراج مية لمحموع لكل حال.
وعلى الأول: إدائم حول مستدد وحب فيه ما يقي من قاص خمع بالعد
إسفاط ما أحرج عن الأول منه ، إلا أن ترايد نقية العرص على قرص الستعاد
دامر ده ، أو نقص عد ، أو كول من غير حس الأول . فإنه يتعدر هب وحه
الدي ، و تعال وحه الحاهم ، و اللو وحه الا داد مسرح بدلك المحد في شرحه ،
والنظار مع اللاية بعد ديك ملية على هذه الأوجه الثلاثه

فامرتاق

إهراهما أو ملك أحيى شاء أحرى في ربيع الأول ، في مسألت ، فعلى الوحة الأول ، لا شيء عليه سوى الشاء الأولى ، وعلى النافي عليه ركاة حلطة المشاشاة [الأب الما الحم ، وعلى الثالث عليه ساة ، وقلها بعد الحول الأول ، في كل المث شاة] الأم حوما على الثالث أيصاً

النَّاسِيرُ الوطلات حمدة أحرة ، عد حمله وعشرين ، فعلى الأولى: لاشيء

عمه سوى ست محص الأولى . ونبي الثاني ؛ عليه سدس ست محص ، وعلى الناسن ؛ عليه شاه وفي بعد احول لأول في لأولى حملة أمداس ست محاص . للماء حوها ، وسدس على الخمس الناقية التماء حولها ... ونو ملك مع دلك سه في ربيع الأول، فهي خمله والمشرين لأولى. ست محاص، وفي الأحرى عشرة هاء حوها يا والع البث ينول وتصف أتسعهم أأوعلي الذي أأأ في أعمل بـ التمام خوله با سدس بات محاص ، وفي السات بـ الدم حوله بـ الدس بنت النوب ، وعلى أناث : حكل من لحس والبت تناذ عام عوم

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَاتُ فِي يَعْمِرُ لِهِ الْفَرْضُ ﴾

مثل أن يكون مائة شدة الصلية ركانه إذ تم حوها . وحمرً واحداً وهو البرهب وعديه أكثر لاصحاب . وحرم به في الوحير ، وميزد وقدمه في 0769 Fg 61

وقيل المرمة للنان شقاء وثلاثة أساء شفاء لأن في السكل شابين ، و ماثة the Horan and

وهد القول منتي على القول الناق في بدية التي قيديت من أصل المصنف ، وهو أن عليه كه حاطة .

وقال ابن تم ، فال سفل أحمال إلى كال لذي لللغ عمالًا ، وحبث فيه كالة المراد في وحه ، وحلصة في وحه ﴿ وَلَا يَشْتِي إِنَّى الْأُونَ فِي تَحْبُ فَهُمْ وَجُهُمْ واحداً ، إذ كان الصم يوحب تعلر الركاء أو نوعها ، مثل أن ملك ثلاثين من الفريقد عمين ، فيجب إذ ينع ، أو ثلاثه أراع مسة . ولا تحب مسة على الوحة الأول في التي فينها با بال إنجاب عنه الثاني بي الأون ، ويجاح يا: حال الحول الثاني ما يتي من ركاء الجيع ، فتحت هذا السنة ، قال ال تميم ، وهذا أحس ، فالمرق ، به ملك مائة أحرى في راسع ، فعيها شاة ، وعلى الدحه الذي _ وهو

وحه لحنظه مدعيه شفور ع شف لأن في مكل الاششيد، والدلة ربع لكل وسدسه . فيصلها من فرصه دريعه وسدسه .

فوائر

الو ملك وحدى وأد من تده مد أ معن معلم الده و على الصحيح من المدهب وعلى الوحه الذي عليه ما و حدة وأرسول حرماً من مائة و وحدى وعشرين حرماً من مائة و وحدة وأرسول حرماً من مائة و وحدى وعشرين حرماً من شدة كسند ووى مائة وعشرين معدد أنه وعشريات شائ و أو شده و صف ما أو شدة على لأهوال الثلاثة وي حمده أهره ما معد عشر ما معيراً ماشة على (الصحيح) شائل من دال تميم وعلى لأول أيضاً النمل من وعلى الذي عدد حسم سات محص من دال تميم وعلى لأول أيضاً في الائمل من الله من حسم من ما ميم على الشائل من وعلى الذي عدد حسم ما ميم على الشائل ، وتلاية أن ع مسلة على الدين .

قال في العوائد وهو لادبها

وعد عد ، لا رحى ، محه الأول في ها بن المداد ن ، لأنه عصى في الأولى بالي إحاب ما متى من عامت محاص عد يسقط الله عم شياه ، وهي من عير احسن ، و نقصي في الله بلة إلى يحاب فاصل عداب فم دونه ، فاهدا فال ، الوجه الدفي أصح العدم طراد الأول الوصف الله في وضعه في بنعني ألصاً

قوله (و , ن كان التابي يتعيّرُ به الفراصُ و لا ينتُعُ نص ؟ ، مِثْنَ أَنْ يَشْلِكُ * لا تُيْنِ مِن النقر في المُحَرَّم ، وعشرٌ في صفر ، فعدية في العشر إذا تَمَ حَوْلِهَا رُنَّهُ مُسَنَّم }

هد المدهب، وعليه لأسمات، قال للحداق ندرجه ، وصاحب العائق العوكا واحداً العال في القوائد الوسية الأصحاب، قال الاكتمار قصع به للعص أسمال محرم به في المحير ، وعيره الاقدمة في العروع ، وعيره

وقبل على الوحة الثاث الأشيء عمله هما

قعلِه ﴿ وَإِنْ مَلَكُ مَا كُا يَمْيِّرُ الْفَرْضَ . كَخَسْسِ - فَالْمَ شَيْءَ فِيهاً فِي أَحِد الوحيين ﴾

وهو الصحيح من الله هذا. وعديه "كثر لأسمان . وصحعه في التصحيح وعبرد وحرم به في الدجير وعيرد وقدمه في الدوع وشرب

قوله ؛ وفي الثَّاني : عَنْيَهِ سُنْعَ تَدِيعٌ إِذَا تُمَّ حُوْلٍ }

فالعرفي مثل دلك ما ملك عشر من شاتم للعد أرالعين الشاتية أو ملك للشراك من النقر بعد أو سبن عود على مدهب الأشيء عليه . وعلى الذي عليه تلث شاة في الأولى أو جمس منها في الثالية - وأطلعهما في الحراق لأون

قهله إو دا كان لرحل سِتُون شاءً ، كَنَّ عِشْرِين منها عُتلعة مع عِشْرِينَ لِرَجُلِ آخَرَ. فَعَلَى الجَبِيعِ شَاةً ، بَصْفُهَا عَلَى صحب السُّنْهِن وَتِعَلُّهُمْا عَلَى خُلِطاً ثِهِ . عَلَى كُلُّ و حِدِ سُدُسُ شَاهِ ﴾ .

لم أنه إن كانت السول محاطة كل عشر في منها مع عشر بي الآح . فإن كالت منه قة ، و سهم مدفة قصر ٥٠ حب عبيهم تلاث شيره على وب الستين شاه و صف ، وعلى كل حديد الصف شقه بهذا قد . إن البعد الوثر في مُنْهُ الْإِسْلِ عَلَى مِنْ أَنِي قُرِيسًا ، وَإِنْ قَلْمَ الْمُؤْثُرُ ، أَوْ كَانْتُ فِي يَمْ مُ وَهُو مراد الصف هـ د فالصحيح من الدهب ، كا فان مصف . على لحيم شدة . يصفها على صاحب الستين، وتصفها على خطائه وعبه أكثر لأسحاب وحرم مه في المحمر وغيره . وقدمه في الفروع وغيره وفال هد قول الأحماس .

وقس على الحيع شار ورام على رب الستين ثلاثة أ راء شاة الأمها محدهة لعشر بن حنطة وضف . ولأر سين تحية علك . وحصة العشر بن من ركاة التم بين رام شاة وعلى كال حسط نصف ساة الأنه محافظ عشراي فقط احتاره المحد في محرره وقال الآمدي سهدا الوحه ، إلا أنه قال ٠ طرم كل حبيط ربع شاة . لأن المال الواحد يضم .

وعد ان عقیل فی الجیم ثلاث شیاد ، علی رب لسین شده و بصف ، حملاً للحلطة قاطعة سفل ملکه علی بعض ، نحنث لوکل له ملك آخر منفرد عند فی ترکیته وحده ، وعلی کل حلیط نصف شبال الأنه ا محافظ سوی عشرین والتمار بع الآنیة مبنیة علی هده الأوحه

ونرتان

اهراهما: ولم محاله رب السين منها بالا نعشر بي لآخر ، فعلى الأول: في الحيم شاة ، على رب السين ثلاثة أر ناعه وعلى رب العشر بي ربسه وعلى الدين على رب العشر بي ربسه وعلى الدين على رب العشر بي ربسه وعلى الدين على المعردة الدين الذي على المعردة ، ولم وقى العشر بين أو مع شاة ، هما لها بي نقية ماله ، وهو الأر سول منفردة ، وإلى عشر بين الآخر لحي طلبه بعضه وضع و نقصه منكا ، وعلى رب العشر بين نصف شاة ، وذكر مني التنجيص قال في الدوع و يتوجه على الدين المعردة : شاه على رابه على الأر نعين المعردة : شاه على رابه ، في الأر نعين المعردة : شاه على رابه ، والأر نعين المعردة : شاه على رابه ، والثانية : وكان حملة وعشرون نعيراً كان حمله منها حمله محملة الآخر المعردة الأخراء المعردة الأخراء الشائية : وكان حملة وعشرون نعيراً كان حمله منها حمله محملة الأخراء الشائية الأخراء المعردة المعردة الأخراء المعردة الأخراء المعردة المعردة الأخراء المعردة الأخراء المعردة الأخراء الدين المعردة المعردة الأخراء المعردة المعردة الأخراء المعردة المعردة الأخراء المعردة المعردة الأخراء المعردة المعردة المعردة المعردة الأخراء المعردة المعردة المعردة الأخراء المعردة المعردة المعردة الأخراء المعردة المعردة المعردة المعردة المعردة المعردة المعردة المعردة المعردة الأخراء المعردة المعردة الأخراء المعردة المعردة المعردة المعردة المعردة المعردة المعردة المعردة الأخراء المعردة المعردة المعردة المعردة الأخراء المعردة المعردة

الثانية : وكان حمسة وعشرون سبرا كل حمسه مله حلفه تحمسة لاحر ملى الوحه لأول : عليه نصف حقة وعلى كل حليط عشرها .

وعلى اوحه الثانى عمله هممة أمداس من محض وعلى كل حديظ شاة. وعلى الوحه الذات عليه حممة أسمداس منت محاص ، وعلى كل حملط مدس منت محاص

وعلى اوحه رابع . عبيه حمس شده . وعلى كل حديد شدة . قوله ﴿ وَإِذَا كَا بَتْ مَاشَيْسَةٌ الرَّجُل مُتُفرُّقة فِي مَعَدِينَ لا تُقْضِرُ يَنْهُمَا الصَّلاةُ . فهي كالمجتمعة إجماعا و إن كان بينهما مسافة القصر ف كدلك عند أبي الخصاب

وهو رواية عن أحمد . واحتارها المصلف ، والشارح ، وصباحب العالق . واستصوص في روانة الأثره وعيره. أن الحل مال حكم عمله كما وكان لرحين. وهو الصحيح من الدهب ، والشهور عن الإمام أحد وحوم به في الوحير وقدمه في الفروع ، والعائق ، والرعائلين ، والحاويين ، والل تبير وغيره ... وهو من المعردات

فعلي ما احتاره أو الحطاب والعلمات لكهي إحراج شاة الله أحد المايل . لأنه حاجة . وقبل - يحرج من كل علد بالفسط .

تفييم : طاهركالام المصلف وغيره أن سائر الأموال لايؤثر فيها نفرق البلدان قولاً واحداً . وهو محمح . وعلمه الأمحاب ، وحكاه في العروء وعيره إحماعاً . وحمل أو لك في سائر الأموال روا مين كماشية . قاله من تميم قوله ﴿ وَلا تَوْثُرُ الْعَلْطَةُ فَي عَبْرِ السَّاعَةُ ﴾ .

هذا الصحيح والمشهور في المدهب وعليه جاهير الأصحاب ونص عليه . وعنه أمها تؤثر حلطة الأعيان احدرها الآحاي ، وصححها من عقيل . قال أبو الحطاب، في خلافه الصنير : هذا أنس . وحص الدمني في شرحه

الصمير هذه الروايات بالذهب والقصة .

فعلى هــده ترواية : يؤثر حلطة لأعرن بلا براء . وكدا لأوصاف أيميًّا . وهو تحريج وحه للدصي وحكاه أن عندوس متقدم وحياً . قي الركشي : وهو طهر كازم الأكثرين الاطلاقهم ارواية .

وقمل لانؤثر حلطة الأوصاف على هذه الروالة الوارل أثرت حلطة الأعيان وهو الصحيح حدره المصنف ، و لك ح ، و س حدال ، وعيره ، وأصفهما ارر کشی قال القاصي في لحلاف عال حسل بصركالمو شي عقال الداكل رحلين لهم من المال ماتحت فيه الركام من الدهب والورق : فعيهما الركاة الخصص .

فيعتبر على هد وحه الحاد مثول ومدافق الملك فيشترط اشتراكهم فيها متعلق بإصلاح مال الشركة في كانت في فرع والنمر فالا بد من الاشتراك في الماء و لحرث والميدر والمال ـ من الناطور و حداد ـ والدوات ومحود

و بن كانت في البحرة - فلا بد من الاشتراك في الدكان ، واميران ، والمحرن ، وجود تما تر مني به

قوله ﴿ وَيَحُورُ لِلسَاعِي أَخَدُ اعْرُصِ مِنْ مِلْ أَيْ الحِمْطِيْنِ شَاء ، مع العاحة وعدم }

مي في حلصه الأوصاف ، و لحل حه الله كون من أحدهم صدراً ومان الأح كاراً ، أو كون مال كل و حد ملهما أن للل أو سين وخو للك وعدم الدحة و لللح ، وهد عما الا ترام فيه في الدهب ، ولمن علمه ، للكن قال في الفروع الوظاهرة ولو للدافلية في حلقه أعيال مع لقاء للمانس ، وقد وحلت الركاة ، قالة المحدافي شرحة الولامة الله أنها ، والل حدال

وقال العاصي في غرد . لا تأخذ إلا أد كان تصيب أخدام معموداً الله أحد الوكاة من النصيب الموجود أو وارجع على صاحبه بالفسط

> قال في الفروع ، ولا وجه لما فاله الفاضي إلا عدم الحاجة فشوجه منه | اعتبار خاجة لأحد الماسي

قملِه ﴿ قُولُ الْحُدُمُ فِي القَمَةُ فَالْقُولُ فَوْلُ المُوْخُوعِ عَدِيَّهُ ﴾

يعني مع يمينه إذا احتس صدقه لأبه منكر عرم، وهد سدهب. وعليه الأصحاب وقال التمنح في لدس · سوحة أن القول قول معطى الأنه كالأمين قولِه ﴿ وَإِدَا أَخَدُ السَّمِي أَكُثْرُ مِنَ الفَرْضِ طُلُمَا . ﴿ يُرْجِعُ بِالزِّيادَةِ عَلَى خَبِيطُه ﴾ .

وهد مدهب , وعليه الأسحاب إلا أن الشيخ في الدبن قال ! الأطهر أمه يرجع

فعلى للدهب • له أحد عن أر نمين محمطة تد بين من من أحدهم ، أو أحد عن ثلاثين نميزاً الحدعة ، رجع على حليظه في الأولى نفيمة نصف شاة ، وفي النابية • نفيمة نصف نات محمض .

قوله ﴿ وَإِنْ أَحِدُمُ يَقُولُ بِمُصِ المُّلُمُ، رَجِعُ عَلَيْهِ ﴾

كأخذه صحيحه عن مراص ، أو كبيرة عن صفار ، أو قنمة الدخب والحوم، وهذا بدهت ، وعليه حراهير لأساب الوقطع به "كثرتها

وقال أبو المعالى ، إن أحدا الفلمة _ وحار أحداد _ رجع للصفي ، إن قدد . القيمة أصل : وإن قدد المدن ، فيرجع للصف قلمة شاف ، وإل له حرا القيمة فلا حواء

قال في له وع أكدا قال وقال من تمير إن أحد الساعي فوقى الواحب سُونِل ، أو أحد إلاميمة : أحرات في الأصهر ورجع عليه بدلك

فائرثاق

مر هما : قال في الدوج و طلاق الأصحاب يقتصي الإحزاء ، ولو اعتقد الأحود منه عدم الاحراء ، وحديد في موضع الحرد عدم الاحراء ، وحديد في موضع آخر كا صلاء حدم الرح عدم مرح عدم موجد .

النَّامِيرُ عَرَى ، رَحَرَ حَ يَعَمَى خَلَفَاهُ بَادِلِتَ يَافْتِهِمَ ، وَ عَالَ إِدْمِهِ ، عَنَهُ وَحَصُو الْ

قال المحد في شرحه . عقد الخلطة حمل كل واحد منهما كالآدن لحليطه في الإحراج عنه واحبار صاحب الرعاية : عدم الإحراء ، لعدم نيته .

قت : وهو الصواب

و عدم في كالله حصة المصارب من الرمح - أنه لا يحو : إحراج الركام من مال مصارعة علا إذن ، بعن عليه . لأنه وف له

فال في العروع . فس أنه يجور تولا المامع

وهال أنصاً ؛ و من كلامهم في إدن كل شريك للآخر في إحراج ركاته موافق ما احدره في الرعابة - ويشبه هذا أن عقد الشركة يعبد التصرف بلا إدن صر مح على لأصح ، التعلي

بات زكاة الحتارج من الأرض قوله (تحبُ الرُّكَاءُ فِي الْخُنُوبِ كُلَّم، وَفِي كُنَّ ثَمْرٍ لِنَكَانُ ويُدَّمَّرُ)

هذا الدهب عبد جرعه من الأصحاب منهم الصبف، و الله حرم قال في الدوع و و مدهب عبد حرعة و أحب في كل مكيل مدخر من حب وتُم اللهي .

فیحت نے علی ہد نے فی کل مکیل بدخر میں بخبوب و آثمار ، مما بفتاب به وغیرہ اوہو میں ابند دات

فدحل فی کلامه البر ، والعلس ، و لشعبر ، والسبت ، و لأرز ، والدرة والدحل ، والفول ، والعدس ، و لحص ، و للواليا ، والحدل ، والباش ، والترمس ، والسمسم ، و خشحاش ونحوم .

و محل في كلامه أيضاً . بدر القول ،كدر الفدما ، والكرفس وعبرهما . و بدحل بدر الرياحين بأسرها ، وأبارير الفدور كالكنفرة ، والنكول ، والكراوياء والشمراء والأنسول، والقلب لما وهو الشهدامج لـ والحردل. و يدخل مدر الكدل ، والفرطم ، والقدء، والحيار، والنطبح، وحب الرشاد، والفحل.

و محرج من قوله ۱۱ ق الحنوف كلم ، وفي كل نمر ۱۵ الصعةر ، والأشمال و الورق المقصود ، كورق المند، و خطمي ، والآس ، و خود

و ألى أيصاً قر لاً مايحرج من كلامه

و محل فی قوله ه فی کل ته کال و ندخر به ماهو مثبه من انه . واثر سب ، و للور ، واقعــتنی ، والــدس وعبرد

وحكى ابن المنذر رواية أنه و الاركاة إلا في العر مواار بيب ، والبر ، والشعير »
وقدمه الن را س في محتصره ، وعطمه ، ، الدى قدمه في الهروع ما وقال - حتاره
هم عة ، وحرم به آخرول ما أن الركاة حب في كل مكيل مدح ، وعاله أنوط من
ونقل صالح ، وعيد الله لا ما كان يكال و يدخو ، وقده مع الهمير فقد
المشر ، وما كان مثل : الفده ، و لحيال ، والنصل ، و مراجي ، والرمان ، قدسي
فيه ركاه إلا أن سام ، و تجول الحول على ثمه » .

همد الفول أغر من الفول الذي فاله المصنف فيدخل فيه ما عدم وأكر وفي القول الذي قاله المصنف و بدخل فيه أيضاً الصغير والأشال وحنه و تحوه و تحوه و بدخل أنصاً اكل ورق مقصود "كورق السدر ، والعطمي ، والآس، والحداء، والرس، والبيل، والعبيراء، والمصنف وجوم وهذا عدماً كثر الأصحاب، وحرم به في الحداثة ، والمدهب، ومسنوث الدهب، والسنوعب، والحلاصة ، والحرر، والوحير، والإفادات وغيرها.

قال الركشي وهو احتيار الدمة وشميد كلام الدق وأطلق الل تميم ، وصاحب الرعالة ، و خاوى ، والدائق وعيرهم الخلاف في الأنسان ، والعلم ما، والصفتر ، والسكان ، واحده ، و لم أن المقصود ق في الفروع : في الحدد التلاف ، ولم يوحب في المدهب ، والستوعب وغيرهما في ورق السدر والحطني الزكاة ، وراد في المستوعب الحدد

وقال ای حمد ۲ لارکاه فی حب المقول ، کحب انرشساد ، والأبار پو کالکسفرة ، والسکموں ، و سار انقاد ، والحیارونجود .

و بدخل فی کلام بن حمد حجب الفحل، و لفرط، وعیرها، و سر الرمجین الأنها بست عوت، ولا أده.

قال فی انفروع ۱ و بدخل فی هذا اسار انیقمین اودکاه فی امسوعت فی انفقات العال تا والأول أولی ۱ و بالی فی کنلام مصاعب اما پخاریه می ساخ وم کنسته اللفاط و تحوادیث .

الله ، دحل في عموم قوله (ولا تحب في سائر لنس) .

التفاح ، والأحاص ، والشمش ، و عوج ، والسكائري ، والسفر حل ، والا مال ، والسق ، والإعروز ، و مور ، والتوت وعمود

ود حلى القول فلده و والكروس والمعدة و شده والعداه و مد والعداه و والقراه ما والقراه المحدة من الما والقراه الكلمون حصر ، و حرحر وعود و أن حكم حدة من الما والمرفى الاحد أيضاً في الربحال ، والسائم ، و ورد ، والنوم ، والماسج ، واللهوفر ، والباسمين ، واللرجين ، والمردكوش ، والمنتور ، ولا في صعر العجال ، ولا في سعد المحل و حوض ، ولا في الله وغيره ، ولا في المراق ، ولا في الله الماسية ، وصوفه ، وو بره ، ولا في القصد العارسي ، و حرير ، ودودة القراسية ، وصوفه ، وو بره ، ولا في القصد العارسي ، و حرير ، ودودة القراسية ، وصوفه ، و برعد ي كلام مصنف أن سول ، و القطى ، و برعد ل .

العليم الرحمي في المرام المطلق الرحمون ، و القص ، و ارتفال . أما الرحمون ، فقد القدم عدم أوجوب فيه ، وهو المدهب ، حباره المصلف ، والشارح ، واحرقی ، وأنو مكر ، وانقامی فی النماییق . قاله الزركشی ، وقدمه اس روین فی شرحه ، والسكافی ، واه دی

والروايا النابية ، حد فيه ، محمه ال عقيل في العصول ، والشمرا ي في المهج ، وأو المعالى في الخلاصة ، واحتارها القاضي ، والمجد ، وقدمه ابن تميم ، وجزم به في الإيضاح ، والتذكرة الان عمل ، وأطلقهم في المد بة ، ومسموك الدهب ، والمدهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والرعادين ، واحدو بين ، والدوع والدائق ، وتحريد المدية ، و ركشي .

وأم القص ، فقده مصف أب لا تحت فيه ، وهو إحدى ا و نتسين ، و مدهت منهم ، و حتام أه تك ، والقاصي في النسيق ، وهو طاه كلام الحرقي واحدره المصنف ، والشارح ، وقدمه من واين في شرحه ، والكافي ، و معني ، و له دي .

والروام التابية أنحب وم احدره الل عقيل والمحمد في سيح و حلاصة وقدم. الل تمر و وحدها في سيح و حلاصة وقدم. الل تمر و وحرم الله في الإفادات وأطلقها في الهدارة و والدها ، والمدها ، والمنعص ، والخرر ، والا ما ما ، والحاوين ، والدوع ، والله في ، والدوع ، والله أن ، وحر الدالما قي وحكاها في الإنصاح وحياس وأصمها

وسى القول أمها لا تحت على به عندى حدة ، على الصحيح حرم به جماعة معهم المصنف وقدم اس تمير ، عدم المحوث ، وأصنق بعصهم وحمين

فائدة الكنان كالعطن فيه عدم دكره الفاضى وكد القب دكره في العاق و دكر القب دكره في العاق و و دكر القب الحقال . و العاق و و دكر المصلف والشام المهال الحد فيه ، وهو المدهب حقاره وأما الوعد ال فقدم المصلف: أنها لا لحد فيه ، وهو المدهب حقاره المعلم ، والمحد و و الرح قال مركشي المعلم و العدد و المار في المعلم و ودمه في معنى ، و ددى ، والشرح ، والمال ، والمال ، والشرح ، والمال ، والشرح ، والمال ، والمال ، والمال ، والشرح ، والشرح ، والشرح ، والشرح ، والمال ، والما

والرواية الثانيق عب احتره الى عقيل وصححه في سبيج ، والحلاصة ، وقدمها الى تبيع ، والحلاصة ، وقدمها الى تبيع ، وحرم له في الإفادات ، وأطلقها في الهدالة ، والدهب ، ومسوك الدهب ، والمتوعب ، والتنجيس ، والحر ، والرعامين ، والحاو بين ، والداوع والدائل ، وحرالد الله في عيره ، وغدم حكم لحد ،

فوالد

إهراها : فال الفاصي " مرس عبدي بمبرية الرعد لل المجرج على روا تين فال في الهد بة الوجرج الهرس والعصد على وحهين ، قياتًا على برعد ل فال في اله ما ، ومستوعب الوجاج على الرعمر لل العصمر وله الله بالسن فال لحم في الوظفوة وصحح في خلاصة الدحوب في إعفرال ، وأطبى الوجهين في العصمر والدرس ، وأصلى خلاف في العصم، والواس والدين في الرعايان ، واحاويين

النامية لاركاة في الحور عني الصحيح من مدهب المن عليه .

قال في العروض الأخب فيه في لأشهر وحرم له في لإرساد ، و شهيج ،
والمدهب ، ومسلوث الدهب ، المسلوعب ، والإقادات ، والكائني والمره وقدمه في العاور ، والعائن وكذا لأخب في الناس والشهش ، والتوت ، وقعسب السكر ، على الصحيح من الدهب الحل الأمدى ، وصاحب الدائن } في طاهر المدهب ، وحرم له في المهج ، والإيصاح ، ومسبوك الدهب ، والإقادات ،

وقدر حمد في دلك كله واحدره الشيخ في بدس في التين .

وقال في الفروع ، الأصهر الرحوب في العدب الذي عاشل والشمش والفوت مثله ، وأصلق في خاويس ، و رعاشي ، في الذي وقصب السكر والحو الحلاف .

الثالث: عب الركة في العدب، على الصحيح.

والر كشي وعيره ، وصمه في المروء في السكل

قال في الفروع : وهدا أطهر . وحره به القاصي في الأحكام السطانية ، و ستوعب ، والحكافي

وقبل ، لاركام فهم قدمه في الفروس، والن أنبير ، وأطلقهما في الحاو مين ، والرعد تبن ، والعراق

و أنَّى بعد أحكاله على العدل | هل تحد الركاه فيا بير، من السياء من المن ونحوه أم لا؟.

قوله ﴿ وَيُمْنَبُرُ لُو جُومِ شرطان ، أحدهما : أَنَّ تَسْلُعُ نِصَابًا بِمَدَّ التصفية في الحدوب ، والحفاف في الثمار ﴾ .

هدا الصحيح من سدهب قال از كشي هدا لدهب عبد أي محمد ، و وصاحب المتعيض ، والن عمل وحرم له في الرحم ، والستوعب ، وقدمه في العروع ، والرعالين ، وحورين ، والعالق ، والل تمي ، والحلاصة ،

قال الدمنی فی التمنیق ، وأه احظاب فی الدانة ، و س احو می فی لمدهب ، ومستوث الدهب : هذا أصح اروالتان

ق نقصي ۾ ارو ٿين ۽ هد الأشبه بندهب

وعنه أنه نصير نصال تم النحل و لكرم رطل . احتماً له أنو كر حلال ، وأو تكر عند المراتر في خلافه ، واعاضى ، وأصحابه

> قال اوركشي ؛ هده إواغ أنص عنه اوهي من الدادات . وقوله (ثم أَوْ حَدُ عُشَرُه ياكَ) .

بعنى على الروالة الشابية ، وقولة لا عشره له على عشر لرطب قصاهره : أنه أحد منه إذ يسي مقد إل عشر طبه ، وهو إحدى الروابيين ، وقدمه اس تميم وقال - نص عشه واحدره أو تكر على لأثرم : أنه قبل لأحد الحرص عليه م ثة وسق إطاً ، نعصية عشره أوسق لم ألافل : نيز ، على ظاهر الحديث ، قوله ﴿ إِلاَّ الأَرْرِ وَالْعِنْسِ لِهُ عَلَى الْجِيْطَةِ لِي يُدَّحِرُ فِي فِشْرِهِ . فإِنَّ صَابِ كُلُ وَاحْدَ مُنْهُمَا مِنْ فَشْرِهِ : عَشْرِهُ أَوْسُقِ ﴾

مراد العسف وغيرة من الأصحاب تمن أطاق أن بصاب كل و حد من الأر والعلس اعشرة أوسق في قشره ، إذ كان بلد قد حبره أهله ، وعرفوا أنه محرج منه مصفى النصف و قداما بحرج دول النصف كه لب أر حرال أو عرال عراج موق النصف ، كحد الأر الشيالي " في الصابة كول المشره م تكول فدر الحراج منه حملة أوسق فيرجم في دلك إلى أهل العبرة ، قاله المحد في شرحه وحرم اله في المحد ، والمو ، وعبرهن .

قال فی الد وج - فاعت بهما فی فشرها : عشره أوستی ، و ی صفیت همیلهٔ أوسق ، و مجملف دلات محمه ولقن - وهو و صح

ہو شک فی ہوج النصاب خیر بین آن ہمات و یح ج عشرہ قس فشرہ و بیں فشرہ واعسارہ نامیہ ، کمشوش عقدین علی ہر آئی ،

وقيل الرحج في نصاب أن إن أهل اخترة . دكره في الفروع وعيره . فالمرتان

اهداهما: بو صفی الأرز والملس ، فتصلمهما حمدة أوسق بلا نزاع الثانية - قال المحد في شرحه ، وانعه في الداوع وعيره ، الوسق والصاع كالان ، لا صُمْحان - عال إن الوال المحفظ و نعان ، وكذا الد

واعلی السكيل محتمد في اه س. شمه النقس كالأر و عمر الصبحافي ــ والمتوسط كا خلطة والعدس، و خليف كا شعير والد له و كثر التم أخف من الحلطة ، على الوحه الذي لكال شرع كل دلك على هيئته عير مكنوس والص الإمام أحمد وعبره من لأنمه : على أن الصاع حملة أرطان وثبث بالحلطة ، أي بالرزام منها ، لأنه الذي نساوي العدس في وابه .

فنجب الرکان فی جمعت پر فارت هم آمرین ، و إن ا سعه به لأنه فی الکينک و ين .

وس اتحد مكبلا يسع حمدة أرطال والله من حيد الحنطة أثم كال به ماشاه عاف ما مع حد الوحوات من عبره ، نص أحمد على دلك وقاله القاصي وعبره . وقدمه في الدروع ، وترعا تلال ، وأثر تمي وقال : إنه الأصح.

وحكى القاصى عن ام حمد العنبر ألعد الأمرين في الكيل أو الورن. ودكر امن عقبل وعيره الآن لاعسار ناورن با فان في الدائق : وهو صعمت وقال في رع بنان الوالوسق ستون صاعًا ، والصاح أراعة أمداد والمدارطن وثاث بالمراقي أواً وقين الان عباسًا ، وقبت : بن ماه التهي

وكدا قال في الفائق . كن حكى القول في المدس رواة . وقال في الإفادات من سر، أو عدس، أو ما، وقال في احاه بين سراً شم مثل كديد من عيره ، عن عليه ، وقيل على و له ومثل ال تمير بالحلطة فقط

ق في السخيص ؛ ولا يعو من على هذا أمان إلا في البراء أثم مثل مكين دلك من حميم الحبوب.

ونقدم الهل عباب اربوع والثمر نقرس أو تحديد الى كتاب الركاة عبد قوله ٥ الثاث ملك بصاب ٥ .

فواثر

الأولى صدر دلام المصنف أن مصاب الرسون كميرد . وهو حملة أوسق وهو الصحيح من المدهب وعلمه أكثر الأصحاب وغله صالح . وقال الن تم ، وهاله صالح عن وقال الن الراعولي الصابه ستول صاعة . قال الن تم ، وهاله صالح عن

أبيه ، ولعله صهو ، قال في الرعاية ، وهو سهو ، وقب أبو العطاب في الهداية ، وتمعه في المدهب : لابض فيها عن أحمد ، أنم ذكر عن الفاضي : يتوجه أن يجعل بصابه ماينام قيمته فيمة حمسة أوسق من أدى ماتحرج الأرض مم تحب فيه الركاة

قی المحدی شرحه: والصاهر آن آن الحظات سها علی شیخه بدکر الریتون مع الفطن والرعفران ، کما سها علی أحمد بآنه لم سعی فیه بشی، و پایما، دکر القاصی اعتبار النصاب با قیمهٔ فی القطن ، والرعفران و بس الریتون فی دلك ، هكذا دکرد فی خلافه ، و محدق شی، س كتبه اعتبار بصابه بالقیمهٔ ، وقد دکر فی لحرد عتباره بالأوسق كما قدمات انتهای كلام لحد

وقال الشهر می فی فریصاح . و معه فی العائق وعیره . هل حدیر دار مث أو دار پئول ؟ فیه روایتان . فیل اعمر دار مث اقتصاده حمله أفراق . فال فی الفروع . كد قال . وهو عایب

الثانية : بحور له أن يح ج من ار نتون ، و إن أحرج من ارزت كان أقصى ولا يتعين . هذا الصحيح من مدهت ، فان في الفروع ؛ هذا المشهو - وحرم مه في العائق وغيره - وفيل * يحرح . نتوه حتم ، كانر نبول الذي لارنت فيه ، لوحونهم فيه ، وكذر شي عن :

وقبل ، مح ج ر ساء قاله من سم وعيره ، فان أو العملي ، عن الأول ، ويحد ح عشر كُنْمَه .

قال في الدوع - وحد مراد عبره ، لأنه منه تحلاف التين

وفال في مسوعت: هل يحرج من الرئتون أو من دهمه عليه وجهمان قال في النروع ، فيحسن أن مردد أن الحلاف في الوجوب ويدل عليه ساقى كلامه و عتمن في لأفضلة وطاهم : لا مرم حراح عبر لدهن و إلا فلو أحرجه والكسب : لذيكن للوحه الآخر وجه ، ذن السكس نصير وقودا كالتين ، وقد ينيذ و بري سه عه المعي كلامه . الثالثة : يحرج ركاة السمسم منه كغيره . قاله الأصحاب . قال في العروع . وطاهره لا تحرى، شيرج وكسب لعينهما ، المسادها بالادخار ، كوحراج الدقيق والمحالة ، محلاف الرانت وكسبة ، وهو واضح انتهى .

فان اس تمير ، ولا بحرج من دهن السمسير وحم، واحداً .

قى في الرعية ؛ ولا يحرى، شيرج عن سمسر .

وأطلقهم في مدهب.

قال في الفروع ٢ وطاهره كما سبق من قول أبي المعلى ، وأنه لو أحرج الشيرج والكسب أحراً .

الرابط طهركلام المصلف أيضا ألى نصاب القطل والرعم الرابط وعيرها مكان مكان من كالبرس وجوم العا وستراة رطل وهو أحد الوجهين ، احساره القاصي في لحرد، والصلف و وجاء به في الإفادات ، وقدمه اللائم ، والشارح ، والرعا تين ، واله ثني ، وشرح اللا راس ، وعيره وهو الصحيح من مدهب والوهم الثاني عصاب دلك أن اسع فيئته قسة أدى سات يركي وهو احتاره أبو الطفاب في المداية ، والجد، والقاضي في احتال لقاصي في التمايق ، واحتاره أبو الطفاب في المداية ، والجد، والقاضي في الحلاف وقدمه في الحورة ، لإطلاق

د العامي في اخلاف . إلا العصفر ، فإنه تنع للقراط ، لأنه أصبيم ، فاعتمر له ، قإن بلغ القراط خمسة أوسق ، ركى وتبعه العصفر ، و إلا فلا .

وقيل ؛ يركي قبل ما لا يكان وكثيره ، ومن الأصحاب من حمن ذلك الرعمران قال في الفروع ؛ ولافرق المقبل الصاب الرعمان والورس والنصفر حسبة أشاء ـ جمع مَنْ ـ وهو رطلان الوهو اللن ، وجمعه أمناه .

قوله ﴿ وَتُضَمُّ مُمْرَهُ المام الواجِد سَمْنُهَا ۚ إِنَّ بِمُعْنِ فِي تَكْمِيلِ النِّصَابِ ﴾

وكذا زرع العام الواحد . وهذا يُحقب في دنك كله . وعبيه الأصحاب .

وحكى عن اس حامد الأيصر صبى في شوى إلا برع مويين في هام وقال القاصى في الحجرة والنجل التهامي متقدم لشده لحجر . فتو اصلع وجداً ، تمم طبع المتحدى . تم لم أحداً حتى اصبع التهامي ، صبر المتحدى إلى التهامي الأول ، لا إلى التهامي الأول ، لا إلى قال ما لا يلى الله عاده المتحل يحمل كل عام مدة فيكون التهامي الذي أدة عام ثان ، قال ما وقال استعلال عمل على قال وقال استعلال عمل على المام عرفا ، وأ كثره عادة نحو صاه أشهر نقدر فصدين ، وهذا أحمد أن من استعل العام عرفا ، وأ كثره عادة نحو صاه أشهر نقدر فصدين ، وهذا أحمد أن من استعل حدفلة أو رضا آخر عور (1) من عام أنه عاد فاستعال مثله في احدام الخدل أول عمو ، أو حريران الما يصاء ، مع أن يسهما دول التي عشر شها استهى ومعده كلام الى تم

قوله (قان كان له خَمْلُ خِمْلُ فِي السَّنَةِ خَمْيُنِ · صُمِّمُ أَحَدُهُمَا إِلَى الآحرِ ﴾

هذا الصحيح من مدهب وعليه جاهار الأصحاب وقدمه في الهروس. وفان ، قاله الأصحاب ، وقال عاصي الا يصلي ، مدر له الله عالى أصداله ، فهو كشه قاعام آخا ، محلاف الوارس ،

فعلی هذا : بوک نه محل بعضه فی السنة خملاً ، و مصه خمس طم ما تحمل خملاً إن أبهما باغ معه ، و إن الان بسهما فإن أفر بهم ، به ، وأطافهما س تميم

وظال أيص ۔ وفي صم حمل محل ابن حمل بحل آخر في عام واحد ۔ فال في العروع : كادا ۋال

قوله ﴿ ولا يُصمَّ جنس إلى آخر في تَكُميلِ النصابِ ﴾ هذا إحدى الروانات ، حدرها مصف ، والشارح ، وصاحب العالق [وصححه (١) وافق في الشهور العربة الشمية شهر الأسد ف إدراك العابة } وقدمه في النظر، ومحمصر عن تمير وهو المدهب على مااصطلحناه في احصة

وعه أن لحوب يصم نعصه إلى نعص روه صالح، وأنو الحارث، واليمولي وصحح القاصي وغيره - واحتابها أو تكم - قاله الصنف.

قان إسحاق بن هاي، * حم أم عبد لله عن عدم الصر ، وقان : يصر . وهو أحوط.

قال اقاصی، وضاه به آرخوم عن منع الصلی وقدمه فی انتجرز ، و رعاسین ، و لحاو مین ، وشرح اس روین ر وبهاعته ، وجرم مه فی سنور .

وعبه تصر لحمظه إلى التدير ، و انصيات مصه إلى نعص ، احدوه. احرقي ، وأم كر ، وانشر عب ، وأو الحصاب في خلافيه.

ق في في مسهج العلم دلك ، في أصبح الره للتامي في القامي وهو الأطهر . لغله عن راعن عله ، وحرم له في الإيصاب ، والإفادات ، والوحير ، وهي من القادات وطاهر الفروع الإطلاق حلاف وأصافين في هدالة ، والمستوعب والدهب ، ومسلوك الدهب ، وشرح الحد ، وأخر الدالمدية

فسيها عدم الأما إلى مصها إلى مص اء وحبوب القول مصها إلى مص . تقارب المصود ، وكدا يصركل ما تقارب ا ومع الثك لايصم فال الل تمم الرعبة عمرام القائب في شبت والمحصد .

وحكى أن تبر أيصار واله عن لحدة إلى الشعير ، قال في العروع : وطاه على رويه أنه حدى .

وحرج می عقیل سے لتم ہی الرسب ، علی الخلاف فی الحبوب ۔ قال لحد : ولا یصح لتصریح أحد لا عرفة بسهد و میں الحبوب ، علی قوله بالصر فی رو مة صبح ، وحمل ، وقال اس تم _ حدكام اس عقیل _ وقاله أبو الخطاب ، وقف عنه فی وایة صالح فائرة : القطبيات حبوب كثارة . مهه : الحص ، والعدس ، والماش ، والجليان ، واللو بيا ، والدخن ، والأرز ، والماقلا وتحوه ، تديماتي عليه هذا الاسم

الميم - طاهر قوله ه ولا بدر حدس إلى آخر ه أنه يدير أبو س خدس بعدمها إلى نقص سكيل النصاب . وهو صحيح ، فاسات نوع من الشعير ، حرم به حاعة من لأصحاب ، منهم الصنف ، و لحد ، وقدمه من تمير ، وابن حمال ، لأنه أشبه الحنوب ، شعير في صنورته ، وقال في الستوعب ، السنت الوله لون الحيلة ، وطيعه طبع الشعم في العروده ، قال في العروع "عيدهره أنه مستقل بنعسه وهن عمل باويه أو بطبعه ؟ محمل وحهى ، انتهى .

وقال في البرعيب: السنت كمل دائمير، وقيل الأ، نعني أنه أصل سمسه. قاله نعص الأصحاب، قال الل تميم - وهنه وحه أنه أصل سمسه.

وأطنق في النظر والفائق في صر السلت إلى الشعير وحياس

وتقدم أن المدس من الراحقة نصر إيها وهو صحيح . وهو لمدهب وقيل الأنصر ، وأطلمهما في الدائق .

وقال في الرعالة - وقبل في منم السمس إلى البر وحمل

وقال أيضاً : والحدوس توح من الدخل يصر أوقال أيضاً * وفي صر الدخل إلى الدرة وحمال أو أن صر الدهب إلى الفصة في ناب ركاة الأثمان

فامرة . قوله ﴿ وَلا تَحِبُ فِيهَا بَكْنَسِيُّهُ اللَّفَاطُ ، أَوْ يَأْخُذُهُ أَجْرَةً

محصادم ﴾

الا برائ وكد عايمكه مدصلاحه شراء أو يزث أو عيره ، على الصحيح من مدهب وعلمه أكثر لأسحاب وقال بن أنى موسى تحب الوكاة يوم حصاد والحداد ، فنحب بركاه على ستترى سلس اوجوب به وهو في مالكه ، و أنى ديك أحد عدد قول مصلب « و إذا شند لحب و بدا صلاح التمرة »

قوله ﴿ وَلَا فِياً بِحَنْدِيهِ مِنَ الْمُبَاحِ ﴾ أَى لاَ تَحَبُ ﴿ كَالْبُطْمِ والرَّعْبَلِ﴾ وهُوَ شَمِيرِ الْجَبِلِ ﴿ وَبِرَّرِ قَطُوناً وَنحُومٍ ﴾

"كالعقص والأشنان، والساق والكلاً. سوا، أحده من موات، أو للت و أرصه _ وقله الابتحك إلا محدور وأحده، وهذا المدهد، احتره اس حاملا، وللصنف، والشيارح، والحجد في شرحه، وفاوا: هذا الصحيح، وردوا عيره، وقدمه الله مراحه والحدورة وحره به في الإقادات فيما بحتيه من الملح وقيل الحد فيه ، حرم به في الحداثة، ومسولة الدهب، والخلاصة وعيره، وقال في المدهب، والخلاصة وعيره، وقال في المدهب؛ تحب في ذلك فال القاضي _ في الخلاف، والأحكام السلمانية _ قياس قول أحمد الوسول الركة فيه ، لأنه أوحب في المال المحد على علكه وقت الأحد الوسول الركة فيه ، لأنه أوحب في الله المدل المدهدة على وهو ظهر كلاه الحرق.

قال في الرعابة : أشهر الوحهين الوحوب ، وقدعه في المستوعب ، والتلخيص ، والدائق ، والر كشي ، وحزم به في الإفادات بها ست في أرضه ، وأطلقهم، في الدوع ، وأن تمير ، والرعرمين ، والحاويين .

قائره ؛ لو نبت مايزرعه الآدمى ، كن مقط له حب حنطة مى أرضه ، أو أرض مناحة وحب عليه ركا ، الأنه مدكه وقت البحوب ، وكدا إن قدا بناك ماست في أرضه من استقده و كرد قاله في العربة ، وهو طاهر كالاء عبره ، قوله المواجه المشر هيما شقى بنير مُوْنَة ، كالعيث والسيوح وما يشرب أروقه ، و يصف المشر هيما سقى بكلفة ، كالتوالي والمواصية)

وكدا مسقى ماعورة أو السافية ، وم يحدج في ترقه ما إلى لأرض إلى آلة من عرف و عده ، وقال حاعة من لأسحاب سمه المصنف، والحجد ، والشارح -:
لا تؤثر حد لأبه والسواقي الدلة المؤنة ، لأنه من جملة إحياء الأوض ، ولا يتكرو

كل عام وكدا من بحول الماء في السواقي . لأنه كحرث الأرضى . وقال الشيخ تقى الذين ؛ وما يدير المناه عامل المواعد ونحوها ، مما يصلح من العام إلى العام ، أو في أثناء العام ، ولا مجماح إلى دولات لديره الدوات _ بحب فيه العشر ، لأن مؤته حليفة ، فهي كحرث الأرض ، وإصلاح صرفي الماه

والرئاق

إهراهما: لو اشترى ما مركة أو حفيرة ، وسقى به شيخا ، وحب عنيه العشر في ظاهر كلام الأصاب . قاله المحد ، وفال : و يحسن وحوب بصف العشر ، لأبه سقى عوالة ، وأطلق اس تنم فيه وحيين

الثانية . لو هم بناء وستى به وحب المشر . قال في الدوع . و نتوجه تحريج منه في الصورتين . و إطلاق عبر و حد يصفيه . كمن العبي . دكاء عير واحد ود كر اس تميم وغيره : إل كانت العبي أو القناة كثير تصوب للماء همها ، و يجتاج إلى حفر ما وال ، فدلك مؤنة ، فيحب علف المشر فقد

قوله (و إِنْ سُتِنَى مُحدِهما أَكْثَرَ مِنَ الْآخرِ : اغْتَبِرَ أَكْثَرُهُماً. نصعَدُه)

وهو المحمد، وعده أكثر الأسوب قوله ﴿ وقال أنَّ حامدٍ . يُؤْخَذُ بِالقِسْطِ . فَإِنْ جَهِلِ المُقْدَارُ وجب المُشَرُّ ﴾

بعلى " إذ حيل مقدار الستى قلم يعلم : هل سقى سيحا أكثر ، أو الذى بمؤنة أكثر الأسحاب . أكثر ؟ وهذ المدهب عمل عمله ، في روانة عبد الله . وعليه أكثر الأسحاب . وقال ان حامد : محاج حتى يعلم تر القارصة .

خيم . قوله ﴿ وَ إِنْ سَتَى أَحَدَهُا * كَثَرَ لَهُ الْأَعْسَارُ بَالْأَكْثُرُ الْبَعْعِ لِلْرَجِّ والنمو . على الصحيح من المدهب، عن عليه ﴿ وقدمه في العروع . وقيل: الاعتبار مُ كثر اسقيات وقبل. الاعتبار بالأكثر مدة . وأطبقهن اس تمير ، والرعانتين ، و لحاويين ، والعالق ، و تحريد المعامة .

فالرئاد

إهراهما : من له نسال أو أرض يسقى أحد الله بين لكنفة والأحر سيرها ، أو نفض الأرض تثوية و نفضها خبرها : سم أحدها إلى الآخر في تكيل النصاب وأحد من كل واحد تحسمه

الثانية : له احتمل الساعلى ورف الأرض فيها سقى به ، فالمول قول رف الأوض من غير تمين ، على الصحيح من مدهب ، وقطع به لأكثر وقال القاضى في الأحكام السلط بية اللساعلى استحلاقه ، أكبل إن طهر ، بارمه إلا با عترف به وقال سفن لأسحاب ؛ مسر اللمة في عليه اقال في القاوح ، وهو مرد غيره ، وذكر من تميم هذا وحيا قال في اله وحكد فال .

قوله ﴿ وَإِدَ اشْتُدُ الْحَبُّ وَ لَذَا صَلَاحُ لَشُمْرُهُ وَحَبِثِ الرَّ كَامُ ﴾ وهد للدهب وعليه * كثر الأصاب ، و * كثره فطع له ، وقال ال أفي موسى تحب الركاة برم حصد و حد ، الآية ويكيه مشترى العلق الوحوب له في ملكه و قدم ذلك فر ــ " .

فائرنی ، د ماعه ر به وشرط الرکان علی شتری ، قال می الدوع ، فاطلاق کلامهم - حصوط اشت بعنی به شنسف - الایسج ، ودانه انجد وقطع به این تمیم و این حمد ر ۱۰ آل قیاس استف یصح الدیا به ، فسکر به سنشی قدرها ووکله فی حراحه ، حتی و م تجرحم مشتری و عدر ارجوع عده آده به الدانی . قوله فی حراحه ، حتی و م تجرحم مشتری و عدر ارجوع عده آده به الدانی . قوله فی حراحه ، فلم وشده فلا ر کانه فیها فی

إلا أن نقطهم فررًا من الكاه فيلزمه , تقده الكلاء على ثلث ، و خلاف فيه أواحر كناف ا كاة فايعاود فائرة: قال في الفروع: ظاهر كلامهم -أو صريح مصهبه-أن صلاح غرة هما حكمه حكم صلاح المحرة الدكورة في دب سع الأصول والمقار على ما أي . فال الله تهم : صلاح الفستى والمسدق وجوء إذا سقد سه ، وصلاح الرسول إذا كال له رست بحرى في دهمه ، و إل كال مما لارست فيه هالى يصمح للسكس ، وقال في الرعامة : و بحب إذا الشد حب ، و مدا الشداده ، و مدا صلاح الله ته تحرة أو صفرة ، وانعقد لل اللور والسدق والفستى والحور - إل قد بركى ما وحرى أو صفرة ، وانعقد لل اللور والسدق والفستى والحور - إل قد بركى ما وحرى دهل الرجول فيه أو مد صلاحه ، وصاب أكله ، أو صبح للسكس إلى م بكل له و من و بقال صلاح الحدة إذ أفركت ، والسب إذ اسفد و حمل ، وقبل و تووه وطاب أكله ، انهى

قوله ﴿ وَكَايِسْتَقُرُ الْوُحْرُبُ لِأَ بَحَثْنَهَا فَالْخُرِينَ ﴾

وهما سدهت ، وعليه الأسمال وعنه لايستفر الدحول إلا سمكه من الأداه ، كما سبق في أثناء كتاب الزكاة للروم لإحراب إدل

فالرق: ۱ الجرین ۵ یکون تصر والم ق . و ۱ السدر ، و الآیدو ۵ یکون باشرق والت و ۱ م سام کون محصر وهو شوسع الدی حمع فیه التم ته التم کامل حفاظ و ۱ م سام کون ما مسرة ، وهو موضع تشمیسها و تسلسها دکره فی الرعایة ، وسمی سمه آخرین ۱ السماح ۵ وسعة آخرین ۱ العمامه ۵

قوله ﴿ فَإِن ۚ بَنِهِ مِنْ فَلُهُ فَفَيْرِ تَمَدُّ مُنْهُ سَقَطَتُ لَرْ كَانُهُ ، سُو الكَالَّ قَدْ عُرُصَتْ أُولِم ۗ نُحْرُصُ ﴾

إذا بنفت بغير تعدى عبارة حماعة من لأسحاب منهم المحد ونص عبيه أحمد - قبل الحصاد واحداد ، وقدمه في تدوير ، وذك ، الل مندر إحماعاً وقل عبارة حماعة أيضاً : قبل أن تصبر في الحرس والبيدر - كالمصنف ، والل تميم وغيرها - مقطت الركاة على الصحيح من المدهب وعبيه حماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم

قال من تمير . قطع مه أكثر أصحاب على في القوعد للعقيمة : سقطت اتماقة وقيل : لا تسقط على الن تمير ودكر اس عقيل في عبد الأدلة روامة أن الزكاة لا تسقط عنه وفاله عبره السعى . قال في القواعد : وهو صعيف ، عدالف الزكاة لا تسقط عنه وفاله عبره السعى . قال في القواعد : وهو صعيف ، عدالف الإخم ع . قال في لعرف وأطن أنه قال في يسى اقياس من حس وقت له حوب بدؤ الصلاح ، و شنداد حسد أنه كنفص بصاب عبد الوحوب قبل التمكن التعمى و تقدم ذلك في آخر كتاب تركاة

فامره - لو بقي سد النف نصاب وحست بركاة فيه ، و إلا علا ، عني الصحيح من سعب وقدمه في العاوع ، و لمحد في شرحه ، ودك من تميم ، وصاحب الفائق فيها إذا لم يبق نصاب وحهين .

قال اس تميم . حدر الشيخ – يعنى مه العسم ب الرحوب فيه بهى مصطه قال " وهو أصح ، كما لو المف معمل الصاب من غير الراع و لتمرة ، بعد وحوب الركاة ، قال مكمه من الإحراج - فال في الرعابة - أطهرهم يركى ما بني المسطة . تنهيد : صاهمن قوله ﴿ و إِنْ ادْعَى تَنْفُها قَبْلِ قوله الشّير رغين ﴾ .

واد الهم في ذلك ، وهو صحيح ، وهو مدهب عن عليه ، فان في الرعاية . وهو أصه ، وقدمه في الدوع ، وان تميم ، وحرم به لحصد في شرحه ، وعسره وكذا صاحب القدالة ، والمدهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وعبرهم

وقیل: تمسل قوله سمله قدمه فی عامة، والحاو بایی، وهو من العادات و الصدق فی دعوی عامد نمکل من لحارض ، فان فی التابعص، والرعابتایل، والحاو بان ، و این تمیم و عبره : کالسدس و تحوم ولا یقبل فی الثبث و الصف، وفیل ، إن دعی علماً محتملا قبل ملا باین و پلا فلا ،

قال فی آلف مع علی محش ، فعیل الرد قوله الوقس : صهادًا کابت أو أماله برد فی الفاحش وطاهر کلامهم : او ادعی کدب اختارهن عملاً میشن . وجوم به بی التابعیمن ، والردا تبل ، واخاو بیل

ولو قال: ما حصل في يدي عير كد - قب قولاً واحداً .

فائرة الانسم دعواه في حائمة طاهرة عهر عادة إلا نسبة ، ولا يصدق في التنف حرم به المحد وعبره . وقديم في الفروع وعبره

وقبل بصدق مطفاً. وحرمه في عالة ، وقدمه من تمير .

قوله ﴿ وَبِحَبُ إِخْرَاجُ زُكَاءِ الْحُبِّ مُصلَّى ، والنَّمر باسَّ ﴾

هد لمدهب مطبقًا، وعده حمجير لأصحاب. قال في الدَّوع وأصلي ال عبر عن الل صفاة له أن مح ح أرطنًا وعدًا فان وسياق كالأمه يه هو فيه إلاا عبره عداله كذلك وفال في الرعالة وقبل يدى، رطبه .

وقال فيم لا شد ولا يراس فال في الدوع ، كدا قال تم قال وهدا وأمثاله لاعده به دوياته تؤخذ منها بدائد به بالصراح ، وكد نقده في موضع الإطلاف و علىق في موضع النقديم ، ويسوى بين شنتس بدره في بندية بننهم وعكسه قال فنهد وأمثانه حفيل حوف وبنده الانهاد

فعلى مدهب و حدم وأحرج سللا رضاً وعداً مرد ووقع عداً والكال الاحداث على فإن حققة وحد قدر و حد أحراً ورلا أعلى إن الا أو كال الاحداث على الها حقة رد لله و بال عدد دهله على الصحيح من منهد ، وعده الأسحاب، فيه عدد وقال عدى لا يصمه و أحدد منه باحد دود عدد و محد وقال عدى لا يصمه و أحدد منه باحد دود عمد و حدد من ثنيم أيضاً وقدم صينه قديم و ما وقيه وحه عشه قال الهاوي كرد فال

قوله ﴿ فَإِنْ الْحَبِيحِ إِنْ فَضَعُهُ فِسْ كَمَالِهِ لَصَعْفُ الْأَصْلُ وَمُحُومُ ﴾ كوف العش ، أو تحسين شنه ، أو كان إضا لا يحي، منه لد أو عبد لایحی، منه رابیب اراد فی الکافی ا أو بحی، منه رابیب ردی، انتهی . قات: وعلی قیاسه إذا جاء منه تمر ردی، أخرج منه رطباً وعباً . اممی حار قطمه ، و إحراج ركان منه

قال في العبى ، والشرح : و إن كان كلى التحديث لم يحر فعم المكل قال في العروع : وفي كالام مصيم إطلاق فقدم مصد هد حوار إحراج الرطب والمسابق في في العروم من هذا رطب وعد مشد ، أو مقسوما معد لجداد ، أو قبله بالخرص ، فيخير السنائي بين قسمه مع رسامان قال الحداد بالحراد ، وهذا الذي بالحرص ، و أحد السينهم شحرات معردة ، و المد الحداد بالكل ، وهذا الذي قدمه مصد هذا الحروم ، وحدمة من الأحداث ، قاله في العروم ، وصححه في مناه الحداد في العروم ، ومحمل و عارها وقدمه في العروم ، والحرار ، والمائل ، والنظم ، وحراد الماية

فأول كلام القصى الدى دكره معمل وهو تحيير الدعى موافق مما قدمه المصل ، و مقل كلام القصى الدى دكره معمل والمسلوص أنه لا يحرج إلا يات الحدره أبو يكر في احلاف ، وجزم به في الإقادات ، و محير ، والمور وقدمه في المداية ، والمستوعب ، والحلاصة ، والتلحيس ، والرع مين ، واحوين ، والله عمر ، وهو من المفردات

قلت: هذا المنجب، لأنه المصومين،

و حدره أكثر الأصحاب، وأطلقهم في المدهب.

وعنه تحور ياجر سج القيمة هد ، و پال صعد من إحراجه في عير هذا موضع .
تنهيد ؛ أفاده المصنف لـ رجمه الله سابي لـ وحوف الركام في ذلك مصمة
وهو مدهب ، وعليه الأصحاب فاطنة ، والأثمة الأراسة الدن في المروع ، والمتوال محال بصير بنصه ، لأنه من الحصر ، وهو قول محد ابن الحسل ، واحتمال فيا لا سهر ولا يصير راسة ، وهو اروانة عن مالك التحي .

فوانر

الأولى: لا تعد فيه الركاة حتى سع حداً كون منه حمد أوسق تمراً أو ريسًا على الصحيح كميره الحدرد ابن عقيل وغيره ، وجزم به المصنف ، والشاح ، والل إلى شرحه وغيره ، قال لمحد في شرحه الهدا أصبح ، وقال المعتمر عدده وعد وعداً قال في الدوع العداد غير واحد ، لأبه مهارته ، تحلاف عمره وأضفهما في الدوج وهما وحهال عبد الاكثر ، و واعال في المدوع.

قمی ما احتاره الفاطی و طاعة ــ وقدمه فی الفروخ و والمصلف و عبرهما فی أصل الله عـــ الو أسف رب شال تصلب الفقر الاصحی القبالة كالأحسى الاكاف الفاضی و جرم به فی الكافی

وعلى منصوص ، يحت في دمنه تمرأ أو سرا اور أتنف إن الم حميم المُرق ، صليه قسة تو حت على قول الدسى ومن المه لمكال أتنهم أحسى ، وعلى سصوص صمل له حت في دمنه لمراأ و بيدا كميرهم إدا ألمه المولم ال

وقبل: خرج فيمه في حل وهما روايتان في الإرشاد، ووحيان في عيره ، وهما مسيال على حور إلى على المدينور الد ص ،كا غده في كلاه المصمه وذكر هذا الدناه المحد، وصاحب الفروع وغيرهما وهي صر بقة ثابية في المروه وغيره الشائم و أحرج فيمه أبو حب هذا ومنعنا من إحراج التابية له أخر ذلك في إحدى الواسن كميره قدمه أب ثني ، وأس حمد لا ، وصاحب الحاوين في إحدى الواسن كميره قدمه أخراجه وطباً سينه ، فإنه عند أخده قد الا مجمره وعمد عن والعقير ، و يحشى فاده من ما حراجه وطباً سينه ، فإنه عند أخده قد الا محمره الساعى سعه ، و محد جا شراء من غير كراهه في ها غد ، و طبقهما هو وصاحب أنه وع .

النَّالَةُ * لا يحور قطع دلك إلا بإدن الساعي إن كان و إلا حار .

الرائعة و قطعه قبل الوحوب لأكله حصواء ، أو حلالا ، أو المعه ، أو تحقيقه عن المحل ، أو للمعه ، أو تحقيقه عن المحل ، أو لتحسين الياقي ، أو مصلحه م المحل ، لزكاة و إن قصد به الفرار وحلت الزكاة .

عبر: قوله في سنة كلام القاسي في يُعلَيِّر اللهُ عِن بين تبليه سنه ، أو مِنْ عَيْره .. والمعدوض: أنَّه لا يخور به شهره رك يه 4

علم أن الصحيح من مناهب أنه لاحو اللابدان شراه كانه مصطاً وعليه هم هير لأصحاب والص عليه ، وقدمه في الفاوع أودن ، هو أشم ،

في محدق شرحه . صرح حدعة من أصحاب وأهن العاهد أن البيع باصل الحلج في العامد في صدفيك (١٠) م احتج فإماء أحمد عموله علمه أفصال المثالة بالسلام الافتائره ولا عد في صدفيك (١٠) م وعالموه الله وسيلة إلى استرحاع شيء ملها ، لأنه يساعمه رغبة أو رهمة .

وعمه كه شر ؤه احسره الاصلى وعلاه وقدمه في الرعاسين ، والنظم ، وامحد في شرحه ، والعالق وقال في الوحير ؛ ولا يشتر بها مبر صروره وقدمه في الرعالة في هذا المات

وعله ساح شراواها کیا تم ورثها - نص علمه ، وأصفهن فی حاو بین فواهر

مله و رحمت الركاة إلى الدافع البرث أسحت له عبد الأمة الأراسة . قال في الداوع ، وعلله حجالة بأنه للمورفعان الدن في حدمته أن كل شيء حصل العمله كالبيع و تصوص أحمد الريما هي في الشراء وصرح في رواية على من سعيد ا

(۱) قدمه عمر بن الخطاب ، وقد أراد شراء قرس كان عمر قد وهمه بن بعرو عليه في سنان الله في أل الرسوان صلى الله سنية وسلاعي دلك فهاد عن شرائه ، وقال له ((ز) العائد في صدفته كالكلب ينيء بم يعود في فيله له رواه البحاري ومسم وعد هي آن الهنة كالميرات . وغل حنيل : ما راد أن يشترنه فلا . إدا كان شيء جدا، لله فلا يرجع فيه . واحنج المحد للقول نصحة الشراء بأنه يصح أن أحدها من دعه ، و بأحده سهنة ووصية . فيعوض منها أول

وملها: قال في الفروس: صاهم كالام الإمام أحمد أنه سواه اشتراها ممن أحدها منه ، أو من غيره ، قال وهو طاهر الخبر ، وعلما أنو داود في فرس هميد وهو الدى قدمه في الرعاية الكبرى ، فوله قال ولكم شراء كانه ، وصدقته ، وقيل اعلى أحدها منه السعى

قلت ؛ وصاهر من على داله للد محه ؛ أنه محصوص ش أحده وقال في الفروع أنصاً : وكند طاها كالأمهيا ؛ أن النهني محلص نعين الركاة . وعلى حلل : وما أراد أن يشتر له له ، أو شلةً من للحه .

ومنها : الصدقة كاركة في غدم من الأحكام ، لا عم فيه خلافًا .

قوله ﴿ وَيَسْنَى أَنَّ يَبْتُ الإِمَامُ سَاعِيًا إِذَا بِذَا صَالاحُ التَّمَوِ فَيَعُرَضُهُ عَنِيْهُمْ لِيتَصَرَّفُوا فِيهِ ﴾

العث الإد ما ما أله معرض مستحد مصلها والله جاهير الأصاف وقطع اله أكثرها، ودكر أنو المه ين ملح أن عن النصرة لا محرض وقال والحم عليه الصحابة ، وفتم ما لأمصار، وعال دفك بنشقه وعيدها قبل في اله وبالكدا فان

تىب: قولە ﴿ سَنَى ﴾ سى بىنجا قوائر

الأولى لا بحرص عبر البحل والكرم على المصح من مدهب وعبه المجهور ، وقال في الفروع : كذا قال ، ولا فرق ولا فرق

الثانية ، معتبركول الحارص مسانة أسبة حبيراً ، بلا براع ، ويعتبرأل بكول عبر متهم ، ان تمير ، وان حدال ، وسمهم ولم يذكره جاعة من الأصلب ، منهم ، ان تمير ، وان حدال ، وصحب خاوى ، وقيل عدل ، ولا بصبركو به حراً على الصحبح من المدهب . قدمه في الفروع وعيره ، وقيل ، بشنارط ، قال في الرعاية الكبرى ، حر في الأشهر ، وحرم به في العائق

الثانة - تكفي خارص واحد - بلا تراع بين الأصحاب ، ووجه في الفروع تجريحًا بأنه لا يكفي إلا اثنان «كانه ثف عند من يقول به

القاممة . كم الإمام أحمد الحماد واحداد بلاً

الساوسة : مرم حرص كل نوع وحده ، لاحلاف الأنواع وقت الحفاف . ثم مرف مالك قدر الركالة ، و يحير بين أن بتصرف ،، شاء و يصس قدرها و بين حفظه إلى وقت الحفاف ، فإن لم صفى الركاة وتصرف ضح تصرفه ، قان في الرعامة : وكره ، وقيل : ساح ،

وحكى ان تميم عن القاصى أنه لا يناح التصرف ، كتصرفه قبل الحرص . وأنه قال في موضع آخر ؛ له دلك كما لو صملها . وعليهما يصح تصرفه

و إن أنافها المالك بعد الحرس ، أو تلقت بتقريطه ضبن ركائه بحرصها تمرأ على الصحيح من المدهب. لأنه يبرمه تحديث هذا الرطب الخلاف الأحسى . وعنه رطباً كالأجنبي ، فإنه يصمه تمثله رطل مم التنف وقيل نقيمته رطباً . قال في الدوع ، قدمه غير واحد .

ونقدم قراءً إذا أنف رب المال نصف الفقراء وحميم السال فيها إذا كال لا يحيء منه تمر ولا رابساء أو ننفت سير عرابق . السائعة أو حفظه إلى وقت الإحراج وكى الموجود نقط وسواه وافق قول الحارص أو لا . وسواه احتار حفظه صياباً أن شطرف ، أو أمانه لأمها أمانة كالوديعة ، و إنه بعمل بالاحتهاد مع عدم تمين العطاء لأن الطاهر الإصابة وعمد عرمه بدق الحارض ، مع بعاوت قدر يسير بحظى ، في مثلا ، وقال في الرعاية لا بعرم ما لم عرط ولا حاصت وعنه بلي ، انتهى ،

قوله (وَ بِحِبُ أَنْ يَتُرَكُ فِي الْخُرْسِ لَرْبُ المَالِ لِثُلُثُ . أُو الرَّالِمُ ﴾ تحسد احتهاد السعى وحسد مصحة وبعد على السعى فلل ما على فلل دلك ، على الصحيح من المدهد وسيه حمد هير الأصحاب . وقال العاصى في شرح المدهد الثالث كثير لا يتركه وقال الآمدي و والل عقل الترك قدر أكلمهم وهد تهم بالمثنوف بلا عديد قبل الل يمي و وهو أصح قال في الرعاية وقال هو أصح التيني ، وقال الل عدد و إله برث في خرص إذا ادت الدُو على المصاب ، فتو كانت بصار فعد و برث شيئ

تعبريان

أهرهما : هدا القدر متروث لا كل لا كمل به النصاب ، على الصحيح من للمه . على عليه وقديه في العرج ، و في تهم ، والرعية ، وعيرها واحدر محد أنه يحسب به من لنصاب فيكن به ، تم أحد كة النق سواه النافي و م ف كل رب من البتروث به بلا حرص . أحد منه رك به ، على الصحيح ، حرم به محد في مبرحه ، واس تهم ، واس رحب في الفاعدة الحدية والسحين وعيرها وقدمه في بائدة النكيري ، وقل صاحب العروم : دن النص والسحين وعيرها وقدمه في بائدة النكيري ، وقل صاحب العروم : دن النص الذي في المنافع فيها على أر رب ادان و م أكل شدًا ، يركه ، كلا هو طاه كلام عليه ، وأمل بعصهم حرم به أو فدمه ، وذكره في رعاية حيالا به ، المهي ، المهي المنافع ، وأمل بعدم به أو فدمه ، وذكره في رعاية حيالا به ، المهي ،

فانرتاله

إمراهم قوله ﴿ قَإِنْ لَمْ يَفُعَلْ فَنْرِبُ المَالِ الْأَكُنِ لِقَدْرِ دَلِكَ ولا يُحْتَسَبُ عَنْيِهِ ﴾ .

نص شیه وکدا رد . بعث الإمام ساء آ فعلی رب اس من الحرص ماهمله الساعی ، لمعرف قدر انواجب قس آن بمصرف ، لأنه مستخلف فيه و و ترث الساعی شند من الوحب أحرجه دلك عن علیه .

النَّابِيِّ : نقدم أنه لا يحرص إلا النحل والسكرة . فلا تحرص الحبوف إجمعًا ، سكن همالك الأكل منها هو وعيانه ، تحسب العادة كا عرابات وما يحتاجه ، ولا يحتسب نه عليه ، ولا يهدى ، فض على ذلك كله .

وح ج القرصي في حوار الأكل منهما وجهين من لأكل ، ومن الرع لدى يس به حديظ

وقال القاصى في الحلاف أسقط أحمد رجمه الله عن أرباب الربح الوكاة في مقدار الله أكلون كما أسقط في الثمر القال ، وذكاه في رواية السنوني الوحمل الحسكم فيهما سنواه .

وهما في محرد، وانفصول، وعمرهما بحسب عليه ما بأكله، ولا بترك به منه شيء ودكاه الآمدي طاهر كلامه ، كالمشترك من الراع الصاعبية الابه القياس وحس من في معنى للمره وحكى رواية : أنه لا يركى مايهديه أيضاً. وقدم نعص الأصحاب : أنه يركى مايهديه من الحرة ، قال في الفروع : وحرم الأنحة عمدوه .

وحكى بن سير أن القناصي فأل في تسيفه . ما "كله من اللهرة المدروف لا يحسب عليه ، وما يظممه حاره وصدقه يحسب عليه - عن عليه .

وہ کر آبو الفرج لا کا قافیہ 'کله میں راح وثمر ، وفیم نظمیه او تنیا ۔ وحکی لفاضی فی شرح المدهب افی جو ''کله می رعه وجہیں . قولِه ﴿ وَأَبِوْ حَذُ العُشْرُ مِنْ كُنَّ نَوْعَ عَلَى حِدْمٍ ﴾

هذا الصحيح من الذهب ، وعبه أكثر الأسحاب ، منهم المصنف ودلك شرط أن لا يشقى على ما أن

> وقال الله عقيل: يؤخذ من أحدها بالقبمة ، كالصال من سلعر قوله ﴿ قَوِلُهُ ﴿ قَوِلُ شَقُّ دَلِكُ ﴾

> > معنى لسكارة الأمواع واحتلافها ﴿ أَحَدُ مِن اوسَطِ ﴾ .

هدا أحد الوحيين ، احد ، لأكثر ، قاله في الدوّس ، وحرم به في الهدامة ، والدهب ، و للسوعب ، والخلاصة ، والحرر ، والنعم ، والوحير ، وعيرها وقدمه في الرعابتين ، و لحو يين ، ومحمصر ابن تبير ، وعبرهم .

وقيل يحرج من كل بوع ، وإن شق ، قدمه في المهي ، والسكافي ، والشكافي ، والشرح ، وصححه وصححه في الدوع وهو سدهت على ما الصصحاء . وقيل الحد من الأكثر

فوالر

اهداها من أحرح الوسط عن حيد وردى، نقدر قديق الواحب مهما أو أحرج الردى، عن الحيد ماقيمة : أ خره على الصحيح من مدهب ، فال اس أمير الأجرى، في أصح الوحهين، وقدمه في الفروع وفيه وحه يحرى، فان المحد، قياس المدهب حواره وفال أنو خطاب في الانتصار اليحمل في المشية كدالة الأثمان ، على ما يأتي هات .

النائية لا يحور إحراج حلس عن آخر ، لأنه قيمة ولا مشقة . ولو قلم علصر ، وهذا السعب ، وعليه لأصحاب ، وقال الن عقيل : يحور إل قلما والصم و إلا فلا النالة قوله ﴿ وَيَحْبُ الْمُشْرُ عَلَى المُشْرُ عَلَى المُشْرَعُ لَكُ المُشْرُعُ عَلَى المُشْرُعُ عَلَى المُشْرُعُ عَلَى المُشْرَعُ عَلَى المُسْرَعُ عَلَيْكُ المُسْرَعُ عَلَيْكُ المُسْرَعُ عَلَى المُسْرَعُ عَلَمُ عَلَى المُسْرَعُ عَلَمُ عَلَى المُسْرَعُ عَلَى ا

ملا حلاف أعمه ، محلاف الحالج الهابه على اللك ، على الصحيح من السعب ، وعه على الستأخر أبطاً ، وهو من المردات

و أنى فلك في كالله المصف في من حكم الأرضين الصومة .

وكدلك شاعبر لاندمه دار عني فللحلج من شاهب وحكي عمه يعرمه وقبل الدو المستعير دول السائد .

الرامة قوله (و بحسيم النشر و الخرخ في كل أرض فتيعت عبوة) وكداكل ارض حرجية . من عامة وحراج في رسية والمشر في عليه الخاصة لا كان في قد حرح إذا لا كل له من آخر فا به طل محد في شرحه على الصحيح من سدها فان في مسوساً لأنه كدير آدمي وكد دك مصلف و بيره . أنه أصح وات ، وأنه حثير حافي لأه من مؤية لأص فيه كنفية رعه وسيق كان باكاه الوابات

الساوسة . إذ عالكن له سوى عايد لأرض وفيها صلاركة فيه اكالحصر حمل خاج في مقاسه الأبه أحوظ للعد .

اساعة الاسقص النصاب في الحصاد والديس وديره مع السبق الوجوب دلك وقال في الرعامة والحلمل صدد، كالعراج وأنى في مؤنة المعدل ما شابه دلك

الثامة برم الركاة في موارعة من شكيم أن برع له ، وإن محت صع صيب أحدهم نصاء ركاه ، وإلا فاوالد الحلط في غير السائمة على ما تقدم

العاصب الأنه ملكه وقت الوحوت ، و تأتى قول : أن الزرج العاصف فيركيه . الفاشرة : لا وكاه في معشرات عد أداء العشر ، وه نقيت أحوالا ، ما م تـكن للنحرة .

قهله ﴿ وَيَجُورُ لأَهُل الدُّمة شِراء الأرضِ المُشْرِيَّة ﴾.

هدا الصحیح من مدهب واد و تین. حرم به فی توجیز ، و لإفادات وقدمه فی الرعایتین ، واحو بین ، والشرح ، و إدرات العاله ، والحلاصية [والمعنی] والحکافی و مصرم لمحد فی شرحه

وعنه لا يعو عم شرؤه حت رها أو تكر احلال ، وصاحبه أنو بكر عبد الدرير وقدمه من تميم ، واستوعت ، والعنائق وأطلقهما في الفروع ، وطهد بة [والمدهب] .

صلى الروانة الأولى: التعمر بعض الأصحاب على الجوار، كالمصل ها، و و مصهد قال: يحور، ويكره صهد الصلك في الكتافي، وقال في الرعانتين، والحاوين: يحور وعله يكرد، وعله تحرم،

وعلى بروانة النابية - وحدف وشدترى صح في في المروع ، حرم به الأسمات، وهو كا في وكالم لشيخ في لدين في فنصاء الصرط لمستقيم : معلى أن على المم ، لا يصح شرؤه فاله في العروع ،

تعلم محل الخلاف ، في غير نصاري للي اللهب ، فأما نصاري للي نعلم -فلا يمحول من شراء ألا ص العشر له والحاجية ، لا عير فيه خلافا - ونقله الن القاسم عن أحمد ونديهم الشرال كالناشية

فالرقع : يحو الأهل دمة سراد الأرض الحاجية ، على الصحيح من المدهب وعليه حمدير الأسحاب ، وقطع له كثير ملهم ، وأحقيا الل المدرض العشر لة

قوله (ولا عشر عليهم)

هدا مهى على ما حرم به ، من أمهه رخور فم شراء الأرض العشر بة . وهذا الصحيح على التصريم ، وعديه أكثر الأسمال ، وذكر القامي في شرحه الصغير : أن إحدى الرواسين وحوب الصف العشر على الدمى عبر التعلمي ، عمواه امحر بدلك أو لا بحر به ، من ماله وتمرته وماشنته

وقول المصف (وعنه عَلَيْهِمَا عُشَر ان) يسقط أحدهما بالإسلام .

وال في الفروع : دكم شيخ في اقتصاء الصراط السنقيم ، على هذا : هل عليهم عشران ، أولا شيء عليهم ؟على روايتين ، قال: وهذا غريب ، ولعله أحذه من تعط عقم ، انتهى .

بعني أن نقل هذه الروانة على الفول حوار الشراء عر يب.

فأما على روامة منعهم من الشراء ، أو حدموا واشتروا : تصح الشراء ، لا ثراع عبد الأحرب كا تقدم وعيهم عشرات ، على الصحيح من المدهب ، وعليه أكثر الأسحاب ، وحرم أه في الشرح وغيره ، وقدمه في الفروع وغيره ، وحممه في الوعامة الصحرى وغيره .

قال فی لإفادات و پال اشتری دئی آرصا عشریة العمله فیها عشرال وعله لاشی، عیام فال فی العروج قدمه بمصهد.

وعمه عبيهم عشر و حد د كرها القرصي في الحلاف وكم كان قبل شرائهم. قدمم في الرعالة البكتري ـ وقال في الهروع الا وحه له السعي .

وقال فی الد تق و يختع للدی من شراء أرض عشر له . وعبه لا وعله عرم ، و نصح .

ولاً ثنىء تمله في الخارج - احد له الشبح - وعمه بدرمه عشران - احتساره تسجل وعمه عشر واحد - دكاد الفاضي في التعليق

فوانر

منه حيث قاما عليهم عشران ، فإن أحده يسفط الإسلام عند الأمحاب ودكر ابن عقب روانة ، لا سقط أحدها بالإسلام

وسها حکم مامدکه ادمی بالإحیاء حکم سراء الأرض العشر به ، علی ماتفده و آنی حکم إحیاء بدمی ، وما مجل علیه فی بات إحیاه الموات وسم حدث أحد ملهم عشر أو عشرال فإل حکم مصرفه حسکم ما تؤجد من تصاری بی علب ، علی م آنی .

ومنع * لأرض الحراحية مالايح عنوقاء، قدير، وماحلا عنها أهمها حوفاً ، وما صولحوا سيه ، على أنهال: وتتره ممهم بالحالج .

و لأرض المشر قد عبد الإمام أحمد وأنحو ره به هي مراسم عبيم أهلها عليه حرب اكامد مه و حوه ومراحياه المسعول و حصود عديد أنه الصفر اكامصرة ومرضوع أهديد على أنه لهم بحراج عسرت سنهم عليد س منصور اكأرض المين وماضح عنوة وقسم اكتصف حج المكدا ما أقصفه الحنفاء الرشدون من السواد إن كان إقداع تحديث مرعلي الروادين

وم د كر جماعه هذا النسير من أرض العشر العلهم مصلف

فال في الفروع ، و د د أن العشر بة لا يحور أن توضع عبها حراج كما شكره اله صي وعبره وأن العشر و لحراج تجتمعان في الأرض عم حنة الفهداء الأساف بين قويه في بعني و رعدية الا الأرض العشر بة هي لني الاحراج عبيها اله وقول عبره لا مرجب فيه العشر حراحة أو عبر حراحة الا وحقيها أم المركات في شرحه قولين ، كان قول عبر الشبح أصهر ،

قوله ﴿ وَفَى الْمُسْلُ الْمُشْرُ . سواء أحدَّهُ مَنْ مُواتِ أَوْ مَنْ مِدْكِه ﴾ هذا شدهت رويه وحدة علمه الانتحاب وهو من معردت المدهب. وذكر في الفروع أدة سألة وظال من رثمل هذا وسيرد طهر له صحب السألة ، وأمه يتوحه لأحد رواية أحرى أنه لا ركاة فيه ، يناه على قول الصحابى . قال :
وسن فور القاصى في الله مأحده من الماح : يركيه في قباس قول أحد في المسل .
فقد سوى بيمهما عند أحمد . فدل أن على القول الآخر الاركاة في العسل من الماح
[عند أحمد] وقد اعترف الحجد : أنه القياس . لولا الأثران فيقال قد تبين
المكلام في الأثراء شم إذا تساوه في المعلى تساوه في المحكم وترك الفياس كما
تعدى في العراء إلى عيم الذ وعير ملك ، على الحلاف فيه السعى

في كاهم صاحب المروع بية ، إلى عدم الوحوب . وما هو سمند قوله ﴿ وَنِصَ بُهُ عَشْرَةُ أَقْرَاقَ ﴾

هد المدهب، وعليه لأسمال ووجه في الدوع تحريق الن بصابه حملة أمراق كابر ت خال الانه أعلى ما عد اله فيه الناعار حمله أمانه كالموسق قوله (كُلُّ فَرَق مستونَّ رِطُلاً)

هد قول ال حامد والداملي ق عاد وحرم به في السهيل الواسهج وقدمه في الدخيص

و مدحج من المدفعي أثن الفرق سته عشر طلاعر فية ونص علمه وحد على لوخير وهو طاهر كلام ماضي في الأحكام الساطانية ، واحساره المحمد وعبره وحدم على ملو ، وتسحب وقدمه في الفروع ، والل تميم والرعاسين ، واحواين ، والدائق

وقس ، سنة و ۱۲ ول رطلاً فاله القاصى في الخلاف و أطفقهن في الحول. وقس عالة وعشرول ، و عاد المحد الدحكي الل تميم قولاً . آنه بنائة رطل فال الوعن أحمد محود

وفيل: نصابه أنف طل عافيه الرهو الحمال في العلمي الوقدمة في الكافي العل أبواد ود الدمل كال عَشْر والب قرابة أ

(۱) روی لائم می احمد آنه آسد عدهت عمر فی رکام امسل و آنه آخد مین آهایه المشر وابرغ الفرق ه عتج اراه . وقیل عنجه وسکومها ممکنال معروف السیمة د کره س قتیمة وثمنت واحوهری ، وغیره و مان عمله حدیث کعت ، وهو مراد الفقیاء

وأما الدق بالحق فكون فكون صحر من مكامل أهن الدافي قاله العلين دفال الن قامه وعبرد السع مائة وعشر بن رطلا قال مخد ولا فائل به هذا ، قال في لدامج الوحكي مصهم فولاً ، وتقدم ذلك

فالبرق: لا كاة فيا برن من النباء على الشع ، كالمن ، والبرخبين ،

و الثيرحشات ، تحوه ، ومنه اللادن وهو طن و دا مان على باب أكله ، فرى ،

فتمنق المك الرطو بة بها فيؤخذ اقدمه من تميم ، والفائش افان في الفروع ؛ وهو
طهر كالام حديدة ، عدد المصل او حرم اله مصلف في معنى ، و محد في شرحه ،
والشاح في ما ية عدم ، حوف فيم خرج من البحر

وقال حدد فیه کا مسل و حداره اس مهال و عدد های العصبهم و هو طاهه کالام لإمام أحمد ، و حرام به فی سو اله و ساحت ، و مداكاه اس عقیل وقدمه فی الرعایة الصفری ، و خدم این او فلصار فی استماعت علی تالاه اس عقیل اقال فی الاعالمه المكاری افتاه و حمال الله الله المحاوات الله الله الله عدمه التاهی ، وظاهر الله و با : الإصلاق الواد علمه الله فی حداد الله قال

فعلی محوب عدیه النظاب عدی استراح به خاعه با منهم صاحب سو با و سنجت افال این عمل اهو کالعس

قوله ﴿ وَمِنْ سُتَخْرَجُ مِنْ مَفَدَنِ نَصَانًا مِنَ الأَثْمَانِ ﴾

ومنه الركام في المعلى من الدهان، وعده الاحداث أنه يشترط في وجوب الركام في المعدن الداخل عدات وعنه الارشترط فلحب في فدنه وكشيره، وحص هدد و الدق الداخل الألمان وعيرها فلك فال الاحماد من أنج على المان قد وعنه أو دوله وطاهر كالاحال تميم والوالة في وعيرها عدال من المان وكثيرها في الأثبال وعيرها فيان من منها وعنه حدث الركمة في فنيال المدان وكثيرها

د گرها می شهرت فی عموله . وقال فی الفائق اوعله الایشترط لعمدان نصاب دکرها این شهرت

تحمیم : قوله له وس سنتجاح من معدل الف ا فقیه الرکافه به امداده : ۱۶۰ کال من آهن الرکاف فالدایل کال دمیر أو مکال فلا نبی، علمه اولا پمنع منه الدمی ه علی الصنجاح من مدهب

وقال عدم من معدل بدا بالسخوم به حمد عة الصبهم صاحب السالة الصدري، والحاويان ، والموال وقدمه في الربياة الكبري

ومده بمسكه احدد قس به محالًا ، عن المسجح ... وعده الاكثر وفال في التحيض * دلك كرحاله موات . وإن أحرجه عبد ولاه ر ؟ ماسيدم . وإن كان الفسه اللين على ملك المبد ، على مدتمده في أول كان ... [* الله ...

النائرة إلى كان معال لا الحاب ، ولم بدر على إلى الله الم المقوم المم منعة والعيسة عسس معدار مع المشر قولة ﴿ أَوْ مَا قَيِمَتُهُ إِنِصَابً ﴾

فليه الرائم ، هذا الشهب وعليه هرهم وأصحاب، وأكبرهم قصع له واحدر الآخرى محوب تركة فى فابل ثلث وكثيرة و مدمت أو م بتى لقام الل شهرب

العد، شمن قوله ۱ من الحوهر و عشَّفر و ارْأَتْبَق و غار والمقطِّ والكُمَّل و برَّرُ يسح وسائر مايْستَّى مَعْدًا ﴾

فوله ، بعدل شطلع ، داهر سعم الديم معلم دكالتقوت واطليق ، والمحش ، والراء حداء مالفاروج ، «البلتو ، والنواء ، والنورة ، والحاة ، والكامل ، والالبح ، والعار ، والنقط ، والسلج ، والكارات ، والرقب ، والحاج ، والنش ، والراح وجود اوهو صحيح ، هو سنهب ، وعلمه الأصحاب . ونقل مهما . م "سمع في معدن القار والنقط والكعل والرربيع شيث قال اس تميم : وطاهره الموهف في غير سطع

قلت دكرى لهدالة دوالمدهب، وللسوعب، والردية ، والفروع وشيرهم : الرجاح من للعدل وقاء نظر ، لأنه مصلوع اللهم إلا أن توجد للعمل دلك من غير صلع .

فريرة - ذكر الأصحاب من المدون الله وصوم في برعبة وسمد أن العام و البراء وجوه معدن وهو معنى كالم حدعة من الاصحاب وعان إليه في الدع والبراء وجوه معدن أخارى أن الماري - قال الأرض وقد أحرى - قال الأرض وقد أحصاب عمل الإرض الإرض وقد أحصاب عمل الإرض الإرض الماري الماري عامل الماري الماري

قوله (صبه لرَكَاهُ في الحَابِ. رُنْحُ المشر }

هده ساهب وعده حاهد الأصوب وقطع له كته ملهم وهو من أله دات وقال الل هليزد في لإنصاح على سالك والشاهي وأحمد بافي معدل الحمل ويعمرف مصرف التيء

قوله (من فيتمه)

علی إل كان من عامر الأندن وهد المدهب وعلیه أكد الاصوب وفی أبو اله ح ان أن المهم شنح ان تابر ایج ج من علیه ، كالاتیان علیم اقوله ﴿ أَوْ مِنْ عَلِيمًا إِنْ كَانَتْ أَثْمَارًا ﴾ .

سی هد من کلام بیسف و پد اده سیس می آم به مصل الإصلاح قاله این ماحد اوقال : إند قلصر الصلف علی قوله الا من قاسه به پایا لأن به حب فی لائدن من حدم صاهد او پایا علی سلس المعالیات الآنه دا الآلان او احداث کنیره افسات لاکتر، شمی

فت الأول أول ، واتمنيه إنما يكول في غير أنَّه ل

الرة قوله ﴿ سَوَالِهِ اسْتَخْرَحَهُ فِي دَفَعَةٍ أَوْ دَفِعَاتٍ ، مَالِمُ يَتَرُكُ الْمَمَلَ يَهُمُهَا تَرُكَ إِهْمَالَ ﴾

مثله الو برگه لد ص أوسع ، أو فإصلاح آبه ، أو سترجه ببلا أو مه رَّ أو اشحه بتراب حاج بين البيايي ، أو هاب عبيده ، أه أخبره ، أو حو ذلك مما حرث به الددة ، فال في وعاية : أوسه السبر السبي

فالا أثر الرئة دلك ، وهو في حكم ستماره في العسل فان الأسمال وير أهمانه وتركه علىكنل مالم حكم [فان الناملة وجه الإهمال إن ماكن مامار و إلا شعد إ

قوله (ولاَ يَخُورُ إخْرَاعُهَا إِذَا كَانَتُ أَثْمَانًا إِلاَ عَمْدَ الشَيْكِ وانتُصفيةً)

ودلك لأن وقت الإخراج مها الله الله والمصفية ، ووقب وجوابه إله أخرا على الصحيح من لمدهب حرمانه في مستوعب و ما تيم و عامه الصحيح من لمدهب حرمانه في مستوعب و ما تأثيم و عامه مصنف في الحكافي و والحمد في شرحه - أن وقت وجوابها طهوا ما كالله قا تصلاحها الفان في العروع : وعان مداد الأماني ، الساء الراء حوب

قوامر

الأولى الأراضي عولة است والمصلة اعلى صحيح من مدهب الأولة سنداحه وعليه أكبر الأعمال وقال من عليان إحساء بصاب عدها الشير إلى كال سنة دين حسب به اعلى الصحيح من مدهب دل في العاوج : حسب له في طاهر المدهب وحرد به المصلف في نفتي ، و هجد في شرحه اقال الشرح الحسب به على الصحيح من مدهب كي عسب على يرع اعلى ما نقده في كتاب لركة

وأصوى الكووعيره أبهلا مسيابه كؤبه عجاد والرابة

الله الله على الله على الله على الله على الصحيح من الله هـ. احدره عاصي وغيره وقدمه في العروع

وقيل يعلم حديد لعص لأمحاب فال الناعيم وهو أحسن

وقیل عدی داکات مقرعه کفر ، وهط ، وحدید، و حس ، وحرم به می الإفادات وقال مصلف و والصوات بهارات ، لله عالیت پی کال می البعدل تُحاس می عاراندهای والفظه عدیر المصلی پلی ندمی ، لأن الداخت فی قیمتها فاسلهات الفرادی

الرافظ فی مر أحداث بی الآخر رو مان لائدان و تمالا ومدهم. فاته مصلف و اللہ ج

الحاصة ؛ ه أج ج عدد من وغاه حدم مددن منه فة اصل مصه إلى نفض الا يرج من مكا جي ، و پي أخ ج الدن عدد فقط ، فياح الحيما لا لاؤ ملتي على حاصه الد السائلة سي مواقده

قوله وولاركاة بيه جَرْحُ من لنظر من انتُؤَاؤُ و سراحبٍ و منبر ومخوه)

هد بدهان مصد کان میں سنه ، وجاء به فی تدخیر وعدم ، وفارمه اس تمیم والد طر ، و عدم ع ، وفال ، حد داخر فی ، وأم ک ، وچما ، أنصا المصنف ، والد طر ، و میره ، قال فی حد بد العدمة الا اكام فیه فی لأنظم القال اس منبعد فی سرحه العدا المدهاب

ه عنه فيه بركام قريق العروج الصرد الدصير ، وأنحد به قرل ، مر الهددات عواسطامر في خلاف فري وعاسل ، و خوايين - ركام على الاصح المحرم به في السح ، و لم كره الل عقيل ، والي عندوس ، والإفادات ، وفالله في حلاصه ، و على ، والحم لمه دال للوهو مام لله أطاقهم في هذا له . وحصل الله ، و مدهب ، ومسوث الدهب ، والستوعب ، و هـــدى ، والتنجيص ، والدائق ، والنعة ، وأصفهما في الكافي في سير خبوال

وقال حداثر عبر الحيوس جرم به بعصها كصيد البر وقدمه في الكافي. وبص أحمد لتسو به بين ما يحاج من النجر.

فیارق مش فی هدانته ومسوشدها و اساوسه و ه دی و والحور . ----و لإفادت و عبره ، اسات واسمت ،

فعلی هد کمال السک ند یا او کر أو علی انصمار ، آنه بری فیه الرکاهٔ قال فی عام کد قال ، شم قال وکد د کاد اندسی فی احلاف

و بدس کلام أحمد أن في خلاف المعدد الموالسات قال او كدلك السبات و سائد و كدلك السبات و سائد و كدلك المسائد و سائد و أما به صاحبه الرائدة الله السبات إذا المسائد و المائد و المائد و المائد و الشبه المائد و المائ

وقصال عمصی فی الجسامع الصفیر، والدظم میں ما نحرحه المح، و میں الحسام فرحه المح، و میں الحسام فرح میں الحسام فرح میں اللہ کی اللہ کی اللہ اللہ میں اللہ کی و میں آخر جم میں المح کر وکدا ، اُو آخد تم قدفه للحر میں عبد وعبدہ اللہ وقیل و مسلك وعددات اللہ می ،

وقطه في باب ركام براي و تأمر أنه لا كان في بسك كم غدم قات الدائمة في باب إله المحاسة أن بسك سرم الدال ، على الصحيح وقال ابن عقال ادم المرافل ، دقيل المان به في المحرالة أبياب فيكم المان مثل باسك من لأعماب ملي على هذا تقول أو هم فانون به قوله فإ و في الراكار المحمس ، أي لواع كان من المان ، قان أو كثر في هذا مناها ، وعليه الأسمال ووحه فی الدوع نحر بح ؛ لا حد فی فلیله إدا قلما ؛ إن الحق م ركاة فائرة - يخور إحراج الحس منه وس غيره على الصحيح من المدهد وعليه حمدهبر لأسحاب وقال القاصي في موضع ، تممين أن يح منه فعني هم لا يخور سعة فان يحر ح همله ، قاله في الفروع ، والو - اين ، والحاواس ، وغيره .

قوله ﴿ لأَمْلِ الَّيْءِ ﴾

هد المدهب، حترم ب أي موسى ، والقصى في التعلق ، و خامع ، و من عقيل ، واشر كي ، و مصلف ، والشرح ، والل ملح في شرحه وقل ؛ هو المدهب وحرم به الل عدوس في بدك له ، والسحب وقليمه في الهذاية ، و لحلاصة ، والكافي ، والنجر ، و برعالين ، وأحاو بين ، و إدرات الدية ، وقع بد العدة ، وصححه محد في شرحه

وعنه أنه وكالله ، جزم به التلوق ، وصاحب المبور ، وقدمه في مسوك الدهب ، والمنمة ، و عمر ، و در تني ، والمائق ، وشرح بر رس وأصفهم في الدوح ، والمدعب ، والمدعب ، والركشي وفي في الدوح ، والمدعب ، والمدعب ، والمدعب والركشي وفي في لإفادت الأعل الركة أم التي .

صبی شدها حد آن تحدس کل أحد وحد دنت ، من مدیر أو دمی ، و بخور شن وحده ند له سفسه ، کارد فد ربه کالا عن عده ، وجود به می اسکتافی و تابیرد وقاله الد دبی و تابیده و فده می داد و ی ، والرت به لکتری ، و معنی ، و الشرح ، وشرح می می ، و سیرهی ،

وعمه لابعو وهو تحريح و المبي قدمه للحد في شرحه وعبره باكمس العسمة والتيء - بأطلقهم س تدر

فعلى لأول " معتبر في إحداجه نسية

و حدر اس حامد ، تؤخذ ، ک کاله من بدمی سنت مان ، ولا حمل علیه

وعلى القول . له ركة لا تحب على من ليس من أهلها ، لكن إن وحده عدد فهو لبيده ككسه ، و يتلكه المكانب ، وكذا الصبي ، والمحون . و يحرحه عمهما و سبه

وصحح المص الأنجاب لفول بأنه ركة ووجو اله على كل و حد. وهو تحريم في التنجيص ، نقله عنه الرركشي ، وله أرد في المسجة التي عندي - وحرم به في المعني ، والشرح ، وصححال ، وحملا الأول تحريحًا لهي - وقدمه الل رزايل .

فوائر

الأولى ترجور الإه فردسائر وكوات على من أحدث منه إن كان من أ الهمها ، على الصحيح - حدره الدسى دعيره وقدمه لمحد في شرحه ونصره ، وصحب حد من [و ارتديش]

قنت عفو الصواب،

وحرم به في المنحص ، والنمة الأنه أحدها بناس متحدد ، كارثها أو قنصها من دار ، محلاف بنام تركها به الأنه لم يبرأ منها . بعن عليه ، وعنه لايجو احتر دأموك وذكر دفي المدهب

فان أم سم " بحوا في زواية - وأصفهما في العامم

وقال تعاصی فی موضع میں سے د کا چو دلک دکہ فی ابرکار والمشر . وحکی آج کہ دلک علی آخد فی کالہ العظ وکد الحکم فی صرف الحس إلی واحدہ _ إذا فلت : په رکالہ _ فیقیمیه میه = شم پردہ إیه = وأصفهما فی الفرود ، والوعاله الکبری .

وفيل يحود رد حمس الركار فقط حرم به اس تمير .

وأما إذا قدا: حمل الركار في ، وإنه يحور تركه به قبل قبصه منه ، كاخر ج على صحيح من المنعب | قال في الرعابين : في الأقيس - وقدمه الن الميم . والعروع وشه لأبخور ذلك احتره أنو تكر.

الثانية . يحور للإمام رد خس الى في الغنيمة ، على الصحيح من المدهب الحند، والقامى في المرابع : له دلك في الأصح وصحمه الحد في شرحه

وقبل اللس له دلك او حداد القاصى في الحجاد . وأصلقهما في الرعالة ، ومحتصر الن أنم اودكر العصيم العليمة أصلا للسع في النيء . ودكر الحالج أصلا للحوار فنه

النَّاكَةُ * اللَّهِ لا تتصرف التي هذا - مصرف التي مطابق العند لنح كلها ، فلا يحدمن تتصرف حمد العديمة

تسيهان

أمرهما قوله ﴿ وَنَافِيهِ لُوَاجِدُهُ ﴾

مراده إلى لم يكن أحبرً في صلب الركا ، أو المتأخرة خفو للتر يوجد فيه الركا - دكره الركشي وعبره ، لأنه ليس له إلا الأجرة .

النابي قوله (والنيه لواجِدِم إنَّ وحدهُ فِي مُواتِ ، أَوْ أَرْضِ لاَيَمُنُهُ مَالِكُمُهَا﴾

وكد إن وحده في مدكه الذي مدكه الاحياء، أو في شارع أو طرايق عبر مساولت، أو فرا لله خراب، أو مسجد، وكذا لو وجده على وجه الأرض بالا الراع في ذلك

قوله ﴿ وَإِنْ عَلِمَ مُالِكُمُ ۚ أَوْ كَا مِنْ مُنْفَلَةٌ إِلَيْهِ جِيبَةٍ ، أَوْ بَيْغِ ، أَوْ عَيْرَ دَلَاتُ فَهُو لُو الْجَدَّهِ أَيْصًا ﴾

هد لشهو في المدهب سواء دماه وحدد أو لا قال في له وع ٠ هدا أشهم قال الزركشي ٠ هد على ١ وايتان واحتاره القاملي في النعالي وحرم له في الوحير . وقدمه في الرعاسين ، واحاو جن ، والن تميم ، والعلاصة ، وشرح النا رزين . وصححه مصلف ، والشارح .

وعده أنه لماسكها وأو س انتقت عده إن اعترف به و والا فيو لأول مالك ،
من على هده الروالة و إذا م يعترف به من النقت عده وفهو ش قبلاء إن اعترف
به و ورال ما بعترف به وفيو ش قبله كملك و إلى أول مالك و فيكون به وسواء
معترف به أولا ، ثم ورانته إن مات ، فإن م كن نه ورثه فسيت بدل ، وأطلعه في
لحد بة ، والمدهب ، ومسبوث الدهب ، والسوعب ، والعائق

وعنه روانة تائمة . مسكول بدلك قايه إن النترف به . فإن م سترف به ، أو م أمرف الأول : فهو لواجده ، على الصحيح ، وقبل : لبيت المان .

فعلى المدهب: إن ادعاء المالك قبله بلا بينة ولا وصف: فهو له مع يجيبه . حرم به أنو الخطاب ، وللصنف ، واشترج ، وغيره ، وقدمه في الرعائتين ، والحدو بين ، والدوع ، وغيره ، وغنه ، احده ، ، أصلى سصهم وحهاس ، فين ادعاه بصفة وحلف فهو له .

وعلى الروانة الثانية إلى ادعاء واحده فهو له حرام به بمص الأسحاب, يال في الفروع " وطاهر كلام حماعة لا يكول له .

وعلى ١١ والله اللسائلة : إن التعل إليه اللك إرثا فهو ميراث ، فإن أسكر الوائة أنه لموروشهم ، فهو من قدم على ما سنن و إن أسكر و حد سقط حقه فقط .

مع : متى دفع پلى مدنيه سد پحراج حسه ؛ عدم واحده مدله ، إل كال بحراجه باحياره و إلى كال بإمام أحله منه قهراً عرمه الإمام ، لكن هل هو من مله ، أو من بات الله ، فيه اخلاف (دله بى الدوع) قدمه بى لاعدابى وهو طاهر ماحوم مه بى احاو مين الله من ما الإمام ، وذكا ، المابى أنه به من ما الإمام ، وذكا ، المابى أنه به الحس ركراً فادى مندة : هل أه حدد الرحوع ، كركاة معجلة ال

ومنها : مثل دلك احكم له وحد الك في ملك أدمى معصوم ، فيكون تواحده ، ننى الصحيح من الدعب عبد الأكثرين ، فإن ادعاه صاحب الملك فعى دفعه إليه نقوله اخلاف لمقدم ... وعبه هو نصاحب الملك . قان الوركشي وقطع صاحب السحيص لا سناً لأنى الحصاب في الهد له _ أنه مثلث الأرض وعبه إن اعترف به ، و إلا فعلى ماسيق .

وملها ، وحد عطة فی ملات آدمی معصوم ، فو حده أحق لها ، علی الصحیح قدمه این تار ، وصاحب الدانق ، وارعالمان، والحاو بان ، و لحد فی شرحه وقال المن علمه فی روا به لأثرم الرفو الذی تصرم لفاضی فی خلافه اولدان داکم فی محدد فی القملة او ماد کرافیه خلاف شفی

وعله هي صاحب علك للدعواء الاصفة . لأنها للم الدلك الحكاه، العاصي الم والمحد في محد ما وعيرها الوقدمة على تراجه الواصلة المعالية في المجار ، والعدوع ، وكذا حكم المساحد ، را وحد في الدار المؤجرة كراً أو لفظه ، على الصحيح ، وعله صاحب مثلك الأحق دله على الداعة .

فعر دعیکل واحد می بانگر ومکثر ۱۰ نه وحده أولا او آنه دهنه فوخهان وأطامهم فی المتعصل ومحمصر اس من ، و برعالمین او خواس وکدا فی معنی ، والشرح الدور اس اس فی شرحه ۱ آن الفول فول مکری

فلت، الصوات أن القول قول الساح

وعلمه من وصفه صفة واحدة . بعن عليه في و له الفصل ، وكدا لو علات الدار إن سكرى ، وقال دفيته قبل لإحارة ، وقال المكترى : أنا وحدته ، عبد صاحب الناجيص و بنعه عن أمير ، و عن حدال ، وصاحب الفروع .

فب: الصواتُ أن القول قول استأخر ،

ومام ، أو وحده من مسؤخ الحفر شيء أو هدمه العلى ماسيق من الحلاف على الصحيح الحرام له تصلف ۽ والث رح وغيرهما . وفيل " هو لمن استأخره الخرام الدفعي في موضع ، وأطلقهما في الفروع ، ومحمصر الله تميم

ودكر الفاضي في موضع آجا أنه له خدد ، في أصح الرواسين - في الن روان عو للأعير، نص تنيه .

والناسرُ * حالت ، وقدم في ا عالمين ، و حاو لين * أنه نقصه ، ثم فالا : وعله رَكُر أَخده واحده ، وعله رب الأرض .

ومنها الودخان دار عه و الله الده عليه ، فقال الدُّنسي في الحالاف: الابتدع أن كون له ماكا لطائر والدي - اللهي .

ومنها ما المعبر ومستحبر كمكم ومكثر قدمه في الفروع وحرم في الرعاسين وتنحه في الفروع وحرم في الرعاسين وتنحه في الحاو مبن أسهما كما تع مع مشار القدم قول صاحب ليد ، قال في العاوع كما والله وع كما والله ودكر القاصي رواسين لسائلين ، إن كان قطة ، ظل الأثرم لالمعام إلى البائع ملاصفة ، وحزم به في المجرد ، ويصره في الخلاف ،

وعه بني ، استن مدر عن موسهد عال جمعة قوله ﴿ وَ إِنَّ وحدهُ فِي أَرْضَ حَرَّ بَيِّ مسكمهُ ﴾

الله أنه كار ، وهذا المدهب ، من حدث لحجه وسليه جماهير الأصاب وهو من ندرات والص عليه .

وفيل: هو عليمة . حرجه مجدى شرحه من قولما الآكار في دار الإسلام المالك اوجرجه مصلف ، والسارح ، مما إدا وحده في بيت أو حرابة .

قوله (إِلاَّ أَنُّ لا يَقْدِرُ عَنْيُهِ إِلاَّ مُحَاعِةٍ مِن الْمُسْلِمِينَ ﴾

يسى لهم منعة فيكون عليمة ، وهد مدهب وسده الأصاب وقطموا به فائره | قال المحد في شرحه ، وعيره : في المدفول في دار الحرب هو كسائر مالهم المرحود منهم ، وين كانت عليه علامة الإسلام . قال لمصنف في العلى : إن وحد بداره لفضة من متاعد ؛ فكداره ، ومن متاعهم ؛ عيمة ، ومع الاحتال له ف حولاً بدار، ، ثم أحدل في العليمة - على عليه حنيات .

وقال اس الخوري في مدهب في اللقطة ، في دفين موات عليه مالامة ،لإسلام : لقطة ، و إلا ركار ، قال في الفراع ، ولم تفرق مين دار ودار

وقل إسحاق إداءً سكن سكة بسمين فالخس وكندا حرم في عيون المائن «الاعلامة عليه ركن

و الحق الشح تتی الدیں مندفوں حکم موجود طاہر ؑ کے ب حاملی . أو طر بی غیر مساوت

قوله ﴿ وَالرَّكَارُ مَاوَّحِدَ مِنْ دَفَى الْمُاهِنِيَّةُ عَنْيُهُ عَلاَمَتُهُمْ ﴾ للا براع - وكذا الم كن عليه علامة من نفد من الكدر في الحله ، في در الإسلام، أو عليه ، أو علي معهم علامة كمر فقط - نمن عليه

قوله (دون كانت عليه علامة المسامين ، أو الاسكن عليه علامة أيضًا : همُو الفُطة)

إد كان عليه علامة للسمين فهو لفظة ، وكد إن كان على مصه علامة السمين ، وإن م لكن على مصه علامة السمين ، وإن م لكن عليه علامة : فالمدهب أيضاً أنه النصاء ، وعليه الأعمامية ، وقل أو طالب في إناء نقد ، إن كان يشبه مناع المح ، فهو كبر ، وما كان مش المرق فعدل ، وإلا فعطه .

باب زكاة الأثمان

قوله ﴿ وَهِنَى الدَّهِبُ ، وَالْمِصَّةُ وَلا رَكَاهُ فِي الدَّهِبِ حَتَى يَبْلُعِ عَشْرِينَ مَثَقَالًا فَيَحِبُ فِيهِ نَصْفُ مَثُقَالٍ ، ولا فِي الْمُصَّةُ حَتَى تَبْلُغُ مَا تَتَى دَرْعُ . فَيَحِبُ فِيها خَسْ دَرَاهِ ﴾

مراده و ب ماشی درهی و وهو بدهان وعیه لأصحبات . إلا الشیخ عی الدس و فوله قال الصاب الإنمان هو ماه رف فی کل من مان حاص ومعشوش وصعیروکیر وکد قال فی نصاب السرفة وسیره اوله فاعدة فی دلک

إهداهما في مثله ب ه و ب دره وللانة أساع دره و ما متعير في حاهية ولا إسلام ، والاعتدر بالدره الإسلام ، والدين و به سنة دو بق ، والمشره سنمة مثلفس وكانت الدراه في صدر الإسلام صنفين هسودانه ربة لدره منها أدنية دوابق ، طبعهم دو أمية وحملو دوابق ، طبعهم دو أمية وحملو للدره منة دوابق

والحسكمة في دلك : أن الدر هم م تكن منها شيء من صرب لإسلام . فرأي مو أميه صرفها بين صرب الإسلام ونقشه . فيمنوا أكبرها وأصفرها ، وصر نوا على و مهم.

وقال في رعاية وفيل اربة كل بثقال النال وسعول حما شعير متوسطة ، وربة كل دره إسلامي : حملول حمة شعير وحسا حمة شعير مموسطة ، الدهي ، وقيل المتقال النال وثم بول حمة وثلاثة أعشار حمة وعشر عشر حمة الثانية : الصحيح من عدها : أن العوس كمروض التحارة في كه القيمة قدمه في الفروع وقین ۲ کا تر فیها . احتاره حداعة السهم ۱ الحوالی . وقدمه فی ارعاشین القال ۱ والفاوس أثنان الولا ترکی وقدمه ال تمم

وقبل تحب إد بلعث فيمتها بصاباً . وقبل آ إذا كانت رائعه ، وأطاق في العروع ، إذا كانت دفقة وحهين - ذكره في دب الره

وقال لمحد في شرحه عيها بركافياد كانت ألمانًا رأحة با أو للمحارة و سعث قبيتها بصادً في قياس بدهما - وول أيضًا . لا ، كاه فيها إن كانت بدهفة و إن كانت للتحارة ؛ قومت كمروض .

وقال فی خاوی السکلیز او لفوس ، وص فارکی إد العث قیمتم نظام، وهی ناطقه ، وفال فی احوی الصغیر او الفوس انس فی وجه افلا ترکی

وفيل ، سلمة - فتركى إذ سنت فيمها لصادًا وهي رائعة - وكد قال في الرعالتين أثم فال في الكبرى ، وفيل في وحوب رائعة وحهال أشهرهم ، عدمه ، لأمها أتمال .

فلت ، و يحمل الوجوب إن

وإن فلما عرض فلا إلاأل كون للمحرة

قوله (ولا زكاه في منشُوتِ ، حتى يبنُّنغ مدَّر ماهيه بصاباً) .

يمى حتى سنع الحاص صاد وهو الدهب ، وعليه ألجمور وحرم ٩ كتبر مسهم وحكى اس حامد في شرحه وحيد الي سع مصرو به صار كنه قال في الدوع وطاه مد لوكن المش أكثر وغده حيار الشنع تني الدين قر ساً من دلك ، وقال أبو الفرج الشرعي عوم مصرو به كالمروض .

قولِهِ ﴿ فَإِنْ شَكَّ فِيهِ خَيْرَ ابْنَ سَبِّكَهُ وَ أَيْنَ الْإِخْرَاحِ ﴾

می او شك : هل فیه مساح مل ؟ فیل، یسكه استظهر ، وأخرج ماجراه یقبل ، وهد المدهب ، وعلیه أكثر الأصاب .

وقيل الاركاة فيه مع الثاث ، هن هو نصاب أم لا ؟ .

فوائر

امراقا به كال من بعشوش أكثر منه تصاب حاص . كن شك في قدر نريادة فيه بستطه و بحرج ما حاله مقيل فيه كل العشوش وال ألف دها ورفضة منهائة من أحده ، وأرابعائة من لأحاى ركى ستهائة دها وأرابع ثة قصة الله منه وإلى ما بحرادها عن قصة الكل سيائة دها وسنهائة قصه الثامية إلا أا دت معرفة قد عشه قصة خالصة بوال المعشوش وعد عبر الما ، وغير فعار سوالماه عاشم الرقعة عاشم صم قصة خالصة بوال المعشوش وعد عبر الما ، ثم صم محشوش وعد عبر الما ، ثم صم محشوش وعد عبر الما ، وقصعه قصة أم صم محشوش وعد عبر الما ، وقصعه قصة أم صم محشوش وعد عبر الما المعلى والعد وما بين الوسطى والمعلى في كال معسوس سو ، قصم المعشوش دها ، وقصعه قصة .

الثالث قال أسحاب إدا ادت فيمة العسوش نصاعة النش : أحريج رابع عشره أكحى السكر ، إدا ادت قيمته نصداسه

الرافظ من دأن يركى معشوشة مهم في موقدر مشى في كل دسر حرر و إلا م جره إلا أن يستظهر ، فيحرج قدر الركاة سقين ، و إن أحاج مالا عش فيه كل أفضل ، و إن أسفط العش و كى على فدر الدهب حر ولا ركاة في عشم ، إلا أن كون فضة وله من الفضة مائير به بصاد ، أو نقول فروا له ضمه إلى الدهب راد المحد أو تكون عشم التحارة

قوله ﴿ وَيُحْرَجُ مِن الْجَيْدِ الصَّحِيحِ مِنْ جِنْسِه ﴾

هذا تما لا تراع فيه اللهل أحاج مكدراً أو بهر عاماً وهو أردى، ما راد قدر ماييم، من الفصل اللهن على عدم وكد له أأحاج معشوشاً من حدمه وهذا الدهب للمصوص عن أحمد . وعليه "كثر الأسمات

وفيل مجري، معشوش ، ولا کال من عير حاسه

وقس محمد المن احتاره في الانتصار، واحتاره في الحرد في عبر مكدم عن صحيح الله في الفروع وقال الله تميم : وإن أحرج عن صحاح مكسرة ، وإلا غدر ماسهما : حراعلي الأصح على عليه وإن أحرج عن حياد مهر حا نقيمة حياد فوحهان أحده إخرى ، والذي الأجرى ، ولا يرجع فيا أحرج قالة القاصى وقاد تعصهم الوحهين تماعيه لامن حسه مهي

فامرق نحج على حديد صحيح وردى. من حسه و يحرح من كل نوع تحصته على الصحيح من الدهب

وقان إلى شق لم كذره لأوع لم أحرج من الوسط كلماشة . حرم له المصلف ، وقدمه الل تم

قات أوهو الصواب

ور أحمج عن الأعلى من لأدنى ، أو من الوسط _ ورد قدر الهمية _ حا بعن عمله ، و إلا م حراعلى الصحيح من المدهب حرم به حدعة من الأصحاب مجم الله عن عمر ، و إن حدال ، وقدمه في القروع ، قال في الفروع - وطاهر كلام حاعة وبعيديم أمها كعشوش عن حيد ، على ما نقده .

و إن أحج من لأعلى نقدر الفسة دون الدن مجره ، محرى، قبين القسمة عن كثيرها مع النوب ، على الصحيح من سدهب وقبل ، وربادة قدر القيمة قوله ﴿ وهالْ رُعْمَمُ الدَّهِبِ إِن الْفِعَلَةُ فِي تُكْمِيلُ النَّصَابِ ، أَوْ تُحْرِحُ أَحَدُهُما عَنِ الآخر ؟ على روايتين ﴾ .

و طعهم في اهد له ، و مدهب ، ومستوث الدهب ، والسنوعب ، والتنجيس و اللغة ، والشرح ، والنظم ،

أما صم أحد المقدس من الآخر في سكسل المصاف فالصحيح من عدهم . الصم ، وعليه أكثر الأسحاب على في العروم الحد ما الأكثر، قال الركشي، احتارها اخلال، والقاصي ، وولده ، وعامة أصحاله كاشريف ، وأبي الحطاب في خلافیهما ، والشبراری ، واس عمیل فی آمد کرة ، واس الساء ، انتهمی ، قاب و نصاره فی الفضول واحتاره الحجد فی شرحه .

قال مراز این فی سرحه : هذا أشهر الوجرد به فی الإنصاح ، والوجیر ، وانسور ، والإفادات ، و لحبادی ، وانحامه فی التصاحیح ، وقدمه فی خو بیان ، والحلاصه ، والحار

والرواية الثانية الانصر في محد يروى عن أحد الله رجع به أحيراً وحدرانه وجع به أحيراً وحدرانا ملك في التلبية مع حد منى خوب الصر ، قال في الفائل ، ولا صر أحد المدس إلى الآخر ، في أصح روانتين ، وهو المحد المعلى في من منجد في شرحة ، هده أصح معو طاهر ما مدرد مصاعب في معنى ، وحرم به في مسجب وقدمة في المكافى ، والى أنهم ، و عامل مواهدا كول مدهب من مصطبح وأطاقهم في الله و م ، و بر كشي

وأما إحداث أحداثه عن الآخر فالصحيح من للدهب الخور قال في الفائق و خور في أصح الرواسين قال لصلف و في أصح ولصرة الشريف ألو حمد في أوس لمسائل والشرح والتمحه في التصحيح ، والحاولي الكلير ، وحرم له في الإفادات وقدته من تنبر وليوره ،

فنت ، وهو العنواب .

ه دو به التامله الأخوا باحرم به في بسجت اوقدمه في خلاصة ، واعتبار ، والرعبيس اواحد بدأ و نكد كما حتار عدم الصم اووافقه أنو خطاب، وصاحب لحلاصه هذا اوجاهام في الديم ، فاحدر حوارد

وصحح مصلف والشارح حوار لإحاج الولد صححا شيقًا في الصم الوصح في الفائق عدد الصم الوصح حوال إحراج أحدهما عن الاحواركز للمدد عمه .

قال ال تميم اوعنه لا يحور و حنف أمحاسا في ذلك الهمهم من ساه على الله و دوسهم من أطبق النظمي .

قلت: ساهما على الصيافي السكافي ، والمستوعب،

ق فی الحاو بین ، وهل پحری مطبقاً رحراج أحد النقدس عن الآخر ، أو إد قد باعد دكر الرواسین ـ وعده أو إد قد باعد دكر الرواسین ـ وعده بحری، سه بصر ، وأطبق برواسین فی العصول ، واحاوی الصمیر ـ و وی عن اس حدد أنه محرج مافنه الأحط للفقر ،

فعل عدهت : هل بخو المحراج الفلوس الأعلى وحميل ، وأصفهما في الفروع ، وامن تُمر ، واعجد في شرحه ، والدائق ، واحدو مين ، والرم سين الوقال : قلت : إن حملت تُما حدا ، و إلا فلا الوعد، أنه قدم أنها أثمان ،

وفال فی الحاو بین نے بعد آل حکی خلاف فی پخر ، آخد بیڈدی نے مطابقہ آورد فلما بالصر ، وعلیمیت کے ج إجراء الفلوس

وقال في الرب مين : وعنه خور إحراج أحدهم عنى الآخر بالحداث، مع الصرد وقيل وعدمه مطنقًا. وفي إخراء لفعاس عنها إذن مع الإحراج المدكو وحهال .

قوله (ويسكون الصّمُ بالأخراد)

املى إذا قد مدهم فى تكلل المصاب والصحيح من المدهب ال اللهم كون الأحراء كو ومنه المصنف ، وعده أكث الاصاب منهم القاملى فى تعليقه وحده ، والشرعب ، والشرعب ، وأم الحظاب فى حلاقيهم ، والمصنف ، والشرح وحرم به فى الوجير ، وسنور وقدمه فى الفره ع ، والسكافى فى المدين ، و خوابين ، والمسائل ، والراكشى ، واستوعب ، و هدايه ، و الملافسة ، والتنجيف ، والبعد ، وعيره

وقيل الاعيمة فيما فنه الحصاف كين ، على يكن أحدهم بالاحراب على هو أخط اللغة على الأحراء أو القيمة ، وهو ووانة عن أخمد ، وذكرهم القناصي وسرم فاله في العربين وقال ، كشى وعلى لقناصي بـ أطله في المحردات أنه قال القياس لمدهن ، أنه يعام ألحصاف كين

فعلى هد ٠ نو بنع أحدهم نصابً صر إليه مانقص عنه في أصبح الوحيين . وعنه كنون الصر بانقيمة مطعاً : كرها القاملي أبو الحدين ، وصاحب برعالة ولي وران الآخر - فيقوم الأعلى الأدن

وعه بدر لأق منهم إلى لاكتر دكوه المحمد في سرحه . فيقوم نقسة الأكثر نفام أنو عند بنه النيسانوي .

فالرئان

بهراهما دی دو اد احلاف او کر معه ماله داه وعشره در در قمیتها ماله درها صلا و پارکانت قیمم دمل باله داها صلا علی عبر او اله العمر با قیمه . و و کانت الدر برائد به داها ماله درها صلاعی عبر را به اعلم بالأحام . و پل و بلام قمیتم ماله درها فلا ص

هما مدهب عرم به فی مستوعت ، واشارح ، و تصلف فی کا به ، وقال الا أخر فیه خلاق

قائدتم الوكان معه دهب وقصة وعاوض ، صرحه في كمن المصاب قاله الصنف في ممنى ، و أحد مسرهم القدم بن بهرا ، والناحدان وعبرهما المحدق شرحه أصلا بروالة صرائدهم، إلى المصة

قال في العروم ، عترف عد أن لصر في بدهت و عصة كه وص التحرق، فان : فياره حيشد التحريح من بسورته سبب الأن الآسو بة مقتصيه لأحد حكم وعدم الفرق ، قال ، وحرم بحصيه له أطله أنا به لي من منحال بأن باعوم به لمه وص ، كد ص عدد على صنه إلى سير مرقوم به حلاف ال بق ، وقال ان تمي أو عليه العروض إلى أحد القدس ، الله كار و حد منهم نصاباً أولاً و إن كان معه دهب وقصه ، وعروض ، السكل للمجارة : صم الحميم و إلى أحديثهما ، وفيه وجه بصم إليهم وكدا قال في عامة وراء حد القول التالى . إن فلما يصم الذهب إلى الفصة قال في العروم كدا قال

قوله ﴿ ولاركاه في الحبي المُساح المُمدَ للاستثمال في طاهر المدهب ﴾
وهو مدهب وعبه أكبر الأسح ب، وعبه أعب فيه بركه ، قال في
الفيض وهو عبد عبد أن وعبه عب فيه الركاة إلى ما مرا وم منس
وقب الدسمي في الأحكاء السلطسة عن الن هابي ، فا ركا به عبر مه اد وقال الموقول عبد أن يدية من كرد لأثره من حسه من الدسس وحرم به في
الوسيرية وذك ما الصنب في المنبي ، والحد في شرحه حوالًا

تعييون

اهرهم قوله الا ولا كاه في حلى ساح به للرحل و ، أه إذا أعد اللس ساح الوالإعام وهو العلج وكرا الدعوم ما حد عليه ، كا حل حد حلى الداري والإعام وهو العلج وكرا الداري العالم وكا داج علم الدكارة عليه القاسى في العالم العالم و العلم و العلم و العلم و عداو عداو عداد و العالم و عدال العالم و العالم و العالم و الداري العالم و المول والعالم والمول والمحالم والمحالم والمحالم العالم والمن الركاة وله ، إلا أن يعصد بدلك العالم من الركاة والمال العالم والعالم والمحالم المحالم والمحالم المحالم والمحالم المحالم والمحالم المحالم المح

فائرة او كان احلى يشر لا ينسبه ۱ تنو به إعارته عين قبل فلا وكاة و يان ما حده قفيه الركاة . عن أحمد على ذلك ما ذكره حماعة عال في الفروع . و يأتي في الله اية أنه المشركون معير أعلا للمه ع

قال العبدال قدلال ما أما أن هذا مصاحة مانه النوابقال الحد لكول هلبات كذلك الهال كان مصلحة التوالد توجه خلاف ماكام على التنفي .

قوله ﴿ قَامًا لَكُنَّ الْمُعَرِّمُ ﴾

قال الشاج في تعامل الكناليث مكرود سعى الإمالانية ، وما أعِدُ لاكر ، أن المُعَلَّة فيه الرّاحة }

أنحب الكاتم في حتى عدم، والاله المحامة ، الاحلاف أعمه ، وكد ما أعد للنفعة ، أو ما أعد للنف ... أو للسنة أم الادحار ، وحلى النسيد رف فالصحيح من الدهب وحوب الركاء فيه ، وسنه أ كثر الأسحاب ويص عليه فيما أعد لا كراء

وقال ما تحده من ديك السرف أو مدهايك ما وكي مراف ها وحرم به معنى الأنه. ب الدن في العام والده أنه قول الدمني مراف فلمن اتحد حوالم ومراده مع بله بس أمراء ما فال دوط ما كلام لأكثر الأكان والما كان مراده تحدد سرف أو مناهاه فقند الدماهات القولا واحداً لا الحب الركان المعلى

واحد اس عقبل في مدري له دوعمد لأربه . أنه لا كالم فني أعد للكه اله و وقال صاحب السطرة . لا كاله في حتى مدح ، ما بعد للمكسب به

قامرتی م کسر حتی و ایکن سه ، فهو کا فلسجیح ، و إن ام ایکن سه ، فان ، مجتبج فی إصلاحه إین سنك و تعدید صلحة افقال القاصی این نوی إصلاحه فلا كراتم فیه کا فلسجیح او خود به انجد فی شرحه او لم بد كر با ته إصلاح ولا غیرها ودكره اس تميم وحها فقال «صد سوكسرد فيركيه قال في الفروع : والطخر أنه مد د غيرد ، وعبد اس عقبل يركه ، وتر فرى إصلاحه والعبحه في لمستوعب . وحرم به النصف ومدكر بية إصلاح ولا غيرها .

وأما إذ احدج إن تحديد صفة دافها بركه على الصحيح من المدها .
قدمه في الداوج وعلام قال الل تهم فيه وجهل ، أطهرها فيه الركام وقال في المهج إن كان الحكسر لاتمع من الدس و الحسافية الركام وحكى من تميم كلام صاحب المهج إل كان المكسر لاتماع من الدس ما تحد فيه إكام .
فقال في الدووع اكدا حكام من منها ورد هو فول الداسي الداور و هلاله الدة عدم الرهي

قاب بها آراد آن می تمیم راد ۱۰ لا ۱۱ فلس کر قال افها دلالی ملهج فی سخ مصده او پال آراد آن صاحب سهج اد ۱۱ لا ۱۱ علما میه ، ثمن آین به آن دلک علماً این هو مو افق عواصر مدهب افهان از کسر پرد با تمیع می کلاس . فهو کر صحبح اودلال لاک با فیه افکار عدا

قوله (ولاغتمار ورانه)

رلاما كال مناح الصاعة الهن لاسد في للصاب تو به وفي لإجراح نفيمه الحلي مناح الصابعة عنه وسن للبرد الاعدار في الصاب فيه الورية على الصحيح من للدهب الهال في الدوح الصحيح من للدهب الهال في الدوح الصحيح من للدهب الهال في الدوح الصاب ألم على المحاب أله على المحاب الم

وفيل الاعتب نقيمه قار سارحات احداد اس عميل في موضع في فعلوله وحكي روانه الساء عني أن غام الاحداد تحادم، وتصمل صلعته بالكسر وأطاعهما في التجيف ، والسفة

وقبل - لاعتبار غيمته . إذ كان مدح الوالد به يداكان محرمًا والحمارة من عمين أنصًا. فعلى هد * أو تحق الرحل تحتى المرأة ــ أو لا مسكس . أو اتحد أحدهم حلى الاحر قاصداً بالله ، أو من بحرم عليه الاحر قاصداً بالله ، أو من بحرم عليه الواله عدم الوحد الصلمة في حماة

وحرم في السعة في حلى الكراء ، عتمار القيمة . وذكر المعميم وحويين . المفد انحن الحلاف في مناح العداعة ، دول الحلى الناح للمحارة ، قالما المناح للمحارة " فا عمدت من المدهب أنه العتار قيمه . بص عبيه

قعلى هذا الوكان معه بقد معد للبحارة ، فإنه عرض يقوم بالاحراء إلى كان أخط للفة ام ، أو علمن عن اصابه الرفان بعلى الأسحاب : هذا طاهر الذن إفر هيم من الحاث ، والأثرم الوحرم به في الكافي وسيره

و عدى فدى سرحه : ونعن فى رواية الأثرم على حلاف ذلك ، قال العصر فى السألة والسراقال فى الفروع : وأغلن هذا من كالام وقدم ، وحمل القاصى سمى . وى عن أحمد عنى لاستحداث ، وحرم به بعدمهم ، وحرم المصنف فى المذنى بالأول إذا كان التقد عرضا .

قوله ﴿ الأماكان مُماح العَمَاعَةِ ۚ أَوَنَّ الاعْبَدِرُ فِي النَّصَابِ يُورُّ بِهِ وَفِي الإِخْرَاجِ بَقِيمَتِهِ ﴾

الأشهر في شدهت : أن الاعتدار في مناح الصناعة في الإحراج نقيمته . قاله في الفروح ، و حدره القاصي ، و لمد من ، و الله ح ، وعيره ، قال الناصي ، هو قياس قول الأطها . قال الناصي ، هو قياس قول أحد لا إذا أحرج عن صحاح مكسره يعطي ما بينهما له فاعتبر الصنعة دول الوران ، كر باده القيمة بماسة حوهره .

وقيل ، تعتبر النيمة في لإحراج إن اعتبرت في النصاب ، و إن له عتبر في النصاب له نصبر في النصاب له نصبر في الإمام أحمد ، النصاب له نصبر في الإمام أحمد ، وصححه في مسموعت وغيره ، وقدمه في الفروس ،

فاعرق إلى أحرج ربع عشره مشاعاً ، أو مثايا و أنجم بدان حودته ربادة الصاعة حراً ، وإن حبر ربع عشره مشاعاً ، أو مثايا و أنجم بدان صعاح ، على ماشدم وإلى أراد كسرد منع بلغل قيمية ، وقال س تايا اين أحاج من عيرد الفدرة حاراً ، المه من غير حلمة ، وإن ما سنار القيمية ، يمنع من الكسر ولا يجرج من غير الحسن وكد حكم ك، ثبث ، يبغى ،

قوله ﴿ وَيُسَاحُ لِلرَّجَالَ مِن الْمَصَةُ الْحَالَيْمُ ﴾

أتحاذ خاتم الفصة فلدس مدح على الدينج من بدهب وعبه أكثر الأصحاب ، قال الله حدد على كدب الجوالي لـ هذا حدار أكثر الأصحاب بنهى وحرم به في المنجمص ، والشرح ، والمحار ، والحدو بال ، وأرعايه الصفرى لـ في بأب الحلى لـ وغيرهم واصمه في الهاوج ، والله عام وغيرهم

وقیل : یستحپ ، قدمه فی الرعایة .. فی اس .. س .. وقدمه فی الآد ب وجزم به فی الرعایة الصفری ، والحار بین ، فی دب الدس

وقيل : يكره لقصد الزينة ، جزم به ان تيم قد س رحب في كناب الحو ير : قاله طائفة من الأصحاب وفال من الحوالي النحي عن الدتم للتمير السلطان ، المنطب عا يحتم به ، فظاهره السكراهة إلا للسلطان ،

تمهم وده فی الرع به الکتری دوجره به فی الرع به انصمری و حاو بین ــ
فی بات الله من استخداب النحلے بحاتم الفضة ، وحرمو فی بات لحتی بیادخته
وطاهره التدفیص ، أو کول ما ده فی بات الحتی ، إحراج خاتم من النجر پم ،
لا أن ما اده لايستجب وهد أول

فوائر

مانيا: الأفضل للاسه حمل قطّه مما اللي كفه الأنه باعده أقصل الصابلاة والسلام، كان نفعل ذلك الرهوافي الصحيحين أوكان الن عباس تجعله عا اللي ظهر كفه رواه أنو داود . وكدا على من عندالله التحديك يعلم الوارعة النمشقي . وأكثر الناس يقسر دلك

ومه، حور سه فی حصر بدراهمی والیسری، والأفضل فی بسه فی حداهم، علی الأح ی ، فدمه فی ارشانه الکلای و باسه فی الفروع ، و لآداب الکلری ، و لوسطی

والصحيح من مدهب : أن لتحقيق اليد أقصل عن عيه في روية صحيح ، ولعسن بن يد ، وهن الإمام أحمد با هو أورب وأنست ، وأحب ، ي ه ، وحرم به في مستوعب ، و منحيص ، والدمة ، وابن عمي ، والإفاد ت ، وعيره . فان بن عبد الفوى في كربه منظومة و يجسن في المسرى كأحمد والعملة التهمي فان بن رحب وهد أشار بعض أصحاب إلى أن الديم في الميمي مدسوح ، وأن المحتم في المهمي مدسوح ،

قال فی انتخیص تا صحف فرماه أحمد حداث التحم فی النمی م وهدا من عیر الأکثر بدی دکر بدفی احظیة آل ماقدمه فی الفروع هو بدهت .

وقیل النجی أفصلس د قدمه فی درعایة الصدای به والحاو بین العالما حب درعانة فی هده لمسأله تلاث احبیارات

ومم، ؛ یکرم سه فی السمانة والوسطی لفرحان ، نص علیه اللمهی الصحیح عن دلك و حرم به فی المستوعب ، وسیره ، وقدمه فی انفروع ، وقال و م نقیده فی الترعیب وغیره ، انتهای .

فلت الكثر الأصحاب له يقيدو الكراهه في اللسي بالمدنه والوسطى لذحال الل أطاعوا .

قال الل رحم في كتابه : وذكر صفى الأسحاب " أن ذلك حاص بالرحال التهي

قلت : مهم صاحب المتوعب والرعابة .

وقال من رحب أيضاً . وطاهر كلام الأسموب محور المنه في الإيهمام واستصر فال في العروع : وطاهر ذلك لا كره في غيرهما ، وإن كان الحمصر أفصل ، افتصاراً على لمص

وقال أو مدلى: الإسهام مثل السنانة والدسطى - بعنى في الكر اهه . قال في الفروع با من عدد - فالمنصر مثله ولا فاق .

قب بوقیل باهاق کال متحها ، نجاو تها ، بناح البحثم فیها ، محلاف لإسهام المدم و سمیعاله .

ومم لاناس محمد مثقالاً وأكثر ، مالم بحاج عن العادة الذي وي العاوم هـ صاد كلام الإنام أحمد ، والأسماب

وقال این حمدال نافی کنده ائتلالة نا پاس حمد دول مثقبال او معه و خاواین ، والآداب

فال في رحب في كدامه فياس قول من منع من أمحداد على الله و و و على أعد مثقال أل تميع الرحل من للس حائم إذا و دعلى مثقال وأوى و و و اللهن هذا ، وتم نسق فيه حدث مرفوع ، الل من كالا معمى الأصحاب بهني ، ومنها عاد كره الل تمير وعره عن الله مني أنه قال الو اتحد بنفسه عدة حوالم ، أو مدطق ، م تسقيد بركاة فيا حاج عن العادة ، إلا أل محد دلك لولده ، أو عده

قال من رحب العهد قد بدل على منع النس أكثر من حاتم واحد ، لأبه محالف للددة وهد قد بحسف احتلاف العوائد الشعى .

قال في العروع • ولهد طاهر كلاء حماعة لا ركانة في دلك .

قال فی مستوعب ، وعبرہ الا رکاۃ فی کل حبی أعد لاستعمال مساح ، قال أو كثر ، لرحل كال أو سرأة . ثنم قال - وعلى هدين القولين بحرج حوال اللس حاتبين فأ كثر حملاً .

ومها : يستحب النعثم بالنقش ، عبد صاحب الستوعب ، والتنعيص ، وال أسر ، وقدمه في الرعامة ، والآداب، ولا ستجه الل حوري .

قال من وحد في كتابه وصاه كلام أكثر الأسحاب الايستحد وهو طاهر كلام الإسام أحمد في روانة مهما ، وقد سأله ما للسة الديمين في التحتر ب فقال ذلم كن حواليم الفوم إلا فصه فال المعلى : لايستح في محتر بالمعلق عن المني صبى الله عليه وسير شيء ، وقد تاكرها كلم الل وحد وأسها في كباله ، وممهم عص الحاتم إل كال دها ، وكال يسمراً ، في قدار الإلاحة السير الشهب، فلا كلام ، وإلى قل ؛ معدم إلاحاء الهن ساح هذا فيه وحيال ،

أحداث التحريم أيصاً ، وقد بعن أحمد على منم مدير الدهب في حاتم المصة ، في رواية الأثرم ، و إفراهم تن الحارث ، وهذا الحتيار الناسي وأبي لحباب والوحه النباس الإباحة ، وهو احد أبي تكر عبد الدير ، ولحد ، والشبح في الدير وهو قلاهر كلام الإمام أحمد في الملاً وريه مس الراحب ومثاب وعدها على ما صطاحات .

ومنها: که آن کلب علی خاتم دکر الله ۱ قال . او غیره . علی الصحیح من مدهب وعلمه آکتر لأصحاب.

وسه لا تكره دخول الحلاء بدلك علا كراهة هذا قال في الدوع ولم أحد في السكر هة ديالاً إلا قوله ، للدخول الجلاء به ، والسكر هة صقر إلى دس . والأصل عدمه .

قنت وهوانصوب

وقد ورد على كثير من السلط : كنا، دكر الله على حو سهم . دكره ابن رحب في كنام . وهو ظاهر قوله ـ عليه أفصل الصلاة والسلام ـ حبن قال للماس فارتي تحدث عالمي ، و مشت فيه المحمد رسول الله ، فلا بنعش أحد على نقشي الالأنه إلما مهاهم عن نقشهم فا محمد رسول الله الالاعن عيره ، قال في الدوع و معر ماو د. لا كه عبر د كر الله . ف في اباع ية اود كو ارسوله . قال في الدوع ، و سوحه حيال لا كود دلك .

ومله ، لا نحو أن نقش على لخاتم صورة حبول اللا تراج ، النصوص الداسة في داك ، كل هل إحاد لسله ، أو لكرم؟ فله وحليال

أحدهم انجم حدد ندسي ، وأنه الحصاب ، و من تقيل ، في أحر الفصول وحكام أو حكم الهدوني عن الأسحاب فان من رجب وهو منصوص عن أحد في لشاب والحواج ، ود الناسي وهو المدهب

و اوجه الدی کره ، ولا رحم و هو بدی د کره می أی موسی و کره این أی موسی و کره این عمیل الله میل می حب و کره این عمیل آیم علی و کره این عمیل آیم علی و کره این عمیل کره این حال و میل حال و میل می حد د وصفر و حاس و رضاص می عمله فی روا به حمیم عدد د الآیه علیه أهل ایار به

ره عامت دلك ، فا منعج من الدهب أن ، د ما كر اله ها : كر ها المربه ول الن رحب : عامد أن كار لأسحاب وعنه ما مان على النحويم المله أنو صاب والأثرم قال الن رحب عند أن كر لأسحاب وصاهر كالاماس والأثرم قال الن رحب والله وحكى عن أبي تكر عند العراج أنه متى على وقال عن الرحوى على وقال عن الرحوى وقال

وأحاب أنو لحصاب س ذلك ، فقال يعو دموج من حديد ، قال في الفروع : فيتوجه مثله الخاتم ، ومحوم ، وبعل أنو صاب الرصاص لا أعر فيه شدًا وله رائحة

قوله ﴿ وق حِلْية الْمُنْطَقَةُ رِوايِسَ ﴾

و طعهم في الهداية ، والمدهب ، ومسبوك الذهب ، واستوعب ،

والتلحيص عوالبلمة ۽ والحمرر ۽ والنظم ۽ والرعا تبن ، و خساو ٻين ، واس آتهم ، والدائني ، وتح مد الصابة .

مد هما - يسح وهو العنجيج من مدهب حرد به في الدجير ، والمور ، وصححه محد في شرحه ، وصحب النصحيح قال في الدوع : . ح حدة شصقة على لأصح ، وقدمه في السكافي في تركشي الحدا ، شبو و غد الأسمال على والرواية الدائمة : لا سرح فضر الركاة وحكى دلك عن بن أبي موسى وهو من معردت .

قوله ﴿ وَعَلَى قَيْسِهَا الْحُوسُنُ وَالْحُودَةُ وَالْحُفَّ وَالرَّالُ وَالْحُمَاثُلُ ﴾ فاله الأسماب وحرم في الحكاف بهاجة الكل هاله في العروج قات قات قد حكى في السكافي عن س أني موسى : وحوب بركة في دلاك ، ومن س أني موسى : وحوب بركة في دلاك ، ومن س عقبل من احم والرال عميهم الركاة وكذا الحدكي عنده في السكم لي واحر علة ومن القاصي من خائل السيف ، وحكاه عن أحمد .

قال في الدوع وطاهر فلك الاقتصار على عدّم الأشياء ، وقال غير واحدً مدد دكر دلك موجو دلك عيوجه منه ما دمرج به مصهم أن خلاف في المفتر والدهل ورأس برمج وشعرة الكن وجو دلك وهد أطهر بعدم اله في الشهري وحرم بن تمير ، أمه لا مح محلية الكين بالمصة ، وحرم في ترعية الصعري والحويين بالإباحة وقدمه في برعاية الكهري وقال سعى عدم الإباحة وهو حيد اشهى قال في اعروع ، ويدحل في خلاف بركش المثاب ، وقاله الشيخ تتى الذين ما قال في اعروع ، ويدحل في خلاف بركش المثاب ، وقاله الشيخ تتى الذين ما قال في اعروع ، ويدحل في خلاف بركش المثاب ، وقاله الشيخ تتى الذين ما قال في اعروع ، ويدحل في خلاف بركاش المثاب ، وقاله الشيخ تتى الذين ما قال في اعروع ، ويدحل في خلاف بركاش المثاب ، وقاله الشيخ تتى الذين ما قال في اعروع ، ويدحل في خلاف بركاش المثاب الأسة أنى الحياس التموي أول باب الآمة .

فالرثاب

إصراهما: لا يباح غير ما تقدم ، فلا يباح تحليه م اكب ، و سس الحيل ، كاللجر وفلائد الكلاب وتحو دلك وقد عص لإماه أحد على تحريم حلية الركاب واللحاء ، وفال ما كال مرج وحد كل وكد تحليمة الدواة ومعلمة ، والكرال ، ومرآء ، ولشف ، ومكحلة ، وليس ، والسرحة ، والروحة ، ومشر بة ، ومدهل وكدا للحص ، وعجم ، والقديل ،

وقبل كدد ، فال في الدوع كدا فيل ولا فرق ، وعلى الأثرة : أكاه رأس مكحلة وحليه لما أه فصة ، ثم ظل وهذا شيء فه فأم الآلية : فللس فلم خريم .

قال الدوى الحدد ولا جداد أنه في حكم مصل في عكول الحدكم في حية همم الأولى كذلك فاله في المسوعات وسنق في ناب لآية ما حكاد ال عقيل في الصول عن أبي الحسل التميمي في كتابه اللطيف.

اشائم بحرم تحدید مسجد و و المسجم من مدهب ؛ أنه و وقت على مسجد أو محود در ال دهب أو قصة ، نصح و الحرف وعليه أكثر الأسجاب وقال مصلحة المسجد وعديد الأسجاب وقال مصلحة المسجد وعديد المسلمة المسجد وعديد اللها المسلمة المستحد وعديد اللها المسلمة المستحد المسلمة المستحد المسلمة المسلم

وبحرد أيضاً : تمويه سقف وحائط بدهب أو فضة . الأنه سرف وحيلاء . فال في العروع : قدل حلاف السابق على إناجيه بماً .

تعبراد

أهرهما حيث قد بحد، وحدث برانته ورك به و إن استهلات في يحتمع منه شيء فله استدامته ، ولا ركة فيه ، لعدم العائدة ودهاب المائدة التصف المائدة عن العصة الشابي طاهر كلام النصف وعيره من الأصحاب : أنه لا ساح من العصة

إلا ما استثناه الأصحاب ، على ما نقدم ، وهو صحيح ، وعليه لأصحاب ، وقال صاحب الفروح فيه : ولا أخرف على تح يج سن الفضة بضاً عن أحمد ، وكلام شيخه بدل على إناحة بسبه لذ جال ، إلا مادل الشرع على نحر بمه النهبي

وقال الشمح في فلدس أنصاً : من العصه إداء لكن فيه نقط عام باشح بهم لم يكن لأحد أن مجوم منه إلا ما قام الدليل الشرعي على تح به البرد أناحب السنة حائم العصة دل على إداحه بالى مصاد ، وما هو أولى منه بالإداحة الوسالم لكن كذلك فلحة ح إلى نصر في حديد وأخر به ، والبحد بهم نفتقر إلى دايل ، والأصل عديمه الوياديرة صاحب له وع الورد حميم ما استدل به الأصحاب

قوله (ومن الدَّهبِ فيهه نـــّنف)

هدد بدهب قر لإد الحد كن ق سيف عر سالك من دهد وكل في سيف عر سالك من دهد وكل في سيف عني الله عدل مدين من دهب في الله عدل في الله عدل في الأهم حمل أصحاب حو مدهب أحد ، فال في عدل المديه الباسخ في الأهم وحرام الله مدهب والسوات بدهب و وشرح الل منحا ، والسوال و سو الموجد الدي وقدمه في هداله ، و حلاصة ، وغير ، والله تقل و والله تقل مركشي هداله ، و حلاصة ، وغير ، والله تقل مركشي هداله ، و حلامة ، وقدمه في مستوعب ، وهو قال مركشي هداله المشهو وعنه لا بالح قدمه في مستوعب ، وهو ماه كلامه في المحتص ، والله و أصفها في اله وت ، والاعتمال ، والمعلى ، والمعلى ، و شرح ،

تفسير حكى عمل الأصحاب عدد فرياحة حيالاً وحكى مصهدا عامل وحهين مقل وحهين كصحب التدمين ، و حويين ، والدائل ، وسيرهم وقد من مقل الإسحة بالمستر ، مع أنه ذكر أن قبيعة سمه ، عبيه أقصل الصلاء والسلام ، أنه بيه مثافل و را العمل لأصحاب والتين في يدحته في السما و تقدد ما نفله الإد ، أحمد عن سما عمد وعين

وقيل يسح الدهب في السائح ، و حسره لأمدى ، و شنح تني الدمِي

وقس: كل ما أسح تحسته مصة ، أسح تحسيته بدهب ، وكدا تعلية حاثم اللصة به ، وقال أو تكر إيباح يسير الله هب التبحا لامقرد ،كالحاتم ونحوه وقال في رسية ، وقس ماح يسمره بعد عجره وفيل الطاقة وفيل صروره قات أو حاجة لا صروره الشهى

وهده دنك في أو ثن ب لآية ، مصده هاك كراه الدينج في الدين على الصد أبي كر

قوله (وأيسَّ مُسَادِ من اللَّهِ والفَّةَ كُلِّمَا عَرَبُ لَادَتُهُنَ لَمُسُهُ قَنَّ اوْ كُثْرٍ)

کا منوی ، واحده و ماه المو ، و مدمانه ، ه مرد ، و معد ، وامعلالة ، والحام و ماه و معد ، وامعلالة ، والحام و ماه و ها حتی قال فی الله به ، و مدها و مده

ولی لأح ی ۱۰ مع آم فهو کنه فلح میسرف قال فی اله وط واهان ما ادم عن امام ما بدایده عالی بدهات کر صرح به عصبها امام داخت. جاس حامد الهمی والی مصلف هم دوقال اس حامد این بایع أنف مثقال حام وفله از كاله اوكد قال فی غیرا دو حوی دعامها فضاه ما آنه سو اكال من دهات أو فضه

وعله أما أن مثقال كثير من الدهب والفضة أوسله عاشرة آلاف درهم كثير أوأباح الدعني أن مثمال شادول أوقال أن تصل الدح المدد الكن

⁽١) إلا أن لك ل محرمة من حية معاهد

ين سع حنص وتحوه حمسيائه ديا. لقد حاج عن العادة . ونقده قوله . م كان من ذلك سنرف أم مناهاة كرده كي .

تعلم علم كلام الصلف وكثير من الأصحاب حوا الحية بدأة بداها ودا يبر معرام الأون مرسلة الرفعو أحد أوجهال علا ركة فله

و الوهد الذي الأحو أحسم الدلك الدسم الإكامالية، وأصفهم في عربهاج والرام لتان ، والحاو الن دم الن منم ، والعالمي ، بالمساهب

وات قد دکر مصلف شعره افر باب حامع الأمان با إد حلف لا ماس ح حاً افاس داهماً واد اعراق ما سله الفي حلته وجهاس الحرم في عاجم العدم الحلث وصححه في التصحيح العام إلى سدوس في ماكم به ما خلاف

فالصوب فی دلات آن ترجع فیه پی الدف و به ادم افس ادب به فهم وعاداتهم خاد دلات حدث از ۱۵ و به به و خات فی تاینه او پالا فعالیه ترکارتم ولا حدث

فوامر

إهر هما لا كنه في الحوه ده بؤؤ وه لان في حي إلا أن كون المحره فيفوه حميمه بمماً ، لاكره تصلف وعبرد وقال في بالما الدي ي ولا الده في حي حده وعله وؤؤ وفال عبر وحد إلا أن كون المحاه أو مترف منهم صاحب إله الصفري ، والحد بن وهو فول في عالمة الكارى

ویں؟ نابھے ۔ فوجیاں ، وائٹامید فی محتصر اس تمیم ، والوہ تیں . و حدد میں معالد وع

قت الصوب وحوب ركه

⁽١) أي دات عروه . و لنرسله ١٠ ده طويلة تمع على يصدر

وطاهر كلامه في استوعب ندم الوحوب

الثانية ساح للرحل و لم أن السحلي بالحوهر وتحود، على الصحيح من مدهب ودكر أنو معانى : كم د دلك للرحل النشبه الذي في القامح الولمال مراده عير تحسه بدلك .

الذائد: هده الدية روهي تشه الرحل بدراته والرأه بدرحل في الله سويره مراه على الصحيح من بلدهم ، قال الدودي و كنت سدرائي عبد الله هرات ه حرية عليه فا و فتكلير شي و قلت الكرهه والله كلف لا أكرهه حداً وقد من الهي صلى الله سله وسير مقشيات من الله الذخال والله وكره الإله و أحد أر الهيه على الله سله وسير مقشيات من الله الذخال والله وحرم له الإله أحد أر الهيه عدائه من حدا العصول والله يق و معي و والح الله و عليه في من الله العيمة وكد فال العيمة وكد فال العيمة و كد فال العيمة و كد فال العيمة و كد فال العيمة و دود الولا الله على الدول بالله و المناه و في الله و دود الولا المناس حداله الله في الدول في المتوعات و المناه و في الدول الله و المناه و في الله و المناه و في الله و ال

باب زكاة العروض

قوله ﴿ وَتُؤَّحَدُ مِنْهَا لَامِنَ الْمُرُوضَ ﴾

هذا تصحیح من اندهب و شبه لأسمات وقطع به "كبرهم وقال الشبیح تقی الدس : و پخو الأحد من عملها أ ص

قوله (ولا تصيرُ للنّحاره بلا با عَلَكُها هِمِنْهِ سَهُ التّحاره بها .

قال ملكها بإراث ، أو ملك عقله عير بيّة أثم أوى أحدره

بها لم تصرُ للتّجارة ، وبال كان سندهُ عرصُ للتّحاره فعواهُ للقنية ،

ثم بواهُ للمحاره ، لم يصرُ للنّحاره }

هد المدهب وعده أكثر لأسحاب فال بركشي هدد أنص الروبين وأشهرهما ، وانحتارها الخرق ، والقاصي ، وأكثر لأسحاب عال في يكافي والفروع عدا ظاهر المدهب ، السابح د النية الانعال سي الأصل ،كندة إلىامة المعوفة ، ولية الحاصر السقر ، وقدمه في المعني ، واهدالة ، و حلاصة ، واس ، . ، والشرح ، والكافي وشره

و سه آن ااه صی صدر للنج ه عجد د انبیه الله صاح ، و س الله می ، م س منصور ایا خدرد أو تكا ، و س آی موسی ، و س نفس ، وصاحب الدائلی وحرم به فی شصرته ، واروضة ، و معالف فی اسده از وأصفهم فی الدهاب ، وانحار ، والرعالین ، و خواین ، واله ثنی

عميم فوله لا يلاش بماكه عمله الصحيح من مدهم أنه لا بعمر فيما مسكه معرضة الخصولة بالمكاح والخام والمه والعميمة كالمع الاس في الدول و هذه لأشهر ، وحد د القصى في العاف الدائم الحصاب والعن عقال المعدمة في معنى ، والكنى ، والشرح دو مارع ، والل نهر وسيرها قال ركشي الاشترط أن ماكم عوض على الأصح وفال: بعمر المعوصة سواء محصت ، كبيع وارح المونخوه أو لا ، كلكاح وجمع وضايع على دم عمد التال المحد الوهد الصادق أو أنّا أن اللصور الواحتارة القاملي في المحرد

فعلی هد هول برطان می عوص ، کاهنة والدنمة و خواها ، عصر الله رقالاً به علی الله رقالاً به علی برد به به و حدویی ، فرات ما که عمر الله موسی ، کاهنة و ها مصده و سنه و حدث ش و با ما که عمر الاسوس ، کوسیة و ها مصده و سنه و حدث ش و حدایت و صدیر د ، آو الموسی به مای ، کاب عن دم عمد ، با الحدم عدم یا دار الله ی آو الموس مای الا عقد ، از المنت آو فات ، آه الحدم عدم یا فوجول ای بافت که

و منه ه در گول الموصل عدا اد کاد تو بلطانی اود کار بل عدال ما به فیما را مدت عاصاً لد حد الله ماصل فاله الا کالها فال فی الدرمان الفهنی هدم العام اوفایا ال من الحاج منها عدا الهال منه هداً أو عاص حالها

او لر

إهراها معلى به معره ال معلى ما معلم موليد الكليب به بالاستان عله لا يراهه و المواهد المستان الله المستان المستان الله المستان الله المستان الله المستان المس

الثالث ممكن مسكه عين مان ال منفعة "سين وحدث الاكام على الصحيح من المدهب فدمه في اله مع وعام و وضحمه من تميم مسرد وفيل الاحب وله كل م ماها مدم الحال .

الراهم الدياد من قده من أن المردد ما كه الحداد صرفيد تقد دكره في هاده عدم الشري المن حال ما من قاله الديارة بعيال المصع حول ما معليد المان عاص أن دام من فيه و ديارة العالم من لمير و مديد

وه فی عداد دخطاً شاخ بیرسی صابلید در وی دار عدا آرمین اماحت آخار دیشن ۱۹ کی ۱۹ و در ۱۹۰۰ محت مصدیس عداد بیصر قلید دیگرا به دیگر به صلی فی اید اچ اوجاد به ای درسیاه اس شم وه حد اصار باید دونجه با نماد علی بادر حال المحاد

وه مات مشاق الحاد فعد الع حددة الداوة الداعلي الداعلي عرفين لحادة الله القاملي المحاملة في الداء ما يامان بالماولة الله

المحاسم عمر به ماه حول به ما و مساير للدنية و بهي مساير من المحاسم على ما المحاسم المالية و المحاسم المالية و ا

ann), also) 10

ه في الأعظم به محدمة كدو معسيه فير عسي الله علاز أهدامه باشهادة حلاف الذكرة الأسال

قَهَلَهُ وَوَتُمُّومُ مَرُّ وَمِنْ عَنْدَ الْحَوْلُ عَا لَهُو الْحَصَّ لِلْمُسَاكِمِ مِنْ عَبِّمِ وُ وَرِقِ إِ

همد المناهب مصفاً أنجي سواء آل من عند اللها أو لا . وعاله جرهه الانجاب وفي الحمال عنوه العند الله التي عدد في لأحط وعمه لا تقوم نقد مفدآخه ، ماء على قوب الا يعلى حول نقد على حول عدد آخر - فيقوم بالمعد الذي اشتري به .

فوائد

الأولى ما قومه به لا عبره سعه يلا فس جمكن

فعلى مأسَلَق في أه حر كلاب برك من أولا عمره أيضاً بنعضه بعد تقويمه ولا ترابدته إلا فيل التمكن ألفيها أسافه أبها، فلنا ما ؤثر ترابده الأنه كسامج ماسله عداجون

اشابير: ما نبعت قيمه المامض لكل عد بطاء فود بلامع للعمر ماعلى الصحيح . صححه المحدق مرحه باش تمير و ميرهم . وحدرد القاملي و مصلف وصحت المحيض وعبرهم وهو أعموات

وقيل : بحم طاله أنو حصاب وغيره وقدمه في الدوع باس تميم وظاله المصلف في معنى ديالاً له فال الدمي أن غيد للمد الملد وهد الدهب باعلى ما صطحاما في حديمة وقيل الموم علمة

الثالث له حلى خواى اللها، قومين سو دج وه حلى الحصيان قومهم على صفتهم ما دائم في أسلم لدهب و عصة ما بطالها على عليمه ، وهو سص مدلات ، والحريم على ارحال و بدا المدلات ، والحريم على ارحال و بدا المحري المحالة المدال حاله أشد من حاله الدال المحريم على ارحال و بدا المحرف المحالة المحال والمستقدمين في المحالة والمستعدم والمستقدمين في إطلاقهم المحالة المحال والمستقدمين في إطلاقهم دالم على المحال والمحالة المحال في المحالة ال

المصر عدم في النام بدي فيد ص م وص إلى كل ، حد من النقدين ، وص عدس إلى الدوص في لكيار النسام عوم .

قوله ﴿ وَإِنَّ الشُّمُّواهُ مَنْصَابِ مِن السَّاعِمَةِ لَمُ إِلَّى عَلَى حَوْلُهِ ﴾

وكد او يامه مصاب من الدأنة وهذا الله تراج فيهد ، إلا أن شترى صاب ما أنه للتحارة مصاب ما أنه للقلية ، فيه على ، على الصحيح من مدهب ، قال في العروع " على في الأصح - وحرم به عدامة - وفيل - لا على

قوله ﴿ وَإِنَّ مِنْكُ نَصَانًا مِنَ النَّا ثُمَّةِ لِلتَّحَارِمِ فَمَنْيُهُ وَكُنَّاهُ التَّجَارِيِّةِ دُورِدِ السَّوْمِ ﴾

وهو المدهب، وعمله "كثر لاصعاب.

وفيل ؛ علمه که السود دول سجره ، دکره القاملی وغیره ، لأمه أقوی الاجماع ، وتعلقها بالمعیل ، اسکل إل عص بطابه وحبت که البحارة وقیل ، بارمه آن برکی الأحط ملهم اللفة الله واحت به لحد بی شرحه و علم آثر لحلاف فی لأحظ ملهم اللفة الله واحد دکرها هو ممل تبله و علم آثر لحلاف فی لأمثلة فی لایل والدی ، وقد دکرها هو ممل تبله وأطلقهال فی الدائق ، واس تمیم ، وقال فی الراضه : ایرکی البصاب اللهیل ، واد فعل المقلمة

النصر صاهر كالام المصلف أنه سواء المق حيالاها أو لا وهو أحد الوجهين المصحيح منهما، وهو صاه كالام الإمام أحمد رجمه للله الوجوم له المصلف وغيرما.

وقيل غدم ال بن في حول ل أنه أو البحاة احدره اعد . لأنه وحد سب كه ملامه ص . وأصفيه في العروع قوله ﴿ قَالِنْ لَمُ تَبِلْتُمُ قَيْمَتُهُ عِمَالِ لَتُحَارِقِ فَمَالِيَةً وَكَاهُ السَّقُومِ ﴾

كأر سين شاة . قبيتها دول مائيين ، أو دول عشر ما مئة لاً وكد الحكم في عكس هنده السائة الوكال عنده ثلاثون من العبر فينتها ماثته دره ، أوعشرون متقالاً ، فسه كاله النجالة العبيد الدهب في مسألتين وقطع له كتاب من لأصحاب

فی الصف الاحالاق فه وصححه محدق شرحه، و ان تمیم وقدمه فی به وع و سره و حدره الفاصی فی محرد و سیره

الهيم هذا لحسكم لنتده فيه يردا ما مع قيمتم عناب لبحاة كالا الدول]
وهذا إذا لا سنق حول السوم وأه يال سنق حول السوم وكار مت قيمته
أقل من فضات في معلى حول فلا كانة مصلةً ، حتى بير لحول من حين سمم
النصاب في وحه حتاره القاصلي وعن أحمد ما دن عليه ما وفي وحه آخر أنوب
كانة السوم عند حوله فيه حال حول المحارة وحمت كاند الرائد على النصاب

وكدا حكى لمصف إد سق حول السوم وأطفهما في الهروع ووس ليم ، وأما إلى تمص من عدم حجيم حول وحث ركاه السوم ، على أصح الدحهن اللائساند الكناة المحجه في الدوع ، و من تهم او حداد العاصي ، وحداد فال بنعني ، والشرح

وقال لاتحب كالدوم

قامرة و ملك سأته للمح أه لصف حول ، أنم قص بنة التحرف المتألف حولاً و، بين ، عني الصحيح من مدهب ما وحدر الصنف حتى أم وحد سبب ركة للامعرض ، والناء الجند على تقديم ما وحد تصاله في السابة السابقة وأطلق النا تاني وحيال .

قوله ﴿ وَإِن النَّاتِرِي أَرْضًا ۚ وَ الْحَالَّ النَّجَارِةِ ۚ فَاثْمُر الْمَحْلُ وَرُرِعَتِ الْأَرْضُ فَعَنْيُهِ فَهِمَ الْعَشْرُ ۚ وَيُرَكِّي الْأَصْلُ لِانْجَارِةِ ﴾

سی رد اعق خولاها ، وهدا أحد الوجهان حدا د الصلف ، والشارخ ، ومكر اس ملح في سرحه ، أن حدو أنا لمه لي دك في شرح هذا ، أنه حشه القاضي ، و اس عميل

فات : حود به الدعني في حامع الصعير

وقال الدهن الركن خلع كاه الفلمة الوهد المدهب على عليه الوهو طاهر ماجرم به في الوجير ، وحام به في بدور الم والملحب الواجعة في اللمة ، وقدمه في هدا له ما مساوعت الما والخلاصة ، والتنجيض ، واعد الم والله الميام المارة الم

فی مصاب و اشاح وغیرها احدارد افاضی د و آمی به اول اعجد فی شرحه اهد المصوص علی آخذ دو صرد،

قوله ؛ ولا عُشَر عليهِ ، إذَ أَنَّ يسنبق وُخُوب الْمُشْرِ حَوَّلُ التَّجَارَةِ فَيُحْرِخُهُ ﴾

علم أنه درة علق حول التجارة والدشر في الدخوب ، أن كلول بدو الصلاح في التمرة واشتداد الحب عبد تماء خول ، وكانت فيمة الأصل المع عدات التجارف فهذه مسألة المصلف المقدمة التي فيها الحلاف .

و مرة إنحند في وقت وجوب ، من أل سنق وجوب العشر حول التحره ، أو عقال ، وسكن أحدها دول عنال ، فا عنجنج من المدهب : أن حكم السيق هنا حكم مالو ملك تصالب سائمة للنحرة ، وسنق حول

أحدها على الآخر . وحكم بقديم ماكل بصابه هد حكم ماو وحد بصاب أحدهما كما عدم قراب . حرم به المحد ، وصاحب الفروع وغيرهما . فعالاً وإن احتلف وقت الوحوب ، أو وحد بصاب أحدهما فسكمناً له سائمة التحرة التي قديه في تعديم لأسلق ، وعديم مانح بصابه الشها

وقبل ایرکی عشر اراع والله اینا سنق وجو به با حرم به فی اراع تیل ه و خاو من والدختر ، والدائق اقال این منحا فی سرحه ، فه سنق نصاب العشر وجب لمشر وجهاً ماحداً ، وهو طاهر ماجرم به انصف هنا

تعبران

أمرهم : حت أحرح المشر فإنه الابازمة مسوى زكاة الأصل ، وحيث أحرح على أحرح على أحرح على أحرج على أحرج على أحرج على أخرج على القيمة المابلة المناف عشر للزاع و لتمرق الا أغير فله حلافا من الاحرب وطاهم كلام المصنف: أنه إذا سبق وجوب المشرحول الحرب أل عليه المشرمع إحرجه على الحمم ركزة الميمة ، ولا فائل به ومالك على مد في شرحة المسمى أن يعود الاستشاء إلى الحلاف المذكور في اسالة إلى احلاف في اسد القيمة في السكل ، أو في الأصل دول أعمه إدا المقل وحوب المشروكة النحرة

الشابي: فعلى ماقدمه مصمت اليستأمل حول البحارة على رزع وتمر من الحصاد والحداد الأن به ننتهى وجوب العشر الذي لولاء لكانا جار بين في حول النجار الوعدا العلجمج قدمه امجد في شرحه ، وصاحب الذوع .

وقبل لاحدُّمَ عليهما خُول حتى ساعاً فيستقبل شههما الحول كال القمه وهو تحريخ في شرح المحد ، وحرم اس تمم أنه يحرج على مال القبية .

فواثر

الرُّولِي : تو نفص كل واحد عن النصاب ، وحلت كاله التحارة ، و إن سع أحدهما تصابا : اعتبر الأحظ للفقراء

المُنتِ لَمُ عَ هَرَ لِلقِمَّةِ فَأَرْضَ اللَّهِ مَا قُواحِتُ الرَّاعِ العَشْرِ، وواحِتُ لأرض ركاء القبلة ، وو رزح مَدَ اللَّهِ مِنْ أَضَ قَبِلةً عَهِنَ مَرَى الرَّبِعِ كَاةَ مَشْرِ ، أُو قَبْمَةً * فِيهِ العَلَافِ فِي أُصْلِ مِنْ أَنْهُ ،

افتائم: لوكال غرلاركاه فيه اكا سفرحل والتفاح وعوهما ، أو كال مراع لا ركاه فيه اكاخفتر وال ، أوكال القفر المحاة وعليدها أحرة ، صرفيمه المرة والأحرالي قيمة الأصل في الخول ، على الصحيح من المدهب ، كارانح ، وقيل الايصر

الرافق ما أن فقر من شراه مقراء فارًا من اركام ، فال في الفروح ، طاهر كالامآلاكة به أو ضريحه بـ : أنه لا ركام عليه ، وقيل ؛ علمه الرقاة ، وقدمه في الرعامين ، والفائل الوأصفهما في الفاوع ، والحوايين ،

الحاملة ، لا كنه في فيمة ما أعدالكار ماء من عقار وحاوال وتهرهما ، ولاكو من عقيل في دلك نحر حاً من حتى معدالدكراء .

السايسة: لا ركة في غير ما أعد بمجارة ما من غيض وحبوال وعقبار ما وثيات وشحر ما وعدم فيأول الدت مالا أحب فيه الركاة من الآلات والأسعة ما والعوارير وتحوها مالتي للعسام والمجار والسيال ومحوهم .

الدابعة الدابعة الدائمي شفضاً للتجره أنف وصدر عبد الحول العلى وكاهما وأحدة الشفيع العلى وله شتراه الفيل فصدر عبد حوله بألف كي ألماً واحدة وأحده الشميع بألمين الأنه بأحد ما وقع عليه المقد

قوله ﴿ وَإِدَا أَدِنَ كُنُّ وَاحِدٍ مِنْ الشَّرِيكَيْنِ لِصَاحِبِهِ فِي إِخْرَاجِ رَكَاتِهِ ، فَأَخْرَ جَاهَا مَمَّا : صَمَن كُنُّ وَاحِدٍ نَصِيبَ صَاحِبِهِ ﴾

هدا المدهب وعده حماهم الأصحاب، وقدمود ، لأنه انعرل حكم الأمه م ينق على موكل ركاة ، كما لو عو تحراسي والعرب حكم يستوى فيه العم وعدمه مدادن مانو وكله في سع عدد، فاعه موكل أو أعقه اور قافي شرح المجارر ا وحمل السنق التال اس عدر الله اوهو عرابت حسن ،

وقیل کے بھلس میں ما میر بہت جا صاحبہ ، سام علی آن الوکیل لا سعرل قبل العیر

وفيل الأعصيل ، و إن قبد إينجال قبدل العلم الأنه عرد ، كانه وكله في قصاء دين القصاء بعد قصاء سوكل وما بعلم الحدارة الصلف

وه قل مخد فل شرحه بسهد ، له له عوت حق مالك بدفعه ، إد له برجوع على الله عن وهال فل برجوع على الله عن وهال فل برجوع وهال فل بري بالم كل واحد منهما حق لآخر وفيل ، لا ، كالح هال منهما ، والدهير الذي أحده منهما في الأقيس فنهما فال في الدوء أخدا فال .

قوله ﴿ وَإِنْ أَخْرُ حَمَا أَحَدُ عَمَا قَبْلِ الْآخِرِ صَمِنَ اللهِ فِي نصيب الْأُوّلُ عَدِ أَوْ لَمُ ۚ يُعَدِ ۗ }

ا هد المدهل وعليه "كثر لأصحاب والتجرج أن لا صحاب عليه إداله عبر والده على عدم المران المكيل قبل عمه كم تقدم أو ألى المسألة في الوكافة . وفيل الانصليل وإن قبلاء المران المكنل قبل عمه أكم لقدم ، حماره المصلف أوهما القولان بادان قبل ديك .

فوامر الأولى و أدل عبرالشرك و كل واحد للآحاء في إحراج كانه . هيكه حكم سأله التي فيها كرها يبدأ تركانه وحوه ؟ فيه روايت . وأصقهما في الفروع ، و من تميم ، والرعاسين ، والحاو بين

رحدام لا يحب إحراج ركاء أو لا ال يستحب وهو الصحيح

وقعم به العاصي ، وفرق بينها و بين حج

و رو یه انتاسة - بحب إحراح رکانه فس رکاله الادن . فال فی انفروس وقد دات هده السأبه على أن نقل الصدقة قبل أداء الركاة في حوا د وصحته مافي نقل عَيه م وات قبل أد أن

الثالث له لرميه، كاله و بدر قدم تركم، فإن قدم الندر ، يصر كام، على الصحيح من المدهب وعيه بيدأ : يـ .

و با أي تعيره في قصدة المصال فين صود البدر

الثالث : لو وكل في إحراج الله ، ثم أحاجها هو ، ثم أحرج الركيل قبل عده . فال في المروع : فيتوجه أن في ضمانه الحارف السابق الروط لم يدكرها الأكثر ، اكتفاء ، سنق وأقلق بعصهم للانة أوجه

تألثها لا يصلس إن فلمد لا معرب أو إلا صحى وصحيحه في إعامتين . و لحويس ،

البرابعة - تعدل قول بتوكل أنه أحاج قبل دفع مكيله إلى الساعي ، وقول س ده رکوسله به ، نم دعی اله کی احسه .

الحامية: حلث قلم لا يسج لإجراح ، فإن وحد مع الماعي أحد مله ، و پن عمل ، أو كان دوله إلى اللغر ، ، أكانا دفعا إليه ٠ فلا .

تميم : سنق حكم المصارب ورب اللي كتاب الركاة المعدقون المصف « ولا کو ي حية شارب من از مح قيل القيمة ه

باب زكاة الفطر قوله ﴿ وَ هِيَ وَاجِبَةً عَلَى كُلُّ مُسُلِمٍ ﴾

هذا المدهب مطفاً . وعليه خاهبر لاصحاب . وقطع به كثير منهم وفيل انجتمن وحوب الفطرة استكلب بالصوم الوحكي وحه : لا تحب في مال صعير الوالمصوص خلافه .

تقبہ : معبوہ قولہ ہ علی کل سے لہ انہا لا آخب علی غیرہ وہو صحبح وہو بدھب مطنہ ً وعبیہ لاسحاب

وعله رو بة محرجه على بديد

وطاها تائمه : أنها لا أحب سي كالد عدد بديم وهو صحيح . وهو المدهب وعده أكثر لأصحاب مصره الصلف في الهي قال في الحاوي التكبير : هذا صاه بدهب أوقدته في الدوع وتنزد .

وعبه تلزمه -حدرد الدمني في غدد وصححه من تميم [وحكام من سدر إهماعًا أوكدا حكم كل كاد برسه عقة سنلم ، في فطاته احلاف اسقدم.

قال الركشي علي اخلاف على أن لسيد على هو متحمل أو أصيح ؟ فيه قولان إن قلما متحمل وحلت علمه : وإن قلما أصلح ! . حب .

فالدلم: قوله ه وهي وحدة ما هل صبى فرصاً ؟ فيه الرواس الله ل في المصمصة والاستشاق وقد غدمت في بالله حضوم وعدمت فالدلا حلاف هاك قوله وقوت عياله يؤم البيد والينته)

وهد اللا تراخ ، اسكن سبر كول دلك الاصلاع المتحدة العلمة ، أو لمل المرمة مؤلفة : من مسكن ، وحاده ، ودالة ، وثبات الله ونحو دلك على الصحيح من اللها حرم له في حواجل ، وتلاي ، وقال: وذكر العصيم هد قولا كما قال التهاى

قت : قدم في الرعامتين ، والعائق · وحوف الإحراج مطاقاً . وذكر الأول قولاً موحراً .

تعبيد المحلم والحفظ ، والحلى ، والشرح ، تد بحتاجه للعده السكت التي محداجه للعطر والحفظ ، والحلى عمرأة للسهب ، أو كراء تصح إليه قال في الغروع وم أحد هد في كلام أحد فيه و مستدل عبيه ، قل : وظاهر ما ذكره الأكثر من الوحوب ، واقتصره عني ما سبق من الشع الشي عن هذا لا يمتم وجوب ركة العط ، ووجه احتمالاً ، أن الكتب شع ، محلاف احلي للمس ، للحاجة إلى المهم وتحصيله قال ولهدا ذكر الشح سرمي به لمصنف أن الكتب تمنع في الحج والسكة ، قال ولهدا ذكر الشح سرمي به لمصنف أن الكتب تمنع في الحج والسكة ، قال دكر الحلي

فهده ثلاثة أقول: المع ، وعدمه ، والمع في الكتب دول الحلي . فعلى ماقاله المصنف والشارح ، هل يسع دلك من أحد الركام لاقال في العروع • والتوجه حتمالان ؛ المدوعدمة

قات · وهو الصواب

وقال الشبيح في الدس: يحو اللعقير الأحد من الركاء لشراء كتب يجتاحها . وعلى الثول الشدى _ مدى هو صاه كلاء "كثر الأسماب _ يتمع دلك أحد الركاة

وعلى الاحتمال لأول ـ وهو المع من أحد الركة ـ هن يلزم من كون دلك ماك من أحد الركاة - أن كون كالدر ها والده يرفى نقية الأنواب ، النمسو بة بيهما أم لا؟ لأن الركام أصلق ـ فان في العاوع + توجه الحلاف

وعلى الأحيال التابي ــ الدي هو الصوب عموكــ ثرما لا بدمــه دكر دلك في العروع

المرف قوله (وإذ كال مكاتبا)

يعنى أنها تحد على السكات. وهد بلا ترع وهو من العردات

و للرمة أنصاً . فصرة في لله عمل تدرمة مؤلته , وهو من المفردات أيصاً , وتحت فطرة روحته عليه . على الصحيح من للدهب , وعليه أكثر الأصحاب وقيل الاتحت عليه .

قوله ﴿ وَ إِنْ قَصَلَ بِمُضَّىُ صَاعَ ﴿ فَهِلَ نَنْزُمَهُ إِخْرَاجُهُ ؟ على روايتين ﴾ وأصفهما في للمدانة ، و مدهب ، وسموك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة والمكافى ، واهدى ، والمعنى ، ، لمحيض ، والبطة ، والشرح ، وشرح ابن منح وشرح المحد ، والدوث ﴿ وقالَ ﴿ الترجيح محمد

اهراهما الدمه إحاجه اكتمل للله الله الدها الدها العلمة في المستبيح والنظر الكامرة. التصحيح الوالطراء والتراجب في فوالندم وقرق للله و الترافك رة.

قال فی ترسیس ، و خاو نین ، پانه این ، تجرحه ، علی آصح برواسین ، و حب به اس عبدوس فی بدک به ... وجرم به فی لإفادات ، و سو ، وانشجت وعیرهم ، وقدمه فی اعجاز .

والرواية الثنائية الأخرمة إلى حدة كالكفارة الحدادة [ق لا شادو] من عقبل في التدكيم، وقال في المعمول الهلما الصحيح من للدهب الدهو طاهد الوحير ، والمديم ، والعمدة ، وقديمه الن كمير ، والن اداس في شرحه ، وابد الله الله ، وأخراد المالة ، وأخراد المالة ،

فعلى المدهب بحرح دلك معلس وحد الإنداء على من الرمه فعار الم وعلى الثالثة * فسير العص كالمعدود والمحمل دللث العبر هميعم تفليم . شمل قوله فإو المرافه فعلوة من يلوله من السلمين في الروحة . وله كانت أمه وهو تحليج وهو لمدهب . وعلمه أكثر الأصحاب . وقيل الا الرمه فطاء روحته الأمة

وتمدم إد كان للسكافر عند منظم أو أقارب منصون ، وأوحينا عليه النعقة :

هل عمل عليه العظره هم أم لا "في أول الناب وتمدم إد ملك العمد عبداً هل عمل عليه فطرته "في أول كتاب الركة .

قوله ﴿ قَالَ لَمْ بَحَدُ مَا يُؤْذَى عَنْ جَمِعِهُمْ بَدَأَ بِنَفْسِهِ ﴾ .

اللا ترع ، ثمانه أنه ، ثم ترقيمه ، ثم تولده الصحيح من المدهب. وعليه أن الثر الأنحاب

وقال المدماء قبق على المرأنه الثلا المعد بالكامة الآن إلوحة تحاج مع الهدالة الأصنعيد في العصول

وقيل : غدم اولد على تروحه وقيل : غدم ادلد الصمير على الرمحة والعمد قَوْلِه ﴿ ثُمَّرُ وَلَدُمْ ، ثُمَّ تَأْمُهُ ، ثُمَّ بَالِيهِ ﴾

نقديم اطلاعلى الأمرس أحد محود على في الفروع حرم به خاعة وقدمه آخرون على في الفروع حرم به خاعة وقدمه آخرون على في الفروي الموري وقدمه في رعاسي ، والحواجي، والس نهم والس نهم

والوحد الثاني ، عدم أباد مع صعره على الأبوال ، حدم به الله شهاب والوحد الثاني القدم لأبوال على لويد قدمه في الفروع ، ومدهب ، وحرم به معسف في تقديم الأم على لأب ، حرم به في الوحد ، ورد شالماية ، والمدهب والمستوعب وقدمه في العروع [واهادي] والل تميم ، والرعامين ، والحاويين ، وقال يقدم الأب على الأم وحكام الله أبي موسى روابة وقبل المساويهما فأثرة : لم شتري اشال في كثرم القرابه ، وما مصل سوي صاع فالصحيح الله فرع بيمهم ، وعيه " كثر الأحمال وقيل ، يورم بيمهم ، وعيه " كثر الأحمال وقيل ، يورم بيمهم ، وقبل : محير في الإحراج على أبهم شاه .

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُ أَنَّ يُخْرِحُ عَنِ الْجَبِينِ . وَلاَ تَجِبُ ﴾ .

هذا المدهب ، بلا ربب ، وعليه أكثر الأصاب ، وقطع به كثير منهم وعنه تحب : بقايا سقوب بن محتان ، واحتاره أنو بكر .

وقال این نصر الله فی حواشی الفروع : و خِسل وجو به (دا مصت به أر بعة أشهر ، و بستحب قبل ذلك ،

العائمية العارمة فطرة النائل الحمل ، إن قلد النعمة لحمد ، و إن قلد النحمل م تحمد ، على أصح اله و نتين - ساء على وجو مها على احميل .

وقال في رعاية ويستحب فطره حدين ، إن قد المقه له وعده أحب. قو أنان حاملا رمته فطرتها إن وجنت النفقة لها ، وفي فطرة حملها إدن وجهان . و إن وحست المفقة للحمل وحست فطرته ، وفي أمه إذن وجهان ، قال في الفروع كدا قال .

وقيل أنسل فطائه ، و إن وحبث النطقة له .. وتحب قطرته و إن وحبث النطة لأمه

قوله ﴿ وَمِنْ كُمُلَ سُؤُّ مَةِ شَجْمُنِ فَى شَهْرِ رَمَصَانَ : لَمْ أَعْزُمُهُ عَطْرَاتُهُ ، عَنْدَ أَنَى الخَطَابِ ﴾

وهو روا قاعل أحمد ، واحدره المصنف ، والشارح ، وحمل كلام أحمد على الاستخداب العدم الديسل واحدره صاحب الدئق أيضًا قال في التنجيص ، والأقسل أن لا يدمه ، النهي .

و منصوص . أنها عرمه ، وهو مدهب ، وعده أكثر الأسماب ، فأله المصلف وغيره : قال في القدد له : قاله لأصحاب ، وقدمه في الفرماع ، وغيره : وهو من مقاردات : وأصفهما في الدائق

تهب : طاهر قوله « في شهر رمضان له أنه لابلد أن يجوبه كلي الشهر وهو

عجيج ، وهو المدهب وعليه الأسحاب وقال الن عقيل ، قير من المدهب ، يلومه إدا ما ه أحر ليلة من الشهر ، كن ملك عبداً وروحه قبل العروب ، ومده م في الاستعار والروصة وأطبق في الرعامتين ، واحدو بين، وان تبر وعبره ، وحهين فيس برب به صيف قبل المدوب بنه الميد ، اد في الرعابة الكبرى ، قات أو برن به قبل غرها ، إن عالمًا لله حوب به .

وطاهر كلامه أيضا على المصوص : أنه له ما به جاعة في شها ومصال . أسها لانحب عليهم ، وهو أحد الاحتمايل .

قلت ؛ وهو طاهر كلام كثير من الأصحاب وحرم له في الفائل وقدمه في الرعالة الكبرى .

والاحتمال الشون تحب عليهم بالحصص ،كمند مشترث. وأصفهم في معني ، والشرح ، والدوح ، والركشي ، والل تمير وحكيمه وحميل . وعلى قول الل تقيل : حب فصر » على من مانه آخر ايلة

فاشرناق

اهراهما به اساح أحيراً أو طثراً بصامهما لم يرمه فصافهما على الصحيح من المدهب بص عليه ، وقتل بني خان في الرعالة الكبرى وهو أقيس فالنامة الكبرى وهو أقيس فالنامة الكبرى وهو أقيس فالنامة الكبرى وهو أقيس فالنامة الأمنية : لو وحدت عفته في من مان فلا فط وله ، فنه القامي ومن بعده ، أو وحرم به من أنه وغيره لأن ذلك بس بالدق. إنه هو إنصال مان في حده ، أو أن المنال لا مالك له ، قاله في الفروع ، ونذ د معين ، كميد المسمة فين الفسمة والنامية والنام ونحو ذلك .

قوله ﴿ وَإِذَا كَانَ الْعَبُدُ بَيْنَ شُرِكَاءَ فَعَلَيْهِمْ صَاغَ وَاحِدُ ﴾ . قال المصنف وعيره : هذا الصاه عنه أول المحدثي شرحه أوقد نقل عن أحمد ما بدل على أنه رجع عن روانه وجوب صاح عني كل واحد قال المصف وعبره ، قال قودال ؛ رجع أجمد على هدد السألة بد يعلى على إعداد على المداكة بدو بن منحا في المداكة ، و بن منحا في شرحه الوقال الهوالدها ، واحداد المصف ، والحداد والشارح ، و بن عبدوس في تدال به الوقدمة في الهروح ، والل تميم ، و هددالة ، وحرم به في الوحير ، والإفادات ، وستحب

وعده على كل واحد صدح احدرد حتى ، وأو تكر ، قاله المحد ، قال ق العروج حد مأ كذ الاسحاب ، وقدمه ابن اليما في عقوده وميره والصحه في سهج وعبرد وهم من عددات ، وأطلقهما في المستوعب ، والتلحيص ، والمدهب وعد بن

قوله (وكدلك أح كر عيس عنيه خر)

و الدر الحسكم اليصدر و كان عبدان فأ كثر مين شركاه به ممهم أو من و "ة الدن وأكثر ، أو من أخشه بداة باتين أو أكثر وجوه ، حكمهم خسكم سيم بين شركاء ، من ما عدم غلا ومارهاً ، على الصحيح من مدهب

قال في الدولا م أحمل الدقة ولذاً بالدس ، فكا مند ملترة خوم به الأسحاب منهم صاحب المعني ، والخرار فال الرجع عن ميم قول بعضهم المرح كل واحد صاع ، وحها واحداً وتبعه في عالمان أثم حاج جادته من عبده وحرم عند حرم به الرائم في الحاويين الوحوب لصاع على كل ، حد في هده السائل من مفردات المدهب

واحتار أنو تك فيس نعصه حرالوه السيد تقدر مليكه ، ولا شي على العبد في الدقى ، و أنى لوكال عم الرفش لواحد ورقبته لآخر : على من تحب فضرته ؟ عد قوله لا وتحب عدوب الشمس »

قالعرق الوهاماً مَنْ عَمَّهُ حَرِ سَدَّ الله الله الله على اللطوة في الهاريَّة الراعليَّة الله على ال

و ال حمدال في الرعاية الكامى الدامن الفطاة فيها على الأصح - وقدمه في الداوع ، وارعالة الصدى ، واحاد بين اوجراد له في السور ،

فعلى هذه ما أيهما تحريم عليه ما طوم لاحر قديقه ما كثير بك ومي لابارم الهيم قسطة - فإن الان بوم العداد به العدد المعلق صفة بـ مثلا بد اعتبر أن عصل عن فراله نصف صاع - ماإن كان و به اسده - أرم العبد بدعب صاع ، وواد الملك عبره - لأن مؤدنه على سرم

ه فلس دخل الفطاق في المراكة الداعلي وحول كسب و فلم كا علمة ا فلاكان عام المند عالمة الداد المحراسي الداراء السيد شيء الأنا لانا مه بلشه م كسكا ب محراعي العطالة

وفی فی ادعاته اسکه ی اولت اسرمه یا وحدت با مروف فی ایر سه . قابافی الدامج ۱ ماهو سنو حد اوران کانت و با السید ، وتخر عمیم آلوی العمد فسند حالیه مول آصح به حص الدامتی آن علیه عشر می انتخب ، کمو سرم حت معسر اوفان : لاعرمه

قوله ﴿ وَإِنْ نَحْرَ رَوْحُ الرَّامِ عَنْ فِطْرَتُهَا اللَّهِ الْوَاعَلَى سَيِّدِهَا إِنْ كَانِتُ مُمَا الْأَنَهُ كَالْمُدُومَ ﴾ [

وهد الصحيح من لمدهب وعده أكثه الأصحاب، وحد به في الوحير وعدره، وقدمه في الدوع وعيره و تحتمل أن لا أحب واحتد ما عص الأسماب كالمقة ، قال ان لمام : وإلى أعسر وح الأمة ، فهل حب على سايدها الاعلى وحهين .

عمل هذا الوجه الثاني - هل تملي في دمله كالمعمه ، أم لا الكعطرة بعسه . شوجه احتمالين ـ فاله في العروع .

قت الأولى المقوط. وهو كالصريح في العبي والشرح.

وعلى المدهب . هل ترجع الحرة والسيند إذا أحرج على الزوج إذا أيسر ، كالنفقة أم لا ، كفضرة القرانب ؟ فيه وحيس . وأطبقهما المحد في شرحه ، وصاحب الفروع ، ومحتصر الل تمير ، والحدو بين .

اهراهما: يرحمان عليه عالى في الرعالتين بدقي الحرقب ترجع عليه في الأقيس إن أيسر بالمفقة وفال في مدله السند الرجع على روح الحر في وحه والوهم الثاني ، لا ترجعال عليه إذا أيسر وهو صاهر تحته في الممنى ، والشرح

ومأحد لوحها ، أن من وحت عيه فطرة عيرد : هل حد عيه عرب قالحد على ومأحد لوحها ، أو بط بق لأصله الاقيال بالأنجاب ، فال في الفائل ومن كالت بعقه على عيره ، فعصرته عليه وهل تكون متحسلا ، أو أصيلا لا على وحهين وكدا فال اس عيم ، واس جدال وفال ؛ والأشهر أنه متحس عير أصال ، فال في التنجيعين صاهر كالا ، أحديدا أنه كون متحملا ، والحراج عنه أصيل ، بل هو أصيل .

فوائر

الأولى الصحيح من المذهب وحوب فطرة روحة الدند على سيده الله المصلف : هذا قياس المدهب كالمعقة ، وكن روح عنده المعته قال الن تميم ، هذا أصح وقدمه في برعاية

وقين : محت عليه إلى كالت حدة ، وعلى سيده إلى كالب أمة قدمه الله تمير فالله في المعلى ، والشرح و فاله أسمال المأحرون ، وقلمه إلى رزين في شرحه فال في المعاية الصعرى و هددا أشهر فال في المعاية الصعرى و هددا أشهر المحمين) وأطلقهما في الدوع فال فحد وعيره : العول الوحوب ملى على هلق للمعه نروحة ترقمة العدد أو أن السند مصير في كل موسراً ، وقلم المعتقة روحة عدد عليه ها فعط به عليه ، ولعه من تمير وعيره .

الثانين لو كانت روحه الأمة عدد لبلا ، وعد سده سهراً . فعطرتها على سيدها عمود ملك التمين في أنصل المحد في الصحيح و إبه ميل المحد في شرحه وحرم به في اللود وقدمه في الرعاسين ، والحاو بين

وفیل ا بینها نصف کا نفقه . وأحقهما فی الدامج ، و لحمد فی شرحه . و تقدم وجوب فصره قراب مسکالت ، وجته .

> الثالث الرووح قرامه ، ورمته عقة المرأمة العليه عطرتها . قوله ﴿ وَمَنْ لَهُ اللَّهُ إِلَّا أَنِّ أَوْ آلِقَ فَعَلَيْنِهِ عِطْرِائُه ﴾ وكدا معصوب . وهذا مدهب . وعده الأسحاب .

وقمان الاحب على الله ألب فصرة ، وحله ورفيقه الرحكاة الل تميم ، وعسيرة رواية [واحدة] قال في الفروح ، وضه رواية لـ محرحة من اركاة من لـ الاحب ، قال الل عليان الاجتمال أن لا الرمة إحراج الكانة حتى يرجع ، كوكاة الدين والمعصوب

العامرة . يخ ح العطرة عن العدد و حكانه على الصحيح من لمدهب ا على في الدوع : وهو طاه كالانه . فإن بحد . نص عدم وقيل مكامهم . على في الدوع القدمة بعصيه ، وأصفهم .

قوله (, ذَ أَنْ بِنْكُ فَ حِياتُهُ وَمُنْقُطٍ)

هذا للدهب العلى عليه في أماية صابح أوعليه أكثر الأسحساب الأن الأصل الرادة الدمة ، والعاهر موله ، وكالمقة أأود كرا بن شهاب أنهم الانسقام فتدرمه ، ثلا تسقط بالبلك .

قلت وهو قوی فی البط و لأصل عدم موله قال س حسافی فواعده و بتحاج لب وجه توجوب الفعارة العدد الآتی المعطم حدد الماد علی حوار علقه

قوله ﴿ وَإِنْ عَلَمْ حَيَاتُهُ مَدْ دَلِكَ : أَحْرَحَ لِمَامْمِي ﴾

هذا منى على الصحيح من المذهب في التي قديد وهذا الصحيح من المذهب . وعيه أكثر الأسحب على الن تميم : سعبوص عن أحد لزومه . وفيل الا يحرج ، وله عمر حداله .

وفين الأعرج عن الدراب فعند كالمفقة، ورُدُّ دلك توجوبها و إلى للدر أنصاً ها كتمد د حسل ولارض وتحوهم،

قوله ﴿ وَلَا يُعْرِمُ الرَّوْحِ عَظْرُهُ النَّاشِرِ ﴾

هد الصحيح من الدهب ، وتبله أكثر لأسماب ، قال أبو خطاب : الرمه إقال تمحد في شرحه عدد طاها الدهب] وأصلتها في الملاصة، والحرر ، وتحريد العدلة .

فامرة ، وكدا علكم في كل من لا درم لواح نفقه ، كا مسيرة وسره هابه في الفراع وغيره

قوله ﴿ وَمَنْ لَوْمَ عَيْرُهُ ۚ فِطْرَاتُهُ ۚ ، فَأَخْرَجُ عَنْ عَلَيْهِ عَنْهُ , دَٰبِهِ فَهِنْ أَنْجُرُ لَهُ ؟ عَلَى وَجِهِينَ ﴾

واصفهم فی الهدام ، و مدهب ، و سنوعب ، و بسهی ، و الکافی ، و هادی ، و المحصل ، و ال تميم ، و المروع ، و اشترح ، و الدائق ، ، ، حاوالین ، و پلا الماحد نه

أمدهما حرثه مهو الصحيح من الدهب، حرم به في لإقاد ب ، والوحير و سور ، وستحب فال في عد المالة ، أخرأه على لأطهر وقدمه في غرر ، وأبرع مين ، واحتره من عدمس في لذكرته وصحه في التصحيح ، والنصو ، فال من منح في شرحه هذا طاه منتقب

المهيم مأحد الحلاف هنا صبى على أن من لرمته فصرة عيره ، هل كمون محملاً عنه أو أصلا أ فيه وحهان بقدما ، ذكره التحد في شرحه ، وصاحب التنخصص ، والدوع ، وغيرها وذكر في برارة بمائة ، وقال إن أحرج عن بقسه حا ، وقيل : لا وقيل إن قسا براج ، الله بن متحملان حار ، وإلى قد عبده عدد عدد الله .

فوابر

إدراها: له ما تح ح من لزمته فطرة خيره عن ديث المير ما مرم المير مي و وللمبر مطاسه لالإح اح على الصحيح من مدهب وعليه لالحاب ، قال في الفروع حرم له الأسمات منهم أواحصاب في لاستمار كندمه وهاي أنو للمان كلس له مطاسه مها و لا افترضها عليه ، قال في اله وح ، كدا فان

فعلی مدهب هن منجر بنیه فیه علی و طهین و أطعیها و عام م و برغا به ، و س تنبی

قت السوال اكتاب له لح

الناسلام و أخرج عمل لا تلزمه فطرته بهذبه أحرأ . و بلا فلا عال أنو لكر الآخرى : هذا قول فلهاء شامين

الثالث: و أخرج المد نقير إدن سياد الدكور مصفَّا با بني الصحيح من مدهب الرماية خرج عن احلاف الذي ذكره النصم

وقیل: پال ملکه السد مالا _ وقلها: پتلکه _ فقط به سده می افراد. فیحرج المد عل عدد می دو وقبل : من تسفط البرئزل مسكمه ونقصه ، فال في الرعاية : وعلى المحوب إن أحرجه بلا إدن سيده أحوات .

قت . لا غرثه .

وقان - فطرته عليه تم في بده . فإن بعدر كننه فعلى سيده . التنعى قوله ﴿ وَلَا يُمْمُ الدَّيْنَ وُخُوبَ الفِطْرَةِ . إِلاَّ أَنَّ يَكُونَ مُطَالَكًا بَهِ ﴾ هذا بدهب - عن عنه . وعليه أكثر لأصاب - فال المحد في شرحه ،

وصدحت العروع وميرها عدا طعر مدعت ، على دركشي عدا المدعت للحروم به عدوي عرصات في المعد في المرحد المدعت المحروم به الحرق والصنت في المعني الوصاحت الشرح ، والإفادات ، واستعت ، وأد الد العدلة وعارها

وعمه تمنع ، سواه كال مطالبً به أولاً وقاله أبر حصاب

وعبه لاسع مصفاً . حديدان عسن وجرم به الله في القود ، وفسمه في الرعاسين ، والعائل - وجن الأولى احتار المسلف - وأصفين في الحاو بين . قوله ﴿ وتحبُّ المُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ الْيَلَةِ - عطر ﴾ .

هد الصحيح من الدهب . الديم التراعة عن الإمام أحمد رحمه الله .. وعايه أل كثر الأسحاب

وعله پمتد وقت محوب بن طعوع الفحر الذي من يوم الفطر - واحتسار معاد لآخري

وعمه تحت علموء الفحر من يوم الفطر . قال في الإرشدد ، و حمد إحراج ركاة الفطر عبد صوع الفحر التان من وم الفطر فين صلام المبد

وعبه يمند الوحوب إلى أن نصلي المند . د كرها محد في شرحه .

فعلى مدهب له أسمل حد غروب الشمس، أو ملك عبداً أو روحة ، أو ولد له ولد : ما ترمه فظ له ، و إن وحد ذلك قبل اله وب وحبت و إن مات قبل العروب و عود الما أحب ولا بمقط عد .

فوائر

الأولى . لا يسقط وحوب الفع م بعد وجومها موت ولا عدم ، بلا تراع أعقه ولا كال معسر أوقت لوجوب ثم أيسر ، حب القصره ، على الصحيح من الدهب وعده لأسماس .

وعده محاج متی قد مستی فی دمنه ، وعده یج ح بان أستر أید الدید ، و بالا فلا قال الركشی فیمسی آن بر ما أید العار او خامل آن پر هاد استهٔ من شول الأنه قد نص فی روانهٔ آخای آنه بر فدر عد حمله آید آنه بجوج ، وعده تحت بان أستر فود العید ، حدرد شیخ نمی فلاس ،

ا شامش حب عدد قاق العبد ما هول و موصی به علی ما سکه وقت لوجوب. وکد المسع فی مدة الحیار ، وه را بی ماسکه با کشوطی الد الدجوب ولا المسلح فیه العبد اوکیال الام مشتری نمیت بعد فیصه

النائم أو ملك عبداً دول عمه عيل قطر به عبيه ، أو على مالك عمه ، أو على مالك عمه ، أو كسه أو على مالك عمه ، أو كسه أقد أو على مالك عمه ، وكسه في عليه أو النقي دكرهن المسلم وعبره في عالم موسمي به به في الصحيح هدك هو الصحيح هن ، هذا أصح النظر غين ، قدمه في الله وجه وقدم حماعة من الأسحاب أن المطرة حمد على ملفت رقمة ، لوجو بها على من لابقع فيه ، حكوا لأول قولاً منهم مصلف ، و من أميره و من حمدال ، وعيره وغيم به كال الصد مساحراً ، أو كانت الأمة طأراً أن قطرتها عجب على السيد ، على الصحيح

تند : مفهوم قوله (ونجور إحراحها قبل العيد بيوامين). أنه لاحو إحاجه ما كثر من دلك ، وهو محمح ، وهو المدهب ، مص عليه وعلمه أكثر الأصاب ، وهو من تفردت

ثلاثة وقطع في لمستوعب والنحر أنه يجود عديتها بأيام ، وهو في اهص نسلح الإرشاد ، فيحسل أنهم أر دوا - ثلاثة أيام ، كالروالة ، والحسل عير دلاك ،

وقیل عمو تمدیم عمدهٔ عشر وماً وحکی روانه حملا بلاً کثرکایکل وقس حور تصیم نشها ، دکره الاصی فی شرحه الصمیر.

قوله ﴿ وَالْأَفْصَلُ إِحْرَاحُهَا يُومُ العَيْدِ ، قَتَلَ الصَّلَامَ ، مِنْ بَعْدُ صُلُوعِ الْفَخْرِ النَّذَى ﴾

صرح به فی مستوعت ، و برع به ، و میج ۱۴ ، أو قد ها بی د عمل ، و هدا شدهت قال الإمام أحمد أخرج فلم او حرم به فی به حبر ، و سیره ، ، فلدمه فی المروح و میره از وهال عیر واحد من لاصحات الأفضال أن أنحرج بال حرج بالی المصلی ، و حرم به این شیم افد حل فی کلامهم الله حرج بال مصلی قدر العجا قوله (و آخور فی سائر اللوام)

وهو مدهب، وعده حماهم الأسموب وفضع به كشير ممهم وقال - دائد حير إلى عدا عملاه ولاك غداء أن لإمام أحمد أوماً إليه ، ويكول فصده ، دام مه اس حواى في الناب أساب الهدامة ، والمدهب ، ومساوك الدهب الدهب الفول من أغالات ، قال في ارعالة لا عن القول أنه قصاد ما الدهب الدهد

العميد المحتمل فول المصنف فاله ليحور في سائر اليوم to الحور من عير كاللهه وهو العيد، وهو أحد له حيرين الحدرة الهاصي .

و بحمل إرادته حوار مع الكراهه ، وهو الدحه الذي وهو الصحيح ، فال في الكرك ، والحد في شرحه ، وكان ، ركا الاحمد .

فال فی انفروع ، القول با کے ہم آطین ۔ وقدمہ فی سعی ، وانشرح ، والرہ اس ، و خاو بین ، وشرح ان رزان وعارہی ، آصفیہ فی انفرہ ع ، واس آسم قوله ﴿ قَالَ أَحْرَهُمَا عَنْهُ أَثْمَ وَعَلَيْهِ الْقَصَاءِ ﴾ .

وهدا مدهب وعليه الأسموت وعد لاراتم بالهل لأثرم أرجو أن لاراس وفيل له في روالة الكمال بـ فإن أحرها أعلى الإراعدها لموم .

قوله ﴿ وَالْوَاجِبُ فِي الْمُطُّرِهِ : صَاعَ مِنَ الْمُؤْ وَالشَّعِيرِ ﴾

هد الصحيح من بدهب بص عليه وعليه لاحدث وقطع به كثير منهم واحد الشيخ تى بدس إحراء بصف صرع من الله على وهو قداس المذهب في الكفالها ، وأنه تقتصله ماعدد لائرم على في عاوج الدا قال ، واحدر ما حقره الشيخ على الدين صاحب عالق

فالْمَرَةُ : الصاء قدر معاوم ، وقد تقدم قدره في آخر بات النسل

فيؤخذ صاع من البر، ومثل مكيل دلك من سهد

وعده د كا ذلك مستوفى أول باب كاة العاج من الأرض

ولا عمرة من التي وقسم به احمول وفان في الرعالة المكبري - ولا عمرة

قلت وکد عبره تد خاجه سوی البر .

وقيل عمد الهيء بالعدس كه

وقات على سمكما سق اسعى أو حاصاق التقبل بسقيد العرض يمعن قوله إ ودقيقُهما وسورقُتُهما ﴾

على دقبق البر والشعير وسو عليما الدين إحداج أحدها الصحيح من السعب وعليه أكثر الأسحاب و عن عليه اوقدمه في غالب

وعمه لاحرى، دلك .

وفيل الانحاق. السواق احتاه أن أبي موسى. ولحد في شرحه فعلى سدهب الشترط أل كلول صاح ذلك وال حنة ، اللا تراع أعلمه ونص عايه . لأنه لو أح ج الدفيق ناكس نقص عن حب . تتمرق الإحراء طحن

تمسیر مطاهر کلام مصنف الإخراء و إر به محن و وهو الصحیح من مدهب حرم به فی السحاص ، واسامة ، و از کشی ، وغیره و وقدمه فی الفصول ، والد وع ، و س تُنبر ، و رام غیل ، وسیره

وقيل: لاعرى، إحراحه إلا سنعولاً وأسفهما في لحاو بين، والعائق. قوله ﴿ وَمِنَ الْأَفْطَ، فِي إِخْدَى الروانتين ﴾

وأصفهما في قدانة والعصول، واخلاصة يا واستخلص ووالبعة

إهراهما الإحراء معاق وهو لده مده حدد عدد عدد عدد الإمد أحمد قال تركشي هذا بدهب شهي وحدد أو يكر دواس أي موسي ، والقامي وأو لخطاب في خلافتهما ، وال مقيل ، والل عنا وس الدهام ، والل اللب ، والشيرري ، وعيرهم وحراء به في تدا قال عقيل ، وسبيح ، ولمدود لاس الله ، واوجر ، والمور لا والله ، والمور لا والله ، والمور ، والمنصب ، والإلاث ، وقدمه في الدوع ، ومسوث الله عند ، والمدو بين ، والدائل ، الدهب ، والمدو بين ، والدائل ، المستوعب ، والمحد ي والدي ، والدائل ، والدائل ، والدائل ، والدائل ، والدائل المحد ، والحد في شرحه ، والنامل .

الل في أخر بد المدة : و حرى و صام أفعد على لاصو

وعبه عرى، بن بقاته دول عيره حتيدرد حافي وقدمه في بدهب، نقله امحد وغيره ، وقال أم العطاب، والصلف ، وصاحب التنجيص ، وحاعة ، وعبه لاتحرى، إلا عبد عدم الأراعة ، فاحسب عليم في عمل روالة ، وعبه لاتحرى، مطلعاً وهو طاهر ماجره له في التسهيل ، قال في له وج ، حدره أو تكر

قلت - ظال في الهدامة ، وأما لأقط تناسه أنه لا يحرج سه مع وجود هذه لأصاف ، وعنه أنه تجرج سه على الإطلاق ، وهو حتيار أني تكر - فحكي احسيار أن كار حوار الإحراج مطلق وحكي في الفراع احتياره عدم الخوار مصفاً

فنص أن يكون له في المسألة احساران

فعلى المدهب . عن يُحرى من يس سير المحيض والمعلى ، أو لا يُعرف ؟ أو يحرى اللهن دول الحلى ، أ، عكمه ؟ أو حرال عند عدم الأقط ؟ فيه أقوال وأطلقين في المروع ، والرعاية السكادي ، والل تميم

وأصل التائلة الاول في الرعالة الصدى ، والحاو الل ما والعائني

وأصل أه اليل ، الركشي فالمال تمر ، والله حدال صد كالم الإمام المحد إلى حدال صد كالم الإمام المحد الحد إحرالها و اللهاء دول حل على الله وع واللها وحد على الإمام أحمد الله قال لا يروى على الحسل فلاح على ، لألث الأقط ربا صاف 4 فل تعرض للحل اللها الها اللها الها الها اللها اللها الها الها اللها الها اللها الها اللها اللها اللها اللها اللها الها اللها اللها الها اللها اللها اللها الها الها الها اللها اللها اللها الها اللها الها الها اللها اللها الها الها الها اللها الها الها الها الها الها اللها اللها اللها الها الها الها الها الها اللها الها الها

فات: لحل أولى من عالى

و تقول النام : حتمال في الرغمة ، و من أسم ، وقائد من ، وقائل في مدهسة ، ومساولة الدهب ، إن قد حو أيحاج الأفقد مقامةً ، فإن المدمة أحرج عنه اللمن قال المناصي " إن اللم الأقفدات وقد " له إنجا حة ل حار إحراج اللمن

قال من عمل فی لفضاوں ارد ، حد لأفط نے علی آرہ به لئی مول خالی، نے واقع سے علمہ للمن آخراً دالاً کی لافظامی للمن الانه میں محمد محمد علمان عصافی، وحرم نه من برایر فی شرحه ، وقال الآنه أا كل منه

وظال مصنف مذهر كا٠٠ حاقي اله الأحرى اللين ما

وفال فی سنوشت او رد فار خو ایم اج الافت الد عد ایما الدی مع وجودہ او حال دمع عدمہ اد کا دالد متی دود کر اس آئی موسی الاجری، قولہ ﴿ وَلا اَجْرِیّ عَیْرُ دلك ﴾

يعلى إد وحد شيء من هده الأحياس التي دكرها يا حاله تيرها . و إن كان عقته الرهو الصحيح الرهو من عددات الراكالام الشبح على الدين ف كان وطاهر كلامه إنجر ، أحد لأحياس لتقدمة . وإن كان بفتات غيره . وهو صحيح ، لا أغلٍ فيه خلاقً الوصرح له الأسحاب

تمهم : دخل في كلام معملات وهو قوله لا ولا يحرى، عام دلاك ١٥ الفيمة والصحيح من مدهب أنها لاحرى، أوسله حماهم لأسحاب، ونعن عمله .

وعله ماله محرحة حرى، إحراحها.

وص یحی، کل مکین مطعوم وهای می تمیر و ودر آوماً پایه فرمام آحد و حدرد شنج علی بدس حرثه من قدت بلاد مثار فار مشیره و دقدر علی فاصدف لند او قاس حداث مذکرد رو به دوانه فول آکثر المعدم، وحرم به من من وحکوف العالم تالا

قوله في لا أن يعدمه فيعر خ تما يقنات عند الل حامد في سو ، كان مكالا أه عاره و المعروف الله ، والله الله عالى و المعدم ، والمعد عالى و المعدم ، هذا مدهب ، وقيل الاعدم عن المعروف المعدم ، والمعدم عالى و المعدم ، هذا مدهب ، وقيل الاعدم عن المعروف المعدم ، والمعدم عالى و المعدم ، عالم المعروف الم

علا بدأ لك أي كالمراء ألح الله بدائلوم مده المصوص مد الحساوة الله تتا. علا بدأ لك ول مكملاً مداً تقوم مدم المصوص ، وهذا المدهب

قال نحمد هد سنه کالاه آخد نفل خنین به عهد مقامها فاسخ معود قول خرقی ، دمند و قو آفی که وجاد به ش دختر ، و سو ، و درخت ، و افراقالت ، ه عبرها ، قدمه ش الکش ، و محد ، داله ، ع ، و عدت ، و البطر ، واش آمیم ، د د د ش ، داخه س اد فی البایج میں ، د البطة ، و س شیم ، واس حدال عدد درات عالم

وفيل الحرى، مقوم مقامها ، وإلى لم تكن مكبلا قال بركشي ولأي حس من عندوس احتمال : لايجري، عير الخسسة سصوص علم . ولقي عند عدم هذه الخنة في دمته ، حتى قدر على أحده قوله ﴿ وَلا يُحْرِحُ حَبًّا مَعِيبًا ﴾ .

ک مسوس ومنجی ، وقدیم تغیر طعبه وبحود ، وهذا للدهب مطبه . وعده حدهبیر لاسمان ، وقبل بن عدم سره أحرأ ، و إلا فلا .

ومرثاب

همر هممونه ما حد الدی خری مالا خری . این ادل کشراً به خری. مسلم وال کال سامبراً ادامد ما کول مصلی داناً الآیه مس عبداً ، الدیه مشقه مدته الله فی عدماد

عت با قدل دلا حراء ، وم كال مالا حالى كشراً ، إذ الد مسكال فواً الناسة الله العد على مقيه الله ما الدى تحاجه . قوله المولا أخبراً إله

هد مدهب عامله الأصحاب إلا الله من الهام هال حوى، وحكاه الله ما الله ما حوى، وحكاه الله ما الله ما وحل الله ما الله ما وحد الله الله ما الله الله ما ا

هد مدهب على عليه وعليه لأسماب ، أهمو من مه دس ، لله وت مقصوده ، و حدم ولاسه مدمت عن فعالة عبد الشائرة ولان في إعاله الكامي وقات لا يحرح فعالة عدم ما حسايان إذ كان لائس حتمال وحهان وقان في اله وعال و سوحه نخر الحاو حيان من السكماره ، لا حرى عدم لأحل . . عدم الأحاد . .

قوله ﴿ وَأَفْسَلُ الْمُخْرَحِ . الْنَمْرُ ﴾ .

هـ المدهب مطف ، ونص عده وعليه الأصحاب الما للسنة ، وتعمل

الصحابة و ما بعين ، ولأنه فوت وحلاوة ، وأفرف تدولاً . وأو كلفة . قنت : والربيب بساويه في دلك كله لولا الأثر

وقال الدويين وسدى الأنصال على الأحاس فيمه وأمم .

فظاها أنه أو وحد ذلك سكان أفضل من التمر ، ويحدين أنه أراد عير التمر ، وقال النّا ح ، واس برين و محتمل أن كون أفضلم أخلاها ثماً كما أن أفضل الرقاب أغلاها ثماً .

قولِه ﴿ ثُمْ مَاهُو أَسْعُ الْفُقَرِاءِ ﴾

وهد أحد المحود احد دالصنف هذا وجرد به في تسهيل وفده في الليم وقبل الأفضل بعد له الربيب وهو بدهب وجرد به في فدية ، وعقود الله أن الله ، والدهب ، ومسبوث الدهب ، واستوعب ، والدلافلية ، وفدا به و فدا به و وقدا به و والدخيص ، والدهب ، والحر ، وسور ، وي دال الله بة وقدا به والدا به ، والدوب به والدا به وحد ، والأقصل عبد لأصحاب المعد الله عدوس في الدارك في مرحه ، والأقصل عبد لأصحاب المعد الله الله الله وقبل الأكثر بن والدهب في شرحه ، والوحار وقدمه في الدار حرم به في الداكون ، والوحار وقدمه في المحل والشرح ، والعمر من وحمل الله معد في شرحه كلام مصلم ها عليه ، وأطافهن في لداء به وحاد الدائم ،

وعله لأقط أقصل لأهل ادادة إن كان قوتهم وقال الأقصل ما كان فوت للدعاء . وقف محوب

ست وهو قوي

فال في الله م فلت الأفصل ما كان قوت الدء عاماً وقت الوجوب، لافياء هو وجدد اللهي وأيهما كان أعنى الرسب والدكل أقصل بعده في الأقصدة الاحرام

قوله ﴿ وَيَحُورُ أَنَّ يُعْطَى الْجَاعَةِ مَا يِلْرَهُ لُو حِد وَالْوَ حِدْمَا يَلْرُهُ الْجُمَّاعَةِ ﴾ .

هد لمدهب على سنة على ما أبى في سنيدب الأصباف في ب وكم أهل الكاه حكم الأفصل الأن لاسمعن لواجد عن أمدًا ليرٍ وأه بصب طاح من عبره على الصحيح من الدهب فدمة في الدابع

وعله الأفصل . له قة المباح الذال في الداوج الوطوط ماحاله الدالم. للحامج من الحلاف

وعله الأفصل ، أن لاينقص الواحد عن الصاع ، قال في الفروع : وهو ظاهر كلام خدعة الدشفة - وعدم عالم وعدد

وفال فی عنول اسم ان : أو قرق فطرة رجل وأحد علی جماعة لم إنحزه م قال فی الد ماء اکد عال

فوابر

الأولى: الصحيح من لمدهب أن تقريق الفطرة سقيه أفصل ، وهنه مست دفع إلى لإمام الدن أفصل عليه لدودى .

و م في مر بد يون على دلك في النامي أيدي بعده

النَّاسَةُ ﴿ أَعْطَى لَمُفَيِّرِ فَطَّ مُنَا فَا فَوَقَدُ عَلَيْنِ إِنَّهُ عَنَى عَسَمُ ، حَارَ عَلَمُ النَّاص قال في المنحص ؛ حار في أصح المحرين ، وقدمه في العالمي

قب . وهو الصوب إن م بحصل حيه في دلاك

وقال أَجَابَكُمُ المدهبُ أَحَدُ لَأَجُوا لَا كَثْمُرَ تُنَّهِ وَأَطْلَقُهُمَا فِي رَعْلَمُونِ وَالْ

و حورين .

ولو حصات عد الإمام فقسمها على مستحقب فعد إلى إسان فصرته : حد عد القصى أيضا وهو مدهب قدمه انحدى شرحه و عدرد وعدرد .

وفال أولك ومدهب أحد لايعو كشرشها

وطاها القداع ، و س بر س برصاص خلاف قليم العهم قالا حائر علما القاصى الاعتمال كذالا جوار الأصفها في رسالين ، و حوالين ، و له أش قال في أرع الل الحلافية في لإجراء ، وقال الواللحاج المهي والعلمات المسألة الأعرامي ذلك في الكافاته ود

وو عدت إيه الرائ ح الولا و حداً

اشائد مدارف عداء مصرف را اق سن الصحيح من مدها ، وعامه الأسحاب و علم المستخطى ، وعامه الأسحاب و المواد على المصرف و على المال المحلول و على المصرف و المال المحلول و على المال الأحواد وهم والأسل المحلف المحلم و والمواد والمحلول المحلف و المحلف و المحلف و المحلف المرافعة و المال و المحلف المرافعة و المحلف المحل

باب إخراج الزكاة

قوله (لا جُورُ تَأْخِيرُها عَنْ وَقُتْ وَخُوبٍ . مَعَ مِشْكَانَه } هذا مذهب في حمد عن عنيه او شبه جمهور لأسحاب وقطع به كشر منهم وقبل الانده إحد عنها عن الفور ، لإطاف لأنه كا كند م

قوله (مع إشكامه)

على أنه إذا قد على إح حيث له عر أحده و إلى عدر إحراجم من النصاب الفيلة أنه عبرها ح الدّحير إلى الدرة ، وه كال فادراً على الإحراج من عيرد ، وهذا المدهب قدمه محدفي شرحه ، وصاحب عدود ، عيرهما

و پختمل آن لا یعور الناحبر بل وحدث فی بدینة ، وله السفط بایدات فعلی الدهستانی آصل میا آنه اد یعور الا احبر الصر علیه فر مِثْنَ آن ایجاتمی رحوع السامی عدم ، وبخو فتات) کخوفه سی نفسه آنو له به

. ورخور له داختر الصاحب بهای رکانه رد کال طبراً محاجاً پایها اعمل کنا به و حدشه باجا خوا العل علیه او توجد منه دلد عند منسرته

فين فيم ي

محو أيضاً بأخير عصد من جاجبة أمد على التاجيح من ساهب عَن عَمَانِ الأَخْذِ أَخِدَ أَخِدَهَا لِمَا إِلَّ لَاحِدَ قُودِ لَا إِنَّ فَيَاحِبَةُ فِيوْجَ هَا هُمَ عَدِمَهُ فِي عَدْدُ وَقِيْدُ أَوْلُ عَدِمَ لِهُ عَسَيْنِهِ

افت اسها صحرا بدها و زمیده شایدی و و دام و فه ای . و حواص و و عالی داد می این

وفال هاعة ساميهم محداق شرحه محاودات من الرمان فلمان ال حاجبة أسدا الأن خاجة باعوارية الملاعوث السهارة وإلا لما عرائز مها حب للمدوب قال فاللغماعية الأصوارية المقدمة إلى المائز

و راق بشخب ولا عد أحدها مع عدام ابن أسكم اليوم والمومين سعرى لأفضل حمر قال في الدوح الوطاء كالداخراءة سع

و خور أَصَا بَا حَمْدُ لَهُ مِنْ الدَّمَةِ فِي القَرَوْعُ ، وَقَالَ الحَامَ لَا يَجْرَبُهُ قَالَ النَّامِيمُ فَيْ النِّي وَقِعَا حَبْ حَوْلِ بِنَ

وقده خدعه سع ، منهم صحب العالمين أر و حدو الن أو الدائق قال في تمو عد الأصواية ؛ وأنسل التأصي وأن سقيل الدالين في تعراب ولم الفيد دادور النساء

و حو أيضاً المأحدير للحر كالدالد الحرمانة في حاوابين وقدمه في الداوع وفال مدالك أن لأكثر وقدم للمع في الدائلين ، والدائلي .

وعله به أن بعطى قريبه كل شم شيئًا وحمله أنو تكر عنى تعجيلها - ول المحد الوهو خلاف الطاهر .

وعمه بس له دلك وأطلق الفاضي و من تنقبل الرو بتين

وابرتان

إصر هما: كم الإمام والساعي أحير الركاة عند ربها لممتحه ، كقحط ومحود حرم به الأعداب

الله الله وهي كالأحسام عن فيه لا على الإمام أحمد على أوه قور اله الله. الطاق والكلما من وهو شاهب أوله في أمواع الماياء

وقيل ، لا عبره إلى على العور - قال ديث السياد منه صاحب المواعد لاصوية - وقال في الفائق - للصوص عدم بروم المور لة - بالمباسق قم قوله ﴿ وَمَنْ مُنْهَا تُعَلَّالُ بَهِا ، أُجِدَتُ مِنْهُ ، وَعْرِالٍ }

و كدا ه سميا مه و ك ١٠دق الله من عبده الا أو هما ١٥ ق. الله مع ال كدا أصلى حمالية التمريز د

فلب أطاعه كشرمل لأسحاب وقدمه في أعاة

وقال الماضي ، والل عقال إلى قطع المستى الإمام ، كونه لا يصعم موضعها ، سرر ، وحرد به عام و حد من الأصحاب ، منهم صد حب أ مانه ، والدائق

قبت وهد الصواب الل و فيلي ، توجوب كثيرة ـ وحد له هذه ـ. كان سديداً

عسم المراده نقوله و وغرز ۱٫۵ کال عاملًا المجابِر الله و والمعرل له هو الإمام، و خامل الركام على الصحيح من المحسب الدماء في الدوس، وارعالة ، وقال إن كال مانه ناصا - ... الإمام أو الحجسس قوله (فإن عيَّب مَالَةُ ، أَوْ كَتْمَهُ ، أَوْ فَاتِل دُوسِها ، وأَشْكُن أَخْدُها ، أُحِدَّتْ منه مِنْ عير ريدةٍ ﴾

وهد المدهب وعلمه أكثر الأسمال وقال أبو لكه في رد مسافر ، يأخدها وشَّطُ ماله ، وقدمه لحد بي في السمارة ، ود كرد محد رو لة .

ف أو كر ألصاً "حد سط ماله تركوى الوقل إثراهيم الحراق الوقحد من حار ماله إليادة القيمة الشطاها من عير اليادة عدد ولا سن

قال لمحد، وعدا لكلف صيف.

وعنه توحد منه ومشهر در کرها این نقیل اوقایه آنو لکر آنصاً فی رد بسام وقال این عقیل فی موضیع من کلامه ایاد منع ایر کام و آی الإمام النمایط علیه باخد، ادارا علیها با احداث ایر با فی دنت

تسرسات

أهرهما • محل هذا عند صحب خوى وحمالة : فيمن كني ماله فقند وفان مست في احاوى وكد قبل إل عيب ماله ، أو فاع دونها

الله في غلل جاعة من الأسحاب معهم من حدال لـ و إن أحدها سبر مدل علم عاد من غلسه و يردة علم ما تحد من غلسه و يردة

قب " وهو الصواب ،

وأطلق هـ عة آخـ ول الأحد ، كمه أة التعر بر ال. غة .

قال مصلف وعده ۱ هد طاه المدهب . وحرم له في الوحير وغيره . وقدمه في العروع وغيره وقال بعض أصحاب إلى فال سبيم كم الدولوروية عن الإمام أحمد . وحرم به عصل لأسحاب وأطنق بعصبهم إوالتان

وعله كلم وي منه بن علم وغلمه دلك في كاب العبلاة قوله ﴿ فَإِنَّ لَمْ يُمْتَكِنَ أَحْدُهَا الْمُشْتِبِ اللاَثَّ فَإِنَّ الْمُ وَأَخْرِجِ و إِذَّ فِينَ ﴾

حکم استانیه هد حکم سندنه دربند فی جخوب وعدمه علی مارآنی پایه پاراشه فله حالی فی دنه او پارد فار با فانسخانج من با هب آنه پقتین حداً . وهو من بند دانت او تمه شما کنداً

فاهر فی بدد ما یکی أحد الرکاد ما به یک فلس و حسبا علی کیماه فرایه با علی الصحیح می المدهب اود کر آب أی موسی رو یه الا عب قدانه یالا می احجد وجو مها

قوله (وإن ادَّى ما يَسْعُ وُخُوب الرّ كَاهَ: مَنْ نَقْصَانِ النّصَابِ أَوْ الْحُواْلِ، أَوْ الْتِقَالَة عَنْهُ فَى سَفَى الْحُوْلُ وَمُحُوِّم، كَادَعَالِهُ دُاها، أَوَ أَنَّ مَا يَبِدِهِ لِعَيْرِه، أَوْ جَدْدِ مِلْكَيْهِ قَرِينَا. أَوْ أَنَّهُ مُنْفَرِد مُحَتَّبِطَ فَيْلَ قُولُهُ عَيْرِ عِبِي نَصَ عَنِيهِ ﴾

وهدا الدهب، وتنبه أكبر لأحدث، وقال الله حامد : سنجاعا في ذلك كله الروحه في الداوع حبالاً * ستجلف بال الهيم و إلا فلا با وقال القاباصي في الأحكام الساطالة إلى رأى الدامل أنه يستجلفه فعل ، فإن بكل ما يقص عليه الكولة الرفال القصي عليه

قلت: صلى قول الذمني عالى به

فالبرق قال للعلل الأصحاب صاهر كالام الإمام أحداد أن اليمين لا شرع

ق في عنول الماش ، طاهر قوله الا لا سنجلف اللياس على صادق تنهم به
 لا يحت ولا يستحب ، محلاف الوصية للفقراء تن ,

قوله ﴿ وَ نَصْنَىٰ وَالْمَخْنُونَ أَخْرِ خُ عَلَمُمُ وَلِيْهُمْ ﴾

هدا سده . وعمه "كثر لاسمال وقطع به كثير سبه

وعبه لا برمه الإخراج إلى حاف أن عدال مدلك كل يعشى حوج الداعى كن عامه إنه العروعةن

قوله (ويُسْتَعِبُ للإنسابِ تَمْرَفَةً ركاتِهِ عَسْمَ }

سوم کانت رکاؤ مان أه فطرف نص عليه ، فان تعلق الأصحاب ملهم ان حمدان بايشنازها أمامه ، فال في الفروع ، وهو ما د عبره ، أي من حيث الجرب النفي ،

قوله ﴿ وَاللَّهُ دَفَّتُهَا إِلَى السَّاعَى ، وَإِنَّ الْإِمَاءِ أَنْسَا ﴾ وهد السفت في ذلك كله مصلاً ﴿ وَعَنِهِ * كُثْرَ الْأَصْحَابُ ﴿ وَهُو مِنْ مفرداتِ ﴿ فَا نَصْمِمُ

كانه يخرج في الأوام العلم أولى من الإمام الوال المن الأمام وفيان المحلم والموقية المثانية المثانية المحلم والمحلم والمحلم والمقال المحلم والمحلم المحلم والمحلم المحلم والمحلم المحلم ا

وعه دم الأن بصعر إنه أفصل

وسه دیگر علمہ فرا به أفضل ، علمہ لہ ودی كما غدلہ ہى آخر بات عصرِم وقال البحث دفع ركاة اللہ الطاهر بات لإمام الولا بحرى، دوله

فوشر

الله ولى : عور دفع كامه إلى الإمام اللمسق على الصحيح من الدهب وقال القاصى في لأحكام المطالبة : يحرم عليه دلعها ، إن وضعها في عير أهمها و يحب كنم إدر شه واحد دفي حدى

قت ، وهو الصواب

و یکی فی بات قدار آهل النعی آنه حری، دفع الرکانه یکی احواج والدهانة . انفس عدمه فی حواج

الثانية حو الإمام طلب بركام من العدها والدامل. عني الصحيح من المدهب إلى وصفها في أهلها وقال العاصي في الأحكام السنطاسة الالالط له في كالة مال الدمن ، إلا أن لمال له (دفل من تميم (دبي أحد) فيه الركالة.

ا فال الدهني " إن ما اللعد الله أو الؤن له الله بال اللي عاشر السلمال . أحد مله اركاة ا قال وقبل الا "ؤجد للله حتى حصر الدلاث

الثالث أو طلمها لإمامة حب وقعهم إيه أو مس له أن عامله على دلك إدا ما تام إحراجها بالكلمة العن عليه أوجاء به أن سهاب وعامم وقدمه في الفواع والمحاصر الن تام أو هو من الفردات

وقیان حب عبه دفته ، رد طالم یا به اولا نه بان لأحید لایه محمدت فیه . حرم به محمد فی شرحه افال فی الداوع الاصحاد بابر واحد فی العلاف

فات المحمدي رعالين ، و حاو س

وقيل ؛ لا عب دفع الناصة بطبيه الذي الل تمر ، وحها واحداً

وقال الشيخ من الدين - من جور العمال على ترث طاعة ولى الأمر : حورة هـ.. ومن ، يجو ، إلا على ترث طاعة عله ورسوله - لم يحو ه .

الرافظ يحور للإماء طب البدر والكفارة على لصحيح من المذهب نص عليه في الكف ذوالفيا . وقال السوله دلك وأصفهما الرائم ، وال حدال ، مصحب العروع الحاصة ؛ الحساسة ؛ الحساسة ؛ الحساسة ؛ الحساسة الحساسة الحساسة الحساسة الحاكدي و ، حوال عنو الدهال و ما المحاسمة الماكدي و ، حوال عنو الدهال و ما المحاسمة الماكدي المحسد الماكدي المحسد المحس

فال في له ديا و ميه أصها ، وقي دعالة فول يستحب

و حس حول ماشاة انحام، لابه أول السنة الوقف أعمد، ومثله إلى شهر رمصال ، فإل وحد مالاً ما حل حوله ، فإل تحل إله الكالم الوابقد وكار القه القبطم أنم يصرفم في مصافحها ، وله حس دائل إلى المال بال إلى أنفأ الواب الماحد اتفة ، فعال الدافق التوجره إلى عدم الذي ، وقال الامدى - والمال أل يجراحه

فدت وهو الدواب

وقال السكافي إلى معجم ، فيما أن مكل أما ؤجاه إلى الحول الذي . و إذا قال السابي الكاؤة فياق سكام مما قاله الإرافضار ثبي، جملها وله سه مال الكاد الحاجة أو مصاحبه ، وصرفه في الأحلد بلفد ، أو حجمهم ، حتى في أحرد مسكال

ر بى داع ما حاجة الله با دائي الايتاج الوقال الصلح وقدمه المصليات الوقول المحدال في رعاميه الموسلات في المحدال المحدال على لليع إلى حاف المدال المدا

قوله ﴿ وَلا يُخُورُ إِخْرَ خَهَا رَأَ سِبةً ﴾

هد الا برام من حدث جها فسوى از كره أو صدقه بنط العم وي صدقة منطقة الم الجرة الوم أتصدق خليم ماية ، كصافية بقير النصاب من حسة ، أن صرف المان إلى الفقار له جهاب علا نسين اركاة إلا بالتصين ، وقال الفاصي في التعليق : إن تصدق ماله المس أحرأه

ولو جي صدقة سال ، أو نصدقة بواحية أحرأه ، على الصحيح من المذهب قال في عالم "كولي لأصح وقدمه في الفروع " وقال : جرم له حمد عه ، وقال الوصاه النعليل لتتقدم ، لا كول للة الصدقة الوحلة أو صدقة الال ، وهو طاهر لا حرم له حماعة ، من أنه للوي الركاة ، فال : وهد متحه

فالرثاب

إمراهما الأصعرية له ص ، ولا عيين اسال مركى ، عني الصحيح من عدهب وعليه أكثر لأسمال

وفی تصافی القاصی فی کمات الصهارة الوجه الممار بیه التعدیل إرا حدم دار مش شاة علی حجمل میں الإس داوشاله أحدی علی أن بعیل میں العمر اداود دارا علی حداث تالف داود دارا آخا عربی الصاف و أثما داوصاع علی فضاله الوصاح الحرا علی عشر

فعلى سدها ، و هلى الموس مله اله الله الموس المده والله الموس الموسكان الموسطان والله الله الموسان الم

و إلا فعلى . وقال المحدكمولة ! إن كان وقت الطهـ دخل فصلاتي هــــــد عمها وقال حمـــة ــــ ممهم عن تمير ـــــــ أو قال في الصلاة : إن كان الوقت دخل فعرض، و إلا فنقل عملي الدخيين .

وقال أو القده عليس مع في له فت التردد في السادة عسدها . ولهذا لوصلي أو توى الم يكن دخل فيافلة : لم أو توى الم يكن دخل فيافلة : لم يصح له فرصاً ولا علا . و نقدم في كدب ركاة في فوائد وحوب تركاة في العيل أو في الذمة لا هل يازمه إحراج كو منه العائب أو لا ا ه

الثالثة . الأولى مقد مة ليه للدفع و يحو غديه على لدفع ترمن يسير كا صلاه ، على ماسيق من خلاف على مصلف والشرح . حو العديم اللية على لأدنى الرمن للسير كاثر الحدد ت وهال في اروضة ، صلم اللية عبد اللافع قول فرولاً يحور إحر اجها إلا الله الله والدفع الإمام منه قهراً) والحد الإمام الزكاة منه وأحرب أوراً للدكاه ، وه موه به : أحرات على ربه على الصحيح من مدهب فال عجد . هو صد علاه الإمام أحد وحرف من أمله فال عن منحافي سرحه هذا الدهب و حشاره القاصي وحرد به في الدهب و مسلوث وعيره ، فال في الموعد هذا أصح فحيد و والشرح ، و لحو ين الدهب ، ومسلوث والن راس ، فالرع مين ومحمد والدهب ، والشرح ، و لحو ين

وقال أو الحصاب الاجراء ألصاً من غيرانيه الوحد ما من عقيل ، وصاحب لمستوعب ، والشبح اللى الدين أعماً في قدو به الفله الراكشي الفال في القواعد الأصوابة الوهد أصوب

وطاها اله وع الإطلاق الهابة قال أحاأت عبد الدميم وعاره وعبد أنى الحصاب و وال عقبال الآخاي، وأصفها المحد في شرحه ، والل ليهم ، و راكشي ، وصاحب العالق . صلى [اللذهب] الأول : تجرى، فلاهراً . و باطباً وعلى الثاني : تجزى، فلاهراً لا ياطناً .

تمليم: صاهد كلام مصلف أنه ثو دفع ركانه إلى الإسام صائدً واو ها الإمام دون الها : أنها الانجرى، ما بل هو كالصرائح في كلام مصلف وهو صليح. وهو المدهب

قال مجد معوطاه کالام فإمام أحد ، وحتی ، بن تأمید و هو اختیار أی الحصاب ، و ان عمل ، و ان السام واحد ما مصلف ، و شایرح ، و الشیخ آئی الدان فی فدو به ارقدمه ان تمر ، ، ان ، ان ، وصاحب العائق ،

وفيل وأحرى والحدار اس حامد واداء صي وعبرهم

قال فی نسبوعت : وهو طاه کلام حدقی . قال فی الدوع : أحرأت عد القاصی وغیرد الوظاهر الدوع الإصلاق کیا عدم

وأند إذا م دوه الله ولا الإنام الله للحالة اعلى الصحيح من المدهب , وعليه حاهم الاسمات أودن عاملي في موسع من كلامه الايجتاج الإمام إلى لية منه ، ولا من الناب

قىت ھالى ھىد بىرى يەنى بىم ،

وأطلقها امحدة السرحة ، و بركشي ، فعلى للدهب * لمع علا و لطالب بها فالعرقافية

إهراهما : به عاب لمانك ، أو مدر وصول ، به حسل وعوم الاحداب على من بالله الأخراط هار المانك ، وبيه اللهائد ها عدد هاري ، وبيه اللهائد منعد ها عامد الميه

الثانية إد دفع كانه إلى لإسم، وتو ها دول الإسام أحرابه الأنه لا منبر بية الستحق فكدا دائمه

تهب ، طاهر قوله ﴿ وَإِنْ دَفِعُهُ إِلَى وَكِيلِهِ اعْتُمُوتُ النَّيَّةُ مِنَ الْمُوكِّلِ ، دُونَ الوَكِيلِ ﴾ .

ه سواه مد ديم عکس اولا

واعد أمها إذ دفعها تدابل من تعرامة الدرة بدفعها عد على يسير ، و بارة يدامه المدار من طواس العهاد دفعها إلى استجمع العد عن سير أحرأت او إل دامها العداد من طواس من ليه المكن ، فصاهر كالام المصلف الإحرام الوهو أحداد علياس الحداد أو العمال ، والمجدافي شرحة .

قال فی الفروع : حامی، عبد أنی حطاب وغیرم وهو طاهر ما حرم به فی الحلاصة : وهداه فی مدهب ، و الح : از النفر ، و نه ائق

وقال قاصی و سرد الا ماس به ماکی أحدً والله هدد و هو الدهب و حرم اله في المعنى ما المحص دا و مستوعب الاس راس وقدمه في مرعامة الله ما دو والحجه الله الله المدي دو الحواج ما و س المح ما والرعامة السكم ي

فواتر

الرُولى مد دو الموكل ، وه ها ميكيل شد يا حاله الم حال و إلى الواها الوك صلح الهو الأقصال عدد المنها أو قال .

الشمير أفاده المصلف عنه الله تعلى حول الموكن في دفع الركاة . وهو سخمج البكن شترط فيه أن كون تفة . بين علمه وأن كون مدماً ، على الصحيح من المدهب قبل في عالق السعاً في أصح الدعين المعلمة في العراع والمحتصر الن تم الرحكي الفاضي في المعليق وحياً نحوا عاكن الدمي في

الله تقد و فال تتحص لاحد أحرج على ركاني من مالك فلمن أحراً عن الآم العن علمه في لكفارة وحرم له حماعة المسهد للصاعب في الركاء . و فلصر عليه في الدامج ، قال في اعداة المعدد كر المعن الواحق الأسحاب الها الركاة في دائ

الرافط و کاه فی رخ ح رک ه ، ودفع یام سلا ، وقال عسدی به ، وم حو الرکام ، فأخر حمیالو ثبل می حال الدی دفعه یام ، مح ه بر کام . فقیل لا خرانه الأمه خصه ، مقبصی المان وفایل تحاله ، لأن برکام نسدقة قباب و هو أول اوقد سمی غله الرکام صدقة وأصفهم فی الفاوت ، و رائدة ، و محتمد می شم

وه قال الصدق به ملا ، أو على كنه الله في الركاة به قال أل مصدق . أحراً عليما الأل دام ، كنه كدفته . فلكأنه هاى الركاة ، أنح دام الله الله المحد في شرحه المائلة الموجرة به في ، عالم ، ومحمل الله الله المدلك الوجرة به في ، عالم ، ومحمل الله عبد التواكل في العام وقال المصاهر الكام سير محمد الأجرى ، بالأسد هم الليه عبد التواكل الحاملة الى محمد في محمد التواكل الحاملة الى محمد في مدهب المحمد المحمد الله والا ،

فات الأول عليجة الأنه أهل يعدون

الساوسة: وأحاج شخص من ماله باكاة عن حي بعير إدله الم يصح و إلا صح الذار في ارشابه فلت الذي توى الرجوع بهما رجع في قياس للدهب السافقة : و أحرجها من مان شن هي علمه بعير يدله بدوقت الريضيح المسرف عصول موقوع على الإحارة : فأحر مار له بداكفته باكنا و أدن له بالم يلا فلا فان في ترع به الروفيت الدايل كان بافياً المدامل أحدد أحرات عن يرابه ويلا فلا - لأنه يدن كاماس - فالا جرى بايندامله من تركفه،

الشامية الواحد إلى من مان عدس ما ما و مداع أن الصابيح من مدهب الحق إلى الصابيح من المدهب الحق إلى المداع المدهب المان المامية فوله الموافقة والمستحب أن يقول علد دفعه اللهو الجعلها مقاماً ، ولا تحقيها مقاماً أن

وهدا الا رع د مصهبه و عبد بله على مديه يأو نه قوله { ويقول كَرَّحَد أَحَرْثُ اللهُ عِبَا أَعَطَيْتَ ، وَمَرَاكُ لِكُ عِبَا أُنقَيْب وجعله لك منهوراً }

بعني تستحت له قول دلائ ، وطاها ما سو وكان الآخد عد ما أو الدمن أو سرها وهم تتحتج ماهو مناهات ماسيماً اكبر الأعواب وقطع به الشير منهم وقال العاصي في الأحكاء الصنطانية على عاس إلا أحد كان أن بلاعو أذهبها وطاها دا محواب أن عطة داعلي tا طاها دفي محياب

و وحب معده عده قده معنى دستة مدك عدى قوله ه على الماسل سقرها مدة أبه على محبوب مد تر العاصى في المسدة ، وأبو حد ب الماسل سقرها ما مدة وفي أن ه على المراجع في المهدد و ماس حاوف أن ه على الاعلى في المهدد و ماس حاوف أن ه على أن تموه

فاترتال

بعد هما ، با سررت با عدمان سعيم با صال لاحد عن

لأحده كره إعلامه مهم على الصحيح من للهم . على عمله ، وقال : لح المكته العطه ويكت ماحجه إلى أل قراعه الوقدمه في اله وع ، والعاش ومحتصر ال تمراء ما مواعد لأصوالة وعبرها

ود كا معمل لأحمال: أن أنكه أفضا

وقال تعصمه لا سنجت نص عليه قال في الكافي . لا يستجب إعلامه وقيار السحب إلامه دوفان في وصبة الأمدامي إعلامه وفال الل تمام الإعلى أحمامتها كما لم كوسعيلا الهداير عوال من عادمه أحساد الوكاه فالدين كان ما عادية أن لا أحد الركاة علا لد من إعازمه عن ما عده بالديا وراعدي شرحه عدا فياس بدهب سدي وألبصر عده و وتحلق لفتانا لأيملا عنق كماده أن والصراعية الي سم وقال فيه عد

قبت فعلى هدا المول قد عالى م

وقال و الرعاله سكادي و برا علمه أهلا لها الوحلي أنه أحدها ، أو على أولا أحده محم أب بي شعي،

المالة المتحد إطها إحاج وكم معالقًا على الصحيح من مدهب فارق عاما و عام عامان الوحاد من السلما في أصح فحيان وفدمه في ا ع 4 الكدي وفيل لا ستحب

وقدل بها منعم أهل عليمه ستجب به يعمير هنا و إلا فلا - وأصفعهني ص سے دقر پر بی عدمل اللو، باطهره استحب و پلا فلا ، حدرہ توسف حوای اداک مای ایمانی دوم ساکرهای اید و ما و اصطهار ای ایمانی قَوْلِهِ ! وَلَا تَحُورُ مُنَّا إِنَّ اللَّهِ لَقَصَّرُ إِنَّهِ الصَّالَاةُ }

هد مدهب فه بصاف وعره وسيه که لاحوب في رکشي ا ه المدوف في الدن العلى أنه مجام الدسو دفي دفك قلمه إلحر أو شدة حاجة ولا على منه . ول تدخيل في عدالمه ، ورواله ، وجمعه الصعار ، وامل

الله ما تكره نقلها من سنوتم علم وعلى لك عن محمد ، لا تفحلنى ذلك وعله خور علم إلى اللمر اوعليه للا فلى أن مرابعة الله عن عمد قد لمول ولا تكله مفاعة .

وشه نحو بديه پي الثمو و در مع حيدن حديد و در في الدائي وقيل اسقى لمصلحه حجة ، كند ب عدج دجود وهو المحدر اسعى وحد د اشيخ بني الدائل وقال القيد دلك الاستيرة يومين وحديد مع من قال ركان الاستادة المصر بس عبداد در شريني ادحمل محال باي الادائم ا فلا عمل الركان من إليال إلى إلى من و مقل إلى حجى الإدبي ، وال كان أسام من يومين المهي اداحة ، الآحدي حوار فدي بعد أ

عبير ، مفهوم كاشم مصلف حور عام إلى مادول مسافة عمار وهو التحلج - وهو الدهب نص سية - وعليه الإصحاب

> وقال ال الدون و موجه حيال العلى السع . قوله (هإنَّ فعل فينَّ تُخَرِّئَه) على روارتين }

د کرهه او اعطاب و می بعدد می رد قد حد بنیه و اصابه و الاستان و می بعد و میلید و و میلید و الله و الل

اهراهما خراله وهی استفد حدیه فی مجم به شو بو سعت واقعمه فی التصحیح و حداد الفالف ، وأه حصاب ، و من عدوس فی اد که به فال فی الروع حدره أبو لحداث ، و اشتح ، بالورهم فال القاصی طاهر كاره أحمد الفالفی داك و مأحد عه بدأ فی هدد السدالة ، فدیه ال الرواة الثانية _ لا أحراه ، احدره حافى ، واس حمد ، واقاصى ، وحمامة فال فى الدوع : والمحمدة الدائل وهو طاهر مافى لإيصاح ، والعبدة ، والخار ، والسهيل ، وسرع الافتصار عمالي عدم حوار

قوله ﴿ إِلَا أَنْ يَكُونَ فَى مَا لَا فَقَرَا فِيهِ ، أَوَ كَانَ سَادِيهِ فَيْفِرُقُهِ فِي أَفْرِبَ بِالادْ إِنْهِ ﴾

وهد عدمن ما تر اسم ، لأنه كل سدد ال بالسلم إلى عيرما، وأصلق في اوضه

فوالر

الرئولي وأحده من الركاة الحدث فيما به با على ب ساره أثوال وأكال الدئية الدي يقدمة من فرد أكثر الدئية المداورة أكثر على المداورة المداورة

وفال عجد فی شرحه ، و سعه فی انه دما ۴ وظاها نمل محمد می اخبکم اندراهاه فی الدا اه حوب و غیره مین البادار این کال بها فی الحول اماسد اندامتی اندو کرمبرد ، عبد آ اسکال انه حوب ، الله انفضی یالی آخیر اگر کام اوقیل اندامی حدث حال حوبه فی آی موضع کال او مده الحدافی شرحه ، یشافی حداف

اسائے لاحو نقل الکہ لأحل سندت لأصاف إذ أوجدہ، وعدر معل الفی حرمانه للحد فی شرحه اوقدمه فی الدامج اوقال او موجه حتمال معنی الحوال و موجه حتمال قوله (ورن کان فی مدومالهٔ فی آخر : آخر حر کاه المال فی بقیمهٔ حتی فی طد مال وهدا آلا ترم عنی علیه ، ایکن ، کال سال مدمر قی کی کار مدل حیث هو

وين كان لا أس سائله في بياس الصه وحدان

أحرف بدمه في على وداعد بدقية من بدل و 10 يقل الأكام إلى عير ودم وقدمه في عدية كري معوضة كاثم التبرمن لأخوب

محه دی خوا پر خواق آخدها اثار معنی پالی تاملس کالم لحیوان اول محدای سرحه افار فاد الاد لاماد آخد

وسی و هو اُولی و مه مثل ها باخل صبی خصول سقیمی ، وهو منتف بدع و اُستمهد انجد فر بدرجه ، وضحب هروس فوله از وقطر آنهٔ فی المان الّذی هُو فیه ﴾

وهد اللا تر با الکی ماهنم اللهی فرم به او بان متقدیسی افی کلام عصاف اینا مادها

والربال

اهراهم وری افزی که عصر علی در می که ده ووده تصمر و دره می الله دی هو دیم عدد از درجه مصره وال علی سنه و ی و الله دی هو ده کاهمه مداد قل و در ادا که بی مقلی رؤد می درد می در از قل و در ادا که بی مقلی و الله مقلی و الله می در از این الله مقلی و الله می در و الله می درو الله درو الله می درو الله می درو الله می درو الله درو الله می درو الله در

عقراء علدة فينعس صرفع في فقرائه على علمه في روالة يسحق س إثر هيم . فامرة : قوله ﴿ وَرَدَّ خَصْلُ جَنَّدُ لاندَ بِمَاشِيَّةٍ الشَّجِبَّ لَهُ وَمَا الْإِسِ في أُفَّحَ دِهُ ﴾

لاحرثان

· Dunesty

إهبراهما لا ترك التصويل أصل فال في الدياج العام كلام الأصوب قال او توجه احيال السه لمصابحه قال اوها توجيه حيل او تمدم هال لأثرد

الثالثة - قال في الدولاء في المائد القاصي ، وصد حب الحدر وسيرهما الهال المصاف والحول سنال الطاء الإجاب من أحدهم القب الصرح الديث الحالثي شراحه

وفي في الحج الحمل سرد في كالم مشية والقدين وعاوض المحام. في في عاوم المون الشمع وسمد الأسم سرطال

قب میرج بنائی فرمشیم عدر فی از کدت ترکز به ۱۵ رمد الثالث مثلث صالب » وقال بعد دلک الاحد میں مفنی لحمول شرط » وصدح به فی المهج، والكافي قال في العروج أوفي كلام معصلها أسهما سنت وشرط قلب أوهو أيضاً في كالام اعجد في شرحه

وقرافی محر وطائ مصاء إلح وسكت بن خور .

تعبيم اطام كلاء مديف حو معيل كالأمال المحجور عبيه وهو عداه كلاء لإمام أحمل ، وكالرس لأصحاب ، هو أحد ، حمين ، وقدمه في عداله عدالة

والوحه لذفي لأخور محام

قبث معو لاون

وانسهم ی آه وع ، و ره سن ، ، حدی اک په مه ادائل ، و س سم قوله افروق تمثمیدها لاکثر من حوالي روازدان)

و استهاق قدان، و للنفت ، ومصول معتب و مستوعب و والتنجيس و هج ، وستفي الفالة له و قصل ، والدائل ، و . الذي يا و يد ح

والروالا الثانية لاحو لأكثر من حول لان حول لاين ، عدد حرم به في الدخة ، والسور ، والسهبر ، في في لإفادات ، مستحب ورحور خول وضحه في الدخة ، والصحح نجر] و حدرد من سدوس في بدا ته .
وقدمه في ارعالين ، و خواس ، ورد ال المالة ، والن اللي شرحة ، والن الله

يسي ماهب الأخور عجيم الثاثة أمواء وأكثر اقال التاعقيل في

الفصول الأتحلف الرابة فيه الانصارًا على ماورد . قال الل تميم ، وصاحب الدائق الروالة واحدة ، وحرم له في الشرح . وقدمه في الداوع

وتمه خور النفخيل ثلابة أعواء وأكثر الوقدمة في الرعابة الصعرى وهو طاهركلاء المصلف ها الرهو الع صاحب الذرابة ، والمستوعب اليهما الوهكدا في التنجيض .

کن وحد فی نعمی شخ مفتح ۵ وفی محتم خو جی رو یاس ۵ وانستجه لاولی مقرورهٔ علی مصنف .

قی صحب للمصرف حو أعوام علیا عالم می میم وقال فی الرصة حو لأنوام الفیداشه فی عالمی الروای الاعالم ، وقال أو علی ثلاثة أحوال و أنا س أ كبر

فالمُرقَى إِذَا قالَ حَوْ التَّلَمُونَ عَلَيْهِ وَلَيْهِ فَلَحَ عَلَى أُرْتِمِينَ لَا فَالَّمُ مِنَ مَنَّ المَوْلُ الذِي وَحَدُدُ إِلَى مُنْجَهِ مِنْهُ لِلْحَوْلِ ، فِي الْمُمَاكُلُهُ عَلَمُ الوَلُو قَلْبُ الْحُولُ الذِي وَحَدُدُ إِلَى مُنْجَهِ مِنْهُ لِلْحَوْلِ ، فِي الْمُمَاكُلُهُ عَلَمُ الوَلُو قَلْبُ يَرْتُحَعُ مُ عَجِهِ ، لَا لَهُ أَنَّهُ مُا مَانِكُ فِي مِلْكُ تُنْهُ السَّلِقَ حَوْلُ مِنَّ الْمُكِنِّ ،

وقیل پن عجل ساؤ من لا العیل أخرأ علی حمل لاول ، پن قد پرجع -ویال عجل و حدد قامل لأرامال و أخرى من سده حدر الرعلى الصحیح من مدهب الحرم به مخدای سرحه ، و این حمدال فی الرعایة السكه می وقدمه فی العروس، والی می

وفال مصنف ، ، ت ح او إن أحاج ساء منه وشاء من غيره أحرأ على حول لأول ، وم يحري، عن اشان الأن للصاف بقص ، و إن كمل به ذلك عمر إحااج كانه و بمحري هـ فد كل يصلم

قولِه ﴿ فَإِنَّ تَحَمَّهُا عَنَ "لَمُصَابُ وَمَا يَسَتُّقِبَدُهُ : أَخْرَاً عَنَ النَّصَابِ ذُوبُ الرَّادِهُ ﴾ وكد و عجل ركة بصاير من ملك بصاباً وهد الدهب فيها عن عليه وعده حرى وعده حرى وعد الريادة أيضاً و بوجوب سنه في جميه . حكاهم ال عقيل ، قال في الدروع الوسوجة من هذه الرواية حتى تح يح يصده إلى لأصل في حول الوجوب وكدا في المحيل ، وهذا حتار في لاسطار الترى وعلى استعاد من عالم يتمه في وجوب والحول كوجود عيد يبعه استقبل بالاحوب في المستعاد بيانا ، في ما وحد الأصل وأصفهم في الراء العديم في الراء العديم في الدياة

وفيل جريء على محاميل مهر ويلا علا ، د ا د في ا ع س

وفال فی القاعدہ العشرین ، و عجل انرکاؤ علی تماہ النصاب قبل وجودہ ، فہل چہ اللہ تمالالڈ اُوجہ اللہ اللہ فیلس اُل کلوں اتماء تصاد فاہ بجو و اس اُل کلوں دو ہ فیلمو ۔ فال اہ سعاج وجہ اللہ دانہ فی بین اُل لکوں اہم مساج ماشیة ، اُو ارائح عارة افیلمور فی الاُوں دول اللہ ل

فواتر

إهراها به عجل على حمل عشرة من الإس وعلى باحب بد محمل فلتحت مشير و فلصحيح من مدهب أنها الأخرابه و برمه على محمل عال في العالم الفروع عد الأنهر و قبل الحالة وأصفهم من بير و ما حدل في العالمة الكبرى عملي بدهب و هل له أن يراجع الممجلة العلى وجهيل و أطلقهما في الفروع و وال عالمة الكبرى و وال نميم

قت لأون حوار الرحع

ویں خار الارجاج واحدہ آنے دفعیت ہیں المقیر ہے ۔ وہا اعبد سیا فس آخدہ ۔ عراء لامیا علی ملک عمیر

الثامة الج عجل مسة على ثلاثين للدة ولدجها فسيحت عشداً الد للسجيح من مدهب : أنها لا عرائه عن الهيم ، ابن عن الثلاثين - عال في الدوع - هذا الأسهر وقال خواله على جمع وأنشفها من سم ، و من حدى في الرعية الكرى فعلى سعلم بيس ، ارجاب ، و يحرح العشر ربع مسلة وعلى قول الن حامد - محمر من ذاك ، و بين رجاع شاه ، و محرجه أو عمره عن احمع . فائد الله الموجه عن الربعين شاه شاه ، أثم أسعا شام ، أو المحل أربعين شاه شاه أم ماتت الأمات عن الكل ، فين أحده أوى وهد المدهب وعليه أك الاسحاب ، وقدمه في الدول والسحان ، لأمم خرى مع قام وقدمه في الدول ، في الكل ، فين أحده أوى وهد المدهب وعليه أك الاسحاب ، ودكر وقدمه في الدول ، والملهم في وحمل الاحرابي أن المعلم به العمل أحدام ، ودكر المعلم في الدول ، وأملهم في الحرابي المحرابي الأمات عن الدول ، وأملهم في العرابي ، ومن أما المعلم المحرابي المعلم المحرابي المحرابي المحرابي المحرابي المحرابي المحرابي المحرابي المحرابي المحرابي المحرابية والمحرابية والمحرابية المحرابية الم

فعلى مدهب ، عجل شاة عن مائه شدة ، أو ميمًا عن ثلاثان بقاء ، تم التحت الأماث مثلها وه ت ، أحرًا المحل عن مدح ... لأنه مدم في المعول وهذا الصحيح من الدهب أقدمه في الدوح

وفان آلاحی کا داد لاحی مع مداد لامات، واطلعهم فی ارعاله الکابری ، و این تمیم ادام حیال مصفی فی نعلی واشیرح فعلی لاول ام سجا نصف الله داشته شم مات آمات لاولاد ، أحراً معجل عم

وعى شى حب مشه حرم به مصلف ، واشح لا به صاب مركه وقدمه في الد مع ، وحرم عدد في شرحه مصلب شم لأبه قداما المحل من وحب المحموع وه نصح المعجبل علم وقال أبو العاج الأبحث شيء ، فأل الديم وهو الأشبه بالمدهب ، وأصفهل في ارعاله الكه ي ومحمد الله يقيم ، وأد بالحث صف الله مشهد أنه ما بالأمات الحرا بعجل على الصحيح من بدهت حد به مصلف ، والداح ، وقدمه في العامع ، والرابة كرى ، في مدرجه على العام الله وعام والرابة كرى ، ومحمد من يميم الأركة وحدت في العجول تبدأ وحرم المحد في شرحه على الناف سطف مدر عدر قيمم في العجول تبدأ وحرم المحد في شرحه على الناف سطف مدر عدر قيمم في الماحد في شرحه على الناف سطف مدر عدر قيمم في الماحد في الماحد في شرحه على الناف المحد المحد في مدر قيمم في الماحد في شرحه على الناف المحد المحد في الماحد في الماحد في الماحد في الماحد في الماحد في الماحد في شرحه على الناف المحد المحد في الماحد في

الرابع . و عجل على أحد نصابيه وتنف لم يصرفه إلى لاح ، كا نو عجل شدة على خمس من الإمل فندهت وله أر نعول ساة ، بحره عنه ، وهد الصحيح من شدها . قدمه في الدول .

وفال الفاطني في تحريجه المن به باهت وقصه وعارض الصحل عن حسن منها تحاكات الصرفة إلى الآخاء وهو من بلد دات

الخاصة : لوكان نه أعد دره مصافحور التعجيل هدين، ومن الويادة المسافق قس خصوها ، فمحل حمسين وهال إلى حت أمك فنا لحول فهي شها و إلاكات للجول الذي برحا

الساوسة : لو عجل عن ألف يظنها له ، فانت حمياله أحراً عن عمين قوله ﴿ وَإِنْ عَجِّلَ عُشْرَ النَّمرَاء قتل طُهُ عَ الطُّمع ، والطَّصرُم ﴿ إِلَّهُ يُحْرُه ﴾

و الد مد محل عشر از ط قس طهوره ، و دشية فس سومه ، اهد المدهب في ذلك كله ، وعليه أكثر لاسمال وفسل : حوال مد طلك اشحاء ووضع الد في الا ص ، لأنه ما مق للوحوال إلا مملي وقت عادة ، كالمعال حولي وأصفهم و الح الله ألم و عال من معمد والدالج الله الله ألم يحسب في العشر لله دامية الدائي المنه أحرى

تعدد مههم دوله القن صدع عن محصره الدور المحل صدطمع دلك ودوره و دوو تحيح وهو الدهد الان طهور دات كالصاب والإدراك كاحول و حامله في المستوعب و وجوا وهو طاهر الدجوم له في الهذالة ا والدهب و خلاصة و المحيض و ولدمه وقدمه و الدواء والفائق ،

وقيل لأخو حتى بشد الحب و سوصلاح عُرَة الأنه السب و حرم

عه في المهج ، وتدكرة الل عدوس وقدمه الل ربي واحتساره أبو الحطاب في الانتصار ، والحجد في شرحه ، وأطلقهما في الحجر ، والرعانين ، والحاويين وقال في الرعامة المكارى قلت وكد محرج احلاف إلى أسامها دول أكثر الله.

وقال این نصر نقه فی حواشی العروج: لایجور تمحیل انعشر کرنه بجب سنت واحد وهو ندو صلاح وجوره أنو اعطاب ازدا صهرت اللم له وطلع الراع اسعی

فامرة: لانصح تفحل راكه بمدل واكار خال، سبب أن وجو به بلازم وجوده الدكاد في البكافي وشره.

قوله ﴿ وَإِنْ عَمَلَ رَكَاهِ النَّصَابِ ، فَتُمْ الْخُولُ وَهُو النَّصَلَ فَدُرُ مَا عَمَّيْهِ : خَارٍ ﴾

وكان حكم ما عجبه كالموجود في مشكله ، لم اله النصاب ، لأنه كموجود في مسكله وقت الجول في إلحاله عن ماله الوهدا الدهب الوعلية جم همر الأسحاب وقصع به أكثرهم الوقال ألو حكم الأحرى ألم والكول علا ، والكول كتابف فعلى عدهب الواملك مائه وعشر بن شاة العمدن شاة ، ثم المحت فين الحول واحدة الرمة شاة تائية الوعلى الذي الاعرمة

قوله ﴿ وَإِنْ عَمَلَ زَكَاةَ الْمِائتَدَيْنِ. فَتُتَجَّتُ عِنْدَ الحَوْلِ سَخُلَة : (منه شاة ثاانة)

سه علی المدهب فی المدألة التی قدیه ، وعلی قول أی حکیم : لا لفرمه ومن فوالد الحلاف أنصاً ، نو عجل عل ثلاثنا له درهم حمل در ه ، تم حال الخول الرمه ، كاماله ، درهال ونصف او نقیه مهد وعلی الثانی امالهم ركام احمل واقساس درها . وظال لمحد في شرحه .. و حه في الفروع ــ على الشباني : المرمه ركاة اشبن وتسعير ونصف درهم .

وهد ، والله أعلى سهو ، لأن الدقى في مدكه ـ المد الحراج لحمة معجلة ـ مالدن وحسة وتسمون ، فالحمة لمح حة أحرأت عن مالدين وهي كالنالفة على قول أبي حكيم ، فلا على فيها ركة ، و إنه الركاء على الدقى وهي حملة وتسمون ومن فوائد لحلاف أبضاً : لو عجل عن أعلى حمل وعشر بن منها أنه أبي تحت حملة وعشر بن منها أنه أبي المدهب ، وعلى الثاني الا مترمه شيء ومنه : او تعير المعجل قد العالين فدات وعلى الثاني الدهب وعلى الثاني الا

وأرتاق

أحدها: لا يعرثه الممحل عن شيء قدمه في الرء ية الكمري و وحه الثان - يحرثه عما عجله - و بدمه للساج رابع مسمه - وأطلقهم - في العروع ، ومحتصر عن تميم

فعلی لأول هال له آخاع معجل؟ علی وحیل : وأشفهم فی الدوع ، وارعاله الکاری ، ومحتصر اس تیم

قلت: بن كان للمحل موجودًا بالع عاعه .

اللهم أنو أحد المالي فوق حقه من رب الله اعتديار ، وقامل منه اللهم الصاعبة وقال الإمام أحمد أيضًا ، يحسب ما أهداء للمال من الركام أيضًا وعنه لا نعتد بدلك .

وحمع المصنف بين ا واسين فعل الله بوى شلك المعجن اعتدامه و إلا فلا وحملها على ذلك ، وحمل المحد رواية الحوار على أن الساعى أحد الراءه سيه الزكام إذا وى التعجيل ، قال الوايل علم أسها لسنت عليه وأحدها لم بعند سهم . على الأصح لأنه أحدها عدماً فال ، وما ووالة : أن من طم في حاجه بحسبه من الفشر ، أو من حراج آخر فيمند، أولى وغل عنه حرب في أرض صلح بأحد السلطان منها اصف لفاية المن له ذلك أقال له فيركى المالك عما بتى في يقدم؟ قال : يحرى أند أحدد المسطان من الركاة ايسى إذا نوى به خالك

وقال من عقبل وعبره إلى دفي حرص هفل حسب عبر دفه من بركاة ؟ فيه رو سان عال وحمل تذمني سائة على أنه يحسب سيه لمانك وقت الأحد، وإلا م خره

وهال الشبخ على بدال الد أحساء الله بدارو هوق ووجب بـ الله أوال ما عبد له . ويلا فلا

وقال و عدلة المتدار أحدد الوسه وحه سائع الكدادكرة ال تمير في آخا عصل شراء بدمي لارض سشرالة الوقدة أنه لا هذا له

قوله (وإن عجب فدفعها في أستجنه فعات، أو ارتد ، أو استعلى)

على من دفعت , من هؤلاء لا أحر أثنَّ عنه موهدا المدهب . وعلمه أكثر الأسحاب وقيل الأجرالة وهو وحم الكرم من عمل

تمسير م ده علوله دو إلى دفعهم إلى على دوساً عبد الوجوب م أخره) إذ عير أنه على حا الدفع به علا ترع ، باياس با دفعهم بيه صاب أنه فقير ساوهو في باطل على به فيأل كلام بنصب في آخر الاستادي مده سد فوله لا وَ إِنْ ذَفّتهم إلى من لا شَنْحَتُهم وهم لا عير أثم عير الا

فائرنی آفاد، عصف بدرهه بند علوه فرون عیمتنی شما نمال مال علی خوب نم ملک مال مال حقوب نم نوب نم ملک مال مال حقوب نم فلک مدرقل علی آن مرکه یا محمد نما ملک مدرقل مال ملح مال الحراف المحمد و موجعیج بران سال محرج عیروکاه دوکما حکم

نو اربد عالث أو نقص النصاب وكذا فرحات الذلك على الصحيح من المدهب وقيل : إن مات بعد أن عجل وقعت للوقع ، وأحر أت عن الورث . قوله ﴿ لَمْ يَرْجَمَعُ عَلَى الْمُسَاكِينِ ﴾

اعم أنه يد من أن خوج عير كانه الانساسيج أنه لاتلك الرحوع فيها أخرجه مطلقاً ، حشره أنو لكم وتبره قال الدحلي وعيره الهدائلة الدهب الوقوعة العلاء مدايل ملك الفقير لحد الان المحد الهدائلة الدهب التال في رعاله الدير يرحم في الأصبح.

وقيل يملك الرجوع فيه قال الدمنى في خلاف أوماً بيه في رو أهمها ، فيمن دفع إلى رحل كالداله ، ثم عد سد أحده منه حدره اس حامد ، وائن شهاب ، وأبو الحطاب قاله في العروع وقال غير واحدل منهم الل يمير على هذا القول إلى كال الدافع ولى رب بال حم مطبقاً وإن كال رب المال ودفع إلى اساعي مطبقاً وحم فيه ، ماء دفعها إلى العقير وإلى دفعها إليه فهو كا فو دفعها رب بال قال في العروع وحرم سر حد عن بن حامد إن كال الدافع لحالي رجم مصافاً .

فأثب " منهم عصيف المنا

وأطلق الوجهين في أصل المسألة في الذوح ، وأكثر الأصحاب على أن خلاف وحهان وحكام أنو الخسين روانتين وحكى في الوسيلة أن ممكة للرحوع روانه . وتقدم قول العاصي فيه

فالرق، به أعلم رب السر الساعى أن هذه ركاة معجلة ودفعه الساعى إلى العقير : رجع عليه وأعلمه الساعى بذلك أولم يعلمه وعلى الصحيح من المدهب، فدمه في العروع و ومحتصر الن تميم ، واحدره أو مكر وعبره .

وقيل . لا يرجع عليه إذا لم سلمه , الختاره ابن حامد ، كما قال المصنف وعبره. وهي داخلة في كلاء المصنف . و إلى دومها رب المل إلى الفقار وأعلمه أمها ركاة معجلة ، رجع عليه ، و إلا فلا ، على الصحيح من المدهب ، قدمه في الفروع ، وهو طاهر ما احباره الن حامد هذا ، وقيل - يرجع ، و إن لم نعلمه .

و إلى عبر العمير أبها ركاة معجلة رجع عليه " و إلا فلا ، قال من تميم " حرم به معملهم ، وقال " و إلى للم فوجه الناث : يرجع إلى أعلمه و إلا فلا وطاهر كلام المصنف هما " أنه لا يرجع عليه مطلقا على القدم عدد ، وقال في العروع ، وقيل في أوجه الناث : يرجع إلى أعمه قال وكدا من دفع إلى الساعى - وقيل : ترجع إلى الساعى -

فالرق: متى كان رب منان صادف فاير الرجوع باطناء أعمه بالتمحين أولا لا طاهراً ، مم إطلاق أنه خلاف الظاهر.

و إن احتمادي دكر النعجين صدق الآخذ ۽ عملا بالأصل . و يحلف له على الصحيح من المدهب ، وجوم نه المصنف في معنى ، والحد في شرحه ، والشارح وتعره .

وفيل: لاحتف وأطلقهم من تميم ، و من خمال

وحدث قدد : له الرحوع ورجع ، فأن كانت الدين باقية أحدها تر يادتها المنصلة لا سفضلة ، على الصحيح من لمدهب قدمه في الفروع وغيره

فال في القاعدة الذاب والثمانين : وهو الأصهاء الحدوثها في ملك الفقير كمعائرة . وأشار أو المالي إلى تردد الأمر من تركاه والفرض ، فإد النيما أمها للست تركاة من كومها فاصاً .

وقيل : يرجع بالمنصلة أيضاً ، كرجوع بالله المنس استرد عبن ماله بها ذكره القاصى قال في المواعد الحتارة القاصي في حلاقه .

و إن نقصت عدد صمل نقصها كمنتها وأنعاصها ، كميع ومهر . وهذا المدهب الحرم له للصنف وعيره ، وقدمه في الفروع وعيره . و إن كانت تالفة ضمن مثنها أو قيمتها نوم النمحيل . قاله المصنف ، والشارح ، وصاحب الدروع ، وغيرهم من الأسمات

وال في الفروع ا والمراد ماقله صاحب الحجار يوم التلف على صفتها بوم التمحيل . لأن ما الدالله على حدث في ملك الفقير ، ولا علمته ا وما تقفل نصبته . التحي وأما عن منج ، فقال , صببها بوم المعجيل .

وقال شنجا بد مني به للحد بايوم النف على صفتها يوم التنجيل .

فصاحب الفروع فسير مداد الأصاب عاقله الحجد، وأن تميم حمله قولًا ثانيًا في مسألة - وتعسير صاحب العروع أوني وأفعد.

وقال فی رعابة - و بعرام نقصیت و ما دها أو قیمتها دین بنعت أو مثنها یوم محلت اوقیل مانل یوم التنف با قصمها نوم محلت

وقيل أيصمل بثلي تمله وعلره نصبته يوم عجل ولا نصمل نقصه

فوامر

مهم ، له استسلف الساعي الركاء فنفت في بده من عير عد يعد ما يصمها . وكانت من صيال الفقراء - سواء سآله الفقراء ذلك أو رب المن ، أو لم يسآله أحد هذا الصحيح من مدهب - قدمه في الفروع ، والرعايتين ،

وقبل إن معت بيد الساعي صميت من مال الركة قدمه الله تميم وحرم به في الحاو مين وفيل الا وذكر الل حمد : أنّ الإمام يدفع إلى الفقير عوصها من مال الصدقات.

ومنها الو بعد المالك إنلاف الصاف أو بعضه سد التعجيل، عير قاصد العرار منها ، همكه حكم كال عد بعد صنه في الرجوح ، على العنجيج من الدهب ، كما لو سأله الفقراء فنصبه ، أو قدمه لحاجة صعاره ، وكما بعد الوجوب ، وقيل ، لا يرجع وقيل : لا يرجع فيها إذا أسفت دول الركاه للنهمة . وقال في الرعايه ؛ وهل إملاقه ماله عمداً عند التفخيل كنيفه لآفة سماو بة ، أو كإنلاف أحسى؟ بحتمل وحهين . التغني

ومنها " لو أخرج كانه فينفت قبل أن يفيضها الفقير فرمه بذها ومنها ، تشترط لملك الفقير لها و إخر أنها عن رابها : قبضه ا فلا يحرى، عداء الفقراء ولا عند ؤهم . خرم به اس تمم وعيره

ولا نصح نصرف الفقير فيها قبل قنصها عنى انصحح من الدهب عنى عليه ، وعده الأصحاب ، وحرج محد في السابة المعولة كالقنوصة عكاللمية وصدقة النظوع والرهن ، فأن ، والأول أصح السهى اوقال في الرعامين ، والحاوايين وإن عين وكانه وللمها العمار فناعت قبل قنصه لما تعرد في أصح الوحوين

قال في الداسمة و لأراسين ، في اركامه الصدقة والمرض وغيرها صاله لل المحدث الماس في المحدث وهي طالقة الداسي في المحدد والمداري في الدين في المحدد والشاراري في الدينج والعلى علمه في مواضع .

وانط بنی آلتانی کا پخلک فی شهم ندیان الفیعی اوفی الفعل پخلک با مفد وهی طرافقه القاصی فی خلافه ، واش عفیل فی مفرداته ، و لحد بی و سه ، إلا أسهما حکیا فی المعان اوا تین کاهمة استهای

فإد قساً علك تحرد القبول فهل جور بيمها

قال في القاعدة الثالة و لحسين ، بهن أحد على حوار النوك ، فان ، وهو وع تصرف ، فعا سه ما أحد على حوار النوك ، فاستفد وع تصرف ، فعا المستولات ، وتسكول حدث كالهمة المستوكة بالمفد ولا على العمير برب من شخر لي مها أو با ، ولا تسميه منه ، يحاه ، وقال اشتراكان للمالك ولو باعد كان من صيامه ، هد المدهب ، وعليه لأصحاب ، وقال في العروع : و سوحه محرج من إدام عد عه في الصدقة بدينه عنه ، أو صرفه ، أو المصربة به به

قات والعس تمال إلى ولك

و آنی فی الناب الدی سده رد أو أالفریم غریمه ، أو أحال الفقیر باتر كان ، هن أسقط او كان عنه ؟ عند قوله ه و خور دفع الركان بن مكانبه و إلى عربته »

باب ذكر أمل الزكاة

قوله ﴿ وَهُمْ ثَمَا بِيةً أَصَّمَافِ الفقراء وَهُمْ الَّذِينَ لَا يَحِدُونَ مَا يَقَعُ مُؤْمِنًا مِنْ كَفَايِتُهِمْ ﴿ وَالثَانِي ۖ لِلسَّاكِينُ وَهُمُ الَّذِينَ يَجِدُونَ مُمْطَمَّ لَـكُفَايَةً ﴾

السحيح من المدهب أن الفير أسوأ خلا من السكين. وعليه جمهير الأسمات وقطع له كثير منهما.

وعمه عكسه الحشرة تعلم اللغوي وهو من الأسم ب، وصاحب العاشق وقال الشبح ثق لدين الفقر و سبكمة صفتان لموضوف واحد

مبرب

أصرها : قول المصنف على مساكين عام الدين لا حدول معطر الكمامه عار وكدا قال في هديه ، والشعب ، ومساولة الدهب ، السبوعب ، والتنجيص ، والعادي ، واسوره والمنجب وقال في الحراء و عامة الصدى ، والإفادات ، والحاوين ، والرحر ، والعائل ، وجاعة هم سين لهم أكثر الكداء وقال الناظم هم سين حسدول حل الكفامة وقال في الكال عم سين هم ما يقع موقعاً من كما مهم وقال في السيخ ، والإصاح ، والعمده عمد الدين لهم ما يعم موقعاً من كما مهم وقال في السيخ ، والإصاح ، والعمده عمد الدين لهم ما يعم موقعاً من كما مهم ، ولا يحدول تمام الكفاء ، وهو مرده في الكافي

وقال الل عقبل في التدكرة ، وصاحب حلاصة ، و المعة ، و إدراك العالة هم الذي تقدرون على سعن كه شهر وقال س ررس ، المسكين من ، محمد أكثر كفاسه علمه على بحد بإسقاط ه ، له أو أراد نصف الكفاله فقط . وقال فی ارعابة الكبری ، هم الدین لهم أكثر كفائتهم وهو معطمها ، أو ما نقع موفعاً منها ، كنصفها وقال بن ننج ، وصاحب الدوع : والسكين من وحد أكثرها أو نصفها .

فتنحص من عدراتهم ؛ أن المسكين من مجد معظم الكفاية ، ومعتاه .. وطه أعلم .. أكثرها بمعظمها ، لكن أعلم .. أكثرها بمعظمها ، لكن أعظمها وحدم في النجر أحص من أكثرها . فيه نطق على أكثر من النصف وم يسير بحلاف حدم وقر من منه معظمها وفي عدراتهم فا من بعدر على نعصها و عدمان أن كون نعصها و عدمان أن كون الناس النسف ، وأم أفول

وأما اعدًا الحجه الدل [لا يحدول ما نقع موفعاً من كه بهيد ، أو لا يحدول شدةً أسة وقال في سهج و لا يصدح على مدي] لا صنعه هير ، وشد كيل هم الذين للم صنعة ولا مغير سهم ، وقال خاق : الفقياء الزملي و سكافيف و سهم أردوا في العالم ، و إلا حيث وحد من سن معه شيء ، أو معه و كن لا نقع موقعاً من كفالهم فهو فهير و بان كان له صنعة ، أو غير رس ولا فسر ير

الذي وقوله الدوه أو به أصدف الاحصر من يستحق الركاة في همده الأصاف ألدية وهو حصر سنداً في احتر اللاحو الحيره الأحد منها مصلاً على الصحيح من مدهب وعليه خاهير الأسحاب

واحته الشيخ في الدين أحوار لأحد من اركاه شراء كتب يشعل فيها تما بحدج إليه من كسب العلم التي لا بد منها لمصلحة دينه وداءه - نتهبي . وهو الصواب

فائرة : له قدر على الكسب ، و كن أراد الاشتمال بالمبادة اله يعط من الركاة فولاً واحداً

قلت : والاشتعال بالكلب واحدة هدد أفصل من العادات (١) ولو أراد الاشتعال باحلم ، وهو قادر على الكلبب، وتعدر الحم بعهما . فقال في التنجيص : لا أعلم لأنحاسا فيها قولاً والذي أراه حوار الدفع بها التهليم . قلت ، الحوا قطع به الناصر ، والل تميم ، والل حمدال في رعالته وقدمه في العروم ،

وقيل : لا يعطي إلا إذا كان الاشتعال بالهو بارمه .

الثالث ، شمل قوله ه الله ، و لم كبن له لذكر و لأ في ، والكبير والصمير . وهو صحيح طالدك والأثنى الكبير لاحلاف في حوار الدفع , به والصحيح من المدهب حوار عصاء الصمير مصماً وعليه معط لأسحاب

وعنه پشترط فیه آل آکل نصوم ، تاکاها الحجد و بقیم صاح و عیرم و هی قول فی ابرعا مین ، والحاو میں

قال في سنوعت: وقال القاصي الأجوا دفعها إلى صلى م "كال الصعام". وقدمه ناصم الله دات الاكام في بات اللهيا . وهو من المفردات

وحيث حار الأحد في بالعمرف في أحده أحدثه وكونه ، ومالا بد منه إذا عامت ذلك فالذي نقس و نمانس به اأكاه و لهبة والبكفارة من بي ماله ، وهو وايه من أب ووضي وحاكم وأمينه ووكيل الذي الأمان

قى من منصو : قاب لأحمد ؛ فان سفيان « لا تشمل للصلى إلا لأب أو وصى أو قاص » فان أحمد لا حيد »

وقيل له في رواية صاح - فلطت الأماو أنوه حاصر الأفقال: لا أعرف اللأم قصاً ، ولا تكون إلا الأب

قال في الفروع " ولم أحد عن أحمد بصر عاً بأنه لا يضح فيص غير الدلى مع عدمه ، مع أنه الشهور في المدهب .

 ⁽۱) هو مع صدق سة من لمادات ورعا يكون من أصلب.

ودكر الشيخ لـ . مني به النصف أنه لاحل فيه خلاقًا ، ثم دكر أنه يحتمل أنه اصح فاعل من بالله ، من أم أو قريب وغيرها ، عند عدم الون ، لأن حفظه من الصياع والفلاك أولى من مراعرة ، ولاية ، الشهى .

وراد اعد أن هد منصوص أحمد

می هدرون اشمال فی انصف مدهنی آویدؤهم معدت میس لهم وی انحاب ر بعطی می نامی باشدهم می و نقش منهای می انصابی دا و مخمول به قبص له وایه م قدت میس نه وی اکافر منطقی بدی عود عامه

ودكر المجد بصاً لك تصعه الهنص مطلقاً . فان لكر ان محمد * عطى من الركام الصلى الصليل . فان العرار للمصى ألما أو من تموم شاله

ودكر في ارعالة هذه رم له . تحرفان افلت إلى بعد و إلا فلا

فالمرقى، يصبح من سهر فدعن كوولها والكه تا وجوها فدمه المحد في شرحه وول على طاه كلامه في ، ودى قبت لأحد ما مطى علامًا بها من الاكتراكة الدون مرم مرفعها إلى علام فلس وبي أحاف أن يصيعه في مدفعها إلى علام فلس وبي أحاف أن يصيعه في مدفعها إلى مدفعها إلى علام فلس وبي أحاف أن يصيعه في مدفعها إلى مدفعها إلى المدفعة إلى مدفعة إلى الله فلس المدفعة إلى المدفعة إلى الله فلس المدفعة إلى الله فلس المدفعة إلى المدفعة المدفعة إلى المدفعة إلى المدفعة إلى المدفعة إلى المدفعة المدفعة إلى المدفعة إلى المدفعة إلى المدفعة المدفعة المدفعة إلى المدفعة إلى المدفعة إلى المدفعة المدفعة المدفعة إلى المدفعة إلى المدفعة ا

قال في الدوم ، و مبير كعرم وعله يسي أهلا علمن ذلك ،

قال المجد في شرحه ، فده كالام أخد لل السع من دلك . وأنه لا الصح قصه التحل ، قال ، وقد صرح به القاصي في لمالقه في كناب السكات ، قال ؛ وهو صاه كلام أحمد في رواية صالح ، إا س منصور . التهلي -

قال في المواعد الأصوية في سدّله رويتن ، أشهرها ، بس هو أهلًا ، عمل عليه في روالة الل منصور ، وسيه معط الأصحاب وأندى في المعني احتمالاً أن صحه قبصه لقف على إدل الرئي دول الفنول قوله ﴿ وَمَنْ مَلَكَ مِنْ غَيْرِ الْأَثْمَانَ مَالاً يَقُومُ كَفَايَتِهِ. فَلَيْسَ مَنَى ۗ وَإِنْ كَثَرَتُ فَيَمَنُهُ ﴾

وهدا ملا برع أعلمه . فال الإساء أهد الداكال له عدر أو صبعة استعمها عشرة آلاف أم أكثر لا عبمه ـ بعدي لا كفيه الباحد من الركاة أوقيل له الكول له لمراع الفائم الويس عدمه بعده ه أأحد من الركاة أول العيان أحد . قال الشيخ في الدين ، وفي معاده المراجعة عيان لاعمة مؤته العبير القدم في أول كالة العدم عند قدم فارد فصل عن قوله وقوت سياله الها وكال عدم كسب و حوها بجداجه الها حواله أحد الركاه أد لا المواتين في عدم كسب و حوها بجداجه الها حواله في إحدى الروا تين في العدى الروا تين في العدم الرحاء أد المراكب من الأثبال في المدى الروا تين في العدم الرحاء أد المراكب من المراكب المراكبة المراكب المراكب المراكبة المراكب المرا

قل بن مربعه في شرحه هي اصحبه من و شي عد مصف ، و أي خد له وه أحد دالك در بي في كتب مصنف وه مد مدهب عي م صحبحده في مدهب و السابه ، صحبحه في مداولا مدهب وهد مدهب عي م صحبحده في مدهب مهو و في روه الأحلى إلا ميت هميان داهم أو و مها من مدهب مهو عي لا دالا تحو الأحد من مدكم ، وي بالان تحد و أحدها ما متكم عي الادار المحد على مداكم ، وي بالان تحد و أحدها ما متدكم وإل ه كلن تحد حد وهده ، ه عليها حدها الأحد ب محتى براء مه مندهب سده في الركشي الهدا مدهب عد الانتخاب وي من شهاب حد د أنو يد حلالا على من مدح في شرحه الهد مدهب ها من شهاب حد د أنو يد ولا وحد له في مدى ، ويت دهب به أحد حدر من مسعود () وعدي ما دال له وما مداكم عدد عدم مسعود مرتوط كا من سال به مايم مداكم مساسه وم القيامة حدوث أو كدوف ها وحيه ، قوا المرسون الله وما عدم القيامة حدوث أو كدوف ها وحيه ، قوا المرسون الله وما عدم فال حمدون رهم ، أو حدوم من مدهب ها

صفة رجع عنه . أو فأن دلك القوم أعيب سهم كاوا تتجاول بالخسين ، فتقوم كفايتهم ، وأجاب غيره يصف الخبر ، وحمله الصنف وعبره على اسأنة ، فتحرم المسألة ولا يحرم لأحد وحمله المحد على أنه برعلمه أفصل الصلاة والسلام بـ قاله في وقت كانت السكمانة العامة فيه محسين .

ويمن احتار هدد الروالة الحرقي ، والل أني موسى ، والقاصى ، والل عقيل ، فقطعو السلك ، و همرد في المعنى ، وقال الهد العاهد من مدهمه ، قال في هادي ، هذا العاهد من مدهمه ، قال في هادي ، هذا المشهور من الروايس الوهي من الهددات ، وقدمه في الحلاصة ، والرعايس ، والحريس ، والراح ولة بالحاطة عن أحمد .

فلت : بعد الأرد ، و س منصور ، و بالمحال س بر هم ، وأحمد س هاشم الانطاكي ، وأحمد س خاس خاس ، و مكر س محمد ، وأبو حدمر الله الحكيد ، وحدم س محمد ، وأبو حدمد الله كي وحدم س محمد ، وجرب ، وحس س محمد ، وأبو حدمد س أبي حسان ، وحد س س أبور ف ، وأبو فلس ، والماه الله ، ومسوى ، ومحمد س دود ، ومحمد س موسى ، ومحمد س يحيى ، وأبو محمد مسمود ، ومحمد س يحيى ، وأبو محمد مسمود ، ومحمد س موسى ، والعصل س الدار وأصفهم في مدهب ، والمستوعب والكناني ، والشراء

وعله محسول أنهم سألة لا لأحسد له وأكوها أم الجمات وتعدم أل الصلف حمل خبر على ذلك وأصفهم في تنجيعي

و نصل لإمام أحمد فيمل معه حمليالة وعليه ألف لـ لا أحد من الزكاة . وحمل على أنه مؤجل ، أو سلى لد لقايا احاسه

العلم . فوده في دورة الدبية لا أو قيمتم من الدهب له هل معتبر الدهب نقيمة الوقت ، لأن الشرح ، يحدد، أه ندر نحمسة دديير ، معقب دركم ؟ فيه وجهال وأطلعهما في الدورج ، و محدفي شرحه ، وهال الاكاهم القاصي فيه وحد ، محطه على عليقه و حدر في الأحكام السنطانية الدحه الثاني فت: طاهر كلام مصلف وغيرم الأول وهو الصواب. وتأتى فى الدب قدر سائحد الفقير واسكين وغيرهما أو أتى تعدم إدا كان له غيان.

فائرة - من أسح له أحدشي ، أبح له سؤ له ، على الصحيح من المدهد على عيه وعيه لأصحاب ، وعله يخر م البؤل ، لا الأحد ، على من له قوت وم عدا ، وعشه خال الله عقيل الحد ، حاعة ، وعنه بحر م دلك على من له قوت يوم عد ، وعشه ، د كر هدد الم و به الحلال و د كر الله الحورى في سهر : إلى علم أنه بحد من يد له كل و م : لم يحر أن سأل أكثر من قوت يوم وليلة ، وإن خاف أن لاحد من بعضله ، أو حق أن سجر عن السؤل أسح به السؤل أكثر من دلك وأم سؤل الشيء المسر ، كسم المن م أو لحد ، م ين هو كميره في المم ، أو برحمن فيه المدر ، كسم المن م أو لحد ، بين هو كميره في المم ، أو برحمن فيه المورد والس وأضافها في العروب

فائدنان

اهد هم قوله فو الدّ مُون عاليه وهم أخده به ، و الحايطور به إله الدن على ال كان ، والدّ من ، و الدّ من ، والدّ تق ، والدّ

وفال لأحمد في رو له مرودي لـ السكسة من الدملين الأفال الماسمت. الثانيم أحدة كيل الركاة وورسها ومؤلة دفعها على سالك الوقد تعدم النسيم عني دلك

قوله ﴿ وَنُشْتَرَطُ أَنَّ يَكُونَ العَمَلُ مُسْلِمًا أَمِينًا مِنْ عَيْرِ دَوِى القُرْنِي ﴾

يشترعد أن يكون العمل مسلماً ، على الصحيح من المدهب الحدرة القصى

ظاله في للمدانة . ظال الركشي و وأطله في الحرد ، والمصلف ، و لمحد ، والداهم و للعاد بن المحد ، والداهم وللدائل ، والمراد الشارح وقدامه لمصلف هذا ، وصاحب المحر ، والرعامين ، و لحاد بن ، وساكرة الن عسموس ، والإفادات ، وسور ، والمنافق ، وحرد له في الوحد ، ولم كرة الن عسموس ، والإفادات ، ولمور ، والمنافف .

وقال الدصى لا شترط رسلامه . حدد دفى المسق ، و خدمه الصحير ، وهى روانة عن لإداء أحمد ، واحداها أكثر الأصحاب ، قال الحجد في شرحه و وشمه في الدوع لد حدد د لا كثر ، وحرد به لحدثى ، وصدحت المصول ، والتدك ، والمبيع ، والمقود لاس الدا وقدمه في هداية ، والستوعات ، والملاصة وشرح من اران ، وإداث الدانة ، « طراعة داب وهو ملها ،

وطهر الدوء . لإطلاق ، فإنه فال شترت إسلامه في و به وعله لا إشترت إسلامه في و به وعله لا إشترت إسلامه في و به التنجيص لا إشترت إسلامه ، وسموث الدهب ، و ممنى ، و التنجيص والدعه ، وشرح غد ، مان شم ، ما كشى وقد في الاعالم ، وق الكافي وقيل مفي مدمى ره ما ما دول الاصلى في الأحكام السلط مه إلحور أن كمون الكاف عاملا في الاعام عرف قد ها و إلا فلا

وبرتان

إهراهما بني سيس لاحاب خلاف هما عني ما أحدد ما من ، فول فله ما أحدد أحدد ما ما ول فله ما أحدد أحدد بالامه و الى عن أحدد أن ما أحدد لدمال أحادة في المصوص

الثانية في لأسحاب إدامي الإمام أو الماسي اكره مكن له أحد مم لاله أحد إقدمي مث بال في س سي وهل صاح عن أسه العامل هو لسطال بدى حمل الله له أهل في كراله وهل عبد لله خوم وقال في للدوح: كداد كر الرماد وأحمد إداء أحد من يت س شنة فا الحلاف وأوأنه على طاه إدار المحى

قمت ؛ فیدیی مها و ماکی مصرها فی رد لآیی فی آخر الجدلة

وأما شارط كول الدمل من حير دوى الهرى : فيو حد الوحيين ، وهو المدهب على ما صفحاد في احداد في المدهب هيا ، وقدمه من سر ، واث ح ، وقاعلم في الهروج ها لأمها ، وحرم به في بوحر وعرد واث ح ، وقاعلم في الهروج ها لأمها ، وحرم به في بوحر وعرد واث ح مواد مصاعب ، و عجاء ، واث رح ، والدعير في في هراء على الأسحاب ، وقال الهاصي الأرشارط كو به من غير دبي به من ، وعليه ها هير الأسحاب ، قال الاركشي لا هرما المثهور و فيار جيور الإسحاب في في المملى هو قول أن الرابع من قال المحاب في المملى هو قول أن الرابع من قال شرح ، وقال أسمال الاسلام في عداق شرحه ، أن المرابع من قال من حراء الما قاله هدا المحاب والمناف المحاب والمنطق المواد المحاب والمناف المحاب والمنطق المواد المحاب والمناف المواد والمحاب والمناف المرابع المواد وقدمه في الشروط ، والمائي ، والمحاب والمناف إلى المرابع المواد ، والمائي ، والمحاب والمناف إلى المحاب وهو منها وأصعها في الشروط ، والمائي ، والمحاب والمحاب والمحاب والمحاب والمحاب والمحاب عدم المحاب والمحاب عدم المحاب المحاب عدم الم

وقبل این منع منه الخس حال و پلا فلا الوفال المصلف این أحد أحرته من غیر از كاة حال و إلا فلا او با عه اس تميم

وأند شه ط كونه أمياً فهو مدهب مطلقاً ، وعليه الأصحاب ، وقال في الله وع ، و سوحه من حواركونه كالداً حواكونه فاستقا مع لأمامة فال والطاهر بدولته أمير بدأن مرادهم بالأمامة المدنة ، وذكر الشنج وعبره ، أن الوكيل لا يركل إلا أميناً ، وأن المسلق على ذلك ، يتهي ،

قَولِه ﴿ وَلا يُشْتَرَطُ خُرِيَّتُهُ وَلا فَقُرُّهُ ﴾ .

هد المدهب ، وعليه خاهبر الأسحاب ، وقطع له كثير ملهم الودكاه المحد إجاعًا في عدم اشتراط فقره .

وقیل ایشترصل . دکر اوجه اشتراط خریه أبو خطباب ، وأبو حکیم ودکو لوجه اشتراط فقرد اس حامد

وقبل · بشترط إسمالامه وحرابته في عمانة عوايض لا بنفيد ، وحواء كون العند عاملاً من مفردات مدهب

فوائر

الأولى : فأل القامى في لأحكاء الداماية * يشترط علمه الحكام الركاة إلى كان من حمال التعويض ، و إن كان فيه منعد * فقد عين الإمام ما أحده فيحو أن لا كون عام قال في الفروع : وأطنق عاره أن لاشترط إذا كتب له ما بأخذه ، كساة النبي صلى لقه هليه وسير وذكر أنو المعالى : أنه يشترط كوله كافياً قال في الفروع : وهو مواد غيرم قال : وطاهم ما سنق لا يشترط ذكور ته وهذا متوجه ، التهي .

فات الله قبل باشترط دكور بنه ، كان له وجه الهوله ، بنقل أن المرأة وليت عملة ركاء أسنة الوتركيم دلك فديماً وحدثاً من على عدم حواره ، وأيضاً طاهر قوله تعالى (٩ : ٣٠ والعملين عليه) لايشمام

الثالثية : يحو أن كلون حقال الركاة وراعبها ونحوها كافر أوعند أومن دوى القرابي وغيرهم علا خلاف أعله ، لأن ما أحده أحدة معله لا عيامه . الثالثة : يشتره في اللعل أن لكون مكلفاً لاللاً . على الصحيح من المدهب

الفائد : يشترط في العامل أن بكون مكله بالله . على الصحيح من المذهب وعلمه الأصحاب , وقال في الفروع ؛ و ننوجه في المهر الماقل الأمين تحريج ، يعنى محواركونه عاملاً ،

الرابعة الووكل عبره في تعرفة ركانه مدفع بيه من سهم العمل قوله ﴿ وَإِنْ تُلَفَّتُ الرَّكَاهُ فِي يَدِهِ مِنْ عَبْرِ تَفُرِيطٍ أَعْطِي أَجْرَاتِهِ مِنْ يَنْتِ المَالِ ﴾ .

هدا المدهب ، وعده حماه بر لاسماس قل محد ، يعطى أحربه من ست المال عند أسم لل تعرب وقيه وحه لالعطى شبق ، قال في الفروع ، قال الله يج ، فم أحد فيه صلاحت المحر ، ونقد اطاعت على للمح كثيرة محمصر الله ميم ، فم أحد فيه الماح ، وصلاحت المحرر الله المحكى لمحه من غير ، ياده الماس الشبح طبع على اللحة فيها دلك ، والمدى قاله المحد في شرحه والأفوى عندى التفصيل ، وهو أنه الله كان شرط له حملا على محله فلا شي ، له الأنه لم يكن لمال كا في سائر أنواع الجمالات ، وإن استأخره إحارة صحيحة أحره مناه منها فيكدلك الأن حقه محتمى بالتالف ، فيذهب من الجميع .

وإن استأخاه إخارة صحيحة داخرة مسهاه وما قيدها مها أو نعته ولم يسم له شطًا ، فله الأخرة من ست المال ، لأن دفع الهاله من بيت المال مع عائد حاثر علامه ، ولم يوحد في هاتين الصورتين ما مسها من الركة ، فلالك عيث فيه عمد النف التهيي ، وهذا لفظه ، قال الن تام : وهو الأصح .

والظاهر أن هذا المسكان من الفروع عير بحر

فائرة يحير الإمام، إن شاء أرسل الدس من عير عقد ولا يسمية شيء وإن شاء وإن شاء عقد له يحرة . ثم إن شاء حمل إليه أحد الركاة و هرقته و إن شاء حمل إليه أحده فقط . فإن أدن له في هر نقب ، أو أصلق فله دلك . و إلا فلا . قوله ﴿ الرابع المُو لَفَةُ قُدُو شُهُمْ وهُمُ السَّادَةُ المطاعُون في عَشَائرهم بمَن يُرجى يسلّلهُ مُ ، أو تُحشى شَرّهُ ، أو يُرجى بعصيتَه قُونَةً إِمانِه ، أو إِسلامُ يُرجى بسلامُه ، أو تُحشى شَرّهُ ، أو يُرجى بعصيتَه قُونَةً إِمانِه ، أو إِسلامُ يُرجى بعضيتَه قُونَةً إِمانِه ، أو السَّلمان) فضيره ، أو حبّاية الرّ كاة مِمّل لا يُعظيها ، أو الدَّقَةُ عَنْ المسلمان)

الصحيح من مدهب أن حكم المؤلفة بيق . وعيده الأصحاب وهو من اله دات وعده أن حكم المؤلفة بيق . وعيده الأصحاب وهو من اله دات وعده أن حكم العطع مطلعاً قال في الإرشاد وقد عدم في هذا الوقت المؤلفة وعده أن حكم السكم ملهم لعطع واحد في مسيح أن مؤلفة تحصوصة بالمسلمين ، وطاهر حد في . أنه محصوص بالشركين وصحب الدالة وسدهب ، والمحموم ، وحديث حكم الحلاف في الأعصار في الكمر وقصعوا للقاء حكم وفي في الكمر وقصعوا المقاء حكم وفي المحموم في الكمر وقصعوا للقاء حكم وفي المحموم في الكمر وقصعوا المقاء حكم وفي المحموم في المحمو

فعلى رواية الانقطاع البرد سهمهم على قلية الأصناف وأو يصرف في مصالح الليماس ، وهذا بندهت على عامة ، وحدم له الن سير ، وصاحب الداني - وقدمه في الدوع - وطالف كالأما خاعة - بردانتي علمة الأصناف فقد ،

وران وسمه ال اراد ه

فال محمد المردي به في الأسراف خلاقًا إلا بدوه حسن وقال في الله ما فلار سهمهم إلى علم الأصلاف الموعمة في مصالح الرما حكى الحيرة الومايان وسع مافي مصالح الالريزة والو

والرتاوي

اهداهما: قال في الدوم هن يحل للدؤلت من أحده ، موجه من أعطى السير اليكف عدله ما مراكب عدله و و إلا حل . و لله ما ما ما يكف عدله ألم على و لله ما ما يكف عدله ألم على و لله ما ما يكف عدله ألم على الما يكف عدل الما يكف

الذائد على قوله في صعب إسلامه ولا على قوله إنه مصاع إلا مسة قوله ﴿ الحَامِسُ : أَرْفَاتُ أَوْلُمُ الْمُكَالِمُونَ ﴾

الصحیح می مدهد ، و به لاصحال آن مکامی می ارفاب فال المصند وعمره الاجمع المدهد فی دلال ، وعمد ، فات مسد شعرون و یعتقول می الکالا لامیر ، فلات و یی مکاسب و ولا ملک به أسیر ولاعترد ، سوی ماد کر

عمله على المراقولة لا الرقاف وهم المكاسول له أنه لا يحو الافعها إلى من على على على المعلمة المرافقة المحاسبة وقال المحاسبة المحا

وطاهر كالامه أنصاً لا حوار أحد بكاب فين حجل عن وهو صحيح وهو الدهب، نص عدم وعليه أكثر لاصحاب على الكثني عدا أشهر القولين (وقطع به في المني ، والشرح ، وشرح من ابن ، وعبرها). وفيل الا أحد إلا يد حل محر وأطني للمصهد وحهين في المؤجل

فوالر

إهداهما الودفع بن المكالب ما معلى اله داله بالم يحر له أن تصرفه في عيره الثائم اله عتق المسكال ما تارئ بده ل مسده أو عيره به قدمه في المكالب تارئ بده ل وقال الله عيرة الحاد مأ و كر با والما عيره الحاد مأ و كر با والماسي الله في خوالين وقدمه في عد [وطاهر اله وج إصلاق الحلاف] وقيل الله هو المكالمين

ولو عجر أو مات و سده وظام ما سنق سمكه اوظام، قد مده نسيده على الصحيح من مدهب ظل في ارعابتين، والحاوى السكتير وهو أصح ادفى السكتيري مأشم ما فده ما أن تميم وحدره الصنف، و السرح وظله لحرقى فيه إدا عجر وقدمه في لمسوعت وقدم في الحرر: أنها تسترد إذا محر، وعله يرد للمسكالمين عامر منه في للدهب يرد للمسكالمين عامر مع في للدهب في إدا عجر، حتى ولم كال سيده قنصها وأطعهما في العرو منه وعنه

وقيل : هو معطى . حتى قال أو تكر والقاصى : ولوكال دهم إلى سيده وقيل الانؤحد من سنده ، كا ، قنصها منه ثم أعتقه وقدم به از كشي . و پال اشتری «رکاه شنهٔ تم عجر ، والعرض بیده . فهو لسیده علی الأولی . وعلی الثانیة فیه وجهان وأطلقهما اس تمیم ، وازعانة الکبری ، والدروع قت الصواب أنه فی الرفاب .

ه بأتى قد بناً في كالام لمصنف إذا فصل مع لمسكانت شيء سد حاجته . ولم أعتق الأذاء و لإبراء - فد فصيل معه فهو له - قدمه في الرعاجين ، والحدو بين ،كما م فصل معه من صدقه النظوع .

وقس ، س هو معطى ، كا له أعطى شنتُ علت رقسة صححه في الرعاشين ، والحاوى السكبير ، وهو طاهر ماقدمه في الحجرر ، وأطلقهما في الحروع ، والحاوى الصعير ،

وقيل الحلاف رواسل وقس هو المسكامين أيصاً سهر عدد الأحكام في الكدم أن الصدقة للدوصة و مسكلام المصدف المساعدي عدد الأحكام في الفروع وطاهر كلامه في الفروع وطاهر كلامه في المغرر احدد صد الركة ويأتي في أوائل السكتابة في كلام المصنف الإإذا مات المسكان قبل لأدم هن كون ما في بدد سيده أو الداصل لوائنه لا ه

الثالثة - يحو الدم إلى سيد المكاب الإ إدبه . فال الأسواب وهو أوى كا تحور دلك إما في رق بعجوه أحدت من سيده عد الصحيح وقال المحد بنه بحور الا إدبه إلى حار العثق مبها . لأبه ما بدهم بيه ولا إلى بالله . كقص دين الديم الاردبه ، ويأتى في كلام المصلف قبل العصل حور دمم السد الديم بالى مكابه و أبي أبط إدا قصل مع لمكانب شيء بعد العتق الرابعة : لم الممث الركاة البد المكاب أحرأت ، وما عرمها عنق ، لورد رقيقاً .

الحاصة ترمن شرط صحة الدفع إلى مسكانت من الركاة : أن كون مسماً لا يحد وفاه

قوله ﴿ وَيَحُوزُ أَنْ يُفَدِّي مِهَا أَسِيرًا مُسْلِماً . نص عليه ﴾ .

وهو المدهب. حرم به في العبدة ، والنعبي ، والمحرر ، وانشرح ، والإفادات ، والوحير ، والدائل ، والسور ، و تستحب ، وشرح الل منجا ، واحتاره لمحد في شرحه ، والل عندوس في بد كربه ، والقاصي في النعشق وغيره و وعدمه الساطم ، وقدمه في شرح الل راين ، والفراع وقال ؛ احداره جماعة ، وحرم به آخرول وعده في شرح الل واحدره والدائمة ، والرعالتين ، واحدو الل واحدره وعده لا يحول ، قدمه في احلاصة ، والباعثة ، والرعالتين ، واحدو الل واحداره اخلال ، وأصفق بعض الأحداث العالمة ، وأصف بعض الأحداث الرواسين من غير بقيد .

فامرتی قال آنو المملی • مش الأسير لمسلم الو دفع بان فقير مسسم عرمه سند ساملان مالاً الدفع حوره .

قوله ﴿ وَهُنَّ أَجُورُ أَنَّ يَشْتَرَى مِنْهُ رَقْبَةً أَيْفَتَقَهَا ! على روايتين ﴾ . وأطنفهما في المدانة ، و بعني ، والمتعيض ، والحرر ، والشرح ، ومحمصر ال أنم ، والداوع ، والدائق

اهراهما عور وهو الدهب حره به في اسهج ، والمدد ، و لإفادت ، واله حر ، ويد كرة اس عدوس ، والمور ، والمتحب ، ويطر مهدة سرري وقدمه اس روس في شرحه ، والشرى في شرحه ، والدسي في التعليق وعيرهم الشاشة : لا يحور ، قدمه في حلاصة ، والدعة ، والمعر ، والرعوسي ، والحو بين ، وارد الله الدية واحدره لحلال ، قال الزركشي رحم أحد على القول بدسق حكاه من رواية صلح ، ومحد من موسى والقاسم ، وبيندي [ورده المصف في معنى وعيره] ،

وعه لا مثق من ركانه رقة . لكن عيل في تمها . قال أنو تكو : لا يعثق رفية كانايا . قال في الرعانة : وعنه لا نعق منها رقبة تابية . وعنه ولا نعشها . بل عين في تمهم . شمسة وأحد من قول الصنف في متقيم في أنه لو شترى لذ رجمه لا يحور . لأنه نعتق تمجرد الشراء من عبر أن يعنقه هو الرهو صحيح الرهو المدهب الرعبية الأسمات

فعلى المدهب في أصل مسأله الد أعتق عبده أو مكانبه عن ركانه الفق الحوار وحمل الوأطلعهم في الفاوع ، والرعالتين ، و حاويين ، والت اللم ، والعائق

والرئاي

اهمر همه حدث حور الفتق من الكن عبر مكانب إد مات وحاف شيئاً ، دم حم من ولاله في على مثله ، على الصحيح من المدهب وقيل أوفى الصدفات أيضاً الدمه الل تمير وهي المقل عنه أهيه رواس وأطلعهم في الفروح ،

فات الصوات بدم العلم أثم وجديه في اللعني قسل كدب ما كلاح قدمه وتصره

وعنه د ولاؤمس أعنفه

ولد أعظه للدعي من الكاد فولاؤه عمادين

وأما مكانب فولاؤه لمنده على الصحيح من المدهب وعلمه الأصحاب وحكى تنصيم وحها أثب حكمهم حكم ليبرها، على ماتقدم من العلاف وقدمه في العائق

الثانية " تعطى مسكاتب لفقره . ذكره المصلف في النعلى ، والشاراح ، وصاحب الرعالة السكاري وغيره ، واقتصر شبه في الفروع الأنه عبد قوله ﴿ السادِسُ ، الفارِمُونَ وَهُمُّ الْمَدِينُونَ وَهُ صَرِّبَالٍ ضَرَّبُ عَرِمَ لِإِصْلاَحِ دَاتِ البَيْرِ ﴾ .

تعلی مر عام لإصلاح دات النبن اللابراغ فیه باکن سرط النصلف فی المبدة دوان آنها داوان حمدان فی داشانهٔ الکبری کو به مساء کا و کی دلک عمد فوله تا ولا بحو ادفعها یال کافران باشم من هذا

> عبه : قوله (وصرت عرم لإطلاح نصّه في مُنباح) . وكدا من شترى نصه من الكدر حالة الأحد من الاه

فوالر

ماه : وكان عارماً ، وهو قوى مكتسب حاله لأحد لهم، فاله القد صى فى حلاقه ، والل عقبل فى عدم فى الركان و وكان أيماً فى الحاد والمصول فى باب الكنانة ، وهو طاهر كان أحد

وأنين الأجود حدد به امحد في سرحه وأطاقيهم في الفاسدة الدام والثلالين الله المسائمة ، وقال ، هم الطلاف راجع إلى لحلاف في إحداره على التكسب لوظاء دامه

قات الصحیح من بدهت لإجاز علی با آی فی یا خطر ومدید الدولام بایی عارم ماتفسی به دامه به الدول عیرد او پای کار فقیراً اولو دفع بایه آمه با حار آن نقصی به دامه اعلی الصحیح من بدهت وحکی فی الراء به وجها الا بخور

ومهم، له حمل سب إبلاف من أو بهت حربه لأحمد من تركه وكذا إن شمل عن علاد مالاً ، وهم مصران ، حار الدفع إن كل منهما و إن كان موسر من أو أحدهم : لم يحر على الصحيح من مدهب .

وقال ترجور إلى كال الأصل مصراً ولحين موسراً وهو احتمال في الديميس وقال في الترعيب رجور بن صمل معسراً موسراً ملا أمره

ومنها : حوار الأحد للعارم لدات النبي قبل حلول دينه ، وفي العارم لنفسه الوحيان ، قاله في الفروع

ومنه حرر الأخذ لدين الله تعالى .

ومم. ، وكل الدرسم من عليه ركم قبل قبصه منه لنفسه أو توكيد فيدفه عنه إلى من له عليه دين عن دسه حار عنى عليه ، وهو المذهب ، وقال في الرعاسان قلب و حليل صدد .

وقال فی لدوء دین قبل قدوكل ادلات، دیل دو قال اشتری به شدگ ولم تمسم منه فقد وكله أساً ، ولا حرى، عدم قبصه ، ولا دین ، هال فتتوجه فیهد النسو به و خرجه دی دونه امر بچه فی بصدی بدینی عبیات ، أو صرب به به لاصح عدم قبصه رویه آخر یخ صبح ، ، ، عنی آنه : هل یصح قبل فیصه موكله " وقیه رو شال النهی

وأكي ها من الرفاعان في الحرابات الميم

ومله المردفع علك إلى اله العاملا إلى العقير ، فالصحيح من المدهب الله مصح قال في المروع التحمي غير واحد كدفعها إلى الفقير او الدق واصح ، اشهى قال في العاش ، واحاو إلى حارعتي الأصح أوكلاء الشبح في لدين مقصية أوعله لا يضح أو أصفهما في العروع

وأما إذا دفعها الإمام في قصاء الدين. فإنه نصح فولاً واحدًا ، لولا به عليه في إغاله : وهد إجاره عليه إذا متمع

ومه بشترط في إحراج الركاة تسبك المعلى كما قدم في آخر الدب الذي قبله العلاجور أن عدى التفراء ولا عشبهم ، ولا قصى مها دين ميت عرم لمصلحة نصه أو عيره ، واحتار الشبع تقى الدين خوار ، ولا كره إحدى الروانتين عن أحد ، لأن العارم لانشترط تمسكه الأن الله سالي فال لا والعارمين لا ولم نقل العارمين . و دُنَى نقية أحكام السرم عدد قول حصف ٥ و محوز دقع زكاته إلى مكاتبه و إلى عرابته ٥ و رأى أبصًا إذا سرم في معصبه

قوله (السَّالِعُ فِي سبيلِ اللهِ ، وَهُمُ الفُرَاهُ الدِّي لادِيوانَ لهُمْ ﴾ فلم الفُراهُ الدي لادِيوانَ لهُمْ ﴾ فلم الأحد منه الله رع سكن لا يصرفون ما الحدول ، لا لحمة واحده كا عدم في المكال والله .

تفسير، طاهر قوله الدوهم ندس لادمال لهيراه أنه له كان يأحد من الدبهان مراجعي منها، وهو صحيح الكن تشرط أن يكون فيه ماكفيه . فهن لم تكن فيه ماكفيه فيه أحد أندم ماكفيه الله في الرعانة وغيرها

فامرق الابحور الدركي أن شترى له الدوات والسلاح وعوهم، من الصحيح من المستحب الله على المستحب الله الدوات والسلام وعوهم، من الصحيح من المستحب الله الله من المستحب الله العارى أثم صرفه إيه معتده القاصي وعدد و وتقيم صلح وعدد الله موكدا الهيم من الحسكم و قبل أحساً بحو ، وقال الذكر أو حمص في حو مروادين ،

قوله (ولا يُعظِي مِنها في الحَجّ)

هدا إحدى الروائين . احد ما لصنف ، والشرح - وقالا : هي أصح . وحرم به في الوحير .

وعده على العقير ما محج به الدس ، أو يسمين به قد وهي لدهب ، بص عبيه في روية عبد الله ، و مرودي ، واسموني في في العروج ، والحج من لسبين بص عديه وهو المدهب عبد الأسحاب سعى في في المصول و مدهب ، و خلاصة ، والرعانتين ، و لحويين ، وسيره ، الحج من السبيل على الأصح ، قال في تحريد المدة على الأطهر ، وجزم به في المهيج ، والإيضاح ، والتلوق ، والإلادات ، وسهالة الله راير ، و لمور ، وعيرهم واحدره القاصي في التعليق ، وقدمه في استوعب ، والمحرر ، والعروع ، وشرح الله راير ، و بص عفردات

وهو منه ... وأطبقهما في الفدانة ، وعقود الل الساء ، ومستوك الدهب ، والتحيص ، والبلغة ، والنظم ، والفائق

فعلى المدهب : لا تأحد إلا العقير ، كه صرح به مصمف في أرواية ، وهو الصحيح من مدهب ، وعليه حمهور من الأنحاب، وحرم به في اهدامه ، والمدهب ، ومسبوك الدهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمصتف ، والحجد في شرحه الراس في مد كرام ، وصاحب الحوامل ، والرعابة الصعرى وعجاه ، وقدمه في الدوام ، والرعابة الكبرى .

وقيل الأحد الذي ألفاً وهم احيلال في المنحص اقل أبو المعاني اك بم أوضى غاله في المالل

وعي الدهب أنصاً لا أحد إلا حج أم ص ما أو تستمان له فيه على الصحيح من الدهب قدمه في العروع ، وقال • حام له عار واحد

قب ، ممم صاحب الإفارات فيها الوالطبيق في

قل في الرعمة الحكيري : وهو أول

وعه أحد عج المن أصاً وهو طهر كالام حرقي ، وال الحوى في مستوث لدهت وحرم به في مدهت ، ومستوعت ، وشرح الل ، إلى ومهدته ، وإدراث الصله في الله والمشيئة وما يشترط اله صل لأ كثاول حرقي ، والقاصي ، وصاحب ستعيض وأم المركات وعيرها فال في اله وع : والعجه لعصهم قال القاصي وهو طاه كالام الإدام أحد وقدمه في الرعاشين وأطعهم المحد في سرحه ، وصاحب لحوايين ، والهائق

الله في المعرم كالحج في ديث على الصحيح من الشاهب وعليه الأصحاب. عن حدد الدامم إذا في سنان لله الدواسة هي سنة

قوله ﴿ الثَّامِنُ : ابُّ السَّبِيلِ وَهُو المسافر المُقطِعَ بِعِ ﴾

هذا المدهب ، وعده الأسحاب ، إلا أن الشير إلى قدم في مبيج والإنصاح أن من المناسل هم سؤال .

وعرانه إذ كال المعرفي علمه : أعطى بلا تراع شرطه ، وإلى كال مباحدًا فالصحيح من الدهب الله عطي أبعدًا

وفیان الاندال کمون سفر صاعة ، فلا عطی فی سفر ندخ ، وجه ، فی الرع له الصفری فات فی دوج کد فان وجه به فی الصفری فات فی دوج کد فان وجه به الصافی خوبی کان سفر برهه فی دو چه به اله وجهان ، وأضفهم فی سفی، و اشرح ، والفروع ، والفائق ، وال کشی

أمرهما با يحود ألحد وهو صاهر كالدكته من أداعات فار في المحلمان، فيمعني بشارد أن لانكول معر مفضية ، فال في باعاله ، وهو ممن المعلم له في سفر المرح ، فال الله معر الله في حواشي الداوع ، والأصح المعنى، الأنه من قدام الداح في الاصلح كما عدم في صلاء النا ه

والوهم الثانى، لاحور الأحد ، ولا ماى، الدمة من إلى في سرحة [قال لمحداق شرحة بـ مدأن أشتى الدعول والصحيح العوار في سفر للبحارة دول المارة]

وأما المد المكاوم ، قطاء كلام حماعه لأسحاب أنه لا على ، ممهم صاحب عالة وطاه كلام كثير من الأصحاب أنه عطى وهو طاه كالامه في التناجيص كما تمدم ، وقال في له باع ، وعايه عبر واحد أنه بيس معتملة اقدال أنه نطائي في سد مكروم افان تا وهو نطير ، حة برحيص فيه السعى

و أما سفر منصيبه ا فيه لا علمي فيه الرفطع به لا كثر ، وطاهر ما فاله في الفروع أنه نظير إلحة لترجمن فيه حديان حلاف هما .

فها تشنح فی بدین خدار هدئ جوار الترجيس فی دعر العصية ، و جمعه این عقبل فی بعض نمواضع ، \$ تمده وقال في يرزاك الصانة . وال السيل الانت إلى الده ، وأو من فرحة أو محرم في وحه . و بأتى قرباً في كلام المصنف إدارات من حصية قوله فإ دون المنشي، للسقم من بُدد ﴾ المنى أنه الايمنى . وهذا الصحيح من الدهب وعايه الأصحاب ، وعنه بعظى أنصاً .

فالرئال

إمراهما المطلى من السل قدر ما وهله إلى الده والوامع عسام في الله الم والمعطى أيضا ما توصيه إلى مشعى مقعدد ، وأو احت عن وطله على الصحيح من للدهب وهو مروى عن لإماء أحمد في مصلف والشارح ، حتاره أحماء لأن الصاهر أنه إن فا في وطله للصد ، قال الركشي هو قول عمة الأصحاب ، واحدر المصلف : أنه لا يعطى ولاكم لحمد طاهر ، الما صالح وغيره ، وطاهر كلام ألى العطاب

الثانية الوقدر ال السيل على الافتراض، وأفتى المحد بعدم الأحد من الركاة وأفتى لذرح حو الأحد وقال لم بشترط أصحاب عدم قد به على الاقتراض، ولأل كلام لله على إطلاقه وهو كرقال وهو الصواب، قوله ﴿ و يُعْطَى الفقير والمشكين ما يُعْلِيهِ ﴾ .

الصحيح من مدهب، أن كل واحد من المعير واسكن بأحد ألماء كما تله سمه. قال الناطم وهو أولى قال في حاويين هذا أصح عندي فال في محر بدالعابية. و بعطيل كمايتهما لتم سمة ، لا أكثر على الأصهر، وحوم به في الوحير، والإفادات و بمور ، والمشعب، وقدمه في العاوج ، و محير والعائق ، قال باطم المفردات ،

ولا يحور الدفع المعمسير أكثر من حدد في انتقدير وعنه بأحد أساء كعايبه وأنه تشجر أو آلة صنعة وعوادلك ، احدره في الدائق وهي قول في الرعالة وعه لا أحد أكثر من حمين درها حتى تم ع، ولو أحده في السة ما را. و إن كثر من عليه ، وقدمه في الرعايلين ، و حاو بان

و حتار الاحدی، والشیح تمی لدس · حو ﴿ لأحد من الرکۂ حملہ واحدہ مایسیر به سباو پل کثر

و مدهب الأبحور ذلك او تمدم آخر الله إحداج المركة اشتراط قبص الفعير لمركنة وما ينملق له اوتقدم أبعثًا ذلك قرالها .

قوله (والعامِلُ قدر أخرتِهِ ﴾.

الصحيح من الدهب على أن عا أحده العمل أحدة . عن عبه وعليه أكثر لأصحاب ، وذكره الن عبد العراضاعا ، وفيل ما أحده كا ق

فعلى مدهب: يستحق أحدة مثل محاو التمن أو عداي ورد عس عبيه . وهو الصحيح وشه له تُنس مايحبه ، قال محد في شرحه ، فعلى هذه الرواية إن حو ت أحرته دلك أعطيه من الصالح السعى ،

هذا الحك إد ، بستاد د الإمام والصحيح من الدهب أنه يستعق دلك باشرع وعن عنيه ، وعنبه أكثر الأصحاب قب القاسي في الاحكام السطانية وياس الدهب أنه لايستحق إد ، يشرط له حمل ، إلا أن تكون معروفا بأحد الأحره على عمله ، ذكره في القاعدة برابعة والسمين ، فأما إلى ستأخره ا فتقدم كو فصل العامل .

فاسرة عدم السامل دُحرته على عسيره من أهل الركاة . و إل بوي التطوع العماية فلد لأحد قابه لأصحاب

وتقدم أن الإمام ومائمه في الركاة لا أحد شيئًا عبد اشترط إسلامه قوله ﴿ وَالوُّلُفُ مَا يُحْمَلُ بِهِ التّأليف ﴾

هكدا قال الأصحاب وقال سميها عطى المي مايري لإمام قال في

العروع : ومراده مادكره خاعة ماخصال به التأليف الأمه المقصود ، ولا يرادعليه أمده الحاجه.

فالره. قوله ﴿ وَ عَارِي مَا يَحْتَاحُ ۖ إِلَيْهِ لِعَرْوِمٍ ﴾ .

وهد اللاترع بالمكن لا شترى رب الدرماعة حرابه العدى تجريد فعه ، على الصحيح من الدهب الكلمي أم يدفعه ، على الصحيح من الدهب الأنه فيها أم حفض لأشهد المنام وعبره وعبد الله من الحالم الوحة رد اله صي وعبره

وعده خو و مقدد ال حسلم الصا وقديه في ارعاله سكاري فقد ل وعوا المقدد لله على المعادل الله على الموا المقدد لله على الموا المعادل الله على الموا المعادل الله على الموا المعادل الله على الموا المعادل المعادل

وأسا إد شهری لإمام فرسا ترك تا حل : فيه دامنها ياله نعرو سبها مكا له آل ترد عليه ك له مات مأو عامه

قوله (ومن كان دا عباب أحد ما بكاعمهم)

تفدم ما في فوته (٥ و العطي العفير الوسسكين ما نفيه (٥ أن الصحيح من المدهب باأنه الحدال ما الفار به سنة بالواعد مراو به الله لا أحد أكثر من حمسين الدرهما با فعلي المدهب الأحد به ولفارته قدر كه شهير سنة بـ

وعلى ، به لأحرى أحد به وسكل واحدس عبده حمس همايين ، قوله ﴿ وَلا يُعْضَى أَحَدُ مِنْهُمْ مِعَ لَعِنِى ، إِلاَ أَرْبِعَةَ : العمامِلُ ، والمؤلّف ، والعارِمُ لإصلاح داتِ نَيْنِ ، والعارى ﴾ .

أم العامل اللاكسة عد فعالد إلى تعلى مع العلى العلم الصحيح من

اسعب وعليه جمعير الأصحبات. وقطع به أكثره. وذكره المحد إجماعه. وذكر ان حامد وجها باشتراط فقره.

> وتقدم دلك عند قوله لا ولا شريط حراسه ولا قفره له وأما مؤلف - فيعطى مع عناه - لا علم فيه خلافا .

وأما العارم لإصلاح دات المبن فيأخد مع ساد ، على الصحيح من لمدهب وعليه خدهبر الأعمال وقطع مه كثير منهم وقال اس عقبل الأخد مع العلى ومحل هد إدال دفعها من ماله فيل دفعها لم خواله لأحد على مارأى فراراً ومحل هد إدال دفعها من ماله فيل دفعها لم خواله لأصحاب حوا أحده مع وأما العارى : فالصحيح من شعب وعلمه لأصحاب حوا أحده مع علم ونقل صبح الإدا أومني به س دفع إلى من ليس له فاس با أحد إلى إذا كن الله

الليم: صرح لمصلف أن طية لأصاف لاسام إيهم من الركاة مع علاهم وهو صعيح

أم العقير و سكين : فواضح ، وكدا بن السيل

وأما المسكام : الاسطى عقره ، قال في العاوع : دكره حماعة ، ممهم المصلف في المقنى ، والشارح ، وأبن حمدان ، وقيرهم ، و تنصر عبيه في الفروع . لأنه عند ، ونقدم دلك ،

وأما العارم العلم في مناح : ظالصحيح من مدهب . أنه لابعتهي إلا مع فقره . وعليه أكثر الأصحاب . وقصم له كثير منهم

وقال * بعطی مع عده أنصاً . وظایر محمد س الحسكم ... وتأوله القاصی علی أنه بقدر كه ينته . غال في ترعاية بدعل هد القول ـــ وهو نعيد

فعلى المدهب به كال فقيراً ولكه فوى كسب حار له الأحد أيصاً ظاله الآصى في حلاقه ، واس عقبل في عمده في وكان ودكره أحدً في المحرد والعصور في باب الكدية وهو طاهر كلاء لإمام أحمد وقيل الايمور . وحود به الحد في شرحه .

قت : هذا المدهب وهو طاهر كالام كثير من الأصحاب.

وأطلقهما في القاعدة الثانية والتلاثين جد المائة . وقال هد الحلاف راحم إلى الخلاف في إجباره على التسكسب لوظ، دبه السعى.

فات: الصحيح من بدهب الإحسار على ماراً في كالام الصلف في بات الحجراء

فالرق: أو عرم لصيال ، أو كمالة ، فهو كمل عرم المسلمة في مناح على الصحيح من لمدهب وقال هو كمل عرم لإصلاح دات الدين فيأخد مع عدم شرط أن كول لأصيل مصدراً فذكره الركشي وعبره .

فالرق اد قد ، الدي من ملك حمين درها ومسكها : ، يمع دلك من أحد بالد م على الصحيح من المدهب ، والرو نتين ، وعمه يمنع

فعلی مدهب می نه مائه وعلیه مثلها أعطی حملس دو إن كان علیه أكثر من مائة برك له ند معه حملون و وأعطی آده دمه

وعلی ۱۱ واپه الثامة : لا مطی شند ً حتی همرف حمیع مالی پده ـ فیعطی ولایراد علی هماین افود صرفم فی دامه أعطی مثلها مراه صد أحای ، حتی تمصی دامه

قوله ﴿ وَ إِنْ فَصَلَ مِعَ الْمَارِمِ ، وَ لَمُكَاتَبِ ، وَالْمَارِي ، وَانْ استَدِلَ شَيْءَ سَلَّدَ تَعَاجَتُهِمْ ؛ لرِمَنْهِمْ رَدَّهُ ﴾

إد فصل مع أندى ثني، سد قصر دديه الرمه ردم اللا خلاف أعمه . كن د أنرى، الديم عن عنيه د أو قصى دانه من غير الركام ، فالصحيح من المدهب أنه ودانامه فاراق لدوج الناتيج منه على الأصح د كام جاعة . وجرد له آخاون الودكرة صحب محرر طاهر مدهب ، وقدمه في الحرد فان في الرعايتين : رده في الأصح . وحرم نه في المعنى ، والشرح ، وان وين ، والوحير ، وعيرهم وعنه لا يسترد منه وأطلقهما في الحاو بين .

قال المحدق شرحه: قال القاصى فى تعليقه: وهو على الروامتين فى المكاتب فإذا قد: أحده هدك مستقر . فكد هب قال اس تميم . فإن كان طيراً فله إمساكه ، ولا نؤحد منه . دكره القاصى

وفار القاصى فى موضع من كالامه ، والمصلف فى الكافى ، وانحد فى شرحه : إذا احتمع العرم والعقر فى موضع و حد · أحد لهما الحيل أعصى للعقر فله صرفه فى الدين ، وإن أعطى للعرم لم يصرفه فى عيره .

وفاعدة المدهب في دلك أن من أحد سعب يستقر الأحد به _وهو العقر ،
والمسكنة ، والعاله ، والدالف _ صرفه فيه شاء كاثر ساله و إن كان سعب لايستقر
الأحد به م يصرفه إلا فيه أحدد له حاصه ، لمدم ثنوت ملكه عبيه من كل
وحه ، وهذا يسترد منه إد أبرى ، ، أو لم نفر ، قاله الحجد في شرحه وشعه
صاحب القاوع .

وأما إذا فصل مع المكاتب شيء، قرم مصنف: أنه برده وهو المدهب وجرم به في الكافي ، و وجرم و إهادات ، وبد كرة س عدوس ، و يدر ثالماية ، وعيره ، فال الراصح في شرحه عد مدهب وقدمه في نعني ، و لشرح ، وشرح الله بي ، والنعلم ، و محرم ومحمه في الرحمين ، و حوى المكسر ، والوحه الذي : بأحدول أحداً مستقراً ، وهو صده كالام الدرقي ، كما قل مصنف ، وقدمه في الرعمين ، و لحوى المكسر والمحمد في الرعمين ، و الحوى المكسر والمحمد في الرعمين ، و الحوى المكسر والمحمد في شرح المحد ، وقس رابيس موسل ملكا من عمره .

وكدا لحسكم يوعثق بإراء افتهاقي الفروح وعاردا.

و تقدم في أحكام المكالب إداعلق لمرعاً من سيده أوعيره أوعجر أو سات. و مدم وه . .

وأير العالى إذا فصل معه قصل ؛ قرم الصلف ها أنه الرمه رده وهو المدهب حرم به ي السكافي ألصاً والمدهب لأس الحولي واس منحافي شرحه ، والوحير ، و لإظادات ، وبد كرم اس عندوس ، و يدر شا ما ية ، والسور ، واستحب للآدي ، وعبره و صححه في اصحيح غراب ،

قاري المروع حرماله حاعة وقدمه في النظم ، والشرح

والدحه الداني . لا يردم حرم به امحد في شرحه . وانتجه الداطم قال في انقاعدة الثانية والسمين ، قال حرق ولا كثاول الايماترد ، التخي

وحمل الررکشي کلام الحرقي بدي في احياد على غير الرکام . وأطلقهم في العروج ، وانحرز ، والرعاتين ، واحاو بين

وقی أرضاً می الهواعد " إدا أحد من الركاه يحج به علی الهول باخود به وقصل منه قصابة . لأظهر أنه يسترده كاوصية وأوى وقياس قول الأسحاب می الهاری "أنه لايسترد ، وطاهره كالام أحمد می رو به ميمونی : أن لدامة لايسترد ، ولا الرم مثبه می المهمة

وأما ال السنال إذ فصل معه شيء ، فحرم نصنف هذا أنه يزد الفاصل بعد وصوله: وهو ندهت: وعده أكثر الأسحاب، وقصوا به ،

وعنه لا يرده ، بن هو له ، فيكون أحده مستقراً ، وأطلقهما في الحساو بين وقال الآخرى * بدمه صرفه عمد كين - قال في الفروح : كندا قال - ولعن مرادم مع حين أرباله قوله ﴿ وَالْبِانُونَ يَأْحُدُونَ أَحْدًا مُسْتَقِرًا ۚ فَلا يَرُدُونَ شَيْئًا ﴾ للا راع ق اخبة

قوله ﴿ وَإِذَا ادَّعَى الْفَقِّرِ مِنْ غُرِفِ وَلَعِنَى ﴾

م نقبل إلا نبيعة وهذا بلاترع والنبية هما ثلاثه شهود. على الصحيح من المذهب عص عدم وعديه حدهم الأسم. ب وقطع به كثير منهم وهو من مهردات مدهب

وقبل كمن السركدان الآدى وهو طاهركلاء عرقى ، وحماعة في كتاب الشهادات ، أنى سنة الإعدار في أو ان ماب الحج قوله ﴿ أَوْ ادْعَى إِلْسَانُ أَنْهُ مُكَالَمْنَ ، أَوْ عَارِهِ ، أَو انْ سَامِينَ ، إِرْ

يُقْبِل إِذَ مِينَةً }

ود دعی آنه مکا ب آن د ما بعد ما بالا بنیه اللا جلاف آسه و ور ادعی آنه ما مکا ب آن د ما بعد ما بالا بنیه اللا جلاف آسه و ور ادعی آنه ما ما لا بنیه و و مصلح و با بعدی داشته الشارح و أهدان بعلی الأسمال الأسمال الدارد و العصاب و بعد دارد ما ماله

وفارق فروح ولأعس له عام ملاسة

و إن دعى أنه في سنو ؛ لخيم الصنف هشا أنه لا نقبل إلا نسبة وهو الدهب حرم به في الهد له ، و للدهب ، و مستوعب ، و علاصة ، وشرح دغد ، والنظم ، وشرح في منح في في عدوه ، قدمه حديثة وحرم به آخرون ، منهو أو خطاب ، واشيح .

وقبل غمل فوله إلا ليلة الحرام في المتحلص ، والنطة الوقدمة في الرعائلين ، والحاويين

فالرثاب

الثانية : لو ادعى أنه ير بدالسعر فسل فوله بلا يمن

تعبير : معهوم كلام الصنف أنه و دعى العرو قبل قوله ، وهو تتعنج وهو الصحيح من المدهب حرم به الصنف ، والشارح ، وصاحب البلجيمي ، والبلعة والركشي قال في الهائي ، والماع بين ، والحاو بين القبل في أصح الوحوين ، وهو طاهر كلامه في الوحير ، وعبره

وفين : لا يقبل (إلا ببينة ﴿ وأطلمهما في له وع

قوله (فإن صدق المكاتب سيد فاصل مصل وحوس في أنه ، هن يقال فوله المدق المكال سيد فاصل مصل وحوس في أنه ، هن يقال فوله المحرد مصدقه ، أم لا سامل البيه و أطعهم في الصد بة ، و مدهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ، و حلاصة ، و معلى ، والكال ، وها دى ، والتنجيص ، والنعة ، واس تميم ، والكال ، وها دى ، والتنجيص ، والنعة ، واس تميم ، والها تمين ، والحوس ، والعائم ، وشرح س سحا ، والعائم والشرح ، وتحريد العدة .

أحدها الاغلى صديقه للنهمه ، فلا بد من البينة ، قدمه في الفروع ، ولم أر من تابعه على دلك فال في إدراك العالمة الرفي تصديقه عرايمه والسيد وحه .

التدبی الحمل قوله تنجاد تصدیق سیده فال محمد فی شرحه اوهوالأصح -وحرم به فی الإفادات ، و لوحار ، وتد کرة ان عدوس، واسور ، و مستحب ـ وقدمه فی المحرر :

قت - وهو الدهب .

و إدا صدق العرايم عرايمه ، وأطلق الصنف فيه وحهين ، وأطلقهما في الهذاية ،

والمدهب ، ومسبوك الذهب ، والسنوعب ، والحلاصة ، و ينسى ، والكافى ، والمدادى ، والتحيص ، والسعة ، والل تميم ، والرعرتين ، والنظم ، والعائق .

أحدهم على وهو سدهم فل انجد في شرحه الصحيح القبول. قال في له وع و نقس إن صدقه عرايم في الأصح ، وحرم به في البحر ، وتدكرة من عندوس ، والمور ، والسحب ، وقدمه في اعرار

و بوحه الثاني : لا تقال .

قوله ﴿ وَإِنْ رَآمَ حَلْدًا ۚ، أَوْ ذَكَرَ أَنْهُ لَا كَشْبُ لَهُ ۚ أَغْطَاهُ مِنْ عَيْرَ يُمين ﴾ .

فلا ترس ودلك بعد أن يحبره أنه لاحظ فيها على ، ولا قوى مكست.
للا ترع ، لمكن يحد م بدلك " هل هو و حب أم لا؟ فان في الدوع : بتوجه
وجو به وهو طاه كلامهم فأعطاه بعد أن يجبره لا وفوهم فا أخبره وأعطام اسهى
ونقدم أون الدب الو الشمل بالمد فادر على المكسب وبعدر الحم بيسها .
قوله فرو إن ادّعى أن لَهُ عِيلًا قَلْدُ وأُغْطَى ﴾ .

هذا الصحيح من للذهب. وعليه جهبور الأصاب. فال في العروع : العتارة القاصى والأكثر و محتمل أن لا يقبل فلك إلا يبينة. والحثارة من عقبل . قوله الإ ومن عرم أو سافر في مقصيّة لم يُدُفعُ إليه }

إداعره في معصمة لم دفع إمه من الركاة ملا ترع وإذا ساقر في معصية لم مدفع إليه أيضاً . على الصحيح من المدهب . وقطع مه الأكثرون . وقد حكى في إدراك المامة وحهاً حوار الأحد للراجع من سفر المعصية وتقدم دلك .

قوله ﴿ فَإِنَّ ثَابَ . فَعَلَى وَحُهُينِ ﴾

وأطلقهما في لمعني ، وشرح محمد ، والشرح ، والنام ، والعالق . وأطلقهما في الدره في الرساة الكبري . أحده ، مدفع إيها وهو المذهب ، في في الرعاية الصعرى ، و حدو ين دفع إليه في أصح لوحيين واحترد النعدوس في لدكرته ، وحرم مه في الدهب والمستوعب ، والحلاصة ، واغور ، و وحير ، والمسحب ، وحرم مه في الحدية ، والتلحيص ، والمعة ، والحور أو العرب وه مدكرو المساور د مات ، وهو مثله و حتره الهامي ، و ال عقبل في العرب وصحه النامي في العام ، قال في الدوع في العارم : فإلى الدوم ، مه في لأصح في الركشي في العارم المدهب في العرب المحيض ، والعرب المحيض ، والعرب المحيض ، وغيره المحي ، والدام في المحيض ، والمحيد في المحيد المحيض ، وغيره المحي ، والمحترد في المحيد المحيد في المحيد المحيد وغيره المحيد المحيد في ال

والوحة الذي لأ دفع إليهم ، وقدم من اين عدم حود الدفع إلى الهام. إذا بات أوجه الدفع صد فرايد "ات ،

قوله ؛ و سُتحبُ الرُّفُو في الْأَصْنَافِ كُلُّو ﴾

المكل صف أمم إن وحد وحدث وحد الإحاج الهير العمر على إسال واحد أحرأً إلى وهد المدهب على عليه العليم على المراوح ا واحد أحرأً إلى وهد المدهب على عليه الوعاية خاصر الأصحاب الذال في المراوح ا احد اداحا في والقاصي والأصحاب الوهو المدهب الكالم الحافق الداعي وذكرة الخدافية إحاثاً

وعله بحث سلمات الأصاف كلها الحارها أماتك ، وأم خدات . فللي هاردا ، الله الحث بدلع إلى للاله من كل صلف العلى الصحيح ، إلا العامل كراجود به العامد الها في الواله

و شاه چری ، و خد من کل صف الحدارد أد الحصاب فی الالصاب ، و محمد فی شرحه الآنه بنا ، مکنی الاستمال حمل علی الحدس ، وکالماس المع أنه فی الآنة العلام الحمل وفی الاستین بنا ، و من الساس الالاحم فیه

وعلى هده الرواله ألصاً المارفع إلى الدين ضمن صيب الدائث وهن صمن الثاث ، أو مالقه عدله الاسم " حراج المحدافي شرحه مجين من الأصحية اللهامي مارأتي إن شام الله الحسالي - وحكاهما عن رحب في فواعده من عير تحريج والصحيح هناك أنه يصمن أتن ما لقع عليه الاسم على ماياتي

وقوله في أ وأنه النائمة ه إلا العمل الهيمة بحور أن تكون وأحدداً له هذا الصحيح على هذه إلوانة ، وعليه الأصداب الولص سيه

حدر فی اذاعاته الکلیری آنه بی قد بر باعده أخوش أخرأ عصل و حد و إلا فلا يحري، واحد - وهو من مدادات

وعلى الرو ماات به ألصاً إن حام بقن الركام كبي للوجود من لأصاف بدى بلده على الصحيح - فلفيد ؟ و به بدلك - وقال - لاكبي

وعليم أيضاً الاحت الملواء بن لأصدف اكتفلس للعل طلم على طلب ، الى الصحيح من شاهلت وعليه لألهاب وقال محد وظاها اللام أى لكم إعظاء عامل التمل وقد بفل أحد على وجوب السواء للمهم

فوابر

إمراها سفط بالأراب والمسه

الناسل من فاله سدن ب مثل إن كان فعيراً عارماً أما عار الدو خو فارت بـ حال العلى مهم الوعدة الأصواب وفان تحدي مداحة العال الله على مهما . على الوامين بـ على الراكستان وعدمة

ولاحو أن على أحاه الانسبة لاحالاف أحكامهم في لاسلم الاندلية وقد بلد الاسلمات افلا مع تحليم عالم بن عجليد في م الاورن أعطى المهم و الن سكل ساسا فد أفداك الاين ما الان كان بلهم الصلحي الانجاب الأثرام الواقعد ما فحال ال

ا ثنائة قوله و ويُستَحبُّ صرَّفها بِي أَفَارِ لِهِ أَمْ يُلِ الْمُرْفَهِ مُؤْمَّ لِمُهُمُّ وَتَمْرُ يَفَهَا فَهِمَهُ عَلَى فَدُر حاجبهم * إِ

وهد الا الراح إ وقد حكاد الحد إلا عام وصد حد الدوم ودعا إلى سكن

يستحب تقديم الأقرب والأحوج ، و إن كان الأجنبي أحوج أعطى السكل ، ولم يحاف سه قر سه ، والحار أولى من عيره ، والقريب أولى من الحار ، سن عيه . و عدم الدم والذّين على صدها .

و إد دفع رب المال وكاته إلى العامل ، وأحصر من أهله من لا ، رمه نفعته ، البدفع إسهم كاته دفعها إليهم قبل حنصها بعيرها و إل حنصها ، ميرها ، فهم كميرهم ، ولا يحرجهم منها ، لأن فيها ماهم به أحصل ، ذكره العاصى وافتصر عليه في الفروع وغيره

قوله ﴿ وَيَخُورُ السَّيْدَ دَفَعُ رَكَاتِهِ إِلَى مُكَاتِبِهِ وَإِلَى عَرَّعِه ﴾ جو دفع كاته إن مكانه على الصحيح من المدهب عن حيه ، وعليه حاهم الأصرب وصحوه ، قال المحد ؛ هند أشم الوجرم به في محير وعيرد ، وقدمه في العروء وجيره

وسه لا حور حدرها الفاضي في النفسق والمحدج قال المحد في شرحه هذا أقسى . وأصفهم في الدائق

و يحور دفع ركامه إلى عربه المقصى دمه إذا كان عير حيلة مسواه دفعهه إنه السد ، أو استوفى حقه ، ثم دفع إنه ليقصى دس المقرض على الصحيح من السعب وعليه أكثر الأسحسات إذا لم كن حيلة . فإن الإمام أحمد ، إن أر و إحياء ماله لم يحرر وفان أصال إد كان حيلة فلا بمحسى وقان أصال أحاف أن كون حيلة فلا يملح ، ولا يحور كان حيلة لم يصلح ، ولا يحور

ول الذمني وعبرد مني ماخينة أن يعطيه بشرط أن يردها عليه من دمه فلا يحرثه . ودكر مصنف: أنه حصل من كلام الإسام أحمد : أنه إد قصد بالدمع إحياء ماله أو استيفاء دسه لم خر الأسها لله فلا نصرفها إلى معمه اوفال في الرعاية العمدي . إن قصاد بلا شرط ، صبح ، كما أو قصى دمه بشيء أنم دعمه إليه ركاة و لكره حيلة النهبي . قال في الفروع كدا قال : وتبع صاحب الرعاية الصعرى في لحاوي الصفير .

ودكر أو معلى: الصحة وفاقًا إلا شرط علمك. قال له وع كدا قال. واحتسار الأرجى في اللهالة الإحراء، لأن اشتراط الرد لايسم التميث النام. لأن له الرد من عيرد فيس مسحقًا. قال وكد الكلام إن أثراً مدين محسمًا من الركاة قال في العروع كد قال

وقال الله تمير و يحور دفع لركاة إلى العربيم ، بص عليه في شرط عليه ردّ الركاة وقاه في د به لم خرد ، قاله الفاصى وغيره ، قال اله صى وهو معلى قول أحمد لا لا معجلين إلا كال حلية له ثم قال الله تمير و لأصبح أنه إلا دفع إليه تحية المرم ، م علم الشرط لإحراء ، وإل قصد بدفعه إليه إحياء منه م تحدم ، بهي عليه قلل الموقى التم قال الموقى التم قال الموقى الم قال الموقى عليه الله ما قلمي ديمه فله أحدم ، فض عليه

وعنه فيس دفع إلى عربه عشرة د فرس الركاة . ثم قنصه منه وقاء عل دمه . لا أراد . أحاف أن كاول حيلة : التعلى كالام الل تميم

وائرتاد

إهراهما . أو أوأ رب الما عربيه من دمه سبه الركاة لم يجره عني الصحيح من المدهب عني عيبه وعبه أكثر لأصحاب . وقطع به أكثره مسواه كال لحرج عنه عبداً أو دمداً . واحدر الأرحى في المهاية الحور كما تعدم وهو توجه احتمال وتخريج لصاحب القروع ، وقال مداعلي أنه هن هو تمليك أم لا الوقيل يحرثه أن يسمط عنه قدر ركة دلك لدين منه ، و بكون ذلك وكة دلك الدين عنه ، و بكون ذلك وكة دلك الدين عنه ، و بكون ذلك وكة دلك الدين

الثانية لاتكبى الحوالة باركة على الصحيح من الدهب حوم به ابن تُمر ، و بن حدال وعبرها وقدمه في الدوع وذكر بعض الأصحاب أن العوالة وقاء ، وذكر مصنف في انتقال الحق الحوالة أن الحوالة بدينة القنصاء و إلا كان بيع دس بدين و ذكر أيضًا إذ حلف لا له رقه حتى نقصيه حقه فأحاله به فقر قه طل منه أنه قد ترى أنه كان بني وعدم للعن فروع الماره في فصله . وغده في أوراكة بدالله عن تكون قيضًا لا عند قول لمصف لا ومن كان به دين على مسم من صد في أو عيره الا

قوله ﴿ وَلَا يَحُورُ دَفَّتُهِ إِنَّ كَافِرٍ ﴾

ستنبي مي ذفك مؤلف كا قدم في كلام مصامد

وأما العامل، فقد قدم الطبيعا، هذا إلى من سرطة أن كلون مدماً ، وكالأمه هذا مدافق لذلك أو عدم حالاف فيه هذا!

وأنه الله ما بدات الساء والعالى الفاصحيح من مدهب أنه لأجو الدفع إيهم إذاك كالواء - أن المصام والمجدومة في أوجاء أماق عالمي وسلاما وقدمه في الدواج الاحادات على والمستوسب باحو

قل فی الدین ، و حد اس و می حالت علیه ۱ ۱ ما تا استی دید أحده ماه به أیمان و همه و سامات الدین و هدافاتی أحده و هو مین أهام او حرم ال الدین أمها لا الدین بات ما مقده کا و افضاه ما حوال استان قبل فی التدوین به مهام ماه الدین الدین به الصافات و به و کا المنط فی الدارم الدینه قوله افا و لا باتی المند و

هد سده مرح حال حديد و بياء حده الأصحاب من عده الآل ما متنى من كونه عدم من الصحاح من ماها ما على مدهده مر ما قال في هدم به مروم وعدم وعدم ومن حملت عدم الاكتراء من دوى الله من وسره : فريه عوالي يأحد مديد سكونه عالياً أو عللاً أو مؤلماً أو لإصلاح دات الرس وحرم هاي هايه

تميير ؛ صاهر كالرد المصاهب " له لايجور دفعم يال عالم وله كان سايده فقيراً

وهو صحیح ، وهو شدهب ، وقال المحد فی تعدیل المدألة ، لأل الدفع إلیه دفع این سیده ، لأنه إلى فد به بملک فنه سکه علیه والرکارة دین أو أما به علا بدفعها این من لم دأدن به استحق و إل کال عدد ، کسائر حقوقی وقال القاصی فی التحدیق ، فی بات السکه به آن این المبد بین اشین فسکه به آن داهی عود ، ود فصه من العدقات فضعه بلاقی نصفه سکه بن فیجور وما لاقی نصف السند الاحر ، این کال ففراً حرف حصله و این عباد عود اینهی .

قال لمحد وكدا إلى كالب عص عدد ، في أحدد من الصدقة يكون للحصة السكاتية منه نقد هـ والرقي خصة السيد مع فقره التهيي .

قال فی انفروع و تنوخه آن داك پشته دفع آر كالة نفیر إدن مدس فی فصل الد ما وحده من تعطیه مكاسب الد ما وحده من تعطیه مكاسب كون به الأمه استخفه حراله الد كانت باكا و ورث درایه عد

فائرة المدر وأم الملد والمنتقعة عنه كالمد في عدد الأحد من بركاف. وأما من المصه حراء فإله أحد من الركاله للمدر حراته المسلته من حملين أو من كفاته با على الخلاف المتقدم أول الباب . فن صفه حرار أحد حملة وعشراين أو نصف كفاته

قوله ﴿ وَلَا فَقَيْرُهُ لَهَا رُوْحُ عَنَّى ﴾ .

هد المدهب - وعليه الأصحاب، و بأني فرايدًا في كالأم مصيف . هن يحور دفعها إلى سائر من تعرمه مؤسه من أقار به ٢

فوابر

مراها: لا يحور دفعه إلى عنى نبعقة لا مة على الصحيح من سده . وعديه أكثر الأسحاب على الدوع احدره لأكثر وأطنق في الترعب و ورعية وحدين وحرم في السكافي خور لأحد عال محد لا أحسب ما فاله إلا محامة الإجاع في لوقد لصمير

الثانية : هل يحور دفعها إلى على سفقة سرع مها قراسه أو عيره ؟ فيه وحمال ، وأطلقهما في الحاوى الصمير ، والرعاينين - والحتار فيهما الخواز ، وهو الصواب ، وهو طاهر ماقدمه في اله وع ،

الثالثة : لو مدرت البعقة من روح أو قر من ممينة أو المتناع ، أو عيره : حار أحد الزكاة . رص عديه . وحرم مه في الفروع وعيره كمن عصب ماله ، أو معلقت منعمة عقاره

قوله ﴿ وَلَا الوَّالِدِينَ ، وَ إِنَّ عَلَوْا ، وَلَا لُولَدُ وَ إِنَّ سَغَلَ ﴾

إن كان الوالدان و إن عنوا والولد و إن سنل في حال وجوب مفتهم عنيه ا ه يحر دفسو إليهم إحماعًا. و إن كانوا في حال لاتحب مفتهم عنيه ، كولد البنت وعيره عمل دكر [وكا إداء سبح للمفقة مائه] لا يحر ألمماً دفعها إليهم ، على المسجيح من لمدهب ومص عنيه وعنيه أكثر الأصماب .

وقيل بحورو خاله هذه الحدارة لقاصي في للحرد والشبح في الدس ، وصاحب الدائق . ودكره المحد طاه كلام أنى الحصيات ، وأصاق في الدصح في حدو س محموس وحيين

فامرة : لا مطى عودى سنه عرم نفيه ولا سكتانه على العنجيح من الديمة و المنافقة على العنجيح من الديمة و المنافقة و و المنافقة و و الديمة و النافقة و الديمة و النافقة و

قوله ﴿ وَلَا تَنَّى هَاشِمٍ ﴾

هد بدهب مصدً على عليه وعده "كثر لأحوب وكالمبي صي لله عليه وسلم إحماءً . وقیل: یحور پال منعو الحس الأنه محل حاجة وصرورة . احباره الآجری . قال فی انفائق ، وقال القاصی بعقوب ، وأبو البقاء ، وأبو صالح : پال منعوا الحس حار ، دكره الصیرف ، انتهی .

وقال في العروع : ومان شيحه إلى أنهم إن منعو الخس أحدوا الركاة ، ور بما مال إله أبو النقاء ، وقال • إنه قول القامي بعقوب من أسمى . دكره اس الصيرفي في منتجب الفنون واحدره الآخرى في كتاب الصيحة التهلي ، وراد من رحب على من سماه في العائق : نصر امن عند الراق الحيلي . قات • واحد م في الحاويين .

وقال حامع الاحتيارات ... و سو هشر إدا منعو من حمس الحس حار لهر الأحد من الركاة . و بحور لهم الأحد من وكاة الهاشميين . اشهى .

اللحص حوا الأحدد لني هشر إد منعوا من إخمي العمل عد الفاصي معويه عدد الفاصي معويه ، وأبي البقاه ، وأبي صالح ، وتصرين عبد الراق ، وأبي صاب المصري وهو صاحب الله عن ، والشيخ تقي الدين .

نسير: تقدم خلاف في حوركون دوى القربي عاملين في فصيد، وه بسائل حاعة سواء، ودكر المصلف أن الى هاشم يعطون للعرو و حالة ، وأن الأنجاب فالوا المعلى له مراهسه التم دكر حيالا عدم الحور فان في الدوس ودكر سصهم أنه أحها

قات عرم في الهدامة ، و مستوعب ، والحلاصة ، والتبحيل ، والنسة ، والنبح على ، والنسة ، والرعامين ، و لحو بهن ، و مدود الله في من الركة إذ كانو عرف أو عالاً أو مؤلفان ، أو عرمين بدات لين فال برركشي رحور أن يعطو مكومهم عرلة أو عارمين الإصلاح رث الدين ، قال القصي في من سدهب أمهم مدون لصلحت لا لحاصهم و فرهم وكد قال المحد ، وراد : أو مؤعه فالمرة الموهش من كان من سلالة هاشي ، على الصحيح من مدهب ،

ود كرد القاصى وأصحانه وحرم به فحدى شرحه وغيره وقدمه فى الفروع . فيدخل فيهم آل الصاس ، وآل على ، وآل جمع ، وآل عمل ، وآل احرث الله عند المطلب ، وآل أبي لحب ، وحرم فى لتنجيص و رخانة السكارى أن لمى هاش هم آل الصاس ، وآل على ، وأل جمعر ، وآل عقيل ، وآل اخارث الله عند ،طلب ، فع يدخلا أ، لحب مع كونه أحاله س وأبي طاب ،

قوله (وَلاَ لِمُوالِيهِمُ)

هد مدهب من عدم وعليه لا تحد وهو من معردات ، وأوماً الإمام أحد في رواية للقوب إلى الحوا .

فوائر

الإسام أحمد ، في روانة لليموني مولي مواليهم ، عني الصحيح من مدهب ، ومثل الإسام أحمد ، في روانة لليموني موني قريش أحد الصدقة القن الم معجمي ، قبل له في كان مولي مولي "قال هد أحد في في العروع ، فيحمل النح بم ،

اشائية بحو دامه إلى و د هاشميه من عبر هاشمى على العلجيج من سلط ، على أولان و فاله القاسى سلط ، على أولان و فاله و فاله و فاله و فاله القاسى و فاله القاسى و فاله القاسى و فاله الله و في الله و في الناسة و في الله و في الناسة و في المناس و الحاوى الصغير ، وظاهر شرح المجد : الإطلاق ، الكبر ، وحرم و في الما شر و الحاوى الصغير ، وظاهر شرح المجد : الإطلاق ، الكبر ، وحرم و في الما تنا على أو حه صلى الله عبيه و سلم في طاهر كلام الما أحمد و لأحمال ، فاله في المروع ، وقل المصلى و المعنى و وتبعه الشرح في في عبد الها أن المحد لأحل المناسقة الما هذا يدل على تحريمها على أو احه عليه أقص الصلاة و السلام ، ولم يدكرا م يحافه و حرم و من الراس على أو احه عليه أو احد الصلاة و السلام ، ولم يدكرا م يحافه و حرم و من الراس المحافة و حرم و من الما المحافة و حرم و من المراس المحافة و حرم و من المحافة و حرم و من المحافة و حرم و من الله المحافة و حرم و من المحافة و المحافة و حرم و من المحافة و المحافة و من المحافة و المحافة و حرم و المحافة و ال

في شرحه . وقال المحدق شرحه : أرواحه ـ عليه أقصل الصلاة والــــلام ــ من أهن سه المح م عليهم الركاء ، في إحدى الرواسين .

الثالث: لا حرم عمل اللهي

وقال الشبح تقى الدين في تحريم الصدقة عيهن ، وكومهن من أهن للته روايتان أصحيب النحريم وكومهن من أهن للله . قال في الدوج كذا قال قوله ﴿ وَيَحُورُ للبي هاشِيم الْأَحَدُ مَنْ صَدَقَة التَّطَوْع ، وَوَصَاياً الْفَقَرَاء ﴾

هد المدهب بص عليه . وعليه الأصحاب وحكاد في الدوع إحماعاً وبقل المسوق أن النظوع لا تحل هم أنصاً في الحد في شرحه مكول الدو والوصة للفقاء أولى بالمحريم ، وحرم في الروصة لمحريم أحد صدقة التصوع على بني هاشم مموالمهم ، وقدمه الن راين

قوله ﴿ وق البَدَّرِ ﴾

مهى " يعو هم الأحد من الله كصدقة التطوع ووصايا العقراء. وهذا المدهب، وعليه خاهبر الأصحاب وحرم له أكثرهم

وقصع في النوصة الحريم أله ألها عليها وحكى في حوال الحدهم من الندو وحيان ، وأطلقهم هو وصاحب أنه الدائمانية

قبله ﴿ وَفَ الْكُفَّارِهِ وَفَهَالُ ﴾

قال فی لهد به باید می و انکه به وجهان و اطعید فی استوعب واعلاصه ، و بسی د د لکافی دو لهادی ، و اطعیص ، والدمه ، والشرح ، و برعرتین دواجه می ، واد اتی ، د کشی او د ادامه به .

أهرهما على كاركاه ، فلا تحور هم الأحدامية محولهما بالشرع ، وهو بذهب . سخيجه عجد في شرحه الدق الله هي أول من الركاف في سع اوهو الدهب . سخيجه عجد في شرحه الدة الله الله الله الإحداد الله اله طاهر الدخير فإله قال وللهاشمي والطلبي الأحد من الوصية وصدقه التطوع وقدمه في الفروع

والوم الثالى: هي كصدقة التطوع ، قدمه الربري ، وصححه في التصحيح . والبطم

تُسيد : رأت في سنعتين عنيهما حط مصلف الا و تحور لمني هاشم الأحد من صدقة التصوع ، ووصايا الفقراء ، وفي البدر وحهال » بعير ذكر الكفارة وأيض و إطلاق الحلاف في لبدر ، ثم أصلح وعملكا في الأصل وهو الا ويحور لمني هاشم الأحد من صدقه التصوع ، ووصايا لعمراً ، والبدر ، وفي الكفارة وحمال » وهو الأيني بالشهور بين الأصحاب ، وكن قد ذكر با الحلاف في النقر أيضاً ،

فارق. إذا حرمت الصدفة على سي هاشر قاسي صلى لله عليه وسير اطراق الولى ونقله المسوقي وإن لم تحره عليهم قهي حرام عليه أبطأ عليه أقصل الصلاة والسلام ، على الصحيح ، قلمه في العروع ، وقال حساره حدعه ، والاحجه المعسف ، والت ح قال في الفائق : ويحرم عليه صدقة التطوع على أصح الرواتين ، وعلى حدعه على أحد الأنح م عليه ، احداره الذامي ودكرها ان الله وحين وأصفها في المسوعات ، وشرح المحد ، والحاوي للكير

قولِه ﴿ وَهُنَّ آخُورُ دَوْمُهُمْ إِلَى سَائَرِ مِنْ "مَرْمُهُ مُؤْمَنُهُ مِنْ أَقَارِ هِ الْ على روايتين ﴾

وأصفيم في هدامة ، ومدهب ، ومسبوك الدهب ، والمعنى ، والسكافي ، والسكافي ، والسكافي ، والدري ، والمركثي ومدهب الأحمد

إمراهما لاعو دفعه مه وهو شعب حرم به الحاق ، وصحب ميج ، و لإنصاح ، وعمود س المد ، والمعدة ، و لإفاد ت ، والتسهيل ، واستحب

و اطم المردات ، وهو مله و محمد في التجيف ، والدمة [و تصحيح الحرر] واحترم القاصي في الأحكام السلطانية ، والتعليق ، وقال : هذه الزواية أشهرها ، فأل الركشي هي أشهرها ، وأنصهم فال الن هسيرة ، هي الأطهر ، قال في العروع حتاره الأكثر ، ملهم المحد في شرحه ، وقدمه في الستوعب ، واحلاصة ، والرعانين ، والحاويين ، وشرح س ررس

والرواية الثانية يحو دفس إيهم. نقله الحدة على الإماء أحمد . فال المصلف في العلى التصلف في العلى الشارح: هي الطاهر عنه . رواه عنه لج عنة . وحرم به في الدحير ، والمنور ، وصححه في التصحيح . قال القاصي في المعلمق . يمكن حملها على احتلاف حدين فالمنع إذا كانت النفقة واحبة ، والحوار إذا م عند ،

فعلى هده برواية . لو دفعها إنه وقديه ، ما تدرمه نفقته لاستندائه بها ، والنفقة لاحب في الدمة أو إن ما تقديها سوطاسه بنفيته الوجنة ـ أخبر على دفيها أو لا يحرثه في هذم حال حمدي، كنة

تميد طاهر كالام المصلف حول دفعها إلى أقار به لدي لا يومه مهتمهم إدا كان إرثهم وهو إحدى الروايات وهو مدهب ، به يراح عة وهو داخل في عموه قول عصام 8 و يستحب صرفها إلى أقار به لدي لا يرمه مؤنههم 8 وهو ظاهر كلامه في النظم ، والرعاسين ، وحرم به في الكافى وقدمه في العلاصة ، وشرح من راين ، قال الريكشي ، حر الدفع بريهه ، بلا تراع العالى في الهاوع : احد ما الأكثر المنهم العرفي ، والعاصي ، وصاحب الحرار ،

والرواية الثالية : لايعور دفعه بايد صحمه في السحيص ، والسعة وأطنقيد في العروع .

فوائر

الرَّولِي في كن أحدها برث الآخر، ولا برثه الآخر، كمية وال أحبها، وعتيق ومنتقه، وأحويل لأحدهما الل ومحود ، فالوارث متهما عرمه النعقة، على الصحيح من الدهب والرو لتين ، على ما أن في كلاء الصلف في بال بعقة الأقارب ، فعلمه في حوار دام الركو إيهم العلاف المقدد ، وعكمه الآخر ذكره المحدي سرحه وتبعه في الدوم وسيره

الرافق بخور كون قراب البركي عاملاً ، و بأحد من ركانه ملا تراع حرم به في الدوع وغيره وقال لمحد الاتحديث الروانة - أنه بحوا أن عام إلى أفار به غير النفقة الواحلة عليه ، إذا كان عارفاً أو مكاناً ، أو الن سايل الخلاف عودي سابه غود القرابة

وحمل فی الرعامتین ، واحاو اس ، و عالت الأقارب كمودی السب فی الإعطاء عدم وكنامة لاغير على قول - فقار اوقان ، العظى عمودی سبه و لقية أقار به عرم وكنامة - وأطلق هدان الرحهين في حاوايين

وقال فی الأحكام السلطانية الايدام إلى قار به من سهم بطامين إذا كام منهم وجرم للصلف وعياد أنه عطى في به عيالة ، وأبعث وعام لذات الدين ، وعرف ولا مطى عير فالث الحاصة؛ لو تبرع عنقة قرس أو نتيم أو عبره ، وصعه إلى عباله ، حر له دفع الركة إيه قال الحد وهو طاهر كلام احرقي ، والقاصى، وأكثر الأصحاب قال في العروع احد مالاً كثر ، منهم المصنف ، والشارح ، والشاح في الدين ونقل الاكثر عن الإمام أحد ، أنه لا يحور دفعها يه ، احتاره أنو تكم في النسية ، وامن أبي موسى في الإرشاد ، وحزم به في المستوعب ، وقدمه في المدوى السيمة ، وامن أبي موسى في الإرشاد ، وحزم به في المستوعب ، وقدمه في المدوى السيمة ، وشرح الماد وقدم المدوى قوله ﴿ أَوْ إِلَى الزَّوْجِ ؟ ﴾ .

على رواسين ، وأطلقهما في الهداله ، والمهج ، والإيصاح ، وسعود الله ، والمستوعب ، والمعطل ، والنكافي ، والمستوعب ، والمعطل ، والنكافي ، والمحرر ، والشرح ، والمعلم ، والعالق ، والحرر ، والشرح ، والعالم ، والعالم ، والركشي ، وحد ، العالمة

إهراهما: عو وهي استها احسره القاسي وأصحابه ، والمستما في الدوع وفيه عظ ، لأناه حد المستما حساره في كتنه ، بل الحروم به في العبدة خلاف دلك) قال س رايس هد أصها ، واحتاره أنو تكرا قابه شيخه في تصحيح لحرا وصححه في الدهب ، مسلوث الذهب ، والتصحيح ، حوم به في الوحير ، وقدمه في إدراث الهابة

والرواية النامية الأخو في الن منح في شرحه ، هذا للدهب وحرم به في الحرقي ، والمنسدة ، و سو ، والتدييس وصححه في تصحيح المحرر وفال الحتسرة القاصي في التحييق وقدمه الله راب في شرحه واحتسره أبو لكم ، ولحد في شرحه وقال تا حسره أبو حصال ، واحتاره خلال أبصاً ، وقال . هذا اللول الذي عمله أحمد و والمة الحوار فول قداء رجع عمله

فالرة: 1 يسش جاعة من الأصحاب _ مهد الصف هذا _ حوار أحد

اروج من الروجة ، وأحده منه الدس من الأسناس عبر العقر والمكلة علا يحور أحد واحد منهما لغزو ولا لكتابة ، ولا تفصاد دن أو محود ، قال المحدق شرحه ، طهر المدهب : لاحور أحد واحد مسهما من الآجر لقصاء دن ولا كنامة] وقال القاصي في المحرد ، بحوز الأخذ لقد ، دن أو كنامة ، لأنه لا بدقع عن مده ، وعمة واحدة ، كمودي السب ، وأما الأخد لنبرهما : قلا بحوز قولا واحداً ،

قوله ﴿ أَوْ ابْنِي الْمُطَّلِّبِ عَلَى رُوايَّتِينَ ﴾

وأشهمها في اهد في والمنحب، ومسولة الذهب، والمنتوعب، والخلاصة، والمعلى ، والحك ، والشرح ، والنظم، والمعلى ، والمعلى ، والمعلى ، والمعلى ، والحوام ، والموام ، والحوام ، والحوام ، والعالم ، وأحد ما العدة ، والوركشي [ومدهب الأحد]

ا مردهی عدم وهو الدهب حدره الصنف ، و محد فی شرحه وهو طاه کلام الحرقی . والصنف فی ا مندة ، والی عندوس فی فاکرته ، لمنعهم می هاشم ومواجه ، و فنصره علی دلك ،

قال في الفروع الحدة ما الحدقي ، والشيخ على الدس ، وصاحب المحر ، وعيدهم ، وحرم به إلى الله في المقود ، وصاحب السور وقدمه الل رزيل في شرحه

والرواية الثانية : لأعور احتاره القاصي وأصحامه ، وصححه في التصحيح ، وللمحمد اعزر ، وأن سح في شرحه وحرم هلى المهيج ، والإيصاح ، والإفادات والدحير ، والنسهين و بايه مين الركشي

فالرف فال في العروع ، بدك الأصحب موالي بني المطلب ، قال : ويتوجه أن سراد أحمد والأصحاب ، أن حكمهم كمولي بني هاشي ، وهو طاهر الحير وانساس وسئل في رواية الميموني عن مولي قريش ، أحمد الصدفة ؟ قال : ما تعجمي قبل له ، فإن كان مولي مولي ؟ قال : هدم أحمد فدحتس النحريم التهي كلاء صحب العروع . والصاهر أنه تابع القامي الابه قال في سص كلامه - لاعرف فيهم رواية . ولا عسم أن عول فنهم ما عول في موالي بني هاشم . النهي

قلت . م علم صاحب الدوع على كلام الدصى وعيره من الأصحاب في دلك عقد ظال في الحمم الصمير، والإشاءة ، والحصال له : أخرم الديدفة معروضة على سي هشر ، و سي مطلب ، ومواليهم ، وكذا فال في لمهيج ، والإنصاح ، وطال في الوحير ولا تدفع إلى هاشمي ومصلى ومواليهم .

قوله ﴿ وَإِنْ دُفِعُهَا إِنْ مِنْ لَابِسَتَحَقُّهَا ۚ وَهُو لَا يُغَلِّمُ ثُمَّ عَلِمَ ۚ لَمْ أَخِرْهِمَ إِلَّا لَهُنَّيَّ اذَا صَنَّهُ فَقِيرًا ، في حِدَى الرَّوايَتِينَ ﴾

عو آنه پاد باهمه بان من لا سلطه به و لا مر شم عو به به کلول عدم استحقاقه العاد ، و . ، کلول میره . فال کال کند د أو شرفه أو کونه عبد . همره مصلف هنا • أنها لا آخرته . وهو مدهب

فال في الفروج من خرم في الأسهر ، قال صاحب عدهت ، ومسوك الشهب ، وعدوم له الشعب ، وعدوم له وحرم له في الحار ، والعائق ، وحارضه

وفيل. حكمه حكم ماه الل عبرًا مالي ما ألى فرانس شاء الله تعالى ، وحرم به الل عقيل في فنوله وكذلك لذكره القاصي في الحامم الصغير وحكاهما الل تميم طر تميل وأصفهم فال في القواعد الأصوبية ، فنه طر بقال أحدهم كالعلى والذي الا تحرثه قطةً

قطی لمدهب: ستردها ترادهٔ مصفّا دکر الآخری روانو نمالی روعیرهم. واقتصر عیه فی اندروع

و إن طهر و سَا معطى ـ قرم الصنف هـــا : أنه الانجزئه ـ وهو اللههب . وعده الأصحاب قاله المحد والمداق الفروع - وسوى في الرعابتين والخاويين بين ما إذا بان قريباً غير عمودى السب . و بين ما إدا مان عباً . وأطلق الروايتين والمنصوص : أنه بجزئه إذا بان قريباً مطلقاً .

قال المجد في شرحه : هذا أصوب عندي ، الحروحيا عن مدكه إلى من يحور دمع ركاة سائر الناس إنه ولحديث يريد بن معن انتهى .

قال في القواعد: فإن بان نسيباً فطر يقان .

أحدهما : لا يحرثه قولاً واحداً والثاني : هو كالربان غنياً .

والمسوص ها الأحراء الآل الماج حشية الحاياة، وهو منتف مع عدم العلم وأما إذا دفعها إلى سي ، وهو لا يعلم أنه على الأطلق المصنف في الإحراء دواسين ، وأطلقهم في الهدية ، والمدهب ، ومسوت الدهب ، والمستوعب ، والحلاصة ، والسكاف ، ومعنى ، والحجر ، والشرح ، والعائق

إحداهما حرثه وهو مدهب نص عبيه وعده أكد الأصحاب فال في القواعد الدعيمية هد الصحيح وقال في القواعد الأصوابة هذا الدهب قال المحدة الخدارة أصحات وحده له في الوجيز وغيره وقدمه في الفروع وغيره .

ودكر جماعة من الأصحاب أن كل زُكاة لاتحرى. و إن بان الآحد عنه . فالحسكم في الرحوع كالزكاة المتحلة على ما تقدم في آخر الباب الذي قبله . وتقدم هماك تعاريم دلك كله

فوائر

إمراها أو دفع الإمام أو الماعي الركاة إلى من يطنه أهلا لأحدها ، . . _______ يعسس إذا بال عباً ويصس في عبره على الصحيح من المدهب قال في لمروع هذا الأشهر

قال الفاضي في لحجاد الأيصلس الإمام إذا بان علياً سير خلاف وصحيحه في الأحكام السلطانية . وحرم نحد وعيره سدم الصيال إدابان سياً وفي سيرم روالتان الملغي

وعله يصمل في الخليم . قديمه في ترعابة الصماي ، ولم باكر . والة البعرفة وتالمه في الحاوليين . قال في العاوم : كلما قال

وعله لا يصمل في الحميم ، ولا كان برعامة السكوري (واله الله فة اوقدم العميان مصادًاً ، وأصفهن الل تمم

الشامة : لا حود دفع الركاه إلا ش نظمه من أهميم فيه ما نصه من أهميها . فدفعها إليه ما أنم عال من أهميم الم تحرف على الصحيح من المدهب وقال في الله وعد و سوحه خراج من الصلاة إذا أصاب الفيلة

الثالث السكه ه لاتركان فيه مده من لأحكاء ومن ملك فنهم الرحوج ملسكه والتمه

فامرة قوله ﴿ والعَمْدُنَةُ عَلَى دِى الرَّجِمِ صَدَقَةٌ وَصِلَّةً ﴾ .

هذا بلا فراع - وهي أفضال من المثلق الله حرب لحدث ميمولة - والعثلق أفضل من الصدقة على الأحاب - إلا مرال العلاء والحاجة - الخله تكمر ان محمد وأنو داود وقال الحنوان في التنصرة ، وصحب الحاوى الصمار المثنى أحب القرب إلى الله النهما و يأني دلك أول كتاب الصنق

وهل الحج أفضل، أم الصدقة مع عدم الحاحة ، أم مع لحاحة ؟ وعنى الفراب ، أم على الله المد مصادة ؟ فيه أرابع روادت

ق الشيخ بقي الدس : الحج أفصل من الصدفة . وهو مدهب أحمد النهني .
قلت الصدقة من المحالة لا يعدها شيء لاسيا لحر حصوصاً القالة وقال في المستوعب وصلمة بالصدقة أفصل من وصيته بالحج التطوع .
فوحد منه أن الصدقة أفصل اللاحاجة اليبقي قول حامل من الصدقة أفصل من الحج ومن حهاد المستق في أول صلاه العلوع : أن حج فصل من المتق .

هیت قدمت انصدفه علی اعج ، فعنی العلق نظر تی أولی ، وحیث فدم المتق علی العبدفة ، فاخیج نظ تی أول ، و آنی فی ناب ، وتیه ، هل خور الأكل من مال من فی ماله خرام وخلال أمالاً !

قوله ﴿ وَيُسْتَحَدُّ الصَّدَّعَةُ عَلَمَاسِلُ عَنْ كِمَايِهِ وَكَفَايَةً مَنِّ يَشُونُهُ ﴾

هكدا أطبق جاعه من الأصحاب ومرادع بالكلمة الكلمة الدائمة الدائمة الدائمة كا صرح به الأصحاب عتدم أو علم وقف وصلمة وهذا لمدهب ملعلة أكثر الصدقة بالماصل عن كفاعه وكفالة من عويه متحر وبحود وعيمه أكثر الأصحاب وحرم به في المدهب و ولمعني والشرح والوحير، وعبرها وقدمه في المدهب ولمعني كلام الله وع والوحير، وعبرها لاكمه في المدوع وقد بالمدوع وقاله في علم وقف أيضاً في صاحب الدوع وفي الاكنف بالصلمة بالمدوع وفي الاكنف بالصلمة من على وحيات أهلك وحيات من حد على إمسان من وحيات أهلك وحيرانك تم حد على إمسان ما

ودكر من الحورى في كنابه الدالمسول الدائل الأولى أن يدخر لحاجة عرض ، وأنه قد بنعق له الدافق فيجرج الما في يدد فينقطع الدافقة . العلاقي من الصرر ومن الدن ما كون الموت دولة ، وذكر كلاماً طو ١٢ في دلك .

قوله ﴿ وَإِنَّ لَصَدُقَ مِمَا يَلْتُصِنُّ مُؤَّةً مِنْ تَشَرَّمُهُ مُؤْلِنَهُ ، "ثم ﴾ وكد لو أصر دلك سمله ، أو ما عه ، أو لكد عه قفه الأصحاب .

فامرقی قال فی الفروع صفر کام خاعه میں لاصحاب ، أمه ردا م يصر فالأصل الاستحاب ، وحرم فی عالم السكتری با دكام مفیل لأصحاب المه يكرم التصماق قبل المفاء و لإ بدش الواحب

قوله (ومن أراد الفندقة بدلة كلّه ـ وهُوُ يَعْلَمُ مَنْ عَلَمْهِ خُسْسُ التُّوكُلُ والفِئْرُ عَنِ المَسْأَلُةِ - فَلَهُ دلك ﴾

مان تراع ، الكن طاها دلك : العوار ، لا الاستحداث وصرح له للعظام وحوم محد في شرحه وعبره بالاستحداث ، في أنه ،ع وديام. علمتني دلك قوله لا قبال لم " يثبق من هشه لم" بخر الله ،

وهو الدهب ، وعلمه لأصحاب قاله أو خطاب وعلمه : فيملع من ذلك ، والحجر عليه : وقال الصلف والعرم ، كذه ذلك

قوله ﴿ وَيُسَكِّرهُ لِمِن لا صَارَ لَهُ عَلَى الصَّيقَ أَمَا ۚ يَالْمُصَ عَلَىٰهُ عَلَىٰ الكفايةِ التَّامَةُ ﴾

> للا تراع - ادفی الدوع وغیره - وكد من لاعدة له بالصنق. . -فوامر

الأولى - طهر مما سين أن العفير لا غترص و مصدق ، و على الإمام أحمد في عمير لقر منه ولهم من الطبقات .

قال الشيح أتي الدين ؛ فيه صلة الرحم داتم ص .

قال بى الفروح : و خوحه أن مراده أنه يظن وفاء . وقال أيماً : ويتوحه فى الأعلير أن أخذ صدقة التطوع أولى من الزكة . وأن أحده سراً أولى .

قى وفيها قولان للمد. أطَّن علماء الصوفية .

الثانية بحور صدقة التطوع على الكافر والسي وعيرهما . من عليه ، ولهم الحدها . -

الثالث : يستحب التعلف ، فلا يأخذ الدي صدقة ، ولا يعد في ها - فإن أحدها مفتيراً للدفة ، فان في الدوس ؛ فينوحه النجر عم - فلت ؛ وهو الصواب ،

الرابع: بعد من مصدقه وعيره وهو كبيرة على مص أحمد السكميرة ماقعه حدي الديب، أو وعيد في الآخرة، والمعلل الثواف بذلك، وللأصاب خلاف فيه ، وقعه بطلال طاعه تمصية او حد الشيخ تقى الدين الإحياط علمني للورية. قال في الدوس و محمل أن بحد الله و إلا عبد من كفر إحسانة وأساه إيه اله أن بعدد إحداله

الهامسة من أحاج سنة عصدى به أو وكل و علك باتح بداله استحب أن يصيه بلا وعبه ينصله ولا يرجع أن يصيه بلا حب الله إلى يحب ولا يرجع وبه القصى ماروى من أحمد على الاستحباب وال ابن عمل الا أعلم للاستحباب وحها وبه في المعدة النابية و غلبين الهوكا في الواز المحاج على أن الصدقة تنمين العمل اكفدى و لأصحبة لتعليان بالقول وفي تعليها بالله وجهال المها

وغدم مني بملك الصدقة " في آخر الياب الذي قبله فليعاود

كتاب الصيام

فوابر

الثانم: فوض صوم رمصال في السنة الثانية إجاباً فصام رسول الله عليه أفصل الصلاة والسلام تسع رمضانات إجاعاً .

التالث : استحد أن قول الشهر المصال الكافال الله عملي و ولا يكوه قول الارامصال الديم المعاط الدشهر الدمصالي ، على الصحيح من المدهب ، و دكر المعلم : يكره إلا مع قريتة ، ادكر الشيح في الدين رحم الله الدي وحم كلم م معاشر وفي المنتعب ، لا يحو .

قوله (و إنَّ حَالَ دُونَ مُنْظِرِهِ عَيْمٍ . أَوْ فَتَرَ لَيْنَةٍ لَثَمَرَ ثَيْنِ : وحب صيامُهُ مِنَةً رمصان . في صهر المدَّهِ ،

وهو المدهب عبد الأصحاب والصرود ، وصلعو اليه النصاب ، وردو حجج المحالف ، وقدوا ، لصوص أحمد لذل عليه الوهو من مقددات المدهب وعبه لاجب صومه قبل رؤالة حلاله ، أو كان شمال ثلاثين

قال الشيخ في الدين العد مدهب أحمد المصوص الصريح ديه وقال الا أصل للوحوب في كلام الإمام أحمد ، ولا في كراره أحد من الصحابة

مرد مداحت الدوع حمع ما احتج به الاسمال للوحوب وفي م. أحد عن أحمد قولا صريحاً بالوحوب ، ولا أمر به ، قلا بتوجه يصاف ميه و حدر هذه الروابة أنو الحطاب ، والل ممن الذكاه في القالين ، حدرها صداحت السفيرة الحالة في الدوح الواحدره الشنج التي بدس وأسح به مديمة العدجات السفيرة الوليد ع ، والدائل و مياهي وصححه من راس في سرحه فعلى هذه الروامة : يسح صومه ، قال في العائق : الحتارة الشيخ تتى الدين وقيل : مل يسمحت ، قال الركشي : احتساره أنو العاس ، انتهني .

قال فی الاحتیات: وحکی عن آبی المناس آنه کان پمبل أحبراً إلی آنه لایستحت صومه انتهی

وعده الناس مع الاسام ، إن صام صاموا ، و إلا فيتحرى في كثرة كال الشهور وتقصها ، و إحدره نس لا تكثير به ، وغير دلك من القرائل . و يصل بصه ، وفين الا استدد برؤانته ، فإنه يصومه على لأصح ، وقس الناس تمع بلامام في الصوم والفطر إلا المنفرد برؤانته ، فإنه يصومه ، حكى هذات القواس صاحب الرعابه ، قدت الذهب وحوب صوم المتفرد برؤانه ، على ما بأنى في كلام مصلف رحمه الله فرايات .

وعمه صومه منظی عمه قله فی اله وغ وقی الحدر أبو القسر س منده الأصفهایی ، وأبر الحصات ، و س عقس و معرف ، قال تر كشی، وقد قبل ا إن هذا احتيار الله عفيل ، وأبی الخطاف فی حلافهما ، قال و لدی نصره أبو لحفات فی الحلاف الصمیر كالأول وأصل هند فی الكبیر التعی

فعلی هده رو ته ، قال که هاصومه اودکار سابقش روانه اوفیل المهی فلنجر مم ، و نعاید حسل ۱۱۰۰ کرم الله اصلی ، او اصفیمه ای انداوی ، و الرکشی ، والدائق ، فقال ۱۱ م... با حب ، فلهل هو مناح آه مندوب ، أو مک وه ، أو محرم؟ علی آرامهٔ أوجه الحدر شیعما الأول النهای

قال بعض لأسحاب إلى مسامة الأحكام الخسة . قال الركشي وقول سادس والتعيية .

وعمل س عقس في موضع من الفيون حددة عامة ، كمتني شها ين كاميين . فالله شد دقص ، وفان عمو ممني التقدير ، وفان أعناً المعد مانع كالمبر ، فيجب على كال حسلي نصوم مع العبر أن يصوم مع النعد لاحتماله وفال أيص : الشهور كله مع رمصان في حق للطمور : كاليوم الذي يشك فيه من الشهر في السحود ، من فيه من الشهر في السحود ، من بالتأخير سقع أداء أو قصاء ، كدا لا يخول تقديم صوم لا لحقق من رمصان . وقال في مكان آخر أو علمه ، لقوت شهدة و حد .

تنهم على قول الأصحاب: يحور صومه سبة رمصال ، حكم طب الوحو به حبيات ، و بحرى ، على الصحيح من الماهب ، وعليه أكثر الأصحاب .

وعه مو یه حکماً حرماً توجو به . ود کره این آبی موسی عرف بعض الأصحاب وجرم به فی الوجیر فال الراکشی حکی عل انتمینی

العلى المقدم - وهو الصحيح - يعملى التراويج على صح المحيين احتاره الله صد، والعاصى ، وحداعة ، معهم ولده الله منى أبو حدس قال في مستوعب في صلاة للصوع ، وصحب حاوى المكير : هذا لأقوى سدى الله الحد في شرحه : هو أشه مكلاه أحد في رواة العصل ، القدم في الصداء احداط سة فيمه ، ولا ينصص محدوراً ، والصوء مهى عن قديمه الله في تحريد المدية المعمل الترويخ بعشد في الأطها ، قال الله تميم : فعلت في المنح الوحيين الله الله على الله الإمام أحد ، واحدير شيحه سعدمين الاكره في كان على صوم يوم الميرية .

والوحه الثانى الاتصلى الترويح اقتصرًا على النص حند را أو حمص ولقيميون وغيرها وحرم به اس عبدوس فى بدكاته، وصاحب سور وضحمه فى تصحيح المحرر فالى فى التنجيص: وهو أمهر فال للنظر هو أشهر القويم، وأطلقهما فى المحرر، وشرح هدالة ، والرشيمين ، والحاوى لصعير، والعالمي ، والرشيمين ، والحاوى لصعير، والعالمي ، والركشي، والقواعد العقهية وهو طاهر العروم.

وأنا عَنَةً لأحكاء لـ • من حول الاحل، ووقوح التعاقات، والقصاء العدد، ومدة الإبلا، وغير ذلك . : فلا شت منها شيء على الصحيح عندهي وقدمه في العروع ، وقال ؛ هو أشهر ودكر الفاصى احتمالا ، تثبت هذه الأحكام كما يثبت الصدوم وتواحه ، و سببت النبة ، ووجوب الكفارة بالوط ، فيه ، وجو دلك . قال في القواعد ، وهو ضعيف ، قال الزركشي : هما احتمالان للفاصي في التعديق . وأطبقهما وعلى روانة أنه سو ، حكم وجوبه حار ما بصلى التراويح أبضاً على الصحيح وجرم به أكثر الأصحاب ، وقبل : لا يصبي

فائرة : قال في المسوعات : فإن عُمَّ هلال شمال وهلال رمصال حميمًا :

قطل آدوانة لأولى ، وهي مدهب عبد الأصحاب ، إنحب أن بمدرو رحباً وشماله

القصان ، ثم يصومون ، ولا معارون حتى فروا هلال شوال ، والتموا صومهم

ثمان وثلاثين يوماً ، وعلى هذا فقيل إذا غم هلال رحب وشبعدان ، ورمصال ،

و بأنى بأثم من هذا عبد قولة لا وإن صاموا لأحل الدير لا يقط وا م .

قوله ﴿ وَإِدَا رُوِّيَ الْهِلَالُ سِرًا ، فَبَلَ الزَّوْلِ وَبَعْدُهُ ۚ فَهُو ِ الَّذِيْةِ الْمُقْبِلَةِ ﴾

هدا المدهب ، سو ، كان أول الشهر أو آخره ، حرم به في ابوجبر وعيره وقدمه في الفروع وعيرم . قال في انفره ع ، هذا لمشهوه ، قال الركشي ، هذا اندهب : فمنيه لا تحب به صوم ، ولا ناح به فط

وعنه پر بؤی بعد الروال فیمو للیله مقابلة ، وقبل الروال به صنه حساره أنو تكر ، والقاصي وقدمه في الدائق

وعنه إدا رؤى مد لرول آخر الشم فهو للمة عملة، و إلالهيلة ماصية. قال في مدهب الأما إن رؤى في آخره فس المال فهو مناصة، قولاً واحداً و إل كان مد لا وال دفعني رد سان المنعي .

وعبه إدارؤي فسأأرون والعددأح أشها فهواللم الهليداء وإلا لليلة لدصلهم

قوله ﴿ وَإِدَا رَبِّي الْهِلالَ أَهُنُّ سَدِيلُ مِ النَّاسِ كُنَّهُمُ الصَّوْمُ ﴾.

لا حلاف فی بود الصود علی من رآد، و أما من دیرد تا بال كانت مطابع منعقة الرمهم الصود أعلاً - و إن حسفت عصم ، فا صحبح من مدهب - بروم الصود أبضاً ، قدمه في الدوع ، والدائق ، وارعا ، وهو من الدرات وقال في الدائق ، و وؤية ملد المرم المكتمل كافة

وفيل علم من قدرت مصفها حدره تسعد با يعنى به اشتح بي الدين ــ وقال في العروع وقال سيعد با يعنى به شيخ في بدس به تحتمت المطابع با عاق أهن المرفة فين بعقت رم الصوم و إلا فلا مقال في باعدة الكبرى المرم من لم يره حكامن آم، تم قال فنت بن هد مع تقارت مطالع والصفها، دول مسافة القمير لا فيا قوقها عامع اختلافها انتهى

قاحد أن المدمد علم الفصر وقاع به على مدهب وعلى حتياه . وقال اله ساد من طد برق به منه المدت فيمل وقام شهره و مرووا الهلال : هذه معهد وعلى مدهب معطر في شهد به وقبل قوله أعظروا معه ، على الدهب والى ساد بالى طد ارق به منه حملة من طد ارق به الله المست و المد أفقد معهم ، وقصى توماً على المدهب ، وم بقط على الذي به وه عبد ملد تقتصى الرق به ليله الحمه في أوبه ، وساد تا سعينه أو عيرها مبر بعا في يومه بن الد الرق به ليله المنت و عبد المست معهم نقيه ومه الا على في يومه بن التهى ،

قال في العروع كد قال قال ومادك و على الدهب واصح وعلى احتياره فه بط رأنه في الأولى: عتبر حكم المله استقال بسه، لأنه صار من حملتهم وفي الثانية العنبر حكم استعال سه رالأنه الرام حكمه راسمي قوله ﴿ وَأَيْقَالُ فِي هَلالِ رَمُضَالَ قَوْلَ عَدْلُ وَاحِدٍ ﴾

هد سطب عن سبه ، وعيه جاهير الأمحاب ، وفي في رعانة . و شت

نقول عدل واحد وقيل حتى مع عبم وكُثَر . فطهره • أن القدم حلاقه . قال في الفروع : وسدهب النسوية . وعنه لا نقبل فيه إلا عدلان كفية الشهود .

واحتار أنو تكر أنه إل حامل حارج مصر ، أو رآه في المصر وحده، لا في حماعة القول قول عدل و حد ، و إلا شال وحكي هذه روانة ، قال في الرعاية ، وقيل عنه - إلى حامل حارج المصر أو رآه فيه لا في حم كثير ، قبل و إلا فلا فقال في هذه الروانة لا لا في حم كثير له وم غل لا و إلا شال »

فعلى المدهب عو حبر لا شهاده ، على الصحيح من الدهب فيمان قوب عبد وامرأة واحده .

وقال في المهيج ؛ أما الرؤالة العيصوم الناس شهادة الاحل العدل أو الد أثيل. علماها د : أنه لا نقس قول المرأة واحدد، و بألى اخلاف فيها

وعلى المدهب أيضًا لا يعتص محاكم على يعرم النصوم من سمعه من عسل. قال معلى الأسمات : ولوارد الحاكم فوله

وقال أو النفاء إدا ردت شهاديه ولوم الصوم، فأحدره عيره الديومه المولى شوت اردين إلى وثق إليه لومه ادكاد ال عقيل

وعلى المدهب ؛ لا يعتبر لعظ ه شهادة ، ودكر الفاصى في سهرده الفادف النه شهادة لا خبر ، مسمكس هده الأحكام، ودكر سصهم وحهاس، هل هو حبر أو شهردة ، فال في الرعبة وفي سرأة والعد سير قلب يقبل قول عس ساوحهان وأطلق في فلول برأة الوحده بهذا قلب، يقبل قول عدل واحد بالوحهان في الرعبة الصدى ، والعلم ، والحاويين ، والعائق ، وقال في للكافي ؛ فقل قول العدد أنه حبر وفي الرأة وحهان ، أحده من ملس الأنه حبر والدي لا يقبل فيه شهردة شاهد الغرع والدي لا يقبل فيه شهردة شاهد الغرع مع إمكان شهد الأصل و علم علمه الرحل كهلال شول ، فال في العروع ، في العروع ،

تعيم : طهر كلاه مصنف وغيره أنه لا قبل قول انصبي مدير و لمستور ، وهو انحيج وهو مدهب وقطع به أكثره . وقال في الدوع يتوجه في استور والمدير اخلاف

فرائرة إذا ثبت الصوم تقول سدل ثبت نقية الأحكام ، على الصحيح من المدهب حرم به المحد في شرحه في مسأية الميم ، وقطع به في القساعدة الثالثة والثلاثين بعد سأنتين ، وقال صرح به اس عمين في عمد لأدة ، وقدمه في الفروع ، وقال القصى في سألة العبر - مع قد بين الصوم و بين عيره - : وقد يشت العبروع ، وقال المنت العبلاق والعبق و يجل الدين وهو شهاده عدل ، و أي إلت العبوه مالا بثبت العبلاق والعبق و يجل الدين وهو شهاده عدل ، و أي إلت شاه الله تعالى : إذا علق طلاقها بالحل ، فشهد به المرأة

قوله ﴿ ولا يُقْبَلُ فِ سَائرِ الشُّهُورِ إلاَّ عَذَلانِ ﴾

وهو مدهب. وعيه لأسماب، وقطع به أكثره ، وحكام الترمذي إجاعاً وقال في الرعامة الكبرى وعه نمان في هلال شول عدل وحد موسع مس فيه عيره فعني المدهب: قال الركشي قبوله مشهاده عديل حدمل عبد لحكم، ويحمل مصافي، ومه قطع ألو محمد ، هجور الفعلو طولها لمن يعرف حاله ولد ردهم، الحاكم لجابله مهما ، ولسكل واحد منهما الفعل ، المهي

قولِه ﴿ وَإِدَا صَامُوا شِهَادَةِ آثُمَانِ ثَلَاثَيْنِ يَوْمُا ، فَمْ يَرَوُّا الْهِيلَالُ أَفْطُرُوا ﴾ .

وهو الدهب مطلقاً وعليه جاهير لأعناب وقطع به كثير منهم . وقيل الاعطرون مع الصحور وصححه في الحاويين ـ فال في الفروع : احداره

في المسوعب ، وأبو محمد م الحوري لأن عدم الهلال نقيل . فعدم على الطلق وهو الشهرة النهبي .

قت و بس کا فال صحب الستوعات وصحب مستوعات قصع العطر ، فعال الا و إلى صاموا نشهادة عديل أفطروا وحم واحد ً اه قوله (و إِنْ صامُوا نشهاده واحد فعلى وحُهَيْل).

عند لا کثر وقیل حمل رو آن وأصفهما فی الکافی ، وسعی ، والوعد اس ، والد وج ، والدانس ، و شرح

أهرهما ، لا عطان وهو الصحيح من الدهب حرم به في الملدة ، والمنور ، والمتحب والمحدة ، والمندة ، والمندة ، والمند والمنز والحدال الم علاق المرافع المدوس في الماثر الالحيال المواعد أشهر الوحيال الا عطاول النهي وقدمه في هداء ، المصول ، والمسوعات ، والمادي ، والمنحيس ، والحد ، وشرع الله الله

والوهد الثاني العصرون حداد أو لك وحراد له ي أوجير ، والسهيل ، وطاهر كلامه في الحور ، والسهيل ، وطاهر كلامه في الحورين . أن على هد الأصحاب ويه فال فيها ومن صام شهده الله أقصا ومع الصحو الصوم الحدى والثلاثين عدا هو الصحيح وفال أصحاب الله العصر عبد يكال الثلاثين ، صحوا كي أو عبيا وين صام شهدة واحد ، فعلى ما ذكر با في شهدة دين وفيل ، لا بقط حل النهي

وقس لأعطاء إلى صامو شهاده وحد إلا إذ كان آخر الشهر عبم . قال المحدى شرحه وهد حسل إل شاء مدامون وحدر دفى لحوين . قوله ﴿ وَإِنْ صَامُوا لأَحْلِ لَهُمْ لَمْ أَيْشَطِرُ وا ﴾ وهو المدهب وعده حدهم لأصحب وقصع به أكثرها وقدل معطاون ، وهال في العالة قلت إلى صابوا حاماً مع العم أو القار أعطروا ، وإلا فلا . قات - وكالا القولين صميف حداً - فلا عمل بهد

فعلی اندهت: پن بر هلال شعال ، وهلال مصال ، فقد به به الاس وتلاثور وماً ، حدث بعصا حد وسعد وكان كاملين وكد او يادة پان لم هلال مصال وشوال و كد شمال و مصال وكا بافضين هال و المستوعد وعلی هد فقس قال فی نفروع و پس ما دمامضهاً

الديرة : قدمه في يه وعشران و ما دعم رأو هلال شوال أفعده فيه وقصو وما فعد في الصحيح من المحد في المحد

قوله ۲ وس رأى هلال رمصال وحْدهٔ ، وزدّت شهدتُه لرمهٔ لطّواهٔ ۽

وهد الصحيح من مدهب وعده أكثر لأصعرب ومن سمن الأسرمة العلوم واحدره السح في مدس

قال الركشي، وصحب لدلق هده موالة على أحد.

قفل بدهب الرمه حكم مصان - فقع طلاقه وعقم بعلق بهلال رمصان وعه ذلك من حصرتص المصانبة

وعلى ، والم شرية قال في المستوس ، و برع تنس ، و جاو بن وعاره .
لا مرمه شيء و حسد د الشبح على الدين وطاها ما فدمه في الدوس أنه بدرمه عليم لأحكام ، حالا الصره على هده أرو له ، و بألي في باب ما فلما الصوء ما فوله الروال جامع في يوم رأى الملال في منه و ردت شهره به بعض ما بعلق بدلك فعلى الأولى الهن عطر بوم الثلاثين من صياء الناس الأنه قد أكن العده في حقه أم لا عظر الرفة وحهال الركزها أم احداث وقال في الرعاسين ، وتوجه في حقة أم لا عظر الرفة وحهال الركزها أم احداث وقال في الرعاسين ، وتوجه

في العائق، فات فعني الأولة هن بعظم مع الداس أو قبيهم " محمس وحيين وأطبق الوحهين في الفروع وقال والموحة سيهما وقوع علاقه وحاول دالمه المسقين به قال في إعاله فلت تعلى لأبله عمر طلافه و يحن دالله المعمين به فلت الهموا الصواب

وقو عد اشتح في لدس أنه لا عجر إلا مع اساس ، ولا مصع طلاقه المعلق ، ولا جن د به

والقدم إلى فلم القلس فول عدل واحد الأنه حير الأسهادة العيارة من أحيره الصواء

قوله ﴿ وَإِنَّ رَأَى هَلَالَ شُوالُ وَخُدُهُ لَمْ يَعْظُرُ ﴾

هدد مدهب الهد اله اله اله على أحمد وعده "كثر الأصحاب وقال أو حكميم" المحرج أن مط وحد وأنو كا وقال على الله على المعرب المعرب أو وهو حس وول في الله المكرى له وليس رأى هلال شوال وحدد له ولله عطال وقال المرأ قال في له وط كدا ول في العجد في شرحه الأجو إليه راله على إحماقال على الما الله في المحرب ا

تمسير أقد الشنع غي مدن أو مراح في أصل مسألة منبي على أصل وهو أن الطلال أهل هو سرائب تصلع في السياء، إن لم عليه ، أو أنه الاسمى هلالا إلا بالطهور والاشمهر الأكارس عليه المكتاب، والسنة، والاعسار " فيه قولان للمام، هما روا مان عن الإمام أحمد

فائرتاي

المراهما فالعد في شرحه ، النفرد عمارة على هو به بلا ، سي على بقيل

رؤيته بالأنه لانتبقل محامه حاعه الراطاها الرؤاله تكال آخرا.

اشائية . لو . آه مدلان ، وه شهدا عد حاكم ، أو شهد و دهم حویه عاها ، يحر لأحدهم ، ولا شن عدف عدادهم ، الله علوق قابس مدهب قابه لحد في شرحه ، ما فيه من لاحلاف و تشتت المكلمة ، وحص ما يا حاكم المان و في شرحه ، ما فيه من الماروع وحرم المصلف و شاح محو [وهو صوب] فوله و وإدا اشتمهت الأشهر على الأسير ، تحري وصام ، فيا وافق الشهر أوا ما الحدة أخراه ها

و دئی ما پر صام شهراً کاملاعل بمصل اوکال أحدهما دقصاً في فالب ماکا د و يستخب »

قوله ﴿ وَإِنَّ وَاقِنَ قُشُهُ لَمْ يُحْرُّمُ ﴾

هذا للذهب عن سنة وعنه الأصحاب وقال في الفائق : فلب ولتوجه الصحة ، ساء على أن فرصة الحيادة

فعلى المدهب الوصاء العال ثلاث سين متواليه ، ثم علم بعد دلك العام

ثلاثة أشهر ، شهراً على إثر شهر كالصلاة إذ فائته القايد مها ، وذكره أنو لكر في التدبية ، فال في الدامج ومرادهم ــ والله أعراب أن هذه المسألة كالشك في دخول وقت الصلاد ، على ما سنل ، وسنق في باب الدة الصحابية القصاء بنية الأداء وعكمه إلى حلاف طبه للمحراب النهي

قامرة م خرى وشت هن وقع صومه قبل الشهر أو بعدد الحرار، كن تحرى فى السم وصلى ولم صاد بلا حلهاد الحسكمة حكم من حقيت عليه القابة على ما نقدم ولا صن أن المهم ما سحن قصام، ثم مين أنه كان دخام وعرد. وستق فى الديم وجه بالاحام وكند ها

وله شک فی دخوله ، فینیخ کو طن آنه یا ندخل اوقان فی اعابة انتمین وحمین آقان فی انفروس (درداقی

وغل مید. این صام لاندری ۱ هو امصان آیالا ا فایه نفضی پر کان(لاندای ۱۰ کی مانتمو تانیصام فی دنه

قولِه ﴿ وَلَا نِحْبُ الصَّوْمُ إِلَّا عَلَى الْمُسْتِيمِ العَاقِلِ النَّاسِعِ الصَّادِرِ عَلَى الْمُسْتِيمِ العَاقِلِ النَّاسِعِ الصَّادِرِ عَلَى الصَّوْمِ ﴾ الصَّوْمِ ﴾

احترا من دبر الفاد ، کا محر عز الصوم کنبر أو مرض لام کی برؤه ومدفی معدد ، علی مدا کی پی سام نقد مدی

قوله ﴿ وَلَا تُحَبُّ عَلَى كَاهِرٍ وَلَا يَخْمُونِ ﴾

عدد حكم الكاد في كدب الصلاة. ويرده عمم سحة لصوم حمد على دور د في نود نح أسر فيه أو بعده ، أو دفق سنه نح أسسر فيه في فرم مصم وعيره مصاله وفال المحد منسي على برو دس فيه إن وحد موجب في بعض اليوم في قس خب ، وحب ها ، وإلا فلا وأم شخول فافي حكمه بعد دلك .

قوله ﴿ ولا صيٌّ ﴾ .

هى لايف الصود عنه وهو لصحيح من الدهب مطاء . وعليه جدهم الأصوب فان القاصى الدهب بدائل و به واحدة الاعب الصود حتى مع وعنه يحب على مدر إلى أضافه ، و إلا فلا العداد أو تكرار ، ما من أن موسى ، وأطلعهم في الحارب وأضاف في الماعب وحياس وأساق من عصل والمين وماده إذ كل ممار وكل صراح فه حاعة .

وعده عدد على من م عشر سبى و أحافه و أد ها ح قى وحد مه يك وليرة أن المر الأصحاب أصل الإحافة المعود الله ما قدمه و الله وعالم المعرفة الرائع ما وحدد من أن موسى بسافية عدمه أن الله أنه أنه صوا ما ولا عمره فواله إلى الموسى المعرفة ال

عن على العول عدد معوب على أنه لأصحب كو لام مدلك والفرب عند الإطاقة ، فله في العاوج ودكر مصلف قول عامي وفال السام ما ما أنه الأمام الما ما عليه أفسال العالم والمسلام ما مسرب على العلاق عدم وفال غيد لا فرحد به و عمرت تسه فيه دول المشر كا ملاه وعلى كلا أهو الله على دول عليه على مرح به جاعة من لأصحاب و فتصر عدم في نفروس وقال من إلى على ما ما بالك

قابرق حث قد توجوب صوء على يمنى فرية مدى باعظ ، بارمة الإمداء والعصاء ؟ ع

قوله ﴿ وَإِدَا قَامَتَ النِّينَةُ ، لَرُّؤُلِّةِ فِي أَثْنَاءِ لَهُمْ لِوَمُهُمُّ الْإِمْسَاكُ والقصاء ﴾

وهذا الدهب وسه لأصدب وراء أو حصا و لا لاهم

الإمسان وأصفهما في لهد له وفال الشيخ نقى لدين. تمسك ولا نعصى، وأله المراء الله وأله إلا لعد المروت ما يه مه القصاء

قوله ، و رن أسلم كافر ، أو أهاق عجُنون ، أو تنع صبي فكدلك)
على برميم لإسان والفصاء إذ وحد الله في أنه ، النهر ، هما مدهب
وعده أكمر لاصحب وسه لاحب لإست ، لا الفصاء وقدمه في رر في
وفي ، لاه ما برائ من يكه لمدس قال لوكشي وهو طهر فلام غرقي
في فكافي وأصفهم في لهد له ، و ستوعب ، و خلاصة ، و عرر ، و لداقي ،
ولشرح ، أصفهما في محبول في سمى وفال لوكشي وحكي أه مناس
والله في أص ــ وحد ها ما حب لإمسان دان عصاء و القصاء في حل هؤلا،
من هذا بال مدهب و أي أحكام الحبول

فریرنج اد آسی کافر کاملی فی آناه السهر ادا الرمه قصاء بناستی منه اللا حلاف عبد لایمه کار بمهٔ

قوله و رأ مع المتي صائمًا ؛ أي السن والاحتلام وأنم ولا قصار عليه عبد القاصي ؛

كدره به على في عداصة ، والمعة علا فصاء في الأصح والمحمد في تصميح على مصمح في تستوعب ، والمحمد وشرح سرري فروعند أن المطّاب عليه غصره كالمسلام برامع في أشابه ، وجرم به في الإفادات ، والمحمر وأصفهم في هدالة ، وللدهب ، والكافي ، والمتنى ، والمادي ، والمحد في شرحه ، وعمر ما ، العلم ، والرئاس، واحد بن ، واحد ما ، والمائق، والشرح في شرحه ، وعمر ما ، العلم ، والرئاس، واحد بن ، واحد ما ، والمائق، والشرح وحلاف ها ملتى على الصحيح من مدهب في للديه التي قيلها

فائرة له عنو أنه سع في أثره النوم داس مديمه الصوم قبل وال عد ه الدحود البياح قاله لأصحاب وماعل شاعر أنه نقدم عداً رمه الصوم على الصحیح علیہ أبو طالب ، وأه داود كمل بدر صوء يوم غده فلال وعلا قدومه في عدا وهو من مفردات

وقيل ، يستحد البرجود سب ترجعة النال لمحد الوهو أفس الأن الحيار أن الل ساف في أثباء عام لله الفيد

قوله ﴿ وَإِنْ طَهْرَتْ تَعَامُص أَوْ نَصَاءَ. وْ قَدَم مُسَافِرُ مُفْطِرًا فَعَدِيمُ الْقَصَادِ } .

رخ عُدَا مِن الإسدائد والدان وأصفهما في هداله ، و للحيص ، والنامة ، و أخراء والرعاش ، والحواس ، « شرح

إهراهما مده الأست وهو بدهت وعده الاثر لأصحب ق في المراهما برمهم الإساك على لأصح وصححه في المصحح ، وفضول من عقيل على في خرد لعماية السكم على لاهيد و هدد في سهج وحرم به في الإنضاح ، و لاحد ، و لاخادات وقدمه في سنوعات ، و ، أن

والرواء فشيد لأجهه لإساة

وتقدم أن من أبيح له العظ مامن حائص ، مام يصن وعدهم، الأخور هر إطهاره عند قوله لا و إن رأى هلال شوال وحدد ما عند اله و يأتى في أحكام أهل اللمة سعيد من جنها الأكار في مصال .

فواس

الأولى إلى رى الد ص معهد كله حكم الحاص و لعد ، والمسافر ، الشامة ، أفطر معمر متعمد كراته الدوم ، أو عمدت لمراته العطر ، ثم حاصت في أثنه الدوم المهم الإمساشة في الدعر والحيض ، بعنها الل القاسم وحسل فيعاني بها ووجه في العروع عدم الإمسائة مع خيص والدعر حلافاً

وقال في استوعب وعه في صائم أفظ عماً . أو به بنو الصوء حتى أصبح . لا إمسان عليه الدارق الفروح كد قال

ه أصلی خمانه البرختين في الإمداء ، وقال في الفصول الإمدام ، بعضر . و إلا داوال الم و قبل الحواري إلى الداد أقط عداً أنه اكفدومه مفطأً وحديد الدامني محل وفاف

الثالث ، قد لاحب لإمان فعده مده معط فوحد مأه قد مهات من حيصه حدث عدها فيمان م

الرائط ، حدث ، أول أو به الله الإد مأ هد الالكتاب و قدم المرائط مدا الصحيح من ما هذا المحتج المرافق في المدوع المحتج المحتب المحتج المحتج المحتج المحتج المحتب المحتب

ح عة الموسية في العامة المقال المرم

قوله ﴿ وَمَنْ عَجَرَا عَنَ اصَوْامَ لَكَيْرِ أَوْ مَرَسَ لَا يُرَاحِي الْمِؤْهُ أوصر - وأسم عن كُلّ يوام مشكيلًا ﴾

ا رس کس له کان ۱ کستر مداد آو ما یعث ، فلا قدیه عصره العدر معدر معدر این که عامل معدد این شرحه داکره العامل فی العامل فی العامل العامل فی العامل العامل فی العامل العامل فی العامل العامل فیمان العامل العامل العامل العامل من العامل من العامل فیمان نامیان العامل من العامل من العامل من العامل من العامل الع

و أى حلا كه ذرد محرعه عد حكه خاس ومرضع

ورثی آجاب ما عبد الصوم إن محاص كماره لفظ وعده فامرتان

إهراهما اله أطع الدخر على صود كبر، أو موض لا برحى برؤه، ثم قدر على الفصد الفاصحيح من لمدهب أن حكمه حكى معصوب في حج إذا طح عنه أنه عوق ، على مرأن في كبلام المصلف في كانب العج حدد له على وعبره وقدمه في الفروع وعبره الأكلام المصلف في كانب الحق بين أحدها هذا والثاني المرمة القصاء سفية .

الثابة الداد الإطعام هـ . د حوى، في الكفارة الله لأعوى، الصوم تعيير طهر قوله لا أقطر وأصر عن كل إد مكيدًا له أنه لا تعوى، الصوم عليمة وهو صحيح ، وهو الدهب وعليه لأصحاب

وقال الشبح في الدين: له تعرم إلى بالصوم عمل لا نصيفه كمر وتحوه ، أو على مبيت وهما مصدران ٢٠ أدجه جواره الانه أه ب إلى مهائله من حسال وحكى الفاضي في صوم الندر في حياه الدر خوا الك

قوله ﴿ و الريضُ إذا سُف العشرر و لمساهِرُ ، اسْتُعبَ لهُما العطّر ﴾ أما المريض إذا حاف زيادة مرضه ، أو طوله ، أو كان صيحاً ، ثم مرض في بومه ، أو خاف مرضاً لأحل المطش أو عبرد ، فإنه بستحب له العط ، و كرد صومه وإتمامه إحاماً .

فواتر

إمراها - من م ينكمه الدوى في مرضه وتركه نصر به . فيه التدوى . بقيه حسن فلمن به ومد محاف الصرر بثرث الاكتحال نصر د [بالصوم] كمصرره عجد د الصوم .

النَّامِةِ - مفهوم قوله فا والد على إذ حاف الصرر له أنه إذ له يحف الصرر

لا مطر وهو صحيح . وعنه الأصحاب ، وجزم به في الرعامة في وجم رأس وحمى . ثم قال قلت إلا أل تتصر قال في الدوح : كد قال

وقين لأحمد المتي مصر غريص الإقال إلا ما يستصع القيس : مثل الحمي ؟ عال وأي مرض تُند من حمي ؟

الثالثة إداحاف التنف بصومه أحراً صومه وكرم على العاجيح من لمدهب وقدمه في العروم ، وقال في عيون مسائل ، والانتصار ، والرغايتين ، والحاو بين ، والدائل وعبره إجراء صومه ، قال في أما وع الها أحداد ذكروا في الإجراء حلاقًا وذك جاعه في صوم علم أنه رحما فضاد عرض محوف

الرابط لوحاف عموه دهات ماله فسنق أنه مدر في أثرك خمة و الجاعه -في صلاد الجوف

الهامسة ما أحاص العدو ماد والصوم يصعفهم عين يحق العصر الركر العلال و العصر المدو الدأنه أو قصد المسلمون عدواً المدو الدأنه أو قصد المسلمون عدواً المدود منة المراجد العط والقصر على الأصح وقتل حتبل إذا كالوا بأرض العدو وها ما عام أعد وعد نعال

واحد الشبح تني الدس الفط المنقوى عنى احدد وقدي هو ، وأمر به دا ترل العدو دمشق وقدمه في الدائل ، وهو الصواب طبني الفول بالحوا الد في الها ودكر حد عدّ عيس هو في المره ، وخصر الصلاة و بداء إلى حسم بحاف إلى دهب بنه عنى بفيه ، أو قوت مصو به لا فقيم و يصلى احتاره أم تكم وعنه لا بنيمر و يؤخ الصلاة و وشه بن ، يحف عني نفسه موت وصلى وسبق دلك في التنمر و أن المدهب أنه بنيمر و يصبى .

 قال الأصحاب: هسدا إذا ما تسطع شهوته مدومه ، فإن الدهمت شهوته مدول احدم على الدهمت شهوته مدول احداث ما تحر له جماع وكدا إلى أمكمه أن لا مصد صوم وحده لم حر و إلا حار المصرورة فإد مصر مدلك ، وعدد المرأة حالص وصائمة فقيل : وط ، العاريم لحائص بالكتاب ، ونتج يمها مصنعا محمعه المسلامه الله رجب في القاعدة الله مة عشرة بعد مائه [وقدمه الله و يم في شرحه] .

وفیل . شغیر لإف د صومیا وأصفیه فی اند وج آ وهم حتیال موجهین مطاقبن فی معنی ، والشرح

الساهم أو عد قصاؤه لدو - شبقه فحكه حكم الدحر عن الصوم لكر أو مرض لا يرحى ترؤه على ما تمده قراء أن أن ما و الدوع وعيره الثامغ أحكم لمرض بدى سنع فيه بالحرج ، حكم من يحف من تشفق أشبيه قوله فإ والمسافر بُسْتُحبُ لهُ الفضرُ }

وهدا الدهب وعليه الأسحاب ونص عليه وهو من مددات سو «وحد مشعة أمالاً وفنه وحه أن الصوم أفصل الكرم في الفاعدة الثابة ، العشر من من القواعد الأصولية .

فوالر

إهراها : المسافر هذا : هو الذي يساح له القصر ، على الصحيح من الدهد .
وعليه الأسحاب ، وقال الشنح في الدين الساح له الفطر ولو كال السد فصيرا
الشائير ، لو صام في السعر أحراً على الصحيح من المدهب ، كما فطع له المصلف
هذا وعليه الأصحاب ولقال حسن : الأعجب واحيح حسن تقوله _ عليه
أقصل الصلاة والسلام _ قاليس من البر الصوم في السعر له قال في الفروه ، والسنة
الصحيحة أثرد هذا القول ، ورواية حسل تحتين عدم الأحراء والولد المود حسن وحلها على رواية الجاعة أولى .

عسى مده الوصاء ويه كرد على المنجيح من مده وحكاء المحد عن الأسحاب على وعلم ويه كرد على المنجيح من مدهب وحكاء المحد عن الأسحاب على وعدد الله وعبره الأكرد من لل تركه أفضل على وليس الصوم أفصل وهو من مددات ولائل بهه و بين رحصة القصر أنها مجمع عليه م تبرأ مها الدعة على في العروج الها د نصوم مريض ، و ما حبر العرب ليها مردلهه مردله

الثال و باد عمر حرم عمه

قَوِلَهُ وَ وَلا يُحُوزُ أَنَّ يَصُومًا فِي رَمِضَانَ عَنْ عَيْرِهِ }

على الساق والمراعض باأما لما يفي : فلا تراع في عدم الحوار . وأما لمسافر با فامدهب ساوعتيه الأصحاب باأنه لا نحو النصقاً

وقبل * بنب فر صوم النفل فيه ﴿ قال في الرَّعَايَةُ * وهو عريب سيد

وملى مدهب م حديد وصاه عن عبره ، فهن تمع باطلاء أو تمع ما بواه ؟ قال في القروع : هي مسألة عبس الله مي الآية في أول الفصل من هذا الناب وعلى مدهب أيضاً و قب صوم رمضان إن الدل ما يضبع له النعل . والنص واصه إلا على والة عدم اللعبين

فالرق لد قده من سده في أند ، النهار وكان ما كل فين معدد صومه مقلا الفال الداسي الا يتعقد نقلا الدكاء عنه في الفصول ، واقتصر عنيه قوله فإ ومن توكي الصنوام في سفر م فلهُ الفطر)

هد الدهب مصماً وعليه لأسماب وعبه لا يحور له العطر بالحساع. لأنه

لا نموى على السع .

فسى الأول ، على أكثر لأصاب لأن من له الأكان له الحاج ، كن لم سو . وذكر حماعة من الأسحاب مسهم مصلف له والشارح بدأته العطر اللية العطر فيقع الجاع سد العطر فعلی هد کاکه ماهای حدره القاصی، وأکبر لأصحاب قاله لمحد وقدمه فی الفروع اود کر معصهمارو نه آنه که . وجرم به علی هدا الخال فی الفروح و فور شهر . نتهای

وعلى واله الدمة من حمع كفر على الصعيح عليم وعله لا كفر. لان الدلس للمصلى حوارم فلا أفن من العمل به فن إسقاط الكفرة. كل له الجاع بعد قطره نقوره ، كفطره تسبب ماح

و أن ذلك في كلام المعتف في آخر ياب مايفسد الصوم . وهو قوله ﴿ وَ إِنْ وي الصوم في سه د ، ثم حدم الله كه رة عسه »

فاهر في الم عن الدى - حاله عط حكه حكم - فر فيها تقدم، قاله المصنف والمحد وعبرها وحمله الدلاف أصلا والحد وعبرها وحمله الدلس وأصحاله ، والل شهاب في كتب الحلاف أصلا للبكت قاعل لمسافر ، محامم الإناحة وجزم جاعة من الأصحاب بالإباحة على العل ونقل من وقال من على العل الأدرى وقال من على العلى على أكل ، فقلت الحامم القال الأدرى وعله على

قوله (و انْ وى الخَاصَرُ صَوْمَ يُورُم ، ثُمُّ سَافِر فى أَثَنَّهُ ﴿ فَلَهُ الْمَطُرُ ﴾

هند مدهب مصلاً ، وسيه لاصحاب ، سو ، كان صوعًا أو كرهًا ، وهو من مقادات مدهب ، والكن لا عطر قبل حاوجه

وعده لأخو له العطر معنفًا وعلى منصور " إن بوى السعر من اللس تم سافر في أثده بده - أفطر و إن بوى السع في لمير ، وسافر فيه في المحسى أن عطر فيه - والفرق ، أن ية السعر من اللين شمع وحوب إن وحد السعافي نتهار فيكون العبياء قبله ما عي ، خلاف ما إن طرأت السة ، السع في أتماء النهار

قال في الله عدد وعنه لا عواله النف الحرام ، واحوا عدد على شع الووطي، وحلت الكفارة على الصحيح وحلم بمص الأصحاب كم يوى الصوم في سفره، ثم حامع ـ على ما نقدم قر ماً

وعلى الحوار _ وهو مدهب _ الأفصل له أن لامطر دكره القاصي وال عقبل ، والل الزاعولي وعيره . واقتصر علمه في الدوع وعيره فيه إلى مها ، قوله فإ والخَّامِلُ و المُرضِعُ إذا حافتًا عَلَى أَ هُسِهِمَا قُطْر تا . وقصَّت ﴾ لهى من عبر إطعام وهندا المدهب وعليه حاهير لأصحب وقمع له أكثره ودك مصيره رويه دلاطه ه

قال الركشي : هو نص أحمد في روانة السموني وصاح (ولاكره و أوله الفاضي على جوفها على الدهار وهو نصد . انتهى .

فيمرته كرماله الصوم والحالة هدد قولا واحد

قوله ﴿ وَإِنْ حَامَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا ، أَفَطَرَ لَا وَقَصَنَا وَأَطْعَمُنَا عَنْ كُلَّ وَاعِ مَسْكَيْنًا ﴾

رد حاف على وللسيهم أفطر . على الصحيح من المذهب عاملاً راس وأطلقه أكثر الأصحاب . وقال عجد في شرحه لـ والمع في العروع للـ : إن قلسل ولله المرحمة ثدى عبرها ، وقدرت أن تسامر له ، أو له عارساً حرامه ، فللعمل والمعمر وإلا كان عا العطر . شهم والعام الدامل أطلق

فوابر

إهراها كردها الصوم و خاله هدد على الصحيح من الدهب وعليه أكثر لأصحاب , وذكر عن عمل في [فنوم] للسنع الإن حافث حامل ومرضع على حمل وولد ، حال أصاع الم تحل الصوم وعليها المدنه , وإن لم تحف لم يجل العط

النَّائية ﴿ يُحَوِّرُ الْفَصَا لِلطَّاتِرِ ﴿ وَهِي النَّيْ تَرْضِعُ وَمِدْ عَيْرِهَا ﴿ إِن حَافِقَ عَسَهُ ﴾

أو على هسما . قاله الأصحاب ودكر في الرعالة قولاً : أنه لا يحور له الفطر إدا حافت على رصيعها . وحكاه اس عقبل في الفنول عن قوم .

قلت: به قبل: إن محل ما ذكره الأصحاب . إذا كانت محدجة إلى رضاعه ، أو هو محسح إلى رضاعها - فأما إذا كانت مستعليه على إرضاعه ، أو هو مستمل عن إرضائها - لم بحر للما الفصر

الثانثة : إنف الإطماء على من يمول أملك على الصحيح من المدهب، قدمه في المروع ، وقال أن عقبل في العنول * تعتبل أنه على الأم وهو أسنه الأمه سع لما ، وهذا وحدت كدانة واحدة او تجلمل أنه يلمها ولين من للرمه للقته من فرات ، أو من ما به ، لأن لإرفاق هي

وكدلك الطائر عدم عد عد الطائر فيمار النها أو نقص الحير لمساحر ، في قصدت الإصرار أثمت - وكال للحاكمار مهما الفصر نصب المساحر - دكره اس الراعوى ،

وهال أمر العطاب : إلى تأدى الصلى للمصه أو للميزم الرمها الفطر . فإلى ألمت فله الفسخ ، قال في الفروع : فيؤخذ من هذا : أنه يازد الحاكم برامه : يارمها وإن ، قصد له الصر اللا طلب قبل الفسخ ، قال : وهذا متحه

البرائط : یخو صرف لإطفاء إن مسكنن و حد خملة و حدم بلا واع قب فی طفاوع ، وصاهر كالامهم ایاد ح لإصدم علی الفور لوجو به . قال ۲ وهدا اقتس استهی

فت قد تقدم في أول اسما إحراج الركان أن النصوص عن الإمام أحمد الروم إحراج السر المصلق والسكندرة على الفور وهد كدية وقال المحد باليل أن به مع القصاء الحال الأنه كالسكالة له الحاصة الا يسقط الإصدام بالمحراعلي الصحيح من مدهس، وهو طاهر كلاد الإسام أحمد إحمه الله أو حداره لمحمد ، وحد منه في المستوعب ، « لحور -وقدمه في الله مع

وقیل بستند "حتارد بن عقیل وصححه فی څاوی الکمیر وجرم به فی الکافی ، و خاوی الصمر وقدمه فی الشرح .

ودك الفاضي وأصحابه المبتطاق الخامل والمرضع ككفاره العطاء عامل أولى للعد

ولا يستند لإطفاء على لكنو و بيؤس بالمجر ، ولا يضعام من أحر فصيه مصال وعارف عبر كداره الحاج وجرم به في التحر وقدمه في الدائق الدائق الدائم محصوبا في سيسكة ، كما على وجود الصاب في الراعوني في فده به المهم بقاده و و قصر اله أن في لديات أن العصهم الا في وجوده وجهال المان المحاج المان وجهال المان وجهال المان وجهال

وال في التنجيص لـ بعد أن داكر العدية سلى حاس و مرضع التحوف على حسيها ، وهن تنحق بالله من فنقا إلى لإفصار لاعاد عائق الاحسان وحيين وحرم في الفواعد الفقهية وحوب العدية وقال او حصال له ساسها , قاده ضعف في يعلمه وأفط افلا فدانه عليه كالداريس المهلى .

فعلى الفول لا كفارة: هن وحم سها على استدا قال في رسانه المحلمال وحمين . قال في الفروع الواسوحة أنه كرهاده من الكف ، ولعقبه على الآلق فلت الل أول الوأول أيضاً من الرضع

وه وا حِب ﴿ صَمَّ عَلَى مَن يَمُونَ وَلَدُ عَنَى صَحَيْحَ كَا عَدَمُ قَوْلُهُ ﴿ وَمَنْ مُوى الصَّوْمَ قَبْلَ الْفَحْرِ ثُمَّ ضُنَّ وَأَوْ أَثْمِي عَلَيْهِ جَيْعَ النَّهَارِ * لِهُ يُصِبِحَ حَوْمُهُ ﴾ .

هد بدهب وعيه الأصحاب وذكري سنوعب أن بعض لأسحاب

حرح من رواية صحة صومه رمصال بنية و حدة في أوله الله لا يفنني من أعمى بنيه أبياً عند بيته المدكورة

قوله ﴿ وَإِنَّ أَمَّاقَ خُرْءًا مِنْهُ صَحَّ صَوْمُتُهُ ﴾

ید آقاقی نصبی علمه جوء من النم ر اصلح صومه ۱۰۰ فرام او لحمول کالإجاء علی الصحیح من مدهب اوعیله "ک" لأصحاب اوجرء به فی لحاوی وعیره وقدمه فی الدوع و تیره

وفين د نصد الصوم علين حلول الحداد الن الله ، و محد وقال الن الرعولي في ماصح الحال من سرطة إقافته حملع جمه ، أو كمني عطه الفيه ره السن قولة ﴿ وَيَلِيْرُمُ الْمُمْمِي عَلَيْهِ القَصَاءِ ذُونَ الْمُحْمُونَ ﴾

الصحیح من مدهب روم القطاء على معنى عليه وعلمه أن الأسمال وا وفال الا برمه اقال في عالق وهو الحدار

و قلم د هيد في السيوعب من المحر مع

والتمحيح من بأرهب أن مخلول لا بارمه الفصاء سو هاب التم كله بالحلول أو نفصه وسليه لأسحاب دعبه بره القصاء مصلع وعله إن أفاق في الشهر فضى و بان أفاق عدد ، عص عطر مشقله

فاهرة : و حَنْ في صوه قص أو كفرة و عودلك ، فصده عود ساق ، فوله فإ و لا يصبح صواله واحب إلا أن يشويه من الليل لهمتنا إلى معد أنه هد مدهب عن عنيه حو أنه لا د من نعيين الله وهو أن معد أنه صوه من رمصان ، أو من قصاله ، أو بديره أو كديه قال الفاضي في الخلاف احدرها أنهو بدا أه تكره وأه حقص وغيرها واحترها الدعني عما ، واس عقيل والمصنف وغيرهم قال في الفروع واحدرها الأصوب قال الركشي هي أنصهم واحتيار الأكثرين وعه لاحب عبين البية رمصان

العديها : الصح مية مطلقه ، واللية على بيلا ، واللية فرص تردد فيها والحتار الحد الصح سة مطلقه ، شعدر صرفه إلى غير رمصال ، ولا تصح للية مفيدة العل ؟ والدر ، أو غيره ، لأنه الو تركه الفسكيف بحل كلية العل ؟ وهذا حسار حاق في شرحه للجمار الواحتارة الشيح تفي الدين إل كان حافلا ، وإل كان عالم فلا وقال في الرعاية الفير وحب من الصوم في حج أوعمرة : عجرج أن لا يجب به اللهبين ،

نسب قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَّهُ مِن الْشِلِ ﴾

المبى خدر اللية من الليان ، كال صود واحث اللا براع ، وثو أبي عد اللية تما سطل الصود * لم سطل ، على الصحيح من مذهب الصاعبية ، وعليه خماهير الأمحاب، وقطع له كثير منهم الوفال في حامد المطل قات وهذا الميد حداً الواطنة إلى الحاويين

فوائد

قبت ١ وهو الصواب

وقيل: لانصح ، لأمها للست أهلا للصوم ، وأطلقهما في الدوع عليل وقيل وقال في الرعامة ، إن توت حائص صوم فرض بيلاء وقد الفطع دمها ، أو تحت عادتها قبل الفحود صح صومها و إلا فلا

الثائم ، لا تصح اسة في مهار يوم صود عد ، على الصحيح من مدهب ، وعليه الأصحاب ، وقد شماء قول المصلف « إلا أن مو به من الليل » وعله يصح فلها اللي منصور ، فقل ، من توى الصود عن قصاء ومصال بالهار ، وم ينو من الليل ، فلا يش ، إلا أن كون فسح اللية بعد ذلك ، فقوله « ولم ينوه من الليل »

ينظل به بأو بن الفاضى وقوله فاعل قصاء رمصان » سص به تأو بل ابن عقيل ـ على أنه تكني رمصان بنة في أوله - و"قرها أبو الحسين على طاهرها .

الثالث حتىر كل ود بية معردة ، على الصحيح من المدهب ، وعده أكثر الأعمال وعدة حى وي أول رمض بية وحدة حكله ، نصرها أو بعني الصمر على قدسه المدر المين وأطلقهما في غرر ، والدائق

قعلمها ^و أو أفط أوماً عدر أو تنعره أما يصبح صياء الدقى تثلث سية أحرم مه في استوعب والميزد .

وفيل ديصح قدمه في الرعامة الصاروفيل الماء عسجها ، أو للطرافية يوما . قولة ﴿ وَلاَ يَخْتُاحُ إِنِّي لَهُمْ الفرابِصَةَ ﴾

هدا بدهب وعليه أكثر لأصاب وها من حامد انحب دلك ، وأطعهما في التنجيص ، والنامة ، والخرر ، والرعالين ، والخاو بن

فالرنان

إصراهما ، لاجماع مع النعبيل إلى لية المحوف ، على الصحيح من المدهب وعليه أكثر لأسحاب ، وقال الن حامد الحتاج إلى ولك

البّالية : اد وي حرج رمصان قصاءاً ولعلاً ، أو قصاءاً وكفارة طهار ، فهو الله الله على لاسعارض ، فلنقى لية أصل لصوم ، حرم له المحد في شرحه - وقدمه في الفروع - وفيل ، على أيهما عم الافته وحهال ،

قوله ﴿ وَإِنْ الْوَى . إِنْ كَانَ عَدًا مِنْ رَمَصَانَ ؛ فَيُوَ فَرَّضِي ، وَإِلاَّ فَهُو الْفُلُ ، لَمْ أَنْحُرُم ﴾

وهد مدهب، وعليه أكثر الأصحاب وهو مسى على أنه يشترط تصير اللبة على ماتقدم قريدً ، وعنه بحرثه وهي ملية على روالة ، أنه لا يحب عليين اللية لرمصال واحدر هذه الروالة الثبح غي الدين ، فان في الدلق الصره صاحب الحرر وشيحت ، وهو المحتر اللهي

ونقل صاح على أحمد روانه ثالثة نصحه النية المترددة والمطلقة مع العيم ، دول الصحول محمد صومه

فوابر

مم الدوى إلى كال عداً من مصال فصوفى عنه ، و إلا فهو على واحت عينه سينه م تجرد على ذلك الواحب م وفي إحراثه على رمصال ــ إلى الل منه ــ الرواسال المتصمتان

ومنها في نوى بن كان سداً من مصل فصوفى عنه ، و إلا ف معدر ما يضح وقده في بنة الثلاثين من مصل مصل فضوفى عنه ، و إلا ف معدر فدم في الله المستحدة في في ما عدم الدمية والسيس صح صومه في أصح أوجهال لأنه بني عنى أمس م داخه ولا تقدح أوددد الأنه حكم صومه مم الحام به حجه ما ي عنى أمس ما لحام الحام ما أما كم

ومنها برا مردد الله الله الراق بالها فالتحريل شميان الله صافح عداً من رمصال الله صافح عداً من رمصال الا ميشد شرعى و كمنحواله الله و مجل الصود به الحدل منه الله الله الله على الردد أو يوى مصلف وطاهر الوالة صبح و الأثرم الله الله مع العدر الله الله الحودها الله في أله وع هذا وقال في كناب الصياد الله ومن و د احتماط بالا مستند شريى و قبل منه الله الله الله وعنه يحرثه الما اعتبر الله المنتيل وقبل في الإحداد وجهال والي الله المنهى

وملم · لاتنت مع على وقتر على الصحيح من للنهب وعله في قال في الدأن وهو المحتار ؛ قال أن هو أصدت ، دأين الأص

ومان ، وي معالمة ال مسلم سرعي أحرأه كالمحتهد في الدقت ومانها الدفاق أنا صائم عداً ، إن ساء الله على ، في قداد بالسلمة الثاث و التردد في الحرام والقصد - فلمات بله ، و إلا ، علما الدكرة الداصي في التعالق ، والل عقيل في العلول - واقتصر الليه في الدوع ، لأنه إعاد قصاء أن فعال للصوم عشینهٔ لله وتوفیعه و سبره کا لا فسید الارتبال نقوله آن مؤمل بین ساء لله به لی عبر متردد فی حال آنه فال اله سی : مکند نقبال فی سائر السانوان کا بالد مذکر الشبشهٔ فی شو

ومديد الدي وصد عليه اللاء أنه صائح عداً فقد لوى افال في اوصة الومد. عبره - الأكل والشرب سية الصود سة عبده الوكد فال الشنج التي تدارا الهو حين نتعشى بحشي عشاء من يرايد الصود الدهد الداق بين عشاء بهدالدارا ال

قوله ﴿ وَمَنْ مِنْ الْإِفْصَارَ أَفْصَرُ ﴾

هذا للدهب بالص عليه ما دافي أواله الكفال الميدوا إلياله أنابع الأصحاب أوقال الل خامد الألمصل صومة

قب عقد الدواب

وفين الاسطال لأنه ما حرمانية الفطاء والنبة لا صح تعليقها وأطلقهم في الفروع ، والتركشي

قوله ﴿ وَيُصِبِعُ صُومُمُ النَّفُلِ مِنْيَةٍ مِنَ النَّهَارِ ، قَبُلُ الرَّوانِ وَ مُدَّهُ ﴾ هذا مدهب عن عليه قال في الدوع وعليه أكثر الأصاب. منهم القاصي في أكثر كتبه و هو من الفردات. ومنهم الله أبي موسى ، والمنت . ومحمه في اخلاصة ، وتصحيح انحرر

وفال القصى ، لا مجرئه بعد الوال ، احتاره في لحجرد، وهو روانة عن الإمام أجد والحتارد من نقيل ، و من سما في الحصال ، وقدمه في الراء بتين ، والحاو بين وأصفهما في مدهب، ومسبوث الدهب، والتلجيمي، والنامة ، والحجر

فالرق ، خلاً بالصوم الشرعي الناب عليه من وقت اللية ، على الصحيح من مدهب المليد أنو صاب الله المحد الوهو قول هم عة من أسحانا ، منهم القاصي في المدلك من عليمه الداخة الا الصلف ، والشاح الوعيرهم ،

قال فی انده ع دوهو آسها ، وقدمه فی السکافی ، والشرح ، واخو بین ه و اندائی ، وار شنی

وفيل تربحكم لا تصوم من أول النهار العتارة القاطى في الحجازة وأله الحمات في هذا له أم واعمد في شرحه الروحاء له في الحلاصة الوقدمة في الستوعب م والرعا لمن الوأطلقهما في الفواعد العقبية .

و بلق المدهب الصلح تصوع حائص صهات ، وكافر أسهر وما ما كال لفيه الدوم فت افيد فيما مها

وعلى الثاني · لا يصلح الأمساح للمنص صوم النوم . وعد كمله ، عقد لأهلية في سطه

قال فی الدوح و پنوخه پختس آن لا يضلح عليهما الأنه لا يضلح ملهما صود ، كن أكل تم وي صود بلمة يومه وما هو للسد .

باب ما يفسل الصوم ووحب الكمارة

قوله (أو استنط)

سواه كان بدهن أو عبره فوصل إلى جمه أو دماسه : فيند صومه الهيندا مدهب وعليه الأحمات وقال الصنف في لكافي إلى وصل إلى حوشيمه أفطر ، مهه دعليه أفصل الصلاة و سلام دانصائم عن مناجه في لأسبث في .

قولِه ﴿ أَوَ احْتَقَى ، أَوْ دَاوَى غَالُمَةٌ مِنْ يُصِلُ إِلَّ حَوْقِهِ }

فيند صومه وهيد بندهب وعده لأخدب واحد الشيخ بتي الدين عدم الإفصار تاد و فاحاثمة ومأمومة ، والحدية

واثرتان

إهماهما : مثل دلك في لحكم م أدحل سيدًا إن محوف فيه قولة أنحس المدا. أو الدوء من أي موضع كان ، وه كان حيضًا السمه كله أو للصه ، أو طعن للسم، أو صمه عبرد باد له شيء في حوفه ، فعات كله أو للصه فيه .

الثانية * سبر اعد عاد صل على الصحيح من المدهب ، وقعع لمحد في شرحه " مكون الصل عال في العروع كد على . * مكون الصل عال في العروع كد على . قوله ﴿ أَوْ ٱكْتُحَلُّ صَا يَصِيلُ إِنَى خَنْقَه ﴾ .

هدد صومه ، وسواء كان يكحل ، أو صبر ، أو قطور ، أو درور ، أو إلىد مطيب وهد الدهب في ذلك كله على عامه وعيه "كثر لأصحاب ، وقال اس أبي موسى : الاكتحال بما يجد طعبه _كصبر _ يقطر .

ولا يقصر الإثمد عير مطيب إذا كان سجراً ، مص عليه واحتار الشيخ عي الدين: أنه لاعظر مدلك كله . مظل من عقبل : يعطر عالك حراحاد دون عيره السير: قويه لا : عدل إلى حدمه ٥ ملى الحقق المصول إليه وهدد الصحيح من الدهب وحاء المجداق شرحه إلى وصدل نقساً أو طاهراً أفظاً كالواصل من الأنب كل تقدد عدم في إلى الحتمل أو راوى الحائمة . قماله أو داوي المأمومة ؟

مد صومه هد الدهب وعليه لاسم ب إلا لشيخ مي الدين. فيه قال لا عط سالك كا عدم عنه قالم قوله فا و المنتقاد م.

على قد، فلد صديمة هد لدهب، سو ، كا قبراً أو كشراً وعلمه " " كثير الأصحاب

قال مصنف وعيره الهابد الطاهر الدهب[وعدة الأخلاف] قال مخد[في سرحة] وايره الها أصح الروايات

قال الركشي ها بسعب الابرات بوجوم به في باحبر وعبرد وقدمه في عدون وعود أمان في الداوح أو سوحه أن الأعط به أوعبه لأبقط إلا عن داعر أحدرد أن عين أدامه بلكه أو يصفه أكدقين للاصود.

قال من علمان في مصول ولا وجه هذه أوانه عندي وعنه إل فحش أفد وإلا فلا وقاله عاملي وركا من هييرة أنها لأشهر

فان الى عموس في كذاك له الله ساعد له يافضا

واحدیج مدمی آنه و عشانہ مصر وال کال لا مجوال عاج معه أحراه حله الأنه پسیر کد هم قال فراہ وہ کد فال ر

و سوحه طاهر کلام عدد این حسج بعه حس این قصد به اتی، و فقد سنقاد افغط اوین له عقید دیستنی، افز عطره وین نقص الاصود، و دکر اس عقیل فی مفردا ، آنه ازد فاء سطاد ایل ما یعتیه : نقط ، کامط و الفکر

قوله ﴿ أَوِ النُّتْمَنِّي ﴾

ا فللد صومة رمني وقد المسلمي وهذا مدهب وسيه جاهير الأسماب وقس الأعليد

قوله ﴿ وَ قَالَ أَوْ لَسَ وَمْنِي }

فسد صومه . هدده بدهت وعليه لاتحاب ، ودخه في لفرون خايلاً أنه لانقطر ، ومان إليه ، وردان خلج له تصلف و تحد

والرتار

إهداهما . به عد مهدراً فاحد ما نفيد صومه وكده به أمني من وطاميل أو أمني بالا من مدشرة مهدراً عن في الدوح وطاه به وما وطيء فراب عنجر به و شمه من اكتفل يك

الثانية له هاحت شهو به وأمنى أو أمدى ، ده تمس دكود له عطر ، على الصحيح من المدهب وحرج لى الصحيح من المدهب وحرج لى قوله ؤ أو أمدى إلى .

منی کید قبل أو سن فامدی فلید صومه هد الصحیح می بدهب . عن عایه ، وعایه أكثر لأصحاب

وس الاعطر احدره آلاحای ، وأنه محمد حوای ، والشیخ فی الدین . فاید عنه فی الاحتدارات اقال فی الداوع: وهو أطها

قب معو المتوات.

واحتار فی «اهائش» آل سدی علی میل لا عسد «صوم» محم به فی سهایه «من رزامی و طمها .

و مأى في كلاء الصنف في أحد الدل له إنه جمع دول الداخ فأول أو لم سرل 4 وما ينصل له...

قوله ﴿ أَوْ كُرُرُ ﴿ لَطُرَ فَأَمُولَ ﴾

ف دصومه وهذا لدهب وعليه أكثر الأعدب، وقال الآخرى ، لا يعمد تمهير معهود قوله ٥ أو كرر النظر فأمدى لا يعظر وهو صحيح وهو مدهب وعده أكثر الأصحاب قال الزكشى : هذا الصحيح

ودال في الفروح : الفول بالمعد أقيس على سدهب كاللمس . و وي على أبي كما عبد العربر

ومعهوم كلامه أنصاً : أنه إن ماكد النصالا عصر ، وهو صحيح ، وسوم لمبنى أو أمدى وهو المدهب وعده أكثر الأصحاب ، لمدم إمكان التحرر وقبل العط مهما

و من لإمام أحمد معطر سبى لا سادى وقطع به الفاضى و أنى ف بأ هارد فسكر فأنزل وكدارد فسكر فأمدى ه و أنى بعد دلك عن فاحب السكد بدناتينة والمنس و كرار البطاع ، قوله (أوّ حجم أو اختجم)

وسد صومه عد المعنى وليما وعنه جاهه الأصحاب، و بعن علمه وهو من العرد الله وعنه إلى علم اللهن أفضاء وإلا فلا

و حدر السيح على الدس إل مص خاطر به رواه أفطر و إلا فلا ، و يفطر المجموم عدد به با حاج عدم او إلا فلا

وقل الحاقى، أو حتم فصده ألى الخاجر لا عطر ولا يعم أحداً من لأصحاب فرق في الفطر وعدمه بين حاجم و محجوم. قال في الفروع -كد قال ، قال وحل مرادد م الحدرة شيخه أن الخاجم

عطر يزدا مص القاروره

قل الركامي كل من عقد أن مكر لحجمه أبضاً

فالترتان

إهراهما قال في العروع : طهر كلام الإمام أحد و لأصحاب أمه لا قصر الله منظير دم ، قال : وهو متوجه ، واحداره شيخه وسعف خلافه ، تهي ، قست قال في العائل : ولو احتجه فيريس دم ، ، ، معصر في أصح الوحهين وحرم بالقطر ، ولو - يطهر ده في العصول ، و لمذهب ، ومسبوث الدهب ، واستوعب ، والتحييس ، والحويين ، والحوين ، و سور ، والركشي ، فقال لا يشترط حروج الله ، الله ، الله الحسكم الشرط

النَّاتُ لَهُ جَرْحٌ هُمَّهُ لَغَيْرُ التَّدَّاوِي بِدَلَّ الْحَجَامَةُ : لَمْ يَقَطُّ .

تحيير : طد كلام مصن ، أنه لا نفط نبير الحدمة فلا عطر بالفصد . وهو أحد الوحيان والصحيح منهم ، قال التلجيمي ، واللمة : لا يعطر بالقصد على أصح الوحيان وصححه الركشي والحارة ال علموس في تذكرته وحرم به القاصي في التعليق ، وصاحب مستوعب ، وعار فيه ، و سو وقدمه المحد في شرحه ، وصاحب لم وس

و لوم النافي عط به حرم به بن همرة عن لإمام أحمد قب الشيخ بن الدين همد أصح الوحيين و حدره هو ، وصاحب الدائق وأشقها في حوران وقال في ارعمن الأولى وفقل للصود دول العاصد، قال في الدائق ولا فضاعلى فاصد في أصح الوحيين و حدره النبح في الدين

فعلى العول بالفط • هن عطر بالمشريط • قال في الرساية المحتمل وحهيل . وقال الأولى إفعار المشروط دول • شارط أو حداره الشبح تمي لدين أ وصححه في الدائق

وطَّهُ كَالَّهُ النصاف وعيره * أنه لايفطر بيرج الح دمة بردف وغيره . وهو صحيح وهو السعب ، واحتار الشبح على لدس * الإقطار مدلك قوله ﴿ عَامِدً دَاكُرٌ لِصَوْمِهِ . فَسَدَ صَوْمُهُ وَإِنْ عَمَلَهُ مَاسِيًا أَوْ مُكْرِهًا : لِمْ يَفْسُدُ ﴾

فوالمر

اهبراهه له أو حِر العمي عليه لأحل علاجه ما على الصحيح من لمدهب -وقيل * عطر

الله الشامة الصحيح من مدهم أن حاهل باسم يم عط عمل معطرات ، ونص علمه في حجمة وعليه أكثر لأسمال فان عد الهوقول عبر أن الخطاب وقدمه في العاوج ، والحاوي لصعم ، والحاد إلى الركشي الهوا حليه الشمعين وقيل . لا يفطر كامكره والدسى وحرم به في الهدية ، واستهد ، ومسوك الدهب ، واستوعب ، والخلاصة ، والتنصرة ، والتنجيص ، والبيعة ، والرعابة الصعرى واقتصر على كالام أبي الحماب في لحاوى البكير ، وصححه في الرعاية البكتري ، وقدمه المحدق شرحه الأنه لم يتحد المفاد كالناسي ،

الثالثة بو أرد من وحب عده الصوم: أن أكل ، أو يشرب في رمصل بالسيّا أو جاهلا ، قبل حب إسلامه على من رآء ، فيه وحيان ، وأطلعهما في الفروع ، والرعامة الكبرى

رحداه . يترمه الإعلام

قلت الهو الصواب وهو في العاهل كذ لفصره له على منصوص .

والوحه الذي الا برمه إعلامه الوحه في الداوع وحها ثان الوحوب إعلام الحاهل الا الناسي . قال و الموحة مثله إعلام المكانل أنى ساف لاينظل وهو الاس أو حاهل السعى

قت ، وهذر سياية بصار .

صها . له غير عاسه ماه . فأراد حاهل له استفراه . هل برمه إعلامه : قدمه في الرعالة ، أو لاندرمه : إن قبل إرالتها شرط ^{م ا}قوال .

ومله ۱ و دخل وقت صلاه عني بائم ، هل بحب إعلامه أو لا ۱ أو يحب إن صلق الوقت ۱ حرم له في الجمهد ، وهو الصواب ؟ أفول الأن النائم كالماسي ، وملها ۱ أما له مناه ميزات ، هن باره الخواب تمسئول أو لا ۲ أو الره إل كال بحب ۱ احداره الأرجى ، وهو الصواب أقوال

و تقدم دلك في كتاب المهرة والصلاة.

وسس ألف : أنه يحب على سأموم نسيه لإمام فيا تنظل ، ثلا تكون معسداً تصلاله مع قدرته .

الرابع: ﴿ وَأَكُلُ السِّهِ ۚ فَطَلَ أَنَّهُ قَدَ أَفِظُ وَأَكُلُ عَسَاً . فقال في الفروع · الرابع: ﴿ وَأَكُلُ السَّالِ فَاقْرُوعُ · السَّالِ فَاقَالُ فَاقْرُوعُ · السَّالِ فَاقْرُوعُ · السَّالِقُ فَاقْرُوعُ · السَّلِّقُ فَاقْرُوعُ · السَّلِّقُ السَّالِقُ فَاقْرُقُ السَّلِّقُ السَّالِقُ فَاقْرُقُ السَّلِيقُ السَّالِقُ السَّلِقُ السَّالِقُ السَّلَّ السَّلَّ السَّالِقُ السَّلِقُ السَّالِقُ السَّلَّ السَّلَّ السَّلَّ السَّلَّ السَّلَّ السَّلِقُ السَّلِقُ السَّلِقُ السَّلِقُ السَّلِقُ السَّلِقُ السَّالِقُ السَّلِقُ السَّلِقُ السَّلِقُ السَّلِقُ السَّلَّ السَّلِقُ السَّلَّ السَّلَّ السَّلَّ السَّلَّ السَّلَّ السَّلِقُ السَّلَّ السَّلِقُ السَّلَّ السَّلَّ السَّلَّ السَّلَّ السَّلَّ السَّلَّ السَّلِيِّ السَّلِيقُ السَّلَّ الس

نتوجه أنها مسألة الجاهل بالحسكم ، فيه الحلاف السابق . وقال في الرعاية ! يصح صومه . و يحتمل عدمه . قال في الفروع ؛ كمد قال ، النهبي -

قلب و يشه دلك تو اعتقد البيونة في لحلع لأحل عدم عود الصعة ، ثم صل ماحمت عليه ، على ماناتي في آخر بات اخلع .

المهم : طاهر كالام المصلف ؛ أنه لا كفارة عليه فيها نقدم من المسائل ، حيث قلم المهمد صومه الرهو محمح - وهو المدهب ، وعليه أكثر الأمحاب ، سوى المساشرة نقالة ، أو لمس ، أو كرار بطر وفكر ، على خلاف وتعصيل بأتى قراماً إن شاء الله تعالى

وغل حيس تمدي و يكدر للحقية . وغل محمد من عبدك عقصي و يكفر من احتجر في رمصان وقد بلغه الخبر ، و إن لا ببلغه قضي فقط ،

قال المحمد : فالمعطرات المحملع عليها أولى . وقال قال الله لـ على هده الروالة _ تكمر تكل أما فطره المعلم ، كمع حصاة وقى، وردة وغير فلك .

وقال في الرعاية _ بعد روانة محمد بن عبدك _ وعنه يكفر من أفطر بأكل أو شرب ، أو استماه ، فاقتصر على هذه الثلاثة ، وقال في الحاويين ؛ وفي الاستمناه سهواً ، وحيان

ولعص الحدي رواية الحجامة بالمحجوم وذكر ان الزاغوتي - على رواية الحجامة _ على رواية الحجامة _ على رواية الحجامة _ على رواية الحجامة _ كا دكره ان السالله أنى تمحظور الصوم كا جماع . وهو طاهر احميار أبي مكر الآخرى ، وصرح في أكل وشرب

عمر حدث قد: كم هذا، فهي كند إذا لحدع عنى الصحيح من المدهب مطفا، وقيل : تكفر للحجمة كسكدرة الحامل والمرضع، على ما تقدم وأطلقهما في العائق ، والركثني .

قوله ﴿ وَ إِنَّ طَارَ إِلَى حَلْقِهِ دُيَابٌ أَوْ عُبَارٌ ﴾ .

لَا يَفْسَدُ صَوْمَهُ . هذا المُدهِ . وعليه الأسحاب . وحكى في الرعاية قولا . أنه

بعطر من طار إلى حلقه عسر إد كان عبر ماش ۽ أو غير تخال أو وقاد . وهو صعيف حداً

قوله (أو قطر في إحليلو).

ه نفسد صومه وهو لمدهب نص عبيه . وعليه أكثر الأمحاب وقطع به أكثره . وقيل " نفطر إن وصل إلى مثانته وهو العصو الذي يُحتمع فيه النول داخل الحوف .

قوله ﴿ أَوْ مَكُم الْأَرْلِ ﴾

له يه مد صومه وكدا نو صكر دمدى وهو الصحيح من المدهب فيهما وهو طاهر كاله الإمام أحمد وعنيه أكثر لأسماس . قال في نفروع : وهو أشهر قال برركشي هد أصبح الوسهين وقال أنو حمص المرمكي ، والن عقبل : معظر بالإنزال والمذى إذا حصل يفكره . وقبل عطر بهما إن استدعاهما . و إلا فلا . قوله ﴿ أَو الْحَتَلُمُ ﴾ .

م يلسد صومه ملا واء .

قوله (أَوْ ذَرَعَهُ النِّيْرِ) .

ل مسد صومه ملا تراع . وكدا لو عاد إلى حوق سير احسيره . فأما إلى أعاده ماحتياره ، أو قاه مالا يفطر مه ، ثم أعاده باختياره أفطر قوله ﴿ أَوْ أَصْبَحَ فِي فِيهِ طَمَامٌ فَعَصْهُ ﴾ .

م يعسد صومه ملا ترع وكذا لو شق تعطه فسعه مع ريقه بعير قصد ، أو حرى رقه بنقية طعام تصدر رميه ، أو سع ريفه عادة : لم يعطر وإن أمكمه لفظه مأر تمير عن ريقه ، فيلعه باختياره : أفطر . بص عليه .

قال أحد _ فيس تنفع دماً كثيراً في ومصان أحسن عنه ، ومن غير الجوف أهول و إل نصق محمة علا قصد من محرج الحاء اللهملة ، في فطره وحهال ، مع أمه في حكم الطاهر . قاله في العروع كدا قبل ا وحوم به في الرعاية . قلت الصواب عدم القطر قوله ﴿ أَو اعْنَـــَـلَ ﴾

يعلى إدا أصح ، و يصد صومه ، أو أحر المدل إلى بعد طاوع العج و عسل صح صومه بلا ترع و كد على بصحيح من بدهب ، بو أحرد يوماً كاملا ، صح صومه وكل التم ، وهد بدهب ، من حيث الحله ومن حيث السفليل : يبطل صومه حيث كم باه ما تترك شرطه ، وحيث لا سكفره با يترك ، لا يبطل وكل رائم ، وهد المذهب

وفال في ستوعب الحيى، على أدو به التي قول: كمر بترك الصلاة إذا بصابق وقب التي هي حده. أن بنش الصلوم إذ الصابق وقت الطهر قبل أن مسل و صلى المعر فال في عدوج كد فال في ومراده ماقاله في الرعاية ، كما قدماه من التعصيل السهي

قلت و إنداء يرتص صحب الدوع كلامه في المسوعب أن الصحيح من المدهب أن لا كم تنجرد برك لصلاه ، وم برك صبوات كثيره ، ان لامد من دعائه إن فعاله كر نقدم ذلك في كتاب الصلاة .

والرناور

إهراهما : حكم الحاص - تؤم العال إلى ما مد طوع الفجر - : حكم الجلب على ما مدم ، على الصحيح من المدهب و غل صح - في الحالص ؛ ؤم السل بعد العجر - ؛ غصى اللائم : يستحب للحب و حالص إد طهرت بلا ، العس قبل العجر قوله (و إن زاد على التيلاث ، أو بالغ فيهما فعلى وحهين) والمعهما في لحدا ، و ملاصة ، والكاف ، والحدى ، و معوى والمعهما في الحدا ، و مدى ، و علاصة ، والكاف ، والحدى ، و معوى

والتلحيص ، والبلعة ، وشرح الحجد ، والحر ، والشرح ، والرعامتين ، والحاو بين وشرح ابن سحا ، والبصم ، والفروع ، والدئق .

أحدهم : لانفطر ، وهو المدهب التعجه في التصحيح قال في العسادة : لو تتصمص أو استنشق ، فوصل إلى حاقه ما ، لم عساد صومه وحرم به في الإقادات ، وناظم لمفردات وهو منها ام أتى كالامه في الرحار ، والنو

والوحة الثانى " نفطر المحجة فى بدهت ، ومستوث الدهت ، وقدمة الى الرق فى شرحه ، وحرم فى العصول ، نقطر مند علاً ، وقال له إذ الداعلى الثلاث ، وقيل النص للسالمة دول تراددة الحدرد محد قال فى باحير ، والمنوا . له دخل حظه ما، طهاره ، وله تما مة الداعل .

وط هـ کلام الإمام أحمد ريمان الصوم ديجو ۽ على البلاث ۽ فويه فال إذا صور التبلاث ۽ فسنق سام إلى حقه (محدي أن عبد العموم (فاله من عقيل ، والحجاد في شرحه .

فامرتاق

اهداهما : أو عصم أو سئو هبرطهره ، فها كل محسه وحوه . في كل محسه وحوه . في حكم الوصوم و بال كل عند أو لح أو عصل . كد عص عبيه . وق الفطر ه ، لحلاف المنفدم في الرائد على سائل ، وكد حكم إل عص في م ، في عبر عسل مشروع ، أو أسرف في العسل مشروع على الصحيح من مدهب قدمه في الله وع وقال المحد في شرحه إلى فعله حرص صحيح فكالمصمصة المشروعة ، وإل كل في شرحه إلى فعله حرص صحيح فكالمصمصة المشروعة ، وإل كل في شرحه إلى فعله حرص صحيح فكالمصمصة

ونقل صالح : يتمصمص إدا أحهد

الثانية: لا تكره اللعدائم العدل ، و حدر المحمد ، أن عوصه في الله كهده عليه الونقل حمل الا تأس به برا لم يجعب أن يدخل ساء حلقه أو مدالمعه . وحرم به تعظمهم الرقال في الرعالة : كرد في الأصح . فإن دخل حلقه : في قطره وحيال وقيل له ذلك ولا مطر . التهيي . ونقل اس منصور ، وأخ داود ، وعبرهما : لدخل الحام مال يحف صعما .

فائرتاب

امراهما قوله ﴿ ومنْ أَكُلَ شَاكًا فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ ، فَلاَ فضَاءِ عَلَيْهِ ﴾ .

نعنى إذا دم شكه . وهذا بلا تراع ، مع أنه لا تكره لأكل والشرب مع الشك في صفعه : و تكرم خاع مع انشك : نص عبيهما .

الثالثيّ م أكل على طوع الفحر، قال لبلاً والمحدد لية صومه الواحب قصاد قال في مروح كد حرم به للصهم

وماسلق ، س ألى له الأكل حتى للنقل صوعه • لذل على أنه لايمنع بية الصوم وقصده عبر البعين : والماد ــ والله أعير ــ اعتقاد طنوعه . النهلي .

قوله ﴿ وَإِنْ أَكُلَّ شَاكًا فِي عُرُوبِ الشَّنْسِ ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاهِ ﴾ . سي إذا دم شكه وهد إحسم وكد لو "كن بطن بقد النهار إحماً . فلو بن جلا فيهما م عص ، وعد م مصهد صبح صومه

فامرة على في العروع و إن أكل على العروب ، ثم شك ودام شكه : له قصى ، وحرم له .

وقال في الفاعدة الدسعة والخساس بعد المالة الجود الفطر من الصرام بعدة طن عروب الشمس في طاهر المدهب أومن الأصحاب من قال الالاعور الفطر إلا مع يقل العروب ، والله حرم صاحب التنجيف أوالأول أصح ، التهبي .

قال الركشي . لو أكل طاماً أن العجر له يطبع ، أو أن الشمس قد عرات ، فهر تشين له شيء . فلا قصاء عليه ، ولو تردد سد . قاله أنو محمد .

وأوجب صاحب النبعص القصاء في ظل العروب ومن هذا قال: يحور

الأكل الاحتهاد في أول اليوم دول آخره ، وأنو محمد ، يجوره الاحتهاد فيهما . قوله ﴿ وَإِنْ أَكُلَ مُعْتَقَداً أَنَّهَ لَيْلَ ، فَبَالَ سَارًا ، فَعَلَيْهِ القَضَاءِ ﴾ وهو المدهب ، وعليه الأصحاب ، وحكى في الرعاة روالة ، لا قصاء على من حامع تعتقده ليلا قال سهراً .

واحتر الشبح عي الدن أنه لا فصاء عبيه

واحدر صاحب ارعالة . إن أكن يض لقاء الليل فأحظ ﴿ لِيقْص حَهِيهِ . وإن طن دحوله فأحط : قصى وغدم إذا أكل ، سبَّ، فص أنه أقطر ، فأكل متصداً .

قوله ﴿ وَإِذَا خَامِعَ فَي جَارِ رَمْصَانَ فِي الْفَرَاحِ ، فَمَالاً كَانَ أَوْ دُبِرًا ﴾ يعنى بفرح أصلى في فرح أصلى ﴿ فَمَنْيَةِ القصاءُ وَالْكُفَّارَةُ ، عَامِدًا كَانَ أَوْ سَاهِيًا ﴾ .

لا حلاف في وحوب القصاء والكدرة على العامد ، والصحيح من المدهب أن الناسي كالعامد في القضاء والكفارة من المدعب على الماسي كالعامد في القضاء والكفارة منابع على المرابع المرابع

وعمه لاكمر احترها الرابطة على لروكشى ولعبه مسى على أن السكفارة ماحية ، ومع السميال - لا إثم تسحى .

وعه ولا يفصي أيضً احتره الآحرى ، وأنو محمد الحورى ، والشيخ تقي الدين ، وصاحب الفائق .

تعيهات

الدُّول : قوله لا قبلاً كان أو ديراً ٢ هو المذهب . وعليمه الأصحاب.

ووجه في الفروع تحريجًا من المدل والحدا لا قصى . ولا كمر إذا عامع في الدير كن إن أثرل فند صومه . وقد قاس حماعة عيهم .

الثانی : شمل كلاه مصلف د رحمه الله عدان د احلى و ميت من الآدمی ،
وهو الصحيح ، وهو المدهب و سيه حدهير الأصحاب و فان في استوعب
إن أولح في ادمى ميت د في الكفاره وحهان و أصفهما في الرعامة الصدى ،
و لحوالين و دأن حكم وصاء المهيمة ميلة

النالث التماكلاء المصلف أبطأ البكاء ، وهو الصعيح من الماهب والصاعبة المرافق المستعلم الماهب المرافق عليه المرافق المر

وعده كن أما سب عديه الصائم ، فلنس سيه قصاء ولا عبره القال أكثر الأصحاب كما قال مصاف

وهدا على على إسفاط القصاء بالمكد قامع لأكراء والصاب

قال من عمیل فی معاداته الصحیح فی الأكل و وطاء إد غیب عملهما لا مندال قال و د أخرج فی الاصاء روایه من الأكل، وفی لا كل روایة من الداد و بی الداسی فی نصیقه هده ((دانة وقال الجنب العصاء روانة واحده، وكذا قال الشهرامی وعدیه

واحد الشيخ تني الدين آنه لا فضاء مع لإكراد واحترادي تعاش. وفيل عصي من فض نصيه ، لا من قبل به من بانج وغيره وقبل الاقصاء مع النوء فقط ولاك حصيم عن أحمد عدد حصول مقصوده فوائر

الأولى . حيث فسد الصوم . لاكره ، فهو في الكفارة كا مسى ، على الصحيح من لمدهب وقيل البرجع بالكفارة على من أكرهه .

قت وهو الصواب. --

وقبل كمر من ص بالوعيد دم، عيره .

الثانية مع حمم معتقده يلاه قدل مهاراً : وحد الفصاء على الصحيح من سعب فال في العروع محرم به لأكثر ودكري العابة رواة أنه لا تحدي واحتدره الشبح تتى الدين ، والصحيح من مدهب أنه كد حدره لأنوب فاله المحد ، وأنه قياس من أوحهم عني الدسي ، أون النهي ، وهو من معاوت مدهب وعبه لا كمر ، وأصعهما في الدين ،

العلى الثانية : إن عوالي المحاط أنه مهار أن وده عددً باشح الله والرمية الكام م ما وعلى من وهي و عمد قداد صوبه

الثالثة . له أكن سماً ، أه اعتقد العصرية ، ثم حمع فحيكمه حكم الدسي و محطى ، ، إلا أن يستقد وحوب لإمسان فيكفر على الصحيح ، على ما أنى فقوله (ولا يعثر مُ المرأة كيفارة مع الهدر)

هــد نسفت نص سيه وعده أكثر لأسموت ودكر الدمني و له حكمر ودكر أيضًا أنها محاجة من الجمع

وعنه تكم وترجع مه على الروح احتاره بعض الأصحاب الله في سنعيض قلت وهو الصواب.

فال في الرعامين - وعنه لا تسقط . فيكم عنها .

وقال اس عمیل درل کرهت حتی مسکلت اومتها اسکماره و ویل عصلت او است دغهٔ فلا کناره علمو

فالرتاي

العراقهما: الصحيح من سدها دفياد صوم مكر هة على البطء على علمه وعسه أكثر الأصحاب وهو طاه كالإم الصنف هـ وعه لا عمد احتاره في اروضة وأطلقها في مسوك الدهب. وقيل: يقمد إن قبلت ، لا القهورة والدُّعة . وأفسد الل أبي موسى صوم عير الدُّمة .

الذائية و حومت المرأة ناسية فلا كفارة عليها . و إن أوحسها على الناسى قال في الفروع وهو الأشهر والعشارة أو الحطاب وحماعة وهو طاهر كالام النصيف هـ

وقبل حكم حكم الرجل الناسي على ما تقدم . دكره القاصى ، وقدمه في الفروع و ول و يتحرج أن لا عسد صومها مع السيال ، و إن فسد صومه الأنه معسد لا وحب كه لذ ، النهى .

وكد خلاف والحسكم إد خولمت حاهلة ونحوها . وعنه تكفر عن المعدو ة لإكراه أو حسال ، أو حيل وخوم ، كأم ولام إلاا أكرهها وقد النارمها التكلد :

قوله (وهن أبرأتها مع عدمه اعلى روايتين)

منی رد صوعته و طامههای الهد به ، والمسوعب ، واعلاصه ، والهادی ، والکای ، والمنحیص ، و عرز ، واخاوی الکبیر ، والعائق ، والشرح

إمراهما: بنرمه ، وهو الدهب العتسارة أبو لكر ، وحرم به في سور ، ولا كر ، وحرم به في سور ، ولد كره ال عدوس وقدمه في المصول ، والرعائين ، والحاوي الصمير ، والعروع [والعدد في الحرل ،

والرواة النام . لا بارمه كفارة . حرم به في الوحير وعمه بارم الروح كفارة واحدة عنها حرجها أبو اخطاب من المعج وصفه عير واحد الأن الأصل عدم التداحل .

فاحركاور

إهداهما: لو طاوعت أم ولده على البطء كعرت بالصوم ، على الصحيح من المدهب وقيل : كفر عنها سيدها

الثانية الوأكرد الرحل الروحة على وطاء دفعه بالأسهل فالأسهل ولو أفضى ذلك إلى دهاب نفيه ،كابار بين بدى النصلي ، ذكره ابن عقبال واقتصر عبيه في الله وع

قوله ﴿ وَإِنَّ تَجَامَعُ دُونَ الْفُرْاحِ فَأَرْبُ أَفْضُرُ ﴾

هد الدهب وعله الأسمال ووجه في لهروع حيالاً الأنفصر بالإلال إذا باشر دول الفرج أومال إليه

فائرة له أمدى الدشرة دول الفرج أفط ألماً على الصبحح من للدهب من عليه وعليه أن فكر لأسحاب و حدر الآخاي ، وأبو محمد الحورى ، والشبح في الدين : أنه لا عط مدلك فال في الدولة وهو أطهر .

فتت وهو الصواب

و تقدم نصیر دلک إد قبل أو مس فاسی أو أمدی أول با ب عبل مسدأة واحدة

النهيم الطاهر كالام تنصيف أنه عطر أيضاً إن كان أسياً وحرم به الحرق فعان ، ومن جامع دول الفرح - فأنزل عامداً أو ساهياً . فعليه القضاء ،

قال الركشي عدد مشهور عده وامحتر سمه أمحدت والفاصي ، والنا عقيل وعيرها ، وقدمه في استوعب ، وإعالتين وحرم به في الوحير ، والصحيع من المدهب أنه الانقطر إذا كان باسباً ، سواء أمنى أو أمذى ، ونقله الجاعة عن الإمام أحد ، وقدمه في العروع

قوله ﴿ أَوْ وَمِلِي مِيمَةً فِي الْفَرْحِ : أَفْظُر ﴾

الصحيح من السعب: أن الإللاج في البيمة كالإيلاج في الأدمى. بصعفيه وعليه الأصحاب. قال الركشي، وفيل سنه لا تحب السكفارة بوط، البهيمة. ومنى اخلاف بدعد الشرعب، وأن خطاب على وحوب اخذ بوطها

وعدمه نبهى

فان فی مروع او طاح آه الحداث فی الکاماره و حیین با الله علی الحد. وکد العاطی و به دانساه می الحد النهایی اوقال این شیاب الایجاب تمحاد الإبلاح فله مسل ولا فطر ولا کله به اقال فی العاوی کاما فال

فالرز (الماح في السمة سنة كالإلاج في المبيمة حيه على الصحيح من مدهب , وفيل حكم محصوص «حي فقط قدمه في إعامه كلاي قال في الدوع كد ف

قوله (رق اکساره وجهال)

وها واسال فی نخامه دول الفاج الله ی در حامع دول الداج فاترن ، أو وطاء سهیمة فی الفاج ، وطال ۱۰ عصر الأصاف خلاف فیا یاد حمع دول الفرج فاترن اواطفهم فی فحاد به ، وامدها ، ومسولاً الله ها ، والمستوعات ، والمنجيص ، و المكافى ، و المحرر ، و برعايس ، و لحوايان ، والفروع

وهراهما: لا تحب الكفارة وهي مدهب احتب مالمتسعب، والشارح، وصاحب النصيح، والخلاصة، واعرر، والفائق، قال في الدوع، وهي أظهر قال من راين ، وهي أصح وقدمه في النظم،

والرواية الثانية اتحب الكفارة حدّرها لأكثر ملهم الحاقي، وأبو لكو والله أبي موسى، والفاضي

ه ل رکشی هی المشهورة من روشین ، حتی یا القاصی فی التعایق لم

يدكر غيرها . قال في الفروع · حتارها الأكثر . وحرم به في الإفادات ، والوحير ، وقدمه في الفائق ، وشرح من برابن .

فعلى الأون : لاكدرة عني السبي أيضًا عَلَمْ بَقَ وَلَى

وعلى الله ي : يحب عليه أيضاً ، كالدمد . على الصحيح . حرم له الحرق ، والوحير ، وصاحب الشصرة : وقدمه في الفروه .

قال الركشي هي مشهورة عنه ، والمحارة علمة أسمانه ، والقاصي وعيره وقال النصف ، وصاحب الروصة وعده - لاكدرة على الناسي

قامرة تو أول محبوب مساحقة فيكه حكة الوطيء دول العاج إد أول قاله الأسحاب وكدلك إد ساحمت الدأل فأترته أبل قلبا عرم المصاوعة كدية وإلا فلاكم ما قاله في العروم وعيره قال في العلى بد تساحما فأتره فيل حكمهما حكم للحمع في العاج ، أو لا كدرة علمهما محل أوله وحهال مسياعل أل الحكم على الدأة هن برحب الكدرة على ورغين ، وأصح الوحهين على أل الحكم على الدأة هن برحب الكدرة على معنى منصوص علمه فللول لا كم فرعيها الأنه على منصوص علمه فللول على معنى منصوص علمه فللول على الصلحية من سلماء وفال الفاصي في الصحية من سلماء وفال الفاصي في الصحية من سلماء وفال الفاصي في النسيق الالكدرة بالاستماء ، معتملة على بعن أحمد ، والعدق

فاثدنان

إهر الهما: الصحيح من سدها . أن الفسطة واللمان وخواها ، إذ أنون أو أمدى به الأنجاب به الكفاره ، ولم أو حساها في محسامعة دون العراج ، قال في العروع " حشرها الأحداث

وعده حكم دلك حكم الوعده دول الدح الحدره الدعيي ، وحرم مدى الهداله والمدالة من ومسود الدهب ، والمناوعات ، والمنحص ، والحرر ، والإفادات ، وأسلقهم في الدوع ، ويس أحمد إلى فتن فأسدى لا كد

الثانية الوكر النظر فأمنى افلاكفارة ، على الصحيح من المذهب اكا لولم كروه ، وعنه هو كاللمس إدا أمنى له الوجرم في الإفادات الوجوب السكفارة للذلك ، واحتاره القاسي في لطيقه ، وقدمه في الفائق ، وأطبق الروانتين في الهدامة والعصول ، والمدهب ، ومسلوك الذهب ، واستوعب ، والتنجيص .

وقيل : إن أمني مسكرد . أو اطرة واحدة عمداً · أفط . وفي الكفارة وحهان .

وأما إذا وطى مهيمة في المرج فأطلق لمسف في وحوب الكمارة بدلك ما إذا قلد عطرات وحمين وأطلقهما في الهذابة ، والمدهم ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والحلاصة ، والحاوين ، والتنخيص ، والينعة ، والرعايتين ، والحاويين ، أحداثا ، هو كوط ، الآدمية وهو الصحيح و على عيه وعليه حماهير

الأصحاب وحرمانه في الوجير وعيرد وقدمه في الفروع وعيره

والوحه الذي الأنحب لكفارة بدلك حرجه أو احصاب من القول بعدم وحوب الحد بوطاء المهيمة وحرجه الدامني روانة ما، على الحد وهو احتمال في الكافي ، ونقدم قول عن شهيات : لا يحب تمحرد الإبلاج فيه عس ولا فطر ولا كه رة

قوله (وإلَّ خَامِع فَيَوْمِ رأَى الْهِلالَ فِي لَيْلَتِهِ، وَرُدَّتُ شَهَادَتُهُ فَمَنَيْهِ الْقَصَاءِ وَلَكُمَّارِهُ ﴾

وهذا المدهب . وعليه "كثر الأسحاب . ونقل حسل: لا للرمه الصوم . احتاره الشيخ على الدين .

فعلى هذه بروامة قال في المستوعب _ وتبعه في الرعايتين ، والحاويين ، والحدويين ، والحدويين ، والحدويين ، والحدويين ، واحتره الشيخ تقي الدين _ : لا لمرمه شيء من الأحكام الرمصائية ، من الصوم وعبره - وتقدم ذلك عند قوله في كتاب الصيام الا ومن رأى هلال رمصان وحده . وردت شهادته الا .

قوله (و إنْ جامعَ فِي يُوامِينِ ، ولمْ يُسَكُّمَرٌ . فَهَلْ يَنْزُمُهُ كُمَّارَةُ أَوْ كُمَّارَتَانِ؟على وحبين) .

وأطلفهما في الهداية ، والقصول ، والمغنى ، والهادى ، والسكافي ، والشرح ، والنطح ، والقروع ، والزركشي ، وشرح اس ممح .

أحده الديم للرمه كفا س، وهو المدهب، وحكاه بن عبد البرعن الإماء أحد رجمه الله، كيومين في رمصابين واحتاره ابن حامد، والقامي في حلافه، وجامعه، وروايته، والشرابف، وأنو العطاب في حلافيهما وان عندوس في بدكرته. ونصره المحد في شرحه.

قال في الحسلاصة: لرمه كفرتان في الأصح قال في المدهب ، ومسوث الدهب: هذا المشهور في المدهب قال في التنجيس هذا أصح الوحيين ، قال في التنجيس هذا أصح الوحيين ، قال في تحريد العناية : لزمه ثنتان في الأظهر ، وحزم به في الإنصاح ، والإفادات، والمنور ، وهو طاهر المنتجب ، وقدمه في مدهب ، ومسوك الدهب ، والمحرر ، والرعابتين ، والحار بين ، والعائق ،

والوحه الذي الانزمه إلاكماره واحدة ، كالحدود وهوطهر كلام المرقى واحدره أبو بكر ، والر أبي موسى ، قال في المستوهب : واحدره القاصى ، وقدمه هو وال رزين في شرحه .

فائرة : قال المجد في شرحه : قبلي قولنا بالتداخل ، لو كمر بالعنتي في اليوم الأول عنه ، ثم في اليوم الثاني عنه ، ثم استحقت الرؤ له الأولى : لم بالرمة بدله ، ولو استحقنا وأحرأته الثانية علمه ، ولو استحقنا الثانية وحدها : الرمة بدله ، ولو استحقنا حميماً : أحرأه بدلها ، وقيل إ واحدة ، لأن محل التداخل وحود السبب الشاني قبل أداء موجب الأول ، وبية التميين لا نمثير ، فتلمو وتصير كبية مطلقة ، هذا قباس مدهبا ، التحى ،

قوله ﴿ وَمِنْ حَامَعَ ثُمُّ كُفَرَ ، ثُمْ جَامَعَ فِي يَوْمُهِ فَمَلَيْهِ كُفَّارِهُ ثَانِيةً ﴾

هد الدهب على عليه ، وعليه لأصحب وهو من معردات الدهب . وذكر خوالي روالة : لاكفاره تايه وحرجه الن عقبل من أن الشهر عبادة واحدة ، وذكا د الن عبد عبر إحماعا ثنا يقلمني دحول أحمد فيه

تنفير تا معهوم كناد الصنف أنه لم حامع ، أنا حامع قبل السكفار أنه لا قرمه إلاكم قا واحدة وهو صحيح وهو المدهب، وعليه الأصحباب، قال الصنف المجر حلاف التعلى ، وعنه عليه كه تان

فعی شدها : بعدد الواحب وتداخل موجله .. لاکره صاحب الفصول ، و غور وغیرهما

وعلى ألمان الدرجب لعير عاطء الأول سيء م

قَعِلُه ﴿ وَكَدَلَكَ كُلُّ مِنْ لَرَمَهُ الْإِنْسَالَتُ إِذَا حَامِعٍ ﴾

الملى عليه السكه رق، وهذا المدهب الرعلية خاهير لأصحاب والعل الإمام الحدث في مبداقر قدم معطراً ، ثم حامع لـ لا كه رة عليه .

هاجد لحجد حمل هده روانه على طهره وهو وجه باكاد في خورى في المذهب وذكر القاصي في جليمه وجهاً فيس لم ينو الصوم : لاكفاره عليه ، وحمل القاصي وأنو خطاب هذه بروانة على أنه لا نه مه الإمسان .

فالرق او أكن تم حمع ، فقه احلاف متقدم دكره في الفروع ، قوله ﴿ وَلَوْ حَمْعَ وَهُو ضَعِيجٍ * ثُمْرَ جُنَّ ، أَوْ مَرِضَ ، أَوْ سَافِرَ الْمُ * تُسْقُطُ عُنَّه ﴾

مكد له حصت أو عبيت . وهد المدهب في دلك كيه ، ونص عبيه في الرص وعده الأصحب .

ودكر أو لحطاب في الانتصار وحها. تدقط الكفرة محدوث حيصة وندس ، سعهما الصحة ، ومشهما موت ، وكد حنول ، منع طريال الصحة ، فاحرة - و إلى كانت كالأحدة _ له مات في أثماء النهار بصل صومه ، وفائدة مطلال صومه : أنه لو كان بدراً وحب الإطمام عنه من تركته . وإل كان صوم كفرة في مانه

قوله ﴿ وَ إِنْ يَوَى الْعَشُوامُ فِي سَعَرَ هِ ، ثُمَّ جَامِعَ فَلَا كَمَارَةَ عَدَيْهِ ﴾ هسدا الصحيح من لمدهب حرم به في وحد وعيرد وقدمه في لفروع وعيره واحد إذ الفاضي وأكثر لأسحاب قابه عند قال مصنف وعيره ، يقطر بدة الفصر ، فيهم حمد عد الفط

ود کا معنی الأصحاب روانه البره الکفاره وجاء به علی هدا فال فی الفاوج وهو آصهر ، و تمدم روانه عبد قول الصاعب له ومن لای الصوام فی الفاد الله علم به که لا بخور الفطر بالجناج الصبيم این الحامع کدا علی الصحیح من المدهب وعله لا کد

قوله (و لا تعب الكفاره سير الجاج في صيام رمصال) سي في نفس أبد رمض وهندا بدهت وعنه لأصحاب وقع به أكثره ، وذكر في الاعالة و له كفرين أفند قصاء رمض .

فائرة . لم طلع الفجر وهو مجامع ، فإن استدام فعليه القضاء والكفارة ملا تراع ، وإل ، سندم ، ل رع في الحر ، مع أول صور عجر - فكدلك سد ابن حامد ، والقاصى و بصره استقال و العصول وحرم به في سهيج في موضع من كلامه ، وفي سو ، وعد العردات وهو مها .

قال في خلاصة عديه القصاء والكفارة في الأصاح

واحتاره الشبح تقى الدين. قاله في الفواعد وأطلقهما في الإنصاح ، والمهيج في موضع آخر، والهدية ، والمدهب ، ومسوك الدهب ، والمستوعب ، و لحدي ، والمعنى ، والمتنوعب ، والحور ، والبرع به والبرع بين ، واختو بين ، والفروع وذكر الله مني : أن أصل دلك احلاف لمرو بتين في حوار وط ، من قال روحته : إن وطئتك وأن على كطه أمى ، قال كهرة الطهار عبى حار هالمرع ليس محم ع ، وإلا كان حاءً ، وقال ابن أبي موسى : يقصى قولا واحداً ، وفي الكهارة عبه حلاف ، قال الحد : وهذا يقتصى روائين .

إحداها و يقدى قل وهو أصح عندى وخصوله محده أول حرو من اليوم أمر بالكف عنه تسعب سابق من الليل، واحتاره الل عندوس في تدكرته قال الله رحب في القاعدة الثامية والخسين المدهب أنه عطر الذلك وفي الكفارة رواسان ، وقال : يسعى أن عمل إن حشى مدحاة الفحر أفعر ، وإلا فلا ، وغده في الداخيس المعلى ذلك .

قوله ﴿ وَالْكُفَارَةُ ﴿ عَنْنَ رَفِيةً ﴿ فَإِنَّ لَمْ يَجِدُ فَصِيَّامُ شَهْرِينِ مُتَنَاسِيْنِ فَإِذْ لَمْ يَسْتَطِعُ فَإِضْعَامُ سَتَّبِنَ مَسْكِينًا ﴾ .

الصحيح من لندهب، وعنه الأصحاب أن الكفارة هذا واحنة على الترتيب . كما قلمه المصنف.

وعه أن الكفارة على التحيير، قبأيُّها كفّر أحرأه ، قدمه في تحريد السابه ، وعلم مهاية الن رزين

و أنى دلك أحما في أول الفصل النائث من كتاب الطهار .

فائرناب

 التاسيخ لا يحرم الوطاء هن قس التكفير ، ولا في ليالي صوم الكفارة ، قال في التنجيص و وهذه الكفارة مرتبة ككفارة الطهار سواء ، إلا في بحر بم الوطاء قبل التسكمير - وفي ليالي الصوم إذا كفر [به] فإنه يساح ، وحرم به في الرعاسين ، والحاو بين ، وقدمه في العاوم ككفيرة القبل حكم فيه القاصي وأسى به .

ودكر ان الحبيق في كناب أسلاب البرول : أن ذلك نحرم عليه عقو بة . وحرم به .

قوله (عان لم بجد سقطت عنه) .

الصحيح من المدهب: أن [هدم] الكفارة تسقط عنه بالمحر عنها - بض عليه وعليه أكثر الأصحاب ، فان مصنف ، والشارح ، وصاحب الفروط وغيره : هذا طهر المدهب ، وحرم [به] في الوحير وغيره - وقدمه في الفروع وغيره - وقال في الرعاية الكبرى - فإن محر وقت الحساع عنها بالمثال - وقيل ، والصوم - في الرعاية الكبرى - فإن محر وقت الحساع عنها بالمثال - وقيل ، والصوم - مقطت - عن عليه - قال في الفروع ، كذا قال .

وعمه لا تسقط قال في الفروع : وحل هذه بروانة أطهر . وقال في الرعاية الكبرى وعبره بديه فله أحدها . الكبرى وعبره - تفريعًا على بروانة الدينة - فلو كفر عنه عبره بديه فله أحدها . وحرم به في المحرر ، وقدمه في الحاو بين - وقيل : و سنون إديه - وعبه لأنا حدها . وأطاق ابن أبي موسى في أنه : هن يجود له أكلها ، أم كان خاصا بدلك الأعرابي ؟ على روايتين .

وقال في الفروع - و شوحه احتمال : أنه ل عليه أفصل الصلاه والسلام لل مصل الأعرابي فيه عامته ولم تسكن كفارة .

فواتر

إمراها : لا تسقط عيرهده الكدرة بالمحرعها ، ككفارة الطهار والمين

وكمارات احج و حو دلك على الصحيح من المدهب. نص عليه . وعليه حاهير الأصاب قال عد وعيره . وعليه أصاب .

وعده سفط ودكر غير واحد سقط كمكه ية وطاء لحائص بالمحر على الأصح وعده سقط ككار موجد لحائص بالمحر على الأصح وعده سقط ككارة وهده وقدم ككارة وهده الحكام الحامل والدصع بدهن يدهند الإطماء المحر ؟ ونقدم ككارة وهذه الحائص في باله

الثالثين حكم أكبه من السكم ب بكنير عبره عنه : حكم كم قرمصان على الصحيح من بدهب . وعنه حوا "كبه محصوص بكنا قرمصان احد. د أبوكا وأطاقهم في الح

الناك و تألكه مركم به وقد و أحده ها الله و إلا

حاجه عن نفيله . وهذا الصحيح من شدهت

وقت هن به اکه ، أو برمه الكهير به اعلى رواليين دكرم في الرعاية ، والدوع وحرم في حدو بين أنه بنس به أحدها هذا وبأني في كدت الطهار شيء من أحكام للكدرة رمص وعجره: مقد را ما يصم كل مسكن وضعمه

باب مايكره وما يستحب

وحكم القصاء

قوله (ککراه للمتاخم أن بخسع ریفهٔ میاشنمهٔ و آن کیشم السخامة وهل ایمطر ب اعلی وحیر)

إذا حمم رفة واشعة فصيدًا كان الله ترع ، ولا نقطر به على الصحيح من اللهب وعده أكثر الأصحاب كالداسعة قصدًا وما جمعة ، وحرم به في الوحيز وعيره وقدمة في العاوع وعيره وفله وحه آخر : يعطر بدلك ، فيحرم فسه ، وأطفيها في الهدانة ، والمدهب ، ومسوك الدهب ، والستوعب ، و خلاصة ، والراد نتين ، والحاو بين ، والعاشي . فوالر

اهراها . لو أحرج رغه إلى ما ين شعبه . تم أعاده الله الحرم عليه ، وأقطر به على الصحيح من المدهب ، قدمه في الفروع الوحرم به في الرعايلين ، والحاو بين ، وعيره ، وقال المحمد ، لا للطارلا إذا حاج إلى الله شديه ، تم بدحد و سعه ، الإمكان التحرامية عادم ، كمير الراق ،

الثانيّ له أحرج حصاه من شمه أو درهم أه حنطًا ثم أعاد ، فإن كان ماعليه كثيرًا قباعه أفطر او بال كان سبراً له مط على الصحيح من مدهب وقيل المصر

الثالثة ، له أحرج سامه تم أرحبه إلى فنه ساعته وسعه ، عط ولوكان كثيراً ، على الصحيح من مدهب وعله أكله لأسحاب مبهم القاسى وحرم به في المدهب وغيره وقدمه في الدوع وغيره عال في الدوم ، أصنقه الأسحاب وظال ابن عقيل وعط وأصفهم في مسبوط بدهب ، وقال سين والحوبين الرافقة ، و محس فه ، أو حرج إنه مي ، أو قس فالمه أوهر على عليه وإن قل م لايكان اتحر منه وإن عليه والى فله حداً فلم المه ، وإلا علا ،

وأما التجامة إذا يلعها : فأصل مصف في الفط به وحهين واعلم أن المجامة نارة تسكون من حوله ، و ، قاسكون من ا دماعه ، و تارة كون من] حلقه . فإد وصات إلى الله أنم بلعها فللأشوب ثلاث طرق أهدها - إلى كانت من حوفه أفطر مها قولاً واحداً وإلا دوالتان وهذه الطراقة هي الصحيحة . وهي طراعة صاحب الدوع وعيرد إهراهما . بعطر فيجرم وهو الدهب حرم به ال عدوس في بدكرته ، وصاحب الدور . وقدمه في الخرر ، والشرح

والثانية : لا عطر . فينكره . حرم به في الوحية . وأطلقهما في الفروع .

الطريق لتني و في سع البحمة من غير عريق روايتان ، وهي طريقة القاصي وغيره ، فإله في مسوعت ، وحرم مها في مدهت ، ومسبوك النهب ، والحسد في شرحه ، وتحرره ، ومصنف هند وفي النبي ، والنظم وغيره وقدمها في المبتوعب والناعاس ، والح و جن ، والعالق وغيره

إحداها : يقطر پدلك ، وهو للدهي ، حرم به اس عسدوس في تذكرته ، والمنور - وقدمه في غور ، والشرح

والذيبة الأعطرية المحمدة في المصول وحرد به في توجير وأطاقهما في المدهد ، ولسوت دهد ، والدائق ، والمعي المدهد ، ولسوت دهد ، والدائق ، والمعي الطرابق الثالث إلى كالت من دماته المحمد فولا وحداً ، وإن كالت من صدره فرواسي وهي طرقة الن أبي موسى ، نقله عنه في استوعب قوله ﴿ وَإِلَكُرُهُ دُواْقُ الطَّمَامِ ﴾ .

هكدا فال حماة وأصقوا منهم صحب لهداية ، ولمدهب ، والحر ، والحر ، والحر وهو عده ما فدمه في الفاوع ، وقال اس عقيل الكرمس عبر حاجة ولا يأس به للحاجة وقال أحمد الحب إلى أل يحنب دوق الطعام عبل فعل فلا يأس فال لحد في شرحه ، والمصوص على أحمد أبه لا يأس به إذا كال لمصلحة وحاجه ، كدول الطعام من القدر ، ومصع للطعن وتحود و حدره أبو تكو في التقبية ، وحكام أحمد عن ان عباس ،

صلى الأول إن وجد طلبه في حلقه أفطر لإطلاق السكراهة. وعلى الشاني . إد داقه دسيه أن ستممني في النصق أثم إن وحد طعبه في حلقه لم معطر كالمصمصة . وإن ما يستقص في النصق أفطر التعريطه . على الصحيح من المدهب وقدمه في العروع وحرم حماعة يقطر مطلقاً .

قلت : هو ظاهر كالام المصلف هــا

وظال في الفروع ، ويتوجه احلاف في محاورة الثلاث .

قوله ﴿ وَيَكُرُهُ مَصْغُ العَلْكِ الَّذِي لَا يَتَحَدَّنُ مِنْهُ أَخْزُ لَهِ ﴾

قال فی الهدامة ، و مستوعت ، وغیرها - وهو الوسیا ، و للدن آلدی کا مصمه قوی وهدا امدهب مساعیه وغیه ، لأسمات ، لأبه بحدت العر، و بحمع ایر فی و پورث العطش و وجه فی العروم احمالاً الا کرد

وقال في الرعاية في تجريج مالا شخال عالى وقطره توصوله أو طلمه إلى جلقه وحيال وقال في الرعالة الصفري ، والحاو ابن الرفي - ايم مالاسخال وحيال وفيل الكره بالاحاجة

فعلی المدهب همن محصر بان وحد صعمه فی جمعه أما لا افیه وحهان . و ملفقهما فی السکافی ، والفروع ، و معنی ، وانشرح .

أمرهما . لا عطر . وهو طاه كالام الصلف ها الآن محرد وحود العلم الايعطر ، كان علج ناطن قدمه منطل . إهاعاً ومان يبه الصلف ، والشارح . والوهر الذا في علم وحرم به في الوحير وقدمه من وا ين في شرحه قوله علم والا يحور مصلة ما يتحلل منه أجراء كه .

هدا د لارع ميه في اخلة . ان هو إحماع قوله ﴿ إِلاَّ أَنْ لا يَشِم رِيقَهُ ﴾

هی فیحور وهکدا قال فی الکافی ، والنظم ، و لوحیر وحرموا به مهدا انقید والصحیح می انشخت آنه بخرم مصع دلك ، وولم پنتلم رقم وحرم به الأكثر وقدمه فی العروع وقال وقرص عصبه السأله فی دوقه به یعی مجرم

دوقه ــ و ڀن ۽ بدقه ۽ مجرم ، فان في الرعامين ، و پخرم دوق ماسحس ۽ أو يتعلق ، وقال ١ إن سد رابقه ، و إلا فلا ،

قوله ﴿ وَتُكَرِّمُ الْفُئِلَةُ . . لَا أَنْ تَكُونَ ثِمَنَّ لَا تُحَرِّكُ سَهُونَه على إحدى الروايتين ﴾

فاعل الفيله لا يجو . إما أن تكون بمن تحرث شهو به أولا . فإن كان بمن تحرك شهوته والفيلة لا يجو . إما أن تكون بمن تحرك شهوته والعدمة ، والمصلح والمنافظة ، والمصل ، والمحلاصة ، والمصل ، والوحار ، والرعالة الصدى ، واحدونان وقدمه في الفاوع ، والرعالة السكاري ، والمحمد

وعيه تحالم الجرمالة في المستوامات وعارد

تمسير : محل حلاف الراب ما على لإبرال الهال على الإبرال حام عليه ، قولاً ____ واحد

و بال كال عمل لا تحريث شهو به العلمات من الشاهب أثم الا كرد العال في العائق ، ولا منك و له العلم بالد ما تحر الم شهو به العلى أصلح الرواسلى الفال في المهاج ، والمحار الوكر والفلمة تشهوة

فعهومه لا کره بلا شهوق و صححه فی لنصب وقدمه فی اندوع ، والمحار ، واارع به لصمری و صححه فی الرعانة (کنری .

وعنه كرم، لاحدن حدوث الشهوة ، وقدمه في الرعاية الكبرى ، وأطلقهما في الهدالة ، و مدهب ، ومسنو " الدهب ، واستوعب ، والحلاصة ، والمعنى ، والكافي ، والشرح ، و حوين

عميم الطاهر أن خلاف بدى أطلقه لمصلف : عائد إلى من لا تعال شهوته وعليه شرح الشاح ، واس منحا ، وصاحب المعليعين ، ولأن خلاف فيه أشها و يحتمل أن حود على من حاك للهوته الفيكون تعدار السكلاء على هذا و لكره القبله على إحدى الرواسين ، إلا أن لكون عن الأخرة شهوته ، فلا كره للكن يبعد هد أن الصف ، إعلان علاق في سعى وال كافي في الله فقد غده في أول الد في في أن و بري المحتل الله في في الله في الله في الله في أن المحتل الله في الله في الله في أن الله المحتل الله في الله ف

يحسن أن كمون أد دو أن عول دلك مد من عد ص وانعن مع مده ، يرجر مده مدالك ، ولا يطلع الناس عليه ، وهو أحد الوجود ، حر مد في الدع أ الكبرى ، وهو ظاهر كلامه هو وصاحب الفائق وعيرم وصاهد ماقدمه في الدو وصد و محتمل أن كون مرادم أن عوله حو أفي مصر ، عيرم وهو موجه الثاني بالأصاب واحت د الشيح في الدين .

و تحتیل آل نکول مداده آل نقوله : حیراً ی رمض ، وسراً ی عده حراً عدم ، وهو المدهب ، وهو المدهب على ما اصطلحته .

تعبهاند أمرهما قوله (ويُستَعبُ تعجيلُ الإفطار) مع عدد الدي إلا تعلق عروب الشمس .

النابي: قولِه ﴿ وِيُسْتَعِبُ لَأُجِيرُ السَّحُورِ ﴾

إحداث إداء بحش طعن الفحر دكره أو محطات ، والأسحاب ، قال في الفروس وطاهر كاام الشبع المحل به المصلف بـ استحداث للسحور مع اشتث ودكر المسلف أيضا قول أي داود : فال أو عند الله ه إذا شت في الفحر ما كل حتى يسلمل طلوعه فال في الفاوع وعلى ما دعير الشبع ، خو ، وعدم المع باشك ، وكد حرم من حوري وعده : ما كل حتى يسليقل وقال إنه طاهر كلام الإمام أحمد ، وكذا حص لأسحاب المع بالمليقي كشكه في حالة طاهر الله لاحرى وعده ، وه قال سائل إلى الفحر الفل أحداث علم الفلام وقال لاحراء ما طاهر أكل حتى تفهد .

ودكر سعين في الفصول إدا حاف صوع الفحر، وحب سه أل عست حر، س للمل يتحفي له صوم عمم ليوم وحديد أصلا له حوب صوم يوم بالم المي وقال: لا فرق أنه يا كر هذه الساله في موضعها، وأنه لا يعرم الأكل مع المنت في المحد وقال بن يستحب قال في الماوع كذا قال، وقال في ستوعب، والرعامة، لأون أن لا أكن مع شكه في سرعه وحرم به المجد، مع حدمه أنه لا كرم،

فوائد

ال**رُولِي -** تمده عند قوله ٥ وس أكن شاكاً في طبوع المجر : فلا قصاء عليه ها أنه لاك ه الأكن والشرب مع الشبك في طبوعه - وكام الحماج عمل عليها .

الثانية و قال في الدوع علا إحسابه على عرب من اللس في أوله وآخاه في طاهر كلاء جماعة وهو طاه ماسبق ، أو صريحه و دكر اس الحوري أمه أصح الرحمين وقطع حماعة من الأصاب بوجوب الإمسائة في أصور الفقه وفروعه ، وأنه مي الأيثر الواجب إلا له . وذكره الن عميل في الفنول ، وأبو لعلى الصغير في صوم يوم لذله الفنم

الله الله المدهب يحو له العطر بالطن ، فأنه في الفروح وغيره وقال في التنجيس ، حو لأكل بالاحتياد في أول اليوم ولا يحور في آخره إلا سمين ولم "كل وم سمل نرمه لقصاء في لآجا وم برمه في الأول ، شهي قال في القواعد لأصولة وهو صميف

الرابط إذا عاب حاجب الشدس الأعلى . أفصر الله أم حكى وإلى مطع ، دكوه في مستوسب وعيره محدم مني اله وع ، فلا عاب على اله صال كاهوظاهر مستوعب ، و فلصر عليه في الهرع ، وقال اوقد احتمل أنه حسو له العطر ، وقال والملاحب الثلاث في قوله عليه أقصل الصلاة والسلام - ه ، د أقبل اللهن من هها ، وأدر الله من هها ، وعادت الشمس فقد أقطر العبائم له متلا مة ويف هم منه وأدر الله من هها ، وعادت الشمس فعمد على عيره ، دكره اللهن من عدم منه على اللهنا من عدم كذا قال ، ورألت المفل أحدا من هذا ، و هول عمل الليل مع عاد الشمس وعدد صاهر مستوعب التهي

قىت : وهدا مشهد

الحاصم أنحصن فعمديه السنجو مأكن أو شرب غال تمحد في شرحه · وكان قصيمته بالأكل

قوله ﴿ وَأَنْ أَيْفُطُو عَلَى التّمَوْمِ قَإِنْ لَمْ يَحَدُّ فَعَلَى الدَّهِ ﴾ هكدا قال كثير من لأسحاب وقال في اللهي ، والشرح ، والعروع ، والعائق يسن أن عط على رطب ، قيل ، تجد فعلي التمرّ ، قإل ، حد فعلي الذه ، وقال في الوحيد : و عط على ص أو أثر أو مده وقار في الحدويين عط على أثمر أو طب أو مده وقال في الحدويين عط على أو مده أو طب أو مده وقال في الميان ويس أل معن فصره على أد أو مده قوله ﴿ وَأَنْ يُمُولُ اللَّهُمُ لِللَّهُ مَنْ فَنَمْتُ وَتَحَى رَزَّفِكَ أَفْضِرْتُ اللَّهُمَ لِللَّهُ مَنْ فَنَمْتُ وَتَحَى رَزَّفِكَ أَفْضِرْتُ اللَّهُمَ لِللَّهُ مَنْ فَنَالًا مِنْ اللَّهُ أَنْ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

هكدا و اله جماعة من الأسحاب منهم حدات ، وأو الحصاب فان في الله وسر وهو أون حصاب فان في الله وسر وهو أون و فنصر عليه حماء و كره م حمدان و داه سير الله و ود كاه من الحوى دو دفي أوله الله سير لله والحقد لله في و الله قوله الا وعلى ررفات أفط تنه ما عروبيات الأكت اله ود كا سعر الأسمال قور الن عراد كان اللهي صلى الله عليه وسير عول إرافط الاهاب الصدأ و نبت الدوق والله الأخرار الناشر بله على الا

فوثر

إصراها السحب أن العظ الطور و لا س فعد صاباً فله عثل أجره و على عبر أن المعلى من أحده شيء الا فله في عروا وظاهر كالامهم من أي شيء كال .كلاهو طاهر حد وقال شيخ عتى الدين مراده لتعصره أن شبعه كال .كلاهو طاهر حد وقال شيخ عتى الدين مراده لتعصره أن شبعه الشائل إستحب الأكارة فراء واله أن الاكراء والصدقة وقوله فرو يُستحب التائم في قصاء رمصال ، ولا تحيث المحاف في الحلاف في المدا ساهب وعده الأحداث ولمن عبله وذكره القاصي في الحلاف في أن الركاة أحد على لفور إلى السابل في المداف في المحاف في ال

تعليم الكالام الصنف وعيرد عن أطلق: مقند تنا إلا ما مق من شعبال إلاما يتسع القصاء فقط عوله في هذه الصورة عبن التناس فولاً واحداً فاسرانان

إمراهما هل نحب الدم على بس النصره؟ بن في العروع: يتوجه لحلاف في الصلاة : لا يسي إلا يشرط الدرم على النفس في الصلاة : لا يسي إلا يشرط الدرم على النفس في تدبى الوقت ، فال : وكذا كل عبادة متراحية

الشاسة من فاته مصل كاملاه سوه كل تد أو افضاه عدر كالأسعر والمطعو و عوها ، أو عدر - قضى عدد أنه معمداً ، كأعداد العدوات على الصحيح من مدهب حدران صحب مدوعت ، ما مدلك ، والمحد في شرحه ، وقدمه في الداوع و صداعه سي الله فضي شهر كها أن أحر أه اسواء كال الما أو القعال ، و ما م فقل شهر كها أنها المحد في فال لحمد أو القعال ، و ما م فقل شهر أحد و فل عمو أشها فل في عام أصدى - أبه أن وهو طاعد كالاد الإمام أحد و فل عمو أشها فل في عام أصدى - أبه أن شهر علان فل على الأصبح وقدمه في الحد و فال عام أكدى ، والله ، في واحد بن والمدي والمدي والمدين على الأصبح وقدمه في الحد و فل المدين والمدين المدين والمدين المدين والمدين المدين والمدين المدين المدين المدين والمدين المدين والمدين المدين المدي

على الأول: من صام من أول سها كامل ماأو من أنده شهر م تسعة وعشر من يوماً الوكال يمصال الفائث بالصاك: أحا أداسه و اشتراً الله لا لأباد

وعلى الله مصى يوم كما المشهر العلال ، أو العدد الرائيل يوم قوله ﴿ وَلا يُحُورُ اللَّهِيرُ فَصَاءَ رَمَضَالَ إِنَّى رَمُصَالٍ آخَوَ مِنْ عَيْرًا عُدْرٍ ﴾

لعن عليه وهدا بلا ترج في فس تعليه القصاء ويصاء مسكين كل نوم وهذا بدهب بلا سر وعبه لأسحاب وضاهره وو أحره رمصابات ولم يمت . وهو كدلك . ووحه في الفروح احتيالاً : لا يحب الإطعمام . لظاهر قوله تعالى (٣ : ١٨٥ فعده من أمام أحر)

وتقده قريدًا . أن قصاء رمصان على التراحي . على الصحيح .

فاهرة : يعلم ما حرى كمارة . و يعور الإطمام قبل القصاء ومعه و سده . قال لمحد : الأفصل تقديمه عنده ، مسارعة إلى حير ، وتحلصاً من آغات التأخير قوله ﴿ وَإِنْ أَخْرَهُ لِمُعْدَرِ ، فلا شيء عنيهِ ، و إن مات ﴾ .

هد الدهب للارب ، لعن عيه ، وعليه الاسحاب ، وذكر في التعظيم رواية ، يطعم عنه ، كاشيخ الكليم

وفال أنو احصال في لانتصار المعتمل أن يحب الصوم عنه ، أو التكمير ، تمير طاهر قوله ﴿ وَإِنْ أَحْرَهُ لَمَيْرِ عُدْرٍ فَمَاتَ قَتْلَ رَمْصَانِ آخر أَطْمَ عَنْهُ لِكُنْ يَوْمٍ مِشْكِينَ ﴾ .

أنه لايصام عنه ، وهو صحيح ، وهو لمدهب وعليه الأصحاب ، وقال البو الحصاب في الاستصاب في حوال من قال المجاب في المحادث لا تدخله الليامة ، فقال الاسلام ، بن الليامة للدخل الصلاة والصيام ، إذ وحلت وعجر علم للد للوت ، وقال أيضاً فيه الأسار أو العددات ، فلما رواية : أن الوارث بلوب عنه في المدوم والصلاة ، اللهي ،

ومال الدطم إلى حوار صوء رمصان عنه بعد موته ... فغال ، لو قبل به ، لم أسد

وفال في الفائق : ولو أخره لا لمذير . فتوقى قبل ومضان آخر أطيم عنه الكل نوء مسكين والمحتر الصاء عنه انتخى

وقال این عیدوس می بد کرته و بصح قصاه بدر ـ قلت و وطل ـ عی میت مطبقاً کاعتکاف . انتهی وظال الشبيح على الذين ؛ إن تبرع مصومه عمل لا تصيقه كمر وحود ، أو س ميت ـ وهما مفسران ـ سوحه حواره ، لأمه أفرت إلى الماثية من المال .

قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَ ، بِعَدَ أَنْ أَدْرَكَهُ رَمُصَانُ آخر فَهَلُ يُطْغُمُ عَنْهُ لَكُنَّ يَوْمٍ مِسْكِينَ ، أَوِ اثْنَانِ ؟ عَلَى وَجَهِينَ ﴾ .

وحكاه في الفائل رواتين وأطنفهما ، ظال لوركشي الموحهان، وقس درواسان أمرهما يطلم عنه كل نوام مكان فقط وهو للدهب ، نص عليه . وحرم به في الوحير ، والمستوعب ، ومال إليه الحجد في شرحه ، وقدمه في الفروع ، والمعنى ، والشرح ، والكافي

عال الرركشي : وهو طاهر إطالاق العرق ، والقاصي ، والشبراري ، وعيره .
والوحم الثاني : يعلم عه لكل وممسكت ، لاحتماع الدُّحير والموت مد
التعريط ، حرم به في الهدامة ، والمدهب ، واحلاصة ، والتنجيص ، والحجرر ،
والإطادات ، والمنور ، وقدمه في الرعايتين ، والحاويين .

واحتمار الشيخ تقى الدين الايقمى من أفطر متعبداً بلاعدر . وكبدلك الصلاة ، وقال: لاتصح عنه ، وقال: بيس في الأدلة ما بحالف هذا . وهو من مفردات المدهب .

فائرتان

إهراهما :الإطنام يكون من رأس مال ، أوصى نه أو لم يوص .

الثانية : لا يحرى و صوم كفارة عن ميت ، و إن أوسى مه . نص عليه و إن كان مونه بعد قدرته عديه .. وقف : الاعتبار نحالة الوحوب _ أضم عنه ثلاثة مساكين سكل يوم مسكين . د كرد القاصى .

ولو مات وعليه صوم شهر س كفارة : أطع عنه أيضاً . نص عليه .

قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَ وَعَنْيَهِ صَوْمٌ ، أَوْحَجُ ، أَوِ اعْتِكَافُ مُنْدُور : فَعَلَهُ عَنْهُ وَلِيْهُ ﴾

إذ مات وعيه صوم مندور فعه عنه والله على الصحيح من مدهب ، نص عليه وعليه الأصاب ، فاله في الفروع وعيره ، وهو من مفردات ، و حتسار الل عقيل أن صوم البدر من شب كقصاء رمصان على ماستق وقدمه في الفروع. فالديان

اهراهما . حو صوم جاعة عنه في يوم و حد . و حرى، سنتهم من الأمام على الصحيح . وحرى، سنتهم من الأمام على الصحيح . احد د تلحد في شرحه . فان في الداوع .. هو أعها . وقسمه الراكشي وحكام الإمام أحمد عن صوص

و هن محدماندن عن أحمد على صوء شرطه النتا بع الوسين القاصى من عسه . وعان أنه صاب ، تصوم واحد اللها القاصى في خلاف الشم الاشتراك ـــ كاجعه بندو هالـــ نصح السابه فيها من واحد الأمن حماعه

الله بيد أن عموه عير اول بدنه و سومه على الصحيح من مدهميا قدمه في ها وط ، وقال ، حدم به اله صلى والأكثر عمهم مصلف في معلى]

وقيل الاعتجاز إرامه وياكم عد اله صفا بقل حال الصوم أقرف الدس ريه : الله أو سيرد ،

قال في بدوح ا فسوحه بارم من لافتصار على النص : أنه لانصام بإدبه فالبرتارية

الأولى . قوله ﴿ مِمَّهُ عَنَّهُ وَلَيَّهُ ﴾

سنحب للوثي فسه

واعر أنه ١٤ كان له تركة وحب فلمه . فلمسجب للولى الصوم وله أن مافع

إلى من صوم عنه من تركبه عن كل يو- مسكبيًّا .. وحرم به في الفاعدة الرابعة والأر نعين بعد المالة - فإن يربكن له تركة لم الرمه شي،

وقال في المستوعب وغيره : ومع المساع الوي من الصوم يحب إطعام مسكين من مال الحيث عن كل يوم . ومع صوم الورثة لا يحب .

وحرم الصنف في مدلة من بدر صوماً بفجر عنه أن صوم البدر لايطعام فيه بعد الموت ، محلاف ، معنان

قال في الدوع : ولم أحد في كلامه خلافه - وقال المحد : ما بدكر القاصي في الحرد أن الورثة إذا امتنموا يلرمهم استنابة ولا إطمام

الشامة لا كه رمامه العنوم عنه ، أو الإنشاء ، على الصحيح من المدهد ،
و حدر الشبح على الدين أن الصوم عنه يدل محرى، عنه ملا كفارة
وأوجب في المستوعب الكفارة الذل : كا و عين سدر مصوم شهر فير مصبه
فإنه الحب العصاء والمكفارة الذل في الرعارة إلى الم نقصة عنه ورائنه أو عيرهم ،
أمام عنه من تركته مكل بود فعير مع كمارة يمين ، وإن قصى كمنه كمارة يمين .

تبيروات

الأول : هذا النه يم كله فيس أمكنه صود مابد دايم بصمه حتى مات وما إلى أمكنه صوم بعص بابد و في قلم وع ما المكنه صومه فقط قدمه في الدوع و فال المحد في شرحه دكره القاصي و بعض "محاس ودكره الن عقبل أنصاً . ودكر القاصي في مسألة الصود عن اللت : أن من سر صوم شهر وهو مربض ، ومات قبل القدرة عليه : بثات الصيام في دمته ، ولا بعلم إمكان أدائه و محير وليه بال أن يصوم عنه ، أو بعض على من بصود عنه

واحتار المحد أنه تمصى عن الميت ماتعدر فعله سلوض دول المعدر سلوت وقال في القاعدة التاسمة عشرة : وأما المتذورات في اشتراط التمكن لها من الأداء وجهال.

معلى القول بالقصاء على نقصى الصائم الدئت بالرص حاصة ، أو الدئت معرض ومنوت ؟ على وحيان

الثاني : هذا كله إذا كارث الد في الدمة فأما إن بدر صوم شهر بعيمه فات فس دحوله ؛ ما بعد وم يعص عنه فل فحد في شرحه ؛ وهذا مدهب ما ثر الأثمة ، ولا أعلم فيه خلافاً وإن مات في أثبائه سقط دافله ، فإن ما بصمه لمرض حتى المقصى ، ثم مات في مرضه : فعلى احلاف النا في في إذا كان في الدمة ،

هده الحكام من مات وعليه صوم بذر وأما من مات وعيه حج مدور ، فا صحيح من بمدهب: أن وليه عمله عنه ، و نصح منه ، وعيه أكثر الأسماب ونص عليه الإمام أحمد وفي الرعابة فول لا نصح ، قال في الفروع : كدا قال .

فوائر

إمراها: لا يعتم أسكه من احج في حيامه ، عني الصحيح من الدهب ، قدمه في الدوع ، و لحد في شرحه وقال: هو طهر كلامه وهو أصح ، وقال القاصي في حلاقه من الفقير إذا نشر الحج ، ولم إلات المد الدر ، وأ ولا رحمة حتى مات ما لا يقصى عنه ، كالحج الواحب أصل الشرع .

ظال المحد : وعديه قياس كل صورة مات قس الفكر ، كاندى يموت قس محى، الوقت ، أو عد حوف الطريق ، قال ، وهده المدألة شبيهة عمالة أمس الطريق وسعة الوقت : هن هو في حجة العرص شرط للوحوب في الدمة ، أو للروم الأداد؟.

الثالبة : حكم العبرة المدورة حكم احج اسدور إذا مات وهي عليه .

الثالث يحور أن محج شه حجة الإسلام بإدن ويه بلا براع ، و بعير إدبه على الصحيح من المدهب ، واحد ، ابن عقيل و عد ، وهو صغر ماقدمه في العروع وقيل الا تصبح بعير إدبه الحدرة أبو الحطاب في الانتصار و أبي دلك في كباب العجر ،

فعلى المدهب له الرحوع تما أعلى على القركة وكد لو أعلق عه في مدر أو أطعم عنه في كفرة ، إد فلما "رصح دكره في القاعدة الحاسمة والسمين في صمل العلمل القاصي .

وأسردا من وعيه اعتكاف مدو ، فا صحيح من سعب أنه عمل عنه . بقله الحاعة عن الإسم أحمد . وعلمه الأسماس وبقل من جاهيم وعيره : يسعى لأهله أن المتكفوا عنه وحكى في برساة قولا لا علم أن يعتكف عنه . فأن في الغروع فيموجه على هذا أن مجرج عنه كفارة يمين و يحمل أن علم عنه لكل موه مسكين المنعي ،

فعلی سده ب این ، تمکنه فعنه حتی مات ، فاحلاف اساش کا نصوم وقیل : عصی ، وقمل الا ا فعایه سقط إلی غیر سال .

تعسر اعلى أن في سحة الصف كا حكمته في المس هكد الا وإلى مات وعيه صوم ، أو حج ، أو اعتكاف مندور ، فعطة لا مدور ، مؤجرة عن الاعتكاف وهكذا في سبح د أن على الصف ، فعير ذلك بعض أصحاب الصف بأدول له بالإصلاح فقل لا وإلى مات وعيه صوم مدور أو حج أو اسكاف فعله عه ويه » لأن تأجير نقطة لا مدور ، لا يعوم سام بن ال بعيده إلى الثلائة ، أو إلى الأحير ، وهو الاعتكاف ، وعلى كبيمه بحصل في الكلاء حدل لأنه أو عاد إلى الاعتكاف فقط بني الصوم مطلق والولى لا يعمل الواجب بالشرع من الصيوم ، وإن عاد إلى الثلاثة ، يتى الحج مشروط بكومه مدوراً ، ولا يشترط الصيوم ، وإن عاد إلى الثلاثة ، يتى الحج مشروط بكومه مدوراً ، ولا يشترط دلك ، لأن الولى يقبل الحج الواجب بالشرع أبياً عبد والله عبد عبد المناف عبر .

ولا يقى إد فلما عطة ه مندور » على الحج والاعتكاف ، سقى الاعتكاف مصعا الأنا نقول الاكول الاعتكاف واحدًا إلا بالمدر

قات : والدي يطهر أل كالام المصلف على إحمة ماقاله من غير لعبير أولى .
ولا يرد على المصنف شيء نمب دكر. لأن دراده هذا الليامة في المدورات لا غير .
ولذلك دكر الصلاة المدورة ، والصوم المدور ، فكذا الاعتكاف والحج ، وأما
كول المنح إذا كان وحدًا باشرع عمل ، فهذا مسلم وقد صرح له المصلف في
كان المنح ، فقال ومن وحد عدة المنح فنوفي قاله : أحرج عنه من حميم حالة
حمدة وعدة ، وهذا واضح الوصالات دكر عالم الأصحاب مشيل ماقي المصلف

قوله ﴿ وَ إِنَّ كَانَتُ عَلَيْهِ صَلَّاةً مُنْدُورَةً فَعَلَى رَوَايَسَ ﴾

وأصفيه في هذا له ، و سعت ، ومسوط الدهت ، و ستوعت ، و خلاصة ، والهادي ، والبلجيض ، والسعة ، و غد في شرحه ، وتحرره ، والشارح ، والرعامتين و لحاو بين ، والدوع ، والعالق ، والركشي

إحداها عمل عنه وهو بدهب ونقيه حرب وحرم به في الإفادت، والوحير، والمور، والمنتجب وهوضه ما حرم به في العمدة، والتحجيج والتصحيح والمنظم وقدمه في بعني فالعاصي احدها أم تكر، وحرق، وهي الصحيحة قال في العروم ، حدره الأكثر واحده باعدوس في بذكره ، قارائر كشي: احدره أو تكر، والعاصي في النعبيق وعيره، وهو من مفردات الدهب

وارويه الدسة ؛ لايفس عنه . نقلها لحماعة عن أخماط الذال س منحا في شرحه : وهي أصح الذال في إدراك العماية الايفعل في لأشهر . قال في نظم النهاية الانفعل في لأطهر العلى المدهب النصح وصيته لها

تنبهات

أمرها قال في القاعدة الرابعة والأربعين بعد مالة كثير من الأصحاب يصلق دكر ه الوارث a هـ وقال من غيل وعاره : هو الأقرب فالأقرب. وكدلك قال الحرق ، هو الوارث من النصلة .

الثاني هذه الأحكاء كنه _ وهو القصاء _ إذا كان الدر قد تمكن من الأداء . فأما إذ لم كذلك ، فلا الأداء . فالصحيح من المدهب : أنه كذلك ، فلا يشترط التمكن ، وقيل _ بشترط التمكن ، وقيل _ بشترط .

التابث طهر كالم الصلف أنه لا عمل عير ماذكر من الطاعات المتلورة على دلك وقل في عيل ميت ، وهو ظاهر كالم كثير من الأصحاب الاقتصاره على دلك وقل في الإيصاح : من لد صاحة فات فللت وقل حرقى ومن بدر أن نصوه فات قلل أن رأى به ا صاه عنه ورثبه من أور به وكدلك كل ما كان من بدر وصاعة وكدا قان في الملكة وقال في مستوعب ويصح أن عمل عنه كان ما كان عليه من سر وطاعة إلا الملك ، وجه على روسين وقال للحدفي شرحه : قصة سعد اين عادة (١) بدن على أن كان بدر علي ، وكد ترجم عليه في كان به المنتفى من عندورات عن الميت

وقال من عقيل وغيره الا بقعل طهارة مندورة عنه مع بروسها باسد

قال في الفروع " و تنوحه في فعلها عن است ولرومها لالندر ما سنق في صوم يوم اللهيم ، هل هي مقصودة في نفسها أم لا " مع أن قياس عدم فعل الولي لهسا : أن لا نفعل لالندر ، و إن ترمت الطهارة - لرم فعل فسلاة ومحوها بها ع كما لمو

⁽۱) روى أبو داود و لسائى عن اس عاس أن صعد بن عبادة ﴿ استمقى رسول الله صلى الله عده وسلم ، عدد إلى أى مدت وعليها دين لم نقمه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : القنه عنها ﴾ قال في علم ق على شرط الصحيح

المشى إلى السجد، المرم تحية صلاة .كدين على ما تأتى فى الندر . الشعى . فنت : فنديى مها

وقال في الفروع : طاه كالله الأصحاب "ل الطواف المدو كالصلاة المدورة ،

باب صوم التطوع

قولِه ﴿ وَأَفْصَلُهُ صَوْمُ دَاوُد _ عليه الــــلام _ كَالِـــ يَصُومُ ــوَاما ، وُيُقْطِرُ ــوَمًا ﴾

هيدا الصحيح من للدهب وعده الأصحاب، وعلى عليه وكان أنو لكر البحادات من الأسحاب يمرد التموم فطاها حاله أن سرد الصوم أفضل⁽¹⁾.

هراهما . نحاء صوء الده إن أدحل فله جنى الددس، وأياء التشريق، ذكاء الدسنى وأصحابه ، إل عليه الأصحاب أوعبر الدسنى وأصحابه بالكراهه ومرادها كراهه عرائم أدكاء الصلف والمجد وعليهم أأوهو واصح .

و إن أفط أدم البهى حر صيامه ، وما لكا ما على الصحيح من بدهت ، وعليه أكثر الأصحاب على مالح إردا أفطره رحوت أن لا بأس به واحتار الكراهة بصنف وهو روانة الأثرم .

وقال الشيخ على الدن الصوال قول من حمله تركأ بلأولى أو كه هذا الثانية قوله (ويُستُحبُ صِيامُ أَيّاً م البيض مِنْ كُـلَ شَهْرٍ) هذا ملا راء واعر أنه بسنجت صِيم ثلاثة أيام من كُل شهر ، والأفصل

أَن تَكُون أَبِم النِّص ، نص عنيه ، فيها أقصال . نص عليه ، وهمت نيصاء الانصاصها بلا بالهم ونها أ باشمس ، وهذا الصحيح

(١) لا أفضل من صيام داود

ودكر أبو العس لتميمي في كنامه الا اللطيف بدى لايسع حيله 4 إنما سميت بيط . . لأن الله عدل ، ب فيها على آده ، و سعن صحيفته وهي : الذلت عشر ، والربع عشر ، والخامس عشر .

تبير أطاهر قوله ﴿ وَمَنْ صَامَ رَمُصَالَ وَأَتَبِعَهُ بِسِنَ مِنْ شُوَّالَ مَكُنَّمَا صَامَ اللَّهْنِ ﴾

أن الأولى - منابعة الست ، إلى بنائمة طاهرها التولى ، وهو طاهر كالام العالى، وجماعة الثيرة من لأصحاب ، وصرح لعمل لأصحاب بدلك ، وحرم له في للدهب ، ومستوث اللهف .

وانرئاد

إهراهما طاهر كلاه المصلف أن العصيلة لا تحصل تعلياه السنة في عير شوال وهو صحيح ، وصرح له كثير من لأصحاب وقال في الفروع : و سوحه احتمال تحصل الفصيلة تصومها في عير شوال وظال في الدائق ولم كالت من عبر شوال قمله طر قلت : وهذا صعف محالف التحديث ، و إند ألحق بفصيلة رمصال لكويه حريمه ، لا نسكول الحسنة بعشر أشالها ، ولأن الصوم فيه يستاوي رمصال في فصلة الواحث ، قاله في الفروع ، و نتوجه تحصيل فصالتها من صامها ، وقصى رمصان ، وقد أفصره بعدر فال ، ونعله مراد الأصحاب ، وما طاهره حلافه : حرج على العالب احتاد ، بنهي قلت : وهو حس

الثانية: قوله ﴿ وَصِيامُ يُوامِ عَاشُورُاءَ كَمَارُةُ سَيْةٍ ، ويوثُمْ عَرَفَةً حَكَمَّارُهُ سَنَيْنِ ﴾ .

وهدا بلابراغ فال مي هيره الهاكول صوميهم عرفة سنس ، فعيه وحهال أحدها الماكل يوم عرفة في شهر حام بين شهرين حرامين : كفر السه قبره وسنة المده

والثانى - إنه كان هذه الأمه , وقد وعدت في العمل بأخرايي . و إنه كند عاشوراء النمية ماصية مالأنه سعها وجاء بمذها . والتكفير بالصوم بند تكون بنا مصل لا بنا أثى

قوله ﴿ وَلا يُسْتَحَبُّ لَمْ كَانَ سَرَعَةً ﴾

هذا المدهب ، وعليه خماهير الأصحاب ، وفطره أفصل ، واحتار الآحاى أنه يستحب لمن كان بدفة إلا من يصففه وحكى الحصابي عن أحمد مثايا ، وقيل : يكره صيامه ، احتاره جماعة من الأصحاب .

فعلى مدهب السنشي من ذلك إداعده لتمتع والقرن الهدي ، فإنه يصوم عشرة أبد ، ثلاثة في لحج ويستحب أن تكون آخرها يوم عرقة ، عبد الأسحاب، وهو الشهور عن أحمد على ما أبي في كلام المصلف في باب القدية ،

شهير : عدم استحاب صومه لنقو به على الدعاء الله الحرق ، وعيره ، وعلى الشيح تنى الدين : لأنه يوم عيد .

والرئال

الأولى: سمى يوم عرفة الوقوف جرفة فيه . وقبل ، لأن حدر بل حج بإبراهيم عليه الصلاة والسلام ، فقا أتى عرفة ، هال عامت ، هال عامت وقبل التعارف حو ، وآدم ب. .

الثالث طاهر كالام المصلف، وأكثر الأصحاب، أن يوم التروية في حق الحاج بيس كيوم عرفة في عدم الصوم - وحرم في ارعامة .. دكاد للصله ال الأفصل للحاج العلم بوم التروية ويوم عافة لهما السهى

وسمى قا بوم التروية له لأن عرفة، تكن سهاما، وكان يرتوون من الذه إلم وقس ، لأن إبراهم - عليه الصلاة والسلام - رأى ليلة التروية الأمر بدمج اليه فأصبح بتروى ، هل هو من الله ، أوحل الطارآء للينه الذب عرف أنه من الله قوله ﴿ وَيُسْتَحَمَّ صَوْمٌ عَشْر دى الحَمَّة ﴾

للا ترع وأفصله : يوم الدسم وهو يوم عافة شم يوم التدس وهو يوم المتروعة ، وهذا للدهب ، وعليه الأسحاب وهال في الرعادس ، والدائق وآكد المشر : لتدس ، تم التاسع

قات وهو حماً . وقال في العروع ، ولا وحه نمول مصهد أكده التامل ثم الناسع . ولعدد من قوله في اهدا له . أكده لوم التروية وعرفة عمل الناسع . ولعد أحدد من قوله في اهدا له . أكده لوم التروية وعرفة عمل العسيام ـ لعمد شهر ومصال ـ شهر الله الحرام)

قال عدم أقصل الصلاة والسلام له أقصل الصلاة ، بعد السكوية حوف اللبل وأقصل الصيام ، بعد شهر ومصال : شهرائلة الحرم له رواه مسلم فحده صاحب العروع على طاهره وقال : لعبد عليه أقصل العملاة والسلام _ مالمرم العموم فيه لعدر ، أو لم علم قصاله إلا أحيراً ، انتهى .

وحمله الرارحم في لطائمه على أن صيمه أقصل من النطوع المصلق بالصيام.

مديل قوله مدعمه أفصل الصلاة والسلام مدافا أقصل الصلاة ، بعد المكتوبة : حوف اللي » ظال ولاشك أن اروا مد أفصل ، فراده بالأقصلية : في الصلاة والصوم ، « انظوع المطبق ، وهال مسوم شمال أفصل من صوم الحرم ، لأمه كال تنه مع العرائص عال فطهر أن قصل الصوع ما كان قراماً من رمصال . قديم أو عدد وذلك منتحق صيام رمصال اقرابه منه ، وهو أطهر ، انتهى

فوامر

الناسة . لا كره إدار الدائم بالصياء على الصحيح من ساهب وقد أمر لإمام أحمد تصومهم . ووافق الشيخ في ماين أنه لا كره . وقال معلماني كالم أحمد أنه كره

والثالثة * درجت فعود وه عاشو ، و قبل فرض رمضان على الصحيح من مدهب اقدمه في عالوع الوقال الحسرة الأكثر ، منهم * الدعني اقال محد هو الأصح من قبل أنحو سا

وعه أنه كان واحدًا أثم سنح الحد والشيخ ثقى الدين أومان إيه لمصلف والشارخ.

قوله ﴿ وَيُكُمُّوهُ إِفْرَادُ رَحْبِ مَ صُوْمٍ ﴾

هدا بدهب وعلمه لأصحاب وقطع له كنثير ملهم. وهو من مفردت المدهب . وحكى الشبح في الدس في تحريم إثراده وحبين قال في الفروع . ولعله أحدد من كراهة أحمد

شهيد معهود كلاء شصف ، أنه لا تكادرواد غير رحب بالصوم، وهو محيج لا تراع فيه الحد، لاسر فيه خلافًا،

فامرتاد

إهراهما . ترون السكراهة بالفط من حب ، ولو يوماً ، أو نصوم شهر أحر من السنة . فال المحد : وإن لا أنه

الناسة اقال في الدوع ، لما مد كه الأصاب متحديد صوم رحب وشدر ، واستحديد بن أنى موسى في الإرشاد قل ابن خوى في كناب أساب الله في المستحديد صوم الأشهاد موشعان كله وهو طاها ماد كره المعدف المشها الحرم وحرمه في مستوعب وقال آكد شمال وه النصف، والسحب الآخري صوم سمال ، و، د كا عمره

وقال شنخ می آندی ای مدهب آخد وعده ترج اقد استخباطوم رحب وشعیان اوقیل: لکام البیط باد ها مصل احب قوله (او آفراد کوام المُلَمَة)

قوله (ويوم السُّنت)

على كد د إفراد موه الست ما صوه ، وهو ساها و عليه الأموال واحدار الشبح في الدين ؛ أنه لا يكره صيامه مقرداً ، وأنه قول أكثر العماء وأنه الدي فهمه الأثره من رواسه ، وأن لحدث تد د ، أو مسوح وقال هذه طريقة قدما ، أسحال الإمام أحد الدين محدود كالأثره ، وألى داود وأن أكثر أسحال عهد من كلام الإمام أحد الأخذ بالحديث ، التهى ، ولم يذكر الآجرى كراهة غير صوم يوم الجمة ، فطاهر ، لا يكرد ميرد

قوله ﴿ وَيُومِ الشَّكُّ ﴾

يمني أنه تكره صومه ،

و عم أنه إد أرد أن يصوم وم كشك ، فنارة يصومه كونه وافق عادنه ،
وتاره يسومه موصولا فنه ، وتا له يصومه على فصاء فرص وتارة يصومه
عن ندر معين ، أو مصلق وتارة يصومه نتية الرمصانية احتياطاً ، وتارة يصومه
تطوعاً من عير سبب ، فهذه ست مسائل ،

إهراها : إن وافق صود برم اشت عاديه ، فهذا لأنكر ماصومه وقد استشاه المصنف في الأمه بعد دلك .

وللدين إذا صامه موصولاً ثنا فبلد من الصوم في كان موصولاً عنا قس النصف فلا كره فولاً واحداً , وإن وصله تنا بعد النصف مكرم على الصحيح من المدهب وعليه أكثر لاسحاب.

وقیل . کرم و مبدها علی حوار التصوع بعد بصف شدن . فانصحیح من المدهب أنه لایک . و بص علمه و پایت لکرم بعدم مصان بیوم أو پومین وقیل : کرم بعد النصف ، احدره ان عدوس فی تذکرته ، وقدمه فی الرعایمین ، وأطبقهما فی احدو بن و مان صاحب الدوع پی تح یم تقدم رمصان

بيوم أو يومين

الثائث إدا صامه عن قصاء فرص فا صحيح من الدهب أنه لا تكرم وعه تكرم صومه قصاء حرم به الشيراري في الإصاح ، والن هبيرة في الإفصاح ، وصاحب الوسيلة فيها ، فان في الدوج . فيتوجه طرده في كل واحب للشك في رامة الدمة .

الرافة : إذا و فق مدر معين يوم الشك ، أو كان المدر مطنعاً - لم تكوه صومه قولا واحداً . السارسة : إذا صامه تطوعاً من عبر سب الاصحيح من لمدهب كره . وعديه حماهير الأسماب ،كما فضع به المصنف هذا ، قال في الكافى : فاله أسمال ، فان الرركشي : هو قول القاضي ، وأبي الخطاب والأكثرين وعال المحد وهوطاهر كلام الإمام أحمد رجمه الله.

وتیل بعرم صومه علا صح ، وهو حتیل فی السکافی و مان پایه فیه ،
واحتاره اس البنا ، وأنو الطفاب فی هناداته اخمی ، والمحد وغیره ، وحرم به اس
از عولی وغیره و مال پایه فی الدوع و ها رواشان فی الرعابة
وعیه لا کمره صومه ، حکام حطابی علی لاماء أحمد

السالط: وم الشك هو وم التلائين من شمان ، رداءً كن في السياء علة ملة الثلاثين وم الراء السياء علة ملة الثلاثين وم الراءى الدس الهلال قدمه في الداوع وقال القاصى وأكثر الاصحاب: أو شهد به من ردت شهادته ، قال القاصى أوكان في السياء علم، وقد ، لا يحد صومه

قوله ﴿ وَيُومِ لَنُبُرُورِ وَالْهُرَ عَالِ ﴾

سی کده صومهما ، وهو مدهب ، وعده جاهیر الأصحاب ، وقطع به کثیر منهم ، وهو س مدادات الدهب ، واحد المحد أنه لایکره ، لأمهم لایمطنونهما داهنوم

فوائد

مله قال الصلف والمحد ، ومن للعهد ، وعلى قياس كر هه صومهما كلَّ عيد للسكفار ، أو اوم لد دوله التحطيم .

وقال الشبح في الدس: لأخور تحصيص صوم أعيدهم.

ومنها البيروروميات عيدن للنكف عان الزمحشرى البيرو الشهر التالث من الربيع والمهرج، النوم السامع من الخريف.

ومنها كره أرصال وهو أن لايقطر بين اليومين فأكثر . على الصحيح من الدهب وقيل إنجام واحدره من الله فان الإمام أحمد الايمحسى . وأوماً إلى يدحمه من يطيقه وترول الكراهة بأكل تمرة ومحوها وكدا تمحاد الشرب على ظاهر مدروه با ودى عنه ، ولا كراه الوصال إلى السحر ، ممن عليه ولكن ترك الأوى ، وهم معجيد المطر .

وسهد هل بحو س عيه صوم قرص أن مصوع مصوم قبيد ا فيه رواش و أطلقيما في للد به ، و ممى ، واغد في شرحه ، والشرح ، والفدوع ، والد أق الهم هما لا يحور ، ولا تصح وهو مدهب ، عن عبيه في رو بة حسل وقال في حو بن الم يصح في أصح لروا بين واحدره ابن عبدوس في تدكرته وحرم مه في مدهب ، ومسبوك الدهب ، والإفادات ، و سور وصمه في الستوعب ، واخلاصة ، واعرر ، ولرعاتين ، و س راين في شرحه ، وهو من مقردات المدهب

والروام الثابة: عور و نصح ، قدمه في البطير ، فال في القاعدة الحادية عشرة : حار على الأصح .

قلت ; وهو الصواب

فعلى الدهب وهو عدم لحوا، دفيل كره القصاء في عشر دي الهجة، أم لا تكره؟ فيه يواشل، وأطلعهما في اللمي ، والشرح ، وشرح الحجد، والدائق، والفروع.

قلت: الصواب عدم الكراهة.

وهدم الطرعة هي الصحيحية وهي طريقة المحديي شرحه . وتابعه في

العروع وقال: هذه الطريقة هي الصحيحة. قال المصنف في المني وهــدا أقوى عندي . قال في الفروع: الأنا إدا حرب التطوع قبل الله ص كان أسع من الكرهة فلا نصح نفريعً عنيه النبهي

وساط قة أحرى ، قالم على الأسحاب وهي إلى قدا: بعدم حوا التطوع قبل صور الدرس . م كا د القضاء في عشر ذي الحجة ، مل يستحب لثلا يجد من العبادة بالسكلية ، و إلى قد ياحوار . كرد القصاء فيهما ، لتوفيرها على النطوع بيان فصله فيها مع فصل القصاء . قال في لمني قله حصى أصابنا .

وقال في الرعاسين ، والحاد بين : و ساح قصاء رمصان في عشر دى الحبعة . وعنه يكره ، وقال في السكيري أحساً . و يحرم بين الصوء فين فصاء و صه لخرمته بين عبيه . وعنه يحور .

فامره: او احتماع ما فاص شرعًا و لدر : الدى العمروص شرعًا ، إلى كال الا يحاف قوت الدور ، و إلى حيف قوته بدى الله و بالدأ القصاء أيضًا إلى كال الدر مطلقًا.

قوله (ولا يخورُ صَوْمُ يُونِي البيدَيْنِ عَنْ مرْصِ وَلا تَطَوْع ﴿ وَإِنْ قَصَدَ صِيَامُهُمَا كُلَّ عَاصِيًا ﴿ وَلَمْ يُجُزَّهُ عَنْ فَرْصِ ﴾ .

الصحيح من المدهب: أنه لايصح صوم يومي الميدين عن د ص ، ولا على . وعليه الأسحاب ، وحكاه اس المدر إحاعاً ، وعنه يصح عن قرص ، نفاد مهما في قصاء ومصال ، وفي الواضح روالة : نصح عن ندره المون ،

قوله (ولا يُحُورُ صِيَاءُ أَيَّامَ الشَّرِيقِ تَطُونُهَا) بلا تُرَاعِ (وَفِي صَوْمَهَا عَنِ الفَرْضِ رَوَايِتَانِ).

وأطنقهما في الهذابة ، والمدهب ، ومسبوك الذهب ، والمبتوعب ، واخلاصة ،

والكافي ، والممي ، والتدخيص ، واللغة ، وشرح الحد ، والشرح ، والرعاية الصفري ، والركاني ، والركاني ، والركاني ،

اهراهما لا يحول احتاره ال أي موسى ، والقاصى ، قال في المهج : وهي الصحيحة وددمه لحرقي ، والل رري في شرحه ، قال الركشي : وهي التي دهب إليها أحمد أحيراً وحرم له في الوحير ، و سلحت ،

والرواية الثانية: يجوز. سمحه في التصحيح ، والنظم واحتاراد اس عدوس في مدكم ، وقدمه في الحجر ، و برعابة الكبرى في باب صوم البدر والتطوع وحرم مه في للمو و دكر الترمدي عن أحمد حوا صومها عن دم للتعة حاصة ، فان الركشي حص بن أبي موسى خلاف ده سمة وكد طاهر كلام الن عقيل : محصيص لرواية بصوم المتعة ، وهو ظاهر المبدة ، فإنه قال : ومهى عن صدم أبيم البشريق ، إلا أنه أرحص في صومها المتعتم إذا لم يجد هدياً ، واختاره الحجد في شرحه .

قس وقدم المنفق في هددا الكتاب في باب القدية . أبه عدم على دم المتعة إذا عدم . وجرم به في الإفادات ، ومحمه في الفائق في ماب أقدم السنت وقدمه في الرعابة الكبرى في آخر باب لإحرام فال عن منح في شرحه في باب العدية : هذا للدهب ، وقدمه الشارح هناك والنجم

قوله (ومن دخَن في صَوْمِ أَوْ صلام تَصَوْعِ السُّتَحَبِّ لَهُ إِنْسَمَهُ وَلَمْ يَحِبُ }

هد سهب . يص عبيه . وعبيه الأسحاب . وعن أحمد يجب إثمام الصوم ، و يترامه القصاء . دكره اس الساء والمصلف في السكافي وقتل حبيل في الصوم إلى أوحه على بيسه فأقط بلا عدر أعاد . قال القاطبي لا أي تذره . وحالفه ان عقيل ودكره أو بكر في المعل . وهال : بعرد به حسل ، وجميع الأسحاب فقلوا عنه لا يقطبي . وفي رعاية وعيره : رواية في الصوم لا تقطبي المعدور .

وعنه يلزم إتمام الصلاة . محلاف الصوم . قال المصنف في السكافي والمحد :
مال إلى ذلك أبو إسحاق الجورجاني . وقال : الصلاة دات إحرام و إحلال
كاخج قال لمحد : و الوية التي حكاه الله في الصوم : مال على عكس هذا
القول الأنه حصه بالذكر ، وعال رواية لزومه منه عنادة بحب بإصاده السكفارة
المقلمي ، فازمت بالشروع ، كاحح قال : والصحيح من بنده : النسوية
قوله (و إن أفسده فلا قصاء عليه)

هدا منى عنى الصحيح من سخب كر عدم ولكن يكوه حروحه منه بلاعذر ، على الصحيح من الدهب ، قال في الدوع ، وعنى المدهب ، كوه حروحه ، سوحه لاكره إلا المدر و إلاكره في الأصح ،

فوائد

الأولى: هن عصر تصبيعه "قال في لمروع " موجه أنه كُف تُم دُعي _ على إلى وتهه لـ وقد صرح الأحماس في الاعتكاف أيكاد تركه بلا عدر .

الناسية: مدكر أكثر الأسحاب سوى الصوء ولصلاة وق في الحكاف: وسائر التعوجات، من عملاه والاعتكاف وغيرهما: كالصوم والحج والعمرة ، وفيل الاعتكاف كالعموم على حلاف مد معى مد دخل في الاعتكاف وقد بوده مدة ازمته ، و غصبه مد ذكره اس عبد الدرجاء ورد مصلف و لمحدكلام الله عبد الدرجاء ورد مصلف و لمحدكلام

الثالث له بوى الصدقة ، رمقد ، وشرع في الصدقه به فأخرج سمه ، م يترمه الصدقة سافيه إحمام ، قله المصلف وعبره ، ولم شرع في صلاة بطوع فائداً لم بارمه إندمه قائد بالا خلاف في شاهب وذكر القاصي وحماعة أن الصواف كالصلاة في الأحكام ، إلا فيا خصه الدليسل قال في لفروع عظاهره أنه كالصلاة هنا ، قال و يتوجه على كل حال إن توى طواف شوط أو شوطين أحراً وليس من شرطه آمام الأسوع ، كالصلاة ، الرابعة : لا تلوم الصدقة والقراءة والأذكار بالشروع .

وأما نفل الحج والسرة : فيأتى حكه فى آخر باب الفدية ، عبد قوله لا ومن رفض إخرامه ، ثم فعل محظوراً . فعليه فداؤ. » .

الخامة: أو دحل في واحب موسع ، كقصاء رمصان كله قبل رمصان ، والمسكتوبة في أول وقتها وغير ذلك ، كنذر مطلق ، وكفارة _ إن قلنا : يجوز تأخيرهما _ حرم حروحه سه بلا عدر قال المصنف : بغير خلاف . قال المحد : لاسلم فيه خلاف . هو حاسب وحرج ، فلا شيء عبيه غير ما كان عبيه قبل شروعه وقال في الرعامة وقبل نكه بي أفسد قصاء رمصان

قوله (وتُطْلُبُ لَيْنَةُ القَدْرِ فِي العَثْرِ الْأَخِيرِ مِنْ رَمَضَالَ ﴾

هذا المدهب، وعنيه الأصحاب منهم المصنف في المندة والهادي وقال في الساح يستحب طنها في السكال ، وانعني الطنب في جميع رمضال ، وفي البشر الأخير آكد ، وفي ليالي الوتر آكد النهي قلت المحتمل أن تطلب في النصف الأخير منه . لأحادث وردت في دلك ، وهو مدهب جماعة من الصحابة ، حصوصاً بيئة سمة عشر ، لا سما إذا كانت ابلة جمة .

قوله ﴿ وَلِيَالِي الوَّرُ آكَدُ ﴾ .

عدا المدهب، وعليه جاهير الأصحاب، واحتار المحد، أن كل العشر سواه، فالمرقح في الشيخ تق الدين: الوثر كون اعتبار ماصى، فتطلب لبلة القدر لبلة إحدى وعشرين وبلة ثلاث وعشرين إلى آخره، ويكون باعتبار الباقى، لقوله عليه أفصل الصلاة والسلام « نتاسعة متى » فإدا كان الشهر ثلاثين يكون دلك لبل لأشعاع، فلبلة الثانية تاسعة متى، وبيله راعة ساعة تتى، كا فسره أبو سعيد الحدرى وإل كان الشهر ناقصاً: كان التاريخ عالماني كالتاريخ عالم مي.

قوله ﴿ وأَرْحَاهَا : لَيْلَةُ سَنْعِ وَعِشْرِينَ ﴾ .

هدا المدهب، وعليه حماهير الأسمات، وهو من المردات وقال المصلف في الكافي، وأرحاها الوتر من ليهلى المشر قال في العروج كذا قال. وقيل الرحاه، بإلا ثلاث وعشرين، وقال في الكافي أيضاً تا والأحادث الدل على أنها تتتقل في يهلى الوتر، قال الن هبيرة في الإفساح الصحيح عمدي أنها للتقل في أمراد المشر، فإذا العقت ليهلى الحم في الأفراد : فأحدر وأحلق أن تسكون فيها. وقال عيره، تنتقل في المشر الأحير وحكاد ابن عبد المبرعي الإمام أحمد

قنت : وهو الصواب الذي لا شك فيه .

وقال المجد : ظاهر رواية حنىل : أنها ليلة معينة .

معلى هذا فوظال أنت طائق بيلة القدر قبل مغنى ليلة أول العشر : وقع الطلاق في الليلة الأحيرة . وإن مصى منه نيلة وقع الطلاق في السنة الثانية في ليلة حلقه فيها .

وعلى قول، إليه سنق في المشر إلكان قبل معني لينة منه ، وقع الصلاق في الليلة الأخيرة من العام في الليلة الأخيرة من العام المقبل ، واختساره المحد ، قال في العروع : وهو أغلير ، قال المحد : و بتحرج حكم المتنى والهين على مسألة الطلاق .

قت ، هو الصواب

قلت المعص له في مدهب عدة أقوال

وقد دكر الشيخ الحافظ الناقد شهاب الدين أحمد من حبير العسقلامي في شرح المحارى * أن في بيلة القدر للعداء خسة وأر مين فولاً ، ودكر أدلة كل قول . أحدث أن أدكر المها ملتجمة وأقول .

قيل : وقمت حصة سنة واحدة «وقمت في رمنه عليه أفصل الصلاة والسلام » حاصة لهمنده الأمة « تمكنه في حميم السنة » تنتقل في حميم السنة » بيلة المصف من تسان * محصه ترمصان * تمكية في حميع لباءه * أول بيلة منه * منة الصف المنه * ليلة سنعة عشر .

فت: أو إن كات ليلة جمعة دكر من الطائف .

ثنان عشرة * تسم عشرة * حدى عشرين * الله عشرين * سام عشرين * تسم عشرين * تسم عشرين * تسم عشرين * تسم عشرين * تلاث عشرين * تسم عشرين * تلاث عشرين * تلاث عشرين * تلاث عشرين * تلاث وعشرين * تلاث الشعر الأحير كله * في أو تر المشر الأحير ؟ مثله تريادة للملة الأحيرة * في السم الأواحر * وهل هي الله السم س آحر الشه الأو في آحر سم من الشهر الأميمة في المشر الأوسد * والعشر الأوسد * والعشر الأحير * ممهة في المشر الأوسد * والعشر الأحير * عشرة * أو أحدى وعشر الأوسد * أو آحد يبه * أو أول ملة * أو اسم يله * أو أس من أول السم الته الشهر الأوسد * أو أمين من أول السم عشرة * أو إحدى وعشرين * أو تلاث و تلاث و تلاث وعشرين * أو تلاث و تلاث

ورد. قولاً على دلك

فوالر

إهراها : به سر قدم بالة القدر ، فام الفشركله ، و إن كان بدره في أثمه ، الفشر ، فحكم حكم العطاق على ماتقدم دكره القرسي في النصيق في الدور الثانية : قال حماعه من الأسحد ب: بسن أن بنام مترجاً مستداً إلى شيء عن عليه

الثالثة: يلة القدر أفصل الليالي ، على الصحيح من المدهب وحكاد الحطابي الحاعد وعنه لينة الحمة أفصل ، دكرها اس تقبل قال لمحد في شرحه ، وهده الروانة الحبير اس بطة ، وأبي الحسن الحوري ، وأبي حمص البرمكي ، لأمها تاسة لأفصل لأيام

وقال الشبح "تى الدين أبيه لإسراء أفصل فى حمه بدعبيه أفصل الصلاة والسلام بــ من ليه القد

وقال الشيح في لدس أبعاً : و. حمة أفصل أياء الأسوع بحاعً .

وفال بوم النحر أفصل أيام النام وكدا دكره المحد في شرحه في صلاة العبد ، قال في الفروط وطاهر ما دكره أنو حكيم : أن جم عرفة أفصل فال م وطهر بما ساق مأل هده الأبيم أفصل من عيرها و سوحه على احتمار شبحه معد يوم النحر ، يوم المَّمَر الذي نفيه

قال في العلية : إن الله احتار من الأيام أراعة ؛ الفطّ - والأصحى ، وعافة ، و يوم عاشوراء - واحتار منها ؛ چاء عافة .

وقال أيصا . إن الله حتار للحسين الشيب:«ق في أشرف الأيام ، وأعطيه، وأحديا ، وأرضم عند الله منزلة .

الرابعة ' قال في الدوع عشر دى الحجة أفصل ، على ظاهر ما في العمدة وعبرها , وسنق كالرم شبحا في صلاة التطوع

وقال الشيخ نفى الدس أيصاً : قد نقال دلك ، وقد نقال : بيالى عشمر رمصان الأحير وأباء دلك أفصل قال : والأول أطهر ، وحوم ودكاها .

وفال في العلية . إن الله حتم من الشهور أرابعة : رحب ، وشعبان ، ورمصان

والمحرم . واحتار منها . شعبان وحطه شهر النبي صلى الله عليه وسلم (1) فسكما أنه أفصل الأسياء فشهره أفصل الشهور قال في الفروع كدا قال

وفال ان الجوري فل الفاصي في قوله تعالى (٢٩ : ٣٩ منها أر بعة خُرام) إن سماها حرما شحريم الفتال فيها والمعطيم اشهاث المحارم فيهما أشد من تعطيمه في عيرها . كذلك عطيم الصاعات . وذكر ان الحوري معاد .

كتاب الاعتكاف

فالرة : قوله (وهُو سُنة ، إذَّ أَنْ يَلْذُرهُ فَيَجِبُ)

بلا نزاع ، و إن عاقه أو قيده بشرط فله شرطه و آكده عشر رمص الأخير ، ولم يفرق الأصاب بين المبيد وغيره ، وهو الدهب و نقل أنو هديب الاحتكف النام ، الثلا يشعد عن النام

ولا يصلح إلا بالنية ، و يُحت تميين المدور ناسية نيسير ، و إن نوى الخروج منه فقيل ينطل .

قت وهو الصواب ، إلحاقً له بالصلاة و لصياء .

وقيل: لا تصفه بمكان كالحج. وأطلقهما في الرعامة السكتري، والفروع. ولا يصح سركافر، ومحمول، وطفل.

ولاينطن يؤهم . حرم نه في الرعامة وعيره واقتصر عليه في العروع قوله ﴿ وَيُصِيحُ نَفَيْرَ صَوْمٍ ﴾ .

هذا للنهب ، وعليه الأمحاب وعنه لايضح . قدمه في نظر مهاية أن روين

⁽١) ليس على ذلك دلبل من كتاب ولا من سنة .

قبلي المدهب · أقله ... إذا كان تطوعاً ، أو بدراً مطلقاً ... ما يسمى به معتكما لأنثا .

قال في الفروع : وظاهره ولو لحطة . وفي كلام جماعة من الأصحاب : أقله ساعة ، لالحطة . وهو طاهر كلامه في المدهب ، وعيره .

وعلى المدهب أيضًا - يصح الاعتكاف في أدء النهبي التي لايصح صومها . وعليه أيضًا : لو صام ثم أفطر عمداً لم ينطل اعتكافه .

وعلى الثانية : لانصح في ليلة معردة ، كا قال المصنف

و بحتمل قوله ﴿ وَلَا بَعْضَ بِومِ ﴾ أن مراده إذا كان غير صائم . هما إن صائد فيصح في سمن وم _ وهو أحد الوحيس

قال في الفروع : جزم بهدا غير واحد

قلت : منهم صاحب الإفادات ، والرعايتين ، واحويين ، والحرر ، واحتاره في العائق .

و يحتمل أن كون على إطلاقه . فلا يصح الاعتكاف سمس يوم ، ولوكان صائماً . وهو البحه الثاني العنارة أم الحطاب وقدمه في المني ، والشرح ، والدائق . وكلامه في الهداية ، والمسوعب ككلاء الصنف هنا

ظل المحدق شرحه اشتراط كونه لايضح أقل من يوم إن اشترطنا الصوم -احتيار أى اخطاب وأطفهما لمحدق شرحه ، و له وع ، وحد مه في المستوعب والرعاتين ، والحوين ، وعبرهم .

وعلى الروانة الثانية : إذا بدر اعتكافا وأطبق ، بازمه يوم : قال في الفروع ومرادهم إذا ، كن صاً : انتعى

قات : قال في العائق : ولو شرط النادر صوماً فيوم على الروانتين ، ثم قال : قلت ؛ بال مسهاد من صائم ، النهني وعلى الرواية الثانية أيماً : لابصح الاعكاف في أمم النهبي التي لا يصح صومها وعتكافها مدراً وعلا كصومها مدراً وملا

وبن أنى عليه يوم العيد فى أنده اعتكاف منتاج ، وبن قلد ، يحور الاعتكاف . فيه ، فإن قلد ، يحور الاعتكاف . فيه ، فالأولى : أن للبت مكانه ، و يحوز خروجه لصلاة العيد ، ولا يفسد اعتكاف . وإن قلد الإنجور حرج إلى المصلى إن شاه و إلى أهله ، وعليه حرمة المكوف . ثم يعود قبل عروب الشدس من لومه لتماه أ ، مه .

فوائر

الأولى على القول اشتراط الصوم: لايشترط أن يكون الصوم له ع مالم يسره مل يصبح في الحقة وسواء كال فرص رمصال و كفارة ، أو بدراً ، أو تصوعاً الثانية : و بدراً لل يمتكف رمصال فعاته فرمه شهر عبره ملا براع ، للكن هل بارمه صوم عدم في برعاسين ، واخاو بين ، والعائق ، وعبرها أنه لا بازمه الأده ما يترمه

وقیل ، لترمه عال می ارعایهٔ الکبری , وهو أولی ، تم قال : وقیل ، پان شرطه، فیه لرمه ، و یالا قلا ، وهذا هو اندی می نسبوعت وفاله المحد فی شرحه . وأصلق اللروم وعدمه می انفروع .

وأما إذا شرط فيه الصوم: فالصحيح من مدهب أنه يعرثه رمض آخر . قدمه في الفروع ودكر القاصي وجهاً: لا يجزئه . وأطلق بعصهم وجهين .

ولم بدكر انقاصي حلاةً في بدر الاعتكاف بطبق * أنه يجرئه صوم رمصان وعيره قال في الفروع ، وهذا خلاف بهي أحد رجمه الله بدلي ، ومتناقص لأن لمطبق أقرب إلى الترام الصوم فهو أولى ، ذكره المحد قال في الفروع : والقول به في المطبق منعين .

الثالثة : لو لذ اعتبكاف عشر رمضان الأخير فعاته الانصحيح من

المدهب: أنه نحور فصاؤد حرج رمصان ، ذكرد القاصى ، وقدمه فى الفروع ، والمحد فى شرحه و فالمروع ، والمحد فى شرحه وفال بن أنى موسى المرمه قصاء المشر الأخير من رمصان فى الماء المقتل ، وهو طاهم روانة حسل ، وامن منصور ولأمها مشتماد على لدة القدر ، قال فى الدوع : والديد أطهر ،

فات : وهو الصواب

قال في الرعدة ترهند الأشهر - وجرد به في الدائق ، قال في الدوح ، و شوحه من حبين العشر ترتميين رمضان في التي فنمها .

قلت: وهو اصواب. لاشتهاه على الله لا توجد في غيره، وهي بيايه القدر

الرافعة ، أو سر أن مكف صائماً ، أو يصوم ممكه الرماد مما أو وطهما أو اعتكف وصام فرض رمصان وبحود الم يجزه ، وذكر المحد عن بعص الأسحاب بازمه الجيم ، لا الجمع ، فله فعل كل منهما متفرداً ،

و إلى الدر أن يصوم معتكمًا التالوجيسان في التي قبلها ، قاله المحد والمه في الفروع وقال في التنجيص ووالدر أن يصوم معتكمًا ، أو تصلى معتكمًا الرمه خيم ، لأن الصوم من شعر الاعتكاف و من الاعتكاف من شما الصوم والصلاة

وقال فى أرعامة المكبرى أوله بدر أن يصوم، أو بصبى معتكفًا صيف الدومة ورمام، دول لاعتكاف، وقبل، غرمه الاعتكاف مع الصوم فقط التنهى و إلى بدر أن يعتكف مصلباً التالوحيان. وفيه وحه اداث الا عرمه الجمع هذا، لتناعد بدايين العددتين.

ولو سر أن يصلى صلاة و غرأ فيه سورة سيسه : رمه الحم عد فرأه حرج الصلاه لم عرم . دكره في الاستعار ، واقتصر عبه في الفروع قوله ﴿ وَلا يَجُوزُ الاعْتَكَافُ لَلْمَرْأَةِ مِنْمَيْرَ إِذْكِ رَوَّحَهَا ، ولا للْعَمْدِ

بَغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ﴾ للا تراع ﴿ وَإِنْ شَرَعا فِيهِ لَغَيْرِ إِذْنِ فَلَهُمَا تَحْلَيْنُهُمَا ﴾

وهدا بدهب ، وعليه الأصحاب وحرج المحدق شرحه : أسهم لا يممان من الاشكاف المشور ، كرواية في المرأة في ضوء وحج مندو بين . ذكرها القاصي في المحرد ، والتعليق . ونصرها في غير موضع .

والعدد بصوم الدر ، على الحد ، ويتجرج وحه ثالث معهما وتحييمه من مدر معلق فقط لأنه على التراحى ، كوحه لأنهاسه في صوم وحج مدور ، فال الصنف ، والشاوح : ومحتمل أن لها تحليمه إد أدنا لها في الندر ، وهو عير معين فال المحد و تنجرج وحه رابع : معهما وتحليلهما ، إلا من مدور مدين فن النكاح والملك ، كوجه لأنهامنا في مقوما بعقتهما ، قال في القروس و سوحه إل

الله الدهب إلى م جالاها صح وأحراً . على الصحيح من الدهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقلمه الجدني شرحه ، والقروع .

وقال جاعة من الأمحاب مسهم ابن البناء. قع باطلا المحرية ، كصلاة في منصوب دكره المحدى شرحه وحرم به في استوعب ، وارعابة ودكره على أحدثي الميد.

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ بِإِدْنِ فَلَهُما تَحْدِينُهُما إِنْ كَانَ تَطُوعًا ، و إِلاَّ علا ﴾ إذا أذنا لها . فتارة يكون واجبًا ، و رة يكون تطوعاً . فإن كان تطوعاً عليما تحديثهما للا تراع و إن كان واحدً ، فترة سكون لدراً معيدً ، ولا هما تحديثهما للا تراع - و إن كان مطلقاً ؛ لكون مطلقاً في كل معد مد يكن لها تحليلهما بلا تراع - و إن كان مطلقاً ؛ فطاهر كلام المصلف هنا وعبره من الأسحاب : ألهما للس ها تحليلهما الدى العروع ، وطاهر كلامهم الله كميره ، واحدر المحد في شرحه في الدير المطلق الذي يجوز تقريقه ـ كمدر عشرة أماء في فيه من شدت متفرقة ، أو منتاسة _

إد أدن لهي و دلك : يحور تحبيبها منه عند منتهى كل يوم ، لجوار الخروج له منه إدن ، كالتطوع . قال : ولا أعرف فيه نصباً لأصحاب . فلكن تمبيلهم يدل على مادكرت . قال في العروع . وهذا متوجه . وقال في الرعاية ته لها تحبيلهما في عير مدر . وقيل : في عير وقت معين .

وترثان

إهراهما . لو أدر لهب نم رحما قبل الشروع عار إحماعاً . الثانية : حكم أم لولك ، والمدار ، و سنق عنقه صفة . حكم العد فيا تقدم . قوله ﴿ وَلِلْمُكَا تَبِ أَنْ يَمْتُكِف بِعِيرَ إِذِنَ سَيْدُم ﴾ .

هد الدهب مطلق ، و من عيه وعيه أكثر الأسحاب حرم به في لهدية ويدهب ، والمسوعب ، واخلاصة ، ويمي ، واشرح ، والوحم ، والحاوين ، وعيره وقدامه في الفروع ، والرعا قالصعرى ، وعيرها ، وقال حاعة من الأسحاب له أن مسكف سير إدن سبده ساء تحل شي ، حرم به في للحار ، والرعامة السكمرى

قوله ﴿ وَ يَحْجُ بِنَيْرِ أَدَنَّ سَيِّدِهِ ﴾

مى المسكاب أل جمج ميز إدل سيده وهدد الدهب أيضاً مطاعاً من عليه قدمه في الفروع و والرعاية الصغرى [والشرح ، وشرح الل منحا ، واللود لأل السيد لا يستحق منافعه ، ولا يجلث إحداء على المكسب ، و إنه له دين في دمته عهو كاخر لمايس وهو طاهر ماقدمه في المروع هذا أي قال في غير ، والرعاية المكترى [والبطم ، والمنوز ، وغور بد العناية ، وغيرهم هذا] ما منحن خم النهوا وقدمه في العروع في باب المكتابة ، ولا يمنع من إنفاقه هنا ، وقل لمصعب غور شرط أن لا معني عليه عن قد همه منا يقاله هنا ، وقل ميمون أنه خم من المال لذي همه ، منا بأت عمه وحمله القاصي ، والمصعب على إدامه أنه و أني ذلك في باب المكاتب بأنه من هد

فالرق بمود مسكات أن ملكف و يحج بادن سيدد وأطلقه كثير من الأصحاب. وقالوا - نص عده أحمد قال في الفاوع - ولمل المراد ماء بحل نحم وصرح به تعصبهم وعبه اسع مصلفًا

قوله (ولا يصبح الاغتكاف إلا في مستحد يُجمعُ فيه).

اعم أن المنكف لا يحو المن أن رأى عده في مدة اعتكافه فيس صلاة وهو من تارمه الصلاة أولا فيل لم يأت عديه في مدة اعتكافه فيل صلاة : فهذا بصح اعتكافه في كل مسجد ، سواه حُقّه فيه أو لا ، و إن أتى عليه في مدة اعتكافه في صلاة ، صبح إلا في مسجد يجمع فيه ما أي يصلى فيه الجاعة ما الصحيح من المدهب في الصورتين ، وعليه جاهير الأسحاب وهذا منى على وحوب صلاة الحاعة أو شرطيتها . أما إل قد ، إسها سنة ، فيصح في أي مسجد كان فاله الأصحاب و شتراط لمسجد اللهي يجمع فيه من مهردات المدهب . وقال الأصحاب و شتراط لمسجد اللهي يجمع فيه من مهردات المدهب . وقال المواق الما المحد تقام والمعاب في الانتصار : لا صبح الاعتكاف من الرحل مصنة إلا في مسجد تقام فيه الخرعة ، قال المحد : وهو طاهر رواية ابن منصور وطاهر قول المحرق

قات ، وهو طاهر كا"، الصلف هـ

قوله (إلاَّ الرأةُ لها الاغتكافُ في كُنَّ مُسْجِدٍ إلاَّ مُسْجِدِ وَيُشِها) وهد المسعب. وعليه خاهير الأسحاب ومسجد بيتم لدس مسجداً ، لاحقيقة ولا حكماً خال في العروع وقال في الاسطار الابدأن يكون في مسجد تقام فيه الحاعة . وهو طاهر روا ه ال منصور والحاق كما تقدم دلك في الرحل

فوائر

إهراها : رحبة المبحد بست منه على الصحيح من لمدهب ، والروايتين وهو صغركلام خرقى ، والحاويين ، والرعانين في موضع وقدمه المحدفي شرحه . ونص عيه في روانة إسحاق من إلزاهم .

قال الحالق في في إحداء لموات احتاره خرق ، وصحب الحجار ، وهو من العردات .

وعده أمه مده ، حرم به بعض الأسحاب منهم الفاضي في موضع من كلامه وحرم به في الحاو دين ، و برعامه الصعرى في موضع ، فقلا ورحمة السحد كهو وأطلقهم في العروم ، والمسائق ، والزاكشي وجمع القاصي بسيمه في موضع من كلامه فقال ، إلى كانت محوطة فعي منه ، و إلا فلا ،

قال انجد وعل محدس الحكم ما دل على سحة هذا الجمع ، وهو أنه كان يدا سمع أدل المصر وهو في رحمه السلط الصرف ولم يصل فيه ، وقال : أيس [هول عمرة المسجد هد السلحد هو حدى عليه حائظ و بال وقدم هذا الجمع في المستوعد وقال ، ومن أسحات من حمل سدأة على و عمل والصحيح أمها رواية واحدة ، على احتلاف الحائين ، وقدمه أيضاً في الراء ة الكترى في موضع والأداب الكترى

الثانية - المدرة التي المسحد إن كالت فيه - أو دريا فيه در فعي من مسحد مدين منع حسد و إن كال درج عدر حاصه ، تحبث لا يستطرف إلم إلا حرج المسجد ، أو كالت حرج المسجد ، ولي الفروح : والمرد - والله أعمر - وهي قرينه منه . كا حرم له لفضهم مد الحرج للأدان لفل علكافه ، على الصحيح من الدهب ، لأنه مشي حيث يمشي لأمر منه للله ، كروحه ربهه عير الأدن

وقيل الاسطن احد داس المداء والمحد في الفاصى . لأمها سيت له فكأنها فيه ، وفال المحد . لأمها سيت له المستحد مصلحة الأدان . وكانت سه فيما سبت له ، ولا الرمه ثبوت هية أحكام المستحد ، لأمها لا تبن له ، وأضفها في الحراء .

الثالث طهر تسجد منه علا برع أعمه .

الرابع: بما دك في الآداب النواب لحصل بالصلاة في مسجدي مكة

والمدسة ، قال : وهده المصاعفة تحتص المسعد ، على طاهر الحبر ، وظاهرقول العلماء من أصحابا وعيرهم . قال ابن عقيل : الأحكام المتعلقة بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم لما كان في رمايه لامار بدفيه . لقوله عليه الصلاة والسلام ، في مسجدي هذا ، واحما الشيخ بقي الدين : أن حكم الزائد حكم امر بدعيه .

قلت : وهو الصواب .

قوله (والأَّفْعَالُ: الاعْتِكَافُ فِي الحَامِعِ إِذَا كَا تَتَ الْخُمْعَةُ تَتَحَلَّلُهُ) ولا بازم فيه . وهذا المذهب. وعليه الأصاب . ودك في الانتصار وجهاً عروم الاعتكاف فيه . فإن اعتكف في غيره بطل حروحه إليه .

فاسرة . يحور بال لا برمه الحمة أن يعتكف في عير الحامع لذي متحله الجمة لكن بطل محروحه إسهاء إلا أن يشتره ، كعبادة المرتص .

قوله ﴿ وَمَنْ نَذَرُ الاعْتَكَافَ أَوِ الْعَلَاةِ فِي مُسْتَجِدٍ عَلَهُ مِنْلُهُ فِي غَيْرُهِ ﴾ .

هدا المدهب ، إلا ما استشاء المصنف وعيه الأصحاب وقال في الدلق : قال أنوالحطاب : القياس وجو به ، التنهي ، وحرم مه في تذكرة الن عندوس ، وقال في الفروع : و يتوجه ، إلا مسجد قد ، إذا مدر الاعتكاف أو الصلاة فيه . الامعلم في عيره .

تنبيهان

الأول: طاهركلام الصلاه اله سواه الدر الاعتكاف أو الصلاة في مسجد قرب أو سيد ، عسق أو جداد ، المتاز عزية شرعية ، كقدم وكثرة جع أو لا . وهو صيح . وهو الدهب ، وهو طاهر كلام أكثر الأصاب والمهوم كلام المصلف في المدى ، إذا كان المسجد سيداً يُحتاج إلى شد رحل يلزمه فيه . وهو ظاهر كلام أبي المطاف في الانتصار ، فانه قال : القياس لرومه ، تركباه لقوله وهو ظاهر كلام أبي المطاف في الانتصار ، فانه قال : القياس لرومه ، تركباه لقوله

عليه أفصل الصلاة والسلام 8 لا تشد الرحال ــ الحديث 8 ودكره أنو الحسين احتمالاً في تعينن المسجد العتيق للصلاة . وذكر المحد في شرحه : أن القاسي دك وحهً نتمين المسجد العثيق في ندر الصلاة ، قال المحد : ولدر الاشكاف مثله .

وأطلق الشيخ تمي الدبن في سيين ما المسار غراية شرعيه . كقدم وكثرة حمر وجهين . واحتار في موضع آخر : يتمين .

وقال القاضي وان عقيل · الاعتكاف والصلاة : لا مختصان بمكان ، محلاف الصوم قال في العدوء كدا قالا .

فعلى المدهب , له أن عتكاب و يصلى في عبر السحد الذي عينه والصحيح من بدهب عمانه لا كفارة عليه كا حرم به المصنف هنا . وهو أحد الوحهين . وما بذكر عدم الكفارة في نسجة قرائت على المصنف وكدا في نسخ كثيرة .

وقیسل . علیه کهاره . قال فی ارعاشیں وعدہ که ره پتیں فی وحه پال لم عمل وحرم باکھاره فی تذکره اس عندوس وأشقهما فی الدوع ، والعائق ، و حاو بین ، واغم ر دکره فی بات البدر .

الثاني قال في العروع : وفي الكعارة وحيال إن وحمت في غير المستحب التعلى فحل الحلاف : إذ قلما وحوب الكعارة في غير المستحب .

الثالث حمل مصنف الصلاة والاعتكاف إدا سرها في غير مساحد الثلاثة على حد سواء . وهو صحيح وهو المدهب وعنيه أكثر الأسحاب . وهله مر د وقال في العروع : وظاهر كلام حاعة " يصلي في غير مساحد أيضاً . وهله مر د غيره . وهو متجه . انتهى .

الرامع: قوله د فله فعله في عيره ۴ يعنى من الساحد . وهذا الصحيح من المدهب . قال في العروع - وطاهر كلام حماعة - يصلي في تير مسجد أيضاً . ولعله مـ الا عيره . وهو سحه . التهني .

فالرزع: لو أراد الذهاب إلى ما عيمه سدره . فإن كان بجناج إلى شدٌّ وحل -

خُيِّر بين دهابه وعدمه ، عند القامي وعيره ، وحرم بعض الأسحمات بإباحته . واختار المصنف والشارح : الإباحة في السقر القصير ، وم يحوره اس عقبل والشيح تقى الدين (1) ، وفال في المنجيس ، لا يترحص فال في العروج وعمل مواده كرم ودكر الله منح في شرح القمع : كرم وي الفنور والمشاهد (٢) ، قال في العروع ، وهي اسألة بسبه

وحكى الشبح في الدس وحياً : عب الدم المدور إلى مشاهد (⁽¹⁾ قال في الدوع ، وما ادماء والله أعم ما احسيار صاحب الرعامة .

و إلى كان لا محساج إلى سد رحل حبر _ على الصحيح من المدهب _ ين سهاب وسيرم : دكام القاصي ، واس عقبل : وقدمه في الداوع ، وقال في الواضح : لأفضل أوقاء ، قال في الداوع : وهد أطهر .

قولِه ﴿ إِلاَّ الْمَاجِدِ الثَّلاَئةَ وأَفْسَلُ السَّحَدُ الْحُرَامُ ، ثُمَّ مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ ، ثُمَّ المَسْجِدُ الْأَفْصَى ﴾ .

الصحيح من مدهب ؛ أن مكة أقصل من المدسة , نصره القاصي وأسحاله , وعديه حماهير الأصحاب , وعنه مدامه أقصل الحمارة اس حامد وعيره و أنى دلك أنصافي آخر بات صيد دلجره وسانه .

فعلى سده إد عبى السحسد الخرام في سرم م حرم في عيره الأنه أفصل حديج به أحمد والأسحاب فال في العروة فدل سال قدم المديمة فصل أن مسجده أفصل وهذا طاهر كلام المحد في شرحه وغيره وصرح به في الرعامة وين عين مسجد المديمة م خرم في غيره م إلا السحد الحدام معلى ماتقدم.

⁽١) ومعهما السنة الصحيحة الصريحة .

⁽٣) بل بحرم لثبوت لعن فاعله .

⁽⁺⁾ اسى في كنه ، كافصاء عمراط استقير أنه رجع س هدا

و إن عين مسجد الأقصى أحراً، السجدان فقط عن عيه قوله (ومَنْ نَذَر اعْتَكَافَ شَهْرٍ بِمَبْنِهِ لَزِمَهُ الشَّرُوعُ فيه فَبْل دُخُولِ لَيْكَته إِلَى اغْيِضَائِهِ ﴾ .

هذا المدهب . نص عليه . وعليه الأصاب .

وعنه أو بدحل قبل غر أول بيلة من أوله قب الركشي : ولعله نساء على الشراط الصوم له.

فالرئان

اهراهما اكدا الحسكم والحلاف وبدهب إذا بدر عشر معيد ... وعنه روانة ثالثة الحوا الدحولة بعد صلاة الفخر

الثانية: لم أرد أن بعكف النشر الأحد من مصال ملوعاً. دخل قبل بينه الأولى . نص عنيه .

وعنه بعد صلاة فجر أول توبريت

ونفدم إدا بذراعتكاناً في رمصان وفاته .

وبو مدر أن ممكف العشر لومه مانتجله من يباليمه إلى فيلته الأولى . معن عليه . وفيهما في بديه متحدد تح اس عقبل وفول أبى حكيم الآيان قريبًا قوله (وَ إِنَّ مَذَر شَهْرًا مُطْعَلًا لرِمهُ شَهْرًا مُثَنَّا رِمعً)

هدا المدهب نص عليه ، وعديه أكثر الأصحاب ، وحرم به في الوحير وعيره ، وقدمه في الموع وعيره ، وقدمه في المووع وعيره ، قال القاصى : يغرمه التدام وحبّ واحداً ، كن حلف لا يكلم ريداً شهراً ، وكمدة الإلماء والملّة وسهد فارق لو مدر صيام شهر ، وعده لا المرمه تدامه ، احتاره الآخرى وصححه الن شهاب ، وعيره

فائدنان

إهراهما : يارمه أن يدحل معتكفه قبل العروب من أول سالة مه . على الصحيح من المدهب . كما تقدم في نظيرتها .

وعه أو وقت صلاة المغرب . وذكره ان أنى موسى .

وعنه أو قبل الفحر الذي من أون يوم فيه

الثانية: يكفيه شهر هلالى ناقص الباليه أو ثلاثين يوما سيابها . قال المحد على روامة أمه لا يحب البتاسع : يحور إفراد الليالى عن الأمام إدا لم امتدر الصوم . و إلى اعتبرناه لم يحب . ووجب اعتكاف كل يوم مع المنته المتقدمة عليه .

و إن التدأ الثلاثين في ألده النهار فتهمه في تلك الدعة من اليوم الحادي والثلاثين، و إن م ستبر الصوم ، و إن اعتبره، فتلاثين أملة صحاحاً بأيمها الكاملة فيتم اعتكافه العروب شمس الحادي والثلاثين في الصورة الأولى ، أو الشافي والثلاثين في الدينة ، ثلا يعتكف العمل يوم ، أو العمل الله دول يومه الدي يديه ، قوله ﴿ و إِنْ تَدَرِ أَيَّامًا مَشَدُودَةً قَلْهُ آفَرُ يُقْبًا ﴾ .

وكذا لو بدر ايان معدودة . وهذا المدهب فلهما . وحرم به في الوحير وعيره. وقدمه في الفروع وعيرم ، واحدرد أبر الخطاب وعيره

وقال الفاصي يترمه السام.

وقيل : بلومه النابع إلا إذا بدر ثلاثين وماً للفريبة ... لأن العادة فيه عظ الشهر ، فعدوله عنه يدل على عدم التدابع

قت: اله قبل مرمه التتابع في مدره الثلاثين يوماً : كان له وحه الأنه عمرلة من مدر اعتكاف شها أثم وحدث الل رزاين في سهايته ذكره وحهاً . وقدمه باطمها .

تنفير : مراد لمصلب نقوله • فله نفر نقيه ٥ إدا له نبو التتابع . فأما إذا توى منا التتابع • فإنه يلزمه . قاله الأصحاب ،

فواثد

منها: إذا تابع، فإنه يلزمه مايتحلها من لـن أو مهال . على الصحيح من المدهب وقيل الاسرمه.

وسها : يدخل معتكفه بـ فيا إنه مدر أباماً _ قبل الفحر الثاني . على الصحيح من مدهب . وعنه أو سد صلاته .

ومنها : او ندر أل يمتكف يوماً معينا ، أو مطلقًا دخل معتكمه قبل فحر الثاني على الصنعيج من اللدهب ، وحرج نند عروب شمه وحكى اس أبي موسى روانة بدخل وقت صلاة الفيدر .

ومنها ألو بدر شهراً متفرقاً حار له تتابعه .

قوله ﴿أَوْ نَدَرَ أَيَّامًا وَلَيَانِي مُتَنَائِمَةً لَرَمَهُ مَا يَتَعَظَّهُا مِنَ لَيْلِ أَوْ مِهارٍ ﴾ وهذا المدهب وعسه أكثر الأسحاب، وحرج ال عقيل أنه لاسرمه مابتحلله، واحتاره أنو حكم وحرجه أنصاً من اعتكاف بوء لاسرمه معه ليلة. وفيل: لأسرمه ليلا - ذكره في الرعبة التكاري.

فائرة : لو بدر اعتكاف يوم ل معيدًا أو مطبقاً لـ فقد تقدم ، متى يدخل معكمه . ولا يحور بعيانقه بدعات من ألم العبركان في وحط النهار، وقال : بله على أن أعكف يوماً من وقتى هدات لرمه من ذلك الوقت إلى مثله ، وفي دحول الليلة : الخلاف السابق .

واختار الآجرى: إن تلو اعتكاف بوم ، فن دلك اوقت إلى مثله . تفيه : مراده بقوله ﴿ وَلاَ يَجُورُ لِلْمُمْتَكَفِ الْخُرُوحُ مِنَ الْسُجِدِ إِلاَّ لِمَا لاَ نُدَّ مِنْهُ ، كَعَاجَةِ الإِنسَانِ ﴾ .

إحماع وهو المول والعائط ، إذا تزمه التتابع في اعتكامه ، ومواه عين عذره مدة ، أو شرط التتام في عدد . فارق: بحرم بوله في استحد في إدا وكد فصد وحجامة ، وذكر اس عقيل احتمالا . لا يحور في إدا ، كالمستحاصة مع أس تبويته ، وكذا حكم المحسة في هوا المستحد قال اس تمير : بكره الخاع فوق المستحد ، والتمسيح بحائطه والنول ، في عليه ، قال ابن عقيل في العصول عنى الإجارة .. في المستح محائطه _ مراده الحطر ، في در بال حارب وحسده فيه لادكره : كره ، وعنه يحرم وقيل : فيه الوحول .

وتفدم بمعن دلك في آخر باب الوصوء.

قوله (وَالطُّهَارَةِ) .

يحود له الحروج للوصوء على حدث الصاعبية . و إن قلد : لأنكره فعله فيه للا صرورة ، و يحرج النسل الحدالة . وكذا النسل المحمة الن وحب، و إلا لم يحر ولا حور الحروج النجديد الوصوه ،

فوامر

يحور له أيضاً الحروج بهي، بعنة . وعسل متبحس لحاجته وله بشي على علاية وقصد بيته إلى أيحد مكان يعبق به لاصرر عبيه فيه ولامنه كفانة لايحتشم مثله عنها ، ولا بقص عليه ، و ينزمه قصد أورت منزليه لدفع حاجته به .

و بحور الحروج ليأن عا كول ومشروب بحدجه ابن لم يكن له من مأيه مه نص عليه .

ولا يجوز الخروج لأكله وشر به في بيته في طاهر كلامه . وهو الصحيح من السعب احتاره الصلف ، والمحد وغيرهما . وقدمه في الفروع وغيره .

وقال القاصى: يتوجه الحوار، واحتاره أنو حكيم وحمل كلام أبى الحطاب عليه. وقال ان حامد إن حرج لا لا مدمنه إلى معرله . حر أن يأكل فيه يسيراً ، كلفية ولفيتين لاكل أكله .

قوله ﴿ وَالْحَمُّمَةُ ﴾ .

بحرج إلى الحمه إل كات واحبة عبيه وكد إلى لم نكل واحبة عبيه

و شترط حروحه إليها . وثما إن كانت عير واحدة عنيه ، ولم يشترط الحروج إليها -فإنه لابحور له الحروج إليه - فإن حرج نظل اعتكافه .

فائرنان

إحداهما : حيث قاما يحرج إلى الجمة ، فله التسكير إليها . فص عليه . وله إطالة المدّم سده ، ولا تكره الصلاحية لموضع للاعتكاف ، سكن المستحب عكس دلك ، دكره القداصي وهو طاهر كالام الإساء أحد رحمه الله في رواية أبي داود ، وقدمه في القروع ،

وقال اللصف ، و يحتمل أن حكول العيرة إليه في تمحمل الرجوع وتأخيره وفي شرح المحد احمال : أن مكيره أقصل - وأنه طاهر كلام أبي الحطاب في مات الحمة ، لأنه ، يستش الممكف .

وقال اس عفيل في الفصلول: يحتمل أن يضيق الوقت ، وأنه إن تمعل ملا يريد على أرام .

وغل أبر داود في المكير : أحود ، وأنه يركم بعدها عادته

لثانية الا مرمه سعوك الطرائق الأقرب إلى الجمعة . قدمه في الغروع ، وقال : وطاهر ماسيق الرمه ، كقصاء الحاحة . قال حض الأصحاب : الأقضل خروجه لذلك وعوده في أقصر طرايق الاسيا في البدر

والأفصل سنوك أطول الطرق إن حرج لحمة عددة وعيرها .

قوله (والنَّفِيرِ المتمَّينِ }

بلا براع . وكدا إذا تعين حروحه لإطفاء حالق ، و إنقاد عربق و محود قوله ﴿ وَ لَشَّهَادُةِ الوَّاجِنِةِ ﴾ .

يحور لحروج للشهادة النصية عده . فيدرمه الحروج . ولا ينطل اعتكافه ، ولو لم يتمين عليه التحمل . ولوكان سمه احبيار به وهذا للدهد . وعليه أكثر الأصحاب. واحتار في الرعامتين : إن كان تعين عليه تحمل الشهادة وأداؤها : حرج إنبها . و إلا فلا .

فامرة قوله ﴿ وَالْخُوافِ مِنْ عِنْمَةً ﴾ .

حور الخروج إلى وقلت علية وخاف منها إن أقام في المسجد على نقمه ، أو حرمته ، أو ماله بهمَ ، أو حريقًا وعموه ، ولا بنظل اعتكاده بدلك .

قوله ﴿ أَوْ مرض ﴾

اعد أن امرض إذ كان سعدر معه القيام فيه ، أو لايتكنه إلا تمشقة شديدة : يحور فه احدوج ، وإن كان لمرض حصفاً لـ كالصداع و لحمى الحقيقة لـ لم يحر له الحروج ، إلاأن ساح به العطر فيقطر فيانه بحرج إن قدا الشقراط الصوم و إلافلا. قوله (والحييض والنفاس)

تحرج الرأة للحيص والعاس إلى منه إلى م بكن المسجد رحمة ، فإد طهرت رحمت إلى مسجد و إلى كال له حمد مكن ضرب حبالها فيها بلا ضرر : فعلت دلك عادا طهرت رحمت إلى مسجد ، دكره الحرقي ، وان أبي موسى ، ونقله معقوب م عدل على أحمد وقدمه في العروع واقتصر عليه في المتنى ، والشرح وعيرها و بقل محمد من الحكم : الدهب إلى بنه فيزدا طهرت المنت على اعتكافها وهو ظاهر كلام المستف هنا .

قبت الطاهر أن محل الحلاف . إذا قلب إن رحمة مسجد الست منه . وهو واضح

صلى الأول: إلامتها في الرحبة على سبيل الاستحباب. على الصحيح من المدهب احت ره المصنف ، والحجد وعيرهما ، وجزم مه في المستوعب ، والرعاية وعبرهما ، واحتار في الرعاية ، "به يسل حوسها في الرحمة عبر الحجوطة .

وحكى صحب النحيص قولا وحوب الكفارة عليها .

وهذا الحكم إذا لم تحف تلويته . فأما إن حامت تبويته : فأين شامت . وكذا مشرط الأس على نفسها . قال الركشي : ولهذا قال معمهم : هذا مع سلامة الزمان . قوله _ بعد ذكر ما نجوز الحروج له _ (ونحو ذلك) .

محوداك ابدا مين حروحه لإطعاء حرق ، أو إنقاد عربق كما القدم . وكدا إدا أكرهه السلطان أو عبره على احروج وكد لو حاف أن بأحده السلطان طه ، شحرج واحتمى ، وإن أحرجه الاسبيد، حق عبيه ، فإن أمكسه الحاوج منه اللا عدر الطان عتكافه ، وإلا لم سطل ، الأنه حاوج واحب .

فالرق. لم حرح من المسجد علياً م سطل اعتكافه كا صوم . دكره القاصى في المحرد ، وقدمه في الفروع ، والرعاية ، والقواعد الأصولية .

ودكر القاسى في الحلاف، والى عميل في الفصول : يبطل علماقاته الاعتكاف، كالحاع ، ودكر القاسى في الخد أحد الوحيين : لا معلم الشام واسى ، كرص وحيس ، واحد ، ودكره فياس المدهب وحرم أيضاً أنه لا يتقطع تتامع المسكره ، وأطلق معهم وحيين فال في الفواعد الأصوالة الا معلى اعتسكافه إذا أكره على العروج ، ولو حرام مده

فالرة قوله ﴿ وَلاَ يَمُودُ مَرِيضًا وَلاَ يُشْيَعِ حَبَّارِهُ ﴾

وكدا كل قدمة ، كر بارة ، وتحمل شهادة وأد ثها ، ونصيل ميت وعيره ، إلا أن شترط . وهذا الدهب في ذلك كله - بص عليه ، عال في الفروع : احتاره الأصحاب .

وعنه اله فعل دلك كله من غير شرط ودكر الترمدي . وامن سدر رواية عن أحد بالمنع ، مع الاشتراط أيضاً .

معلى للذهب: لا يقفى زمل حروج إد سر شهراً مطعة في طاهر كالام الأصاب. فأله في العروع مكما لو عبر الشهر فال المحد ، وو قصاء صار الحروج المستشى و لمشروط في عبر لشهر. تمبیع : یستشی من دلک . لم تعیت علیه صلاة حدرة حارج السحد ، أودفن میت ، أو تعسیله : فإنه كاشهادة زدا تعیدت عنبه ، علی ماستق و یائی آخر الباب ما مجور له فعید فی استخد .

فالرق : بو شرط فی اعتكافه قبل ماله منه بد ، ونس بقر بةو يختاحه ، كابعث، في بيته ، والسبت فيه - حر ، على الصحيح من لمدهب ، والروابدين ، جرم به المصنف في النمي، والشرح ، وعيره، ونصروه وحرم به في الرعابتين ، واحدويين وعه اسع من ذلك ، حرم به الفاضي ، وابن عقيل ، وعيرها ، واحتاره المحد وعيره ، وأطنقهما في الفروء ،

وبو شرط الحاوج للميع والشراء ، أو الإحارة ، أو التكسب بالصاعة في المسجد ، يجر بلا حلاف عن الإمام أحمد ، وأسحانه .

واو فال: متى ماصت ، أو عرض لى عاص ، حرحت العاه شرطه على الصحيح من المدهب الحرم له المصلف ، والشارح ، وعيرها ، وأطلقوا وقدمه في الفروع الوال المحد ، فائدة الشرط ها : سقوط القصاء في الدة الميلة ، فأما المطلقة ، كدر شهر متتابع ، فلا يحور احروج منه إلا مرض ، فإنه نقصي من المرض الإمكال حمل شرطه ها على في القطاع السابع فقط ، فمال على الأول الكورة على أصدا .

قولِه ﴿ وَلَهُ السُّوَّالُ عَنِ المُرْيَضِ فِي طَرِّيقَهِ مَالَمْ ۚ يُمُرِّجُّ ﴾ .

إذا حرج إلى مالاند منه فسأل عن المريض ، أو غيره في طريقه ، ولم نعرج * حار ، كبيعه وشرائه إذا ، نقف له ، قال في الفروع - ولا وحه لفوله في الرعابة . فسأل عن المراعض - وقيل * أو غيره ،

فالْمَرَةِ : لَوْ وَقِفَ لَمَانَهُ : نَظَلَ اعْشَكَافِهُ .

قوله ﴿ وَالدُّحُولُ إِلَى مُسْجِدٍ أَيْتِمَ اعْتِكَافَهُ فِيهِ ﴾

إذا حرج له لاند منه ، فدحل مسجداً ثير اعتكافه فيه حر . إن كان الثاني أقرب إلى مكان حاجته من الأون و إن كان أحد ، أو خرج إليه انتداء بلاعدر طل اعتكافه . فتركه لبنت مستحة . حرم به في الفروع وغيره فيها . وكلام المصنف محمول على الأول .

قوله ﴿ وَ إِنْ حَرْجَ لِغَيْرِ المُتَادِ فِي المُتَادِعِ ، وَتَطَاوِلَ . خُيْرَ أَيْنَ اسْتَشَافِهِ وَ إِنْمَامِهِ ، مَعَ كَفَارَةِ أَعِينِ ﴾

مراده ۱ بالتتابع ۲ عير المين ومراده به باحروج عير شماد ۵ الحروج للمعير ، والحوف ، و مرض ، وحو دلك ، وهد بدهت ، وعيه أكثر لأصحاب وفال في الرعابة السمة ، وفي الكفارة لحلاف وقبل : أو يسألم إلى شه فال في العروج اكدا قال و معاج مرم الاستناف في ماص باح الفط به ، ولائحت ، بناه على أحد الوجهين في القطاع صوم الكفارة تما بنح لفصر ولا يوحمه و حتار القاضي في المحرد الراكل حروج لها صدا لـ كرص الا يؤمن معه تنويت المسحد لـ لا كفارة اليه ، و إلا كان فيه السكفارة ،

واحدر مصف وجوب الكفارة ، إلا مدر حيمن أو عاس الله معناد كاحة الإنسان .

وصعت المحدكلام القاصى ، والمصلف ، فان فى الفروم كد فال لحد قال فى القروع : وظاهركلام الشنج لله بعنى به المسلف لا نقصى ، ولعام أصبر قال : وابتوحه من قول الفاضى هما فى الصوم ولا فرى .

فالرق : فليند المصف الحروج لهير المعند الدل على أنه يوحد حروج المعند وهو تحييج . فالمعند من هند الأعدار : حاجة الإسان إجماعًا ، والطهارة من الحدث إجماعًا ، والطعاء والشراب إجماعًا ، والجمه الوقد تقدم شروط قلك .

وعير المناوع لفية الأعدار التقدمة .

تم إلى عبر المعتاد · إذا حرج له ، قلا يخلو إما أن يتطاول أولا ، فإن تطاول مهو كلاء مصنف المتقدم .

و إلى أ ينطاول عدكر المصنف و لشرح وغيرهما : أنه لا يقضى الوقت الفائت سلك ، كونه يسيراً مسجا ، أو واحد . وجافقه كلام القاصى في الناسى ، ظال في اندوع وعلى هذا شوحه لوحرج سفسه مكره : أل يحرج بطلانه على الصوه ، وطاه كلام احرقي وغيره : أنه مقصى واحتاره الحجد .

قوله ﴿ وَإِنْ لَعَمَّهُ فِي مُتَعَيِّعٍ فَضَى. وَفِي الكَمَّارَةِ وَخُهَاتٍ ﴾ عنى إذا حاج عبر شدد وتقول في منتاج منعن . وأطلقهم في الخرر ، مشرح الله منعا

أهرهما : يكد مع الفصاء وهو مدهب، و من عده في اخروج المسة و محمده في الفروع ، والشرح ، والمحمدة في الفروع ، والشرح ، والراد بة الكبرى فان بركشي وهو الذي ذكه اخرقي التعيي .

والدى د كره حرقى في الفشة، و لحروج للمفير، وعدة لوفاة ودكره اس أبي موسى في عدة الوفاة

والوهر الثاني لاكتارة عليه قال الركشي : وعلى أحمد مايدل على أمه لاكتارة مع العدر . سعى

قال في الفروع ؛ وعن أحمد فنس بدر صوم شهر بعينه شرص فيه ، أو حاصت فيه المراق : في الحكارة مع القصاء روايتان . والاعتكاف مثله ، هذا معلى كلام أي الخطاب وغيره ، وفانه صاحب المبشوعات ، والحجد ، وغيرها ، قال : فبتحرج حميم ، لأعدار في الكفرات في الاعتكاف على روابتين

وعل القاصي " إن وحب الحروج فلا كه رة ﴿ وَإِنَّ لِمْ يُحِبُّ وَحِبُّ

وقال الل عدوس المتقدم ، وصاحب التنجيص ، إلكال الحروج لحق علمه كالمرص والفتنة ، ومحوهم _ وحبت ، و إلكال لحق عليه _كالشهادة والبغير والحيص _ فلا كفارة ، وقيل * تحب ،

وعل الم ودي وحمال عدم الكفارة في لاعتكاف وحمله المحد على روالة عده وجولهم في الصوم، ولم ثر المدورات .

والرثاق

إهراهم لم ترك اعتكاف الرمن معين لمدر أو عيره قصاء متناساً على الصحيح من المدهب وعمه لا عرمه التقامع إلا شرطه أو بيته .

التاليخ إذا حرح مير المتاد و طلم ول في بدر أناه مصفة على قلما ؛ يحب التناسع ، على قون الفاصلي السابق الحسكه حكم لبدر المتابع ، كما تقدم في كلام المصلف ، و إن قلم لا إحب ؛ بمر ما بقي على ماعده السكمة ببتديء اليوم الذي حرج فيه من أوله يكون بسائم، ولا كه ره علمه ، هذا المدهب

وفال محد ، فياس المدهب بعير مين ذلك و مين المدعى المص النوم ويكمر قوله (و إن حرح لما له ميله أند في الكناج ، لزمه المنظافة)

يمى سوا كال متدلة بشرط ، كن لدر اعتكاف شهر متدلة ، أو عشرة ألام متناسة ، أو كال متدلة بالوقال الله و أو قلما الدام في الصنق وهذا المدهب في دلك كله ، شرط أل يكول عامل محتراً ، وعلم أكثر الأصحاب ، وحرم له المحد في شرحه وعيره ، وقدمه في الله وع وقال في الرعاية الستألف المطبق المسامع علا كفارة ، وقيل : أو يمي أو كفر ، قال في الفروع الكد قال ، وهذا القول من الفروع المرابع من الموردات

فامرة حروحه عاله منه عد منطل . سواه تصاول أولا لكن لو أحرج مص حمده - لم ينطل ، عني الصحيح من لمدهب ، نص عليه ، وقيل : سطل . هدا كله إدا كان علمًا محدراً . فأما إن حرح مكرها أو باسبًا فقد سنق . قولِه ﴿ وَ إِنْ فَسَنَّهُ فِي مُمَيِّنٍ فَمَكْنِيهِ كَاعَارَةً ﴾

يسى إذًا خرج لماله منه بد . وفي الاستثناف وجهان .

واعل أنه إذا خرج في العين ، فدرة يكون بدره متدبعاً معيد ، وبارة بكون معيد واعلى أنه إذا خرج في العين ، فدرة يكون بدره متدبع كدره اعتكاف شهر شعبان ، وحرج بدله منه بُدُ عميه كد ة يمين رواية واحدة ، وفي الاستشاف وحهال ، وأطبقهما في الدوع ، والحد في شرحه ، والشارح ، وشرح اللي منح ، والستوعب ، والرعاسين ، والحاويين ،

أهرهما : يستأنف لتصمن ندره التنابع ، قال الحد : وهذا أصح في المدهب وهو قياس قول اخرق ، وصححه في التصحيح ، وقدمه في المداية ، واخلاصة .

والوجد الثانى: يبنى ، لأن التتابع حصل ضرورة التدين . فيقط وسقط مواته ، فصار كفصه رمصان و نقصى ما فانه .

وأصل هدان الوحمين : من ندر صوء شهر نمينه فأفطر فيه روايتين . و إن كان متناعةً معيناً لـ كـدر شمان منتاعةً لــ استأنف إذا حرج ، وكعر كعاره يمين ، قولاً واحداً .

قوله ﴿ وَإِنَّ وَطِيءَ المُنْكِمِثُ فِي العَرْبِجِ : فَسِدَ اغْتِكَافُهُ ﴾ .

إن وطيء عامداً فد اعتكامه إحماعاً . و إن كان ناسياً فظاهر كلام المصنف فساد اعتكامه أنصاً . وهو الصحيح من مدهب . نص عليه وعليه أكثر الأحداث . وحرج المحد من الصوم عدم البطلان . وقال : الصحيح عندي أنه سي قوله ﴿ ولا كُفَّرة عَلَيْه إلا لتراك نَدْره ﴾

اعلم أن الصحيح من المدهب : أنه لاتحت الكفارة بالوطاء في الاعتكاف مطاقاً . تمه أبو داود وهو طاهر عل ان الراهيم ، قال الصنف ، والشارح ، وصاحب القروع: هذا ظاهر المدهب. فال في الكافي ، وان متحا في شرحه:
هذا المدهب فال في الدائق : ولا كدرة عليه للوط، في أصح الرواتين ، قال المحد في شرحه وهو الصحيح ، واحدره المصنف وعبره ، وقدمه في العروع وغيره ، وحزم به في الحرر وغيره ، وهو ظاهر ما جزم به في الوحير

واحتار القاضى وأسحامه وجوب المكفارة ، إن كان سراً كرمص والحج . وهو من الفردات ، قال في المستوعب : هذا أصبح إروبات . وقدمه في الحلاصة والرع منين ، والحاويين وغيرهم .

تبيهات

الأول · قوله ۱۵ لترك مداءه ملى إند تحب الكفارة بازك البدر لا للوط · . مثل أن يطأ في وقت عين اعتكامه بالنذو .

النافي احص هاعة من الأسحاب وحوب المكافرة بالبرد، بالاعتكاف المدور لاغير، منهم القاصى ، وأبو الخطاب ، وغيرهما واحتدره المحد وعيره وقال ان عقبل في الفصول ، يعمل في النصوع في أصبح الروايسين قال المحدق شرحه : لاوحه له ، قال وه بد كرها القاصى ، ولا وقعت على نقط بدل عليها عن أحد ، وهي في المستوعب فيده ثلاث روايات .

الناف : حث أوحد عليه الكفارة باوط ، فقل أبو نكر ق النسبه : عليه كفارة بابرط ، فقل أبو نكر ق النسبه : عليه كفارة بابر المحارة بابرا المحارة بابرا المحارة بابرا المحارة بابرا المحارة بالإفادات وقدمه في الرعالة النكبرى ، والزركشي ، والخلاصة فال في الفروع : ومراد أبي نكر - ما حتاره صاحب المعلى ، والخور ، واستوعب ، وعيرهم : أنه أصد المدول بالوط ، وهو كا له أصده د غروج لما فه منه بلا على ما سنق ، وهد معنى كلا - الفاص في الحامم الصغير

ودكر نعم الأصحاب أنه : قال إن هذا خلاف في ندر ﴿ وَقِيلٍ : مَعَيْنُ

وقدمه في الرعاشين ، واحتويت ، وحرم به في الإفادات ، وتحريد العدية ، والمنور عليدا قبل : بحب السكمارات ،كمارة الطهار ، وكمارة اليمين ، وحكى القول مذلك في الحاوى وعيره

وقال انقاصي في احلاف : عنيه بالوطاء كمارة الطهار ، وقدمه في النظم ، والدائق ، والرعابة الصدى ، واحدو بين ، واحدو في المكاري وحوسها ، ككمارة رمصان ، قال أبو الحصات في هذابة حوهو ظاهر كلام أحمد في رواية حسل ويأولى المحد ، وأطبقها في المدهب ، ومستوث الدهب ، والشرح ، والمدهب الأحمد ، وهما رواتان عند الشاراري ،

قوله ﴿ وَإِنْ أَبْشَرَ دُونَ الْفَرْحَ فَالَّرِلَ : فَسَدَ اغْتِكَافُهُ ، وَإِلاَّ فَلاَ ﴾ للا واع فيها أنم رأنت الركشي حكى عن الل عدوس المنقدم احتيالا للدم الفدد مع الإس ومتى فسد حرح في إخافه الوطاء في وحوب الكفرة وحهال ، دكوه الل عقبل

وقال المحد : ويتحدج وحه ثالث ؛ يحب بالإس، لوط، دول الدج، ولا يحب بالإبرال باللمس والقبلة : وهال مساشرة الناسي كالعامد على إطلاق أسماس. واحتار هما لا مطله كالصوم. انتهى

قلت : الأوى وحوب الكدرة إدا أبرن سيشرة في دون العرج ، إدا قس توجو مها بالوط، في العرج

فواثر

الأولى ، لا تحرم المساشرة فيا دون النرج بلاشهوة ، على الصحيح من المدهب ودكر الدامي حيّالا سنجريم وما هو سعيد .

وتحرم المناشرة لشهوة ، على الصحيح من المدهب على عليه وقيل ، لأتحرم، وحرم له في الرعامة

الثانية : لو حكر في اعتسكافه صد ، ولوكان ليلا . ولو شرب ولم يسكر ، أو

أنى كبيرة ، فقال المحد : ظهر كلام القاضى : لا يفسد () . واقتصر هو وصاحب النروع عليه .

الثالثة ﴿ لِمَ أَرِمَ فِي أَعْتَكَافُهُ بِعَلَّى بِلا تُزَاعِ.

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُتَّكِفِ النَّشَاعُلِ بِمِثْلِ الْقَرَابِ ، وَاجْتَنَابِ مَالاً يَشْيِه ﴾.

من جدال ومراه ، وكثرة كلام ومحوه ، قال المصنف : لأنه مكروه في غير الاعكاف . فعيه أولى .

وله أن يتعدث مع من يأتيه ما لم يكثر. ولا بأس أل الد تب بر عد حميه ً لا يشمه .

فالربال

إهراهما ؛ لمن الصنت من شريعة الإسلام قال ان عمين؛ كوم الصنت إلى الليسل - قال المصنف في المعنى ، والحد في شرحه ؛ وصاهر الأحدار بحريمه . وحرم به في الككافي ، وإن بسره ، عب به .

الثانية . لا يحور أن يحمل الفرآن بدلا عن الكلام . وكره اس عفيل . وتما عبره ، وهال الشبيح وتما عبره ، وحرم في الناجيص والرعالة . أنه بكره ولا يحرم ، وهال الشبيح تقى الدين : إن قرأ عبد الحسكم الذي أبول له ، أو ما يباسب فحس ، كموله لمن دعاه للديب تاب منه (ما تكون بدأل نتكلم مهدا سنجانك) وقوله عبد ما أهمه (ربًا أشكو أني وحربي إلى الله)

قولِه ﴿ وَلاَ يُسْتَحِبُ لَهُ قِرِاءَ القُرْآنَ وَالعِلْمُ وَالْمَاطُرَةُ فِيهِ ﴾ .

هذا المدهب ، نص عليه ، وعليه الأسحاب ، قاله أبو الخطاب في المداية ، قال أبو بكر : لا يقرأ ، ولا يكتب الجديث ، ولا يحسن العلماء .

⁽١) وما للسكير والاعتسكاف 1 .

فال أو لحطاب: يستحب إدا قصد به الطاعة. واحتاره المحدوعيره ودكر الآمدي في استحباب ذلك روانتين .

صلى المدهب ، فعيد بدلك أفصل من الاعكاف ، لتعدى عمه قب المحد : و تتجرّج على أصد في كرّاهة أن نقضي القاضي بين الناس ، وهو معتبكف ، إذا كان يسبراً : وحيان ، ساء على الإفراء وتدريس العلم ، فإنه في معناه ،

فوامر

إهراها : لا تأس أن تتروح ويشهد اسكاح لنفسه ونعيره ، و نصبح بين القوم ، و نعود المدعن ويقول ويقيم كل دلك في مسجد كل دلك في مسجد

قال في الفروع ، ولمن طاهر الإنصاح ، يُحرِم أن يتروج أو يروج وقال المحد قال أسحاب : يستحب له آرث الس رفيع النياب ، والنجاد تما يسح قبل الاعتكاف ، وأن لاينام إلا عن غلية ، ونومع فرب ساء، وأن لايمام مصطحماً بل ماتر بماً مستنداً ، ولا يكرم شيء من ذلك ، التخي .

وكام ال لحوري وغيره لسي رفيع النياب .

قال المحد : ولا تأس تأخذ شعره وأطفاره في فياس مدهما . وكره ان عقيل يرالة دلك في المسجد مصفاً صيامة له . ولاكر عيره : يسن دلك ، قال في الفروع : وطاهره مطبعاً . ولا يحرم إلقاؤه فيه .

و لكراد له أن نتطيب . قدمه في الفروع ، وظل المرودي : لا يتطيب ، وظل "مماً ؛ لانفخلي . وهو من المفردات ،

ونقل ال إلاهم : تطيب كالسطف ، وطواهر الأدلة . قال في الغروع : وهذا أطهر وقاس أصحاب السكراهة على العجج ، والتحريج على الصوم . وأطلق في الرعالة في كراهة ليس الثوب الرفيع والتطيب وحهين . و يحرم الوطء في المسجد، على ماياتي في أواخر الرحمة ، وحزم به في الفروع هاك ، وقال ابن تمير : مكره الخدع فوق المسجد . والتمسح محالطه . والمنول عليه نص عليه على ما نقدم قر بياً عند خروجه لما لا مدمنه .

الثانيم " سعى من قصد المسجد للصلاة أو عبرها : أن سوى الاعتكاف مدة المنه فيه . لاسها إلى كان صائمًا ، ذكره اس الحورى في المهاج ، ومعاه في العلية وقدمه في العروع ، ولم ير دلك الشيح تتي الدين

النائم : لا يجور البيع والشراء للمعتكف في السحد وعيره على الصحيح من الذهب ، نص عليه في رواية حتل ، وحرم به القامى ، واسه أبو الحسين وعيره ، وصاحب الوسيلة ، والإيصاح ، والشرح هنا ، والل تمم وعيره وقدمه في العروع ، والرعالة السكارى وعيره على الله هيرة : منع المعته وحواره أحمد ، وحرم في المصول ، والمستوعب بالسكراهة ، وحرم به في الشرح [و بنني والل تميم ، والمحد وشرح الله ردين] في آخر كتاب البيع ويقل حسل عن أحمد ما يحتس أنه يحور وشرح الله ردين] في آخر كتاب البيع ويقل حسل عن أحمد ما يحتس أنه يحور أن سيع و يشترى في المسجد مالابد منه ، كما يحور حروجه له ، إذا الم يكن له من بأبيه به

صلی مدهب کانخور فی لمسجد . و بخوج له . وعلی الثانی بخور . ولا بخوج له .

وعلى المذهب أيضاً: قيل في سحة البيع وجهان . وأطلقهما في الآداب. قال في الرعاية الكبرى : في سحتهما وحهان سع التحريم .

قات : فاعدة الدهب تقتصي عدم الصحة وتقدم كلام أن هيرة

وطاهر ما قدمه في الدوع الصحة ها . وقال في الدوع ، في آخر كمال الوقف وفي صحة السم في السجد _ وفاق ملائمة الثلاثة _ وتحريمه ، حلاف لمم سادوا تنال ، وقال في المعنى _ قبل كتاب السلم بيسبر _ و تكرم البيع والشراء في المسجد ، فيل ، ع فاسم صحيح

وقال في الرعابة الكبرى _ في بات مواضع الصلاة واجتناب التجامات _ يس أن يصان المسجد عن البيع والشراء فيه . نص عليه .

وقال اس أبي المحد في مصمه _ في كتاب البيع قبل الخيسار _ محرم البيع والشراء في المسجد للجار . ولا الصحال في الأصح فيهما . التنهي .

قان ، بن تميم - دكر القاصي في موضع بطلانه .

وقال الشبح تتي الدين : يصح مع الكراهة .

وقال في الفروء - والأحارة فيه كاسيع والشراء .

ويأتى في كتاب الحدود عل مجرم إقامة الحدقية أم يكره؟

وقال الله على الماسكي أجمع المداء أن ماعقده من البيع في المسجد لاتجور نقضه . قال في الفروع : كذا قال .

السرائعة : يُحرِم التكسب بالصمة في المسجد ، كاحياطة وعيرها ، والقديل والكثير وامحتج وعيره مسواه ، قاله القاضي وغيره ، وجزم به في الإيصاح ، والمذهب ، قال المجد : قاله جماعة وقدمه في الدوع .

ونقل حرب التوقف في شترعه .

و قل أو لحطاب ؛ ما يسحني أن يصل فإن كان يختاج فلا يسكف وقال في دروصة : لا يحور له فعل غير ما هو فيه من العنادة - ولا يحور أن شحر ولا أن يصبع الصنائع ، قال ؛ وقد منع فنص أصحاب من الإقراء و إملاه الحديث ، قال في الفروع ، كذا قال .

وقال الله م يكره أن ينجر أو شكست بالصنعة ، حكاه المحد ، وحرم له في المشوعب وعبره

وإلى إحاج للسه حياطة أو عجم ، التكمي فقال ان السا . لا يحور . حكاه المحد واحتيار هو والصنف وعيرهما الحوار قالوا : وهو ظاهر كلام الحرق ، كَنَتَ عامته والنظيف الحامة : لا ينظل الاعتكاف «لبع ، وعمل الصنعة التكسب ، على الصحيح من المدهب ، ودكر المحد في شرحه قولا باسطلان إن حرم لحروحه بالمصية عن وقوعه قربة ، واقته سنحانه وتعالى أعلم .

كتاب المناسك

فائرة : الصحيح أن الحج فُرض سنة تسع من الهجرة . وقبل : سنة عشر . وقبل أسنة ست . وقبل : سنة حمس

قوله ﴿ يحبِ الْحَجُّ وَالْمُثْرَاهُ فِي الْعُمْرِ مِرَّةٌ وَاحِدَمُّ ﴾ .

وحوب الحج في العمر مرة واحدة إجماع والعمرة إذا قد تحد فرة واحدة للاحلاف ، والصحيح من المدهب أنها تحد مطلق ، وعليه جاهير الأصاب ، منهم المصنف في العمدة ، والحكافي ، فان اعجد الهد طاهر المدهب ، فان في العروع : والعمرة فرض كالحج الأحاب الأحاب الاركشي - عرم له جهور الأصاب وعنه أنها سعة احتاره الشح بني الدين .

فعليها يجب إتمامها إذا شرع فيها . وأطعهما في الشرح .

وعمه تحب على الآفاق دون المسكى . نص علمه فى رو به عبد الله ، والأثرم ، والميمولى ، و تكو بن محمد، واحدرها المصلف فى بنعنى والشارح .

قال الشبح تقى الدير عليه نصوصه وأطنقهن في الدلق.

قوله ﴿ تَحَسَّمَةِ شُرُّوطٍ: الإِسْلاَمُ ، واللَّقُلُ ، فلا يَجِبُ عَلَى كَافِرٍ وَلا يَجْنُونِ ، وَلا يَصِيحُ مِنْهُما ﴾ .

إلى كان الكافر أسليا لم يحمد عليه إجاع ، والصحيح من المدهم أنه بساقب عليه ، وعلى ساتر فروع الإسلام ، كالتوحيد إحداءً ، وعنه لا ساقب عليه وعنه بساقب على النواهي ، لا الأوامر ، وغدم دلك في أو الل كتاب الصلاة و الركاة .

شبيم شمل كلام المصم مرتد وهو كدال . لكن هل بارمه الحج باستطاعته في حال ردته ؟ فإن قس . بقصى مافاته من صلاة وصوم : ازمه الحج و إلا فلا . ولا حلل استطاعته بردته . على الصحيح من المدهب وعله سطن ، ولا يجب عليه الحج باستطاعته في حال رديه فقط . على الصحيح من المدهب ، وعله يحب ، و إن حج شم رتد ثم أسم _ وهو مستطيع _ أ بارمه حج شن على الصحيح من المدهب . وعله بازمه حرم مه في الحدم الصمير ، وابن عقيل في العصول في من المدهب . وعله بازمه حرم مه في الحدم الصمير ، وابن عقيل في العصول في كناب الملح ، والإفادات

قال أبو الحس الحريى ، وحماعة : سص الحج باردة ، واحماره القاصى ، وصححه في الرعامتين ، والحار ، والرعامة الكرى ، والعائق في كتاب الصلاة .

و غدم دلك كله مسوق في كناب الصلاة عليراجع فوافر

الأولى: لا يصح الحج من الكافر ، و سطل إحرامه ، و يحرج منه تردته فيه ، التأثير : لا يحب الحج على المحلول إحداء ، حكل لا سطل استطاعته محلوله ، ولا يصح الحج منه إن عقده سمسه إحماء ، وكدا إن عقده له الولى ، اقتصاراً على المعلى في الطفل ، وقيل : يصح ، قال المحد في شرحه ، احتاره أو تكر .

وشائلة : هل سطن إحرامه بالحدول الأنه م سق من أهل العبادات، أم لا مطل كالموت؟ فيه وحيال ، وأطلقهما المحد في شرحه : وصاحب الفروع ، والن عقيل أصرهما : لاسطل

فلت : وهو قياس الصوم . إدا أناق جزءاً من اليوم . والصحيح هناك الصحة . وهو قول الأثمه الثلاثة . وطاه ماقدمه في الرعابة الصعرى فعايه حكمه حكم من أعمى شبيه .

والوم الثاني: يبطل ، وهو من القردات ، وهو قياس قول المجدق الصوم الرابع: الرابع: الإحرام بالإعمام ، على الصحيح من السهب غال في العروع ، وقيل : يبطل ،

وأطلق ابن عقبل وحيين في طلانه بجنون و إنحاء.

الهامسة الاينظل الإحرام باسكر قولاً واحداً . ووحه في الفروع البطلان من الوحه الذي ذكره ابن عقيل في الإغماء .

فالرة : قوله (والبُلُوغُ وَالنُمُوعُ وَالْخُرَيَّةُ . فَلاَ يَحِبُ عَلَى صَبِي وَلاَ عَبْد)

الا براع . كل مال في القواعد الأصولية إلى الوحوب على العبد ، إذا قلما يتلك ، وفي بده مال يتكمه أن بحج به وكد إدا لم محتم إلى راحلة ، لكومه دول مسافة القصر ، و يمكمه المشي ملا صرر سحقه ومثله العبد المكاتب ، والمدار ، وأم الواد ، والمعتق بعصه .

قوله ﴿ إِلاَّ أَنَّ يَبِّلُمُ وَيَشْتَقَ فِي الْمُلِحَّ. قَبْلِ الْنُظْرُوحِ مِنْ عَزَفَةً. وَ فِي العمرة : قَبْلُ طَوَافِهاً ﴾ .

هد مدهب، من حيث الخالة وعليه الأصحاب، ونص عليه، وعنه لا يحرثهما قائرة بو سعى أحدهم قبل الوقوف، وقبل النجع، ونمد طواف القدوم ب

وقب السعى ركن برعها بحرثه هذا السعى أم لا كافيه وحيان وأطلقهما المحد في شرحه، والزركشي، والقروع،

أهرهما: يحرثه وهو ظاه كلام للصف هنا وغيره واحتاره القاصي في التعليق، وأنو الخطاب، وقدمه في الحرز، والرعامة الكاري، والنظم.

والوجد الثانى: لايحزته . وهو الصحيح . احتاره المجد . وقال : هو الأشبه مصيل أحمد الإحراء باحترع الأركان حال الكان واحتاج القاصي في المحرد . وقال : هو قیاس مدهب واحتاره اس عقیل و حرم مه می اله ثق ، والرعایة الصغری ، والحاویین .

صلی التانی : لابحرثه إعادة السمی . دکره المحد فی شرحه ، بأنه لایشرع محاورة عدده ولا تکراره . واستدامة انوقوف مشروع . ولا قدر نه محدود وقدمه فی العروع ، والرعامة الحکاری

وقيل: بحرثه إعادته أف ف الترعيب: أميده على الأصح . قال في التنجيس: لرمه الإعادة . على أصح الوحهين .

فامر ثاديه

إمراهما: حيث قد دلاحر ، وقلا دم عليهما القصهما في التداه الإحرام . كاستم ارم .

النَّاجَةِ حَكُمُ الصَّافِرِ سَمْ ، والمحمول نفيق حَكُمُ الصَّنِي والسَّدُ فِي تَقْدَمَ . قَوْلِهُ ﴿ وَيُحُرِّمُ الْعَتَّبِيِّ الْمُمَثِّرُ ۖ بِإِذْكِ وَالِيَّهِ ﴾

الصحيح من المدهب أن الصبي ممير لايضح إحرامه إلا بإدن وله ، وعليه أكثر الأسحاب ، وحرم به في أوحد وعيرد وقدمه في الفروع وعبرد ، قال في القواعد الأصوية حدره الأكثر وقال الركشي ، هذا أصح الوحبيان ، وقال : صح احراء بده الدال المالية ، احد ما عدده في وقال المالية باحد ما عدده في المالية المالية باحد ما المالية باحد مالية با

وقبل : بصح إحرامه بدول إدل وليه . احدره امحد ، واس عدوس في تدكرته ، وأطامهم في المحرر ، والرعاية الصمرى ، والعائق والحاويين ، وشرح المحد ، فعلى الثانى - تحلله الولى إذا كال فيه صرر على الصحيح وقبل ، ليس له تحديله .

تنب طاهر قوله ﴿ وعَيْرُ الْمُنَيِّرِ يُحْرُهُ عَنْهُ وَلِيثُهُ ﴾ .

أنه لايصح أن يحرم عنه غير الول وهو صحيح وهو طاهر ما حرم به في الهداية ، والتنجيص ، وانحرر ، والوجير ،

وغيرهم . وحرم به في المستوعب وغيره . وقدمه في العروع وغيره . واحتاره القاصي وغيره . وقال . هو طاهر كلام الإسام أحمد .

وقيل : يسبح من الأم أيصا . وهو ظاهر رواية حسل ، واحداره خاعة من الأصحاب ، منهم اس عقيل وحرم به في اسور . وقدمه في الكافي ، والشرح ، واسعم ، واس رواي في شرحه . قال الزركشي : وإليه ميل أبي عمد . واحدار بعض الأصحاب الصحة في لعصبة والأم قال في الدائق : وكذا الأم والمصية سنواه . على أصبح لوحهين . قال في وعامة ، يصبح في الأطها وحرم به ابن عندوس في تذكرته وأخفي لمصنف ، والشارح ، وعيرها : النصية غير الولي بالأم وقال في الحوس و عمده عير وبيه وحهال

فالرق الولى هنا " من بلي مأله الميصح إحرامه عنه ، و وكان تحرما و لوكان لا تِحج عن نفسه ، لأن معني الإحراء عنه ، عقدم له ،

نسبه ظاهر قوله ﴿ ويُعْمَلُ عَنَّهُ مَا يَسْجِزُ عَنْ تَمْلِهِ ﴾ .

أبه لابعدل سلا محرعه وهو سحيح . فيعمل الصعير كل ما قدر عبيه ، كا وقوف والمبيت ، وسواء أحصره الولى أو عبره . وما يعجرعه عجله الولى ، كا فال المصلف كل لابحور أن يرمى عنه إلا من رمى عن بعله ، كا سامة في الحج في قلتا بالإحزاء هناك : فكذا هنا . و إن قلتا الابحرى ، هناك وقع عن بعله هنا إلى كان بحرب عبر من عرصه . و إن كان حلالا لم يبتد به و إن قد بقع الإحرام باطلا ، فيكد الربي هنيا ، و إن أمكن الصبي أن ساول الدالم الحصاة : دوله ، و إن لم يحكمه : استحمد أن توضع خصاة في كفه ، ثم يؤخذ منه فيرمى عنه ، فإن وضعها النائب في بده ورمى بها ، فعيل بدر كالآلة في بي بوين أمكنه أن يطوف فعيه ، فين بر عكمه طبف به محولا أو راكة . وتعتبر البية من انطالف به وكونه ممي يصبح أن يعقد له الإحرام .

فإن توى الطواف عن نصه وعن الصبى : وقع عن الصبى .كالمكبير يطاف به محمولا لمذر .

و يحور أن يطوف عنه الحلال والحرم ، وسواء كان طاف عن بعسه أو لا . وهذا الصحيح من للذهب في ذلك كله .

ودكر القامي وحماً لايجري، عن الصبي ، كاثري عن العير .

صلى هذا . تم عن الحامل . لأن الية هن شرط فعي كوه منه شرعاً .

وقيل: هم هما عن مصه ،كما أو توى الحج عن نفسه وهن غيره ، والحمول المدور وحدث البية منه وهو أهل ، و مجتمل أن تلفو تيته هنا ، المدم التعبين لكون الصواف لا تمع عن عير ممين

وقولِه ﴿ وَلَمْقَةُ اتَّلْجُ فِي مَالٍ وَلِيَّهِ ﴾ .

هدا المدهب وهو إحدى الروايتين ، اختاره القباضي في بعض كتبه ، وأبو الحداب ، وأبو الوفاء ، والمصنف ، والمحد ، والشرح ، وصاحب الحاويين ، قال وللمدب ، ومسبوث الدهب ، هذا أقوى اروايتين ، قال اس منحا في شرحه : هذا المدهب ، وهو أصح ، وجرم به في الوحير ، والمنور ، وتذكرة اس عدوس ومنتجب الأدمى وقدمه في المحرر ، وائن ررين في شرحه ، وقال إجماعاً .

وعده في ماله . احتاره جماعة ، منهم الدامني في حلاقه قدمه في الهداية ، والحلاصة ، والحادث ، والحلاصة ، والحادث ، والحلاصة ، والحادث ، والحادث ، والحدد ، والمستوعب ، والكافي ، وشرح المحد ، والمستوعب ، والعلم

تعبيم محل الحلاف ؛ بحتص فيها يزيد على تعقة الحضر ، و بمسا إذا أنشأ السفر للحج به تمر ساً على الطاعة . راد الحد ه وماله كثير بحسل دلك ، وهسدا الصحيح من المدهب . حرم به المحد في شرحه ، وصاحب الدروع ، والحاوى

وعيرهم ، وظال في الرعايتين ، والعائق وعبرهم : ولفقة الحيج . وفيل : الزائدة على لفقة حصره وكفارته ، ودماؤه - تارمه في ماله . التنهي .

وقال الحمد : أما سقر الصبى معه لتحارة أو حدمة ، أو إلى مكة ليستوطنها ، أو يقيم سها حلا أو عبره ، ومع الإحرام أو ليقيم سها حلا أو عبره ثما ساح أه السفر مه في وقت الحج وعبره ، ومع الإحرام وعدمه : فلا نفعة على الولى إلى روالة واحدة الل على الحية اواحدة فيها متقدير عدم الإحرام المنعى

ونامه في الفروع ، وقال ، يؤخذهذا من كلام غيره من النصرف مصلحمه . قوله ﴿ وَكُمُّارِ ثُهُ ۚ فِي مَالِ وَلَيْهِ ﴾ .

وهو المدهب، و إحدى ارواسيل. وحرم به في الوحير ، واسور ، والمتحب، واحتاره أبو الخطاب، وصاحب الحاويين

فال فی المدهب، ومستوث الدهب . قرم دلك اولی فی أفوی بروا تین . وقدمه فی المحرز ، وشرح اس رواین . فقال ، وما ثرمه می الفدیة ؛ فعلی ولمه إحماعًا . شم حسکی الحلاف ، قال اش عبدوس فی بدكریه . بفقة الحج ومنطقاته الحجمعة بانصبی تارم المحرم به .

و روایه التابیة : تاکون فی مان الصبی فیده فی هدامة ، والهادی ، والتلحیص ، والحلاصة ، والحادی بی والتلحیص ، والحلاصة ، والرع تنین ، والحاد بین ، والدئتی و واحد ، والدظم ، الحلاف ، وأطلقهما فی المستوعب ، والعلی ، والكافی ، وشرح الحد ، والدظم ، والفروع

شهير: محل الحلاف في وحوب السكه ان فيها يعمه الصبي: فيها إذ كان بازم السلم كفار، مع لحط والسبيان. قال لمحد في شرحه أو فعله به الولى لمصلحته ، كتعطية رأسه لبرد ، أو تطلبه لمرض.

هأما إن فعله الولى لا لعذر : فكفارته عليه كم حدى رأس محرم سير إدمه . فأما مالا بلزم النالغ فيه كفارة مع الحهل والنسان – كالدس والطيب في الأشهر ، وقتل الصيد في رواية ، والوطء والتقليم على تحر يح ــ فلا كدرة فيه إدا فعله الصلى ، لأن محدد حطأ ،

والرتاد

الثالم : وصد الصبي كوطه النالع السير يتمني في فاسده ، و الرمه النصاء . على الصحيح من المدهب

وفيل الانديمة قصاؤد وحكاد القامي في تعليقه احتمالا .

فعلى بدهب الأنصح القصاء إلا بقد النوع على الصحيح من أبدهب ونص عليه لإمام وقان . تصح قبل نبوعه وصححه القاصي في خلافه .

وكذا الحكم والمدهب إذا تحلل الصنى من إحرامه العوات أو إحصار كر بدا أباد القصاء بعد الدوع برمه أن نقدم حجة الإسلاء على القصية ، قاير خالف وصل : فهوكالساع ، حرم قبل العرص معره على مرأى آحد الداب ومنى سع في الحجة العاسدة في حال بحراته على حجة العرص بركانت محيحة ، فويه يممني فيها ، ثم تقصيها ، و تجرأه ذلك عن حجة الإسلام و القصاء ، كما يأتي ظهره في العبد قريد .

قت فيمان ۾

و بأنى حَكِم حصر الصبي أيماً في بات الفوات والإحصار قولِه ﴿ وَلَيْسَ لِلْمَبْدِ الإِحْرَامُ إِلاَّ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ﴾ .

بلا براع . فتر عدم وأخرم من غير إذنه العدد إخرامه ، على العمجيح من المذهب . وعليه الأسحاب ، كالصلاة والصوم . وقال الل عقيل : ينجرج بطلال إحرامه بعضه لنفسه . فكول قد حج في بدل عصب ، فهو آكد من الحج بمال

عصب قال في الفروع وهذا منوجه . النس بينهما فرق مؤثر . قال فيكون هذا المدهب . ونصره . ونسق مثيه في الأعكاف عن جماعة .

قال ودن اعتبار المسألة بالمصب على تحريح رواية إن أحير صبح و إلا فلا انتهى .

قوله ﴿ فَإِنَّ فِعَلَا فِنْهُمَا تَحْسُلُهُمْ ﴾ .

على العبد والرأة . فدكر الصيف هذا حكم العبد ولم "قا.

أما حكم الصداردا أحده ؛ فلا يجنون إما أن تكون واحث كالمدر، أو تقطوع فإن كان تواحث ؛ فناره بحدم بإديه : وبارة بحرم بمير إديه : و إن كان بنطوع ؛ فتارة أيضاً بحرم بإديه ، وتارة بحرم بمير إديه

فیل أحرم تتصویع الهیز پردنه الفید أحسید ، پدا فلنا پضح الوهدا المدهب ، کا هو طاهر ماخوم اله المصلف هذا ، وحرم اله فی الوجار ، والسور ، و الل ملحا فی شرحه وغیرها ، و حدارد این خامد ، و الصلف ، والشاح وغیرها ، وقدمه این رزاین ، و این حمدال ، و خیرها او صححه الناظم وغیره

وعنه روایة أخرى ؛ بیس له آخیبه الفلم، خاعة عن لإمام أخد اواختبرها أو لكر ، والقاصى ، و بنه ، فال ناصر بند دات الفد الأشهر الوهو منها اوقدمه فى الجوار ،

ودكر أن عقبل قول أحمد الا محلى منع لسيد عدم من مصى في الإحرام من الإحرام والصلاة والصيام، وقال الإن ما يحرج منه وجوب النوافل بالشروع كان للاهة، وأطلقهما في مدهب، ومستولة الدهب، والدوع.

عن أحرم سفل يوديه - فالصحيح من لمدهب • أنه لايخور له تحليله - وعليه الأصحاب - وقطع به اللصنف هنا . وعنه له تحليله .

قائرة ؛ أو دعه سيدد وهو محرم ششريه كر أمه في تحييد وعدمه . وله العسج إن م مو ، إلا أن تلك باشه تحديد فيحده . و إن علم العبد برجوع السيد عن إدنه فهو كما لو لم يأدن . و إن لم يعلم فعيه الحلاف في عرل الوكان على الله على في بات الوكالة وأما إن كان إحرامه تواجب ، مثل : إن بذر الحج فإنه بدرمه . قال المحد : لا معرفيه خلاق .

وهل لسيده تحليله ٢ لا يحو ١ إما أن تكون المدر بيدته ، أو سير ١٥٠ ، فين كان بيديه : 1 يحر له تحليله ، وإن كان سير إدنه : فيل له منفه أم لا ١ لوجو به عليه كواجب صلاة وصنوم ؟ قال في الفروع : ولفل المراد الأصل الشرع فيه روائتان ، وأطلقهما في الفروع ، و لمحد في شرحه .

إحداها : له منمه منه ، وهو الصحيح من المدهب ، احتاره ال حامد ،
والقاصي ، والمصل ، والشارح [وقدمه في الرعاية السكبرى والنظم] .
قدت : وهو الصواب .

والروابة الثانية : بس له منمه منه ، وقدمه في الخرر ، وقال بعض الأصحاب إن كان البدر منيناً توقت : لم يملك منمه منه ، لأنه قد لرمه على العور ، و إن كان مطلقاً فله منمه منه ، قال في العروع : وعنه مايدل على خلافه ، وهو ظاهر كلامهم،

فواثر

لم أهد المد حجه بالوط، لرمه المصى فيه والقصاء ، والصحيح من المذهب : سحة القصاء في حال الرق ، وقس الا يصح

صلى المدهب عس سيده منه منه و إن كان شروعه فيها أفسده بإدنه ، هذا الصحيح ، وقيل ، له منه ، حكام القاصي في شرح لندهب القله عنه الل رحب ، و إدا لم يكن بإدنه ، في منمه من القصاء وجهال كالمدور ، وأطلقهما المحد في شرحه ، وصاحب الله وع ،

قت . الأولى حوار اسم . ثم وحدث صاحب الفروع قدم ذلك في باب محطورات الإحرام في أحكام المند . وأيصًا فإنه فال كالمدور والمدهب اله سعة عن المدور . كا نقدم .

وهل بارم العبد القصاء عوات أو إحصار ؟ فيه الحلاف سنقدم في الحر الصعير و إن عتق قبل أن أتى تدارمه من ذلك ارمه أن يبدأ محمعة الإسلام ، فإن حاف فحكمه كالحر ، على ما تقدم ، ببدأ ببدر أو عبره قبل حجة الإسلام .

وإن عنق في الحدة الدسدة في حال يجرئه عن حجة القرض لوكانت صحيحة : فإنه يممني فيها ، وتحرثه دلك عن حجة الإسلام والقصاء ، على الصحيح من المدهب وقال امن عقبل ؛ عندي أنه لا يضح ، النهني .

و دعه حکم حدة کو ممسر .

و إن تحلل خصر ، أو حلله سيده ، تحلن قبل الصوم ، وليس له منعه ، نص عليه ، وقيل في يدنه فيه ، وفي صنوم آخر في إخرام بلا إدنه وجهان [وأطلقهما] فإله في الدوع ، و إن قلم يملك بالطبيك ، ووحد الهدى لرمه ، و بأتى هذا وغيره في آخر كتاب الأيمان مستوفى

و إن مات العدد وه يصم فديده أن علم عه دكره في العصول . و إن أصد حجه صم وكدا إن تمتم أو أقب و دكر القاصي: أنه على سده إن أون فيه التهلي ورده المصلف وقال في الرعيبين ، واحاو بين ا وهدى تمتم العد وقرانه عليه . وقيل على سيده بي أدبه فيهما ، وقيل : م رمه من دم فعلى سيده ، إن أحرم بإدبه و إلا صم فال في الكبرى ، قبت ؛ بل بارمه وحده ،

و أي حكم حصر العبد والصلى في بات الفوات والإحصار أيضاً . هذا حكم العبد وتقدم أحكام حج لمسكانت في أول كتاب الاعتكاف .

وأساء كام الداء عود أحاست، فلا بحلو إسال كون توجب أو طوع -قال كان تواجب ، فلا محلو : إسال بكون سمر ، أو محجة الإسلام ، و إل كان محموج فلا مجلو : إسال كون بوديه ، أو بعير إذبه

قل كال نطوع نعير إدنه ؛ فحره العسف بأن له تحبيب ، وهو المدهب،

و إحدى الروانتين احدرد حماعة . ممهم النصف ، وانشارح وقال عدا طاهر المدهب ، وابن حامد ، وهو طاهر كالام الحرق ، وصححه في النظم ، وحرم به ابن منحه في شرحه ، وصاحب الإفادات ، والوحير ، والمنور ، ومنتحب الأدى

والرواية الثانية : لا يُملك تحليل ، احتاره أبو لكر ، والقاصى ، والله أبو العدين قال عالم المفردات : هذا الأشهر ،

قال الزركشي: وهي أشهرهما ، وهو من الفردات ، وقدمه في الحرر وأطلقهما في الهداية ، والمذهب، ومسبوك اللهب، والمستوعب ، واحلاصة ، و لهادي ، والتنجيص ، و برعامتين ، والحاويين ــ ذكروه في باب الفوات والإحصار ــ والعروع ، والفواعد الفقهية ، والركشي .

و پال آخر مت سمل بادمه مسل له تحبيه قولاً واحداً . وله ارجوع ما م بحرم و پال آخر مت سدر سبر پادمه ، فیل قدا فی إخرامها بالنطوع میر پادمه : لا يملك تحليلها . فهما مطر مق أول و پال قدا عملك تحديم هماك فهل يملك تحليلها هنا ؟ قيه روا تا وأصفهما في الدوع ، والمعني ، والشرح ، والقواعد ، والرعايتين ، واحدو بين -

إحداها لايملك تحبيب وهوطاه كلاء مصهد

قات ، وهو الصواب ،

والله ية : أيس له تحديث وهو طاهر كالاء الصف ، وكثير من الأصحاب وحوم مه اس رزين في شرحه على في المعنى : في مكان الا وليس له منعه من المجج اسدور » وقدمه في الحجار على الركشي : وهو المدهب المنصوص و مه قطع الشنجان .

وقیل له تحلیم إلى كال الندر عبر معبل ، و إلى كال معید ، يملكه ، وحرم به في الرعابه السكبري

و إلى أحرمت سدر يهدمه لم يملك محسيلها قولاً و حداً .

قاسرة: حيث جار له تحسيم عملها عم نفس: أثمت. وله معاشرتها. قوله ﴿ وَلِيْسَ لِلزَّوْجِ مَنْعُ الْمُزَأَتِهِ مِن خَجَّ الْفَرَّضِ وَلَا تَحْسِلُهَا إِنْ أَخْرَمَتْ بِهِ ﴾ .

اعم أنه إذا استكانت المرأة شروط الحج ، وأرادت حج . لا تكن تؤوجها معمها منه ، ولا تحليلها إن أحرمت به ، هذا الصحيح من الدهب ، وعليه الأسحاب قاطبة ، وعنه له تحليلها ، قال في التلحيص وقيل ، فيه رو سان ، قال في العروع ، فيتوجه منه معها ، قال وظاهره ولو أحرمت قس البيقات ،

وأما يدا له تسكل شروط الحج ، فله منعها من الحروج له والإخرام به فلو حالفت ، وأحرمت ــ واخالة هدد ــ لم يملك تحديث على الصحيح من المدهب وقيل يمكه وهو احتمال للصنف ،

فوائر

الأولى : حيث قد « ليس له منعها به فيستحب لحب أن تستأدنه . ومثل مناخ : سن له منعها ، ولا يسعى أل تحرج حتى تستأدنه .

ونقل أنوطالب: إن كان غالباً كنت إيه ، فإن أدن و إلا حجت تمجرم ، وقال ابن رحب في قواعد، : من أحد في رواية صلح ، على أنه لا تحج إلا بإذنه ، وأنه يس له منعها . قال : فعلى هذا بجبر على الإدن لها .

الثانية . لو أحرمت تواحب لحدث روحها بالطلاق الثلاث: أنها لا تحتج الدم « يحر أن أنحل ، على الصحيح من المدهب ، ونقل ابن منصور : هي بمنزلة المحصر، واحتاره ابن أبي موسى ، كما لو منعها عدو من احتج ، إلا أن تدفع إبيه ماها .

و مقل مهنا : وسئل عن المسألة ؟ فعان : قال عطاء : الطلاق هلاك ، هي تمرية المحصر . ووحه في الفروع تحر بحاً تمنع الإحراء ، وقال هو أطهر وأقيس ، دكره في أول كتاب الحائر .

وسأله اس إبراهم _ عن عند قال إدا دخل أون يوم من رمصال فامرأته طالق تلاق إن لم يحرم أول يوم من ومضان _ ؟ قال : يحرم ، ولا تصلق اسرأته ، وتبس _يده أن ينته أن يخرج إلى مكة إذا علم منه وشدا .

قبور أحد إسقاط حق السيد لشرر الطلاف الثلاث مع تأكد حق الآدى. وروى عبد الله عنه : لا يعجني أن يتمه قال في الانتصار * فاستحب أن لا نمه .

الناش يس للوائد منع ولده من حج واحب ، ولا تحديله منه ، ولا يحور الولد طاعته فيه ، وله منعه من التصوع كالجهاد ، لكن ليس له تحليله إذا أحرم الرومة بشروعة .

و يازمه طاعة والديه في غير معصية . و يُعرب طاعمهما فيها .

ولو أمره تتأخير الصبلاة يصلي به أخرها الص على دلك كله الله الله الله المستوعب وغيره . ولوكانا فاسفين . وهو طاهر إحلاق الإمام أحمد

وقال الشبح تقى الدين : هذا فيا فنه نفع لهي ، ولا صرر عليه ، فإن شق عليه ولم يصره وحب و إلا فلا . ،شهى

وطاهر رواية ألى الحارث وحمد لاطاعة في إلا في الدر ، وطاهر رواية المرودي : لاطاعة في مكروه وطاهر رواية حاعة الاطاعة لهي في ترك مستحب، وقال المحد، وتبعه ال تميم وعيره الايحور له منع ولده من سنة رائمة ، وقال أحمد فيس ساحر عن الصف الأول إ لأحل أبيه الاستحمى ، هو نقدر يبر أماه سيرهدا وقال في المسة ، يحو، ترك النواقل لطاعتهما ، بل الأفصل طاعتهما ،

و بانی فیس بام و أحد أو به بالطلاق في كتاب بطللاق . وكلام الشيخ ني الدين في أمره سكاح مفيمه . الرابع اليس لولى السعبة مندر منعة من حج العرض و كن مدفع معقته الله تقة يبعق عليه في العلم بق و إن أحرم منقل وزادت خقته على نفقة المعج : ود مكتسب الرائد ، فقيل حكه حكم العبد إذا أحرم ملا إذن سيده ، وصح في النظم أنه يمسه . د كرد في أواحر الحجر وقال في ارعابة للكبرى : فاه في الأصح منعه منه ، وتحديله مصوم و إلا فلا وأطبقهما في الفوع في منعه فأحره ، فهو كن منعه فاحره ، فهو كن صاعت عمنه .

قوله ﴿ الْحَامِسُ . الاسْتِطَاعَةُ ﴿ وَهُوَ أَنَّ عَلَيْكَ زَادًا وَرَاجِلَةً ﴾ .

هذا الدهب من حيث اعملة وعليه جاهير الأصحاب. وقطع به كثير منهم ، وبص عليه واعتبر الله الحورى ـ لل كشف المشكل ـ الزاد والراحلة في حق من يحتاجه ، وأما من أمكه المشي والكسب الصلحة : فلليه الحج ، واحتاره الشيخ عند الحبر ساولة المحد ، وولد الشيخ في لدين ـ في القدرة الشكسب ، وقال : هد عده عني أصل في عدد بعير الملس على الكسب ، ولا يحبر على السالة قال ، وو فيل الوجوب الحج عليه إذا كان قدراً على السكسب ، وإن العدت المسافة اكان متوحب على أصله ، وقال القاصى : ما قاله في كشف الشكل ، وراد فقال : المتامر القدرة على أعليه المسافة أو ما أنه إذا كانت عادلة ، التهي .

وقيل من قدر أن يمشي من إمكة مسافة القصر : برمه الحج والعمرة . لأنه مستطيع ـ فيدحن في الآنة . وكرم في الرعابة .

فعلى المدهب المنجب الحج لمن أمكنه الشي والبكيب بالصلعة الوالكرم لمن له حرفة المدالة . قال أحمد الا أحمد له ذلك .

و حنف الأصحاب في قول أحمد « لا أحب كذا » هل هو التحريم أو السكراهه ؟ على وحهين على ما أتى في آخر السكنات

وعلى مسهب في أصل المسلمة يشترط الراد ، سواء قر س المسافة أو سدت ، قال في الفروع ، و مراد إلى حتاج إليه ، ولهذا قال ابن عقيل في الفيول : الحج ما المام على الإساف ما ١٠ الإساف ما ٢٠ الإساف ما ١٠ الإساف ما ١٠ المنافقة المناف

لَذَيُّ محص ، ولا يحور دعوى أن المال شرط في وجو به ﴿ لَا الشُرط لا يحصل المشروط عدويه ﴿ وهو مصحح للمشروط ، ومعلوم أن المسكى بارمه ، ولا مال له انتهى .

و يشترط ملك الرد على لم يكن في المنبول لزمه حمله . و إن وجملح في المناول لم ملزمه حدد إن كان شمل مثله : و إن وحدم لزيادة : فقيه طريقان

أمرهما ، حكمه حكم شر ، اد ، الوصو ، إد عدد ، على ماتقدم في إل التيم ، وهذا هو الصحيح من الدهب ، قدمه في المن ، والشرح ، وشرح محد، والعروع والشابي : المرمه هذا بدل الريادة التي الأتحجم تناله دو إلى منصاه في شراء الماء الموسوء دوهي مر يقة أبي الحطاب ، وتنمه صاحب المنتوعب ، والمصعب في الكافي ، والرعيتين ، والحاويين ، وعيره ،

وفرقوه من النيم و مين هذا بأن مده منكر عدمه ، والحج المرم فيه المشاق هـكد الرادده في أنمه إن كالت لأعجم عالمه، لثلا معوث القلم المحد في شرحه و يشترم ألصاً. الفدرة على وعاء الراد بالأنه لامد منه .

وأما الراحلة : فلشترط القدرة عيها مع المعد ، وقدره مسافة القصر فقط، إلا مع المحر ، كاشتح السكبير وتحود ، لأنه لايكمه وقال في الكافى: وإن هجر عن مشى ، وأمكمه لخلق ، نارمه فال في العروع ، وهو مراد عيره

قوله في الرَّاحِلَةِ ﴿ مَا كُلَّةً لِلنَّاهِ ﴾ .

سى أى الماده ، لاحتلاف أحوال الدس الأن اعتبار الراحلة للقادر على المشي ، لدفع لمثقة افله مصنف وجاعة من الأسحاب ، وما ما كره بعصهم ، لطاهر الدمن ، واعتبر في الستوعات إمكان الركوب مع أنه قال الا راحلة تصنح مثله فا تميير : طاهر كلام المصنف في قوله عن الراحلة المصنف في أنه الاعتبار دلك في الراح في الراحة المراحة الدمير الراد بارمه ، لطاهر الدمير في الراد والمواجعيج ، قال في الفروع الوطاهر كلامهم في الراد بارمه ، لطاهر

النص، تثلاً يقضى إلى ترك الحج، عثلاف الراحلة . قال ﴿ وَسُوحَهُ احتَمَالُ أَنَّهُ كالراحلة النَّهُي .

قلت ؛ قطع بدلك في الرخير : فقال ها ووحد راداً ومركو با صالحيل لمثله ها وقال في الفروع : والمراد باتراد ؛ أن لاتجعمل معه صرر لرداءته

فائرة : إذا لم يقدر على حدمة عمله ، والقيام أمره عتبر من مجدمه ، لأمه من سبيد قاله المصلف وقال في العروع ، وطاها ، : عادة مثله في الراد ، و مرمه فو أمكنه لرمه ، حملا مطاهر النص وكلاء عيره يقتصي : أنه كا براحلة عدم العرف . قوله (لكاملاً عن مُؤْنته ومُؤُنة عنالهِ عَلَى لدّوام)

اعم أنه سيركونه وكونة عياه إلى أن سود ، بلا حلاف ، والصحيح من الدهب: أنه عبير أن يكون له إذ رجع ما شود تكفيه وكونة عياله على الدوام ، من عقر أو نصاعه أو صاعة وعيه أكثر لا محت ، وهو طاهر ما حرم به في الحدالة ، و مدهب ، ومسوك لدهب ، والمسوعب ، و خلاصة ، والمحدة ، والمحتص ، و الده ، والمحدة ، والمحتص ، والمحق ، والمحق ، والحويين ، والمحتف ، والمحق ، والمحق ، والحويين ، وإدراك الله ، والمحق ، وعيره لاقتصاره عليه وقدمه في القروع ، وتحريه المحاة .

وقل في الروصة ، والحكافي العتمركم به عدله إلى أن يعود فقط العدمه في الرعامين ، والعائق المقل أو صالب . حمل عليه الحج إذا كان معه يفقه المعه مكة و يرجع و مجلف بعقة الأهلم حتى يرجع

عب طاهر قوله ﴿ فَأَصَالاً عَنْ قَصَاهُ دَيَّهِ ﴾

أنه سواء كان حالا أو مؤخلا ، وسو ه كان لآدمى أو نله . وهو صحيح ، وهو المدهب ، وعليه الأصحاب ، وقال في المدهب ، ومستوك الدهب : وأن لا كون عليه دين حال نطالب له ، محبث لو قصاه لم يقدر على كان تو د والراحلة - النهبي وطاهره أنه وكان مؤخلاً ، أوكان الحالاً ، وليكن لايطاب به . أنه يخب عنيه ولم بدكره لأكثر ، بن طاهر كلامهم عدم الوحوب

فامرة الداحق العبت من نقدر على خيج : قلم النكاح عليه ؛ على الصحيح من لمدهب على عليه وعليه خدهبر لأسحاب ، وقطع مه أكثرهم لوحو مه إدل وحكام المحد إحماع ، حكن بورع في ادعاء الإحماع .

وقال : عدم الحج حدر عس الأصاب كالولم بخده إجاعاً . قوله ﴿ فَامْنَالًا عَمَا بَحْنَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَسْكُنِ وَخَادِمٍ ﴾ .

وكدا مالا بدله منه

فالرق: له فصل من أمن دلك ماتحج به بعد شرائه منه ما يكفيه : ازمه الحج قاله الأسحاب . وم احدج إلى كمه اله إلرمه المها التو استدفى بإحدى الفسحتين الكتاب باع الأحرى . قاله الصلف ، والشارح ، ومن العهد .

ونقدم بطيره في أول باب العطرة .

قوله (ممن كمنت ميه هده الشروط وجب عَدَيْهِ اللَّهِ عَلَى الْغَوْرِ ﴾ هده نده مده الشروط وجب عَدَيْهِ اللَّهِ عَلَى الْغَوْرِ ﴾ هده نده مده نده مده مده نده مده مده نده مده مده نده مده مده مده مده مده مده مده مده مده الأسمات وعنه لابعث على المور ، مل يحور ما حيره ، فذكرها ابن حامد ، واحتاره أبو عارم ، وصاحب الفائق ، ودكره ابن أبى موسى وحها ،

ر دالمحد، مع العرم على فعله في الجابة -

و أنى في كتاب العصب - إدا حج بمال عصبيه .

قوله ﴿ وَ إِنْ عَخَرَ عَنِ السَّعْيِ إلِيهِ لَكِيرٍ ، أَوْ مَرْضَ لَا يُرْجَي بُرُّوْهُ لَزِمَهُ أَنْ يُقِيمَ عَنْهُ مَنْ يَحُخُ عَنْهُ ويَمْتَمِرُ مِنْ بَلَدُهِ وَقَدْ أَخْرَأَ عنه ، وإِنْ عُوفى ﴾ .

هدا بدهت ، بلار ب وعليه الأصحاب وقطعو به ، وهو من المفردات . وكل ذكر الأصحاب أو اعتدت من رفع حيصها بسة ، تنظل عدثها بعود حيصها قال الحجد وهي بطير مسألته ،

ممي الد اسمات الماحر ثم عول الله في الفروع العدل على خلاف هـــ للجلاف هــاك.

فائرتان

إمراهم ظاهر كلام بصف أنه له غوى قبل فراع النائب: أنه تعرى أيص وهو صحيح ، وهو لمدهب قال اتحد في شرحه : هذا أصبح ، قال في الفروع • أحرأه في الأصح ، وحرم به في الوحير ، وهو احتيال للنصيف في المنبي

وقيل ، لايخرثه على المصنف الذي ندعى أنه لايخرثه ، وهو أطهر الوحيين عند الشيخ تقي الدين ، وأطلقهما في الفائق

وأما رِدَا برى، قبل إحراء النائب ؛ فإنه لابحرِثه قولا واحداً

النائم أخل مصف وعيره باله حركم أو مرص لا يرحى رؤه مسكال بصُو الحدة ، لا قدر على النبوت على برحلة إلا بشعة عير محسلة قال الإمام أحد أوكانت الرأة تقيلة لا يقدر مثب أن يرك إلا عشمة شديدة وأطلق أبو الحطاب وعيره عدم القدرة .

قوله « زمه أن تم عه من تجيع عنه و نعم له نعني الحكون دلك على الفدرة كا نقدم

قوله لا من باده » هذا الصحيح من المدهب وعليه الأكثر.

وقيل • يحرى. أن يحج عنه من مية ته ، واحتاره في الرعابة . و بأنى نظير دلك فيس مات وعليه حج وعمرة .

فوابر

مه : لوكان قادراً على مفة راحل لا برمه حج على الصحيح من الدهب
وقدمه في الفروع في الرعاية : قبل هذا قياس مدهب واحدر هو الروم ،
وسه لوكان قادراً ولا عد بالله في وجو به في دمته وجهان ، سه على
إمكان السبر ، عني ما يأتي قراب في المعموب وراد : الإن و ، المست في دمته
كان المال مشترط في الإجاب على المعموب نقدر ما توجه عليه وكان سحيحة ،
و إن فله ، لا ثبت في دمته ، دا ، عد بائه : اشترط مدن الموجب عليه : أن
لا يقص عن بعقة التن للمال ، الملا يكون النائب بادلاً الطاعة في البعص ، وهو
عير موجب على أصل ، كدل الطاعة في الكل .

ومهم تحو الدرأة أن سوب عن الرحل ، ولا يسامة ولا كراهة في بياشها عمه ، قال في الفروع و سوحه احتيال كده نفوات رغل وحلق ورفع صوت وتلبية وبحوه ،

شهيم : مقهوم كلام المستف : أنه لو رجى وال علته الأبعو أن ستلبب -----وهو صحيح . فإن فس ، يعرثه . للا ترع

قوله ﴿ وَمِنْ أَشَكَنَّهُ السّنَعَىٰ إِلَيْهِ لَرِمَهُ دَلَكَ ، إِذَا كَانَ فَى وَفْتِ الْمَسِيرِ وَوَحَدَ طَرِيقًا آمَا لَا حَمَارَهُ فِيهِ ، يُوجِدُ فِيهِ الْمَاءِ وَالْمَلَعَ عَلَى الْمُتَادِ ﴾ يشترت في الطبر في أن كون آماً ووكان عبر لطريق المساد ، إذا أمكن سوكه ، وأكان أو بحراً حكى البحر مرة بكون فيه السلامة ، وثرة يكون فيه الهلاث وبرة يستوى فيه لأمران ، فين كان المناب فيه السلامة ، لرمه سوكه وإلى كان المال فيه الهلاك ، مومه سوكه إجاءاً وبان سلم فيه قوم وهلك فيه آخرون ، فدكر ال عقيل عن القاصى ، نارمه ولم مجاعه وحرم به فى التلخيص ، والنظم ، والصحيح من الناهب : أنه لأنارمه ، حرم به النصاف وغيره ، وهو طاهر كلام الحجد فى شرحه

وقال اس الحوى ، العاقل إذا أراد سنوت طريق يستوى فيه الحيال السلامة والهلاك: وحب الكف عن سنوكها والحتارة الشنج تقى الدين، وقال. أعان على نفسه العلاك لكون شهيدًا وطاهر الفروع الإصلاق الحلاف

و يشترط على الصحيح من لمدهب أن لا تكون في الطريق حدرة على كان فيه حدرة الله الأصحاب الوقال الله عامد : إن كانت الحدرة لا تعجب شاله الرمه بدها وحرم به في الإفادات ، وتحر بد العدلة ، وهو ظاهر الوحير ، وتدكرة بن عبدوس ، وقبده المحد في شرحه ، والمصلف في السكافي اليسيرة ، الا محد ، إذا أمن المدر من المدول له التحي

قات : ولعبه مراد من أُصلق ، الن سعين

وقال لشبح تنى الدين. الحمارة أخور عبد خاجة إليها في الدفع عن الحجور. ولا تحور مع عدمها دكما بأحدد السنطان من لرعايا

شهبه : ظهر قوله تا وحد به الماء والمنت على المداد ، لا مدمه حمل دلك للحكل سفره ، وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه أكثر الأسحاب ، لمشقته عادة ، وقال ابن تقيل : يلزمه حمل علف البهائم إن أمكنه ، كالزلد ، قال في الفروع ؛ وأطل أنه دكر في الماء أيت .

قوله ه ومن أمكنه السمى به • ارمه ذلك إذا كان في وقت المسير . ووحد طرية آمد ه

قدم المصنف أن يمكان السير ، وتحدة الطريق : من شرائط لزوم الأداء . وهو إحدى روائتين وعليه أكثر الأصحاب ، وجرم به في الوحيز ، وهو طاهر كلام الحرقي . قال المحد في شرحه ، وتمه في الفروع . احتاره أكثر أسياب وسححه في البطم . وقدمه الن منحافي شرحه ، والتنعيض .

وعه أن إسكان المدير وتحلية الط من من شرائط الوحوب، وهو الصحيح من المدهب على مديان في المحرّم في الركشي : هدا ظاهر كلام ان أبي موسى ، والقاصى في الحميم ، واحتره أبو الططاب وغيره ، وقدمه في الحرر ، والرعديتين ، والحاويين ، والدنق ، وحرم به في الهداية ، والدهب، ومسبوت الدهب ، والحلاصة ، والهادي ، وأطفهت في المهيج ، والإبصاح ، والشرح ، والعروع ، والستوعب ، والسكان ، والماني ، وشرح الخد

صلى المدهب : هل مائم إن لم حرم على العمل إذا قدر ؟ قال ان عقين " "ثم إن لم حرم ، كما يقول في ط بال الحيس ، وسف الزكاة قس إمكال الأداء والعزم في العبادات مع العجز يقوم مقام الأداء في عدم الإثم ، قال في العروع : ويتوجه الذي في الصلاة .

وعلى الروامة الثانية : نو حج وقت وجو به الثان في الطرابق : سيد عدم الوجوب .

وعلى الأول او كنت الشروط الخمة ، ثم مات قبل وحود هدين الشرطين · خُج عنه بند موته . و إن أعسر قبل وجودها · بثني في دمته .

وعلى الروانة التاسة 🔒 يحب عليه الحج قبل وحوده .

وقال في الواضح المشترط للأداء فالد للأمه أي يوافقه . واللومه أحرة القائد بأحرة مشاه ، على الصحيح من الدهب وقيل ورايدة يسيرة وفيل وعير محجمة ، والواتدع القائد لم للزمه للمله قوله (وَمَنْ وَجَبِ عَلَيْهِ اللَّهِ ، فَتُوفَّى قَبْلُهُ . أَخْرِحَ عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ مالهِ حَمَّةٌ وَعُمْرةٌ ﴾ .

للا تراع وسواء فرط أولاً وكون من حيث وحب علمه على الصحيح من المدهب على علمه وعليه حماهير الأسحاب، وتحور أن يستنب من أقرب وطنيه يتحير الموت عنه.

وقس من ارمه محراس قات بنقداد حج منها . نص عليه كحياته . وفين . هذا هو القول الأول ، لكن احتسب له سفاء من علدم فال في الفروع وفيه عطر الأمه سنجه ما سافر للحج

قل دهام خودات و درم الدائة أل مجمعوا من أصل مان ميت عنه ، حتى محاجوا هذا ، و إلى إ كن دهاصية ، ولا أخرى من ميدايه .

وقبل مجرى أن يجح عنه من مية. له . لأنه من حيث وحب واحدره في .ع.ة .

عملی لمدهب موجع شه حارجاً عن طدامیت یک منافة القصر فقال القصی : پخرته لأنه فی حکم القراب د وقدمه فی الد وع وهو طاهر ماجرم به فی لمبنی والشرح

وقيل ، لاجرته وحدمه في ادعة الكبري .

قت: وهو طاهر كلاء كثير من الأسماب

وإن كان أكثر من منافة الفصر (ما عرم ما على الصحيح من المدهب . وعليه لاكثر وقال في المعنى والشرح و مجلسل أن لايعرائه ، و كمول مستت كن وحب عليه الإحرام من المبقات ، فأحام من دوله

ونقدم غليره فيما إذا حج عن العصوب .

وهده إد أسر ، ثم مات قبل التمكن.

فائرتان

إهراهما . الصحيح : أنه يحور أن يحج عنه غير الوى بإدنه و بدونه حتاره اس عقيل في فصوله ، والمحد في شرحه . وجرم به في العالق . وهو طاهر ماقلمه في الفروع : ذكره في باب حكم قصاء الصوم

وفس الأصح مير إدمه . اختاره أمر الخطاب في انتصاره . وتقدم دلك في الصوه

وهده المسأة آخر مابعه لمحدق شرحه

الذيخ الولمات هو أو بائمه في الطرابي: لحج عنه من حيث مات فيما اللي منا فة فولاً وفعلا

قولُه ﴿ فَإِنْ صَافَى مَالُهُ عَنْ دَلِكَ ، أَوْ كَانَ عَنْيَهِ دَيْ الْحِجْ الْحَجْ مُحِمِنَتُه ، وَمُنجَ بِهِ مِنْ حَنِيثُ يَبِنْهُ ﴾ مدا مدهب وعبه الأحدب، ونعن عليه

وعبد يسمند الحج سواء عبي فاعله أولا

وعنه بقده الدين يأكده وهو قول في شرح نزركشي

والرة: لو وَدَنَّى تعج على ، أو أطلق الحارِ من سعات ، على الصحيح من

مدهب. نص علمه وعدم لأسحاب. مدم أتمنع قرامة وقيل السر محل برصاته . وقدمه في الترعيب ، كجميم واحب

الموسعي .

و بأتى بعض دلك في بات بلومني به .

قوله (وَيُشْتَرَطُ لِوُ جُوبِ الْحَجِّ عَلَى سَرَأُهِ . وُجُودُ تَعْرَمُهَا) .

هد الدهب مطبقاً بعنى : أن الحرّم من شرائد الوجوب اكالاستطاعة وعيرها . وعديه أكثر الأسحاب وغديه الحاعة عن الإمام أحمد . وهو طاهر كلام الخرق ، وقدمه في المحرر ، والقروع ، والفائق ، والحلو بين ، والرعيس . وصححه في البطم ، وحرم به في اسهج ، والإيصاح ، والعمدة ، والإفادات قال اس منحا في شرحه : هذا المدهب . وهو من المفردات .

وعه أن المحرم من شرائط بروم الأدام - وحرم به في الوحير ، وأطلقهما الركشي .

فعلمه انجح علیت و مالت ، أو مالت مرضاً لا يرجى برؤه او يلزمها أن توصى به اوهی أنصاً من المفردات .

وعلى المدهب : لم يسكن شروط الوحوب وأصفهم في الهدامة ـ في ماب الفوات والإحصد ــ و ساهب ، ومستوش الدهب ، والسكافي ، والملحيص ، والبلمة ، والشرح ، والوركشي ، والستوعب ، والهادي

وعمه لا يشترط عرب إلا في مسافة القصر ، كا لا مسرف أطراف المدلا وأطلقهما في السعب ، ومسلوث اللحب ، والمادي ، والتلخيص ، والحرر ، والقائق ، وعلى الأثرم الاستقط الحرم في الحج الداحب على الإمام أحد : لأنها لا تحرج مع الله، ومع كل من أسته

وعبه لا يشترك المحرم في عنو عد من الله اللالي لا محشى منهن ولا عليهن فتبة . ذكرها المحد ، ولم يرتصه صاحب الدروء ،

وقال الشبح تتى الدين حج كل امرأة آمنة مع عدم المحرم . وقال عدا موجه فى كل سفر طاعه قال فى الداء ع كذا فال (وطاه كلام الصلف وعيره : أن الحشى كالرجل]

وطاهر للس أبى الحطاب بقتصي رواية بالمكس. وهو أنه قطع بأسهما شرطان

للوحوب ودكر في المحرر: روانة بأنه شرط لزوم. فان: والنعرقة على كلا الطريقين مشكلة والصعيح النسوية بين هذه الشروط لثلاثة ، يما بعيًا. و إما إثنانًا ، اسعى .

قدت عن سومی بین الثلاثة: للصنف فی الکافی، والشرح، وصحب استوعب، وامحار مه، والرعالتین، والحاو بین، والعائق، والوحیر، واس عقیل وعیره وأشر اس عقبل إی أسم آزاد للحفظ واراحة المص السمی - قال فی الدوع وما قاله لحمد صحح و تاکر کاش بن عقیل ، شهی

وتمن فرق بين المحرِّه ، وسعة الدقت ، وأمن الطرائق النصاف في المقدم ، والكافي فإنه قدم فليما : أمهما من شرائط اللزوم ، وقدم في الحجار ا أنه من شرائط الدحوب وكدلك فعن للنظم

ومع صاحب الهدامة صاحب مدهب ، ومسوئ لدهب ، وخلاصة ، والهدامة , فقصلوا شهما من شرائط الوجوب وأطاقوا في للحرم الرواشين وقطع في الإيصاح ، أن المحرم شرط للوجوب وأصاق فيهما روايتين ، عكس صاحب الهدامة ومن ترجه .

وقده في النحيص "مهما من شرائط اللهوم كالمصلف، وأطلق في الحر الروانتين وظاهر كلامه في الدوع التفرقه فيه أطلق فيهما الروانتين، الاحله وعدته وقال: احتار الأكثر أمهما من شرائط الأداه، وقده أن المخرم من شرائط الوحوب. هوافقته للمحد تدفي ما صطبحه في الفروع، وطهر أن نمصلف في هذه المسألة ثلاث طوق في كنه الكافي، والمقم، والهادي

تعيرات

الأول : دحل في عوم كلام الصلف في قوله ﴿ وَهُو رَوْحُهِ أَوْ مَنْ أَخَرُمُ عَلَيْهِ مَا أَخَرُمُ عَلَيْهِ عَلَى الدُّالِيدِ سَنَبُ ، أو سلف مدح ﴾ الله مد وهو روج أمه مد وربيها - وهو ان زوجها _ وهو أن خوجها _ وهو الدهب ، نص عليها ، وعليه الأسحاب .

وغل لأثره في أم امرأته "تكون محرما لها في حج الفرص فقط وهو من المفردات ، قال الأثرم كأنه دهب إلى أنها لمائد كا في قوله عالى (٣٤ ٣٠ ولا يمدين راملتهن إلا لمعواتهن أو آ ئهن ، أو آباء سولتهن ــ الآية) .

وعله لوقف فی نظر شعرها ، وشعر از بینة العدم دکرها فی لآیة اوهی آیمیگا من المعاردات

الثانى : قوله ﴿ نسبِ أَوْ سَلَبِ مُبَاحٍ ﴾

يحترو منه عن السب غير المناح - كالوطاء شنهة أو ربا . فليس تنجره الأم النوطأة واللها . لأن السب غير مناح

قان المصلف وعيره . كالتحريج باللعان وأولى

وعه بلى ، يكون بحرم وهو قول في شرح بركشي ، وأطلقهما في الحاوى السكنير واحتاره اس عقيل في الفصول في وطاء الشبهة لا الراء وهو عناهر مافي التنجيص ، فإنه قال : سنت عبر محرم واحداره الشبح في الدان وذكره قول أكثر العماء ، لتبوت جميع الأحكام ، فيدخل في الآية ، مخلاف الزارا .

الثالث قال في الفروع مرد درالله أعو ساماشيهة ما حرم به حماعة . أبه الوطاء الحرام مع الشبهة ، كالحارية المشتركة ونحوها .

لكن ذكر الشيخ تتى الدين وأنو العطاب فى الانتصار ، فى مــألة نحريم المماهرة أن الوطء فى بكاخ فاسدكالوطء نشبهة

الرابع اطهر كلام المصنف هما وجاعة ؛ أن الملاعن تكون محرماً العلاعة . لأسه أحرم عليه على التأليد نسب مسح اولا أعلم به قائلا ، فلهذا قال الأدمى المعدادي ، وصاحب المحير السبب مسح لحرمها ، وهو مراد من أطبق .

الحامس: قال الشيخ تني الدان وعيره : وأ واج الدي صلى الله عليه وسم أمهات المؤسين في التحريم ، دول الحرمية ، النهاي فيكون دلك مستشى سكلاء س أصق. وقارق المحرر : المحرم روحها، أو من تحده عليه أندًا. لا من تحريمها توطء شهة أو رنا.

فندل ؛ إنمن قال دلك ؛ لثلا برد عليه أرواح الدي صلى فله عليه وسلم أن تحريمهن على السير أبداً سنس مناح ، وهو الإسلام ، وليسو تمحرم فمن فقيل : كان حد است ؤهل كا استشى سراني سها، فأحيب الانقطاع حكمهن ، فأورد سنه اللاعمة ، ولا حواب عنه ،

الساوس: طاهر كالام الصلف أن المدالس تمجرم سبده ، لأمها لأعرم عليه على الدُّبيد ، وهو سحيح ، وهو المدهب وعليه أ كثر الأحدب ، وحرم له كثير منهم .

قال ، ركشي ٠ هذا المدهب المشهو ، واعروه به عبد الأكثر مِن التهلي ٠ [قال القاصي موفق الدم، في شرح مناسك المقلع : وهو المشهور المعروف أمره] ولقاله الأثراء وعبره ، وكان أيصاً لا تؤمن عليها كالأحلى ، ولا للزم من النظر الحرسة ، وعله هو محرم لما

قال بخد . لأن الدسي ذكر في شرح مدهب الن مدهب أحد أنه محرم ، وأطلقهما في الخرار ، والنظر ، والرعالتين ، والحاولين

[السابع طاهر كلام المصم وعيره : دخول الصديدا كال قر مُ . قال في المورع وشرط كول لمحيم مكان مسمدً . بص عدم وكذا فال في الرعاية الصدى وغيرم واشترط الحربة في للحرم في الرعابة السكاري . وحرم مه]

قوائر الأولى - قوله ﴿ إِذَا كَأَنْ بَالِماً عَاقَلاً ﴾ للا تراع - وهو المدهب وعليه الأصحاب ونص عليه : أنه يشاقرط فيه أيصًا أن تكون مسلمًا . وهو من معردات المدهب . حرم به باطمها - وقال في العروع : و نتوجه اشتراط كون بنسم أمينًا علمها .

قب : وهو قوى ق الطر

فال ، و سوحه أنه الايعتار باللامه إن أمن عليها وقال في الرعاية : و يحمل أن الذي الكان محرم الاعته لمسلمة ، إن قلد : بلي لكاجها كالمسلم التهلي . قلت : يشكل هذا على قول الأصحاب ، يابه بمحول من دحوله الحرم ، لكن ساهاك قول بالحو المصرورة ، أو للحاحة ، أو مطلعاً ، فيتمشى هذا الاحتمال على بعض هذه الأقول .

التّامِيّة ، هفة المحرم تحب عليه ، نص عليه فيمنان أن تملك رداً وراحلة ها وله .

الثالثة : لو بدلت العقة له لم بدر الخديد عبر عده _ الدمر به . على الصحيح من المدهب . وهنه يازمه .

الرابعة ما فاله صاحب الفروع أن طاه كالاسهم لو أراد أحدة لا يدمه قال : و توجه أسه كنفقته ، كا في النعر سافي برد ، وفي فائد الأعمى . فدن دلك كله على أنه لو تمرع ما يلومه عملة أقل و سوحه أن يحب بمحرم أحرة ماله لا النفقة ، كفائد الأعمى ، ولا دليل يخص وجوب النفقة .

الخامسة ، رد أست المرأة من لح م ، وقد . يشتره للروم السعى ، أو كان ووحد ، وقرطت دلتاً حير حتى عدم صله حير رحلا محج عب .

قلت : وهو أولى كالمصوب

وعنه ماندن على لمنع . وأطلقهم المحدق شرحه . وصاحب العروع قال المحد : يمكن حمل السع على أن أتروجها لا ينعد عادة ، والخوار على من أيست صاهراً أو عادة ، الراياده سن أو مرض أو عيره تما يعلم على طلها عدمه شم إل تزوجت أو اسسانت من قد محم، تم فقد فهى كالمصوف وقال الآخرى ، وأنو الحسب في الانتصار : إن م لكن محرم سقط و ص الحج سسه ، ووحب أن يحج عنها عيرها قال في العروع - وهو محمول على الإياس قال في النصرة إن لم أخذ محرما فروائن التردد النظر في حصول الإياس منه

قوله ﴿ وَلاَ يَحُورُ لَمَنْ لَمْ مِحِجُ عَنْ هَسِهِ أَنْ يَخُتِحُ عَنْ عَيْرِهِ وَلاَ نَذْرِهِ وَلاَ نَافِيةً ۚ فَإِنْ فَمَلِ انْصِرِفَ إِن حَتَّةِ الْإِسْلامِ ﴾

عر أنه إذا ، يكن حج حجة الإسلام ، وأراد الحج : فنارة تريد حج عل عبره ، و .. ه يريد الحج عن نفسه غير حجة الإسلام ،

وبي أراد الحج عن عيره تا لم يجز ، فإن حالف وقعس ، مصرف بي حجة الإسلام على الصحيح من المدهب وسواء كال حج العبر فرصاً أو مثلاً أو سراً وسواء كال المير حباً أو ميتاً عدا المدهب قاله في المروع وعيره ، وعيه خماهير الأسحاب وحرم به في الوحير وعيره وقدمه في المدى ، والشرح ، والمروع ، وعيره

قال القاصي في الوايتين م يحتلف أصحاب فيه ، وقال أوجفص الفكاري: يقع عن المحموج عنه . أثم نفيه العاج عن نصه

عل إسماعين الشالمحي - لايحرثه . لأنه به عليه أفصل الصلاة والسلام به قال لمن كَبِّي عن غيره لا اجملها عن تعسك » .

وعنه بقع باطلا . نقله الشابعي واحدره أمو تكر

وعبه تحور عن غيره . و نقع عنه . قال القاصي : وهو ظاهر . نقل محمد ان ماهان اوفي الانتصار روايه : نقع عما اواه بشرط تحره عن حجه ننصه .

فعلى للدهب الاسوب من لم يُسفط فرص نصه. على الصحيح من المدهب قدمه في العروع وظال في العروع . يموجه ماقيل: سوب في نعن عمدوضي و يحوم وحرم به فی ابرعانی الصمری ، والحاو بین ، وند کرة این عادوس . ورحاح عیر واحد اسم

وأما إذ أرد أل يحج على بعد بدراً أو دفلة ، فاصحح من المدهب: أن دلك لا يحود ، ويقع على حجة الإسلام ، بص عليه ، وعليه الأصحاب ، وعنه بقع ما بواء وعنه بقع باطلا ، ولم يذكرها بعصهم هذا منهم القاضي أبو الحدين في فروعه ، والمصنف في المعنى ، وصاحب التنجيص وعيره وحكوها في التي قبلها فعلى المدهب : لا تحرى وعلى المدورة ، مع حجة الإسلام مم على الصحيح من المدهب على عيه ، ويقل أبو طالب أدى وعهم وأنه قول أكثر من المدهب على عيه ، ويقل أبو طالب أدى وعهم وأنه قول أكثر الماداء احتاره أبو حعص

فوابر

إمراها : لو أحرم سفل مَنْ عليه سدر : فعيه الروايات المتقدمة نقلا ومذهبا . قال في الفروع : و متوجه أن هــد. وعبره الأشهر في أنه يسلك في النذر حسلك الواحب لا الممل .

الثاب العمرة كالحج فيا تقدم ذكر.

الثالث لو أتى تواحب أحدهم على مدره ومله قبل إنهامه بالآخر ، على الصحيح من عدهت ، وقبل ، لا الوجو سهما على العور

الرائعة - لو حج عن مدره ، أو عن معه - وعيه قصاء حجة فاسدة - وقعت عن القصاء دول ما بود على الصحيح من المذهب فاله في القاعدة الحدية عشر ، الحاصة ، الدائب كاسوب عنه فيا تقدم . فتو أحرم الدائب سدر أو نقل عن عليه حجة الإسلام وقع عنها ، على الصحيح من المذهب ، ولو استباب عنه ، أو عن ميت واحداً في فرصه ، وآخر في مدره في منة ، حار .

قال ابن عقبل - وهو أفصل من الدُّحير ، ليجو به على الفور ، قال في القروع م ۲۷ ــ لإصاف _ م ۲ كدا قال فيرمه وحويه إذاً . ويحرم محجه لإسلام قبل الآخر ، وأيهما أخرم به أولا ، في تعروع : وطاهر به أولا ، في تعروع : وطاهر كلامهم وله ما سوم وقال في الفصول الإحيال الآخراء . لأنه قد يسي عن التعيين في ناب الحج ، و يتعقد بهما ، ثم يعين قال ، وهو أشه ، و يعيمل عكمه ، لاعتمار تعيمه ، محلاف حجة الإسلام

قوله ﴿ وَهُنْ يَخُوزُ لَنْ يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ بَفْسِهِ ۚ أَنَّ يَشْتَبِ فِي حَجِّ النَّصَوْعِ ؛ على روايتين ﴾

وأطنهها في مدهب ، ومسوث الدهب ، و مستوعب ، والتلحيص ، والمدة ، والشرح ، والمائق ، والمرصري في نصه ،

إصراهما يحور ، وهو المدهب ، فال في العروع ويصح في الأصح فال في الملاصة ، ويحو على الأصح ، وصححه في المصحيح ، واحدره الله عندوس في الملاصة ، وجوم له في الكافي ، والدحير ، والإفادات ، والمنور ، والمسحب ، وقدمه في الهدارة ، واهادي ، و غير ، والرعانين ، وصححه العاصي أبو خسين ، وصححه العاصي أبو خسين ، وصححه العاصي أبو خسين ،

والروابة الناب لا يعور ولا يصح

تحديد در طاهر كالاه المصنف ؛ أنه يحور له أن يستنيب إذا كان عاجر أبرحني ممه روال علته من عبر خلاف ، وهي طريقة المصنف ، والعه الشارح ،

والصحيح من الدهب أن حكه حكم الفادر الله على الملاف اكر نقده . قدمه في العروع وعليزه . وحرم له في التنجيس ، والسعة ، و رعامة الصدى ، والحاولين .

> فوامر مم حكم المحنوس حكم مريض الرحو ترؤد ، قاله الركشي

ومنها يصح الاستانة عن المعصوب والميث في النمل ، إذا كا، قد حجا حجة الإسلام

ومها ستحب أل يحج عن أويه - قال سعن الأصحاب إلى لم يحين ، وقال سعهم : يستحب أل يحج عهم وعن عيرهم و ستحب أل نقد الأه . ويقدم واجب أبيه على نقل أمه ، تص عبيهما ، وقد تقدم حكم طاعة والدمه في المح الواحب والمال عند قوله قا ويس للروج منع ما أم من حيم العرض »

ومهم على أحكام النبابة ، فعول عن أعطى مالا ينجح به عن شيعمن بالا إحرة ولا حدلة عند عن عليه ، كالمرو وقال أحد الا يعجبي أن بأحد دراهم و تحج عن عيره ، إلا أن يتمرع .

فال في الفروع: ومراده الإحرة ، أو "حج حجة بكد

والنائب أمين، يركب و علق بالمدوف منه ، أو مما افترضه أو السداله عدر على راله ، أو بلغق من لعبله ، ويلوى وجوعه له ، ولو تركه وأعق من لعبله ، فقال في الفروع ؛ طاهر كلام أصحاب بصبل ، وفيه عشر ، التهيي .

قال الأصحاب ويصمل ما الرعلي الله وقت ، ويرد ما فصل إلا أن الؤدل له فيه ، لأنه الايمسكة - الل أدامة - فيؤخذ منه

ولم أخرم ، ثم مات مسلمه أحده الورثة ، واسمى ما ألفق بعد موله قال في الله وع : و شوحه لا ، للروم ما أدل فيه فل قال في الإرشاد وغيره ـ في قوله لا حج على مهدا فيا فصل فلك 4 ـ يس له أل يشتري به تحره قبل حجه

قال فی العروع : و پخور له صرف نقد آخر تصبحته ، وشراء ماه للطهارة مه ، وبداوی ، ودخول حمام

و إن مات أو صل أو صد أو مرض أو تلف ملا نفر عد أو أعور عده ؛ لم يضمن خال في الفروع ، ويتوجه من كلامهم - بعندق ، إلا أن ندعي أمراً ظاهراً ، فنينة وله بفقة رجوعه على الصحيح من بلدهب مطبقاً وعبه إن رجع مرض: ردينا أحد باكرجوعه لحوفه مرضاً قال في الفروع • و شوحه فيه أحمال

و إن سلك طريقاً تمكمه سنوك أوب منه بلا صرر: صمى سراد. قال المعسف - أو تمعن محلة يمكمه تركها قال في العروع كذا قال ونقل

الأثرم - و يصمن سراد على أمر ساوكه .

وبو حاور بيمات نجال ثم رجع محره : صمن نفقة تحاور ، ورجوعه ، و إن أقام تمكة فوق مدة قصر بلا عدر فمن ماله وله نفقة رجوعه ، خلافا للرعامة الكامري ، إلا أن يتحدها داراً ولو ساعة واحدة فلا

وهل الوحدة عدر أم لا ؟ طه كلاء الأصاب : محتلف ، قال في الفروع والأولى أنه عدر - ومصاه في الرعامة وعيره للنهني .

ودكر المصنف إلى شرط المؤجّر على أخبره أنه لا يتأخر عن لقافلة ، أو لا يسير في آخرها ، أو وقت القائلة ، أو سلاً څاه ب : صس ،

قدل أنه لا يصمن بلا شرط و مراد مع الأس . قاله في العروع

ومتى وجب اللهماء فيه ، عن استنيب ، و يرد ماأحد ، لأن الحجة ، نقع عن مسليبه كديته ،كد معنى كلام المصلف ، وكدا في الرعابة ا بفقة الدسد والفصاء على النائب ، ولعله طاهر المستوعب ، قاله في الفروع ، قال ؛ وفيه نظر ،

وإن حج من قابل بمثال بعيد أحرأد ومع عدر ، ذكر المصنف إن قات بلا تعرابعد احسب له دايفهة .

في قدد : يحب المصاء فعيه الدحولة في حج طبه عليه الهم بكل وقالة . وذكر حماعة إن فات بلا نفر بط فلا قصاء عليهما اللا واحسا على مستنيب فيؤدى عنه توحوب سابق .

والدماه عده. والمصوص : ودم تمتع وقرال ، كنهم على مستديمه إلى أدل. . كدم إحصار وأطلق في المستوعب في دم إحصار وحيان . ونقل این منصور این آمر مرابض میں بری عنه العملی بشامور - آساہ ، والدم علی الآمر

قال في العروع : ويتوحه أن ماسيق من بعقة تحاوره ورجوعه والدم مع عدر . على مستديم كا دكروه في النفقة في فواته بلا تفريط ، ولعله مرادهم النهبي . وإن شرط أحدهم أن الدم الباحث علمه على عدم ، يصح شرطه كأحبي . قال في العروع : ويتوجه إن شرطه على دائب لم يصح واقتصر عديه في الرعامة . فيؤجد منه ، يصح عكمه

وفي صحه الاستثمار لحج أو عدة: و ما الإحارة على قرامة التمايين في كلام المصنف في الإجارة ، والمدهب : عدم الصحة ، ويلزم من استفايه إحارة مدليل استانة فاص ، وفي عمل محمول ، ومحدث في صلاة الذان في الدروع ، كذا قالم ا واحتار اس شاقلا تصح ، وذكر في الدسيلة الصحة عنه ، وعن احرقي .

فعلى هذا : معتبر شروط الإحا .

و إن استأخا عيمه لم يستنب على الصحيح من الدهب ، وقال في العروع : توجه كتوكيل ، وأن يستنيب عدر

و إلى ألوم دسه محصيل حجه له مساب فين فان قا معملات ه قال في العروع ، فيتوجه في طلان الإحرة بردد فين سحب و يحر أن سميت التهي [ولا يستنيب في إحره الدين ، و يحور في إحرة الدعة فين قال معملات :

لم يُحر في وحه ﴿ وَفِي أَحَدُ مَنْظُنَ لِمُحْرِمُ ۚ وَأَطْمَهُمَا فِي الْفَرُوعِ ﴾ .

قال الآخرى * و إن ستأخره ، فقال * محج عنه من طدكد، لم يحر حتى يقول : تحرم عنه من ميقات كذا . و إلا فلحمولة .

فإدا وقت مكان بحرم منه فأخرم قبله فانت فالإ أخرم و لأحرة من إحامه تما عينه إلى فراعه

قال في الفروع - و حوجه لاحيالة ﴿ وَجَمَالُ عَلَى عَادَةُ دَلَكُ سَالِمُ عَالَمُ ۖ وَمَعَمَّاهُ

كلام أصحاب ومرادهم. قال و تنوحه إلى لم يكل للملذ إلا ميقات واحد عار . صلى قوله : نقع الحج عال السنتيب ، وعبيه أحرة مثله .

و سند بعین السك و نفساحها تأخیر، و ناتی فی الإخارة، فإن قده فیتوجه حوارد لمصنحته، وعدمه عدمها و إلا فاحیالان أطهرهما: پخور قاله فی الفروع، ومعنی كلام مصنف وغیره الحور وأنه راد خیراً.

و تلك ما أحده و تصرف فيه اله برهه الحج ولو أحصر ، أو صل أو بلف ما أحده ، فرط أولا ، ولا يحسب له شيء واحتار صحب الرعابة ا ولا يصس بلا له ربعد والدماء عدم الرا إلى أفسده كذا ومصى فيه وقصاء ، وأحسب أحرة مسافر قس إحرامه الحرامة الحرامة الحرامة الحرامة الحرامة المسهم وحيان وعلى الأول فسط ما الدار أحد من الحرامة الحرامة الما أحدة الدائل والمات الماركي لرمة أحدة الدائل

ومن شمن العجم أحدة أو حسن فلا سيء له او تصين بدالك للا تما العد كما سنق

وفال لآخای او پال مسؤخا من منقاب قائد قلیه فلا ، و پا آخرم منه ، ثم مات : حسب منه پال مو ه

ومن استؤمر عن منت . فهن نصح الأفاية أمالا ؟ أثن احق نست. سوحه احتمال ، فيه في العدوج

قلت الأولى العور . لأنه فأنم للعامة ، فهو كاشر لك ، والمصارب ، والصحيح : حوار لإفاة منهما على ما أن في الشركة

وعلی کتابی العابی سیا

ومن أمر تحج فاحم عصه ، تم حج عن سيرد . فقال القاصي وعيره . يرد كل النفقة ، لأنه لم تؤمر به . وحرم به في حاوى السكمير ، وبص أحمد و حساره المصلف وعيرد ل . إن أحرم به من ميقات فلا . ومن مكة : يرد من النقة ماستهما ومن أمر بإداد فقال لم يصمن ، كنسمه أوقى الرعابة وقيل : يعدر . فال في الفروع ، كدا قال .

ومن أمر سنتم فقرن : ! يصمن وفي الرعاية على الصحيح من المدهب . وقال الفاصي وغيره · يرد بصف النعمة لفوات فصيلة الخمع .

وعدة مع دة كإد اده ولم اصمر لأنه أحل فها من اليقات

ومن أمر نقران فتمتع وأفرد فللآمر ، والرد نفقة افدر ما نثركه من إحرام الصات المتراك من لليقات ، ذاكره مصنف وتتبره الوقال في الفصول وغيرها : إلا نصف النفقة الوأن من تتع لا يصمن ، لأنه راده حيراً

وإلى استنب شعصاً في حجة واستانه آخر في عمرة نقرل ، وما يأدن له:
المحالة وصمن الحياج ، كن أما محج فاعتمر أو عكسه داكره القاصي وعيره ،
وقدمه في الفروع و حار الصنف وعبره عم عليم و يرد صف بعدة من المادن الأن غابقة في صفته في في الفروع : وفي القوس عمر الأن المسألة تشبه من أما بالتميع فقرب في في الفروع ، و نتوجه سنهما الأصيان ها وهو منجه إن عدد أفعال السكين ، و إلا فاحمالان التهي

قلت : الصواب عدم الصحة عن واحد منهما . وضمال الجيم .

و إن أمر حج أو عمرة، فقال للمسه " فاخلاف

و إن فراعه ثم حج أو اعتبر الفالية صح ، ولا يصلن ... وعليه الفقة لفلية مدلة مقامة للفالية

ولمان أمر بلاح الد من ميقات ، فأحرم قديد ، أو من غيرد ، أو من الله فأحرم من مبقات ، فأحرم من عقيل أساء لمحافظة فأحرم من مبقات ، أو في عام ، أو في شهر الخدف ، فقال من عقيل أساء لمحافظة وذكر المصلف الخوا الإدنة فيه داخلة أوقال في الانتصار الولو بواء بحلاف ماأمره به أوحب رد ما أحده .

و يأتى في أواحد الله فإحراء في كلام الصف وغيره لعص أحكام من حج عن سيره

باب المواقيت

فوائد

الأرلى: قوله (ومِيقَاتُ أَهْلِ المدِينَةِ : مِنْ ذِي الْخَلَيْعَةِ وأَهْلِ الشَّامِ، وَمِصْر ، وَالمُوبِ ، مِن الْجُحْفَةِ ، وَأَهْلِ النَّهُ ، وَأَهْلِ النَّهُ ، وأَهْلِ بَحْدٍ ، وَأَهْلِ النَّهُ ، وأَهْلِ بَحْدٍ ، وَأَهْلِ النَّهُ ، وأَهْلِ بَحْدٍ ، وَأَهْلِ النَّهُ وَالْمُولِ ، وَأَهْلِ النَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ عَرِق)

اعلم أن بين دى خليفة و بين مكة عشرة أيام ، أو تسعة وهو أحد لمواقب ، وقبل : أكثر من مسعين ه سعة وفيل مائد ميل إلا ملل و يبهه و بين مدسة ميل . قاله في الرعابة السكدى . قال الركشي : ستة أميان أو سعة ، و سهما تباين كبير ، والصواف : أن ينتهما ستة أميال ، ورأات من وَهم قول من قال إن بينهما مبلا

و بليه في النمد الحجمة وهي على تلاث ما حل من مكة وقبل الحمس مراجل أو سنة ووهم من قال ثلاث, والثلاثة الناقية بيم، و بين مكة سنان، وقبل أقربها دات عرق، حكام في الرعابة.

وقال الزركشي ه قال » عن مكة بوم وليلة ، و « عالم » لينتال .

ورأيت في شرح لحافظ الل حجر . أن بين يعم و بين مكه م حلتين اللائون ميلاً ، و بين دات عرق ، و بين مكة : مرحلت ولمنافة الدن وأر بعول ميلا فقرل الأهل حد ، وهي حد الين ، وتحد الحجار والطائف" ودات عرف للمشرق والعراق وحداسان

الثانية : هذه للوقت كلم شت باشص على الصحيح من سعب وأوم أ أحد ، أن دات عرف باحتهاد عر الدن في المروع ، والطاهر ، أنه حتى النص فوافقه ، فإنه موافق للصواب ، قال المصلم الركول عراوس سأله لم يعلموا لتوقيته عليه أقصل الصلاة والسلام دات عرق . فقال دلك رأيه . فأصاب . فقدكال موفقاً للصواب أشهى

قات و تتعين ذلك ومن عمال أن يعم أحد من هؤلاء بالساة ، ثم يسألونه أل يوقت للم

الثالثة . الأوني أن يحره من أول حره من لليعات .. فإن أحره من آخره حر ، د كره في المنحيص وعيره

قوله (وهده المواقيتُ لأهمها ولمن مرّ علها من عيره)

وهو لمدهب . وعليه الأسماب . فعرمرُ أهل الشاء وغيرهم على دى الحديمة . أو من غير أهم البيعات على غيره : « يكن هم محدورته إلا محرمين . عن عليه . وقال الشبح تني الدين ؛ يعور تأخيره بن الحجمة إدا كان من أهن الشاء - وحمله في الفروع توحيها من عدد وقو دومال إنه وهو مذهب عصاء وأبي م رومالك

قوله ﴿ وَمِنْ مَنْزِلُهُ دُونَ لَيْقَاتُ ﴿ فَيَقَالُهُ مِنْ مُؤْسِمِهِ ﴾

ملا يوع ، ليكن لو كان له ميزلان جار أن يجرم من أو بهند إلى النعث . والصحيح من الدهب : أن لإحام من العيد أولى اوقين : ﴿ سواء .

قُولِهِ ﴿ وَأَهُنَّ مَكُمَّ إِدَا أَرَادُوا الْمُمُرِهِ . فَمَنَ الْحَالَّ ﴾

سواء كان من أهمهم ، أو من غيرهم ، وسو ، كان في مكة أو في العرم الهدا الصحيح من المدهب وكل تناعدكن أفصار

ود کر اس أبي موسي أن من کال مکه من عير تعليم ، پاد أراد عربة واحدة : هن الميقات . فيو أحرم من دوله الرمية وما وإن أر دعلا التي دي الحل وعمه من اعتمر في أشهر لحج أطلقه الل عقيل الوداد عير وحد فيها من أهل مكة أهلَّ ملجج من النيقات ، و إلا لرمه دم قال في العروم . وهي صفعة عد الأحماب وأوها بعصهم سعوط در ستمة عن لافاقي و محام على المعاث

و أى فى كلام المصنف فى صفة العبرة أن العمرة من التنفيم أفضل . و معدها إذا أحرم من الحام مها ، وصن العمرة فى كل سنة و كرارها . قوله ﴿ وَإِذَا أَرَادُوا الْحَيْثُ . ثَمَنْ مَكَمَّةً ﴾ .

هد مدهب سوا، كان مكن أو غيرمكي إدا كان فلها. قال في العروع ا وظاهره لا ترجيح يمني أن إحدامه من تستجد وغيره سواء في الفصلة ، ونقل حوب ويخرم من سنجد ، قال في العروع ولم أحد عنه خلافه ، ولم يذكره الأصحاب إلا في لإيضاح ، فره فال الجرم له من الميزاب

فات وكد فال في صبح

والرق - خور لهم الأحد ما من العام واحل ، ولا دم عليهم على الصحيح من بدهب الله لأثرم ، والى منصور الإنصارة الانسى وأصحابه اوقدمه في العاوع وغيره

وعله بي وسي دلك صلع ده

وعله إن أحد من العالى و فعليه دو لإحرامه دون الليقات المحلاف من أحد من العالى و فعليه و الإحرامة دون الليقات المحلاف من أحد من العالى عرفة علا دو عليه وأصلق الأولى والثائة في الحجاء والرعائين و والحاويين و والدائق وعيره و

وعمه _ فيس اعمد في أشم الخلج من أهل مكة _ : مهل الحجج من الميقات فإن ما نعمل فعليه ده .

وعی احمد لحج میں سیفات عی عیرم پر قصی که ، تم آر ماں پحرم عی بعسه ، و حد آو بفلا ، آو آخر مرعی بصله ، شم آراد آل بحرم عی عیرم ، آو عی پاسس ، شم عن آخر شخرم میں نسفات ، و پلا لرمه دم ، احتاره القاصی و هم عقار وظال فی الترعیب الا حلاف فیه اظال فی اللہ وج : کمد ظال ، و حدرہ المصنف ، والشارح ، وعیرهما ، قال الرکشی ، وهو اشهو ، محلاف ماحرم به القاصی وعیرد . وروی : هو طاهر کالام الحرق و لإمام أحمد ، لیکن حصهم ، آوله

و يأتي مص دلك في أول بات صفة الحج

قوله (ومن ، يكن طريقهٔ على ميقاتٍ ، فإدا حادى أقرب التواقيتِ إليه أحرم)

وهد اللا ترع ، حكن يستحب الاحداط - فين ب و بافي القرب إنيه فين أسدهما عن مكة - وأصلق الآخاي - أن سفات من حاج عن المواقيت . إذا حاداها .

فالمرقى، فال في الوعدية ، ومن ما تحد ملقات أنحام عن مكه لقد العاجديين فال في الفروع - وهذا متحه

قوله ﴿ وَلَا يَخُورُ لِسَ أَرَادَ ذُخُولُ مَكُمَّةً تَحَاوِرُ البِيقَاتِ مَثْيُرُ إخْرَاجٍ ﴾

هد مدهب مصاميه سوء أ داسكا ومكه وكدانه و الحدم ومط وعده أكار الأسحاب وعدائه وعدوه عود مطلعا من عدر دام الأل يرمد سكا دكرها القاصي وحماعة وصحبها ال عصل فال في العروم وهي أطهر الملحمر واحتاره في العالق فال الركشي وهو شاه كلام عرقي وصد المص .

تمليم : قلوله ﴿ وَلَا عَبِراً بِينَ أَرْدَ دُخُولُ مُكَةً ﴾

مراده . إذ كال مساء مكلفاً حراً فع حلى ليفات كافر ، أو علم أو صبى . أم لإمهم ، أن أسير ، أو سع أو عتلى ، أحرمو من موضعهم مل غير دم ، على الصحيح من للدهب ، فص عليه واحتاره جمعة مهم الصنف ، والشارح ، قال في القواعد الأصوبية ، والمدهب لا دم على الكافر عبد أن محمد وفدمة

في الفروع ، وألفائق ، والأعينين ، والحويين .

قلت و فلعابي مها ما

وعنه في الكافر يسلم: تحرم من البقات - نصره الفاضي وأسحانه الأنه حر بابع عاقل وكالسير، وهو متمكن من المابع .

قال المصنف والشارح متحرج في الصبي ، والعند وكذلك فال في الرعاية [[الصعرى ، والحاوي ، ، العائق ، بعد ذكر بروانة ، وهما : مثله وقال في الرعاية] السكاري ، وعيره مثايا وأولى التنهي

قلت: بو فيل بالده عليهما دول الكافر، والمحلول: كال له وحه . بصحته ملهما من الميدت ، كال له وحه . بصحته ملهما من الميدت ، كالاف السكافر و لمحلول . وصع الركشي من التجريح . وقال الروانة التيكانت في الكافر صفية على أنه محاطب هروع الإسلام . التعلي وقال في القو عد الأصواية : و ما حصهم الحلاف في الكافر على أنه محاطب هروع الإسلام.

وعنه بارم الجمع دم إن ۽ مجرموا من اليقات.

وأما الحسول ، إذا أفاق عد محاورة اليقات : فإنه يحرم من موضع إفاقته ولا دم عليه .

فامرق او عاور عده السير المسكلات البقائ ، بلا إجراء ، مارمه قصاه الإجراء ، دكره القاملي في فجرد ، وجره به المصلف ، والشارج وقدمه في الدوع و مستوعب على في الرعالتين ، والحاويين ، ه بارمه قصاء الإجراء الوحب في الأصلح وذكر الفياملي أبضاً وأحماله ، قصه ، وألث أحمد أوماً إليه ، كما الإجراء

قوله ﴿ إِلاَّ لِقِتَالِ مُتِبَاحِ ، أَوْ خَاحَةٍ مُتَكَرَّرُهُ كَاخُطَّابٍ ﴾ والعنج ، وهل ميرة ، والصد والاحتشاش ، ونحو دلك وكد تردد ممكى إلى قريته بالحل ، ومأتى في آخر كناب الحدود ، هل يحور العناب تكة قوله ﴿ ثُمَّ إِنْ بِدَا لَهُ السُّنكُ أَحْرُم مِنْ مُوصِعِهِ ﴾ .

هذا للدهب. وعليه الأصحاب وعنه برمه أن يرجع فنجرم من النقات. ولا دم عليه - ذكرها في الرعاية قولاً واحداً

قوله ﴿ وَمَنْ خَاوِرَهُ مُرِيدًا لِلنَّـٰكِ رَجْعَ فَأَخْرُم مِنْه ﴾

منى يارمه ارجوع وهد الصحيح من ماهب كن ذلك مقيد تما إذا ما تحف فوت الحج أو غيرد اللا واغ .

قال في العروع : وأصلي في لرعالة في وحوب الرحموم وحيين . وظاهر المستوعب : أنهما بعد إحرامه . وكل مسهما صعيف الشهيي .

قات ، قال في رعامة : وفي وحوف رجوعه نجياً ليجرم منه مع أمن عدو . وقوت [وقت] حج وحيال

وقال في الستوعب، ولا عرمه ارجوع إلى ليقاب بعد إجرامه بحال وكوه القاصي . وحكي بن عقيسل أنه إلى ما محف عدواً ولا فولاً الرمه الرجوع والإجراء من البقات التهلي .

تنميم: طاهركالاه المصلف: أنه لو رجع ، وأخرم من الميمات قبل إحدامه . أنه لا شيء عليه , وهو محيج _ وهو المدهب ، وعليه حاهير الأسحاب وقطع به كثير منهم ، وحكى وجه , عنيه وم

قوله ﴿ فَإِنَّ حَرَّمَ مِنْ مُوصِّمِهِ ؛ فَعَلَيْهِ دُمُّ وَإِنَّ رَجِعَ إِلَى الميقاتِ) هذا الدهب ، وحرم به في النعني ، والشرح ، والح ر ، والوحير ، وعبرهم ، وقدمه في الدوع ، والدائق ، وسيرهن

وعنه يسقط الله إل رجع إلى سيقات وأطنفهما في السنوشب. التأثيراتانها

إهراهما الحاهل والنسي كالهاء الماسد . بلا تراع وشكره كالمطبع -

على الصحيح من مدهب ، وقدمه في الرسانة ، وقال في الفروع : وقال أسح سافي المسكره : قال و يتوجه أن لا دم على مكره ، أو أنه كإبلاف وقال في الرعاية ، قلت ؛ و يحتمل أنه لاملزم المسكره دم .

الناسة . لو أصد الكه هذا الداسقطاره المجاور ، على الصحيح من المذهب . الص عليه الوقدمه في الدامع وعبره الوعليه الأصحاب وتقل مها السقط نقصاله . وأطلقهما في العالمة الكبرى

تمبر: طاهر قوله (والاحتيارُ ، أنَّ لا يُحُرِّم قَبْلَ مِيقَاتِهِ) أنه لاَيمو الإحراء قبل سِفات، اسكنه لوصل عبر لاحتيار فيكون مكروه. وهو صحيح ، وهو سنف ، وعليه أكثر لأسحاب.

وقدم فی ترعامه الکناری - طور من غیر کر هه ، وأن المسجب من المیقات : وهو صاهر کالام حماعة : فیکون مناح ، ولقن صالح : بان قوی علی دلك فلا ماس .

قوله ﴿ وَلا يُحْرُمُ بِالْحَجِّ فَمَل أَشْهُرِه ﴾

منى أن هد هو الاحتيار - فإن قمل فهو محدم - لكن تكود و يضح -وهذا الصحيح من المدهب ، وعليه أكثر لأسحاب

نهال أو طالب وسندى الدرمة الحج ، إلا أن يرايد فسجة حمرة ، فله دلك ، قال القاصى الله على أصابه فى فلنج الحج إلى العمرة . وعنه المقد عمرة الحشرة الأحرى ، والن حامد

فال بركشي: وعمم أطهر وهال: وقد بنبي الحلاف على خلاف في الإحراء فهل في الركشي له يصح ، وقد نقال على القول بالشرصية الا يصح أيضاً سعى

و تمن عبد الله المجملة مراة . لاكرد الداسي موافقاً اللأول الثال في العروع . وعله أراد الإن صرفه إلى عمره أحرأ علها ، وإلا تحال بعملها ولا بحري، علها وقوله ٥ يتحل ممله ولا يجرى، عله ٨ واقله من منصور ، و كره فال القاصى ، أراد كراهة بير مه ودكر اس شهاب العكبرى رواية لا يحور قوله ﴿و أَشَهْرُ اللَّهُ عُ : شوال ، و دُو القمده ، وسشراً مِنْ ذِي الحِجّة ﴾ فيكون بوم البحر من أشهر المعج وهو يوم لحج لا كبر ، هذا المدهب ، وعليه أكثر الأسماب ، وقعلم به كثير منهم ،

واحتار الآجرى : آخره ليلة النح واحدر م هيره أن تشهر الحج ، شوال ، وذو القعدة ودو خحة كاملا . وهو مدهب مالك

قائرة الصحيح ا من المدهب أن فائدة حلاف على لحث به ، وفاله القاضى ، وهو مدهب الحلفية ، وجزم به في الفروع ، وفال عنوحه أنه حوار الإحراء فيها ، على حلاف ماستق وهو مدهب الشاصى وعد مالك فائدة الحلاف مدق الده بتأجير طوف الريرة عب

وقال المولى من الشاهسة الافائدة منه إلا في كه همة المديرة عند مالف فيها والهان في الهائق عن الهائق عن الله وقت الهائق عن الله الموافقة الله عن البوام العاشر الوازواء الله في إحدى الروادين ، وتأتى أحكام السيرة في ضعة العدة

باب الإحرام

فالرثاب

إمداهما عالإحراء هو ية السك . وهي كامة . على الصحيح من الدهب . من عليه . وعليه الأسحاب . ودكر أبو الحطاب في الانتصار رواية أن تنة النسك كافية مع التلسة ، أو سوق اهدى واحتاره الشيح بني الدس النائبة : لو أحرم حال وطئه اسهد إحرامه . صرح مه لمحد [وقطع مه ان

عَمْيل] وقال بعض الأصحاب، في السع الفائد لا يحب لمصى فيه عدل على أمه لا يتعقد أفيكون باطلاً أذكره في الفروع، والقو عد الأصوبية

ونقده في أول كناب الناسك ، هن ينطن الإحرام بالإعده والحنول ؟ . عمير . شمل قوله ﴿ و يُسْتَنَحَبُّ لمن أراد الإحرام أنْ الْمُتَسِلَ ﴾ المائص والنَّمَاء ، وهو صحيح ، بلا نزاع ، وعدم دلك .

فائرة : إذا ، إقد ماه ، فالصحيح من الله عب وفقله صالح - أنه ميم مان في المروع في بات المسل ، و بسم في الأصح لحاجة

قال في ارعالة الكنري الليم في الأشهر وقدمه في الرعالة الصمري وحوم به في السنوعات ، والإفادات ، والهدامة ، والمدهب ، ومساوك الدهب ، والخلاصة و حد ، الفاصي وعبره

وفيل لا يستحب له النهم حدره المصنف، والشارح، وصاحب الفائق واس عدوس في تدكرته.

> قىت : وهو الصواب وأطلقهما فى التلحيص ، والحاو بين ، وتركشى قوله ﴿ و يُنطينُكُ ﴾

يمني في بدله . وسواء كان له حرم أو لا . فأما بطيف ثوله ، فالصحيح من الشهب أنه كدم. وعليه أكثر الأصاب . وفان الآخري : يحرم .

وقيل انطيف ٿونه کنظييب ندنه . و بخدنه کلام الصف هنا .

فال مركشي وقد شمله كالامكتير من الأسحاب

و يألى حمل به استدامه دلك لا وهل أحب القدمة به ١ في آخر باب القدية عبد قوله ه وليس له لنس ثوب مطيب ،

فائرتاب

إمراهما: قوله ﴿ وَيَلْنَسُ ثُوْ لَيْنِ أَيْنَصَيْنِ نَظِيفَيْنِ . إِرَارًا وَرِدَايًا ﴾ فارداه ، يصعه على كتعيه ، والإرار في وسطه ، على الصحيح من المدهب ، وذكر الخوابي في السفرة إحراج كتفه الأيمن من الرد ، أولى .

الثَّالَيْةِ: يُعُورُ إحرامه في نُوبُ واحدً . قال في التنصرة العصه على عائقه . قولِه ﴿ وَيُصَلِّى رَكْمَتُنِينَ ۖ وَنُحْرِعُ عَقْيَتِهِمَا ﴾

الصحيح من المدهب أنه يسحب أن يحرم عقب صلاة ، إن مكتو بة أونفل . نص عليه ، وعديه أكثر الأصاب

وعه يستحب أن بحد عنيب مكتوبة فقط ، وإداركب وإذا سار سواه . واحتار الشبح تق الدير أنه يستحب أن يتوم عنيب فرض إن كان وقته . وإلا فليس للإحرام صلاة تحصه .

قامرة . لا يصلى الركمتين في وقت مهى ، على الصحيح من المدهب ، وعليه الأسعاب ، وعليه المعات ، وقال في العروع ، و عوجه فيه الحلاف الدى في صلاة الاستق. في وقت النهى ، وقدم ، ولا يصلهما أيضاً من غدم الله، والتراب

تبيهات

الأول: قوله ﴿ وَيَدُوى الْإِحْرَامِ لِمُسُكُ مُعِينٍ وَلَا يَسْقِدُ إِلاَّ بِالنَّيْةِ ﴾ فأل ابن منجا: إن قبل: الإحرام ما هو ؟ قبل قبل: النية . قبل: فيكيف موى النية ؟ وية النية لا تحسد لما فيه من التسلس و إلى قس التحرد فالتحرد ليس ركم في العج ، ولا شرطًا وفاقً . و لإحراء ، قبل اله العدها .

فاخواب أن لإحرام الية والتحرد هنئة لها . والنية لا تجب لها النية . وقول الصنف ها لا و ينوى الإحراء سمك معين 4 مساد - ينوى سيته سمكا

معیا ، والأشه : أنه شرط ، كا دهب إليه سص أسحاسا . كبية لوصوه انتهى .
اثنامى : ظاهر قوله ﴿ وَيَشْتُرِطُ ﴾ أي يستحب ﴿ فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ إِلَّى
أُربِدُ النُّسُكَ الْفُلانِي ــ إِلَى آخره ﴾ .

أنه نقول قلك طبانه ، أو تما في مصاه ، وهو صحيح ، قلا يصح الاشتراط غلبه على الصحيح من المدهب ، وعليه أكثر الأصحاب وقطع له كثير منهم ، وقبل : يصح الأنه بالع للإحرام ، ويتعقد باللية ، فكذا الاشتراط ، وها

وقيل : يصح الانه نامع للإحرام. وينفقد باسية ، فعالما الاستلاط، وعما الحسلاط، وعما الحسلاط، وعما الحيال مطلقان في سعى ، والشرح ، والرزكشي ، واستحب الشبح في لدين : الاشتراط للحائب فقط ، ونقل أمو داود ؛ إن اشترط فلا نأس ،

فالرة الاشتراط عيد شكن .

أحدها ، إذا عاقه عدوه أو مرض ، أو دهاب مقة ، أو بحوه ، حار له النحل ، الله ي الله ي الله ي الله النحل ، وصرح المصل الذلك في آخر الله الهوات والإحصار كل قول و حاز له التحلل ، هو المذهب ، وعليه الأكثر ، متهم القاضي ، وأبو الخطاب ، والمصلف ، وعيره وقال الركشي : ماهر كلام اخرق وصاحب التنجيص ، وأبي الركات ، أنه يحل عجرد الحصر وهو ماهر لحدث ، قوله ﴿ وَأَفْضَلُهُ : التَّمَتُمُ ، ثُمُّ الْإِفْر ادْ ﴾

هذا الصحيح من المدهب على عليه مر راً كثيرة وعليه حماهير لأسحاب قال في روانة عبدالله ، وصالح بجمار التمتع ، لأنه آخر ما أمر به الني صلى الله عليه وسلم وهو من مفردات المذهب

وعمه إن ساق الهدى فائد ال أفصل ، ثم التمتع رواها المرودى ، و حتارها الشبح تتى الدين وقال : هو المدهب ، وفال : و إن اعتمر وحج في حمر بين ، أو اعتمر قبل أشهر المعج ، فالإفراد أفصل بالعاقى الأثمة الأرابعة و عن عليه أحمد في الصورة الأولى ودكره القاصي في الحلاف ، وعيره ، وهي أفصل من الثانية ، نص عنيه . واحتدره صاحب الدئق في الصورة الأولى .

فائرة: اختلف العلماء في حجة النبي صلى الله عليه وسم بحسب المداهب حتى احتلف كلام القاصي وعيره: هل حل من عمرته ؟ فيه وحهان ، فال في الفروع ؛ والأغلم قول أحمد ، لاشك أنه [كان] فاره ، والنعة أحب إلى . قال الشيخ تقى الدين ، وعليه منقدمو الصحابة .

قوله ﴿ وَمِعْهُ التَّمَتُّعِ. أَنْ يُحْرِمُ بِالنَّسَرةِ فِي أَشْهُرِ الْخُجُّ ﴾ .

هذا هو الصحيح ، نص عايه وحرم به الحرق ، وفي الهداية ، والمدهب ، ومستوك الدهب ، والمدهب ، والمحرم ،

وقال سمن الأصحاب هو أن يحرم مانتمرة وأصاق ، منهم صاحب المنهج. وقدمه في العروع وقطع جماعة . أن يحرم بالمنمرة من ميقات للدم وأطلقوا . منهم المصنف في السكافي ، والن عقيل في الدكرته قال في العروع : وموادهم في أشهر الحيج

قوله (ويَفْرُغُ مِنْهَا).

هكدا ظل الأسحاب قال في الفروع ، قال الأصحاب و بفرع منها قلت - حرم به في اهدارة ، والمبيج ، والندكرة ، والمدهب رومسوك الدهب] والحلاصة ، والكافي ، والمعنى ، والمعجمي ، والخرقي ، والنظم ، والرعاية الكبرى والوحير ، وعيره وقال في المسوعب : ويتحلل

وقال اوركشي وصفة التمم . أن يحرم بالمعرد في أشهر الحج ، تم يحح من عمه . قال : حقمة الله دلك ، قال الشيخال إلى ذلك . فقال : حقمة الله دلك ، قال الله عا وقع في كلام أبي محد وعيره : من أن البمع : أن يحرم بالمعرة في

أشهر الحج ، وبدع سها ، تم يحرم بالحج من مكة الح ، فإن هذا التمتع الموجب للدم .

ومن هما قدا إلى تمتع حاصر السلط على معلج ، على تندهت ، النهبي ، وفال في الحجر : فالتميع أن علم. قبل الحج في أشهام ، وتبعه في الرعاية الصمري ، والخاولين ، بالفائق ، ولم تمووا هاو عرع منها لهاو يأتي أيصاً في شروط وحوب العمرة على لتمتع ، هي اللمة شرط في أتمتع أم لا ؟

قلت . ما فاله الركش لا رد على كلام لأصحاب في قولم و ويفرغ منها اله إداله الع لا بدسه على كل مستع ، سوه كل آفاقياً أو مكي . إد لو أحرم بالحج قلل فراع السرة لكان فاره ، لا دم عديه لأحل تحتمه . لأنه المتقل عن المحتم إلى القرال عليك أوحما عديه دم القران الاكان في شروط وحوب الدم على الترت وقاله هو في الشروط ، والمصنف في المفتى ، ولا بازم مما ادعاه عدم صحة عمرة المسكى . فإن الأصحاب قالوا في يفرع منها الله وقال الا يصح تمتم المسكى الما في فاحرم بالمسرة ، فلا بد من قواعه منها ، و إلا صدر قاريا ، فلا سنيل إلى المستم إلا عداعه من العدة

وظاهر كلام الزركشي : أنه لا يشترط ذلك مسكى و بس الأمر كدلك . و باني في آخر بات وخول مكة : هل يمل المتمتع إذا فرغ من العمره و أسق اهدى إدركان مدماً أمر لا ؟

[و آنی ایصاً می شروط وحوب الله علی لمتمتع . هل اللیه شرط می الممتع أم لا ؟]

قوله ﴿ ثُمْ يُحْرَمُ بِالخَبِّ مِنْ مَكَةً . أَوْ مِنْ قريبٍ مِهُما فِي عَامِه ﴾ . هكدا واد هاعة مهم صاحب العائق ، والرعانتين ، واحدو بين ، واقله حرب ، وأو دود ، سعى الهم قالو لا من مكة أو من قريب مها ٤ ومهم صاحب الوحير ، لكن قيد الفرب عالم ، والدى سبه أكثر الأسحاب : أنه يحرم فى عامه . ولم يقولوا ه س مكة ، ولا ه من قريب منها ، وبسه فى العروع إلى الأسحاب . منهم صاحب المدهب ، ومسولة الذهب ، واعلاصة ، وراد بعض الأسحاب ، فقال اليمره فى عامه من مكة ، ولم يذكر ه قرباً منها ، منهم صاحب الهذاية ، والمستوعب ، والتحيص ، والكافى ، واس عقيل فى تذكرته .

قوله ﴿ وَالْإِفْرَادُ : أَنْ يَحْرُمُ بِالْخُسِحُ مُفْرَدًا ﴾ .

هــدا بلا برع ، ولـكن بعثم بعد دلك ، دكره حماعة من الأصحاب وأطاقوا ، منهم صاحب لندهب ، ومستوك الدهب ، وقدمه في الدوع .

قال حماعة : بحرم بالحج من البقات ، ثم بحرم بالعمرة من أدى الحل.
فان في الفائق - هو أن يجح تم المتما من أدى حل وكدا في الرعايتين ،
والحاويين فان الن عقبل في ندكرته والإفراد : أن يحرم بالحج من الميقات .
راد العصهم على ذلك وعمه من يحرم اللعمرة من الميقات ، وهو صاحب الرعامة السكوي .

وقال فی المحرر وغیره الإه اد أن لائنی فی أشهر الحج بمیره فال الرركشی . وهو أحود .

قال القاصي وعيره ، ولو تحدل منه في يود البحر ثم أحرد فيه معمرة ، فيس تشتع في عدهم مد نقله الل هايء : نسل على معمر بعد الحيح هدى ، لأنه في حكم مالس من أشهره ، بدليل فو ت المح فيه ، وقاله الل عقيل في مد دانه .

قال في الفروع . قدل على أنه لم أنو - بعد تحلله من الأول صبح وقال في الفصول * الإفراد أن تحرّم سلمج في أشهر - فإذا تحمل منه : أخرم بالسرة من أدبي الحل

قوله ﴿ والقرانُ أَنْ يُحْرَم مِما جَمِمًا ﴾

هَكُمَا أَطْلَقَ حَاعَةً . منهم صاحب النهيج ، والحجرر قال في العلاصة : والقرال أن يجمع سهما في مدة الإحرام وقال آخاول : يحرم بهما حمداً من الميقات منهم صاحب الهداية ، وان عقيل في الندكرة ، والمدهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والرعايتين ، والحلوبين والفائق .

قوله (أَوْ يُحْرِمُ بِالْمُمْرَةِ ، ثُمَّ يُدْخِلُ عَلَيْهَا الْحُجِ) . أطلق دلك أكثر الأصحاب وقال مص الأصحاب من مكة ، أو قُرسها .

والرتال

إهراهما : لا يعتبر الصحة إدخال الحج على العبرة : الإحرام به في أشهره . على الصحيح من المدهب ، وقبل : حتبر دلك .

النَّاسِمُ : لوشرع في طواف المدرة : لا يصبح إدخال الحج عليها ، كما لو سعى ، الألم ممه هدى ، وبه يصبح و يصمير فارس ، سه على المدعب ، من أن من معه المدى لا يجوز له التحال .

تميم : ظاهر كلام المصف · أنه يستحب أن سطق بما أخرم به من عمرة أو حج أوها ، وهو محيح - وهو المدهب ، وعده الأصحاب ، وحرم به في الهداية وعن أبي الحطاب ، لايستحب ذكر ما أخرم به ، ظبه الزركشي .

قوله ﴿ وَلَوْ أَخْرِمَ بِالنَّفِحُ ۚ ثُمَّ أَذْخَلَ عَلَيْهِ الْمُمْرَةِ : لَمْ يَعْسِحُ إِخْرَامُهُ بِهَا . وَلَمْ يَصِرُ قَارِنَا ﴾

هدا الصحيح من المدهب . سه على أنه لايلزم بالإحرام الذبي شيء فيه حلاف وقيل يحور يدحال العمرة على اخج صرورة

فعلى المدهب يستحب أن ترفعها مأكد لحج بعمل بعضه وعنيه ترفعها دم ويقصيها .

قامرة: مدهب الإماء أحمد ، وأكثر الأصحاب : أن عمل القارل كانفرد في الإجراء . نقله الحدعة عن الإمام أحمد و يسقط ترسب العمرة ، و يصير الترتيب للحج كما سخر الحسلاق إلى يوم النحر - فوطؤه قبل طوافه لا يصدعرته . قال الركشي - هو المدهب المحتسار للا صحاب . وعمه على القارل طوافال وسميسان ، وعمه على القارل عمرة معردة . احتارها أبو بكر ، وأبو حقص لعلم طوافها .

و. أن في كلام المصف في آخر صفية الحجج : أن عمرة القارن نحرى عن عمرة الإسلام . على الصحيح من المدهب

فعلى الرواية التانية ، يقدم القاران فعل الممرة على فعن الحج ، كمنمتع ساق هديا فاد وقف سرفة قبل طوافه وسعيه لحب ، فقيل - نتقص عما ته و يصير مفرداً بالحج ثم نصم - قدمه في الرعامة السكه ي

وقبل: لا متقص عربه عود رمی احرة طاف لها تم سعی شم صاف للحج، ثم سعی واطنقهما فی الفروع

و ، آنی : هن لاته آن إحدامان أو إحرام واحدا؟ في آخر انت الفدية فيل قوله لا وكل هذي أو إطعام فهو بساكين الحرم لا .

قوله ﴿ وَ يَحِبُ عَلَى القارِدِ وَالْمُتَمَّعِ دَمُ سُلْكِ ﴾

فالواحب عمهما: دم سك ، لادم حمران

أمد القرل: قارمه دم . كما فال الصف وهو المدهب. يص عبيه . وعبيه الأسحاب ومقال بكرس محمد ؛ عليه هدى . وليس كالمستم إلى الله أوجب على المتعتم هذيا في كتابه . والقارل إنما روى أن عمر قال للصّبي الاحتمال وسأله من مشيش . القارل نحب عبيه الدم وحود ؟ فقال كيف بحب عبيه وحود ؟ فقال كيف بحب عبيه وحود ؟ وقال كيف بحب بعبيه وحود ؟ وقال كيف بحب بعبيه وحدد كيف بحب بعبيه وحدد كيف بحب بعبيه وحدد كيف بعبه وحدد كيف بحب بعبيه وحدد كيف بحب بعبيه وحدد كيف بحب بعبه وحدد كيف بعبه كيف بعبه وحدد كيف بعبه وح

فعلى الله على الله دم سك ، كما قال الصنف وهو الصحيح من

⁽۱) الصلى _ نصم انصاد وفتح ابناه . نصعير صبى _ من معمد . محصرم دكره الله حمال في الثقاب ، وحديثه أحرجه أبو داود

فائرة : لايلوم الدم حاصري المسجد احر م كافال المصلف ، وقاله في العروع وعيره . وقال والقياس : أنه لالمرم من سافر سفر قصر أو إلى الميقات ، إل قسا به كظاهر مدهب الشامي ، وكالامهم نقتصي لزومه ، لأن أمم «القران» باق يعد السفر ، محلاف التمتم ، انتحى .

وأما الممتع : فيجب الله علمه تسمة شروط .

أهرها : ماذكره الصنف هذا ، وهو إذا لم يكن من حاصرى استحد الحرام وهدا شرط في وجو به إحماع وصنر الصنف حاصرى المسجد الحرم : أمهيد أهل مكة ومن كان منها دون مساعة القصر العصاد ، أن نشذاه مساعة القصر اللي ممن الأصحاب وهو صاهد ماحرم به في الشرح ، وصاحب الناحيمي وقالة الإمام أحمد وهو طاهر كلام ابن منح في شرحه ،

وقيل . أول منافة الفصر " من آخر الحرم ، وهو الدهب ، وذكره الله هنيرة قول أحد ، وحزم الله في الهداية ، وانستوعب ، والرعابتين ، والحواس ، وقدمه في الفروع .

فوأثر

الأولى من به مين قريب دون منافة القصر ، ومين بعيد فوق منافة القصر لل يلمه ده ، على الصحيح من مدهب لأن بعض أهله من حاصرى المستجد الحراء ، فو بوحد الشرط ، وله أن حام من القريب ، واعتبر القاصى في المحرد ، وابن عين في الفصول ، إقامته أا كثر سفيه ، شم عاله ، شم سيه شم الذي أحرم منه

الثانية الورحل آقاق مكة ومتمتعا دولاً الإقامة بها هد فراع سكه وأو تواها

بعد قراعه منه الصنية دم . على الصحيح من المدهب الوعلية * كثر الأصحاب . وحكاه اس المنذر إخاءً . وحكى وحمَّ الادم عليه .

الثالث لو استوطن آلاتی مکه فهو من حاصری استخد الحرام .

الرائعة: لو استوطل مكى الشاء أو عبرها ، ثم عاد مقي متبته . لزمه الدم على الصحيح من المذهب حرم به للصنف وعيره ، وقلمه في الفروع وعبره ، وقال في المجرد ، والعصول : لادم عليه ، كفر غير مكى ثم عوده .

اشرط النالى: أن المسرق أشهر الهج. قال الإمام أحد عربه ق الشهر الذى أهل فيه ، والاعتبار عنده عاشهم الذى أحام فيه ف فو أحرم فالممرة في رمضان تم حل في شوال لم يكن مثبتماً. نص عليه في رواية جاعة .

اشرط الثالث : أن يحيح من عمه .

الشرط البرائع: أن الايسافر بين المدرة و لحج ، فإن سافر مسافة قصر فأ كثر أطلقه جماعة ، منهم الصنف ، والشرح ، قال في الداوع وامل مراده : فأخرم لله في الله وعليه الصنف عليه ، وحرم به الله عقيل في الله كذا وقدمه في الله وعرم به في برعابة الصنوى ، والحدو بين وقالاً وه يخرم به من ميقات ، أو سنافر سفر قصر وقال في الفصول ، والمدهب ، ومسوله الدهب ، ميقات ، أو سنافر سفر قصر وقال في الفصول ، والمدهب ، ومسوله الدهب ، والحج من ميقات في أخرم به من اليقات فلا دم عليه ، ونص عليه أحمد ، وقدمه في الرعابة الكارى ، وحمل القاصي على أن بينه وين مكة مسافة قصر ، وقال الله عقيل الهو روانة ، وقال في الترعيب ، والتلميمن : وبين مكة مسافة قصر ، وقال الله عقيل الهو روانة ، وقال في الترعيب ، والتلميمن :

و عدير أثر الحلاف في ٣ قَرَانِ ٥ ميقات أهل عمد . قاينه أقل ما تقصر فيه الصلاة . أما ماعداد - فإن بعبهما و بين مكة منافه قصر ، على ظاهر سافاله الركشي في المواقيت وتقدم قول: أن أقربها دات عرق . وقال في العروع " و نتوحه احتمال يعرمه [دم] و إن رجع .

الترط الخامس . أن يحل من العمرة قبل إحرامه بالحج ، يحل أولا عيل أحرم مه قبل حدد منها صار فاراه

الشرط المارس أن يحرم بالمسرة من الميقات دكاه أو العرج ، والحاو في وحرم به ان عقيل في الندكرة ، وقدمه في العروع ، وقال القاضي ، وابن عقيل و وجرم مه في المستوعب ، والتلحيص ، والرعابة ، وعيرهم سال على بيمه و مين مكة مند فة قصر فأخرم منه : ، يعرمه دم المتعة ، لأنه من حاصري مسجد لحرم ، من دم المحورة

واحتار للصنف، والشارح ، وعبرها أنه إذا أحرم بالعمرة من دول البقات ، بارمه دمان : دم الممة ، ودم الإحرام من دول بيقات ، لأنه لم نقر وم سوه به ، و يس ساكن ، وردوا ماظله القاصي

قال المصنف، والشارح ، ولو أحرم الآفاقي الممرة في غير أسهر الحج ، ثم أفام سكة ، واعتمر من التنفير في أشهر الحج ، وحج من عامه عهو متمتع اللس عليه . وعايه دم ، فالا . وفي نصه على هذه الصورة ، تديه على يرتحاب الذم في الصورة الأولى نظر بني الأولى .

الشرط المالع به المستم في التداء المسرة ، أو في أتسلم فاله القامي ، وأكثر الاصاب وقدمه في الله وع وقال دكره القاضي ، وتبعه الأكثر ،

قلت ؛ جزم به في الهداية ، والمهج ، والمدهب ، ومسبوك الدهب ، والمستوعب ، والحلاصة ، والتحيص

قال في الرعاية الكبرى: ويتوى في الأصح وقال في الصعرى: والحاوبين ويموى في الأطهر وقيل لا تشارط سنة التمتع . احتاره المصلف، والشارح . وقدمة في الحجرد، والعائق

لوام

إمراها: لا ستبر وقوع السكين عن واحد. دكره بعض الأسحاب. منهم المسلف ، والمحد في العروع ، فتو اعتمر لنفسه ، واقتصر عليه في العروع ، فتو اعتمر لنفسه ، وحميج عن غيره أو عكسه ، أو صل ذلك عن الدين : كان عليه دم المحة .

وقال في التلعيص في الشرط الثالث: أن كون السكان عن شخص واحد. إما عن نفسه أو عن غيره ، فإن كان عن شخصين . فلا ممتع . لأمه لم يختلف أصماساً . أنه لابد من الإحرام بالفسك الثاني من الميقات إد كان عن غير الأول .

والمصنف بحديث صحب التنجيص في الأصلين اللذين بني عليهما. والمحدد يوافقه في الأصل الثاني: وظاهر كلامه محالفية في الأول

الثانية . لا تعتبر هذه الشروط في كونه متبيتها على الصحيح ، وقدمه في العروع ، وقال : ممنى كلاء الشيخ – بعني به المصلف – يعتبر وحرد به في الرحاية إلا الشرط السادس - فإن سعة تصلح من المسكى ، كعبره ، عني الصحيح من المدهب ، وعليه أكثر لأسماب - ونقل احت عة عن أحمد كالإفراد - ونقل الرودي : الس لأهن مكه متمة .

قال القاصي ، والمصنف ، والشاح ، وعيره ، مصاه ليس عليهم دم متعة وقال الركشي ، قلت - قد نقال ؛ إن هذا من الإمام أحمد بناه على أن المسرة لا تحت عليهم - فلا متعة عليهم ، أي الحج كافيهم ، عدم وحو مها عليهم فلا حاجة إليه - النجي

وذكر ان عقيل رواية : لا تصح المتمة صهم . فان س أبي موسى " لامتمة لهم ، وأطلقهما في العالق .

" التّالِيّة لا سقط دم التمتع والقرال بود د سكهم على الصحيح من المدهم ، يس عليه ، وعنه بسقط ، وأشفهما في الحويين وقال القاضي : إن قل ، يلزم القارل الإنساد دمان سقط دم القرال النهي

الراهز . لا يسقط دمهما أيضًا عواته على الصحيح من لمدهم، وعه يسقط

الخاصة : إذا فضى لقارل فاردً قرمه دمان ، لقرابه الأول دم ، ونقر به الله في آخر وفي دم فوانه الروانتان المستدمتان ، وقال المصلف : بارمه دمان ، دم لقرابه ، ودم لقوانه ، و إذا قصى القارل مفرداً له بارمه شيء الأنه أفصل ، حرم به المصنف وغيره ، وقدمه في الفروع ، وحرم شير و حد : أنه بازمه دم لقرابه الأول ، وفيه لفو ته الرواس ، وراد في الفصول ، بازمه دم ثالث أوجوب القصاء ، فال في القروع : كذا قال .

فإذا فرع من قصى معرداً أحرم بالمدلة من الأبعد . كن قسد حجه . و إلاازمه دم و إذاقصي مشتعاً فإذا تحلل من العدلة أحد ما لحج من الأنعد

الساوسة عبره ده لختم والفران بطوع غريوه النجر على الصحيح من المدهب ، وحزم به القاضى في الحلاف ، ورد ما فل عنه حلاقه إليه ، وحرم به في السعة وقدمه في الحداية ، واستوعب ، و خلاصة ، والتنجيس ، والعروع ، والعرف أولاء تين ، والحاويين وعنه بدره الله إد أحره بالحج وأطنعهما في المدهب ومستوك لذهب وعنه بدره الله به قوف ، ودكره المصنف ، والشرح ؛ احيار القصى ، قال بركتي ولمله في المحرد وأطنقها والتي قالها في الكافي ، ولا يدك عيرها ، وكد قال في المحى ، والشرح ،

وقال الل الرعوى في تواصح : يحب دم القدال بالإحرام . قال في العروع : كدا قال . وعده يعرم بإحرام العمرة لنية التمتم إداً . قال في العروع . و نتوجه أن منى عليها ما إدا مات تعد سب لرجوب : أيحرج عنه من تركته .

وقال بعص الأسحاب: عائدة بروادت: إذا بعدر الله ، وأراد الانقال إلى الصوم ، فتى يثبت البعدر؟ فيه الروادت

تغيهان

أمرهما : هذا الحسكم متقدم : في يروم الدم .

وأس وقت دمحه غرم في المدة ، و مدهب ، ومسبوت الدهب ، والسنوعب ، والسنوعب ، والحويين المدة ، والسنوعب والمحارم وال

وقد خرم بی الحج را، و النظم ، و خامی ، و العائق وعیرهم ۱۰ آل وقت دم المتعة والفرال : وقت دیج الأصحیة علی ما الآل بی باره

واحتبار أنو العطاب في لانتصار ، يحور له العرب بها العمرة الوأن من الصموم ، لأنه بدل ، وحمل رواية الن منصور بداعه بود المنجر على وجوابه بيرم المجر ،

وبقل أوطال ، إن قدم قبل العشر ، ومعه هدى ، بحره ، لا يصبع أو يموت أو يسرق ، فان في الدوع : وهذا صعيف قان في السكافي وإن قدم قبل العشر بحرد ، وإن قدم به في العشر ، بتجرد حتى سجره تمي ، استسد ، مهذه الرواية واقتصر عليه

> الثاني : هـ الحسكم مع وحود الهدى ، لامع عدمه . و يأف في كلام عصف في أثر ، باب العدية

قوله ﴿ وَمَنْ كَانَ قَارِنَا أَوْ مُفْرِدًا أَحْنَانَا لَهُ أَنْ يَفْسَخَ إِذَا صَافَ وَسَعَى ، وَيَجْفَلُهَا تُحْرَةً . لأَمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بِذَلك ﴾ .

اعلم أن فسنح القارن ، والمفرد حمهما إلى العمرة : مستحب بشرطه . نص عليه وعليه الأسحاب قاطبة . وعمر القاسى ، وأصحابه ، والحد ، وعبرهم : مالحواز وأرادوا فرص اسألة مع الحاعب ، قاله في المروع ، وهو من مفردات المدهب لكن مصنف ها دكر العميج بعد الطواف والسعى ، وقطع به الحرق ، و لمصنف في العبي ، والشارح ، وصاحب العائق ، وقدمه الزركشي ، وقال : هذا في المعنى ، والشارح ، وصاحب العائق ، وقدمه الزركشي ، وقال : هذا طاهر الأحادث

وعن أن عقيل - الطواف للية الدمرة : هو الفسح ، و له حصل رفض الإجرام لاغير - فهذا تحقيق الفسح وما للفسح له

قال الزركشي قلت: وهد حيد و لأحادث لا أناه التعي

وفال في الهــدا، قــ وتهمه في المدهب ، ومسوك الذهب ، والستوعب ، والحلاصة ، والرعابتين ، والحاو بين ، وعيره ، وهو معنى كلام القاضي وعيره ، المقارل ومد د أن نصح سكهما إلى الممرة ، شرط أن لا يكون وقد نعرفة ، ولا سافا هديا الدين على موقت الهديج ، بل طاهر كلامهم : حوار المسج ، سو ، طافا وسعيا ولا ، إذ ، يعد نعرفة

فال الركشي ولا عرائه كالداس منحا فيه فال . طاهر كالم المصف أن التموف والسعى شرط في ستحاب الفسح ، فال: ويس الأمر كذلك لأل الأخيار تقتصي الفسخ قيسل الطواف والسعى . إلاه إدا طاف وسعى ثم فسح ، يحتاج إلى طواف وسعى لأجل العمرة ، ولم يردمش ذلك ،

قال: و يمكن أو مل كلام المصنف على أن 3 إذا 4 طرف لأحسا له أن مصنح وقت طواقه. أي وقت حوار طواقه ، النهي كلام ان منحا وعفل عن كلام اخرقي والمصنف في المغنى والشارح وكلاء القاضى ، وأنى الخطاب وعيرهما لا يأبى دلك

قال الركشي : وليس في كالامهم ما تنصي أنه يطوف طوافا ثاب كما رعم ال صعد . التعلي .

قت: قال في الحكافي: يس لها - إذا لم حكن معهد هدى - أن يعسجا يثهد الحج و يتو ياعرة و بحلاس إحرامهما نطواف وسعى و تحصير - البصيرا نشتمين ، التهي

فال الركشى وقول ال منحد في لأحدار تقلصي القليج قب الطواف والسعى له ليس كدلك ، بل قد يقل الإن طاهرها : أن الفليج إيما هو نعد الطواف، و و ده حداث حال فإنه كالنص فإن الأمر داها على الله هو نعد طوفهم التهلي ،

وقال في الفروع للمي أن عسجه يشهمه بالحج ، راد المصنف إذا طافا وسعيا فينويال بإخرامهما دلك عمرة مدادة الهاد فرعا صها وحلا أحام بالحج ، ليصيرا مستمين .

وقال في الانصار، وغيول مسائل؛ لو ادعى مدع وحوب الصح مسعد. وقال الشيخ على الدس ؛ يحب على من اعتقد عدم مساعه فيه في الفائق قوله ﴿ إِلاَ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَاقَ هَدْيَا ﴿ فِيكُونُ عَلَى إِحْرَامِهِ ﴾

هد شرط في سمه فسنح القارل و لمد و حصيما إلى السره . على الصحيح من الدهب و يأتي حكاية الخلاف جدهذا .

ويشترط أيصًا • كونه لم يقف يسرفة . قاله الأصحاب قوله ﴿ وَلَوْ سَاقَ المُتَمَنَّعُ هَذَيًّا ﴿ يَكُنُ لَهُ أَنَّ يُحِينٌ ﴾

هذا المدهب للا راس ، فعني هذا ؛ يجاء الحج إذا طاف وسعى للمراته قبل محله الحلق افإذا دبحه يوم النحر حل منهما مما ، بعني عليه نقل أبو صاب - الهدى يمنعه من التجلل من حميع الأشباء في العشر وعيره -وهذا المدهب . وعليه أكثر الأعماب - وقطع له كثير ملهم ، وقدمه في الفروع وعيره .

وقیل : یحل کمن لم یهد ، وهو معتصی ما نقله یوسف س موسی ، قاله القاصی و قبل أبو طالب أنصاً فیس یعتمر قاراً أو منهماً ــ ومعه هدی ـــ له أن عقمر من شعر رأسه حاصة

وعبه بن قدم قبل المشر ، بحر المُدي وحل -

واعل برسف ال موسى فيس قدم متمتماً معه هدى ١٠ إلى قدم في شموال الجره واحل ، وعليه هدى آخر الوابي قدم في المشراء إمل ، فقيل له الحبر معاواته؟ عقال : إما حل مقدار التفصير ،

قال الفاصى طاهره سجل قبل العشر . لأنه لا علول إجرامه . وقال المصلف • ختبل كالام حاقى أن له التنجل . و للجراهديه عند سروة و بأني هذا أيضًا في كالام لمصلف في آخر باب دخول مكة -

فائرتاب

إصرافهما حيث صح المسح ، فإنه يلزمه دم على الصحيح من مدهب من سنه . وعيه أكثر لأسحد ب وقدمه في الدوع ، مسعى ، والشرح ، وعيره ، ودكر مصنف عن القاشي : أنه لا يازم دم صده اللية ، وحرم به في الرعبة المكترى

الثالية قال في المنتوعات الإبسنات الإجراء عية الصنح قال في الرعية الكرى: كرم دلك و قصر في العروع على حكامة قوله و والمرأة إدا دحلت مُتمتّعة خاصت قبل فَوْت اللّحج : أَخْرَمَتْ بِاللَّحِ وصلات قارية) نص عليه (ولما تقض طواف القُدُوم)

وهدا بلا براع في ذلك كله . وكدا الحسكم برحد عبرها فوات الحج . بص عليه ، وتحب دم القرال ، واسقط عبه الممرة . على عليه وحرم به القرصي وأسحابه في كسب اخلاف ، واقتصر عله في العروب

قوله ﴿ وَمَنْ أَحْرَمَ مُصَنَّقًا ، بأن توى هس الإحرام ، ولم يُعنيُّ يُشَكَا صَبَّ وله صرْقُه إلى ماشاه ﴾

هدد المدهب به العروع وعيد اكثر الأسحاب وحدم به في الوحر وعبره ، وقدمه في الوحر وعبره ، وقدمه في العروع وسيره وقل الإسم أحد محده عرق ، وقال الإسم أحد ألص ، حديد عرق وقال العاصى : يحديد عرف بال كال في عبر أشهر الحج ، وقال في ولا كر عبره : أنه أولى ، كاسداء إحراب لحج في عبر أشهر لحج وقال في الرعاة إلى شرطان تعبين ما أحد م به مصرا مقد مطاس فال في العروع : كذا قال ، قوله في وإلا أحرم عمل ما أحره به فلال المفلد إحرامه عمله عمله عمله في الحرم وكد لا أحد م به فلال ، بلا حداف فيهم سعه شم إل عم ما أحرم وكد لا أحد م به فلال ، بلا حداف فيهم سعه شم إل عم ما أحرم به فلال ، ديمقد منه وكد لا كال برج الدالول مصله في الحدم عبر ما يو أحرم به فلال ، ديمقد منه وكد لا كال برج الدالول مصله في المدم منه عبره منه به مدم منه أحرم به فلال ، ديمقد منه وكد لا كال برج الدالول مصله في المدم منه به مدم من تقدم

قل في الدوع : فضاهره لا يومه صرفه إلى ما يصرف إليه ، ولا إلى ما كال صرفة إليه - وأطنق مدمن الأصحاب حيايين .

قال في الدوع، وطاه كالام لأصلاب يعمل نقوله ، لا تنا وقع في نفسه.
وله كال إحام من أحرم منه فاساساً فقال في الدوع يتوجه لحلاف له فيما إذا مدر عمدة فاسدة على تمفد صحيحة أم لا "على ما أبي في الدر وله حمل إحرام الأول الحكمة حكم من أحام مسك و سيه ، على مار "في في كلام المسمف فريس".

ويوشك : هن أحرم الأمن أو لا " فالتنجيح من المدهب. أن حكمه حكم الإصاف و حكم الإصاف و جام مالو م بحرم ، فيكون إحرامه مطلقاً ، قال في الفروع : هذا الأشهر ، وقال : فظاهره ولو أعلم أنه لم يحرم طوم بالإحد م ، محلاف قوله لا إن كان محرم فقد أحرمت ، فلم يكن محدماً ، وقال في الكاني ، حكمه حكم من أحرم بنسك وسبه ، وقدمه في الفروع والرعاية .

فائرة قوله (و إنَّ أخره نحجَنَايِ ، أَوْ عُمَرَ أَيْ ، انْمقد إِخْدَاهِ) ملا بران ، فال الفروع معلا - لأن الرمال يصبح واحده فيصح به كمو قي الصفعة قال فال من خلاف هذا . كأمله قال وهو متوجه ، تمي أنه لا يصح واحده منه في فول وقال أيضًا يتوجه لحلاف في المعادم مهم ، قوله (و إن أخر م المنك ونسية ، حملة عُمْرة) .

هد الصحيح من المدهب وعيه أكثر الاصحاب، ولقه أبو داود، وحرم به في الوجيز وغيره، وقلمه في الفروع ، والفائق وغيره، قال من ملحا في شرحه الهدا المدهب وقال عاصى العمرة إلى أيهما شاء وهو رواله عن أحمد وقسم له حالة وحمل الفاضي بمن أحمد على الاستحياب، وقدمه في الشرح فات اوهو أصواب ، لأنه عني كل غدير حائر

قال فى للح ومن أحد مسات وأسيه ، أو أحرم به مطاقاً ، ثم علمه سمع أو إدا دراً وقرال : حال وسعط عنه فرضه إلا الناسي لتسكه إدا عيمه نفرال ، أو سمته وقد ساق لهدى الرام حراله عن لحج دول العمرة وأطاق حماعة وحمين الحراكمة عملة أو مشداً .

والره . او عين مسى قدان : صح حجه ولا دم عليه . على الصحيح .

وقبل عرمه دم قدان احباط وقبل وقبط عمرته ، بناه على إدخال العمرة على
الحج خاجة فيدمه ده فرال . وم عينه سبتع شكمه حكم فسح الحج إلى العمرة .
و يازمه دم سعة . و بحر له عنهم

ولوكان شكه بعد طواف العبرة حله عمرة . لامتناع إدحال الحج إدل لمل لا هدى معه . فإذا سعى وحلق : فمع نقاء وقت الوقوق بحرم بالحج و تممه وبحرثه و بارمه دم الحنق في عبر وقته ، وإل كال حاجًا وإلا قدم منعه .

ولوكال شكه بعد طواف العمالة وحفله حجة أو قرارً تحس بعض الحجم. ولم يحره واحد منهم اللسلك لا لأنه يحتمل أن بنسى عمالة ، فلا يصبح إدخاله عليها بعد صوافها و يحتمل أنه حج افلا يصبح إدخاله عالماء ولا دما، ولا قصام، للشك في سنتهما

فامرة قوله ﴿ وَإِنْ أَخْرُمُ عَنْ رَخْنَيْنِ وَفِعَ عَنْ هُسِهِ ﴾ . بلا تراغ : وكنا لو أحاد عن نصه وعن عبره

قوله (و إن أخرم عن أحدها لا يميله وقع عن هله في الوحير هذا الصحيح من المدهب . وعليه " كثر لأحداث وحد به في الوحير وعيره وقدمه الصنات ، والشرح ، وصحت العروم وعيره ، وهو من المردات وقال أنو العطاب الصرفة إن أيهم ساء اقال في لهد ه : وعدى له صرفة إلى أيهم ساء اقال في لهد ه : وعدى له صرفة إلى أيهم شاء العرب و عالق

فعلى القول للسابى . ، طاف شوطاً ، أو سعى ، أو وقف الدرقة قس حمله الأحداث : تمين حديه عن لفسه على الصحيح ، وقدمه في الفروع ، وعنه الطل . كدافال في ارغاله و تصمن

فائدة: ودب من أحد من ثبين حجتين ليحيح عبه في عمر واحد ، عمله عرب عن أحده بعده عرب عن أحده بعده عرب عن أحده بعده وسنه ، أو عدر معرفه - فإن فرط أعاد اختج عبيد - و إن فاط الموسى إليه مدلك عرم ذلك ، و إلا قس تركة الموصيين ، إن كان النائب عير مست حر مدلك ، و إلا فرماه و إن أحام عن أحده بعده ولم هذه : صح ، وما يصح إحرامه الآحرامة بعد على عليه

قلت . قد قبل · إنه يمكن همل حجتين في عام واحد ، بأن يقف نعرفة ، ثم يطوف لله يارة بعد نصف ليلة البحر ينسير ، ثم يدرث المقوف عرفة قبل طوع غر ليلة البحر .

قوله ﴿ وَإِذَا اسْتُوَى عَلَى رَاحِنتُهُ لَتِي ﴾

يمني إيرا السنوث به راحته قائمة الوهد أحد الأفوال اقطع به حماعة , منهم لحرفي ، والنصاف ، والشارح الوقدمة في الدائق

وقيل السنجب البداء السية الفت إجرامه ، وهو المدهب ،

قال الرآكشي ؛ الشمهور في أمدهت أن الأولى أن الكول الدلية حين يحرم ، وحرم له في السعيمي وقدمه في اعدر ، والدوح ،والرع مين ، والحو ين ولفل حرب ، مني مني شاء ساعة أكثر ، وإن شاء لعد

فالدناد

إهراهما : النسة سنة على لصحيح من المدهب وعليه الأسحاب من وقيل واحمة حدره في الهائق وقيل واحمة حدره في الهائق

الثالث پیدنجب آن بهی عن أخرس ومر بس نقید اس افراهیم ، قال خماعةً : وعن محمون ومعملی عدله از د تعصمهم ، و بائم ،

وقد دكر لأسحاب أن إشارة الأحاس مفهومة كمطقه .

قلت : الصواب الذي لا تلك فيه أن إشاره الأحرس المسية القوم المقام البطق لها ، حلث علم إراث الملك .

تعبيران أمرهما : صاهر قوله ﴿ أَنِي تُنبِيةَ رَسُولِ اللهِ صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ ه لتينتُ اللهم سابِي آخره ٥ ﴾ .

أنه لا تريد عليها وهو تعليج ، فلا تسلحب ترياده عليه . م حكن لا تكره

على الصحيح من المدهب وعليه أكثر الأسحاب ، وقدمه في الغروع ، وقال ان هبيرة في الإفصاح كره الزيادة عبيه وقبل له لزيادة بعد فراعها، لا فيها ، الشابي : طاهر قوله ﴿ وَيُسْتَخَمُّ رَفَّعُ لَصَوْتِ مِهَا ﴾ .

الإطلاق فيدخل فيه لو أحد من طده ، سكن لأسحاب قيدوا دلك بأمه لايستحب إطهارها في مساحد الحل وأمصارها . واسقول عن أحمد : إذا أحرم من مصره لا محدي أن بدي حتى بدر

فيكون كلام المصنف وغيره _ بمن أضلق _ مقيداً بدلك وعبد الشبخ تتى الدين . لايلبي توقوفه بعرقة ومزدلقة . لعدم تقله . قال في الفروع :كذا قال .

الدنار إمراهما : قولِه ﴿ وَالدُّعَادِ بُسْدَهَا ﴾ .

يسى يستحب الدعاء بعد التلبية بالا ترح ، ويستحب أيضاً بعده : الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .

الدائية: لا سنحب كرر النمية في حلة واحدة قاله في الهدمة، وللدعب، والمدعب والم

وظال القاصي في اخلاف استحد مكد ارها في حالة واحدة . لتسبيه بالعبادة وظال القاصي في الله وأو يحب الوثو . وظال المصلف ، والشارح المحك الوثو . كدا قال ، والرعالة الكرام في حالة واحدة القال في الرعالة الكرام في حالة واحدة القال في القروع - كدا قال في الرعالة الكرام في حالة واحدة القال في القروع - كدا قال في الرعالة المدالة المد

قوله ﴿ وَأُيدِي إِذَا عَلا سُرًا ، أَوْ هَمَطُ وَادِياً . و فِي دُرُ العَمَّلُواتِ المَكْتُو بَاتِ ، وَ إِذَا التَقْتِ الرَّفاق ﴾ . المكتو بآت ، و إِنْهَا إِذَا سَمَ عليها ، أو أَلَى معطوراً سَبّ ، أو رك د مة ، الا تزاع ، و يلبي أيضا إِذَا سَم عليها ، أو أَلَى معطوراً سَبّ ، أو رك د مة ، واد في المستوعب و إذا رأى البيت ، قوله ﴿ ولا تَرْفَعُ المرالةُ صواتِها بِالتَّمْبِيةِ ، إلا عقدار مَانَسَمَعُ رقيقتُها ﴾ قوله ﴿ ولا تَرْفَعُ المرالةُ صواتِها بِالتَّمْبِيةِ ، إلا عقدار مَانَسَمَعُ رقيقتُها ﴾ الد أن لا رقع صونه ، حكاه الن السر إحد الله و لكره حهره مها أكثر من إله ع رفيقتها ، على الصحيح من المدهب ، حوف الفتة ، ومنعها في الواصح من ذلك ، ومن أدال أيضًا عذا الحكم إذا قلنا إن صوتها ليس بمورة ، وإل قس ، هو عورة ، وإله عنه ، وظاهر كالام بعض الأصحاب : أنها لفتصر وللعسم ، وها إلى الفروع ؛ وهو متجه ، وفي كلام أني الحقاب وللعسم ، وصاحب المستوعب ، وه عة الأعم إلا غدر ما تسمع فقتها

فوامر

الأولى الانشرة الله مير المربية من قدر عبه الله الأسحاب الله من المدهد. وقدمه الصبح ، والشرح ، وبصراء ، وقدمه في الفائق وقبل ، لايستحب حرابه في فدا » والمستوعب ، وأطلقها في الفروع ، وقبل ، لايستحب حرابه في فدا » والمستوعب ، وأطلقها في الفروع ، وقبل : استحب د كره فيها أول مرة حداره الآحي . وحيث د كره المستحب بقدرل د كر المدة قبل الحج ، على الصحيح من المدهد ، على عبه عبه عبول لا لبيث عرة وحج » للحدث المتعلى عبه . وقال لآحرى إيد كر الحج قبل المدي وقبل لا سيث حدد وعرة » الدائم وحكى المدي الدائم عن أي المعالم المدوم فاله الإمام أحد وأسحاء . وحكى المدي عن أي المعالم : لايلي ، لأنه مشتمل مذكر مخصه .

صلى الأول: قال الأصحباب الانطهر التسبية في طواف القدوم ، فاله في المروع وقال في الهبداية ، والمنتوعب ، والخلاصة ، والتنجيص وعيرهم : المراجد فيه . لايستحب إطهارها فيه .

ومعنی کالاً الله صی . کره إصهارها فیه . وصرح به المصنف والشارح . ود کر فی برعانهٔ وحد ایس إظهارها فیه .

وأما في السمى المداصواف نقدوم الا فعال في الدروع التوجه أن حكمه كذلك . وهو مراد أصمعانيا .

الرابعة الأنس أن بنبي علال لاكاد النصلف وتنمه الشارح وعيره. وقال في الله وعاد و سوحه احتيال كرد العدم بفلها

فان، و للوحه أن الكلام في أنه، النالية ومحاصلة لا حتى للنام ورده مله لم كالأدان اللغي

قات قال فی مذهب مقطع النسة فی سه علیه رد ، و سی مصلف فی شهیر : هده أحكام الله الله أما وقت قطعها فی كلام مصلف فی آخر الله دخول مكة فلیم ود

بات مخطورات الإحترام قوله (وهي تسعة عمل لشعر، والقديمُ الأصفار) يمه س بالقسمر عملَ وسوء كان س الرأس أو عبره من أحر ، الدن

يميم من إلى الله مشعر إلحاظ وصوم كان من الرأس أو عجره من أحوم البدر على الصحيح من المدهب

وفال في مسهج بن أن شعر لأنف ما يعرمه دم العدد الترفية الفال في الفروع كند قال وصاه كالاما عيره حلاقة الرهو أطها

والصحيح من مدهب ، وعنيه الأصحاب فاصلة • أن لفنير الأطافر كحلق الشعر ، وحكام ابن شدر إحمال

ووجه في الفروح الحقالاً: لاشيء في غليم الأطفار - وحكى تصلف ومن تلمه

رواية : لاشى، فيها ، قال في الدوح الوظاهرة أن الرواية عن أحد]ولم أحده دميرة [وعدرته في العلى ، في الله القدية : أجمع أهل العلم على أن الحجرم ممتوع من أحد أطفاره وعب العدية الخدها في قول أكثرهم : حماد ، ومالك ، والشاصى ، وأى ثور ، وأصحاب الرأى ، وروى عن عطاء ، وعنه لافدية عليه ، لأن الشرع ، يرد فيه قدية التهى .

هدا لفظه ، والعده أل قوله فا وعده لل معود إلى عطف ، لا إلى الإمام أحمد . لأمه لم تقدم له حك ، سه على دلك اس بصر الله في حواشيه وهوكا قال] . قوله ﴿ فَمَنْ حَدَق ، أَوْ قَلْمَ ثُلاثَةً ۖ فَعَنْيَهِ دَمْ ﴾

هذا مدهب قله الذمني وعبره ويصره هو وأصحامه ويص عبيه وحرم به في الوحير ، و عور ، والإفادات ، والمدهب الأحمد وسيره ، وقديمه في الفروع ، والعائق ، والشرح ، واخلاصة وشعره .

(وعنه لَا تُحِبُّ الدُّمُ إِذْ فِي أَرْتُمْ شَمْرًاتِ فَضَاعِدًا).

مقله جماعه واحت والحق ، وقدمه في سعبي ، والرعابة الصمرى ، والحاويين ، وحزم به في الط بن الأقرب في الركشي ، وهي الأشهر عبه ، واطلقهما في المدهب ، ومسوك بدهب .

ودكر اس أبي موسى رو بة . لا عب بدم إلا في حمل فضاعداً ... واحتدره أبوكار في التبسه . قال في الفروع : ولا وجه لها . ظال الزركشي ؛ وهي أصعمها وأهلقهن في التلجيض

ووحه في الفروع احتمالاً الأجب لدم إلا فيما يماط له الأدى وهو مدهب مالك -

قال في العائق : و لمحسر علق الدم عقدار ترفيه بإزالته قوله ﴿ و فِيهَا دُونَ دلك ، في كُلّ واحد مُدّ من طمام ﴾ هذا الدهب . ونص عليه . وعليه الأصحاب . قال في الفروع : وهو استهب عبد الأصحاب قال الصنف والشارح . هذا طهر المذهب وهو الذي ذكره الحرقي، قال الركشي : هذا الشهور من الروانات ، و لمحدر ندية الأصحاب : الحرقي ، وأتى تكر ، من أتى موسى ، والقاصي وأصحابه ، وغيرهم النهبي . في وعنه تَنْتُمَةً :

لأنه لاغد ير فيه س الشارع . قال في العروع : قال على أن مد أد : متعمد في نشيء .

﴿ وعنه دِرْهُمْ وعنه صف درهم ، وعنه درهم و يشعه }

دکرها أصحاب الدمنی و جد حها الفاضی من أسانی منی و هو قول فی الرعابة وقدمه فی المستوعب فال درکشی و ندره ــ علی آخ بج الدصیــ آل مجرح آل لاشی، علیه . وآل حب دم ،کا حا، دلک فی بیلی منی

ووحه في اله وع تح غر : مارمه في كل شه له أو طع الله ده وماهو سعيد قوله ﴿ وَإِنْ خُلْقَ رَأْسُهُ بِإِذْنَه : فَالْقَدْ بِهُ عَنِيْه ﴾

هى على المحدول رأسه ولا شيء على لحال وهمدا المدهب وعليه الأصحاب، وفي الفصول الحتمال أن الصمال على الحاق إذا كان محرما م كشعر الصيد قال في الدوم كدا قال.

فالرق ، خبق رأسه وهو ساكت و مهه ما فقل الدمه على الحوق رأسه لله أمامه عدده ، كودعة ، صححه في مدهب ، ومسوك بدهب ، وتصحيح الحر وحرم به الكافي

فدت : وهو الصواب . وهو ظاهر المنور

وفيل ؛ على العاس ، كإبلاقه ماله وهو ساكت وحرم به في الإفادت ، ومسعب لادى . وهو طاهر كلام الصلف هما وأطلقهما في الستوعب ، والمعنى والمحلص ، والمحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعد عين ، والحاويين ، والفروع ، والعالق . قولِه ﴿ وَ إِنْ كَانَ مُكُرِهُا ، أَوْ مَا عُمَّا ، فَالْمِدْيَةُ عَلَى الْحَالِقِ ﴾

هذا المدهب على عليه وعلمه حاهير الأسماب, وفي على لمحلوق رأسه . ودكر في الإرشاد وحها ا^{عال} القرر على لحالق .

ووحه في الدوع احتمالاً: أنه لافدة على واحد منهما. لأنه لادا ل عليه . و أن إدا أنك م على احتق وحتق للفليه في كلام مصلف في آخر الفدلة . قوله فرو أن حدّق المحرم وأش حلالي أفاز فلا فلاية عليه }.

هد مدهب وساء لأسحاب

وفي لفصول حيال إحمد عنيان على المحرم الحالق

قامرة وطلب عبرد فحكه حكم خاب، على ما تقده من خلاف والمعصيل فلت أنها قال توجوب القدلة على مصيب شاء ، حكال متحها الأله في الدال الإيدير من إلى أنه محامى حتى الوق كالدالمص الأسحاب : أو أسل عبرد فيكاند تي

قوله (وفطَّعُ اشْعر ومنَّهُ كَعَمْتُه)

وكدا فضع نعمل المد ، هذه بدهب وعليه لأصاب وحرج مل الهيل وحياً أرجب عليه نصبته ، بأبايه إصلع : وما هو بعيد ، وحرم له مل عدوس في تذكر ه ، وهو احتمال لأبي حكم : ذكاء عله في الستوعب ، وذكاه في العائق وعيرد قولاً

قوله ﴿ وشعر الرأس والندن واحد ﴾

هذا الصحيح من المذهب والروائين الواحدارد أو خصاب ، والمصلف ، واشارح ، وقال الفدا طاها الدهب وصاها كالأما لحاقى اوحام به في الحدي ، وقدمه في الحلاصة ، والرعاسي ، واحاولين ، والعائق

وعنه الكل وحدجكم منفرد تمنها جانته عن أجمد واحتارها القاصي

والل عقيل، وحاعة، وحرم له في اللبيج، و هي للدردات، وأصفهما في المسوعب والتحييل ، والمدهب، ومسوك بدهب، والفروع،

وقال في السهج " إن أ إل شعر الألف لم للرمة ومن العدم الترفة . قال في العروع كما قال - قال " وطاه كالام عيره حلاقة ، وهو أصهر ،

و تعمر فائدة - واسين : أو فطع من رأسه شعر بين ، ومن بديه شعر بين . فيحب الدم على المدهب ، ولا بحب على بروانة الثانية .

فالرق د که جاعهٔ من الأسمال آنه له لس أو عيب في رأسه و بديه . آن فيه الروا ، بن منقدمت و منعموض عن "جد ال عليه فد ة واحدة وحرم به القصي ، واس عقيل ، وأو حصاب وعيرهم وهو الدهب .

ود کر اس آبی موسی الرو بیس فی النس او معه فی الرعاسین ، و لح و نیس وقده، با آل علیه فد ة واحدة

قوله ﴿ وَإِنْ خَرَحَ فِي عَيْنَيْهِ شَعْرَ فَقْعَهُ ، أَوْ بَرَلَ شَعْرَهُ فَعَظَّى عَيْنَيْهِ فَقَصَّهُ ، أَوِ الكَسِرَ طُفْرُهُ فَقَصَّهُ ﴾

> نعنى : قص ما حباج إلى فتمه ﴿ أَوْ قَطَعَ جَلِداً عليه شَعَرَ * فلا يَدَانَهُ عنه ﴾ .

وكدا لو اقتصد فرال الشفر الأن النابع لايضمن أو جعم ، أو احتجم ولا يقطع شداً الذال في الفروع - وسوحه في الفصد مثله

و لدهب فی دلک کله ۱ آمه لا فد به علیه عمل شیء می دلك . وقال لاحری ایل سكسر طعره فاد د اقطعه وقدی

فوائر

الأولى: لا حصل له أدى من غير النعاء كشدة خرم وقروح وصداع أر له . وقدى ، كأكل صد عمرورة الثانية : بحور له تحليل لحنته ، ولا فدية نقطعه بلا تعبد . نقايد اس إلزاهيم . وقدمه في الدروع .

والصحيح من المدهب. أنه إن بان تشط أو تحيل العدى . قال الإمام أحمد : إن حلم فسقط شعر، أو كان ميتً افلا شيء عليه الله في العروع وحرم به الصلب، والشارح وعبرهم

الذائش . يحور له حلك رأسه و بدنه برفق - بص عليه . مند نقطع شعرا . وقيل . غير الحنب لا يحكم، بندنه ولا يحكمهم تمشط ولاطفر

البرافع ؛ يحور عمله في حمام وعاره بالا تسار يج ... وقال في الفروع ؛ و تتوجه قول ، إن ترك علامه في ...، وحبيب رأسه أوى ، أو الحرم به .

الح مد: : تحور له عدل رأسه بدنر أو خطى ، على العدميح من المدهب .

ودكر خاعة اكره ، وجرم به صاحب الستوعب ، و مصلف في العلي ، والشارح ، و من رزم في شرحه .

وعبه إنفر- والفدى اللهل صالح القداركل شعاء ، ونعله لفطعه من العسل وعلى القول باكراهة ، حكى صاحب المستوعب ، والمصنف ، وعيرهما في العدية : روالتين ـ وقدموا مدهب الوحوب .

وقيل - الدو شان على تقول شحا محادلك . فإن فلنا . يحرم فلدى أو إلا فلا . قات - وهو الصواب .كالاستطلال بالمحمل على ما أنى قراماً .

وقال الشيخ مي الدين ــ فيس احدج إلى قطعه تحجمة أو عسل ـــ م يصره قال في الفروع •كدا قال

عبد : قوله ﴿ الثَّالِثُ : تَعْطِيلُهُ الرُّأْسِ ﴾ .

تقدم في وب السواك أن الصحيح من المدهب أن لأدمل من ارأس

وأن مافوقهما من البياض من أوأس ، على الصحيح ، وتقدم في مات الوصوء ، ماهو من الرأس ، وما هو من أوجه ، و خلاف في ذلك مستوفى ، شاكان من الرأس حرم العطيلة هذا أوعاية المدالة .

قوله (هُوَى غَطَّاهُ بِمِامَةٍ ، أَوْ خَرْقَةٍ ، أَوْ قَرْطَاسِ فِيهِ دُوا ، أَوْ عَيْرِهِ أَوْ عَصِهِ وَلُو سِنْيْرِ ، أَوْ طَيْبُهِ طِينِ ، أَوْ حَنَّا ، أَوْ عَيْرِه ، وَلُو بِنُوْرِةٍ فعليه العَدْيةُ ﴾

قامرة فعل مص المنعى عنه كدمه كله في النجريم . قوله (و إن استطل ناهمي فقيه روايتان) . وكد مني معدد ، كالهودج ، والعارات ، و لحمة وجو دلك و علم أن كلام المصلف المتدل الأن كون في تحريم الاستعلال ، وفيه

اهراهما . يعرم وهو ا الصحيح من . . هم وعيه أكثر الأسول. قال الركشي عمدا الشهوا عن أحد وعدر لأكثر لأسحاب . حتى إل القاصي في النعبيق وفي سيره ، ومن براعوني ، وصحب المقود ، والتنعيص ، وجرعة الأخلاف عدم في دلك ،

فأل في العروع : احتاره الأكثر وهو طاها ما قدمه .

والروايغ النائية - تكره . احد ها مصف ، والشارح . فالا : هي الصاهر عله . وحرم به الن رايل في شرحه ، وصاحب الوحير . وصححه في تصحيح الحو، .

فال الدسي موفق الدين هذا مشهور وأطعهما في الكافي ، والدهب الأحد ، والحوس الأحد ، والحاليس ، والحوس وعنه يحور من عير كراهة . دكرها في العروس .

و بحتمل أن تكون كلام مصنف في وحوب القدية عمل دلك وهو الطاهر لقوله قس دلك لا شنى فعل كدا وكد - فعلمه العدلة - وإن استطال بالحمل ا فعيه روا عال #

ولي قه بدل على دلك وعليه شرح ال بنج ، وفيها روايات

إحداها الاعب المدنة المسادلات واحداره المصنف، وسححه في التصحيح وقدمه في الشرح قال الله إدراك الدية ، وعد المسانة ولا تستطن الحيل في ره لة وحرم له في الوحير ، و سور ، و ستعب وهذا المدهب ، على ما اصطبعت ساية في خطلة .

و لروانة التالية أنم عليه الداله للمال فال في الفروع الحسارة الأكثر وحرم له حرقي ، وصد حد الإفادات ، بالدكاة من عقبل ، وعقود الل الله ، والإيصاح و محمله في الفصول ، و للهج و حدره الفاضي في التعلق ، والل عدوس في تداكم ، وقدمه في الحديث ، والمستوعب ، والمخلاصة ، وأطلقهما في الاتكافى ، واله دى ، ولدهب لأحد ، والحد ، والله الله من رائي

و او اید الله نه به یکر لاستطال : وحبت الفیدیة ، و پالا فلا ، وهو المهموس عن أحمد في و به حمالة الحد به الدسي ، والز كشي ، عبرها وأسعها في لمدهب ، ومسوث الدهب ، واستخلص ، و سعة ، والنظم ، والرعابتين والحاوين ، والفروع ، واله تق

تحليم : حلف لأسمال محل الرواسان الأوسين ؛ فصد ان أفي موسى ، والمصلف في السكافي ، و لحمد ، و الشارح ، و ان ملحافي المرحم أسهم العليمان على الرواسين في محريج الاستطلال وعدمه الهان قلب بحرم : وحلت العدية وإلا فلا الوهي طراعة ان حمدان

وعبد الدمني، وصاحب اللبيح، وسنهب ، ومسوث الدهب، والتنجيص، و والنفة ، والفروع وغيرهم علم أنهما منفيشان على الفول بالتجريم في الاستطلال - إد لا حواز عندهم ، إلا أن الفاصي يستثنى اليسير فيبيحه ، ولا يوجب فيه فدية كا تقد.

فوائر

اهر هم . وكد خلاف و لحسكم إذا استطل شوب وخوه الدلا وراكم . قاله القاصي وحماعة الواقتصر عليه في العروع^(۱)

النائم: لا أثر القديد وعدمه في فيه فيدة ، وفيه لافدة فيه على الصحيح من الدهب وعديه أكبر الأسمال وقال الله حيل ١٠ فصد به المبتر فدى ، مثل أن قصد تحيل شيء على رأمه المبتر

اللَّهُ : عو لميد رأسه مِن أو صمع وعوه الله دحله عمر و دلاب

قوله ﴿ وَإِنْ خَلَ عَلَى رَسِهِ شَائِنًا ، أَوْ نَصَبِ حَيَّاتِهُ ثُونَا ، أَوْ السَّطَلُّ محيئة إِ ، أَوْ شَحْرَهِ . أَوْ يَيْتِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ﴾

وله الصد له السائر ، و يسائل من عمال إذا حمل على رأسه شيئًا وقصد السائر له تم تحب فيه الفد له

قوله ﴿ وَقُ تَمْطَيْهُ الْوَجَّهُ رَوَايِتُنَّ ﴾ .

و صفيمه في الهدا به و و مدهب ، و مستوشد الدهب ، و بنسوعب ، به العلاصة والمعنى ، والدادى ، والتنجيص ، والسعة ، و عرار ، والشرح ، والنظم ، و ، عاشين والحواس ، والداوت ، والدائل .

إهراهما . سح ، ولا قديه عليه ، هد الصيحيح من بدهب وعليه أكثر

⁽١) ئىسى أن بلالاكان يىظىن على رسول اقد سىي اقد عديه وسلم شوب .

قلت : ممهم القاصي في معيقه وحامعه ، والله عقيل ، و أهسف ، والشارح ، والله عندوس في الدكرته

قال في درعاية : ودلخور أصح . وجمعه في العصول ، والتصحيح ، وتحسم أبي الحسين وتصحيح شحر . وحرم به في الوحير ، وعقود ابن المد وعيرهما . وهو طاهر ماجرم به في المبدئ ، ويدهب الأحمد ، واسور ، ويستحب ، وعريد المدرة وغيرهم الاقتصارهم على سع من بعطبة أرأس وقدمه في السكافي ، وابن رزين في سرحه ، ويدرك الهابه ،

والرود الثانية: لا حور وعليه للدنه للعطيته الله الأكثر عن الإمام أحمد وقدمه في سبج

قوله (الرابع لَبْشُ المَخِيطِ وَالنَّلْفَيْنَ ، إِلاَ أَنْ لا عِد إِرَارًا فَيَدَبْسُ سَرَاوِ إِلَى ، وَلا يَقْصَفُهُما وَلا فَدْيَةَ عَنْيَةٍ ﴾ سراو إلى ، وَلا يَقْصَفُهُما وَلا فَدْيَةَ عَنْيَةٍ ﴾ همده المدعد ، نص عليه الإسم أحمد في رواية الحاعة وعليه الأسحب ، وهو من القردات

ومه إن م قصم لحين إلى دول الكسس : فعيه المداة .

عال الحطامي ١٠ المحب من الإمام أحمد في هذا لمد على في قوله ١٥ بعدم القطع» فإنه لا يكاد مخالف مئة تبلقه .

وقلت : سنة ما سعه

قال الركشى فلت ؛ والعجب كل العجب من الحطاني في توهمه عن أحمد على ما أو حدولها ، وقد ظال سرودي ، احتجب على أبي عبد الله بعول الل عمر عن الدي صلى الله عمه وسدير ، وقلت الهوار يادة في الحبر العمال العدام وداك حديث الوداك حديث

فقد اطبع على السنة : وإنداج عطاً لانبطاء إلا الفقهاء متنصرون . وهذا يدن على عائلة في الفقة والنصاء النهني وفي الانتصار احتمال: يلس سراو مل العورة فقط. و يأتى في أول حراء الصيد ؛ إدا نس مكرهاً. عيم: طاهر قوله ﴿ وَلا يَقْطُعُهُمَا ﴾.

أنه لا يحور قطمهم. وهو صحيح قال الإمام أحد: هو إفساد . واحتج المصنف ، وانشارح ، وعيرهم بالنهبي عن إصافة المسال . وقدمه في الفروع .

وحور القطع أنو الحطاب وخيره ... وفيه القاصي ، وأن عقيل ... وأن فالدة التحصيص : كراهنه لمبير إحرام .

قال المصنف : والأولى قطمهم ، عملاً محدث الصحيح ، وحروجاً عن حالميا من عير قطع (1)

فوالر

الأولى: ازال ، كانفف فيا بقدم .

الثانية : لو لبس مقطوعاً ، دون الكمين ، مع وجود تمل ؛ لم يجز ، وعليه العدمة ، على الصحيح من المدهب على عبيه ، وقدمه في الفروح ، والفائق ، والمغمى ، والشرح ، وقال القاضى ، وابن عقيل في مفرداته ، والجبد ، والشيخ تتى الدبن : يحوز له لبسه ، ولا فدية عليه ، لأنه ليس مخف .

فلس اللالكة والجبع وبحوها : يجوز ، على الشاني لا الأول . وقال

⁽۱) روى المخارى ومسلم من حديث الل عاس رحمى الله عنهما قال : سمت رسول الله صلى الله عليه وسد بحطب سرفات ، من لم بحد إداراً فعدس سراويل ، ومن لم بحد سليل فليلسل حميل ، وقد دكر الحدى المنتق حديث رقم (٢٤٤٠) أن محمرو الله ديسال أن الشعثاء _ وقد روى هذا الحديث _ ولم يقل _ يعني الله عاس _ دا ليقطمهما ؟ قال الا ، رواه الإمام أحمد ، قال ، وهذا بظاهره السنع لحديث الله محمر كان بالمدية . وحديث الله عمر كان بالمدية .

مصنف، والشرح ، وقي س قول الإمام أحمد في اللالسكة واجمعم : عدم نسبهما لا مع عدم الصين .

الثالثة : لو وحد سلا لا يُسكنه لنسه : لسي الحف . ولا فدية وقدمه في العروع واحدره المصف ، والشرح .

قت وهو الصواب.

ولمُصوص عن الإمام أحمد أن عليه الفدية بلس الخف . وقدمه في الرعابتين ، والحاو بين

قلت : هذا اللاهب

وعه نحب المدرة في عقب المن أو قيده . وهو المير المعترض على الزمام وذكره في الإرشاد .

وقال القامي : مراده العر يضين . وسحمه حضهم . لأنهمعتاد قيها .

خمه : شمل قوله ه ابس المخيط » ماهل على قدر المضو ، وهمدا إجاع . ولو كان درعً مصوحاً ، أو لنداً معقوداً وبحو دلك . فال جمعة : تم أهل على قدره وقصد به .

وقال القاطي وغيره ا ولوكان غير مصاد ، كورت في كف ، وحف في رأس : صليه اللدمة

وائرتاد

نص علیه . ولیس له أن بحكه بشوكة ، أو إثرة ، أو حيط ، ولا يرزه في عروته ولا بمرزه في إرازه على صل أثم وقدي . الثامة بحود شد وسطه عد ل وحيل ومحوهما إداء يعقده . قال الإمام أحد _ في محرم حمامته على وسطه _ لا مقدها . و دخل مصه في معس حرم مه في المعني ، والشرح . وقال الشيخ لتى الديل " يحور له شد وسطه محس وعممة ومحوهما . و ترد د عدمه .

قوله ﴿ وَلاَ يَمْقِدُ عَلَيْهِ مِنْطَقَةً ﴾ .

اعلم أن المنطقة لا تجاو إنه أن تكون فيها مفته أو لا . فين كان فيها مفقه للحكها حكم الهميان ، على سائل في كالم المصنف و إن لم يكن فيها مفته ، فلايحلو إما أن ماسها الوجع أو لحاحة أو عبره، فإن لسها توجع أو لحاحة المصحبح أنه يفتني ، وكذا لو ليسها لنبر حاجة علم يق أولى ،

وفي المستوعب، والترعيب رواية . أن اسطقة كالهميان احتاره الآحرى ، والى أبي موسى ، والى حامد وذكر المصلف وغيره (أن الفرق المهما اللعقة وعدمها ، و إلا فهما سواء . قال في الفروع ، وهو أعلم

قوله ﴿ إِلاَ إِزَارِهُ وَهِمْيَانَهُ الَّذِي فِيهِ نَفَقَتُهُ إِذَا لَمْ يَشْبُتُ إِلاَّ بِالْمَقْدِ ﴾ أما الإزار إذا لم يشت إلا بالمقد ، فله أن سقده ملا برع .

وأم الهميال ، فله أيصا أن يعقده إذا لم يثبت إلا بالمقد إذا كانت نفقته فيه .
هذا المدهب وعديه الأسحاب ، وفي روضه الفقه ليمس الأصحاب ـ ولم يعلم
من هو مصلفها ـ : لا يعقد سيور اهميان ، وقبل الائاس ، احتياطاً على المعقة .
قوله ﴿ وَإِنْ طَرَحَ عَلَى كَتَعَيّه قبّاء فعنيه العدية }

هدا المدهب، مص علمه، وعليه أكثر الأسحاب وحرم به في الوحيز وغيره وقدمه في الفروع ، والمحرر ، والشرح ، والرعايتين ، والحاو بين ، والهداية وعبرهم قال في الفروع : اختاره الأكثر .

قت : منهم القاضي في خلامه ، وأمو الخطاب ، والحد .

وقال الحرق: لاددبة عليه ، إلا أن يدحل بديه في الكين ، وهو روانة عن أحد صحمها في التنجيس ، والترعيب ، والحلاصة ، ورحمه المصنف في الممنى ، والشارح وغيرهما ، وجزم به في المبهج ، وقدمه في المستوعب ، وأطلقهما في الفائق ، وقال في المدهب ، ومسبوك الذهب ، إذا طرح القباء على كتفيه ، ولم يدخل بديه في الكين : ديس عليه شي ، وحها واحداً وبي أدحل بديه : في الفدية

قت : وهو صعیف ولم أره لعبره ولعله سها . وقال في الواضح : إن أدخل إحدى دمه عدى .

وحهان ،

تنب : مفهوم قوله ﴿ وَيُنَقَّلُهُ بِالسَّيْفِ عِنْدُ الضَّرُورَةِ ﴾ .

أنه لا ينقلد به عبد عدمه ، وهو صحيح ، وهو الدهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وبص عبيه وقدمه في الدوع ، والشرح ، والفائق وعبرهم ، وقطع بهكثير منهم

وعمه بنقلد به سير صرورة . احتاره اس الزاعوني .

قال في العروع ويتوحه أن المراد في عير مكة . لأن حمل السلاح فيهما لا يحور إلا لحاجة عمل الأثرم الا يتقلد تنكة إلا لحوف و إنما سم منه : لأنه في معنى اللس عنده . وقال المصنف في المننى : والقياس إاحته من غير صرورة . لأن ذلك ليس في معنى النموس المصوص على أنح يته .

قال في العروع : كدا قال , فظاهره : أنه يناح عنده في الحرم التهمي .

قبت : الدى نظه أن المصلف ما أراد دلك . و إن أراد خوار التقلد به اللمحرم ؛ من عبر صرورة في الجملة . أما لمنع من ذلك في مكة : فله موضع عير هذا وكذا الن الراعوفي . وكذا الرواية

فائرة الحتى المشكل إن لس لحبط ، أو عطى وحبه وحسده : لم بارمه قدية للشك وإن عطى وحبه ورأسه : قدى ، لأنه إند رجل أو امرأة - قدمه في الفروع . وقال أنو بكر : يغطى رأسه و بعدى . . د كره أحمد عن ابن المبارك ولم پخالفه . وجزم به في الرعايتين ، والحاويين .

قولِه ﴿ الحامس شمَّ الأَدْهَانِ المُطَيِّبَةِ وَالأُدُّهَانُ بِهَا ﴾.

يحرم الأدهان مدهن مطيب ، وخب به العدمة على الصحيح من المدهد . وعليه الأصحاب . وذكر في الواضح رواية : لامدية بدلك

ويأتى قريباً حكم الأدهان غير الطبية .

قوله ﴿ وَأَكُلُ مَا فِيهِ طِيْبُ يَظُهُرُ طَعْمُهُ أَوْ رِيحَهُ ﴾

إذا أكل ماهيه طيب بطهر طمه أو ربحه فدى . ولوكان مطبوح أو مسته البار لا تراع أعمه . وإن كانت رائحته دهنت و بقي طمه . فالمدهد _ كما قال المستف _ بحرم ، وعليه العدية بص عبيه . وعديه أكثر الأسمان . وحرم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الفروع وغيره ، قال في الفروع ، احدود الأكثر

وقيل: لافدية عليه . وهو ظاهر كلام الخرقي .

و دأتی إذا اشتری طبیاً و همله و قُدَّنه ولم تمصد شمه ، عبد قوله ه و إل حلس عند المطار ، .

قوله ﴿ وَ إِن مَسَ مِن الطَّيْبِ ما لا يَعْلَقُ بِيدِهِ فَلاَ فِدْيَةٌ عَلَيْهِ ﴾ بلا نزاع . كسك عبر مسحوق . وقطع كافور . وعنبر وبحوه . ومفهومه : أنه إذا علق بيده أن عليه القدية . وهو صحيح . وهو المذهب ، وعليه الأصحاب كنالية وما ، ورد .

وقيل : أو حمل دلك ، كملك مسحوق . قاله في الرعامة

و بأنى فى مات الفدية قبل قوله ﴿ وَإِنْ رَفْضَ إَخْوَامَهُ ﴾ ﴿ لَوْ مَسَ طَيِّنا عَلْمُهُ يَانِسًا قِبَانَ رَطِّباً : هَلَ تَجِبَ عَلَيْهِ الفَدْيَةِ أَمْ لا ﴾ ؟ . قامرة . قوله ﴿ وَلَهُ شُمُّ الْمُودِ وَالْفُو الْكِهِ وَالشَّبِحِ وَانْخُرَاتَى ﴾

ملا براع . وكدا كل سات الصحراء ، وما بدته الآدمى لا لقصد الطيب كالحاء والمصفر ، وكدا الله عل و بدارصيني ومحوه

قوله ﴿ وَفِي شُمَّ لرِّ يُحَانِ وَالنَّرْحَسِ وَالْوَرَّدِ وَالبَّمْسَجِ وَالبَرِ مَوْتَحُوِهَا والادّهان بِدُهْنِ عَيْرِ مُطيئبٍ في رأسه : روايتان ﴾

شمل کلام المصنف شنئین "حدهما الادهان بدهن عبر مطیب والثانی اشم ماعدا دنت ، غاد کره و محوه ، وهو بنقسم إلى قسمين ،

أهرهما ماسته الأدى الليب ، ولا بتعد منه صب ، كالريحال الفارسي ، والدم ، والدرحس ، ومراحوش ونحوها فالصحيح من المدهب : أنه ساح شمه ولاعدمة فيه قال في الفروع : اختاره الأصحاب ، وقدمه ابن رؤين ، و عدر الله الله و إدراك الله و عدر مه في الإعداث ، و سعب ، و عبره ، و عقود الله الله

والرواية الثانية عمره شمه وفيه القدية ، وصححه في النظم ، وصحح في التصحيح . أنه لاشي ، في شر ريحان وأوحب القدية في شر المرحس والبرم وهو عر ساب أعلى التعرفة بين بريحان وعيره . وأطلقهما في القداية ، والمدهب ، ومسبوك الدهب ، والمستوعب ، والحلاصة ، والحدى ، والتحييس ، والشرح ، والمروح ، والحج ، والمحبد ، والمروح ، والمحبد ، والمروح ، والمرح ، والم

ودكر الفاصى وعبره : أنه مجتمل أن المدهب روية واحدة : لأقدية فيه . وأن قول أحمد لا بيس من آلة المحرم له للمكراهية .

ودكر القاصي أ صَّا ﴿ رَوَانَةَ أَحْرَى : أَنَّهُ يَحْرِمُ شَمِّ مَا نَبِتَ نَفْسَهُ فَقَطَّ .

القسم الثاني : مايست للطيب . و متحد منه طيب ، كالورد والبنعسج ،

والحيرى - وهو المشور - والبنوفر ، والدسمين ، وهو الدى نتعد منه الرسق ، فالصحيح من المدهب أنه يحرم شمه ، وعلمه العدية إن شمه ، احتره القاصي ، والمصنف ، والشارح ، قال في القروع : وهو أظهر ، كاه الورد ، وصححه في البطم ، والتصحيح ، والكافي ، وقدمه ان رؤين ، وجزم مه في الاحير ، واس الما في القودم

والرواية الثانية أنه ساح شمه ، ولا عدمة فيه وحرم مه في الإفادات ، والسور ، ولمنتخب ، ومسوث الدهب ، والسوعب ، والحديث ، والسحيم ، والحرر ، والرعامتين ، والحاويين ، والفائق ، والمدهب الأحد، والزركشي

تسهاي

الأولى . د اده باد بحل : الريحان الفارسي . صرح به الأصحاب . وقال في إدرات المامة ، وله شهر يحان . وعبه بركي .

النامي الع المصلف أنا العطاف في حكامة الرواسي في حمم دلك . وترمع أنا حملات أيضاً الصاحب الدهب ، والمستوعب ، وعلاصة ، والسجم ، والمدهب الأحمد ، و تحرر ، والدعاس ، والحاوس ، والدائق وعبره .

وحكى المصنف في الكافي في الريحان الفارسي : الرويتين ، نم فال وفي سائر السات العبيب الرائحة ، الذي لاستعد منه طيب ، وحيان ، قيامً على الريحان . وقدم ان ررين : أن حميم الفسمين عبه وحمال : في الريحان وعيرم شم قال وقيل في الحيم الروائيان ، انتهى .

فتلحص للأصحاب في حكامة الفلاف، للاث طرق.

الفروع . وفي العصول احتمال بالمع كا ورد وقال في الدوع . و متوجه عليه انتهى] الفروع . وفي العصول احتمال بالمع كا ، ورد وقال في الدوع . و متوجه عليه انتهى] أما الادهان بدهن لاطيب فيه ، كالزيت والشيرج . ودهن الدر السادح وتحوها، فالصحيح من المدهب والروائين: حوار ذلك. ولا قدية فيه . نص عليه . وصححه في المنهج، والإفادات، وصححه في المنهج، والإفادات، والوحيز، والمنور، وعلم المفردات وعبره .

قال ناظم المقردات.

أو ندهن في رأسه بالشبرج أو زيت للنصوص لا تن حرج وقدمه في العروع ، والحرر ، وصححه ابن الساقي عقوده .

والرواية الثانية : عدم الحوار ، فإن فعل صديه الفدية ، قال في العروع : دكر القاصي : أنه احتبار الحرق .

قلت : قال الح في في محمد . لايدهن بما فيه طيب . ولا مالا هيب فيه . فعظمه على مافيه القدية - وانصاهر : التساوي . ويأتى في التسبيه الثالث .

قال القاصى: هذه الرواية تص الرواسين وأطلعهما في الهداية ، و لمدهب ، ومسول الدهب ، والستوعب ، واحلاصة ، والهادي ، والتنجيص ، والترعيب ، والرعاية المدمري ، والنظم ، والحاولين ، والعائق ، والل منجد في شرحه ، والشرح ، ولكن إي حكى الملاف في النجراج وعدمه ، لافي وجوب الفدية .

تسهات

الدُول : شمن قول المصنف ﴿ الادهان بدهن غير مطيب ﴾ الرست والشيرح ، والسمن والشخم ، والبان السادج ، ودكره حماعة كثيرة ، و قنصر القامي والن عقيل على الزيت والشيرج ، وذكر حماعة : أن السمن كالرابت .

الثاني نفاهر قوله \$ في رأسه ، أن الخلاف محصوص بالرأس فقط وي عمره المجود ، وهو احتيار الصنف، المنفى ، والشارح ، وسميما الل منحا ، وماظم المفردات ، كما تقدم .

قال في العروع : فكان يدني أن يقول \$ والوجه \$ ولهذا قال حض أمحاننا

لا في دهن شعره ١١ فلم يحمل الرأس ، وقال القاصي وعيره : الروايتان في رأسه و يده .

فلت : وعلى هذا الأكثر ، كالمصنف في الكافى ، وصاحب الرعايتين ،
والحاو بين ، والعائق ، والحور ، والتلحيص ، والحداية ، والمدهب ، ومسوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة و عبره قال الزركشي : هذه طريقة الأكثرين .

قلت ورد النص عن أحمد سنم في الواس فلدلك اقتصر عبيه المصنف ومن أحرى الخلاف في جميع البدن : علم إلى معدل الإمام أحمد الشعث ، وهو موجود في البدن ، وفي الرأس أكثر ،

القالث. حيث قلما بالنجريم ، فإن العدمة أحمد ، على صاهر كالام الأصحاب غاله الزركشي خال : وكدلك قال القاصى في بعليقه إنه طاهر كلام أحمد ، لأنه منع منه ، واحتيار الحرق ، انتهى .

دات ؛ جزم به في الغروع .

ولم يوجب المصنف الفدية على كلا الرواسين. وقال الهو طاهر كلام الإمام أحمد وحرم به في الشرح ، والحوسين.

وقد دكر دلك الدمني أبصاً في تعليقه ، لكنه حمل المنع من أحمد شمعي المكراهة من عبر فدية .

قوله ﴿ وَإِنْ جَلَسَ عِنْدُ الْمَطَّارِ ، أَوْ فِي مُوْسِعِ لِيشُمُّ الطَّيْبِ فَشَمَّهُ ﴾ مثل من قصد البكعة حال تحميره قمية العدية ، و إلا فتى قصد شر الطيب : حرم عليه ، وعليه العدية إذا شر ، وهذا المدهب نص عبه ، وعليه الأصحاب وحكى القاصى في النميق ، وأو الحطاب في الانتصار عن ام حامد : ساح دلك

فائرتان

إهراهما بحور مشترى الطيب حمد وعله ، إذا لم يشمه وتو ملير ربحه الأمه

لم نقصد الطيب ، ولا يمكن النحر منه . دكره اس عقين ، والمصنف ، والشرح، واس رو من ، وغيرهم ، وقدمه في القروع ، وقال : و سوحه ولو علق بيدد ، لمدم القصد ، ولحاحة التحرة . وعن ان خيل تهال حمد مع طهور ريحه الم بحر و إلا حال و يقل اس القسم : لا يصمح للمطار بحمله للتحارة إلا مالا ربح له الشامة في لسن ، أو تعليب ، أو ععلى رأسه حاهلا ، فقال في القروع : توحه أل يحكول كالأكل في لصوم حاهلا وقد فال القناصي خصمه : حب أل

قوله ﴿ السادس قَتْلُ الصَّيْدِ، واسْطِيادُه. وَهُو مَا كَانَ وَخُشِيًا مَا كُولاً ﴾

وهدا في قديم الخراء إحماء مع تحريه . إلا أن في نقر الدخش و له الاحراء فيها . على ما أبي . و بأتي إد قتل الصيد مكر هَا أو باسيًا في باب الفدية .

قوله ﴿ أَوْ مُتَوَلِّدًا مِنْهُ وَمِنْ عَيْرِهِ ﴾

شن فسم منولد بين وحشى وأهلى وقسم سولد بين وحشى وعير مأكول وكلاهم تجرم فنه قولا واحداً وعنه خراء على الصحيح من المدعب وعليه جاهير الأسحاب. وقال في برعالة السكترى اما أكل أنوه. فدي، وحرم قديد وكدا ما أكل أحد أنواله دونه، وقيل الالعذي ، كحرائم الأنواين ، التجيء وفي القروع هنا سهوافي النقل من الرعاية .

تند : بأى حكم عبر لوحشى ، وماهو مختلف فيه ، عند قوله ٥ ولا تأثير للحرم ولا للاحرام في تحريم حبوان ، انهى .

والرزر: قولِه ﴿ وَيُضْمَنُّ مَادَلُ عَلَيْهِ ۚ وَ أَشَارِ اللَّهِ ﴾

هذا المذهب مطلقاً . فتله ان منصور ، واس إبراهيم ، وأبو الحارث في الدال . ومقاه عند الله في المشير - ونقله أبو طالب في المشير وفي الذي يعير . وعده أكثر الأسحاب وقال في الممهج إلى كالت الدلالة له منحثة. لرمه الحراء للمحرم. كقوله الا دهب الدخل لعسد في هده المعارة الدول كالت عير منحثة : لم يلزمه . كقوله الا دهب إلى تلك البرامة الا لأمه الا يعسس الساسس الماشرة إدا أنكس منحقًا . الوحوب الصال على القاتل والداف ، دول المساك و خافي .

وفال في الدائق ، والمحدر أخراج الدلاء والإشارة ، دول بروه العلمان سهما وقال أنو حكم في شرحه إنه أمست المحرم صيداً حتى قساله الحلال • لزوه الجزاء ، والرحم به على الحلال .

قال في المستوعب عدا محول على أنه م يستكه عدد ، مل أمسكه للتمالث فقد اعلال مدر إداء ، فارجع عده الحراء الأنه ألحده على الممال عدد فوالم

إمراها: لا شيال على د ل ومشير إدا كال قدر آه مل ير ر صيده قبل دلك وكد لو وحد مل الحدد عدر و له الصياد صحك أو المنشر ف قفص له عيره قصاده ، أو أعدد آلة عام الصاد ، فاستعمام فيه

قال في العروع : وقد هر ماستق الوادلة فيكذ له . لم يصمن -

النَّائيةِ: لاَيْحَرِهُ وَلاَيَةً عَلَى طَلَمَ عَلَى اللَّهِ وَكُوهِ القَالِمِيَّ وَأَنْ شَهَافَ وَعَارِهِمَّ واقتصر عدله في الفروع - لأنه لايضس بالسب، ولأنه لا يعلق بهما حكم محتص، والدلالة على الصيد بتعلق بها حكم محصوص وهو محتص - وهو تمر بم الأكل والإثم

الثان لو نصب شبكة ، ثم أحرم ، أو أحد منم حفر شراً عنى ، كداره ، أو المسلمين نظريق واسع - لا بصس ماتلف بدلك . و إلا ضمن ، كالآدمى إذا تلف في هذه الله أن وأحلق في الانتصار ضيانه ، وأنه لا تحب به كفارة قبل .

قال في العروع : ومراد من أطنى من أصحاب - والله أعلم - إدا لم منحيل علمه علم والله وأطهر . علمه روا له واحدة ، وإدا يتحيل فالحلاف ، قال ، وعدمه أشهر وأطهر ،

وقال في الفصول في أواخر الحج : في ديق (١٥ قبل إحرامه لايضمن به . يل مدد . كمصب أحمولة ، وحدر شر ، ودعى ، اعتماراً خالة المصب والرمى ، و بحتمل الفيان ، اعتباراً محال الإصابة .

وقال أيصًا يتصدق من آداء أو أفرعه محسب أدبته استحساما

قال : ونقر سه كلُّ من مكار الصيد حيامة ، كنفر سه الصيد من مهلكة . قوله ﴿ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ القَاتِلُ مُحْرِمًا . فينكُونَ جَزَاؤُهُ يَيْسَهُما ﴾

بعى إدا كال القبل محد والتسب في قتله محرم على المصف ها: أن اعراء بينهما . وهو المدهب، وإحدى الروانات ، احتسارها الن حامد، والمصنف، والشارح ، وجزم به في الإرشاد، والحداية ، ومسوث الذهب، والحلاصة والوحير، والن مناد في شرحه وقدمه في الكافى ، وصحه ، وهو من المعردات ،

والرواية الثانية : على كل واحد حراء ، احتارها أنو تكو وحكاهما في المدهب وحهين ، وأطبقهما .

والرواية الثالثة : عليهما حراء واحد ، إلا أن تكون صوما . فعلى كل ---واحد صوء تام .

[ولو أهدى واحد ، وصام الآحر - فعلى المهدى تحصته . وعلى الصائم صوم تام] .

نقل هده دروانة عن الإمام أحمد : الحاعة , ومصرها القاصي وأصحامه , وقال الحلواني : عليها الأكثر ، وقدمها في المهجج , وقال : هي أطهر .

وقيل : لا جزاه على محرم ممسك مع محرم فاتل .

قال في القروع: فيؤخذ من هذا الابنرم منسماً مع مباشر . قال ولعلماً طهر الاسما إذا أمسكه أنجلك . فقتل مجين . انتهى .

وقبل: الفرار على القاس . لأنه هو حمل فعل المسلك [علة ﴿ قَالَ فِي الْفُرُوعِ

⁽١) كذا بالأصول .

وهدا متوجه وحرم اس شهاب: أن الإحراء على المماك] كأكده . وأن عليه المن . فان في الدروع •كد قان .

و أنى دلك أبعاً في كالهم الصف في آخر بات حراء الصبد عبد قوله لا وإن اشترك حماعة في قتل صيد به

فوائر

الدُّولَى : وكدا الحكم والحلاف لوكان الشريك نشاً ، فإن سنق خلال أو سنع . غرحه أحدهما ثم قنله الحرم فعليه حراؤه محروحا ، وإن سنق هو غرحه ، وقنله أحدهما ، فعلى المحرم أرش حرحه ، فلوكان محرمين ، ضمن الحارج نقصه ، وضمن الله بل قيمة الحراء .

ولو حرح انحل والمحرم معاً. قبل على عرم نقسطه احتاره أو احطاب في حلاقه وقدمه اس رزين في شرحه ، وقبين ، عليه حراء كامل حرم به القاشي أفو الحسين ، والشارح وأطلعهما الرزكشي ، والمصلف في معنى

الثانية : لوكال الدال والشرائك لا صال سليه . كاعل مع الحرم : فالحراء هيمه على لمحرم ، على الصحيح من المدهب فال في العروع ، في الأشهر ، وحرم مه في المعني ، والمشرح ، ونصراه وفالا ، هذا طاهر قول أحمد ، وحرم مه في المهج فان ان المند ، نص عليه

قال في الفروع والمفول عن أحد والان القول ، ولا سبن قال الفاضي : فيحتمل أن يريد به حيمه و يحتمل تحصته . ود كر سعمهم وحيين ، لأنه اجتمع موجب ومسقط ، فمن الإنحاب قال في القاعدة الثامنة والمشرين ، قال القامي في للحرد مقمسي المقه عدى: أنه المرمه نصف العراء

الثالثة - لو دن خلال خلالا على صيد في العرم الهي كل لو دل محرم محرما على صيد قاله عالم عمردات، وهو مدهب الص عديه، وعديه " كثر الأصحاب وقدمه في العروع . وقال حماعة : لاصيال على دال في حل . بل على المدانول وحده كملال دل محرماً .

و أَنَّى دَلَكُ فِي أُولِ بَابِ صَمَدَ الحَرِمُ

قوله (و يحرُّمُ عَديه اللَّ كُلُ مَنْ دَلِكَ كُلُّهِ ، وَأَ كُلُ مَا صَيدَ لَأَحْلِهِ) يحرم على المحرم الأكل من كل صيد صاده أو دعه إجماعاً . وكذا إن دل هرم حلالا عليه . فقتله ، أو أعامه ، أو أشر . به و خد عيه ماصد لأجره ، على الصحيح من للدهب . فقله الجاعة عن الإماء أحمد وعده الأسحاب وعليه الحراء إن أكله . وإن أكل بعصه صحمه عنله من اللحر وق الانتصار : احتمال بحواد أكل ماصيد لأحله ،

والرتان

اهراهما : ماحره على المحره على المحره أو إعامة أو صيدً له ــ الايحرم على محرم غيره ، على الصحيح من المدهب . وهو ظاهر كلام المصنف هنا . وقيل : يحرم ، الثانية : لو قتل المحره صيداً ثم أكله . شمنه الفتله لا الأكله ، نص عليه ، وكدا إلى حرم عليه بالدلالة والإعامة عليه أو الإشارة الأكل مه : لم يصمن للأكل . الأمه صيد مضمون بالجزاه مرة . فلم يحب به جزاه ثان كا لو أتلفه . وهذا المذهب ، وجزم به الأكثر ، وقال في الصية : عليه الحراء

تنه : دخل فى قوله (وَلاَ يَحَرَّمُ عَلَيْهِ الْأَكُلُ مِنْ عَيْرِ ذَلِكَ) .

نو دَيَحَ مُحِلٌ صِيداً سِيرهِ مِن الْحَرْمِينِ فَإِنه بِحَرْمَ عَلَى الْمُدَوْحِ لَه ، ولا يَحْرَمُ عَلَى عَيْرِهِ مِن الطّحِيمِ عَلَى عَيْرِهِ مِن الطّحِيمِينِ وعَيْرِهُ عَلَى مَا الطّحِيمِينِ وعَيْرِهُ وَقِيلٍ : يَحْرَمُ عَلَيْهِ أَيْمَا وَأَطْلَقَهِ فَى القّعَدَةِ الدَّنَافِةِ مَدُ اللَّهُ وَقِيلٍ : يَحْرَمُ عَلَيْهِ أَيْمَا وَأَطْلَقَهِ فَى القّعَدَةِ الدَّنِيةِ مَدُ اللَّهُ وَقِيلٍ : فَعَلَمْ أَنْ مَا وَاللّهِ مَوْصِيعِ آخَرُ فَعَلَمْ .

فَسُلُهِ مَمَالُهُ بِقِيمَتِهِ).

إد أتنف بيعًن صيد همه ، أو معل ومحود : الحسكم حكم الصيد على ماتقدم .

شهر : طهر قوله « فلسه صد، طبسه » أنه إذا لم يكل له قيمة كالدور لاشى، عليه فيه ، ولوكال فيه فرح ميت ، وهو صحيح ، وهو المدهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، لسكل يستشى من المدر بيص المام فإن الأسحاب قالو : لقشر بيصه قيمة .

وعله لا شيء في فشره أبطً احتاره المصلف والشارح

وقال الحلوای فی الموجر : إن تصور وتحلق الفرح فی بیصته · فلیه مافی حاین صد سقط بالصر به مساً . اشهی

و إن كسر بيصة . غرج منها فرح صاش . فلا شيء فنه على الصحيح من الدهب . قدمه في النمي ، والشرح .

وقال ان عقيل إعتمل أن يصمه إلا أن يحفظه من الحارج إلى أن مهمن فيطير ، والمحتمل أن لا تصمه الآنه لم يحمله غير ممتمع بمد أن كان متهماً . بل تركه على صفته . التهني .

ويأتى إدا قس حاملا فألفت حبيبه ميتًا في حراء الصهد

قوله ﴿ وَلا يُعَلَّكُ الصَّيْدُ بِغَيْرِ الْإِرْثِ ﴾

لا يَلْكُ الصيد التداء بشراء ، ولا بنَّهاب ، ولا باصفياد على الصحيح من من للدهب ، وعليه الأصاب ،

وقال في الرعامة ؛ ولا يملك صيداً مصعيده بحل ولا بشراء ، ولا بالهاب في الأصح فيهما ﴿ عَلَى وَحَهَا نَصَحَةَ الْمُلْكُ مَالَشْرِاءَ وَالْأَنْهَابِ .

وقال في العروع : وفي الرعامة يملك بشراء أو انتهاب . والطاهر · أنه سقط لفظ « قول » .

فعلى المدهب: لو قبصه تم عف فعليه حراؤه ، وعليه قيمة المعين لذلك وفال في برعاية : لاشيء لواهمه . انتهى . وعلى المدهب أيضاً : لو قيصه رهماً فتلف ، فعليه حد اؤه فبط ، و إن لم يتنف فعليه رده - فإن أرسسله فعليه عبامه لماسكه - ولدس عليه حراء ، و يرد المبيع ولا يرسله

قال المصنف : و يحتمل أن لمومه إرسانه . وحرم به في الرعاية .

و يرد الموهوب على و هنه . على الصحيح كالسيع . فين تنف بعد رده فهدو . وقبل الرد من صابه .

ولا يتوكل لمحرم حرج به إلى الحل في بيع الصيد ولا شراله . فتو حالف لم يصح عقده .

وأما ملكه بالإرث فالصحيح من المذهب أنه يملك به وعليه حاهير الأسمات ، وقبل : لا يملكه به أيف

صبيه يكون أحق به . فيماكه إدا حل وأصفهما في القاعدة الخسين [والحرو ، والرعامة ، وغيره].

قوله ﴿ وَإِنْ أَمْسَكَ صَيْدًا حَتَى تَحَلُّ ، ثُمَّ نَبِفٍ ، أَوْ دَبحهُ : صَمِمَهُ وكَانَ مَيْنَةً ﴾

هد المدهب، وعده الأسحاب، إلا أنا لحطاب الإنه عال اله أ كله. و يصمل كا قاله المصنف، وأطلقهما في الحجور.

فوامر

الأولى : وكذا الحكم و أمسك صيد الحرم وخرج به إلى الحل . النائبة ، لو جلب الصيد مد إخراحه إلى الحل ، أو مد حله (١) : ضمنه (١) في أحد الأصول (حكمه ي .

نقيمته . وهل يحرم أم لا ؟ لأن تحريم الصيد لمارض . فعيه احتمالان في الفنون قنت الأولى تحريمه كأصله . قال في الفروع فيتوجه مثله سصه الثالثة : لو دبح الحرم صيداً ، أو قتله "فهو ميتة عمل علمه وعليه الأسحاب. فيحرم أكله على الحرم واخلال

الرابعة: أو ذيح أييل صيد حرم. ف كالحرم.

ویأتی إذا اضط إی أكل صید صحه : هل هو میتة ، أو یحل بذیحه ؟ عبد قول المصنف د ومن اصطر إلی أكل الصید دی أكله » .

الحاصة ، يو كسر بحرم بيص صيد : حرم عيه أكله ، و سح أكله للحلال .
على الصحيح من المدهب ، قدمه في سعى ، واشرح ، والفروع لأن حده له لا يقف على كسره ولا يعتبرته أهينه ، مو كسره محوسى ، أو حير تسمية ، حل . وقال القاصى : يحرم على الحلال أيضاً كالصيد ، لأن كسره جرى مجرى الدمح ، بدليل حله للمحرم تكسر الحلال له ، وتحريته عليه تكسر الحوم

وقال في الرعامة. يجرم عليه ما كسره . وقيل : وعلى خلال ومحرم . قوله ﴿ وَزِنَّ أَحْرُمُ وَفِي بِدِهِ صَيْدًا ، أَوَّ دَحَلَ الْخُرُمُ بِصَيْدٍ : لَرَمَهُ إِزَالَةُ يَدِهِ المُشَاهِدَةِ دُونِ الْمُسَكَّمِيّة عَنْه ﴾ .

إدا أحرم وفي يده حيد : ازمه إزالة يده المشعدة ، من ما إدا كان في قبعته أو خيمته ، أو رحله ، أو قفعه ، أو مر بوطاً عبل معه وعوم وسلكه باق عابه عبرده من أحده و يصمه من قتله ، دون الحكية ، مثل أن كون في بنه ، أو علمه طده ، أو في مد بالب له ، أو في غير مكانه وملكه باق عليه أيصاً ، ولا يصمه إلى تلف ، وله التصرف فيه باسع والهمه وعبره ، ومن عصمه تزمه رده وهذا للدهب فيهما . وعليه الأصحاب ، وقال في الفروع : وحرم في الرعاية لا يصح نقل ملسكه عما بيده المثاهدة ، قال : فيه نظر ، النهى .

قت لم أحد دلك في الرعانتين ، مل صرح في الكبرى بالحوار ، فقال : ومن أحرم ، أو دحل الحرم ، وله صيد ، أو ملكه حد : لم يزل ملكه عنه . و إن كان بيده انتداء ، أو دواما ، أو معه في قعص أو حيل : أرساء ، وملكه فيه باق وله بيعه وهنته شرطهما ، النهبي .

وقال في عبول المسائل: إن أحرم ، وعده صيد : ران ملكه عنه ، لأنه لابحور ابتداء ملكه ، والنكاح براد للاستدامة والقاء ، فلهذا لا برون . قال في العروع ، كدا قال .

وأما إذا دخل الحرم بصيد. فالمدهب وعليه الأصاب. ونقله الجاعة .. أنه مارمه إرالة دم عنه و إرساله . فإن أنمه أو نعب سحمه ، كا فال المصنف ، كصيد الحن في الحرم ، وقال في العروع : ويتوجه أنه لا يلزمه إرساله . وله ذبحه ونقل الحلق فيه . لأن الشارع إنما نعبي عن تسعير صبد مكة و د ببين مثل هذا الحسكم الحق مع كثرة وقوعه . والصحابة محتصون ، وقيامه على الإحرام فيه بطر ، لأنه آكد نتحر عم مالا بحرمه .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَمْمُلُ مِتْمِ صِينَه ﴾

إدا أحدم وفي ملك صيد وهو في بده المشاهدة . ومه إرساله فإل م يفعل حتى تلف ، تحرم المصف هن أنه يصمن مصفة . وهو أحد الوحهين ، وحرم به في الوحير ، وابن منحا في شرحه وهو تحريج لابن عقيل ، وهو صاهر ماحرم به الدالم كالمصنف .

والوه الثاني الم أمكه إراله فلم برسله حتى عن صيبه ، و إلا فلا ، بعدم تعريطه وهذا الدهب وعيه الأحداث ، قاله في العروع ونص أحد على التعرقه بين البدين ، وحرم به في العبي ، والشرح ، والعواعد الفقهة ، وشرح اس ررير. وقدمه في الفسول و عنده كلام الصنف هذا أيضًا وأطاعهما في العروع وأما إذا ملك الصيد في الحل ، ودحل به في الحرم ، ولم يرساد حتى أتامه ،

أو تلف في بده : فإنه يصبه قولا واحداً عند الأصحاب. ونقد الجاعة كا نقدم. فالرز : ثو أمسك صيداً في الإحرام : لزمه إرساله ... فإن مات قبل إرساله صبه مصنفاً قولا واحداً

قوله (و إِنَّ أَرْسَلَهُ إِنْسَالُ مِنْ يَدِمِ قَهْرًا . فَلَا ضَمَانَ عَلَى المُرْمِيلِ) هذا المذهب وعليه الأصحاب . قال في العروع : وعند أبي حليفة يصمله . لأن مسكه محترم . فلا ينظل بإحرامه . وقوى أداته . وسال إنبها . وقال مد

قات : قطع مدلك في سيج ، فقال في فصل جزاء الصيد : فإن كان في يده صيد قبل الإحرام ، تم أح م فأرساء من بده غيرًه بدير إدبه : لرمه صيابه ، سواء كان الرسل حلالا أو مخرماً ، انتهى .

دلك : يظهر أن قول أبي حنيفة متوجه .

و من هذا في العاعدة السادسة والنسمين ". شم قال ؛ اللهم إلا أن يكون الرسِ حكم أو ولي صبى ، فلا شيان ـ للولاية .

تم قال ؛ هذا كله سه على قوساً : جب إرسانه و إلحاقه بالوحشى . وهو المصوص

أما ين قسا : بحور له مقل مده عنه إلى عيده بإعارة أو إبداع سكا ظله القاضى في المحرد ، واتن عقبل في بات العار بة له فالصيال واحب معير إشكال ، اشهى فالمرق : لو أمسكه حتى حَلَّ فسكه باق سيه ، على الصحيح من لمدهب وقاله القاصى وعيره من الأصوب ، وحرد به في المبنى وعيره وقدمه في العروع وعيره وقال في الكافي : برسله معد حله ، كا له صاده وهو محد وجرم به في الرعاية الكافي : برسله معد حله ، كا له صاده وهو محد وجرم به في الرعاية الكافي : برسله معد حله ، كا له صاده وهو محد وجرم به في الرعاية الكافي العروع : كذا فال

قوله ﴿ وَ إِنْ قَتَلَ صَيْدًا صَائِلاً عَلَيْهِ ، دَصًا عَنْ نَصَيِه : لمَا يَضَمَّنُهُ ﴾ هذا المذهب. وعنيه الأصحاب. فإله القاضى وهو طاهر كلاء الإمام أحد وقياس قوله . وحرم مه في الوحير وعيرم وقدمه في الفروع ، والمعنى ، والشرح وعيره . ولا فرق مين أن يحشى منه التنف أو مصرة ، كرحه أو إنلاف ماله ، أو مفض حيوامه ، قاله الأصحاب . وقال أمو تك في التنبية : عليه الجراء .

قوله ﴿ أَوْ بِتَغْلِيمِهِ مِنْ سَبِّعِ ، أَوْ سَبَكَةٍ لِيُطَلِقَهُ : لَمْ يَصْمَنْهُ إِذَا تَلَفٍ ﴾ .

بعنى: إذا فَكُه ـــب تخليصه من سبع أو شبكة . وهذا اللذهب وعليه حاهير الأصحاب ، وحرم له في الوحير وغيره ، وقدمه في الفروع [وغيره] وقال : في الأشهر ، وقبل : يصمه

ورأی فی باب المصب ؛ إذا حال حنوال بینه او بین ماله وقتله هل پشتنه أم لا " و بأنی فی کلاء داصف " إذا أحم العمل الصد أو حرجه

قوله (ولا تأثير للخرم ولا لِلإِخْرام في تَخْرِيم حَيْواتِ إِنْسَيَّ وَلا يُحَرَّمُ الْأَكُلُ ﴾

ذكر المنف ها شيشن:

أمرهما داحبول الإنسي

والناني: الحيول لحم أكله .

وأما الحبول الإنسى علا يحرم على المحرم و ولا في الحرم إحماعاً و لكن الاعتبار في الحره إحماعاً و لكن الاعتبار في الوحشي والأهلي رأصه في الحره و إن أهل سنص عليه : فعيه الحراء كالمتوحش . قطع به لأصحاب ، والصحيح من الدهب : أن البط كالحمم ، فهو وحشى و إن أهن . قدمه في المعنى ، والشرح ، والعروع ، وعيره .

قال الركشي ؛ المصحح وحوب لحر ، . وعنه لايصمنه إذ كان أهميًّا الأنه مألوف أصل الحلقة . قال في الفراع : كندا قالوا .

وأعاق بعض لأصحب في الدحاج رواتين وحصهما الي أبي موسي ومن

تامه في دجاج السدى . وسحح المصنف والشارح . أن الدجاج السدى وحشى كالحام . وأطلق في الفائق في دحاج السدى والبط الروايتين . وقدم في الرعامين ، والحاويين : أن في الدجاج الأهلي الجزاء .

قلت حدا مشكل حداً . ورعاكان محالها للإحماع والاعتبار في الأهلي بأصله . فلو توحش بقر أو غيره فهو ألهلي .

قال الإمام أحد _ في نقرة توحشت _ لا شيء فيها .

والصحيح من المدهب ؛ أن الحواميس أهلية مطلقاً . دكره القاصي وعيره . وحرم له في الستوعب وعيره ، وقدمه في الدوع - وقال في الرعاية : وما توحش من إلىلي أو تأسل من وحشي فليس صيداً .

وقيل : ما توحش من إنسى ، فهو على الإباحة لر به ولميزه ، وما بأنس من وحشى : فكما لو لم يستأنس - وقيل : ما تلف من وحشى لم يحل ، وفيه الملزاء ، ولو توحش إنسى لم يحرم ، انتهى ،

وأما محرم الأكل؛ فانصحح من المدهب: أنه لا حراء في قتله إلا ما سنق من المتولد، وما بأني في القُبُّل. وعليه أكثر الأسماب من حيث الحلة

قال الإمام أحمد : لا قدية في الصُّمَدَع . وقال في الإرشاد : فيه حكومة . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين . وظل عبد الله .

قال في المستوعب * لا أعرف له وحيًّا . وقال ان عقبل في القبلة لقبة ، أو تمرة إدا لم ؤدّه .

قال المصنف ، والشارح ، ويتحرج مثل دلك في النحلة ، وفي أم حميني وحه يصمنها تحدي . احتازه سمن الأصحاب .

قال المصنف، والشارح : وهو خلاف القياس . وأم حسين : هي الحِلْرَناء . قال في العروع : وهي دانة معروفة . مثل · أم عرس ، وابن آوي . قال المصنف ، والشارح : هي دابة منتعقة العلس.

قال في العروع : فيتوجه مثله في كل محرم لم يؤمر المتله . انتهى .

وق السُّنُور الأهلى وحه · أن فيه الحراء . و بأنى الكلام على التمس والسور الأهلى والهدهد والقرد ومحوها في باب جزاء الصيد .

قولِه ﴿ إِرَّ التُّمَّلِ فِي رِوايةٍ إِذَا نَنلُهُ لُحْرِمٍ ﴾

اعلم أن في جواز قتل القمل وصِنْبانه للمحرم رُواعين . وأطلقهما في الهداية ، والمدهب، ومسبوك الدهب ، والمستوعب، والكافي ، والحادي ، والمعي ، والمعيض ، وارعادين ، واحدو بين ، والعالق ، وشرح بن سج .

اهراهما: بناح قبله ، كالبراسيث حرم به في لوحير ، والإفاد ت ، والمنور والمنتخب ، وصححه في التصحيح ، والحلاصة ، والبط ، فلا بمريم عبيها ،

والرواية الثانية : لايدح قدي ، كالبراعيث وهي محمعة من المدهب ، وهي طاهر كلام خرق .

فال الروكشي : هي أنصر الرواندين . و حديد الحرقي . وحرم به في الإفادات وقدمه في الفروع ، وشرح من رواين ، و لوركشي ، والحجرز

معلى المدهب : هل بجب عليه فى قتلها جزاء ؟ فيه روايدان . وأصفهم فى الفروع ، والزركشي ، والكافى

اصراهما . لا حراء عليه . وهي الدهب قال في العبدة * لا شيء فيا حرم أكله إلا المتولد وقدمه في المعني ، والشرح ، والن رر بن . وصححه في النظم . فلا تفر م علمها .

والشنية عليه حراء وقال في المحرر ، إن حرم قتله عليه المد ق و إلا فلا . و والشنية عليه حراء وقال في المحرر ، إن حرم قتله والحريزين ، والحدو بين وعيرهم] فعليها : أي شيء قصدق به كان حيراً منه وكا جزم به للصنف . وجزم به

فى المعنى ، والشرح ، والدثق ، والفروع ، والزكشى ، والحجار ، والرعاية وعيرهم [وقال فى المدهب إدا قلد . لا يسح قتله ــ وكال قد حمل فى وأسه وثلقا قبل الإحراء ــ ثم نقع ، فيها نعد الإحرام صيد على ما تقدم] .

تنفيم علم كلام المصنف: أن الروايتين في خوايم قتل القبل لافرق فيهما بين قتله ورميه ، أو قناه بالرئش وخود من رأسه و مدنه ، وثواله ظاهره و باطبه ، وهو احسيار المصنف ، والشارح [وحرم له الن رزين وغيره ، وقدمه في الرغاية الكرى وغيره ، وهو طاهر كلام أ كثر الأصاب] .

وقیل ۱ رمیه من عبر طاهر أو به كفته . وظال فی المدهب : إذا قلما الا ساخ قله ـــ وكال قد حسن فی رأسه رائداً قبل لإحرام الفلف لإحرام . و بعمل . التمی

قات ، ها على من نصب لأحلولة فان لإحراد ، ثم نفع فيها بعد الإحرام صيد ، ما قدم [وأضّاقهما في الفروع] .

وظال القاصي و من عقیل ایندا الروا تنان فیها پردا أرابه من شعره و ندمه وماطل تو به ، وشحو امن صاهره ، نقله عمیما فی الله وغ .

وحكى المصنف والشاوح * أن الرو سبن فيها أواله عن شعره . أما ما ألقاء من طاهر ناديه وثو به فلا نبي، فيه . . وانة واحدة . النهيا

قال الركشي ؛ قال الفاصي في الدوانتين ، وموضع الدو سين : إذه ألقاها من شعر رأسه أه سده أو لحه ـ أما إن أغ ها من طاهر بدنه ، أو تيانه ، أو بدن محل ، أو محرم عيره : فهو حائر اولا شيء عليه رواية واحدة .

فَالْمُرَةِ ' يَحُوا قَسَلَ النبرعيثُ مَطَلَقًا . على الصحيح من المدهب . وعليه جاهير الأصحاب . وقطع ^{4 أ} كثرهم وهو مذهر كلام ليصنف هما .

وقال في الفروع عناهر تعليق القامى : أن البراعيت كالفيل . قال · وهو متوجه وجرم في الرعالة في موضع : لايقتل البراعيث ، ولا النموض . وذكره ى موصع آحر قولاً ، وزاد : ولا قراداً . وقال الشيخ تتى الدين : إن قرصه دلك . قتله محانا . و إلا فلا يقتله .

فوائد

يستحب قتل كل مؤد من حيوان ، وطير ، حرم به في المستوعب وعيره . وقدمه في الدروع . وقال : هو سراد من أباحه استهى .

شه الفواسق الحمية . وهي العراب الأسبود والأنقع وقيل المراد في الحدث: الأنقع ، قاله الركشي ، والحدأة ، والمقرب ، والفارة ، والكلب المقور ، والأسود الهم وفي مسم ه والحية ، أبص . وفيه ه يقتمن في الحرم والإحرام ، وفيه ه أنه عليه أفصل الصلاة والسلام أمر محرماً نقتل حية في منى ، فلم من كل حلس على أداه تدبها . والتدبيه مقدم على المهوم إل كان ، وللدارقطى ه يقتل الحرم الذهب ، وللدارقطى .

غل حنيل لا يقتل الحرم السكلب العقور ، والذئب ، والسبع . وكل ماعدا من السباع » .

ونقل أنو الحارث \$ يقتل السم عدا أو . يعد 4 اسعى .

ونمنا نقبل أيضًا النمر ، والفهد ، وكل حارج : كنسر ، و نارى ، وصقر ، وناشق ، وشاهين ، وعقاب ، ونحوها ، ودباب ، وواع ، وعلق ، وطنوع ، و نق ، و حوض دكره صاحب المنتوعب ، ولمصنف ، والشارج وعيرهم .

ونقل حنبل: يقتل القرد، والنسر، والمقاب. إدا وثب. ولا كفارة.

وقال قوم : لا يبساح مثل غراب البين . فال في الفروع : ولعله ظاهر للستوعب . فإنه مثل بالتراب الأبقع فقط . قال قبل شيئاً من هذه الأشياء من غير أن يعدو عليه فلا كفارة عليه ولا ينسني له .

ومالا نؤدی طبعه لاحراء فیه . کالرحم ، والسوم وتحوها . قال بنص الأمحاب : ویجور قبیه . منهم الباطم

وقيل : يكره وحرم له في المحرر وعيره . وقبل مجرم .

علل أنو داود او تس كل ما يؤديه .

و الأصحاب وحهان في على ومحوه ، وحرم في الستوعب : كرم قتله من عير أدى ، ودكر منها اللمات ، فإن في الفروع : والتحريم أطهر للنهمي ونقل حنيل : لا نأس نقتل الدر .

ونقل مهنا : و يقتل العلة إذا عضته . والنحلة إدا آدته

والحتار الشبيح تتى الدين الا يحور قبل على ، ونو بأحد كل عديه إوقال هو وعيره : إن لم سدفع عمل إلا هنته ، جار .

قال الإمام أحد: يدخن قزمابير إذا خشى أدام . هو أحب إلى من تحريقها . والعمل إذا آذاه بقبل .

فالرناق

إمراهما: قوله ﴿ وَلاَ يُحَرِّمُ صَيْدُ البحْرِ عَلَى المُحْرِ م ﴾ معدا إحماع ، واعلم أن البحر اللح والأسهار والعبون سواه .

والتائية: ما يعيش في البر والنحر اكالسلطة والسرطان وتحوها مكالسمك على الصحيح من المدهب حرم به مصلف وغيره . وقدمه في الفروع وغيره . ونقل عبد الله: عليه الجزاء .

قال في الفروع : وحل المراد : أن ما يعيش في الدرلة حكمه . وما يمش في البحر له حكمه . وأما طبر الماه : فترى ملا تراع . لأنه يفرح و سيص في المر .

قوله ﴿ وَفِي إِبَاحَتِهِ فِي الْمُورَمِ رَوَايِتَانَ ﴾

وأطلقهما في الفروع ، والعائق ، وشرح الل منجا ، والرركشي ، والهداية ، والمدهب ، ومسبوك الدهب ، والمستوعب ، واخلاصة ، والحدي ، والتنجيص . وقال في الفروع أيضاً من أحكام صيد للدينة من وقي صيد السمك في الحرمين رو سال ، وقد سقا .

إحداثما لا يسح المحجه في المصحيح ، والشرح ، والشبح تتى الدين في مسكه ، وقدمه في المعني (وشرح س رر بن].

قال في اتوجم و يحرم صيد الحرم مصفاً . وهو طاهر كالام الحرفي .

والثانية سح حرم به في المنور ، والإفادات وهو طه كلام الن أبي موسى وقدمه في لمحرز ، والعاسين ، والحاوس ، قال في النصول ، وهو احتياري ، وصححه الناظر .

قوله ﴿ وَيُعْشَنُ آجُرَادُ بِقِيمَتِهِ ﴾ .

الصحيح من مدهب أن احد د إدا قتل يصمن حرم به في الوحير ، والإفادات ، والمبور قال من منحه : هذا المدهب ، قال في تحر بد المبابة يصمن على الأطهر وقدمه في الدوع ، والكافي ، ولمبهج وصححه في النظم ولهيه مين المصف ، والشرح .

وعه لايصمن الحرد وقدمه في رعيمين ، والحاو بين ، وشرح اس ررين وحرم به في بهاية اس ر، ين وبعمها . وأصفهما في الهداية ، والفصول ، والدهب ، ومسبوك الذهب ، واستوعب ، والحلاصة ، والدائق ، والشرح ، والركشي .

قطى الدهب : يصمه نقيمته ، كما قال المصنف ، على الصحيح من المدهب حرم به في الوحير ، وعيره ، وقدمه في العاوع ، والرعاشين، والحاويين، والشرح ، والن منحا في شرحه ، وعيره . وعمه متصدق متسرة عن كل جراده وحرم به في الإرشاد ، والمهج ، وقدمه في الفصول ،

قال القاضى: هذه الروانة تقويم لا تقدير العنكون الدَّلة روانة واحدة قوله ﴿ فَإِنَّ الْمُوشُ فِي طَرِيقِهِ ، أَمَمَلَةُ بِالْمَشِّي عَلَيْهِ : فَي الْحُرَاء وَجُهَانِ ﴾

وأطنقهما في الهداية ، والدهب ، ومسبوك الدهب ، والمتوعب ، والكافي ،
والشرح ، والحاويين ، والرعانين ، والعروع ، واعائق ، وشرح ان منح ،
أهرهما : علم خرا ، وحرم به في الوحير ، ومحمه في النصحيح .

والتالي : لا حراء علم فيال مر .

ويعدى حراد في الأصح عيمة ﴿ وَوَ فِي طَرِيقٍ دُسُقُهُ عَلَمُهُ قال في الفصول ؛ وهذا أصح وقدمه بن إين شرحه .

فالمرق : حكم سعن العابر إذا أسعه لحاجة لـكالمشق سيه لـ حكم الحاد إذا العترش في طرّ بقه . قاله المصنف، وصاحب الدوم اعترام

قولِه ﴿ وَمِنِ اصْعَلُرُ إِلَى أَكُلُّ اصْنَيْدِ قَلَهُ أَكُلُّهُ ﴾

وهذا بلا تزاع بين الأصحاب. كن إد دنمه فهو كدينة - لايحل كله إلا لمن يحو له أكل سيته . أو نحل بالدبح

قال القاصى : هو منيه واحتج معول أحد كل ما صطاده المحرم وقته فإيما هو قبل قام ، قال في العروع : كادا قال القاسى قال و نتوجه حله لحل أكله النهى

قوله ﴿ زَعَلَيْهِ اعداد ﴾

هد المدهب وعلمه حاهير لأصحاب وقطع له أكثرهم وقيل: لاقد.. عليه والحالة هذه . وحكى على أبى كر . قاله لركشى تنبيم : بأبى في آخر كناب الأطمعة . في كلام المصنف ﴿ لَوَ اصطرَ للأَ كُلُّ ووحد مينة وصيداً وهو محوم ، أو في الحرم ﴾ .

وأما إذا احتاج إلى فعل شيء من هذه المحطورات مثل: أن احتاج إلى حلق شعره ، إض ، أو قل ، أو غيره ، أو إلى تفطية رأسه ، أو للس المحيط وبحو دلك وفعله . هليه القدية . بلا خلاف أعلمه .

وبخور تقديم العدية مد وحود المدر . وقبل عمل الحطور .

المرق : لوكان الحرم شيء لا تحب أن يطلع عليه أحد : جار له اللسي . وعليه القداء من عليه .

قلت : بيمايي پ

و تدم إدا دل على طيب أو لباس عد عقد لدلالة على الصيد قوله ﴿ السَّاسِعُ : عَقْدُ السَّكَاحِ لا يصعحُ مِنْهُ ﴾

هذا المدهب ، وهليه الأصحاب ، ونقله الجاعة ، وسوا، روج عيره ، أو تزوج عرمة أو غيره ، ولي كان أو وكبلاً .

وعه إن روج المحرم عيره صح ه سواه كان وكيَّ أو وكيلا . احدره أنو تكرُّ كا لو حلق المحرم رأس خلال . فاله الركشي .

صلى المدهب : الاعتماع لة العقد علو وكل محرم حلالاً . فعقده عمد حله : صح على الصحيح من المذهب ، وقيل : لا يصح .

ولو وكل خلال خلالاً فعقده حد أن أخره · ، يصح ، على الصحيح من للدهب وقبل · يصح

ولو وكله ثم أحرم لم بسعرل وكيله ، على الصحيح من المذهب . وقبل سعول .

فعلى المدهب: لوحل لموكل كان لمكاله عقده في الأقيس قاله في الرعاية والغروع . فاو قال : عقده قبل إحرامي : قبل قوله . وكذا لو قال : عقده بعد إحرامي . لأنه بملك فسحه ، فيملك إقراره . ولكن ينومه نصف مهر .

و يصح المقد مع جلهما وقوعه . لأن الطاهر من المدين عاطي الصميح . فالبرنان

إحداهما : لو قال الروج : تروحتك حد أن أحلاتٍ . فعالت : من وأن محرمة صدق الروج ، وتصدق هي في عليرتها في المدة . لأنها مؤتمنة . دكرد من شهاب وعبره .

الثانية : لو أحرم الإمام منع من البرويج لنفسه وترويج أقار به . وأما بالولاية العامة : فقال القاصي في التعليق ١٠ يحر له أن يروج ، و يتما تروج حلفاؤه ، ثم سلمه . لأنه يحور تولاية الحسكم مالا يحور تولاية النسب.

ودكر ان عقيل احتمالين في عدم ترويحه وحواره للحاج . لأن احتكام إنما يزوجون بإدنه وولانته . واحتار الحوار لحله حان ولانه . والاستدامة أقوى . لأن الإمامة لا تنعال نصق طرأ .

> واقتصر في العلى والشرح على حكة له كالام أن عقيل وذكر بعض الأصحاب أن نائبه إذ أحرم مثن الإسم

قنت قال ال الحورى في المدهب، ومستولة الذهب: للإمام الأعطم وماثمه أل بزوج وهو محرم بالولاية العامة على ظاهر المدهب انتهى. قلت: وطاهر كلام كثير من الأصحاب: عدم الصحة منهما.

قوله ﴿ وَفَى الرَّحْمَةِ رِوَايْنَانَ ﴾ .

يمى فى إسحتها وصحتها وأطلقهما فى الإرشاد ، والهدامة ، والمهج ، ومسبوث الدهب ، والمستوعب دكره فى مات الرحمة بالحاويين ، وماظم المفردات [والمحرر].

إمراهما: تناح ، ونصح ، وهو المدهب احتارها الحرق ، والقاصى في كتاب اروادين ، والمصنف ، والثالج وصححه في لهدانة ، والمستوعب هنا ، والمنحيض [والمنعة] والرعامة المكرى ، والنصحيح [وتصحيح الحرر] والعائق قل ناطم المفردات : عيم المهور وحرم به في لوحير ، واسور ، والمنتجب ، والإفادات ، وقدمه في الكافي ، والرعامة الصعرى

والرواية الثان المح ، وعده الصحة تقلها الحداعة عن أحد ، وتصرها الفاصي وأسحاء . قال من عليان : لا تسمح على تشهو ، قال في الإيصاح : وهي أصح وتصرها في المنهج قال الركشي - هي الأشهر عن أحمد

فوابر

الأولى: تكره حِطة لحره كمنة العقد وشهوده. على الصحيح من المدهب وقال الله عقبل: إخره دلك تحريم دواعي الجاع ، وأطلق أنو الغرج الشيرارى : تحريم الحطة

اشائية الكرد الشهردة فيه ، على الصحيح من المدهب وقال الل عقيل حرم ، وقدمه الفاضى ، و حنج مقل حسل لا لايحطب له قال الومعاء لايشهد المكاح ، ثم سلمه ، وفال في الراء له وعيرها ، يكرد مجلل حيصة محرمه وأن في كراهة شهادته فيه وجهال فال في القروع : كذا قال ،

الشائدُ : يصح شراء لأمه للوطء وعيره . قال المصنف • لا أعم عيه حلاقا .

الراهة: بحور احتيار من أسل على أكثر من أرح سوة لمصين ، في حال _____ إحدامه ، على الصحيح من مدهب قدمه في المي ، والشرح ، ونصراه ، والن روين ، وقال القامي : لايختار والحالة هذه ،

و كَى دلك في ناب نكاح الكفار فإنه محله .

قوله ﴿ الثَّامِنُ : الْجَمَّعُ فِي الْفَرْحِ ، فَبُلاً كَانَ أَوْ دُبْرًا ، مِنْ آدَمِيَّ أَوْ عَنْدِهِ ، فَتَنْ فَسَلَ دَلِكَ قَسْلُ التَّحَلَّلِ الْأُولِ صَلَدَ نُسُكُهُ ﴾ .

هذا المدهب قولا واحداً . وعليه أكثر الأُصَّرَ . إلا أن سعمهم حَرَّج عدم العداد وهذه المهيمة من عدم الحد توطئه . وأطلق احوالي وجهن

أحده لا يعمد ، وعليه شاق وأطلق في مسلوث الدهب في فساد اللسك بوط، المهيمة ، وحهين وقال في المدهب ، و إذا وحي، مهمة فكالوط، في عيرها في أصح لهجهين ،

وغدم إذا أحرد حال وطئه في أول باب الإحراد قوله ﴿ عَامِدًا كَانَ أَوْ سَاهِيًا ﴾ .

الصحيح من المدهب، وعليه الأسحاب أن السافي في فعن ذلك كالمامد. وقطع اله كثير منهم وكد الحاهل والسكرد، فالله مصنف وعيرد وغاله الجاعة في الجاهل.

ودكر في الفصور ردامة الاعدد حج الدسي، وخاعل، ومكر، ومحوهم وحرجها القاضي في كتاب الدين ، واحدره الشيخ سي الدين ، وصاحب الفائق ومان إيه في العروع وفال عدا منحه ورد أدلة لأسحاب وفال فيه نظر.

وقال في الروصة : السكرهة لايمناد حجم وعيم سابة .

ویأیی فی کلام الصف مابحت بالوط، فی بات لفدیة . فی آخر الصرب الثانی ، و بعده لا إداوشی، عامداً أو محطئه ،

قوله (وعَنشِهِمَا الْمَضِيُّ فِي فَاسِدِهِ) .

حكه حكم الإحرام الصعبح عنه حماعة ، وعليه الأصحاب ، وقال في رواية ان إبراهم ، أحب إن أن نشد من السعم ـ نسى ، يتعال المنج عمرة ولا نقيم على حجة فاسدة ، وهو مدهب مالك . قوله ﴿ وَالْقَصَاءِ عَلَى الفَوْرِ ، إِنْ كَانَ مَا أَصْدَهُ حَجًّا وَاجِبًا ﴾ .

بلا بزاع في وحوب القصاء . وتحرثه الحجة مِنَّ قابل و إن كان الدى أصده علوعاً : فالمصوص عن الإمام أحمد : وحوب القصاء . وعليه الأصحاب ، وقطموا به قال في الفروع : والمراد وحوب إندمه ، لا وحوابه في المسه ، لقولهم : إن نطوع فيثاب عليه توافيه نقل .

وقى الهداية ، والانتصار ، وهيون المسائل رواية . لايارم القصاء . قال الحمد : لا أحسب إلا سهواً .

قوله ﴿ وَالقَّصَاءُ عَلَى الفُوْرِ مِنْ حَيْثُ أَحْرَمَا أَوْلاً ﴾

إن كاما أحرما قبل الميقات ، أو من الميقات : أحرما في القضاء من الموضع الذي أحوما منة أو لا ، و إن كاما أحرما من دول لميقاب : أحرما من الميقات ، وهــدا ملا براع ، ومن عليه الإمام أحمد ، وعده الأصحاب وقال في الفروع : و خوجه أن يحرم من مدفرت معدق ، ومال به .

قوله ﴿ وَهُفَةُ المُرْأُهِ فِي القَصَاهِ عَنْيُهَا . إِنْ طَاوَعَتْ ﴾ . للا راع ﴿ وَإِلَىٰ أَكْرِهَتْ * فَعَلَىٰ الرَّوْجِ ﴾

وهو السعب ، وو صفها - الله لأثره على اروح حملها ، ولو طلقها وتزوجت بقيره ، و يحير الزوج الثاني على إرساطان المشع .

و بأتى فى باب القدية فى آخر الضرب الذى « وحوَّب فدية الوط، على الرأة فى الحج والعمرة » .

قوله ﴿ وَيَتَفَرُّقَالِ فِي القَصَاءِ مِن المُؤْصِعِ الَّذِي أَصَابِهَا فِيهِ إِلَى أَنْ يُحَلاً ﴾.

هُذَا بَنْبُهُمْنَ ، وَعَنِهُ الأَمْخَابُ وَحَرِمُ لَهُ فِي لُوحِيْرُ وَعَيْرُهُ ، وَقَدْمُهُ فِي الْمُعِيَّ ، و الشرح ، والدوس ، وغيرهم - قرر في الفروع ؛ هذا طاهر اللههب . وعنه : متعرفان من الموضع الدي بحرمان منه .

قوله ﴿ وَهَلْ هُوَ وَاجِبٌ ، أَوْ مُسْتَحَبُّ ؟ عَلَى وَحَمَيْنَ ﴾ .

وأطاقهما فی الهدایة ، والدهب ، والهسادی ، والمستوعب ، والتلجیعن ، والشرح ، والفائق ، وشرح ان منجا .

أمرهما : ستحب وهو المدهب ، قال في الشرح ؛ وهو أولى ، وحرم به في الوحير ، والمنوع ، والرعايتين ، في الوحير ، والمنوع ، والرعايتين ، والحدر ، واحدره ان عدوس في تذكره

والوهم الذي : أن دلك واحب ، حرم به أو اعطاب في راوس السائل . ------

لسيواله

أحرهما: معنى التفرق أن لايرك معها ف محل ولا سرل معها ف فينطاط ومحودلك في الإسم أحد اسفرقان في الدول والفسطاط والمحمل ولكن مكون نقر مها ، اسهى ، وذلك ابراي أحوالها ، فينه محرمها

الثاني: طهر كالام المعنف أن زوحها الذي وطنها يجوز ويصلح أن يكون عرماً لها في حجة القضاء. وهو سميح ، وهو طهر كالام لأسماب قاله في الفروع ، وقد ذكر المصنف ، والشارخ ، واس منحا في شرحه ، تكون نقر مها ليراعي أحوالها ، لأنه محرمها ، ونقل محمد من الحكم - يصبر أن تكون معها محد ، عير الروح ، قدت فيه في مها ،

فوائر

الأولى: حكم العمرة حكم الحج في فسادها بالوحاء قبل العراع من السمى ووحوب مصي في فسادها ، ووحوب القنصاء وعيره ، فإن كان مكياً ، أو حصل مها عده رأ أحرم للقصاء من الحن ، سواء أحرم مها منه أو مس الحرم .

و إن أف د المتبتع عمرته ، ومصى فيها وأتمها ، فقال الإمام أحمد : بمحرج إلى اليقات فيحرم منه بعمرة ، فإن خاف قوت الحيج أحرم به من مكة . وعليه دم ، فإدا وع مل الحيج ، أحرم من الميقات بعمرة مكان التي أضدها ، وعليه هدى لما أصد من همرته ، وهذا المدهب ، وجزم به المصنف وعيره وقدمه في الفروع .

وبقل أبو طالب ، واليمونى ؛ فإذا فرع منها أخره من دى الخليفة بعمرة مكان ما أفسد . قل القاصى ، ومن تمه له عربطاً على روالة المرودى له إلى دم المتعة والقرال يسقط بالإفساد ، فقال : إلى أهَل مداه القصاء فهل هو متمتم الإلى أشار شمر قصر : فتمتم ، وإلا فلا ، على طاهر نقل الله إلراهم : إذا أشأ سعر قصر فنمتم .

ونقل اس إبراهم روانة أحدى : تقتمني إن بلغ الميقات : التنمتع - فقال : الاتـكون متمة حتى بحرج إلى ميقانه .

و إن كان الدى أفسده مأدوماً فيه القصى متى قدر القلد أنو طالب ولم يملك منعه منه . لأن إدنه فيه إذن في موجنة ومقتصاه .

و إن كال غير مأدول فيه أملك السيد منعه أعلى الصحيح من الدهب، انتمو ات حقه . وقيل . لايا للسكه لوجو له [وتقدم أيضًا هناك]

و إن أعنق قبل القصاء : انصرف إنى حجة الإسلام على الصحيح من المدهب . وقال بن عقيل : عـدى لايصح

الثائم : يدرم الصلى القصاء على الصحيح من المذهب إذا أفسده. بص عيه . لأنه تدرمه المدنة والمصلى في فاسده . كدع .

وقبل لانترمه القصاء لمدم تكليعه وحكاء الفاصي في نصيقه احتمالاً .

فعلى المدهب: يكون القصاء بعد بلوعه ، على الصحيح من المدهب . فعن عليه وقيل : يصح قبل بلوغه ، وسمحه القاضي في خلامه .

الرابع : كلى العد والصبى حجة الإسلام والقصاء . إل كفت أو سحت المسلام والقصاء . إلى كفت أو سحت كالأولى ، على الصحيح من المدهب ، وحالف الن عقيل .

وتقدم دلك مع أحكاء المد مأتم من هذا في أول كتاب الحج فليعاود . الخاصة . لو أصد القصاء لرمه قصاء الواحب الأول لاالقصاء

قوله ﴿ وَإِنْ جَامِعُ بِمُدَّ التَّعَلُّ الأَوْلِ لَمْ يَفْسَدْ حَجُّه ﴾

هذا بدهب ، سنو ،كن أمرداً أو فارد ... وعليه الأصاب ، وقال في الفروع ؛ ويتوجه أن جعه يصد إن بتي إجرامه ، وفسد نوطته .

قال في المستوعب ، عن كلام أبي نكر بريد إدا مبكن رمى حمرة العقبة ،
فلا نكون قبل التحلل لأول وقب في الرعابتين ، والحاويين : وإن حامع قبل
تحله الأول وقبل : قبل حمرة العقبة و بأني في صعة الحجج : يم يحصل التحلل الأول
فاعرة : هل يكو سد البحل الأول محرماً ؟ دكر القاضي وغيره : أبه يكون
محرما ، ليقاء تحريج لوط الباق وجوده محة الإحد،

وقال انقاصي أيضاً : الإصلاق و محده على من حرم عليه الككل. وقال اس عقيل في الفنون - سطن إحرامه على احتيان - وقال في معرد به : هو محرم لوجوب الذم.

ودكر المست في المني هنا وتيمه في الشرح _ أنه محوم ، وقال في مسألة ما يناح المحدل الأول النمح أنه محرم ، وإند سي المص أحكام الإحرام . ونقل الله منصور والميموني وعجد ال الحسكم _ فيمن وطيء المدالرمي _

ينتقص إحرامه . قال الزركشي : لو وطيء صد الطواف ، وقبل الرمي : فطاهر كلام حماعة : أنه كالأول ، ولأن تحد ـ في موضع ـ في لزوم للدم احتمالان . وحرم في مواضع أخر يلزوم الدم ، تبعاً للأصحاب .

قوله ﴿ وَيُنْفِي إِلَّ التُّنَّقِيمِ ، فَيُخْرِم لِيطُوفَ وَهُوَ مُخْرِمٌ ﴾

اعد أن المدهب : أن لوط مد النحال الأول عدد الإحرام ، قولا واحداً . وبلزمه أن بحرم من الحل ، ايجمع بين الحل والحرم ، يتطوف في إحرام محيح ، لأمه ركن الحج كالوقوف ، وهذا طهر كلام لحوق ، واحتاره المصنف والشرح وعيره ، وحرم به في الوحير ، والعاش ، وقابه القاصي في المحرد ، وقدمه في العروع . وحدد الشح في الدين وقال : سواء أحد أولا ، ومصاه كلام عيره ، قاله في العروع ، وقال المصنف والشارح سومان تامهما والمنصوص عن أحمد : أنه يعتمر ، في معتمل أنه أواد هذا معني مد على مدافره ، وسماء عدة ، لأن هذا أفعال المدرة ،

و بحميل أنه أراد عمرة حقيقة عيوم سمى و تمسير . قالوا : والأول أصح .
وقال الشبح في الدين أيضاً يعتمر مطلقاً . وعليه بصوص أحمد . وحرم به
القاضي في الخلاف ، وان عقيل في معردانه . وان الحورى في كتاب أسساب
المداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، و سهج

قان أبو الحطاب في راوس المدالل الآلي حمل عمرة ، و بالطواف والسعي ، واللهة أصال الحج

قوله (وَهُلْ يَدُرُّمُهُ بِدَيَّةُ ، أَوْشَاهُ ؟ عَلَى رَوَايْتِينَ ﴾

وأطلقهما في الحدية ، ولدهب ، ومستوك الدهب ، و ستوعب ، والتلخيص ، والحرر ، والفروع ، والركشي .

إهراهما : بارمه بدية حرم به في الوحير ، والمنتحب ، والإفادات ، [والقاصي] والموفق في شرح مناسك ناتم ، وانصره وقدمه في الرعاشين ، والحويين ، والعالق والمطم . والرواية الثانية: سرمه شدة ، وهي المدهب وهو طاهر كلام الحرق ، وسمحه والمستحدة ، قال في عقود الله الساء والعلاصة : سرمه دم وحرم به في الإرشاد ، والإيصاح ، والمور ، والكافي ، والعمدة وشرحم وقدمه في المعنى ، والشرح . ويصحه القاشي في كتاب الروايتين .

فائرتان

إمداهما : لوطف للردرة ولم يرم تم وطى، مقدم في المعنى والشرح : أنه لا طرمه إحرام من الحلى ، ولا دم عليه ، لوجود أركار الحج . ويحتمل أن سرمه ، قال في الدوع : وظاهر كلام جماعة كاسبق .

الثانية الممرة كالحج مها تقدم ، وتفسد قبل فراغ الطواف ، وكذا قبل معهما ، إلى قساء هو ركن أو واحب ، وهال في القرعيب : إلى وطيء قبل السعى حرج على الروانتين في كومه رك أو عيره ، انتهى

ولا تفسد قبل الحلق إن لم يحب . وكدا بن وحب . على الصحيح من الدهب ، ويلزمه دم وقدم في الترعيب · أنها تمسد وفال في النصره · في قداه في محطورها قس احتق حرو سان ، وقال في الرعابة : وعنه يعسد العج فقط قال في العروع · كد فان .

ويأتى فى باب الفدية فى آخر الضرب الثانى مابحب بالرط، فى المدة قولِه ﴿ التَّاسِيْعُ : الْثُمَاشِرَةُ فِيهَا دُونَ الْفَرِّحِ بِشَهُومٍ ﴾ وَكَنْدًا إِنْ قَبِّلُ أُو لِمِسْ بِشَهُورَةً ﴿ وَإِنْ فَعَلْ فَانْزُلْ. فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ ﴾ .

هذا المدهب انقله الحاعة عن الإمام أحمد وعليه الأسمال. وقال في الإرشاد. قولاً واحداً الرهو من الفردات.

وعنه عليه شناه إلى لم نعسد . ذكرها القاصي وغيره . وقدم الل رو بن في

لهایته : أن علیه شاة وحرم به نظمها . وأطبقهما الحدودی .كا لو لم نصد . قال فی الفروع : والقیاسان ضعیفس

ويأتي أيضاً في كلام للصنف في باب الفدية في الضرب الثالث في قوله ه ومتى أمرل المناشرة دول الفرج. صب مدمة »

قوله ﴿ وَهُلَّ مُسْدُ نُسَكُهُ ۗ أَعْلَى رَوَاتِينَ ﴾

وأطلفهما في الإرشاد، والإيصاح، ومدهب، ومسبوك الذهب، والمستوعب والرعانتين، والفروع، والحوابين

إهراهما: لا يقد . وهي الدهب المحجودي التصحيح وحرم به في الوحير ، واحتارها العلم ، والثالج ، وصاحب الفائق ، والل را الل في شرحه وهو تلاهر ماقدمه الماطم

الشابية: نحسد، نصرها القاصى، وأسم به . قال في المهابج في في المعلق البروايدين وقدمه في الهد به وغيرها . وسماعه في الدمة واحتارها المعرق ، وأم تكر في الوحد، دون العاج إذا أثرل فال الركشي . هذا أشهرها .

وعنه روايه تناهة - إلى أمني بالمشرة - فسد نسكه دول غيره

قوله (وإن لَمْ أَيْرُلُ لِمْ يَصْلُدُ)

قال المصنف ـــ و معه الشارح ، وعيره ـــ لاسهر فيه خلافاً . وقال في الفروع : وسنق في الصوم خلاف ومثله الفاسة - فط هركالام الحدولي . أن فيه خلاق و يأتي ماجب عده مدلك في دب الفدية

قوله ﴿ وَالْمَرْأَةُ إِخْرَامُهَا فِي وَجْهُمّا ﴾

هذا الاتراع فيعدم علم عطيته به قع ، أو قال ، أو غيرهما و يحور لل أن أُسدل على وحهما حجة ، على الصحيح من الدهب ، وأصلق حدعة من الأصحاب حوار السدل وقال الإمام أحمد : إنه لما أن تسدل على وجهما من فوق ، وليس لها أن ترفع الثوب من أسطل . قال المصنف: كأن أحمد يقصد أن النقاب من أحمل على وحهها . وقال القاصي ، ومن نحه ، تسدل ولايصيب النشرة ، فإن أصابها ، قم ترفعه مع القدرة: فلات ، لاستدامة السائر .

قال المصم : ايس هذا الشرط عن أحمد ، ولا في الحير . والطاهر حلاقه . فإن المسدول لا كاد يسلم من إصابة النشرة . فاوكان شرطاً لبينه .

قال في العروع : وما قاله صحيح .

قال الشيخ تقي الدين : ولو مس وحهه · فالصحيح حواره ، لأن وحهها كيد الرجل ،

تنبير : مفهوم كلام المصنف وعيره : أن عير البحد لا يحرم تمطينه وهو محيح وهو محيح وهو مدهب . وعليه حاهب الأسماب وقال أو العرج الشيراري في الإيصاح : و لمرأة يحرامها في وحهما ، وكعنها قال في المهج : وفي الشكفين روايتان وقال في الانتصار ، مرأة أبيح لم كشف الوجه في الصلاة والإحرام .

الدائرة : مجتمع في حتى المحرمة : وحوب تقطية الرأس ، وتحريم عطية الوحه ولا يمكنها معطية كل الرأس إلا متعطية حراء من الوحه ولا كشف حميم الوحه إلا مكشف حراء من ترأس والمحافضة على ستر برأس كله أولى الأنه آكد. لأنه عورة ، ولا مجتمل بالإحراء ، فإله المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع ، والركشى ، وغيره ،

قلت السلهم أرادوا بدلك الاستحباب و إلا حيث قدا الحمد كشف الوجه ، فإنه يعلى عن الشيء اليسير منه . وحيث قدا الحمد ستر الرأس . فيملى عن الشيء اليسير . كما قلتا في مسمع الرأس في الوضوء على ماتقدم . قوله ﴿ وَلاَ تَدْسُنُ الْقُفَاذُ بِيْنِ ﴾ .

بعني أمه يحرم عيهم المسهما عص عيه . وها شيء يعمل لليدس كا يعمل

للعراة . وفيه الفدية كالرحل . فإنه أيضاً يمنع من لنسهم . ولا نارم من تعطيتهما كلمها لمشقة التحرر : حواره سهما الدليل تقطية الرحل قدميه بإرارد لابحف وإيما جار نعطيه قدمها كال شيء . لأمها عورة في الصلاة . ول في الكمين روايش أو الكفان يتعلق بهما حكم التيم كالوجه .

قالرة: لو اللَّتْ على مديها حرةً أو حرقة وشدتها على حماء أولا .

كشده على جسده شبثًا ذكره في العصول عن أحمد . فقال في العروع : طهر

كلام الأكثر: لا يحرم عديه دلك ، واحدره في الفائق ، وقال الفاصي وعيره :

ه • كالقصر ب ، واقتصر عليه في المستوعب

قوله (و خلعال وسفوه)

الصحيح من المدهب: أنه ساح لها للسائلة والحلى ، وعوها ، لص عليه ، وعليه حاهير الأصحاف ، قال للسائلة ، والشمارح ، وصاحب الفروع وعيرها ، هذا طاهر لمدهب ، وقدمه في الفروع ، وعيره ، قال الركشي ، عليه حهو الأسرب وعنه : نحره ذلك ، وهو طاهر كلام الحرق

قلت ، وهو طاهر كالام المصلف هذا ألكن فأل في المطلع _ عن كالام المصلف _ و إن كان حس القدارين المصلف _ و إن كان حس القدارين عجراً ، وأدس الحلحال والحلي مداحاً في طاهر المدهب _ لأن حسه مكروه . هميهما اشتراك في رحم القرائ المحلي

وحمال صحب المستوعب، والمصنف كلام الحاقى على الكراهة . وكلام المصنف ككلام الخوق . لكل ان مدم شرح على أنه محرم . همايا على ظاهره . ولم يحك خلافاً .

فالرق : لا يحرم عليه ساس رسة ، على الصحيح من لمدهب وعيه أكثر الأحجـاب وقدمه في الدوع ، والرعده ، وراد : ولكرم ، وقال الجنوابي في الشصرة يحرم لناس ربعه وقال في العروع ، ويتوجه أنه كملي

قوله (ولا تَكْتُعِلُ بالإثبيدِ).

قال الشارح ــ تما تعصف في لمعنى ــ : الكحل بالإئمد مكروه بسرأة والرحل وإعد حصت المرأة بالذكر لأمها محل الرسة، والكراهة في حقها أكثر من الرحل ، التنفي وقدمه .

فطاهر كلام المصنف: الكراهة مصنف . أعلى سواه كان الكجل للرسة أو غيرها وهذا احتيار المصنف، والشارح، وغيرها

والصحيح من المدهب: أنه لايكره إلا إدا كان للرابة ، لص عليه ، وقدمه في الفروع - وقيل * لايجور - لفن الن منصور : لاكتمان المرأة بالسواد فظاهره : التحصيص للمرأة - وهو ماهركلام الن أبي موسي .

قلت : وهوطاهر كلام العلم . وحمل فدحب المستوعب كالام صاحب الإرشاد على البكراهة .

وقال الركشى: طاهر كلام احرقى: التحديم وقد نقل: صاه موجوب العدية وقد أقرد أن الراعوى على دلك ، فقال: هو كا ملت و لهت س ، وحمله المحد مكروها ، وكدا أو محمد ، وم يوجب فيه فدية وسوى بين الرحل والمرأة . قوله ﴿ وَ يَجُورُ لَيْسُ المعتمر وَالكُحْلَى ﴾ .

يحور بس المصفر على الصحيح من الدهب نقب لحاعة وعليه الأسمال سواه كال اللانس رحلا أو الرأة ، وفال في واصح : يحور للس مال ينفض عليه ، ويتأتى في آخر ناس ستر المورة ، أنه بكره للرحل في غير الإحرام ، فعيه أولى أما السكحلي وغيره من الصاع ، فالصحيح من سدهب أنه يحور سنه من غير السحاب وعيه أكثر الأسمات وحوم به المصنف وغيره ، وقدمه في الفروع وفال في الرعامة وغيرها : يس الس ذلك قال في الفروع ، وهو أطهر .

قوله ﴿ وَالْخَصَابُ بِالْحِنَاءِ ﴾ .

یعی لا بأس به ظرأة فی إحرامها . وهو اختیسار المصنف ، والشارح . فإنهما فالا - لا بأس به .

والصحيح من لندهب: "مه لكره الأكرة القاصي وحدعة ، وقدمه في الفروع وعيره

العليه إن فعلت ١ فإن شدت بدها عرقة : قدت ، و إلا قلا ،

فالرق ايستحد له الحصاب بالحداء عد الإحرام قاله الأصحاب ويستحد في عبر الإحراء سروحه الآن فيه الراسة وتحليك للروج كالطلب قال في الرعامة وعيرها ولكاه لأنهم المدم العاحة مع حوف الفلية ، وفي المستوعب الايسلحب لها وقال في مكال آخا كا هم أحمد وقال الشيخ تني الدين ، هو الما حاجة ، فأما الحصاب للرحل ، فقال المصلف ، والشاح ، وجماعة : لا أس مه فيها لا شهاده هادان.

و مملق فی الستوعب : له الحصاب بالحدة . محتمی بالب، و و هاهر ماد کره القاصی ۱ آمه کالمرآنه فی الحده - لأن دكر الممائة واحدة . لتهایی ، و ساح لحاحة . قوله (والمنظر فی المرآنة لهما تحیمًا)

هى بحور للد حل و مرأة المطرفي كداة للحاحة كد واقد حرج ، و إرائه شعر مدت في عدم و حودلك وهو مراد لمصنف ، و إن كان النظر لإ نه شعث ، أو تسوية شد ، أو شيء من الزيمة ، كرم ائتلك] دكره الحدقي وعبرم وحرم به في المعنى ، والشرح ، وشرح ان منحا وقدمه في الدوء وقيل بح م

وقال في العدوس: و سوحه أنه لا يكرم. وفي قرَّكُ الأولَى عَلَم . لأنه لا يمم من أن رُنُوا شُنِّتُ عُبْرًا وأطلق حماعة من الأسحاب: لا تأس به و بعض من أطلق: قيد في مكان آخر بالحاجة .

فائرة : قال الآحري ، والن الراعوى ، وعيرها : و بنس الحاتم

وتقدم جواز لبسه للزينة فيما يباح من فصة الرجال .

قال فى الفروع : و إذا له مكره فى غير الإحرام . فيتوجه فى كراهته المحرم لزينة مامى كحل ونظر فى مرآة .

فائرة م يحتلب غرم ما سهى الله عنه ، ما قسر اله قالرفت والفسوق اله وهو الساب وقبل المصافي ، والحدال ، والراء ، فان المصلف والثارح ما الحرم منوع من ذلك كله وفان في الفسول ، يحب احساب الحدال والمراء ، قال : وهو المياراة فيا الا يعنى م وقال في المستوعب : يحرم عليه الفسوق ، وهو السباب والجدال ، وهو المياراة فيا الا يمنى ، وقال في المستوعب : يحرم عليه الفسوق ، وهو السباب والجدال ، وهو المياراة فيا الا يمنى ، وقال في الرعابة ، يكره كل حدال ومراء فيا الا يمنى .

وقال بحوم كا يحرم على محل ، من أولى قال في الداع : كدا ها وقال في الروصة وعبرها اليستحب أن شوقي السكلام إلا فيما بنعم و خدلك والمراءاة واللمو وغير دلك ، مما لاحاسمة نه إنها و يستحب قلة الكلام إلا فيما ينقم . وقال في الرعالة ، كرم له كثرة السكلام بلا عم النهي

و يحور له التحرة وعمل الصنعة ، قال في العروع : والمراد عالم يشعله عن مستحب أو واحب

باب الفيدية

قوله (وهي عَلَى ثلاثة أَصْرُب أحدها : ماهُو على التَّحْييرِ . وهُو نُوعَانِ أَحدها : ماهُو على التَّحْييرِ . وهُو نُوعَانِ أَحدها : يُحَيِّرُ فِيه بَنِي صِيامِ ثلاثة أَيَّامٍ ، أَوْ إطْمامِ سِنَّة مساكِينِ لَكُنَّ مِثْكَبِينِ مُذَّ بُرِّ ، أَوْ نِصْفُ صَاعِ تَمْرٍ ، أَوْ مَسْفُ صَاعِ تَمْرٍ ، أَوْ مَسْفُ صَاعِ تَمْرٍ ، أَوْ مَسْفِي مِنْ مَدُّ بُرِّ ، أَوْ نِصْفُ صَاعِ تَمْرٍ ، أَوْ مَسْفِي مَا أَوْ مَنْ مُنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ الله مَنْ الله الله والله من والطيب) وتفطيع الرَّأْسِ والله من والطيب) هذا الدهب في ذلك [كله] من حيث الجهة .

وأد [س حيث] التفصيل : فإن كان بالصياء : فيحرثه تلائة أيام . على الصحيح من المدهد . وقاله الإمام أحمد والأسحاب وقال الآحرى - يصوم ثلاثة أيام في الحج ، ومبعة إذا رجم .

و إن كال بالإطلام: فالصحيح من المدهب والروائتين ؛ أنه نظيم لكل مسكين مدّ برّ ، كا جرم به المصنف هذا وحرم به في الوحير ، وارعائتين ، والحاويين ، والمنور ، وشرح ابن منح ، وقدمه في الدائق فال في الفروع ؛ وهي أشهر .

وعه لا جرأه إلا نصف صاغ من ليكل مسكين كعيره . وحرم به في الكافي وأطلقهما في المني ، والشرح ، والفروع .

مبهاد

أهدهما: ظاهركلام المصنف: أنه لا يُتوى واحدر وهو الصحيح من المدهد. وعليه أكثر الأصاب و واحدر الشيخ تني الدين ؛ الإجزاء وتكون رطبيل عرافيين ، كرواية ذكرها المصنف وعبره ال كدرة النظم را وهان ؛ و ملمى أن يكون بأدم ، و إن كان مما يؤكل من برا وشمير : فهو أقص

التالي : ظاهركلامه : أنه سواه كان معدور ، أو عير معدور ودكره ارواية بعد دالله : يدل عليه ، وهو حميح ، وهو سده الله معمر وعيره ، فال للصف وعيره : هذا طاهر المدهب ، وهو ظاهر كلامه في برحير وعيره ، وقدمه في العلى ، والشرح ، والحرر ، و رعايش ، والحدو الله وعاويم ه

وعه بحب ندم، إلا أن عطه عدر فيجير . حرم به القاصي وأسمامه في كنب اخلاف قال مصنف حدره اس عقيل .

فعلى هذه الروانة اليتعين للم أفيل عدمه , أصلم أفيل تعدر : صام فيكون على الترتيب فَائْرُهُ . بحورْ له تقديم الكفارة على الحلق . ككفارة البمين .

قوله ﴿ الثَّانِي ؛ جَزَاهِ الصَّيْدِ ، يُحَيِّرُ فيهِ أَيْنَ المثلِ ، أَوْ تقويمهِ بدّراهِ يشْتَرِى بها طَمَامًا . فيُطْعِمُ كُنَّ مِسْكِينِ مُدًّا ، أُو يَصُومُ عن كُلُ مُدَّ يومًا وإن كان بِمَا لامِثْل لَهُ : حُيَّرَ بَيْنَ الإطْمام والصِّيامِ ﴾

أى : تقويم المل سراه يشترى بها طعاماً . فيصعر كل مسكين مد ، أو يصوم عن كل مدّ يوما . و ين كان مما لامش له حيّر بين الإطعام والصيام .

اهم أن الصحيح من للدهب: أن كه رة حراء الصيد على التحيير . نص هيه . وعليه الأسمات . قاله في الدروع وعبره .

قال نزرکشی : هو المصوص ـ والمحدر للأصحاب ـ وحرم به فی الوحير وغيره وقدمه فی الفروع ، والمعنی ، وانشرح ، و لمحرر وغيره .

وعنه أن جزاء الصيد على الترتيب . فيجب المثل . فإن ـ بعد : لرمه الإطمام قال لم يحد : صام . نقلها محد بن الحسكم .

فعلى المدهب ، يحير بين الثلاثة الأشياء التي ذكرها المصلف ، وهي إحراج المنن ء أو النقويم نطعام ، أو العسام عنه ، وهذا الصحيح من المدهب ، وعليه الأصماب

وعمه الحيرة بين شيئين وهي إحراج لمن ، والصياء ، والإطعام فيها . و إنما دكر في لآنة ليعس به الصياء ، لأن من قدر على لإطناء قدر على الدبح . نقلها لأثرم .

وعلى المدهب أيضًا : أو أرد لإطدم ، فالصحيح من الدهب وعليه الأصاب . ونص عليه ل أن يقوم النهلي مكا قال المصنف ﴿ بدراهِ ﴿ وَ شَتْرَى مِهَا طَعَامَا ﴾ . وعمه الا نقوم النتلي ، وإنه يعوم الصيد مكان إنازهه أو نفرانه ، وأطلقهما في الإرشاد ، وحيث قوم النتلي أو الصيد · فإنه يشترى به طماما للمساكين ، على الصحيح من للذهب ، وعليه الأصحاب .

وعمه له الصدقة بالدراهم وليست القسة مماحير الله العيه م دكرها ال أبي موسى وقال المصنف وتبعه الشرح، وهل شحور إحراج القسمة "فيه احتمالان تعيمهات

ارژول ، التقویم : یکون سوصع الدی أسمه فیه و نقر مه ، نقب ان القسم وسِنْدی وحرم به القاصی وعیره ، وقدمه فی العروع ، وحرم عیر واحد یقومه بالحرم ، لأنه محل ذمحه .

وتقدم رواية أنه بقوم الصيد مكان إتلامه أو بقر له .

الثانى : الطمام هـ : هو اللدى يحرج في المعدرة ، ومدنة الأدبى ، على الصحيح من المدهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وقدمه في معنى ، والشرح ، والعروع وعيرهم .

وقبل: بحری، أنصاً كل ما يسمى طعاماً وهو احتمال في انسي وعيره. وحزم به القاصي في الخلاف.

وقال الشارح ؛ والأولى أنه لا يجرى، من عبر الدر أفل من نصف صاع . لأنه ما يرد في الشرع في موضع مأفل من ذلك في طعمة المما كين

قال الركثي : هذا المصوص والشهور ، وحرم به في الرعابة الصمرى ، والحويين ، والحرر

قت وهو لدهب النصوص.

الرابع . ظاهر قوله أبط ه أو نصوم عن كل مد يول به أنه سواء كان من البر أو من عيره ، وهو ظاهر كلام الخرق أيط . وتامه في الإرشاد ، والحامع الصعير ، وعقود الله البناء والإيصاح ، وقدمه في التنجيعين ، والشرح ، وهو روية أشتها بعص الأحماب .

والصحيح من المدهب ، وعليه أكثر الأصحاب : أنه بصوم عن طعام كل مسكين يوما عدمه في العروع وحرم به في الحدر ، والرعاية الصفرى ، والحاويين. فوالر

الوَّولِي : أطلق الإماء أجدى روالة عنه ، فقال « يصوم عن كل مد يوم » وأصلق في روالة أحرى ، فقال « نصوم عن كل مدين يوم »

فقل المصنف في المني ، والشرح ، وصناحت التحص عن القاملي ، أنه قال : المنافة رواية واحدة ، وحمل رواية المدعلي البر ، ورواية المدين على غيره ...

قال الزركشي : والذي رأيته في روايتي القاضي . أن حسلا وان منصور نقلا عنه ه أنه نصوء عن كل نصف صاع يون » وأن الأثرم نقل في فدية الأذي فاعن كل مد يوماً . وعن نصف صاع _تمر أو شمراً _ يوما ه فان : وهو حنيار اخر في وأدى تكر عال : ويمكن أن جس قوله ه عن كل نصف صاع يون » على أن نصف الصاع من لتمر والشعير ، لا من الدراتهي

قال الزركشي : وعلى هذا : فإحدى الرو يسين مصفة ، و لأحرى مفيدة . لا أن الروايتين مطلقتين . و إداً يسهل الحن - ولدلك قطع أنو المركات وعيره إلى أن عزا دلك إلى الحرق . وفيه طر ، سهى .

وقال في الدوع ، فأقر سفى لأسحاب النصين على طاهرهما وحمل سفى الأصحاب فللت على ما سبق ـ يعتى حمل روانة المدعني الدر ـ ورواية المدين على عيره ـ قال وهو أطهر التعي .

الثانية: لو بقى من الطعام مالا العدل يوماً : صام عنه يوماً . بعن عليه . لأمه لا تتمص .

النَّالِنَّةِ: لَا يُحبِ النَّاسِ في هذا الصيام بلا براع أعمه للآبة.

الرابع : لا يحور أن يصوم عن سمن الحرم ، و نظيم عن سمنه . بعن عليه ولا أعلم فيه خلافا .

قُولِهِ ﴿ الصَّرْبُ التَّانِي: عَلَى التَّرْ تَبِبِ وَهُوَ ثَلَائَةً أَ مُوَاعٍ . أَحَدُهاَ : دَمُ النَّتُمَةِ ، والقِرالِ فَيَجِبُ الهَدْي ﴾ .

ولا حلاف فی وجو به وقد نقد، وقت وجو به ووقت دیجه فی باب الإحرام ، عند قوله د و تجیب علی القارل و لمنتج دم نسلت » ﴿ دَبِ لَمْ يَحْدَ ﴾ بعنی فی موضعه ، دو وحده فی لده ، أو وحد من نقرضه ؛ دیبو کمن لا بجده العمل علیه ، ﴿ فَضِیا مُ اللَّذَةِ أَيَّا مِ فَ اللَّهُ حُ وَ لَأَفْصُلُ الْ تَكُونَ آجِرُ هَا نَوْمٌ عَرَفَةً ﴾ ،

هد لمدهب، من عبه وعيه الأصحاب مهم القامي في التعبيق. قال في العروع - هذا الأشهر عن أحمد . وعليه لأصحاب . وعلل المدحة . قال في العروء وفيه نظر

وعمه الأفصل: أن تكون آخرها يوم النروية , وذكر القاصي في المحاد , أن ذلك مدهب أحمد . و إليه ميل صاحب الفروع

صلى المدهب : قال المصلف و عبره ؛ نقده الإحرام على يوم التروية . فيجرم يوم السامع . وعلى الروية الثانية : يحدم يوم السادس .

قات : فيكول مستتني من قولم : يستحب للنمتع الذي حل : الإحرام منه ملح وم التروية . فيعاني مها .

فوائر

الأولى: يحور تقديم صيء لتلاثة الأيام بإحرام الممرة. على الصحيح

من المدهب على عليه . وعنيه الأصحاب . فال في الفروع · وهو أشهر . وقى كلام المصنف إيماء إليه ، لقوله \$ والأفصل أن يكون آخره يوم عرفة » .

وعمه يصومها إداحل من العمرة

الثانية: لا بحور صومها قبل لإحراء بالسرة على الصحيح من الدهب. وعليه الأصحاب. وعنه بحوز. قال في الفروع: وحراد في أشهر الحج. ونقله الأثرم. بيكون السب.

قال ان عقبل : أحد حكى التمتع . في القديم عليه . كالحج .

قال لمصنف والشارح ، عن هذه الروامة ، وليس شيء . وأحمد مبره عن هده الله مة لأهل العلم .

الثالثة: وقت وحوب صوم الأيام الثلاثة: وقت وحوب الهدى ، على ما يقدم في الله الله الإحرام ، على الصحاب في الله الإحرام ، على الصحاح من المدهب ، قال في العروع ، دكر ، الأصحاب لأنه سال كماثر الأددال ، وقال القاصى : وعنده بحب إذا أحرم بالحج وقد قال أحد في رواية الن القاسم وسندى _ عن صياء الممة ، منى نحب ؟ _ قال : إذا عقد الإحرام ، قال في الفروع : كذا قال .

وقال القاضي أيمساً : لا خلاف أن الصوم عمين قبل يوم النحر ، محيث لا يحوز تأخيره إليه ، مخلاف الهدى . انتهى .

الرابعة ، د كر القاصى وأصحابه ، وصاحب لمسوعت وعيرهم : إن أحر صيام أيام النشر بق والأيام الثلاثة إلى يوم النجر فقصاء قال في العروع ولعاله منى على منع صيامه و إلا كان أداء ، وأعل كلام صاحب العروع منهي على عدم منع صيام أيام التشريق تريادة 8 عدم ٤ و بها نتصح معى

قوله ﴿ وَسَبْعَةً إِذَا رَجْعَ إِلَى أَهُلُهِ وَإِنْ صَامَ قَبْلُ ذَٰلِكَ أَجْزَأُ ﴾ . سمى عد إحرامه بالحج . لكن لا بحو صومهم في أياء النشريق . مص عليه وعليه الأصحاب. لـقـ، أعمال الحجم. قاله في العاوع، ويحور صومها مد أيام النشريق يعنى إداكان قد طاف طواف بريارة. قاله القاصي، وللراد بقوله تعمالي (٢: ١٩٦٦ إذا رجعتم) يعنى ؛ من عمل الحجم، لأنه المذكور ؛ والعنمر لحوار الصوم.

> قوله ﴿ قَالَ لَمْ يَضُمُ قَبْلَ عَوْمِ السَّحْرِ ﴾ يعني الآياء الثلاثة ﴿ ضَمَ أَبَّاء مِنَّى ﴾

قال ال منحاق شرحه هذا المدهب وقديه في بعني ، والشرح ، والنظم ، والرهابة السكترى في بات أقسام الدلك ، وحرم له في الإفادات وصححه في النائق ، وعنه لا يصومها .

وتقدم دلك مع ريادة حسه في أواحر مات صوم التطوع . ودكر من قدم وأطاق وصحح .

فعلى القول بأنه يصود أيام منى : لو صاحب فلا دم عليه حرم به حمقة .
ممهم المصاف ، والشارح ، وصاحب الرعالة وعبرها وقدمه في العروع وقال:
لعله مراد القاصى وأصحابه ، وصاحب استوعب وعبرها التأخير الصوم عن أيد حج
وقوله ﴿ وَ تَصُودُ لَمُذَا دَلِكَ عَشْرَةً أَنْ وَعَلَيْهِ ذَهِ ﴾ .

يمنى إذا قلما لا يحو صوم أيد منى وكدا به قده يحور صومها ، ولم نصمها فقدم المسلم هذا إلى عليه دما على هذه الرواية ، وهذا إلى يكن الروايات ، جرم به في الإقادات ، والمنور ، والمنتحب واحترها الخرق ، وقلمه في المحرو ، والفائق وعنه إلى ترك نصر عدر ، فعليه مع فعله دم ، احتازه القاصى في المحرد وحرم به في الهنداية ، والمدهب ، ومسوئة الدهب ، والتلجيص ، في المعدور دول عيره ، وقدم الله منحا في شرحه ، أنه إلى تركه نعير عدر عليه دم ، وأطبق الروانتين في المعدور

وعمه لابازمه دم محال . احتساره أم الحطاب . كما قاله مصنف عنه قال

الركشي : وهي التي نصب اله سي في تعليقه . وأطلقهن في المستوعب ، والمعيي ، والكتابي ، والمعين ، والحيابين ، والحبوب والزركشي ، والفروع ، وقال : الترجيع محتلف وأطلق الحلاف في سير المعدور في الحداثة ، والمدهب، ومسموك الدهب والحلاصة ، والتنجيص .

وأما "حير الهدى عن أيه البحر: فيل الرمه فيه دم، أم يلزمه مع عدم العدر، ولا يلومه مع العدر؟ فيه الروايات المقدمة في الدم وأصلتهن في الفروع، والحاويس، والمستوعب

إحداهی • برمه دم آخر مطلق قدمه فی الحج ر والدائق والثانیة : لا بارمه دم تحال سوی الهدی وقدمه فی إدراك المالة .

والثالثة: إلى أحره لمدر ، لمرمه وقدمه في الرعاسي ومحجه في المكترى . وجرم به في الهداية ، والكلول ، والخلاصة ، والكلول ، والتتحيص ، والشرح ، وإدرات العالمة ، وشرح الل ملح في المعدود دول عيره . قدت : هذا المدهب

والصحيح من المدهب أيصماً ، وجوب الدم على غير المدور . وأصلق الملاف في غير السدور : في الهدامة ، والمدهب ، ومسلوث الدهب ، والملاصة ، والكافي ، والشرح ، والتلجيمن

وحكى جماعة الخلاف في الصفور وحيين وفي عير المدور روا تيمي .

فانرناد

الهداهما . قوله (ولا يحبُّ السَّالُعُ في الصَّيَّامِ). اعر أنه لا يحب تناع ولا نفر تي في الأبه الثلاثة والسنة عص عايه وعليه الأصحاب. لإطلاق الآم ولا يحب النفر عن ولا النتاع مين الثلاثة والسمة إذا قصى . كَسَائر الصوم . الثانية الو مات قبل الصوم ، عُلَمَه حكم صوم ومصال , على ماستل يمكن منه أولاً . نص عليه .

قوله ﴿ وَمَنَّى وَجَبِ عَلَيْهِ الصَّوْمُ فَشَرَعَ فِيهِ . ثُمَّ قَدْرَ عَلَى الهَدْى لَمْ يَلْرَمْهُ الانْتِقَالُ إِلَيْهِ إِلاَّ أَنْ يَشَاء ﴾

هذا المدهب، وعبه الأصحاب، وفي العصول وعبره المحربية بعرمه الانتقال إليه وحرجوه من اعسر لأعطى الكفارة، وقال ابن الراعوى في واسحه : إن قرعه (المثم قدر بوم النحو عليه محره إن وجب إذن ، و إلى دم القرال بحب بإحرام قال في الفروع : كذا قال ، قال في القاعدة الخامسة : لو كمر المتمتع بالصوم ، ثم قدر على الحدى وقت وجو به عصرح اب الراعوى في الإقداع الله لا يحرثه الصوم و إطلاق لا كثرين الحاملة على وفي كلام حصهم تصريح به .

قوله ﴿ وَإِنْ وَجِبِ وَلَمْ يَشْرَعُ فِيهِ . فَهِنْ يَنْرَمُهُ الْأَنْتِقَالَ } على روايتين }

و أطاقهما في الكافى، والمعنى، والحرر، والشرح والرعابتين، والحاويين، والعروع، والعائق، وشرح ان منحا، والزركشي وعيرهم،

إهراهما: لاطرمه ، وهي تدهب ، قال في القواعد العقبية عدد المدهب التهليم . وصححه في الهداية ، والمدهب ، ومسبوث الدهب ، ومستوعب ، والتلكيم ، والتلكيم .

والرواية الثانية: بلومه ، كاسيم مجد الماه ، صححه في التصحيح ، والنظم ، والقامى الموفق [في شرح المسلك) وحرم له في الإفادات ، وهو ظاهر ماجزم له في الإفادات ، وهو ظاهر ماجزم له في الرحير ، والحرق ، ولمور ، والمتحب الأنهم قالوا : لاينزمه الانتقال عد

⁽١)كدا في الأصول.

الشروع قال في التلجيص ومنبي الحلاف: هل الاعتبار في الكفيرات مجال الوجوب، أو بأعلظ الأحوال؟ فيه روايتان ، انتهى

قدت · المدهب الاعتبار في الكفارات محال الوحوب . كما يأتي في كلامه في كمارة الطهار .

فعلى المدهب . لو قدر على الشراء بثمن فى اللمة ــ وهو موسر فى بلاهــــ لم يلزمه ذلك ، مخلاف كفارة الظهار [والنهين] وعبرهما - قاله فى القواعد .

فائرة : قال في القواعد الفقهية ، في القاعدة السادسة عشر : إذا عدم هدى المتعة ووحب الصياء عليه أم وحد الهدى قبل الشروع فيه ، فهل بحب عليه الانتقال أم لا " يسي على أن الاعتبار في الكفر ت بحال الوحوب ، أو مجال الفعل ؟ وفيه روائت ، وقاله في التنجيص ، فإل قد نحال الوحوب : صار الصوم أصلا ، لا سلا ، وعلى هذا - فهن بحرثه فعل لأصل ، وهو الهدى ؟ الشهور : أنه أصلا ، لا سلا ، وعلى هذا - فهن بحرثه فعل لأصل ، وهو الهدى ؟ الشهور : أنه يحرثه وحكى القاصي في شرح عدهب عن ابن صعد : أنه لا عرثه ،

قلت أي في كلام مصلف في أثناء الصهار محلاف في ذلك ، وأن الصحيح من المذهب : الاعتدر بحال الدحوب

قوله ﴿ الرَّعْ الثَّانِي : المُحْصر يعرمُهُ الهَدْيُ فَإِنَّ لَمْ يَجِدُ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ثُمْ حَلَّ ﴾

اعلى أنه إذ أحصر عن البيث بعدق. فله النحل ، أن يتجر هديا بنية التحال وحوياً مكانه و يحو أن سجره في احل . على الصحيح من للدهب ، وهنه بعد د في الحرم ، وعنه سجره المفرد والله بن يوم البحر

و أَنَّى ذلك في قوله ٦ ودم الإحصار بحرحه حيث أحصر ه

قال له بحد الهدى صام عشرة أيام بالنبسة ، شم حل وهد مدهب وعليه أكثر الأصحاب وغله لحاعه . وقدمه في العروع وعيره . ولا إطعاء فيه على الصحيح من المذهب قدمه في العروع ، والرعاسين والحو بين وعنه بلى ، وقال الآخرى : إن عدم الهدى مكانه قَوَّمه طعاماً ، وصام عن كل مد نوما وحل قال : وأحبُّ أن لا يحل حتى يصوم إن قدر ، فإن صعب عليه حل ثم صام

وبأنى حَكَمَ القوات قرب وبأنى أحكام المحمد في ماه ، أنم من هذا . قوله ﴿ النَّوْعُ التَّالَثُ : فِذْيَةُ الوطْء تحبُ بِدِيةٌ فَإِلَّا لَمْ يَجِدُهَا صام عشرة أَيَّامٍ ، ثلاثةً في الحَجِّ . وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ ، كَدِمِ النَّتُعَةِ لقصاء الصَّحانة رضي اللهُ عنْهُمْ ﴾

هما لمدهب يمني أنه ينتقل من هدي إلى الصيام

قال مصلف ، والشرح - هذا الصحيح من الدهب . وحرم به في الوحير ، وستحب ، وقدمه في الفروع ، والكافي ، وخرايد الساية

﴿ وَقَالَ الْقَاضَى : إِنْ لَمْ خَدِدُ اللَّذَيَّةَ أَخْرَجَ فَدَرَّةً ﴿ قِالَ مَمْ يَجِدُ فَسَنْتُ مِنَ العَمْرِ ﴿ قَالَ لَمْ جَدُدُ أَحَرَجَ ضَيْمَتُهُمْ ﴾ أى البدلة طدماً ﴿ قِلْ لَمْ يَجِيدُ صَامَ عَنْ كُلُّ فَلَدْ يُونَ ﴾

وقدمه في الحدامة ، والمدهب ، ومسوث الدهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والملحص ، والرع مين ، والحدوم ، والدائق ، وعيره ، وقالوا : فإن لم محد صم عن كل مُدَّ لُرِّ ، أو صف صماع تمر ، أو شعير يوم وقال في العروع : وقال القاصي يتصدف هيمة المدمة طدماً في م عد صاه عن طعام كل مسكين يوماً ، كر مالصيد لا منقل في إحدى روادس إلا إلى الإطعام مع وحود المتن . ولا إلى الصيام مع القدرة على الإطعام وهيم أبعث الصعف ، والشرح عن القاصي ورأى في كلام المصنف قا من وحت عليه مدمه أحراً له عمرة و يحراله أيضاً مهم من العيرة و يحراله أيضاً .

قال المصنف هذا : وظاهر كالام الليق : أنه محير في هذه الحمة حيايها كمر أحرأه وكد قد عنه في الهداء ، والمدهب ، ومسبوك الدهب ، ولمستوعب ، والتلجيص ، والحاويين ، وغيرهم .

أما النقل فقال في نعني عب على المحمم بدية فإن ما يحد فشاتي. وأنصا فإنه شنه هنا فدية الدطاء بفدية المنفة والشنه إنما ككون في دات الداحب، أوفي نفس لانتقال.

و تردعني الأول: أنه لاجب فيها نسانه أن شاله أوعني الثاني : أنه لا محور الانتقال في اسعة مع القدرة على اشالة

فلت : في كلام الل منح شيءً. وهو أنه نقل عن المعنف في الله في أنه قال : وهما على للحديدية - فإن لم تحد فشنة . وهذا لم سقله المعنف في المعنى عن أسحاب المذهب . و إند نقله عن التورى و إسحاق . فلمله كان في النسعة التي عنده نقص . فسقط هذا النقل والاعتراض .

وقوله الا والشنه إن كون في ذات الباجب ، أو في مسى الانتقال له فيرد على الأولى : أنه لايجب فيها مدنة ، يل شاة .

قدت ا هذا عير وارد. والجامع بينهما : أن هذا هدى وهذا هدى ولا للزم المساولة من كل وجه ، بل يكتني بجامع ما

وقوله هو يرد على التانى: أنه لايجوز الانتقال فى المتمة مع القدرة على الشاهه قلت: وهدا مسلم ، فإم نقول: لارجور الانتقال من الهدى الواحب بالوط، مع القدره عبيه ، وهكذا قال المصنف ، فلا يرد عليه .

وقوله لا وأما لأثر عافي المروى عن المبادلة وأن من أصد حجه أفتوه ... إذا مرجد للمدى بدائنقل إلى صبام عشرة أباء ولا ندرم في حق من لم عد بدية أن بعال عنه ، مرجد المدى ، لأنه قد لابحد بدية ونجد بقرة أو شان .

قسه هذا مسر والمصلف رخمه فله قد مه على هذا بعد ذلك نفوله فا ومن وحلت عليه بدنة أحرأته نفرة ، و إحرائه أيضاً سنع من الله على ما أتى له فع يتبع ذلك المصلف عالمته : أن ذلك طاهر كالامه ، فيرد نصر يح كالامه الآلى وتقيده به وكالام المصلف يقيد العليه لعصاء وهذا عجب منه إيد هو شاح كالامه قوله فإق نجب المؤطء في الفراح بكانة أناً .

هد مدهب ، وعليه حماهير الأصحاب ، وسواء كان قارة أو عيرم وعمه مارم الفارل مدية للحج وشره للمعرة ، إن لرمه طوائان ، وسعمان فان في الحاوي وعيره ، الحتارة القاصي ،

وقال في الفروع ، وعبد أبي حبيعة . إل وطي قص طواف المبرة فسدت و عبه شاة للحج و بعد طوافع الاعبد . بل حجة ، وعبه دم . قال القاصى . و بنجرج السا مثل هذا على روايقنا « عليه طوافال وسعيان » قال في العروع . كدا قال

وقال المصنف ، وسعه الشرح ، و محرج لد ، أن يترمه بدية للحج ، وشاة للعمرة ، وقال في الرعاية : وإن أفسد فارن بسكه توط، لرمه بدية - بص عليه ، وشاة مع دم القرال ، وقيل : إن لزمه طوافان ــوقيل ، وسعين ــ لزمه كدر تال لهي و بدية وشاة - وسقط دم القران .

قوله (وشأةُ إِنْ كَامَامِن الْمُمْرَة)

هدا لمدهب وعليه الأحدث . ونقايه أو دانب . وفان العوالي في الموجر : الأشه أنه تحب بدية . كاعج .

قوله لا وحوب المدنه للحثه في الحج والشاء باطانه في الممرة لا إنها هو من حيث المحلة أما من حلث التفصيل العد نقده في آخ تحطورات الإحراء فيه تارة كون قبل المحل الأول ولاية للده وما فيه من خلاف فلمط دلك قوله ﴿ وَيُحِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ مِثْلُ دلك إِنْ كَالْتُ مُطاوعَةً ﴾

الصحيح من المدهب، وعليه جاهير الأصاب، وظه الجاعة عن لإمام أحد. أن ما أة كارحل إذا طوعت، فإن الركشي هد مشهور، وللحد بلأسمات وحرم به في الوحير وعيره، وقدمه في معنى ، والخرر ، ولشرح ، والمروع ، وعيره ، وعه يحرثهما هدى وحد وعله لا فدلة عليم ، لأنه لا وطء مها ، د كره الماضي وعيره و حدره عن حامد ، وصححه عن عقيل وعيره

قوله ﴿ وَإِنَّ كَا لَتَ مُكَرِّهُمُ ۚ فَلَا مِدِّيةً عَلَيْهٍ ﴾ .

هذا مدهب. وعدة الأصحاب وعنه عليها القدية وعنه يقدى عتم الواطيء. ووجه في الفروع رواية النها مقدى وترجع على الم صيء من الرواية التي في الصوم. وقال فی اروضة ا نشكرهة نصد صومها . ولانترمها كفاره . ولا بصد حجم . وعديها ندية - قال فی الفروخ - كندا قال

قوله ﴿ الضَرْبُ اثَالِتُ : الدَّمَاءِ الْواجِبَةُ لِلْمُواتِ ، أَوْ التَّرْكُ وَاجِبٍ ، أَوْ لِلْمُنْاتِرَةِ فَ عَيْرِ الْمَرَّرِجِ ﴿ عَمَا أَوْجَبَ مِنْهُ مَدَنَةً ﴿ وَخَكُمُهُا خُكُمُ الْمِدَةِ الْواجِنَةِ الْوَطْءِ فِي الْمَرْجِ ﴾ خُكُمُ الْمِدَةِ الْواجِنَةِ الْوطَءِ فِي الْمَرْجِ ﴾

إدا قاله اختج عدم وقوقه به فة عدر حصر أو عبره ، وم شترط قا أن محلي حيث حسنتي له قدمه هدى - على صحيح من بدهب وعبه لاهدى عليه . وأصفهم الصنف في هـ كدب ، في ناب الموث و لإحف .

فعلی مدهب حربی، من هدی ما استصار مش هدی مامة عاله تصلف ، و ساح ، وعارض وفال فی اموحر حو بدیه .

وعلى مدهب أحماً إن عدم هدى رمن وجو به صام عشرة أيام ، ثلاثه في الحج وسعة إد حم هذا الصحيح من المدهب ، وعديه أكثر الأسحاب ، من أن دم العوات مقيس على دم سمة ، قهو مثله سواه ، هيو داخل في كلام القاسى الذي ، وعلى كلام صاحب ، مد : حكم حكم صاحب البدية الواحد ، في العرب ، هذا مانطه .

وأما الخرقي: فإنه حمل الصوم عن دمالغوات كالصوم عن حراء الصيدعن كل مدًا يوماً . و أن ذلك في ناب المحصر بأثم من هذا .

وأم إذا مشر دول الفرج ، وأوحسا عليه هذة الهال حكمها حكم البدئة الواحية الله من عبر خلاف أعده ... اللهضاء في الفاج على مالفده من عبر خلاف أعده ... قوله ﴿ وَمَا عَدَاهُ ﴾ .

سى ماعداما نحب ميه الدية .

﴿ فَقُلَ الْفَاضِيِّ : مَاؤَخَتَ تَتَرَائِمُ وَاحْبِ السَّكُقُ لِلَّابِهِ اللَّمَةَ . وما وحب العناشرة . تُسْعَقُ عديه الأدى ﴾

مثال ، نرك واحب الدي يحب به دم : برك الإحرام من لبه ن ، و يوقوف معرفة إلى عروب الشمس ، أو لمست تمردانه إلى عد بصف الليل ، أو طوف اوداع ، أو البيت تمكي ، أو دمى ، أو الحلاق ، وحوه الحسكم هدد الدماء الوحمة بترك الماحب حكم دم سعة على ما هدم ، حرم به الأسحاب .

ق في في الدوع !! ومن ترث واحدًا ولم سهواً لـ حدم مدم ... فإن عدمه .. فكالصوم المتمة ، والإطماء تنه

ومثال العمل المدشرة الموحمة للذم ؛ كل السماع يوحب شدة . كالداره في العمرة ، و مداللحص لأول في خج إدا قلما مه ، والمدشد تدمي شد إلوال وبحو ذلك ، إدا قلم يحد شده الشدى على ما تعدم في أول الدال ، وهد أبضاً من عبر حلاف حرد به المناح ، وامن منجا ، وعبره ،

قوله ﴿ وَمَنَّى أَزُّلَ بِالنَّبَاشِرَةَ دُونَ الْفَرْحِ فَعَدِيْهِ بَدَ بَهُ ﴾

هد المدهب ، وله للح عة على أحد وعليه الأعماب ، قاله في المروع وهو مس مفردات وعله عليه شاة ، وإلى ، فسد سكه دكرها القاصي وليره ، وأطافتهما الحلوالي ، وتقدم دلك في كلام المصلف في الدال الذي قاله في قوله الناسع : المناشرة فيها دول لفرج وهال نفسد سكه بدلك ؟ ه .

قوله ﴿ قَالَ لَمْ يُعْرِلْ فَعَنَّهِ شَاةً ﴾

هدا المدهب، وإحدى رواسى، قال الشرح، قطيه شاه في الصحيح، وسحمه الناص، قال الشرح، قطيه شاه في الصحيح، وسحمه الناص، قال الركتي، هذا الأشهر، وحرم به الحرقي، وصاحب الوحير، والسكافي، وشرح الله وري ، وقدمه في الهداية ، والمستوعب، والخلاصة، ورعاشين ، والحسويين ، وعلم بدية الصرف القصى وأصحابه، قاله وركشي، وأطنقهما في لفروح، وشرح الله منح، والمدهب، ومستولة الله على ، والمنجيض

فائرة وكدا الحكم أو قداً ، أو لمس شهوة . على الصحيح من المدهب . احدره القاصي ، والمصنف ، والحد ، والشارح ، وعيرهم

والحرقى حكم مأمه إذا أثرل مشاسرة دول الفرج يفسد حجه وحكى الروايتين في الوطء الروايتين في الوطء دول الله ج. وحرم بعدم الإفساد بالمبلة

قوله ﴿ وَإِنْ كَرْرَ النَّطَرِ قَأْمُرِلَ ، أَو اسْتَثْمَنَى . فَمَلَيْهِ دَمْ هَلُ هُوَ بِدَنَّهُ أَوْ شَاةً ؟ عَلَى رِوا يَتَنِينِ ﴾

وأطاقهما في الشرح ، وشرح اس سبحا ، والركشي ، والمسدالة ، والمدهب ، ومسلوث اللحف ، واستوعب ، والسكافي

إهراهما : عيه بدية وهو بدهب بعن عليه ، وعليه الجهور ، منهم _____ ____ الماصي ، وأسحامه ، والحرق وعيره ، وقدمه في الدوع ، والحجار ،

والنائية (عليه شاة أحرم له في الوحير أعل في خلاصة (لرمه وم

هال الركشي هي شعبوصة قال باطر عودات

وتخد بالمصر مكرر أملى فدى باشة أو بالحرر في فدى باشة أو بالحرر فالمرقة : لو نظر نظرة وأملى فعليه شاه . للا ترع و إن لم يُشَلِّ فلا شيء عليه على الصحيح من المدهب ، وذكر القاملي روانه : يعدى المعرد النظر أثران أم لا . قال في ندوع : وم ادم إن كر ،

قوله ﴿ وَإِنْ أَمُّذَى بِذَلِكَ فَمَلَّيْهِ شَاهُ ﴾

على إذا أمدى سكاء النصر ، وهذا الدهب وعليه حماه مر لأسماس . وقطع به الثير الممهم صاحب الهدالة ، والمدهب ، ومساولة الدهب ، والمستوعب و خلاصة ، والحادى ، والحارد ، وعلاه ، وقدمه في العروج وعيره

فال الزركشي - اعق عليه لأصاب وفال في الكافي : لافدية تمدي بتكر او

طر . قال فی العروع : فیتوجه منه تحریج لا فدیة شدی نقیر النظر . وجرم به الادمی المعدادی فی کتابه . فعال . إن أمدی باستهماه .

قلت : وحرم به في الوحير ، فقال و إن أمدى باستماء قلا قدية . وتقدمت الرواية التي ذكرها القاصي ·

تعبر : معهوم كلام المصف أنه إد لم كبر النظر وأمنى : لاشيء عليه . وهو صبح. وهو المذهب. وهو ظاهر كلام الأكثر. وقدمه في الدوع وعيره. وقال في الروصة ، والمستوعب : عبه شاة الملك

قت: وهو طاهر کالام احرقی. فإنه قال و إن نظر فصرف نصره فأمدی ، فعلیه دم وشرح عنی دلك ان الراعوبی

قوله (و إِنْ صَكْرَ فَأَنْرِلُ مِلا مِدْيَةُ عَلَيْهِ)

هذا المدهب، وعليه حاهير الأسحاب، وحرم به في الوحير وغيره، وقدمه في الفروع وغيره، وقدمه في الفروع وغيره، ومن أبي حقص والن عقيل أنه كالنظر المدرنه عنيه، ومرادهما إذا استدعاء، أما إذا غليه و فلا تراع أنه لا شيء وله، فاله الزركشي وغيره وأطلقهما في الحرر.

فائرنان

الثانية : المرأة كالرحل مع وحود الشهوة مم. . على لصحيح من الدهب . وعليه الأصحاب . وقال في العروع : و يموحه في حصاً ما سبق .

قوله ﴿ وَمَنْ كُرُّرَ تَعْظُورًا مِنْ جِنْسِ ، مِثْلِ أَنْ حَلَقَ ثُمُّ حَلَقَ ، أَوْ وَطِيءَ ﴾ ثم وضي المرأة الأولَى . أو عيرها ﴿ قَبْلِ التَّسَكُفِيرِ عَنِ الْأُوْلُ فِكُمَّارُهُ وَاحَدَةً ﴾ .

وكدا لو قع ثم فغ ، أو لس ثم لس ، ولو تتعمط على رأسه أو بدواه مطيب

قده ، أو نظلت تم تطيب . وهندا المذهب في دلك كله . ونص عليه . وعلمه الأصحاب وسواء تالمه أو فرقه عطاهره : أنه تم قرحة أطفير في هنة أوقات : للزمه دم وهو صحيح ، ، قاله القاصي وعلله ، نه لمد تست الحية فيه على الحملة في ماحل المدية ، كد الواحد على الواحد في تكيل الدم واقتصر عليه في اله وع وعمه أن لكل وط ، كه رق ، وإل م كد عن الأول ، لأنه سبب للسكامارة فاوجيم ، كالأول فال في له وج ، فيتوجه نحر مج في عيره

وعله إن بعدد سب محطور ، مثل أن ليس شدة الح ، ثم ليس للبرد ، ثم تصرص صله كدرات ، و إلا واحدة .

و مدن الأثر، فيمن من قبعداً أو حدة أو حدمة عدد واحدة المسكمارة واحدة ، فات عليه كعارتان فات الهان المسن حده ، قال: عليه كعارتان وقال الله أي موسى في الإرشاد الهان لسن وعطى رأسه متفرقا ، وحيد دمان ، وإن كان في وقت واحد : فعلى والمبن التهني

قوله ﴿ وَ إِنْ كُمْرَ عَنِ الْأُوِّنِ لِزَمَهُ لِلنَّابِي كَمَارَةٍ ﴾ .

هد لمدهب وعليه لأسمو ، وَلا أحد فيه خلافا ، إلا أن لمصف و شارح وصاحب الدروج - دكروا خلاف سقده سد دكر هدو سدالة . ودكرى الرعامة الروانة الأولى في المدالة الأولى ، وأعادها في انتسه الراس شي.

قوله (وَإِنْ فَتُلُّ صَيْدًا سُدُ صَيْدٍ . فَمَنْيُه جَزِ اوْهُم ﴾ .

هــد المدهب وسيه الأصحاب، ولقله الجاعة عن أحمد، وعنه عليه حراء واحداء سواء كفر عن لأول أو لا اوحكاها في الفروع لصيعة التمريض.

ونقل حسل * لا سعدد إلى م كفر عن الأول ونقل حسل أيصاً : إن عدد قتله ثانياً : فلا حراء قيم واستقر نقه منه .

فالرق : لم قتل صدي وأكثر مما عدد الحراء عولا واحداً قاله المصلف ، والشارح ، وصاحب الدوع وعيرهم .

قوله ﴿ وَإِنَّ فَعَلَ مَعْطُورًا مِنَّ أَحْمَاسٍ فَعَايْمِ لِكُنَّ وَاحِدٍ فِدَاهِ ﴾
اعد أنه إذا عس محطور من أحمس، فلا يحو أيما أن تتحدكه و ه أو تحلف
فإن اتحديث وهي مراد مصنف ، حكانته الحلاف به مثل أن حتق ولس
وتطيب ونحوه ، فالصحيح من المذهب : ما قاله المصنف : أن عبه لكل واحد
كفارة ، ولعن عليه ، وعليه أكثر الأسحاف ، فال في الدوع وهو أشهر
وحرم به في الوحير وغيره وسححه في المنحيص ، ولصحت محور ، وقدمه في معي
والشرح ، والفروع وغيره ، وعمه عليه قد ة و حده ا وأدميه في محرور

وعبه إن كانت في وقت واحد فقدية واحده . و إن كانت في أوقات . فقليه حكل واحد قدية , احباره أنو تكر

وقيل إن ساعد الوقت بعدر انقداء و إلا قلا .

فالرق في بركشي وغيره إد سن وعلى رأسه ولس الحف و فقدية واحدة . لأن الحميع حسن واحد وأن لا تحتلف الكفارة مثل الن حتى ، أو عليب ووصى . عددت الكفارة قولا وحداً

قُولُه ﴿ وَ إِنَّ حَلَىٰ ، أَوْ قُلَمْ ، أَوْ وَطِي، ، أَوْ فَتِلَ صَيْدًا عَامِدًا ، أَوْ تُحْطَنُكُ ۚ فَمَنْيُهِ السَكَفَارَةُ ﴾ .

إذا حلق أوقع فعليه الكفارة ، سواء كان عامداً أو غير عامد الصافعة من الدهب ، وعلمه أكثر الأصحاب ، ولص علمه

وقبل : لا هدية على مكره وناس و جاهل و سأتم و عوه ، وهو رواية عجرحة من قدل الصيد ، ودكره سضهم روية ، واحنا سأتو محمد الخوى وغيره وهو قول المصنف ، و يحرج في الحنق مثبه ، واحتاره في الدائق في حلق الرأس وتقدم الأطعار .

وأم إذا وطيء فإن عليه الكفارة . سواء كان عمداً أو عبر عمد .

هذا الصحيح من السعب ، وعليه الأصحاب ، وقطعوا به إلا مر أة إداكات مكرهة على ما قده فيها من الحلاف قريبًا ، مع أسه لاتدحل في كلام الصلب هنا ، وأما إذا قس صلداً ، فعليه الكفارة ، سو ، كان عامداً أو عبر عامد ، هذا الصحيح من المدهب وعليه حمهور الأصحاب وغله الجاعة عن أحمد رجه الله تعالى المنهم صالح ، قال في المنبي ، والشرح : هذا طهر المدهب ، قال في الله وع وعبره ؛ عليه لأصحاب وعنه لا حراء عنى الحطا العلم صالح أيصاً ، واحتازه أو محد الحورى وعبره

فامرتاب

إهراهما: قال في الفروع المسكوم عبده كمعطى، وذكر الشيخ لم يعلى به المصنف لم في كتاب الأنجال في موضعين أنه لا تارمه ، إنه بارم المسكوم لم يعلى تكسر الراء وحرم به الل حودي فيله في القواعد الأصولية

النَّائِيةِ عَدَّ الصَّبِي وَمَنْ رَلَّ عَلَيْهِ عَدَ إِحْرِامَهُ حَطَّ . وَ قَدَمَ دَلَكُ . قُولُهُ ﴿ وَإِنَّ لَهِسِ ، أَوْ تَطَيْبِ أَوْ عَطَّي رَأْسَهُ لَاسِيًا ۖ فَلَا كَفَارُهُ عَلَيْهُ ﴾

وكدا إن كان حاهلا أو مكرها ، وهد العنجيج من المدهب وعليه أكثر الأحدث منهم القصى في كناب الروانتين ، ونقيه الحاعة عن أحمد وذكره لمصنب ، والشمرح ، وعبرها طاهر المدهب ، وحرم مه في الوجير وعيره ، وقدمه في العروع وعيره ، واختاره الحرقي وعيره ،

وعمه نحب الكفارة . نصرها القاصي في تعليقه وأصحابه .

وقال فى الفروع و نتوجه أن الجناهل بالحسكم هذا كالصوم على ما تقدم . وقاله القاصى لحصمه : تحب أن تمول دلك

والرثاب

إهداهما متى ران عسر من نطيب: عُسَلَة في الحال. فو أحر عسله بلا عدر صيبه العدمة . و يحور له عسله ميده و ندائم وعبره .

و سمح أن يستمين في عمله تحلال . فإن كان الماء الأيكني الوضوع وغمله : عمل الصيب ، و يتم للحدث . لأن ، صوء به مدن .

قت ومایی مها

ومحل هذا : إذا لم يقدر على قطع رائحته سير سن، فإن قدر على قطع الرائعة سير الماء فعلى وتوصأ ، لأن القميد قطعها .

و بان لم بحد الماه : مسجه مخرقة أو حكم بتراب أو عيره حسب الإمكال و النّاجُ ، لو مس طباً _ طله بوت عسن رصا _ فني وحوب الفدية عدلك وحمال ، وأصفهما في الممني ، والشرح ، والعروع ، و أرعاشين ، والحاوى الكير والعواعد الأصوالة .

أحده . مارمه العد ، لأنه عصد مس الطيب .

والذي الافدية عليه الأنه عهل عليه الشه من حهل محريم العبد .

قدت وهو الصوب وقدمه في رعلة الكه في موضع قوله فج ومن رفض إخرامة ثم فعل محصور فعديه ودؤه في العمال اعرابه لا يعدد لإحراء مرفضه باسلة وه كل محدياً المح به النجال بل حكمه وقي على مبيه اوعليه لأسحب بإدا فعل محطو أالعد رفضه العيود عروه وكد لو فعل جميع محطورات لإحراء بعد رفضه فعليه لكل محمود حرفه وكد لو فعل جميع محطورات لإحراء بعد رفضه فعليه لكل محمود كفرة وإن لم تداخل اكل محمود وعنه الأصحب وعنه الأصحب وعنه الأحمال المحمود وعنه الإحراء بعد الدهاء وهد الدهاء وعنه الأحمال على المحمود وعنه الأحمال المحمود وعنه المراه والعدة الذكرة والعدة الذكرة والعدة الذكرة والعدة الأحمال المحمود وعنه المحمود وعنه المحمود والمحمد المحمد وعنه المحمود والمحمد والمحمد

فائرة : بلرمه لرفصه د. . دكرد في الترعيب وعيره ، وقدمه في الفروع ، وفال المصنف في السي ، والشارح وعيرهما : لاشيء عليه لرفصه ، لأمه بية لم معد شيئاً قلت : وهو طاهر كلام كثير من الأصحاب ، وتقدم : إذا أفسد الحج التطوع والممرة روامة ، أمه لايلرم القصاء ، عند قوله 6 وعيه المصي في فاسده 4 في المات الذي قدل هذا .

قولِه ﴿ وَمَنْ تَطَيِّتُ قَبْلَ إِخْرَامِهِ فِي بَدِّيهِ قُلُّهُ اسْتِدامة دلك ﴾ .

وهدا بلا تراع . لـكن لو بفله من مكان إلى مكان من بديه ، أو بقله عنه . ثم رده إنيه ، أو مسه بنده - فعليه العدلة ، محلاف سبلانه بعرق وشمس

قولِه ﴿ وَلَيْسَ لَهُ لَنَّسُ ثُوَّبٍ مُطَيِّبٍ ﴾

بعقی مند إجرامه ، وأما عند إجرامه : فيجور لكن الصحيح من المدهب كراهة بطييب ثويه وعليه أكثر الأسحاب، وفان الآجرى : بحرم ، وبحتمله كلام المصلف

وقال: هو كمعنيب مده ، وعده دلك في أول بات الإحرام ، فالرة قوله (وَ إِنْ أَحْرَم وعَنْيَهِ كَبِيضَ خَمْهُ وَلَمْ الشَّقَةُ) وكدا لوكان عبه سراوين ، أو جُنّة أو عيرهما صرح به الأحماب. قوله (فَإِنْ اسْتَدَام لُبُسُهُ فَمَنْيَه الْهَدْيَةُ)

مراده : ولو استدام لحجة فأكثر فوق المتاد في حلمه .

قوله ﴿ وَ إِنْ لَهِسَ ثُوِّبًا كَانَ مُطَيّبًا هَ مُطَوّبًا هَ أَعَلَىٰتُ مِنْهُ ، وكَانَ مُطَيّبًا هَ مُطَالِمًا مَا مُطَالِبًا مِنْهُ ، وكَانَ مُطَالِمًا مَا مُنْهُ مَا وَاحْ رَيْحُهُ ۚ فَعَنْيَهِ الْمِدْيَةِ ﴾ .

وهدا بلا تزاع . وكدا لو افترشه . بص عليه . ولوكان تحت حائل عير ثياب بدله . وله كال ذلك الحائل لا يمنع ربحه ومناشرته . وإن منع فلا قدية . على الصحيح من المدهب ، وأطلق الآخرى : أنه إذا كان بسهما حائل كره ، ولا فدية عليه .

فالرق القارب كماره فيا تقدم من الأحكام على عليه . وعليه الأسحاب قاله في المروع وغيره الظاهر الكتاب والسنة ، واحتار القاسي أمهم إحرامان ، قال في الفروع : وعله طاهر قول أحمد ، فإنه شبهه بحرمة الحرم ، وحد الإحرام ، لأن الإحدام : هو بية النسك وبية المجج عير بية المسرة واحتار حصهم . أنه إحرام واحد كيع عند ودار صفقة واحده ، فهو عقد واحد والمسم النان .

وعنه بازمه بعمل محظور دکرهای اواصح . ودکره القاضی وعیره تحریجاً بان ازمه طوافان وسمیان إ وفان الصنف فی السی قال الفاضی : إذا قاتنا علیه طوافان برمه جرآن النهمی] وحصیا این عقیل بالصید باکیا تو آفرد کل واشد بإحرام ، فان فی الد وع ۱ والد فی طاهر . وکیا لو وطیء وهو محرم صائم .

قال القاصى : لا تمتم النداحل أثم له متداحلا الاحتلاف كمارتها ، أو لأل الإحرام [والصيام لاينداخلال ، والحج والمسرة النداخلال عبدنا ، وحاج في المعلى الروم بدية وشاة فيها إن أفسد بسكه بالوطاء ، إذا قلبا : بارمه طو قال

قوله ﴿ وَكُنَّ هَدْيِ أَوْ إَصَّامِ هِبُو لَمَا كِينِ اللَّهِ مِ إِنَّ قَدَرَ عَلَى إِنَّهُمْ ﴾ . إيصاً إِدِ إِلَيْهِمْ ﴾ .

يسى: إذا كان متملقاً بالإحراء، أو] الحرم عاله دايا والصحايا محتصة بمساكين الحرم ، كهدى التمتع والقرال وغيرهم، وكدا منوجب لترك واجب، كالإحرام من لميقات وطواف الودع ونحوهم ، وكد أحر ، المحطورات إد فعلها في الحرم ، بعن عليه ، فنحب بحره عالحرم ، ويحرثه في أي نواسي الحرمكان

قال الإمام أحمد ٥ ومكة ومني واحد ٥.

وقال مثلث « لا ينحر في الحج إلا نتَى ، ولا في العدة إلا عَكَمَ » قان في القروع : وهو منوجه . وأن الإطنام · فهو سع للنحر . فتي أي موضع قبل في النحر فانطنام كدلك . فوامر

إهراها : الأفصل أن بسحر في الحج على وفي السرة علموة حرم به في التلحيص ، والمعة ، ورعايس ، واحدو بن ، ولدكرة أن عندوس وعيرهم .

النَّامِةِ: احتصاص فقراء الحرم مهدى المحصر من معردات لمدهب ، قال منتسب . منتسب اللها:

وهدمه فصده مجمعی مقراه اخرم قد نصوا الثالثة : بو سعه للفقداء فسح وم أخرأ ، فإن لم بعدوه سترده وشحرم فإن أبي المستحد المستحد وقدل في العروع و سوحه احتمال لايضمن و يجب تفرقة لحسه باحد ما ، وإطلاقه لمساكيمه

السرائعة : من كان الحرم : من كان فيه من أهله ومن ورد إنيه من حج وغيرهم وهم الدين تدفع إنهيم الركاة

تفسيم معهوم قوله ه بن قدر على إيصاله ه أنه إدا م عدر على إيصاله إللهم : أنه يحود دبحه و مرقته هو والطلام في غير الحدم وهو سحيح ، والصحيح من الروانتين . قال في المروع - والحو - أطهر - وحرم به الشارح - وقدمه في الرعامة ، والرواية الذابية • لا يحور ، وهو قول في برعاية .

قولِه ﴿ إِلَّا فِدِيةَ الَّذِي أَوْ اللَّهُ مِن وَنَحُوهِ ﴾ .

کا طبب و عود ورد فی ارع نتین ، والح و بین ؛ ودم الد شرة دون الد ج إذا لم ينزل وقال فی الفروع و ما وجب بفس محطور فحيث فعله و م يستأن سوی حراء الصيد ، وكما قال امركشي : إذا وحد سمها في احل فيفرفها حبث وحد سمه وهذا المدهب مطبقاً ، وعنيه أكثر الأصحاب وعمه معرقه في الحرم وقاله الحرقى في عير الحلق . قال في الفصول ، والتبصرة : لأنه الأصل . خولف فيه لما سبق .

واعتبری امحرد وانفصوں: المدر فی المحطور ، و إلا صبر المدور كمائر الهدى قال الركشى وقال الهاصي ، و ان عقيل ، وأبو البركات : ماصله لمعقو يشحر هديه حيث استباحه ، وما صله لغير عدر اختص بالملوم .

تنبهان

أهرهما : حيث قيل النحر في الحل ، فذلك على سبيل الحوال ، على مقتصى . كلام مصنف والحد وعبرها . وظاهر كلام المصنف ، والحرق ، والتنجيص : الوجوب .

الثاني : معهوم كلامه أن فدة الأدى واللس ونحوه إدا وحد سلما في الحرم به فيه فيه وهو صحيح وهو الدهب ، بص عليه ، وعليه الأصحاب . وعنه ما فه حيث فعله كنق ارأس دكه القاسي ، قال المصلف وتقدم دلك ،

فواثر

الأولى ، حراء الصد المساكين الحرم ، على الصحيح من المدهب ، نعى عليه وعلمه الأصحاب والشارح ، وهذا يجالف بص المكتاب ، ومتصوص أحمد ، فلا نعول عاره ، وفيل ا نعرقه حيث قتله لعدر .

النامية - دم العوات كجزاء الصيد .

الثالث وقت دخ قد ة الأدى واللس وبحوهما ، وما ألحق به ؛ حين صله ، إلا أن يستسيحه عدر ، قله الماتع قبله قال في للحرر وعدم وكدلك ماوحب لترك و حب

الرالة الوأمنك صيداً أو حوجه ثم أحاج حواءه ، ثم الله المحروج

أو المستك ، أو قَدَّم من أبيح له الحلق فدنته قبل لحلق ، ثم حلق : أحرأ عم عيه وقال في ارعاية : إن أحرج فداء صيد بدم قبل تلمه فتلف : أحرأ عم وهو سيد . قال في الفروع : كدا قال .

> قوله ﴿ وَدَمُ الْإِخْصَارِ بُجْزِنُهُ حَيْثُ أَخْصِرٍ ﴾ هذا للدهب، نص عليه، وعليه الأسحاب.

وعنه لانحرثه إلا في الحرم . فينفته إليه ؛ ويوافلي، وجلاعلي تحره وقت تحلله . قال في المهج ، قال بعض أصحاب : لاينجر هدى الإحصار إلا باخرم قال المصنف : هذا فيس كان حصره حاصاً . أما الحصر العام فلا يقوله أحد وتقدم النسية على ذلك عند قوله ٥ الذي دم الحصر له

> فوانر احداها: قوله ﴿ وَأَمَا الصَيّامُ فَيُحْرِثُهُ بِكُلِّ مَكَانٍ ﴾

فال فی الداوع : و پخری، صوم ، وفاظ اوالحتق وفاظ اوهدی تطوع اد کره القامی وغیره وفاظ . وما یسمی بسکا مکال مکال .

الثانية: قوله (وكُلُّ ديم دكُرْنَاهُ يُخْرَيُ فِيهِ شَاهُ ، أَوْسَنْعُ بَدَنَةٍ ﴾ ويجوى، أبصا سع هذه والأقصل: ديج مدة أو هوة ، لبكل إد ديمها على الديم هل تعرمه كانه ، كا له احتر الأعلى من حصال البكمارة ؟ احتاره الله عقيل وقدمه في الرعابتين ، والحاويين عقيل وقدمه في الرعابتين ، والحاويين [وصعمه في تصعم لحر] أم مدمه تسمها فقط ، والدق له أكله والتصرف فيه ، لجواز تركه مطلقاً كذبحه شبع شياه ؟

قال ان أنى المحد في مصفه : فإن د مح مدية لم تلومه كلها في الأشهر انتهى . وقدمه اس رر يس في شرحه ، وقال : هذا أقيس . فيه وحهان . وأطلقهما في المعنى [والحجر ، والشرح ، والفروع] والعائق ، والقواعد الأصدولية . وقال قلت : و ينبعي أن نسي على خلاف أيصار بإدة التوات. فإن توات لواحب أعظم من توات التطوع - نتهي ، والشرح ، والعروع .

و أنى نطيرها في باب الحدى والأصاحي عبد قوله ﴿ إِذَا بَدَرُ هَذَا مُطَلَّقُ فَأَقُلُ مَا يَحْرَى ا شَاةً أَوْ شَنْعَ بَدَيَةً ﴾

و مدم نطيره فيما إذا كان عنده خمسون من الإمل ، فأخر ح ركائها سيراً في « ناب ركاة مهيمة الأسام » .

قوله ﴿ وَمَنْ وَجَنِتْ عَلَيْهِ بِدَنَّهُ ۚ أَجْرَأَتُهُ بَقَرِهُ ﴾

وكدا عكس وتحرثه أيصاً الفرة في حراء بصيد عن الدله على لصحيح من المدهب وعليه خاهير لأصحب وقيل لاحرثه لآب الشه العامة ، ودكر أماضي وعيره روانه في عبر النلو : لاتجزىء البقرة عن البدئة مطاه ، إلا لمقمها وقدمه في رعامة و بأبي في ناب لهدي والأصاحي في فصل سوق الهدي ه إدا بدر بدية الحرابة بقرة ه

الله المرق : من لزمنه عدمة أحر أد مشع شناه مطبقاً . على الصحيح من المدهب. وعليه أكثر الأصحاب ـ وقطع به كثير منهم.

وعبه خرى، عدم عدمها . حدره اللي عقيل الله المصلف وعيره .

وعنه لايحزى، إلا عشر شياء ، والبقره كالبدية في إجزاء سيع شياء علم علم أن أولى .

وس نرمته سبع شياه أحراً مدنة أو نقرة . دكم المصنف في اسكافي . لإجزائها عن سبعة . وقدمه في المروع .

ود کر جاعة تحري، إلا في جراء الصيد ... وحرم به في السخمص ، والرعاية الكبري قال المصف: لاتحرى، الدنة عن سنع شياء في الصيد، والطاهر عنه ـ لأن المم أطيب لحى ـ فلا سدر عن الأعلى إلى الأدنى وجرم به الرركشي. و بأني في «ب الهدى فا إذا بدر بدة أنحراته نقرة » في كلام لمصنف

باب جزاء الصيد

عبر: مفهوم قوله ﴿ وَهُو صَرْبَانَ أَحَدَهُ مَأَلَهُ مَثْلُ مِن النَّمَمِ فَيِهِ مَثْلُهُ مِثْلُ مِن النَّمَمِ فَيَجِبُ فِيهِ مِثْلُهُ . وهُوَ يوْعان أَحَدُهُما : فصت فيه المتحابة رصوان الله عليهم فقيه ماقصت)

آنه لوقعنی سلک به الصحایی: "به لا کمولکانصحایی وهو صحیح. وهو شاهرکاناه لأسمان

وقد نقل إنه عين الشابعي حمو على ماحكم الصحابة وقال في الفروع - و سوحه أن فوض الأسحاب السألة في الصحابة إل كان : ساء على أن قول الصحابي حجة - فلل - هنه رو سال - و إن كان سابق الحكم فيه ؛ فحسكم عبر الصحابي مثنه في هذه الآبة - وقد حبج بالآبه الدسي ونقال الن منصو : كان عدقدم من حكم فهو على ذلك .

ولقل أنو دود. و سع ماحه . قد حكم وفران منه ... وقد رجع الأحمال في سمن المثل إلى غير الصنعاني على ما بأتي . انتهى .

قوله ﴿ وَفَي حَمَّارِ الْوَحْشِ وَ نَقَرَّتُهِ وَالْأَيْلُ وَالتَّيْشِ وَالْوَعْلِ نَقَرَةٌ ﴾
هذا المدهب، وعليه الأحماب، وعنه في حمر المحش بدية الواضيع، والتبصرة ،
الكافي ، وعنه في كل واحد من الأرامة بدية الذكاها في الواضيع ، والتبصرة ،
وعنه الإحراء في قدم المحش

فالحرق الأبل دكر الأوعال والوعل: هو الأرقى وهو النيس اخبلى.
قاله الحوهرى وعبره . فني الأروى: نقرة ، كا نقده في الوعل . حرم به في السطم
وعبره وقدمه في الممنى وانشرح ، والعائلي ، وعبره فيل انقاضى فيها عصب
وهو ماقدهن قربه من المقر وهو دون الجلاع ، وحرم به في الستوعب ، والرعاية
قوله لل وفي الصّبُع كَشَنْ)

للا براح . إلا أنه قال في الصائق ﴿ فِي الصَّلَّمُ عَلَمُهُ ﴾ وقال في الرعانتين و حاو من ﴿ كُنشُ أَوْ شَاتُهُ ﴾

قوله (وفي الدِّ إلَّ والتَّمْسِ عَمْر)

والمران دكر الطبية إلى حين تموى و مطبع قراء أثم هي طبية والدركر خلى ، فإذا كان المرال صغيراً خالصر الواحلة فيه صغيرة مثله ، إن كان كبراً فمثله

وأم الثمام ؛ فعظم المصاف هذا: أن فله شراً وحرم به في الحداية ،
والمدهب ، ومستوك الدهب ، والمستوعب ، واخلاصه ، «الدادي ، والمحيص
والمعير ، والوحير ، واستجب ، والعالق ، وإدراء أنم لله ، وعياهم وقدمه في
الرعاسين ، والحويين ، وشرح ال منحا

وقبل: فيه شاق في خلفة، وهو للمهب حرم له في للهج ، وعفود ال الله ، والحرر ، والفاوع ، والإفادات، وتدكه ال علموس ، ولمو ، وشرح الله ، الله وقدمه في الشرح ، وحكام ال ملح في شرحه روايه

سیس صدر کلام مصنف ها "به سوء أبیح "کله آمالا ۱ وهو ظاهر کلامه فی اهدایة ، وعقود این .. ، و خلاصة ، و هادی ، و اشرح ، ، السجیص ، والنظم ، وشرح ال صبحا ، والحرر ، والوحير ، والعائق ، وتدكرة الت عدوس ، و إدراك الدية ، وعيرهم ، لاقتصاره على وحوب القصاء من غير قيد وهو أحد الوحهين تعليمًا . وقدمه في الرعابة الكبرى .

قال في الكافي ، في بات محطورات الإحرام اوفي التعلب الحراء ، مع لحلاف في أكله السبب للحامة الودكرة ان عقيل روانة ، نقل نكر ، عليه الحراء الهو صدر كن لا تؤكل

وقیل پایما نجم الحراء علی الفول بهدخته و هو الدهب فال الرکشی هد أصح الط تمین عبد القاصی، وأبی محمد، وغیرها و حرم به می اخاه بین واحد د می رعابة الصعری وقدمه می الفرود،

هار في عملاصة ؛ والمدهد والصرد فيه خراء، إدا قد إنه مدح
 قدت ؛ وهو ظاهر كلام المصنف ، حيث قال في محضورات الإحراء ه ولا أثير
 للحاء والإحراء في أخراج حيوار إنسي ، ولا محرم الأكل ه

قال فی السنوعات وما فی حله حلاف نے کشملین ، وسٹور ، وہدہد ، ومسرد وغیرہا نے فنی وجوب الجزاء الحلاف .

وقال في المدهب، ومسيوك الدهب إنه ما قتل السنو والتعلب ، في وحوب الفيمة بقتلهما روايتان

وقال في المهج : وفي التطب روايتان إحداهما . إنه صيد منه شاة والأحرى · بيس نصيد ولا شيء هنه

قوله ﴿ وَقُ الْوَارُ وَالْضَّبِّ. حِدَّى ﴾

الصحيح من الدهب أن في قبل الواتر حديد حرم به في الهددامة ، والمدعد ، والوحير ، والإقادات ، والمدعد ، والمحيد ، والمحيد ، والمحيد ، والمستوعب والحاولين ، وتذكرة من عدوس ، والمنور ، وعيره ، وقدمه في الفروع ، والمستوعب والرعابتين ، والعائق ، وغيره .

وعنه فیه شان احتاره آن آنی موسی . وجرم نه فی الهادی و أطبقهما می التلخیص وقیل ، فیه حفرة ، احتاره الفاضی .

وأما الصب: فالصحيح من المدهب: أن في قتمان حديد وعليه أكثر الأسحاب وحدد له في الحرز، والدخار، والإفادات، وغيرهم وقدمه في المعنى، والشرح، والفروع، وغيرهم

> وعه فيه شرّة احداره القاملي وأطلقهما في السجيمل قولِه (وفي البيرُ بُوعِ حَفْرَةً لِهَا أَرُّ لِعَةً أَشْهُرٍ }

هدا الدهب، عن عنيه حرم به في هداية ، و مدهب ، ومسوث بدهب والحلاصلة ، و معني ، و لشرح ، وانجار ، والعالق ، والوحير ، وغيرهم وقدمه في الفروع ، والسنوعب ، وارعانين ، و خاو بني وغيرهم

> وعه حدى وقبل شاة. وقبل: ساق قوله (وق الأراب: عناق) .

هدا بدهب با على عده ، فاله في مائق اوجرد به في قدامة ، وبدهب ، ومساولة اندهب ، والحلاصة ، والمهني ، والشرح ، واع را، و وجار ، والمروع وغيرها ، وقدمه في نستوعب ، والرعانتين ، واحدو ال

وقدل: فيه حدة الأحلى ارعاس، والخوس

المكن قال في الرعام الكبرى الصافي لهما ما بين ثبث سبة وبصفها قبل أن تصدر حدعة والحفوة عناق من المعرفة التث سنة فقط وقال في العمائق : الحفوة لهما أربع شهور وقال في العروج الحفوة من المعرفة أربع شهو والعماق أتى من ولد المعردوب الحفود شهى

قوله (وَفِي اللَّمَام - وهُو كُلُّ مَا عَبِّ وهدر _ شاةً)

وحوب الشاة في الحام : لا حلاف فيه . والعب . وصع شقار في الماء فيكرع كالشاة ولا يشرب قطرة قطرة ، كبتية الطيور - والهدر : الصوت . قالصحیح من المدهب أن الحام كل ماعب وهدر . وعلمه أكثر الأصماب وقدمه في المعني ، والشرح ، والفروع وعيره

وقال الكسائي اكل مطوق هم وقال صاحب السطرة والعلية وغيرهما من الأصحاب في مصاويهدر الحم وسمى العرب العلم حاما ، وكدا العواجت والور شين ، والهشري ، والدلسي ، والسفالين وأما حجل الإله لا يعم وهو مطوق عليه العلاق

قوله ﴿ النَّوْعُ ۚ ثَانِي : مَالَهُ ۚ يَقْصَ فَيهِ الفَّنْحَالَةُ ۚ فَيُرَّجِبُعُ هِيهِ إِلَىٰ فَوْلُ عَدْ بِنِ مِنْ أَهْلِ الحَرْ فِي وَيَخُوزُ أَنْ يَكُونِ القَاتِلُ أَحَدُهُما ﴾

نص عليه وأن تكون الفائدين أيضاً . وهماذ المدهب وعليه الأسحاب إلا ما قدم عن صاحب الفروع ، من أنه لا نقبل قول عبر الصحدي له في أول الباب وقيد الل عقبل المسألة عن [إذا كان] قدم حطأً على ، لأن العمد عالى العدالة علا نقبل قوله ، إلا أن كون حاهلاً أم يته لمدد فسفه

> فنت - وهو قوى ، ولديد . الأصحاب قال مصهم ، وعلى فياسه قبير لحاجة أكله

و أنى في أواخر «ب شروط من تقبل شهاد» • قبول سهادة الإبدان على صل عمله

و تقدم : هل تحب فدية في الصفدع ، والتله ، و البحلة ، وأم حيل ، والسور الأهلي أم لا لا وهل يجب في النظ ، لدحاج وتحوم ، أم لا لا عبد قوله لا ولا تأثير المجرم ولا بالإحرام في تحرج حنوان إسبى ومحرم لأ كل ،

فائرة في سنور البراء واهدهداء والصرد ، حكومة إلى أحق على الصحح من الله هـ وقيل مضاء وتقدم السيه على ذلك في التعلب ، قوله ﴿ وَ بَحِبُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الكبيرِ ، والصَّغيرِ ، والصَّعيج ، وَالْمِيبُ مِثْلَةً ﴾

وهذا المدهب وعليه لأصحب . وقطعوا به .

وقال في العروع : وقياس قول أني مكر في الركاة . يصمن مصا صحيح . دكره الحلواني. وحرحه في القصول حيّالًا من الرو بة هناث . وفيها نصار الكبير أيصًا فيها مثله . قاله في العروء

فلوقتل وخ حمام كان فيه صغير من أولاد اللمي ﴿ وَقُ فَرَحَ النَّعَامَةُ حَرَّاءُ وفيا عداها قيمته ، إلا ما كان أكبر من لحام عليه ما بدكره قر ساً .

قوله ﴿ إِلَّا الْمَاحِضُ تَمْدَى بِقَيْمَةً مِثْمُهَا ﴾ .

هذا أحد الوحيان واحد د الذمني، والمصنف وحرم به في الوحير . وقال أنو الحطاب - عب فيه مثلها وهو الدهب الحرب به في الدهب ه ومسوك الدهب، والمسوعب، واخلاصية ، والحدي، والتعيص، والبلعة ، واغرر ، والعلم ، وقد كرة أن عدوس وقدمه في الدوب، و عنيس، والحاويين والعائق وأطلقهما في اشرح

وقبل الصل عليمة مثلها أو محال ، لأن هناد لا يراد في الحمه كلومها . قايه في الدُّنِّي على الأول ، ولو قداه سير ماحص فاحبران .

وقال في الرعامتين ۽ واحاء ٻين او عدي تناجعين مثلها ۽ فين عدم الماجمين فَقَيْمَةُ مَا حَصَ مِثَامٍ ، وَقَبَلِ: قَيْمَةُ عَبِر مَاحَصَ

وائرتاده

إهراهما : يو حتى على حاس ، و قت حسبها منت من منص الأم فليل . وهذا الشُّدهان ، وحرم به في اللَّمي ، والشرح ، وغيرهما . وقدمه في القرماع وغيره . لأن الحل في المه تم يودة - وقال في سهج إذا صاد حملا فإن ملف حلها صميه وقال في الفصول ، نصبته إن تهسأ سمح روح الأن الصاهر أنه نصير حيوان ، كما يصمن حسين امرأة تعدد .

وقال حماعة من الأصحاب، منهم المصنف في الكافي ، وصاحب التلجيض ، والرعالة وعمرها إلى ألقته حياً ثم مات ، فعليه حراؤه .

وقال حماعة من الأصحاب إداكان وقت بعيش لمثله و إنكان لوقت لا يعش لمثله فهوكالميت وحرم به في المعنى، وانشرح

وقاس في القاعدة إلى حة والتمالين وحوب عُشر قيمة أمه على قول أبي بكر في وحوب عشر قيمة حاين الدامة على ما أبي في العصب ومقادير الديات

وتقدمت أحكام البيص المذر وما فيه من العراح . وكد الراحرج من كمارة البيصة فرح فعاش أو مات عند قوله ١٤ و إن أتامت بيعن صيد ٢

التاب قوله (ویخور ُفِداه أَعُور مِن ُعَیْنِ بَاعُور مِن ُ آُحَرَی) وهدا بلا براع ، وکدا بخور قداء أعلج من قَائمة باعرج من أحرى ، لأمه بسیر ، ولا بخور قداء أعور باعرج ولا عک ، لمدم لبائة ،

قوله ﴿ وَبِحُورٌ فَدَاءِ الذُّكُو بِالْأَشِي وَفِي فِدِيُّهَا بِهِ وَجُهَادٍ ﴾

وأطلقهما في اهدالة ، وللدهب ، وللسنوك الدهب ، والسنوعب ، والكافي والتنعيص ، والله ، والله و بين والمدون ، والحو بين والفروع ، والفائق .

أمرهما : لا يحور صححه في النظير قان في الخلاصة : والأثني أفضل فيعدى مها واقتصر عليه وقال في الحرز ، وللتوز ، وابن عبدوس في تذكر به · تعدى أشى عشم ، فطاهر ذلك عدم الجوار .

والوهد الثاني : خور صححه في التصحيح ، وجزم به في الوحيز ، ومنتجب الأدمى المعدادي وقدمه في ارعاية الكبري ، وشرح الن رزين

قوله (الصّربُ الثّاني: مَا لاَ مِثْل لَهُ. وَهُوَ سَائِرِ الطّبْرِ . فِهِيه قِيمَتُهُ) بلا تراع ، إلا ما استشاء بفوله (إلاّ ما كانَ أَكْبَرَ مِنَ الحَدِم) كالأور ، والحُبارَى ، والخُبِعُل ، على قول عبر الكسائى ، والكبر من طير المه ، والخبارى ، والكبر من طير المه ، والحرك ، والكروال ومحوه عمل حب فيه قيمته أو شدة ؟ على وحهبن وأطافها في ، والحديث ، والحديث ، والحديث ، والحديث ، والخارى ، والعدى ، والخارى ، والعدى ، والخارى ، والعدى ، والخارى ، والعدى ، والخارى ، والتحييل ، والشرح ، والعروم ، والفائق ، والزركشي

أهرهما: تحت فيه قيمه ، لأن العباس حولف في الحدم، وهو مدهت ، المحمدة في المستوعب، المحمدة في المستوعب، والمحمدة في المستوعب، والرعابتين ، والحاويين ، وهو مذهر كلامه في النظم ، والمتور ، والمنتخب ، و إدراك الدية وعيره ، لاقتصارهم على وحوب الشاة في الحام دون عبره

و لوه ات لی : عبه شاق احتباره اس حامد ، واس أبی موسی ، وقدمه اس را بی موسی ، وقدمه اس را بی موسی ، وقدمه اس را بی شرحه ، قال فی شرحه ، قال فی شرحه ، قال فی شرحه ، قال فی بینه بین ،

قوله (ومن أنَّمَّ بُخْرُة ا مِنْ صَيْدٍ فَعَيْهِ مَانَقُصَ مَنْ قِيمَتِهِ أَوْ قَيْمَةً مِثْلُهِ إِنْ كَانَ مِثْدِيًا ﴾

إذا ألف حرة امن صبد والدمل وهو متسع _ فلا بحو الها أن يكون العبيد عالا مثل له ، أو عما له مثل فإن كان عد لا مثل له : فإنه يصمه تقيمته . لأن حلته تصم تقيمته ، فكدلك أحراؤه

و إن كان له مثل فهل يصمن تمثله من مثله طي ، أو يصمن عليمة مثله ؟ فيه وحهمان وأطلقهما في الهدامة ، و مدهب ، ومسلوك الدهب ، والمستوعب ، واللمي ، والشرح .

أهرهما يصمن تنله من منه لحا . وهو للنعب . وهو ظاهر ماجزم مه في

الوحير ، قال في "المعنى و) شرح وهو أولى ، وقدمه في الرعامتين ، والحاو بين وشرح الله ررين ، والمروع وفال : ويصل اللها مثله لحا ، لصال أصله تمثله من اللم ، ولا مشقة فيه ، لحوار عدوله إلى عدله من طعاء أو صوم .

وقال القامي في الحلاف: لا نعرف فيا دون النمس، فتو قسانه ، لم يمتع ، و إن سلمنا : فيو الأشبه بأصوله ، لأنه لم يوجب في شعره ثنث دم ، لأن النقص فيا يصنس الشن لا يصنس له ، كطفاء مسوس في يد الفاضي ، ولأنه شتى علم توجب ، كما في الركاة النهي .

والوه الثاني انحب قيمه مثله «كاجزم به المستفاها» وجزم به ان مسجد في شرحه اوقديه في الملاصة

والرئال

إحراهما . قوله ﴿ أَوْ مَوْ صَيْدُهُ صَبِتَ مِثْنِي وَسَيِمَهُ ﴾

وه تاهم في حال بقوا ه بأقة الده في صيابه وحول و أطاههم في الداع قات ، لأوفي الصيال ، لأبه احتمع سنت وعبرد ، ولا يمكن إحابه على عبر السنت هذا وقدم السات ، ثم وحديه في لرعا ه السكترى وقدمه ، وقال وقيل: لا يصدل باقة الإدارة في لأصح

قلت • و اصمال طاهر کا (ه کثیر من الأصحبات . وهو کا صریح فی کلامه فی ایکافی

المائية : أو رمى صداً وأصابه . ثم سقط على آخر فاتا : صحبهما - فاو مشى المحروج قبيلاً ؛ ثم سقط على آخر . صحن الحروج فقتد - على الصحيح - وقال في العروع - وضاهر ماسنق نصمهما .

قلت : هي شمهة بما إذا تلف و مكامه بعد أمه ، على ما تقدم . قوله ﴿ وَ إِنْ جَرَحَه فَعَابُ ، وَلَمْ كَيْمَلُمْ حَدَّرُهُ . فَعَلَيْهِ مَا نقص ﴾ .

يسى ، إنا كال خرج عبر مُوح (١) ، والعسميح من المدهب : أن عليه أرش مانقص الجرح ، كما قال الصنف ، وعليه أكثر الأصاب ، وحرم به ال المعلى ، والحرر ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم ، وقدمه في الفروع وعيره !!

وقبل بصمه کله وهو طاه إعلاق کلاء العاصي وأصابه ، على ماياأتي مددلك

فعلى المدهب : يقومه محيحًا أو حرابجًا عبر مندمل ، عدم معرفة الدماله . فيحب مانتنهم - فإن كان سدسه ، فقيل ، تحب سدس مثله

فنث وهو الصحيح

[وقدمه في الرعامتين واحو من] قياماً على ما إن السف حراء من الصيد على ما عدم قاء ؟ وقد عدر ح في اهداية ، و مدهب ، والمستوعب ، وعيرهم مدلك . وكدا في الرعا تين ، واحو رين ، وقدمو وحوب مثله من مثله لحد ، كما بعدم .

وقال خما قيمة مدس مثله " وقدمه في لحلاصة) وأطلقهما في العروع غيل ، وقيل

قولِه ﴿ وَكَدَلَكَ إِنَّ وَجِدُهُ مَيِّنًا ، وَلَمْ كَنَامٌ مُوْتَهُ بِحِيابِنِهِ ﴾ .

ودا حرحه وعال عمه ، ثم وحده مت ، ولا يعلم : هل مونه حما ته أم لا؟ فالصحيح من لمدهد : أن حكمه حكم ما حرحه وعال ولا نعلم حجر ما في الوحير ، والعلم ، وعيرهم وقدمه في المعنى ، والشرح ، والعروع ، وعيرهم .

وقيل : يصمله كله هم . وهو اخيال ي الملي ، والشرح . لأنه وحد سلب إللاقه منه . وما يقو له سناً آخا ، فوجب إحالته على السلب الملوم

⁽١) هـ الحرح المؤدن بالمو - المربع .

قال الشرح : وهذا أقسى. قال في الفروع ، وهذا أطهر ،كنت لرم ، أطلقهما في الحر ، والقواعد

ا العامرة : له جرحه حرحاً عبر موج ، فوقع في ماه . أو تردي فنات . صحمه سامه مسلمه

قوله از و إنّ الدّمل عيْر أثمّنت عن معَلَيْه حَزَاءِ تَجِيمِهِ ﴾ وَلَدُ إِن حَرَجَهُ حَرِجًا (مُوجِعًا) وهذا بدهت او حاما ها في معرا وسيره وقدمه في الفروع وغيره

ود ؟ مصنف و سارخ خر حاً ما أنه لا نصمن سوى مانقص فيه إدا ا دمل غير تمسع و أسان نقاصي و أخانه في كتب الحلاف : وجوب الجزاء كاملا ، فيها إد حرجه وعاب وجهن خبره

قبت وهو تا ها کاله مصف علی ما نده افراکالامه مطابی. وظاه کالامهم آل خاج مکن عیر موج ، وعات آل سنه لی کامالا قوله فرو به نتم ریشهٔ فعاد افلا شی، مشه)

وکد بال ساسدة وهو دهت وعده " کار الأسمال وجرد ماق اوجرد ماق الوجرد و سرد قال فی مسوعت هو فول عبر ای که من لأنه ب و مامی الحد به دام مسعت ، ومسوئه ماهند، و معی ، و شاح ، و لفروس ، و ارد مین امس سامت و عبرها و محجه فی تصحیح الف

وفيل عده فيمله الأنه لله الأدل الوجاء له في الإقادات وأعلمهم في المخرراء والحوالان والقواعد عقبية

وقال في السنوعات ، كم أه كل أن عليه حكومة . و أبي تطبيرها إد قطع عنساً ثم عاد ، في " بدايل بعدد . وغده الا إدا بنت بنص صيد له في كلام الصنف في مخطورات الإجراء فائرة له صدعير ممتع سعب شه أو شعرد فكالحرح على ماسق ، يا عام فقيه ما نقص ، لإمكان رول نفصه كالله حرحه وعام وحيل حاله قوله ﴿ وكُنَّامًا قَمَلَ صَيْدًا خُكُم عَدَيْه ﴾

هذا المدهب وعليه الأصحاب ولقيم الحاعة على الإمام أحمد وعله لا يحب إلا في الدّرة دول ... وعله بن كنه على الأول فعليه للتابي كفارة و إلا فلا

ه قده دلك في محطورات الإحراء في قوله لا و إن اقتل صدا بعد صيد مليه حراؤها فه بأخر من هد

قوله و و إدا اشترك حماعة في قتل صيد فقايم م حرالا واحد ﴿

وهدا رحدی ، ویات و بدهت منهم آ وسه اد شروا القال ، آوکان بعظهم عملیکا والآخ مناشد آ الحد دال حامد ، و س أی موسی ، و تفاهی أیماً ، و نفسف ، والد ح اودمه فی الکاف واقعحه

قال الركشي هذا المحد من آ ميات وحده في الدخير ، و لحلاصه وعله على كال و حد حد من حد ما أم يك .

وعله بالدوا مان فلكه له وحدة الدن الدوا بالصيام فعلى كل واحد كد له والدي فلم على كل واحد كد له والدي فلم الدي فلم الله واحد الدائد وأسلمهن في العروج الدي الدين ا

ق في في لفروع فيؤخذ سه الأثارة من أمع مد سر الآل و مه أطها الأسهاري أمنيك المدينة المحالية

وقیل اللہ علی سائنرہ الآنہ ہو الدی حدل قبل انسبائ عالم قال فی الفروع[وهدا: منجه وجرم ال شهرت آل الداء علی منسبائ، وآل تک المال. قال في العروم]كذا قال. وتقدم نظير ذلك في محظورات الإحرام في قتل الصيد عند قوله ﴿ إِلا أَن يَكُونَ القاتل بحرس ﴾ فإن حكم المسألتين واحد. ذ كره الأصحاب، وتقدم هناك شريك السع وشريك الحلال.

بات صيد الحرم ونباته

قوله (فمن أتنف مِن صيدهِ شيئًا . فمنيه ما عَلَى الْمُحْرِم في مِثْلُهِ). هذا المدهب ، وعليه حمير الأصحاب وقطع به كثير منهم . ونص عليه . وقبل : يدم حر «آن : جراء الحرم ، وجزاء للإحرام .

فالدثاق

اهراهما الواتف كافر صيداً في الحرم صمه ، دكره أبو الحطاب في انتصاره في محت مسألة كدرة عليه الدمي ، وهو طه ما قطع مه ، ، ، " و ساد مصهم على أمهم على صور عاموية الإسسلام أم لا لا فال في القواعد الأصوية : ميس ساء حيد ، وهو كا فال

النّائية لو دل محل حلالا على صيد في اخره . فقته المحمده مما تحراه واحد .
على الصحيح من المدهب على عليه . وعليه أكثر الأسماب وقدمه في العلى ،
والشرح ، و أنه وع ، وعبره وحرم به باطم المردث وهو مه ، وحرم حد عة _
مهم القاصي _أنه الاصيال على أند ل في حلى الله في وحده . كملال دل محرماً

قوله ﴿ وَإِنْ رَبَى الْحَلِالُ مِن الْحِنّ صَيْدًا فِي الْخَرِمِ. أَوْ أَرْسُل كُلْمَهُ عَلَيْهِ ، أَوْ فَتَل صَيْدًا عَلَى عَصْنِ فِي لَحْرَمِ أَصْلُهُ فِي الْحِلِّ . أَوْ أَمْسِك طَائِرًا فِي الْحِلِّ فَهَلكُ فِرالْحُهُ فِي تَخْرِمِ : صِمِن فِي أَصِحَ الرَّوايشيْنِ ﴾ . وهو المدهب، وعليه أكثر الأصحاب ، ولا يضس الذم فيه لمب واحه في

⁽١) بياض بالأصول قدر كلمه واحدة .

الحرم قال فی القواعد او رمی الحلال من الحل صداً فی لحرم فقتله صلیه ضمانه نص علیه . وحزم به ان أبی موسی ، والقاصی ، والأكثرون .

وحكى القاصى ، وأو الحطاب ، وحماعة رواية : بندم الصيان ، وهو ضعيف ، ولا يندت عن أحمد وردود توجوه حيد:

والثانية الايصل الأن القائل خلال في لحل ، وأطلقهما في الرعايتين، والحاويين، والمدانة ، والمدهب ، ومسلوك الذهب ، والمدي ، والتنجيص ، إلا أمهما استثنيا إذا هلك فراح العائر المستشاء ، فقدموا العيال مطلقاً .

قال في مدهب ، ومسوك الذهب ، العيان طاهر الدهب ،

والرتاب

إهراهما: لو رمى خلال صيداً ، ثم أخره قبل أن يصيبه صببه ، ولو رمى الحرم صيداً ، ثم حيل الإصابة ، لم يصيبه ، اعتباراً عمل الإصابة ولهما القاطى في خلافه في لحديث ، قال : و يعي، عليه قول أحمد ، إنه يصمل في الموضعين ، قال في المواعد ، و بتحرج عدم الصيال مليه]

الثالمة ١ هن الاعسار تحال أنرمي ، أو تحل لإصابة ؟ فيه وجهال

أحدهما د الاعسار خال لإصابة ، حرم به العامى في خلافه ، وأبو اعطاب في ردوس المدائل الدورمي سهمات وهو محدمات فوقع بالصيد وقد خل حل أكله الولد كان بالمكس الديجل

اوحه الذي: لاعبر خالة الرامي والمرمى. قاله القاضي في كتاب الصيد.
 قوله ﴿ وَإِن ۚ فَتَلَ مِن الْخُرِمِ صَيْدًا فِي الْجُلِّ بِسَبْهِهِ ، أَوْ كَالِيهِ ،
 أوْ صَيْدًا على عُصْن فِي الْجُلِّ أَصْلُهُ فِي الْخُرَمِ ، أَوْ أَشْلَكَ خَامةً فِي أَوْ صَيْدًا على عُصْن فِي الْجُلِّ : لَمْ يُصْمَنُ فِي الْخُرَم ، أَوْ أَشْلَكَ خَامةً فِي الْخُرم فَهَلَكُ فِراخُها فِي الْجِلِّ : لَمَ يُصْمَنُ فِي أَصِحُ الرَّ وايتَيْلٍ ﴾ .
 الحرم فَهَلَكُ فِراخُها فِي الْجِلِّ : لَمْ يُصْمَن فِي أَصِحُ الرَّ وايتَيْلٍ ﴾ .
 وهي المدهب وعده أكثر الأصوب وحرد مه في الوحير ، وعيره وقدمه و قدمه

ى الفروع ، وسيره وصححه المصد ، والشريع ، وصاحب الخلاصة ، وسيرهم . والعرواية الشائية الصل الحارد أو لك ، والقاصي وغيرها ، اعتماراً بالمعامل وقدمه في السنوعات .

في في في سر ، وين أسر كنه في حدة عطر في عن ، فلأطه سه أن لا حر ، سبه

وقیل سه ۱ عده حرم قال وهو احد ی وقدمه فی لهدانه ، واهادی والتنجمس دادی پردا هلک د حرالط اثر سیال

وقال فی مدهب و ومسول اندها ایانه عاهد الدها و أطعهم فی اراد مین و والحوال ایدها ایراد مین و والحوال ایدها ایراد مین و والحدها و والمتلجیمان و إلا ما تقدم

قال فی الفده می و عوجه حتیاں فی «نصاع علی العصال البصل الأنه الع الأصله الوفال أنصاً الدعوجة صیال الداخ إلاا اللف فی الحل الوقدمة أبصاً فی الحدالة والملاهب ، ومستوث لدهب ، داستوعال كا غدم الأمه سلب المه

فوالر

منها : لو فواح العنز في مكال عاج إلى نقله عنه الدميان الدياء حيال المتعدمان

مسها الدكل بعض فوائم الصيد في الحل و بعصم في الحد حدد قته ووجب الحرد به عني الصحيح من سدهب ، عابدً للحرمة وفي بستوجب والحالا حدد الأن الأص إلاماحة علم شات أنه بن صيد الحرام،

ومها ^ له كال رأسه في الحدم وقوائته الأراسة في الحل = فعال القاضي خرج على الروادين - وقتصر

قت أون ه عدم عمل وهو طاهر كلام كثير من الأصحاب

وحكى في إعدى، وحاواب الحلاف وحيين وأشفهم قوله ﴿ وَإِنْ أَرْسِلَ كَلْبُـهُ مِنَ الْحِلَّ عَلَى صَيْدٍ فِي لِحِنْ ، فَسَلِ صَيْدًا في اتحرم : فعلى وحُهايِّن ﴾ .

. 35. 3 . . .

أصرهما الايصدية مصد وهو بدهب ويص بنيه ودية جده الأسحاب في يدهب و ويصد بنيه و عليه و عليه و عليه و عليه في مصحيح وعبرد مديمة أن فلسدية ، و مسوعت ، و حلاصة ، والدي ، و لتنجيص ، و الحديدة أن أن السحاف المدي ، و الحديدة أن و المرهم ، و الديم المدين ، و المرهم ، و الديم المدين ، و المرهم ، و التناب المدين ، و المرهم ، و التناب المدين ، و المرهم ، و المدين ، و المدي

وعام الصلمة إلى السلم القرب الحام الله علم الوالا المحام اله في الإعلام والباسعين الإعلام والباسعين الإعلام والباسعين الوال المدوس في المركزة المواجهات المركزي المرك

فعلی و ۱ شایه لوقتل الکلب صیداً سر لصید به سول إلیه به بعدس علی الفاحیج من لمدهب الدمه ای الفروع ، والشرع ، والشرح ، وعمه الصدن عد عله

العبر: طعر كلام المصنف أن الصيد القنول في الحرم غير الصيد الذي المساء عدد . الساء عدد .

واعم أن جمهور الأصحاب إند بحكول الحالاف المتقدم فيها إنه قتل الصيد الدسول علمه في الحام وكان صرح في لكافي دسالنس وأن حكمهما واحد . فلب الكن عدم الصيال فيها إنه قتل عير لدسول عليه أولى وأفوى .

قوله ﴿ وَإِنْ قَمَلَ ذَلَكَ بِسَهْمِهِ : صَمَّنَهُ ﴾ .

إن قبل السهم صيداً عصده . وكان الصيد في الحرم . فقد نقدم في كلام المصح . وإن قبل صيداً عبر الدى قصده ، أن شطح السهم ، فدحل الحرم فقته . فالصحيح من المده : أن حكه حكم الكلب ، قدمه في الفروع ، والعائق وقين . بصمه مطلق وجزم به في الحلاصة ، والمصنف هنا ، والشارح ، وأم إذا رمى صيد في الحل فقتاء سيمه في الحرم : فهذه مادرة الوقوع . وطاهر وأم إذا رمى صيد في الحل فقتاء سيمه في الحرم : فهذه مادرة الوقوع . وطاهر كثير من الأحمال عصمه ، ممهم صاحب العائق وعيره ، مل هو كالصر يم في ذلك .

فالمرتان

قال المصنف ، والشارح · وتكره أكله لموته في الحرم ... قال في العروع · كاما قال

الشامية : يع ما عديه الصيد في هذه المواضع . سواء صممه أو لا . لأبه قتل في الحرم ، ولاله سبب تمعه

قوله ﴿ وَيَحْرُمُ فَلَعْ شَجِرِ الْخُرِمِ وَحَشْيَشِهِ ﴾

حده قلع شجر الحرم إحماعً , وهو مدهب ، وعايه الأصحاب • أنه يجرم قمع حشيشه وساته ، حتى السُّواك والهرق

﴿ إِلاَ اللَّهِ مِنْ ﴾ فوله مناح . على الصحيح من لندهب ، وعده الأصحاب وفيه احتمال .

فالرثاب

إهراهما: لأناس بالانتفاع تمساران بعير فعن آدمى . بعض عديه وعديه الأصحاب. قال المصنف: لانتلم فيه خلافاً . لأن احبر في القطع النهبي قال سعن الأصحاب: لانجرم عود وورق رالا من شحرة أو رائت هي بلا برام (فيه ل وما مكسر ولم سقمم : فهو كالمحمر السكسر ، على ما هذه ، الثانية : تناح المكشرة والعلم و لهرة كالإدحر قوله (وَمَا زَرَعَهُ الْآدَمِيُ) .

ما رعه الآدي _من لفول ، و لرع ، والر محين _ لابه مأحده ، ولاجراء

فيه علا براع ولا حراء ألصاً فيه ررعه الآدي من الشحر على الصحيح من

مدهب نقل المرودي ، وابن إبراهم ، وأبو شاس _ وقد شش عن الربحال

والمعول في الحرم ؟ _ فقال إلما رعمه ألث فلا ألس عما بنت فلا

قال القاصى وعبره ، صاف ما ألى أحد حميم ما عد وحرم به القاصى وأصحابه في كسب خلاف ، لأنه أسته كالرع وحدم به في اهدا ، والمدهب ، ومستوث الدهب ، والمستوعب و خلاصة ، والهادي ، والماحيس ، والخر ، والدحير ، والحاوى ، وأنحر بد المنابة وغيرهم وقدمه في الدوع ، ولد أتى ، والعالمة ، وغيرهم

وحرم ان الما في حصاله بالحراء في الشحد الله هي عن قطع شجره سوم أسته الآدمي ، أو سب سفسه وسنه ان منحا في شرحه إلى قول القامي وأطنقهما الركشي ، ونقل عن القامي أنه قال ما أسته في الحرم أولا العميه الحرام وإن أسته في الحل شم عرسه في الحرم فلا حراد فيه

و حسار مصلف فی الممی الل كان ما "سه لآدى من حسن شعاها كالحور ، واللور ، واللحل ، وانحوها الم تحدم، قبالًا على ما أستوم من الرع والأهلى من الحيوان . شهیر بخمس فول مصنف ۱۱ ومار عه لآدمی ۱۱ جنعه طه درع دول الشجر اسکول مفهوم کاهمه نخر ایم قطع شجر بدی استه وسلیه عرام که حرم به این ایسا فار این سجه فی سرحه اوهو صفر کاه بالصنف ، لأن مفهوم می عادی او این اسفی

و همان کول بی طلاقه فیم اشد ، ؤاهو ساهت

فلب وهو أو ب الان الأصل المبل المبوم الحتى يموم دان على المحصلين الاسمارة و في المحصلين المام ا

و من الماد الماد

شهر طاء كلام نصف أنه لا حريلام سيشدد علا باح قطع شوك و خوسج وما فيه مصدم وهو أحد لوجهين احد مالصنف و الشاح ، و عدام عال في محالة وشيح الحام ولديه محام ويلا الناس ، والإدام عامان الله لإ حال و أن ما ديم ه قصاه ما الدم الحوال

وب الماق المحمرة لأعضد شوكه م

وقدمه این این فی سرحه و حدد آکار الأسحاب داخو قطع دلك مهم اله صلی و شحر و حرم به فی اهدام ، والدهمان ، دهستوی الدهان و حدو یل ولستوعب و احلاصه ، و تنقصص ، والسعة ، والاعده الصحری ، و حاو یل وغیرها وقدمه فی الرسام البکاری الأنه بؤدی علمه آشامه الدان اللی و بال ورکشی علمه حمهور الأسحاب

قعله ﴿ وَفِي خُوارَ الرَّغِي وَحُهَانِ ﴾

"كثر الأمن عكى علاف وجهن ، كالمصف وحكاه أبو العسين

وهم به الا من الواطلقيد في للمداف المدهب ومستولت بدهب و خلاصة واهادي ، لا كافي دو مديا والسحيص ، رائح الدو يشرح و والظم ، وشرح الناسح ، والدع تين ، واحاد بين ، والدوع ، والدلق ، وعادها

الوهر الذاتي . خور - حد يا أو جعمل المكامان ، ال عددوس في ما الله . وحرم له في محر ، والأفاد ت

قات اوهم الصواب

تعلیم صاد کلام تصنف آنه لایجو الاحداش اللم ثم الده صحیح . وهو المدهب ، وعلیه آکثر الأصحاب ، وقد منع المصادب في أول اللبات من الاحدثاش المعدد الدوقال في المستوعب الراحدة المهالمة فيهوك عدم الوكاد قال في الاعد عن دواخد من دواعدتني اين فيه محدين الأطلقهما

قوله ﴿ وَمَنْ فَلَعُهُ ۚ صَمِّى الشَّجِرَةُ الْمُكْبِرَةُ مَقَرَةٍ ﴾

هد مدهب عبد جامة وحرم به في محار ، والنظيم وشور ، وسبحت وتحر ما المعالة ، و إدراك الهابة ، واهما الله ، والمدهب ، ومسلوث الدهب ، والخلاصة ، و هادي ، والكافي ، وعبره ، وقدمه في المتوعب ، و معني ، والشرح ، والرعاية العنفري ، واحويين ، وحرم به الماضي وأصحابه في كثب احلاف . وعدم عدية الحرم به في الحرار ، والإقادات ، واحتاره الى عندوس في تذكرته ، وقدمه في الرعامة الكبرى ، والفائق ، وعنه يصملها لقبلتها وأطلقهن في الفروع

وأم الشعرة الصعيرة ، فالصعيع من المدهب : أمهد تصمن شاة وحرم به أكثر الأعداب ، ممهم القاضي وأعدابه في كسد الحلاف وممهم صاحب الحدية ، والمدهب ، وممهم صاحب الحديث ، والمدهب ، والمدهب ، والخلاصة ، والمسوعب ، والحادي ، والكافي ، والمحر ، والسور ، وسمعب ، وتدكرة اس عبدوس ، و لحو ين ، والمر ، والمور ، وسمعب ، وتدكرة اس عبدوس ، و لحو ين ، والمر ، والمور ، والمداد ، و إدرات العادة ، وعيره ، وقدمه في معي ، والشرح ، والمروع ومنه الصمها المتيمتها .

فَالْمِرَةُ الصِّنِ الشَّحَةِ التوسطةِ اللهِ على الصحيح من الدهب وعليه الأصاب وعليه الأصاب وعليه الأصاب وعليه المنتها

وأما صيال حشش و أمرق عليمه علا أغر فيه خلافا ونص عليه وأما العصل فيصل عليه وأما العصل فيصل عالم المصحيح من المدهب ، وعليه جاهير الأصحاب وحرم به في الهدرة ، و مدهب ، ومساوك الدهب ، والحلاصه ، والحكاف ، والحادي ، والحرر ، والوحير ، والحادي ، والحادي ، والحرر ، والوحير ، وتعالى ، والحادي ، وإدراك العابة ، وقدمه في الرعابة الصغرى، والعروع ،

وقيل ؛ يضمنه غيمته . وقلمه في الرعابة المكبري

وقيل : يصمله للعمل فلمة الشجاء ... وعلم تصمل العصل السكلير الشاق وحرم له في المستوعب

قوله (أون استخلف) هو ، أو الحشيش (اسقط المهار) في أحد الوجْهَائِن)

وأطلقهم في المدهب و ومسموث الدهب و والسكافي ، م حاو عن ، وشرح الل ملح ، واللو عد اللعمية أهرهما: سقط العبال وهو المدهب، وعليه أكثر الأحساس قال في المستوعب: دكره أسحاس، قال في الهروع ويسقط العبان باستحلاقه في أشهر الوحهين، واحتره الله عدوس في تذكرته، وجزم مه في الحلاصة، والوجيز، والشرح، واسور، وعيرهم وقدمه في هذا أن و مسوعت، وهادي، والحجر، والشرح، والرعايتين اوشرح ابن درير، وعيرهم

والوهم الثاني : لايسقط الصيان . جزم به في لإفادت فارق مستوعب ا مو الصحيح عندي ، كماتي الحجرم شعراً ثم عاد . و تقدم نظيرها د إد نتف ر بشه عماد » في البات الذي قدي .

فوانز

إصرفه : لا يحور الانتفاع سمهوع مطلق عنى المتحلح من المدهب بني عليه كالمبيد . وقبل المدع به عبر فاطعه وهو حيال في المبي وعبره افتنائية : لوقيع شجراً من الحراء فد سه في الحن المبيد وال المث القيماً - فعيله ما فقيل المال رده به والد المث القيماً - فعيله ما فقيل المالية المالية المالية المبيد المبي

و طُفَهُما فی نشخت ، و هجرز ، واهروع ، و شرح ، وشرح می منجا ، والرعامتین ، والحاویین ، و فادی . أعرهما ٠ لا يصمه وهو مدهب حدره الدمي ، ومحمدي التصحيح ، والمطل ، والدن إو وتصحيح الخرر] ، حرم به في الوجيز ، والمور ، والمنتعب ، وقدمه في الحلاصة

والوهد الثاني يصمه حشره ال أبي موسى وحرم به في الإفادات .

فوالر

مه فل الإمام أحد لا عاج من ترب خدم، ولا منحل إيه من لحن ولا يحرج من حدد و فله من ولا يحرج من حدد و فلهم وقال مصهم الأصحب على كا هم إجراحه وحدم في مكل احد الا هلهم وقال مصهم كره يرج حه يون حل وفي إدخاله بن خرم و الله وقال في عصول لا حود في ترب على والحام، على عدم دفي في عدم و داولي أن ترب مل ما حدد أكد وقاه كالم حدد الله يلا ديرج حد لله الله عمرد، قال في عدود والدال ما وعدم والدال ما ده عدم الله الله عدم حدد الله عدم حدد الله الله عدم حدد الله عدم

وما الله المستمال كالمالية المستمالية المستمالية المستمالية المستمالية المستمالية المستمالية المستمالية المستم على ديث

ومن حدد من طالو المدلة الاول الدور عدد الوات الدورة السعوا وقال المحلي الحدد من طالو المدلمة الاول الدورة عدد ليوت الدارة أمال ومن شمن المدلمة أميال المدارة أمال المدارة أمال المدارة أميال على اللية إلحل وهو حس المنطع وقيل السعة أميال ومن الحدادة المشرة أميال أميان في شقب المداري عدد الله من المداري المدارة المشرة أميان المدارة الم

(۱) بكسر ليون وداهد ، وتعرف ليوم مسجد عاشة ، و « بان » بكسر للام وسكون الد موحد ، و « رحن » بكسر الراء لمهملة وسكون الحم

عند منقطع الأعشاش ومن لعائب . سمة أن ي عند طرف غُرَانه , ومن نعل عربه أحد عشر مبلا

قال اس خوامی او هال ۲ عبد أصاله مل مكال أصاحة بين بد قال می العروع : وهده هو المروف اوالأول د كرباق هدية وغيرها

قوله ﴿ وَ يَحْرُمُ صَيْدُ الْمُدِينَةِ ﴾ .

من علیه فی و به حمله (وسیه الأخواب کان ، فلس ولاح محت بداکیله علی الصحیح من بدها اولاک ته می از محته احالان او بللغ غاه که امه فی مسلوعت الای وسیره)

﴿ وَشَجَرَا لَهُ وَخَشْشُهِ . إِلاَ مَا لَذَعُو الْحَجَةَ إِينَهُ مِن شَجَرِهَا الرَّمُونِ وَالنَّارِضَةُ وَأَلْفَاتُهُ وَتَحَوِلُهُ ﴾ كامسادة ، وحسند ، هو ، ود كره ﴿ ومِنْ حَشْشَةٍ الله عِنْ - وَمِنْ أَدْجَلَ إِنَّمَ صَيْدٍ - فَلَهُ إِنَّهِ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّهُ ﴾

وهد مالا أعم فنه تربيّ وقال في سنو ساء مد حكم حرم بدينة حكم حامكة فيا سنق ، إلا في مائه من أدخل صيفاً عالو أحدُ ما تدعو الملاحة إيه مع الشجر والحشش .

قوله ﴿ وَمَنْ أَذْحَلَ إِلَيْهِ صَبِّدًا فَلَهِ شَمَّا كُهُ وَدَنْخُهُ ﴾ قد تقده ق مَنْ أن الدسي ، ك في سمه ما مه الصابي حيالان وأن الصحيح من سعب ، الصحة } .

قوله ﴿ ولا خرا، في صيد لمدينة }

هذا للدهب فان في لدمع الجدّرة لله وحد قب دميهم لمصلف

وحرم به في الوحير ، ومسجب .. وقدمه في العروع ، و لحلاصه ، والبطر . والكاني ، وأخر له المديه ، وإدرات الدية ، وبهاية عن يرجي وصه حراؤه سبّ القابل لمن أحده ، وهو المصوص عند الأصحاب في كتب الحلاف ، قاله في العروع - ويقيه الأثره ، والميموني ، وحسل ، واحباره بي عندوس في تدكرته ، وحرم به في المور ، ونظم تهاية الن ورين ، وقدمه في الحرر ، والرعاشين ، واحدو بين ، والعائق ، والعلم المردات لله وهو منها لله وأطبقهما في الهداية ، والمدهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، واله دى ، والمنتعيس ، والشرح ، والمذهب الأحد ، وشرح الله منحا

فامرتان

اهراهما: سب الهال ثيامه ، فال خرابة بد ملهم المصنف ، والشرح بـ
والسرو من وقال في الفصول وغيره ، والزامه من السنب ، كالمنطقة ، والسوار ،
و لحام ، و حلة ، قال و علمي أن كون من آنة الاصطياد الأنها آنة الفعل
غطور اكا فال في سلب مقبول ، في غيره ويست للدانة منه .

الثانية الدن المسلمة أحد لها سوب إلى الله لعلى مما لعل قوله (وحرابً ما لعي أنوار إلى غَيْر)

وهو ما بين لا نَدِيم وقد ما تربدق تربد، بعن عليه على الصلف في المعلق من والت ح وعبرهم قال أهل للمي المولف بها أور ولا عبر ما إنما هم حبلال مكه صحتمل أنه ما عليه أقصل الصلاة والسلام ما أواد قدر ما بن أور إلى عبر ، و حتمل أنه أر د حميل بالمد ما والله أوراً وعبراً عوراً و لله أعلى .

وقال فی نیشم عیر حال بندوف باندانیهٔ مشهور ، وقد آنکره نیصهم . قال مصف از انتری ایس داندانیهٔ غیر ولا تور

وأما أور فهو حمل تكة معاوف فيه الما الذي أو ري فيه رسمول الله صلى الله عمله وسلم، وأنو تكر رضي لله عنه وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال لا مدينة حام ما من غير إلى أو فه

دل عرص "كثر ارويات في المعاري دكروا a عيرا a دنيا ه ثور a همهم

من كني عنه تكذا ومنهم من ترك مكانه بياضاً . لأنهم اعتقدوا دكر « ثور » حطأ

قال أنو عبيد · أصل الحديث ٥ من عبر إلى أحد ٤ وكدا قال الحارمي وحماعة ، وقال · الرواية صحيحة وقدروا كما قدر المصلف ، والشارح .

قال في المطلع : وهذا كله لأنهم لا سرفون * أوراً * بندسة وقد أحبرنا العلامة عفيف الدين عبد السلام من سروع البصرى فان سحمت طائفة من العرف من يبي هيئم ، وكنت إذا صحبت العرف أسالم عن أراه من جبل أو والم ، وعير ذلك ، فررا نجبل حلف أحد ، فقلت : ما يقال هذا الحبل ؟ والوا هند حبل أو را فقلت : ما يقال هذا الحبل ؟ والوا هند حبل أو را فقلت : ما تقال هذا الحبل ؟ والوا هند أبال المبل أو را فقلت : ما تقولون ؟ ! قالوا بم هذا * ثور * معروف من زمن آبال وأحد ذا ، فارلت وصليت ركمتين ، انتهى .

قال العلامة ال حجر في شرح المجاري ، ود كر شيخنا أبو مكر من حسين المراغى ـ تريل المدينة _ في عنصره لأحدر المدينة . أن حلف أهل المدينة ينقلون عن سلفهم : أن خُلف أحد _ من جهة الشيال _ جبلا صنيرا إلى الحرة مندوير . يسمى 4 ثوراً 4 قال - وقد تحققته بالشاهدة . انتهى .

وقال الحمد الطرى - مد حكاية كلام أبي عبد ومل سعه - قال الحرق التقة المسالم عبد السلام البصرى : أن حَدَّ أحد عن يساره جانحاً إلى ورائه حس صغير يقال له * ثور » وأحد أنه تكرر سؤاله عنه طوائف من العرب العارفين مثلث الأرض وما فيه من الحال ، فكل أحد الله دلك الحل اسمه * ثور » وتواردوا عل ذلك ، قال : فعلما أن دكر * ثور » في الحديث تعييع ، وأن عدم علم أكابر العاماء به اسدم شهرته ، وعدم مجشهم عنه ، قال : وهده فاتدة جلياة ، انتهى .

وقال في اترع نتين والحاو بين ، والفائق وعيره ، وحرمها ما س حملها وقيل : كا بين ثور إلى عير .

قال فی الفروع : وحرمها ما مین لانتیها تر ید فی ترید . مص علیه اثنهی . ۲۰ - ۱ (مناف به ۲۰ - وقد ورد و أخرُم ماين لا يقيها » وفي رواية « ماين حبليها » وفي رواية د ماين سارسيها » .

قال الحافظ الملامة ال حجو في شرحه : رواية ﴿ مَا بِينَ لَا شَهِا ﴾ أرجح توارد الرواية عليها ﴿ ورواية ﴿ جِبلِيها ﴾ لا تنا فيها . فيكون عند كل حس لا يَمْ . أو ﴿ لا نتيها ﴾ من حهة الحوب والشيال . و ﴿ حسيها ﴾ من حهة المشرق والمرب ،

وأما روامة « مأرميها » ، فالمأرم : المصيق بين الحدين ، وقد يطلق على الحبل ــه

فواثر

وأحده من روانة أبي طنب _ وقد سئل عن الجوار بمكة _ ؟ فقال • كيف لد به ؟ وقد غال الدي صلى الله عليه وسر ﴿ إِنكِ لأحب الرقاع إلى الله ، و إنك لأحب البقاع إلى ﴾ وعنه : المدينة أفصل ﴿ احدره من حامد وعيره .

وقال الل مفيل في الفنول: السكلمة أفضل من نحدد المجرة، فأما وهو فلم ا فلا والله بالا الله ش وجمعه والحلة الأل في الحجدة حسداً بو وإلى له ترجح⁽¹⁾. قال في الفروع (فدل كالام لأصاب أن الترابة على الحلاف.

وقار الشيخ نتى الدس · لا أعلم أحدًا فصار النزمة على السكمية. إلا القاصي عناص وما سبقه أحد

وهال في الإرشاد وعيره : محل الخلاف في المحاورة . وحزموا بأقضلية الصلاة.

⁽۱) الحسد حسد شركا أحر اقد . ومن أصدق من الله فيلا ؟ . و هذا عنو كرهه الله ورسوله فإن فوق عرش رساستي المطير سبحانه همد مكلف ما لا ينجي ، ودحون فيا ليس من شأسا . فما كان أولاهم بالإسمال عن هذا .

وعيرها في مكة و حدره الشنخ تتى الدين وغيره . قال في الفروع : وهو طاهر ومعنى ماحرم به في المعنى وغيره : أن مكة أفصل . وأن المحاورة بالمدسه أفصل . لشائية : يستحب المحدرة تمكة و يحور لمن هاجر منها المحاورة سها .

ونقل حميل ^ إنه كره عمر رضى الله عنه الحوار مكة لمن هاجر منها - قال ف الفروع : فيحتمل القول به - فيكون فيه روانتان

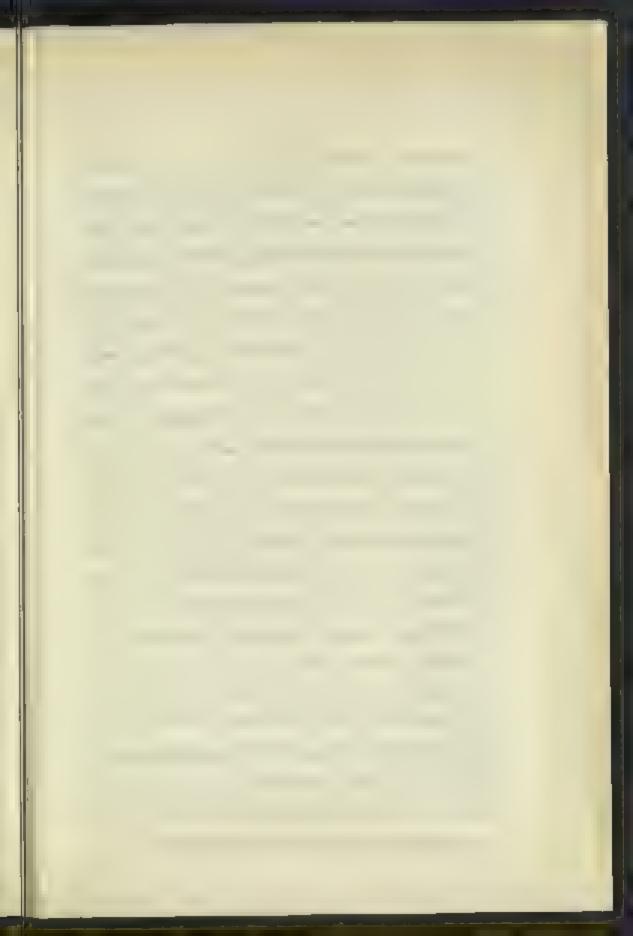
قال الشيخ تنى الدبن رحمه الله : المحاورة فى مكان شكن فيه إنه مه ونقواه : أفصل حيث كان . انتهى .

وقد سئل في رواية بن منصور ٠ تكتب السيئة أكثر من واحدة ؟ قال لا . إلا تمكة . ودكر الآخرى : أن الحسات صاعف . و، يدكر السئات

الرافع : لايحرم صيد ولح وشخره ساوهو واد بالصائف به وفيه حدث رواه أحد وأبو داود عن الرابع مرفوعا دال صيد وح وعصاهه حرم محرم فله له لسكن المدرث صعفه الإمام أحمد وعبره من النذاد

وقال في الرع سين ، واحاو بين ، و ساح علجرم صيد وج وهو حطاً لاشك فيه الأن الحلاف الذي وقع بين المصاء إنه هو في باحنه للمجال عميد الإسام أحد يباح له ، وعند الشافعي: لايباح ، وأما غرم : فلا ساح له بلا فراع ، والله أعم

تم صماً وتصحيحاً قدر العاقة الخرا الثالث من كدت الإيصاف عصمة السنة الحديدية في يوم الثلاثاء الخامس عشر من شهر شعبان سمة ١٣٧٥ هجرية - الموافق ٢٧ مارس سنة ١٩٥٦ مبلادية ، و به تم الحراء الأول من الأصل معتمد ، و بليه تعوية الله وحسل يوفيقه وتسديده الخراء الرابع - وأوله بن ساء الله (باب د كر دحول مكة) والله السنمان على الإنام - ولا حول ولا فوه إلا بالله على العصم ،



فهرس

الحرء الرابع من كتاب الإصاف

3	حول	-3.6	_1	- 4-
4000	L/			

- ١ دحول المسجد من باب بني شية
- ا إذا رأى البيت رفع بديه وكر
 - الدفع بذلك صوته
- الابتداء بطواف الممرة إن كان معتمراً ، أو بطواف القدوم إن كان معرداً أو قاريا
- ه طواف اهسارن وللفرد ، طواف اهدوم ، وطواف الورود
- اذاة الحجر الأسود أو ستــه
 سعص بدية
 - و استلامه وتقبيله الح
- ٦ عل يستعب استقبال الحير بوجهه ٢
 - و استلام الحجر بالبد أو بالقبلة
 - ٧ ما يدعو به كلما استلمه
 - ٥ جل البيت عن يساره
 - « استارم على الركن اعالى
 - ٨ الرمل في الثلاثة الأشواط الأولى
 - الرمل إسراع المشى مع عارب الحملي
 - ٩ كاما حادى الححر والركى الهابى استفهما ، أو أشار إليهما
 - قراء كلما حادى الحجر: الله أكبر،
 ولا إله إلا الله .

- ١٠ و هون بين الركبين . رما آنه في
 الديا حسة ، وفي الآخرة حسة ،
 وها عدات البار
- ١١ وفي سائر الطواف اللهم احدثه حماً مبروراً الخ
- ۱۲ لايس الرمل والاصطاع للحامل المدور
- إذا طاف راكباً أو محولاناً حراً عــه
 - ١٤ السعى راكبة كالطواف راك
- ١٤ إدا طيف، محمولا. لم على عن أحوال
- 10 لوطائق استعدمن وراه حائل الح
 - و الطواف فل معلم السجد
- ١٦ إن طاف محدثا أو عربانا ، لم يحزه
- ۱۷ إن أحدث في سمن طواله ، أوقطمه جميل طويل اعداء
- اوشك ق عدد الأشواط في نفس الطواف
- ١٨ ثم يحلى ركنتين . والأفشل: إن
 يكونا خلف الشام
 - لا الإجرع تقبيل القام ولا مسمه
 - أم جود إلى الركن فيستلمه
- حوار تأجير سية عن طوالة نصواف وعرم

- - لا السعى والحروج إلى الصفا
- . ٧ كَرَجِلِي الصَّفَا ثلاثًا . ويقول: * لا إله 排面图
 - و التلبة بعد النعاء
- « إبرل من السعا، وعشى حتى مأتى العزر الأحسر
- ٢١ يستعب أن يسعى طاهراً مستراً
 - ٢٧ البة ليست شرطا في السعى
 - ير إن كان محمراً قصر من شعره
- ٧٧ إن كانمنيتاً قد ساق هدياهلاعل
- ع من كان متحمة : قطع التلبية إذا وصل البيث
- « لا بأس بالتلبية في طواف القدوم
 - و وقت قطع التلبية في الحبح
 - ٢٥ باب صفة الحج
- » أيستحي للشنع وغيره من الحملين ا عكه الإحرام يوم الدوية
- ولا أحرم بالحج لايطوف جدم الح
 - ٢٦ يستحب أن يحرم من مكه
 - ۲۷ ثم يخرس إلى من جل الزوال
- و إدا طلعت الشمس سار إلى عرفة فأقام سمرة حتى تروب الشمس
- ٧٨ يخطب الإمام خطسه جلمهم فيه الوقوف ووضه د والدهم سه ، والمساعردامة

- ١٩ يشترط نصحة الطواف عشرة أشده ١ ، ١٨ ثم ينزل فيصلي بهم الطهر والعصر مادان وإقامتين
- و يتحب أن يقف عد المغرات وحل الرحمة راكا
- ٢٩ هل الحج ماشياً أفضل ، أو راك أو هدسواد ٢
- ر وقت الوفوف من طاوع عمر يوم عرفة إلى طاوع فجر يوم النحر
- و من حمل بعرقة في ثنيء من هذا الوفت وهوعائل المحجه ومن فاته دلك : قاته الجُس
- ومن دفع قسل عروب الشمس ، صلبه دم
- ٣٦ يستحب الدقع مع الإمام ، قاو دام قله : ترك السنة ولا شيء عليه
- و إنّ واقاها لِسلا قوقف بها ، فلا جم عليه
- ١- يدفع بعد غروب الشمس إلى مردلة، وعليه السكيمة
- ٣٣ ييت بها . فإن دم قبل نصف الليل ، قطية دم ا
- و الخدمين الجياز من طرقه ، أو من مزولفة ، أو من حيث شاء
 - ۲۴ عدده سبون حماة
- ر يدأ مجمرة العقة ، فيرمها بسع مصبات واحدة بعد واحدة
 - يه لنكير مع كل حماة و محب أن رمها وهو ماش

٣٥ قطع التلبة مع الندا. اوى

لا قال رمى ندهب أو عمة . أو محسى

اُو عجر قد ری په ام بجره ۱۳۹ لايحری، الرمی مجسی نجس

٣٧ أن يرى بعد طاوع الشمس

٣٨ ثم يحلق ، أو يقصر من جميع شعره

٣٩ المرأة تقصر من شعرها قدر الأعلة

الم حل له كل شيء إلا النسا.

وع اخلاق والتفصير نسك

ان أحره عن أيام مى . ديال
 بالزمه دم ?

٤١ حبول التعلل بالرمي وحدم

۲۲ من قدم الحق على الرعى ، أو النحر حاهلا أو ماساً علا نبى، عديه

٢٣ وقته مد نصف الدل من ليقال مر

ا قال أخره عنه وعن أيام عني جاز

السمى باس الصف و الروه إن كان متسطاً

\$2 الشرب من ١٠٠٠ رمرم

وع برجع إلى مى ، ولا بيب عكه لىلى مى

اخراب فی آیام انتسریق سد
 انزواں

لا الوقوف والدعاء في حرم الثانية والثالثة

ه استقال الشلة في الحراب كلها

27 التربيب شرط في الرمي

 ان أحل عساة واحد من الأوى م يسح رمى الثانية

ادا أحر الرمی عن أبام التشریق .
 سیه دم .

 ٤٨ أيس على أعل سقاية اللهاج والرعاة مبيت عبى .

٤٩ من أحب أن يتمجل في يومين :
 خرج قبل عروب الشمس

اليس الامام القيم المتاسك التسجيل

إذا أنى مكم أم غرح حى ودع
 البت بالطواف الح

- ٥ إدا ودع البيب ، ثم اشتعل في عارة أو أقام أعاد الوداع

ه يشعب أن يصلى بعد طواف الوداع
 ركسي . ويعن الجمر

عن أحر طواف الزيارة قطافه عبد
 اخروح أحرأ عن طواف الوداع

۱۵ إدا حرح صل الوداع . وكان قرياً .
 معليه الرحو ع

٥٢ الحائش والنمساء لا وداع عليهما

ادا فرخ من الوداع . وقف بين
 الركن و الاب

۵۴ إذا فرغ من الحج: استعب له ريارة در سي صنى الدعلية وسفرو قر سامية

هديستعب استقال الحجرة النوية
 حال الزيارة ؟

٤٥ صفة السرة

الأصل أن عرم من الجراية

٥٥ إن أعرم من الحرم لم عام ا

٥٩ و عرى، عمرة العارب ، و نصرة من النعم عن عمرة الإسلام ٣٥ لا بأس تكرار المعرة في سنة

٥٧ المدرة في رمضان أفضل

٨٠ الوقوف بمرعة وطواف الزيارة من
 أركان الحج

٥٥ الإحرام من اليقات

و الوقوف بعرفة إلى اللبل

م المبيت عردلعة إلى ماهد نصف اللبل

ال الله الوداع محب

٦٦ أركان المبرة الطواف

٢٧ من وعارك ويم سكه يلا به

٦٣ ماب الفوات والإحصار

و من طلع عليه الفحر يوم التحر .
 ولم يقف صرفة : فقد فاته الحج

وأأربحلل تطواف وسعى

ع. إن كان فرطاً وحد عليه الفضاء

ه٦٠ الحُلاف في وحوب المدى

إن أخطأ الناس فوقفوا في عبر يوم
 عرفة أحرام

٧٧ من أخرم طمره عدو وفات الحج دع هديه في موضعه وحل

٨٦ لا ندم الحصر إلا دم واحد

مه وإن م يحد هديا سام عشرة أيام

p يباح التحال لحاحة إلى قنال

٧٠ بن وي التحلل قبل ذلك لم محل

ه وجوب القضاء على الحصر

و من حن أو أغمى عليه

٧١ فإن فاته الحج عمل فعمره

۷۷ من شرط في السداء إحرامه [أن محلي حيث حستني . فله التحلل

٧٢ مات المدى والأصاحي

و الأصل في المدى : الإيل : ثم القو تساني

٧٤ لاعرى. إلا الجدع من المنأن

٥٧ وعرى، الشاة عن الواحد

γγ ابندية و القرة عن سنع، سواءأزاد حيميم تفرية أو بعضهم اساقون اللحم

٧٧ لابحري، فيمانمورا، الين عورها

٧٨ والريسة اليان مرصها

وγ العساد : هي التيدهب أكثر أدنها أو فرحا

وتنكره للعبية الأدن بحرق أو شق
 أو قطع لأقل من النصف

مهر وعزى، الحاء ، واسراء ، والحمى

٨٧ السنة : أنحر الإبل قائمة سقولة يدها المسرى

و يستحب عند الذيح أن يوجهها إلى
 القبة ، ويسمى ويكنر

۸۳ وقت الديج يوم العيد المدالسلام أو قدرها

٨٦ إدا لم يصل الإمام في النصر - لم محر الديم حتى ترول الشمس

۸۷ إن قات الوقت ديج الواحد قصاء ، وسقط النطوع

٨٨ يتمين المدى شونه عدا هدى .

١٠٠ صل ، سوق الحدي مسون

١٠١ يسن إعمار الدنة

﴿ وَمُلِمُعًا . وَخَلِدُ الْفَتْمُ النَّمُلُ

١٠٣ إذا مدر مدلة أحرابه عوم

۱۰۴ يسعد أن أكل س هديه

١٠٤ لا يأكل إلا من دم للنعة فقط

۱۰۸ وان أكلها كلهــا ضمن أقل ما مجرى، في الصدقة منها

هن أراد أن يضحى قدخل المسر
 علاناً على شعره والأسام .. شدن المدر

١١٠ سنجب الليق عبد الدب

لا العقيقة سنة مؤكده

لا مق عن المبلام شابين وعن الحاربة نشاة

۱۱۱ علق رأسة - وتصندق بورية صنة بوم النديم

۱۹۲ یکره لطخ راش کسولود سم لعقبمة

١١٣ حكمها مج الأسعية

١١٤ لا تس العرعة ولا العتره

١١٥ كتاب الحهاد

لا بحد إلا على دكو حر مكلف
 مصطبع

١١٦ فرض السكفاية واجب على الجميع

و فله مرة في كل عام

أو بتقليده وإنسعاره مع النية . والأخمية : بقوله عدد أحمية ٨٩ الهدى والأحمية إذا تعبام بحر يعما

٩١ له ركومها عند الحاجه

و لايشرب من لبها إلا ماصل
 عن والدها

عر صوفها وورها ، و تصدق »
 إن كان أبعع لها

۹۲ لا يعطى الحارز أحرته شيئاً سهب ۹۲ وله أن ينتفع محلدها وحلها

و عرم يم الجد والجل

٩٢ إن دعمها وسرقت ولا شيء عليه

 ان دخما دامج فی وقیها سم دن صاحبا

> أجزأت ولا صبان على ذائحها إن أتلفها أجس قطيه قيمتها

٩٩ إن مسم، عثب و أحرج صن الله مة حار

۹۷ إن عطب الحسدي في الطويق تحره في موضه

هرم عليه ورفقته الأكل من الهدى
 إذا عطب

۹۸ إن تحييت ذبحها وأحرأته إلا أن
 تكون واحة من النعيين

٩٩ هل له استرجاع هدا الماطب والمب إلى ملكه ?

١٠٠ كذلك إذا خلت عديم بعطمية ، شروحدها الجهياد، أو حصر العدو علده، تبنان عليه

١١٨ أنصل ما يتطوع به : الجياد

١٩٩ الحهاد أفشل من الراط والرباط أعشل من الهاورة عكم

و عزو البحر أفضل من عزو البر

١٧٠ الروم الثغر الحياد أربعون لية

و ينتحب تشييع الغاري لا تلقيه

١٧١ عب لمجرة على من يعجر عن إظهار دينه في دار الحرب

١٣١ ويستجب بن فدر عليا

۱۷۲ لا محاهد من عليه دس لا وظاء له My yeur wear

١٧٧٠ لا عل للسندين العرار من معهم ولا متحرفين بمالوأو متحريلمثة

١٣٤ إن زاد الكفار قليم الفراد

۱۲۵ پن ألتي في مركبهم نار قعاوا ما رون السلامة فيه

١٢٦ حوار بيت الكعار

لا بحور إحراق عن ولا مربعه

لا تحور عقر دانه ولا شاله ، إلا ذكل محتاج إله

١٧٧ في حوار عواق شعر عج وروعهم وقطعه روابتان

۱۲۸ إذا طعر يهم لم يعنل صبي ، ولا امرأت ولا راهب ولا شيخ فان ولازمن ، ولا أعمى

١١٧ من حصر الصف من أهل قرص | ١٣٩ من أسر أسابراً لم يحر تتله حق يأتي به الإمام الخ

٣٠٠ بحير الأمير في الأسرى بين القتل والاسترقاق والنء والقداء بمسلم

١٣١ في استرقاق عير السكتاي روويس

۱۳۴ لا بحور أن نحتـــار إلا الأصلح الساي

١٣٤ من سي من أطعالهم متعرداً ، أو مع أحد أبو ٤ ، فهو مسلم

١٣٤ المعرز المسيكالطفل في كونه مسامآ

١٣٥ لايتفسخ النكاح باسترقاق الزوجين

١٣٦ على نحور بيخ من استرق منهم Main In

۱۳۷ کا عرق فی شیخ بال دوی د حم عرم إلا بد الباوع

١٣٨ حَجُ التمريق في النَّذِمة وعبرها

١٣٩ إن سألوا الموادعة بمسال أو غيره حاز ، إن كات الصلحة فيه

١٤٧ باب مايازم الإمام والجيش

ع على الكل طائعة شدر أ بتداعون به عبد الحرب الح

١٤٥ ان أسلم الحارية من للمتح فله

و إن أي اختارية والتعوا من بدل فينح لصلح

١٤٦ له أن ينقل في البعاد الرام حد الحمين ، وفي أرجعة الثلث عده الح

۱٤۷ فان دعا كافر الى البراز استحب لن يعلم من عسه القود والشحاعة مبارزته باذن الأمير

۱۵۸ من قتل قبیلاظمالیه غیر محبوس ۱۶۹ اِن قطع أربعته وقتله آخر فسالیه للقاتل

۱۵۰ لو قطع پده ورحمانه وقنله آخر فسنه للقابل

۱۵۱ اسلب ماکان علیه می ثبات و حلی و صلاح والدا به بآ آپ

١٥١ لا يحور العرو الا يون الأسر

۱۵۲ إن دحمل فوم لاصعة لهم دار الحرب يقير اذنه

۱۵۵ بدخل في الغنيمة حوارج الصيد كالفهود والبراة

۱۵۵ من أخذ سلاماً فه أن يقاتل مه حق ينقضي الحرب ثم يردد

۱۵۱ جوار أخذ السلاح الذي أخذ من السكفار الفتال

١٥٧ باب قسمة الفنيمة

١٥٨ حكم أموال أهل الذمة

١٥٩ وعلك السكفار أموال المسلمين بالفهر

۱۹۲ م أحمد من دار الحرب من وكاز أو مباح له قيمة . فهو غنيمة

۱۹۳ وعلك العيمة بالاستيلاء علمها في دار الحرب

١٦٣ عور قسمتها فها

و مق شهد الوقعة استحق مهمه

١٦٤ مار السكر وأحراؤهم

المند والرحف

١٦٥ والفرس الشعيف المحيف لاحق له

ال حاءوا بعد إحرار العيمة فلإ
 شيء لهم

١٩٦ ثم حسن الناقي . فقيم حميه على حمية أسهم الم

۱۹۷ سهم دوی الفرقی وهم خو هاشم دسو المطلب حیث کانوا

لا الدكر مثل حط الاشيل

لا عيهم وهرم مه سواء

١٩٩ وسهم انتامي والمعراء

ه سیم لب کی

۱۷۰ ترسح من لأسهم له وهم السيد والمساء والصمان

١٧١ وفي السكافر روايتان

۱۷۴ ثم بشم افی السیمة للراحل سهم ولامارس ثلاثه أسهم الح

لا أن يكون فرسة هميا أو ددوما فيكون له سهم

١٧٤ لايسهم لأكثر من ورسين

3 لايسهم لنير الحيل

۱۷۱ إذا دحل دار الحرب والحلاء تم ملك فرسا الح عق درسه | ١٩٤ وأنعر القعر عامية أرطال

و والقصة مئة أدرع

١٩٥ مالا ياله المساء بما لا يمكن زرعه

فلا حراج منيه

١٩٩ فإن أمكن زرعه عاماً بعد عام الح

والحراج على المالك دون المستأجر

۱۹۷ یجوز له آن برهو العامل ویهدی له بر لیدهم الظار فی حراحه

وإن رأى الإمام الصلحبة في
 إسقاط الحراج عن إسان جار

١٩٨ ماب الورد

و ما أخذ من مال شرك بغير قال

و قيصرف في المناط

199 ولا عس

 و إن فشل منه حسيل عبم بين لمسلمين عيهم وحديث

ويقدم الأقرب
 ويقدم الأقرب
 والأقرب من رسول الله صلى الله

عليه وسم

۲۰۰ وهل عامل بينوم ا

و و به من مات بعد حاول وفت العطاء دقم إلى وراته حقه الخ

إذا طغ ذكورهم . واختاروا أن
 يكونوا في المفاتلة الح

٢٠٢ ماب الأمان

« قو4: وصحأمان المطالم كاف النع

و في أمان المي المبر : روايتان

١٧٦ إن ذبحل غارساً فنعق درسه

۱۷۷ إن عصب فرسا قاتل عليه . فسهم الفرس لماليكة

١٧٨ إدا قال الإمام : من أخد شك

١٧٩ من استؤجر للحهاد عن لا يازمه

۱۸۹ من مات بعد انتخباد الحرب ، فسهمه لوارته

١٨٢ إدا فسمت العيسة في أرض الخرب

١٨٢ من وطيء جارية من المنتم الح

إلا أن تلد منه , فيكون عليه
 وضير أم واد له

١٨٤ من أعنى سهم عد الخ

١٨٥ و لعال من الديمة محرق رحله

و عرق کتب عالم الح

١٨٧ شرط لإحراق رحه أن يكون حباً

« السارق من العيمة لا يحرق رحله

۱۸۸ وما أخذ من الفدية ﴿ أَوْ أَهْدَاهُ الكفار لأمير الحيش الح

١٩٠ ياب حكم الأرصين المنومة

و ما فتح عبوه الح

١٩١ ما حلا عبها أهلها حوفا الح

و ما صولحوا عليه وهو ضربان الح

١٩٧ الثاق أن يسالحهم على أنها لهم الح

حراحها كالجرية إن أساموا سقط

Sales .

۱۹۳ المرجع في الجرية والحراج إلى احتياد الإمام

۲۰۵ أمان أحد الرعبة الواحد والمدرة
 ۲۰۵ من قال لـكادر : قعد ، أو ألق
 سلاحك ، تقد أمه

من حاء بمشرك ، قادعي أنه أمنه
 مأسكر

٢٠٦ من أعطى أمانا ليمنح حسب

هور عقد الأمان الرسول
 و لمستأمل اح

٢٠٧ من دحل دار الإسلام عير أمان اح

ان كان ممن حل الطريق الح
 ادا أودع المساس ماله مسدماً اخ

٢٠٩ ادا أسر الكفار مسلماً الح

ال نم شنرسو، شیئاً ، أو شرطوا
 کومه رفیقا اح

۲۹۰ إن أطلقوه تشرط أن يعث إليهم مالا الح

٢١١ باب الحدية

لا يصح عقم المدنة والنمة إلا من الإمام أو بائه

۲۱۲ فق رأى المسلحة في عقد المداة جار له عقدها مدة معساومة ، وإن طالت

« - فإن زاد على عشر على في أو يادة

لا ال هاديم مطبقا برسيح

۳۱۳ إن شرط شرطا فاسداً ، كنفسها منى شاء الم

۳۱۶ إن شرط رد من حاء من الرحال مسلماً حاز

لا يمنعهم أحده ولا يحره، وله أن تأمره سرآ لمتناهم، و المرارسهم
 ٢١٥ على الإمام حماية من هاديه من المسلمين

 ان ساه کمار آخرون مریحر لنا شراؤه

۳۱۹ إن حاف شمن العهدد مام . داد إليم عهده

٢١٧ باب عقد الدمة

الانجوز عقدها إلا لأهل الكتاب
 ۲۱۸ فأما الصابىء فينظر فيه

۲۱۹ من تهود أو تصر بعد بعث نيينا ملى الله عليه وسل الم

٢٣٠ أما أدا واد بين أوبن لا شل
 الجزية من أحدهما

لا لانؤحند الحرية من اصباري بي سلب

۲۲۱ يؤخد داك من سائهم وصيامهم وعاليهم

« معرفه مصرف الحرية

ه لاتؤجد مي كاني عبرهم

۲۲۲ لا حرية على صبى ، ولا أمرأة ، ولا محسول ، ولارمل ، ولا أعمى

247 EK au

۲۲۶ ولا قبر محر عب

٧٢٥ من للع ، أو أفاق ، أو اسعى

۱۳۲۷ لا مکتوں کی انسلمیں الح ۱۳۲۳ لا نحور ساءتہم بالسلام

و وإن سر أحده . قبله : وعليكم

وجه فينهشهم وتعزيتهم وعيادتهم روايتان

۲۳۵ عمون من تعلية اسيان على السامين وفي مساواتهم وحوان

٢٣٦ إن ملكوا دار" عالية من مسلم لم يحب تقصيا

و يعتمون من إحمدات الكنائس واليع.

٧٣٧ لاعمون من رم شمي

و الق كاء ما استردم مواء

په چې عمون من دخول اخرم

. ٢٤٠ عمون من الإقامـة بالحجـــار ،

كالمدينة والتمامة وحير

ون دخلوا بشخارة م يقيموا في موضع واحد أكثر من رسة أنام
 وبع إن مرض أحدهم لا خرج حتى برأ

و إن مات دلن به

و هن لمر دخول ساخد؟

۱۹۶۳ إن انجر دي أبي عبر باده أنم عاد . فعلية صف لشبر لخ

١٤٦ لا يؤحد أفل من عشرة دمامر

و يؤحد في كل عام مرة

٣٤٧ على الإمام حضطهم وللنع من أداهم واستماد من أسر مهم

و إن تحاكم صهم مع سس ، أو استعدى معهم على معن : حبر بين الحكم بيهم وبين تركهم ۲۳۵ يۇ حاد سەقى احر الحول قدر ماأدرك

۲۷۹ می کان عمل ، ثم مثق الفقت إدامه . الإدا الفت حولا الح

۲۲۷ وعدم الجرية بيهم . فيحل على الدي تمانية وأرسون درهما إلخ

التي منهم من عدم الناس عياً
 علام الدهب

۲۲۸ متی بذلوا الواجب علم ثرم نـوله ، وحرم فنالهم

من أسلم حد الحول مقطت
 عه الجزية

إن مات عد الحول أخدت من ركته

٢٢٩ يؤحد الحرية في "مر الحول الح

وه خور آن شرط علیهم سینافة من غر بهرمن اسلمین

ه وينان أم الصيافة وفدر الطعام ، والإدام ولعلف ، وعددمن معاف

لا ولا يحب دلك من عبر شبرط

۲۳۱ إذا نوني إمام فعرف فدر حرشهم وما شرط علمهم أفرهم عليه

« إن ، مرف رجع إلى قولهم

٢٣٢ باب أحكام أهل الدمة

بلوم الإمام أن يأحدهم بأحكام
 السلمين أنح

ر يلزمهم التمسر عن المسلمين في شمورهم محلق مقائم راوسهم

۲٤۸ أِنْ تَنابِعُوا بِيُوعاً قاسدة الخ ۲٤٩ أِن جسود عمران ، أو تصر يهودي النم

۲۵۰ إن انتقل آلدى إلى دين عبر أهل السكتاب ، أو انتقل المجوسي إلى عبر دس أهل السكتاب : لم يقر

۲۵۱ إن التعن عبر للكتابي إلى دى أهل البكنات أقر

عتمل أن لا يقبل منه إلا الإسلام
 عصل أن لا يقبل منه إلا الإسلام

إذا امتنع الذي من بدل الجزية .
 أو التزام أحكام اللة التعس عهده

۲۵۳ إن تصدى على مسلم غلال ، أو ددف لم

۲۵۶ إن أظهر سكر"، أو رفع صوبه بكتابه وعود التع

۲۵۹ لا مقس عهد سالهم واولادهم قص عهده

۲۵۷ أدا انتقس عهد اللدى خبر الإمام فيه ،كالأسير الحرق

٢٥٨ ماله في. في ظاهر كلام الحرق

۲۰۹ کتب اليم

« هو منادلة المال بالمال لترص التملك

٢٦٠ الإيجاب والقبول النع

۳۹۱ یقون انتشری اسمی ، آو فیلت وما فی مصاهما

٢٦١ إن تقدم السول الإيحاب حار

٣٩٣ إن تراخي الدوليس الإيحاد صح لا يح الماطاء

۲۹۰ در کار أحدها مکره لم صع
 ۲۹۷ الشرط الثانی: آن یکون العاقد
 حار الصرفوهو لکلف الرشد

انسي المبيز والسفيسة ، يصبح
 تصرفهما بإدن ولهما

٧٧٠ الشرط الثالث أن يَكُون للبيع عالا

ه يحور بيع القل والحار

۲۷۱ دود القر محوز ينه وبرره

۵ يع البحل ممردا ، وفي كوارايه

۲۷۳ بجور بيم الحر ، والديل ، وساع البهائم الق تصلح للصيد ، وكذا ساع الطير

۲۷۰ محوز بیع العب د المرتد والمریش
 ۲۷۲ بیع الجانی والقاتل می اله ار بة .

وسع لل الأدميات

۲۷۸ فی حوار یع استم رواس

۲۷۹ فی کراههٔ شرائه وزندانه روات

١٨٠ لاحوا يع لكب

A لاخور سع لسر عين البحس

المح ولا الأدهان البعيه

۲۸۲ فی حوار الاستصاح م. روایش

٢٨٣ محرج على دلك حوار يعيا

ان اع ملك عرو مدير إديه ،
 أو اشترى حين ماله شيئ سير

إدنه م يصبح

۲۸۳ بن اشتري له في دمته سير إدبه

۲۸۰ إن أحاره من اشترى له : ملكه .

وإلا زم من اعتراه

٣٨٧ لايصح بيع ماقتح عنوة ، ولم قسم ١٠٠٠ ولا عولا، ولا هؤلاء حكار ساشام ، والعراق ، ومصر

٧٨٨ ما فتح من المراق صلحا

و بحور إحارته

لا لايحور يم رباع مكه ولا إحارب

۲۹۰ لابعوز ييع كل ماه عد . كياه العيون النجء

۲۹۱ لا يحوز له الدحول في ملك عبره سر إده

٣٩٣ لايعوز بيم العبد الآبق

و ولا الطرق الحواء

١٩٤ ولا النصوب إلا من عاصه ، أو من يقدر في آخذه .

و٢٩٥ الشرطات دس أن يكون معاوما 431

فإدا اشترى عالم يره ، وم يوصف له , أو رآه ولم يعلم ماهو الخ .

۲۹۷ إن دكر له من صفته ما يكيي في السيره أوارآه الجاء

١٩٨ ثم إن وحده لم يتمر . فلا حارله وإن وحده معبراً افته الصنخ م

٠٠٠ لا محور يبع احمال في النطى ، ولا اللن في المرع -

٢٠٠ ولا السك في الفارة

n و لا الصوف على انظهر

۲۰۱۴ لا يموز بيم عد عبر معيل

 ولا عبد من عبد ، ولا شاة س فعليم

المبيد إلا واحداً عبر معين . ولا هذا القطيع إلا شاه

و وإل باعه تصراً من هذه الصرة منح ع.ج إن اعه السرة إلا قمر م لسم ٥٠٠ أو غرة الشعر و إلا صاعاً لا صح

٥ إن عه أرص إلاحريا أوحريان من أرض ، يعلمان حربانها : صح وكان مشاعاً فيها . وإلا لم يسم ٣٠٩ إن باعه حبواماً مأكولا إلارأسه

وحاده وأطراقه مصح

۲۰۸ و استنی عمله میسم

٣٠٩ ويصح يبح الباقلا والجوز واللوز في قشرته ، والحب الشند في سنيله

و الشرطالسادم أن بكون الضمعاوم

. وم وإن باعه السلمة براليا

و أو بألف ذهباً وفشة

و أو عالتقطع به سمر

و أو عا نام 4 فلان

ير أو بديبار مطلق م وفي السياد تقود ماسح

١١١ إن قال ستك سترة العدم ، أو أحدعتم مكسرةأو بشرة تقدآ الغ ٣١٣ إن اعه نصرة كل قير بدرهم المخ وروم إن باعد من الصرة كل تقير مدرهم إلى ناعه عالة درعم إلا دساراً

- 70-00 -

٣١٦ وفي تمريق لصفقة ١٧٧ الله وع مشاعة به ويس عره

۳۱۷ اثالثة: ناع عبده وعبد عبره ا تعبر إدنه

٣١٩ إن ناع عنده وعند عره يإدبه شمن واحد ، فهل يصح "

۳۲۲ إن عمم بان سع وإعارة ،أو يسع وصرف

٣٢٢ إن جمع بين كتابة ويبع . ف كاتب عده وداعه شيئاً صفقة واحدة : يطل البيع

٣٢٣ ي الكابة وحيان

لا يسح البيح عن تاؤمه الحسة مد تدائيا

٣٢٧ يصح التكاح، وسائر العقود في أصع الوحهين

الا يصح بيح السير لمن يتحده
 حراً ، ولا يبع السلاح ف الفنية ،
 ولأهل الحرب

٣٢٨ لا جمع يبع عدممة لكافر

٣٣٩ إن أسلم عبد الذي أجبر على إزالة ملكة عنه

٣٢١ لا بحور يبع الرحل على أحيه

۱۱ فان فعل ، فهل یسم ؟ علی وجهین
 ۲۳۳ وی بیخ الحاصر البادی روایتان
 ۲۳۶ ویقصده احاصر المؤ

« یخصر ادادی لیخ صلعته بسعر

وسع أما شراؤمله فيصع رواية واحدة

عن عاج سلعة المسيئية الم بحر أن
 يشتر به القل مما العداً

۳۳۷ فإن اشراء أنوه أو انه . حاز المانع ما يحرى فيه الربا لسيئة النع

٢٤٠ باب الشروط في البيع

ه وهی صرفان تحییج ، وهو تلاثة أحدها شرف مقتصی است بات

و التان شرط سيمصلحة العقدانع

او الرهن - أو الشمين به

۳۶۱ إن شرطها ثيبا كافرة . فنات كوراً مسلمة . فلا فسيم

ع ۱۳۵۶ اشالث أن يشترعد اسانع عماً معاوماً في المسيع الح

۳۵۵ أو إشتراد المشترى عم البائع في السم الم

۳۶۹ ود کر آلحری فی حر الرطنة پی شرطه علی سائع لم یاسخ

۱۹۶۸ اِن حم س شرطین بسم

٣٤٩ في اشروط الفاسدة . أحدها أن يشترط أحدها على صاحه عقداً آخر الح

۳۵۰ الذي أن شرط ما ينافي مقتميي البيع المنخ

٢٥١ إدا اشترط العبي. في محتمروايان

۳۵۴ من عارية وشرطعي المشترى إن ناعها فهو أحق مها نالتمن النع

٢٥٤ إن شرط رهناً فاسداً ونحوه

٢٥٦ الثالث . أن يشترط شرصاً علق

۲۰۷ سع المربول معيم

۳۵۸ هو أن يشتري شيئاً ويعطى سائع درهما و هول. إن أحدثه، وإلا فانسرهم لك

بن فال ست على أن تنقدى
 بنش إلى ثلات و إلافلا سع سا
 فاسم محبح

۴۵۹ إن ناعه وشرط البراء، من كل عبب ويبرأ

٣٩٠ إن دعه داراً على أسها عشرة أدرع. فاستأحدعش فالسعاطل ولكل واحد منهما القسخ

١٣٦١ فإلى اللقا على إنصاله حار

« إن بائت تسعة أدرع ، فهو باطل

٣٦٠ باب الخيار في البيع

« حيار الهلس وشت في سع والكتابة

٢٩٤ حيار الملس في الإسارة

وحد ورثث في المرف و سلا

ه ولايت ق ما أرالعمو د إلاق الساقاء

٣٧١ ليكل واحد من تسايمين الحار مالم تقرقا بأيداجه

۳۷۷ پن تباعد على أن لا حيار السيحا أو يسقط الحيار العدم فيسقط في إحدى الروايتان

۳۷۳ حبار لسرط يثبت فيها وإن طالب « ولا عجول عجولا في طاهر الدهب ع٣٧٠ لا يثنت إلا في البيع، والملح عداء

وشت في الإحار، في الدمة ،
 أو على مدة لاس ققد

و به ال شرطاء إلى الفد: لم يدخل في الدة من حين المقد و ابتداء المدة من حين المقد و به الميار المرء حار النخ و به الحيار الفسخ من غير حدور ما حدور ما حدود ولا رصاء

۸۷۸ إن مفت الدة ولم يصبحاء نطل حيارها

د متعل الملك إلى المشاري سفس
 لعمد في أطهر الروايتين

۳۸۳ ب حصل من كسب أو عاد معصل هوو له ، أمضيا النقد أو قسحاه

۳۸۳ لیس اواحد منهما التصرف فی کیم فی مدد الحار الخ

۴۸۹ یکون تصرف البائع صحاً قلیع ، وتصرف تلشتری إسقاطاً الخیاره

٢٨٧ إن استحدم البيع لم ينطل حياره

٣٨٨ إن قبلته الجارية ولم يممها : لم مطل الحيار

و إن أعتمه طشرى : نعد عنقه .
وبطل-بارهما.وكداك تلف البيع

١٩١ حيالوف حياليع في احدالوحهين

پانوسی، انشیری الحاریة فاحلها.
 مارت أم والده و والده حر ثابت
 العب

۲۹۲ إن وطئها سائع . فكدلك إن قلباً سبع يتفسخ نوطئه

عنا الاستخ ، همية المهر
 ووالده رقيق

« ولا حد يه على كل حال

٢٩٢ إدا علم أن البيع لايتقسخ

۳۹۳ من مات منهما نظل حیاره . ولم نورث

۳۹۱ الثالث : حيار الفعل ويشت في كلاث صور اليتم

۳۹۵ الثانية: في النحش ، وهو أن يزيد في السلمة من لا يريد شراءها ليضر المشتري

٣٩٩ الثالثة : السترس

۳۹۸ الرابع : خيار التدليس عا تزيد ۴۱۴ سيم بلمبراة

٤٠٠ إل لم بحد التر ضمته في موصعه

لا فإن كان اللين خياله ، يتمير رده وأحراً،

لا مق علم التصرية ، الله الرادة

١٠٠٤ إن صار لهاعاده ميكن له الرد بح

۴۰ \$ إل كانت النصرية في عبر ميمة الأسام فلا رد له

ه ولا يلرمه بدل اللبن

٤٠٤ لا يحل البائع تدليس سلمته .
 ولا كتمان عبها

و وان صل ، وليع صيح

ه و ٤ الحامس: خيارالميب . وهوالنقس

ق عيوب الرقيق من فعله ، كار في
 واسترقة النم

٢٠٦ الرص ودهاب حارجة أوس الح

١٠٠ من الترى معيداً لم يعلم عيه

217 هو قسط ما بين فسة المنجيح والميد من التمي

١١٤ ماكس فهو للمشرى

٥ وكدلك عاؤه للمصل

١١٥ وطء التيب لاعنع الرد الم

 إن وطىء البكر ، أو تميت عنده . فإد الأرش

۱۷۷ قول الحرق إلا أن تكون الثاثع دلس العيب الح

18 إن أعنق العد ، رجع بأرشه

١٩٤ إن تف المسع الرحم الرشه

لا إلى ماعه عبر عالم سيه

١٢٠ كداك إل وهده

و إن صله عالما سيه فلا شيء له

٤٢١ إنَّ باع بعقه فله أرش الباقى

٢٢٤ في أرش البيع : الروايان

أن سبعه أو تسبيه فله الأرش

272 إن اشترى ما مأ كوله في حوفها فسكره . فوحده قاسد النع

إن كان له مكسوراً قيمة النع.

٤٢٦ من علم العيب ، ثم أحر الرد الع

مع الله المترى الدان شيئاً الح

۲۹ یا اشتری واحد میبیان مفقة واحدة لم

لا إن تلف أحدها علم رد الماقي عام

و القول في فيمة التالف الخ

د ال كان أحدهامية الدرده عسطه

« إن كان المبيع تداعقه التعريق الع

271 إن الحَمْلُمُّا فِي وقت حدوث العيب 271 - إن لم مجتمل إلا قول أحدهما الح هـ مـ قـ خـ الطاوم مهـ : انفسخ
 انفعد المخ .

٢٥٤ إن اختلفا في مقة البمن محالفا الح

يوه و إن الحلقا في أحل ، أو شرط

ه و الا أن يكون شرطا فاسداً ، فالقود فول من يعه

٢٥٦ إن قال اسي هدان النع.

و أِن قال المي هذا ، فقال: الله هذا ، الح

وه على قال آلسالع الا أسفر السيع حتى أقدمن تحمه الح

٨٥٤ إن كان دياً أحسر النائع على التسفيم الح

ان كان عائباً جيداً ، أو المشترى مصراً ، طامائع القسخ

۱۹۹ إن كان ق الباد : حجر على الشترى ق ماله كله حتى يسلمه

وجع إن كان عائباً عن الله قرياً احتمل أن يثبت للمائع الفسع من اشعرى مكيلا أو موروه

١٩١ لم محز يمه حتى يقيشه

ومع إن بتلقه آدي ، فيحبر الشتري

٢٦٦ وما عدا المكيل والوزون النع.

874 عادًا محصل القسم فياسع بالكيل والوزن ؟

 وی السرة وما یتقل بالثقل و وی شاون دنداون

٤٧١ - تقسى فيا عدا ذلك التحلية

ا ولاي الإطالة فينح

٣٥) من باع عبداً يلزمه عقومة النح ١٣٦١ - انشركة سع سعه تسطه من النمن ١٣٦٤ - نارانحة - أن ببيعه تربح النع

« الوامعة أن يقول ، حتث به ووصعة درهم

٣٩٤ متى اشتراه شمل مؤحل الخ

. يو او ما كثر من عبه حيلة

٤٤١ أو ناع سمن الصفقة تقسطها من التمن النخ

« ما وادقى النمن أو خط منه في مدم الجيار

227 أو تؤجيد أرئاً لعيب بلحق ترأس التال

 او بؤحد أرئاً لحدية عليه طحق وأس الال

جهيد أو زيد في النمن أو حط منه النح

\$ 55 إن اشباري ثوبا بخبرة وقميره بخيره الع .

ان اشتراء مشره ثم باعه عمسة
 عشر الح

ه و متى احملها في قدر النس خالها

١٤٤٩ مدأ يمين نسائع ، فيحلف مانعته الخ .

٨٤٨ فإن شكل أحدها : لزمه ما قال صاحبه

ان أعالمًا قرشي أحدها بقول
 ماحه العرب

و الكانت السلمة تالفة رجعا إلى
 قيمة شايا

الأنوك

فيمعرف الزاجع مزالخلاف على فالمالم المبخل المكرن حنل

تأليف شيخ الإسلام العلامة الفقيه الهقق متراتب الأفتر على وشيبال المشروى

ألحسني بعمده الله رخمه

صمه وسننه محت حامدالنیعی

SHE HE

الطسة الأولى

حق الطع محفوظ

-1407 -- 17Vo

مطحة لسنة الجمدية 19 شارع شريف ياشا الكيير بـ القاهرة ت ١٩٠١٧

بسم مترازم ارحم باب دخول مكة

عبه . صاهر قوله ﴿ يُسْتَحِثُ أَنَّ يَدْعُنَ مَكُمَّ ﴾

أمه سوء كان دحوها بيلا أو سهداً أم دحوه في المهر . فسمعت للا تراع وأما دحوها في اللس فسمعت أنصاً في أحد الدجهين داره في العراع وأما دحوها في اللس فسمعت أنصاً في أحد الدجهين داره في العراق العراء وهو طهر كلامهم وقد بها الرهافي لائس و يما كاهه من السراق والصحيح من الدهب : أما لا يسمعت دحوها في الديل فلامه في الدوع وهو ضاهر ما حرم به كثير من الأصحاب الأمهم إنه استحوا الدحول مها

فائرة : يستحب إذا حرج من مكة أن يحرج من النية السعني من كُدى تعسد : طاهر قوله (أُمَّ يَدْخُلُ السُّجِد مِنَّ اللهِ مِنْ شَيْمَة)

أنه لا عول حين دخونه شنتُ وهو طاله كالاه كنير من الأصاب، وهو ظاهر ماقدمه في العروس وقال في الفداله القول عند دخونه فا سير الله ، و دلله ، ومن الله ، و ين الله اللهم افتح ما أمراب فضايك له النهى وقال في الرعالة نقول فا سير الله ، اللهم افتح لي أنواب فضلك له النهى

فات الذي عبر أنه قبل إلى أد دحول سجد عبورد في دلك من الأحاديث ولا أطل أحداً من الأحدث لايستحد في بالك عبه ما تتجب عبد إرادة دحول كل مسجد فالمسجد الفسق عد على أوى وأحرى وره سكتو عبه هد ما عليم عبه هد اعتباداً عبى ما قاود هدا ، وراي بدكول هما ماهو محتص به هد ما عليم قداً الله الأحداث أن الله على الله

قوله ﴿ فَإِدَا رَبِّي الْبِيتِ رَفِعَ بِنَدِيْهُ وَكُمْرٍ ﴾

ونص عليه وقباله ٥ وكبر ٥ هد أحد الوجود حرم له الخافي وفي هادي

والمحرر ، والرعابتين ، والحاو لين ، والوجير ، وشرح الل يريل ، وتدكره الل علدوس ، والملور ، والنسهيل ، والعائق ، والزكشي وعبرهم . وقيل : و بهال أيكً . فال في النظم - وكبر ومحد - وجرم له في نحر بد السابة - وفال في العلمة : رفع بديه وكبر الله ووحده - ودعا . وقيل ا يرقع يديه و يدعو فقط

وسه مافاله عصف هم . وهو المدهب وحرم به في الحداية ، وعدهب ، ومسولة الذهب ، والمتوعب ، واخلاصة ، والمتفى ، والسكافي ، والتلحيص ، والبعة ، وإدراك الغابة ، وقدمه في العروم ،

وعمد الشيخ على الدين لايشمس مدعاء ، واقتصر في تروصة على فول ه اللهم زد هذا البيت ـــ إلى قول ـــ ممن حجه واعتمره : تمطيع وتشر عدّ و ــــكر بهدّ ومهامه و تراً ه .

قوله ﴿ يَرْفُعُ بِدَلِكَ صَوْتَهُ ﴾

جرم به في المداية ، والعصول ، والمدهب ، ومسوك الدهب ، والمستوعب ، والمادي ، والتلخيص ، والرعاش ، والمحاد والحادي ، والتلخيص ، والمعام والحرو ، وند كرة اس عندوس ، والرعاش ، والحاد والحاد والحرو المادة وعبرهم وقال في العروج ، وقبل يجه به عطاهم أل المقدم عدم الجهر بدلك وم أر أحداً قدمه الكل لمصنف في منى و وسه الشرح مد قالا قال بعض أصحاب : يرفع بدلك صوته فالطاهر الها الهم ، وأل المسألة مسكوت عنها عند بعضهم ، و بعضهم قال: يحمر ، فتكول مد أله تامهم ، وأل المسألة مسكوت عنها عند بعضهم ، و بعضهم قال: يحمر ، فتكول مد أله قولا و حداً السألة مسكوت عنها عند بعضهم ، و بعضهم قال: يحمر ، فتكول مد أله أله يطواف المعرزة إلى كان مُعْتَمْراً ، ألو يطواف المعرزة إلى كان مُعْرَد ألو قارئاً)

هذا للدهب بلارَ سَ أَعَى أنه لابندى، بشيء أول من الطوف مام عم الصلاة ، وقطع به كشر من لأصحاب منهم صحب لمحر ، والوحير ومصنب وعبرهم ، يعمل ذلك بعد نحية المسجد قال في البلجيص وعيره ، والطوف تحبة السكمة . الصحيح من المدهب: أن الاطاع لكون في حيم الأسلوع. وفي الترعيب روامة: لكون الاطلاع في رمايا فقط وفاله الأثرم وأطلقهما الرركشي، ولم للدكو الن الراعوني في منسكه الاطلاع إلا في طواف الريارة ويقال في طواف الوداع قوله (شم يَبِنتَدِي مَن الحجر الأسلود فيْحاذِيه بحميهم بديه).

إد حادى الحجر الأسود تحميم بده أحراً قولا واحداً . و إل حادى بعض الحجر كل بدنه أحراً أبطاً قولا واحداً كن فال في أسياب الهدانة : وليمر بكل بدنه و إل حادى اختر أو عصه بنقص بدنه ، فالصحيح من المدهب أنه لانجرى الله الشوط المحجه في النظم ، وتصحيح المحرر ، وقدمه في الفروع ، والرعاية الصعرى ، والحاويين ،

وقبل البحر ما احتاره جماعة من الأصاب عاملهم الشيخ تقى الدين . وصححه الدروس في شرحه وأصفهما في معنى ، والحرر ، والشرح ، والتلحيص ، والرعاية الكارى ، والفائق

قوله ﴿ ثُمَّ بِسُتُلِمُهُ وَيُقَلُّهُ وَإِن شَقَّ اسْتُلُمُهُ وَقَبَّلَ يِدَهُ وَإِن شَقَّ أَشَارَ إليه ﴾.

حيره مصف بن الاستلام مع النقس ، و بين الاستلام مع نقيل يده ، و بين الاستلام مع نقيل يده ، و بين الإشرة إليه وقال في لهدامة ، والمدهب ، ومسلوك الدهب ، والمستوعب ، والسكاف ، والمسرح ، والمحكاف ، والمعنى ، واخلاصة ، والتنجيص ، والمحر ، والعاش ، والشرح ، وعيرهم مامماه : إنه يستامه و يقيله ، فإن شق استلمه وقبل يده ، فإن شق الاستلام أشا إليه ، محموا دلك مرتداً

وفال في الفروع : ثم استقه بيده انمني انقال الأثره : و يستحد عليه او إن

شاء فيل بده علم لأثره وعن الل منصور : لانأس ، وقال القاصى ، فطاهره لايستحب وقال في الروصة • هن عنل سد ^{اله} فيه خلاف بين أمحاس ، و إلا استقه شيء وقمه .

وق اروضة في نصيبه حلاف في البد و تمله و إلا أشر إنيه مدم أو مشيء في لأصح شهي

سعی لا عمل شر به وهال فی العدیة المکاری پسامه و بقیله .
وقبیل دیل پسامه و عمل شده کالو عسر نقبیله بص علیه
و پال لمسه شی دیل بدد فصاله ، فیل عسر لمسه أشمار پیه بیده و وقام تحوم ،
وقبل دو قبله ایدر انتهای

فظاها كالام المصنب لا أعم له صابعًا .. وحها أراد حوار هذه الصفات ، لا الاستحاب

فائر تارد

إمراهما ، تسجب استقبال العجر توجهه ، على الصحيح من تدهب ،

قال الشبح على الدين هو السنة وهو طاهر الخرقي . وهو طاهر مافطع به في المعنى ، والشرح - فإسهما فالا ٠ فإن به يُمكنه استسلامه و تقديم فام تحداثه ، واستقدر وحيه ،وكبروهنل كن هذا مجملوص نصورة وكدا قطع به الركشي

وفيل لايسجب أطعهما في التنجيس ، والرعامين ، وخاو بين ، والمروع

وفیل: یحت قال القاصی فی احلاف الایجور آل پنتدئه غیر مسلمال له، کافی الطواف محد؟ وأصلمهن فی ارعانه کندی

الثانية : الاسلام هو مسح الحجر بالبدأو بالمدن السلام . وهو المحية وقيل أن من السلام وهي الحجارة ، و حدها شلبة لن بعي مفتح الساس ، كاسر اللام لـ وقيل : من مسامة ، كأمه قبل ما معله المسام .

وقيل ، الاستلام أن يحيي نصه عبد الحج بالملامة

وقيل: هو مهموا الأصل مأحود عن الملاءمة وهي الموهقة وفيل عن اللاّمة وهي السلاح كأنه حصل نفسه تمس احجر، والله اعدٍ.

قوله ﴿ وَيَقُولَ هَ لِمِنْمُ اللهِ . وَاللَّهُ أَكُمُ اللَّهِ إِنَّا أَبَاتُ وَتَصَدِّيقًا بَكُتَا بَكَ ، وَوَقَاءَ بِمَهْدِكُ ، وَاتَّبَاعًا لَشْنَةً بَيْكُ مُخذَصَى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَمْ ، كُلَّ اسْتُلُمُهُ ﴾

هكدا فاله حماعة من الأسمال ولم بدكره الحرول. وراد حماعة على الأول هالله أكراء الله أكبر الإالله والله أكبر ولله الحداد .

قامرة : قوله ﴿ وَيَجْمَلُ النَّبْبُ عَنَّ بِسَارِهِ ﴾

ودلك ليقرب حسه الأسمر إليه والدى عالم أن ذلك ليل قلبه إلى الحاب لأبسر

قال آشیخ نقی ندس «حاکه ندو به متبد دیم، الهمی بلی ایستری اداما کان الإکرام فی دلک للحارج جعل الیسی .

قوله ﴿ فَإِدَا جَاءَ عَلَى الرُّ كُنِّ البِّنَا بِيَّ السَّنَامَةُ . و قتل يدُّهُ ﴾

حرم المصنف أنه تمثل ده مع الإسلام من غير عبيل اركل وهو أحد الأقول وحرم به في النظم وقدمه في الهدانه ، و لحلاصة ، والتلجيض ، والرعانتين ، والحاو بن

وقيل سنمه من غير لمنيل وهو سناها عن عنبه وعليه أكثر الأمجاب

قال الركشى وعلى هد الأصحاب التماضى، والشنجان، وجماعة وحرم به فى الوحير وعيره وقدمه فى الدروج ، والحد ، والشرح، والفائق، وعيرهم وقال احرقى، وامن أمى سوسى فى الإرشاد و غمل بركن للمانى . وقال فى مدهب: وفى نقسل الركن أنمانى وحيان

فاعرتان

إحداهما : قوله ﴿ يَرْ مُلُ فِي الثَّلالَةِ الْأُولَى ﴾

هذا مدهب، وعليه الأصحاب ، ولم يذكره الله الزاعوفي إلا في طواف الزيارة . وعده في طواف الوداع ،

قطى المدهب: لولم يرس فنهن ، أو في مضهن ، لم نقصه . على الصحيح من المدهب . وعليه حاهير الأصحاب

وفيل: لو ترك الرَّمَال ، والاصطرع في هذا الطواف ، أو ما يشع في صواف القدوم : أنى مهما في طواف الزايا ما أو عيام وطاهر كلام المطرق : أنه يقصيه إذا تركه عامداً .

قال لزركشي قد يحمل على استجاب الإعادة .

الثانية ، له طاف واكناً ، لم يرسل ، على الصحيح من للدهب صحيحه المصنف ، وتدرك و وتدرك ، وعيرها . المصنف ، وتارك القاصى الحكة به مركو به وحد ما بي بدهب قوله ﴿ وهُو إِسْرَاعُ الْمَشِّي مَعَ تَقَارُبُ الْمُطَى ﴾ .

وهد بلا براع المكن لوكان قرب البنت رحام فطن أنه إذا وقت لا يؤد أحداً و يمكن الرمل ، وقف ليجمع بين برُمن و لديو من البنت ، وإن ما بطن دلك ، وطن أنه إذا كان في حشية الناس تُمكن من الرمن ، فعل وكان أولى من الديو و إن كان لا يتمكن من الرمن أيضاً ، أو مجتلط بالنساء فالديو من البيت أولى والدير من الدين أولى من عدم الرمن والدير من البيت حتى يقدر عليه ؛ أولى من عدم الرمن والعد من البيت عتى يقدر عليه ؛ أولى من عدم الرمن والعد من البيت ، قدمه في الفروع .

وقال في الفصول : لاينتظر الرملكا لا يترك العبف الأول لتمدر التحافي في الصلاة قال في التلجيمي والإتيان به في لرحام مع القرب _ و إن تعدر الرمل _ أولى من الانتظار ،كالتحق في الصلاة لا نترث فصيلة الصف الأول لتمد د

وفال في العصول أنصاً في قصول اللماس من صلاة الحوف المدوّر في المستخد على مثل هذا الدخه مكروه حداً . قال في العروع : كدا فال في سوحه ترك الأولى .

قوله (وكرتما خاذى الصحر والرّكن اليمانيّ. اسْتَلَمَهُمَا ، أَوْ أَشَارِ إِلَيْهِما ﴾

سمی ستام. پی پیسر، و إلا آن (بهها، کُمَّا حادی خد سامه ملا تراع پال تیسنز له ، و إلا آشار پهیه وکُمَّا حادی ازکر العجای استامه آیصاً علی الصحیح من المدهب، مصاعلیه .

وقال في الرعايس، والحاو بين إستلمهم كل مرة وقيل. التماني فقط قلت وهذا القول صمف حداً

وفيل ؛ يقبل هم أيضاً . كما فاله المستف هنا في أول مو فه وقال الحرق ، واس أن موسى القبل الكر التماني كما تقدم عميه،

قال في السنوعب، وغيره: وكما حاداها قبل فيهما من الاستلام وانتقبيل على مادك بالدأولا

قوله ﴿ وَيَقُولُ كُلُمَا مَادَى الْعِجَرَ لِلهُ أَكُبُرُ وَلاَ إِلَّهِ إِلاَّ لِلهُ ﴾ مكد قال جماعة من الأصحاب ، ممهم : صاحب الهداية ، والمدهد ، والحلاصة ، والمحرر ، والشرح ، والمعمر ، والحاويين ، والوحير ، والدائق ، وحيرهـ وقدمه في الرعاسين وقيل: كمر فقط وهو سده من عمله وقدمه في الفروع. ونش لأثرم: كمرويهدل، ويرفع بدله وفال نقول فالله أكبر، ولاحول ولا قوة إلا بلله له

قال فی المستوعب ، والتلحیص ، وعیرها عول عند خد ما تقدم دکره فی انتداء أول الطوف و هو قول فا سبر لله ، والله أكبر ، إسامً لك _ پلی آخره »

خميم طاه. قوله لا ونقول كل حادى لحجد تا أنه نقول دلك في كل طوفة إلى و اع الأسنوع وهو سميح وهو المدهب نص عليه وهو طاهر كالامه في الوحير، والشرح، وعبرها وقدمه في اله وع

وقیل یمول دلك فی أشواط الرمل فعظ حود به فی الهدانة ، و لمدهب ، ومسلوك الله هف ، والحلاصة ، و غد ، والرعانة الصعرى ، والحاو بين وقدمه فی الرعانة الكبرى .

قوله ﴿ ويقول عَبْنَ الرُّكُمَيْنِ : رَبُّنَا آتِهَا فِ الدُّنِيَا حَسَنَةً ﴿ وَفِي الْآجِرَةِ حَسَنَةً ﴿ وَمَا عَدَابَ النَّارِ ﴾

وهو مدهب وحرم به في دمي ، والشرح ، و محير ، وغيرها وقدمه في العروم ، وغيره

وقال فی محمر عمول دلک بین ارکسی آخر صوفة و تنمه علی دلک فی الرعابلین ، والحاو بین ، والعالق ، واسور

وقال في الحدالة ، و سنفت ، وسنو " لدهت ، و سنوعت ، و خلاصة ، والتلجيص وغيره ، يقول عد الد كل ، عند محدالة حكر في عبة ، مل قا اللهم الحدلة حك معرور "، وسعياً مشكور "، ودراً معمو أنه و يقول في الأراحة قارت العفر و رحم ، و عف وتحور عما بعلم ، وأنت الأعر الأكرم ، اللهم ، د اتنا في الديب حسنة ، وفي الأحرة حسنة وفيا عدال الد الله في محصها بالدعاء بين الركبين

قوله ﴿ وَقِي سَائِرِ الطَّوَافِ ﴿ النَّهُمُّ اجْمَلُهُ حَمَّا مَبْرُورًا ، وَسَنِياً مَشْكُورًا ، وَدَنَّ مَعْقُورًا ﴿ رَبِّ اعْفِرْ وَارْحَمْ ، وَتَعَاوِزْ عَمَا تَعْبَرْ . وَأَنْتَ الْأَعْرُ الْأَكْرُمُ ﴾ ﴾

وحرم به في الدخم ، وقال في لحمر اليمون في نقبة الرمن لا للهم احديد حدماً معروراً ، وسلماً تتشكراً ، ودما معموراً فا ولى الأراسة لا رب اعد وارحم ، وعنورغه مها ، وأنت الأعراداً كام فه وقاله في الرعايتين ، والحاو بين والدائق وقال في الدائم في الدائم والدع ، ومنه لا رب اعدم و والدع ، ومنه لا رب اعدم و رحم ، والهد بل العلم بني الأقوم في و مدم ما قاله في الدائم وعيرها في ندة الرمال ، وفي الأراسة الأشوام الدائمة

وقال فی الستوعب ، وعبره ایستحب آل برفع بدیه فی الدعاء ، وأن نقف فی کل شوط عبد استرم ، و سیرات ، وعبد کل رکن ، و بدعو ، و د کم آدعیه تحقیق کل مکال من دلک ، فلیراجعه سن آزاده .

فالعرف عور القراء للطائف. عن عبيه وسحد أيضاً ، وقاء الآخرى وقدمه في الدوع وبقل أبو داود أبهما أحد بالله التي كل. وعده المسكرة القراءة في في القرعيد المعيط مصبيل وفال الشيخ في للدس من اله القراءة إدا سط مصبيل وأطلقهم في ستوعد ، وقال أيث السحد الداءة فيه ، لا المهرب وقال القاصي وعدم الولاية علاق ، وفيها قراءه ودع ، فعد كوبها مشها وقال القاصي وعدم اولاية علاق ، وفيها قراءه ودع ، فعد كوبها مشها وقال الشاح في الدين ، حس القراءة أفعال من العواف وقال فر ولا اصطباع إلى وهذا الطور في ومان ولا اصطباع إلى وهذا الطور في ومان ولا اصطباع إلى وهذا العراء الثاني ، مهم مصن ، و لحد ، والشاح وعيرهم وحرم به كثير مهم

وقيل مرترك الرمل والاصطاع في هذا الطواف أني مهما في طواف الزيارة ، أو في غيره .

قال القاصى ، وصاحب التلحيص ، له ترك الرمل فى القدوم أتى به فى الريارة . ولو رمل فى القدوم ، ولم يُسْتَع عقمه ، إذا طاف للريارة رمل

وم ذكر ان الرعوفي في منسكه الرمل والاصطباع . لا في طو ف الزيارة . وهاهما في طواف الوداع .

فائدة : لابس السر والاصطباع للحامل المدور . هلى الصحيح على عليه . وعليه جاهير الأصاب ، وقال الآجرى : برمل باعمور تهيى

[ولا يس الرمل إدا طاف أو سعى راك على الصحيح من عدهب من عليه واحتاره المصنف وعيره ، واحتاره القاصى على الزركشي بـ أصه في الحد ، أو عيره بـ إحب فيه .

قوله ﴿ ومن طاف راكِنا أو تَصْمُولاً - أَجْزاً عنة ﴾

قدم الصلف هذا إلى الطواف الحرى، من الراكب معلقا

وتحد بردلك . أنه لايحو ، إنه أن تكون ركب بعدر أو لا عبل كان ركب لعدر أحراً طوقه قولاً واحداً ، وإن كان معر عدر • فقده مصنف الإحر • . وهو إحدى اروبات . احتدها أنه تكو ، والل حامد ، ومصنف ، والمحد [وغيرها وقدمه وحوم به في سور وهو طاهر كالاد القاسى وقدمه في لحد بة ، والحار] والتنجيض .

والروامة الثانية : لابحرثه وهو المدهب ، فله الجاسة عن أحد وهو طاهر كالام الحرق ، وقدمه في الفروع ، والرعابتين ، واحاو بين ، والف التي ، وباطم الله دات

قال الركشي : هي أشهر الروايات ، واحتدر القاصي أحسيرً ، والشريف

أبي جمعر - وهو من معردات المذهب ، وأطلقهما في مدهب ، ومسوك الدهب ، واستوعب

وعمه تحری، وعمه دم قال الركشي : حكاها أو عجد ولم أرها لعبره . اس قد أنكر دلك أحد في رو به محمد س منصور الطوسي في الرد على أي حبيعة . قال ۵ طاف رسول الله صلى الله على عبره ۵ وقال هو : إذا أحمل فعليه دم التهمي

قلت ولا يسرم من إسكاره ورده : أن لا يكون مقل عنه ، و لمحتهد هدم صفيه والدقل مقدم على الدق وأطلقين في المدى ، والشرح .

وقال الإناء أحمد ٢ إنما صاف عليه أقصل الصلاة والسلام على معرم ليراه الناس

قال مدعة من الأسمال : فيجيء من هذا ، لا يأس به من الإمام الأعظم البراء الحيال

فالرق السمى راك كا علوف كا على الصحيح من الدهب بعن عليه المستخدم الدهب بعن عليه ودعك ما الدهب وعليه و ودعك ما الدوع مولم والحد ، وعليم وقدمه في الفروع ، والركشي [وقطع المستف _ والسه الشارح _ المعوار سدر ولعير عدر] وأما إذا طيف له محمولاً ، فقدم المسلف ، أنه يصبح مطك

و خارم این کال عامر أحراً ، قولاً واحداً تشرطه ، و پای کال امیر عدر فالدی قدمه مصنف إحدی اروادس عال این منحا : هذا اندهب وحرم به فی اللور ، وقدمه فی انجرز ، وهو طاهر ماقدمه فی التنجیص

والرواية الشابة الأجرئه ، وهو المذهب ،

وما قدم في الدوع عدم الإحراء في الطواف ، كنَّ عجر عدر ، وحكى لحلاف قال : وكد المحمول ، قدمه في الرعايتين ، والحام بين ، والعائق ، وباطر المعردات وهو مسم واحدره القاصي أحيراً ، والشريف أم حمص كاعلواف ، اك فامرة : إذا طيف به محولاً بد بحن عن أحوال

أمرها . أن بنوء خيمًا عن للحنون، فتجعن الصحة به.

الثالى ، أن جو با خيمًا عن الحبين ، فيضح له فقيد بلا راب

النَّافِثُ : ﴿ فَيَ الْحَمُونِ مِنْ شَمَّةً وَقُلَّ مِنْوِ الْحَمَلِ شَيْئًا ، فيصح عن المحمول .

على الصحيح من المدهب وقطع له للصيف ، والدَّارِج ، وال كشي ، وعيره . وقبل: لالدَّامَن للهُ الحالِق حكاد في الرعالة .

الرابع ، تکسیر اوی عامل من نصه ، ود انو عمور شناً ، فنصح عن الحمل

لحامس : - سوه شت فلانصح : - د منهما

السارس : نوی کل واحد معهما علی صاحبه ، صبح ماحد منهم حرم به فی الممنی ، والشرح ، والز کشی ، وغیرهم

المالع أن عصدكل و حد منهما عن نصه منام الطوف عن لمحمول . على الصحيح من سدهب ، قدمه في سمى ، والشرح ، ودر - تا ، ، الصدائق ، والركشي ، والفروع ، ، فان : وصحة أخد الحامل الأحرة تدل على أنه قصده به ، لأنه لا يمنح أحده عمد عدد عدد عن نصه ، دكام الدامي وغيره النهي

وقال فی السمی ، والشرح ، ووقوعه علی المحمول أولی ، وهو طاهر ماقطع به فی الحاو دیل ، و ارتدایة انصمری - فیسهما فالا , ولا خری، میل جمل مطلق

وقبل غم عليما وهو احتها لأن الرعولي قار الصلف وهو قول حسن وهو مدهب أبي حديمة

وقبل: يقع عنهم المدر حكاه في وعرية وقيل القع عن جامله . قلت والنفس أيل بال دلك ، لأنه هو الطائف وقد بواد .وسه وقال أو حفض العكبرى الاجراء عن واحد سهما قوله (و إن طاف مُسَكِّبًا ، أوْ عَلَى حدار اختِي ، أوْ شادرُوان الكُفْئِيةِ أَوْ تَرَك شَيْثً مِن الطّواف ، و إنْ قَلَ ، أَوْ لَمْ يَبُوه المَّ الْكُفْئِيةِ

الصحيح من مدهب ، وعايه الأسمال أنه إد طاف على شاهروال السكمة لا محربه وقطعوا به ، وعبد الشبح على الدين أنه بدس من السكمية عل خُفل عمادً للديت

صلی لأول اله مس خدار بیده فی مواراه کشادروان، صح ، لأن معصمه حارج عن البیت الله فی رعایة السکتری ، والورکشی ، وخارها فات او مجمل عدم الصبحه

فوابر

الأولى ، لو صف في مسجد من ور « حال ، كانفيه وغيرها الحرام، على الصحيح من الدهب، وعالم أكثر الأحداث ... «قدمه في الدراع وعبرم الأما في السحد».

وفيل الأبحرثه وحرم به في مستوعب، وقدمه في برعدين ، به خو بن ،
انشائية : لوطف حول المسجد ، يحرثه على الصحيح من مدهب، وعليه
الأصحاب غال في الفصول إلى طاف حول المسجد ، حسن أن الابح ثه
واقتصر عليه

الله أنه أنه على معج مسجد فعس في العاوع . عوجه الإجراء كصلانه إنها

الرائع له فصد نطوقه عرص وقصد منه طوافا بنية حميمة لاحكمة

قال في الفروع: توجه الإجراء في فياس قولهم و يتوجه احتمال كعاطس قصد محمده قراءة ، وفي الإجراء عن فرض الفراءة وحهال .

وتقدم دلك في صعة الصلاة

وقل في الانتصار في الصروة . . أصل خيج لا نتع إجرامه ، فتراحى عنه ويتعرد عكان ورس وية فو مراسرفة ، أو عدا حول البيت بية طب عرايم أو صيد ، يحرم ، وصححه في الحلاف وعبره في الوقوف فقط ، الأنه الايفتقر إلى بية .

قوله ﴿ وَإِنْ مَافَ مُعْدِثًا ، أَوْ عُرْيَاتًا ، لَمْ يُحْرُونِ ﴾ .

رد مناف محدث فالصحيح من المدهب، وعلمه الأسحاب أنه لابحريه . قال القاضي وغيرم : هوكالصلاة في جميع الأحكام . إلا في إباحة المطلق وعمه يُحزيه ويُحَدُّيُره علم ،

قال فى الفروع ؛ وعنه تجبره ندم ، إن لم يكن يمكة ، ولعله مراد المصنف وعنه نصح من ناس ومعدور فقط ، وعنه يضح منهما فقط ، مع خُبُرانه ندم ، وعنه نصح من الحائص تجبره ندم ، وهو طاه كلام الديسى

و حتار الشبح نفي الدين الصحة منهم ومن كل معدور ، وأنه لا دم على واحد منهما وقال ، هن الصياره واحدة أو سنة لها ؟ فيه قولان في مدهب أحد وعيره ، ونقل أبو طالب : والنطوع أيسر - وتقدم النسية على دلات في آخر الواقص الوصوة وأواثل بات الحيص

فوابر

اهراها الدم الناس النظار الحائص بالأحل خيص فقط حاجتي عنوف إلى أمكن على الصحيح من مدهب المحجه في الدوع اوجرم به اس شهاب . وقيل: لا مرم الثانية الدية عالى الانجو اله السه صح وثرمته القدية عاكره الآخرى . واقتصر عليه في الفروع

الثَّاليُّة ، النحس والعر أن كالمحدث فيا تقدم من أحكامه .

قوله (وإن أحدث في سَمْنِ طوافِهِ ، أو فطمه همالي طويل ابتَدَأُه) هذا للدهب بلا ريب ، لأن للوالاة شرط .

واعلم أن حكم الطائف إد أحدث في أند، منوعه حكم للصلى إدا أحدث في صلاله ، خلافًا ومدهمًا على ما هدم الذكرة الن عقس وعبره وقدمه في الله وع وعبره.

و معلله الفصل الطويل على الصحيح من للدهب . وعلمه الأسحاب . ونص عليه .

وعنه لانشترط الوالاة مع العلم . يذكرها المصنف وعيره .

قال المصنف هنا؛ ويتشرج أن الولاة سـة . وهو لأبي الحصاب ودكر. في النفخيص وحماً وهو روالة في لحر ، والفروع ، وغيرهما.

وأما إذ كان يسعراً ، أو أقست الصلاة ، أو حصرت حدالة. فإنه معفوضه . تصلى و لنبى ،كما قال مصنف أو إلكن كمولات انتداء سائه من عبد المبخر ، وتوكان القطع في أثناء الشوط . عن عليه أوصرح به المصنف وعيره

المائيرة ، و شك في عدد الأشواط في هني اطوف فالصحبيح من مدهب: أنه لاناحد إلا باليقين على عليه وقدمه في الفروع وغيره وذكر أبو كر وعياد و أحد أعماً سلمة ظمه تنهي ، وهو روالة عن أحمد.

وقول أبى تكر هما محدم ل قاله فيما إذا شك في عدد الركمات : أنه أحد باليقين و أحد نقول عدين ، على الصحيح من الدهب الص عليه . وقال الا ، وذكر الصلف والشارح الو بأحد أيضاً نقول عدل وقطما له

٢ ــ الإنماب ج ١

قوله ﴿ ثُم يُصلِّى رَكُمتِينَ وَالْأَفْضَلُ : أَن يَكُونَا خَلْفَ الْمُقَامِ ﴾ هنان الركتان سنة ، على الصحيح من المدهب وعليه أكثر الأنحاب وقطع به كثير مهم .

وعنه أبهما واحتان عال في الفروع وهو أصهر

قائدة : لو صلى المكنو بة بعد الصوف , أحرأ عنهما , على الصحيح من المذهب ، ونص عليه ، وعنه بصليهما أ صُ . احتاره أبو بكر وغيره .

قائدة أحرى الابشرع نفسل المقام ولا مسحه ، قال في الفروع : إجاعا ، قال في دوانة الله مصور الابسه ونفل العصل : يكره مسه وتقبيله ، وفي مسك الله الراعوى : فإذا سع معام إلراهيم عبيس الصحرة بيله وليمكن منها كفه و يدعو (١) قوله ﴿ ثُم يَمُودُ إِنِ الرَّكُمُ فَيَسْتُلُمُهُ ﴾

هذه المدهد، وعده معظم الأسحاب وفي كتاب أسياب الهداية لابن الجوزي: مأتي المدرد قس صلاة الركمتين

فوالد

الأولى . بحو حمع أسام أنم نصلي كل أسسوع منها ركفتين المعن عليه وهو من المهردات وعنه بكارد قصم الاسابيع على شفع اكأسبوعين وأرابعة ونحوها قال في الفاوع ؛ فيسكرد المجمع إنان اذكرد في الحلاف ، والموحر و، يذكره حاعة .

الثانية : يحو له "حير سعبه عن طوعه مطواف وعيره بعض عبيه.
اشاللة : إذا فرع السمتم ، ثم علم أنه كان على عير طهارة في أحد الطوافين وحينه " لزمه الأشد ، وهو كونه في صواف العمرة ، فلم تصح ، ولم يَحِلُ منها ،

(1) وهذا محالف لهذي رسون أنه سبى أنه عليه وسلم وأصحانه وهو نسبة منكره. فارنه دم فلحلق. ويكون قد أدخل الحج على العمرة. فيصير قاربًا . وبحزته العواف للحج عن السكين .

وله قدر دو من الحج ۱ رمه إعادة الصواف و للرمه إعادة السعى على التقدير بن الأنه وُجِد عد طواف عير معتد به.

وإن كان وسيء بعد حلّه من العبرة : حكما بأنه أدخل حجا على عمرة فاصدة ، فلا يصبح ، ويلفو مافعله من أفعال احج ، و سحمل بالطواف الذي قصده للحج من عمرته العامدة ، وعليه دم للحاق ، ود- للوط، في عمرته ، ولا يحصل له حج وعمرة .

ولو قدرمه من الحج لم يازمه أكثر من إعادة أكثر الصواف والسمى ويحصل له الحج والعمرة

الرافعة استنزم نصحة انطواف عشرة أشياء دكرها مصنف متفرقة إلا ،
اخروج عن نصحك : النية ، وستر العورة ، وطهرة الحدث واخبث و كلفل
الشّع وحل النيت عن يساره وأن لانتشى على شيء منه ، وأن لا يحرج عن
السّحد ، وأن يوالى بينه وأن بتدى اللحاحد لأسود فيجادته وفي للعلى دلك
حلاف ، تقدم ذكره

وسنيه استلام لكن، وغيبله أو مايقوه مقمه من الإشارة. واستلام الركن المجابي . والاصطباع ، والرمال ، والشي في مواصعه الوالداعاء ، والدكر ، وركبت الطواف ، والعنواف ماشدٌ ، والدنو من النبت اوفي سمن دللت خلاف دكر . م ذكر دلك ألمصنف والشارح وغيرها

قوله ﴿ ثُمُّ بُحْرُحُ إِلَى الصَّفامِنُ نَابِهِ . ويسمى سَمْيًا ، يبُدأُ بالصَّفَا فَيَرُقُ عَلَيْهِ ، حَتَى يرى البيت فيستُقُدُه ﴾ بلا براع قوله ﴿ يُكَثِّرُ ثلاثاً. ويقول · لا إله إلا الله . إلى قوله _ ولو كَرِ م الكافرون ﴾ .

يعيى غول دلك إدا رقى على الصغا واستقبل القبلة وكدا فال في هداية . والمدهب ، وسببوك الدهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتنجيص ، والحور ، والرجايتين ، والحاو بين، وغيرهم من الأسحاب .

قال في الهداية ، والمستوعب ، والكافي وعيرهم : يكرر دلك ثلاً وقال في العروع : يعول دلك ثلاث ، إلى قوله فا هرم الأحراب وحدما فا ولم يذكر مالعدم .

قوله ﴿ ثُمُّ 'بُنِّي ﴾ .

الله على : للدهدا الدعاء الوهكدا قال في الهداية ، وللدهب ، ومسلوث الدهب والسنوعب ، والخلاصة ، والرعاسين ، والحاواين

وقال فی لمستوعب: و بعبی عقیب کل مرة اول بد کر التسیة فی التنجیمی والحجرز ، والدروع ، و تدکرة اس عندوس وغیره .

قوله ﴿ وَيَدْعُو ﴾ .

اقتصر حداعه من الأسحاب ، منهم صحب هداية ، والمدهب ، ومسوث الدهب ، والمبتوعب ، والحلاصة ، والمبتوعب ، وقال حداعة ، و برقع ديه ومد كر الحدر ، وحماعة : الدعاء

قوله ﴿ ثُمَّ يَنْرِلُ مِن الصَّمَا ، وَ يَسْشِي حَتَّى يَأْتِي الْعَلِمِ ﴾

هكذا قال هماعة من الأسحاب ﴿ يُمثِّي حَتَّى يَأْتِي الطُّرِيُّ مَنْهُمُ الحَرْقَى ﴾ وصاحب الحجرز ، والعائق ، والرعائين ، و حاريين ، واسور ، وتحر بد العابة .

وقال حماعة : يمشى إلى أن يبقى بيته و بين العلم نحورستة أذرع مسهم صحب الهدامة ، والمذهب ، والحلاصمة ،

والتنصص، والمكلق والشرخ . [وهو ظاهرها قلمه في الرعاية المكترى] . قال في الدروع : وهو أغلير

قوله ﴿ قَيْسَتَنَى سَمِّيًّا شَدِيداً إِلَى الْعَلْمِ ﴾ .

هكدا قال حاهير الأصحاب أعلى قالوا فأ يسعى سعياً شدنداً له وحرم به في الهداية ، والمدهب ، والمستوعب ، والحلاصة ، والتلجيس ، والسكافي ، والمحرث، والشرح ، والوحيّز ، الألفائق ، وعيره

قال الركشي : وعليه الأسماب "وقدمه في الرعايتين"، والحاويين.

قال في الفروع : وهو أغليم وفال حماعة الرمل وهو ظاهر كالام الخرق ونقدم : هل يعمل دلات بالكان راكباً عند الرمل في الطواف أ

فالرة الاع ي الدون قبل الطواف على الصحيح من لمدهب على

عليه . وقدمه في المعنى ، واشرح ، ونصراه في الفروع وغيرهم من الأصحاب. وعده حرى مطلعة من عبر دم د كرها في مدهب .

وعنه خرى مطلقً مع دم ، تركيها القاصي

وعله انحرى، مع السهو و خهل

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ أَنَّ يَسْمَى طَاهِرًا مُسْتَبِّرًا مُتُوالِيًّا ﴾

أم سترة ، والصهارة ، فسبة على الصحيح من بدهب ، وعليه حمدهير الأصحاب .

قال الركشي عرف الطهار الله هو المدهب المشهور المصوص المحتار للأصحاب ، وقال عن السترة الأكثرول قطموا الدلك من عير خلاف وقيل ، هما في السعى كالطواف، على مانقد

وأما اللوالاة القدم الصلف هذا. أنها سنة الوهو إحدى الرواءات وحرم به في الوحير ، ومنتجب الادمى الوصفة في النظيم وصححه الصنف ، والشارح ، وحريد المسانة . واحتاره أنو الحطّب عاله الرركشي . وهو تحريج في الحداية وعيرها

وعمه : أمها شرط كالطواف وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال في العروع : عليها الأكثر

قلت: منهم القاصي

وصححه في الحلاصة ، والتنجيص ، والمدهب ، ومسبوك الدهب ، وحرم له في المنور وقدمه في الهدالة ، والمستوعب ، والفروع ، والحرر ، و رعالتين ؛ والحاويين ، وهو ظاهر كلام الخرق .

وعنه : لا يشترط مع المدر.

نسبم طاه كلاء المصنف أن النبة ليست شرطاً في السمى وهو طاهر كلام أكثر الأصحاب فاله في الفروع .

قلت : وليه نظر وصعف وقيل - هي شرط فيه

قلت: وهو الصواب الأمه عددة ، وحرم به في الدهب ، ومسبوك الدهب ، ومسبوك الدهب ، والعائق ولا أطن أحداً من الأصحاب عول غير ذلك ولا وحه لعدم اشتراطها

و ادى الحجر ، والدائق ، و له كان من عندوس - وأن لا تمدم السعى على أشهر الحج

وصرح أنو الخطاب محلاف دلك وقال · لا أعرف منعه على أجمد ودك ولد الشيرارى : أن سبعه معنى علمه ، أو سكرال كوقوفهم قال في العروع : و نتوجه عدم الصنعة قولا واحداً

قولِه ﴿ فَإِنَّ كَانَ مُعْتَمِراً وصَّرَ مِنْ شَعْرِهِ ﴾

على الصحيح من المدهب . نص عبيه ، وعبيه "كثر الأصاب أن الأفصل

أن يقصر من شعره في السرة، ليحلق في الحج - وحرم به في الوحير وعيره وقدمه في الفروع وعيره.

وقال في المسوعب، والترعيب، والتلحيص · واحتى في الحج والعمرة أفصل من التقصير

وقال في المحرر حلق أو قصر ، وحَلَّ ملهما .

قولِه ﴿ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ الْمُتَمِّتُحُ قَدْ سَاقَ هَدْيًا ۚ فَلَا يُحِلُّ حَتَّى يُحُجُّ }

هدا الندهب بلا رس ، وعبه حدهير الأسحاب ، وقطع به كثير منهم وقيل ايحل كن ميهائي وهو مقتصى ما نقله توسف بن موسى ، قاله القاصى . وقال في الكافى ، والمائش ، وغيرها ؛ وعنه له التقصير من شعر رأسه خاصة ، دون أطفاره وشار به ، انتهى

وعله ۱ إن قدم قبل التشرع العراهدي وخل ولفل يوسف ال أي موسى : محر و محل ، وعليه هدي آخر - وقال ملك - سحر هدله عبد الدوة

قال المصلف ؛ و مجتمله كلام الحاقى . وبعدم فلك نميله في بالسا لإحرام عبد قوله لا ولو ساقى النبيم هديًا لم يكن له أن بحل »

عملي المدهب أنجره بالحج إذا طاف وسمى عبرته قبل محلله بالحلق . فرد دنجه نوه البحر حلّ منهما معاً . عن عليه . وتقدم هد أعماً هناك

سراد

أهرهما : محل مانقدم في المتمتع . أما المسم عبر المتسع : فإنه يحل ، ولوكان معه هدى

الثانى: طاهر كلام مصف أنه إداء سنى اهدى يحل به سود كال مُكَمَّدًا رأسه أولاً. وهو صحيح وهو المدهب وعديه حاهير الأصحاب ، وقص به كثير منهم وقبل لا بحل س لَـدَّ رأسه حتى نِعج حرم به ق الـكافي وقدمه في الرعامة الكمرى

> قوله ﴿ وَمَنْ كَانَ مُتَمَنَّمًا . قطع التَّنبِيَةَ إِذَا وَصَلَ الْبَيْتَ ﴾ وكدا قل الحرقي ، وصاحب استوعب وعبره وعنه . يقطب برؤية البيت .

والصحيح من مدهب: أنه عطعها إذا استلم الحجر، وشرح في الفاوف وعليه أكثر الأسحب، ونص عليه في والله الليموني ، وحسن، والأثرم، وأن داود، وعبرهم وقدمه في الفاوع، وحمل الأول على طاهاد، والترى عليه، وحمل المصنف كالاء حرقي على ستصوص، وحميد لحجد على طاهر.

ظال الركشي يخو حماية على طاهدي وحور الفاضي في التعليق الاحتمايل وحمل الل منحدي شرحه كلاء المصلف على للنصوص والشارخ - شرح على اللصوص وما تحك خلاه

فاهرق الأنس بالدية في طوف القدوم الله الإمام أحد والأسمال وحكى المصنف عن أبي الحصاب: أنه لابني فيه الهال الأسمال الإعمار النسبة فيه الوقال في المستوعب وعيده الايستحب وممي كالم القاصي : يكرد وصاح به المصنف ، وفي الرعامة وحه السن .

والسعى مد طواف القدوم كذلك . وهو مراد الأصحاب ظاله في الدوج العسم وأما وقت قطع النسبة في الحجج . فيأتي في كلام المصلف في قوله في الباب الذي منذ هذا \$ و نقطع التذبية مع انتداء الرمي \$.

باب صفة الحبح

قوله ﴿ وَ يُسْتَحَبِّ الْمُتَمَتَّعِ ـ الَّذِي حَلَّ ـ وَعَيْرِهِ مِنَ الْمُحَلِّقِ عَسَكَةً : الإِخْرَامُ يَوْمُ التَرْوِيَةِ وَهُو الثَّامِنُ مِنْ ذِي الْحُجَّةِ ﴾

هدا لمدهب مطلقاً وعليه أكثر الأصاب . ونس عليه ، وحرم به في الوحير وعبره . وقدمه في الفروع وعيره .

وقبيل للامام أحمد : السكنُّ بُهِينُ إدا رأى الهلال؟ فال : كدا بروى على عمر . قال القاصي : هنص على أنه يهن قبل يوم النرو بة .

وقال في الترعيب " يحرم المتمنع يوم الغروية . فعر حاوره غير محام . ومع دم الإساءة مع دم التمتع على الأصح .

وقال في الرعاية : محرم مم القروية أو غيرم في أخرم في غيره : فعليه دم وتقدم في ناب الإحداد : أن نتمتع إذا ساق الهدى ما تحل . ويحرم بالحج بعد طواقه وسميه .

و پستنی مرکلام المصنف وخبره : اسبتم إد به تحد الدي وصام افراه تحرِم يوم السابع ، على هاتقدم في بات الفدية . فيمايي به .

والرثان

اهراهما يستحب أرث يقمل عند إحرامه هذا ما يقمله عند الإحراء من المينات : من العمل ، والتنظيف ، والتحرد عن غيط و مطوف سماً و يصلي وكمتين ثم يح م

الثامية: إذا أحرم بالحج لا طوف عده قس حاوجه بودع البيت على الصحيح من المدهب عليه الأثرة وقدمه في الفروس وقال الحشرة الأكثرة وقل الحجم حتى يودعه وطوقه عدر رجوعه من ملى للحج وحرم به في الواضح ، والكافي ، والمعلى ، والشرح وأصافي هماعة رواسين

صلى الأول ، لو أتى مه وسعى سده لله بحره عن السعى الواحد . قوله ﴿ مِنْ مَكُمْ أَوْمَنْ حَيْثُ أَخْرَ مِ مِنَ الْحُرَمِ . جَازُ ﴾

السنحب أل بحرم من مكة ملا ترع ، والطاه أنه لاترجيح لمكان على عيره ونقل حرب بحرم من السجد قال في الفروع ، وما أحد عنه خلافه ولم مدكرة الأصاب إلا في الإنصاع ، فإنه قال : يحرم به من بحث الميرات .

قلت وكدا قال في شهج ونفده دلك في مواقبت. قوله (وَمَنْ حَيْثُ أَخْرَمَ مِن الْحَرَمَ حَارَ)

يحو الإحرام من حميع هاع الحرم عنى الصحيح من مدهب. نقله الأثرم و وابن منصور ، وعليه الحهور ، ونصره القامنى وأسحانه . وحرم نه في الوحير وعيره وقدمه في الفروع وغيره

وعمه ميقات حمه من مكة فقط فيا مه لإحداء ممها قال في ارعامتين ، والعالق ، في الله مواقبت أوس عكة فيقاته لحجه منها. عن عليه أوقبل " من العرم .

شهر: طهر كلامه أنه لو "حرم به من حن لا يحو و يكون الإحراء من المحرم واحد ، فه أحل به "كان عليه ده ، وهو رحدى دو بين وحرم به المصنف ، وهان إن مد من الحرم قل مصيه إن بدقة ، قلا دم عليه والصحيح من بندها : أنه حو و يصح ولادم عليه الأثرم ، وابن منصور ، و يصره المقاصي وأمحانه ، فدمه في اله وخ ، كما عدم فيس "حرم من حرم وأصفهما في الحرر ، وارع نتين ، و حو يين ، واله أنق ، وغيرهم في وحوب الده .

وتقدم دلك بأنم من هذا في باب النواقيت ، سد قوله لا وأهن مكة ، إذا أر دوا الحج الهن مكة »

تعييرال

أمدهما قوله ﴿ ثُمَّ يَخُرُحُ إِلَى مِنْيَ ﴾

و پستخب أن تكون خرمجه قبل الروال - وأن بصلي بها حمل صوات . عليه

اشابی مطاهر کلام مصنف: أنه لایخطب بده السابع بند صلاة الطهر عکمة وهو سخنج ، وهذا المدهب ، وعديه خدهبر لأصاب ، وهو من مفردات مدهب ، واحتار الآخرى : أنه تخطب ، و يعلمهم مابعداول بوم التروية من المدهب مابعداول بوم التروية من المدهب مابعداول بوم التروية من المدهبة مابعداول بوم التروية من المدهبة من

قوله ﴿ فَإِذَا صَلَمَتِ الشَّمْسُ سَارَ إِلَى عَرَفَةٌ فَأَقَامَ بِنَمِرَهُ حَتَّى تَرُولَ الشَّمْسُ ﴾

الصحيح من الدهب، وعليه الأصحاب أن لأولى أنه غير سدة وحام به في المعنى ، والمحرد ، والشرح ، والفردع ، وعاره ، وقدمه في هدامة ، والسهب، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والتلحيص ، والرعايس ، واحدو إين وعاره .

وقال من ذكر الخلاف عبر صاحب مدهب ، وسنبوث الدهب وقيل . شمير العرفة - وفال : في مدهب ، ومستوث مدهب - وفال * تميم الله قد بالمول لـ قبل أن أن عرفة .

فلت . وقد مجلمان أن لكول عافة تصحيف من عربة .

وقال الرركشي : سراه موضع - فه وهو خس الذي عده أنصاب لحرم على يمنك إد حرحت من ما عن عدة تريد الموقف فاله الى شدر وقال و مهدا يدين أن قول صحب التنخيص لا أفام سدة وقيل ، سرفه الا يس عند . إد عرقه من عرفة المعنى .

وكأمه لم على كلاء من قميد

وقال فی الحارصة : ألؤاء سمرة أو معرفة . وقال فی المسی والشرح ــ بعد أل دكر أنه يقير سمرة ــ و إن شاء أفام بعربة

وقال في الرعمة الكبرى _ حد أن قدم الأول _ وقيل : يقيم مطن عرة . وليل حرمة وليل : لواديه ماشهي .

فائرناد

إمراهما قوله ﴿ ثُمُّ بِحُطْبُ الإماءُ خُطَيةٌ يُسَلَّمُهُمْ فيها الوُّنُوفَ ووقتُهُ ، والدَّفَّ مِنْهُ ، والمبيت عُرْدُلِمةً ﴾

وهدا اللا تراع ، لكن نقصره ، و نفتتجها بالسكيير الله في المسوعت . والترعيب ، والتنجيص ، والرعاشين ، والحاو بين وعيرهم

الثانية قوله ﴿ ثُمَّ يَسُولُ فِيصَلَّى سِمْ الطَّهْرُ وَالمَصْرَ . يَضْمَعُ يَيْسُهُمْا نادانِ وإقامتُينِ ﴾

وكدا بسخت لميزه ولومنه داً . نص عليه . و أبى هذا في كالام المصلف في الحيم تاردعة

وقد نقده ، هن بشرع لأدن في احمع اللي باب الأدل ونقدم في لحمع هن تحمع أهن مكة و تمصرون أم لا ؟

قوله ﴿ وَيُسْتَحَبُّ أَنَّ يُقِفَ عَنْدَ الْعَنْجُرَاتِ ، وَجَمَّلُ الرَّجْمَةِ وَآكِمًا ﴾ هد ملدهب و سه أكثر الأصاب ، وحد به في الوحير ، و مدكره اس عدوس و شور ، واستعب وغيره ، وقدمه في هدا له ، والمدهب ، ومسبوك لدهب ، واستوعب ، و خلاصه ، والكالي ، و هدى ، والدعيمي ، و لحور ، وارعارتين ، والحود بين ، وغيرهم .

وقیل: از حل أفصل حداره می عمیل وغیره وقدمه فی العائش وقال: عمل عایه فی رو به الحارث انتخی وقيل : الكل سوا. وهو احتمال لأبي الخطاف.

وعه التوقف عن الحواب . وعنه لا يحرثه إكما - ذكرها في الرعاية .

فائرة : قال في العروع ـ ســد أن دكر الأقوال التلائة الأول ـ فيتوحه .

تحريح الحج عليهما . يمني : هل العج ماشيه أفصل أو راكبًا ، أو هما سواء ال

وقال أنو الحطاب في الانتصار ، وأنو نعلي الصعير في معرداته عالمشي أعصل . وهو ظاهر كلام ان الحوزي . قإنه ذكر الأحدر في ذلك ، وعن حماعة من العماد،

وعد الشيخ لتى الدين ^{• أ}ن دلك نجتاب باحتلاف الناس . ونصه مديم فى مريض بحيحة ؛ يجج عنه راجلا أو راكبا .

قوله ﴿ وَوَفْتُ الْوَقُوفَ : مِنْ صَلَوَعَ الْفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةً ۚ إِلَى صَلُوعِ الْفَخْرِ يَوْمُ النَّخْرِ ﴾

وهدا المدهب، وعليه خاهير لأسحاب وقطع له كثير منهم ، وقدمه في الفروع وغيره ، وهو من المقردات ،

وقال ان يطقه وألوحقس: وقت الوقوف من بروال يوم عرفة وحكى رواية قال في الفائق: واحتاره شيحا ــ على له الشلح التي الدين لــ وحكام ال عبد البرإجاعا.

تمبر: مفهوم قوله ﴿ فَمَنْ حَصَلَ مَرَفَةً فَي شِيءٍ مِنْ هَذَا الوَّقْتِ وَهُوَ عَاقِلَ : ثَمَّ حَجُّه . ومَنْ قاتَهُ دَلَكَ ۖ فَاتَهُ ٱلْحُجُّ ﴾

أنه لا يصح الوقوف من المحمول وهو صحح ولا أعد فيه خلافا . وكذا لا يصح وقوف المكران ، والمعنى عليه ، على الصحيح من لدهب نص عليه وعليه أكثر لأسحاب وحدمه في المعنى ، والشرح ، وغيرها كإخرام وطواف ، ملا تراع فلهما وقبل يصبح وهو طاهر ما قدمه في المحرر و الدخل في كلام المصلف بـ أعلى في قوله 1 وهو عاقل 1 ـ النائح والعاهل مهم وهو الصحيح من المدهب

قال في الدوم ويضح مع توموجهل بها في الأصح ، قال في الدائق مصح من النائم في أصح الوحيين ، وقدمه في الخاهل بهما ، وقعمه في الدلميمي ، والقواعد الأصولية في النائم ، وحرم ما في سعى ، والشرح فيهما

وفيل الابصح منهما وقدمه في شرح ماسك ، وأطلقهما في الحراء والحاوين ، والرعبية الصدى وقال في العام الكتري والأصهر فلمده مع اللوم، دول الإعماء والحهن وقال أم لكم في النابية الانصاح مع الحهن مها والنام في النابية الانصاح مع الحهن مها والنام في النابية في السنوعات، والنام في وقال منها عليها المستوعات، والنام في وقال منها عليها المستوعات، والنام في وقال المناب في المستوعات، والنام في المنابع في المنابع في المنابع في المنابع في النابع في النابع في المنابع في المنابع في المنابع في المنابع في المنابع في المنابع في النابع في المنابع في المناب

قوله ﴿ وَمَنْ فَاتَّهُ دَلِكَ فَانَهُ أَتَّفَيْحٌ ﴾ بلا راء .

قوله ﴿ وَمَنْ وَقَفَ مِهَا وَ دَفِيعِ قَيْنَ عُرَا وَتِ الشَّمْسِ فَعَلَيْهِ دَمْ ۗ ﴾ هذا مدهب وعليه الأصحاب وحرامه في الوحير ، وعزه وقدمه في الفروع ، وعيره

وعبه لادم عليه كواقف لبلا ، ولقل أو طالب فيس لسي للفله للي ولهو للعرفة لـ يجدر الإمام ، فإذا أدل له دهب اولا يرجع

فال القاصي فرحص له للمد

وعله الماره من فاقع قبل الإمام دم. ولو كان للد العروب .

شهير على وحوب الدم را لم نصر إلى الموقف قبل العروب ، وهذا الصحيح من المدهب وحرم به في المبي ، والشرح ، والوحير وغيره وقدمه في العام وغيره

وفال في الإيصاح عوامد إلى موقف قال العجر ﴿ وقالهِ أَسَ عَلِيلُ فِي

مع داته ، فإن عاد إلى الموقف قبل الشروف أو قسيل الفحر ... عند من يعون به ... فلا دم عليه ، على الصحيح من المدهب ... وعليه أكثرهم .. وجوم يه في الوحيز وغيره ... وقدمه في الفروع وغيره .

وفيل ؛ عنيه ده ولا عد مصلة ﴿ وَقَ أَوْ صَحْ ﴿ وَلاَ عَدُرٍ .

فالرئاد

إمراهما: يستحب الدفع مع الإمام ... فاواد فع قبله الرث السام أولا شيء عليه الصحيح من مدهب، وعليه حاهير الأسحاب وعلم، واحب وعليه بتركه دم الحدارة الحاقي والله دالك في الوحيات

النَّالِيَّةَ ﴿ وَ حَافَ قُولَ ۚ لِنْ قُولَ إِنْ صَلَّى صَلَّاةً أَمْنَ ۚ عَلَيْلٌ * يَضَلَّى صَلَّاةً حالف ، حدره الشَّنَّح عَلَى الدَّس

قلت : وهو الصواب .

وقيل: عدم الصلاة ولو فات الوقوف

قلت وفيه بعد و به كان طاهر كام الأكثر

وقيل ، يؤخ الصلاه إلى أسه وهو حيّان في محتصر اس تميم ، والأولان احتمالان في الرعابة : وأصفهن في الفروخ ، والرعابة ، والل تميم : وتقدم ذلك في آخر صلاة أهل الإعدار .

قوله ﴿ وَإِنْ وَافَهَا لِيْلاً فُوقَفَ مِهَ ۚ فَلاَ دَمَّ غَلَيْهِ ﴾ للا براع . قوله ﴿ ثُمَّ يَدْفِعُ بَمُــٰذَ عُرُوبِ الشَّلْسِ إِلَى مُرَّدَلِهَةً ، وعليْهِ السَّكِينَة ﴾

وهد بلا ترع الكن فال أنو حكم وكول مستعمراً

قوله ﴿ يَهِيتُ جِمَا ، فَإِنْ دَفَعَ أَبَلَ بِصَعْبِ اللَّيْلِ _ يعنى من مز دلفة _ صَلَيْهِ دَمْ ﴾ .

وهذا للنهي . نص عليه . وعليه الأصاب . وعنه : لا بحب ، كرعاة وسقاة . قاله في المستوعب وعيره .

وقال في المرع : و تتحرج لأدم عليه ، من يان مني . قاله القاصي وعيره .

تغيير : وحوب الدم هنا مفيد نمنا إدا ، صد إيها ليلا . فإن عاد إليها ليلا .

علا دم عليه . فض عليه .

قوله ﴿ وَإِنْ دَفِعَ بِمَادَهُ فَلَاشِيْءِ عَلَيْهِ . وَ إِنْ وَافَاهَا بَمَٰذَ نَصْفِ الْلَيْلِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ۚ وَإِنْ حَاءً بَعَدِ الْفَجْرِ فَمَنْيَهِ دَم ﴾ .

للا راع في دلك .

قوله ﴿ وَ يَأْخَذُ خَصَى الْجَمَارِ مِنْ طَرِيقِهِ ، أَوْ مِنْ مُرْدِلِقة ، أَوْ مِنْ حَيْثُ أُحده ، جَار ﴾ .

هذا الذهب ، وعليه الأسحاب ، لكن استحب مص الأسحاب أحد ، قال وصوله من وكره من الحرم ، وسكسيره أبعث ، فال الفصول ، ومن الحش ، قوله (و يَكُولُ أَكُبَر مِن الحَمْصِ وَدُولَ النَّنْدُقِ ، فيكُولُ قَدْرً حَمَى الْمُدُفِ) .

وهذا المذهب . فص عليه . وقدمه في المروع

وقيل جرى، حجر صمير وكبير خاله في العروع ، وقال المصلف في المسي والشارح ، والعائق ، وعبرهم قال بعض الأسحاب : يحرثه الرحي بالكبير ، مع ترك السمه .

قال في العائق : وعنه لابحرثه . ص عليه قال الركشي : فإن حالف

ورمی محمر کیر أحرأه على للشهور لوجود الحجد بة . همه لا بحرثه وكدا القولان في الصعير

قوله ﴿ وَعددُهُ سَبْنُونَ حصامٌ ﴾

هدا بدهب . وعليه الأسحدات العبري كال حرة تسلع حصيات . على ماياتي بيامه .

وعده عدده سنون حصاة ، فيرى كل حمرة سنة .
وهنه عدده خسون حصاة ، فيرى كل جمرة مخسة
ويأتى دلك أيضًا في أشاء الماب عند فوله لا وفي عدد لحصى روايتان ه
تعمر طاهر قوله (بدأ بجكر م العقبة ، فرماها يستبع حصيات ،
واجِدَةً بَعَدٌ وَاحِدَةً ﴾ .

أنه لو رماها دفعة واحدة . ، يضح وهو صحيح وتسكون بمبرته حصياة واحدة ، ولا أعر فيه خلادً ، و تُؤدَّت على هـده المعلة على الأثرم عن الإمام أحمد رجمه الله .

فوائر

سها : بشترط أن سم حصول الحصى فى المرمى ، على الصحيح من المذهب ،
وقيل : يكنى طه ، جرم به جماعة من الأصحاب ، ودكر الل السارواية
فى الخصال : أنه يجزئه مع الشك أيصاً وهو وحه أيصاً فى مدهب وعبره
وسهد الوصعيد سده فى المرمى ، لم يحره قولا واحداً .

ومه ؛ لوطرحها في للرمى طرحاً ؛ أحراً وعلى الصحيح من المدهب. حرم به في المعنى ، والشرح ، وغيرها ، وقدمه في المروع - وطاهـ المصول ؛ أبه لا يحرثه - لأبه لا يرم مه .

ومسها ٢ لو رمي حصاة فالتعطه طائر قبل وصوها ١ ـ محرم

قلت وعلى قدمه له رماها فده سه ربح عن المرمى قبل وصول إله .
وصه : لو رماها فوقت في موضع صد في غير المرمى ، ثم تدخرخت إلى
المرمى ، أو وقت على ثوب إسال ، ثم طارت ، فوقعت في الرمى أخرأته
وسهد ، نو نفصه تمن وقعت على ثو به ، فوقعت في المرمى أخرأته بص
عديه ، وقدمه في الفروع ، واله ثق ، والمدهد ، واحداره أبو تكر وحرم به في
المستوعب ، والتنجيعي ، وقال اس عقبل الاتجرئة الأن حصوله في المرمى

فلت ، وهو الصواب ، وطاهر المعي ، والشرح : إصلاق احلاف .

قوله ﴿ وَيُسَكِّبُرُ مَنْ كُلُّ حَصَّاهِ ﴾ .

وهذا المذهب، وعليه الأصحاب قال في التنجيص: يكبر بدلا عن التنبية . وغل حرب الرمي، ثم كبر، ويقول فاللهم حمله حجاً معروراً، ودما معموراً، وسعياً مشكوراً ها

فال في الستوعب، والتنجيص ، والرعايسين ، والإفادات ، والحاو بين . يكبر مع كل حصة ، و تمول ٥ أرضي الرحمي، وأسخط الشيطان p .

قوله ﴿ وَبِرْ فَعُ يَدُمُ لِهِ الرَّامِي مِهَا ﴿ وَهِي النَّبِي لِ خَتَّى بُرُى بَيَاضُ إِ طِهِ ﴾

د كر دلك أكثر الأصحاب، وما بدكره آخاول

فانرثان

إهراهما: بستحب أن سسط الوادي فيستقس القبلة ، كا دكره المصنف بعد دلك ، أو برمي على حاسه الأيمن ، وله رميها من فوقها الثالثة ، يستحب أن برميها وهو ماش ، على الصحيح من الدهب بص

عليه ، وعليه أكثر الأصحاب ، وحزم به في الهداية ، والمذهب ، وصموت الدهب والمستوعب ، والحلاصة .

قال في الرعايس ، والحاويين : يرميها ماشياً

وقال نصف ، و لشرح ، وغیرهم ؛ پرمیها راحلا وره که وکیمیا شاه لأن السی صلی الله علیه وسم رماها وهو علی راحلته اوکدلک این عمرو ، وکدلک این عمر ؛ رمنا سائرها ماشنین .

وقال مصمف ، والشارح ، وفي هد سال للتم بق بين هده الحرم وعيرها ومالا إلى أن يرميهما اك قال في الفروح جرميهما راك ، إن كان ، والأكثر ماشية . بص عليه .

قوله ﴿ وَ يُقْطِعُ التُّلْبِيةَ مِنَ الْتُبِدَاهِ الرَّمْي ﴾

هكد قال الإمام أحمد اللهي حتى يرمى حمرة اللقلة القطع التلبية عبد أول حصاة ، وجزم به المصنف، والشارح ، والل ملح في شرحه ، والهدالة ، والمدهب ، ومسلوك الذهب ، والستوعب ، والخلاصة ، والوحلا ، وعيره

وقال الل نصر الله في حواشي الدوع ، وهبد النووي في شرح مسلم ، على أحمد ، أنه لانقطع النسبة ، حتى بدع مل حمرة العقبة }

ونقدم آخر الباب الدى قبله وقت فطع النسبة إدا كان متبتمً قوله ﴿ قَالِنَ رَمَى بِدَهِبِ أَوْ قَصَّةٍ ، أَوْ يَحَصَّى ، أَوْ يُحَجِرٍ قَدْ رَمَى بِهِ : لَمْ يُحَرِّهُ ﴾ .

إذا رمى بدهب ، أو فصة : مرجره ، قولا و حداً وإذا رمى سير الجمعى مرده على المرحير ، وعبره الأسحاب وحرم به في المرحير ، وعبره وقدمه في العروع ، وعبره علا إحرى ، مالكحل والخراهر اسطحة ، والميرورج ، والمياقوت ، ومحوه ،

وعه : بحزته بغيره مع الكراهة . وعنه : إن كان سير قصد أحرأه .

تعبد : شمل قوله لا الحصى 4 الحصى الأبيس والأسود ، والسكدان والأحر من المرمر والبراء والترو وهو الصوال والرحم ، وحجر المسن وهو الصحيح . وهذا المدهب . وقدمه في المعني ، والشرح ، والعروع ، والن درين في شرحه ، وهو الصواب وعنه لابحرى ، غير المحدر المهود ، قلا بحرى ، الرعي بحجر المحدل والبرام والرحاء والمس ومحوها احتره القاضي وعيره وقال في الفروع : احتاره حاعة

قات حرم به في الهداية ، والخلاصة وصحيحه في الرعابة السكتري . وقدمه في لمساوعت ، والتنجيص وأطاعهما في المدهب ، ومساولة المدهب

وقال في العصول: إن رمى مجمعي المسجد كره وأجرأه م لأن الشرع مهمي عن إحراج ترايه . قال في الفروع : قدل على أنه لو بينم أحرأ . وأنه لمرم من مسمه المنع هذا وأما إذ رمى عدرمي نه : فإنه لابحرثه على الصحيح من للدهب . وعليه الأسمال

وقيل : يحرى، ، واحتدره في الرعاية الكبرى . وقال في التصحيح الكره الرمي من الحدر ، أو من حصى المسجد ، أو مكان محس .

فوائر

الرولي الا يحرى الرمي محصى بحس ، على الصحيح ، احتاره اس عدوس في مدكرته فال في الفائل الدكرته فالله في الفائل الدكرته محس في الأصح ، قال في الفائل اوق الإحراء مجس وحه عطاهره ، أن المقدم عدم الإحراء وقدمه في الرعاية الصحرى ، وهو احتمال في المعنى ، والشرح ،

والوحه الثانى: بحرى، وقدمه في المميى، والشرح ، وهو المدهب ، على ما اصطبحه. وهدان الوجهان ذكرها القاضى ، وأطلقهما فى الفروع ، والمستوعب ، والتلحيص ، والركشى ، والمدهب ، ومسبوك الدهب ، والحار بين

الثانية : له رمى بخاتم فعة فيه حجر ، في الإحراء وحهال وأطلقهما في الله ، والشرح ، والعروع ، والعائق المندي ، والشرع ، والعرق ، والعائق أحدها : لايحرى ، . لأن الحجر تح قلت ، وهو الصواب

والوجه الثاني : مجري. . وصححه في القصول .

الثالث: لا يستحب غمل الحمى. على الصحيح من المدهب. و يحدى الروانتين وصححه المصنف، والشارح، وصاحب الدائق

والرواية الثانية . يستحب محمحه في العصول ، والحلاصة . وقطع به اخرق ، والرعاسين ، والرعاسين ، والرعاسين ، وشرح الله رس وأطلقهما في الهداية ، والمدهب ، ومستوث الدهب ، والحوسين ، والخوسين ، والغروع ، والرركشي .

قوله ﴿ وَيَرْمِى بَعْدٌ طَلَوعِ الْشَمْسِ ﴾ . بلا فاع ، وهو الوقت المستحب الرمى ، عبل رَمَى نقلًا بطف الليل أحراً .

وهو الصحيح من المدهب مطعاً ، وعليه حاهير الأسحاب ، وحرم به في الوحير وعيره وقدمه في الدوع وعيره وعنه لا يحرى ، إلا بعد المجر وقال ابن عقيل : نصه الرعاة خاصة الرمي ليلاً . فخله ابن منصور . ودكر حدعة من الأسحاب : أنه يسن رميها بعد الزوال قلب وهذا صعيف محالف لفعال عيره أفصل الصلاة والسلام

قوله (ثم يحلن ، أو يُقصر من حيع شعره)

إن حلق رأسه استحب له : أن بدأ بشق رأسه لأبمن تم بالأيسر . اقتداه بالنبي صلى الله عليه وسم . ويستحب أن يستقبل القلة . وذكر جماعة : ويدعو وقت الحاق .

وفال المصلف ــ وسعه الشارح وعيره ــ يكبر وقت الحلق ، لأنه سك قامرة : الأولى أن لاشارط الحلاق على أجرته ، لأنه سك ، قاله أنوحكم ، واقتصر عليه في الفروع ، فان أنو حكم : ثم مصلي ركمتين

وأما إن قصر ؛ فيكون من حميع إنسه ، على الصحيح من المدهب ، وعليه أكثر الأصماب

هال الشبح تفي الدين الاس كل شعرة .

قات : هد لا مدل عنه . ولا يسم الناس عيره . وتقير كل شعرة _ محيث لاينقي ولا شعرة _ مشق حداً

قال الركشي · لايحب التفسير من كل شمرة لأن دلك لا علم إلا علقه وعنه بحرى، حتق سعمه وكدا عصيره وظاهر كلامه في الفروع أن محل الحلاف في التقصير فقط

فعلى هذه أرواية تجرى، تقصير سالان عن رأسه الأنه من شعره محلاف المسح الأنه بيس رأساً ، ذكره في اخلاف في القصول

وهل اس منصور في الملند و مصفور والمعقوص . ليحلق .

قال القاصي في الخلاف وعيرم الأمه لا يُنكمه التقصير ممه كله

قلت ؛ حيث المتع لتقصير سه كله على القول به عين الحلق وهذا قال في العالق وإلى الشبح بعلى به العالق وإلى الشبح بعلى به المصلف وإلى الشبح بعلى به المصلف للاسمين ، واحتاره الشبح ، وقال احرق في العد بقصر ، قال حاعة من شراحه : ير بدأته لا يحتق إلا بإدر سيده الأنه بر بدى قبيته ، منهم الركشي قال في الوحير و يقصر العد قدر أنالة ولا يحتق إلا بإدل سيده .

قوله ﴿ وَالمرأةُ تُقَمَّرُ مِنْ سَمْرِهَا فَدَّرِ الْأَسْلَةِ ﴾

يمني فأتن وهد المدهب وفال الله الرعولي في مسكه . يحب تفصير قدر الأعلق قال جماعة من الأصحاب السلمة هما أعلة الويجور أقل ملها

فاثرثان

اهراهما السحب له أمصاً أحد أطفاره وشار به ، وقال س عقيل وعيره الوطيقة السبب الشام استحب له إمرار الموسى ، قاله الأسحاب وقاله أو حكم في حتامه ،

قلت ؛ وي النمس من دلك شيء . وهو قر سد من العث وظال الدمني أحد من شار به عن حتق رأسه . دكره في الفائق . قوله ﴿ تُحَرِّحُلَ له كُلُ شيء إلا النّساء ﴾ .

هذا المذهب الاريب. وعليه جاهير الأصحاب والله عليه في وابة حاعة وحرم له في الرحير وعبره ، وقدمه في الفروح وعبره وظال في الستوعب : احتاره أكثر الأصحاب ظال القاصي ، و سه ، والل الرعوفي ، والمصلف ، والشارح ، وحماعة ، إلا الساء ، وعقد الكاح

قال ان مصر الله في حواشه وهو الصحيح،

فطاهر كلام أبي الخطاب وان شهباب وان لحورى • حل العقد وقاله الشبح تقى الدين ، وذكره عن أحمد ، وعنه إلا الوطاء في العرج قوله ﴿ والحِلاقُ والتَّفْصِيرُ نُسُكُ ﴾

هذا الصحيح من المدهب فيارمه في تركه دم .

قال المصنف والشارح * هما نسات في الحجج والمميرة في طاهر المدهب قال في الكافي : هذا أصبح لـ قال الزركشي : هذا المشهور و للحدر للأسماب من الروائةين - وحرم له في الوحير ، وعيره . وقدمه في الفروم وعيره

وعنه أنه إطلاق من مخطور ، لا شيء في تُركه ﴿ وَيَحْسَلُ التَّحْسُ بَالْرِمِيُّ وحده قدمه ان زراين في شرحه ﴿ وَأَطْلَقْهِمَا فِي اللَّهْبُ ، وَالْحَاوِينِينَ .

و هال مهما في مصمر أرث الحلاق والتقصير ، شم أحرم بصرة · الد- كثير . عليه أقل من دم

وي الدهب ، ص أحده واحد وعلى الله ، عبر واحد ، قوله ﴿ إِنْ أَخَرِهُ عَنْ أَيْامُ مِنْي ، قَبِلُ يَدَرُمُهُ دَمْ ؟ على روايتين ﴾ .
على إذ قله : إسهم سلت وأطعهما في الحدالة والمدهب ، ومسوث الدهب ، ولمستوعب ، واحدى ، والسكن ، والشرح ، والرعايتين ، واحدو بين ، والدائق المستوعب ، واحدو بين ، والدائق أهرهما : لادم عليه ، وهو المدهب محمده في النصحيح ، واحداره سعدوس في تذكرته ، وحرا مه في الحرر ، والوحير ، والمنور فال ابن سح في شرحه : وهو أولى .

الوم الثاني : عليه دم بالتأخير .

تميد : قوله د و إن أحرد عن أيام سي كه الصحيح . أن محل الروابتين إدا أحرجه عن أيام سي عكا فان المصنف هذا وقدمه في الفروع ، وحرم به في الهداية ، ومستوك الذهب ، واستوعب ، والخلاصة وقال المصنف ، والشارح ، إن أحره عن أيام النحر ، فمحل الروابتين عنده : إن أحد عن البوء النهي من أيام مي . وحزم مه في الكاني .

تفسير . قوله معد الروايه ﴿ وَيَخْصُلُ التَّحَلُ بَالرَّمِي وَخُدَهُ ﴾ تحسل أن تكون من تتمة الرواية . فيحصل التحدل بالرمى وحدد على فون « الحلاق إطلاق من محطور » لا على قول « هو سبك »

و يؤيده ، قوله قبل دامم قد حل له كل شيء إلا الساء ه لأن طاهر . أن التحدل إلا يجمل بالرمى والحلق مماً . لأنه دكر التحدل سفط دائم ها سد دكر الخلق والرمى ، و يحدل أنه كلام مستقل بنفسه ، وأن التحلل بحصل بالرمى وحدم ، وهو رواية عن أحد .

واعلم أن التنحل الأول نجمل «دمی وحده ، أو حصله اتنین من ثلاثة وهی : الرمی دوالحلق و الطواف ؟ فیه رو بنان عن أحمد

إحداه لا يحصل إلا عمل اثنين من الثلاثه الدكورة ... و تحصل التحل الثاني بالثالث وهو الصحيح من المدهب.

قال فى العروع · احتدره الأكثر . قال فى السكافى : اختدره أصاعه وهو مواهق للاحتمال الأول وهو طاهر ما حرم به فى الحدر . والحلاصة ، والوحير ، وغيرهم . وقدمه فى الهدية . والرعايتين ، واحدويين ، وعيرهر

والرواية الذية كصل التحل بواحد من رمى وطوف و يحصل النحس الذي منافى ، وأطبقهما في الفروع ، والمدهب ، ومستوث الذهب ، والشرح ، وشرح ان منحا وعرهم .

صلى الرواية الثانية الحنق إطلاق من محطور على الصحيح.

وقال الفاضي في التعليق : بل سنك ، كاسيت عردتمة ، والرمي في اليوم الذي والثالث واحتار عصف : أن حتى سنك . ومجل قبله . قال اس منجا فيه نظر و دكر حماعة على القول بأنه نسك · في جوار حله قابه رواسان .

وى مسك اس الزعوى . وإن كان ساق هدياً واحدً لا يحل هذا التحلل إلا سد الرى والحلق والنحل والطواف عيمل من السكل . وهو النحل الذي . قوله فروإن قدَّم الحُلُق على الرَّمِي ، أو النَّحْر ، حَاهِلاً أو ماسياً : فلا شيء عليه ﴾

وكدا نو ساف للريارة أو نحر قس رميه ﴿ وَإِنْ كَانِ عَبِّ ، فَهَلُ عَلِيهِ وَهُ ؟ عَلَى رَوَانَتِينَ ﴾

وأطاقهما في الحداية ، والمدهب ، ومسول الدهب ، والسوعب ، والسكافي وأطاقهما في والشرح ، والتحليص ، والنظم ، والعالق وغيرهم

إحداهما الادم عليه وللكن كرد فعل دلك . وهو المدهب ، بعن عليه وعليه أكثر لأسحاب وحرم له في الهروع ، وعليه أكثر لأسحاب وحرم له في الحرز ، والوحير ، وعبرها ، وقدمه في التصحيح وعبره ، و حدوداس عندوس في تذكرته وعبره .

والرواية الثانية عليه دم نفلها أو طالب وغيرم وأطلق من عقبل هذه الرواية .

قطه ها برم الحاهل والدسي دم أصاً وطاهر نقل ساودي برمه صدقة. قوله ﴿ ثُم يخطبُ الإمام خطبة ﴾

مهى - يحطب يوم النحر تمى حطة علمهم فلها النحر، والإفاضة و لا مى وهذا المدهب بص عليه وحرم به فى شور، وعبرد وقدمه فى الخرر، والفروع، والفائل ، والمعلى ، والشرح وتصره وصححه فى الرعاسين، والحاويين، وعبرهم قال حماعة من لأسحاب تكون بعد صلاة الطهر

قلت : الأولى أن كون تكرة في أول النهار ﴿ حَتَى تَعْمَهُمُ الرَّمِي وَالْبَحْرِ وَالْإِقَاصَةِ.

وعمه لايحطب عصره القاصى على النصيف والشارح : وذكر حص أسحالها أنه لايحطب يومثل ، وهو ظاهر كالامه في الوحيز ، وجزم به في التلخيص .

فالرق قال في الرعاية : بصحتها بالتكبير

فالرق أحرى إد أبى السمتع مكة طاف للقدوم ، مص عليه ، كمبرته . وهو من المفردات وكد المفرد والقارب العن عليه ، ملم كموا، دخلا مكة قبل يوم النجر ، ولا طافا طواف القدوم ، وعليه الأصحاب

وقيل : لا موف للقدوم واحد سهم - احتاره المصلف ، ورد الأول - وظال ا لانسلم أحداً وافق أبا عبد الله على دلك

قال في القاعدة الثالثة عشر ، وهو الأصح

قال الشيخ بني الدين : ولا يستحب للمسلم أن يطوف طواف القدوم بعد رجوعه من عرفة قبل الإقاصة . وقال : هذا هو الصواب

قوله ﴿ وَوَقُتُهُ * مَدْ نِصْفُ اللَّيْلُ مِنْ لِيلَةَ النَّجَرُ ﴾

يعنى ، وقت طواف لزيارة ، وهذا الدهب . وعليه الأصحاب ، وعنه : وقته من قر يوم الدخر

قوله (قال أخره عنه وعن تعميني حدر)

وهسدا الا ترج . ولا تلزمه وم إن أحد عن وم النجر وأبيع مني ، على الصحيح من عدهب وسليه حدهير لاتحدب

وفال في الوضيح مسيه دم إدا أخره عن يوم المحر سير عمر وحرج الفاصي وغيره و قا توجوب الدم إدا أحده عن أمام مني فالمرقع م أحد السعى عن أمام مني حار م ولا شيء عدم .

ووحه في القروع مما حرجه في الطواف : مثله في السعى .

قوله (ثم يسمى أبين الصَّفَا وَالرُّودَ إِنْ كَانَ مُتَمَّتُمًّا ﴾ .

هذا المدهب. وعديه الأمحاب ومص عليه وعنه بكتني سعى عمرته الشيخ تقى الدين . وأطلقهما في الغائق .

قوله ﴿ أُولَمْ يَكُنُّ سَمَى مَعَ طُوافِ الْمُدُومِ ۚ فَإِنْ كَانَ فِدْسَعَى : لَمْ يَشْعَ ﴾

هدا المدهب . وذكر في المستوعب وعيره رواية مان القارن بازمه سعيان . سعى عند طواف القدوم ، وسعى عند طواف الزيارة .

فاثرثان

إهراهما إدا قد السعى في الحج ركن ، وحب عديه صلد بعد طواف الربارة ان كان متمتماً ، أو مفرداً ، أو قارنا ، ولم يكن سما مع طواف القدوم فإن فعله قلله عالمًا ، متد به وأعده رواية واحدة

و إل كان اسباً فهل يحرثه الويه رواية ل منصوصال دكرها في الستوعب وغيره وصحح في التلجيص وغيره : عدم الإحراء

و إن قلم السعى و حب ، أو سنة ، فقال فى الفروع - و إن قيل . السعى ليس رك - قيل * سنة - وقيل - واحب - في حله قديد وحهان

فلت طاهر كلام أكبر لأسحاب أنه عل قبق السمى، لإطلاقهم الإحلال بعد الطواف

الثانية : قوله ﴿ ثُمَّ قد خلَّ له كُلُّ شيء لا يُحِلُّ إلاَّ سَد طوافِ الزَّيارة ﴾
الثانية : قوله ﴿ ثُمَّ قد خلَّ له كُلُّ شيء لا يُحِلُّ إلاَّ سَد طواف وأو استسر
اللا تراع ، فاو حرج من مكة قبل فعله رح حراماً حتى علوف وأو استسر
الله عرما ، و برحع متى أمكنه ، لا يجر به عيره ، فاله الأصاب ،
قوله ﴿ ثُمَّ مَا يَكِي رَمَّرَم فَي شُرَبُ مِنْهَا لَهَا أَخْبُ وَيَتَصَلَعُ مِنْهُ ﴾
الله تراح في حملة وراد في التنصرة ، و يَرَاشُ على عدمه وثو به

قوله (ثُمَّ يرجعُ إلى منَّى ولا يبيتُ عِكَمَ ليالَى مِنَّى) ملا راع في لحلة و أنى في اواحداث من هو واحد ، أو مستحد ؟ قوله (و يرمى الخنزات بها في أيام التَّشْرِيقَ بعد الزُّوالِ) هذا الصحيح من لندهب وعده حاهير لأسحاب وفطع مه كثير منهم عن سيه

قال الله عنوى في مدهب ، ومستوث الله هب : إذا رمى في اليومين الأولين من أيام منى قبل ترول لم يحرم واية واحدة . قاما في اليوم الأخير : فيحور في إحدى الرواسين شهى

قال في العدوع " وحود من لحو ي اربي قبل لزوان

وقال في الواضح و عور الرمى نطوع الشمس إلا تدت يوم . وأطنق في مسكم أيضاً أن له الرمى من أول وم وأنه يرمى في اليوم الثالث كاليومين فيله ثم تُنَفّر

وعبه ، يعور رمي مبعيض فين ازه بي او ينفر العدم

و مان منصور ال رمی عبد طوعم منتجل ، ثم بفر ، کآنه م پر علیه دماً وجرم به الرکشی

قائرة : آخر وقت رمي كل يوم : المرب و يستحب الربي قس صلاة الطهر عد الره ال

قوله - في الخَنْرَة الثانية والثالثة _ ﴿ يَقِفُ وَيَدْعُو ﴾

هذه للا ترع حكن قال نعص الأصحبات (افعًا بديه)، ويقل حبيل: يستحب رفع بدية عبد الجار

قولِه ﴿ ثُمَّ يَرَمِي جَمْرِهِ الْمَقْتَةِ بِسَنْعِ حَصَيَاتٍ . وَيَجْعُدُهَا عَنَّ عَيْمِهِ وَيَسْتَبِّطُنَّ الْوَادِي وَلَا يُقِفُ عِنْدُهَا وَيَسْتَقَبِّلُ الْقِنْلَةَ فِي الْخَمَرَاتِ كُنَّهَا ﴾ . فاله الأصحاب قاطبة وقال اوركشى فيها فاله الأصحاب في أنه يستصل القبلة في حمرة المقبه لـ بطر . إد لنس في الحديث دلك قوله ﴿ وَالتَّرْتِيبُ شُرِّطُ فِي الزَّمْي ﴾

نعى: أنه شترط أن يرمى أولا الحرة التى بلى مسجد الحيف ثم نصدها الوسطى ، ثم الفقية - وهـــدا المدهب - وعليه الأصحاب ، فاو كــكّس: لم يحره وعله بحراله مطلق - وعله نحرايه مع الحَهل

قوله ﴿ وَفَي عَدَدِ اللَّمْنَى رَوَايِتَانِ . إحداهما : سَلَّعُ ﴾ وهي مدهب وعليها الأسحاب ﴿ وَالْأَخْرَى أَخْرُ مِ حَسْ ﴾

قال فی معنی ، والأولی أن لائمقمل عن سنع قبل تمفیل حصاله أو حصالیل فلا الله ولا نتقص أكثر من دلك عمل عليه وعنه روانة ثالثة حر 4 ست وتقدم دلك فی أول الباب عند قوله لا وعدده سنعول حصاله له

قوله ﴿ وَإِنْ أَحَلَّ بِحَصَامِ وَاحَدُو مِنَ الْأُونَ : لَمْ يَضِحَ رَمَّيُ لَثَانِيةً ﴾ وهو مدهب، وعده لأسحاب وعده صح مع احدن، دون عبره قوله ﴿ وَإِنْ أَخَرَ الرَّمِّيُ كُنَّهُ مَا أَى مَعَ رَمَنَى يَوْمُ النَّعْرَ مَ وَرَمَاهُ فِي آخِرَ أَيَّامُ النَّشْرِيقَ : أَخْرَاً ﴾

ملا براغ و کون أداء على الصحيح من بدهت . قدمه في العروع وفاله العاصي و فنصر علمه في الممني ، والشرح

وقبل بكول قصاء وكدا الحكم لو أحر بمي بوم إلى العد رمي رميين . مص عليه وقاله الأصحاب

قوله ﴿ وَيِنَ أَخَرَهُ عَنَ أَيَّامَ الشَّمْرِيقِ ، أَوْ تَرَكُ الْمِيتَ عَتَى فِي الباليها فعليه دُم ﴾ إِدَّا أَحْرَ الرَّمَى عَنْ أَيَّامَ النَّشَرِ بَقَ : فعليه دم . ولا يَأْتَى به .كالبيتونَّة في مِثَّى ليه أو أكثر .

قوله (أو ترك المبيت عنى في لياليها)

فالصحيح من المدهب: أن عليه دماً الله حسن . وعليه أكثر الأصحاب وحرم به في الوحير وغيرهم . وقال احتاره الأكثر

وعنه نتصدق شیء علیه الحدعة عن أحمد قاله الفاضی وعنه لاشی، علیه واحدره أنو تکر ، وهی مسیة علی أن المبیت بیس نواحب علی مایاً بی فی الواحدات

قوله ﴿ وَفَي حَصَامَ أُو فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ مَاقٍ خَلْقٍ شَفْرِهِ }

رد أثرت حصاة الرحب عيه ماعب في حلق شد في على مامضي في أول للم محطورات الإحرام وهد الصحيح من لمدهب ، وقدمه في الدوع قال الدصي وظاهر نقل الأثرم لتصدق لشيء ، وعله الدلك في العبد

وعنه عليه دم ، حرم له في انجار ، و وجير ، والدائق ، وندكرة ال عبدوس ، وعيره . وقدمه في الرعاسين ، و حاو بين ، ظال في الدروع : وهو حلاف لهل الخاعة والأصحاب قال امن عقبل ـ صعفه شيخ، لمدم الديبل

وعبه لاشيء عمه فيها .

قامرتم : لو ترك حصابين ، فين قلب في خصاة ماقى حلق شعرتم ، في الحصابين ماقى حلق شعرتم ، في الحصابين ماقى حلق شعرتين ، وفي تلاث ، أو أرابع ، أو حمل - دم على بالقدم من الحلاف

و إن قلم في لحصاة دم على الحصاءين، والثلاث . دم، بطر في أولى وعمه في الحصا بين مافي الثلاث ، كجرة وحمار وعمه لاشيء في ترك حصاص

قال المصنف، والشارح : الطاهر عن أحمد ، لا شيء في حصاة ولا حصاب وأما إذا ترك لمبيت نبى ليلة واحدة ، قرم المصنف هما : أن فيها مافي حاق شعرة وهو إحدى الروابات الأمه ليست بسكا عبرده ، محلاف سبيت عردلفة ، قاله القاصي وعبره وقال : لا تحتلف الروابة : أنه لا يجب هم ، وحرم تب قاله المصنف ، واب سحافي شرحه ، و حدر المصنف ، وحوب الدم .

وعنه أتوك لبلغ كاترك لان من كام. د كره جاعة .

وعمه علمه دم قدمه في الرعايتين ، والحاويين . وعنه لا شيء عليه .

فامرة . قوله ﴿ وَلَيْسَ عَلَى أَهْلَ سَقَايَةَ الْحَاجُ وَالرَّعَاءُ صَيِّتَ عَنَى ﴾ وهذا ملا تراع . و نحو هم ال مي بلاً ومهراً .

شهير : معهوم قول المصلف لا وليس على أهلى سقالة الحاج والرعاه وبيت بمني لا أن عيرهم المومه المست لها مطلقاً . وهو الحيج - وهو المدهب ، وعليه أكثر الأحمال

وقيل : أهل لإعمار من غير الدعاء لمكالموضى، ومن له مال يحاف صياعه ، وتحوهم لم حكم الرعاء في ترك البينو له لم حوم به المصلف ، والشارح ، وان روس

> قال في الفصول : وكذا حوف فوات ماله ، وموت مريض . قلت . هذا والذي قليه هو الصواب

قان القاصي وغيره ٢ يستحب أن يضع الحصي في إنا النائب . ليكون له عمل في الرمي ، اللهي

وله أعى على المتنيب : لم مقطع النيامة

قوله (فمن أحبّ أن يَتعجّل في يَومَيْنِ . خَرَحَ قَسْ عُرُوب الشّهُس) هذا بلا بزاع . وهو النّفُر الأول ولا يصر رجوعه بعد خروجه ، لحصول ارحصة . و يس عليه في اليوم النالث رمى . قاله الإمام أحد

و يدفن الله الحمي ، على الصحيح من للنهب . وقيل : لا .

قال فی الفائق عد أل قدم الأولى ــ قدت ـ لانتمیں . مل له طرحه ودهمه پای عیره ، انتهبی .

فعلی لأول: قال مص لأسحاب منهم صحب الرعابدين ، والحاويين ـــ يدفقه في المرمي

وفي مسك ال الزاعوى أو يرمي جن ، كفيل في التواتي قبلها .

تنهيم في شمل كالام المصلف مرابد فإقامة تنكة وهو كدلك، وعليه الأصحاب وعنه الأصحاب وعنه الأستحاب وعنه الأول أن نقيم تمكة وحله المصلف على الاستحاب بقداء للرمان من الدول أن نقيم تمكة وحله المصلف على الاستحاب بقداء للرمان من المرابع ا

قوله ﴿ قَالَ عَرَاتِ وَهُوَ مِهَا ﴿ لَرِمَّهُ اللَّبِيثُ وَالرَّمْيُ مِنَ الْمَدِ ﴾

هد ملا برع ويكون رمى مد الروال ، على الصحيح من الدهب على ما مده على ما مدهب على ما مدهب النقر الثانى ما مدم وعله أو قدم أصاً ، وتقدمت هذه برواية أيصاً قريباً ، وهذا النقر الثانى المام ألقيم مناسك المحيل ، لأحل من سأحر فاله الأمحاب ، ودكره الشيح تتى الدين .

آلت عيدي بها .

مُهِ وَوَلَ الْمُصْنِفِ ﴿ فَإِدَا أَنِي مَكُمَّةً لَمْ ۚ يَخْرُحُ حَتَّى يُوذَعِ البَيْتِ الطَّوَافِ إِذَا فَرَغَ مِنْ جَمِيعِ أَمُورِهِ ﴾

يعتمى : أنه لو أراد سقاء بمكة لا وداع عنه وهو كدلك ، سبو ، نوى الإظامة قبل النفر أو سده . قوله (فإِذَا ودَّع البَيْتَ ثُمَّ اشْتَغُل فى تِحارَةَ ، أَوْ أَقَامَ . أَعَادَ الوَّدَاعَ ﴾ إدا ودع ثم اشتمل فى نحرة : أعد الوداع . قولا واحداً . و إن اشتمل سير شد رحل وبحوه : أعاد الوداع . لا خل فيه خلافاً .

وقال في ترعبتين ، والحويين : وإن قضى حاجة في طريقه : لم يعد أيضاً . نص عليه . وقدمه في الفروع . وجرم نه في التنجيص وعبره

وقال این عقیل ، واس الحوری . این نشاعل می طریقه نشرا، راد و بحود : لم نمد .

وقال المصنف والشرح ... إن قصى حاجته فى طريقه ،. أو اشترى رادا فى طريقه : لم بهذا راد فى السكهرى : أو صلى .

فوالر

مها : يستحب أن يصلى بعد طواب الرداع ركمتين و بقبل الهجر ومها : يستحب دخول البيت ، والحفر منه ، ويكول حافياً ، الاحف ولا بعل ولا سلاح ، فعل على دلك ،

ومنها ما فالله في الفنون : مطح دجون اسيت فوق الطو ف بالدن على قلة العلم ، التنظيم .

ومنها ، النظر إلى النيت عناده ، قاله الإنام أحمد الوقال في العصول : وكدا وقريته لمقام الأنبياء ، ومواصم الأنساك ⁽¹⁾

قوله ﴿ وَمَنْ أَخْرَ طُوافَ الزّيَارَةَ فَطَافَهُ عِنْدَ الْخُرُوحِ . أَجْزَأَ عَنْ طُوافِ الوّدَاعِ ﴾ .

هذا المدهب، وعنيه الأسحاب وقاله الخرق في شرح المختصر ، وصاحب المتنى في كتاب الصلاة . فاله في القواعد

⁽١) هن في دلك حديث يصبح عن رسول الله صلى الله عليه وسد ، أو أثر عن الصحابة أو التاسين للم برحمان "

وعنه لايحريه عنه . فيطوف له . وأطلمهما في المعني .

فالمرفي الواحر طواف القدوم وطافه عند خروج المرخوه عن طواف الوداع على الصحيح من المدهب قدمه في الفروع [وهو طاهر كلام كثير حيث اقتصروا على المدالة الأولى] وقال في المدالة ، والمدهب ، وصحوك القهب ، والهادى ، والمستوعب ، والحلاصة ، والتلخيص ، والترغيب ، والرعانتين ، والماو بين ، عجزيه ، كملواف الزيارة ، وقطعوا به ، وقاوا مص عليه رد في المداية _ في رواية ابن القام _ قنت هذا المدهب و، أو لم قدمه في الفروع مواف قوله الم فإل حررة قبل الوداع رجع إليه قال لم يمكنه فعليه دم) وقوله الم فإل حررة قبل الوداع رجع إليه قال لم يمكنه فعليه دم) إذا حرج قبل بودع ، وكان قريبة فعليه المرجع إليه قال لم يمكنه فعليه دم)

إدا حسيج قبل تودع ، وكان قريبه قبيبه الرحوع ، إدا لم يخف على تقس أو مال أو فوات رُفقة ، أو عبر دلك - فإن رجع فلا دم عليه

و إلى كال حيداً _ وهو مسافة القصر _ لرمه الده صواه رحم أولا . على الصحيح من المدهب ، قص عليه ، قال في العروع : لرمه دم في المتصوص . قاله القامي وعيره ، وحرم به في المستوعب ، والتلحيص ، والسكافي ، والرعايتين ، والحاويين ، وغيره .

وقال المصنف ، وغيره : و يحتمل سفوط الدم عن النميد برجوعه كا قر من ومسافة القصر ، من مثله ، قال الزركشي وقد غن من الخرم وأن إذا لم يمكن الرجوع للقراب: فإن عليه دم أن وكذا به أسكنه وم يرجع عطريق أولى .

همتی رحم القراس ، ما يغرمه إحدام بلا براع ، قال المصلف والشارح كرجوعه لطواف الزيارة و يال رجع المعيد أحرم بعمرة لزوماً ، و ماكى بها و بطواف الودال في ترق تال في الفروع الواودع شم أقام شي ، ولما يدحل مكة ا يتوجه حواره وإن حرج عبر حاج ، فظاهر كلام شيحنا . لا يودع ، النهى تميين تشهير تعليد تشهل كلام المصنف وهو قوله « فإن حرج قبل الوداع ٥ كل حاج سواء الحائض والنصاء ، وهو سحيح ، وهو المدهب ، وعليه الأسحاب وقال المصنف والشارح : أهل الحرم لاوداع عليهم قوله ﴿ إلا الحائص والنّفساء فلا وداع عليهما ﴾

ملا تراع وهو مقد ته إذا لم نظير قبل مفارقة النفيان عين طهرت قبل مفارقة النفيان ؛ م يارمها المود للوداع و إن طهرت بعد بنفارقة النفيان ؛ م يارمها المود ، ولم كان قبل مسافة القصر علاف المقصر با ترك .

قوله (وإذا فرغ مِن الوداع. وقف في الْمُلَّمَزُم، بَيْنَ الرَّ كُنِ وَ لِبَالِ) وهذا بلا فراع بين الأصحاب . وذكر أحد : أنه رَّنَى المطير أبصاً ـ وهو تحت الميزاب ـ فيدعو .

وذكر الشيخ تنى الدين : ثم يشرب من ماه زمرم و يستلم الحمر الأسود .
و مقل حرب إدا قدم مصدراً ، فيستحب له أن نقيم بمكة سد عرته ثلاثة أيم . ثم بحرج في التعلق ودع على عليه ، ودكره أم تكر ، وقدمه في التعليق وعيره و حاله حداعة على الدب .

ود كر آن عشن ، و س الزاعوى الا يولى طهره حتى بعيب قال في العالق ، لا يسي به المشي القهمرى مد وداعه وقدمه في الرعابة قال الشيخ تتى الدين هد مدعة مكروهة ، ودكر جاعة من الأصحاب ميهم صاحب الهداية ، والمدهب ، ومسوت الدهب ، والمستوعب ، و لحلاصة ، والمتلجيس ، والرعايتين ، واحدو بين ، والعائق وعيره - " ثم باتى المحسب ، فيصلى فيه الظهر والمصر والحرب والدن ، شم يهجم و فتصر عليه في المعنى

قولِه ﴿ فَإِدَا فَرَغَ مِنَ الْحَجِّ . اسْتُنجبَ لَهُ زِيارَةً قَبْرِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَقَبْر صَاحَتَيْه ﴾

هذا المذهب . وعليه الأسحاب قاطبة ، متقدمهم ومتأخره (١)

وقال في العصول: نقل صالح ، وأنو طالب إدا حج للعرض: لم يمر بالمدسة . لأنه إدا حدث به حدث الموت كان في سبيل الحج و إن كان علوعاً بدأ بالمدسة .

فالرتان

إهداهما يسبعب استقبال الحجرة السوية على ساكمها أفصل الصلاة والسلام ــ حال بارته . ثم مدفراعه يستقبل المبلة ويحمل الحجرة عن يساره . و بدعو داكره الإماء أحمد ، فال في الدوح وطهر كلامهم قرب من الحجرة أو بعد التبعى

قلت : الأولى القرب قطما

قال فى السنوعب وعيره ا إنه بستقبل و ندعو قال ابن عقيل ، وان الجورى : تكره قصد القنو الدعاء قال الشيخ "تي الدين أو وقوفه أيضاً عندها للدعاء

النام الا يستحب تسحه غدر عليه أفصل العملاة والسلام على الصحيح من مدهب ، فال في الستوعب : من لكره ، قال الإمام أحمد : أهل المؤكاوا لا يحسومه القال أنو الحارث : يدبو منه ولا يتمسح مه : بل يقوم حداه وفيسلم . وعنه يتمسح به ، ورحص في المنبر .

⁽۱) إعاشت عن اسى صبى الله عليه وسنة و لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساحد الحدث و فالرائم مسعد وليس مساحد الحدث و فالرائم مسعى أن يعصد لسفر لأحل الصلاة في المسحد وليس رسول الله صلى الله على أضلة المتوقى ، فإن الصلاة والسلام عليه بسلمائه من حيث يكون الصلى والمسلم ، وصبح عنه صلى الله عليه وسلم أنه فالى و الملهم الا تحسل قرى عيداً ه

قال اس الراعوفي وعبره : وأليَّاتِ المتبر . فيتمرك هـ. تمركا بمن كان برنقي عليه (١) .

قوله - في صفة العمرة - ﴿ من كَانَ فِي الْحَرَّمِ : خَرَجَ إِلَى الْحُلِّ فَأَخْرَمَ مِنْهِ ﴾ .

الصحيح من المدهب . أن إحرام أهل مكة ، ومن كان تها من عيرهم ، وأهل الحوم - يصبح بالعمرة من أدى الحل . وعليه حاهير الأسمال^(٢)

وقال ان أبي موسى ؛ إن كان بمكة من عير أهلها، وأراد عمرة واحمه ؛ فى الميقات عبو أحراء من دومه لزمه دم وإن أراد الهلا ؛ فمن أدى الحل ، التنهى ونقدم دلك مستوقى فى عاب الموافق فى قوله ، وأهل مكة إدا أرادوا السيرة فى خل » .

قولِه ﴿ وَالْأَوْصَالُ . أَنَّ يُحْرِّم مِن التَّنْعِيمِ ﴾

هددا أحد الوجهين . جزم به في الهداية ، والمنههب ، ومسبوث الدهب ، والخلاصة ، والشرح ، وشرح ابن منجا .

والوحه الذي . أن الأفصل أن يجرم من الحير" لله حرم مه في المستوعب ، والتنجيص ، و النالة ، والرعايتين ، و لحاويين ، وألفائني عد كرم في باب الموقيت ، وأطلقهما في المروع وقال: صاهر كالام الشنج ـ العلى مه المصنف ـ الكل سواء

(١) فد على ارسول حلى الله عليه وسلم وحدر أشد التحدير من انبرك ما ثار الأسياء ، وأنه عا صل به لساغول عن دل المرسمين ، وقصة فطع عمر بن الحصاب رحمى الله عنه في قطع شجرة بيعة الرصوان مشهوره ولقد كان لكم فيم أسوة حسة (٣) حقق الإمام ابن القم في راد المعد أنه ليس من السنة حروح من عكل إلى الحل وإحرامه بالمعردة من التعم والاعيره ، أن لمسكى يعمر لبيب بالطواف وحقق أصاً أن عائشة حين حرج بها أحوها عند الرحمى كان دلك بطيباً ها لأنها كانت قد وحلمة مكة حائصاً ، وبدلك م تعمله بعد هذه سنة مصده وقد

حجت مرار

وما أستحصر كلام الصف هنا . ولعايه أراد في النفي ، أو لم تكن في السنعة التي عنده .

والأفصل بعدها: الحديثية ، على الصحيح من المدهب، وطاهر بنصف التسوية ويقل صالح وغيره في المسكى * أفصله النمد على على قدر تعنها عال القاطي في الحلاف مراده من الميقات "نشّة في روانة تكر من محمد .

وقال في الرعامة : الأفصال عد الحديثية عما تُعُد م عن عليه

تغير ، قوله الا والأفصل أن يحرم من النام ه هو في المحة مقرودة عن المصلف وعليها شرح الشارح ، والى ملح الله على المسلح هذا كله ساقط مناه والم المسلم المال المالة المالة مناه والمحكمة المالة ال

قوله (فإن أخرم من الحرم لم يجره) الا براع (ويَلْمَقَدُ وعَلَيْهُ دُمُّ) الله المعالم على الصحيح من السعب وعليه أكثر الأصاب وعليه وعليه أكثر الأصاب

وفيل لا يصح فان في اله وع ولي أحرم بالمعرة من مكة ، أو الحرم لزمه دم وخد أنه إن حرج إلى الحل قبل طوافي وكد بعده ، كوجرامه دون ميقات الحج و با قول : لا بعلى وبابعه على دلك الصنف في المعنى وفال في الرعابه : فإن أحرم بها من الحدم أو من مكة ، معتداً صح في الأصح ورمه دم

وفيل . إن أحدم سه مكل من مكة ، أو من بخية الحرم : حرج إلى الحل قبل طوافها . وفيل فيل إتدمها ، وغاد فأنمها ، كديه . وغيه دم لإحرابه دول ميثاتها . و إن أنمها قبل أن يحرج إليها . في إحرائها وحدل . «شهى

قال الركشي الدين لم يح ج حتى أنم أهدها فوجهان المشهور فإحداء .

قطى القول بعدم الصحة وجود هذا الصوف كندمه . وهو باق على إحامه
حتى يحرج بين حال شم يصوف حد دلك و يسمى و إن حتق بعد دلك عمليه
دم وكدلك كل ما فعله من محصورات إحرامه عدم قد ية

و إن وطيء أفسد عمرته ، و يتصلى في فاسدها ، وعليه دم ، و يقصيها الممرة من الحل ، و يحرثه علها ، و إن كانت عمرة الإسمالاء ، قال في ارعابة . و محممل أن يجزى، و بقد

قوله ﴿ ثُمَّ يَعَلُوفُ وَ يَسْتَمَى ثُمَّ بِحُلْقِ أَوْ مُقَصِّر ثَمَ قَدْ حَلَّ. وهلُّ عَلَهُ فَبْلِ الْخَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ ؟ عَلَى رَوَايِنَيْنِ ﴾ .

أصل هاتين الروانتين : الروايتان التنان في الحجج : هل احلق والتقصير ساث أو إطلاق من محطور ؟ على ما نقدم . ذكره الشارح ، وان صحا . وتقدم أن الصحيح من المدهب : أنه نسك .

فالصحيح هنا : أنه نسك ، فلا يحل منها إلا نعمل أحده ، وهو المدهب محمحه في التصحيح وعيره وحرم به في الدخير وعيره

والسروام الثانية: أنه إطلاق من محظور فيحل قبل فعله ، وأطلقهما في المدانة ، واندهب ، والتلجيمين المدانة ، واندهب ، والتلجيمين

و ﴿ فَى وَ وَاحَاتَ السَّرَةَ ؛ أَنَّ الْحَلَاقَ أَوَ الْتَقْصِيرُ وَاجِبُ فَى إَحَدَى الرَّوَايِتِينَ قُولُهُ ﴿ وَتَجُزِّى وَ مُحْرَةً ۚ الْقَارِبِ ، وَالْفَشْرِةُ مِنَ النَّسْمِيمِ عَرَى مُحَرِّرَةً الإسلام فِي أَصِيحُ الرَّوَايِتَيْنِ ﴾

تحرى، عمرة القدر، عن عمرة الإسسلام . على الصحيح من للذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

و لرواية الثانية : لا تحرى، عمرة القارل عن عمرة الإسلام | احتاره أنوسعمى وأنو لكر ، وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ،

وتقدم دلك في الإحرام في صفة القران.

وأما العمرة من التميم : فيجرى وعن عرة الإسلام ، على الصحيح من المدهب جرم به في الوحير وعيره وقدمه في الشرح وعيره والرواية الأحرى : لا تجرى. عن الصرة الواجبة . فوامر

اهده ها - لا بأس أن بعنم في السنة مرار والصحيح من المدهم - كراهه الإكتار منها ، والموالاة بينها ، قال المصنف بالفاق السنف واحتاره هو وعيره ، وقدمه في الفروع .

قال الإمام أحمد : إن شاء كل شهر . وفال أبصاً : لابد أن يحلق أو غصر . وفي عشرة أيام يمكن الحلق .

وقيل استعتب الإكثار ملها ، احتاره جماعة وحرم به في الهـ د ، ق و الدهب ، ومسوث الذهب ، والمستوعب ، والعائق ، وعيره ، وقدمه اس رريس في شرحه ،

وس کره أطنق السکراهة . فان فی العروع : و پنوحه أن مراده . إذ عرص بالطواف ، و إلا ، لکره ، حلاقًا شبيحه ـ يعنی له الشبيح تقی الدين ـ

وقال في الفصول - له أن نصم في السنة ما شاه ، و يستحب سكر الها في رمضان الأمها فيه تبدل جعة .

وكره الشيخ غى الدين لحروج من مكة للعم ة إد كان تطوع . وهان · هو لدعة الأنه ، يصله، عليه أفصل الصلاة والسلام ولا سمانى على عهده إلا عائشة . لاقى ومضان ولا فى غيره اتفاقا .

الثانية : المسرة في رمص و أفصل مطاقًا : قال الإمام أحمد : هي فيه تعدل حجمة قال : وهي حج أصم .

التالة: الصحيح من لمدهب أن الممرة في عير أشهر الحيج أفصل من فعلها فها دكاه الفاصي في الحلاف وهله الأثراء، والن إلزاهيم عن أحمد وقدمه في الفروع، وقال: طاهر كلام حداعة التسوية قلت : احتار في الحدى : أن العبرة في أشهر الحج أقصل ، ومال إلى أن فعالمها في أشهر الحج أقصل من جدنها في رمضان

الرابعة : لايكره الإحرام مها يود عرفة والنجر - وأيام النشريق على الصحيح من المدهب . نقل أبو الحارث * نعتمر متى شاه

ودكر معن الأصحاب رواية • كره في أيام التشريق. قال في العائق - راد أبو الحدين : يوم عرفة ، في أصح الروائين - ودكر في مرعاة . تكره أيام النشريق ، وقال - ومن أحرم ب فيل ميقاتها : لم تصح في وحه قوله ﴿ أَرْ كَانُ الْخَجِّ مَ الوَّقُوفَ بِمَرْفَةً ، وطوافُ الرَّيَارَةِ ﴾

ملا براع فيهما فو ترك طواف تريارة - رجع معتمراً عليه الجاعة ونقل يعقوب - فيمن طاف في الحجر ورجع لمعدد - يرجع لأمه على بية إحرامه ، فير وطيء أحدم من لتنظيم على حدث الل عناس ، وعليه دم - ونقل عيرد مساه فالمصنف حمه الله ، قدم أن أركل العج اله فوف عرفة ، وطواف لريارة فقط فيس المنعى والإحرام ركبيل على للقدم عنه

أما السعى عليه ثلاث روادت إحداهن هو ركن وهو الصحيح من المدهب عليه عليه وحرم به في سور ومحمه في السجيف، والحراء وقدمه في الدوع، والحراء والحراء والمائق

والوية الناسة هو سنة وأصفهما في هدية ، والسوعب ، و خلاصة ،
وادوا له الثالثة هو واحب حداد أو اختين الهمي والقاضي ، و نصف والشارج ، مصاحب الفائق ، وغيره محرم به في محير ، و نسعت وأطبقهن في المدهب

وأما الإحرام وهو الله علم علمان : أنه علم أن فالمناس أنه واحب وهو روالة عن أحمد وذكرها القاصي في لحجاد عليه عنه في التنجيص . وحكاها في الدنق . وقال: احتاره الشيع _ يسي المصلف _ واحتارها التيمي أيك . ولا يذكرها في الدوع .

وعنه أنه ركل وهي المدهب حرم به في المجرد ، والوحير ، والمنور وقدمه في الرعايتين ، والحاويين ، فإن الن سبح في شرحه ؛ هذه أصبح . في طاهر قول الأصحاب وأطلقهما في العائق

وعنه أنه شرط حكاها في الفروع ، قال في الرعاية ، وقيل هنه ، إن الإحرام شرط ، قال ال منحافي شرحه ، وم أحد أحداً ذك أل الإحرام شرط ، و لأشنه : أنه كملك . و به قال أو حيهة

ودلك أن من قال بالروامة الأولى؛ فاس الإحراء على بية الصلاة ، وبية الصلاة ؛ شرط فكد بحب أن كول الإحراء شرط ولأن الإحراء جور فعله قبل دحول وقت الحج فوجت أن يكول شرط ، كاعلها ة مع الصلاة ، انتهى وقال أيضاً في إلى الإحراء والأشه أنه شرط ، كا دهب إيه سمل أسحاما ، كنية الوصوء ، فلمل قوله هنا \$ لم أجد أحداً ذكر أنه شرط ، سبى عن أحد . وإلا كان كلامه متناقص

وأطلق روانة الشرطية واركبية في العاوع - وقال : في كلام حماعة ماصاه. ه : روانة نحوار تركه

> وقال في الإرشاد ؛ وهو سنة وفي الاهلال فريصة ، وعنه سنه قوله ﴿ وَوَاحْمَاتُهُ سَبِّمَةٌ * : الإجْرَامُ مِن المَيْمَاتِ ﴾ الا تراع ، يشاء ودو ما في التحص ، والإنشاء أولى قوله ﴿ وَالْوَقُوفُ سِرِفَةً إِنْ اللَّيْلِ ﴾

مراده إد وقف سراً. فيجب الجم بن السرواليور على الصحيح من المدهب وعده الأصحاب وعده لجم بنهما سنة مؤكدة.

قوله ﴿ وَالْمَبِيتُ عُرْدَلِيَّةً ۚ إِلَى مَا مُدَّ نَصْفِ اللَّيْلِ ﴾

مراده : إذا واقاها قبل نصف الليل والصحيح من المدهب أن اللبيت تمرداعة إذا حدها قبل نصف الليل واحب وسنه الأصحاب وعنه ليس تواحب واستثنى احرق من دلك الرعاة ، وأهل السقالة ، لا يحمل عليهم ميت عمردلعة. قال الزركشي : ولم أر من صرح باستشائه، إلا أن محمد ، حيث شرح احرق قوله ﴿ والمبيتُ بحتى ﴾

الصحيح من المدهب أن المنت على في ليابها واحد , وعليه أكثر الأصحاب . وعنه سبة

ونقدم قر ساً مابحت ف ترك سبت ب في ياسه ، أو في ليلة قوله ﴿ وَالرَّمْيُ ﴾

ملا براع و يحب تربيه على الصحيح من المدهب ، وعبه لا و تقدم أنه : هل هو شرط ، أم لا؟ أو مع الحين .

قوله ﴿ وَالْحَلَاقُ ﴾

مراده: أوالتقصير، على مانقدم والصحيح من المدهب أنه واحب وعليه الأصحاب وعنه نس تواحب، ونقدم ، هل هو سنك ، أو إطلاق من محطور؟ . قوله ﴿ وَطَوَافَ الْوَدَاعِ ﴾

هد الصحيح من المدهب ، وعده جاهه الأصحاب وحرم به في الوحير ، وعبره وقدمه وصححه في الفروع وعيره

وفيل: بس نواحب.

تمهیر: طاهر کالام المصلف ۱۰ أن طواف الود ح ۱۰ من وبو ما تکن عکمة . قال فی الفروع ما هو طاهر کالامهم . قال الآخری ۱۰ و علوفه متی آزاد الحروج من مکه آو سی ، او س عمر آخر قال في الترعيب، والتاجيم - لايحب على عير الحاج . قال في الستوعب: ومتى أراد الحاج الحروج من مكة . م محرج حتى بودع فائرة ، طواف الدداع - هو طواف الصدر ، على الصحيح وقب الصدر طواف الريارة وقدمه لرركشي

تنبير : شمل قوله ﴿ وَما عدا هَدَا سَنَى ﴾ مسال فيه حلاف في لمدهد .
منها : است على بيساة عرفة ، والصحيح من المدهد . أنه شبة ، قصع به
ان أبي موسى في الإرشاد ، والقاضى في الحيلاف ، وابن عقيل في المصول ،
وأبو الخطاب في المداية ، وابن الجوري في المدهب ، ومسبوك الذهب ، والسامري
في المستوعب ، والمصنف في الكافي وعيرهم ، وهو طهر كلامه في الجلاصية ،
والتنصيص ، والشرح وعيره ، وقدمه في العروم

وقيل بحب حرمه في وعنين، والحوين

ومنها: الرمل والاصطناع ، والصحيح من الدهب أنهم شنت وعسمه جماهير الأصحاب ، وفي عيون المسائل: يجنن ونقل حسن إد سبي الرمن فلا شيء عليه ، وقاله الخرق وغيره ،

ومها طواف القدوم، والصحيح من المدهب أنه سنة وعليه حماهير الأصحاب، ونقل محمد من حرب: هو واحب، وهو قول في الراء به

ومنها: الدهم من عرفة مع الإمام والصحيح من المدهب أنه سه قاله الصنف، والشارح، وغيرهم، وقدمه في العائق قال الزركشي هو احتبار حمود الأصحاب، وعنه أنه واحب وقطع الحرقي أن عليه دماً متركه ، وأعللتهما في الرعانين، والحاويس، والعروع.

قوله ﴿ أَرْكَالُ النَّمْرَةِ : الطُّوافُ ﴾ ولا راع (وَفِي الإِخْرَاءِ وَالنَّمْنِي رِوَالَدِنِ) اعلم أن الخلاف ها _ في السعى و لإحرام ، وفي الإحرام أيضاً من اليقات _ كالحلاف في دالك في الحج ، على ماتفده ، نقلاً ومدهبا ، هذا الصحيح من مدهب ، وقيل أركاب الإحرام ، والطواف فقط ، فحكره في الرعاية ، وقال في الفصول ، السعى في المعرة ركن مخلاف لحج الأنها أحد السكين . فلا نتم إلا تركيس كاجح

قوله (وواحبائها ، الحلاق ، في إخدى الرّوايتين)
وهو أيضًا منى عنى وحو مه في الحج على ما قدم علا حجة إلى إعادته ،
قوله (فَمَنْ تَرَكُ رُكُ لَ لَمْ يَهُمْ لَسُكُهُ إلاّ بِهِ)
وكد لو ترث الله له : لم يسح دلك الركل إلا به
(وَمَنْ مَرَكَ وَاحِدٌ فَمَنْيَهِ دَم) وَلَو كان سهواً أو حهلا
و هذه في حص الممائل : حلاف مده وحوب الدم كاملاً كترك الممنت
على في حامه و محود وكذا غدم الحلاف فيا إذ تركه حملا

باب الفوات والإحصار

قوله ﴿ وَمَنْ صَلَّعَ عَلَيْهُ الفَحْرُ وَمَ النَّحْرِ ، وَلَمْ يَقَفُ مِرَ فَةَ : فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُ ﴾

> اللا براع ، وسوا، فانه الوقوف مدر خفتر أو عيره ، أو لمير عدر . قوله ﴿ وَ يَتْحَلَّنُ طِلُوافَ وَسَنْيٍ ﴾

يحتمل أن تكون ما اده : أنه يتحمل معوف وسعى فقط ولول كن عمرة وهو الطاهر ، وهو قول ان حامد دكره عنه جماعة و يحمل أن تكون مراده ، يتحمل معمرة من طواف وسعى وعيره ، ولاينتسب إحرامه ، واحتساره ان حامد أيصًا . دكره عنه القاصى - وهو روانة عن أحمد . والحتاره في العائق .

وعنه أنه بنفلت إخر مه بممرة . وهدده الرواية في المدهب، نص عليه قال في المدهب، نص عليه قال في التدخيص . هذا الصحيح من المدهب، وقدمه في الدروع ، واستوعب، وقلاً: احدره الأكثرات قارةً وغيره منهم أنو تكر الرهو طاهر كالاء الدرقي. وهو من المفردات.

قال الركشي فالدهب المصوص : أنه يتجس بعمرة ، احتاره الحرقي ، وأنو تك ، والقاصي ، وأصحامه ، والشبحان قال ، فعلى هذا صرح أو الخطاب ، وصحب التنجيص ، وغيره ، أن إجرامه سقلب تنجرد العوات إلى عرق قال الشارح ، ويحتمل أن من قال قاو يجمل إجرامه عمره ، أرد ، "به بعمل فعسل المعتمر ، من الطواف والسعى ، فلا تكون بين القوين خلاف ، النهى

ونقل این آبی موسی . آنه یخفی فی حج فاسد و مرمه توانع انوقوف : من مبیت ، ورمی وغیرهما . و یقصیه . انتهی

قبلي المدهب : يدخل إحرام الحج فقط .

وقال أنو الحصاب : قائدة الحلاف ، أنه إن صارت عمرة - حر إرجال الحج عليها ، فيصير قارع ، و إذا لم تصر عمرة : لم يحر له ذلك

واحتج القاصي نقدم الصحة . على أنه لم ينتى إحراء الحج ، و إلا له يضح . وصار قارنا .

واحتج من عقيل : بأنه لو حار هاؤه الحر أداء أصال الحج به في السبه المقالة و بأن الإحرام : إما أن يؤدي به حجة أو عرم الأماعيل عرة فلا

التائرة الده السرة التي الهلست لاتحرى، عن عرة الإسلام، على الصحيح المسان من لمدهب، نص عليه الرحومها كمدورة اوتين اتحرى،

قال في الشرح * و يحتمل أن يصير إحراء الحج إحرام معدة، تحيث يجر مه

عن عمرة الإسلام ، ولو أدحل الحج عليها الصار قارنا إلا أنه لا تكمه الحج مثلث الإحرام ، إلا أن يصير محرة به في عير أشهره فيكون كن قلب الحج في عير أشهره . ولأن قلب الحج إلى العمرة بحور من عبر سنب ، هم الحاجة أولى فوله (ولا قصاً عليه ، إلا أن يكون فرصًا)

إن كان فرصاً وحب عبه القصاء علا فرع ، وإن كان علاً ، فقدم المصنف أنه لا قصاء عبه ، وهو إحدى الرواعين وقدمه في المستوعب ، والترعيب ، والتنجيص وصححه في النعة ، والشرح ، وتصحيح الحر ، والبطم ، وصححه الى درين في شرحه ، فيها إذا أحصر عدق وهو من المفردات

وعه عليه القصاء كالفرص ، وهو المدهب اقبل في الفروع ا والمدهب لزوم قصاء النفل ، وحرم به الخرق، وصاحب الوحير ، قال برركشي هده الرواية أسحهما عبد الأسحمات ، وقدمه في الرعاسين ، والحاويين ، وعيرهم ، وقدمه اس ررين فيس فاته الوقوف سرفة ، وأطلقهما في المدانة ، ومدهب ، ومسموث الذهب ، والحلاصة ، والشرح ، والعائق

قوله (وهَلْ يَلْزُمُهُ هَدَّىٰ ؟ عَلَى رَوَايَتُيْنِ ﴾

وأطلقها في الهداية ، والمدهب ، ومسبوك الذهب ، و حلاصة ، والدش .

احراهما : سرمه هدى ، وهو المدهب ، حرم به في الوحر وعيره ، والاحمه في المحر وعيره ، والمحمد في المحمد ، والشرح ، والرعانتين ، والحلوبين ، وشرح الله ربي ، والمصبيح ، وعيره ، وقدمه في المستوعب ، والحلوبين ، قال الزركشي : هي أصحهما عند الأصحاب .

والروابة الثانية . لا هدى عليه

ملى المدهب: لا فوق مين أن كون ساق هدياً أم لا . بص عليه . و يدنح الهدى في حجة القصاء ، إن قلما عليه قصاء . . و إلا دبحه في عامه . قال فی المستوعب ۱ إن كان قد ساقی هدماً العام، ولم حرم عن دم الفوات. وقاله اس أبی موسی ، وصاحب التلجيس ، وغيرها

وقال المصنف: لايجزيه إن قانا توجوب القصاء . انتهى .

صلى الأول منى كون وسوحب عليه ؛ فيه وحمان.

أهرهما : وحدى شه وكر وحراء حه إلى قابل.

والثالى : لم يجب إلا في سنة القصاء . انتهى

قال فى القروع : و بلزمه هدى على الأصح قبل مع القصاء ، وقبل : بارمه فى عامه دم ، ولابلزمه دمح إلا مع القصاء ، إن وحب قبل تحظه منه ، كدم البتيم ، و إلا فى عامه ، التنهى

وقال في الرعامة ، مجرحه في سنة الموات فقط إن سقط القصاء و إن وحب قمه لا قبله ، سواء وجب سنة الفوات في وحه ؛ أو سنة القصاء ، اشهى قلت : الصواب وحو به مع القص ، وهو طاهر كالامه في الرعامة الصمرى ، والحاويين .

فالرق ه الهدى » هنم، دم ، وأقله شاة ، هذا المدهب ، وعليه جماهير الأسماب، وقطموا به وقال في الموجر المرمه بديه .

فعلى المدهب، وعدم الهدى رمن أوجوب عصام عشرة أباء ، ثلاثة في الحج وسمة إدا رجع ، على الصحيح من المدهب وعيه حماهير الأصحاب. وهو من مفردات المدهب، وفان الخرق : يصوم عن كل مُدَّرٍ من قيمته يوما .

وتقدم التمنيه على دلك في العدلة في الصرب الدلث .

نَمْهِم : محل الحلاف في وحوب لهدى . إذا لم شترط أن محلي حشحستني على ما أَنْ في آخر الناس .

فائدتان

إهراهما: لو احتار من فانه الحج البقاء على إحرامه ، ليحج من قابل فله دلك على الصحيح من المذهب ، جزم به في الفائق وعيره ، وقدمه في الشرح وعيره ، وتحمل أنه لسن له دلك

التائية : لوكان الدى فاته الحج قارباً خَلَّ وعليه مثل ما أهل به من قاس على العسمية من المدهب على عليه ، وقدمه في المعنى ، والشرح و يحتمل أن تحرثه عن عرة الإسلام وتقدم دلك قرباً وتقدم في باب الإحرام عبد دكر وجوب الدم على القابل والمتنتم ، أن دمهما لايسقط بالموات ، على الصحيح ، وما مارم الفارل إذا قصى قارتاً ، وإذا قضى مقرداً أو متمتما ، قليعاود ،

قوله ﴿ وَإِنْ أَحْطَا النَّاسُ ، فوضُوا فِي عَيْرِ يُواْمِ عَرَفة : أَحَرْ أَمْ ﴾ سواء كان وقوقهم يوم الناس أو العاشر على عليهما .

قال الشيخ ثتى الدين ، وهن هو يوم عافة داطأً ؟ فيه خلاف في مذهب أحمد ، بناه على أن الهلال : اسم لما يطلع في السياء ، أو لما يزاء الناس و للصوله ؟ وفيه خلاف مشهور في مذهب أحمد وسنره

ودكر الشيخ في الدين في موضع آخر : أنه عن أخد فيه روانتين . قان : والثاني الصواب ، ويدل عليه لو أخطؤا لـ لسط في العدد أو في العد بق ونحوه لـ فوقفوا العاشر الدنجر إحماعً ، فلو عنفر الحطّ للحميع لايمتفر هم في هذه الصورة تتقدير وقوعها . فعلم أنه نوم عرفة باطّ وطاهراً

يوضعه : أنه لو كان ها حط وصوب لايستحب الوقوف مرتبي ، وهو مدعة ، معلد السلف عبر أنه لاحظ

ومن اعتبركون الرائي من مكة دون منافة القصر ، أو بمكان لأتحلف فيه

المطالع: فقول لم نقله أحد من الساعب في الحج . فيو رآم طائعة قبيلة ، معردوا بالوقوف ، بل عبيهم توقوف مع الجهور .

قال في العروع ، و نتوحه وقوف مرس إن وقف سمنهم الاسياس يراه . قال : وصرح حدعة إن إحطؤاء والملط في المدد في ارؤية والاحتهاد مع الإعمام. أجزأ ، وهو ظاهر كلام الإمام وعبره

قوله ﴿ وَإِنْ أَخْطَأُ بَنْضُهُم فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ ﴾

هذا المدهب وعليه الجهور ، وحمهوره قطع به وقيل الهو كمر المدو . تمهم : قوله لا و إن أحط سطهم ، هكدا عدرة أكثر الأصعاب وقال في الانتصار لا إن أحط عدد يستر ، وفي التعليق ديا إذا أحطوا القالف قال لا المدد الواحد والإثبان ، .

قال فى السكافى، والحجر إلى أحجه عمر ممهم، قال اس قتيمة، يقل - إلى قالمهر عالي المكافى والحجر إلى المشرة، وقيل قالنفر على قوله تعالى (٢٩ : ٢٩ و إلا صرف إليك عمراً من الحل) سمعة، وقيل - تسمة وقيل - اثنا عشر أالله قال الناسخ على السكتير

قوله ﴿ وَمَنْ أَخْرَمَ فَخَصَرَهُ عَدُواْ ، وَمَنْعَهُ مِنَ الْوَصُولِ إِنَّ الْتَبْتَ ، وَمَا يَكُنُ لَهُ طَرِيقَ آمِنَ إِلَى الْحَجُّ ، وَلَوْ بِمُدَّتُ ۚ وَفَاتَ الْحَجُّ ۚ ذَجَّ هَذْيَا فِي مُواصِعِهِ ، وَخَلُّ ﴾

منى ننجس سجر هديه عية التجل به وجوب فتصبر النبة هم التجل. ولم تعدير في عبر المحصر - لأن عيره قد أتى بأفعال النسلة ، فقد أتى ،، عبيه - والمحصر ير بد الحروج من العادة قبل ، كإنها ، والذسح قد تكون لعير الحل

تممير . طاهر كلام المصلف : أنه سوآه أحصره الفدد قبل الوفوف بمرقة أو سده . وهو صحيح وهو الدهب . نص عليه . وحرم نه في لوعايلين ، والرركشي والحاوبين ، وقدمه في العبوع وقال المصنف ، والشارح : إنما دلك إدا كان قبل التحال الأول ، فأما الحصر عن طواف الإقاصة ، بعد رمى الحرة ، فليس له أن يتحلل ، ومتى رال الحصر ، أنى بالطواف ، وتم حجه

قوله (دنج هذياً في موصيه) .

بعي : في موضع حصره وهذا المدهب ، وسواء كان موضعه في الحل أو في الحرم . نص عليه . وعليه الأصحاب .

وعته لایتحره إلا فی الحرم ، و نواطی، وجلا علی بحره فی وقت تنخلل فیه . قال المصنف هذا ــ والله أعلم ــ فیمل كان حصره حاصاً . فأم الحصر الدم فلا يقبقي أن يقوله أحد .

وعنه لاسجره إلا في الحرم ، إذا كان معرداً أو كان قارد و بكون يوم التجراً .

قال في السكافي : وكدلك من سق هدية لا يتحس إلا بوه المحر وقدم في الرعاية : أنه الايسحر الهدى إلا يوم المحر ، قال الركشي وعيره : و يحس أن ينوى مدعم المحال به الأن الهدى تكون حيره ، فارمه النية ، طال التميير تمهر : قوله ١ ديح هذيا ٢ سمى أن الهددى بارمه ، وهذا المدعب وعديه الأصحاب ، واحتار ان القيم في المدى : أنه الإيازم الحصر هذى

قائرة الابارم المحصر إلا دم واحده سواه تحلل بعد قوامه أولا على الصحيح من المدهب، وقال القاصي وعيره الله أنحان معد هواته ، فعليه هديان ، هذي لتحلله ، وهدي نموانه

مسريان

 النانى: طاهر قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ ۚ نَحِدُ هَدْيًا صَامَ عَشَرَةً أَيَّامٍ . ثُمَّ حَلَّ ﴾ أنه لاإطنام فيه . وهو صحيح . وهو الصحيح من المذهب . وعبه أكثر الأصحاب . وهو من المفردات . وعنه فيه إصد .

وقال لآخرى إن عدم الهدى مكانه قُوَمَّه فساماً ، وصاء عن كل مُدَّ يوما وحل . وأحبُّ أن لابحل حتى يصوم إن قدر ، فإن صعب عليه : حل ثم صام . وتقدم دلك في الفدية .

فالرتان

إحداهما : أو حصر عن فعن واحب ، تبعض على الصحيح من الدهب وعليه الأصحاب وعليه دم به وقال القاصي ، سوحه فلس حصر بعد تحلله الثاني ، وتحلل وأوماً . يه ، فال في العائق ، وقال شيحنا : له التحلل

الثانية : اح التحل حاحه في الدفع إلى قتال ، أو لدن مان كثير . فإن كان المستر يسيراً ، والعدو مسلم ، فقال المصنف ، والشارح : قاس الدهب وحوب لدله ،كار يادة في تمن الماء للوضوء .

قات - وهو الصواب ،

وقين : لابحث دله ونشله المصنف والشارح عن بعض الأصحاب . وأطلعهما في الدوع ومع كفر العدو يستحم قتائم إلى قوى المسلمون ، و إلا فاتركه أون

تنهيم : طاه كلام مصنف هند أن الجلاق أو النقصير لايحب هند و يجمعل استحلن بدونه وهو أحد القولين . لهدم فأكره في الآية . ولأنه مبلح ليس بخسك حارج الحدم لأنه من تواج لحدم كالرمي والطوف وقدم في المحرر عدم الوحوف . وهو ظاهر كلام الخرق ، وقدمه من برين في شرحه

وقس فيه الربال مندة ل على أنه هن هو سنك ، أو إطلاق من محظور

وحرم مهده الطرئقة في السكافي . وقال في المعنى والشرح ـ سد أن أطاقة ا الروانتين ـ وامل الحلاف سنى على الحلاف في الحلق : هل هو نسال ، أو إطلاق من محطور ؟

وقدم وحوب في انزعامة . واحساره الفاضي في التمليق وعيره وأطلق الطريقتين في الفروع .

قوله ﴿ وَ إِنْ نَوَى الشَّعَلُّلَ قَبْلَ دَلِكُ لَمْ بِحِلٍّ ﴾

ولرمه دم شعله هدا المدهب وعليه أكثر الأصحاب وقلمه في الفروع وقيل : لابازمه دم لذلك ، حزم به في للغني والشرح .

قوله ﴿ وَفِي وُجُوبِ القَصَاءَ عَلَى الْمُحْصَرِ رَوَايِنَانِ ﴾

إدا ال لحصر سدم تحلله وأمكه الحج برمه فعله في دلك العام ، و إن م يمكمه فأطلق لمصلف في وحوب القصاء عليه روالتين ــ سي إد كان لعلا ــ تقرينة قوله فا وفي وحوب القصاء روالمان له .

إهراهما: الاقضاءعليه ، وهو المدهب ، شهر الحرعة عن أحمد عن الشرح وعبره ، هد الصحبح من المدهب ، وحرم به في الدحير ، وعبره ، وقدمه في المروع وعبره ، وصححه في التصحيح وعبره ، وهو طاهر كالام الخرقي ، واحتاره القاضي والمه أع احسان وعبره .

والرواية الثانير: يحب عليه العصاء . فلها أو الحرث ، وأنو طاب وحرج

فامرة مثل انحضر في هده الأحكام من حُنَّ أو أعبِيَ عليه قاله في الاسطر. الاسطر قوله ﴿ فَإِنْ صُدَّعَنْ عَرَفَةً ، دُونَ الْبَيْتِ: تَعَلَلَ بِشُمْرَةٍ ﴾ . ولا شيء عيه وهد مدهب وعيه الأصحاب ، وعنه هو كن شع من البيت وعنه هو كمسر مرض

قوله ﴿ وَمَنْ أَخْصِرَ سِرَضَ ، أَوْ دَهَابِ فَفَقَ الْمُ يَكُنَ لَهُ لَتُحَلَّلُ مِنْ وَقِيهِ ﴿ يَكُنَ لَهُ لَتُحَلَّلُ مِنْرَقٍ ﴾ .
وهذا الدهب وعله الأصحاب وغله الإعادة

و پخسمل آن نجور له البخلل کمی حصرہ عدو وہو روایة على أحمد قال الركشي * « ساپ أطهر ، اشهي

واحتاره اشبح تقى الدس وقال مثله حالص عدر مقامها ، وحده طوافها ورحمت ، وما نطف حهلها علواف لراء أو لمحرها عله ، أو لدهاب الرفقة . قال في الداوع - وكدا من صن انظريق - لاكره في المساوعات - وقاب القامي في النصلق ، لا بلحان

فوابر

منها لا يمحر المحصر عرص وتحوه ل إن كان ممه هدى له يلا بالحرم لهى أخد على النعرقة وفي زوم القصاء و هدى الحلاف التقدم هذا هو الصحيح ، وأوجب الآجرى القطاء هت

ومم. عصى المدكالد وهذا المدهب وقيل الأسرمة قصا، فعلى لمدهب يصح قصاؤه في رقّه على الصحيح من المدهب وفيه وحه آخر : لايصح وتقده دلك كله في أحكاء الصد في أول كتاب اختج ومنها : يلزم الصبي القصاء كالبالغ . هذا الصحيح من المدهب وقبل : لا يرمه قصاء فعلى المدهب الأنصح القصاء إلا بعد الناوغ على الصحيح من المدهب وعن عليه ، وقبل ، يصح قس ناوعه

وتقدم دلك في أحكام الصبي في أول كتاب لحج أيضاً الصماود ومنها الو أحصر في حج فاسد، فله البحش . فإن حل تحرال الحصر ، وفي الوقت سعة . فله أن يقصي في ذلك العام

قال المصنف، والشارح ، وجاعة من الأصحاب ، ويس سصور القصاء في الماء الذي أصد الحج فيه في غير هذه المدالة

وقبل للقاصى لو حر طوافه في النصف لأخير، نصبح إدل حجبين في عام واحد ولا يحور إخاعً لأنه يرى و نظوف و يسمى فيه ، ثم يحر، نحجة أخرى و يقف نحرفة قبل الفحر و يمفني فيها و الزمكم أن نقولوا به ، لأنه إد تحال من إحرامه فلا معنى منعه منه أفقال القاصي الإنجور

وقد نقل أما طالب فيمل جي محمدين : لا يكون إهلال شبئين . لأن اارمي عمل و حب الإحرام السابق علا بحور مع نقاله أن بحرم بميره . التحي وقيل البحور في مسألة المجمل هذه الواقة أعر

قوله ﴿ وَمَنْ شَرَطَ فِي النَّهِ الْمَرَامِهِ أَنَّ عَلَى حَيْثُ حَبَسُتْنَى : فَلَهُ النَّحَالُ تحميع دلك ولا تَنَى، عليْه ﴾

وهدا المدهب مطلقًا وعليه حاهير الأصماب ، وقطع به الأكثر ، وقال في المستوعب وغيره : إلا أن تكون معه هدي الدرمة خره

وفال الرركشي ، طاهر كلام الح في ، وصحب التلجيص ، وأبي التركات : أنه يحل نجرد دلك . ونقدم في باب الإحرام .

باب الهلىي والأضاحي

فَالْمُرَةِ قُولِهِ ﴿ وَالْأَفْسَلُ فِيهِما . الْإِيلُ ، ثُمُّ الْبَقَرُ ، ثُمَّ الْعَمُ ﴾

یعنی : إدا حرج كاملا وهدا بلا برع والأفصل مهه : لأسمى ، بلا برس ، ثم الأعلی تما أن حرم به في اهدایه ، ثم الأعلی تما أن أنم الأشهب ، ثم لأصفر ، ثم الأسود ، حرم به في اهدایه ، والمستوعب ، والتنصيص ، و برعایة الصفری ، والحاویین ، والفائق ، وغیرهم ، وقدمه في الرعامة الكبری ، واحتسار فيها البيس أثم الشّهاب أنم الصفر ثم الشّهاب أنم السود

وقيل : عدا دحير من سوداه ، و بيصاه حير من شهده قال أحمد : بمحيق البياض ، وتقل حنيل : أكره السو د وقال في السكافي : أفضلها البياض ، ثم ما كان أحس به . .

الله الأشهب عاهو الأسلح ، قال في خاو بين الالشهب عاهو الأبيمي قال في الرعامة الكري الالطلح عاماياها أكثر من سواده

فوائر

منها : خَدَع الصَّان أفضل من أبيَّ الْمَعِرِ على الصحيح من الدهب. وقطع به الأكثر قال الإمام حد . لا بمجنى الأصحية إلا باعث .

وقين ؛ الثنى أفضل ، وهو احتيال للمصنف وأصنق وحبين في الدائي وسنها : كل من الحدع واللُّنبيُّ أفضل من الشع سير ، ولسلع العرف على الصحيح من المدهب مطاللًا ، وعليه الاصحاب ،

وعند الشيخ بهي الدين . الأح على قدر القبية مطلقاً .

ومنها : سَنْع شياء أفضل من كل واحد من النمير والبقرة ، وهل الأفضل بالادة العدد ــكاملة ب أو المعالاة بي النمل ، أو السكل سواء؟ قال بي عروع : عوجه ثلاثة أوجه قال في حريد العابة : والمدر أقضل هناً وسأله اس منصور ، بدئان سمينتان بتسعة ، و بدية بعشرة ؟ قال اثنتان أعجب إليَّ

ورجع الشيع في الدين تعصيل المدنة السمينة قال في العاعدة السامية عشرة في سنن أبي داود حديث مدن عليه قوله ﴿ وَالدَّ كُرُّ وَالْأَنْثَيْ سُوّاء ﴾

هدا المدهب وعبه آکثر لأصحاب، وحزم به فی الخلاصة ، وعیرها ، وقدمه فی الستوعب ، والمدنی ، والشرح ، والبنمة ، والتنجیص ، والرعایتین ، والحاو بین ، والفائق ، والفروع ، وعیرهم

وقيل الذكر أفصل و حديد اس أبي مودي ، وصاحب الحو بن وقبل الأتني أفصل قدمه في العصول

قت الاحمل والأملع من دلك كله أفصل ، د كراً كان أو "في علي استوياً فقد استوياق المصل

> قال في الدنس والجملي راجع على المنحة الصياطلة قال الإمام أحمد الحصلي أحد إما من الربيجة

قال مصاعب و الكش في الأصحة أفصل من العام الأمها أصحية المهي صلى الله علمة وساء و دكام أن موسى

قوله (ولا يُحرِي، إذَ اللَّدعُ مِن الصَّأْدِ)

هذا المذهب مطبقً على عده وعليه لأصحاب وقال الشبح في الذين المجور التصحية ى كال أصعر من الحدي من الصال على ديج قبل صلاة العبد حاهلاً بالحسكم ، إذا لم يكن عده ما لعند به في الأصحية وعيرها . قصة أبي لرادة و إحمل قوله عليه أفضل العملاة والسلام ٥ ولن حرى، عن أحد سدال من مد دلك

قوله ﴿ وَهُو مَالَةُ مِينَّهُ أَشْهُرٍ ﴾

هذا لمذهب وعبيه هاهير لأصحاب وقطعوا له

وقال في الأرشاد ؛ والتحديج ألمان سهور

قوله ﴿ وَثُنِيُّ الْإِبْلِ: مَا كُمُل لَهُ خُمُّسُ سِينِ . وَمِن الْبَقَرِ: مَالَهُ سَنَتَانَ ﴾

هذا بدهب وسيه خاهير الأصحاب وقال في الارشاد : الثني الإمل ست سير كاملة والذي النف تلاث سيل كامله وحرم به في الحامع الصعير فائر ثارة

إهداهما . حاى، أعلى سناً مما تقدم أقال في الدوع • و حاى، أعلى سماً التسبه . و منت محاص عن و حد أو حكى روانة

وتقن أتو حالب الحدع إس أو نقر عن واحد الحال بالخلال

وسأله حرب أأخرىء عن ثلاث " فال حروى عن حسن و كأمه سلمين

يه ديمي

وقال فی اعدة ، وفیل : تحری، بلب محص بال و حد قال أنو تكر فی اعلمیه ، تحری، بنت المحص عن واحد

الثانية الأبحرى، فه الوحش في الأصحية على الصحيح من مدهب. كالركاة قال في الدوح ، لايتوى، في هدى ولا أصحية في أشهر الوحيين وحرم مه في حتى ، والشرح ، وتبيرهم، وفيل يترى،

قوله ﴿ وَتُحْرَى: الشَّاهُ عَنِ الْوَاحِدِ ﴾

بلا براع وتحری، علی همل بنته و ساله علی الصحیح می بادهب علی علیه . وعدیه آکثر لاصحاب وقصع به کشر مبهم

وقيل لانحري، وقدمه في إعالة الكرى وقبل في الثواب لافي لإحراء

قولِه ﴿ وَالْبَدَنَةُ وَالْنَفَرَاةُ عَنْ سَبْعِ ، سَوَاءِ أَرَادَ خَمِيمُهُمْ الْقُرْبَةَ أَوْ بِمُضْهُمْ وَالنَاقُونَ اللَّحْمَ ﴾

وهذا المذهب . لص عليه , وعلمه الأصاب ، لأن القسمة إفر و . لص عليه . قال في الفروع : ولو كان سصهم دِمْنَا في قياس قوله . قاله القاصي .

وقيل للقاصى الشركة في النمن توجب سكل واحد قدها من اللحر والقسمة ببع ؟ فأحاب مأمها إد ار .

قال في الفروع - قدل على المنم ، إن قلب هي بيع ، التجي .

قال فی ارعابهٔ ، وهم قسمتها إن جار إبدالها . وقبل أو حرم وها : هی إد از حق ، و إلا مدكه را به للعفراء المستحقين . فاعوم ين شاءوا البهي .

فوائر

الأولى: نقل أحد في ثلاثة اشتركوا في بدية أصحية ، وقالوا : من حاميا يربد أصحية شاركناه في قوم ف ركوه في قال ، لا كرى، إلا على الثلاثة . لابه أوجوها على أعسهم .

قال فى المستوعب من الأسحاب من حمل المدلة على رواديين ، ومنهم من حسب على حتلاف حدين الحور الشركة قبل الإيحاب ، ومنع منها حد الشير رى و فنصر عليه فركشي فقال العشار أن فنت ، وهد احد را الشير رى و فنصر عليه فركشي فقال المناز أن المعتمار أن يشترث احيم دفعة واحدة العو اشترك الالثة في نقره و د كر معني النص د ، يحر إلا عن الثلاثة القله الشيرا ي التهي

الله و المراج المراشة في بدنة أو قرة التصحية . فدمحوها على أسهم صبعة ، فدم وها على أسهم صبعة ، فدم و أنه أنه القاسر ، في بدنة أكثر الأصحاب في التنجيس ، في موضع ، فيله أصحاب وقدمه في الدوس ، ومستوعب ، والرعاة ، والركشي ، وعيره .

و مقل مهما تحرى ه عن سمة ، و يرضون الثامن و يضحى ، وهو قول في الرعاية قال الشير رى : وقال عص أصحاب الاتحرى، عن النص و يعيد عي الأصحية

الثانية : لو اشترك اتس في شامين على الشبوع الحراعلي الصحيح . قال في التاحيص : أشبه الوحمين الإحراء . فقاسه على قول الأصحاب في التي قسم، وقبل الا يحرى،

الرائعة : و اشترى رحل ملم نقرة دعت للحم، على أن يصحى به مه يجره. قال الإمام أحمد ، هو لحم اشتراه ، وليس مصحية ، دكره في الستوعب وعبره . قوله الرولا بحرى، فيهما الموردا، النائل عوارها ﴾

بلا براع قال الأصحاب: هي التي انحسفت عيم، ودهنت فإل كان سم، يباص لا يمنع النظر أحرأت ، وإلى أدهب الصوء كالمين القائمة في الإحراء مها روايتان في الخلاف، ، وقيل الوحيان وأطاعهم، في المستوعب ، والتلجيض ، والرعاية ، والمروع .

الثافي: تحرى. قال الوركشي: أشها الوحهين الإحراء قال في الرعاية الكرى ونص أحد تحرى.

قلب: وهدا المدهب

قال المصنف ، والشارخ فإن كان على على سبه بياض ولم بدهب الصوم : حارت التصحية بها لأن عورها ليس سين ، وهو ظاهر كالام كثير من الأصحاب ،

تميم : معهوم كالامه من طريق أوى . أن الصياء لانخرى. . وهو صحيح . وهو المدهب وعليه الأصحاب . قات . لو نقل الحلاف الذي في العور . _ التي عليهما بياض أدهم الصوء فقط _ إلى العماء لسكان متحم.

قولِه ﴿ وَلاَ تُجُرِّيهِ الْمَرْجَاءِ النَّيْنِ صَلْمُهَا ، فلا تَقَدِّرُ عَلَى المُشَّيِّ مَعِ النَّمَ ﴾

لا تحرى، العرب، قولاً واحداً في الحال ثم احتلفوا في مقدار ما يمنع من الإحراء فانصحبح من المدهب ما فالمشمى . وهي التي لا نقدر على المشي مع العبر، ومشاركتهم في العلف وعليه حماهير الأصحاب وحرم به المصلف، والشارح وغيرها وقدمه في الفروع وغيره.

وقيل . هي التي لانقدر أن بسع المر إلى اسحر

وقال أبو تكر ، والفاصى : هي آلتي لاتطيق أن تسع السنت ، في كانت نقدر على لمشى إلى موضع الديح أحرأت وقال في المستوعب ، والدجيم ، والترعيب ؛ هي التي لا عدر على تمشي مع حدسه . فال في العروع ، قدل على أن الكيرة لا تحرى ، وذكره في اروضة .

قوله ﴿ وَالمريسةُ الدِّينُ مرَّضَّهَا ﴾

سو ه کانت حرب أو عبره ، علی الصحیح من مدهب احتاره ناصاف ، والشارح ، وغیرهما ، وحرم به فی المستوعب ، والتقصیص ، وارتابهٔ الصعری ، و لحاو این ، والفائق وغیره

قال في التنجيص ، والحرر ، والدوع : ومايه مرض مفيد قدم كر باد . وقال احرقي والشيراري في الإنصاح : هي التي لايرجي برؤه. .

وقال القاصي، وأو احطاب، واس المه وعيرهم: المريضة هي الجرياء، ولعلهم أرادوا مَثَلًا من الأمثله لا أن المص محصوص بخرب وهو أوى ، فيكون مو فعاً للأول قوله ﴿ وَانْعَصْبَاهِ : هِي الَّتِي ذُهِبُ أَكُثُرُ أَذُمُهِ ، أَوْ قَرَّمُهَا ﴾ .

هدا المدهب، وعليه أكثر الأصحاب وأشهر الزوايتين وحرم به في المحرر ، والوحير ، وغيرها . وقدمه في المعني ، والشرح ، والعروع ، وغيره .

وعبه هي التي دهت ثائث قريم، احدره أبو لكر وأطلقهما في فدهت . و مستوعب ، والمعجيص ، ولقل أبو طالب . النصف فأ كثر وذكر اخلال ، أمهم اتفقوا أن نصفه أو أكثر لا يجرى.

وقبل : فوق الثلث لايخزى. . قاله القاضى في الجامع . ودك من عقيس و.ية وكون المصباء لا تجزى. : من مفردات للذهب .

وقال في الفروع : و يتوجه احتمال ، يحور أعصب الأدن والقرن مطاعة الأن في صحة الحبر نظراً . والنسي يفتصي دلك الأن القرن لايؤكل والأدن لانفصد أكلها عالماً أثم هي كفطع الدنب وأولى «لإحراء .

قلت : هذا الاحتمال هو الصواب.

قوله ﴿ وَتُسَكِّرَهُ اللَّهِيمَةُ الْأَدُنِ بَحَرَّقِ ، أَوُ شَقَّ ، أَوْ نَطْعِ لَاقِلَ مِنَ النَّصْفُ ِ ﴾ .

وكما الأقل من الثبث ، وهو المدهب وعليه أكثر الأصحاب وعمله الجاعة في أقل من انتلث ، وفي الحرقي والشق .

وتقدم روانة بعدم إحراء ما دهب تنث أدب أو قربها

وقيل: لا تحرى، مادهب منه أكثر من النبث واحتار صاحب الإرشاد أنه لا يحرى، مادهب أقل ثبت أدب أو قرب ولا لمبينة بحرق أو شق . لقول على صي الله عنه لا لا تصحى بمعالمة ، وهي ما فطع شي، من مقدم أدبها ، ولا بمد نرة وهي ما كان دلك من حلف أدبها ولا شرافا، وهي ما شق الركمية أدب ولا حرق ، وهي ما تقب الكي أدبها ، وحميه الأصاب على مهى المبرية

فواثر

الأولى: دكر حماعة من الأسحاب أن الهنماء لاتحرى، قال في المنجيمن: لم أعار لأسحاسا فيها نشى، وقياس المدهب، أنها لأخرى، وحرم بعدم الإحراء في الرعاعين ، والحاويين ، والعائق ، والبطم ، وتذكرة أن عمدوس ، والركشي ، وعيرهم .

وقب الشيخ تتي الدين : تجزى، في أصح الوجهين .

إد عست دلك ، فالهتماه : هي التي دهست ثناياها من أصلها ، قاله في الترغيب، والتنجيمي ، والنحة ، والرعاشين ، والخاوبين ، وعيرهم

وقال الشيح تني الدبن : هي التي سقط عص أسامها .

الثانية : قال في المستوعب ، والتلجيس ، والترعيب ، والرعامه السكيري ، والركشي : لاتحرى، العصاء . وهي التي الكسر علاف قرمها

الثنائة ؛ لو قطع من الأثية دون الثلث . فنقل حمعرفيه ؛ لا بأس به ﴿ وَمَقَلَ هَارُونَ ۚ كُلِّ مَانِ الْأَدِنِ وَعَيْرُهُ مِنَ الشَّاةِ دُونِ النَّصَابِ لاَنْأَسِ به .

قال الحلال روى هارول وحسل في الأبية به كان دول النصف أبطً ، قال عهده رحصة في المين وخيرها واحبيار أبي عند لله ، لا بأس بكل لقص دول النصف وعليه أعتبد قال : وروى اجمعة النشديد في العين ، وأن بكول سليمة النصف وعليه أعتبد قال : وروى اجمعة النشديد في العين ، وأن بكول سليمة الرابعة ، الحداً ، والحدالة ل قال في التي شاب وضف صرعها وحم لا تحرى ، قاله في المستوعب ، والدحيص ، والرعانين ، والحاويين ، والعائق ،

قَمَلُهُ ﴿ وَتُحْرَى؛ الْخُمَّاءِ ، وَالنَّتْرَاءِ ، وَالْخِصِيُّ ﴾ .

أن الحاء ـ وهي التي لاقرال لها على الصحيح وقبل هي التي الكسر كل فرم قاله في انرعبة وقال الله البناء هي التي ـ يجلق لها قرل ولا أدل ـ وتحرى، على الصحيح من المدهب احتاره القاصى ، وصحه ابن الساق حصاله ، وحرم به في العبدة ، والموحر ، واستحب ، وغيرهم ، وقدمه في الكافى ، والمندي ، والشرح ، وقال ابن حامد ؛ لأخرى الحب وقدمه في الهدامة ، والمستوعب والحلاصة وأطلقهم في المدهب ، ومستوك الدهب ، والمعجم ، والمحجم ، والمحرد ، والمعلم ، والرعايين ، والحاو بين ، والفائق ، والفروع ، وغيرهم

فالمرقم · لو حدثت بلا أدل؛ فهي كالحاء - قاله في الروصة - وقطع في الرعامة بالإحراء . وتقدم كلام ال ال.

وأما البتراه ــ وهي التي لا دنب لها ــ فتحريء على الصحيح من المدهب . حرم به في الصدة ، والوحير . وقدمه في الــكافي ، والشبي ، والشرح

وقيل : لاتحرى، على حسل الانصحى شتر، ولا سقصة أخلق. وقطع به في المستوعب، والتلجيس ـ وأطلقهما في الفرع، والرهايتين ، والخاويين ، والعائق، والبطم، وألحق المصنف والشرح بالبتر، دما قطع دسها ـ

و بحتماله كلامه في النابعيص . فإمه قال على الميتورة الذمب . قال في الرعاية : والمتر ، مقطوعة الذنب . وقيل : هي التي لاذنب لها خلقة .

وأما الخصى " وهو لدى قصت حصيته ، أو سُلّت فقط برم مصف : أمه يحرى ، وحرم مه في المعي ، والمددة ، والمستوعب ، والتنجيص ، والشرح ، والرعاشين، والحدو بين، والدوع ، وعيره وكدلك الحكم أو رُصَّت جعليته أيضاً . ولو كان حصياً محمو با ، فالصحيح من المدهب أنه لا يحرى، الص عليه . وحرم به في التلجيص ، وقدمه في الرعابة الكبرى

فأن في المسوعت، ولحاويين ، والرعابة الصدى ، وعديرهم : ويحرى، الحمى عير لمحلوت ، وقبل ، يحرى، حرم له من السافي الحصال ، وقسر الحمى عقطوع الذكر ، وأطلقهما في العروع .

فاهرة: قال في الفروع: ظاهر كلام الإمام أحمد والأصحاب: أن الحمل لا يمتع الإحراء . وقبل للصحابي في الحلاف علمان لا تحرى، في الأصحاب في مستقل في الوكاة . و لحمل للصحية اللحم والحمل للصحية اللحم والحمل للقص لللحم والقصد من الركاة عمل التأثر واللّث والحامل أقرب إلى دلك من الحائل فأحرأت

قوله (والسُّنَةُ محرُ الإسِ قائمةً مَعْقُولَةً بِدُهَا البُسْرَى }
هذا بدهب ، وعليه الأصحاب وغل حسل : بعس كيف شاه ، مركة وفائمة ،
فائدة قوله (ويقول عِنْدَ ذَلِكَ : السَّم اللهِ ، واللهُ أَكْبَرُ اللَّهُمُّ هَذَا مِنْكَ وَلَكَ) .

هى المستحد دلك و ستحد أيضًا : أن موحمه إلى القملة فأل فى المستوعد ، والتأخيص ، والل أى المحد في مصنعه : على حسم الأيسم فال الإمام أحمد إلى موركم حين بحملة بده بالقطع و على أحمد ; أنه لائس أن يقول د اللهم بقبل من فلان ه

ودكر نعمى لأصحاب : أنه نقول # اللهم أنمال منى كما نقبلت من يراهيم حليلك a وفاته الشبح في الدين

و عول إذا دنح ه وحهت وحهى _ إلى قوله _ وأما من السلمين ع مني مني مناوه المصلف سرحه الله _ هوله (فر بُللتختُ أَنَّ لا لذَ عهم إلا مُسْمِرٍ) حوار دنح الكدى له . وهو صحيح _ وهو الدهب مطقه . وحرم مه في المسور قال الزركشي م حداره الحرق ، وعامة الأصحاب وقدمه في الهسدامة . والحرر ، والمعى ، واللشرح ، والراء بة الكبرى ، والعالق وصحه في مدهب ، ومسوت الدهب ، والناجيص ، والحاصة ، و مسوعت والراعاة الصعرى ، في عبر الإمل واحتاره الله عدوس في مدكرية

وعمه لايحرى، دمحه . وعمه لا كرى، دمحه بلإمل حصة حرم به في المحير والرعابة الصغرى ، والحاو بين ، والإرشاد ، و حدره الشيرارى والمحمه في البطم وقال الشريف وأبو الحطاب في حلاقهما " جوار دمح البكان على الرواية التي تقول د الشريف لحرمة على البهود الا تحرم علما فا راد الشريف د أو على البهاني بصراى ه

قال الرركشي، ومقتمي هذا أن محل الروايتين على القول عن اشحوم وأما إذا قد متحريم الشحوم : علا لى البهود اللا برام . قوله (وَإِنَّ دَمُحِها بِيُده كَان أَفْصل)

للا تراع ، و من عليه - فإن لم نفعل : السجب أن توكل في الدنج ويَشْهَدُهُ بعن عليه

وقال بعض الأصحاب إن مجمر على الديح أمسك بيده البكيم حال الإمرار فإل مجمر فاشهدها وحرم به الركشي وعيره

و إن وكل في الدنح : اعامرت النية من الموكل إدن م إلا أن سكون معيمه لا تسمية الصحي عنه

وقال في المردات "تعامر فيها اللية " قاله في الفروع

قال فی الرعامة و إل وكل فی الدكاة من صح منه سوی عندها، أو عبدلا الدفع إنيه و إل فوض إليه • حتمل وحيمن و لكول بنه لوكيل وحده فمن أو د الدكاه : اوى إدل ما انتهى

قوله ﴿ ووقْتُ الدُّبْحِ . يومُ العِيدِ ، عد الصَّلاةِ أَوْ عدْرِهَا ﴾

طاهر هد : أنه إدا دخل وقت صلاة العند، ومصى قدر الصلاة: فقد دخل وقت الذبح . ولا نعتبر قس دلك - ولا فرق في هند، بين أهل الأمصار والقرى ممن يصلى العيد وغيرهم . قاله الشارح . وقال ان منح في شرحه : أما وقت الذيح ، فظاهر كلام المصنف هنا : إذا مصى أحد أمر بن : من صلاة العيد ، أو قدرها . لأنه ذكر دلك طفظ ه أو ، وهي للتحيير ، ولم عفرق بين من تقام صلاة العيد في موضع ديحه ، أولم تم ، انتهى ، واعلم أن الصحيح من المدهب ، أن وقت الذيح عد صلاة العيد فقط ، في حق أهل الأمصار والقرى ممن يصلي . وعليه حاهير الأصحاب ، منهم القاصي ، وعامة أصحاب ، كالشر عب أني حصو ، وأبي الحظاب في حلافتهما ، وابن عقيل في التدكرة ، والشيراري ، وابن الما في الحصال ، والصدف ، والشارح ، وابن عبدوس في تدكرته ، وعيرهم وقدمه في المستوعب ، والتنجيمي ، والملعة ، والحجرر ، والعروع ، والرعانين ، والحو بين ، والنظم ، والهائق وغيرهم ، فاو سبقت صلاة إمام في البلد حار الديم

وعبه وقته : بعد صلاة البيد والحطية . احتاره المصبف في الكالي .

وقال الحاق وعيره ؛ وقته قدر صلاة اللهد والحطلة . فلم يشترك الفعل وحرم له في الإصاح . وهو رواية على أحمد . دكرها في الروصة .

وقيل : لابحري، الدمح قبل الإمام احتاره الله أبي موسى

وقال دلك محصوص ملد الإمام وحرم به في عبون المدان وهو طاهر ماحرم به في الرعابة ، فقال وعنه إذا صحي الإمام في بلده صحوا المعي قلت اوهدا منص

تفسرة تام المصلف _ رحم الله تعلى _ هذا - أنا الحطاب في الهذالة - وعدرته في المذهب ، والحلاصة ، والوحير ، وأخر بد الصابة ، وعيرهم : كدلك

فالدى نظير: أن كلام المصنف هذا دومن ادعه المصنف و دع المصنف موافق المدهب . وقوله موافق الهدهب . وقرله على المدهب . وقوله المدهب على حق من تصليم ، وتكون الأواد في كلامه التقسيم الا للتحبير ، وهذا القول و الله أعلم لـ الإلحاث صاحب الفروع هذا القول و مربع بعرج عليه

وقد فال في السنم :

و سد صلاة البيد ، أو بعد قدرها لن لم يصل وكذا قال في الرعامة السكاري ، والحاوي ، وعيرها

صابة كلام المصنف أن كون فيه إصمار معلوم، وهو كثير مستعمل إد بمعد حداً : أن يأتي المصنف _ ومن وافقه _ تا محالف كلام الأصحاب، لكن صاحب الرعابة حكام قولاً ، والطاهر : أنه توهم ذلك ، فحكام قولا

فالرق. حكم أهل القرى _ الدن لا صالاة عليهم وس ف حكمهم ، كأصحاب الطّنب ، واللوكاوات و عوهم في وقت الذيح _ : حكم أهل القرى ، والأسمار . لذين صابل ، على الصحيح من المدهب ، وعليه جاهبر الأصحاب في فدره و وقته الله عدد صالاته الهيد في حقهم في فدرها في حق مل لا أعل عليه كذلك ، وإلى قدا ع سد الصلاة والحطنة في فقدرها كذلك في حقهم وإلى قدا _ مع ذلك _ و عدم الإمام في اعتبر قدر ذلك أيضاً وقد عنت المدهب في ذلك وحكد المدهب هذا الصحيح من المدهب وحرم له كثير من ذلك في حكم المدوع من المدهب وحرم له كثير من الأصحاب ، مهم صاحب المستوعب ، والحاوى المكتبر وقدمه في المروع في الأراب على الرابع على المروع على الرابع على المرابع على ال

قال الزركشي عامة أصحاب القاصي على دللك وقال في الترعيب · هو كنيره في الأصح .

وقال في المنجيمين، والمنعة : فأما أهن القرى بـ الدين لا صلاة عليهم ، لقدتهم ، ومن في حكمهم ـ فأول وقتهم : دلك الوقت في أحد الوحهين في وفي الآخر أن يحصى من يوم العيد مقدار دلك

وقال في الف ثق مد أن حكى الحلاف في أهل الأمصار ومن في حكمهم من أهن القرى موهو وقت الأهل البرق أحد الوحيين والذي : مقداره . وقال في الرعامة الصعرى ، والحاوى الصمير ، وقت الديح سد صلاة العيد وقيل : أو قدرها الأهل البر وقال في الرعابة الكترى : وقته حد الصلاة ، أو قدرها لأهل البر . وقيل - وعيرهم ،

وقال في الحامع الصغير : لايحو إلا سد صلاة الإمام وحطنته قال الزركشي : وهو طاهم كلام أبي محد ــ بعني به المصنف ــ في المعني .

قىت قىلىم بەق الىكەق

تميم أطبق مصم ، وأكثر الأصحاب : قدر الصلاه واحطة . فقال الزركشي . محسل أن معتبر دلك تتوسط الناس . وأو محمد اعتبر قدر صلاة وحطيتين ،متين في أحب ماكون

فوائر

مه، والم عدل الإسام في النصر لم بحر الدنج حتى ترول الشمس عدد من عدد من المدهب وعليه من المدهب وعليه الكر الأصحاب وقطع به في المعنى ، والشرح وقدمه في العروع ، وعيره .

وقال س عقيل : الذمح يتبع الصلاة قصاه ، كما يتبعها أداه ، مالم مؤشَّد على أنام الدبح ، فيسم الوقف صرورة

وسها حَكَم لهدى المدور في وقت الديح : حكم الأصعبة في تقدم و قدم وقت ديج فدية الأدى واللمس وخوها في أواحد عام المدية

ونقدم وات دمح دم التمتع والقران في ياب الإحرام حد قوله n و إحب على المتبتع والله الده الله b

ومه و دمح قبل وقت لذمح ، عروله أن عمل مه منذ ، على الصحيح من سدهب وقبن : هو كالأصحية ، وشيه مدل الواحب قوله ﴿ إِلَى آخِر يَوْمَجْهِ مِنْ أَيّا مِ النّشريق ﴾ .

هذا الصحيح من المدهب وعليه حاهير الأصحاب. وقطع به كثير منهم

وقال في الإبصاح آخره آخر يوم من أيه النشريق وحتار اس عدوس في تذكرته , أن آخره آخر اليوم الثالث من أيه النشريق ، واحتداره الشيخ تقى للدين ، قاله في الاحتيارات ، وحرم به اين ررين في سهامه ، والطاهر أمه مواد صاحب الإيصاح ، فين كلامه محتمل

فالرز : أعصل وقت للدمح • أول بوء من وقته ، ثم ما ليه .

قلت . والأفصل اليوم الأول عقيب الصلاة و حصة ودمح الإمام ، إن كان . قوله و ولا يُحُرِّيء في لَيْدَهم، في قول الحِرْقي ﴾ .

وهو رواية عن أحمد . عن عليه في رواية الأثرم . و حتارها حماعة . معهم الخلال قال وهي رواية الخاعة . وحرم به في الإيصاح ، والوحلو ، وقدمه في المني

وقال غيره إدوى، وهو الصحيح من مدهب عن عليه ومايه خاهير الأصحاب ممهم القامي وأصحابه

قال لمصنف والشارح: احتاره أصحاب منداً هرون وصححه في التنعيض وعيره وحرم به في الدخير وعيره، وقدمه في الدوع وعيره وأطلقهما في الحاويين والرعامتين ، والدائق

فالبرق " قال الله الله على حصاله . لكن ديخ هداما والصحايا بالا في أول نوم . ولا لكنه ذلك في ليولين لأحيرين

قلت: لأولى الكرعة بلامسة

قوله ﴿ فَإِنَّ قَاتَ الْوَقْتُ . لا يَحَ الوَاجِبِ قَصَاءَ ﴿ وَسَقَطَ النَّطُوعِ ﴾ فإذا ديج الداحب كان حكه حكم أصله . عني الصحيح من المدهب ﴿ وعليه أكثر الأصحاب

وفال في التنصرة الكول لحماً بصلق به ، لاأصحية في الأصح

قوله ﴿ وَيَشَيَّنَ الْهَدَّىُ بِقُولُهِ : هذَا هَدَّى . أَوْ بِتَقْلِيدِهِ وَ إِشْمَارِهِ مَعِ النَّيَّةِ . وَالْأَصْحِيَةُ بِقُولِهِ : هذهِ أَصْحَيَةٌ ﴾

وكدلك فوله : هذا نله ومحود من أنداظ الندر . هذا المدهب حرم به في النظم ، والوحير ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والشرح ، وعيرهم . وحتاره المصنف وغيره ،

وقال في الكافي : إن قلده أو أشعره وحب كما لو سي مسجداً وأدَّى للصلاة هـ هـ وم دكر السه ، قال في الم وع وهو أطهر قال الركثي - حالف أنو مجد الأصحاب ، فقال • وحد به حارما به وقال • لانتاع المصلف على كول دلك المدهب

وقطع في لحمر . أنه لايتمبن دلك إلا دلفول وحرم به في للمور ، ولد كوة اس عندوس ، وقدمه في المستوعب ، و رعابتين ، والحاو بن ، والعائق ، قال الزركشي حدا المدهب المشهور المدوف فال في اترعابة السكاري ، وقيل أو باسية فقط وقيل ، مم تقيد و إشمار

وقال في الفروع وهو سهو ــ سهى قوله دوقين أو بالنية فقط .. إدهاهو دلك أنه لانتمين إلا فاسية . فلا تتمين بالتقليد والإشمار مع النية ، على هذا القون ولا نقوله ه هذا هدى . أو أصحنة ، وهو كا فال .

قال فی الفروع : فال هذا القول هو احتمال لأنی الحطاب و بأنی قر یباً . ولم یدکر الفظه ۵ فقط 4 فی الرعامة السکتری ولا فی عیرها

وقال في الموجر والتنصرة : إذا أوجبه بلفظ الديح ، بحو لا لله على ديمها » لزمه دعها و عريقها على الفقراء وهو معنى قوله في عيون المسائل ، لو قال لله على ديح هدد الشاة تم أسمها ضمها . بنقاء المستحق له

قوله (ولُوْ يوى حَالَ الشَّراء ، ' يَتُمَيُّن ﴾

هذا مدهب وعده لأصحاب وعده معين باشد مامع البية احتاره الشمع تقى الدين . قاله فى الفائق

وقال أثو الخطاف في الهذاية و يحتمل أن سمين هذي والأصحبة عالميه .

قوله ﴿ وَإِذَا تَسْتِنَتُ لَمُ يَخُرُ بَيْعُهِ وَلَا هِبِشُهَا ۚ إِلَّا أَنْ أَيْنَدُلُهَا بِحَـيْرٍ منها ﴾

قده المصنف برجمة الله سيه برأن الهدى والأصحية إلا بعيد لم عو بيعهما ولا هشهما بالأأن بدله بحير مسهد وهو أحد الأقوال الحتارة للحرفي ، وصاحب المشحب ، والمصنف ، والت ح ، والن عندوس في تذكرته ، وعيره

قال في الحور الإن مدرها التداه العيم مراجر إمداها إلا تحمر مم التعلى وقطع في القواعد الفقيمة بتعوار إمد لهما تحمر ممها، وقال ما بهن عليه والصحيح من المدهب أنه جعور له نقل الملك فيه وشر الحيرماه ، مدد الحالم عن أحمد وعليه أكثر الأصحاب ، قال في الحداد الحدرة عامه أصحاب عن أحمد في العروم واحتاد الأكثر في الراجع عليه علمة الأصحاب

قال في المدهب ، ومستوث الدهب : هنام المدهب وحرم له في الدخير ، وغيره ، وقدمه في الفروع ، وغيره

وعمه يحود دلك من صحى دون عيره

قال این أبی موسی فی الإرشاد ۱ إن باعها شرط أن بصحی ہے صح ، فولاً واحداً ۔ و إلا فروانتان ، انتخی

وعده أن ملسكه يرول دايقين مطلقا علا يحود إندالها ولا عيره احتساره أم الحطاب في الهدالة ، وحلافه الصعير ، واستنهد في هدالة بدأن كثيره تشهد لذلك . صى هذا : لو عيمه ثم علم عيمه لم يملك الرد . و يمسكه على الأول . وعيهما 4 إن أحد أرشه : قبل هو له ، أو هو كر ثد عن القيمة ؟ فيه وحهان وأطلقهما فى العروع

وقدم في المسيى، والشرح: أن حكه حكم الرائد عن قيمة الأصحية. وقدم في الرعامة أنه له وقبل. من للفقراء وقبل: مل بشترى هم مه شاه. فإن محد فيتنها من بدمه قبل محمر فدحها

قال في الدوع : ود كر في الاعدة الصعرى وحيد أن النصرف في أصحية مسنة كيدي ول الوهو سهو

فوالر

النائية قال في العالق: يحور إندال فنجر محير منه الصعدية ، ولا كره القاطي الثانية . قو أندل لأصحية متلف ، وأحدث منه القيمة ، أو باعها مل أوحبها ، أم شترى المنبة أو باعلى مثلها في العسدير منسينة تتحرد الشراء ؟ بحرج على وحدين قالة في القاعدة الحدية والأراسين

و بأنى نصير دلك في آخر ارهن و أوقف

سيهان

أمرهما طه فوله و إلا تحير منه عائمه لا نحو عشيه وهو الصحيح من السهب سو اكان في الإندال أو الشر ، السهب سو اكان في الإندال أو الشر ، العلم عليه وقدمه في الرعام الكاري ، و معني ، والشرح بـ ونصر هـ والدائق والمروع

وقبل محور تمثله على علمه فال الإساء أحمد ما لم يكن أهر وهمه

احتمالان للقاصى . وأطلقهم في المستوعب ، والتنجيص ، والرعامة الصدى ، والحاويين ، والركشي

الثالى - معهوم قوله ﴿ وَلَهُ رَاكُو لَهِ عِلْدُ الحَاجِةِ ﴾ أنه لايحوز عند عدمها . وهو صحيح وهو عدهت وهو ظاهر ماجزم به فى الرعابة السكترى . وقدمه فى العروع

النَّابِيِّ * قَوْلِهِ ﴿ وَ إِنَّ وَنَدَتُ دُبِحِ وَالْدُهَا مِمْهَا ﴾ بلا تراع . وسواء عملها حاملاً ۽ أو حدث الحل بعده . فاو تعدر حن ونده، وسوقه * فيو كالهدى إذ عملت ، على ما يأتى

والنائذ: قوله ﴿ ولا يشربُ مِنْ كَهِمَا إِلاَّ مَافضل عَنْ وَلَدِهَا ﴾ الله م ع

الرافع: قوله (ويحر مُوفها وو برها ، ويتصدق به إن كال أهم ل) لا تراع في اهمة الذي ستوعب النصاف به بدنا ودل في الروصة المصدق به إل كانت سراً وقال القاصي في لحرد ويستحب له الصدقة باشم وله لابتدع مهم ، وذكر الله اعولي : أن اللهن والصوف لابدخلان في الإنجاب .

(۱) روی أبو هر برة وأسی، صی الله مهما و أن رسول الله صلی الله عليه وسلم
 رأی رحلا يسوق عدمة ، فعال اركها ، فقال : إنها عدلة ، بارسول الله فقال : ازكها ، ويلك ــ في الثانية أو في الثانية و سسق عدمه

وله الانتفاع سهما إدا لم يصر عاهدى ، وكدلك قال صاحب التنجيص في اللس . قوله ﴿ وَلاَ يُعْظَنِي الجَّازَرُ أُجْرِ تَهُ شَيْئًا مِنْهَا ﴾

اللاس ، لكن إن دفع إليه على سايال الصدقة ، أو هديه ، فلا بأس الأنه مستحق الأحد (فهو كميره (الل أوي ، لأنه باشره) وأفق عمله إليها قاله المصلف والشارح

قوله ﴿ وَلَهُ أَنْ يُنْفَعُ بِعَلْدَهُا وَخُمُهَا ﴾ هذا مدهب مطافًا وعده أكثر الأسحاب

فل الصنف ، والشارح ـ الأخلاف في الاسفاع خاوده ، وخلاف وحرم به في الوحير وغيره وقدمه في العروج وغيره ـ

و قال حماعه الاستمع بما كان واحدًا اظاله في الدوع او نبوحه أنه لمباهب فيتصدق به ارتقل الأثرم ، وحسل ، وحيرهم، او سفندق شبه

وجزم في الفصول ، والستوعب ، وعيره صدق تحميم الهد . الواحمة . ولا يبقى منها أحاً ولا حلهاً ، ولا عيره

وقال في المستوعب وعيره : ويسمع الصدقة علاط

قوله ﴿ وَلاَ يَعِيمُهُ وَلاَ شَيْئًا مِهَا ﴾

ياد م بيم الحلد و آلحن على الصحيح من المدهب وعليه الأكثر قال في المدهب، ومستوث الدهب، هذا هو الشهور قال الركشي : هذا المدهب للا يب ، وحزم له في الوحير ، والقداية ، و خلاصته، وغيرهم ، وقدمه في الفروع ، والشرح ، والمستوعب، والحجر ، وغيرهم ،

وعده: يحور ، ويشمري به آلة البيت الاساكولا قال في الترعيب ، والنجيص وعده محور سعهما تتساع البيت ، كالمراس ، والنجل ، ومحوهم , فيكون إبدالا تد يحصل منه مقصودهم كما أحرا إبدال الأصحية التنهي . وقطع به في القواعد العقهمة. وقال: نص عليه وعبه يحور يعما و يتصدق شمنه وعبه يحور ويشتري شنبه أصحية وعبه تكره، وعبه يحور بيعهما من البدية والبقرة، و بتصدق شنه دول الشام احتاره احلال

وقال في الرعاية ، وقيل له له مع سواقط الأصحية ، والصدقة بالتمل ظال قلت : وكذا الهدى التعلى .

قوله (وَ إِنْ ذَبحَهَا فَسُرِقتُ ، فلا شَيْء عَدَيْهِ فَهَا)

ولوكانت واحنة , هذ المدهب , نقله ال منصدور ، وحرم له في المعي ، والحرز ، والشرح ، والوحيز ، وعيره , وقدمه في الفروع ,

وقيل : دبحه لم يعينه . بدليل أن له يبعه عندنا .

وتقدم قور الى الحطاب إنه يرول مدكه عنه كالو محره وقنصه قوله ﴿ وَإِنْ ذَبِعَهَا دَابِيحٌ فِي وَقُنْهَا لِمَثَيْرِ إِذَٰنِ الْحَرَاتُ . ولاَ صَالَ عَلَى دَانِعِها ﴾ .

[و إذا دنمه عبر رسه ، فسرة ينويها عن صاحبها ، وتارة بطاق ، وتارة سويها عن نصه عبل توى دعها عن صاحبها أحرأت عنه ولا صحان على دانحها] هذا المدهب وعليه الأصاب وحرم به في الفروع ، وغيره وقال في العائق : و لحجار زوم أرش ما بين قيمتها صحيحه ومدنوحة

و إن دبحها وأطاق البية ،فضاهر كلام المسلم هذا الإخراء، وعدم الصال. وهو طاهر كلامه في الحرزاء والدائق، والشرح، والمعلى، والمجيزاء والرعاية الصدري، وغيرها الإطلافهم الوقاله في الترعيب، والمتحيمي، وعبرها، وجوم به في عنون لمسائل، والرعامة الكبري

والصحيح من المذهب : عدم الإحزاء : ووجوب الصان . قدمه في الفروع . و إلى داعه واوى عن نفسه " في الإحزاء عن صاحبها والصان روائنان . د کرهم القاصی . وأطلقهما فی المسوعت ، و المتحیص ، والرعابة الصعری ، والحاو بین ، والفروع ، والفائق

إمراهما الأثويء ويصبم

والرواية الثانية عرى، معلمًا ولا صمل عليه ، وقدمه في ارعابة الكبرى وصححه في النظم قرل ال عندوس في تذكرته : لا أثر لليه فصول

قال في اله عدم الدسة والسمين ، حكى القاصى في الأصحة روسين والصواب أن الوسين ببرلان على احتلاف حالين ، لا عني احتلاف فوابن فين بوى الدانج بالدنج عن نفسه ، مع علمه بأم أصحية الدير ، غيرته ، لعصبه واستبلائه عنى مال الدير ، و ، لافه له عدم بأن و إن كان الدانج نظن أبها أصحية ، لاشد هم عنيه أحرأت عن البالث وقد عني أحدد عنى الصوابين في رواية أبي القاسم ، وسدى معرق يسعم مصرح بالتسواء عنيه النهي

وقبل تـ مبارات على هذه الرواية لم أن الى رابها عرقتها

وفال في الله عدة المدكورة وأما إذا فرقي الأحسى اللجراء فقال الأصحاب. لا تعرى - وألدى من عقيل في فنوله احتمالاً بالإحراء - ومال يهم اس رحب وقواء الويل ما ما فها صمل الدانج قيمة اللحم.

قال كال على واية عدم (حر مسود مسكا قال في العروع وقد دكر الأصحاب في كل نصرف عاصب حكمي عددة وعقد الروانات ، التهمي قال في الذعاء السادسة والسعاس وادعين أصحية ، ودعم عيره حبر إدنه : أحرأت عن صاحبها ولم يصمى الدنج شت نص عبه

ولافرق عند لأكثرين بين أن كون معينة انتداء، أو عن واحد في الدمة وفرق صاحب النجيص بين ماوحت في لدمة وغيره وقال: المبينة عمل في

الذمة يشترط لهامية الملك عند الدنج ، فلاحرى، دمج غيره معير إدمه ، فنصس التهلي فعلى الفول الصيال : يصمل ما بين كومها حمة ، إلى مداوحة الدكاد في غيول اسمائل اواقتصر عليه في الداوم

قوله ﴿ وَإِنَّ أَنْتُمُمَّا أَجْسِي صَلَيْهُ فِيمُتُمًّا ﴾

الا تراع و کون صان قیمته بره سعیه قد اشرح ، وحیه و حدا دین ادت قیمته علی تدری فید استه صحم علی مدری فید مسلم القیمة ثمن الأضعیة ، فالحسكم قیه علی مدری فیا رد أسعه رب وقال فی العروع : صدر ماس کوب حیه یای کوب مدبوحه ذكره فی عیود المسائل كانقدم قوله فی و یان أشعها صاحبها ، صمیتها به كثر الأشوائن : مِنْ مشهها أو قیمتها) .

ولا حلاف في صبان صاحبها را المديل المريخ : من منده أو فيمه وحرم على الهد له و فيمه وحرم المديل هذا : أنه يصبها بأكثر الأمريخ : من منده أو فيمه وحرم به في الهد له و ساموك بدهت ، واحلاصة ، والسكاق ، والحدى ، والبطم ، و د كه ابن عدوس ، وعيره وقدمه في المستوعب ، وارع تين ، واخ و بين ، والعواعد المقهية ، وعيره في الركشي هو قول أكثر لأصحاب والخويين ، والمصحيح من المدهب أنه يصمم عاقمة وم التعلب فيصرف في مثله ، والصحيح من المدهب أنه يصمم عاقمة وم التعلب فيصرف في مثله ، كالأحدى حدره القاصي في خدم الصعير ، وأو احطاب في حلافه وحرم به في الوحر ، وعيره وقدمه في المحر ، والمرابع ، واله أن وأطاقهما في المدهبين

وسى الأول ؛ تسكول أكثر الفيمتين من لإخاب إلى التنف . وهو الصحيح على هذا القول وحرم به في مستوعب ، والتنجيص ، والربايس، والحوين ، وثد كرة ال عندوس وقدمه في العروج ، والنظم وقال في التصرة : من الإمحاب إلى البعد

وقيل من التلف إلى وحوب النحر وحرم به الحلوالي .

قال في القواعد : فسليه ضمانه بأكثر القيمتين ، من وم الإنلاف إلى يوم المحر .

وقال الزركشي: أو من حبن النلف إلى جواز الذمح هسد الشريف وأبي اخطاب في الهداية ، والشيراري ، والشيحين ، وعيرهم ، انتهى

و۔ أر دلك عمل د كر

قوله (فإنْ صبيها بَيْنْهِا ، وأَحْرِجَ فَصْلَ القِيمَةِ : جارَ . ويَشْتَرِي به ِشاةً ، أو سُبْع بديةٍ ﴾

بلا براع ، کی قال می استوعت ، والا عابتین ، واخدو بین ، وعیره : بشتری به شاة ، فإن محر ا فسهداً من بدية ، اشهی ،

وقال فى المحرر كالمصنف . وإن ، سلع أس شاة ، ولانسع ساة أو عدة : اشترى به لحماً فتحدق به ، أو تصدق بالفضل

همیّره النصف : رد با سلع الدصل مایشتری به دید : حیره بینه ، و بین آن یشتری به لحدً تصدق به ، و بین آن بصدق باعضل ، وهو الصحیح من بدهب والوحمین وجرم به فی الحرز ، وقدمه فی الفروع .

والوهر الذلى: بارمه شراء لحم تصدق به وقدمه في الرعاس ، واخار بين وأطلقهما في المعنى ، واشرح وقال في الرعايتين ، والخار بين : وما راد ممهما اشترى بالفصلة شاة فإل عمر : فلمها من بدية فإل عمر : فلمها بتصدف به موقيل ال بتصدق بالمصلة

فوالا

مها : قوله ﴿ وَإِنْ لَهُمَّ مَا يُعْرِ عَلَمْ مَا يَصْمَمُمْ ﴾ بلا تراع . وعند

الأكثر سواء تنفت قبل دبحه أو نعده عليه . وقبل القاضي في خلافه ، وأبو الحطاب في انتصاره وحوب الصال كالركاء .

قال في القاعدة الثامة والثلاثين عد المائة وهو سيد.

وقال في القواعد الأصولية ؛ إذ سر أصحية ، أو الصدقة مدراهم معيمة عتلفت : قبل يصنفها ؟ على روائين وقال حماعة ممهم القاصي ، وأنو الحطاب ولو تمكن من العمل ، طراً إلى عدم سبين مستحق ، كالركاة و إلى نعش الحق معين معيمة ، كالعبد الجابي .

وقال أبو الممالى . إن تلعث قبل الفيكن له علا ضيان ، و إلا فوحهان . إن قدا يدلك بالندر مسلك الواحث شرع ، صمل ، و إن قدا ، مسلك التدرع : لم يصدر التهى

ومنها الوفقًا عينها . تصدق بالأش

وملها , لو مرضت ، څخک علیها ، فدخها . لرمه ادها اولو ترکه قبالت . فلا شيء علیه , قانه الإمام أحمد راجه الله تعالى

ودب: او صحی کل واحد منهم عن نفسه بأصحیة الآخر عنظ اکفتهما ولا صبان استحداد فاله فی الدروع وقال القاصی وغیره القیاس صدها . ونقل الآثرم وخیره داف اثنان ، صحی هذا آصحیة هذا وهذا أصحیة هذا ــ یشدلان للحم و څری.

قوله ﴿ وَإِنْ عَطَمْ الْهَدَّىٰ فِي الطَّرِيقِ بحراً فِي مَوْضِعِهِ ﴾ .

وهدا بالا تراغ أو كن قال جماعه بن الأصحاب . الواحاف أن يعطب دمجه ـ وقعل به كدلك .

قوله ﴿ وَلا يَأْكُنُ مِنْهُ هُو وَلَا أَخَدُ مِنْ رُفْقَتُهِ ﴾

حتى : يحرم عليه الأكل هو ورققته من الهدى إدا عطب . وهـــذا المذهب عليه الأكال هو ورققته من الهدى إدا عطب . والإنصاف ع

وعليه أكثر الأصحاب. وحزم به في المعنى، والشرح، والوحير، وغيرهم وقدمه في الفروع وغيره.

وأباح الأكل منه : القاصي ، وأنو الحطاب في الانتصار مع فقرم واحتار في التنصرة : إباحته لرفيقه الفقير .

وقوله قا ولا أحد من رفقته عاقان في البحير ؛ ولا يا كل هو ولا حاصه منه قلت ، وهو سراد عيره

وقد مرح الأصحاب أن الرصة الدين ممه : عمل تلرمه مؤنته في السمر قوله ﴿ فَإِنَّ تُمَيِّبَتُ دَبِحُهَا . وأَخْر أَتُهُ ، إِلاَّ أَنْ تَسَكُونَ واجبةً قبل التَّمْيِينِ ، كَالْمِدْيَة وَالشَّذُورَةِ فِي الدَّمَةِ عَاإِنَّ عَنَيْهِ بِدَلِهَا ﴾

اعم أنه إذ تميب ماعينه ، قدرة يكون قد عينه عن واحب في دمته ، كهدى التمتع والقرال واقدما الوحمة في الدسك بترك واحب أو الهمل محطور ، أو وحب بالبدر ، وتارة بكون واحماً ماعس المعين في كان واحماً مامس التميين ، مثل مالو وحب أصحية سبيمة ، ثم حدث بها عيب يمنع الإحراء من غير فعله فهما عليه ديمه ، وقد أحراً عنه ، كما حرم به المصنف هما ، وهو المدهب ومص عليه فيمن حره متربه إلى المحر فانقد وحرم به في المهني ، والشرح ، والوحير ، والحرق ، والركشي وغيره ، وقدمه في العروع وغيره ،

وقال القاصى القياس لأنحرثه

عمل المدهب. تحرج بالمنت عن كوب أصحية قاله في القاعدة الأرضين. فإذا رال المنت عادت أصحبة كما كانت. دكره ابن عقيل في عمدة الأدلة.

دو تعمت هده عمله . فله بلشا ، جزم به في المسي ، والشرح . وهو طاهـ ماحرم به في العروع

و إل كان معيماً عن واحب في الدمة وتعيب ، أو تلف أو صل" ، أو عطب ،

أو مُترق ، أو محو دلك . 4 يحرثه . وارمه بدله ... ويلوم أفصل مما في الذمة إل كان تنفه بتقر بطه

قال الإمام أحمد : من ساق هدياً واجباً ، فعطب أو مات ومليه دله و إن شه باعه و إن غيمه الدن قله في العروع ، وقال باعه و إن غيمه البدن قله في العروع ، وقال كدا قال وأصلى في أروضة : أن الوحب عمل به ماشه وعلمه بدله النهبي ، وفي عملان تعيين الولة وحيان ، وأطلقهما في العروع والرركشي وقال في الفصول : في تعيينه هنا احتمالان .

قال في المعنى ، والشرح ، إذا قد سطل تمينها ، و عود إلى ما كم احتمل أن يبطل التمين في ولده تما ، كما ثنت تما ، قياما على شهر المتصل مه ، واحتمل أن لاسطل ، ويكون الفقراء الأنه تمها في الوحوب حل الصاله مها وم نقم في روانه ، لأنه صار معصلا عنها ، فهو كوفد اسم الميت إد وقد عند المشترى ثم رده ، لا ينظل النبع في ولدها ، والمدارة إذا قتمت سيدها فيطل بديارها ، التهني .

وقدم ان رزين في شرحه ، أنه بدعها

قلت ، الذي علم : أنه الاسطل تهييله ، الأنه توجوده قد صار حكمه حكم أمه ، لكن بمدر في الأم . فيقي حكم الولد باتي .

قوله ﴿ وَهُلْ لَهُ اسْتِرْجَاعُ هَدًا العاطبِ والْنَعِيبِ إلى مِلْكِهِ ؟ عَلَى رَوَالِنَتَانِ ﴾

وأطبقهما في المحرر ، والرعايتين ، والحاو بين ، والشرح ، وشرح ال منح ، والرركشي .

 والروابة الثانية - له استرجاعه إلى ملكه ، فيصنع به ماشا، وهو طاهر كلام الحرقي وصححه في النصحيح ، والفائق واحتاره المصنف ، والشارح ، واس أبي مومي . قاله الرركشي . وقدمه اللي روابي في شرحه . وحرم به في الوحير ، والمنتخب ، ونذكرة الله عدوس

قولِه ﴿ وَكُنْدُلِكَ إِذَا صَلَّتْ فَذَبِحَ بَدَهَا ثُمَّ وَحَدَهَا ﴾

على: أن في استرطاع الصال إلى ملكه _ إدا وجده للد دبح بدله _ الرواسين المتقدمت، وهذا هو الصحيح من المدهب، فالحكان واحد، والمدهب هذا كالمدهب هذاك ، وحرم به في الفروع ، والرعاية ، والحجر ، وعيره .

وأما مصلف والشارح ؛ فإنهما قطعا بأنه بديج البدل ولمبدل ، ولم بحكيا حلاقًا والمكن حرجاً تحريجًا : أنه كاسالة التي قبلها

وهل من منج ، ويقوى بوم دمجه مع دبح الواحد حدث دكره (۱) هفيه إيم إلى النفرقة ، إما لأحل الحدث ، أو لأن العاطب و منيب قد العدر إحراؤه عن الواحد الخرج حتى العقر ، من ذلك إلى لدله ، وأما العدن : عتى الفراه فيه باقى وإيم المشع حقهم لتعدره وهو فقده وحرم في المدهب ، والمستوعب ، والتنجيس ، وعره ، أنه لديم اللدن والممدل ، كا قطع له المصف والشارح

قوله فملل

﴿ سُوقُ الحدى مُسْتُونُ ۗ وَلَا بِحِبُ إِلاَهَالَمَدْرِ . ويُسْتَحَبُّ أَنْ يَفِهُ ۗ بَعْرِفَةَ ، وَيَجْمَعُ فِيهُ أَيْنَ الْحِلُّ وَالْحَرِمِ ﴾ .

علا تراع فو اشتره في الحرم ، ومريح حه يلي عرفة ودنحه . كده . بص عليه .

(۱) روی الدارفشی علی عائشة رصی الله عها و أنها أهدت هدیون ، فأصلتهما ، فعث الها عند الله ال اربر هدیان فجراتهما ، أم عاد السالان فجراتهما ، وقالت : هذا سنة الحدى و

قوله (ويُسَنُّ إِشَّعَارُ البَّدَيَّةَ. فَيْشُقُّ صَمَّحَةً سَمَّامِهَا حَتَى يَسِيلَ الدَّمْ وَكَذَا مَالاَ سَمَامَ لَهُ مِن الإبل ﴾

وهدا بلا تراع و لأولى : أن تكون الشق في صفحة سيمم اليمي على الصحيح من المدهب قدمه في المدي ، والشرح ، والفروع ، والرعايتين ، والحدو بين ، واله ثق وعتره وحرم به في الهدارة ، والمدهب ، ومسبوث الدهب ، والخلاصة وغيرهم

وعنه الشق من الجانب الأيسر أولى . وعنه الخبرة - وأطنتهن في التنجيمي والمسوعب .

وظاهر كلام المصنف أيصاً ؛ أنه لايشيراً عبر الإبل وهو صاهر كلامه في الهنداية ، ومدهب ، والحلاصة ، وغيرهم ، وقال في الستوعب ، والتنجيمي ، والوائق وغيرهم ا ويسل إشعار مكال دلك من البقر .

قُولُه ﴿ وَيُقَدُّدُهَا ۚ وَيُقَدُّدُ الغَمِ النَّمْلِ ﴾ نص عليه ﴿ وآذَانَ القِرَّبِ والنُّري ﴾

هذا المدهب على . أنه يسلحب نقيد الهدى كله ، من الإبل والبقر والفئم . على عليه وهو طاهر ما حرم به في الوحار وحرم به في النظر ، والدائق وعيرهما وقدمه في الدروع

وقال في استحب: بقلد العم فقط، وهو طاه كلامه في الهدانة، والحلاصة، والكاني، وغيرهم وقدمه في الرعامة الكبري.

وقال في المنتوعب، والبرعيب، والتنجيص التعيد اللُّذُن حالر . وقال الإمام

أحمد البدرُ تُشْقَر ، والعمر لُقَنَد . وظل حسل لا سعى أن يسوقه حتى يشعره ، وبخلله بتوب أبيص ، وغَيْده بعلا أو عِلاقة قِرْ بَةٍ

قوله (وإذا مذرّ هذيا مُطَلَقًا، فأفلُ ما يحرّ لله أله ، أو سُبْع مدنة) وكد سع هرة وهذه الافراع ، لكن لو دّمع بدية ، فالصحيح وحولها كله قديه في مسوك الدهب ، والحلاصة ، والتبعيض ، وارعانين ، والحاو بين واحتاره من عنيل

وفيان اله حب سمه فقط والدقى نه أكله والنصرف فيه وها اختمالان مطلقان في لهدية ، والمستوعب وها وحيان مطلقان في لمدهب ، والفائق وتقدم بطيرها في آخر عب الفدية عبد قوله ه وكل هدى دكرياه بحرى، فيه شاة ، أو سم بدية به ودكر، فالماء الملاف هيات قوله ﴿ وَإِذَا تَذْرُ بِلاَنَهُ أَخْرِ أَنَّهُ بَقْرِهُ ﴾

إدا سر بدنه فتارة موى ، وتارة نظلق فإن بوى ، فدن الفاضى وأسماله غرمه ماواد وحرم به في التلخيص وعدم و إن أطبق: في إحر ، البقرة روايتان . وأطبقهما في الشرح

إهراهما : تحرى و مصفى وهو طاهر كلام المصل هذا ، وطاهر كلامه في الوحير وعيره ، واحتراء المصل ، ولهم كلامه في الوحير وعيره ، واحتراء المصل ، وللصل وأصحاله وقدمه في التنجيص والرواية الثانية ، لا تحرى والفرة إلا عند بعدر الإس ، لأنها بدل عنه ، و عدم نظير دلك عند قوله فا ومن وحبت عليه بدية أحرأته غرة فا في آخر بالدية

قوله ؛ فإن عبّن بعذَّرَهِ : أجرأه ماعيمه ، صغيراً كان أو كبيراً من الحيوان وعيره وعليه إيصاله إلى فُقراء الحَرَم ، إلا أن يعيمه عوسيع سواه) اعلم أنه إذا عين مدره شيئاً إلى مكلة ، أو حمل دراهم هذا عيهو لأهن لحرم بقله الدرودي ، و ان هاي ، و البحث أنن عار سقول العالم الإمام أحمد عيمن الدر أن يقي فصة في مقام إثر هيم لـ المله تمكان مدره ، واستجه ان عميل الأنه فيكفر إن لم أيلقها وهو الففراء الحام

وفال القاصي في التمليق ، واش عقيل في المبردات ــ وهو طاهر كالامه في الرعدة ــ له أن سعث تمن المقول

، قال اس عقيل أو نفذمه أو نبعث الفيمة أوقال الفاصلي وأسحاله • إلى بدا بداله فللحام ، لا حرورًا أو إن بدا حداثة كفت ثنية واحدة

ومال معوب ، فيس حس على عمله أن صحى كل عام شاس، فأراد عاماً أن يصحى كل عام شاس، فأراد عاماً أن يصحى الإحدة ... وإلا فكفره إنس وإلى قال : إن الست أو أ من عالمك فيو هذى العسله أحد ما أو أنمه ، على الحلاف المتعدم . قوله الأو يُستَحَمَّ أن يا كل من هذا يه إ

مندن مساعين

إمراهما أن كون بطوعاً فيسحب لأ كل منه ، الا الرع وخسكم الأكل هنا والتعرقة وكالأضحية ، على الصحيح من سعب حدره الل عقس وقدمه في القروع

وقيل : لاياً كل هما إلا اليسير ، وقدمه في المقنى ، وانشرح ، و ممراه . وأطبقهما في الفواعد العقهية

(۱) هذا بلاشك من أعمال الجاهلية في حاد الاسلام بهديا . وحدث أى دارد س حدث تات بن الشحاك (۴۱۷۳) و أن رجلا - الحديث ، ومن حديث مسموله ست كردم (۳۱۷۵ ، ۳۱۷۵) و أن أناها بدر أن يدبع في مكان عد إنه العمالة و بوحدها عبد نوانه فيأن رسون الله صلى الله عليه وسم عمال ، هل كان به عد من أعياد الحاهدة ؟ - الحديث ، وفيه قصة وهو صريع في دلك .

والثانية : أن يكون وحاً ناتميين ، من عبر أن تكون واحدً في دمته . فيستحب الأكل منه أيضاً احتاره المصنف والشارح . واقتصر عنيه الزركشي وهو طاهر كلامه في الوجيز وعيره .

والصحيح من المدهب أنه لاستحب الأكل منه . قدمه في العروع . قوله ﴿ وَلا يَأْكُنُ مِنْ وَاحْبٍ ، إِلاَّ مِنْ دَمِ المُتَّعَةِ وَالقَرَانَ ﴾

هدا المدهب. وعليه حماهبر الأسحاب ونص عليه . وحرم به في الوحير ، وعيره و قدمه في الوحير ، وعيره و قدمه في الفروع وعيره ، وقال : الختاره الأصحاب ، قال الزركشي وهو الأشهر وطاه كلام الحرق : أنه لا يا كل إلا من دم المتمة فقط فاله في المسوعب ، والتحييس ، والفروع وعيره

کن فال برکشی : کان اعلوق استفنی بذکر التمنع عن الدان الآمه انوع نشتم ، لترفیه دُخد السفر پن انتهی

وقال الاحالى الآل كل من هدى المتعة والقران أيصاً . وقدمه في الروصة . وعنه أكل من الكل ، إلا من الندر وحراء الصيد

وألحق ال أي موسى بهما الكفارة وطور لأكل تما عد ذلك.

واحتدر أبو نكر ، والقاصى ، والصنف ، والشارح ، وصاحب الدائق : حوار الأكل من الأصحية المدورة ، كالاصحية على رواية وحواليا في أصح الدحيين الكن جمور الأصحاب على حلاف ذلك .

فوائر

إهداها : استحب القاضي الأكل من دم المتمة .

الثانية ما حرله أكله حارله هدمه ومالا فلا ، فإن فس صحمه عنه خا على الصحيح من السعب ، وعليه أكثر الأصحاب ، وقطعوا به مكيمه و إثلاقه . وقال في الصحة : يصمه نفسته ،كلاحسي للا برع فيه الثافلة ، بو منعه العقر ، حتى أنس فقال في العصول ؛ عليه قسته وقال في العروع ؛ ويتوجه نصس نقصه فقط

قلت · سوحه أن نصمه عثله حياً أشه العيب الحي قولِه ﴿ وَالْأُصْحِيةُ سُنَةٌ مُؤَّكِدَةً ﴾

هدا المدهب الداريب وعليه خاهير الأصحاب ولعن عليه وقطع له كثير ملهم ، فان في الرعاية ، فيكره تركم مع القدرة العنى عليه وعله أنها واحدة مع المني ، ذكره حداعة الودكره الخدان عن أبي لك وحرجها أنو اخطاب ، والى عقيل من التصحية عن ادبار

وعنه أبها وحنة على لحاصر المني

فامرة : يشترط أن تكون الصحى مساءً ، ، مر الملك . فلا نصحى المكانب مطبقاً في أحد لوجوس قدمه في . عابة الصدى ، والدائق

والوهرالتاني صحى الإن سنددكارقيق ، وهو الدهب فقع مه في اللهني ، والشرح ، والنظم ، والدكة بن عدوس رد في برعاة كارى : ولا تترع منها بشيء وأصلهما في التنجيس ، والرعامة الكرى ، العروم قوله ﴿ ودنَّكُم أَفْسِلُ مِن الصَّدقة بِثمنها ﴾

وكدا القَلِيقة وهذا المدهب، نص عبيهما . وعده لاصحب وقال في الفروع : ينوحه نميين ما تمده في صدقه مع عرو وحج .

قوله ﴿ وَالسُّمَةُ أَنْ يُ كُلُّ تُشَهَا وَيُهْدِى ثَشَهَا . ويَتَصَدَق تُشَهَا وإن أكنَّ أكثر عار ﴾

هد السهب على عليه وعلمه حماهير الأصحاب وقطع به كثير ملهم وقال أم تكر تجب إحراج الثلث هدلة والثلث لآخر صدقة علم علم ان الراعوني في الواضح ، وعيره ، وأطلقهما فيه - قال أو تكو في التسبه : لابدفع إلى الب كين ما تستحيي من أدخيهم إلى حديظه

قال في استوعب و بيحتين أنه أراد الايتصدى ما دوم الأنه يستحيي من هدية دلك و تحتين أنه أراد : أن لا تحرى، في الصدقة إلا ماجات العادة أن شُهِ ذَى تَشَهَا اللّهِمِي

قنت حکی هدا لأحبر قولاً فی اراء به و تنظم ، وغیرهم وقده فی أداء به الكتری آنه لیر صدق سها (وقیه كنی وهو طاهر كالام الروكشی

علدهب أن م حب أقل ما يحرى من الصدقة على ما أي المدهب أن م حب أقل ما يحري من الصدقة على ما أي

أهرهما: هد احكم رد فله هي سنة وكدا الحكم رد قله إله واحلة ، فلمعو له لأكل منها على عول وجوبها ، على العلميح من الدهب التجله في المستوعب ، والشارح ، وعبرهم و بسره المصلف ، والشارح ، وعبرهم المسلوعب ، والشارح ، وعبرهم قدمه في الرعائين وأستمه في الهيدالة ، وقدر الأخور لأكل منها قدمه في الرعائين وأستمه في الهيدالة ، وعبر الأخور لأكل منها قدمه في الرعائين وأستمه في الهيدالة ،

مدى للنعب د له أكل الثلث صرح به في اعده وهو مدهر كالام حاعة، وقطع في المداية ، والمدعب ، والتنجيس ، والتنجيس ، وعيره ، أنه ر كل كل أكل من دم عدم والدل

اطالي يستني من كلام المصلف وعره ما أصلى المندقة و هدية اصحية الليم ، إذا قلم المنطقة و هدية اصحية الليم ، إذا قلم الله يصحى عنه ، على ما ألى في مات الحجر اللي لا للصدقة الالحل شيء من ماله تصوعاً حرم مه المصلف ، والشارح ، وصاحب العروع وعيرها

قات الم قبل بحواز الصدقة والهدمة منها باليسير عرقا الكال متحم ويستشى أمصاً من دلك : السكاس إدا صحى ، على ماقطع مه في الرعامة . أنه لايتمرع ممه لشيء

فوائر

اهراها : يسحب أن يتصدق بأفصلها ويهدى الاستداو بأكل الأدول. قاله في المساوعات ، والتنجيص ، وعيرها وطاهر كلام أكثر لأسحاب الاطلاقي وكان من شعار السلف ، أكل اللمة من لأصحيه من كدها أو عيرها البركا فاله في التنجيص وعيره .

النّالة عو أن ضم السكافر منه ، إذا كانت تطوع عاله الأسحاب .

قال ركشي هذا في صدفة التطوع أن الصدقة تواحلة : فلا بدفع إنيه منها ،
كانوكاة ولهد قبل الأندمن دفع أواحب إلى المقبر وتنبيكه إيام وهد تحلاف الإهداء . فإنه بحو دفعه إلى عني ورضامه التهلي

وقال فی دعابة السكاری و أخود قدیة سے اللہ پی علی و فیل ملئ واحیہ پال حالاً كل مليا ، و إلا قلا

الله الله الله على المقدر، الله تكلى إطارته قاله في الفروع وعدر وقال في الرعمة الكور وقال في الرعمة الكور والم الكور والله والما الكور ال

الربعة الصحيح أمرايم الأدُّجار من الاصاحى مطلقاً. تعلى عليه . وعليه الأصحاب أقال في الدوع و سوحه احتمال إلا في مجاعه . لانه سبب أنج يجم الأصحاب أقال في الدوع و سوحه احتمال إلا في مجاعه . لانه سبب أنج يجم

قلت احتار هذا الشنح في الدين. وهو طاهر في الموة ا الخاصة (مانت عدد دمحم أو تعيينها الغام وارائه مقامه (وما نُدُعُ في دامه قاله الأصحب . وفال في درعانة ، وقلب " إن وحب بندر أو عيره ولهم أكل مكال له أكله منها و درمهم ركاتها إن مات قبلها

تم قال . فلت إن كان دينه مستفرقاً ، فإن كان قد ذكاها ، أو أوحمها في سرمس موته ، فهل تساح كام أو تستاها ؟ يحتمل وحميس التمهي وتقدم قريباً ه عن رعو الأكل من الأصحبة الممدورة أم لا ؟ ه .

قوله (و إ ل أكلّها كلّه صمن أ فل مايُجْرِي، في الصَّدَقة منها).
وهذا مدع على لمدهب من أنها مستحة وهذا اللدهب اختاره المصلف،
والشارح ، وحرم به في اللمور ، وعيره ، وقدمه في العروع وعيره وصححه في
الفائق ، وتصحيح اعمر ، وعيرها

وقيل يصم الثاث ، حرم به الزعندوس في بدكاته ، والمتنجب ، وقدمه في الحداية ، والمنتجب ، وأطلقهما في الحداية ، والمعتوات الدهب ، والملحيص ، والحرر ، والركشي ، وعيره ويل : بصم ماحرت الددة بصدقته

وأمر على الفول توجونها : فقال أكثر الأصحاب : ﴿ كُلُّ كُلُّ أَكُلُ مِن هُمُ التمتم والفران : وقال في انزعا لهُ * مَا كُلِّ النَّبَثُ

وتمده في سَـ • أن حكم الهدى المتطوع له حكم الأصحيه في هده الأحكام . على الصحيح

قوله ﴿ وَمَنْ أَرَاد أَنْ يُصحَىٰ ، فدحلَ العَشْرُ : فلا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ ولا نشرتِه شيئًا ﴾

احتلفت عبارة الأصحب في ذلك ، فقل في المحر ، والبحير ، والحاويين ، وعيره كا قال المصنف فطاها و الإحال الطُّع وعيره من البشرة وصرح في الرعبتين ، والعروع ، والعالق ، وغيرهم : مذكر الشعر ، والظفر ، والعاشق ، وغيرهم : مذكر الشعر ، والظفر ، والعاشرة

وقال في الهداية ، و لحلاصة ، و السحيص ، والسعة ، و إدراك الساية ، والل رحب ، وغيرهم : لا يأحد شمراً ، ولا ظُمرا .

فطاهره: الاقتصار على الشعر والظفر وما أم في دلك خلاله فلمل من خص الشعر والطفر : أراد مافي مصاهما ، أو أن العالم أنه لامؤخد عيرهم، فاقتصروا على العالم

قوله ﴿ وَهُنَّ دَلْكَ حَرَامٌ ؟ عَلَى وَجُهُبِّن ﴾

وأطلقهما في الفصول ، واستوعب ، والمي ، والشرح ، وشرح الي بليجا ، والفائق ، وشرح الرركشي ،

أهرهما : هو حدام، وهو الدهب وهو ظاهر روانة الأثرم وعبره وصححه في التصحيح ، ونصره المصنف ، والشرح ، والدملم

قان في تحريد المانية ، ومصنف أن أن المحد ، ويعرم في الأطهر

وقال فی الفالی : والمنصوص عامه الوحرم به فی ابوحسیر به والمسجف ، واعلم المفردات او سنه پین الأصحاب وهو طاهركاهم العرقی ، واین آبی موسی والشیراری، وعیرهم او إلیه میل آر كشی اوقدمه فی امروس، وهو من العودات ،

والوحد الثانى يكره احدره القصى وجاعة ، وحرم به في احدم الصعير ، ومدهت ، وحرم به في احدم الصعير ، ومدهت و مدود ، ومدهت ، ومدوث بداخت ، والدهة ، ولد كرة الله عندوس ، وسور ، وقدمة في المدالة ، والمصرة ، عط لاس الحوالي ، واحلاجت ، والدحمي ، والحرو ، والاعراض ، وقال : إنه أطهر .

فلت وهو أون ، وأعلن أحمد لك إلهة .

عملي المدهب م حالف وصل ، فلنس شيه إلا تتوالة أولا فدلة شيه إحراء . واللهي منع المديح الأصحية أكر صرح له الل ألى موسى ، والشمراري ، وصاحب مدهب الأحمد ، والبعثة ، والرعالة الكبري ، وخيره . فائرة : يستحب الحتى مد الديح ، على الصحيح من المدهب وعيه جاهير الأصحاب

قال أحد : وهو على ماصل ابن عمر رضى الله عنهما .. تعظيم لدلك اليوم وحرم ما في الرعامة وعبرها . وقدمه في العروع

وعه لايستحب احدّ والشبع على الدين قوله ﴿ وَالْمُقْدِعَةُ اللِّهِ مُؤْكَّدَةً ﴾

بعنى على لأب وسواء كان البلد شبّ أو فقيراً وهــد المدهب وعليه أكثر الأصحاب، وحرم له في لوحير ، و بندى ، والشرح ، وغيره ، وقدمه في الفروع ، وغيره

وعنه إنها وأحنه - احتاره أبو نكر ، وأنو إسحاق البرمكي ، وأنو انوفاء

فوائر

الأولى · قوله ﴿ وَالْمَشْرُوعُ : أَنْ يَعْدَى عَنِ الْمُلامِ شَاتَيْنِي ، وَعَنِ الْحَارِيَةِ شَاءً ﴾

وهدا بلا ترع مع الوحدان ويستحب أن ليكون الشبان متقار بتين في السن والشه مص عليمه في عدم الشبان ، فواحدة في ما يكن عندم مانعني فقال الإمام أحمد : يقترض ، وأرجو أن يجنف الله عليه .

وظلُ الشبح على الدين : عقرص مع وهد ، و يمو يه عقيقة .

وقال المصف ، والشرح إلى حام وغنَّ عن الذكر تكنش : أحراً الثانية : قوله ﴿ يُولَّمُ سَامِعِهِ ﴾

ظال في الروصة : من ميلاد الولف وقال في المبتوعب ، وعيول المباش . يستحب دمج العقيفة صحوة النهار وحرم به في الرعابة الكبرى . ودكر اس الساء أنه يدمج إحدى الشابين يوم الولادة . والأحرى يوم سابعة . الذائم ذبحه يوم السام أفضل و يحور دبحه قبل دلك . ولا يحور قس بولادة .

الرابع - لوعَقُ مدلة ، أو لقاء : . عرم إلا كاملة الصاعبية الله فالهالها، وأقصله شاء الله فالهالها في المروع الوسوحة مثله في أصحية

الخاصة يستحب سبية لمو وديام السام قدمه في الدروع ، وحرم به في الحديثة ، وعدو بين ، والرعاية المداية ، وغيره ،

وقبل: أو قمه حرم به في الرعابة السكوري وحرم في آداب أنه يستحب يوم الولادة ، وهي حق بلأب لابلام

السادسة: له احسم عقيفة وأصحيه فهل محرى، عن المقيقة إن م بعق؟ فيه روايتان منصوصتان وأطلقهما في الدوع، وعربد السابة، والموعد الفقهيه وظاهر ماقدمه في المنتوعب: الإحراء

فال في روانة حسل : أرجو أن تحرى، الأصحية عن النقيقة فال في القواعد . وفي معدد لو احتسع هذي وأصحية واحتر الشيخ التي الذين ، أنه لا بصحية شكة ، و إنما هو الهدى قولة (وَيُحُلُقُ رَأْسَتَهُ ، وَيَتَصَدُّقَ بِوَرْ نَهِ وَرِقَا بِوْم السّامِح) وهذا المدهب وعليه الأصحاب ، وقال في الروصة : ليس في حلق رأمه وورب شعرةٍ منة أكيدة ، و إن فعله غيس ، والعقيقة هي السنة

تنهير الطاهر أن مرده بالحلق: الذكر وهو الصحيح من المدهب وعليه الأكثر وقدمه في انفروع وقال الأرحى في سهيمه . الافرق في استحماب الحق بين الدكو والإماث ، فان : ولعله يحتص بالدكور إلا الإث تكره في تعقيل الحلق

ظال اس حجر فی شرح النجری وعی مص الحاملة بحلق فائرة : بکره علج رأس المواه داده المقبقه علی الصحیح من المدها ایس علیه ، وجرم به اس الب فی الحصال وقد به فی المحی ، والشرح ، والفروع ، والدائق ، وظل حسل ، هو سنة وجرم به فی لمستوعب ، والحاویین ، وقدمه فی الرعایة السکاری .

وقيل : مل ينطح بحنوق قال في الرعامة السكترى · وهو أولى . غال ان البناء وأنو حكيم · هو أفصل من الله

الحمد معهوم قوله ﴿ فإنَّ قات ﴾ يمنى لم لكن في سع ﴿ فَقِ أَرْبِعِ مِعْمُونَ قَالَ مِعْمُ الْمُرْبِعِ مِ

أنه لا نعتبر الأسابيع نعد ذلك ، فيعني بعد ذلك في أي نوم أزاد وهو أخد الوحيان ـ وهو طاهر كلام كثير من الأصحاب ، وصححه ابن رزين في شرحه . قلت - وهو الصواب

قال فی الرعابة البکتیری آلوں قات فی إحدی وعشر پن أو ما مده قال فی الکتاف : فان أحوها على إحدی وعشر بن : دبحیت تعدم آلمه فد تحقق سمها

والوه الثاني ، يستحب اعد ها فيستحب أن لكون في الدمن والمشرس.
وإن فات في الحامس والتلاثين ، وعلى هذا فقيل وأطعهما في لمعني والشرح ،
والزركشي ، والعروع ، والعائق ، وعمر بد الصابة .

وعنه تحنص العقيقة بالصمير

وامرة: لا من عبر الأب على الصحيح من لمدهب، وعن عنيه. وعليه أكثر لأصحاب وحرد به المعني، والشرح، والفائق وقدمه في الفراع وقال في المستوعب ، والروصة ، والرعانين ، والحاويين ، والنظم ، وعيره : إذا تنع عَنَّ عن نفسه

قال في الرعابة "سيا عالمي صلى فله عليه وسير وأصفهما في تحريد العالية. قال الحافظ الل حجر في شرح المجاري ، عن الحائلة لتعبّن الأب، إلا إن تعدر عوت أو المتناع

قوله (وخَكُمْها خُكُمُ الْأُمْحِية)

هكدا قال حمامه من الأصحاب واحداره المصلف، والشارح وحرم به في الوحير ، واستحب ، وآخر بد السابة ، وقدمه في العروع ، وقال ، دكره حماعة و يستفى من دلك أنه لايحرى، فيها شراك في بدية ، ولا نقرة ، كما عدم ، وأنه بنزعم أعصاء ، ولا تكسر لها عطما على القوين

وسعوص عن الإمام أحمد أنه سام عليه ، أس والسواقط ، و متصدق شمه ، وهو الدهب ، وعليه حاهير الأسحاب وحرم به في المسوعب ، والحلاصة والمور ، وعلاه ، وقدمه في لحديه ، و مدهب ، وسموك الدهب ، والمجرر ، والرعارتين ، والحاوين ، واعائق والاعجه الدالم وحان من منح كلام المصلف على ذلك

الله في الدوع، والرعاية المكترى وشركه في أكثر أحكامها ، كالأكل والهدية ، والصدقة ، والركاة ، والركوب ، والهدية ، والصدقة ، والصدقة بتمنها ، بعن عليه . المتعلى وعبر دلك و بحور بيع حلاها وسواقطها ورأسها ، والصدقة بتمنها ، بعن عليه . المتعلى فال أو خطاب المجتمل أن على حكم إحداهم إلى الأحرى ، فيحرج في المسألة رواشان المتعلى

قال في المستوعب · وحكمه _ فيا جرى، من الحيوان وما يحتب فيها من العيوب وعبره _ حكم الأصحية

قال الشرح و مجتمل أن يعرق يهمه ، من حيث إن الأصحية دبيحة شرعت 4 ـــ الإصاب جـ 1 يوم النحر . فأشبهم الهدى والعقيقة شرعت عند سرور حادث ، وتحدد سمة . أشبهت الذنح في الولتمية . ولأن لدبيحة لم محرج عن مديكه هنا فكان له أن يعمل فيها ما شاه من بيع وعيره انتهى .

قال في الرعامة السكري • والنعرقة أشهر وأطهر ولم عشر الشيخ ثني الدين النمبيك وفان المصنف ومن تسه و إن طبحها ودعا إحوامه فحس

فوائر

إمراها : طبحها أفصل العن عليه .

وقيل . لأحمد يشتى عليهم - قال • شحملون دلك .

 وقال في المستوعب : صبحب أن يطبخ منهما طبيخ حاو ، تعاؤلا علاوة أحلاقه وحرم به في الرعامتين ، والحاو بين ، وتحر بد المدية وقال أبو تكر في التعبيه ؛ يستحب أن يعطى القابلة منها فحد

الثالث يستحب أن أيحمَكُ شدة وهال في الرعاية . شمر أو حاو أو عيره وتعدم متى يحتن ؟ في باب السواك

قوله ﴿ وَلَا تُسَنَّ الْفَرْعَةَ . وهِي دَيْحُ أَوَّلِ وَلَدِ النَّافَةِ ﴿ وَلَا الْعَشِيرِهُ وهِيَ ذَبِيحَةٌ رَجْبٍ ﴾

وهدا المدهب وعليه لأصحاب وقال في الرعايمين ، و لحاو بين ، وتذكرة الن عندوس ، وعبرهم : تكرد ذلك ولا بافيه ماتقدم .

كتاب الجهان

قوله (ولا يَجِبُ إِلاَ عَلَى دَ كَرِ حُرِ مُكَمِّفٍ مُسْتَصِيعٍ. وَهُوَ الصَّحِيحُ الوَاجِدُ لَزَادِهِ وَمَا يَحْدِلُهُ ، إِذَا كَانَ سِيدًا)

فَلاَ تَجِبُ عَلَى أَنْنَى بلا براع ، لا حتى صرح به المعنف، والشرح، وصحب ارعابتين، والحاويين، وعيره ولا عند ولو أدن له سيده، ولا صبى، ولا محون، ولا محبون، ولم محبون، ولا محبون

قوله (مُسْتَطبع وَهُو الصَّحِيثُ)

هدا شرط فی الوحوب علی الصحیح من المدهب وعلیه حاهیر لأسمات وعمه المرم الماحر سدنة فی سله ، احتاره الآحای ، والشیح تقی الدین وحرم به القاطعی فی أحكام القرآل فی سورة برادة

همل المدهب: لايده صعيفًا، ولام عماً مرصًا شديداً. أن الرض السبو عدى لايمع لحهاد - كوجع الصرس، والصداع الحقيف ـ فلا يمنع لوحوب ولا الزم الأعمى و بارم الأعور بلا ترع وكدا لأعشى وهو الدى بمصر

بالنهار . ولا يدم أش ، ولا أفطع البدأو الرحل ، ولا من أكثر أصاحه داهـــة . أو إبهامه ، أو مايدهب مذهابه نقع البدأو الرجل

ولا يلزم الأعرج وقال المصلف والشارح : والدج البسير الذي شكل معه من الركوب والمشي ، وإنما بتدر عليه شدة المدو : لاشم

قال في اللعة ؛ يلزم أعرج يسيراً ، وقال في لندهب بنعد تقديمه عدم اللزوم... وقد قبل في الأعرج ؛ إن كان نقدر على مشي وحب سيه .

قوله ﴿ وَهُوَ الواجِدُ ارادِمٍ ﴾

كدا قال الحهور وقدمه في العروع وقال في الحجار ــ ومن بابعـــ وهو

الصحيح الوحد علك أو مذل من الإمام . منهم صاحب الرعامتين ، و لحاو يين . تنبيه : مرادم بقوله « سيداً » مساعة القصر

فامرة ، فرص الكفاية : واحب على الخبع ، نص عليه في الجهاد و إدا قام له من تكفي مفط الوحوب عن الناقين الكن تكون سنة في حقهم ، صرح له في ارباضه ، وهو مدى كلام عبره ، وأن ماعدا الفسمين هنا سنة ، قاله في الفروع ،

قلت: إذا قبل فرض الكفاية مرتبين ، فني كون الثاني قرصا وحمان ، وأحلقهما في الفواعد الأصولية والركني

فال : و كالام ال سقيل مقدمي أن فرصيته محل وفاق ، وكالام أحمد محتمل ، اشهى وقدم الن مقلح في أصوله : أنه ليس بعرض ،

> و بسى على الخلاف جوار صل الجارة : با سد المحر والمصر و إن صله الجيم كان كله قرصا - دكره اس عفين محن وفاق

قال الشبح ثنى الدين : لمنايه إذا فعلوه هميماً فإنه لاحلاف فيه ، سغى قال فى الفروع و يتوجه احتيال نحب الحياد باللسان فيهجوهم الشاعر وذكر الشبح على لدين الأمر بالحياد : صه مانكون بالقدب، والدعوة والحجة، والميان ، والرأى والتدبير ، والدن فيحب نعامة ما يتكنه .

قوله (وَأَقَالُ مَا يُفْمِلُ مَرَّةً فِي كُنِ عَلْمٍ)

مراده : مع الندرة على صه قوله ﴿ إِلاَّ أَنْ تَدَّعُو حَاجَةٌ ۚ إِلَى تَأْجِيرِهِ ﴾

وكد، فال في الوحير وعيره قال في القروع : في كل عام مرة ، مع القدرة . قال في المحرر اللإمام تأخيره لصعف المسلمين وادفى الرعامة : أو قلة علف في الطريق ، أو انتظار مدد ، أو عير ذلك

فال لمصف والشارح | قال دعت حاحة إلى بأحيره ، مثل أن يكون

بالمسهين ضعف في عدد أو عُدَّة ، أو يكون منتظراً لمدد يستدين له . أو تكون في الطريق إليهم ما م أو تسب التي في الطريق إليهم ما م أو تسس عليا علف أو ساء ، أو سهم من عدوه حس التي في الإسلام ، و نظمع في إسلامهم إن أحر قتالهم ، ومحو دلك : حر تركه .

قال في المروع ؛ وانعمل كل عام مرة ، إلا لمانع نظر لقى ﴿ وَلا يُعْتَمَرُ مُمَهِ . فإن وَصُعُه على الخوف

وعنه بحور تأخيره لحاحة . وعنه ومصلحة ، كرحاه إسلام . وهذا الذي قطع به المصنف ، وانشارح . والصحيح من المدهب : حلاف ماقطعا به قدمه في المحرر ، والفروع ، والرعاسين ، والحاو بين .

قوله ﴿ وَمَنْ خَصْرَ العَنْفُ مِنْ أَهْلِ فَرْضِ الحَهَادِ ، أَوْ حَصَرِ العَدُولُّ مُلَدَهُ ، تَعَايِّنَ عَنِيْهِ ﴾

الا براع ، وكدا لو استند ماس له ستندر مالا برع

تعيير : طاهر دوله ه من أهل درص الحهاد تدبن عليه ، أنه لا سمين على العدد إذا حبد الوحمين وهو طاهر مافي هد بة ، والمدهب ، والمستوعب ، والحلاصة ، والحرر ، وعيره وصححه في الرعايتين ، والحاوين ، في ناب قسمة السيمة عند ستشجارها

والوج الثانى • بتمين عليه والحالة عدد، وهو الصحيح من المدهب. قدمه في المروع - فال الناطم :

و إن قياس المدهب: إنجابه على النساء في معضور الصف دفياً وأعد وقال في البلغة هنا: ويحب على العبد في أصبح الوحمين .

وقال أيصاً : هو قرض عين في موضعين . إحداها . إدا الدقي الزحد، وهو حاصر ، والثاني ، إد الرل الكفار الدالمسلمين مين على أهام الدبير إليهم إلا لأحد رحلين من الدعو الحاحة إلى محلفه الحفظ الأهان أو المكال ، أو المناس ، والآخر : س يمنعه الأمير من الحروج - هذا في أهل الناحية ومن غرامهم أما النعيد على مسافة القصر : فلا يحب عليه ، إلا إذا م يكن دونهم كفاية من المناهين . انتهى

وكذا قال في الرعاية ، وقال أوكال سيداً . أو تحر عن قصد العدو . قلت · أوقرت منه وقدر على قصده ، لسكنه معدور عرض أو تحوه ، أو بمنع أمير أو عيره بحق ، كحسه مدين . انهمي

"مبير: مديوه قوله ٥ أو حصر المدوطده الله لا يازم المعيد . وهو الصحيح إلا أن مدعو حاجة إلى حصوره كمدم كماية لحاصر بن للمدو . فيتمين ألصماً على البعيد وتقدم كالامه في النمة

معم آمر . قوله لا أو حصر العدو بلده علمو بالصاد للمحية ، وطاهر حث الله مدى شرحه : أنه بالمهيلة ، وكلامه محتمل ، ليكن كلام الأسماب مريح في دلك و بارم الحصر الحضور ، ولا عكمه

لوائر

اد بودی با مسلانه والنصر مماً ؛ صلی ونفر سدها ، إن كان العدو سيداً . و إن كان قد ساً هـ وصلی راكماً وفائك أفصل .

ولا بند في حطبة الجمة ، ولاسد الإقامة لما . بص على التلالة

وض أنو دود في المسألة الأحيره . ينفر إلكان عليه وقت . فلت الاندرى عير حق أمالا؟ قال . إنه بادوا بالنفير فهو حتى قلت إلى أكثر النفير لا تكون حقاً لاظل : بنفر تكونه ينترف محيء عدوه كيف هو ؟

قوله ﴿ وأَفْصَلُ مَا يُتَطَوّعُ بِهِ : الْجَهَادُ ﴾ هذا عدهب أطلقه الإمام أحد والأمحاب

وقان الصلام أفضل من الحهاد وهو طاهر كلام المصاف في بات صلاة التطوع وقدمه في ارعاية الكبري هاك ، والحواشي وقال الشيخ مي الدين : استمام عشر دي الحجة بانعبادة علا ومهاراً أفصل من الحهاد الذي لم مذهب فيه نعمه وماله . وهي في عيره نبدله .

قال في الفروع : ولعله مراد عيره .

وعنه : العلم تعلمه وتعليمه أفضل من الجهاد وغيره وتقدم دلك في أول صلاة التطوع بأتم من هدا .

فوالر

إمراها : اخهد أفصدل من الرباط على الصحيح من المدهب وقاله القاضي في المجرد ، وقدمه في القروع وغيره .

قال الشيخ تتي الدين: هو المصوص عن الإمام أحد في رواية الله عبد الله، والن الحسكم، في عصيل تجهر العاري على لله العد من عير عرو

وقال أبوكر في التسبه • الدياط أفصل من الحهاد الآن الرياط أصل والحهاد فرعه الآنه معقل للعدواء ورد لهم عن المسمين ا وأطلقهما في الرعايتين ، والحاويين

وقال الشيخ عي الدين * العمل لاتقوس والرمح أقصل من النف وفي عبرها مقارها ، ونقدم ذلك أيضاً هناك في أول صلام البطوع

الشامير الرباط أفصل من المحاورة تمكة ، ودكره الشيخ "في الدين إحماعً". والصلاة تمكة أقضل من الصلاة النام . نص عليه .

نميم ، قوله (وَعَزْدُ البَحْرِ أَفْصَلُ مِنْ عَرْدِ الْبَرَّ وَمَعَ كُنَّ رَّ وَفَاجِرٍ ﴾ . الا براع ، ودلك بشرط أن تحفظ تسمين ولا يكون أحدمهم تُحَدَّلا ، ولامرحقاً ، وتحوهما ، و يقدم القوى منهما ، نص على دلك ،

قوله ﴿ وَتُمَامُ الرُّ مَاطِ : أَرْسُونَ لِيلَةً ۚ وَهُوَ لُرُومُ التُّمْرِ لِلْحَهَادِ ﴾

وهكذا قاله الإمام أحمد قيهما . و بستحب ولو ساعة على عليه . وقال الآجرى ، وأبو الخطاب ، وابن الجورى ، وغيرهم : وأقاد ساعة تهى وأصل الرباط : أشده خوالًا . قاله الأصاب .

قوله ﴿ وَلا يُستَحَدُّ نَقُلُ أَهْلِهِ إِلَيْهِ ﴾ .

يعنى يكرم ، وهذا المذهب بعن عليه ، جرم به فى بعنى ، والشرح ، وغيرهما ، وقدمه فى الفروع ، ونقل حس ، ينتقل بأهله إلى مدمة "لكون معقلا لعسمين ، كأبعد كية ، وارملة ، ودمشق

تمعير ، محل هذا إذا كان التعر محوق ، قاله المصنف ، والشارح فإن كان التعرامات ، كرد نقل أهله إليه وهو طهر ماحرم به المصنف ، والشارح وقدمه في الرعاية السكوي ،

وفيل: لا يستحب وهو طاه كلاء المصلب هنا ، وطاه كلاء كثير من الأصحاب.

فأن أهل التعور : فلا مدهم من السكون بأهليهم ، وله لا دلك خر مت التعور وتعطمت

قال في الفروع - نتوجه مثله في حج ، وأنه يقصده للسلام .

وغل عه في حج · لا إلكان قصده ، أوكان دا علم ، أو هشماً ، و يحاف شره ، وشبع أحمد أمه للحج وقال في الصول * وأحسن التهنئة بالقدوم للمسافر .

وف بهایة أی مصافی و تستخب ابراته القادم الوظال فی الرعایة : ایودع القاصی الصری و قداح . ۱۵ د تشعیه علی الحسکم

ود كو الآخرى ، استحباب تشييع الحدج ووداعه ، ومداسه أن يدعو له قوله ﴿ وَتَجِبُ الْهِجْرِهُ عَلَى مِنْ يَعْجِرُ عَنْ إِطْهِرٍ دَيْنِهِ فِي دَارِ الْحُرْبِ } للا راع في حلة ودار لحرب ؛ مايفلب فيها حكم السكفر ، زاد بعض لأصاب منهم صحب المعالي ، والحاويين _ أو علد أشاق ، أو عدعة كرا على واعد ل

قات وهو الصواب ودلك مصد بما إن أحافه الهود أطاقه وحدت الهجالة ولوكانت المرأة في المدَّة ، ولو بلا واحلة ولا محرم .

ود کر اس خو ی بی فوله تسلی (۱۹۸۰ هــ سکم فی المناهیل فشین) علی انقاضی آل اهجرة کانت فرصر این آل فتحت سکة

قال في الدوع • كد قال ﴿ وقال في عيون مسائل في الحج تمحرم : إن أست على عسها من الفشة في دجها ﴿ لم تهاجر إلا تمحره

وقال المحدثي شرحه : إن أمكم إطهار ديمه ، وأمشهم على همم له سح إلا عمد مكاهج . وإلى ، أملهم الحاسروج حتى وحدها ، محلاف الحج قوله ﴿ وتُستحبُّ لمنَّ قدر عليْها ﴾

هسدا سده ، وصه حاهبر الأسحاب وحرم به في هداية ، والدهب ، ومسبوك الذهب ، والخرصة ، والشرح ، والحرر ، والوحير ، وعيره وقدمه في الفروع وعيره وظال من خواى تحت عليه ، وأسلق قال في الدوع ، وقال في المستوعب : لا تسل لامرأة بلا رفقة فالرق لا تحت هجاء ما بين أهل للدصي

قوله ﴿ وَلاَ يُحَاهِدُ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنُ لاوقاء له إلاّ بإدن عربيه ﴾
هذا الله عب مطلقاً . وعليه أكثر الأصاب . وفصوا به .
وقيل بستادته في دين حال فقط
وقيل ، إن كان المديون جندنا موثوقاً لم بازمه استثدائه ، وعيره بازمه .
قنت . ناني حكم هذه لمسألة في كناب الحيم لماتم من هذا مجرراً .
صلى المدهب : وأقاء له صاب المأورة وهنا مجرزاً ، أو وكيلا يقصيه : حار .

ميهاور

أهرهما: معهوم قوله الالاوقاء له اله إلى كال له وقاء المحاهد سير إدمه .
وهو صحيح وصرح به الشرح وعيره وكلامه في العروع كلفظ للسنف
وقيل الا يحاهد إلا بإدمه أعمل وقدمه في الرعامتين ، والحاويين وهو
طاهر كلامه في الهذابة ، والدهب ، والحلاسة ، والحد روعيره الاطلاقهم عدم
المجاهدة العير إدمه

فلت المل مواد من أطلق الما قاله المصلف وغيره وتكول المسألة قولا واحدًا ولكن صحب الرغاية _ ومن بالمه _ حكى وحهين الفالم ويستأدل المدلول وقيل المصر

الذلى عموم قوله ﴿ ومن أحد أبوية مُسْلِم ۚ إِلَّا بَادِنِ أَبِيه ﴾ بفتعى استئدال الأوب الرقيقين السعين، أو أحدم كالحرين، وهو أحد الوحين، وهو ظاهر كالرم الحرق، وصاحب الهدامة، والعلاصة وعيرهم وهدمه الزركشي.

والوحم التابي : لا يحب استئدانه . وهو الحيال في نسى ، والشرح وهو المنظب وحرم به في الحجر ، والسور ، والسطم وأطنفهما في برعابة الصعرى ، والحاويس ، والسكافي ، والسلمة ، والفروع

وقال فی وعایة السکاری : ومل أحد "تو به مسر ـــ وقیل "أو رقبق ـــ م بتطوع بالا إذنه ، ومع رقهما : فیهوسیان . انتهبی .

فائرة : لا إذل لجد ولا لجدة . ذكره الأسماب

وقال في الفروع : ولا يحضرني الآن عن أحمد فيه شيء . و يتوحه تحريح واحتمال في الحد أبي الأب السين أنه كالأب في الاستئدال .

شهاد

أمدهما مهموم قوله ﴿ إِلاَّ أَنْ يَسَيِّنَ عَلَيْهِ الْحِهَادُ . فَإِنَّهُ لَاطَاعَةً لَمُمَّا فِي تَرَاكُ فَرِيضَةٍ }

أنه إذا مسعين : أنه لا مجاهد إلا بإدبهم وهو صحيح ، وهو المدهب ، وفال في الروصة : حكم فرص الكفالة في عدم الاستثنال حكم المعين علمه الثاني . أفاده لمصنف را حمه الله منظوله فا فإنه لاطاعة لمن في ترث فر يصة ، أنه تعلم من العلم ما تقوم له دلمه من غير إدن ، لأنه قر يضة عليه .

قال الإمام أحمد المحمد عليه في هنبه صلاته وصيامه والخو دلك . وهدا حاصة علمه للا يدل وطل الله هالي، نه فيمن لا أدل له أنواه . علمت منه شدر ما تجتاج إليه العرالا يَمْدِلُه شي،

وقال في الرعامة • من ترمه التملم ــ وقيل أو كان فرض كمامة وفيل . أو ملا ــ ولا يحصل دلك بيلده ، قله السقر لطلبه ملا إذن أبويه التهمي .

ونقدم في أواحر صفة الصلاة ٢ هل يحيب أنو يه وهو في الصلاة ٢ وكدلك لو دعاه النبي صلى لله عليه وسلم

فَامُرَهُ قُولِهِ ﴿ وَلَا يَحِلُ الْمُسْلِمِينِ الْفُرَّارِ مِنْ صَفْهِمُ ۚ إِلَّا مُتَخَرَّفِينِ القِتَالِ، أَوْ مُتَحَبِّرِ بِنَ إِلَى فِئْلَةٍ ﴾ وهذا المدهب [مطلقاً] وعليه خاهـ يبر الأصحاب ، وقطنوا له - وقال في الشجب . لا قرم ثنات واحد لاثنابن على الالعراد

وقال في غيول المسائل ، والتصبحة ، والنهائة ، والطائق الأفوت ، والهدائة ، و مدهب ، و لحلاصة ، والرعالتين ، و لحاو عن وغيرهم : بارمه الثبات ، وهو طاهر كلام من أصتى ، ونقله الأثرم ، وأبو طالب

وفال الشبح تنى الدين " لا يجو إما أن يكون قبال دفع أو طب . فالأول أن يكون المدوكتبراً لا طبقهم المسمول و يجافون أمهم إن انصرفوا علهم عطفو على من محتف من المسلمين ، فهما صرح الأسحاب توجوب بدل مهجهم في الدفع حتى يداموا ومثله الواهجم عدو على الاد استمين والمقاتلة أقل من النصف ، الكن إن الصرفوا استولوا على الحاج

واندانی الانجو إما أن كون بعد المصافحة أو فيانها فصلها و بعدها حين الشروع في القتال الانجو الإدبار معالماً إلا للحرف أو تحبر التهني على الولوطنوا التلف

[إذا عدت دلك] فقال الأسحاب النحرف أن سحار إلى موضع كون الفتال فيه أمكن ، مثل أن سحار من مقا لذ الشمس أو الربح ، ومن تزول إلى عبر ، ومن معطشة إلى ماه ، أو بعر بين أ ديهم أينقص صفوفهم ، أو تبعاد حيدهم من رشحالتهم ، أو ليحد فيهم فرحة ، أو يستند إلى حتل ونحو دلك ما حرت به عادة أهل الحرب ، وقادا في التحير إلى فئة " سواء كانت قر بنة أو بعيدة في عيدة في أهل ذاد السكمار " ، فلهم الفرار " إلى المرار " المرار " ألى المرار " إلى المرار "

قال الحمور : والعرار أوبي والحالة هدد ، مع طل التنف بتركه - وأطبق اس عشل في النسخ ستحدث الثبات للرائد على الصفف .

فَالْمُرَةُ : قال الصلف والشارح وغيرهم : لو خشى الأسر ، فالأولى أن يقاتل

حتى يفتل ، ولا ستأسر ، إن استأسر حر النصة حسب وأصابه ، و بأتي كلام الآخرى قرب؟

قوله ﴿ إِلاَ أَن يمنبِ عَلَى صَبِّهِمُ الصَّمَرُ عَيْسَ لَهُمَّ الْفِرارُ وَلَوْ زَادُوا عَلَى أَصْمَافِهِمْ ﴾

وضاهره ، وحوب التدب عديه واحدة هذه وهو أحد الوحيين وهو صاهر كلام الوحير وهو حيال في بعني ، والشرح وهو طاهر كالله الشيرري فيه قال : إذا كان العد، "كثر من مثلي المسلمين ، وما بطيقوا قناهي ، ، لعمن من الهرم ،

والدخه التان لا تجب آشات ، ال يسلمت ، وهو المدهب خرم به في المحرر وعبره وقدمه في الشرح ، والعروع ، و رسانتين ، و لحالو بين و فال الركشي هو العدوف عن لأصحاب فان الن منحد وهو قول من علما من الأسحاب

قان الركشي هذا مشهور محدر من أو سين

وعنه؛ برم الفتان و لحالة هده . وهو طاهر الحرفى .. قاله في الهدالة .. قال الرركشي * وهو احسيار الحاقى

قلت ؛ وهو أوى

قال الإمام أخد : ما إمحسى أن يستأسم بقاس أحب إلي الأسر شامد. ولا مد من الموت وقد قال عمار قامن استأسر ترثت منه الدمة ، فلهمادا قال الآخرى - مأتم بدلك عهام قول أحمد .

ودكر الشيخ في الدس أنه يس العاسه في المدو لمفقة السعين، و إلا سپي عنه . وهو من التهسكة

قوله ﴿ وَإِنَّ أَلْتِي فِي مَرَّكُمُهُمْ اللَّهُ فَمُوا مَا يُرُونُ السَّلَامَةُ مِيه ﴾ .

للا تراع . فإن شكوا فعاوا ما شاءوا ، من المفاد أو إلقاء علوسهم في الماه .
هذا المدهب . حرم به في الوحير وغيره . وقدمه في الفروع ، والحجرر ، والشرح والرعايتين ، والحدو بين وغيرهم وعنه : بازمهم المقام . بصره الفاصي وأصحامه قدت ، وهو الصوات .

وقال ال عقيل المجرم ذلك ، وحكاه رواية على أحمد والتحديد . قوله (ويجورُ "مبيتُ السكُفّارِ ﴾ بلا نزاع .

ولو قتل فيه صبى أو المرأة أو عبرها عمل محاء قتمهم إدا لم يقصدهم قوله ﴿ ولا الْجُورُ إِخْرَاقُ مُحْلِ ولا تَشْرِيقُهُ ﴾ بلا براع

وهل يحور أحد شهده كله محيث لا نترك للمحل شيء العيه روائت وأصقهما في المبي ، والشرح ، واضعة ، والعروم

إهداهما بحور قدمه في رعيس ، والحويين

والنابة لأيحور

قوله ﴿ وَلاَ عَقْرُ دَانَةً ، ولا شاهُ ، إلا لا كُل يُحْتَاجُ إليه ﴾

مهی الا جور فعله إلا اسلك وهو المدهب. قدمه فی الفروع، والرع يتين، واختو من ، والركشي - وحرم مه فی الحجار وعيره - وهو طاهركالام حرقی

وعده ، يحور الأكل مع الحاجة وعدمها في عير دواب قتالهم كالمقر والعم ، وحرم به بعصهم واحتاره المصلف ، والشارح ودكرا دلك إحماعاً في دحاج وصير واحتاره أيضاً حوار قتل دواب قتالهم إل عجر المسلمون عن سوقها ، ولا بدعها لهم ، وذكره في استوعب وحرم به في الوحير

قال في الفروع - وعكسه أشهر .

قلت وهو طاهر كلام المصف هذا. وقدمه الركشي.

وقال في البلغة ؛ يحور قتل ما قاموا عليه في تلك أحال . وحرم له الصلف ،

والشارح ، وقالا الآنه سوصل به إلى قديه وهر عتهم وقالا · لبس في هذا حلاف وهو كما قالا

وامرناد

إهداهما : بو خود دوابهم إلينا : لم يجو قتلها إلا للأكل . ولو تعدو حمل مناع ، فترك وم يشتر ا فدلاً مير أحده لنفسه و إحراقه . بص عليهما و إلا حرم إداما حار اعتبامه حرم إللاقه ، و إلا حار إللاف عير الحموان

قال في البلمة: وبو عساد، ثم عجرنا عن ظله إلى داره . فقال الأمير: من أحد شيئاً فهو له . في أحسد منه شيئاً فهو له وكذا إن لم يقل دلك في أكثر الروايات وعنه عيبية

التاج بحور إللاف كتمهم المدلة حرم به في الرعاية انصفوى ، والحدو مين وقدمه في الرعاية انصفوى ، والحدو مين وقدمه في الرعاية المكترى وقال في المدوع عبد إللاف كفر أو تمديل قال في الرعاية المكترى ، وقبل " يحمد إللاف كفر أو تمديل

قوله غ وف خوار إخراق شحره ورزّعهم ومطعه : رِوايتان ﴾ وأطنقهما في معنى ، والشرح ، والركشي . اعلم أن الزرع والشحر سقسم ثلاثة أف م

> الثاني ما يتصرر المسمول نقطعه . فهذا تحرم قطعه وحرقه الثالث : ماعداهم . فعنه روايتان

إحدام · بحور ، وهو المدهب ، جزم به فى الوجيز ، والخرق ، وصحمه فى التصحيح وقدمه فى الحور ، والفروع ، والرعابتين ، والحاويس واحسر، أو الحطاب وعبره

و لأحرى: لا يحور ، إلا أن لا يقدر عليهم إلا به ، أو تكويرا للمانية ... قال في الفروع - نقله واحتاره الأكثر

قال لزركشي وهو أطهر وقدمه باطم المردات وقال: هذا هو معتى به في الأشهر وهو من المردات وقال في الرسيلة الايحرق شناً ولا سهيمة إلا أن بمعاوم بنا قال الإمام أحمد ـ لأسهم ككافئون على فعلهم

قوله (وكدلك رميهُمُ بالمارِ ، وَعَنْحُ المَاهِ لِيُغْرِقُهُمْ)

وكدا هدم عامرهم مني أن رميهم باسار وفتح ما يعاقهم حرق شحرهم وررعهم وقصه ، خلاف ومدها وهو إحدي الصابقتان حرم به لحوق ، والرعاتين ، و لحاويان [واهدا قاء والدهب ، و مستوعب ، و لحلاصة ، والمقيم ، والمحرر ، والبطم وغيرهم]

و الطريقة الذبية : الخوار مصلةً ... وحرم في معنى والشرح الحوار إن عجروا عن أحدم لعير دلك ، و إلا م يحر .. وأصفهما في الفروع

قوله ﴿ وَإِذَا طُعَرَ هِمْ لَمْ ۚ يُقْتَنَّ صِيْ ، وَلَا امْرَاهُ ، وَلا رَاهِبُ ، وَلاَ شَيْحٌ عَالِي ، وَلاَ رَمِنِ ، وَلاَ أَعْمَى لاَرَأَى لَهُمْ ، إِلاَّ أَنْ يُقَاتِدُوا ﴾

قال الأصحاب - أو يحرصوا - وهذا المدهب مطلقًا . وعليه أكثر الأصحاب وقيد لللص الأصحاب عدم قتل الرهب بشرط عدم محاطة الناس . فإن خالف قتل و إلا فلا . والمذهب - لا يقتل مطلعاً

وقال الصف في المعنى والشارح : في المرأة ع إذا الكشفت وشتمت المبلسان رميت ، وطاهر نصوصه وكالام الأصحاب الا ترمي - وقال في الفروع : و يتوجه على قول الصنف : عبر المرأة مثلها إذا فعلت ذلك

تحسيم · طهر كلاء المصنف: أنه نعل غير من سماهم ، وهو سحيح وهو المدهب ، وعليه أكثر الأصحاب وقدمه في الفروع وغيره ، وقال لمصنف في المعنى وحمه الشارح · لا قتل العبد ، ولا العلاج وقال في الإرشاد - لابقتل الحر إلا بالشروط المتقدمة ، وعل المروري لا تقتل معتوم مناه لا غاتل

فالرة : الله كالرأد . صرح به للمنف في الكالي .

قوله ﴿ وَإِنْ تُتَرَّسُوا عُسَامِينَ لَمْ خُزُ رَمْيَهُمْ ، إِلاَ أَنْ يَحَافَ عَلَى المُسْتِمِينَ فَيَرِمْيِهِمْ ، ويقصدُ السُكْفَارِ }

هذا للا براغ وطاهر كلامه: أنه إذا لم يحف على المستمين ولكن لاتقدر عسهم إلا بالرمى * عدم الحور وهذا المدهب. نص عليه وقدمه في الفروط. وحرم به في الوحد وظال القاصي حود رمسهم حال قيام خرب الأن بركه يعمى إلى تعطيل الجهاد، وجزم به في الرعابة الكبري

قال فی الصه ی ه حام بین امیان حیف علی خیش ، أو فوت الفتح ، رمیما مقصد الكلمار

الكفارة ، على مدأى في دمه ولا دلة عليه على الصحيح من الدهب وعنه عليه الدهب

وعنه علیه الدیة و بأی دلك فی کلام الصلب فی کتاب الحد ات فی و فصل ، والخطأ علی ضر دین »

وفال في الوسيله: يحب برمي وكله . ولا ديه الذن لإمام "حداد لو فالوا ارحلوا عنا وإلا قتلنا أسراكم ، فديرجم سهيم

قوله (وَمَنَ أَسَرِ أَسِيرًا لَمْ يَحُرُ قَتَلَهُ حَتَى يَأَتِي بِهِ الإِمَامُ ، إِلاَّ أَنْ يَقْتُسِخُ مِنْ السَّيْرِ مَمَهُ وَلا يُمْكِنُهُ إِكْرَاهُهُ بَضِرْتِ أَوْ لَمَيْرَهُ } وَتُسَخِ مِنْ السَّيْرِ مَمَهُ وَلا يُمْكِنُهُ إِكْرَاهُهُ بَضِرْتِ أَوْ لَمَيْرَهُ } هذا المدهب بهدس الشرطين قال في الفروع : حرم به على الأصح ، وقدمه في الشرح ، والمجرر ، وعنه يحور قبله مطلقًا .

وتوقف الإمام أحمد في قتل المرابض ، وفيه وحيان ، وأطلقيما في الفروع ، والمدهب ، ومسلوك الذهب

والصحيح من بدهب حوار قتله ، فاله المصنف ، والشاح - وصححه في الحلاصة ، وقدمه في الحجار ، والرعانتين ، والحاواتين ،

وقيل: لابحور قتله . وغال أنو ساب الابحلية ولانقتله .

فائرة : بحرم قتل أسبر غيرمانقدم، على الصحيح من المدهب -

واحتر الآخرى حوار قتل للصلحة ، كفتل ملال رصى الله عنه أملية بن حلم _ لمبه الله _ أسير عند ترخن عوف رضى الله عنه ، وقد أعامه عنيه الأنصار صلى المدهب : لو حالف وصل ، فإن كان المقتول رحلا فلا شيء عليه ، وإن كان صبياً أو امرأة عاقبه الأمير _ وعرمه تمه عنيمة .

قوله ﴿ وَيُحَبِّرُ الْأَمِيرُ فِي الْأَسْرِي بِأِنِ النَّتُلِ وَالْاسْتُرْقَاقَ وَالْمَنَّ وَالْفَدَاءُ عُسْدِمِ أَوْ مَالَ ﴾

بحور الفداء عال ، على الصحيح من المدهب ، حرم به في الحرق ، والمعنى ، والمحرر ، والقرر ، والقامي في كتبه ، و مو والمحرر ، والقروع ، والقامي في كتبه ، و درعانتين ، والحاوبين ، وغيرهم ، وهو ظاهر ماحزم ، ه في الوحير ، وقدمه في الشرح ، والرركشي

وعنه لا بحور نمان . دكرها المصنف [ولم أرها لسرم] وهو وحه في الهدامة وغيرها . وصحمه في الخلاصة .

وأطبق المحيين في المداية ، وسعب ، ومسولة الذهب ، والنعة

وقال الحرق .. فيمن الانقال منه الحرابة - الانقال منه إلا الإسلام أو السيف أو القدام، وكذا قال في الإيضاح ، وابن عقيل في تدكرته ، والشريف أبو حقر فظاهر كلام هؤلام : أنه الإنجور الل

وقال في الفروع عن الخرق إنه قال : لايقبل في عير من لانقبل منه إلا الإسلام أو السيف ، الظاهر : أنه لا يراجع الحرقي ، أو حصن سقط عين المداء مدكور في الحرفي

> وت كر في الاسطار روالة - تعبر المحوسي على لإسلام قوله ﴿ إِلاَّ عَبْرِ السَّكِتَا فِيُّ . فَنِي أَسْتَرَفَانِهِ رِوالِتَانِ ﴾

وأطلقهما في اهدانه ، و عدهت ، ومستوث الدهت ، والنعبي ، والشرح ، والبلغة والحرر ، والعاسين ، والحاورين ، والعاوع

إهراهما يعور استرقاقهم الص عله في رواله محد من الحسكم وحوم به في المستقدم الحسكم وحوم به في الوحير ، قال الركشي: وهو الصواب وإليه ميل للصنف، وقدمه في الخلاصة .

قال في النعة : هذ أصح ، وحرم به ناظر الفردات ، وهو منها ،

وقال الشارح و يحتمل أن تكون حوا استرقاقهم منهي على أحد الحرية منهم فإن قد نحوار أحدها جار استرقاقهم ، و إلا فلا .

المعيد : مراده بأهل الكتاب عن تقبل منهم الخزية . فيدخل فيهم لمخوس دكره الأصاب ومرده سير أهل الكتاب من لا تمن منه الحرية

قال الزركشي أنو الحطاب، وأبو محد، وص سهم، بحكون الحلاف في عبر أهل السكتاب والمحوس، وأبو التركات حمل ساط المثلاف فيمن لا أثمراً بالحربه فعلى قوله مصاري بني تمنب يحري فيهم لحلاف، لمدم أحد الحربة فعهم

قال ويقرب من محمو هذا قول القاصي في الدو نتين . فإنه حكى لحلاف في مشركي المرب من أهل الكتاب

تنهيم ، محل لحبرة للأمير إداكل الأسير حاً مقابلاً ، على الصحيح س المدهب قدمه في الدوع

واحد أبو لكل أنه لا ساري من عليه ولاء لمبل محلاف ولده الحرافي القاء للماء

فان لشرح ، وعلى قول أن كالا سترق ولده أيضاً , د كان عبيه ولا . كذلك وأصمهما في الحر

وقي . لا تسترق من عيه ولاء هامي أعداً

وحرم به و يعدى أشاه في النعة

قال في الانتصار الاعمل سبي إلا في مان العلام حتى قود له أو عليه . وفي سقوط الدين من دمنه بـ تصعم الرقة بـ كدمة مرابض : احتيالان .

وقال فی لیمة اسم به مدعمة ، إلا أن يعم مدارة قه العقمي منه دينه فيكون رقه كوء . وعلمه بحاح حموله برقه ، وإن أسر وأحد ماله مما فالكل للماعين ، والدين باق في دمته النهبي

> وقيل إن ربى مسم نح بية وأحده نم سبت ، تسترق لحده مده قوله و ولا يحُورُ أَنْ نِحْدارَ إِلاَّ الْأَصْلَح لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ . هذا لمدهب وعليه الأسحاب وقطعوا به قال في الروعة : يستحب أن يحدر الأصلح

قلت " إن أراداً به نتاب سنيه فسنسلم . و إن أراد : أنه يحوو له أن مجتار غير الأصلح ، ولو كال فيه ضرر . فيذا لا نقوله أحد

فائرة : له تردد رأى الإمام وطاء في دلك كالقتل أولى . قاله المصتف : والشارح ، وصاحب العروع ، وعيرهم .

تعسيم إعده اخبره التي دكرها خصد وغيره في الأحرار والمهاملة أما المسيد والإمام علامام مجير بين قتمهم إن رأى . أو تركهم عسمة كالمهائم. وأما الصاء والصدل فيصيرون أرها العس السبي

وأم من بحرم قتله عير النب والصدال كاشتح الله بي ، واراهب ، والرس ، والأعلى _ فقل المصنف في المعلى ، واشترح ، لا يحور سيهم والأعلى _ فقل المعلى من منحا عن المصنف أنه قال في المعلى _ بحور استرقاق الشيخ ، والرمن ولديه في المعلى القديم

وأما امحمد خان من فيه على من هؤلاء حكمه حكم الله ، والصليان قال الركشي وهم أعدل الأفوال

فلت وهو بدهت قهما به في زمايين ۽ والدو من

وفي الداصح من لا من المديد أن والصلى _ يعير فيه بعير قتل وقتل وقتل في النسه الدأم والصلى رقبل السي واليرها تحد فتله و قه قال وله في المعركة قتل أنيه والله

قوله ﴿ وَإِنَّ أَسْمُوا رَمُوا فِي الْحَالِ }

يعي إد أسم لأسير صار رفعاً في سال و ال التحليم فيه وصار حكه

حكم النساء وهو إحدى الروانتين ونص عليه . وحرم به في الوحير ، والهداءة والمدهب ، ومستوك الدهب ، والحلاصة ، وتحر بد السابة . وقدمه في المحرر ، والشرح ، والرعايتين ، والحاويين ، والزركشي . وقال ، عليه الأصحاب .

وعه يح م فته . ويحير الإمام فيه بين الخصال الثلاث الناقية . صححه المصنف ، والشارح ، وصاحب البلغة م وقاله في الكافى وقدمه في الدوع وهذا المدهب على ما اصطلحناه في الخطبة

فعلى هذا د مجود الفداء المتعلمين من الرق . ولا يحور ادمالي الكفار . أحدثه مصهم

وفال مصنف ، والشباح - لا يحور رده إلى السكم را إلا أن تكون له من يمنعه من عشيرة وخوها

فالرزغ: تو أسم فس أسرد لم يسترق ، وحكه حكم المبلمين ، لكن لو ادعى الأسير إسلاماً ساعاً يمم قه ، وأدم بدلك شاهداً وحلف م حر استرقاقه ، حرم به عاطم الله دات وهو مسها

وعه لا تقل إلا نشبه هدس وأطلعهما في العروع، والرَّاءَ أَنَّ وعارهم. دكم في نامه أقدم المشهود له م أتى دلك أبطاً هناك.

قولِه ﴿ وَمَنْ سُنِي مِنْ أَصَّهِ لِهِمْ ' مُنْفِرِدًا ، أَوْ مِعِ أَحَدِ أَ وَيَهُ ، فَهُو مُسْلِم ﴾

إذا سبى الطفن سفردً . فهو مسير . قال المسلم ، والشنارج ، وعبرها بالإجاع ، هذا الدهب . وعلم الأسحاب ، معلم أنه كافر

فارف: لمبر السبي كالطفل في كوله مسلماً ، على الصحيح من المدهب بعن عليه وعليه أكثر الأحواب

وهل بن منصور كون سنةً ، مالم بنام عشرً .

وقبل : لابحكم بإسلامه حتى يسلم سعمه كالمالع .

و إن سبى مع أحد أنو به فهو مسلم كما قاله المصنف ، على الصحيح من المدهب . وعليه أكثر الأصحاب . وحزم به الحرق ، واس عقيل في تدكرته ، وصاحب الوجيز ، وللنور ، وتجريد السابة ، والمنتحب وقدمه في المعمى ، والسكافي] والشرح ، والفروع ، والرعابتين ، وعيره

قال القاضي عدا أشهر الروائتان وهو من مقردات الدهب وعنه يقبع أباد ، قال المستف ، والشرح : واحدره أبو الخطاب وعنه يقبع المسيى معه مسهما ، قال في القروع حدره الآخرى التهبي ، وقدمه في الهذابة ، وصحمه في الفلاجية

وفال فی خاو چی به و بررکشی ... و یاں سبی مع أحد أنو به فعی پرسلامه روانت ... قاله فی الا عالمان ، وعارم .. وعله أنه كافر

قوله ﴿ وَ إِنْ شُيَ مَعَ أَنُولُهُ فَهُوَ عَلَى دَيْهِما ﴾ .

هذا لمدهب وعليه الأصحاب وعبه أنه مسهر. وهي من عدد ت

فائرة مسى دمى حسبً تمع سابيه حيث يتبع المسلم. على الصحيح من المدهب. قدمه في الفروع ، والرعانس وحرم مه في الحوى الكبر

وفيل . إن ساه متمرداً فهو مسلم

قلت ، محمديه كالام المصنف هذا الل هو طاهره

و تقل عندالله والفصل السع ما كماً مناماً كنابي الحدارة الشيخ للي الدين و أول في آخر الدامات الدائد في إدامات أبو الطفال الكافر أو أمه الكافراني، أو أسف أو أحدها .

قوله ﴿ وَلا يَنْمُسِحُ النُّـكَاحُ بِاسْتُرْفَاقِ الرَّوْجَتِي ﴾ .

هذا المدهب وعلمه حماهير الأسمات وحرم له في لوخيروغيرم وقدمه في المعني ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم و يحتمل أن يمصح . د كرم المصع ، والشارح ، وهو او ية عن أحمد . واحتار المصع ، والشارح : الالعماح إن تعدد المالي المش أن يسبى الرأة واحد ، والروح آخر ، وقالا * م نفرق أصحاس .

قوله ﴿ وَ إِنْ سُدِيتُ المُرْأَمُ وَخُدَهَا الْفَسِخُ بِكَاخُهَا وَحَلَّتُ لِسَابِيها ﴾ هذا لندهب وعليه أكثر الأصحاب وحرم له في الوحير وعبره وقدمه في العروع وعبره وقال ، احتاره الأكثر

وعبه لاستسح ، مصره أبو العطاب ، وقليمه في النصره ، كروحة دمي وقال في النمه ، ولو سبيت دوله ، فهل يُستَحَّر الفرقة ، أو لقب على أوات إسلامهما في العدة ؟ على وجهين ،

شهيد على طاهر كلام الصلف أن الرحل لو شبى وحده لا للمسلح لكاح وحته وهو المدين وهو الدهب والشرح ومسراه ، والمدين والحاولين وهو من المعردات

وفال أبو لحصاب بنصبح قاله الشارح واحتاره العاصى فاله أبو العطاب، و ما أن العطاب الحتارة في عير الهذاية - فأما في اهداية ، فإنه قال فإن سبى أحدهم أو استرف ، فعال شبعد - بنفسخ النكاح - وحدى أنه لا ناسخ ، وأطعيم في المدهب

قوله ﴿ وَهُلُ بَحُورُ بِيغُ مِنَ اسْتُرَقَ مَنْهُمُ لَلْمُشْرِكَ بِنَ عَلَى رِوابِسُ ﴾

إمراهما ؛ لاحور بيمهم لشرث مصف وهو التسجيح من عدهب محمده في التصحيح ، والمدهب وحرم به الشراعب أبو حمد في ردوس السمال ، وصاحب علاصه ، والوحير

قال في تجريد الصابة ١٠ لا يجوز في الأطهر ﴿ وقديمه في الهدية ﴿ واعجر ﴿

والشرح وقال ، هو أولى ، والرعريين ، و حوايين ، ، النظم والفروع وهو من المفردات .

والروية الثانية ، يحور مصلة إذ كان كافر "

وعنه تحور بيع سام هول عارد .

وعله بحور اللع السالع من للاكور دول لإ ث

و بأتى في باب لهدية حور مع أولاد امخار مين من آفاتهم،

فانرة حكر لددة مان حلايه حلاقا ومدهد

وأم مدد ته تسيم الانصحيح من للدهب : حوا ها وعليه الأسحاب وعنه

المم تصمير .

وعل الأثرة والمقوب الايرد صميراء ولا بناء إلى الكمار

وقال في البلغة - في مقال يم المسهر وأسال

قوله ﴿ وَلَا يُمِرُّقُ فَ لَبَيْعِ شِنَ دَوَى رَحْمٍ مُحْرَمِ إِلاَ سَدَ لَنْلُوعِ عَلَى إِخْدَى الروايتين ﴾

یرکی قدرالدوع ، ما حرقولا و حداً اور کار مدالدوع الده و شی واطلقهما فی هدانه ، و مدهب ، و مستوث الدهب و التاب الدم ، و مستوعب ، واحلاصه ، و اسکافی [و محی] ، متصص ، و ممه ، ما شمرح ، وا عمه اصمایی والحدو بین ، وشرح اس راس ، والدراً شی

إصراهما الاحواء ولأيضح ، وهو دهب

قال فی للدهت ، ومستول الدهت فی موضع اولا به قی این کی دی رخیر محام او تُصلی ، وجرم به فی سوا راستم المردات او هو ملها او الحارم این عندوس فی بدک به از وقدمه فی محار ، او بعاوع ، والد ثق [وغیرها ایال فی المصول الهو بشهور عنه م وهو صاهر کالام حرفی والرواية الثانية: بحور ، و نصح النبع و محمده في التصحيح وحرم به في المبدة والوحير

قال الأرحى في المسحب. ويحرِم عمريق بين دي أبرحم قبل الناوع. قال الناطم وهو أولى. وقدمه في الرعابة السكتري.

نسب قوله (نیر دوی رحم تحریم)

مدا المدهب وعده الأصحاب قراق معنى ، وسعه في الشرح عاله أصحابها عدر احلى وحزم به في الفروع ، والرعدين ، و حدو بين وعيرها ودحل في دلك العبة مع الن أخيها [والخالة مع الن أحتها] .

وصف عائم الحرق * حتصاص الأنوس والحدس بدلك وتصرع في لمعنى ؛ والشرح

وفن بحو فلك في عمد الأنوايل

تحميم طاهر كالام الصلف حريج الثدايق ومارصدوا له الوهو محميح له ولص عليه لإلمام أحمد

فانرناد

اهراهما حكم النفر في السيمة وغيرها _كأحده بحايه ، واهمة ، والصدقة ونحوها لـ حكم النم على ما تقده .

الثانية الانجره التعربي بالعثق ولا بافتداء الأسرى على الصحيح من المدهب وسلم "كثر الأصحاب وحدم له في الحجراء والدوراء وتدكاله الن عندوس وقدمه في الفاوع .

قال احطانی ۲ لا أعميهم محتملول في الفتنى الأمه لا عمع من خصامة وقبل انحام في فند مالأسرى او يحوز في الفتنى. قدمه في الرعامة السكوري وعمه حكمها حكم البيع ومحود . وهو طاها كلام ان الحوري وعيره التالئة : لو ماعهم على أن سهم سد يمع التعديق ، ثم مان أن لاسب بيمهم كان البائع الفسخ]

فَالْمُرَةُ : قَوْلِهِ ﴿ وَإِذَا حَصَرَ الْإِمَامُ حَصْبًا لَوْمَتُهُ مُصَابِرَتُهُ إِذَا رَأَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ وَمَاللهُ اللهُ الطّيعارِ ﴾

جرر بدلك أولاده الصعار ، سواء كانوا في السبي أو في دار الحرب وكذا ماله أي كان و نحر أبضًا لمنعنة كالإجارة .

و مجرر أيضاً الحل لا الذي في نعلن امرأته ... ولا مجدر الدأن ، ولا مصح كاحه ترقها ، على الصحيح من الدهب حرم به في المنى ، والشرح ، وعبرها وقدمه في الداوع وغيره

وقال في النده وله سنت خالية بدو وجه مسلم بدء تمنع رفع فيمعطم كارح استم ، و محتمل أن لا ينقطع في الدولم ، محلاف الابتداء ، و يتوقف على إسلامها في لمدة (شهيي).

قوله ﴿ وَإِنْ سَأَلُوا الْمُوادَعَةُ عَالِ أَوْ عَيْرِهِ : حَارَ . إِنَّ كَانَتُ المُشْلَحَةُ فِيهِ ﴾

وكد قال في الهدامة ، والمدهب ، والحلاصية ، والوحير وغيرهم وهو طاهر رعامتين ، والحرو بين

قدت اس لمرمه دلات او نقله الداودي الوجزم به في القروع ، والمسى ، والتشرح وغيرهم

تعمير : قوله فا مان وغيره به أما الدن افلا براع فيه ، وأما إذا سأنوا الموادعة سير مال : فحرم المصنف بالحوار اوهو الصحيح من المدهب اقدمه في المدهب ، ومستوك اللهجب ، والرعابتين ، والحاو بين ، وشرح الن منحا . وفين : لا يحور إلا أن نعجر عنهم ، و نستصر علقام ، وأطلعهما في الهذابة ، والخلاصة .

قوله ﴿ وَإِنْ نَزْلُوا عَلَى حُكُمْ حَاكُمْ جَازْ . إِذَا كَانَ مُسْلِمًا حُرًّا بَالِفًا عامِلاً مِنْ أَهْلِ الاجْتهادِ ﴾

سمى في لحهاد ، وله كان أعمى وجزام به في اللغبي ، والحد ، والشرح ، والفروع ، والنظم ، وغيره .

ومن شرطه أن تكونت عدل ولم يدكر انصب هذا، ولا في ادعامة المترى ، والحاويين ، والحداية ، واللهب ، وعيرها .

وقال في البلغة : يعتبر فيه شروط القاضي إلا البصر

قوله ﴿ وَلَا يَحْسَكُمُ ۚ إِلاَّ بِمَا فِيهِ الْأَحْطَّ لَلْمُسْتِمِينِ ، مِن الْقَتْلِ وَالسَّنِي وَالْفِدَاءِ ﴾ وهذا بلا نزاع

قوله ﴿ وَإِنَّ حَكُمُ بِالْمَنَ لَرِمَ فَلُولُهُ ۚ ، فِي أَحَدِ الْوَحْمَيْنِ ﴾ وهذا المذهب، صححه في التصحيح ، والرعاشين وحرم به في تدخير وقدمه في لفروع والحرر ، واحد ، تدمني

والوهم الثاني : لايلزم قيوله ، وقواله الدمم و حدره أبو خطاب في لهر له وقس طوم في الفايله ولا نبوم في السام والد له

قامرة بحور بلاماء أحد العد ، على حكم برقه أو فتلد و حور له لمن مطلقا على الصحيح من المدهب قدمه في الدوع وحدم به في الرعدة وعبرها . وقال في السكافي ، والسمة بحو الل على محكوم برقه برصا له عبل قوله (و إن حكم يقتل ، أو ستي . فأسلمتوا : عصموا دمايهم). ملا براع وفي سترفاقهم وحين عد لا دير وفي تكافي ، والرعابيين ، والحاوين، وغيرهم ، روائتان ، وأطلقهما في المدهب، ومستوك الدهب، والنمة ، والحار ، والحاوي الكبير ، والدوع ، وشرح الن منحا

أمر هما : لا يسترقون وهو شده حتاره القامي و محمه في التصحيح ، واعلاصة ، وقدمه في الدي ، و الشرح ، و ، عسين ، و لخاوي السمير

والوهد الثاني السترقول حرم ماي محمر ، واستعلم ، والمحملة الناطم وهو احتمال في الهداية ، ومان إلمه

فوائد

الؤولي الدسانوه أن الرهم على حكم الله : لبامه أن الرهم و يحير فلهم ، كالأسرى ، فيحير بين القبل و ارق والن واللمد ، أوهده الصلحيح من المدهب. حرم به في أرعالة أكبرى أوقدته في الفروح

وها. في او صلح که وفال في سيج کا لرهر کاله کاپر لم حکما ولم يرصها به

الثانية : لوكان في خصرس لاجزية عليه، فبدلها للقد الذمة : عقدت محانا ----وحدم رفه .

الثالث له حامه عبد مسير وأسر سده أو عبره فهو حد وهد لا وده في هدمه قاله في الترعيب وعبره والكل له وين أف بدار حرب في في ولا حام مولاه مسلم بعده ديرد إليه وم حاء قله مسلم ، ثم حاء المدمسلا وهمو لسيده وإن حرج عبد إلينا أسن ، أو برل من حصن وهمو حد عن على دلك ، قال ، ومس للعبد في حتى عسمة ، فتو هرب إلى العدو ، ثم حاء البر عبد الله في في عسمة ، فتو هرب إلى العدو ، ثم حاء الله في في العدد والمال ما .

باب ما يلزم الإمام والجيش قوله (يَدْزَمُ الإمام فَمَلُ كَدَا النهِ }

هذا المدهب. وعنيه حاهير الأحمب. وقطع اله أكثره وقبل يستحب. فائرة : قوله ﴿ قُنْ لَايَصْلُحُ لِلْحَرَّبِ يَمِنْكُهُ مِنَ النَّكُولِ. ويَمَنَّمُ اللَّخَذَّلَ وَالنَّرْجِفُ ﴾

فالمُحَذَل : هو الذي يقمد غيره عن المرو

والرحف: هو ألدي بحدث بقوة الكفار وكثرتهم ، وصعب عيرهم .

و پُمَع أَيْفَا مَن بَكَانِ بأحسار السَّمَينِ - ومن يُرَّي بينهم «اعتَّل - ومن هو معروف سَمَاق ورائدقة

و بسم أيفًا الصلى على الصحيح من سدهم. ذكره حماعة ، وقدمه في الفروع

وقال في المعنى ، والسكافي ، والنعم ، والشرح ، والرعامة السكتري ، وعيرهم : يمام الطفل الراد المصنف والشارح : ويحور أن بأدل لني اشتد من الصليان

تفيهان

أمرهما : ظاهر قوله ٥ ويمنع الحدل ۽ أنه لايصحبهم وبر بصرورة وهو سميح . وهو ظاهر كلام الأصاب ، وقيل : يصحبهم لصرورة

الثانى · ظاهر قوله ﴿ وَيَمْعُ النَّمَاءُ ، إِلَّا طَاعِمَةٌ فِي السِّنِّ ، يِمَقِّي المَّـاءُ ، وَمُعَالَحَةٍ الْخُرْخَى ﴾

مع عبر دلك من الب. وهو صحيح وهو طهر كلام الأسحاب وقال بعض الأسحاب الاتماع الدأة الأمير لحاجته كعمل النبي صلى الله عليه وسل معهم المصنف والشرح. تبيه: ظاهر كلام المصنف . أن المع من دلك على سبيل النحريم . وهو ظاهر كلام أكثر الأصاب وقدمه في الفروح

وحرم في المعنى والشرح أنه تكوم دخول الثانة من الله، أرض العدو . وحوروا للا مير خاصة أن ندخل بالد أله الواحدة إذا حتاج إليها .

قولِه ﴿ وَلَا يَسْتَعِينُ بُمُشْرِكِ إِلَّا عَلَمُ الْحَاجَةِ ﴾

هدا قول حديمة من الأصحاب _ أعلى قوله لا يلا عبد الحاجة » _ ممهم صاحب الهذابة ، والمدهب ، ومستوك لدهب وقدمه في الدمة

والصحيح من المدهب أنه تحده الاستدنة لهم إلا عبد الصرورة حرم به في الحلاصة ، وقدمه في الفروع ، والحرز ، و برعايتين ، والحاويين وعنه يحور مع حسن رأى فيد ، وحرم به في النمة

د خاعة لـ وحرم به صاحب الحجرز لـ إن قوى حبشه عبيهم ، وعلى الفدو ، لو كالوا معه

وفي الواضح روانش : الحوا ، وعدمه للاصرورة . و ساهما على الإسهام له . قاله في الفروط . كذ قال

وقال في النامة . يحرم إلا لحاجة ، كحس الص قال • وقيل إلا نصرورة . وأطلق أبو الحسين وعيرم أن مره الة لاتحتنف أنه لابستمال مهم ، ولا نعاو نول وأحد القاصي من تعريم الاستمامة تحريتها في النالة والسكمامة .

> وسأله أبو طالب عن مثل الخراج ؟ فقال: لايستعال مهم في شيء وأحد القاصي منه أنه لايحو كونه عاملا في الركاة

قال فى الفروع : قدل على أن المسألة على رواحتين قال والأولى المع . واختاره شيختا ، يغنى : الشيخ تتى الدين وعبره أمصاً الأنه در منه معاسد أو يَغضى إليها ، فهو أولى من مسألة الجهاد . وہ پاللے کی اس می میہ رہ کا اسمال المصال مہدد گفارہ اللہ الاق ہو الاقارہ ہ

ره د لاستدنه آهی لاهو دی بی داری آمو بر میں الأ ده أعط میں در پیم عود ملاق اید، والت کی امل جا لات است دران دران میں است دامد الاحت

> وول و ام مد مده ۱ . ویرد دوله او پیشد لحر کام ۱ و بر رساه

المسين الديد الموسد الأي الأي الأي الأي المسيد الموسد المواد الموسد المواد الم

ورتحار اله على الكن ساعم شمار بد موال به على الخراف ، ورتحار اله على الفيوس على ورتحار اله المدون ما الفيوس على المدون ما لاحمق سية المراهم ورساع حبشة من المعاسى والمساد ويعد د الماثر بالأخر مسمى والاعاد، دا الرأى ويعام حبشة و حدا و كال حدة محمد الاعمال مع ورسه ودوى مدهده على

Exylence

﴿ وَحِنْوَرْ أَنَّ رَادُنَ خَلَا أَنْ يَدُنَّ عَلَى ضَرَ فَيْ أَوْ وَمُعْهِ أَوْ مَاهِ وَحِنْ أَنْ يَكُونَ مَفْنُومَ ، إِذَا أَنْ يَكُونَ مَنْ مَالِ الْسَكُفَارِ فَيَخُورُ عَهُولًا فَوْنَ خَمَى لَهُ حَارِيَةً لِمُنْهِمَ قَدَاتَ فَنَى الْفَتْحَ فَلَا ثَنِيءَ لَهِ } غَيْولًا فَوْنَ خَمَى لَهُ حَارِيَةً لِمُنْهِمَ قَدَاتُ فَنَى الْفَتْحَ فَلَا ثَنَىءَ لَهِ }

ملاتراع

قوله ﴿ وَإِنْ أَسْلَمَتْ قَبْلِ الْعَتْجِ فَلَهِ فِيمَتُهَا ۚ وَإِنْ أَسْلَمَتْ سَدَّهُ سُلَّمَتْ إِلَيْهِ ﴾

وكدا إن أسعت قبله وهي أمة ، إلا أن تكون كافراً فله قيمتها بلا تراع لسكن لو أسم حسد دلك ، فتي حوار رده إليه احتمالان وأطلقهما في الرعامة السكبري ، والفروع ، والقواعد الفقهية

فات طهر كالام الصلف هذا، وصاحب الهذاية ، والمدهب، والستوعب، وعيرهم : أنها لا ترد إليه ، لافتصارهم على إعطاء قيمتها

قوله (و إِلَّ فَتَحِتَّ صُلْحًا ، وَلَمْ يَشْتَرَطُوا الْخَارِيةَ ۚ فَلَهُ فَيَمَّتُهَا ﴾ بلا نزاع .

﴿ فَإِنْ أَنِي إِلَّا الْجَارِيةِ ، وَاسْتَنْفُوا مِن مَدَّمًا فَسِيخُ الصَّلْمُ ﴾ هذا المدعب وعليه أكثر الإصاب .

مال بي العروع : ضبخ الصلح في الأشهر

قال اس منح في شرحه عدا مندهب ، وقدمه في الحدر ، والنظم ، والرعامتين ، والحاوس و حدا ، والنظم ، والرعامتين ، والحاوس و حدا ، والمدهب و علاصة وعيرهم والحاوس و وحدا له الله تيمتها وهو وحد المعن الأسمات والمحمد في الحرر ، وإليه ميل الشارح وقواء

فلت ، هو الصواب.

وطاهر من اي هالي، أنها من سنق حقه - وبرب الحصن القيمة .

فَالْمُرَةُ لَوْ مَدَاتُ لِهُ الْحَارِيَةِ عَدَادًا أَوْ مَالْقَيْمَةُ : لَوْمُهُ أَخْلُهُا وَإِعْطَاؤُهَا لَه والمُرادُ : إذا كَانَتَ غَيْرَ حَرِهُ لِأَصْلُ ، وإلا فقيمتُها .

⁽١) في نسخة المتن الفطوطة و خلا شيء له ج

قوله ﴿ وَلَهُ أَنْ يُعَلَّى فِي السَدْأَهِ الرَّبِعُ بِعَدَ الْخُلُسِ، وفِي الرَّجْمَةُ الثَّلُث مَدْهُ ، ودلك إذا دحل الخَيْشُ : بَنَت سَرِيَّة تُغَيِّرُ ، وإذا رَحَمَّ بعث أخرى ، فاأتت مه أخرج خُشُه ، وأعطى السَّرِيَّةُ ما جمَل لها ، وقسم الباقي في الجيش والسرية مماً)

الصحيح من للدهب ؛ أن السر له لاتسنحق المن الدكور إلا تشرط بسي عليه . وعليه أكثر الأمحاب . وحرم به في المعنى ، والشرح ، والسكافي وقدمه في المون

وعنه تستخه من عبر شرط وقسمه في الرعايتين ، و حاو اين وأصلمهما في الحرر ، والزركشي

وحواز إعطاء النعل : من مقردات المدهب

والرة : بحور أن بحس لمن عمل ماقيه عناه مجُملا ، كن غند أو صعد هدا المسكان ، أو حاء لكد، فله من العليمة ، أو من الذي حاء له كد ، ما لم بحاو ثلث العليمة لعد الحسن ، فعن عليه

ونجوز أن يعطيه فلك من عير شرط ، على الصحيح من المدهب وعليه أكثر الأسحاب .

وعبه لاسطى إلا نشرط. وأطلقهما في المحرر.

و يحرم تحاوره الثبث في هذا وفي النفل مطاماً على الصحيح من المذهب الصي عديه و حرم به في المعنى ، والشرح ، وغيرهما ، ونصراه وقلمه في الفروع وغيره .

وعه : يحرم بلا شرط فعط صححه في الرعاية الكبرى وقدمه في الرعاية الصغرى ، والحاويين . وأطلقهما الزركشي قوله ﴿ فَإِنْ دَعَا كَافِرُ إِلَى الْبِرَازُ اسْتُحِبُ لَمَنْ يَسَلِمُ مِنْ نَصْبِهِ الْقُوَّةِ وَالشَّجَاعَة مُمَارِرَتُهُ عِاذْنِ الأَمِيرِ ﴾

هذا المذهب أعنى تحريم المباررة سير إدنه ، وهو طاهر كلامه في الممنى والشرح الل هو كالصريح وانص عليه وقدمه في الفروع ، وحرم الدى الهذاية والمذهب ، والربط ، فإن ناطم المرادات ·

يسير إدن نحرم الباروة فالسلب المشهور بيست حارة وعنه بكره سير إدنه . حكاها اخطاى وهو طاهر كالاه المصنف في المعنى فإنه قال : يسمى أن يستأدن الأمير في المدروة إدا أمسكن

وقال في العصول في اللباس : وهل تستحب الدارزة التدام، د عيه من كسر قاوب المشركين، أم تسكره لئلا تسكسر قاوب المؤمنين ؟ فيه احتمالان .

وقال الشارح : المديرة تنقسم إلى تلاتة أقسام

إحداها : مستحبة ، وهي مسألة الصنب .

والثانية : مباحة ، وهي أن سندي، الشجاع فيطلب فتباح ولا تستعب . قلت : في البلغة : إنها تستحب أيضاً .

الثانثة مكروهة . وهي أن بير الصحيف الذي لا بتق من بعده فتكرمله

قولِه ﴿ قَالَ شَرَطَ الْسَكَافِرُ أَنْ لَا يُقَا لَلُهُ عَيْرُ الْخَارِجِ اللَّهِ ؛ فلهُ شَرَّطُهُ ﴾

وكدلك لوكات العادة كدلك . فإن الهرم المسلم . أو أنحى بالحراج حار الدفع عنه .

قال فى الفروع : قإن انهرم المسلم أو الكادر _ وفى البلعة | أو أثحن _ فلكل مسلم الدفع عنه والرمى وقال في الرعاية - و ين اسهره المسلم ، أو أأتحى بالحراج ، أو مجو ــ وقيل ـ أو ظهر السكافر عليه ــ فلسكل مسلم الدفع عنه والرمي ، والقتان .

وقیل , إن عاد أحدها مُنْحَدًا , أو محتارًا , حدر یمی الكافر النهی قوله ﴿ وَإِنْ قَتَلَهُ الْمُسْدِمُ قَلَهُ سَلَبُهُ ۗ وَكُلُّ مِنْ فَتَنَ فَتِيلًا فَلَهُ سَلَبُهُ ۗ غَيْرٌ نَحْدُوسٍ ﴾

هذا لمذهب شرطه وسواء شرطه به الإمام أم لا . على عليه ، وعليه الأصاب ، وسواء كان القاتل من أهل الإسهام ، أو الإرصاح حتى السكافر ، صرح به في النظم وعبره ، وقطع به عصاب وعبره ، وعليه خاهير الأصاب .

قال الركشي : يستنطه السنواء شرصه له الإمام أو لا ، على المصوص المشهور ، والدهب عندعامة الأصاب

وعنه لا يستحقه إلا أن نشرطه . وحرم نه ان النين في بهانته ، وناطبهم . والختارة أنو الخطاب في الانتصار ، وصاحب الطريق الأقرب

وعله بعتبر أيضاً إن الإماء . وهو طاهر كلام باطم الفردات ، كما تقدم فعظه . قال ال أن موسى "طهرها أنه لا يستحق

وقيل. لا يستحقه من كان من أهل الرضع .

فالمرق الويار المد سير إدل سينده فقال قتيا الد لا يستحق ملبه ، لأنه مامل الله المصلف وعيره

قال : وكذلك كل هام دخل سير إدن .

وعنه فيه تؤخذ منه الحمس وتاقيه له - قال - ويح ج في العبد مثله .

قوله ﴿ إِذَا قَتْلُهُ حَالَ الْخُرْبِ مُنْهَمِكًا عَلَى الْقِتَالِ، غَيْرَ مُثْخَنَ وَغُرَّرَ بِمُسِهِ فِي قَتْلُهِ ﴾ .

وكد لو أتحل الكافر مطراح ملا تراع

ومن شرطه أن يقتله ، أو شحمه في حال امتناعه وهو مقبل في قتله وهو مشتمل بأكل وتجود ، أو وهو ممهرم : لم نستحق السلب ، نص عمه وقال في الترعيب ، والبلمة : فإن كان ممهرماً .. إلا لا نحراف ، أو لتحمر ... لم يستحق السبب

وقال المصف إدا الهرم والحرب قائمة الأدركة وقتله ، فسلمه له النصة سفة ابن الأكوع رضى الله عنه (1) .

وقوله \$ حال الحرب ؛ هَكذا قال الأصاب .

قال الشنج نمي الدين في هذه نظر فين في حدث أن الأكوع كان المقبول سعرداً . ولاقتال هدك . بلكان القنول فد هرب سهم

تعبيم شمل كلام مصنف لو قتل صبياً ، أو امرأة إذا قاتلاً وهو سحيح وهو المدهب حرم به المصنف ، والشارح ، وعيرهم وقدمه في الدوح ، ، ميره . وقيل : لا يستحق سلمها وأصلفهم في الخار ، و فرركشي ، و برعاية

فائرة : يشترط و مستحق السلب إما أن مكون من أهل المعم ، حراً كان أو عداً ، رحلا كان أو صبياً أو امرأة علوكان ليس له حق ، كالمحدَّن و مرْجِف ، فال في السكاف : والسكام إدا حصر عبر إدن لم يستحق السلب . وتقدم كالام الناظم في السكافر

قوله (وإنْ قَطَعُ أَرْبِعَتُهُ ، وَقَدَهُ آخِرُ : هَدَدُهُ الْقَاطِعِ) للا راع. قوله (وَإِنْ قَتَلَهُ اثْنَانِ : فَدَلَهُ قَدِينَةً ﴾

هذا المدهب على عليه في روانة حرب ، وعليه أكثر الأسحاب ، وجزم مه في الوجير، وغيره ، وقدمه في الحرر ، والفروع ، والرعا مين ، واعدو بين ، وعيرهم ،

(۱) فی قصة إغاره عبد لرحمی الفراری عنی سرح رسوق الله صلی الله علیه وسلم
 واستنقاد سامة له منه وضعه . رواها مسلم وأحمد وأبو داود .

قال الزركشي ، وعيره معدا المصوص وقال الآحري ، والقاصي سببه لهما .

وقال المصعب _ وتمعه الشارح _ إن كانت ضربة أحدهما أبلغ كان السلب له و إلا كان عبمة .

فائرة : لو فله أكثر من اتنى : فيله غيمة بطريق أولى .

قوله ﴿ وَإِنَّ أَسَرَهُ فَقَتْلَهُ الْإِمَامُ ، فَسَلَّبُهُ غَبِيمَةً ﴾

وكدا إن رَقَه الإمام أو عداه ، وهذا الصحيح من المدهب على عليه وقب القامي هو من أسره

قولِه ﴿ وَإِنْ قَطْعَ يِدَهُ وَرِخْنَهُ ، وقتلهُ آخر فَسَلَمُهُ عَبِيمَةٌ ﴾ .

هذا مدهب الصاعبة وعليه جهور الأصباب وحرم به في الوحير وغيره ، قدمه في الفروع ، والحجار ، والرعامين ، والحاواس ، وغيرهم

قال لل كشي المصوص أنه عيمة

وفيل هو للمائل وقيل، هو للقاطع وأطلقهن الركشي

فامرة · حكم من قطع يدنه أو رحبيه حكم من قطع نده ورحله حلاقاً ومدهاً قاله الأصاب

تعبير طهر كلاد المصنف. أنه لد قطع بده ورحله ، وقتاله آخر أن سنه لله ال وهو صحيح ، وهو الدهب وهو طاهر كلاد البحار ، وعيره وحرم به في الحجور ، وعيرم وقدمه في الفروع وعيره

رقبل هو عليمة عدمه في نسى ، وحكى الأول اعتمالاً وحرم مأنه عليمة في السكافي وأطلقهما في الشرح وعيره قوله (وَالسَّلْبُ: مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ ثِبَامِهِ وَحُلِيٍّ وَسِلاحٍ ، وَالدَّابَةُ مَا لَتُهَا)

معنى التي قائل عليها . هذا المذهب ، وعليه خماهير الأصحاب وحرم مه في الوحير وغيره وقدمه في المعنى ، والشرح ، والحجرر ، والفروع ، وغيرهم قال المصنف ، والشارح : هذا ظاهر المذهب

> قال الزركشي : هذا أعدل الأقوال واحداره الخرقي ، والخلال . وعنه أن الدابة وآلتها ليست من السلب

وقبل عمى عليمة احتاره أنو مكر ، قال في الكافي : واختاره لحلال فال الركشي الا مرمك قول أني محد في الكافي : أنه احتيار الحلال :

A 1 44

وقال في التنصرة : حديد الله به حست من السعب ، من هي عليمه وعند : أنه قال في السيف : لا أدرى .

نصيم : مر ده مدانته ۱ الدامة التي قاس طيه على الصحيح من لمدهب وعمه أوكان آخداً بستانها . وهو ظاهر كالام الخرقي . قوله ﴿ وَامَقَنْهُ وَخَيْمَتُهُ وَرَحُلُهُ ﴾

هدا الصحيح من المدهب ، والرواسي قاله في الفروع ، والحجر ، وعيرهما . وحرم به في الممنى ، والشرح ، والوحير وعيرهم ، وهو من معردات المفهب ، وعنه أنه من السعب قال في الرعابة الكبرى ، قبت ، وكذا حقيقة المشدودة على فرسه

وقيل : فيا معه من دراهم ودنانير رو سان

قوله ﴿ وَلاَ يَحُورُ الْفَرْقُ إِلاَ يَادُنِ الْأَمِينِ ، إِلاَ أَنْ يَفْخَا ُهُمْ عَدُورٍ يَحَافُونَ كَنْبَـٰهُ ﴾ . هذا المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصاب . وحوم نه في الوحير وغبره وقدمه في العروع وعيره .

وقال المصنف في المعنى . يخور إدا حصل المستمين فرصة بحاف فوتها وحزم به في الرعابة السكيري ، والنظم .

وقال في الروصة : احتنفت الرواية عن أحمد، فمنه لا مجوز . وعنه بحور بكل حال ، ظاهر أو حقية حماعة وآحاداً ، حثاً أ وسرية .

وقال القاضى في الحلاف . العرو لا بخور أن نقيمه كل أحد على الاعراد ولا دحول دار الحرب بالا إدن الإمام ، ولهم فعل ذلك إذا كانوا تُحمية لهم مَنْمة قوله ﴿ فَإِنْ دَخَلَ قُومٌ لا مُمَّة لَهُمْ دار الحَرْبِ بِغَيْرِ إِدْنِهِ فَمَنِمُوا فَعْسِمُوا فَعْسِمُوا مُنْهَ إِنْهِ فَعْسِمُوا فَعْسِمُ فَعْسِمُ فَا فَعْسِمُوا فَعْسِمُوا فَعْسِمُوا فَعْلِمُ فَعْمِ فَعْلِمُ فَعْمِمُ فَعْلَمُ فَالْعِلْمُ فَعْلِمُ فَالْمِالِمُ فَالْمِهُ فَعْلَمُ فَلْكُوا فَعْلَعُمْ فَالْمُ فَعْلَمُ فَالْمُ فَالْمُ فَالْمُ فَالْمُ فَالْمُ فَالْمُ فَالِهُ فَالْمُ فَالْمُ فَعْلِمُ فَالْمُ فَالِمُ فَالْمُ فَالْمُ فَالْمِلْمُ فَالْمُ فَالْمُوا فَالْمُوا فَالْمُ فَالْمُوا فَالْ

هدا المدهب وسواه كانوا قليس أوكثيرين ، حتى ولوكان واحدا أو عبداً حرم مه فى الوحير وعيره وقدمه فى العروع ، والرعايتين ، واعاويين ، والحرر ، والحلاصة

وعمه هي لهم [حد الخس احدره القامي ، وأسحابه ، و لمصلف والشارح ، والناظم .

وعمه هي لهم] من عير تحميس وأطلقين في الهدامة ، والمدهب صلى الذابة : في أحدوه سرقة منع وتسليم فاله في العروع . وقال في الدمة : فيما أحدوه بسرقة واحتسلاس الروابات الثلاث التقدمة .

ومساء في الروصة .

الهيم. مفهوم كلام المصلف أن القوم الذين دحلوا له كان لهم ملعة ، مكن ماعسوا فيد ، وهو رواية عن أحمد ، يعني أنه غنيمة فيخسى . قال المصلف ، والشارح : وهي أصح . وهو طاهر ماقدمه في العروء وعنه أنه في. حرم نه في الدخير ، وقدمه في المحرو ، وهو ظاهر ما قدمه في الرعابة الكبرى .

وقال الشارح ، و بحرج فيه وحه كابرو، قالثانية .

وقال في النروع : وقيل : الرواية الثالثة هنا أحمًّا

والحتار في الرعاية العشرى هذا الوحه ، يستى أنه لهم من غير تحمس ، وقدمه في الحاويين

قوله ﴿ وَمَنْ أَخَدَ مِنْ دَارِ الْخَرْبِ طَمَامًا ، أَوْ عَلَمًا ۚ فَلَهُ أَكَنَّهُ وعلفُ ذَائِتِهِ بَغَيْرِ إِذْنِ ﴾

وع كانت للتحارة .

وعنه لايمنت من الدوات إلا المدُّ للركوب دكره في القواعد وأطلقهما ولوكان غير محتاج إنه على أشهر العلر يعتبن والصحيح من المدهب

والطريقة التانية - لا يحور إلا عند الصرورة - وهي طريقه أن أبي مومي . وكذا له أن يطعم سنياً اشتراء - وهذا المذهب - وعنيه الأصاب

لسكن نشرط أن لا بحرر ، فإن أحرر مدار حرب فليس 4 دلك ، على الصحيح من المدهب ، إلا عند الضرورة .

وقيل: له ذلك ، واختاره القاصي في الحرد .

وعنه يرد قسته كله - دكرها ان أبي موسى

فالرة : لا يحور أن يطم الفهد وكلب الصيد والجارح من دلك وفيه وحه آخر بحور ، دكره في القاعدة الحادية والسمين وأطلقهما .

قوله ﴿ وَلِيْسَ لَهُ يَيْعُهُ ﴿ فَإِنَّ مَاعَهُ زَدَّ ثَمَنَّهُ فِي المَعْتَمِ ﴾ هذا الله هذا الله من وعليه الأصاب .

قال القاصي ، والمصنف في الحكافي : لا تجعر إما أن سيعه من عا أو عبره

فإن عاعه لعيره . فالسيع باطل . فإن تصدر رده رد قيمته أو تمعه ، إن كان أكثر من قيمته . و إن عاعه لعار لا يحل . إما أن سدله نظمام ، أو علف مما له الانتفاع به أو سيره فإن عاعه عثله ، فليس هذا بيماً في الحقيقة . إنما سلم إليه مناحاً وأحد مناحاً مثله . فعلى هذا : لو ناع صاعاً نصاعين ، أو افترةا قبل القبص حار . و إن ناعه نسيئة

فعلی هذا : لو ماع صاعاً نصاعین ، أو افترقاً قبل القبص حار . و إن ماع أو أد صه پایدهآخده ، فهو آخق مه اولا عرمه إنقاؤه

و إن ناعه صير العلماء والملف فالنبع غير صحيح ، و نصير بشاري أحتى به ، ولائمن عليه : و إن أحده منه وحب رده إليه "انتعى

قوله (وإنْ قصلَ معهُ شيء فأَدْخَلَهُ السَّدَ ؛ رَدَّهُ في الْغَسِمَةِ ، إلا أَنَّ بِكُونَ بِسِيرًا ، فِينَهُ أَكْلُهُ في إخْدَى الروابِتِينَ ﴾.

نص عليه في روانة الل إثر هيم - وصححه في التصحيح - وحرم له في الوحير . ومسجب الأدمي ، والصدة

والرواية الثانية ؛ ينزمه رده في للمي عنها في روالة أبي عناب وهي مدهد المرير ، والقدمي وأطلقهما الحدق والقدمي وأطلقهما الحدق ، والقدمي وأطلقهما الحدق ، والشرح ، والدع تبي ، والخوس ، والإرشاد ، والركشي ، وأبو الحطاب في خلافهم وحرم به السور وقدمه في الدوع ، و نحر ، والعظ فالرق لداعه رد نمه ، وإن أكله لم يرد قيمة أكله على الصحيح وعمه

اردها

أميريات

الأول الدى علم أن السيرهما ترجع قدره إلى الدف وظال في التصره ، والوجر هو كلمام أو عنف يومين قله أنو سامل فل في الرعامة : السير كمامة وعنفتين ، وطبعه وطبعتين النالي وطاه كلام المصنف أنه لا يُحد عير العندم والسف وهو صحيح

قال الإمام أحمد : لايمسل تو به بالصابون . فإن عسل رد قبعته في العبم قايه أمو طالب . واقتصر عليه في الفروع

> قلت الأولى إحاقه باعلم إلى احتاج إنيه ، و إلا فلا وقال في موضع من أناء له ا وله شرب الدواء من العم وأكله

السرامع الحل حوار الأحدولاً كل إذا ، يُعَرَّه الإمام ، أما إذا حرها الإمام ووكل من حفظه : فإنه لاتجوز لأحد أخذشي، منه إلا أصرورة على الصحيح من لمدهب، والمنصوص عنه، واختاره المصنف وعيره وقدمه الركشي وعيره ، وحو القاصي في الحرد الأكل منه في دار الحرب مطاقةً

فائرتان

ولا يدخل أمل كلب وحبر بن و يحمل الإمام بالكلب من شاه و بو رعب فيها للمكل ، أو باس فيها للمكل ، أو باس فيها للمكل ، أو باس كثير : فلمت عنداً من غير تمويج إن أمكن قسمتها و بإن تعدر ، أو تناوعوا في الحيد منها أقاع بنهم ، تكدير الصنب و نقتل الحبر بن ظاله أحمد و قال أو داود الصنب الحراد و المنا

افثائمیہ بالحور له إد کال محتاجاً لـ دهن بدنه ودانته ، و یجو شرب شراب ولدن آلو داود الدهنه بدهن للڈران لالمجنبی .

قوله ﴿ وَمَنْ أَحَدُ سَلَاحًا ﴾ يعنى مِن السِيمَة ﴿ قَلَهُ أَنْ يُقَاتِلَ بِهِ حَتَّى يَسْقضى الْحَرْثُ ثُمَّ بِرِدُهِ ﴾ بحور له أحد السلاح الذي أحد من الكفار للفتان ، سواءكان محدحاً إليه أولاً . على الصحيح من المدهب . حرم مه في الوحير وعيره . وهو طاهر كلامه في الفروع ، والمحرر .

وفال في الهـــدانة ، والمدهب ، ومسوك الدهب ، والسمة ، والرعايتين ، والحاوس ، وعبرهم : له دلك مع العاجة .

قلت : وهو الصواب

قوله ﴿ وَلَيْسَ لَهُ رُكُوبُ الْعُرْسِ ﴾

یمی لیقان علیم فی یاحدی الروایتین . وأطلقم فی اهدا ، والمدهب ، ومسوك الدهب ، والحلاصلة ، و لملی ، والشرح ، وادعائین ، والحاو بین ، والعروم ، والرركشی

إهداهما . يخود . حرم به في اسور ، وقدمه في عدر

وبقل إبراهيم من الحارث: لا يركمه إلا تصرورة أو حوف على مسه وبقل الدودي - لاناس أن يركب الدانة من النيء، ولا تصعفها .

فامرة: حكم لمس التوب حكم ركوب الفرس ، حلاقا ومدهم ، عبد الأصحاب وعنه تركب ولا يشمى - ذكرها في الرعامة .

باب قسمة الغنيمة

قوله ﴿ وَإِنْ أَخِذَ مِنْهُمْ مَالُ مُسْلِمِ فَأَذْرَكَهُ صَاحِبَهُ فَبَلَ قَسْمِهِ ، فَهُو أَخَنَّ بِهِ . وَإِنْ أَذْرَكَهُ مَقْسُومًا فِهُو أَحَنَّ بِقِيمَتِهِ ﴾

اعلم أنه إن أحد مان مسر من الكفر ، سد أحده له ، فلا يحلو إما إن قول : هم يملكون أموال المسلمين أولا ، وو حاروها إلى دارهم .

فإن قدا : يمكومه وأحدده ممهم ، فلا يحتو : إما أن سرف صاحبه أولا . فإن لم يعرف صاحبه قسم . وحاز التصرف فيه .

و إن عرف صاحبه ، فلا يحتو : إن أن يدركه سد قسمه ، أو قبل قسمه - فإن أدركه قبل قسمه فهو أحق به ، و يرد إليه إن شاء . و إلا فهو عبيمة . وهو قول المصنف . فهو أحق به .

وإن أدركه مقسوماً عهو أحق به شمه ،كا قال المصنف ، وهو الدهب قال في المحرر : وهو المشهور عنه ، وحرم به في الوحير ، و لمدهب ، ومسموك الذهب ، والمنور ، وقدمه في الفروع ، و لإرشاد ، والختارة أنو الطفاب ، وهو من مفردات المدهب

وعمه لا حق له فيه ، كما لو وحده بيد المستولى عليه وقد أسلم ، أو أتانا أمان وقدمه في المحر ، والرعابتين ، واحدو بين ، والنظم . وأطلقهما في المعني ، والشرح ، والقواعد العهمة .

عملى المدهب: أو دعه المقسم قبل أحد سيده صح و يطلك السند التراعه من الثاني د وكفائك أو وهنه: صح و بطلك التراعه من حرتهي دكره أبو الخطاب في الانتصار، ولم بعدق من أن يطالب المحدد أولا

قال في الدعدة الثالثة والحسين • والأطهر أن النظامة تمنع التصرف كالشعمة . قولِه ﴿ وَإِنْ أَخَذَهُ أَخَدُ الرَّعِيَّةِ ﴿ يَنْمَنِ فِهُو أَحَقَّ بِهِ بِشَمَهِ ﴾ وهو المدهب حرم به في الوحير ، ولمبور قال في المحرر : هذا المشهور عن أحمد وقدمه في المني ، والشرح ، والعروع والرعابتين ، والحويين ، والإرشاد ،

وبان القاصى حكه حكم ماله وحده صاحبه بعد النسبة على ماتقدم . قوله (و إنَّ أَحَدُهُ نَفَيْرِ عِوضٍ فَهُو أَحَقُ بِهِ بِغَيْرِ شَيْءٍ) وهو المدهب . قال في الحرر * وهذا ظاهر المدهب

قى في الفروع ، أحدومنه سير قيمة على الاصح ، وحرم به في الوحير وعيره ، وقدمه في الرعيد وعيره ، وقدمه في الرعلم ، وعدمه في النظم ، وعنه إلى الله في النظم ، وعنه الله في النظم ، وعنه ، وع

فوامر

الرُّولِي : لو باعه مشتريه أو مُشَهِه ، أو وهناه ، أو كان عبداً فأعتقاه . لرم تصرفها وهل له أحده من آخر مشتر أو مثهب لا منى على ماستق من الحلاف في الأصل .

الثانية: إذا قدا يملكون أم الولد، على ما أتى قر ساء لرم السيد قبل القسمة أحدها ، ويتمكن سه حسد القسمة بالسوض ، روانة واحدة . قاله في المحرر ، ولص عليه . وحرم له في الدوع وغيره

الرابعة · لو بقى مال المسلم معهم حولا أو أحوالا . فلا ركاة فيه ، ولو كال عبداً ، وأعتقه سيده : لم يعتق ، ولوكانت أمّة مروحة ، فقياس المدهب المساح كاحب ، وقيل : لاينقسخ ، كالحرة ، وروى اس هايي، على أحمد : معود إلى روحها إلى شائب. وهمدا الدل على انقساخ التكاح بالسبي .

تسير: هذه الأحكام كلها على القول مأن الكفار يتسكون أمواك دلقهر .
وأما على القول مأمهم لا يماسكومها * فلا نفسر بحال . وتوقف إذ حص
رمها وله مه أحده نمير شيء عنيث وحده ، ولو نعد القسمة ، أو الشراء ممهم ،
أو إسلام آحده وهو معه . هذا الصحيح من المذهب وعليه حاهم الأصاب
وقطع مه في الحجر ، والرعابتين ، و خاويين ، وعبره وقدمه في الفروع

وقال في التبصرة - هو أحق تمالم يملكوه المد القسمة بئيس، الثلا للتقليل حكم القاسمين .

وعلى هذه الرواية فى وحوب اركان رواية المال للمنصوب، ويصبح عنقه . ولم ينقسخ نكاح المزوجة

قوله (و يَعْلُكُ السُكُمَّارُ أَمُوالَ الْمُسَلِّمِينِ بِالْقَهْرِ - دَكُرهُ القاصى ﴾ وهو المدهب قاس القواعد الفقهية • المدهب عد القاصى : بمسكوم، من عبر حلاف - وحرم في به الوحير ، وندكرة اس عقيل ، وقدمه في الفروع ، والحجر فعليها بمسكون المد المسلم ، صرح به في القواعد (الفقهية ، و بأني ذلك في أواحر كتاب المبيع

وقال أبو الحطاب خاهر كلاء أحد : أمهم لا يتسكومه .. من وابر حاروه، إلى دارهم . وهي رواية عن أحمد . احتارها الآخرى ، وأبو الحطاب في مطيقه ، وابن شهاب ، وأبو محمد الجورى . وحرم له ابن عدوس في تذكرته . قال في النظم : لا يملسكونه في الأظهر .

ودكر اين عقيل في فنونه ، ومفرداته : روايــين ، وصحح فيها عدم الملك . وقدمه في مدهب ، ومسيوك الدهب ، و لحسلاصة ، والرعانتين ، والحاو بين وصححه في مهاية ان رزين ونظمها . قال فی الحجر : ونص أنو الحطاب فی بعدیقه : أن الكفار لا بمدكون مال مسلم بالقهر وأنه بأخذه نعیر شیء، وحتی لوكان مفسوماً ، ومن انعد و إدا أسلم وذلك محالف لنصوص أحمد التهای .

وأطلقهما في النعة ، وشرح عن منحا

ود كر الشيخ تقى الدس أن أحمد لم مص على ملك ، ولا على عدمه . و إنما عص على أحكام أحد مب دلك

قال : والصواب أمهم لايسكوم، إلا مسكا مفيدًا لاساوي أملاك السعين من كل وحه . شهي

وعنه لايمسكوب حتى بحوروها إلى داره ، احساره لفاضي في كتاب الروايتين ، وأطلقهن الشارح ،

قال في انقواعد الأصولية * وإذا قد يملكون . فهل يشترط أن يجوروه بداره ؟ فيه رواشن والغرجيج محتلف .

وقال في القاعدة السابعة عشر والمصوص أمهم لايماكومها بمعرد السبيلائهم ، على ناحيا قالي دارهم وفيه روية محرحة بأمهم يماكومها بمحرد الاسبيلاء .

و مي ان الصيري مسكهم أموال السمين على أمهم على هم محاطبول معروع الإسلام أمالا ؟ فإل قل على هم محاطبول الم يحتكوها ، وإلا مدكوها .

و دیال بدهب عبد الفاضی أنهم بتنبكون من غیر خلاف ، و بدهب ا أنهم محاصون .

وأيصاً : إن محل الحلاف في ملك السكمار وعدمه أموال في أهل الحرب أن أهل الدمة : فلا يملكونها ملا خلاف ، والخلاف في تكليف السكمار عام في أهل الذمة وأهل الحرب.

تفيهان

أمرها : حيث قلنا بملسكونها : فلا بملسكون الحيش ولا الرقف و بملكون الحيش ولا الرقف و بملكون أم الولد في إحدى الرويتين قدمه في المعيى ، والشرح ، والفروع .

والرواية الثانية : هي كالوقف ولا تمليكونها صححها أن عقيل وصاحب السلط

قات وهو الصواب وهو اختيال في المعنى، والشرح وأطلقهما في المحور والرعايتين ، والحاويين ، والقواعد

الناقي معهوم قوله ٥ و يطف الكه إلى السلمين داته ه أمهم لا يمسكوسها معير دلك ، ١٥ يمسكون ما شرد إجهم من الدوات ، أو أبق من السيد ، أو أاهته الربح يجم من الدوات ، فو أبق من السفن ، وهو إحدى الروابتين ، صححه في النظم ، قال في القواهد الأصولية : المدهب لا يملكونه

والرواية الثانية ، حكه حكم ما أحدوه بالقهر . وهو مدهب قدمه في معلى، والمشرح ، والحرر ، ، والعروع ، والرعايتين ، والحاويين ،

الثالث: مقهوم قوله ه و يملك الكدر أموال المسلمين ، أنهم لا يملكون الأحرر وهو سحيح ، فلا يملكون حراً مملما ، ولا دب الاستبلاء عليه ، و ، م فداؤه لحقطه من الأذي ،

و نصه في الدمى إذا استمين به ، ومن اشتقراء منهم بنية الرجوع عله **ذلك ،** على الصحيح من المدهب وقيل . لا يرجع ،

وقال فی المحرر : فله علیه تمله دلتاً مام ما لو له التمرخ ما فهال احتلفا فی قدر تمله فوحهان الطبقهما فی الفروغ

قلت : الظاهر أن القول قول المشترى - والصحيح من السعب : أن القول قول الأسير ، لأنه غارم - قطع مه في معني ، والشرح ، ونصر ه) .

١١ . الإصاف م ١

واحتار الآخرى لا يرجع إلا أن يكون عادة الأسرى وأهل النعر ، فيشتريهم ليحلصهم و لأخد ما ورن لا ريادة ، فإنه يرجع .

قوله (وَمَا أُخُدُ مِنْ دَارِ الحَرْبِ، مِنْ دِكَارٍ أَوْ مُبَاحٍ لِلهُ قِيمَةُ . فَهُوَ غَنِيمَةٌ .

إدا كان مع الحبش وأحد من دار الحرب ركاراً وحده أو محماعة سهم ، لايقدر عليه إلا بهم : فهو عتيمة . وهو مراد المستف .

وأما إذا قدر عليه بنفسه كالمتلصص ومحوه : قامه يكون له . فهوكا لو وحده في دار الإسلام فيه الخس وهذا المدهب وحرج أنه عبمة وتقدم دلك مستوفى في آخر باب إكاة الخارج من الأرض .

وأما ما أحدد من دار الخرب من المباح وله قيمة _ كالصيود ، والصمغ ، والدارصين ، واختب ، أنه عسمة مطلقاً . كما قال المستف .

ونقل عبد الله ٢ إن صدد سمكا وكان يسيراً ، فلا بأس به بما ينيعه مدانق أو قيراط وما راد على فلك يرده في المنسم .

وقال الله بير في محتصره وهدمة مناح ، وكنس طائمة عبيمة في الثلاثة ، وأن المأخود لا فيمة له كالأفلام ، فهو لآخذه و إل صار له قيمة نقدر ذلك سقله ومعالجته ، نص عليه ،

وقاله المصنف والمجد وعيرهما .

و بأبي في آخر البات حكم من أحد من الفدية ، أوما أهدى الأمير الحيش أو لحص الدعين .

قوله ﴿ وَتُمْلُكُ النَّهِ مِنْ النَّهِ بِالاسْتِيلاء عَلَيْهَا فِي دَارِ الْحُرْبِ ﴾ هدا المدب. وعبه أكثر الأصاب واص عبه .

در في القواعد العقبية عد المصوص وعنيه أكثر الأصحاب وحرم نه

فى المذهب، ومسوك الدهب ، والحرر ، والشرح ، والوحير ، و دكرة الى عبدوس ، وعيرهم وصحه فى النظم ، وعبره وقدمه فى العروع ، والرعامتين ، والحاويين ، وعيرهم

وقال في الانتصار، وعيون المسائل وغيرهما. لاتلك إلا باستبلاء تام، لا في هور الهرايمة لاك س لأمر، هن هو حيلة أو صعف ؟ وقاله في النمة، وأبه طاهر كلام أحمد.

وقال القامى ٢٠ تلك إلا نفسد التملك لا تملك لأرص وتردد في الملك قبل القسمة ، هل هو باق للسكامار ، أو أن ملكيم انقطع الرعب] وقاله في الدروع وطاهر كلامه تملك كشراء وعارد و حداره في الاستصار ، نمسد وقبل الايسنة مسكب قبل الحيارة بداريا

قوله ﴿ وَيَجُورُ نَسْمُهَا فِيهَا . وَكَدَا تَبَايِعِهَا ﴾ .

وهــدا المدهب لص هليه - وعليه حاهير الأسحاب . وقصع به في المعني ، والحجار ، والشرح ، والوحير ، وغيرهم - وقدمه في الفاوع

وقيل : لايحور ذلك قيهما . وفي النعة . روانه لا صبح فسمتها فيها

قائرة : أو أراد الأسر أن شنرى لنفسه منه ، فوكل من لا يعز أنه وكيد : صبح البيم و إلا حرم ، نص عليه

و سأتى فى آخر الناف إدا تناجوا بعد فسمتها ثم عنب عنه العدو ، هن تكون من مال المشترى أو اليائم ؟

قُولِه ﴿ وَهِي لِمِنْ شَهِدِ الْوَقِيَّةِ مِنْ أَهُلِ القِتَالِ ، قَالَى أَوْ لِـ * يُقَالِّلُ ﴾ وهذا بلا نزاع في الجلة

شهير: طاهر كالامه · مني شهد الوصة استحق سهمه وهو محبح وهو المدهب مطالف وقان الآخرى لو خاروها ولم تقسم ۽ شم آنهزم قوم : فلا شيء لهم . لأنها لم تصر إليهم حتى صاروا عصاة

الرسول والدين ، والحاسوس ، وأشاههم ، فيشهم لهم ، و بان م يحصروا و يسهم أيضاً لل حلقهم الأمير مهم و جموا و يسهم أيضاً لل حلقهم الأمير في بلاد المدو ، عروا أو م يمر مهم فرحموا عص عبيه الماس في الماس عبيه الماس في الماس ف

قوله ﴿ مَنْ تُحَارِ الْفَسْكُورِ وَأَجْرِ الْهُمْ ﴾

هد سدهب مطلقً وعليه جدهير الأسحاب،

فان لإمام أحد السهد مكاوى ، والبطار ، والحداد ، والحياط ، والإسكاف والصناع ، وهو من المفردات .

وَدَّ مَنْ عَقَيْنَ فِي أَسْيَرُ وَتَاحَدُ وَاسْيِنَ ۚ وَالْإِسْهَامُ لِلنَّاحَ مِنَ الْمُقْرِقَاتُ . وعبه لا نسهم لأخبر لحدمة

وقال القاصي ، وعبره ايسهم به إن فصد الحهاد وكدا قال في التاحر وفان في لموجر الحل يسهم ماحر المسكر وسنوقه ، ومستأخر مع حدد ، كاكاني وسائس ، أم يرضبح هم ؟ فنه روانتان

وفال في الدسيلة الطاهر كلامه لانصح لبيانة والعرع أو بأحرة ، وقطع له ال

5.00

وأن لمريض له حرعن الدال. فلاحق له حد الدهب مطلقاً . وعليه جاهير الأسحاب ، وقطع به أكثره

وقال الآخاى - من شهد وقعة ثم مرض أشهم له ، و إن لم نقابل وأنه قول أحد

> تعبير : قوله ﴿ وَالْمُخَدَّلُ وَالْمُرْجِف ﴾ بعني لا حق لها ولا لفرسهما فيها

قال الأصحاب : ولو تركا دلك وقائلا ، ولا يرصح هم ، لأمهم عصاة ولا يرصح العبد إذا غزا بغير إذن سيلم ، لأنه عاص ،

ولا شىء لمن سين علينا عدونا ، ولا لمن بهاه الإمام عن الحصور ، ولا تطفل ولا مجمون ، وكذا حكم من هرب من كاد بن ، ذكره فى الروصة ، والرع تبن والحار بين

و يسهم لمن مُنع من الحهاد لدنه فحاهم، أو منعه الأنا من جهاد الطوع الخالف، صرح به في اللمي و لشرح وغيرها الأن الخهاد بمين عليه تحصور الصعب محلاف المند.

قوله ﴿ وَالْفَرِسُ الصَّمِيفُ المَحِيفُ . فلا حقَّ له ﴾ وهو المذهب وعبيه أكثر الأحماب وحرم به في توجير وغيره وقدمه في الفروع وغيره

> وقال ؛ يسهم له - وهو روالة في الرعابة وقال : قات ومثله الهرام والصعيف ، والماحر

وفال في السطرة السهم لعرس محمل و يحسن لا ، ولو شهدها عليه قوله ﴿ وَإِذَا لَحَقَ مُدَدَ أَوْ هُرَبِ أَسِيرَ ، فأَدْرَ كُو اللَّمِرْتِ قُسْ تَقْطَيْهِمَا أَسْهُمَ لَهُمْ ﴾

هذا اللذهب، وعليه حمهور الأصحاب، وقطع به الأكثر وقيل " لا شيء لهي دك مافي الرعاشين، والحاويين عميد، معهوم فوله ﴿ وَإِنْ تَعَادُ وَالْمُدُ إِخْرَارِ الْمَسِيمَةُ فَلا شَيْءً لَهُمْ ﴾

أنهم لو حادو قبل إحرار العليمة , و لمد تقصى حاب أنه تسهم هم وهو أحد الوجهين وهو طاهر كالزم الحرقى وقدمه الركشي

وقيل الايسهم لهم ، والحالة هدد وهو اللدهب اقدمه في العروب ، والرعامة في موضع ، وصححه في النظم قال في الوحير: يسهم الأسير والمددى إن أدركاها واحتاره القاصي . وقال في القاعدة الحامسة و تأسين ؛ إدا قلنا تملك الشيمة عجود الاستيلاء عليها على يشترط الإحرار؟ فيه وحيال .

أمرهما : لايشترط ، وتملك عجرد نقصى الحرب وهو قول القاصى في الحرد ومن تاسه

والثانی ایشترط وهو قول لحرقی ، واس آی موسی . کسائر البساحات . -----ورجعه صاحب نمی

صلى هذا : لا يستحق منها إلا من شهد الإحدار

وعلى الأول ؛ اعسر القاصي والأكثروب شهود إحرا الوقعة ، وفاتوا : الا يستحق من ، يشهده

وقصيل القاطى في الأحكام السلطانية الين الحلق وأهل المدد فيستحق لحيش محصور حرم من الوقعة ، إذ كان محلفهم المد ، ويسلم في استحقاق المدد محلاف الحرب التهمي وأطلقهما في المهمي ، والشرح ، والكافي ،

قائرة له لحميم مدد عد إحرا الصيبة عا يستحقو منها شيئًا فاو لحقهم عدو فقاس لمدد مع احتش ماحتي سموا بالصيبة الما ستحفوا أيضاً منهما شيئًا لأمهم إعداؤا عن أمحامها الأن العسمة في أنديهم وحدوها القله اليمولي

قوله ﴿ أَمَّ يَحْسُنُ الْبَاقِ فَيَقْسَمُ نُخُسَهُ عَلَى حَسَةٍ أَسْتُهُم ، سَهُمُ تَهِ تَمَالَى ، ولرسوله صلى الله عليه وسلم ، يُصْرِفُ مَصْرِفَ الْقَثِيء ﴾

الصحيح في مدهب . أن هذا السهم تصرف مصرف الفيي، وعليه أكثر الأسحاب وحرم به في الوسيروميره وقدمه في نصى ، والحجرر، والشرح، والفروع وعيرهم وسححه في السفه ، والبطم وعيرها

فال بركشي عده مشهور

وعه يصرف في الفائلة . وعه يصرف في الكراع ، والسلاح . وهنه يصرف في القاتلة والكراع والسلاح .

قال فى الانتصار : وهو لمن يلي الحلاقة حده . ولم يدكر سهم الله . ودكر مثله فى عيون المماثل .

وقال أنو تكر إذا أجرى دلك على من قام مقام أبى تكر وعمر من الأُتَّمة حار .

ودكر الشيخ تنى الدين في الردعلى الرافعي عن بعض أصحب أن الله أصاف هذه الأموال إصافة ملك وك ثر أموال الدس . ثم احتبار قول بعض العماء إليه لست ملكا لأحد الل أمره إلى الله والرسول بنفتها فيا أمره الله به قوله ﴿ وَسَهُم لِدُوي الْقُرْ فَى وَهُمْ بَنُو هَاشِم ، و بِنُو المُطلّب خَيْثُ كَانُوا ﴾

هذا الدهب مطلقاً ، سو مكانوا محاهدين أولاً وعليه الأصحاب. وحرموا فه وثيل الاسطون إلا من حية الحياد قوله (للدَّ كر مِثْلُ حَظَّ الْأَنْبَيْنِ)

هد المدهب حرم به احرق وصاحب اهدانه ، والدهب ، ومسوك الدهب ، ومسوك الدهب ، والمددة والبحير وعيرهم ، وقدمه في الرعايتين ، والحاويين ، وعيرها وصححه في البلمة ، والنظم ، وعيرها

وعه الذكر والأشى فيه سواه . قدمه اس رراي في شرحه ، وأطلفهما في المعنى ، والشرح ، والحرر ، والداوع قوله ﴿ عَبِيمٌ مُ وَفَقَيرُ هُمُ فِيهِ سَوَالُهِ ﴾

هذا مدهب عن عليه وعليه أكثر لأسحاب.

فال الزكشي - هذا لمشهور المروف . وهو طاهر كالام الحرق وحرم به في

الهداية ، والمدهب ، والوحيز وعيرهم ، وقلمه في القروع ، والمحرر ، والرعايتين ، والحاو بين ، والمطر وعيرهم .

وقبل المحتص به فقراؤهم واحتاره أبو إسحاق ان شاقلا .

فوائر

إهراها : يحب تعييمهم وتعرفته بيمهم حيثًا كانوا حسب الامكان ، على

وملى هذا: بمث الإمام إلى عاله في الأفاليم، وينظر ما حص من ذلك ، فإذا استوت الأحماس فرق كل حمس فنس فارانه ، وإن الختلفت أمر تحمل العاصل ليدفع إلى مستحقه

وقان المصنف الصحيح به إن شاه الله به الما لا يحب التعليم . لأمه متعدر أو بشق عير خب كاسا كين . والإمام بس له حكم إلا في فديل من ملاد الإسلام فعلى هذا معرقه كل صنعان فيه أمكن من ملاده .

> قال الزركشي : قلت : ولا أطن الأسحاب بحانفونه في هذا . اشهيي وقال في الانتصار - يكفي واحد إن لم يُحكمه .

وقال في الرعامة وفيل ال سهم دوى القراق من العليمة والعبي، في كل إقلم

وقيل: ماحصل من معراه.

وقبل · يحور عربق الخس في حية معراء وغيرها . و إن كان بينهما مساقة القصر و بأتى قريبًا بأعم من هذا .

النَّالِمَةِ : لأشيء لمواليهم ، ولا لأولاد طالهم ، ولا لميرهم من قريش

وقال أن نصر الله في حواشي الدوع : حومان الوالي هنا فيه نظر . لأن موالي القوم منهم ، ولكنهم منفوا الركاه لكونهم منهم . فوحب أن نعطوا من الخس . انتهى . اشالة ١٠١٠ أخدو سهم صرف في الكراج والسلام قوله ﴿ وَسَهُمْ لِلْيَتَامَى والْمُقَرّاء ﴾

هدا الشهور في الدهب، فالله في الفاوع - وحام له في الحدالة ، والدهب، ومسبوك الدهب، و لكافي ، والنامه ، والخرر ، والاعاسين ، والحاو بين ، والوحير وعيرهم - وقدمه في النظم

فال الزكشي هو قول همهو الأسمال.

وقيل " يسلحق منهم اليليم المني

فل ادعر ، وما هو سعيد ، و إليه ميل الصنف

ووائر

اهراها : 3 اليم 6 من لا أب له ، إد - سلع المو

قوله (وسهم النساكين)

لدحل معهم العقواء بلا تراء

النّائم : شترط في المستحدين من دوى القر في والبتاعي والمسكين والر السمل أن تكونوا مسادين ، وأن لعطوا كالركاة للا تراع و لعر يسهامهم حمم الملاد حسب الإمكان على الصحيح من المدهب وعليه أكثر الأنوب ب وقدمه في القروع ، والشرح ، وغيرهما

ونقدم كلاء المصلف في سي ه شمر ، و سي تطلب

وفال في الانتصار - يكون واحد واحد من الأصب ف الثلاثة ، ومن دوى القرين إن لم تمكيه

واحتار الشيخ بني الدس إعطاء الإماء من شاء منهم لفصلحه كالركاة واحتار أيضاً أن الخس والفيء واحداء يصرف في المصالح . ودكر في رده على الرافضي : أنه قول في مدهب أحمد ، وأن عن أحمد ما يوافق ذلك . فإنه حبل مصرف هس الركار مصرف الفييء ، وهو تنع لخس التنائم ، وذكره أنصاً رواية

واحتار ان الله في الهدى القول الأول وهو أن الإمام محير فيهم ولا يبعد أنهم كالزكاة

التبالئز: لو احتمع في واحد أساب كالمسكين الينيم ــ استحق مكل واحد منهما ، لأمه أسناب لأحكام ، فإن أعطاه بيتمه فرال فقره ، ه يعط لفقره شيئة فان في القاعدة الناسمة عشر عد مائة : هذا مشهور في المدهب وقد عمائز تأتي في الوقف وموار بث وعيرها

بميهال

أهرهما : قوله ﴿ تُم مُثْلِي النَّفَلَ ﴾

وهو الريادة على السهيم مصلحة ، مثل نفل نعثة سرية نعير في الندأة والرحمة على ما تقدم : وكدا من حص له الإمام حملا

الثَّائِي - طاهر قوله ﴿ ثُمْ يُمْعِلِي النُّعَلِّي وترَّ صَبَّحْ لَمُ لا سَهُمْ له 4

أن النقل والرصخ يكون إخراجهما بعد إحراج حمل العسمة فيكوس من النمة أحاسه . وهو صحيح . وهو اللذهب وعده أكثر الأسحاب

وقيل رضح من أصل العليمة وحكاه النووي في شرح مدير عن أحمد ولا تره في كتب الأسحاب كدلك .

وفيل: من سهم المصالح

وقبل: النعل و يُرضح من أصل العنيمة دكره في عاملين والحاو بين . قوله ﴿ و يَرْصَحُ لِمَنْ لأَسَهُمْ لَهُ . وَهُمُ الصَيدُ وَالنَّسَاءُ والصَّبِيَالُ ﴾ برصع للعبيدوالساء للا تراع ، واللدير والمكاتب كالقي للا تزاع ، والختي كالمرأة على الصحيح من المدهب

وقيل معلى بصف سهم رحل ، وبصف الرصح فإن الكثف حاله فمان رحلا أثم له وهو ، حنال لمصنف وأصفهم في البطر

و يرضح للصلى إذ كال تميز إلى السوع على الصحيح من بدهب وعليه أكثر الأصاب .

وقبل : لا يرصح له إدا كال مراهقُ وهو طاهر ما حرم مه في البلمة وقبل · يرصخ أنصاً لمن دول التمييز . دكره في الرعابة

فابرثاق

امراهما . يرضح بمنتق نعصه ، و نسهم له خسانه . على الصحيح من المذهب واحدره أنو تكر وغيره

وقيل يرضح له فقط قدمه في ارعالة

قال مصنف ، وهو طاهر كالام أحد وأطبقهما في النصر

الثانيّ ، فال الأسحاب إخور التفصيل بين من يرضح لهم ، على مايراه الإمام على قدر عداءهم ونعمهم

قوله ﴿ وَفِي الكَافِرِ رُوَايِتُنَّ ﴾

يسى هل برصح له ، أه مسهم " وأطلقهما في الهدامة ، واخلاصة ، والعلى ، و والشرح ، والكافي ، والإرشاد

اهداهما وصوره به قال في لدوع واحترد حاعة وحرد به في الوحير .
وقدمه في المدهب، ومستوث الدهب، وانخرر، والرعامتين، والحاويين وجعمه في النظم

والأهرى السهيرته أوهى السفت أوعليها أكثر الأسحاب

قال الزركشي : هي أشهر الروائيس واحتارها الحلال ، والحرقي ، وأنو تكر والقاسي ، والشراعب أنو حمعر ، والل عقيل ، والشيراري وغيرهم ، وتصرها المصنب ، والشارح .

قال الله منحدق شرحه معدد أصح الروابات ، وجزم به ماظم المفردات . وهي منهم وقدمها في العاوع

ظ في النعة يسهم له في أصح الرو على

أمليهات

أمرها على الركشي وقول الحرقي لا عرامها له ما يشعرط أن كول الإدل الإمام وشرط دلك الشيخال ، وأنه الخطاب اللهي

واحتاره في المدهب، ومسبوك الدهب، والرعالة الكبرى وطاه كالامه في الرعاية الصغرى، والحاو يين كاغلرقي

الشابى ، يسمى من فوله فإ ولا تبلّع بالرّصّح للراحل سهم راحِل وللفارس سهم فارس إن الصد إدا عرا على فرس سيده فيه يؤخذ للفارس سهمال كا فاله المصنف عد ذلك وقاله الحرق ، وصاحب لحجر ، والدوع وعيرهم ، لكن بشترط أن لا تكون مع سيده فرسان ،

فلت و بتوجه أن بلحق به الكافر إدا عرا على فرس اولم أره الثالث ممهوم قوته ﴿ فإن كَمَايُرَ حَالُهِم قُلْمَا كُلُمُنَى الحرب أَسْتُهُم هُم ﴾ أنه إذا بمير حاهم عند تفضى الحرب لا يسهم هرا افتشال صورتين :

إحداثاً • أن شعير أحواهم بعد تفعني اخرب وقبل إخرال العليمة ، فهذه الصورة فيه وحهال ،

أحداثاً .. وهو مفهوم كاله الصنف هذا .. أنه لا سهم هم وهو الدهب وهو طاهر كلامه في أبرجير واحتاره القاصي وقدمه في الفروع، والرعامة في موضع والتانى : يسهم لهم . وهو طاهر كلام المصنف فى قوله ﴿ وَإِن تَجَامُوا لَمُدُّ إَخْرَانِ العَبِيعَةِ فَلَا شَيْءً لهم كما تقدم .

وهو طاهر كالام الحرق . وأطلقهما في الشرح . وتقدم بطير هذا قريباً عبد قوله لا و إذا لحق مددى ، أو هوب أسير ٥ لسكن كالامه هنا في تعبر حال من يرضخ له ، بخلاف الأول .

الصورة الثانية على تمير أحو لهم عد إحداز التنيمة - فلايسهم لهم قولا واحداً تهيم : قول الصنف (ولو عُرا السد على فرس لسيده) فسهم الفرس مقيد من لا تكون مع سيده فرسان العلى كان معه فرسان عير فرس الصد لم يسهم نفرس المدد ، كا تقدم ، والإسهاء لهرس العدد على المعردات .

قوله (ثُمَّ يَقْسَمُ باقِ الفنيمَة للراحلِ سَهُمْ وللْفارِسُ تلائمُ أَسْهُمُ سَهُمْ لَهُ وسَهْمَانِ لِفَرَسِهِ ﴾

وهذا للا تراع في الحله - وتقدم أنه يسهم من ملته الإمام لمصلحة الحيش أو حَنَّفُه في أرض المدو ، وإل م يشهد القتال

قوله ﴿ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ فِرَسْهُ هَجِيدًا أَوْ بِرْدُوْنَا فَيَكُونُ لَهُ سَهُمْ ﴾ . هذا المدهب، وعليه أكثر الأحماب .

فال في العروع احتاره الأكثر

فت ، منهم الحرقي ، وأو تكر ، والفاضي ، وتشريف أنو حمعر ، وأنو الحطاب في خلافيهما ، والشيراري ، وانن عقبل وقدمه في خلاصة والحرر والبطم ، والدوع

قال فى الإرشاد : هـ ندا أغليم . وجزم به فى العبدة ، و سور ، ومسحب الأدمى ، والإيصاح

قال الخلال تواس لوويات عن أخدى إسهاء العربون أنه سهم واحد.

وعه له سهمان كالمرى حترها الخلال وقال: روى عنه ثلاثه متيقظون أنه يسهم للبردون سهم الدون ، وهو طاهر كلامه في الوحير فإنه أطلق أن للدرس ثلاثة أسهم ، وقدمه في ارعانة الصعرى ، والحاويين وأطلقهما في المور والشرح .

وعله له سهمان إن عمل كالعر في الدكاها أنو تكر ، واحتازها الآخري -وقدمه في الرعاية الكبرى

وعه لا يسهم نه أصلا دكرها انقاصي وأطنقهن في البلعة ، والزركشي .

قامرة ، د نضمين » من أمه غير غرابية ، وأنود غرابي ، وعكسه المقرف ،
و د البردون » من أنواد غير غرابيين ، و د العرابي » من أنواه غرابيان ، ويسمى
العشيق

قوله ﴿ وَلا يُسْبِمُ لِأَ كُثْرَ مِنْ فَرَسْبِ ﴾

هد مدهب وعليه خاهير الأسحاب وقصع له الأكثر

وقيل . يسهم الثلاثة حدم به في السطرة . والإسهم نفرسين أو ثلاثة من معردات المدهب

قوله (ولا يُسْهُمُ لِمَيْرِ الْحَيْلِ)

هذا سدهب أوحرم به في المبدئ ، والوحير ، ولسور ، ومستعب الأرحى ، وعبره إلى ابن مبح في شرحه ؛ هذا المدهب

قال في تحديد المدية: لانسهم بمعير على الأطهر به وحديده أبو الحطاب في الهدية، وتصنف في تلفني، والشارخ وعيرهم، وقدمه في البعة، والمحرر، والنظم، والعروع

وقال الحرقى : ومن عراعلى حير لانقدر على عيره : قسم له وسعيره سهمال ، وهو رواية عني أحمد اللمام اليمون الواحتارة الله الله في حصاله ، وقدمه باطر الفردات وهو منها . وعنه يسهم فه مطلقاً . نص عليه في رواية مهنا . واختاره أو نكر ، والقاسى والشريف ، وأنو اخطاب في حلافيهما . وحرم به في الإرشاد ، واس عقيل في التذكرة .

قال أو الحطاب في الهدامة : فإن كان على حير فقال أصحابنا : له سهما ، مهم له وسهم لبعيره ، واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وقدمه في الرعامتين ، واحاويين ، و إدراك الماية . وهن أوجه مطلقات في المدهب ، وسبوك الذهب في القول ماية يسهم له : تكون فه سهم علا تراع ، والمعيرة سهم على العميم من المدهب .

قال الركشي [،] هو قول العامة وقال في الفروع - وطاهر كلام معصهم أنه كم س

وقال القاصي في الأحكام السنطاسة · إن حكم المعير في الإسهام حكم المحين ، وهو مقتمي كالام المصنف في المشي

فانعرف من شرط الإسهاء للمعير أن يشهد عليه الدقعه ، وأن تكرن ممسا عكن المقتال عليه ووائل تكرن ممسا عكن المقتال عليه ووكان تقيلا لا يصلح إلا لتحدن ، ستحق ششاً قاله المصلف ، والشارح

تنهم. شمل قوله ﴿ ولا يُستيمُ رِنْفِير اَحَيْلِ ﴾

العيل . وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه حاهير الأصحاب وقال القاصى في الأحكاء السطاسة . حكم العيل حكم البعير . وقال الزركشي وهو حس وهو من معردت المدهب فال في الحلاصة وفي المعير والعيل روائش وقال في الغروم ، وفيل " كعير وقبل " سهم هجين ، النهبي . قلت لو قبل " سهم للعين كامر بي ، لكان متحه فالعرف لا سهم للعن ، ولا للحمير ، ملا تراه .

ودكر القاصى في صمن مسألة النعير : أن أحمد قال في رو به اليموني اليس للمعل إلا النعل

قال الشيخ تتى الدي : هذا صريح بأن النمل يحور الرضح له . وهو قياس الأصول والمده . وين الذي سعم به ولا يسهم به كامرأة والصبي والمسد . يرصح له . كذلك الحيوان الذي ينتقع به ولا يسهم له ، كالماة والحير برضح له ، فال السلامة ابن رحب إلى فالحد « النمل الثقل » يعتى : أنه لا بعد للركوب في اعتال ، بل لحن لأثقال ، فتصبحف ، النقل » بالنقل ، أنم ذريد فيه لم يس ، و « إلا ،

قوله ﴿ ومنْ دخل دار الخَرْبِ راجلاً ثُمَّ مَلك فرَسًا ، أَوْ اسْتَمارهُ ، أُو اسْتَأْجَرَهُ ، وَشَهدَ بِهِ الْوقْمَة : فَلهُ سَهُمُ قارسٍ ﴾

يسهم للعرس استصارة أو استأخرة علا براع فسهم الهرس استأخرة الهسائحر على الصحيح من لمدهب العسائحر علا براع وسهم العاس المشعرة عاشعر على الصحيح من لمدهب قدمه في عسى ، والشرح ، والعامج ، وارعاشين ، و خاو بان ، و لعائق وعبرهم ، وجزم به ناظم الموردات وهو منها د كم في اله وع في بان العارية وعنه مهمة لدمير

نميم · طاهر قولِه ﴿ وَإِنَّ دَخَلَ فَارِسَا فَمَقَ فَرَسُهُ _ أَى مات . أَوْ شَرْد ، حَتَّى تَقَصَّى الْخُرْبُ عَلَهُ سَهْمُ رَاجِي ﴾

أنه لوصار فارساً بعد نقصي اخرب، وقس إجرا الصيبة ، أن له سهم راحل ، وهو صحيح ، لأنه أناط بخسكم تتقعي الحرب ، وهو المدهب الحدرة القاصي وبصرة المصيف ، والشارح ، وقديه في العروع

وقيل له سهم فارس والحالة عده.

قال اخرق: الاعتبار محال إحرار العبيمة ، فإن أحروت العبيمة وهو واحل -فله سهم راحل . و إذا أحررت ، وهو قارس . فله سهم قارس

قال الشارح - فيحتمل أنه أراد نحيارة العليمة : الاسليلاء عليها - فيكون كالأول - وتحتمل أن تكون أراد جم العليمة وصمها و إحرارها

قال لركشي - هذا المصد أصلا , وهو أن الصيمة تملك بالإحرار ، على ظاهركلام الخرق ، لأن به بحصل تمام الاستيلاء .

صلی هذا إذا حاء مدد جد ذلك، أو انعلت أسير : فلا شيء له . و إن وحد قبل ذلك شاركهم .

وعن القامى: أن السيمة تملك بالقصاء الحرب، و إن لم تحرر السيمة ، التهى وتقدم دلك قريباً فيما إذا لحق مدد ، وفيما إذ السير حالهم قبل تقصى الحرب ومعهوم كان المصلف محتلف ، وظاهر كان الشارح : العرق بين ديك الموضعين و بين هذا الموضع .

قوله ﴿ وَإِنْ عَصِبِ فَرَاسَ فَقَاتَنَ عَدَيْه ، فَسَهُمُ الْفَرَسِ لِمَالِيكُهِ ﴾ .
هذا الصحيح من للذهب ، نص عليه ، وعليه الأصحاب ، وهو من الفردات
وحرم به في للداية ، والمذهب ، ومسوك الدهب ، و لحلاصة ، واسمى ، والشرح
والرعامة الصمرى ، والحاودين ، وعسيره وقدمه في الرعامة الكبرى قال ،
و يحتمل أن منهمه لفاصه وعنيه أحرته بر به

و أَنَى ، إذا عصب فاساً وكسب عليه . في الشركة الفاسدة ، وفي العصب ، وفي كلام المصلف .

وتأتى هذه المنألة أبعاً في كلام المصنف في باب العصب.

تبعير: أعادنا المصنف _ رحمه الله تعلى _ أنه يستهم للعرس المصوبة . وهو صحيح وهو المدهب . وعديه الأصحاب . وقبل لا رصخ لها ولا سهم . قال في الرعابة الكبرى ، وهو بعيد . تنهيم : طاهر كلام المصلف : أنه يسهم لها ، وقركان عاصبها من أصحاب الرضخ . وهو صحيح . قدمه في الرعانتين ، والحاد بين

> وقيل · بل يرضخ له . وأطلقهما في نعني ، والشرح . وقيل الاسمهم ها ولا يرضع ، كما تقدم .

وقال في العروع ، في بات المارانة : وجهم فرس معصوب كصيد جارح ممصوب .

وقال في باب النصب : إدا صادً ماخارج : هن يرد صيده ، أو أحرته ، أو هما ؟ ثلاثة أوجه - وأطلقهن .

قامرة الس الأحبر لحفظ العبمة كوب دامة من المسمة إلا مشرط ----قوله ﴿ وَإِذَا قَالَ الإِمَامُ: مَنْ أَحَدَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ ، أَوْ قَصْل بِعْض الْفَانِمِينَ عَلَى بَعْضِ: لَمْ يَحُزْقِ إِخْدى الرَّوَا يَتَيْنَ ﴾ .

و پاد قال الإمام : من أحد شك فهو له . فني حواره رواسان وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، واله وع

والنائية ؛ بحور مطلقاً . وقيل : حور لمسلحة ، و إلا فلا ، سمحه في الرعا تين والحاويين . وحكياء رواية .

قلت وهو الصوات ، وقبل أبو طالب وعره : إن بقي مالات ولايشترى فهو لم أحده .

فالرق . أو ترك صحب القسم شبئاً من العيمة ، محراً عن حميه فقال الإمام : من أحد شبئاً فهو له ، فهو ش أحده عن عليه أحد . وسئل على قوم عسو عديم كثيرة ، فتمي حرم من التاع مما لا ساع ولا بشترى ، فيدعه الوالى ، سرلة الفحار ومائشهم، أن حده الإنسان للف ، فال الم إذا ترك ولم بشتر

ونقل أنو طالب فى المتاع لا نقدرون على حمله الإدا حمله يقدم قال الحلال الالشك أن أحمد قال هدا أو لا . ثم تدين له صد دلك أن الإمام أن ببيحه .

الثانية و أحدما لا قيمة له في أرصهم كالمس ، و لأفلام ، و الأدويه _ كان له ، وهو أحق له و إن صر له قيمة تصالجه أو عله على أحد على تحوه ، وقاله في نصى ، والشرح ، وعبرها

ونقدم سمن دلك في آخر الباب الذي فله في حوال الأكل وأما إذا فصل معلى الماعين على سمن ، فأصل الصنف في حوام والليل . وأما قيما الله ملحافي شرحه ومحلهم إذ كال المأى في المطنى، كالشجاعة وعوها . فإن كان الأسمى له فيه : ما نجر قوالا واحداً وإن كان سمى فيه ، وما بشرطه . وهي مسألة المصلف ما فالصحيح من الدهب ، حوار تلك حرم به في المعي ، والمحكاف ، والشرح وقدمه في اله وع ، والرعاتين ، والحاويين

قوله (ومَنْ اسْتُؤْجِرَ الْجَهَادِ مِمَنْ الايدُرمُاهُ مِن الْمَبِيدِ والْكُلُمَارِ _ قديسُ له إلاَّ الْأَجْرَاتُ ﴾ .

اعم أنه إذا استؤخر من لا بارمه الحماد، فطاهر كلاء الصنف هنا: سحة الإحارة. وهو إحدى الروانتين - وقدمه في الشرح

قال في الرعسين ، والحاو بين : وإن استؤجر من لا يلزمه محصوره كسد ،

والمرأة _ صبح في الأظهر .. و إن استأخر الإمام كافراً صبح . على الأصبح .
وحرم في القواعد الأصوبية نصحة إحرة السكافر للحهاد ، وقال ، و ساه

سميه على أمهم: هل هم محاطون عروع الإسلام أم لا ؟

وقال في التمرعيب : يصبح استنجار الإماء لأهل الذمة عند الحاحة .

وقال في البلغة ؛ ولا يصح استثجار عبر الإسام لهم اشهى.

وعاملاً تصح الإحارة أقدمه في العروع أواحتدره القاصي في التعليق. وهو ظاهر كلام أخرق.

وحمل القاصى كلام الإمام أجدوالحرق على الاستثجار خدمة الحبش .

قطى الأولى اليس لهم إلا الأجرة ، كاجرم به المصنف هنا ، وجرم به
الحرق ، بصاحب الهداية ، والمدهب ، ومساوك الدهب ، والمنعة ، وغيرهم
قال في الفروع : قلا يسهم لهم ، على الأصح .

قال الشارح ، أمن عليه في روانة جماعة - وقدمه في الرعايتين ، والحاو لين ، وغيرهم ،

وعه پسهم لهم احتاره اخلال، وأبو تكر عند العربر د كاه الركشي. وأطلقهما

وعمه يسهم للكافر وقيل إرصخ لهم.

وعنه : تصح وهو ظاهر ماد كره الحرقي . و إليه ميل انصنف في المعنى . وحمله القاصي على مانقدم تعبير محل الخلاف في دلك: إد لم يتعين عليه فإن تعين عليه ، ثم ستؤخر لم يصبح قولاً واحداً ، صرح مه في الرعاية وعيرها ، وحمل المصنف كلام خرقي عليه . صلى المدهب: يزد الأحرة ، و يسهم هم ،

وعلى التانية الايسهم [لهم] على الصحيح وعله يسهم هم حشره الحلال ، وصاحه الاكرام كشى قال في الرعالة وعنه سهم له إذ حصر القال مع الأحرة قوله (ومن مات عد القصاء الحراب فسهمه لو ارائه) هذا الدهب مطالة وعاله الأسمال ولص عليه

قال في القاعدة الثمنية عشر لوسات أحدهم قبل الهدمة والاحديد. المنتسوس : أن حقه بدعل إلى ورثته وضاه كلاء الفاضي : أنه مو في على دلك . وقال في البلغة الولم أحد لأسحاد في هذا الفاع حلاقًا والذي تقوى عندى : أما متى قلد لم يملك كوها ، ورة لهم حتى ليملك الراورات في التوراث في التوراث .

وقال في الترعب إن قعد لا يملك عنون الاحتدر ، ثمن مات قايد فلا شيء له . ولا يورث هنه ، كمني الشفية .

و مجتمل على هذا أن يقال كمني المصالة في ميراث حق كاشفة الحرب تعييد داعصاء الحرب المسيد : طاهر كلاء المصلف ، أن البيت يستحق سهمه تبحد داعصاء الحرب سواء أحرزت العليمة أم لا ، و القنصية كلام القاصي ، فاله في الشرح ، وقدمة في الفروع ، وقال نفذ دلك : ووارث كمورثة ، نفي هلية ،

وظاهر كلام الخرقى: أنه لايستحق قبل حيدة الغنيمة . لأنه مات قبل ثموت ملك المسامين عليها . واقتصر عليه لركشى . وقدمه في الشرح وحرم به في المعنى وتصره. قوله ﴿ و إِذَا تُسِمَّتُ الْفَسِمَةُ فِي أَرْضِ الْمُوْبِ ، فَتَبَايَعُوهَا . ثُمَّ غَلَبِ عَلَيْهَا الْمَدُوْ . فهمي مِنْ مالِ النَّمُ تَرِي ، فِ إِحْدَى الرَّوا يَتَنِنِ . احْتَارَهَا الظَّلاَلُ وصاحبُه ﴾ .

وهو المدهب القالم المجاعة على الإمام أحمد الوصححة في التصحيح ، والبطم .
وقال في الحلاصة : فهي من سال الشقرى على الأصح . واحتاره القاضي ،
وحرمانه في الوحاراء ولد كرة الل عمدوس الوقدمة في الذاوع ، والرعالتين ،
والحاوا بين .

[قال الزكشي عدا الشهور عن الإمام أحمد].

الرواية الرواية الرومري : من من الدائع ، حشرها خافي وحرم مه في الإرشاد وأطامهم في هد له والمدهب، ومساولة لدهب ، والشرح ، و عرز، و الركشي ، والقواعد

عميم ترقيد مصلف [في بنعني] خلاف شديدا به مجلسان تفريد من المشكر ونحوه المشترى وأما إذا حصل مته تعريط ومثل ماإذا خرج تد شتره من المسكر ونحوه فيه من صيابه ، وتبعه في الشرح والعدهر أبه مداد من أصلق .

تمد طاه كلاد الصف أنهم او تدامو شيئة من غير العليمة : أنه من صل المشترى ، قولا واحداً وهو صحح .

ظال الروكشي وهو الذي دكره الحرق والشيخان ، وأو الحطاب ، ونصوص أحد به، وردت في دلك .

فن وظاهر كلام القامي في كتابه الرو نبين: أن المد أنين حكمهما واحد
 و إنما لحلاف حار فيهما . فإنه ترجم المدأة فيها إذ تناسع هممان في دار الحرف وتقامها
 وعلل رواية الشيان على البائم بأنه إذا كانت حال حوف ظالقمس عبر

حاصل . بدليل ما أو ساع شيئًا في دار الإسسلام ، وسامه في موضع فيه قطاع صريق ، لم يكن ذلك قبصاً صحيحًا و خلف من مال النامع ، فكذلك هما .

وهده الترجمة والتعليل بشمل العبيمة وعيرها أشهيى.

قال في القاعدة الحادية والخسين : حص أكثر الأصحاب الحلاف بمال العنيمة . وحكى ان عقيل في تنايع المسادين أمواه. بينهم بدار الح ب_ إدا علم عليها المدو قبل قبضه _ وجهين ، كال الغنيمة .

وأما مانيم في دار الإسلام في زمن بهت وتحوم : الصمون على الشائري ، قولاً واحداً . وكره كثير من الأصحاب ، كشراء ما بعلب على الطن هلاكه

قوله ﴿ وَمَنْ وَطِيءَ جَارِيهُ مِنَ الْمُغْمَ مِ عُنَّالُهُ فَيْهَا حَقَّ ، أَوْ لِوِلْدَهُ : أدَّب ولم " يُبْمَعُ به الْحَدّ . وعليه مهرها }

هذا المدهب وعليه أكثر الأسمات وقدمه في ممي ، والشرح ، والركشي وعيره .

وقال القاصى السفند عنه من النهر للمد الحصنة ، كالجارانة اشتركة - ورده الصبف ، والشرح ،

قوله ﴿ إِلَّا لَا تَلِدَمُنَّهُ فَيَكُونَ عَلَيْهِ فِيمَهُا وَتَصَيرُ أُمُّولُدُ لَهُ ﴾ إِذَا أُولِدُ حَارِيَةُ مِن المعرِ له فيها حَتْيَ ءَ أُو لُولِدُهُ * لَمُ تَارِمُهُ إِلَّا قَيْمَتُهَا فَقَطَ عبي الصحيح من لدهب وحرم به في لوجير وغيره وقدمه في الخرر ، والفروع والبطم ، والرعبتين ، والحاوين ، وعيره . وهو طاهركاهم اعرقي ، ومصنف هما . وعله هلس قيبتها ومهرها أيصآ

فان الركشي : وعل مناها على أن لهر عل بحب عجرد الإبلاج ؟ فيجب اللهر . أو لا يحب إلا نتمام الوطء وهو الدع " علا يجب . لأمه إنه تم وهي في مليكه . انتهى وعه يصمن قيمتها أو مهرها وولدها

وقال في الرعاية ، وقبل ـ وترمه منهمار اد على حقه منه. و إن رحمت له لم يرد إليه مهرها ، الشهني .

قال القاصي · إذا صار بصعها أما ولد · يكون الولد كله حراً ، وعاســـه قيمة بصفه

وحكى أنو تكر رواية : أنه لا بلرمه قيمة الولد . دكره في الشرح ، وعيره . قوله ﴿ وَتُصِيرُ أَمْ ولا ٍ ﴾

هذا للدهب اللصوص عن أحد وعليه أكثر أصحابه

وقال القاصى في خلافه - لا نصير مستولدة . له و إنما يتمين حقه فيها ، لأن حمي تجرّر يمنع بيمها - وفي تأخير قسمها حتى تصع : صرر على أهل العبيمة . فوحت تسيمها إنيه من خفه

قال في القواعد الفقيية : وهو نعيد حداً

وقال الله من أيضاً : إن كان مصاراً حسب قدر حصته من العليمة عصارات أم ولد ، وباقلها رقيق للعادين القله الرركشي

ولأى الحطاب في انتصاره طريقة أحرى ، وهي : أن لا عدد اسيسلاؤها ، الشهة الملك فيها ، وأدت ينقذ إعتاقها كما ينفذ استيلاء الاس في أمة أبيه دون إعتاقها ، وهو ظاهر ماذكره صاحب المحرر .

وحكى في تعليقه على الهداية احتمالا آخر بالفرق بين أن تكون الفنيمة حدساً واحدًا أو أحداث .كما دكره في العتنى النهبي

قوله ﴿ وَمَنْ أَغْتَقَ مَنْهُمْ عَنْدًا ؛ عَنَقَ عَدَيْهِ قَدْرُ حَقَّهِ ، وَقُومَ عَدَيْهِ بَاهِيهِ إِنْ كَانَ مُوسِراً . وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ يَعْتَقَى عَدَيْهِ ﴾ وهذا الدها فيهما . وعنيه أكثر الأصحاب ونص عليه وجرم مه في الوحير وغيره . وقدمه في لمعني ، والحجر ، والشرح ، والدروع ، وغيرهم وحتاره القاصي في الحجرد .

وقال القاصي في خلافه : لا منى حتى سنق تمسكه نفط

ووافق أنو الخطيب في انتصاره القاسى ، كمه أثبت الملك محرد قصد المملك وقال في الإرشاد ، لو أعلق حارية فين الفسمة ، ما يعلق افإل حصدت له بعد دلك بالقسمة : عنفت إن كانت قدر حقه ، و إلا قُوَّم عليه الساقى ، إن كان موسراً ، و إلا عنق قدر حقه ، النهبى ،

وقال انجد في الحرر : وعندي إن كانت العيمة جداً و حداً فكالمصوص و إن كانت أحمات عبك في كانتها القاصي

وقال في البلغه : إذا وقع في العنيمة من يعتق على نعص العانمين ، فهل نعبق عليه ؟ فيه ثلاث روايات .

الثالثة : بَكُونَ مُوقُوفًا ، إن ثمين سهمه في الرفيق عنق عنيه و إلا فلا قوله ﴿ وَالفَالُ مِن الغَنِيمَةِ يُخَرِّقُ رَحْله ﴾

سواء كان دكراً أو أنثى، مدها أو دمياؤ إلا السَّلاَحَ، و مطخف، والحيون ﴾ وكدا نفقته , نسبى بحب حرق ذلك ، وهذا لمدهب وعليه خماهير الأصحاب وهو من معردات المدهب، ولم يستلى الحرقي والآحرى من النجر مق إلا المصحف والدامة وقال هو قول أحمد،

واحتار الشبح تتى الدين ، و معمل الأصحاب متأخرين . أن أخر بل رحل السال من باب التعريز لا حد . فبحثهد الإمام خسب مصحه .

قال في الفروع : وهذا أظهر .

قىت : وهو الصواب

تثبيهان

أهر همما : مراده سطيوان : الحيوان بآنته ، من سرج ولحام وحل ورحل وعير دلك ، نص عليه ، وقاله الأصحاب ، قال في الرعابة ، وعلم

الثاني : ظاهر كلام المصنف : أنه مجرق كنب العلم وليدنه التي عديه وهو أحد لرحمين احتساره الآخرى . والصحيح من عدهب . أمهما الانج قال قال في العروع : والأصح الانجرق كنب عمر وليدنه التي عديم . وقدمه في الرعامين ، والحاويين ،

وحرم في اللمبني ، والشرح : أن ثمامه التي عليه لا أخر في وقال في كتب العم و لحديث . تسمى أن لا أنح قي الشهير .

وقيل أتحرق ثيابه إلا ما يستر عورانه فقط أوجرم به في السواء والنظم. قال في النبية أ إلا النصحت ، والحيوال ، وأيات ستر.»

فوائر

الۇولى - د لەت كلە الله ، لكول لر به ، وكند به سندى مى النجريق ، على العماضح مى بىدھت

وقس سع المصحف، و منصدق به وهم حتالان في المعنى ، والشرح الشائم طاهر كلام مصلف : أنه يسحق سهمه من العليمة وهو سحح وهو مدهب قدمه في الدوع ، والمعنى ، والشرح ، وتعلم ه ، وسححه في النظم وعلم حرم سهمه احداء الآحرى وحرم به دفام المددب ، وهو منه وقدمه في الرعامين ، والحاوين وأصلقهما في عامر ، والقواعد الفقهية

الثالث يؤخذ ماعله من سير فإن اب قبل الفسية رد المعير و باب مد القسية ارد المعير و باب مد القسية الرد حسه بالإمام ، وتصدق دسافي المن عليه وقال الاحرى : أنى به الإمام فيصرفه في مصالح السفيل

قب: وهو الصواب ،

الرابعة: يشترط لإحر في رحله أن تكون السن ه حيًا ه نص عبه ه حراً مكلف فه ولوكان دنيا أو امرأة - صرح به المصنف ، والشارح ، وعيرهما ، وهو طاهر الفروع

قال في المروع و مرد مديد دكره لأدمى النمد دى ، وصاحب الوحير . وقال في الرعاية : مسلماً .

و يشترط أيهاً : أن لا يكون «عه ولا وهه»، على الصحيح من المدهب. قدمه في الدوع

وقبل إمرق عد البيع ولهبة أيماً وهما العيمالان مطلق في لممى ، والشرح و بداها على صحة البيع وعدمه فإن صح البيع مرجرق ، و إلا حرق ، وأطلعهما في القو عد العقبية

الحاميم : سرر العال أعماً ، مع إحراق رحله بالصرب وتحوم الكن لاسهي معن عليه

تعبيان

أهرهما: طاهركلام مصلف وغيره . أن السارق من المنيعة لأبحرق رحله و وهو صحيح وهو المدهب وقدمة في المروع ، و الدين ، واحاو بين

وأيين حكمه حكم الس حرد مه في السطرة، وأنه سواء كان له سهم أو لا .

الله في علمه كلام المصلف ألصاً . أن من سترعبي الدن ، أو أحد منه ما أهدى له منها ، أو باعه أنامه ، أو حاباه الا يكون عالاً وهو صحيح وهو الدهب وعنه الأصحاب إلا لا حلى الإنه قال : هو عال أنصاً الدهب وعنه الأصحاب إلا لا حلى الإنه قال : هو عال أنصاً الثالث له عال عند أو صبى الم عرق وحديما بلا الراع .

قولِه ﴿ وَمَا أَحِدُ مِنَ الْمِدْيَةَ ، أَوْ أَهْدَاهُ السَّكُمَّارُ لأَمِيرَ الجِيْشِ ، أَوْ بَهْذَاهُ السَّكُمَّارُ لأَمِيرَ الجِيْشِ ، أَوْ بَهْضَ قُوَّادهِ : فَهُو غَسِمَةٌ ﴾ بلاخلاف تعلمه .

وما ما أهداد الكفار لأمير الحيش ، أو سف قواده ، فلا مجلو : إما أن يهدى ق أوص الحرب أو لا في أهدى ق دار الحرب : فهو عليمة على التسجيح من المدهب ، كا حرم به المصنف وحم به في الوحير ، و هدالة ، والمذهب ، ومسبوك الدهب ، واخلاصة ، وعيره ودمه في العروع ، و مستوعب ، والحجر ، والرعيتين ، والحلوبين ، وعيره .

وعه هو س أهدى »

وعبه هو في . احتاره القامي في الأحكاء السلطانية . وحرم له الل عقيل في تذكرته .

و إن أهدى من دار اخرت إلى دار الإسلام، فقيل الهو من أهدى له . حرم به في اللمي، والشرح، وتصراء الوقيل: هو في،

فائر آل

إهراهما: إد أهدى بعض العاعين في دار الحرب، فقيل هو عبيمة .
وهو الصحيح من المذهب الحت رم القاضي وقدمه في الدوع ، وحرم به في الستوعب .

وعنه تكون لن أهدى به ، فدمه في سمى ، والشرح - وأطلقهما في الرعاية الكرى .

وقيل: إن كان نصهم مهاداة الله ، و إلا فعيمة ، وهو حيّان في نعني ، والشرح

و إلكال أهدى إليه في دار الإسلام: فهو له .

الثانية : لو أسقط سمى الدعين حمه ، ولوكان معلماً : فهو للناقين وفي الشفعة وجهان ، وأطلقهما في الفروع .

قلت : الأولى أنه يسقط مثلث انتمالك ، وفي ملك نتملكه قبل القسمة . وحيان . وأطنقهما في الفروع .

قال القاسي : لا تمكون قبل القسمة . و إنما يملكون إن تملكوا .

وقال أيصًا ؛ لأن العسمة إذا قسمت عليهم لم إنلك حقه منها إلا بالاحتيار ، وهو أن يقول : احترت تملكها - فإد احتاره ملكه حقه .

قال الشيح تتى الدين: وهذا لبس بصحيح.

قلت: وهو الصواب.

و إن أسقط كل من الفاعين حته : فهو في. .

باب حكم الأرضين المغنومة

قوله (أَحَدُها: مَافَتِحَ عَثُوةَ وَهِيَ مَا أَجْنَى عَبَّا أَهْمُهَا بِالسَّيْفَ فَيُخَيِّرَ الإِمَامُ بَـثِنَ قِسْمَتِهَا ﴾

> كمقول، ولا حراج على ، بل هي أرص عشر -﴿ وَوَقَعِهَا النُّمُلِينَ ﴾ طفظ يحصل به الوقف .

هدا بدهب بلا ريب . فاله في الفروع وغيره . وعليه أكثر لأسماب. قال المصلف ، والشارح ؛ هذا طاهر المدهب.

دى المعلى ، والشرح ، أو معركه عمله يلى بحرج مسلم ، يؤحد عمل أمّرة ليده ، من مسم أو دمى ، ملاأ حرة ، وتحيير الإمام في الأرض التي فلحت علوة ليل قسمتها و بين دفعها : من معردات المذهب ،

وعمه تمسم بين الماتين كاسقول

وعه أنها تصير وقعاً سمس الاستيلاء شبه ، ولا يعتبر لها التلفظ بالوقف ، بل تركه له من عبر قسمة وقف لم عكا لو قسمها بين الفاعين ، لا يحتاج معه إلى تعظ وتصير أرض عشر ، وأصفهن في رعاسين ، والحاويين ،

تمهم : قوله في الروامة الأولى والثانية «كالمقول » قاله لمحد في الحور ، وصاحب الدوع ، وجماعه

قال الشيخ تقى الدين : إد صبر الإمام الأرض بين العامين ، فمقتضى كلام الحد وغيره : أنه مخسمهما ، حيث قانوا «كالمنتفول» قال : وعموم كلام أحد والقامى ، وقصه حيار تدر على أبه لا نحمس لأبه في، وليست سبمة ، لأن العبيم لا توقف ، والأرض إل ث، الإمام وقعها و إن شاء قسمها ، كا بقسم الى، وحس في الى، خس ، ورجح ذلك

وقال الشيح تقى الدين لو حله الإمام فيثُّ صار دلك حكم اقدَّ فها دائمًا وأنها لاتمود إلى الناعين . و أنى دلك ف كداب النبع .

فالرتاب

إعبراهما: حيث قلت ٥ للإمام الحيرة » فإنه الرمه فعن الأصبح ، كالمحيير -------في الأساري . قاله الأصحاب .

وقال القاضي في الحرد : أو بملكها لأهلها أو عبره محرج.

قال في الفروع : فدل كلامهم ، أنه لو ملكها بمبر حراج : ، عر .

الثائي : قال المصنف في المسى ومن تمعه : ما قطه الإمام من وقعب وقسمة :
السر الأحد نقمه

وقال أنصاً في المعنى في النبع . إن حكم نصحته حاكم صبح عكمه ، 5 مختمدت وكذا بيم الإمام للمصلحة . لأن فيله كالحكم

قوله ﴿ الثانى - ماحلًا عَلَم، أَهْلُها خَوْلًا فَتَصَيرُ وَقُفًّا بِعُسَ الطَّهُورِ عَلَيْها ﴾ .

هد المدهب . وعده الأسماب ، وحرم له في الوحير وغيره - وقدمه في الممي والحرز ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

وعمه حكم حكم الصوة قياسًا عليها العلا تصير وقعاً حتى معلم لإمام. وقيل : حكم، حكم النء المنقول

قوله ﴿ الثالث ماصُولِحُوا عَلَيْهِ، وهُو صرُّبَانِ أَحدهما: أَنْ يُصالِحهُمْ عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ لَنَا ، ويُقِرُّها ممهُمْ بِالْخُرَاحِ . فَهَذِم تَصِيرُ وَثَمَّا أَيْضًا ﴾ عَلَى أَنَّ الأَرْضَ لَنَا ، ويُقِرُّها ممهُمْ بِالْخُرَاحِ . فَهَذِم تَصِيرُ وَثُمَّا أَيْضًا ﴾

وهد مدهب وعليه لأسحاب وعنه تصبر ودياً توقف لإمام كانتي قبالها . وتكون قبل وقفها كبيء منظول وائرة :هده الدار والتي قدم دار إسلام . فيحب على سكمها من أهل الذمة اخر به ومحوها ولا بحور إقرار أهلها على وجه الملك لهم دكره القاصي في الحامع الصمير . وقدمه في الرعامتين ، و لحاو بال ،

ودكر القاملي في المحدد: اللهم، أن نفر الأرض مديكا لأهلها. وعليهم لحرية وعليها الدراج ، لايسقط لإسلامهم.

قال في أخلوي الكبير · وهذا أصح عندي قوله ﴿ الثالى : أَنْ يُصَالِحَهُمْ على أَنَّهِ لَهُمْ . ولنا الْحَراحُ عَنْهَا ﴿ فَهَذِهِ مَلْكُ لَهُمْ ﴾

هذا الصحيح من المدهب مطلقاً. وطليه أكثر الأحماب، وحرم به في الممنى ، والشرح، والحور، والوحير، والرعابتين والحاويين وغيرهم، وقدمه في الفروع، وقيل " يممون من إحداث كنسة واسعة.

وهال في الترعيب: إن أسدٍ حصهم أو ناعوا الملك من مسلم. منعوا إطهاره . قوله (خَر احُها كَالْحَرْيَة . إِنْ أَسْلَمُوا سَقَطَ عَنْهُمُ)

هد المدهب . وعليمه جمهور الأسحاب . وحرم به في الممني ، والشرح ، والوحير ، وغيرهم وقدمه في الدوع ، والمحر، ، وغيرهما . وسححه في الرعالتين ، والحاويين ، وغيرهما

وعنه لاسقط بإسلام ولاعيره خفيها حسل. لتطلقها بالأرض ،كالحرج الذي صرية عمر . وحرم به في الترعيب

تمير: مفهوم قوله ﴿ وَإِنْ التَّقَلَتُ إِلَى مُسْلِمِ وَلاَ خَرَاحَ عَلَيْهِ ﴾ أنها لو انتقلت إلى دمى من عير أهل الصلح - أن عليه الحراج وهو المدهب. وقدمه فى الفروع .

وقيل لا حراج عيها . وأطلقهما في الحور ، والرعايتين ، واختويين

قوله ﴿ والمرجع في الجرية وَالْحراج إِلَى اجْتِهَادِ الإِمَامِ، مِن الرَّيادَةُ وَالْتُقْصَالُ ﴾

هذا المدهب . وعليه أكثر الأسحاب .

قال الخلال: قله الجاعة عن الإمام أحد رحه الله .

قال المصنف، والشارح : هذا ظاهر المدهب ، والحتيــــار الخلال ، وعامة شيوحنا .

قال می هدایهٔ - احتاره الحلال ، وعامة أصحال ، وحرم به فی انوحیر وعیره . وقدمه فی الفروغ ، والمحرر ، والرعایتین ، والحاو بین ، وشرح اس منحا

وعمه تحو أن «دة دون النقص ، قال الركشي · وعمه تحو الزايدة دوف النقص الحتاره أنو لكر

وقال اس أبي موسى - لا يجور النقص عن الدسار بحال ، وتحور الرسادة . قال : وهذا قول عير الروانة - انتهى ،

وعنه تحور الريادة والنقص في الخراج خاصة ، ولا تجوز في الجزية ، اختتاره الخرقي ، والقاصي في والته ، وقال : غله الحاعة - قال في الحجر ، والحاويين : وهو أصح .

وذكرى الرصح روالة ١ عور النقص في العرابة فقط

وعنه يرجع إلى احتهاد الإمام في الحرابة والحراج ، إلا أن حراية أهل العمل دينار ـ احداره أنو تكر

﴿ وَعَنَّهُ يُرْخَعُمُ إِلَى مَا صَرَّنَهُ تَخَرُّ رَمِنَى اللَّهُ غَنْهُ ، لَا يُرْادُ عَلَيْهِ ۖ وَلاَ يَنْتُكُمُ مِنْهُ ﴾ .

وأطس الرويتين _ الأولى وهذه _ في النصة

و لأتى حد العلى والموسط والعقير في عاب عمد الدمة في كلام المصنف.

قوله ﴿ وَقَدْرُ النَّهِيرِ ثَمَايِيَةُ أَرْطَالٍ _ يَمْنِي الْمَكُنَّ _ فَيَكُونُ سِتَةَ عَشَرَ رَمَّالاً بِالعِرَاقِيَّ ﴾.

هذا الصحيح ، قدمه في الشرح ، وقال : من عليه ، واحتاره القاصى -وقال أبو بكر ، قيل : إن قدره ثلاثون رطلا ،

وقدم في الحرر: أن قدره أنه ية أرطال بالعراق ، وقدمه في الرهايتين ه والحاويين وقالوا: مص عبيه ،

غال ان منج في شرحه المنقول عن أحمد رحمه الله تعالى : أنه تُعامِية أرطال فعسره القامني بالمسكى .

وأرثان

الأولى هذا القدير قدير متحاج وهو صاع عمر _ رسى الله عنه _ عص عليه التنايز الهاشمي : مكوكان . وهو ثلاثون رطلا عراقية

الثابة : مما قدوه عمر على جريب الزرع ، درهان وقمير من صعامه ، وعلى حر ب البحل : تمانية دواهم ، وهلى حر ب البكرم عشرة دراهم ، وهلى حر ب الرطنة سنه در هم ، فاله حماعة ، منهم ، صاحب الحرر ، والحاو اين ، وقال : هو الأشهر عن عمر

وقال في الرعابة الكبرى: وحراح عمر على حديني الشعير د همال ، والخلطة أرامة . والرطمة سنة ، والبحل تمانية - والكروم عشرة - والزاعول اتما عشر . وعلى عمر رضى القدعمه : أنه وضع على كل حراس عامر أو عامر درهما وقعيراً .

وقيل ؛ من منه فين البر والشعير مثلهما ، وعلى حريب الرطبة حمسة دراهم -وقيل ؛ على جراب شحر الحلط منة دراهم . انتهى -

قوله ﴿ وَالْقَصَيَةُ سِنَّةُ أَذْرُعِ وَهُوَ دِرَاعٌ وَسَطَّ . وَقَنْضَتُه وإِنَّهَامُهُ مَا عَدٌّ ﴾ .

هكدا قال الأصحاب ، وقال في الهدارة ، والمدهب ، ومسوث الذهب ، والحلاصة ، والرعابتين ، وعيرهم ، وقبل ، مل دراع هاشمية ، وهي أطول من ذراع البر بإصبعين وثلثي إصبع ،

وقال الأسحاب ـ منهم : صاحب للحرر ـ عن الأول : هي الدراع العد لة قال شارح المحرر : وهو الدراع الهاشي

فظاهره : أن الدراع الأولى هي النابية العلامات بينهما وطاهر من حكي الحلاف النابي . وهو الصدوب ولمان في السنجة عنظ أو تكون لمبي هاشم قراعان ، قراع عمر وفراع زادوها

قوله ﴿ وَمَالاً يَمَالُهُ المَاهِ ، مما لا يُعْكِنُ رِزْعُهُ : فلا خرّاح عليه ﴾ هذا المدهب وعنيه الأصحاب وقال في الواضح : فيا لاعم به مطلقً و

فامرتاب

وعنه : وعلى الأرصالتي يمكن روعها عاء السياء . قال ان عقيل " والدوانيت. وأطلقهما في الهداية ، والمدهب ، ومسلوك الدهب ، والخلاصة والرعايتين .

الثانث لو أمكن إحياؤه فع نعمل، وقبل أو رع مالا بده له : فروائتان وأطلقهما في العروع : وقدم في الرعابة (أنه لاحراج على مايمكن إحياؤه، وقدمه في للمبي ، والشرح ، والكافي .

وقوله ه وقيل : أو روع مالا ما له ته دكر هذا القول اس عقيل أن حسماً قاله ، وأن حسليا اعترض عليه مأن هذا عبط لأن الروائين في أرض لاما، لها ولا روعت ، فإذا ررعت وحد حقيقة التصرف بعد ، كالأرض المنتأخرة - دكره ابن الصبري في الإحارة .

قوله (فِإِنْ أَمْكُنَ رَزُعُهُ عَامًا سُدَ عَامِ وَجَبَ نِصْفُ خَرَاحِهِ فِي كُنْ عَامِهُ)

مكدا قال حماعة من الأصحاب.

وفال في الترعيب و لحر ، والاعاسين ، و لحاو بين ، وعيرهم " وما يراح عاماً و تررع عاماً عادة

وقال فی الهدالة ، والمدهب ، ومنسوث الدهب ، و خلاصة وغیرهم ؛ فیل کال ماسانه الماء لایمکن درعه حتی ترح عاماً و براع عاماً ،

وفار في الفرعيب أيضاً ﴿ يؤخذ حراج ما يراع عن أقل مايررع ، وقاله في الرعامة

وقال أنصاً النياض بدي بين البحل بيس فيه إلا حرج الأرض وكذا قال في التنصرة والرعابة .

وقال الشبح تني اندين وم نست السكروم عدد أو عبره سقط من الحراج حسم سطل من النفع قال: وإدا لم يتكن النفع نبيع أو يحارة أو عمارة ، أو عبرها • عربحر المطالبة بالخداج التنهى

فالرق الوكان أن من لحراج شحر وقت الموقف افتده مستقبسل لمن قر يبده ، وفيه عشر الركاة ، كالمتحدد فيها ، وهسدا الصحيح من المدهب ، قدمه في الحجرر ، والفروع ، و لحاو مين

وبيل : هو لدلمين بلا عشر . حرم به في الترعب قوله ﴿ وَالْحَرَاحُ عَلَى المَالِكُ دُونِ المُسْتَأْجِرِ ﴾ هذا للدهب . وعليه الأصحاب .

وعنه على مساحر وهو من الفردات. وتقدم دلك في أو حرباب كالم الحارج من الأرض قوله (ويَجُورُ لُهُ أَنَّ يَرْشُو القامل، ويُهدِي لَهُ ، لِمَدْفَعَ عَمْهُ الصَّمْ في خراجه)

نص عليه . فارشوة ما معلى مداشه ، و لهدية الدفع إليه عدام قاله في المترعب ، وأما الآحد ؛ فإنه حرام عليه للا تراع الكن هل متفل الملك ؛ قال لهض الأصحاب ؛ يتوجه وحمال

قلت ؛ الذي ظهر أنه لايقش و بأتى في باب أدب الفامني بأثم من هده

فامرتاب

إصرافهما - لاتجاب تد طير في حراحه من العشر - على الصحيح من المدهب قاله الإمام أحمد - لأنه عصب

وعنه : بلي ۽ احدره أنو مكر

النَّامِيْرُ لَاحْرَجَ عَلَى مَا كُلُّ ، عَلَى الصحيحَ مِنَ الدَّهِبِ وَعَدِهِ الْأَمْعَابِ وَإِنْ كَانَ أَحَد بِحْرَجَ عَلَى دَا ء لأن صدد كَانْ مَرْزَعَ وَقَتْ فَتَحَهَا .

و مُنْنَى فى كتاب السيم . هل على مر ع مكة خراج ؟ وهل فتحت عنوة أو صلحا ؟ .

قوله (وَإِنَّ رأى الإِمامُ المُصْلِعَةُ فِي إِسْقَاطِ الْحُرَاحِ عَنْ إِنْسَانٍ خَازَ ﴾

هدا المدهب حرم به فی شعبی ، والشرح ، وغیرهما ، وقدمه فی الحر ، والعروع ، وغیره، وقال الإمام أحد رحه لله الابدع حراحاً اولو تركه أمير بلؤمنين كان له هذا. فأما من دومه فلا .

باب الفيء

قوله ﴿ وهُو مَا أَحِدُ مِنْ مَالِ مُشْرِكَ يِفَيْرِ قِبَالَ ، كَالْجُرْيَةَ وَالْجُرَاحِ ﴾ الصحيح من الدهب . أن مصرف الحراج كانهي، . وعليه أكثر الأصحاب وعلم به كثير ممهم وحرم الن شهاب وعيره اللم ، الافتقاره إلى حتهاد ، العدم تعيين مصرفه

تمبير ﴿ وَالْمُشْرُ مَا تَرَكُوهِ فَرَعَ ، وَخَسَ خُسِ النَّسِيمَةَ ، وَمَالُ مَنْ مَاتَ الأوارثَ 4 ﴾ .

قد نقدم حكم قسم حمل السيمة ، وأنه نقسم حملة أقدام ودكرنا الحلاف ف حمله الذي نقه ورسوله صلى الله عليه وسم هل يصرف مصرف النيء أم لا ؟ في الباب الذي قبله

قوله (فيُمْرَفُ في الماليج)

بصرف التيء في مصالح المسامين على الصحيح من المدهب وعليه حماهم الأصحاب ، وحرم له في الوحير وغيره ، وقدمه في السي ، والمشرح ، والحور ، والمحرم ، وا

وقيل المحتص به المقاطه الحتارة القاصي

واحدر أو حكم والشبع تتى الدين . أنه لاحمة الرافصة فيه . وذكره ان القيم في المدى عن مالك وأحد رحمهما الله تعالى .

ودهب بعض الأصحاب أنه لجاعة المماين

قامرة : لانفرد عند «الإعطاء ، على الصحيح من المدهب ، على يزاد سيده وقيل · يفرد «الإعماء .

قوله ﴿ وَلاَ مُحسَّنُ ﴾

هذا المدهب، نص عليه في روية أبي طالب ، وعنيه أكثر الأسحاب، وجزم به في الوحير، وعيره ، وقدمه في الهداية ، والمدهب، ومسبوك الدهب،والحلاصة ، والممي ، والشرح ، والفروع ، وعيرهم .

قال الصنف ، والشارح وعيرهم : هذا ظاهر المدهب . وهي المشهورة . وقال الحرقي : يحمس واحتاره أنو عمد يرسف الجورى . قال القامى : ولم أحد عن أحد ته قال الحرقى نصا .

قلت : وأثنته رواية في الشرح ، والرعائين ، والحاو بين ، والفروع ، وعيرهم . تعلى هذا : يصرف مصرف خمن النبيعة على ماتقدم .

واحتار لآخرى . أن النبي صلى الله عليه وسم قسمه حسة وعشر بن سهماً ، فله أرامة أحماس . ثم ُحمس الحمس أحد وعشرون سهما ، كلم في المصالح ، و نقية خس الحمس لأهل الحمس .

وظال اس الحوري في كشف الشكل : كان مال بوجف عليه ممكا ارسول الله صلى الله عليه وسير حاصة . هذا احتيار أبي تكر من أصحاسا

قوله ﴿ وَ إِنْ فَصَلَ مِنْهُ فَضَلَ تُسِمَ ۚ بَيْنَ المُسْلِمِينَ عَنِيهُمْ وَفَقَيرِ مُ ﴾ مراده * إلا الميد . وهذا المدهب . مس عليه . و حتاره هماهير الأصحاب

وحرم به فى الممنى ، والشرح ، والبحير ، وعيره . وقدمه فى الفروع ، وعيره وعنه نقدم لمحتج قال الشيخ فى الدين : وهى أصح عن الإمام أحمد رحمه الله

> وتقدم احتيار القاصى ، وأنى حكم ، والشح تنى الدين قرياً . وقيل : يدّخر ما يتى حد الكفاية .

قوله ﴿ وَيَبَدُأُ بِالْمَهِ جِرِينَ ۗ وَيُقَدِّمُ الْأَفْرِبُ فَالْأَفْرَبُ مِنَ ۚ رَسُولُ اللهِ صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَم ﴾ وقال فی الرعامة ، وقبیل ، يقدم سی هاشم علی سی الطلب ، شم سی عبد شمس ، شم بنی توقل ، شم بنی عبد المنزی ، شم بنی عبد الدار . قوله ﴿ وَهُنْ يُمَاصِلُ بَيْنَهُمْ ؟ عَلَى رَوْا يَشَاشِ ﴾

قال فى الفروع ، والمحرر : وفى جواز التعصيل بينهم بالسابقة روايتان ، لحصل الحلاف ، وأطفيه فى المعنى ، والسكاف ، والشرح ، والحرر ، وشرح ،س سحا والركشى ،

إمراهما: لاتحور الماساة بينهم، بل يحب النسو بة بينهم صححه في التصحيح وحرم به في الوحير

والرواية الثانية - يُعور المناصلة بيسهم لمعنى فيهم وهو الصحيح من المدهب المشابع تقى الدين ، والن عبدوس فى تدكرته والمحمد فى النظم ، و إدراك المالة ، ونظر مها قا الل را الن ، وحرام مها فى المنور وقدمه فى المدالة ، ولمدهب ، ومسلوك الله ما ، والمسلوعات ، والملاصة ، والرعاليين ، والحاويين ،

فال أبو تكر احتار أبو عبدالله أن لا عاصل ، مع حواره . فال في العروع : وهو طاهر كلامه ، لقطه عليه أفصل الصلاة والسلام وعمه له التعصيل باب نقة ، إسلاماً أو هجرة . دكرها في الرعايتين وقال المعنف : والصحيح ـ إن شاه الله ـ أن دلك مغوض إلى حتهاد

الإمام، فيمن مرح .

قات : وهو الصواب ، فقد فصرعم وعنَّان ، ولم يفضل أبو يكو وعلى رصوان الله عليهم أجمعين

فالرثاق

إهراهما: إدا استوى اثنان س أهل البيء ويدرحة ، فقال في الحجرد : بقدم السهما ، ثم أقدمهما هجرة وقال الفاصى في الأحكاء السلطانية : نقده بالساه في الإسلام ، ثم بالدين ، ثم بالسنق ، ثم بالشجاعة - ثم ولئ الأمر محير ، إن شا، أقرع بيسيم و إن شاء رتمهما على رأيه واحتهاده - عدد في القاعدة الأحيرة

الثالية العطاء الواحب لاكتول ولا مانع نطيق مثله الفال ما و كول عاقلا حراً نصيراً صحيحاً على به مرض ينعه من انقتال مان ماض مرضاً عبر مرجو الروال كالزمانة وتحوها محرج من نقالة وسقط سهمه على الصحيح من المدهب حرم به في معنى ، والشراح ، وعلاها ، وقدمه في الفروع وقيل له فيه حق

قوله ﴿ وَمَنْ مَاتَ بَمْدَ خُدُولِ وَقَتِ العطاء - دُفِعَ إِن وَرِثْتِهِ حَقَّهُ . وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَخْنَادِ الْمُسْمِينِ : دُفِعِ إِلَى امْرَأْتُهُ وَأُولَادِهِ الصّمارِ كِنفايتِهِمْ ﴾ بلا براء

قوله ﴿ فَإِذَا تَسَعَ ذُكُورُهُمُ ۚ ، وَاحْتَارُوا أَنَّ يَكُونُوا فَى النَّقَاءُلَةَ فُرضَ لَهُمُ ۚ وَإِنَّ لَمُ مِحْتَارُوا تُركُوا ﴾

هذا الصحيح من بُذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وحرم له في الوحير ، وعيره . وقدمه في الفروخ ، وشيره

وقال القاصي في الأحكام السلطانية ٢ نفرض هم إذا احتاروا أن يكونوا في المقاتلة ، إذا كان بالناس حاجة إليهم . و إلا فلا .

قائرة : ست ما ملك العسمين يصسه متنفه ، و يحرم الأحد منه إلا بإدن الإمام قدمه في الفروع ، وذكر مال غيول السائل ، وذكره في الانتصار في بات اللقطة وذكره غيره أنصاً

ودكر في الانتصار أنصاً ، في يحياء الموات الانتور له الصدفة به . و يسلمه إلى الإماء . قال في العروع : وهو ظاهر كلامهم في السرقة منه . وقاله الشبيح تثي الدين . وقال أبصاً : لو أتلفه ضبه .

وقال أيصاً : لايتصور في المشترك عن عدم موصوف عيرممين . أن يكون محاركاً : محمو بيت المال : والمباحات ، والوقف على مطلق ، سواء تعين المستنعق بالإعطاء ، أو بالاستعال ، أو بانفرض والتبريل ، أو عيره

وذكر القاضي وابنه في بيت المال أن المالك له عبر معين

وقال المصنف في الممي ، وتحه الشارح ، في إحياء الموات بلا إدن : مال بنت مال محوث المسلمين واللإمام تعيين مصارعه وتربيعها ، فاعتقر إلى إدمه .

ویاً تی ی آخر مات أصول لمب الل على ست طال وارث أم لا ؟ وهائدة اظلاف .

باب الأمان

قوله ﴿ وَيَصِحُ أَمَانُ النَّسَلِمِ اللَّمَكَلَّمِ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أَ هِي ، حُرًّا أَوْ عَبْدًا ، مُطْلَقًا أَوْ أَسِيرًا ﴾

هذا المذهب مطلقا . نص عليه . وعليه حاهير الأصحاب . وقطع مه أكثره . وظال في عبول الحد قل وعيره . يصح صهم ، مشرط أن تمرف المصلحة فيه . فال في العروع : وذكر عير واحد الإحماع في سرأة مدول هذا الشرط وقال في المستوعب : مصح أمال المرأة عن القتل ، دول الرق .

وقال ، و يشترط في أمال الإسام عدم الصرر عليه ، وأن لا تربد مدته على عشر سبين.

وقوله ه وأل لا تر د مدنه على عشر سيمين » حرم نه في الرعانتين ، والحاويين ، ولد كرة الل عندوس

تمليم : مفهوم كلامه : أنه لايصبح أمان الكافر ، ولوكان دمياً وهوكدلك ولا أمان المحمون ، أو الطفل ، والممنى عليه وهوكدلك

ولا يصح أمان السكران على الصحيح من المدهب وحرج الصحة ولا يصح أمان المسكره. للإنزاع ،

قوله ﴿ وَفِي أَمَانِ الصَّبِّيُّ الْمُمَّرِ : رَوَايِتَانَ ﴾

وأطلقهم في الهداية ، والمدهب ، ومسوك الدهب ، واستوعب ، واخلاصة والمنبي ، والسكاق ، والدمة ، والحرر ، والشرح ، والرعايتين ، والحساويين ، والقواعد الأصولية

 في خلافتهما ، وبدكم ابن عندوس ، وأنح يد العدية ، والمور ، ومنتجب الأرجى وعبره ، وصححه في التصحيح ، والنظر - وقدمه في الفروع

وقال أبو لكر ١ يصح أماله ، روالة واحدة

وحمل رواية السع على عير سهر وهو مقدمي كلاء شيعه والركشي والبرواية الثانية: لا يصح أمانه و مجسله كلام خرفي

فوارز : يصح أمان الإمام للأسير ، والكافر عني الصحيح من المدهب . احدره القاصي وعيره ، وحرم به في المني ، والشرح ، و شحر ، والمنظ ، والحاو بين . وهو طاهر ماحرم به في الرعايتين

وطاه مافدمه في الفروم ، أنه لانصبح عربه فان بد سدال ذكر سمة الأمار _ وقبل : يصح بلا سير من الإمام، وقبل والأمير النهبي وهو مشكل و نصح من غير الإمام بلا سير الكافر المن علمه في روالة أبي طالب . وقدمه في الحرر ، والرغابتين ، والنظم ، والحواين

واحتار الفاصى ؛ عدم الصحة من عير لإماه ، كا لوك وبه صرو وقال في المعنى ، والشرح - فأنا آخاد ارعية فندس له أماس ، وذكر أبو الحفات • أنه نصح ، شها

قوله ﴿ وأَمَانُ أَحَدِ الرَّعِيَّةِ لِلْوَاحِدِ وَالْمَشْرِهِ ﴾ للا براع ﴿ وَلِلْقَافِلَةِ ، وكذا للحصل ﴾ .

مراده دالدوله : إدا كاب صعيرة وكد إدا كال الحصل صعيراً . يعني عرفا وهد أحد الوحهين وهو طاهر ماحرم به في الهدالة ، و مدهب ، ومسبوك الدهب ، والحلاصة ، والمني ، والشرح ، والحور ، و لوحير ، وعره ، لإطلاقهم القاطة . وقدمه في الرعامين ، والحاويين

وقيل : يشترط في القافلة والحصى : أن يكون مائه فأقل حداره امن المد . وأطلقهما في الفروع . وأطلق في الروصه : الخصل، وقبل : يستحب استحداد أن لا يحار على الأمير إلا بإذته .

قوله ﴿ وَمَنْ قَالَ لِـكَاهِرِ · فِعَ ، أَوْ أَلْقِ سِلَاحِكَ . فَقَدْ أَشَـّهُ ﴾ وكذا قوله « قر » وهذا اللّه هـِ . وعليه الأصحاب .

وقال المصف : محتمل أن لا يكون أمانًا ، إلا أن يريد به ذلك . فهو على هذا كمامة البكل إن اعتقده البكاد أمامًا : رُدِّ إلى مأمه وحومًا ولم يحر قتله وكدا حكم عدائره

قال الإمام أحمد : إدا أشهر إليه بشيء عير الأمان ، فظمه أمانا عهو أمان وكل شيء يرى المنج أنه أمان ، فهو أمان ، وقال إد اشتراه ليقتله ، فلا يمتله لأنه إدا شتراه فقد أمنه .

قال الشبيح تني الدين عود يقتصي العقاده بما يعتقده العلج ، و إلى لم يقصده المسلم ، ولا صدر منه مايدن عليه .

قوله (ومَن خَاء بَمُثَرِلَةٍ ، فادَعى _ أَى المَسْرِلَةِ _ أَمَّهُ أَمَّمَهُ فأنكر) يعنى المسم (فالقول قوله) يعنى المسم

هذا المدهب وعليه أكثر الأصحاب حرم به في لوحير ، والمنور ، ومنتجب الأرجى ، وغيره ، وقدمه في العروع ، والمحرو ، والنظم ، وغيره .

فال في مهامة الن را إن الله قول المبلغ في الأطبير

وعنه قول الأسير ، احتاره أنو مكر - وقدمه في الخلاصة ، والرعايتين ، والحاويين .

وعنه قول من دن الحن على صدقه . وأطلقهن في الهداية ، والمدهب ، ومسبوك الذهب ، والمني ، والشرح

فالرؤ : بقبل قول عدل ﴿ إِنَّى أَمَّتُهُ ﴾ على الصحيح من للدهب

قال في الفروع ﴿ عَمَا فِي الأَصْحِ ، كَإِحِبَارِهُمَا أَمْهُمَا أَمَاهُ ، كَالْمُرْضَعَةُ عَلَىٰ طُمَامًا .

قال القاصي هو قياس قول أحمد . و حتاره أبر الخطاب وعيره . وجزم له في لحجرو ، وعيره . وقدمه في النظم وعيره . وقيل الانقبل .

قوله (ومن أعطى أمامًا لِتُفتحَ جِمَانًا فَقَتْحَهُ، وَاسْتُبَهُ عَلَيْنَا فِيهِمْ : حَرُم فَتُنْهُمْ) بلا لراع

ونص عليه في روايه أبي داود ، وأبي طالب ، و إسحاق س إبراهيم و ﴿ حرم اشْتِرُانَاقُهُم ﴾ على الصحيح من لمدهب النص عليه في رواية الن هابيء . وعديه أكثر الأصحاب وحرم به في الوحير وعبره

قال في القواعد الفقهية . هذا الصحيح - وقدمه في الفاوع ، والمجر ، والنظم ، والرعاسين ، والحاويين ، وللدهب ، والغلاصة ، وعيره

وقال أبو لكر الجرج واحد بالقرعة ، و بسترق الناقول

قال في القاعدة التاسعة سد المائة : هذا قول أبي تكر ، والحرق ، والل عقبل ، ل روانيه الشهي .

واحتاره في السمارة وأطلعهما في نعني والشرح في الحساء واشتبه عليه ، والمرق وكذا الحسكم : لو أسل واحسد من أهل حمن ، واشتبه عليه ، حلاقا ومدهما

قوله ﴿ وَيَجُورُ عَقَدُ الأَمَانِ الرَّسُولِ وَالْسُلِثَأَمَنِ ۗ وَيُقِيمُونَ مُدَّةً الهُدُنَةِ بِعَيْرِ جِرَّيَةٍ ﴾

هد المدهب معن عنيه وعنيه أكثر الأصحاب.

قال في الهداية - قاله أصحاء . وحرم به في الوحير ، وعيره. وقدمه في العروع ، والحرز ، والحلاصة ، والرعامتين ، والحالو بين، والنظم ، وعيره . وقال فی الترغیب : بشرط أن لا تُزید مدته علی عشر سبیں وہ حوار إقامتهم فی دارنا هده المدة بلا جر بة · وحیاں . انتہی]

وقال أنو الحطاب في الهذابة ؛ وعبدي لايجور سنة فصاعداً ، إلا تنو بة احتاره الشيخ بثى الدس وأطلقيما في المدهب.

وقيل البحو عقده العسنائس مطلقا . ذكره في الرعابة

قوله ﴿ وَمَنْ دُحَلَ ذَارًا الْإِسْلَامِ بِعَيْرِ أَمَالٍ ، وَادَّعَى أَنَّهُ رَسُولُ أَوْ تَاحَرُ ، وَمَنَهُ مَتَاعُ يَعِيمُهُ : قُلُ مِنْهُ ﴾

وهدا مقید بأن تصدقه عادة . وهدا الدهب بعن علیه . وحرم به فی الوحیر واسمی ، والشرح ، وغیره - وقدمه فی الفروع ، وغیره

وغل أبو صاب ، إن م بعرف بتحارة وم يشمههم، أو كان ممه آنة حاب ... يقبل منه ، و يحسن حتى يتبين أمره

قلت : وهو الصواب . ويصل في ذلك بالقر ش .

وعلى السعب : إن لم تصدقه عادة ، أو لم يكن معه تحارة ، وادعى أنه عن. مساملًا - فهو كالأسير ، يحبر الإمام فيه ، على ماتقدم .

قامرة : لو دخل أحد من المسلمين داو الحرب سُمان شعارة أو رسانة ، لم يحميم ----في شيء و يحرم عليه دلك

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ مِمْنَ صَلَّ الطَّرِيقِ ، أَوْ خَمَنَتُهُ الرَّيخِ فِي مَرَّكِبٍ إِلَيْنَا . فَهُوْ لِمَنْ أَحَدُهُ ﴾

هدا المذهب . حرم به في الوحير . وصححه في النظم . وقدمه في العروع ، والحرز ، والرعايتين ، والحاويين ، والحلاصة .

وعه تكون فيئًا تصمين ، وأطاقهما في الهدانة ، والمدهب ، والمعلى ، والشرح . وغل ان هابيء : إن دحل قرية فأخدوه . فيو لأهلها . فالعرفي : وكذا الحسكم : له شردت إلى دامة منهم أو فرس ، أو نَدَّ بعير ، أو أبق رقيق وتحود .

فالعرق الايدخل أحد منهم به إلا بإذن ، على الصحيح من المدهب . وعنه يحور للرسول وللتاحر حاصة المحتارة أو تكر

وقال في الترغيب : دخوله لسفا م ، أو سماع و آل أس س بالا عقد ، لا لتجارة ، على الأصح فيهما بلا عادة .

نقل حرب في عرق في الدمر وُحدوا تُعاراً مقصدون معني البلاد لم تتعرض هم قوله ﴿ وَإِذَا أُودُعَ الْمُسْتَأْمِنُ مَالَهُ مُسْلِماً ، أَوْ أَقُرْضَهُ إِيّاهُ ، ثُمُّ عاد إلى دارالحُرب بَقَى الأَمالُ في مَالَه ، ويَنْعَثُ به إليه إلى طلبه ﴾ وكداري أودعه لدمي ، أو أقاضه إليه وهد الصحيح من لمدهب وعليه أكثر الأصحاب ، وحرم به في الوحير ، و معني ، والشرح ، وعبره ، وقدمه في

الفروع ، و لهد بة ، والحلاصة ، وعبره . وصححه في المحرر ، والنظم ، والرعامتين ، والحاويين ، وعبرهم

وقیل ، عقمی فی مانه و صبر فیثاً وهو طاهر کلام اخرقی وقدمه فی الح

وقول الرركشي ه إلى هذا احتيار صاحب المحرر ۽ غير مسلم صلى هسدا بعظاء إلى طلمه ۽ و إن مات بست به إلى ورئته ، فإن لم يكن له وارث دمو ق. .

 ظل فی الفروع : هذا أشهر - وقدمه فی النظم ، و برعانتین ، والحساو ہیں . وحکام فی الشرح علی القاصی ۔ واقتصر علیه

وقبل: يصير ماله فيثًا بمحرد استرفاقه احساره صاحب المحرر، والفروع. وأطلقهما الزركشي

فعلى مدهب : إن عثق رد إليه ، و إن مات رقيقاً همو ق، ، على الصحيح من المدهب .

وقيل: بل هو اوارته. وأطلقهما في الحرر قوله ﴿ وَإِدَا أَسَرِ السَّكُمَّارُ مُسْمِماً . فَأَطْلَقُوهُ شَرَاطٍ أَنَ يَقِيمٍ * عِنْدَكُمُ مُدَّةٍ ﴾

> وكدا لو شرطوا أن يقبم عنده مطلقاً . ﴿ لزِّمَهُ الْوَفَاءِ لَهُم ﴾

هد الصحيح من مدهب ، الص عليه ، وعليه أكثر الأصاب ، وجزم به في المسى ، والشرح ، والحد المواقع ، والدهم ، والدهم ، والمحر ، والحدو من ، وعدم وقدمه في العروع ، والرعامتين ، وعدم

وقيل لا برمه الوفاء به مله أن يهرب

وقال في رعية ، وقيل: إن ، الرَّم الشَّرط لزمه ، و إلا فلا

وقال الشبح تتى الدس ؛ ما سمى أن بدحن معهم فى التراء الإفامة أبداً لأن لهجرة واحمة عديه الفيه المتراء بترك الواحب اللهم إلا أن لايسموه من ديمه، ففيه الترام ترك المستحد، وفيه بطر

قُولِه ﴿ وَإِنَّ لَمْ يَشَرِّطُوا شَبْنًا ، أَوْ شَرَّطُوا كُونُهِ رَقِيقًا ، فَلَهُ أَنْ يَقْتُلُ ، ويَسْرُقَ ، وَيَهْرُبٍ ﴾ .

إذا أطلقوا ولا تشرطوا عليه شلقًا ، فتارة تؤمنونه ، وتارة لا تؤمنونه ، فإن لم

يؤمنوه وهو مراد المصنف مد فله أن نقتل ، ويسترق ، ويهرف ، نص علمه .
و إن أسوه فله الهرب لا عبر وليس له القتل ، ولا السترقة ، فتو سترق رَدَّ ما أخد
ممهم على دلك كله ، وإن شرطوا كونه رقيعً فكذلك ، قاله الشارح .
وحرم به في المحرر ، والنظم ، واحدو بين ، والرعابة الصعرى .

وقال الشارح · ويحتمل أن يلزمه الإقامة ، إذا فلما ، ينزمه ترحوح إليهم · على ما بدكرم في المسألة التي تعدها ، إن شاء الله تسلى .

قوله ﴿ وَإِنْ أَصْلَقُوهُ بَشَرْطِ أَنَّ يَنْفُتُ إِلَيْهِمْ مَالاً ، فإنَّ عجر عنهُ عاد إليهم لرمهُ الوقاء لهم إلا أنْ يَكُونَ امْرَأَةً ، فَلا تَرْجِح اليّهم ﴾ عاد إليهم لل مرع خوف قته ولكن في علم جهه الله من روين الصبي الراة

فال في الفروع . فيتوجه منه أن يبدأ بقد ، حاهل للحوف عده ، و توجه أن يبدأ عداه العالم لشرفه ، وحاجف إليه ، وكثرة الصرر عديته - النهبي

و إن كان رحلا ، وشرطوا عليه مالا ، ورضى بدلك ، فالصحيح من المدهب: أنه نزمه الوفاء لمي ، عن عنيه وجرم به في الوحيز ، ومحمحه في النظم وعيره ، وقدمه في الهداية ، والمدهب ، ومسبوك الدهب ، والمستوعب ، والحلاصة ، والعروع ، والرعايتين ، والحاويين ، وعيرهم .

وقال الحرقي: لا يرجع الرجل أيصاً .

وهو روية عن أحد . وأطلقهما في السكافي ، والحُمر ، والشرح ، و لرركشي

معنی الله دنة ع أن يعقد الإسام ، أو دئه ، عنداً على ترك القس مدة ويسمى مهادته ، وموادعة ، ومعاهدة

قوله ﴿ وَلَا يَصِيحُ عَقَدُ الْهِدُ فَهِ وَالدِّمَةَ إِلَامِنَ الْإِمَامِ أَوْ بَاشِهِ ﴾ هذا المدهب وعلم لأصحاب إلا أنه قال في الترعيب الآحاد الدلاة عقد الهدية مع أهل قرالة

وقس نحو عقد الدمة من كار مسلم وهو احتيان في الهذابة

فامرتان

إهداهما : لا يصح عقد الهدنة إلا حيث جار تأخير الحهاد ، على ما مقدم ق أول كتاب الحياد ، عني الصحيح من المدهب

وقال القاصى الجوار عدد دلك وخود مع القوة أنصا و لاسطهار النهلي . وقال في الإشاد ، وعبول المدلة مع قوة المسلمان واستظهارهم مدة أرابعة أشهر الولا يحور فوقها

وقيل: بحو وأحالة هده دول عام وجمحه في النظم

الثالث ؛ بحو مان منا للصرورة ، على الصحيح من المدهب وعليه الأكثر وقال في الفنون : إنحور تصعفنا مع المصلحة

وقال أنو الهلى الصمير : لحاجة وقاله أنو على الكبير في لحلاف في المؤلمة . قال في الرعابة الككرى : ولا يحور تال منا

وقيل : بلا صرورة ، أو نترك تبديب أسير مسلم ، أو قديد ، أو أسسير عيره ، أو حوقا على من عندهم من ذلك ـ التهبي

قلت : هد القول متعين والدى قدمه صعف أو سافط

قولِه ﴿ فَمَتَى رَأَى المُسْلَحَةَ فِي عَقْدِ الْهُدْنَةِ ، جَازَ لَهُ عَقْدُهَا مُدَّةً مَمْلُومةً ، وَإِنْ طَالَتْ ﴾

هذا الصحيح من المذهب . جزم به في الوجير، والمور

قال في استحب المحور مدة معومة ، وقدمه في هدامه ، والكافي ، والمادي ، والحرر ، والعروع ، والرعا تين ، والحوامل والعرب في الحلاصة وعيرها .

وهه لا يحوز أكثر من عشر سنين .

قال القاصي عمد، طحركلام أحمد رحمه الله ، واحتاره أو تكو . وحوم مه في لنصول وأصافهما في المدهب ، ومسلوك الدهب

فائدة يكون العقد لارماً ، على الصحيح من المدهب وعليه الأصحاب . وهال الشيخ نقى الدين : و تكون أيضًا حائراً

قوله ﴿ فَإِلَىٰ رَادُ عَلَى عَشْرٍ بِطْنَ فِي الرَّبَادَة ﴾ يسى على الرواية الثانية ﴿ وَفِي النَّشْرِ وَجُهَانَ ﴾

وأطالتهما في الذهب ، والمحرر ، والنظم ، والرعاية ، وعيرهم .

أمرهما : إمنح وهو الصحيح قال في الهدامة ، والفصلول ، والسبى ، والشرح ، والد وع ، والحارى ، وعبرهم ، وإلى راد فكتفريق الصفقة ، والشرح ، والد في عرائق الصفقة ، والصحيح من الدهب الصحة .

رالتاني : لأصح

فائرة: وكدا الحسكم أبر هديهم أكثر س قدر حاحة قوله ﴿ وَإِنْ هَادُنَهُمْ مُطْنَقًا لَمُ يُصِبُّ ﴾ هد مدهب، وعليه الأصاب وقال الشبيح تتى الدين : تصبح ، وتكون حائرة و يعمل علصمحة الأن الله تعالى أمر طَبْذُ العهود للطلقة و إتمام المؤقتة .

المُرَةِ · لو غال ٩ هادنتكم ما شئه وشاء فلان ، لم بصح ، على الصحيح من المذهب

وقيل: يصح. احتاره القاضي.

وبو فال ه مقركم على ما أقركم على به له يصح على الصحيح من المدهب وعليه الأصحاب

وقال الشبح عي الدين - نصح أيضاً . وأن مصادي قوله ٥ ما شقه ٥

قوله (وَ إِنْ شَرَطَ شَرْطُ عَاسِدًا كَنَقَضِها مَتَى شَاءِ ، أَوْ رَدُ النَّسَاءِ إِلَيْهِمْ ، أَوْ سَدَاتِهِنَّ ، أَوْ سِلَاجِهِمْ ، أَوْ إِنْجَالِهِمْ الْخَرَمَ : بطل الشَّرْطُ)

إدا شرط فى المهادمه نفصها متى شاء، أو رد النباء إيهم ، أو سلاحهم ، أو إدحالهم الحرم : نظل الشرط ، فولا واحداً وكدا و شرط رد صبى إنهم قال فى الرعاية الكبرى ، وقيل : عميز ، وجزم فى الممى ، والشرح ، أمه

وأما إذا شرط رد مهورهن ، فالصحيح من المدهب . عطلان الشرب كا حزم به المصنف هيا .

محور رد الطفل دول المبير وقيل وحرم عبرهم بدلك

قال في الفروع ؛ فشرط فاسد على الأصح . قال النظم : في الأطهر - وعنه لا يبطل .

وقال في الرعامة الصعرى ، والحاوى الصعير ، و إن شرط نقصها متى شد ، أوكذا أوكدا ، أو رد مهرها في رواية : بطل الشرط

ودكرى المبهج روالة · ردمهر من شرط ردها مسلم وهو أنه لا لمزم دلك كالولم يشترط دكره في "آخر] لحهادي فصل أرض الصوة والصلح وأد العقد حيث قلم ينظل الشرط: في نظلانه وحيب، وأطلقهم في الحديث ، وأطلقهم في الحديث ، والحديث ، والحديث ، والحديث ، والحاديث ، والحاديث ، والحاديث ، وعده .

قال في الهداية ، والحاوى ، والمصنف ، والشد ح ، و بن منحا ، وعبرهم : مناه على الشروط الفاصدة في النيم

قال الصنف ، والشارح : "إلا فيا إدا شرط نقمها متى شاه . فينجى أن لا يصح النقد ، قولا واحداً وضاه الدحير سحه الدند

فالمرفى. له دخل مس من البكد و عقد مطل د الإسلام معتقدين الأمان كاما آميين و بردول إلى دار حاب، ولا بدول ق د الإسلام قاله الأصحاب قوله (و إن شرط ردّ من حاد من الرّحال مُسلماً جار) قال لأصحاب حادث عاجه

﴿ وَلَا يَشْمُهُمْ أَخْدَهُ وَلَا يَخْبُرُهُ ۚ وَلَهُ أَنْ يَأْمُرُهُ سَرَا فِتَالِهِمْ وَالْمَرَارِ مُشْهُمْ ﴾

وف في الترعب وعلوه الموص له أن لا ترجع إيهم. قواهر

الوُولِي و هرب منهم عند مسلم ، فأسلم ، يرد بنهم وهو حر ، حرم مه في الحدو بين ، و لرعامة الصعاى ، وعيره ، وقدمه في الكبرى ، وقال وقبل إلى علم أنه يسدل ، وحاء سيده في طبه الله قيمته من النيء

فال افلت ؛ وكدلك الأمة وتقدم مايشه دلك في آخا كتاب الحياد

 فال في الرعامة الكبرى قصع في الأقيس [وقيل . لانقطع صححه في النظم]
وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، والحاوبين ، والرعاة الصدى
الثالثة قوله ﴿ وعَلَى الإَمَامِ جَمَايَةٌ مَنْ هَادَيَّهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾
وهذا الله وع ، ويلزمه أيضًا حمايتهم من أهل الله
قوله ﴿ و إل مسامً كُفَارَ آحرُول : لَمْ يَحُوا لَنَا شِرَاوُهُم * ﴾
هذا الصحيح من المدهب ، حرم اله في الخور ، وعيره ، وصححه في العروع

[وعبره الوقدمة في المدى ، والشرح ، وعيرها . وقيل " يحور الوهو احتمال في المعني ، والشرح . ود كه الشيخ نتي لدس والة منصوصة اليحور شراؤه من ساسهم

فالرثاب

إهداهما: الصحيح من المدهب: جوار شراء أولاد الكما المهاديين ملهم وأهيهم كراني مع أهد وأولاده العرم به ال عدوس في تذكر به وقدمه في العروع، ومحجه في البطم

وعنه ایجرم شروهم ، کدمی دعهم وأصفهما فی لمحور ، والرعایتین ، واخرین ، فی الأهن و لأولاد

ود کا خاعة من الأسمال إن قهر حرابي و بده أو و خه على علمه و باعه من ملم وكافر الفيل. بصح السع

على الشامعي ، لا أس فين دخل بأمان ، يشتر .

وقال: لايصح و إثنا بمسكه متوصله سوص ، و إن ، يكن صحيحاً ، كدحوله سير أمال فراراً منهم ، عن عنيه

قال في العروع - والمسألة مبنية على العنق على الحربي بالوحم . هن يحصل أم لا . أنه حكم الإسلام . انتهى قال في الرعاية الكبرى : يصح شراه ولد الحرابي منه . قنت : إن عتق عليه بالملك فلا . وكذا إن قهر أناه وأمه وملكهما و باعهما . وإن قهر زوجته ، وملكها ، و باعها . صح لفاه ملكه عليها التهبي ومنمه ان عبدوس في تذكرته في الزوحة .

الثانية : لو سبى معميم أولاد مص وماعوهم ، صح البيع ، قاله في العروع . قوله فر و إِنْ خَافَ تَقْصَ الْمَهْدِ مِنْهُمْ : نَبَذَ الْيُومْ عَلِدَاهُمْ)

للا تراع . و حد إعلامهم قبل الإعارة عليهم على الصحيح من الدهب . وعليه أكثر الأسحاب وحرم له كثير منهم محلاف الدمي إدا حيف منه الحيالة لم ينقص عدد .

وقال في الترعيب . إن صفر من المهاديين حيالة الها علموا ألها حيالة المتعلم ، و إلا قوجهان .

قال الشيخ شمس الدين ان القيم في الحدى _ في عروة العتبع _ إن أهل العهد إدا حار بوا في دمة الإمام وعهده صروا بدلك أهل حرب بالدين لعهده ، فله أن يبيتهم وإن تعليم إدا حاف منهم الحيانة ، وأنه بلنقص عهد الحميم إد لم يتسكروا عليهم .

فوائد

إهراهما : منتفض عهد النساء والدرية منقص عهد رحاهم ، تبعا لهم .

النّائية لو تقص الهدمة سص أهمها ، فأحكر عميهم الناقول _ نقول أو فس ظاهر ، أو أعلموا الإمام بدلك _ كان الناقص من حالف ممهم دون عيرهم ، و إن حكتوا عما صدر الناقص ولم مكروه ، ولم بكاتموا الإمام ، انتقص عهد الكل ، و يأتى ظاهر ذلك في نقص المهد .

الثالث : بحور قتل رهاشهم إدا قتلوا رهائسًا ، جزم به ابن عبدوس في تدكرته وقدمه في الرعاشين ، والحاويين وعنه لا يحور ، وأطلقهما في المحرر ، والفروع ، والنظم .

الرابعة : متى مات الإمام أو عُرل عازم من بعده لوفاه سقده على الصحيح من المذهب الأنه عقده باحتهاده اللا ينتقص باحتهاد عيره .

وحور ابن عقبل وعبره نقص ما عدده الحنماء الأربعة محو صبح بني تعلب . لاحبلاف النصابح باحبلاف الأرسة

باب عقد الذمة

شهير : تقدم أول ناب أهدية أن عقد الدمة لايصبح إلا من الإن أو نائيه عن الصحيح من لدهب وتقدم هناك قولان آخران

فاعرة : يجب عقده إذا اجتمعت الشروط ، عالم بحف عائلة منهم

قوله (لاَ يَحُوزُ عَقَدُما إِلاَّ لاَمْلِ السَكتابِ. وَمُ البَهُودُ و سَمَارَى وَمَنْ وَافْتَهُمْ فِ التَّدَيْنِ بِالتَّوْرَاةِ وَالإِسْجِيلِ، كَالسَّامِرَةِ وَالْفَرَ شِح، ومِنْ لَهُ شُنْهَةُ كِتَابٍ وَمُ لَلْحُوسُ ﴾

لايحور عقد الدمة إلا هؤلاء الذين دكرهم المصنف. على الصحيح من مدهب وعليه جماعير الأمجاب.

وعته يحوز عقدها جأتيع الكفار ، إلا عيدة الأوثان من العرب عقله الحسن امن ثواب .

ود کر القاصی و حها آن من دان نصحت شبث و إبراهيم ، والو نور ، تمل مناؤهم ، ويقرون مجزية .

قال في الفروع ــ في بات المجرِّمات في السكاح بـ أو يتوجه أحد الحرِّمة منهم ولو 2 تحل تساؤهم

واحتدر الشيخ تتى الدين في أرد على الرافضي أحد الحرية من البكل ، وأمه لم يبق أحد من مشركي العرب بعد ترول الحرية ، بل كانو، قد أسلمو. . وقال في الاعتصام بالكتاب والمنة من أحده من الخيم ، أو سوى بين المحوس وأهل الكتاب : فقد خالف ظاهر الكتاب والمنة .

قولِه ﴿ فَأَمَّا الصَّالِى؛ فَيُنظُرُ فِيهِ ۚ فَإِنَّ النَّسَبَ إِلَى أَحَدِ السَكِتَا بَيْنِ فَهُوَ مِنْ أَهْلِهِ ، وَإِلاَّ فلا ﴾

هد احدر مصنف ، والشارح ، وجماعة من الأسحاب وحرم به اس البد في عقوده ، وال منحد في شرحه

ظال في الرعالة الكبرى ؛ والصناع، إن وفق اليهود والنصاع في دينهم وكتابهم فهو منهم ، و إلا فهو كعالد وأن

وقبل على نفس مطلع إلى فان عالمك حي اطلق والكوك السامة آهة والصحيح من المدهب أن حكهم حكم من لذي بالتوراة والإنحيل المثل السام ة والدنح

فال الإمام أحمد : هر حسن من المعاري

وحرد به فی اهدایة ، و د کرة این عمیل د وابدهب ، ومسبوث الدهب ، و غیر ، والبطم ، والرع به الصمری ، والحاو بین ، و ردر ؛ العایة ، وتذكرة این عدوس و عارهم المهم نو فقور البصا ی شبكهم حكمهم - كان يجالفوسهم في الفروغ .

قال فی خاوی وغیرہ و خرم به فی خلاصه وغیرہ ۔ تؤخذ اخر یہ منہم وقدمه فی القروم ،

وقال الإمام أحد أيصاً في موضع آخر مدسي أبه يستوب عاده أستوا عهم من اليهود

وقل حسل من دهب مدهب عمر فإنه قال : هم سنتون، حملهم عمرالة اليهود وقال في الترعيب في دبيحة الصائمة روائنان ، مأحدها عل هم من النصاري أم لا ؟ فالرق صعة عقد الدمة أن تمون و أقرتكم بالحربة و لاستسلام و أوما يؤدى دلك ، فيقون و أقرركم على دلك و أو محوم عد الصحيح من المدهب وقيل استرفيه دكر قدر الحربة ، وفي الاستسلام وحب دكرها في الترعيب ، قوله فرومن تهود أو تسمر الله الله على الله عليه وسكم ، أو ولد الآراً وين لا تقال الحربة من الحدها العلى وحربي)

وهم رو سن إدا تهود أو مصر الله بعد مثل الله عليه وسو فا تصحيح من الله على أن خراء بقال منه ، وهو طاه كلام الحرقي والجتارة القاصي وصحمه مصاف ، و ثناح ، وصاحب التصحيح

قال في وحير : و إن التعل إلى دس أهل الكتاب عير مسلم أُمَّرَ ... وقدمه في الفروع ،

وعبه لاغنی [منه خر نه ولا غنل] منه یا لإسلام أو السیف سمجمعه فی النظم وقدمه فی قد به ، و مدهب ، ومسبوث بدهب ، و خلاصة و أطلقهما فی غر ، و ، سایس ، واخوی الصغیر

وقال فی رعبه الکبری فات من صارکتاباً بعد تهدالی صلی فله علیه وسلم أو حیل وقته لاغلل حرابه

واحتبر القاصي وعيره في السصره أن لحوية لا تلبل مبه مطلق .

ودكر فى الهدامة ، والمدهب ، ومسبوك الدهب ، والمستوعب ، والحلاصة ، والترعيب أنه لو تمصر أو تهود قس النفتة ، و بعد النم بن - لاتقس منه الحرية و إلا قيمت وأطلقه هو والأول في النمة ، والرعاسين ، والحاوي الصعير .

فائرة حكم من تحص حد العثة أو قليه ، حد الندان أو قله : حكم من سعر أو تهود ، على ما تعربات الكلاء على دلك الأثم من هد في آخر بات أحكام الدمة حد قوله فا و إن مهود العبراني ، أو العبر يهودي لم نقر ه . قوله فا وأمّا إذا وُلدَ اللِّي أَنو يُن لا تَقْبَلُ الحَرْية منْ أَحدهما)

نعنی واحتار دین من تقبل منه الحرالة - فأطلق الصاعب فی فنول الحرایة میه وجهین - وأطلعهما فی الرعادتان ، والجاو دین ، والجلاصة

أمرهم غيل منه اخرية ، وسفد له الدمه وهو الدهب محمده في الدي وللدهب ، ومسبوك الذهب ، والبغة ، والتصحيح ، ، الشرح ، والنظم ، وعبرهم وقدمه في الكافي ، والحرر ، والفروع ، وغيرهم

والوحد الثاني لا مثل منه آخر بة . ولا بدل منه غير الإستلام . دكره -أنو الخطاب فمن بنده

قوله (ولاً تؤخد الحزية من نصارى بني تغلب) هدا المدهب. وعليه حاهبر الأصحاب وعليم له كثير منهم وهيل تقبل منهم الحرية ، للآية . وكم في منهم لم بدحل في الصلح إدا بدله ، على الصحيح ، وطاهر الدهب حلاقه ، قاله الرركشي .

تبهد : طاهر كلام المصنف - أنها لا تؤخذ منهم ولو بدلوها . وهو صحيح . وهو الدهب . وعنيه الأصحاب . وقطموا به

وفي المني نــ وس ثامه نــ احتيال تقبل إدا عدثوها

فائرة: ليس للإمام نقص عهدهم وتحديد الحرية عليهم على الصحيح من المدهب لأن عقد الدمة مؤيد ، وقد عقده عمر رسى نقه عنه معهم هكدا . وعليه أكثر الأصحاب

واحتار ابن عقبل حوار دلك . لاحتلاف المصدمة باحتلاف الأرصة وقد هعله عمر بن عبد الدر ير رصى الله عنه وحمل ذلك حاعة كالحراج والجر بة . واختاره الشيخ تقى الدين رحمه الله .

وحرم الدَّسى في الحلاف المرق. وكلام المصنف في هذا الكتاب وغيره ، منتصبه .

قوله ﴿ وَيُوْخِدُ دلِك مِنْ يَسَانُهُمْ وَصَنْيَاتُهُمْ وَعَالِيمِمْ ﴾

وكذا رَسَّاهم ومُكافِعهم، وشيوحهم ونحوهم وهذا الدهب في دلك كله واحتاره خاهير الأصحاب وهو من المعردات. وفيه وحه لا يؤحد من هؤلا، قال المصنف: هذا أقيس فالأحود منه حرالة باسم الصدقة: فصرفه مصرف الجرابة.

وقال في الفروع : الأطهر _ إن قبل : إنها كالركاة في المصرف _ أخذت عمل لاحر به عليهم ، كالنساء ومحوهم ، و إلا علا . انتهى صلى المدعب : لا يؤخد من فتير ولا بمن له مال غير كوى قوله ﴿ وَمَصْرِفُهُ مُصَرِّفُ الْجِرْيَةِ ﴾

هده الدهب احتدره الفاصي ، والمصنب ، والشارح ، والناطم وعيرهم . وجزم به في المتور ، وقدمه في القروع .

وقال الخرق : مصرف الزكاة وهو رواية ناسة عن أحد حرميه في الغصول ، واس عندوس في تدكر ، وقدمه في المدانة ، ومدهب ، ومسوك الدهب ، و خلاصة ، وأضفهما في الدهب ، و خلاصة ، وأضفهما في الحرر ، و الركشي ،

قوله ﴿ وَلاَ تُؤْخَذُ مِنْ كَنَّا فِي عَيْرِهِ ﴾

كن سمر من العرب من سوح و نهرًا ، أوشهود من كنانة وحير ، أو تمحس من تميم وحوم وهدا أحدالوجيس، احد دالمصلف ، والثباح ودكر أن أحمد لص عليه . وحرم به في الوجير ، وهو طاه كالا- اخرقي

﴿ وَفَالَ الفَّاصِي ۚ تُؤْخِدُ مِنْ عِمَارِي الفَّرْبِ وَيُهُودِهُ ﴾ .

كنى بعدت وهو بدهت على عليه ، وحدم به في الفدانه ، والمدهب ، ومسود الدهب ، والخلاصة ، والخدي ، والحد بن ، والدكاة الل عدوس ، وإدراك تم ، والتجميعة في النظم ،

قال الركشي وسعوص أن من كان من الدب بن أهل العرابة ، وأناها إلا بالمر العددقة مصعفة ، وله شوكة بحشي الصر منها عو مصطفهم على ماصولح عليه سو تعالى وهو الصوب وعليه محمل إطلاق أحمد أولا ، و إصلاق القاصي ومن بنعة ولهذا قصم به أو البركات وعليه استما قول أني عمد في المعلى ، إلا أنه شرط سامة اللك لا أن كمول لأحود المدال عيهم من الحرابة أو له شرط سامة اللك لام أحمد ولا مشارط في الي عليه من الحرابة أو الداليس هذا في كلام أحمد ولا مشارط في الي عليه الشهي

فرائرتی بچور بالإمام معدحة مشهم ممن تحشق صراء شوكه من حرب إدا أبی دفتمها پلا باسر الصدقه مصعفة الله علیه وعلمه الأصحاب و حرم به فی السبی ، والشرح ، والفروع و عبرهم

قوله (ولا حِرُية على سَبَيّ ، ولا أَمْرِأَةٍ ، ولاَ تَخْتُوكٍ ، ولا رَمِنٍ ، ولا أُنْحَى }

> وكد لا حربة على شنح قان ، ملا تراع فيهم و بأني كلام الشيخ على الدين

وكدا لا حربة على راهب ۽ على الصحيح من المدهب ، وعليه الأسحاب ، وقدل : عليمه الحربة ، وهو احتمال للمصنف ، ولا ينقى بيده مال إلا طعمه فقط ، ويؤخذ ما بيده . قاله الشيخ تقى الدين . فال : و تؤجد منهم ما الله كالراق الله ي الله والمراع إحمالا عال و يحب دلك

وقال أيصاً . ومن له الحارة أو رزاعة ، وهو محاط هم أو معاومهم على دسهم كن بدعو إليه من راهب وعيره ــ فإمها الرمه إحماءاً ، وحكه حكمهم بلا الراع الحسر : قال معسف والشاح : الحرابة العاظيمة المأخوده من الاكاد الإقاميم بدال الأسلام في كل عام

قال اورکشی وطاهر هد الته بع : أن خربه أحرة الدار، مشاعه من حراد تعلی قصاد

قال في الأحكام الساط به المشمل من الجراه ، إما حراه على كه هر لأحدها منهم فتماراً ، أو حراء على أماما لهر لأحدها منهم الله

> فال الشبح على الدان وهذا أصح فال الركشي وهو يرجع إلى أنها علو بة أو أخرة قوله ﴿ ولا علم ﴾

هد الصحیح من الدهب مطاقاً على علیه ، وحکام بن للما إحداد. وحرم به فى الوحير وعارم وقدمه فى المنفى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم . و حتاره أنو لكر ، والقاضى ، ومصلف ، والث ح ، وعاده

وعه عده الحرية إداكان كاه ، و تحتمله كلاء العرق وأطلقهما في المخرر ، والرعايتين ، والحاو بين ، والركشي

فالرق: لا تحب على عبد المسلم الدمى . قال المصنف ، والشرح العبر حلاف عصاد وقطع به عبرها

قال في الفروع - ولا تمزم عداً وعنه سنم حرم به في الروصة ، وأنها تسقط بإسلام أحدها

وق التنصرة عن لحرق • تلزه عنداً مدماً عن عنده

فعلى المدهب؛ لمرم المعنق سصة تقدر مافية من الحرابة الأصحاب فالبرشارية

اهراهما : في وحوف الجرية على عند دمى أعتقه مسلم أو كافر رو بتناف منصوصتان وأطلقهما في الفروع را فيها إند كان مصلى مساس)

قال الركشي : هذا الصحيح المشهور من الروايتين

قال لمصنف، والشارح: وإذا علق لرمته لحرامة منا استقل ، سواء كان معتقه مناماً أوكافراً الهما الصحيح على أحمد النهيا

وقان فی الدخیر وغیرہ ، ونؤخد نمن صار أعلا میں فی آخر الخول ، وہو ظاہرِ ما قدمہ فی المحرر ، وجرہ له حرفی .

والرواية الثانية : لاحرية عليه قال العلال هذا قول قدم رجع عنه ووهمها وعنه رو به تائية الاحرية عنه إذا كان المعلق له مسما الثانية : قال لإدم أحمد د شكاب عند فيعطى حكمه قوله (ولا فقير يَسْحرُ عَنْها)

هذا مدهب وعليه الأسحاب. على عليه الوقاء حيَّان تحب عليه الويطالب مهارد أبسر ، لأنه من أهل القتال

فعلى المدهب لوكان مسئلا وحنت عليه ، عني الصحيح من المدهب فان في العروع : تحت على الأصح .

قال في القواعد · أشهر اروائين : الوحوب ، وحرام به في الهداية ، والمدهب ومسبوك الدهب ، والحاوي الكبير ، والنبعة ، والحلاصة ، والكافي ، والوحير ، وعيرهم . قال الركشي : وهي أحد دليلا . وهو طاهر ما قصع به في الرعاية الصعري ، والحاوي الصعير

وعه : لانحب وهي طاهر كالام الخرقي ، وأطلقهما في المحرر ، والزركشي . وقال في الرعابة الكبرى ولا نحب على فقير عاجر لا حرفة له ، أو له حرفة لا تكفيه العن عليه

وقال في مكان آخر ، و فرم الفقير الحجترف الحرفة التي تقوم كلفايته كل سنة فامرتم : تحب الحرية على حدثي الشكل ، حرم له في الخاوي الصغير، وتذكرة الى عندوس ، والمفي ، والشرح ، وقدمه في الرعابتين

وقبل الاتحب عليه

قال في الرعامة الكبرى : وهو أطهر وحد له في لحاوى الكبير . والكافي وهذا المدهب وأطلقهما في الفروع .

فعلى القول الذي : لم بال رجلا أحدث منه للسنطال فقط ، على الصحيح من المدهب ، وقطع به من د ً 5 م ، منهم القاصي .

وقال في العروع : و نتوجه ، والعاصي

قولِه ﴿ وَمَنْ بِلَغَ أَوْ أَمَاقَ أَوْ السَّتَفْنَى ﴾ وكدا لو عتق وقلنا : عليه الحرية ﴿ وَهُو مِنْ أَهْدِهَا بَالْفَقُدِ الْأَوَّلِ ﴾

هذا المدهب. وعليه أكثر الأصاب.

قل درکشی : هذا المشهور ، وقدمه فی الممی ، والشرح ، ونصرام ، والفروع ، وحرم به فی الحاوی وغیرہ .

وقال القاضي في موضع من كلامه . هو محمر مين المقد و مين أن يرد إلى مأمنه ، فيجاب إلى ما مجتدر

قوله (ويُؤْحِدُ مِنْهُ فِي آجِرِ الْحُولِ عَدْرِ مَا أَدْرِكُ ﴾

ور نے المالہ جا

مهنى: إذا بلع أو أفاق، أو استمى فى أثماء الحول. وكذا لو عنتى فى أثماثه على الصحيح من المذهب مطافةً . وعنه لاحربة على عنيق مسلم وعنه وعنيق دمى . جرم به فى الروصة .

قوله (وَمَنْ كَانَ بُجَنَ ثُمَّ يُقْيِقُ: لُفَقَتْ إِنَافَتُهُ ، فإذَا بَلَفَتْ حَوْلاً أُخِذَتُ مِنْهُ)

هذا الصحيح من المدهب. قدمه في الفروع ، والحجرر ، والرعايتين ، والحاو لين وقدمه في النظم إذا 1 لتمسر صبطه

وقيل " يعتبر الغالب فيها لا يتصبط أمره .

وقال المصنف، والشارح · إذا كان يُحَى ويعيق . لايحلو عن ثلاثة أحوال . أحدها : أن يكون غير مصبوط ، مثل من لعيق ساءة من أيام ، أو من يوم فيعتبر حاله بالأغلب .

التان أن يكون مصوطًا مثل من يحق يوماً ، ويفيق يومين ، أو أقل أو أكثر ، إلا أنه مصوط عليه وحيان .

أهرهما : ستام الأعلب من حاله

والنابي " بؤخد منه في آخر كل حول بقدر ما أناق منه .

و إن كان يجن ثلث الحول و ينيق ثلثيه ، أو بالعكس ، ففيه الوجهان .

فإدا استوت إفاقته وحنونه ، مثل من بحن بومًا ، و نفيق بومًا ، أو بحن تصف الحول، و يعيق نصفه عادة : نلفت إفاقته الأنه عدر الأعلب .

لحال الثالث: أن يحل نصف حول ، ثم يعيق إفاقة مستمرة ، أو يقيق نصفه

تم يحل حنونًا مستمراً فلا حربة عليه في الذبي ﴿ وعليه في الأول الحربة غدر ما أفاق كما تقدم . انتهيا .

قوله ﴿ وَتُقَدَّمُ الْجُزِّيَةُ يَدْمَهُمْ . فَيُجْمَلُ عَلَى الْمَنِي عَالِيةً وَأَرْ بِمُولَ دِرْهِمَا وَعَلَى المَتَوَسِّطِ أَرْبَعَةٌ وعشرُون درْهما . وعَلَى الْفَقيرِ اثْمَا عَشر دِرْهَما ﴾ وقال المتوسِّط أَرْبَعةٌ وعشرُون درْهما . وعَلَى الْفَقيرِ اثْمَا عَشر دِرْهَما ﴾

وقد تقده أن سرحع الحرابة والحراج إلى احتياد الإمام على الصحيح من المدهب. فله أن يرابد و القص على فدر ما يراه . فلا نفر به عليه

وتفريع المعنف هنسا على القول بأن الجرية مقدرة عقدار لا يراد عليه ولا ينقص منه وهدما التقدر على هذه الرواية لا برع فيه وهو نقدر عمر رضى الله هنه . وجزم به في الحجرر ، وعبره

قامرة : بحور أن أخذ عن كل اتنى عشر درها ديساراً ، أو قسته معلى عبيه ، نتسق حق لآدي ويه

قوله ﴿ وَالْغَيِّ مُهُمْ مَنْ عَدَّهُ النَّاسِ عَيِّنَا فِي صَاهِرِ الْمُدْهِبِ ﴾ وهو مدهب كا قال وعليه حاهير الأصحاب وحرم به في بعني ، والمحرر ، وعبرها ، وقدمه في للحرر وعيره ، وصحه في الحلاصة وعيرها

وقيل : الغق من ملك نصاباً ، وحكى روالة

وقيل : من ملك عشرة آلاف درهي . ذكره الركشي

وقین : المی من ملك عشرة آلاف د . أ وهی مائة أم درهم . ومن ملك دومها إلى عشرة آلاف درهم فسوسط . ومن ملك عشرة آلاف فد دومها فعقير . قدمه في الخلاصة .

وأما التوسط ؛ فهو متوسط عافاً حرم به في الرعاشين ، والحاويين ، وعيرهم ونقدم الفول الذي قدمه في خلاصة قوله (ومتى يدلُو ا الواجب عليهم لزم قلُولُه. وحرَّم قتالُهُم) و طرم الإمام أيضاً دمع من قصدَهم «دى ، ولا مطبع بالذب عمن مدار الحرب قال في الترعيب ، والمتفردون ببلد غير متصل ببلدنا بحب ذف أهل الحرب عبهم ، على الأشه ، انتهى

ولو شرط أن لا بدب عنهم : . يصح اشرط

و أنى دلك في أثناء الناب الآني سده عبد قوله لا وعلى الإمام حفظهم واسع من أداهر »

قوله ﴿ وَمَنْ أَسْلَمُ بِعَدُ الْحُورُلِ سَفَطَتُ عَنَّهُ الْحِرْيَةُ ﴾

هد مدهب وعليه خاهير الأسماب وقصع به ال المعلى ، والشرح ، والحجور وعرهم ، بل أكثرهم قطع به . وقدمه في القروع ،

قال في الإيصاح الانتقط ولإسلام

قلت وهدا صيف

ومع في الانتصار وحوب أصلا ، وأنها مـ اعلة قوله ﴿ وَإِنَّ مَاتَ سَدُ الْكُولُ أَخِذَتُ مِنْ لَرَكْتِه ﴾

هد الندهب وعليه منظم الأصحاب . منهم الحرقى ، وأنو لكر ، وال حامد ، والقاصى فى المحرد ، والأحكام الساطانية ، وغيرهم وحرار له فى الوحير وغيره . وقدله فى المحرد وغيره . وصححه فى الفروع وغيره

قال المصف والشارح · هذا ظهركلام الإمام أحد رحه الله .

وقال القامي في الحلاف " بسفط ويصره .

تنب : طهر كلام النصف : أنه تو مات في أثناء لحول. أنها يسقط وهو صحيح ، وهو المدهب فدمه في الفروع وقيل ، تحب تقسطه .

قوائر

ال<u>ۇولى</u> . وكدا اخكم _ حلاقًا ومدهـــّا _ إد طرأ مانع نعد لخول ،كاخبول وعيره .

الثانية : قوله ﴿ تُؤْخَدُ الِحَرْبَةُ فِي آخِرِ تَحَوِّى ، وَلَنْتُهُمُونَ عَدَ أَخْدِهِ . وَتُعَلَّالُ قَيَّالُهُمْ ، وَنُعَرِّ أَدْيِهِم ﴾

قال أبو الحطاب: ويصعمون عبد أحدها . نقله ابراً تشي ولا غنل منهم إرساها مع غيرهم ، لروال الصدر شهير . كا لاجور تعريقها بنصه

قال اس منحاق شرحه نے علی قول الصبف و و پتھیوں عبد أحدها او نے فإل قیل اللہ كور مستحق ، أو مستحب ا

قيل فيه خلاف ، و نتم ع عيه عدم حو سوكيل إلى قيل هو مستحق ، لأن المقومة لا دخله الليامة ، وكدا عدم صحة صان الخربة لان البرامة محصل الأداء الصنامان التموت الإهالة ، و إن قبل ٥ هو مستحب ٥ العكست هذه الأحكام ، التمي .

وظال فی الرع نه الکتری و هل مسلم آل نتوکل لدی فی اد ، حر نه ، أو آل نصمها ، أو آل عیل الدی علیه به ۲ تحمیل وجهیل الطهرهم الم م کا سنق ، اشهی .

> قلت : تعلى المنع : يعاني سها في الصيان ، والحوالة ، و لوكانه . وأما صاحب الدوع ، وعيرد - وأطنقوا الاستهال

الثالث: لأيضح شرط سعيله ، ولا غنصيه لإطلاق ، على الصحيح من المدعب .

قال الأصحاب: لا تأمن تقمل الأمان، فيسقط حقه من العوش. وقدمه في العروع. وعبد أبي العطاب الصح أو تقبصيه الإطلاق قوله ﴿ وَبَجُودُ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِمْ صِيَافَةً مَنْ يَسُرُ بِهِمْ مِنَ الْسُلِمِينَ ﴾ بلاثراع .

قولِه ﴿ وَيُبَيِّنُ أَيَّامِ الصَّيَافَةِ وَقَدْرَ الطَّمَّامِ وَالإِدَامِ وَالمُلْفِ وَعَدَّدُ مَنْ يُضَافُ ﴾

إدا شرط عليهم الصيافة . فيشترط تبيين دلك هر كا دكره المصلف .
و سين لهم المعرل وما هو على العلى والله حلى الصحيح من المدهب في دلك كله .
احد يه القاصي . وهو طاهر كلام أكثر الأصحاب وقدمه في الدوع ، والرعاية السكوري .

وقبل: چور إطلاق دلك كله وقدمه في الكافي واحتاره.

وقيل: نقسر الصيافة على قدر حريتهم . دكره في الرعامة [والهدامة ، والمدهب ، والمستوعب ، والحلاصية ، والمحرر ، والبطر ، والرعامة الصمرى ، والحاوين ، وعيرهم ، وعيارتهم كمارة المصنف ، وقدمه في الرعاية الكرى .

وقيل : بحوز إطلاق دلك كله . وقدمه في الكابي واختاره .

فال في المني ، والشرح : فإن شرط الصيافة مطلقا : صح في الطاهر

قال أبو تكر: إن أطلق قدر الضيافة. فالواحب بوء وليلة وأطلقهما في الدروع وقبل " يقسم الصيافة على قدر جزيتهم دكره في " عامة ، وحرم مه في المدهب والكافي ، والحاوى الكبير] .

قوله ﴿ وَلاَ يُحِبُّ ذَلكَ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ﴾

هدا الصحيح من المدهب قدمه في الهداية ، ولسعب ، ومسبوك الدهب ، [والستوعب] والحلاصة [والكافي] والحرر (والبطم) والدوع ، والحاوى السكيير وعيره .

وقال القاضي : بجب . وسحمه المصنف، والشرح .

وقال في الرعايتين : و بارم يوم وليلة بالا شرط وقبل ، وأطنقهما في الحاوى الصمير قال في الرعايتين أولا ير بدعلي ثلاثة أيام

وقيل: لايصح المقد على دلك حرم به في الرعاية الكبرى ، وانفصول [وأطلقهما في الفروع] .

قوله ﴿ وَإِذَا تُولِّى إِمامُ ، معرف قدْرَ حِرْ لِنَهِمْ وَمَا شُرِطُ عَلَيْهِمْ : أَقَرُّهُمْ عَلَيْهِ ﴾

وكدا لو قامت سة بدلك . وكدلك لو كان دلك طاهراً . على الصحيح س المدهب . واعتبر في المستوعب ثبوته

> قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَمْرُفُ رَجِعَ إِلَى تَوْلَيْمُ ﴾ يعنى وله تحليفيم

هذا المدهب قدمه في المدهب ، ومستوك الدهب ، والحلاصة ، والمعيى ، والشيخ ، والمعين ، والحاويين ، وعيره . وحرم به في السكافي وعيره .

وعد أبي الليقاب : أنه يستألف المقد معهم ،

قال في الهداية . وعندي أنه يستأنف عقد الدمة معهم ، على مايؤدي إليه احتهاده وأطلقهما في الحور، والقروع فيلى المدهب : إن تبين كدمهم : رحع عليهم .

باب أحكام أهل الذمة

فائرة : الابحور عقد الدمة إلا بشرطين . مدل الحرية ، والترام حكام الملة من جريان أحكام المسلمين عليهم .

فلدلك قال المصنف ﴿ يَلُومُ الإِمامُ أَنْ يَأْحَدُهُم الْحَكَامِ السَّهِمِنِ في صال النَّمْس واللهِ والعِرْضِ ، و إقامةِ الحدودِ عليهم فيها يعتقدون الحريمة ﴾ .
وهذا الصحيح من المدهب وعليه حماهير الأصحاب وقطع له كثير مسهم .
وعمه : إن شاء م نقم عليهم حدرتي للصبهم على لمص احدره من حدمد .
ومثله القطع بسرقة حصيم من للعلن .

قوله ﴿ وَيُكُرِّمُهُمُ النَّمَارِ عَنِ الْمُسْلِمِينِ فِي شِيمُورِ مُنَّ ، بحدُف مُقادم رُاوسِهم)

فال في الدوع : لا كمادة الأشراف

قال في الرعامة ، وقال : هو حلق شعر التحديث من المدار والمزعدين. قامرة : قوله ﴿ وَكُمَاهُمْ . فَلا يَكُنَّمُوا يَكُنَّى الْمُسْمِينِ ، كَأْ بِي الْقَاسِمِ ،

وَأَ بِي عَبْدِ اللَّهِ }

وكدا أنو الحسن ، وأنو نكر ، وأنو مجمد وعوها وكد الألقاب ، كمر الدين ونحوه ، يمدون من **ذلك كله قاله الشيخ تقى الدين .**

وقدكني الإمام أحدطت بصراب فقال ياأبا إسعاق

ونقل أنو طالب . لا رُس به . فإن النبي صلى الله عنيه وسبل قال لأسقف محران ه يا أبا الحارث ، أسلم تسلم » وقال عمر رضى الله عنه ه يا أن حسار » قال في الفروع - و نتوجه احتمال وتخريج بالجواز للمصلحة . ويجمل ما روى

قوله ﴿ وَلَا تَجُوزُ لَذَاءَتُهُمْ السَّلَامِ ﴾

هذا المدهب ، وعليه الأصحاب ، وفيه احتمال محور للحاجة فال في الآداب رأنته تحط برر تر بي ، وقد قال الإمام أحد * لا معصى . فعلى المدهب الداخل عديه ، ثم علم أنه دمي استحب أن غول رد على الملامي

واكرئاق

إمروهما من مدانتهم بالماد قوله هم ه كيف أصحت اوكف أمسيت؟ وكدف أنت؟ وكيف حالك؟ » اص عليه ، وجو م اشبح غى الدس وفال فى الفروع ، و سوحه جول باللية ، كما فاله الحرق القول الأكامك الله ؟ قال اللم اللمي بالإسلام

النائب بحور فوله د هداك الله ه راد أو المعالى د وأطال به اند ه و عوم قوله (و إل سَلِم أحدُهُم في له وعمليكُم) بعن : أنه ماتواود في الوعليكيم - أولى وهو المدهب رعليه عامه الأصحاب

قال في الرعاية الكارى ، والآداب الكارى ، وحد أصح ساله او . قلت : جزم به في الهداية ، والمدهب ، ومسوك ادهب ، والسنوعب ، والفلاصة ، والهادى ، والكالى ، والمعمة ، والشرح ، والعظم ، والوحم ، وشرح ال مسد ، والمعابنين ، والحاويين ، ومهماية النارين ، ومشحب الأدمى ، وإدراك السابة ، وتحرارد المعابة ، وعيرهم .

قال ان القبر في بدائع الفوائد وأحكام الدمة له فوالصوات: إثبات الوو و به حامت أكثر الروابات وذكرها الثعاب الأثبات، النهبي .

وقيل الأولى • أن نقول « عليكم » للاواو - وحرم له في الإرشاد ، و لحمر . ولذكرة الن عندوس ، وأطلقهما في الفروغ .

فالرتاق

إهداهما: إدا سلموا على مسلم: لرمه الرد عليهم قاله الأصحاب.
وقال الشيخ تقى الدين : يود تحيته . وقال : يحور أن مقول له « أهلا وسهلا » وحرم في موضم آخر عثل ماقاله الأصحاب .

الثانية كره الإمام أحمد مصافحتهم فيله : فإن عطس أحده يقول له « يهديكم الله » فال : إيش مقال له ؟كأمه لم يره .

وقال القاصي اطاهره أنه لم يستحه وكما لايستحب بداءته بالملام

وقال الشبح تقى الدبر: فيه الروايتان، قال ؛ والذى ذكره القاصى ؛ يكره وهو طاهر كلام الإمام أحدرجه الله ، واس عقيل و إنه نقى الاستحماب و إن شَمَّتُه كافر أحانه

قوله ﴿ وَفِي مُهُمَّتِهِمْ وَتَمْزِينَهِمْ وَعِيَادَتُهُمْ : روايتان ﴾

وأسقيم في الهداية ، والدهب ، ومسبوك الدهب ، والمنتوعب ، والحلاصة ، والسكافي ، والمنتي ، والشرح ، والحرر ، والنظر ، وشرح الن مند

إهراهما : يحرم ، وهو الدهب , سمحه في التصحيح ، وحرم مه في الوحير ، وقدمه في الدوع .

والرواية الثانية : لابحره . فيكره . وقدمه في الرعابة ، والحاويين ، في باب الحاثر - ولم بذكر روابة التحريم

ودكري الرعاسين، واحلوبين رواية سدم الكراهة عياح، وحرم مه ال عدوس في تذكرته .

وعمه بحور لمصلحة راجعة ، كرجاء إسلامه . احساره الشيخ تني الدين . ومعاه : احتيار الآخرى . وأن قول الطفاء : يعاد ، و نعرص عليه الإسلام . قبت : هــدا هو الصواب وقد عاد النبي صلى الله عليه وسلم صبياً يهودناً كان يخدمه . وعرض عليه الإسلام فأسلم .

نقل أبو داود : أنه إن كان ير بدأن يدعوه إلى الإسلام : فتم .

وحیث قلما حمر ، عقد تقدم ما مول فی تمر شهم می آخر کتاب الحمائز ، و پدعو بالبقاء وکثرة حمل وامر د

زاد جماعة من الأصحاب ـ منهم صاحب الرعايتين ، والحاويين ، والنظم ، وتذكرة ان عبدوس، وعبرهم _ قاصداً كثرة الجرية .

وقد كرد الإسم أحمد الدعاء بالنقاء وبحوه لسكل أحد الأنه شيء فرع منه . واحتاره الشيخ تشي الدين رحمه الله .

و يستعمله الن عقبيل وعيره . وذكره الأصحاب هنا .

محيح .

قال أبو الخطاب ، وان عقيل · لأنه حق لله . زاد ان الزاغوني : يدوم مدوام الأوقات ، ولو اعتبر رصاه : سقط حتى من يحدث بعده.

قال في المروع ؛ قدل أن قسمة الوقف قسمة المتافع لاندم ، تسفوط حق من يحدث يعدد .

قال الشيخ تفي الدين : وكذا فوكان النتاء لمسلم وذمى ، لأن مالا يتم اجتناب الحرم إلا باحتديه فمحرم .

فالرتي أو خالفوا وتعاوا وجب عدمه .

قوله ﴿ وَقِي مُسَاوَاتِهِمْ وَحَهَالَ ﴾

وأطبقهما في الهدامة ، والدهب ، ومسبوك الدهب ، و مستوعب ، والحلاصة

والكافى، والمعنى، والنعة، والحرر، والنظم، والشرح، والرعايتين، والحاوبين والفروع، والدهب الأحد.

أحرهما : لا يمنعون ، قال ابن عبدوس في تذكرته ولا يعنون على حاو مسلم وصححه في التصحيح ، وحرم به في الوحير .

والوحد الثاني ، يمنعول حرم به في شور ، ومهامة عن ر ، ين ، ونجمه . قوله ﴿ وَإِنَّ مَلَــكُوا دَارًا غَالِيةً مِنْ مُسْلِمٍ لَمْ يَحِبُ نَقْصُهَا ﴾ .

هذا المدهب وعليه حاهير الأسماب وقطع به كثير منهم.

وقبل: إحمد نقصها وهو احتمال في نعني وغيره

وبر الهدمت هده الدا ، أو هدمت ، تمد عاية على الصحيح من المدهب . وقيل : بلي .

فائرتم اوکدا الحکی حلاة ومدها با بی مسر دراً عند دوره دول سیامهم

قوله ﴿ و يُعْمُون مِنْ إِخْدَاتِ الْكَنَائِسِ وَالسِّع ﴾ .

قال الشيخ نتي الدين رحمه الله : إجماعاً .

و ستشي الأصحاب ما اشترطوه فيها فتنح صلحا على أنها ب

قائرة " في لروم هذم ،وجود منها في الصوة وقت فتنجه وجهان . وهما في الترعيب " إن ء تُقُوِّله أُخِذَ تحرِية ، و إلا لم بارم

قال الشيخ تتى الدين : و هاؤه لبس تمليكا ﴿ فِأَحَدُمُ مُصَلَّحُهُ } وأطلق الخلاف في المنبي ، والشرح ، والفروء .

أمرهما : لا يلرم وهو المدهب. سحمه في النظر وقدمه في الكافي والشرح .

والوهم الثاني . لذم وحتار الشيخ تقى الدين رحمه الله تعالى جواز هدمها مع عدم الصرر عليه .

وقبل ينبع من هدمها

قال في الرعالة الكابري معمو أنسها قال في العروع كدا قال . قوله ﴿ وَلَا أُعِنْهُونَ مِنْ رَمِ شَعْبُهَا ﴾

هذا المدهب الحرم له في هذا قاء ودرات العالم ، وخراند العدلة ، والكافي وقال " رواية واحدة

وقال في برع تين - هد أصح وقدمه في الفروع ، والحُور ، والنظم ، وغيرهم وعنه اللم من ذلك ، حد ، لأ كثر ، قال الل هبيرة - كمم الرحادة .

قال في الحجر و تصرف القاصي في خلافه - وأطبقهم في المذهب، ومسموت

قوله ﴿ وَفِي سَاءُ مَا اسْتُتَهُدُهُ مِنْهُا ، وَلُو كُنُّهَا ، رَوَايِنَانِ ﴾

وأطلقهما في الهداية ، والمدهب ، ومسبوك الدهب ، والسمة ، والرعاسين ، والحاويين ، والقواعد الفقيية

اهداهما . المتع من دلك ، وهو المدهب ، صححه في التصحيح وحرم مه في الوحير ، وقدمه في الحر ، والمراقع ، والسكافي ، والمطم و إنيه ميه في سمى ، والشرح ومصره القامي في حلاقه فال الله هميرة : احتاره الأكثر

قال وطم المردات ويسم من سائها إذا المهدسة وهو من معردات والرواية الثالية يجور خلك قال في الحلاصة ويسون ما استهدم وعلى الأصح وقال في القواعد العقبية عن الحلاف : ساء على أن الإعادة ، هل هي استدامة أو إشاء؟ وقيل: إن جار ساؤها حر نتاه بيمة مستهدمة بيلد فتحاه.

قال في القواعد ، ولو فتح طد عموة ، وفيه كبيسه ممهدمة ، فهل مجمور ساؤها؟ فيه طريقان .

أحداد المرمه مطلقاً

والثانى : ساۋە على الحلاف .

فائرتاد

إصراهما : حكم المهدوم طف حكم مهدوم عمله على الصحيح من المدهب وعليه الأكثر

وقيل: نماد المهدوم طفا . قال في الفروع * وهو أولى .

الثانية قوله ﴿ وَمُثْمَلُونَ مِنْ إِطْهَارِ النَّسَكَرِ وَمَرَابِ النَّاقُوسِ وَالْمُهُرَّ مَكِتَابِهِم ﴾

سى: بحب المع من دلك كله .

و يمنعون أيضاً من إطهار عيد وصنيب ، ورفع صوت على ميث .

قال الشيخ تني الدين: و يمنعون من إطهار الأكل والشرب في مصال .

واحتره الن الصيرف ونقله عن القاطبي .

فال في القواعد الأصوبية وقد كون هذا منبًّا على تكليفهم فال · والأطهر يمتمون مطلقاً ، وإن قلنا جدم تكليفهم . انتهى .

قلت : هذا مما يقطم به . لأن المتع من إظهار دلك فقط .

وتقدم نظير ذقت قيمن أبيح له القطر من السامين في أول كناب الصيام لله قوله « وإن رأى هلال شوال وحدد لم يقطر » .

قال فی الفروع و إلى أطهروا بیع ما كول فی رمصان منعوا دكره القاصی ولا يجوز أن تعلمو برمی وطاهره لافی غیر سوقد إن اعتقدوا حله . و يمنعون أيضاً من إطهار الحمو والحدرج فإن أظهروهما أتنصاهما و إلا فلا . نص عليه .

و يمعون أيصاً من شراء الصحف .

وقال في الممنى ، والشرح ، والرعالة ، وعيرهم وكتاب حدث وفيه _ رد في الرعالة ـ وامثهان ذلك ، ولا يصحان أوماً إيهال أحد رحمه لقد ،

وقيل : في العقه والحديث وحمان .

واقتصر في عيون المسائل على المصحف وسمن النبي صلى الله عنيه وسلم وكرم أن يشتروا ثو باً مطرزاً بذكر الله أوكلامه .

قال في الرعاية ، قلت : ويحتمل التحريم والبطلان .

و يكره للإمام سيمهم القرآن لا الصلاة على النبي صلى الله عده وسو والتصوص التحريم ، على ما يأتي قريباً ، والأول : الدهب عدمه في اله, وع ، وهو احتيار القاصي .

قال في الرعاية ؛ وتعليمهم بعض العلوم الشرعية بحتمل وحهين ، والكرعة أغلم النهي .

قوله ﴿ وَ يُمْنَمُونَ مِنْ دُخُولِ الْخُرْمِ ﴾ .

هذا المدهب. من عليه مطلقا وعديه الأسحاب، ولو عبر مكلف وقبل: لهم دخوله ، وأرمأ إليه في رواية الأثرم ووحه في الدوع احتمالا بالمنع من المسحد الحرام لا الحرم، لظاهر الآية.

> وقيل : بمحون من دحول الحوم إلا لضرورة وقال ابن الحوزى : يمنعون من دخوله إلا لحاجة .

قال اس تميم ، في أواحر حتمات النجاسة : لبس للسكافر دحول الحامين لعير صرورة ، وقطم به ابن حامد ، تبيم : ظاهر كلاء المصنف : أنهم لا يمنعون من دحول حرم المدسة ... وهو تتمييخ . فيحور . وهو المدهب

قال في الفروع : هذا الأشهر

قان في الرعاية ، قلت : بإدن مسلم

وقیل . بمبعوں أیصاً حدارہ الفاضي في نعص كتبه وحكي عن اس حاملہ، وقدمه في برعانة الكبرى

وائرة : قوله ﴿ وَ يُعْمُونَ مِنَ الْإِقَامَةَ بِالْحَجَارِ . كَانْمَدِينَةَ وَالْيَمَامَةُ وحَيْثِرَ}

اغر أن عالجحار له هو الخاجر بين تهامة وتحد كسكة ، والمدنية ، والتمامة ، وحمد ، النُّيسُم ، ولذَك ، وما والأها من قراها

وظال الشبيخ تقى لدين رحمه الله : ومنه بُنوث وتحوها ، وم دول المبحى . وهو عقبة الصوال

قوله (قال دحاُوا للتجاره الم "يُقيمُوا في مُؤْمِع واحِدٍ أَكَثَرُ مِنْ أَرْصَةِ أَبَّامٍ}

هدا أحد الوحهس . احتاره القاصي .

والوجراتاني : لا يقيمون أكثر من ثلاثة أبد وهو الصحيح من مدهب عرم مه في الوحير ، والسكافي ، والمادي ، وللتور ، ومنتخب الأدمى ، ومهاية الل رزين ، ونظمه ، وقدمه في الهذاية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب والملاصة ، والمعنى ، والمحرر ، والشرح ، والنظم ، وارعانتين ، والحويين ، وإدراك المامة ، وتحر مد المامة ، وعيرهم

فعليهما : إن كان له دُس حالُّ أحبر عربيمه على وغاله ، فإن تعدر وفاؤه ، لمطل أو تعيب ، فينهمي أن تحور له الإقامة ليستوفي حقه . قلت الو أحكم الاستيفاء بوكيل مع من الإقامة .
وإن كان دسه مؤخلا لم يمكن من الإقامة ، ويوكل من يستوفيه .
قلت اليسنى أن يمكن من الإقامة إذا تعذر الوكيل .
فائعرة قولة (وَعَنَّهُ إِنَّ مَرضَ . لَمَ الْحُرَبَّ حُتَّى يَبْرَأً) .
سى اليموز إقامته حتى يبرأ . وهذا بلا نزاع .
و مأتى كلامه في الرعاية . وأحوز الإقامة أيضاً لمن يُعْرَضه .
قوله (وَ إِنْ مَاتَ دُفِن بِهِ) .

وهدا المدهب وعليه خاهير الأسحاب . وحرم به في الهداية ، والمدهب ، ومسبوك الدهب ، والحلاصة ، والكافي ، والهادي ، والمعي ، والشرح ، والحور والوجيز، وغيرهم .

وفيه وحه : لا بدفي به .

وقال في الرعامة ، قلت : إن شق نقل المريض والميث - حار إلقاء المريض ودفن الميت ، و إلا قلا .

قوله (وهلُ لَهُمُّ دُحُولُ السَّاجِدِ 1) .

نمى : مساحد الحيل نادى مسلم ، على روايتين ، وأطلقهما في الهداية ، و مدهب ، ومسلوك الدهب

إصراهما - ليس لهم دخولها مطلقا - وهو المدهب . حرم له في المنور ، ولطم شهالة الن رأ ين . وقدمه في الفروع ، والحور ، وإدراك الناية .

قال في الرعاية : المتع مطلقا أظهر .

والرواية الثانية : يحور بإدن مسلم ، كاستتجاره لبنائه . ذكره المستف في المعي ، و لمدهب قال في الشرح: حار في الصحيح من المدهب.

قال في الكافي ، وحمه الله منحا : هذا الصحيح من المدهب وحرم له في الوجيز ، ومنتقب الأدمي ، والصحه في التصحيح .

وهنه : بجوز بإذن مسلم إذا كان لمصلحة.

وقدم في الحاوي الكبير الحوال خاجة بإدر مسلم.

تعبيم : طاهر كلام النصف أنه لا يخور لهم دخولها بلا إدن مسلم وهو صحيح . وهو المذهب . وعديه أكثر الأصحاب ، وجرم به في الوجير ، والمدور ، ومنتجب الأدمي وعيرهم وقدمه في الفروع ، والحجرر ، وعيرها .

قال المسف ، والشارح : هذا أصح .

قال في الرعابة : هذا أطهر وحكى المصنف وعيره رواية بالحوار وعنه : يجور بلا إذن إذ كال لمصلحة . ذكرها سصهم .

وقال في المستوعب : هل يحور لأهل الدمة دحول مساجد الحل "على روايتين فظاهر الإطلاق : وكلام القاصى بقتصى حوره مطلق ، سباع القرآن والذكر ، ليرق قلبه ، و يرجى إسلامه .

وقال أو المالى : إن شرط المنع في عقد قمتهم متعوا ، و إلا فلا . وروى أحمد عن النبي عليه أفصل الصلاة والسلام ﴿ لا يدخل مساحد الله عد عامنا هذا لـ غير أهل الكتاب وخدمهم » .

قال في الفروع : فيكون لنا رواية بالتعرقة بين الكتابي وعيره

تنبيه : قال في الآداب الكبرى _ بند دكره الحلاف _ : ظهر من هد : أنه هل يحور لكافر دحول مساحد الحل ؟ فيه رو ش ، ثم هل الحلاف في كل كافر ، أو في أهل الذمة فقط ؟ فيه طريقتان ، وهذا محل الخلاف ، مع إذن مسلم لمصلحة ، أو لاستبر ، أو ستبر إدل المسم فقط ؟ فيه تلاث طرق ، اشهى . وقال في العروع ، عد دكر الرواسين : تم منهم من أطلقهم . يعني الرواية الثانية ـ ومنهم من قيدها بالمعلجة ، ومنهم من جوز دلك بإدن مسلم ، ومنهم اعتبرها مناً النهي

صلى القول بالخوار: هل حور دحوها وهو حب أ يه وحها وأطلقهما في المروع و الاداب الكبرى و إلى الكبرى و القوعد الأصولية ، والرعابة الصعرى ، في مواضع الصلاة ، والحاوى الصعير ، ونقدم هذا هناك .

تخميم : حيث قلما بالحوار وبه مقيد مأن لا نقصد نتداها بأكل ونوم ذكره في الأحكام السلطانية

فائرنان

إصراهما : بحور استحار الدى لم ة الساحد على الصحيح من المدهب ... وجرم به التسم وعيره

وكلام القاصي في أحكام القرآن بدل على أنه لا بحور

الثائبة : يممون من قراءة القرآل ، على الصحيح من المدهب ، نص عليه ---وقال القاصي في التحريج : لا يمتمون .

قال في القواعد الأصولية عدا بحس أن يكون سبب على أنهم . هل هم عاطبون نفروع الإسلام ؟ .

و بأتى : هل بصح إصداق النمية إفراء القرآن في الصداق؟.

قوله ﴿ وَإِنَّ اتَّجَرَ دِمِّى ۚ إِلَى غَيْرِ بَلَدُهِ ، ثُمَّ عَادٍ . فَمَلَيْهِ نِصَنْفُ المُشْرِ . وَإِنَّ اتَّجَرَّ حَرَّ بِيِّ إِلَيْنَا ، أُخِذَ مِنْهُ النُّشْرُ ﴾

هذا اللذهب فيهما مطلقاً . وعليه أكثر الأصحاب ، وحرم به في المحرر ، والمور ، والمرح ، وعيره . والمور ، والمرح ، وعيره .

وذكر في الترعيب وعبره رواية المائري الشر . وجزم به في الواصح . ودكر ابن هبيرة عنه بحب النشر على الحربي، ما لم يشترط أكثر .

وى الواصح : مؤخذ من الحربي الحس .

وقيل: لا تؤخد من تاجر الميرة المحتاج إليها شيء إداكان حرياً . اختاره القاضي .

ودكر المستف ، والشارح : أن الإمام ترك المشر عن الحرق إدا رآه مصلحة . وقال الل عقيل : الصحيح أنه لا يحور أحدثني، من ذلك إلا تشرط وتراض يعهم وبين الإمام ،

وقال القاصي في شرحه الصمير : الدمي ــ عير التعلبي ــ تؤخذ منه الجوابة . وفي غيرها رواينان

إحداها : لا شيء عليهم غيرها . اختاره شيحه

والتانية : عليهم نصف العشر في أموالم .

وعلى ذلك : هل مختص ذلك بالأموال التي نتحرون بها إلى غير بلدنا ؟ على روانتين .

إحداها : محتص سا

والتائية ؛ يحب في دلك ، وفيها لا يتجرون خامن أموالهم وتحارهم ومواشيهم ، قال : وأهل الحرب إدا دحوا إليها تحاراً بأمان : أحد منهم العشر دفعة واحدة ، سواء عشروا هم أموال المستعين ، إدا دحلت إليهم أم لا ؟

> وعده إن هدوا دلك بالسادين عمل يهم و إلا فلا . اشهى وأخذ المشر منهم من القردات ، قال ناظمها :

والكافر الناحر إن مرَّ على عاشرة بأحد عشراً انحلل حتى ولو لم دا عليهم شرطة أو لم سيموا عندما ما سقطة أو لم يكونوا يعملون دلك ما هذا هو الصحيح من مدهسا التهى تعبيم شمل كلام المصنف الذي النملي ، وهو محيح ، وهو المدهب قال المصنف ، والشارح : وهو طاهر كلام اخرقي وهو أقيس وقدمه في الفروع ، والنظم ، والسكافي ودلك صيام ما على المسمين .

وعمه بلرم التعلبي العشر ، نص عليه ، وجزم به في الترغيب ، محلاف دمي غيره وقيل : لاشيء عليه . قدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاويين . فال الدخل : وهو سيد

فوائر

إمراها : الصحيح من المدهب . أن المرأة التاجرة كالرحل في خبع مانقدم وعليه جمهير الأمحاب وقدمه في الممنى ، والشرح ، والعروع ، و لمحرر وعيره قال الزركشن : هذا المدهب .

وقال القاصى السي على المرأة عشر ، ولا نصف عشر ، إلا إذا دحدت لحجار تاحرة . فيجب عليها دلك ، للنجاحته

قال المعتف الاسرف هذا التفصيل على أحمد ، ولا يقيميه مذهبه التفائيز : الصغير كالكبير ، على الصحيح من شدهب وقبل الابلرمه شي. الثائيز : يتم ديل الدى نصف المشر ، كا يمنع الراكاة ، إن ثبت ذلك سنة . البراهيم : لوكان سنه حرية ، فادعى أنها زوحته أو ابنته ، قبل يصدق أم لا ؟ فيه روايتن ، وأطلقها في العروع ، واللمي ، والشرح ، و فرركشي فيه العروم ، والشرح ، و فرركشي أهداهما : يصدق قدمه في الرعانة الكبري [وشرح من رمن] قلت : وهو الصوال ، لأن ذلك لا سرف إلا من حيته قلت : وهو الصوال ، لأن ذلك لا سرف إلا من حيته والثانية ؛ لا بصدق ، وقال في الروصة الا عشر في روحته وسرائه

قوله ﴿ وَلَا يُوْخَذُ مِنْ أَفَلَ مِنْ عَشَرَةِ دُنَانِيرٍ ﴾

هذا الصحيح من المذهب. سواء كان التحر دنياً ، أو حربياً . نص عنيه . وحرم به في الوحير . وقدمه في الدوع ، والحرر _ وصحه في النظم ، واحتساره القاضي وعيره .

وقيل: لا يؤخذ من أتن من عشرين ديناره ، وهو روانة عرب أحمد . وأطلقهما في الكافي .

وقيل • تحب في محاريهم .

قلت العتاره ال حامد . وقدمه في الحلاصة ، والرعالتين ، والحاويين . وهو ظاهر كلام الحرق .

وأطلق الأول والثالث في الهدامة ، والمدهب ، ومسوك الدهب . ودكر في التمميرة عن القاضي أنه قال : إن ملفت تجارته دساراً فأكثر وحب فيه .

إدا عضت دلك فيصحيح أن الحرفي مساو للدي في هذه الأقوال. قال في الفروع ــ سد أن دكر هذه الأقوال ، في الدي ــ و إن اتحر حرفي إلينا ، و ملمت تجارته كذي ، التهمي .

وقل صلح اعسار العشرين للدمى ، والعشرة للحولى .
وقال القياصي أم الحسين - يعشر للدمى تعشرة ، وللحرلى حمسة ، انتهى ،
وقيل ، نحب في نصف ما نحب في مقداره من الدمى
قوله ﴿ وَيُوْحِدُ فَي كُلُ عَامٍ مَرَّمَ ﴾

هدا الصحيح من مدهب عمل عليه . وعيه همهور الأسحاب ، وحرم مه في الوجيز وغيره ، وقدمه في الفروع ، والمحرر ، ولحداية ، والمدهب ، ومسبوك الدهب ، والمستوعب ، والحلاصه ، والسكافي ، و معنى ، والشرح ، ومصراه . قال في السكافي ، هذا الصحيح وصححه في السظم أيضاً

وقال ان حامد : بؤحد من الحم من كل دخل إليه واحتاره الآمدى . وقدمه فى الرعايتين ، والحاوى الصعير ، وسهاية اس رو من ، وعلمها وظاهر الحاوى الكبير : الإطلاقي .

فائرة : لا يستر تمن الخر والخزير . على الصحيح من المدهب . معن عليه . قدمه في الفروع ، والحاويين ، والحرو ، والرعامة الصمري

وعه بعشران . حرم به في الروصة ، والعبية ، ورادوا : أنه يؤجد عشر تمنه ، وأطلقهما في الكافي ، والرعاية الكبرى

وخرج الحد : بمشر عن الخر ، دول الحدر بر . قوله (وعَلَى الإما محِفظُهُمُ ، والمُنعُ مِنْ أَدَاهُ ، واسْتِنْقَادُ مَنْ أَسِر مِنْهُمُ ﴾ يازم الإمام حاشهم من مسم ودي وحربي ، حرم به لصنف ، والشارح ، وصاحب الرعبيين ، والحاويين [والوجيز ، والحرر ، وعبرهم

وأما سنفاد من أمر منهم . غرم المصف ها بارومه ، وحرم به في الهدانة ، والمذهب ، وحرم به في الهدانة ، والمذهب ، ومسبوك الدهب ، والخلاصة ، والبلعة ، والمحرر ، والوحير ، والرعائين والحاوين } وعيره وقدمه في الشرح وقال : هو طاهر كلام الحرق وقدمه ، الما

وقال الفاصي ، إنه يعب قد ؤه إد استعال بهم الإمام في القبال ، فسُوا قال الصنف ، والشارح ، والركشي : وهو المتصوص عن أحد .

قولِه ﴿ وَإِنْ تَحَاكُمْ بَعْضُهُمْ مِعَ سَعْضِ ، أَوِ اسْتَمْدَى بَعْضُهُمْ عَلَى بَنْضِ . حُيْرَ بَيْنِ الحَكِمَ يَنْشُهُمْ وَبَيْنَ تَنْ كِهِمْ ﴾ .

هذا إحدى الروازات، أعلى اخبرة في الحكم وعدمه ، و بين الاستعداء وعدمه قال في المحرر [والفروع] وهو الأشهر عنه .

قال الزركشي : وهو المشهور . وحزم له في الوجيز وغيره . وقدمه في المفيي ، والشرح ، والرع تبن ، واحلو بين وعنه بازمه الاعداء والحسكم بيمهم . قدمه في المحرر وأطلقهما في الكافي . وعنه بازمه إن اختلفت الماة ، و إلا خير . وأطلقهن في الفروع .

وعه إلى تطالموا في حق آدى : ازمهم الحسكم . و إلا فهو مخير . قال في المحرد : وهو أصح عمدى .

وقال في الروصة ، في إرث المحوس : بحير إدا تحــا كوا إليه . واحتج مأنه التحيير

قال في العروع : فظاهر ماتقدم : أمهم على الحلاف ، لأمهم أهل دمة ، و بازمهم حكمنا لا شريعتنا ,

وعنه لا مجوز إلا باتعاقبها ، كما لوكانوا مستأمنين انعظ.

فالرئان

إحراهما : لا يحصر يهوديا يوم الست . دكره س عقيل . أي بنده تحريته وفيه وحيان . أو لا محصره مطبقاً ، بصرره بإصاد سمه

قال ان عقمل ـ و محمل أن السنت مستشى من عمل فى إحارة ﴿ لَا دَالَتُ في الغروع ، واقتصر عليه أ قاله في الحجرر ، وشرحه ، والسطم]

وقال في الرعايتين، والحاويين: وفي هاء تحريم يوم السنت عليهم وحهال. و يأتي هذا أيضاً في باب الوكالة

النَّالَيْمُ : لو تحاكم إليها مستأسل خَير في الحسكم وعلمه ، ملا حلاف أعلمه . قوله ﴿ و إِنْ تَبَايَسُوا يُبُوعًا فَاسِدَةً ، وتقا بَضُوا : لم ينقُض فعلهُمُ ،

وَإِنْ لَمْ يَتَقَالَضُوا فَسَخَّه ، سَوَاه كَانَ قَدْ حَكُمْ يَيْنَهُمْ عَا كِيهُمْ أَوْ لَا ﴾

الصحيح من المدهب: أمهم إدا لم تقانصوا بيوعهم، وكانت فاسده، يعسمها

وقر كان قد أرمهم حاكمهم بدلك وحرم به في ممنى، والشرح، والوحير، وعيرهم وقدمه في العروع وعيره

وقيل: إذَا تراضوا إليها ، بعد أن أثرمهم حاكمهم بالقنص: بعد حكمه وهذا لالتراميم محكمه ، لا للرومه هم

قال في الفروع : والأشهر هذا : أنه لايازمهم حَكَمَه . لأنه لمو ، المدم وحود الشرط . وهو الإسلام . وأطلقهما في الرعايتين .

وقال في الرعامة الكبرى ، وقيل : هما روا تان

وقال فی الحاو نیں : و إن ألزمهم حاكمهم القبض . احتمال نقصه و إمصاؤه . تنهی

وعنه فى الخر المنسوصة دول تمنها ؛ يدهمه المشترى إلى البائم أو وا ثه ، محلاف حَارَيْرَ ، لحرمة عينه ، فاو أسلم الوارث فله النمن ، فاله فى المنهج ، والمستوعب ، والترغيب ، والرعامتين ، والحلوبين ، لتبوته قبل إسلامه ، وعده أمو دمود

قوله ﴿ وَإِنْ تَهُوَّدُ نَصْرَا فِيَّ ، أَوْ تَنْصَرَ بِهُودَىٰ : لَمْ يُقَرَّ ، وَلَمْ يُقَلَّلُ مِنْهُ إِلاَّ الإِسْلامُ ، أَوَ الَّذِينَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ ﴾

هده إحدى الروانات ـ قال اس سند في شرحه • هد المدهب وحوم به في الوحير وقدمه في الهداية ، والحلاصة ، و إدراك المانة

و يحتمل أن لايفس منه إلا الإسلام وهو روانة عن الإمام أحمد رحمه لله . فلا يقر على غير الإسلام .

وعنه يقر مطلقاً ، وهو طاهر كلام الحرقي واحتاره اخلال ، وصحه أنو مكر وقدمه في الرعانيين ، والحاويين ، والنظم ، وأطلقهن في الشرح ،

وعنه يقر على أفضل بماكان عليه مكيبودى تنصر فى وجه . ذكر م فى الوسالة قال الشيخ تقى الدين التقوا على النسوية بين اليبودية والمصرائية، تنقاسهما وتعارضهما . وأطلقهن فى القروع ، والحجر ، وتحريد السابة

تنبهان

أمرهما: حيث قلم لا عر فيا تقدم ، وأبي : هدد وصرب وحس على الصحيح من المدهب .

قال اس منحا: هــدا المدهب. واحتاره. وحرم مه في المحرر، والعروع. وقدمه في الرعايتين، والحـــاو بين . و يحتمل أن يقبل. وهو رواية في الشرح. وأطلقهما.

الثاني: حيث قلنا 3 يقتل ¢ فهل يستتاب ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في المفتى ؛ والشرح .

عت : الأولى الاستداة لاسها إذ قلد لا نقل منه إلا الإسلام قوله (و إن انتقل إلى عبر دين أهل الكتاب) يسى اليهود والنصارى ﴿ أَوْ انتَقَلَ المجُوسِي إِلَى عَبْرِ دِيْنِ أَهْلِ الكِتابِ : لمْ يُقرّ ﴾ والنصارى ﴿ أَوْ انتَقَلَ المجُوسِي إِلَى عَبْرِ دِيْنِ أَهْلِ الكِتابِ : لمْ يُقرّ ﴾ إذا النقل الكتاب الما يعبر دين أهل الكتاب لا غر عليه هذا المدهد . وال الصد ، والدر من الا سراعة حلاقا

قلت ونص عليه وجرم به ان سبحافي شرحه ، وصاحب الوجير وقدمه في الرعاشين ، والحاويين

وعه يقر على دين يقر أهله علمه ، كا يذا تمحس ، وهو قول في لرعامة و عيرها فعلى المدهب الاعلام ، أو السيف ، الص عليه أحمد ، واحتره الحلال وصاحمه ، وحرم له الن سند في شرحه ، والمصلف هذا وقدمه في الرعيتين ، والحاولين .

وعنه لايقبل منه إلا الإسلام ، أو الدين الذي كان عديه وعنه : نقس منه أحد ثلاثة أشياء : الإسلام ، أو الدين الذي كان عليه ، أو دين أهل الكتاب وأطلقهن في المسي ، والحرز ، والشرح ، والدوع وأما إذا انتقل المحوسى إلى عير دين أهل الكتاب م يقر عليه ، ولم يقس منه إلا الإسلام فإن أبى قتل . وهو المدهب ، و إحدى الروايات حرم به ان منحافي شرحه ، والرعابتين ، والحاويين واحتاره الحلال وصاحبه .

وعده نقبل منه الإسلام، أو دس أهل الكدب وعده أو دسه الأول وأشفقها في الدوع وعده أو دسه الأول وأشفقها في الدوع قوله ﴿ وَ إِنِ النَّقِل عَيْرُ الكِتَالَى إِلَى دِينٍ أَهْلِ الكِتَابِ أَقِرً ﴾ وقوله ﴿ وَ إِنِ النَّقِل عَيْرُ الكِتَالَى إِلَى دِينٍ أَهْلِ الكَتَابَ ، فلا يحبو إِمَا أَن يكون عوسيا ، أو عبر محوسي فإن كان عبر محوسي ، فالمحبح من مدهب أنه يقر ، فقدمه قال الراسح في (شرحه) هذا مدهب وحرم به في برحبر ، وعيره ، وقدمه في الراعانيين ، والماويين ،

قال في المروع . و إن انتص غير كتابي ومحوسي إلى دينهما قبل النعث ، فلم حكماء وكدا بعدها

وعده إن لم يسلم فتل وعده و إن بمحس شعى ﴿ وَتَعْسَرُ أَنَّ لاَ تُقْبَلَ مَنه إلا الإسلام ﴾ فإن م يسلم قتل ، وهو روالة عن أحمد ، لا كرها الأصحاب و إن كان محوسياً ، فانتقل إن دين أهل الكتاب ، فالصحيح من المذهب أنه يقر ، بعن عليه .

ظال اس سنجه ۱۰ هده اندهب وحرم به فی اوجیر وعیره وقدمه فی الرعایتین ، والحاو بین .

و يحتمل أن لا نقبل منه إلا الإسلام وهو رواية عن أحمد رحمه الله وعنه رواية ثبائة - لا يمنل منه إلا الإسلام، أو دينه الذي كان عميه وهو قول في ارعايتين ، والحاويين ، وأطلقهما في للنبيء والشرح، والحور، والفروع، قُولِهِ ﴿ فَإِنْ تَعَشَّى الْوَتَنِيُّ فَهَلَّ يُقَرُّ ؟ على روايتين ﴾ .

وأطلقهما في الفتي ، والشرح ، وشرح ابن منحا .

إمراهما: يقر عنيه ، وهو للذهب ، جمعه في التصحيح

قال الشارح : وهو أولى ، وقدمه في الرعانتين ، والحاو بين ، و الفروع وتقدم للطه والنّاجة : لا يقر - ولا يقبل سه إلا الإسلام أو السيف

تعبيم : ذَكر الأصحاب: أنه لو تهود، أو سطر، أو تمحل كافر قبل البعثة وقبل السديل ؛ أفر بلا ترع، و"حدث سه اخرية بلا تزاع

و إن كان قس المثلة و عد النبدس عهل هو كما قس النبديل ، أو كما عد المثلة ؟ فيه خلاف سبق في باب الجرية

و إن كان بعد العثة أو قدما ، و مد الندال على النول بأنه كما مد العثة عبدا محل هده الأحكاء لد كورة ها واخلاف إنم هو في هذا الأحير عليهم دلك . صرح به الأصحاب صهم صاحب الحجر ، والرهايتين ، والحاويين وغيرهم . وقد تصدم في أول باب عقد الدمة النبيه على سمن دلك في كلام المسلف رحمه الله وعيره

قَائِمَةَ : قَوْلِهِ ﴿ وَإِذَا امْنَسَعَ الذِّنْيُّ مِنْ بَدْلِ الْجِزْيَةِ ، أَوِ البِرَامِ أَخْسَكَامُ اللَّهَ : انْتَقَصَّ عَهْدُهُ ﴾

الا تراع الكن قال المصنف وتبعه الشارح .. : يَتَعَفَّضُ هَهِده بشرط أَنْ عَكُمُ به حَاكُمُ

قال الزركشي ولم أو هذا الشرط نميره النعي وكذا تو أبي من الصعار تتقص عهده قاله الشبح نقى الدين وكد لو لحق بدار الحرب مقيا بها ، على الصحيح من مدهب قال في القروع . هذا الأشهر . وحرم نه في الحاويين ، والرعايتين ، والمعني . والشرح ، وعيرهم

وقيل: لا ينتقص عهده مدلك

وكدا لوقائل الممه بن التقص عهده للا حلاف.

قوله ﴿ وَإِنْ تَنَدُّنَى عَلَى مُسْلِمِ فِتَالَ ، أَوْ فَدُفٍ ، أَوْ رِنَا ، أَوْ فَطَعْ طريق ، أو تُجَسُّس ، أو إيزاء خاسُوس ، أو دِكُر اللهِ تعالَى ، أو كتابه ، أو رسُولِهِ صلى الله عليه وسلم بسُوء : فَعَلَى رِوَايَتَيْنَ ﴾ وكذلك لو من مسلماً عن دينه ، أو أصاب مسلمة عليه وعوها

و تدلك او من مسلما عن ديمه ، او اصاب مسلمة ماسم مبكاح وتحوها وأطلقهما في الهداية [و مدهب] والستوعب ، والخلاصة ، والسكافي ، والهادي ، والمنفي ، والبلمة ، والشرح ، وعيره ولم يدكر القدف في البكافي ، والهادي ، والبلمة ، مل عَدًا دلك تمامية ولم يذكراه

اهراهما منتفس عهده مداك في عير القدف وهو المدهب ، سبواه شرط المدهب . سبواه شرط عليهم أولا ، حدوه القاضي ، والشريف أبو حقص ، وجمحه في النظم .

قال الركشي ينتقص على المصوص ، والحقار للأسماب .

وحرم له في الوحير، والسور، ومنتلخب الأدمى، وغيرهم.

وقدمه فی مسبوك الذهب، والمحرر، والغروع، والرعابتين ، والحاو بين ، وتحر بد الساية، و إدراك الماية، وشبرهم

قال ان منحا في شرحه : هذا للدهب .

وقيد أنو الحطاب القتل بالمند وهو حس . وهو ظاهر كلام المصنف هما وظاهر كلام جماعة : الإطلاق .

والصواب الأول . والظاهر : أنه سراد من أطلق .

والرواية الثانية : لا ينتفس عيده بذلك ، ما لم يشترط علمهم . لكن مقام

علیه الحد فیما پوحبه ، و نقتص منه فیما وحب القصاص و نعرز فیما سوی دلك بما یککف به أمثاله عن فعله

ودكر فى الوسيلة إن ، سقصه فى غير دكر اقه ، أوكبانه ، أو رسسوله صلى الله عليه وسلم نسوم وشرط [عليه] فوحهان

وقال في ارعامة ، قلت . و يحتمل النقص تنجاعة الشرط

وأما القدف ؛ فالمدهب أنه لا سقص عهده به - بعن عليه في رواية - وقدمه في الحجرز ، والقروع ، وصحح في النظم

وعنه ينقص ذكرها المست هذاء وجاعة من الأحدث

قال این منجما : هذا المناهب . وهو أولى . وحزم به في الوحير ، وتحريد السامة : وقدمه في الرعاسين ، والحاويين

ودكر هده الرواية في الهدامة ، ومدهب ، ومسوث الدهب ، والدينوعب ، والخلاصة ، والرعايدين ، والحاو بين ، وغيرهم الخار الرركشي ، وحكى أنو عجد روامة في المقمع بالمقص ولعله أزاد محرجه

تنبير : حكى الروانتين في القدف وعبره : المسلم رحم الله ، وحماعة كثيرة من الأصحاب

وقال في المحرر : و إن قدف مسلماً ، ينفص على عليه .

وقيل اللي ، وإن فنه عن دينه ــ وعَدَّد ما تقدم ــ انتقعل ، نص عليه ،

وقبل . فيه روايتان ، ما، على نصه في القدف - والأصح * التفرقة . النهمي .

وقال في تحريد السابة : إدا رتى عسمة ــ وعدد ما تقدم ــ انتقص عهده نصاً وحرج لا من قدف مسلم نصاً ـ وقدم هذه الطرابقة في الفروع .

قامرة . حكم ما إد سعره فأداه في تصرفه : حكم القدف . بص عليهما قوله ﴿ وَإِنْ أَطْهَرَ مُنْ كُرًا ، أَو رَفَعَ صَوْتَهُ بِكُتَابِهِ وَ نَصُوهِ ﴿ لَمَ يَنْتَقِعَنْ عَهْدُهُ ﴾ هذا الصحيح من سده، وعليه أكثر الأصحاب قال الشارح ، قال عير احرقي من أصحاء : لا ينتقص عهده قال الزركشي - هذا احتيب، الأكثر، وصححه في النظم وعيرم وقدمه في

الحج, وعيره . واحتاره القاصي وعيره

وضاهن كالم اخرقي: أنه بمقص إن كان مشروم عيهم وقدمه في الرعايتين ، والحناو بين ، وأطلقهم في الهدانة ، والمدهب ، ومسوك الدهب ، والمنوعب ، والخلاصة ، والعروع

فالرق : وكذا حكم كل ما شرط عليهم فخالموه

تممير، محل الحلاف بين حرقي والحناعة : إدا اشترط عليهم

قال آلزكشي لاحلاف _ فيها أعم _ أنه إذا م شترط عسهم لا سقص به عهدهم ، و إن اشترط عليهم فقولان · احتيار الخرقي ، واحتبار الأكثر

وقال في الفروع : و إن أتى عا منع منه في الفصيل الأول : فهل يازم تركه مقد الدمة ؟ فيه وحمال : و إن نرم ، أو شرط تركه : فهي نقصه وحمال .

ودكر اس عقيل روايس ، ودكر في مناظراته في رحم يهوديين ژنيا ، محسل همن المهد ، و سنقص بإطهار ماأحد عليهه ستره مما هو دپن لهم ، فكيف بإظهار ما ليس مدين ! اشهيي .

وذكر جماعة الخلاف مع الشرط فقط.

فال این شهمات وعیره : بارم أهل اللمة ما دكر فی شروط عمر ودكره اس روین

الكن قال ان شهاب من أغام من الروم في مدائل الشام - لرمتهم هدم الشروط . شرطت عديهم أو لا .

قال : وما عدا الشبام . فقال الخرقي . إن شرط عليهم في عقد الدمة .

انتقص العهد بمخالفته ، و إلا فلا . لأنه قال : ومن نقص العهد بمحالفة شيء بما صولحوا عليه : حل ماله ودمه .

وقال الشيخ نتي الدين ـ في نصراني لعن مداماً ـ أنحب عقو نته عا يردعه وأمثله عن دلك وفي مدهب أحد وعيره [قول] فتتن ـ لمبكن الممروف في المداهب الأراسة : القول الأول ، التهني كلام صاحب الفروع

قوله (وَلَا يَسْتَقَيْضُ عَلْمُ بِسَالِهِ وَأُولَادِهِ بِعُضِ عَبْدِهِ ﴾

هذا الدهب ، وسواء حقوا بدار الحرف أو لا . هنه عبد الله . وحرم به في اللمي ، والمحار ، والرعابتين ، والحاويين ، والنظم ، والوحيز ، وغيرهم .

وقدمه في المروع ، وقال : حزم به جماعة .

وقال في المعدة : ولا ينتقص عهد بدائه وأولاده ، إلا أن يدهب بهم إلى دار الحرب .

قلت : وهو الصواب ،

ودكر القاصي في الأحكام السلطانية : أنه ينتقس في أولاده ، كولد حادث سد نقصه بدار الحرب . فقل عبد الله .

ولم نقيد في العصول ، والمحرر : الولد الحادث بدار الحرب .

شهیر: طاهر کلام الصف وعبره : أنه لا ينتقص عهده . واو عدوا سقص عهد أسهم ، أو روحهن ، ولم يشكروه . وهو أحد الوجهين .

وقیل: بنتقص إدا علموا ولم سكروا وقدمه فی الرعایة الكبرى وحرم به فی الصعری ، كالهدمة

قلت : والطاهر أن محلهما في للمير . وأطَّلقهما في العروع .

فالرق : لو حادة مامل خصل له درية عنده ، ثم نقص النهد ، فهو كدى .

دكره في المنتجب ، واقتصر عبيه في العروع .

وتقدم نقمن عهده في ذريته في المهادية

وكدا من لم يمكر عليهم ، أو لم بعير لهم ، أو لم مجمر به الإمام ومجوء ، في باب الهدية

قوله ﴿ وَإِذَا التَّقَضَ عَهْدُهُ : خُيْرَ الإِمَامُ فِيهِ ، كَالْأُسِيرِ الْخُرْبِيُّ ﴾ فيجر فيه ، كا نقدم في أنه، كتاب الحياد .

هدا المدهب. قال في العروع : وهو الأشهر واحتاره القاسي وقدمه في الشرح ، وحزم به ابن منجا في شرحه .

وقيل: نتمين قتــله ـ وهو طاهم كلام الحرق عال في الحرز ، والنظم : هذا المتصوص .

قات : هو المدهب ، وقدمه في النظم ، والرعابتين ، والحاوبين . وأطافهما في القروع ، والحرو .

وقيل : من نقض العهد بنير القتال ألحق بمأمته .

وقيل : يتمين قتل من سب النبي صلى الله عليه وسلم .

آنت : وهذا هو الصواب . وحرم به في الإرشاد ، وابن الب في الحصال ،
 وصاحب المستوعب ، والحرر ، والنظم ، وغيرهم . واختاره القاسي في الخلاف .
 ودك الشبح تنى الدين . أن هذا هو الصحيح من المدهب .

قال الزركشي : بتحين قمه على لمدهب ، و إن أسلم .

قال اشارح : وفال سمن أمحاسا ، فيمن سب النبي صلى الله عبه وسلم ، المتل مكل حال ، ودكر أن أحد نص عليه ،

وائرنان

إهمر،هما : محل هذا الحلاف عيس متقص عهده ، ولم ملحق مذار الحرف . فأما المستخدم على الحرف ألم المستخدم على المروع الحرف قولا واحداً حرم مه في العروع الله على معار الحرف الحرف المستخدم المستخدم

والهور ، والنظم . والرعايتين ، والحاوى الكبير ، وغيرهم . وفي ماله الحلاف الآني . غاله الزركشي وعبره .

وتقدم إدا رقّ سد لحوقه بدار الحرب وله مان في بلد الإسلام ما حكمه ؟ في باب الأمان .

الثانية لو أسر من انتفص عهده حرم قتله ، ذكره حماعة ، منهم صاحب الرعاية ، وقلمه في الفروع ، وقال و فراد عير الناب برسول الله صلى الله عليه وسلم دايه مقتل ولو أسلم على ما تقدم

وقال في المستوعب ، عمل حرم قتله : وكدا يحرم رقه . وكدا قال في برعاية : و إن رق تم أسم بقي رقه .

وذَّ كر الشيخ تنى الدين : أن أحمد قال ، فيس ربى عسلمة : نقتل . قبل له · فإن أسم ؟ فان : يقتل و إن أسلم - هذا قد وحب عنيه ،

وقال الشبح تقى الدين أيماً _ فيمن قهر قوماً من المدادين ونقابهم إلى در الحرب _ طاهر المدهب : أنه نقتل ، ولو تعد إسلامه ، وأنه أشبه بالكتاب والسنة ، كالمحارب ،

قوله ﴿ وَمَالَهُ فَيْ يَ فَا مِلْ مِلْ كَالِ مِ الْخُرْقِ }

وهو طاهر كلام الإمام أحمد ، فينقص عهده في ماله ، كا ينتقص عهداه في نفسه ، وهو المدهب ، محمده في الحرر ، وقدمه في العروع دكر دفي أثداء ماب الأمان ، وقدمه في المخرر ، والرعاسين ، وقدمه في المخرر ، والرعاسين ، والحاوي السكيير ، والمخلاصة ، ونهاية ابي ر بي ونطب

وقال أبو تكر : يكون لورشه ، قلا ينتقض عهده في ماله . قإن لم يكن 4 ورئة ، فهو ي . وهو روانة عن أحمد

قال في الرعامة ، وعنه إرث الإدا باب قبل قنية دفع إليه او إن مات فنوارثه وأطلقهما في المعني ، والشرح ، والحاوى الصعير ، ولمدهب ، وشرح الن معجا . وقال وقبل الحلاف مدكور سبى على انتقاص العهد في سال سقصه في صاحبه عال قبل لا ينتقص النقل إلى لورثة النهى .

قلت : هذه طريقة صاحب الرعايتين ، والحاويين ، وحمعة

كتاب البيع قوله ﴿ وَهُوَمُبَادِلَةُ المَالِ المَالِ لِغَرِضِ النَّمَاكِ ﴾

اعلم أن البيع مديان " مدى في اللمة - ومدى في الاصطلاح فعام في اللمة - دفع عوض وأحد معوض عنه

وقال ان سحاق شرحه : أراد النصاف ها تحده اليان معنى النبع في الله. وقال في المستوعب : البيع في اللهة عدرة عن الإنجاب والقبول ، إذا ساول عيب ، أو عيداً شان

وأما مسادق لاصطلاح فقال القاصي ، وامن الزاعون ، وسيرهما هو هبارة عن الإيجاب و لقنول ، إذا تصمل عيمين للتسليك .

وقال في المستوعب : هو عبارة عن الإيجاب والقبول إذ اصمى ماس التعليك ، فأبدل د العيمين ، تعاس ، بيعتبر عما سي عال

ولا معرد الحدان أى كل واحد منهما عير مام ، لدحول الربا و يماحل القرض على الثاني ، ولايتحكمان ، أى كل واحد منهما عير حامم ، خاوج المناطاق، وحروج المناهم ، وثار الدار ، وخو دلك

قال المصنف: و ندخل فيه عفود سوى البيع وقال في الرعاية الكبرى " هو بيع عين وصنعة ، وما سعلق سلك وقال الركشي: حد المصنف هنا حد شرهي ، لا لقوى - النهي . قلت اوهو صراده الأنه نصدد دلك ، لا نصدد حده في العة قد من في حدو بيع المعاطنة حكن يرد عنيه القرص والراء ، فليس بماس . وتابعه على هذا الحد صاحب الحاوى الكيار ، والعائق ،

وقال في النظم : هو مبادلة المال بالمال ، نقصد التملك سير ر يا .

وقال المُصنف ، والشَّارِح * هو سنطة اللَّهُ عليكَ وتُعليكُمُ وتُعليكُمُ .

وقال في الرحير . هو عمارة عن تمليك عين مايه ، أو منعمة مماحة ، على التأليد ، حوض مالي .

ويرد عليه أيصًا : الراما والقرض

وبالحلة : قل أن يسلم حد .

قلت : لو قبل : هو مسادلة عبن أو منعمة مناحة مطاتاً الحدام كذلك على التأبيد قبهما ، يغير رابا ولا قرض السهر .

قال الزركشي ، ورُدٌّ من حية الصماعة

قال المصنف وغيره و إحسل أن كل واحد منهما كان سايع صاحبه ، أي يصافه عند البيع ، وافاك يسمى البيع «صفقة »

وقال ان وران في شرحه : النبع مشتق من الناع . وكان أحدهم يمد لده إلى صاحبه ، ويصرب عيها - وسه قول عمر ، النبع صعقة أو حيار ، اشهى .

وقيل · هو مشتق من البيعة قال الزركشي : وقيه نظر إد الصدر لابشتق من المعدر ، ثم معني « البيع » غير معني « المبايعة » .

وقر في الغائق : هو مشتق من الماسة ، تسى المطاوعة ، لامن الماع . انتهى قوله ﴿ وَلَهُ صُورَ تَأَنَ . إِخْدَاهُمَا : الإِيجَابُ وَالْقَبُولُ. فَيَقُولُ البَائعُ : بِعَتُكَ ، أَوْ مَلَكُتُكَ ۚ وَنَخُوهُما ﴾

مثل: وَلَّيْنَكَ ءَأُوشَرَّ كَنْكَ مِهِ .

﴿ و تَقُولُ الْمُشْتَرِي الْتَمْتُ ، أَو قَبِلْتُ ، ومَا فِي مَعْمَالُهُمْ ﴾ .

مثل تمسكت ، وما يأتى من الألفاظ التى نصح مها السيع - وهذا المدهب . وعليه الأسماب .

وعبه لا سقد بدون د بعث به و داشتریت به لاخیرها د کرها فی التنجیمی وغیره

فوائر

إمراها : لوقال المتك تكدا على الدا الحديدةك ما يصح و إلى قال المدينة عنك ، أو بدلك : صح ، نقله مهدا

الشامير الإستند البيع معط (السنم) و (السم) قاله في لتنخصص في مات السلم ، وطاهر كلام الإسام أحمد في رواع مرودي الايضاح البيع طفظ (السلم) دكره في القاعدة الثامنة والثلاثين ،

وقيل : يصح بلفظ ﴿ السلمِ ﴾ قاله القاشي

وقال في الدوع و يصبح منط لاالصبح له على طاه كالأمه في الخرر والعصول وقاله في الترعيب

قوله ﴿ قَالَ تَقَدَّمُ القَبُولُ الإنجابِ : جار ، في إَخْدَى الرَّ وَالسَّيْسِ ﴾ وأطنقهما في الهدام ، والمدهب ، ومسبوك اللهب ، وللستوعب ، والهادي والتلخيص ، والبلمة ، والحرر ، وشرح ال منحا

إهراهما : نحو ، أي يصح وهو سدهب سوا، نقده سعند الماصي أو طعط الطلب ، كقوله ؛ يمني تو مك ، أو ممكنيه فيقول سمك ، حرم مه في الوحير .

وعبره وصححه في التصحيح ، والنظم وعيرهما . واحتاره ان عدوس في تذكرته . وغيره . وقدمه في الفروع ، والرعايتين ، وغيرهما

والرواية الثانية: لا يحور أى لا يصح احتارها أكثر الأصاب فاله في المبوع ، كالسكاح .

قار في الكت الصرة القامي وأسحاله

قال القاصي ؛ هذه الرواية هي للشهورة ، و حدود أبو كر وعيره قال ابن هنيرة - هذه أشهر هما عن أحد - التهني ،

وحرم به سیخ وغیرم و صححه فی خلاصیه وغیره وهو می مفردات للدهب

وعنه إن تقدم الفنول على الإخاب معظ المامي · صبح و إن تقدم مامظ الطلب ؛ لم يصبح .

قال فی المحمی ، والحدو میں قال تقدم طفظ الماضی : صح و إلى تقدم طفط الطاب ، فروات ا

وقال في الشرح ، والعائق إن تقدم للمط لماضي : صح في أصح الروايدين و إن تقدم للمط الطلب : قروايتان

وقطع في الكافي بالصحة ، إن تقدم بلفظ بناصي وعدم الصحة إن تقدم بلفظ الطنب

تعبير: محل لحلاف _ وهو مرد المسلف _ إذا كان بلفظ الماضي المحرد على الاستعباء ، أو سقط الطلب لاعبر ، كا تقدم أل لوكان سفظ المصرع ، أوكان للفظ المصرى المستعبر به ، مثل قوله : أنتمني هذا بكذا ؟ أو أتبيعني هذا بكذا ؟ فو أتبيعني هذا بكذا ؟ فو أتبيعني هذا بكذا ؟ أو أتبيعني هذا بكذا ؟ فو أشغر لل ستك لم يصح على عليه ، حتى يقول بعد ذلك : انتحت ، أو قالت أو الشغر لت ، أو تماسكت وعوها

فوائر

الرّولى: لو قال البيائع الشقرى: اشتره كلا ، أو انتمه كلاا فقال الشتريته ، أو انتمه كلاا فقال الشتريته ، أو انتمته : لم يصح ، حتى يقول النائع علمه : بستك ، أو ملكتك . قاله في الرعاية .

فال في السكت : وفيه نظر طاهر والأولى : أن يكون كنقدم الطلب من المشترى ، وأنه دال على الإمجاب والبدل ، التهبي .

الثانية : لو عال منك ، أو قبلت ، إن شاه الله : صح بلا تراع أعلمه ، وجزم من منى وعبره في محر بات الإفرار

وبائى عديره فى الكاح وبأتى دلك فى ناب ما بمصل مه الإقرار الثالثة قوله (و إنْ تُراحى الْقَبُولُ عَنِ الإِلْجَابُ · صَعَّ ، ما داما في المخلِس وَلَمْ يَنشاعلا عَا يَقْطِمُه ﴾ .

قيدً الأسمات قولم « وه تشاعلا عد قطعه ، بالعرف.

قوله ﴿ وَالثَّا فِي : الْمُمَّاطَّاةُ ﴾

السحيح من المدهب: حمة بيع المناطق مطلق . وعيه جاهير الأسحاب وهو المعمول به في المدهب .

وقال القاضي : لا يصح إلا في الشيء اليسبر .

وعبه لا يصبح مطلقاً , وقدمه في الرعاية الكبرى - وأطلقهن في التلجيس ، والناشة .

تفجوات

 كدا مدره فيقول - خد درها ، أورن ومحوفلك مما يدل على البيع والشراء . قاله في الرعامة

وقال أحماً - و يصح شرط حنار محمول كا في المقبوض على وحه السوم والخيار مع قطع تمنه هرفا وعادة.

قال في العروع - مثل المعاطاة ، وصع تمه عادة وأحدم

الثاني · كلام الممنف كالصريح في أن بيع الماطنة لايسمى إنجاباً وقبولا وصرح به القاسي وعيره . فقال · الإيجاب والقبول للصيعة المنفق عليه

قال الشيخ تنى الدين : عبارة أصحابنا وغيرهم تقتضى أن المعاطاة وتحوها ليست من الإبحاب والقبول . وهو تخصيص عرق

قال : والصواب أن الإنحاب والقنول المم لـكل تعاقد . فـكل ما اسقد مه النبع من الطرفين : سمى إندته إيحاماً ، والبرامه فنولا

الثالث طهر كلاه الصف: أنه لا يصح البع سير الإنحاب والقبول بالألفظ المتفدمة بشرطها ، والمدطاة وهومجمع ، وهو المدهب وعليه القاصى ، والأحداث واحتار الشنح تقى الدبن : حجة البيع بكل ما عده الباس بيماً ، من متعاقب ومتراح من قول أو صل

فائرتاد

إمراهما: الصحيح من المدهب: أن الهمه كبيع سطاة ، على ماركي في مامه فال في الفروع : ومثله الهية

وقال في المعنى ، والشرح ، والنظم . وارعاية الكبرى وعبره : وكدا الهبة ، والهدية ، والصدقة .

ودكر آن عقيل وعبره صحة الهنة ، سواء محمد بنع المداطنة أولا السهى فتى قلنا بالصحة · يكون تحبيزه لبقته بجهاز إلى زوجها تمليكا في أصح الوجهين . قاله في الفروع . قال الشيخ على الدين · تحمير المرأة محمار إلى ببت روحها عليك . قال القاسى : قياس قول في بيغ المساطلة : أنهما تمسكه مذلك . وأهتى مه بعض أسحاط .

الثانية لا أس بدوق لمبع عبد شراء ، بص عبه القول ال عباس وقال الإمام أحد مرة الاأدرى ، إلا أل يستأدل ، بص عليه ،
قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُكَرِّهًا لَمْ "يصِحَ ﴾
هذا النبع هذا المدهب شرطه ، وعبه الأسحاب وقال في الدنق ، قات الونجتال الصحة ، و تموت الجار عبدرول الإكراد

فوائر

اهراها : قوله ﴿ النَّرَامِي ٤ ، وهُوَ أَنَّ أَتِهِ بِهِ الْحَدِرِ ۗ ﴾ لَمْ أَكُوهُ عَلَى وَالْ مَالَهُ فَبَاعَ مَلْسَكُهُ لِنَّانُّ : كُرُهُ الشراه ، وضح ، على الصحيح من المدهب والرويتين ، وهو بيم للصطر ، ونقل حتبل تحريجه وكراهيته .

واحتار الشنح تفي الدين الصحة من عير كراهة دكره عنه في العائق الشامية : بيع التلحثة ، والأمامة ، وهو إن يطهر المد ، تر درماضاً ، في حوظ من طد دفعاً له له ياض دكره القاصي ، وأصحابه ، والصنف ، والشارح ، وصاحب الدوع ، والرعاية ، وغيرهم ، وهو من مقردات المذهب .

وفال في الرعاية ؛ ومن حاف صيمة ماله ، أو تهمه ؛ أو سرقته ، أو عصمه ، أو أحدد منه عند : صح بيمه

فال في العروع . حل كلامه . وظاهره أنه لو أودع شهارة اللهار الشهدوا على أبي أسيمه ، أو أتدرع له نه ، حوظ أو تقية : أنه يصح دلك حلاظ مالك في التدرع قال الشيخ نقى الدين: من استولى على مال عيره ظلف بعير حق ، فطبه صاحبه ، محجده أومنعه إياد حتى سيعه ، فعاعه على هذا الوجه : فهذا مكره سير حق اشانة : لو أشرًا النمن ألفاً بلا عقد ، ثم عقده بألفين ، فعى أبهما النمن أ فيه وحهان ، وأطلقهما في الفروع في ناف الصداق ، والرعابة السكارى ، قطع باظم الفردات : أن النمن الذي أشرًاه ، وهو من المعردات ، وحكاه أنو الحماف ، وأبو الحمين عن القاضى ،

والدى قطع به الذمنى فى الحامع الصعير . أن التمن ما أطهراه وتو عدداه سِرًا تس، وعلايه أكثر فقال لحوانى هوكانكاح .افتصر عبه فى العروع دكره فى كتاب الصداق

الرائعة : في صحة بيع الهاول وحيان وأطلقهما في الفروع وصحح في الدائق النظال واحتاره القاصي وحرم به المصلف، والشارح وهو طاهر محرم به في الرعابة الكاري

قال في القواهد الأصولية والفقهية : والمشهور البطلان وقيل : لايلطل . احتاره أو الحطاب عله في لقواعد الأصولية والعقهية وقال في الانتصار ؛ يقبل منه نظرائنة

الحاصة : من قال لآخر : اشتربي من راند، فإلى عدد الشتراد، فنان حراً ، لم بالدهب المادة الحاعة المردة المودة حصر البائع أو عاب على الصحيح من المدهب المادة الحاعة كقوله : اشترامته عدم هذا ، و يؤدب هو و باشه الكن ما أحدد الله عرمه بصر علميدا

وسأله اس الحسكم عن رحل يقر بالمبودية حتى ساع ! فقال يؤحد الدائع والمقر بالنمى . فإن منت أحدهم أو عاب ، أحد الآخر بالنمى و حتاره الشبيح تقى الدين

قلت : وهو الصواب .

قال في الفروع ؛ ويتوجه هذا في كل عائرٍ . وما هو نسيد . ولوكان الدر أشي خُدِّت ولا مهر الص عليه الوالمحق الوائد . الساوسة . له أذا أنه عاده و هنه القال في الهاوع : فيتوجه كبيع .

قت وهو العنواب

ولم ينقل عن أحد فيه إلا والفاس عسكم اسقدمة وقال سها أو تكر قوله (الثانى : أنَّ يَكُون الْمَاقِدُ خَائِرَ التَّصَرُّفِ. وَهُوَ المُكَلِّفُ الرَّشِيدُ ﴾

الصحیح من لمدهب، وعلیه أكثر لأسحاب ۱ اشترط التكلیف وألرشد فی سحة البیع من حیث خلة

وعه نصح منزف سير ، و نقب على إخا قاويه

وعنه نصبح مطلفة الأكرها الفحد إسماعيل النفذادي

وقال في الانتصار ، وعيول لمسائل ، وكر أبو تك سحة بيعه وتكاحه . قوله ﴿ إِلاَّ الصَّبِيِّ الْمُمَازِ وَالسَّقِيهُ ۚ فَإِلَهُ بِصِيحٌ عَصَرُّفَهُمَا بَادْكِ وَلِيْهِمَا في إِحْدَى الرّوايتانِ ﴾

وهي المنصب . وعمه الأسماب

والرواية الأحرى : الايصح تصرفهما إلا في الشيء اليسير وأطلقهما في المنى والشرح ، وأطلق وحهيل في الكافي ، والتنجيص ، وأطلقهما في السعيه في ال الحجر ، والهذا، و مدهب ، والحلاصة ، والكاف

توبير: النتتي من محل الجلاف: علم وقف تصرف النعية

قال في العروع ، والسفيه مثل السير إلا في عدم وقفه . يعني أن لنا رواية في المبير نصحة تصرفه ، ووقوفه على إجاره الولي "محلاف السفيه و يستشى أنصاً من الحلاف في المهبر ، والراهق تصرقه للاختمار ، فإنه نصح قولاً واحداً حزم به في الفروع ، والرعامة ، وعيرها . قلت : ظاهر ثلاء كثير من الأسحاب : إحداء علملاف فيه

شهر: طاهركلام المصنف عدم صحه نصرف غير المهر مطلق أما في الحكثر فلايصبح قولاً واحد ولو أدن فيه لولى وأما في اليسير ، فالصحنح من المذهب : حجة تصرفه ، وهو الصواب ، قطع به في المهني ، والشرح

وفيل الا نصح ، وحرم نه في الرعابة السكتري وأطلقهما في الفروع فالرق : نصح نصرف الصد والأمة البير إدر السد في نصح فيه تصرف الصفير بمتر إدر وليه الله الأسحاب

تعير: أفاده مصم رحمه الله . أن تصرف الدي والبعيه : لا يصح سير مدن الدين والبعيه : لا يصح سير إدن وليما إلا في الشيء البدير ، كا فال الصلف ، وهو الصحيح في الجلة ، وهو المدنى ، وعليه الأكثر

و مقل حسل إن تروج الصعير فبالع أماء فأحاره : حدر عال خماعة : ولو أجازه هو حد رشده ، بخر و نقل أبو طالب ، وأبو الحارث ، وان مشيش · محة عنقه إدا عقله . وكدا فال في عيون المسائل · نصح عنقه وأن أحد فاله [وقدم في التنصرة محة عنق المبير]

ودك في المهيج ، والترعيب في صحة عنق المحجو عليه ، والن عشر ، والله تسم : روالتين

وقال في الموجر ، في صحة عنق المبدر و بنان

وقال في الاستمار ، ولحدالة ، والمنجب ، والحلاصة ، وللصلف ، في همدا الكتاب في ناب الحجر وغيرها في صحة علق السفية رواتان ،

و بأنى بعص دقت في أول كتاب العنق .

وقان ان عقبل: الصحيح عن أحمد عدم سحة عموده وأن شيحه الفاهي فال: الصحيح عمدي في مقوده كلما والمدن

وقدم في التنصرة حجة عنى عير وسفيه ومعنس

وخل حميل ؛ إدا للع عشرا تروج وروج وطلق.

وی طریقهٔ سمن أصحاب فی سمهٔ تصرف نمیر وطوده بالا إدن ولی و إبرائه و إعتاقه وطلاقه : روانتان ، اسهی .

وشر ، السعيه في دمته ، واقتراصه : لانصبح ، على الصحبح من الدهب . وقيل : يصح ، و يأتى أحكام السقيه في باب الحجر

وأما الصبي : هذه أحكام كثيرة منعرقة في الفقه . ذكر أكثرها في القواهد الأصوبية . ويأتي سصها في كلام المصنف في وصيته ، وترويخه ، وطلافه ، وطهاره ، وإملائه ، و إسلامه ، وردم ، وشهادته ، وإقراره ، وغير دلك .

وى قبول المدير والسعيه وكدا الصد؛ هذة ووصية بدول إدن ثلاثة أوجه ثالثها : يصبح من المدد دول عبره بمن عليه فاله في العروع ودكر في لممنى . أنه يصبح فمول المدير وكدا قبصه ، واحتاره أبصاً الشارح واخرتى وفيه احتمال . وأطلقهما في الرعاسين ، والحاوبين في السعيه والمدير . وأطلقهما في الصعير .

قلت : الصواب الصحة في الجيم ويقس من تمير . قال أبو الدرج : ودونه هدية أرسل بها ، و إذنه في دخول الدار وتحوها . وفي جامع القاضي ، ومن قاسق وكافر ، وذكر ، القرطبي إجماعاً . وقال القاشي في موضع : يقبل منه إن ظن صدقه نقر بنه ، و إلا فلا - قال في التروع : وهذا متجه .

تنبير: قوله (الثالثُ : أَنْ يَكُونَ النَّبِيعُ مَالاً . وَهُوَ مَا فِيهِ مُنْفَعَةٌ مُنْالِكً مَرُورَةً) مُبَاحَةً لِنَبْر صَرُورَةً)

فتقييده كا فيه منفعة : احتراراً عما لاسفعة فيه ،كالحشرات وبحوها ونقييده النفعة بالإناحة - احتراراً عما فيه سفعه عير ساحة ، كالحر والحدر ير

وعوه

و تمييده بالإماحة لمبر صرورة : احتراراً عمله ممعة مماحة اصرورة ، كالسكل ومحود . قاله ابن منجا ، وقال : فلو قال المصنف ، لغير حاجة ، لكان أولى ، لأن اقتناء السكلب بمناج إليه ولا يصطر . فراده بالصرورة : الحاجة .

وقال الشارح : وقبله ٥ سير صرورة ٥ احتراراً من سينة والمجامات التي تسح في حال المفيضة ، والحر التي تباح لهدهم اللفية ١٠٠٠ سهي

قلت : وهو أقعد من كلام الل منجاء وهو مراد الصاف ،

تمهد : دخل فی کلام العصف سحة بهم عدر فی ملك عبره ، ومعین من حافظ تحدله داراً ، ومن أرضه بصحه داراً ، أو دالوعة ، وعبو بهت معین دمی عبیه ساه موضوف و به ، لكن البعث صلباً ، علی أضح الوجهین قاله فی ارعدة وحرم به اس عبدوس فی بدك به ، والهدانة ، واخلاصة ، و لحاوی الكبیر ،

وقیل: لا یصح یدا لم یکن منبّ وأصفهما فی الرعابة الصعری ، والحاوی الصمیر

> و بأى دلك فى كلام المصل فى بات الصلح قوله ﴿ فَيَحُورُ مَيْهُ الْبِعْلِ وَالْحِمَارِ ﴾

هذا المدهب، ملاريب وعليه الأسمال وحكاه في التنجيص، والنمة ، يحدث . وقال الأرجى في النهاية: الفياس أنه لايخور بيمهم، إن قدا سحاستهما وحرحه ابن عقيل قولا

قوله ﴿ وَدُودِ الْقُرُّ ﴾

الصحيح من المذهب . حوار بيع دود القر . وعنيه حماهير الأمحاب . وحرم به كتبر من الأصحاب . وقال أبو الخطاب في اكتصاره : لاتجور بيمه

قوله (و نزرهٔ)

سى إدا لم يدب ، هذا المندف ، وعنيه جاهير الأصحاب ، وجزم به في الهذاية ، والمدهب ، وعبره وقدمه في الهذاية ، والمدهب ، والمدهب ، والموج وغيرهم ، والمنوعب ، والمنوع ، والمرج ، والمرجع وغيرهم ،

وفیه وجه : لایجوز بیمه مالم یدمیه ، وجزم به الی عیون امسائل و احدره القاصی ، وأطلعهما می الحرز ، و رعایتین ، واخار بین ، والفائق

فالرق إدا دب ور الفر فهو من دود الله حكه حكه ، كا غد.

قولِه (والنَّحْلِ مُنفُردًا، وفي كوَّاراتِهِ)

يحور بيم المحل منفرداً ، على الصحيع من المذهب وعليه حاهير الاصحاب وحرم مه في الهذابه ، ولمدهب ، و خلاصة ، و بمعي [ومستوك الدهب والمعنى] والتنجيص ، والبنعة ، والشرح ، والحور ، والحاويين ، و محير ، و لمور، وعيره وسححه في الفروع وقدمه في الرعاشين وقبل الانتباح

قوله ﴿ رف كوَّاراتِهِ ﴾

الصحيح من المدهب أنه يحو بيع المحل مع كوار ته حرم به في الهدية والمدهب ، والخلاصة ، و لمحرر ، و خاوى الصعير ، وسور ، وعيرهم ، وصححه في الفروح ، والرعانتين

وقيل: لا يصح، قال القاضي · لا يصح بيمه في كوراته وأطلقهم في الممي ، والتلحيص ، والدمة ، والشرح ، والحاوى الكبير

معلى المدهب فيها يشترط أن يشاهد المحن داخلا إليها عبد الأكثر ظله في الفروع ، وقيل : لا يشترط ، وقدمه في الرعايتين

قال فی السکری _ جد أن قدم هذا فی بیمه متفرداً _ وقیں : إدا رأیاه فیما وعد قدره وأمكن أحده . وقیل : إن رأیاه مدحلم . و إلا فلا .

فائرة : قال في التلحيص ، والبلعة ، وحماعة . لا تصبح بيع الكوارة بما فيها -----من عسل وحن واقتصر عليه في العاش وقدمه في الرعابتين وحزم به في الحاوى الصعير

> وقال فی الدروع : وظاهر کلام مصمهم صحة دلات اشهی قلت : احتاره فی الرغاشین

وأما إدا كال مستوراً بأقراصه : فإنه لا يحور بيمه حرم به في المملى ، والشرح ، والرعابة السكترى ، والحاوى السكير ، وعيرهم .

فائرتان

إمداهما: ذكر الخرق - أن التريق لا نؤكل، لأن فيه لحوم الحيسات. صلى هذا: لا تجور بيمه، لأن بعمه إنما بحصل بالأكل، وهو محرم. شحلا من بعم صاح ولا يجو التداوى به، ولا يشم " لأماعى.

فأما السير من الحث ثش والسات : فإن كان لانتمع به ، أو كان نقبل قليله : لم يحر بيعه لعدم بفعه وإن انتمع به ، وأمكن البداوي بيسيره ، كانسقمونيا ومحوه حاربيعه .

النائية : يصح بع عَلَى لمس دم ، وديدان تترك في الشّمن لمبيد الملك .
على المعجم من المدهب . محمه في المبي ، والشرح ، والنظم ، والحاوى الكبير .
وقدمه في الرعابة الكبرى .

وقيل الابصح. وأطلقهما في الغروع، والعالق

قوله ﴿ وَيَجُورُ يَنْعُ الْهِرُ وَالْعِيلِ وَسِبَاعِ الْهَائِمُ أَلَتِي تَصَلَّحُ لِلصَّيْدِ ، وَكَذَا سِبَاعُ الطَّيْرِ . في إحْدَى الرَّوَا يَتَيْنِ ﴾ .

هذا الدهب. صححه في التصحيح، والسكافي، والنظم، وغيرهم، واستاره الصنف، والشارح، والل رويل في شرحه،

قال الحارثي في شرحه : الأصح حوار بيع مايسنج الصيد . وقدمه امن ررين في شرحه ، والحاوى الكبير . وحرم به الخرق ، وصاحب الوحير ، والمنور ، ومنتجب الأدبي ، وغيره .

والأهرى لا يحور احدرها أبو تكر ، وان أبى موسى ، وصاحب الهدى .

قال فى القواعد العقهية : لا يحور بيع الهر" . فى أصح الروايتين واحتاره فى الغائق فى الهر . وأطبقهما فى الهداية ، والمدهب ، والمسوعب ، والخلاصة ، والتلحيص ، والدمة ، و لحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصمير ، والمروع ، وتحريد المدارة ، والركشى ، وكذا الدائق فى عير الهر .

وقيل - يحور عيا قيل علمارته منها .

وقيل. يجور بيع ممم ممه دون عيره . و محتمله كلام المصنف هما .

لكن الأولى : أنه أر د مايصناح أن يقبل التمليم . وهو محل الحلاف.

صلى اللهب : في حوار بيم فراحه ، و بيصه وحيان وأطلقهما في العروع وأطلقهما في الرعاية في البيض .

أمدهما تحور فيها إذا كان البيمن ينتقع به مأن يمسير في حاً احتاره للصنف ، والشبارح . وسمحه في النظم . وقدمه في السكاني ، والحاوي السكبير ، وان رؤين .

قال الزركشي إن قبل التعليم جاز على الأشهر ، كالجمش الصغير . وقبل . لا مجود بيمه.

قال القامى : لا بحور بيع البيص لنحاسته . ورده للصنف ، والشارح . تغيير : قوله ، التي تصلح للصيد ، عائد إلى ، سناع المهائم ، فقط وهو ظاهر كثير من الأصحاب ، وتعليلهم بدل عليه ، لا إلى الهر والفيل . وقال في الفروع ، وفي بيع هر ومايمكم من الصيد ، أو يقبل التعدير كفيل ،

وفهد ۽ وياز ۽ الى آخرہ . وقال بعد دلات ، عال لم بقبل الفيل والعهد التعليم : لم بحر بيعه . كأسد ،

وقال بعد دلك ، فإن لم يعبل الفيل والفهد التعام ، لم يحر بيعه ، المستد

فسله أرد أن نسير كل شيء محسه وتمسيم الفيل للركوب والحل عليه ومحوجا وتمسيم عبره للعميد . لا أنه أراد تمليم الفيل للصيد وإن هذا لم يعهد ، ولم يذكره الأصحاب فيما يصاد به على ماياً لى . وتشيخت عليه كلام في حو شي الفروع ،

فوائر

الأولى: في حوار بيم مايصاد عليه _ كالمومة التي يخطها شباشاً (1) لتحمم الطيور إليها فيصيدها الصياد _ وحهال وهما احتمالان مطلقات في المعني ، والشرح ، والرعاية الكبرى _ وأطلقهم في العروع ، والحاوى السكبير . وكدا حكم القلق .

أحدها : يحور ، قدمه الله روين في شرحه ، وكدا قدم الحوار في اللقلق والثاني : لا يحور

وقيل : يصح مع الكراهة قدمه في الحاوى الكبر ، وقد أطلق الإمام أحد رحمه الله كراهة بيع الدردة وشراءها

(١) هو طار تحاط عياه والانظ لبرل عليه الطير فيساد

عبى كان لأحل حفظ المتاع وبحود فقيل يصبح حتساره اس عقبل . وقدمه في الحاوى الكبير . و تقد مص أحمد .

قلت : وهو الصواب وعمومات كالام كثير من الأمحاب نقتصي دلك .

وقیل: لا یصح فال المصنف، والشارح. هو قیاس قول أن تك ، وان أبی موسی واحتساره اس عدوس فی تدكرته وأطلقهما فی الستوعب ، والرعابتین ، والعالق

وظاهر المنمى ، والشرح ، والمروء : الإطلاق .

وقال في آداب الرعاسين ؛ لكوه اقتماء قرد لأحل اللهو واللمب ، وقبل : مطلقه . قلت : الصواب تحريم اللمب

الثالث : نصح بيم طير لأحل صوته كالهرار ، والنفل ، والبعام دكره حاعة مهم صاحب المتوعب ، والمصف ، والشارح ، وصاحب الرعاشين ، والحاويين ، والنظم ، وشرح من رز من ، وقدمه في المروع .

وقال الشيخ تني الدين : يحور بيعه إن جار حسه وفي حوار حسه حتمالان. ذكرهما ان عقيل .

وقال فی الموحر لا تصح إجارة ماقصد صوبه كدبك ، وقمری قال فی التنصرة : لا تصح إحارة مالا نتمع به .كسم ، ودخاج ، وقمری ، و بلبل .

وقال في النسون : يكرم

قولِه ﴿ وَ يَجُورُ مَيْعُ الْمَبْدِ الْمُرْتَدُّ وَالْمَرِيضِ ﴾

أما المرتد : فيحور بيعه بلا براع . ونص عليه ، إلا أن صحب الرعامة قال يجور يبعه مع جواز استتابته . و إلا قلا .

فَاشِرَةَ لَوْ جَهِلَ الْمُشْتَرَى أَنَهُ مَا تَدَ اللَّهِ شَاءً ، سَوَاهُ قَتَلَ أَوْ لَا وَقِيهُ احتَهَالَ أَنْ لَهُ النَّمْنَ كُلُهُ وأما الريس فانصحح من المدهب: حوار بيمه مطلقًا وعليه الأصحاب. وقبل : إن كان مأبولًا منه لم يجز بيمه . و إلا حار .

قوله ﴿ وَفِي بِيعِ الْجَانِي ، وَالْقَاتِلِ فِي النَّحَارَبَةِ ، وَلَبَنِ الْآدَمِيَّاتِ . وَجُعَان ﴾ .

أما بيم الحابى · فأطبق في صحة بيمه وحهين - وأطلقهما في الرعاية الصعرى والحاويين .

أهدهما: يصح وهو المدهب من عنيه ، وعليه أكثر الأسحاب ، سمحه في التصحيح ، والشرح ، والنظم ، وعيرهم ، وجرم به في الهداية ، والمدهب ، ومستوك الدهب ، والمستوعب ، والملاصة ، والمحرر ، والحارى الكبير ، والوحير والمنور ، وعيرهم ، وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى ، والفائق ، وغيرهم ، قال في القاعدة الثانة والحسين : هو قون أكثر الأصحاب .

وقيل: لا نصح بيمه احتاره أنو الخطاب في الانتصار قاله في أول القاعدة الثالثة والخسين .

فعلى المدهب: سواء كانت الحناية عمداً أو حطأً ، على النص وما دومها ، ثم مظل ، فإن كان النائع مصدراً بأرش الحدية فسيح النيم ، وقدم حق المحمى عليه لتسقه به وإن كان موسراً بالأرش لزمه ، وكان المبيع محاله ، لأنه بالحيار بين أن يقديه أو يسلمه ، فإذا باعه فقد اختار قدامه .

وأما المشترى إدا لم يعلم : فله الحيار مين أحد الأرش أو الرد فإن عله عن الحماية قبل طامه : سقط الرد والأرش وإدا قتل ولم يعلم المشترى مأن دمه مستحق تمين الأرش لاغير ، وهو من المفردات

و يأتى هذا سيه في كلام المصنف في آخر حيار الميب

فالمرة: السرقة جابة .

و رأتى هل يحور بيم المدى والمسكات، وأم الواد؟ في أنواب. وأما بيم القائل في المحار بة _ يمنى إذا تحتم قتله _ فاطلق المصنف فيه وجهين . وأطلقهما في الكافى ، والمحرر ، والعروع ، والرعابتين ، والحاوى الصعير ، والعائق أهرهما : يصح وهو المدهب صححه في للعنى ، والشرح ، والعلم ، والتصحيح وحرم به في لهذاية ، والمدهب ، ومسوك الدهب ، والحلاصة ، والوحير، واسور ، وعيره وقلمه في المستوعب، والحاوى السكير

ومحل لحلاف الإد تحتم قتله أن الله من عدره عليه الحكمه حكم الجابي على ما أرّ

الحبر . أعنى في رعابة السكتري من نحتر قتله في كفر عن محمر قسله في الحارية .

وأما بيع لبن الآدميات فأطاق المصنف فيه وحهين وأطافهما في الهداية ، والمدهب ، ومستوك الذهب ، واستوعب ، والخلاصة ، والسكافي ، والتنجيص ، والمصة ، والعروع ، وترعايتين ، والحاويين ، وعجد بد انسانة

أمرهما: يصح مطاقً وهو المدهب وهو ظاهر كالاه خافي وصححه المصنف ، والشارح ، والدالم ، وصاحب التصحيح ، وعيره وحرم به في الوحير ومنتجب الأدى ، واحتاره ال حامد ، والل عندوس في آند ك ،

[فعلمه الوأتلفة متنف صمية على الصحيح من المدهب، ويحتمل أن لايصمية كالدمم والعرق عاله القاصي وغله في شرح المحرر للشيخ نتي الدين]

وقيل : يصبح من الأمة دون الحرة . وأطلقهن في العالق ، وأطلق الإمام أحد رجه الله الكراهة .

فائرة : لا بحور بيع لن الرحل ، ف كره القاضي محل وفاق . وتاحه الشبع -----تقى الدين على دلك .

قلت : وفي تقييد [سض] الأصاب دلك الآدميات إيماء إلى ذلك .

فالمرق لا يصح بيع من بدر عتقه على الصحيح من المدهب . قال في العروع الأشهر سمه وحرم به في المحرر ، والفائق ، والمور ، وتدكرة الن عدوس ، وقدمه في العدسين ، والبطم .

وقال القاضي ، وصاحب استحب : في بيمه عد

وقال في الرعايتين _ من عدد ، بعد أن قدم عليه الصحة _ قدت : إن علقه شرط صح بهمه قاله .

زاد فی الکری : و محتمل وجوب الکفارة وجهین . وجزم بما احتاره می الرعابة صاحب الحاوی الصفیر .

وقال الناظم ، وفيل . قبيل الشرط مه قوله ﴿ وَفِي جَوَازَ بَيْمُ المُمْتَحَفِّ رِوايَتَاكِ ﴾

وأطلقهما في الدهب، والتنجيص، والبلعة، وتحريد المامة

إصراهما : لا بحور ولا نصح وهو المذهب على ما أصطلحناه .

قال الإمام أحمد ؛ لا أعير في سعه رحصة وحرم به في الوحيز واحتاره المسنف ، والشارح وقدمه في للمبنى ، والشرح ، والرعابة الكبرى ، والبطم ، والكافي ، واس رر ين في شرحه ، وبصره

الرواية الثانية : بحور بيعه ، ويكره ، صححه في التصحيح ، ومسبولة الدهب ، والحلاصة . وحرم به في المبور ، وإدر ك العاية ، ومنتحب الأدمى - قال فی الرعایة الکیری - وهو أطهر وقدمه فی الهدایة ، والمستوعب ، والهادی ، والحور ، والرعایة الصغری ، والحاویس ، والعالق و وظم المفردات و هو ممها . واختاره این عبدوس فی تلد کرته

وعنه رواية ثبالثة بخور من عيركراهة دكرها أنو الحطاب. وأطلقهن في الفروع فائرة

حكم إجارته حكم بيمه حلاقً ومدهباً . وكدا رهمه . قاله عاطم المفردات وعيره . و يأتي في آخر كتاب الوقف حوار بيمه إذا تعطلت ساصه .

قوله ﴿ وَقُ كُرَاهَةٍ شِرَاتُهُ وَإِبْدَالُهِ رَوَا يُثَانَ ﴾

وأطلقهما في المدانة ، وطلاهم ، ومسلوك اللهب ، والمستوعم ، والكافي والهادي ، والتنجيص ، والنعة ، و الدائق ، والحاو بين

الهراهما ؛ لا يكرم وهو المدهب . فقد رخمن الإمام أحمد في شرائه . وحرم به في الوحير ، والمنور - وصحه في التصحيح .

قال في الفروع : الأصح أسها لايحرمان ، وقدمه في الحرر ، والشرح واحتاد ان صدوس كراهة الشراء وعدم كراهة الإبدال ،

والرواية الثالث: يكره عدمه في الرعبتين وعدم عرم ، ولم يلد كرها مصهم .

ودكر أنو نكر بي نسادلة : هل هي بيع أم لا ؟ على روايتين .

وأبكر القامي دلك، وقال: هي بيع بلا حلاف، وإعاجتر الإمام أحمد إبدال مصحف عثله لأنه لا بدل على الرعة عنه، ولا على الاستبدال به سوص ديوى، محلاف أحد تمه دكره في القاعدة الثابئة والأرسين سد المائة

وتقدم طیر دلک فی أو خركتاب الزكاة سد قوله (د و إن باعه سعاب من جنسه بنی علی حوله » . تعب : محل الحلاف في ذلك إذا كان مسماً فأما إن كان كافراً : فلابخور بيمه له قولاً واحد . وإن ملسكه بإرث أو عيره أنزم بإرالة ملسكه عنه .

وتقدم التديه على دلك في أواحر بواقص الوصوء .

و يأتى فى أثناء الرهى : هل تحور القراءة فيه من عير إدل رامه ؟ وهل المزمه مَدَّلُه لِلقَرَاءِهِ فِيهِ ؟

قوله ﴿ وَلاَ بَحُوزُ يَنْعُ الكَلْبِ)

هذا المدهب معالمًا . وعليه الأصحاب . وقطموا به .

وقال الحارثي في شرحه في كتاب الوقف _ عدد قول المصنف و ولا بصبح وقف السكاب ، _ والصحيح احتصاص النهي هي البيع بم عدى كاب الصيد مدليل رواية حادين سلمة عن أبي التربير عن جابر بن عبد الله رضى الله عليها ، قال د نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن السكاب ، والسور ، إلا كلب صيد ، والإساد حيد قال : فيصح وقف سمر ، لأن بيمه حار النهي .

قال الزركشي · ومال معمل أحجاب المتأجر بن إلى حوا بيعه وتاتي أحكام السكاب المناح واقتناؤه ، في باب الموصى به .

قوله ﴿ وَلاَ يَجُورُ كَيْعُ السِّرْجِينِ النَّجِس ﴾

هذا المدهب. وعنيه حاهير الأسمات وقطع به كثير منهم وحرج قول نصحة بيمه من اللدهن البحس

قال مهما : سألت أبا عبد الله عن السلاّ في البعر والسرحين ؟ فقال : لا أس وأطلق ابن رزين في بيع النجاسة وجهين وأطلق أنو الحطاب حوار بيع حلد الميتة

قال في المروع : فيموحه منه بيع تحاسة يحور الانتماع به ولا فرق ، ولا إحماع كا قبل . دكره في بات الآمية . وتقدم دلك وتقدم أيضاً على المنع على بجوز إيقاد النجاسة ؟ في أو ش كتاب الطهارة . وتقدم في بات الآنية ﴿ هَل بحوز بيع جلد الميتة قبل الدخ أو بعده . قوله ﴿ وَلاَ الأَدْهَانُ النّجِسة ﴾

هذا الله مطلقاً . وعليه حامير الأمحاب

قال في المذهب ، والبكالي وغيرهما : هذا ظاهر المُدهب.

قال انصاف ، الشارح ، والناطر ، وغيره هذا الصحيح من المدهب وحرم به في الوحير وغيره والمروع ، والرعانتين ، والحاويين ، والفائق وغيرهم

وعبه بحور بيعها المكافر يعن تحسشها . دكرها أنو انتظاف في باب الأطمية ومن يعدد .

وحرج أنو التعطاب، والمصنف، وصاحب التلحيص، وعيرهم حوار بيعها حتى لمسلم ، من روانة حوار الاستصلاح مها ، على ما أتى من نحر يح المصنف في كلامه وقيل : مجور بيمها إن قد نظهر نصافها و إلا فلا - فاله في ارعامة

قلت : هذا المدهب ولا حاجة إلى حكانته قولاً ، ولهد عال في المح ، والحاويين ، وعيرهم ـ على القول بأسها تطه ـ يجو اليعه ، م يحكوا حلاقًا

وقيل: بحور بيمها إن حار الاستصاح مها و مله القول الحدج المتقدم. الكن حكاها في الرعاية

تعبير . قال ال منحاق شرحه : مراد المصنف تقوله في الروانة التابيه ﴿ نَعْلَمُ عَلَيْكُمُ اللهِ المَا الهِ اللهِ اللهِ المَا الهِ المَا الهِ المَا الهِ المَا

قال في المطلع الرقولة (يعلم تحاسلها) تعلى أنه يجور (فاي شر الله الانتجاع مها قدت : ظاهر كلام المصنف وكثير من الأسحاب : اشتراط إعلامه بتحاسته

لاعبر ، سوه ،عتمد طهرته أو لا وهو كالصريح في كلام صاحب التنجيص فيه . فإنه قال : وعنه يباع لـكافر بشرط أن يعلم بالحال ،

وقال في الهداية وغيره : نشرط أن يطعه أمها تجمة .

وقد استدل لهده الروانه بما يوافق ما نقول ، فانهم استدلوا نقول أبي موسى لا لُتُوا به النبو بق ، و ينعود ولا تبيعوه من مسلم و ينبوه له .

وقال في السكافي: و سلم محاله لأنه يعتقد حله .

قوله ﴿ وَفِي جَوَّارِ الاسْتَعْبَاحِ بِهَا رُوايَتَانَ ﴾

وأطافهم، في الحديث والإيصاح ، والمدهب ، ومسوك الدهب ، والستوعب ، والكافي ، والمعرى ، والكافي ، والمعرى ، والكافي ، والمعرى ، والحاويق ، والشرح ، وشرح الن منحا ، والفائق ، والمدهب الأحمد ، والفروع ، الهماهما ، يحود ، وهو المدهب ، صححه في النصحيح ، و خلاصة ، والرعاية

المكبرى ، وغيرهم

قال الزركشي : هذا أشهر الروانتين . ونصرها في المعنى . واختاره الخرقي ؛ والشيخ تني الدين وعيرها - وحرم به في الإفادات في باب البحاسة .

والرواية الثانية : لايجوز الاستصياح ساء جزم به في الوجيز.

فائدتان

اهراهما حيث حوره الاستصاح به فيكون على وحه لا تنمدي محاسته إما ما يحمل في إمريق و يصب منه في المصاح ولا ينس ، و إما ما يدع على رأس الحرة التي فيها الدهن سراجً متقوما ، و يعليه على رأس إماه الدهن وكال نقس دهن السراج صب فيه ماه ، يحيث يرقع الدهن ، فيملاً السراج وما أشبه . قاله حماعة ونقله طائفة عن الإمام أحد

قات : الذي يظهر : أن هذا ليس شرطاً في سمة البيع . وظاهر كالام الفروع : أنه جمله شرطاً عند القائلين به .

الثَّالَيْمَ لَا تُحور الاستصباح شحوم المبتة ، ولا نشجم الكلب ، والخبرير ، ولا الانتفاع الذي من ذلك ، فولاً واحدً عند لأسحاب ونص عليه

واحدر الثبيخ التي الدس حوا الاعداع بالمحاسات وقال اسواء في دلك شجم البينة وعدره ، وهو قول للشافعي ، وأولاً إنه في والذات منصور

عَنْمِ . قُولِهِ ﴿ وَيَتَغَرَّجُ عَلَى ذَلِكَ جُوازُ يُسِّمِا ﴾

أن مصف وعبره حرحوا حوار البيع من رواية جواز الاستصباح به تعيم : شمل قوله ﴿ لرَّامُع ، أَنْ بَكُونَ بموكاً لَهُ ﴾

الأسير لو باع ما كه . وهو صبح . صرح به في الفروع وغيره قوله ﴿ قَوْلِهُ ﴿ قَوْلِهُ ﴿ قَوْلِهُ مَا عَالِمَ عَيْرِهِ نَفْيرِ إِذْنَهِ ، أَوَ اشْتَرَى نَفَيْلِ مَالَه شيئاً بَعَيْرِ إِذْبِهِ : لَمْ يَصِحُ ﴾

وهو المدهب وعليه أكثر الأسحاب وحرم به في الوحير ، وعيره . وقدمه في العروع ، والحجيز ، والاعامتين ، و لحاو بين ، والنصم ، وعيرهم .

وعمه يصلح ويقف على إحارة لمالك احتاره في العائق، وقال: لا قبص ولا إقباض قبل الإجارة

فال بعض الأصحاب، في طريقته الصح و نقف على إحارة المالك . واو لم يكن له مجيزي الحال .

وعنه محة تصرف النامب.

و بأتى حكم تصرفات الناصب الحكمية في «مه في أول الفصل النامس. قوله (وَ إِنْ اشْتَرَى لَهُ فِي ذِمْتِهِ بِنَثْيْرِ إِذْ نِهِ صَحَّ ﴾ إذا النترى له في درته ، فلا يحلو إيما أن يسميه في المقد أو لا . فإن لم يسمه و العقد صح العقد ، على الصحيح من الدهب حرم به في المحرر ، والوحير ، والفائق ، والرعاية الصغرى ، والحاويين ، وغيرهم

قال الزركشي : هذا للذهب المروف المشهور

قال في الدوخ صح على الأصح وقدمه في المحمص، والمعة ، والرعابة الكبرى وعبه لا يصح

و إن سماء في العقد الأصحيح مال المدهب أنه لا يصبح الجزم به في الحرراء وعدم وقدمه في الدوع ، وعيره الواحتارة القاصي ، وعيره .

وقال حکه حکم ما إد لم يسه وهو ظاهر کالام المصنف. فإن قوله « و إن اشترى له فى دمه سير إدنه له نشمل ذلك ، وهو ظاهر كالام الملوق ، واحتاره المصنف

قال في العائدة العشر س إدا تصرف له في الدمة دون المال ، فعلر يقان ، أهرهما : فيه الحلاف الذي في تصرف الهصولي ، فاله الذمني ، واس عقيل في موضع ، وأنو الخطاب في الانتصار .

والثاني الجرم بالصحة هذا وهو قول اخرقي، والأكثرين وفاله القامي ، وان عقيل في موضع آخر

واحتنب الأصاب : هل متقر إلى تسميته في النفد أم لا ؟ فسهم من قال : لا قرق ، تسهم ابن عقيل ، وصاحب المقني .

وممهم من قال إن سماه في المقد ، فهو كما تو شترى له نمين مناه دكره القاضي ، وأنو الططاب في انتصاره في غالب ظفي ، واس المي وهو مفهوم كلام صاحب الحور استعى .

الله في المسترى تمان عسم سلمة مبرد عميه سر تمان عدم الصحة ، قولا واحداً . وهي طريقة القاصي في المحروب الفصولي . وأحرى اخلاف فيه كنصرف الفصولي . وهو الأصنح . قاله في الفائدة العشرين

قوله ﴿ فَإِنْ أَجَارَهُ مَنْ اسْتُرَى لَهُ : ملكُهُ ، و إِلّا لَزِم مَنِ اسْتَرَاهُ ﴾
على حيث قد علصحة . وهذا المذهب وعليه الأصاب . وحرم مه في المحرر ، والشرح ، والملعة ، والوحير ، والمنور ، والحاويين ، وعيرهم . وقدمه في الغروع ، والرعامتين ، وعيرهم

وعه لا پمسكه من شترى به ، ، بو أخارم الدكرها في أا عابتين وقال في السكيرى بـ بعد دلك بـ إن فان السلك هذا ، فقال : اشتر ته نز بد فأخاره : ازمه الونجتمل أن لا بارم الشترى الشهى .

وقدم هذا في التلخيص ، إلماء للإصابة .

تخميم : حيث قد يدكه بالإحارة ، فإنه بدخل في ملكه من حين النقد على الصحيح من المدهب على النمي ، في الصحيح من المدهب الدهب القاصي في الحامم ، والمصنوبي وقدمه في الفروع

وقيل : من حين الإحرة حرم به صحب لمد ية

قال فى القواعد العقبية : و بشهد لهذا الوحه · أن القائمى صرح بأن حكم الحاكم المحتلف فيه · إنه بعيد صحة المحكوم به ، واسقاد مس حين العقد - وقبل الحسكم كان باطلا ، التهمى .

فائرة : لو قال : مته لر بد . فقال : اشتر ته له : نقال ، على الصحيح من المدهب . قدمه في الدروع ، والرعاية الكبرى . و يحتمل أن يلزمه إن أجاره قال في الفروع : و إن حكم نصحته ، نقد إجازته ، صح من الحكم دكره القاصى . وهو الذي ذكره في القواعد قبل ذلك ، مستشهداً به .

قال في الفروع : و يتوجه أنه كالإحارة .

على أن فيه أوحهين المنقدمين : هل يدخل من حين المقد ، أو الإحارة ؟ وقال في الفصول - في الطلاق في حكاح فاسد .. إنه يقبل الانترام والإلزام بالحكم ، والحكم لا تنشى، الملك ، بل يحققه . قال فی التنصیص ، صح علی الأظهر وقدمه فی انسی فی باب الرهی و وقیل لا یصح ، وحرم به فی السّور ، وأطلقهما فی الحرر ، والعروع ، والرعانتین ، والحائق ، والقواعد الفقهیة ، والأصولیة ، وانسی فی آخر الوقف

وقيل الحلاف رو شال ﴿ كَرِجَا أَوَ اللَّهُ فِي وَعَبْرُهُ ،

قال القاصى أصل الوحهين 1 من باشر امرأة بالطلاق بعتقدها أحسية ، هناست امرأته ، أو واجه بالعتق من يعتقدها حرة ، فناست أمنه ، في وقوع الطلاق والحرية روايتان .

ولان رحب في قواعده قاعدة في دلك ، وهي الفاعدة الحدمة والسنون ، فيس تصرف في شيء بطن أنه لا بملكه ، فتبن أنه كان بملكه في تسكه قوله (ولا يُصِيحُ يَنْعُ ما فتح عَنْوَةً وم " يُقْسَم)

هدا المدهب للاريب . وعليه حماهير الأسحاب وقطع به كثير ممهم وعمه يصح . دكرها الحدواني واحتارها الشيح نقى الدين رحمه الله تعالى ودكره قولا عنده

قت : والسل عليه في رمننا .

وقد حور الإمام أحمد رحمه الله إصداقها ﴿ وَقَالُهُ الْحَدَّ وَتَأْوِلُهُ القَاصِي عَلَىٰ معمها فقط ، وهنه يصح الشراء دون البيع ،

وعته يصبح لحاحته

قهله ﴿ كَأَرْضِ الثَّامِ ، والعِزاقِ ، ومِصْر ، ومحوِّهَا ﴾

الصحيح من للدهب: أن مصر مما فتح عنوة ، وه يقسم ، حرم به صاحب العروع وغيره من الأسحاب ، وقال في الرعاية : وكمصر في الأشهر فيها . فارة : أو حكم نصحه النبع حاكم [أو رأى الإماء المصنحة فيه فباعه] منح الأنه تختلف فيه قاله المصنف والشرح وإن أقطع الإماء هدد الأرض ، أو وقفها فقيل اليصنع ، وقال في النوادر : لا يصنع ،

قدت الصواب أل حكم الوقف حكم اليع ، وأعلقهما في العروع وقال الشيع تقى الدين : لوحم الإمام فيثاً ، صار ذلك حكا باقياً هيها وأعاً ، وأمه لا مود إلى العامين

تنهم : يحتمل قوله ﴿ إِلَّا اللَّمَا كُنَّ ﴾ .

أمها سواء كانت محدثه مدالفتح، أو من حمله الفتح وهو احتيار حماعة من الأصحاب، ظله في المروع - وتجمله كلامه في المعنى، والشرح، والحدر، والرعاسين والحاويين، والوجيز، وغيره

لقن ان الحسكم _ فيس أوصى شائد ملسكه ، وله عصر في أرض السواد _ قال ـ لاتباع أرض السواد ، إلا أن تباع آلتها ـ

ونقل المرودي المنع قال في الفروع : وظاهر كلام القاصي ، والمنتحب ، وعيره · التسوية . وحزم به صاحب الحرر . افتحي

والدي قدمه في الفروع : التفرقة - فقال : و بيع ساء بيس سبه ، وغرس محدث مجمور

قلت: وهو طاهركالاه المصلف هذا ، وكلام أكثر الأصحباب الأن الاستثناء إحراج مالولاء للدحل والمصلف ، بذاكر إلا مافتح عنوة الأما الحادث فا وحل ليستشى ،

> ونقل المروقي ويعقوب للتع . لأنه سيم . وهو دريمة ودكر اس عقيل الرو سين في الساء - وحوره في عرس .

وماقدمه في الدوع : هو ظاهر كلامه في الكافي . فإنه قال ﴿ فَأَنَّ اللَّهِ كُلُّ

في المدائن. فيحور بيمها. لأن الصحابة رضى الله علهم اقتطموا خطط في الكوفة والنصرة في رمن عمر رضي الله عنه، و نبوها مماكن وتبانعوها من عير مكير فكانت إحماعاً. انتهى ا

واقتصر على هذا الدليل.

قلت : وهدا هو الصواب .

الثانى: قوله (وَأَرْضِ مِن العِرَاقِ فُتِحْتُ صُلْحًا ﴾

سى أنه بحور بيع هده الأرض لكن بشرط أن يكون لأهلها ، كامثله المصنف ولا يصح بيع ما فتح عنوة وبحوم وكذلك كل أرض أحلم أهلها عليها كالمدينة وشبهها الأمها ملكهم

وقول الصنف ه ولا يصح بيع ما فتح عنوة ٥ الكون عمر وقعها . وكدا حكم كل مكال وقف كا تقدم . وليس كل ما فتح صابعاً يصح بيمه ، ال لا الد أن تكون موقوفة

قوله ﴿ وَيَجُوزُ إِجَازَتُهَا ﴾

هذا الدهب . نص عليه . وعليه جاهير الأصحاب.

وعنه لا يحور - دكرها القاصى ، وابن عقيل ، وصاحب المنتعب ، وعيرهم . واحتار في الترعيب : إحارتها مؤقتة .

قوله ﴿ وَلَا يَجُوزُ مَيْعُ رِبَاعِ مَكُمَّةً وَلَا إِخَارَتُهَا ﴾

هذا هو المدهب النصوص . وهو منى على أثب مكة فتحت عنوة على الصحيح من الطرافتين .

والصحيح من المدهب أنها فتحث عنوة ، وعنيه الأصحاب وعنه فتحت طلحا

وقال ان عبدوس في تدكرته : وأكثر مكة فتح عنوة .

فعلى المدهب: لا بحوز بيع ر ناعها _ وهي المزل، ودار الإقامة _ ولا إسارتها، وهو الصحيح من المدهب. وعليه أكثر الأصحاب

وقيل . يحور احتاره المصف ، والشارح .

واحتار الشيخ "في الدين حوار بيمها فقط . واحتاره ان القيم في الهدى . وعنه يحور الشراء لحاجة .

وعلى المدهب أيضًا ؛ لو سكن بأحرة لم رأتم بدفعها ، على الصحيح من الروايتين ـ حرم به بنصف ، والشارح .

وعنه إسكار هدم اللبغ . حرم به القاضي لالنزامه .

وقال الإمام أحمد رحمه الله : لايسمي لهم أحده

قلت عالِي بهذه المدالة.

وأطلقهما في الفروع ، وقال - سوحه مثله فيمن عامل بعِيمة ومحوها في الريادة عن رأس ماله

وقال الشيخ تمي الدين : هي سافطة ، يحرم بدلها . ومن عده فصل في فيه لوحوب بدله ، و إلا حرم . نص عليه .

نقل حسل وعدره سواه العاكف فيه والباد وأن مثله السواد وكل علوة . وعلى الرواية الله ية في أصل لمسألة : يحور البيع والإحارة اللا تراع . الكل يستقى من ذلك مقاع الساسك وكالمسمى ، والمرمى ، وبحوها . بلا تراع .

والعلم يقة الثانية إن يحره يبع عامها وإحارثها أن الحام حريم المدت و للسحد الحرام وقد حدد الله للماس سواء العاكف فيه والماد فلا يحور الأحد التحصص عسكه وتحجيره الكن إن احتاج إلى مافي بده منه سكنه ، وإن استعنى عنه وحب بدل فاصله المحتاج إليه وهو مسلك الل عقيل في نظر بانه . وصليكة القاضى في حلاقه .

واحتاره الشيخ تتى الدين ، وتردد كلامه في جواز السع فأحره مرة وسمه أحرى .

والرق : الحرم كمكة على الصحيح من الدهب ، حرم له المصلف ، والشارح ، وصاحب ارعاية ، وعيرهم وقدمه في الفروع وعنه له البناء فيه والاغراد به ،

فائرة أمرى لاحاج على مراع مكة ، لأنه حرية الأرص وقال في الانتصار على الأولى : بل كسائر أرض العنوة ، وهو من المفردات ، قال المحد : لا أعم من أحر صرب الخراج عبها سواه قوله (ولا يحورُ بينمُ كُلُّ ماه عِدَ ، كمياه المُعيُونِ ، وَنَقَع ِ البِيْرِ ، وَلَا ما في المعادِنِ الحَارِيَةِ ، كَالْقارِ والمنح والنَّعُطِ وَلَا مَا يَعَبْثُ فِي أَرْضِيْهِ مِنَ السَكَلاه

هذا مسى على أصل وهو أن الماء العداء والمعادن الحارية ، و لكلاً النائث في أرضه : هل تملك علك الأرض قبل حيارتها أم لايملك ؟ فيه رو ندن إصراهما : لاتملك قبل حيات تداتر داله ، وهو المدهب

والشوك

قال المستف ، والشارح : هذا ظاهر المدهب ، وحرم ، في الوحير ، والطلاصة ، وغيرها ، وقدمه في الهذاية ، والتلحيص ، و لحرر ، والعروع ، والعرب ، والعائق ، وغيرها

والروام النامة . تملك دلك عجرد ملك الأرمن احتاره أنو تكر مال في الدعدة الحامسة و لثمانين و أكثر النصوص عن أحمد على على الملك ، وأطلقهما في المدهب

ورأى هاتل ارو سال في كلام النصيف في باب إحياء موات ... وكثير من الأصحاب وكروهما هناك قعلى المذهب الابحور شاك الأرص بيع دلك، ولا يتلك سقد البيع ، كل يكون مشاتر به أحتى به من عيره.

وعلى المدهب أيضاً : من أحد منه شيئًا ملكه على الصحيح من المدهب . نعن عليه ، وعليه حاهير الأصحاب ، سكن لا يحور له دخون ملك عيره سير إدن رابه ، ولو استأدنه حرم منعه إن ما يحصل ضرر .

واحتار ان عقيل أنه لاغدكه لأحده وحرحه رواية من أن النهى يتمع لحيك. وعلى الروانه الذنية : رجور مسالك الأرض النصرف فيه النا أثر ما النقل الملك لأنه متولد من أرضه ، وهي مملوكة 4

وحول دلك انسح في الدين في مُقْطَع محسوب عليه ، ير بد "مطيل ماستجفه من روع و بيم الما

قال في الاحتيارات · وإنمورا بع السكلاً وخود، والموجود في أرضه إدا قصد استثماله

وعلى الروائة التانية أيماً · لا يدحل الطاهر منه في بيع الأرضى إلا تشرط ، مواه قال « بحقوقها » أو لا . صرح به الأصاب .

ودكر المحد احتمالا بدخل فيه . حملا للقر سة العرفية كاللقط .

وله الدحول ترعى كالأ وأحده وبحوه الداء يحوط عليه بلا صبرر . نقله اس منصور . وقال : لأنه ليس لأحد أن يمنمه

وعنه مطله الفرودي وعبره (وعه عكم وهول .

قوله ﴿ إِلاَّ أَنَّهُ لا يَحُورُ له الدُّحول في مِلْكِ عَيْرِهُ مَمْيْرُ إِدْ بِهِ ﴾ .

قال في الحاوى ـ في رحياء لموات ـ وكد فال عيره من الأصحاب ولا شك في ساوها ماهو محوطاً ومايس تنحوط . ونص على الإصلاف من رواية مها

وقيد في معنى .. في إحياء الموات _ بالمحوط وهو منصوص من روانه ال منصور وهذا لانجتنف المدهب فيه افان التيميد كون التعييد أشاه بالدهب قال : والصحيح أن الإدل فيا عدا المحوط لا تعتبر محال انتهى وفال في القاعدة الثالثة والعشرين : هل يحور أحد ذلك تعبر إدنه ؟ على وجهبن .

ومن الأسمان من قال * الحلاف في عبر المحوط - فأما المحوط * فلايجور سير حلاف ، انتهى

وعبه عكميه ، بعنى . لا به-ل ذلك مطلفً ... وكرهه في التعليق ، والوسيلة ، والتبصرة

تبيهات

أمرها دكر نصب ها والمحد ، وعيرها ، رو له بحوار بيع دلك ، مع عدم اللك في ذلك كله

قال في القاعدة السابعة والتماس ، ولعله من بات الله وصة عما يستحق تمسكه المعنى

دات - صرح الثارج أن المجلاف الذي د كام المصاف ها منى على الملك وعدمه

الله في مانى في آخر كتاب الصيد : لو حصل في أرضه سمك ، أو عشش فيه طائر أنه لا بملسكه مدلك . فلا يحور بيمه على الصحيح وقيل : بملسكه

الرابع : طاهر قوله ؛ لايحور ببع مالى المعادل خارية ه أل المعادل العاطبة -كمادل الدهب والفصة ، والمجاس ، والرصاص ، والكحل، والفيرورج ، والزارجد، والباقوت ، وما تشبها لـ تتلك تلك الأرض التي هي فيها ، ويحور بيمها، سواء كان موجوداً حلياً ، أم حدث بعد أن ملكها . وهذا المدهب وعليه الأصحاب .

وقال فى الرعاية الكبرى سواءكان دلك فيها حصَّ ، أو حدث[دلك فيها] بعد أن ملكها .

تنميم : ظاهر موله ﴿ فَأَرْ يَخُورُ نَيْحُ الْآنِقِ ﴾

أنه سواء كان المشترى قدراً عليه أولاً وهو الصحيح . وهو المدهب وهو ظاهر كلام الأكثر .

قال في الفروع :والأشهر المنع

وقيل الصح بيمه القادر على تحصيله ، كالمصوب احتاره المصف ، والشارح ، والدائم ، وغيرهم وحرموا ، وذكره القامن في موضع من كالامه وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى .

قلت : وهو الصواب

فعلى هذه القول: إن تمر عن تحصيله كان له النسخ كالمصوب وظاهر كلامه أيف وكلام عبره - أنه لو اشتراه بطن أنه لابقدر على تحصيله، قبان تحلاف ذلك ، وحصله ، "نه لايضح - وهو أحد الوحيين

قلت ، وهو الصواب

وقيل: يصح وأطلقهما في القواعد الفقهية والأصولية

وفي المعنى احيّال «هرق بين من يعلم أن المبيع عصد «لمحر عن التسليم فيصد . و بين من لاحتم دلات فيصح

قوله ﴿ وَلَا الطُّيرُ فِي الْهَوَادِ ﴾

هدا مدهب مطلقاً ، وعليه جاهير الأصحاب ، وقطع به كثير معهم وقيل : يحور بيمه والحالة هذه ، إداكان بألف المكان والرحوع إليه ، واحته . في الفنون ، وقال ، هو قول الحاعة ، وأسكره من ، يحقق فائرة . لوكال العرج معلقاً ، و يمكن أحد الطعر منه ، أوكان السماك في مكن له يمكن أحده ، فلا محلوث إما أن علول المدة في تحصيله ، محيث لا يمكن أحده إلا سعب ومشقة ، أو لا علول المده في لا مطل المدة في تحصيله حر بيعه حرم به في المدى ، والمشرح ، والرعاسين ، والحدو بين وعيره وقاله الهاضي رجمه الله ، وعيره

وطاها كالامه في الليوم أل فيه وحيان

و إن طالت المدة و تمكّن سنبه ، كن لا يحصان إلا سعب ومشعة ، الاصحيح من المدهب حوال يعه وصححه لمصنف ، والذاح وقدمه في الشرح ، والهائق

وقال الفاصى لاحور بيمه والحالة هدم وأصعهما في اله وع

وأما إذا طالب لمده ، ولم يسهل أحده ، نحيث معر عن تسميه ، م يصح البيع ، معرد عن تسبيه في الحال والتعهل بوقت سنبه وهد المدهب وهو طاهر ساحرد به في أن عامل ، والحاويين ، والفائق ، وغيرهم ، وقلمه في الفروع ، وقال ، وطاهر الواضح وعدد الصح وهو طاهر لمثيل أحد تحيالته .

قوله ﴿ ولا المُعمُوب إلاَّ مِنْ عاصِيه ، أوْ منْ يَقْدِرُ عني أَحْدِه ﴾

بع المصوب من عاصبه صحيح للا تراع و يعه عمل بقدر على أحده من الماصب و صحيح ، على الصحيح من المدهب وحرم به في المعنى و والشرح ، والمحير ، وغيرهم ،

قال في الفروع وكدا الفادر عمله على لأصح وقدمه في الرعامة البكارى ، و لحاوى الصمار

> وعمه لا صح قدمه في العائق، والرعاية الصفرى -صلى المدهب الوعمر عن تحصيله فله المسح

قولِه ﴿ السَّادِسُ ؛ أَنَّ يَسَكُونَ مَمْلُومًا بِرُوِّيَةٍ ﴾

معنى من التعاقدين .

بصح البيع بالرؤية ، وهي تارة تكون مقرية للبيع وتاية بكون عبر مقارية البيع وتاية بكون عبر مقارية البين كانت مقارية لبيعه مع البيع بلا تراع ، وإن كانت مقارية لبيعه ، فإن دات على نفيته الصح البيع ، نص عبه الرؤية أحد وحهى ثوب سكي فيه إذا كان عبر منفوش وكدا رؤية وجه الرقيق ، وطاهر الضرة المنساوية الأحراء ، من حب وتمر وبحوها وماق الطوف من مائع متساوى الأحراء وما في لأعدال من حلس واحد وبحو دلك

ولا يصح بيع الأعوذج ، بأن يريه صاعا ويبيمه المبرة على أنها من جلمه ، على الصحيح مل لمدهب وقدمه في الدوم وعيره

وقبل: ضط الأعوذج كذكر الصفات . غل حمر ـ فس علج حراما وعول الدق عدمه ـ إدا عام على معله ليس له . ده

قلت : وهو الصواب

قال فی الفروع · قال القاصی وغیرہ وما عرفہ ۔ نصبہ ، أو شجه أو دوقه ــ هــكرؤ بنه ،

وعنه يشترط أن نعرف المبيع نقر ساً - فلا يصبح شراء غبر حوهري حوهرة . وقبل : ويشترط شمه ودوقه .

قوله ﴿ فَإِذَا اشْتَرَى مَالُمْ يَرَهُ وَلَمْ يُوصَعَىٰ لَهُ ، أَو رَآهُ وَلَمْ يَسَلَمُ مَاهُو؟ أَوْ دُكِرَكُهُ مِنْ صِعتهِ مَا لَا يَكُنِّي فِ السَّمَ ۚ لَمْ يَصِحُ البَّيْعِ ﴾

إدالة تر الدبيم عدرة يوصف له ، وتارة الأموصف الديان لم يوصف له : لم يصح البيع ، على الصحيح من المدهب . وعلمه الأصحاب .

وعنه نصح فنها حسل واحتاره الشيخ تني الدين في موضع من كلامه واحتدره في الفاتق وصعه الشيخ نقى الدين في موضع آخر . تسهيم : محل هذا : إدادكر حديه . فأما إدا لم يذكر حديه ، فلايصح . رواية واحدة . قاله القاضي وعيره .

و إن وصف له ، فتارة بذكر له من صفته ما يكنى فى السلم ، وتارة بذكر مالاً يكنى فى السلم ، فإن ذكر له من صفته مالاً يكنى فى السلم : لم يصح البيع ، على الصحيح من المدهب .كما قدمه المصنف هذا . وعليه الأصحاب .

وعبه يصح . وهو من مفردات المدهب .

صلى هذه الزوامة ، والزوامة التي احتاره الشيح تنى الدين ، في عدم شتراط الرؤية : له حيار الزؤمة ، على أصح الزوايتين ، وله أيضاً فسح المقد قس الزؤمة على الصحيح من المدهب ،

وقال ابن الجوزى : لا فسخ له كإمصائه

وليس له الإحارة قبل الرؤية . قاله المصنف ، والشارح ، وصاحب الرعامتين والحاويين ، والعائق ، وعيرهم وللمائم أيف الحيار إذا ناع ما يرم وقب مصحته على تلك الروانة ــ عند الرؤية - دكره المصنف ، والشارح وعيرها .

وانرناور

إمراهما: لو قال: ستك هذا السل تكد ، فقال: التربته فيس فرساً الوحدراً له أن يستح ، على الصحيح من المدهب قدمه في العروع وقيل: يصبح ، وقه الخيار قدمه في الرعاية التكارى ،

وقيل: بل على الفور . وأطلقهما في العاثق .

وصه لا خيار له إلا بسيب . قال في الفائق : وهو بعيد

ودكر فى الرعايتين ــ فيا إذا رأى عيما وجهلها ، أو ذكر له من الصعة مالا

يكهي في السلم ــ روانة الصحة . وقال : وله حيار الرؤية على العور ، وقبل : في محلس الرؤية - انتهى

وقال في المعنى ، والشرح ، والل رزين : إذا قل عصحة بيع العائب بثلث الحيار عند رؤية المسع و لكول على العور

وقيل: يتقبد الحجس الذي وحدت مه الرؤية (شهي.

وقال فى الفروع وللمشترى الفسيح إدا طهر بحلاف رؤية سابقه ، أو صفة على التراحى ، إلا تمامدل على الرصا من سَوْم وتحوه ، لا تركو به للداية فى طر بتى الرد . وعنه : على الفور

وعليهما متى أعلل حقه من رده فلا أرش في الأصح النهى قوله ﴿ وَإِنْ دُكُو لَهُ مِنْ صِفَتَهُ مَا يَكُنِي فِي السَّلْمِ ، أَوْ رَآهُ ، ثُمُّ عَقَدًا مَدْ دَلِكَ بِرَمَنِ لاَ يَتَعَبِّرُ فِيهِ ظَاهِراً : صَحَّ في أَصحُ الروايتين ﴾ . وهو المدهب ، وعليه الأصحاب .

والرواية الأحرى لا يصبح حبى يراه

سبر : ظاهر قوله ه أو رآء ثم هقدا بعد ذلك فرمن لا تتمير فيه ظاهراً ، أمه لو عقد عليه عدد ذلك فرس إحسن التمير فيه وعدمه على السواء ، أمه لا يصح العقد وهو صحيح وهو المدهب وهو طاهر كلام كثير من الأصحاب وهو طاهر ما قدمه في الفروع ، وقدمه في الرعاية الكبرى ،

> وقيل : يصح ـ حرم به في المحيى ، والشرح . وأم إد عقده سد الرؤية برس يتعيرفيه طاهراً : لم يصح البيع .

فامرة : متى قسا : يصح البيع داهمة : صح بيع الأعمى وشراؤه عص عليه كتوكيد

وقال في لمعي ، والشرح : فإن أمكن معرفه اسبع بالدوق ، أو بابشم . صح بيع

الأعمى وشراؤه، و إن لم تمكن : حار بيعه بالصفة كالنصير - وله حيار الخلف في الصفة - اشهيا

وقال في الكافي : فإن عدمت الصعة وأمكن معرفة لمبيع بدوق أو شر : صبح و إلا فلا

قوله ﴿ ثُمُّ إِن ْ وَجِدَهُ لَمْ ۚ كَيْتَغَيِّرُ ، فلا حِيَارَ لَهُ . و إِنْ وَحَدَهُ مُتَعَيِّرُ ا غَلَهُ الْفَسْخُ ﴾

يسمى هذا حيار أعلف في الصفة الآنه وحد سوصوف تحلاف الصفة واعل أن المشترى الصبح إن وحده صغيراً ، أو وحده على خلاف ما وصفه له ، على الصحيح من المذهب مطاقاً .

وقبل له الفسح مع القنص ، و تكون على الترجي إلا أن يوحد منه ما بدن على الرصا ، من سوم وعموم . لا يركو به الدامة في طر بق ارد

وعده : على الفور - وعليهما متى أنطل حقه من الرد، فلا أرش في أصح الوحهين . غاله في الفروع . وتقدم كلامه في الرعابة ، والشرح

قوله ﴿ وَالْقُوْلُ فِي دَلْكُ فَوْلُ الْمُشْتَرِي مَعَ يَمِيهِ ﴾ .

سمى : إذا وحده متميراً ، أو على حلاف ماوضعه له وهذا المدهب حرم به فى انسى ، والشرح ، والوحير وغيرهم . وقدمه فى الفروع ، والرعابة ، وغيرهما . قال فى الرعاية : وفيه نظر

وقال المحد * دكر الناصي ، وأنو لحطاب ، وان عقيل ، سموم كلامه إدا احتلافا في صفة المسم حل شحالفان ، أو القول قول النائم ؟ فيه رواينان وسياتي قال في النكت بـ سد أن قدم أن القول قول المشغري بـ و بتوجه فيه قولان. أحداما ، بقدم قول النائم والثاني : شحالفان

قال وحل الأسحاب المدهب هـ قول المشترى . مع أن المدهب عدم ...

فيا إذا قال . ستى هدن عائة قال : من أحدها محمسين أو عائة بـ أن القول قول البائع الآن الأصل عدم بيع الآح . مع أن الأصل السابق موجود هما وهو مشكل النهى

فالمرة : البيع بالصعة وعال

المرهما ؛ بيع عين معنه النش أن علول المباث عدى التركى ، ويد كو صفاله الهذا يتقسح المقدعلية برده على البائع ، والمله قال قنصه الويجور التفرق قبل قبص الحمّن ، وقبض المبيع ، كبيع الحاضر

الثانی - بیم موضوف غیر معین مثل أن نقول مسلت عداً ترکی شم پستقصی صفات السلم فیصح علی الصحیح می الدهب قطع به فی الحمم السکندر ، و مستوعب ، و شی ، و اشرح ، وابوجدر ، وعبره

قال في الكت : قطع به جاعة .

عال في الرعالة صبح النبع في الأفيس ودلك لأنه في معنى السلم في الأفيس ودلك لأنه في معنى السلم في الدله لم في سيم إليه عبداً على عبر ماوسفه له ، فرده على ماوسفه له ، فأندله لم نفسد المقد ، لأن المقد لم نقم على عبر هذا

وقيل لا يصح البيع أوحكاء الشيخ بني الدين روانة أوهو طاها ماه كره في التلخيص . لأنه التنصر عليه

وقبل : لانصبح إن كان في ملحكه ، و إلا فلا واحدره الشيخ تتي الدين . وقد نؤخذ هذا من كلام المصنف في قوله ، ولا يصبح بيم مالا تملسكه بجمل و شتره و يسلمه ، وأطلقهن في الفروع .

صلى المدهب الانجور التعرق عن محسن المقد قبل قبص المبع ، أو قبص أنمه على الصحيح من المدهب وقدمه في معنى ، والشرح ، والرعابة الكبرى وحرم به في الوحير وقال القاصى: يحور وهو طاهر ماحرم به فى المستوعب فى أول باب السلم. قال فى الفروع: قطاهره لا يعتبر تعيين أنمه وطاهر المستوعب وعيره: يعتبر. قال فى الفروع، وهو أوى . ليحرج عن بيع دين ندين وأصلق الوحهين فى الفروع.

فالرم : دكر القامى وأحماله - أنه لا يصح استصباع سلمه الأنه باع مابيس عدد على عير وجه السّل ـ واقتصر عليه في الفروع

وفالوا أيصاً: لا يصح بع ثوب سعج مصه على أن يسبج ميه وعللوا - تبعاً للقاصي - شربيع السوج سع عين ، والباقي موصوف في القمة ، ولا يصع أن تكون الثوب الواحد معمه سع عين و مصه مسر فه الآن الدقي سَمْ في أعيان ودلك لا يجور ، ولأنه بيع وسَمَّ واستتحار ، فالمحمة عائمة ، فهي مسلم فيه والسبج استتحار ، واقتصر على ذلك في استوعب ، والحدو بين ، والدوع ، والسبج استتحار ، وقدمه في الرعابة المكبري ، وقال ، وقيل : يصح بيعه إلى المشترى ، إلى صح حم بين بيع و إحارة منه مقد واحد الأنه بيم وسنم ، أو شرط فيه مع البائم ، انتهى .

وإن أحصر اللحبة و ماعها مع النوب ، وشرط على الدئع نسخه على روايتين في اشتراط سعمة الدئع ، على ماياني ، دكره في استوعب ، والحاويين وعبره . قوله ﴿ وَلَا يَجُورُ مِينَعُ الْحُمْلِ فِي الْبَطْنِ ، وَلَا اللَّهَ فِي الْفَرْجِ ﴾

بیع الحل فی النطن سهی الشمارع عمه علا یصح بیمه إحماعً وهو بیم د المغر a وسهی الشرع أنصاً عنه خال أبو عبید . هو سكون الحم وقال أبو عبیدة والقنبی : هو هنتمه و شمی و حد

وسهى الشارع أيصاً عن مع المصامين والملاقم عال أنو عبيد \$ الملاقيح \$ الأجنّة . و \$ المضامين \$ ما في أصلاب القحول وقال الله الأعراق ۵ المح. ۵ مای نطق الدقة . والمحر : الربا . والمحر : القار . والمحر - لمحاقلة ، والمراسة - انتهى

وقيل ۵ المصامين ۵ ما في نطومها . و ۵ اللافيح ۵ ماي ظهورها.

وعلى التفسير بن هو عبر غَسَب الفحل هند الأكثر بن ـ لأن عسب الفحل : هو أن يؤخر الفحن بدرو على أنتى عدره - وظاهر ما فى التلخيص : أن اللكي فى الطهور هو عسب الفحن

وفان في الدوع سع الحل في النظل هو بيع المصامين وهو الحمر التهمي . وعلى كل حال لا بجور بيع عسب الفحل _ وهو صرابه _ بلا تراع . و بأتي في الإحارة حكم إجارته

وأما بيع الذي في الصرع . فلا يصبح - قطع له لأصحاب . إلا أن الشبيح تقى الذين ظال إن ناعه الله موصوفًا في الدمة ، واسترط كونه من شال أو نقرة معينة الجا.

> وحكى ال ر. م في بهامه في حوا البعه الحلاق وأطلقه قوله ﴿ وَلَا الْمُسْلُكُ فِي الْقَارُ ﴾

مى لا يصبح بيعه وهو الما هـ وقطع به الأسماب إلا أن صماحب. القروع وجه تخريجاً واحتمالا بالجو .

وقال : لأنها وها، له يصونه و بجمطه ... فنشه ما ما كوله في حوفه ، وتحار دلك يعرفونه فيها ، فلا غرز ، اختاره صاحب الهدى

> قلت: وهو قوى في النظر قوله ﴿ وَلَا الصُّوفَ عَلَى الطَّهْرَ ﴾ .

على لا نصح بينه . وهو الدهبُ . وعليه الأسحاب وعنه يحور تشرط خَرَّه في الحال

تىت : رف قوة ،

وأطلقهما في المدهب وقدمه ان عدوس في تدكرته بأل كون متصلاً مجتيّ قلت : حيث قلنا بطهارته ، والانتفاع به : لا بشترط دلك وهو طاهم كلام الأكثر

فائدة : لو اشتراه نشرط القطع ، وتركه حتى طال عسكه حكم الرطمة إذا طالت ، على مابد كره في باب بع الأصول والتمر ودكره الصلف ، والشارح قوله ﴿ ولا يَجُوزُ أَنْ أَيْدِينِع عَبْدًا عَيْر الْمُمَيِّلِ ﴾

ピノメ

قوله (ولا عندًا مِنْ عبيدٍ . ولا شامَّ مِنْ تصيم)

هذا اللهب . وعليه الأصاب . وصرحوا يه .

وطاه كلاء الشرعب أي حد ، وأبى الحياب أنه نصح إن أساوت قيمتهم .

قلت: هذا كالمتطر وحوده

وقال في الانتصار ، في مدألة عيين المود : إن ثنت للنباب عاف وصعه · صح إطلاق العقد عليها كالنفود . أوماً إليه الإمام أحد

وفي العرداب " نصح بع عند من ثلاثة أعد ، شرط الحيار

فامر في : لا بصح سم المعروس في الأرض الذي يظهر ورقه فقط ، كاللفت ، والفجل ، والجور ، والفلفس ، والنصل ، و لثوم ، وبحو دلك ، على الصحيح من المدهب على عليه وعده جاهير الأصداب ، وحرم به في المعنى ، والشرح ، وعيرها ، دكراه في [١٠٠] يتم الأصول و الثر

وقین نصح ، و خدره الشیخ تنی الدین - وقال ، خدره بعض أصاب . و خدره ی الدانی

قال في ترعايتين ، قدت . و پختمال الصحة : وله اخيار بعد فلعه .

قال في الفائق : وخرحه اس عميل على رواستى الدئب قال الطوى في شرح الخرق : والاستحسان حواره . لأن الحاحة داعية إليه والمرر يمدهم باحتهاد أهل الحرة والدراية به وهو مدهب مالك استهى قوله (وَلاَشَحرة مِنْ نُسْتَالِ ، ولا هَوْلاه المبيد إلا واحداً عير مُمين وَلا هذا التَّطيع إلاَ شاءً)

للاتراع ونص عليه

فائرة · لا بحور سع النطاء قال قنصه - لأنه عار ومحمول ، ولا سع رقمة به . وعنه بييمها موص مقبوض .

تنبير قوله ﴿ فَإِنْ بَاعَهُ تَعِيرًا مِنْ هَدِهِ الصُّبْرَهُ صَمَّ ﴾

مقيد بأن تكون الصبرة أكثر من قعير ، وهو العاه من كالاميم ، ومقيد أيساً بأن تكون أجزاؤها مقساولة العم احتلفت أحراؤه الله السبح السبع على الصحيح من المدهب ، كفشرة "قال القرابة ، و محدًا من قرابة إلى قرابة بحمم ماسع به من العرفثلاً ، أو الشعير المختلف الأوصاف .

وقيل ، نصح من دلك صبرة على القرابة ، و يحتمله كالام المصف وقال ابن رزاين في شرحه : و إل باع نصفها ، أو تنشها ، أو حراماً منها : صبح مطلقاً ، لظاهر التصوص ،

وقيل : إن احتدث أحر ؤها _ كصدرة غال الفرية _ م نصح اسهى وهذه سألة عير مــألة المصنف فيها علم

فالر تال

إهداهما: له معت الصبرة كلم إلا قميراً .كان هو المايع قاله الأصح ب الناسة - له فاق قفرال الصبرة المتساوية الأحراء ، أو ماع أحدهم ممهماً صحح قدمه في الرعامة فال في القاعدة الحاســة حد المائة · ظاهر كلام القاضى : الصحة . لأنه دكر و الحلاف صحة إحارة عين من أعيال متقاربة النفع . لأن المنافع لاتتعاوت كالأعيال النهبي .

قلت : وهو الصواب ، و يحتمل أن لانصح - محمه في التلجيص ، وال احتمالان مطلقان في الدوع ، والقواعد

قولِه ﴿ وَإِنَّ نَاعَةُ الصُّبُرَةَ إِلَّا تَقِيرًا لَمْ يَصْحٍ ﴾

هذا المدهب للا ريب وعليه الأصاب. قال في المعنى والشرح ، والعروع وعيره : لم يصنح في ظاهر المذهب

وغله نصح ، وهو قوی و أطلقهما فی انجر، ، و برعابتین ، والحادی الصمیر ، والدائق

تعبير امحل اخلاف إدا لمنطقة أوانها . فأما إن عما قعرانها : فيصح للاوع الله في المستوعب وعبره وهو واصح

فالرق لا مشترط معرفة عاطل الصارة ، وكد لا يشترط قدوى موضوعها على السحيح من المدهب وعليه الحهور وشرطة أنو تكرف النصية ، إلا أن تكون يسيراً

قدی المدهب میرطهر بحثها راوهٔ وانحوها . حیر الشتری میں الرد والإمسائه، کا به وحد ناطب ردیگ میس علیه

و يُعتمل أن يرجع عش مافات قاله الن عقيل و إن طهر أحتها حمرة ، أو باطها حير من طاهرها قلا حيار للمشترى وللد أم الحيار إن لم يعلم ، على الصحيح من المدهب ، ويحتمل أن لاحيار له قاله الصعب ويحتمل أن يأحد مها ماحصل من الانخفاص قاله أس عقيل

وحتار صاحب التنجيص ٠ أن حكم المدألة الأولى حكم مالو باعه أرصا على

أمها عشرة أذرع ، فعات تسعة . وحكم الثانية حكم مالوطعه على أنها عشرة فبانت أحدعشر .

فائرة : استشاء صاع من تمرة بستان كاستشاء قعبر من صُرة . قاله الأصحاب. وأطلق الخلاف في هذه المسألة في للمستوعب ، والمحرر ، والفائق ، وغيرهم . وجزم أبو محد الجوزي بالصحة فيها .

و بأتى قريبًا : إذا استفى سُناعًا من صبرة أو ستان وبحوه ، كثنث ور م قوله ﴿ أَوْ الْمَرَةِ الشَّجَرَةِ إِلاَّ صَاعًا : لَمْ أَصِيحَ ﴾ في هذه السَّالة طريقان

أهرهما: أن حكم استثناه صاع من شحرة كاستده قدير من صبرة . وهي مر نقة مصنف ، والشرح ، وصحب المستوعب ، والدعد عن وحرم مه في الوحير وأطلق اروايتين فيها في استوعب

والطريق الثالي: صحة استناه صاع من شجرة ولو متمنا من صحته في الصبرة.
وهي طابقه القاصي في شرحه ، وحاممه الصعير وقاسم، على سواقط الشاق.
وقدمها في الدوع فها ما معلى ما اصطبحناه في الحصة ورد الصنف والشرح دلك

قوله ﴿ وَإِنْ نَاعَهُ أَرْضًا إِلاَ حَرِيبًا أَوْ حَرِيبًا إِن مَنْ أَرْضَ يَعْمَانِ جُرْنامها : صح وكان مُشاعًا فِيها وَإِلاَ لَمْ يُصِح ﴾

بعبى و إن ما مله، حرباب لم يصح ، وكدلك الحسكم بو باعه درعاً من ثوب . واعلم أسهما إدا علم الحربان ، والأدرع في الثوب : صح البيع ، وكان مشاعا . وإن لم بعد دلك : لم صح ، على الصحيح من سدهب

قال في الفروع فيهما . لم يصح في الأصح . دكره صاحب المحر . لأنه لا معيدًا ولا مشاعاً وحرم مه في المعني ، والشرح ، والعائق وعيره وقيل: نصح وهو من الفردات.

ولو قال: بمنك من هذا الثوب من هذا الموضع إلى هذا: صح فإن كان القطع لانقصله قطعد، وإن كان ينقصه وتشاحا صح، وكانا شريكين فيه على الصحيح من المذهب.

وقال القامي · لانصبح ، وعلله مأنه لا يمكن تسلم سبع إلا نصرر مدحل عليهما ، واقتصر على قول القاضي في المستوعب ، والحاوي الكبير .

قال في الرعالة المكترى ، وهو سيد .

فالرق أو ماعه عشرة أدرع، وعين الانتداء دون الاشهاء م يصح البيع .

من عليه ، ومثله لو قال سنت نصف هذه الدار التي تبيى دكره الحد وعيره

قوله فر و إل أباعة حيو ما ما كولاً إلا رأسه وجلده وأطراعه : صح)

هدد المدهب عن عنيه وعنيه حاهير الأسحاب ، وحرم به في المهي ،
والشرح ه والحر ، والعدائق ، والوحير ، والرعاية الصعرى ، والحاوى الصعير ،
وعيره ، وقدمه في الفروع ، والرعاية السكيرى ، وهو من مفردات المذهب ،

فوالر

الرَّولِي : لو أبى المشترى ذبحه لم يحمر عليه على الصحيح من المدهب المستولي عليه . وعليه أكثر الأصحاب و يلزمه قيمة دلك على التقر سب من عمله . وقيل : بحمر ، وهو احتمال في الرعامة .

وقال فی الفروع . و توجه آنه متی به ندیجه کون نه الفسح ، و إلا فقيمته . وعلم به ادهم . اشهمی

 الذائة . بو ناعه الحلد ، و رأس ، والأطراف ، منفردة : م يصح و إن صح استشاؤه حرم به بي المنبي ، والشرح ، والعروع ، وعيره سدم اعتباده عرفا ، ولأن الاستشاء استفاء ، وهو يجالف النقد المندأ ، لحوار اسبقاء للتباع في الدار المبيعة إلى رفعه المعتاد ، و خاه ملك النكاح على المعتدة من عيره ، و طريده و عصحة يم الورائة أمة موسى محملها دون حلها .

فات الذي علم أن ما دهم للدم الصحة الرداء كن الثانة المشترى عين كانت للمشترى تا فيتحرج على الوحيين عيما إداماع الثرة قبل دو صلاحها س الأصلُّ له م إلا أن يعشر على فوق بيسها

الرابعة أو سنتى جزءاً مشاعاً معاوما من شاة : صح ، على الصحيح من ______ ملاهب ،

عال في الدوع صح على الأصح وتصره المصلف ، والشارخ و حدره مي عقبل وغيرهم .

فال في مستوعب: وهو الصحيح عبدي

وغنه الأيصح احتاره الناصي وفاسه غلى استناه الشجراء

وأطلق وحيين في التنجيمي وغيره ، ورد فياس القاصي أن الشجر محيول، ولا حيالة هما .

وحمل اس عقبل كالام عاصي على أنه استثنى برابع لحم الشاته ، لا يا بعها مشاعا . ثم احتار الصحة في ذلك أبصا

الهامسة . لو سنتنى مشاعا من صدره أو حالها ، كثنث وراح ، أو حر، كثلاثة أثمانه صح البيع والاسنتاء على لصحيح من مدهب

فال المصنف والشارح ، دكوم أصحاب

ظارق الدوع صح على الأصح . وقال أو تكر ، و بن أبي موسى : لاصح .

قولِه ﴿ وَإِنَّ اسْنَتْنَى خَلَّهُ : لَمْ يَصِيعَ ﴾ . هذا المذهب، وعليه الأصحاب .

قال في القروع: لم يصبح في طاهر المذهب وعنه : يصبح . تقلبها ان القاسم ، وسندي وأطلقهما في المستوعب ، و لمحر ، والرعايتين ، والحاوي الصمير ، وغيرهم : قال نائم المفردات :

حمل المبيع كالإما يستنى أطراب شاة هكدا في المعنى فالمرفح ، لو استنبى لحن في الستى : صبح قولاً واحداً ، على ماياً بي في الله ، فاله عبر واحد من الأصحاب قال في الرعالة : صبح على الأصبح .

فواثر

اهراها : است، رطل لم أوشح اكاسته، لحن، على الصحيح من المدهب حرم به في المحرر ، وعيره وقدمه في العروج وعيره

وقال أو اوقاء المدهب سحة استشاء طل من حم

الثانيخ. صح بيم حيوال مداوح او صح بيم لحه فيسه ، والصح بيم عليه وحده

هد المدهب في دلات كله عدمه في العاوع ، واحتاره الشيخ على الدين وعيره وفان في التنجيعين وعيره الأنسخ بيع اللحم في احدد ، ولا بيع الحلد مع اللحم قبل السنخ ، اكتماء تروًا له الحلد و نصح بيع الرموس والأكارع والسموط .

فان الشبح متى الدين بحور بيمه مع حلاه هيماً كاقس الدبح وسمه سص متأخرى الفقيرة ، طاماً أنه بمع عالمت بدون رؤانة ولا صمة .

فال : والدلك تحور بيع اللحم وحده واحلد وحده

الثالثة : لو ع حاربة حاملا بِحُرّ : صح البيع . على الصحيح ، احتاره المصنف والشارح . قال في الفائق · صح في أصح الوحيين . وقال القاضي الانصح. وقدمه في الرعانة الكبرى ، وقال الله فيه روائيل. وأعلقهما وأطلق وحيين في القاعدة الثالثة والثلاثين

الرابع " قال المصنف ، وصاحب التنجيعي ، والشرح ، والناظم ، وان حدال وعيره : أو عد ألف حورة ووصعهالي كيل ، ثم صل مثل دلك اللا عُدر ما مصح . ونص عليه .

قوله ﴿ وَيَعْمِيحَ لِيغُ البَّافَلا ۗ وَالْحُورِ وَاللَّوْرِ فَى قَشْرَتِهِ ، وَالْحَبُّ النُّشَتَّدّ فِي شُنْبُلُه ﴾

هذا المدهب وعليه الأصحاب قاطلة ، وقطعوا له إلا أنه قال والتنجمين: يصبح على الشهور عنه ، مسو ،كان ف إنه له صلاح طاهر ، أو لم يكن قوله ﴿ الشَّالِعُ * أَنْ يَكُونَ النَّمَنُ مَمَّلُوماً }

فامرتان

فال في الدروع - و الصح في الأصح - وصححه في الترعيب في التابية وقيل - الابصح فسهما - و مجتمعه كلاء المصنف هذا - وأطلقهما في الرعا تين ، والحاويين ، في الأولى

ومثل دلك مايسم هذا الكيل، كن المصوص هـ الصحة الثانية : له معه سعة معاومة معقة عنده شهراً عصم دكره القاصي في خلافه والسمين والتصرعيه في القاعدة الثانية والسمين

قوله ﴿ وَإِنْ مَاعَهُ السَّلْمَةَ بِرَقْمِهَا ﴾ لم يصح . هذا المدهب ، وعليه الأصحاب . وعنه : يصح . واختاره الشيخ تني الدين .

تحميم : مراده نقوله ه ترقمها ۱۵ إدا كان محمولا عندها أو عند أحدها ، بدليل قوله لا أن يكون التمن معاودً ۱۵ وهو واضح

أما إذا كان الرقم معوماً : بإن السع صحيح ويدحل في قوله ٥ معوم ه وقد نص عليه المصنف في الفصل البادس في باب الخيار في السع قوله ﴿ أَوْ يَالَفَ ذَهَبًا وَفِضَةً ﴾

م بصبح ، وهو لمدهب وعلمه جماهبر الأصحاب ، وقطع به كثير ممهم
 و بناه القاضي وغيره على إسلام ثمن واحد بى جنسين ،

و يأتى الخلاف في دلك في باب السلم

ووجه في الفروع : الصبحة ، و بلزمه النصف دهاً والنصف فصة ... ساء على الحدير الل عقيل فيه إذا أقر تنالة دهاً وفصة ، فإنه صحح إقراره بذلك مناصقة .

قوله ﴿ أَرْ بِمَا يَفْظِعُ مَهُ السُّمْرِ ﴾

أى لانصح وهو الذهب، وعليه الأصحاب.

وعه 🛚 صح واحتره الشيخ تثى الدين رحمه الله .

قوله ﴿ أَوْ سَا بَاعَ بِهِ فُلاَنَّ ﴾

م يصح ، وهو المدهب وعليه الأصحاب

وعمه - صح واحتاره الشنح تتى الدين وقال: هو أحد القولين في مدهـ الإمام أحد رحمه الله

قولِه ﴿ أَوْ بِدِينَارٍ مُطْلَقِ ، وَفِي الْبَلِدِ نُقُودٍ لَمْ يَصِحٍ ﴾

إدا باعه بديسر مطبق ، وفي البلد يقود ، فلا يحلو ... إما أن يكون فيها نقد

عالم أو لا

وإن كان فيها تقد عالب . فطاهر كلام المصنف أن البيع لايضع به إدا أطلق وهو أحد الوجهين وهو قلاهر ماحرم به الشارح وقدمه في الفروع . والوحه الثاني : نصح وينصرف إليه . وهو المذهب وهو طاهر ماحرم به في الحجر ، والمور ، والهاش ، والحاويين ، والوحير وغيرهم

قال في الفروع ؛ وهو الأصح وهو طاهر كلام بن عندوس في تذكرته .
و إن لم كن في النايد تقد عالب ، فالصحيح من المدهب : أنه لا يصح ، كا حرم به المصنف هذا ، وحرم به في النفي ، والشرح ، والحرر ، والدور ، والعائق ، والوحير ، والحدويين ، والرعاية الصمرى ، وعيوهم وقدمه في الفروع ، وعنه يصح . في هذه الرواية : يكون له الوسط على الصحيح وعنه الأدى فال في الرعابة ، وقيل : إذ احتمات النقود الابد أنه قيمة

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : مِنْتُكَ بِمَشْرَةُ صِحَاجًا ، أَوْ أَخَدَ عَشْرَ مُ صَحَاجًا ، أَوْ أَخَدَ عَشْرَ مُ كَشَرَهُ . أَوْ بِمِشْرَةٍ نَقْدًا ، أَوْ عِشْرِين نِسَيْئَةً ۚ كُمْ يَصَحَ ۗ ﴾

الأصحاب ، وقطع به كثير منهم

و تحسن أن صح وهو لأنى الحطاب ، واحساره في العائق قال أنو الحظاب : قيامًا على قوله في لإحارة ٥ إن جِطْته اليوم فلك درهم ، وإن خطته غذا فلك نصف درهم ٥ .

وفرق همس الأصحاب بسهما مال دلك حيالة وهذا بيع و منفر في الحمالة مالا يستمر في البيع ، ولأن العمل على يستحق به الأحرة لا يملك وقوعه إلا على أحد الصفتين ، فتتمين الأحرة المسهاة عوض فلا مفسى إلى التسرع ، والبيع محلافه ، قاله المصنف ، والشارح

طل الركشي - وفي قياس أبي اخطاب والفرق عظر ﴿ لأن العلم بالعوض

ف الجمالة شرط عكما هو في الإحارة والبيع . والقبول في البيع إلا (١٠علي إحدى الصعتين فيتمين مايسمي لها انتهى .

و بأنى : هل هذا متمين في بيمه أ. لا ؟ في أول باب الشرط في النبع قوله ﴿ وَإِنْ بَاعَهُ الصُّبْرِةَ كُلَّ قَعِيزٍ بِدِرْهَمٍ ، وَالْقَطِيعَ كُلَّ شَاةٍ بِدِرْهَم ، والنُّوب كُلّ ذِراع بدرهم : صَحَّ النِّيع ﴾

وهذا الذهب . وعليه الجهور ،

قال في الفروع ؛ ونصبح في الأصبح . وحرم به في الممنى ، والشرح ، والهذابة ، والمدابة ، والوحير ، والهذابة ، والوحير ، والفائق وغيره .

وقيل: لأيصح

وى الرعابة الصدرى، والحاوى الصدير ها سهو، لكومهما قالا 8 و إن اعه ضرة كل قدير الدرهم صح ، إل حيلا دلك عند العقد ، و إن علم فوحهان و إن حيله المشترى، وحيل علم باشه به : صح وحير، وقيل " المطل له التهيا وهذا الحسكم إند هو في سع الصدرة حراف على ما أتى العمل في التسايح علماً

فوائر

إصراها : يصح بيم الصبرة حرافاً إدا حيله البائع والمشترى عمل عليه .
ولو علم قدرها الدئم وحده حرم بيمها على الصحيح من المدهب ، نص علمه .
واحتاره الخرقي ، وأبو نكر في التنبيه ، وائن أبي موسى ، وغيرهم .

فال الركشي : هذا منصوص أحمد . وعليه الأصاب وقدمه في الستوعب، والمني ، والشرح ، وغيره .

⁽١) كدا في الأصول

وعنه مكروه . احتاره القاصي في الحجرد ، وصاحب الفائق فيه - وأطلقهما في الفروع

فی الفروع

عملی القول با کر اهة : بقع المقد لارماً . نص علیه

وعلی القول بالتحریم لاسص المقد و به برد ، علی الصحیح من المدهب

وقدمه فی الفروع ، والمسی ، و لشرح ، وهو ظاهر کلامه فی روایة ابن الحکم

وقال القاصی و تعد به هد بمبرة الندیس والمش ، به الرد ما لم مع أن

البائع بعلم قدره حرم به فی المحرد ، والمعلم ، والرکشی ، واس رویس ، وعیرهم

وقال فی برعارة ال کمری بن حمله لمشتری وحده ، وحمل عد باشه به :

صح . وحير فيه

وقيل ؛ لايصح ، و إن علم البائم به صبح ولزم . «شهى وقال أبو بكر ، وابن أبى موسى : يبطل البيع . وقدمه فى الترعيب ، و لحدوى لـكبير ، وغيرهم

فان وركشي ، فضع به عدالمة من الأصحاب

العائدة التائية . عنم المشترى وحده مثل علم البائع وحده ، وقدمه في الفروع . وقال ، كا لم عوا في المعن بين البائع والمشترى ، وقدمه الزركشي .

وقدم ابن عقیل فی مداد ته آن المنت فی العوالد ثم ، بدنیل العنت له عفه المشتری وحده حد ، ومع عصهما یصنح اوفی انزعانة وحمین

قال في لدوع وهو طاه الترعيب وعيره ودكرها حدعة في مكيل الفائدة الثالثة: بو علم قدر الصدرة النائع والمشترى فقيل حكمهما حكم علم الدائع وحده . على مانقدم وقدمه في الحاوى الكبير

و الرركشي : همموم كلام الحرق يقتصي اسع من دلك وحرم أنو تكر في التعبيه بالبطلان وقال القاصى : البع صحيح لارم [وهذا الصحيح من المذهب قطع به المعنى ، والشرح ، وشرح اس ررين وعيرهم ، وقدمه فى العروع وعيره] وقال فى الرعامة الكرى : وإن علماه إذن فوحهان

فالرق : يصح بهم دهن في ظرف منه ، موارنة ، كل رطل بكدا إدا عند قدر كل واحد منهما وإن حيلا رنة كل وحد منهما أو أحدهما فوحهان وأطلقهما في الفروع .

وصحح المحد الصحة إلى علما ربة الطرف فقط . وحرم في الرعالة الكبرى بعدم الصحة فنهما . واحتاره القاصي .

و صعبح المصنف والشارح الصحة مطلقاً وهو الصحيح من المدهب و إن احسب تربة الطرف على المشترى ، وليس مبيعاً ، وعلما مبلغ كل متهما : صح ، و إلا فلا ، لجهالة التمن .

ر إن باعه جزافًا بظرفه أو دوله صح .

و إن ٤٠٠ إياه فى ظرفه كل رطل بكدا على أن عدر منه و إن الطرف صح قال المجد : لانظ فيه خلافاً . ودكر قول حرب لأحمد : الرجل يبيع الشيء فى ظرفه منشل قطن فى حوايق م قبرته و تاتى فظرف كذا وكدا ؟ قال : أرجو أن لاءأس به الاند للناس من ذلك .

نم قال المحد وحكيا عن القاصي حلاف دلك

قال في العدوع: ولم أحده ذكر الأقوال إلا قول القاضي الذي ذكره لشيح ، إد ١٤٠ معه انهي

و إذا اشترى سماً أو ربتاً في طرف ، فوحد فيه رُنَّ : صح في الماقي نقسطه . وله الحيار - ولم يترمه عدل الرب - حزم به المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع وعيرهم ،

قولِه ﴿ وَإِنْ بَاعَةُ مِنْ الصَّابِرَةَ كُلَّ فَعِيزٍ بِدِرْهُم ﴾

وكذا من التوب كل ذراع مدرهم : لم نصح وهو الصحيح من الدهب . وعليه جاهير الأصحاب ، وجزم به المستوعب ، والرعابتين ، و لحو بين ، والوحير ، وعيرهم . وقدمه في ممي ، و شرح ، والمووع ، وعيره .

وقیل ایمنح ، قال ای نقیل اوهو الأشه . كنع اصدره كل قدیر بدرهم ، لأن فامل a و فال a أنظت بمص فها هو بممل محمول ، بن قد حمل اسكل حرا معلوم منها تما معلوماً فهو كما أو قال ، قصراسها التهلي

وهو احتمال في النمني ، واشترح ، وقالاً : ساء على قوله في الإحدة ٥ إدا أحره كل شهر مدرهم 4 واحتاره في الفائق .

وفال في عبون مد أن ، إذا ياعه من الصدرة كل قدير بدرهم صح ، المساوي أحراب المحارف بعد هم الحالف أحراب ، ثم فال مد دلك إذا ياعه من الله كل درع بد هم الحالف أحراب ، لأنه ما سعه كله ولاقدراً معلوماً منه علاف قوله فا أحد تك هذه الدا كل شهر بدرهم ، فإنه يصبح هنا في الشهر الأول فقد للعلم به و مصفه من لأحدة

قوله ﴿ وَإِنَّ مَاعَهُ عَالَمُهُ دَرَّهُمْ إِلاَّ دَيَّمَارًا ﴿ يُصِحُ دَكُرُهُ القاصى ﴾ وهو المدهب وحرم به في اغ ، والوحير ، واسو ، وعيرهم وقدمه في المسى ، والشرح ، والمدوع ، وعيرهم ،

و بحي، على قول الحرقى الم يصبح

لهى إدا أقر واستتى علم من قرق ، أو ورقًا من عين ، على مادكره الصلف علم في كتاب الإفرار أنه يصلح فيلحي، هما كذلك .

ظال الله منجا ولقائل أن يقول: الصحة في الإقرار حتلف الأصحاب في تسيامًا . فطلم، حصهم باتحاد القدين وكوسهما فيم الأشياء وأروش الحنايات وعلم، سصهم أن قيمة الذهب بعلمها كثير من الناس. فإذا استثنى أحدها من الآخر: لم يؤد إلى الجهالة غالبًا.

فال : وعلى كلا التمديس لانجى. صحة الديم على قول الخرق فى الإقرر. لأن المصد للديم : الحول في حرب المقد . ألا ترى أنه إذا باعه ترفه ، نصح ، للحول به حال العقد ، و إن علم تعدم.

وعلى كلا التصييبن لابح ج التمن عن كونه محبولا حالة المقد . وقارق هذا الإفرار . لأن الإقرار بالمحبول السح ؛ قال وهذا قول متحه لا د مع له النهي . قلت ، فيه فاله مط فإن قوله 6 على كلا التمسلس لابتوج التمن عن كو ه محبولا حالة المقد 6 غير مسلم ، فإن كثيراً من الماس - بل كلهم إلا قليلا _ يعلم قيمة الد من من الدراه من فلا تحصل الحهالة حالة المقد مالب الرس على التسييل الذي .

قوله ﴿ وَفِي تَفْرِينِ الصَّفَقَةِ ﴾

ال تفريق الصعلة وحيين

أحدها : بو ماع محهولاً ومعوماً الهذا لصح الطاق كشير من الأصحاب الحهل قال في الفروع : عين فيمته مطلعاً .

قال في التلحيص ، والدعه : محهولا لا مصم في معرفة قيمه

وفال فی الرعامتیں۔ و یاں چھع بین معلوم ومحمول ہوقیل : یتعدر علم قیمته . انتہی

فأما إن قال: لكل و حدد كدا فعيه وحم ل و طلقهما في العروع . والرعايتين ، والحاويين ، والعائق .

قال في السحيص ؛ أصل الوحيس إن قد : الدلة تحدد الصفقة ؛ لم مصح البيع - و إن قلنا : الدلة جهالة النمل في اخال : صح البيع وعلى التعليل الأول : يدخل الرهن ، والهبة ، والنكاح ، وتطاثرها . ودكر التعليمان في القروع وحزم الن عندوس في تذكرته بالصحة في الماوم قلت : هو الصواب

فامرة ـ او باعه بمائة ورطل حمر . فسد السيم - وحرج في الانتصار صحته على رواية .

قوله (الثانية باع مُشاعً بيشة و بن عيره ، كميد مُشاترك بينهُما أو مَا يَنْفَسِمُ عَلَيْهِ الثَّمَّ ولأَجْرِاء ، كَفَيْرَ بْنُ مُنسَاو يَبْ لِهُمَا ، فيَصِيحَ في صيبه بقسطه . عَلَى الصحيح من المذهب . ولِلمُشترى الجِنارُ إِذَالُمْ يَكُنْ عَالَمَ)

هو الدهب كما فال ، وعليه حماهير الأصحاب ، وصحه في المفنى، والشرح ، والديم ، وحيره . وحرم به في الدجيز ، وغيره ، وقدمه في الحرر ، والرعايتين ، و لحار بن ، وحيره

قارفي لدوع صح في عالم المدهب الحارد الأكثر

وعه لا صبح وهاوحیان» بندی، والدّرج، والحناویس، و عالم العمری، وغیره

فعي المدهب * فه لأرش إد م كن عماً ، وأممك وتقسط فيها مقص بالتغريق . ذكره في المعيي في العبيان .

قولِه ﴿ الثناعَةِ : ناعَ عَنْدُهُ وَعَنْدَ عَيْرِهِ نَفْيُرِ إِذْبِهِ ، أَوَ عَنْدًا وَخُرًّا ، أَوْ خَلاَّ وَخُرًا . ففيه روايتان ﴾

وأطبقهما في الهذابة ، والمدهب ، ومسبوك الدهب ، واستوعب ، و بعني ، والبلغة ، والشرح » وشرح اين متجا وغيرهم

أوروهمما لا صح . احتاره لمصنف ، والشارح وصححه في التصحيح . و لحلاصة ، والسطم . وحرم مه في الوجيز . وقدمه في الرعابتين ، والحلوبين . والأمرى: يصبح في عدم، وفي احل نقسطه . وهو لمدهب . وعليه أكثر الأصحاب . ومحمه في التنصيص ، وعيره وحرم به في سور ، وعيره ، واحتدم ال عبدوس في تذكرته . وقدمه في المحرر ، والدثق ، والعروع وعال هذا ظاهر المدهب ، واختاره الأكثر .

والحتار في الترغيب ، والبلمة ، وعيرها أنه إن عم بالحر وحوم لم صح قال في التنجيص : لم يصح رواية واحدة .

وقال الأزجى: إن كان ما لا يحوز البقد عده عبر فاس معماوصة ماكنية ـــ كالطريق ـــ علل البيع . وعلى قياسه الخر . و إن كان قاملا للصحة : هنيه الخلاف قال في أواخر القواعد : ولا يثنت ذلك في للدهب ،

> فعلى المدهب ، بأحد العند والحل نقسطه ، على الصحيح . قال في الفروع : هذا الأشهر ، وقيل : بأحدد بالتم كله .

قال الفاصي في المجرد ، وان عقيل في العصول ، في ناب الصيان . نصح المقد بكل التمن أو يرد

فال في أو حد القواعد : وهذا في غاية الفساد ، اللهم إلا أن يخصى هذا يمن كان على ماطان ، وأن مصى لمشود عليه لا يصح العقد عليه ، فيكون قد دحل على مال الأس في مة الذه ما يسبح المقد عليه حاصة كا عول فيمن أوضى على وميت علم مو ٤ - أن لوضيه كلم للحي

صلى الأول - أحد عبدال لم نقسطه على قدر قبمة البيدين

ودك القاصى ، واس عقيل وحها فى «ب الشركة واكنامة من الحجرد ، والعصول * أن التمن نفست على عدد السيع ، لا تقيم دكاء فيه إذا ناع عندين ، أحدها له والآخر لنبيره ، كما لو تروج مرأتين

ظل في آخر المواعد ، وهو سند حداً ولا أطبه يطرد إلا في إذا كال حداً

واحداً و بأحد الحل ، أن يقدر الخر حلاً على قول ، كالح يقدر عبداً حرم به في البلعة ، وقدمه في الرهايتين ، والحاويين ، والفائق .

قلت: وهو بصواب

وقيل على معتر قلمة الخرعد أهلها.

قال اس حمدان، فات این قلبا : اصبین هم التمهین قلت ، وهد اصحف ، وأطلقهما فی الناجیص ، و هروع

وانرتان

إهداهما مني صح النبع كال نفشتري اعيار ، ولا حيار للد تع . على الصعبيح من المدهب

وقال الشيخ تقى الدين : ثنت له الهيار أيضاً داك دعه في بدئق الشائية : قال المصلف ، والشارح ، وعيرهما ، والحسك في الدهر وهمة المسلف عا إلا أن الطاهر وما ثر المقود بديادا حجمت ما يحور وما لا يحور كالحدكم في الديم ، إلا أن الطاهر فيها الصحة ، لأميا نسبت عمود مساوصة ، فلا توجد حهاة سوص فيها وقد نمذم كلامه في المنجيمين

قوله ﴿ وَإِنْ نَاعَ عَبْدُهُ وَعَبْدُ عَبْرَهِ ۚ بِإِذْنَهِ ، شَمَنِ وَاحْدِ ۗ فَهِنَّ يَصْمَحُ ۚ ؟ عَلَى وَخُهَيْنِ ﴾

وأطلقهما في اللعبي ، والشرح ، وشرح عن منحا .

أمرهما الصح وهو الدهب الصاعدة وصححه في التصحيح ووالنظم . واحتاره اس عندوس في ماكانة وحرم له في السواء وغيره ، وقدمه في الحجار ، والدوع ، واترع سين ، والحاو من ، والعالق

والثالي لانصح حرم له في الوحير وهو محمد منه إلا سطوعي لأمل عالى الرعابة المكري : هم أنيس

فوالثر

مها : مثل هذه المالة _ حلافا ومدهب من الو مع عدم الاثنين شس واحد ، لكل واحد مهما عد ، وكدا لو اشتراها مهما ، لكن قدم في الرعاية الكرى في المالة الأحيرة عدم الصحة ، لمدد المقد حكما ، ثم قال وقيل : يصح إن صح تعر بق الصعقة ، وهو قياس نص أحد ، اشهى .

قعلى المدهب في المسائل الثلاث: نقسط النمن على قدر الهيمة . على الصحيح من المدهب

ودكر في المتحب وحياً في اسألة الأحبرة القسط التمن على قدر القيمة على الصحيح من المدهب

وذكر في النتحب وحيًا في السألة الأخيرة في عددهما قال في المروع ويتوحه مثه في عيرها

ومسها: لوكان لاتب عبدان معردان ، كل و حد منهما عبد ، فوعهما لرحبين صفقة واحدة ، كل و حدعداً معياً شن واحد في سحة ليع وحهان أحدهم - بعيج وهو الصحيح من الدها بعن عليه وقين : لاتصح فعلى المدها فعلى المقن على قدر قيمتي المدين ، على الصحيح من المدها

ودك الفاصي ، وال عقبل وحياً . نقشيانه على عدد روس المبع دكره في القاعدة الخامسة عشر بعد المائة .

ومها : الإحارة مثل طك خلاقًا ومذَّهمًا .

وسه: لو اشته عدد صد عبره أقرع سهما ولم عصح بيع أحداً قبل الذعة قدمه في الرعاية السكترى وهو احتمال للقامي في حلاقه وقبل: يصح إن أدن شريكة وقيل: بل ينيمه وكبيها أو أحدها بإدل الآخر ، أوله : و نقسم الثمل بينهما عملة الصديل

قال القامي في حلاقه : هذا أحود ما غال فيه .كما قدا في ر ت احتلط تربت لآخر . وأحدهما أحود من الآح

قوله ﴿ وَإِنْ جَمَعَ بَيْنَ سِمْ وَإِجَارَةٍ . أَوْ سِمْ وَصَرْفٍ ﴾ .

يمني شمن و حد (صبح فيهماً)، في أحد الوحيين ، وأطبقهما في الهداية ، وللدهب ، والستوعب ، والتنجيمين ، والنعة

أمرهما: بصح وهو المدهب من عليه فان الناطم ، هو الأقوى سححه في التصحيح ، واحتره الله عدوس في بد كربه وحرم به في الدخير ، والملور فال الشيخ "تى الدين يحو لحم بين السع و لإحرة في عقد واحد في أطهر قولهم وقدمه في المحى ، والحر ، والشرح ، والعروع ، والعالق

والثاني لا صح وقدمه في الاعابدين ، و خاو بين قال في خلاسه الو اشتري ثواً وهراهم لدسر ، أو شتري دارًا وسكني دارٍ عالة الدصح في الأصح اوهما والتان في الله وع وعبره

فعلى الدهب التمسط الموصى عديهما ، فولاً واحدًا كما قال الصلف هـ. ما الدا

الثانية لو حمع بين بيع وسكاح بموض واحد فقال روحنك استى و ستك درى ندالة : صح في للكاح على الصحيح من للدهب حرم به في السكاق ، و بعني ، و والعائق ، و الرعامة السكاق ، و عني ، و في الكبرى في موضع ،

فال في العروع : صح في الأصح . وقيل : لا يصح .

وقال فی الرعابة السكتري في موضع - و إن حم بين بيع و بكاح علملا . وقيل : بصحان . انتهني

وفال في الهداية ، والمدهب ، والمستوعب ، والتلجيص ، والبلعة ، وعيرهم : إذا جم بين محتلقي الحسكم كالإجارة والبيع ، والتسكاح والبيع ... فالعقد صحيح على أحد الوجهين .

لحدوا الحم بين الكاح والبيع كالحم بين الإحارة والبيع عمل المدهد : نصح البيع أنصاً ، على الصحيح ، واحتاره بنصف ، وحرم

به في الوحير وقبل: لا يصلح . احتساره اس علموس في لذكرته ... وقدمه في الرعابة

وهال به د يصبح ، الحصارة الل المتدوس في الد الرابة والدانة في الرعابة العسرى ، والحاوى الصمير ، وقدمه في الرعابة السكترى في موضع وأطلقهما في المستوعب ، والسكافي ، والمسي ، والشرح ، والتلحيص ، والبلعة ، و لحد ر ، والنظم ، والحاوى السكيير ، والعائق ، و الرعابة السكترى في موضع

قُولِه ﴿ وَ إِنَّ جَمَعَ بَيْنَ كَنَا بَهِ وَ بِيغُ ، فَكَاتَبَ عَبْدُهُ وَ بَاعَهُ شَيْئًا صَعْقَةً وَاحِدَهً . بِطِلَ الْنَيْعُ ﴾ .

هدا الصحيح من مدهب ـ حرم به في النمبي ، و لحمر ، والشرح ، والبط ، والوحير ، والفائق ، والسور ، وعيره ، واحتاره القاصي ، واس عقيل في البيوع ، والرعامتين ، والحاويين .

وقبل [•] يصبح وقبل : الصحة منصوص أحمد . واحتاره القاصي ، وال عمال في المكاح . وأنو الحطاب .

و الأكثرون اكتموا باقتران السع بشرطه ، وهو كون المشترى مكاماً يصبح معاملته للسيد . قاله في الفاعدة السادسة والخسين وأطلقهما في المسوعب .

قوله ﴿ وَفِي السَكَتَا لَهُ وَجُهَانَ ﴾

وأطلقهما فی الهدانة ، و للدهب ، والستوعب ، والحور ، و نعروع ، و لفائق ، والنظم ، والرعامة الكبرى في موضع .

قال الشارح : وهل مطل الكتابة ؟ سبى على الروانتين في تعريف الصعقة .

[عراهما مصح وهو الصحيح من لمدهب، صححه في المبي ، و لحاو بين والحتارة ابن عمدوس في الدكانة

والوه الثاني : لايصح . صححه في التصحيح . وحرم به في الوحير . وقدمه في الحاويين ، والرعالة الصدي ، وفي السكاري في موضع .

فائرة : تنعدد الصفقة سمدد الدائع أو المشترى ، أو اسبع ، أو تعصيل التم على الصحيح . قدمه في الرعاشين

قال ان الزاغوق في البسوط : بعن أحمد أن شراء الاثنين من الواحد عقدان وصفقتان .

وقال الحارثي أو باع الناس بصابهما من النبين صفقه واحدث، فقال أسحاب: هي عثابة أرابع عقود أو حرم به في النعني ، والشرح ، وقالا أهي أرابعة عقود . إذ عقد الواحد مع الاثنين عقدال ، النهب

وقيل : لا تتعدد محال . وأطلقهما في خو ين .

وقبل تتعدد شدد النائع فقط،

قال في الرعاية البكايري : وإن أتحد الدكيل دون الموكل ، أو بالسكس فاحتمالان ، والأظهر الاعتبار بالموكل عبل قال لاتدين ، ستكم هذا، فقس أحدها وقت تتعدد الصفقة بتعدد المشترى : في الصحة وحيان "أتى دلك في بات الشعمة محرراً إن شاء الله

قوله ﴿ وَلاَ يُصِيحُ النَّبِيعُ مَنْ تَشْرَمُهُ ٱلْخَشْقَةُ نَشْدُ بِدَائِبِهَا ﴾

هذا الصحيح من المدهب تشرطه . وعليه حاهير الأصحاب . وقطع نه كثير سهم

وقيل ا يصح مع التحريم ، وهو رواية في الدائق وأصلقها والتعريع على الأول

سيرا

ا**رؤول : محل الخلاف إدا . سكن حاحة البي**ل كان تم حاحة صح البيم . حرم به في الفروع ، وعيره

والحاجة هذا ، كالمصطر إلى الطمام وانشراب ، إذا وحدم يباع ، والعربين إذا وحد الدائرة ساع - وكذا كفن الميت ومؤنة تحييزه إذا خيف عليه القماد بالتأخير وكذا با وحد أدد يناع وهو مع س له أتركه معه رحل وقاته الشراء

وكدا بدعلى الصحيح ـ أه لم تحد مكو م ـ وكات عجرا ـ أو لم عد الصرير فالداً ، ووحد دلك بدع

وقال من عقس ويحتمل أن لا يضح

وقال في الدائق ولوكال الشراء لآلة الصلاة ، أو المشترى أماد: حارفي أحد الوحمين

قال الله تميم الأناس شراء ماء الطهارة المدأوال الحمة ، وكادا قال في الرعابة ، وزاد ؛ وله شراء السارة كما تقدم .

الثاني : مراده نقوله 8 منذ بذائها ٤ البداء الثاني الذي عبد أول الحصة . وهذا المدهب ، وعليه الأصحاب

وعله: النداء لمنع من النداء الأول وهو الذي نقال عبدالدرة وعله - النبع من أول دخول لوقت . وقدمه في للمتحب وهده الرواية في عيون لمسائل والروانتان للفاضي ، والتنجيس ، والبلعة ، والترعيب - والرعانتين ، والحويين ، وغيرهم الروال

وأطلق هده الروامة ، و برو به الأولى ، في التلجيص والبلفة .

الثالث معهوم قوله لا س الرمه الحمة له أبها إذا لم الرمه يصح بيعه. وهو صحيح ، وهو المدهب وعلم الأصحاب وعمه لاصح

وعنه لايصح من مريص ونحوه دون عيره

صلى المدهب : يباح على العنجيح .

وقيل حكره وحره مه اركشي، وعيره في الأسواق.

الرابع طاهر كلام المعنف: أنه لوكان أحد المتعاقدين تازمه الحمه أن السع الإيصح ، وهو صحيح ، وهو الدهب واحتاره الل عقبل ، وصاحب التحيص ، وعيره وهو طاهر ما قدمه في العروع وقدمه في العامة الكرى

وقيل : يسام .

وقال المصنف ، والشبارح ، فإن كال أحداثا محاصّ به دول لآخر الحرم على المخاطب. وكره اللآخر ، و بحثال أل خدم وهذا هو الدى قدمه في الدوس قال في النصول ، بحرم على من تحت عليه و دأتم فقد كاخر شرى صيداً من مجيل تمنه حلال للمحل ، والصند حداد على محد الله في الدوع كذا قال ،

الخاصيني: ظاهر كالام المستف أمهاً: أنه لو وجد الإحاب قبل الند ، والفنول مدد الله يصبح - وهو قول في ابرعانة ، وعيرها

والصحيح من المدهب: أن حكمه حكم صفور النبع سد النداه حرم به في التاجيعي وغيره

قال في الفروع : وأحد شقيه كهو . وقدمه في الرعابة - واحتساره اس عقيل في الفنون .

الساوسي : طاهر تقييده بالحمة صحة النبع بعد بدأه غيرها من الصنوات من غير تحريم - فشمل صورتين .

اهراهما : إذا لم تصيق الوقت : فالصحيح من المدهب ¹ أن لايحرم ، وعليه الأصحاب

وقيل : بحرم ، وهو حيّال لأس عقيل

قات ؛ و محتمل أن تحدم إذا فا ننه الحدعه بدلك و تعدر عليه حماعة أحرى حيث قلما توجونها .

إحراهما : لا يصح ، قال في الرعابة : النملال أقيس

قال في القالق _ بعد ذكر حكم الحمة _ ونو صال وقت صلاة ، فكذا حكمه في التحريم و لاسفاد وحرم به الناطم واحتاره ال عندوس في بدكرته ، وهو الصواب _ وقواعد الملهب تقتصي دلك في وهي شبهة بالمقاد النافية مع صيق الوقت عن الدرسة ، كا تقدم

والوهدالثالي ، نصح مع التحريم . قال في : عامة : وهو أشهر

فواثر

إهراها: لو احتار إمصاء عقد بيع الحيه عد الداء صع . على الصحيح من الدهب . قال في المروع : صح في الأصح وحرم به في التنجيص ، والرعاية الكبرى ، والركثي

وقيل لايصح

الثامية : نحرم المناداة والمساومة ونحوهما بما يشمل . حيث قلما : بحرم البيع .

الثانثة . يستوى في دلك بيع الكثير والقليل . وهو طاهر كلام المصلف ،
وعيره وصرح له [الوحير وعيره و] كثير من الأصحاب .

قوله ﴿ ويصِحُ البِكَاحُ وسائِرُ التُقُودِ فِ أَصحَ الوحْهَين ﴾

وهو المدهب . وصححه في الفروع ، والشرح ، والرعابة الصدى ، والحاويين والبط ، والزاكشي ، وغيرها : وحرم به في الرحير وغيره

وقيل ، لا نصح واحتاره اس عندوس في بدكرته وأطعهما في الهذابة ، و مستوعب ، واخلاصة ، والسكاف ، والتنجيص ، والنامة ، والرعامة السكاري ، والعائق وعيرهم .

قوله (ولا يصبحُ بيعُ النصير لمنْ يَتَحَدُّهُ خَرًا ، ولا بيعُ السُّلاحِ في الفَتْمَةِ ، و لأَهْلِ الخُرْبِ)

وهد المدهب الله لحاعة وعليه الأصحاب

قان الزركشي ؛ هذا المذهب . بالا راب - وقدمه في الفروع وعيرم - ومحتمل أن يصبح مع التنجر بم .

وعدم صحة بيع المعير لن يتغدم حمراً من المردات.

تمير: محل هذا الحلاف إذا علم أنه يعمل به دلك على الصحيح -----وفيل: أو ظه , واحدره الشمع تبي الذير . وهو طاهر نقل ابن الحسكم قلت . وهو الصواب .

فائرة : مثل دلك في الحسكم : سع الله كول ، ولمشروب ، لمن يشرب عليه المسكر . وكد الأقدام ، لمن يشرب عليه المسكر . وكد الخور والبيص وعوهما للقرار

وكدا بيع الأمة والعلام لمن عرف توطء الدير ، أو للعداء . أما بيع السلاح لأهن العدل ، كفتال النعاة ، وقطاع الطريق : الجائز .

قوله ﴿ وَلَا يَمْسِعُ يَنَّعُ عَبْدٍ مُسْمِ لَكَامِرٍ ﴾

هذا المذهب في الحية . نمن عليه . وعليه الأصحاب . ودكر مص لأصحب في طريقته رواية بصحة بيعه لسكافر كدهب أي حيفة. و نؤمر سيم أو كتانته قوله ﴿ إِلاَّ أَنْ يَسَكُونَ مِمَنْ يَعْتَنُ عَلَيْهِ ، فيصِحُ في إحْدى الروايتَيْن)

وأطلقهما في المدهب، ومستوث اللهب ، والكافي ، والهادي ، والحرر ، والشرح ، والرعايتين ، والحاويين ، والعروع ، والدائق

إهراهما : يصح ، وهو المذهب .

قال في الرعاية الكبرى ، في أواغر المنتى : و إلى الشرى السكافر أباد المسلم صح . على الأصح وعشى واحتاره اس عبدوس في بدكرته وصححه في التصحيح وحرم به في الوحير و إليه ميل الشارح

قنت وهو لصواب

والرواية الثانة الايصح حرم به في اهدالة ، والستوعب ، وخلاصه ، والتنجيص ، وقال ؛ قص عليه ، وقدمه النائلم [وأطلقهما في المذهب ومسوك الدهب]

و يأتى فى مات الولاء (إذا قال الكناد الرحل · أعتق عندك للمبر على ، وعليّ تمه هل يصح أم لا؟»

و بأتى فى كتاب العتق ﴿ إِذَا أَعْنَى الْكَافِرِ نَصْنَهُ مِنْ مَمِيْ وَهُو مُوسِرٍ . هل يسرى إلى باقيه أم لا ؟ » .

والرة . لو وكل مسلم كافراً في شراء عد مسلم لم يصح ، على الصحيح من

المدهب . جزم به في الرعابتين ، والحالو بين ، وتدكرة من عدوس ، والعاثق وقيل : يصبح مطلقاً . وأطلقهما الناطم .

وقيل يصح إن سمى الموكل في العقد و إلا قلا ، وأطلقهن في العدوع .
وقال في الواضح : إن كفر ما منى وكل من شتر به له و بعثقه
وقال في الاستدر لاسم الكافر آلة و يوكل فيه من هو في هده
و تقدم في أو حرك ب خام د ف هل يسم من استرف من الكفار للكفار اللكفار " ه

قوله ﴿ وَإِنَّ أَسْمِ عَنْدُ الدَّمِّي أَشْهِرَ عَلَى إِزَالَةَ مَنْدَكِهِ عَنْهُ ﴾ للا ير اع ﴿ وَمِيْسَ لَهُ كَتَاتُهُ ﴾

هدا أحد وجهبن وجرم به ان عندوس فی تد کرته ، وقدمه فی اشرح ، وقال : هو أولی و صححه فی ادیم فی أواح باب الكتابه

قال ساملجا الهدالمدهات المقلمة في الداع على التا عداير الرقاعة في المدارة الم المدارة الم

وفال القاطى اله ذلك الحرم به في الوخير وحكى في له واع عن أبي تكر . أسها سكفي

قال في الرعالتين ، و لحاوي عدمير صح في أصح وحوس و كولي في الأصح وأطلقهما في الكافي ، و سلجيص ، واسلمة ، واعد ، والنظر ، و لحاوي الكبير ، و لعائق ، وأصفهما في المدهب في باب الكبانة

و بأبي إد أسم عبده أو أم ولده في قامات المداير له وفي الا كتناه بالسكتامه إدا ورثه : الوجهان ، حلاقًا ومدهياً .

 الثانية. استرحاعه بإللاس الشترى ، يعني لو اشترى عـدا كافراً مـ كافر تم أسلر السد ، وأفس المشترى ، وحجر عبيه

الهاممية: إذا قال المكافر المسلم: أعلى عدل المسم على وصحاء ، على ------ما أبي في باب الولاد .

المارسة ، إذا كاب عده ثم أسم ، ثم عجر عن نصه ، على قول الساومة ، إذا كاب عده ثم أسم ، ثم عجر عن نصه ، على قول الساومة ، إذا اشترى من نعتق عليه ، على مانقدم .

قلت دوتأی ثالبة ، وهی جوار شرائه او بؤمر اسعه وکنانته اعلی روایة د کاها بعض الأمحال فی طرابقته .

وتاسم: • وهي مديدا ملسكه الحري. وقدد إنه يُثلث مال بالاستبلاء، على -----ماتقدم في قدمة الشيمة .

وعاشرة : وهي إذا استولد المسلم أمة السكافر فاله اس رحب في القاعدة الخسيس ، وقال تملك لسكافر المصاحب الإرث و برده عنيه سيب ونحوه ، و بالقهر وحادية عشر : وهي إذ الع السكافر عنداً كافراً شرعد الحيار مدة وأسلم العند فيه .

قلت وقد فال الشبح ثني الدين في شرح الحرر · هن علك السكافر فسح المخد بإفلاس المشترى ، أو عيب النمن ، أو محيار ، أو إدا وهمه لاسه المسلم ، أم لا ؟

قياس الدهب: علىكه ولا يُقرِّ في ملكه الأن في معه من ذلك إنطال حق النقد . قال : وقيه نظر . انتهي .

و تؤخذ من كالامه صورة أحدى وهي ماإدا وحد تمه معيمًا وقلما: الدراهم والدمامير تمعين بالنمين ، وكانت مصلة و دهـ وكان قد أسلم قبل دلك . فشكون التي عشر مسألة

قارة . قوله ﴿ وَلَا يَحُورُ بَيْعُ الرَّخُلُ عَلَى بَيْعُ أَحِيهِ وَهُوَ أَنْ يَقُولُ لِمِنَ اشْتَرَى سِلْمَةً بِعَشْرَةٍ * أَنَا أَغْطِيكَ مِثْلَمًا نِسَنْمَةٍ . وَلَا شِرَاءُ الرحل على شراء أحِيه . وهُو أَنَّ يَقُولُ لِمِنْ بَاعِ سِلْمَةً نَسِنْمَةٍ : عَنْدِي فيها عَشْرَةُ ، لِيفْسِحُ الْنَيْعُ وِيشَقِدْ مَعَهُ ﴾

وهدا بلا تراع فيهما و مصور دلك في مسأسين الأولى: في حدر الحس والثامة في حوار الشرط

[وحرم نه في الدوع ، وترعانة ، وغيرها

قال بن رحمت في شرح الأسمين النووية في شرح احدث الخامس والثلالين: وظاهر كلام أحمد في روانه من مشتش قال الومان إلى القول بأنه عام في الحالين. انتهى المني في مدة الحيار ولعده، قال: وهو قول طائفة من أصحالنا وهو أظهر التهي وعلله تما كين عيرهم]

وأما قبل النعد - فهو سُوبه على سوء أحده على مدانى قوله ﴿ قَالِ قَمَلَ قَمِلُ بِصَبِحُ } على وَحَهَيْنِ ﴾ .

وه روانتان في الفروع وغيره . وأطلقهما في الهداية ، والمحرر ، والرعايتين ، و خاو بين ، والمستوعب .

أحدها : لا يصح - أعلى البيع التالى - وهو المدهب، صححه في التصحيح. قال في المدهب، ومسود الدهب، البيع باطل في طاهر المدهب. الثانية : استرحاعه بإفلاس الشرى ، يعنى لو اشترى عبدا كافراً من كافر ثم الم السبد ، وأفلس المشترى ، وحجر عليه .

الثالثة : إدا رحع في هنته لولده ، يعنى لو وهب الكافر عبدهالكافر لولده . السير تم أسلر العمد ، ورحم في هبته .

الرافة : إذا رد عليه حبب . حتى إذا ناعه ثم أسلم ، وظهر به عيب فرده ------وحكى في القواعد فيه وفيما بشامهه وحهين .

الهامية • إدا قال الكافر شيال أعنق عدائه السلم على و محمداه ، على مست. معالى في ناب الولاء .

الساوسة : إذ كالب عدم ثم أسل ، ثم عجر عن علمه ، على قول

السابعة ؛ إذا اشترى من معتق عليه و على مانقده

قلت ۱ و آتی ثامیة ، وهی حوار شرائه ، و نؤمر اللیمه و کمانته ، علی روایة د کاها للمصل الأصحاب فی طریقته

و تاسعت وهي ما إدا ملسكه الخرابي وقدا الله يتلك مال بالاستيلاء اعلى مانقدم في قسمه الصيمة

وعاشرة وهي إذا استواد المسم أمة الكافر فانه ال رحب في القاعدة الحسين وقال تقلك الكافر المساحف بالإرث و يرده عليه نعيب ونحوه ، و بالقهر وها رده على أن الكافر عنداً كافراً نشرط الحبار مدة وأسسل السد فيها

قلت وقد قال الشيخ على الدين في شرح الحجر على يطك السكاهر فسج السمد بإفلاس المشترى ، أو عيب النمل ، أو محيد ، أو إدا وهنه لاسه المسلم ، أم لا ؟ قياس المدهب : عملسكه ولا يُقرّ في ملسكه . لأن في منمه من ذلك إطال حق العقد . قال : وفيه نظر . انتهبي .

و یؤخد می کلامه صورهٔ أخری وهی : ماإدا وحد تمه معیماً . وقسا : الدراهم والدما در تنمین مانتمیس ، وکانت معینهٔ وردها . وکال قد أسم قبل دلك . فتلكون اثنی عشر مداله

فاس : قوله ﴿ وَلا يُحُورُ بَيْعُ الرَّجْلُ عَلَى سِمْ أَجِيهِ . وَهُوَ أَنْ يَقُولُ لَمِنِ اشْتَرَى سِلْمَةً بِمُشْرَةٍ : أَنا أَعْطِيكُ مِثْلُهَا نَسْمَةٍ . ولا شِرَاهُ الرجل على شراه أُخِيه ، وهُو أَنَّ يقُولُ لَسَ نَاعِ سِلْمَةٌ بِنِسْمَةٍ عَدى فيها عَشْرَهُ ، لِيَمْسِحُ الْنِيْعِ لِيمَقَدُ مَمَّهُ ﴾

وهما ملا براع فيهما أو تصوّ اللك في مدُّنتين . الأولى: في حدر المحلس والتالية أفي حيار الشرط

[وحرم به في الدوع، والرعالة، وخيرها

قال الدرجب في شرح الأرامين النووية في شرح حدث الحامس والثلاثين . وطاهر كلام أحمد في رواية الدمشيش قال الوطال إلى القول بأنه عام في الحالين . النهني ، يعنى في مدة الحيار وحدها قال الوهو قول صاغة من أسحاب وهو أطهر . النهني ، وعله تبعاً لميل غيرهم]

> وأما قبل المقد : قهو سُومه على سوء أحمه على م رأى قوله ﴿ قَالَ فَعَلَ قَبِلُ يَصِيحُ } على وجُهُونِ ﴾

وه روالتان في العروع وعلاه . وأطلقهما في الهداية ، والحجور ، والرعايتين . والحاو بين ، والمستوعف .

أحده . لا يصح _ أعلى : البيع الثانى _ وهو المدهب . محمه في التصحيح . قال في المدهب ، ومسبوك الدهب : البيع باطل في ظاهر المدهب . قال في العروع: لم يصح على الأصح قال في درعانة الكبرى - أشهرهما . النطلان - واحتاره أمو لكو ، وعيره ، وحرم به في الحلاصة ، والوحير ، وتذكرة امن عندوس . وقدمه في الشرح ، والكافي -

والومر الثانى: يصح - احتاره القاصى ، وأبو خطاب وقال الشيخ التى الدين - بحرم الشراء على شراء أحيه - فإل فعل كال فاشترى الأول مطالبة الدائم بالمنعة ، وأحد الريادة ، أو عوصها

إمراهما سومه على سوم أحيه محد ما مع الرمان صراعً على الصحيح من المدهب . وقيل : لكرم الا كرم في الرعالة الكارى

فعلى المدهب - سبح النيم على الصحيح من للدهب وقبل: لا نصبح وهو طاهر ما حرم له الل علدوس في لداكا ته وطاهر الرعامة الصدى ، والدوى الصعير أن في سحة النيم رو لتاب او إن حصل الرمني طاهراً ما محام السوم ، على المسجيح من المدهب الحداد الله فني وعيرم وحرم له في التنجيص وعيرم وقدمه في الدوع وعيره

وقيل: بحرم كاصه صرعاً

قال النصلف الواقيل لاتتجرام هذا، كال وجها حداً الرصحة الناجم فعليه الوائدوي لأماد الله عدم على الصحيح احرم له الصلف، والشاراج وغيرهما

وقيل انجرم أبطأ

وأما إذا طهر منه مايدل على عدم ارضى : فإنه لا جرم قولا واحداً وقدر في عيول المسائل السوم على سموم أخيه ، كالطفلية على خِطلية أخيه ، على ما بأثن إن شاء الله تعالى الثالث سوم الإحارة كاسع دكره في الانتصار ودكره عنه في العروع في آخر التصرف في اسبع

قلت وكدا استثماره على إحرة أحيه ، حيث قد بحير المحس فيه وقال الشيخ تقى الدس ، في شرح لحمد قلت ، واستثمر وعلى استحر أحيه ، واقترضه على افتراض أحمه ، و مه به على الهاب أحيه مثل شرائه على شراء أحيه ، أو شرائه على الها ، أو شرائه على إصاد قه وحو طلك الحيث تحتمل حهة الملك

قوله ﴿ وَقَ مِنْمَ لَحُمَاصِرُ لَلْهُ دَى رِوَالْتَانَ ﴾

وأطلعهم في الهذابة ، والدهب، والتفخيص، والخرر، وشرح الل منجاء والفائق، والركشي

إمراهما خرم بالانصح شروطه وهوالدهب

قال فی لمعنی و دالشرح و واله وغ خوم و وصد المعد رضوا بدلك أم لا ن صده مدهب

قال الناظر وهو الاعلم... و حدره اس عددوس فی بداکر به . وجوم به فی الوخیر ، والمبور ، ونظر عدادات ، و حدقی اوهو ملها ... وقدمه فی حدو این ، والسکاف

> والروایة الناسة که ، و صح ، قدمه فی خلاصة ، وارعامین وعبه یخره و نصح د کرها فی الرعالة السکاری ، وعبره

قال الركشي : وحمل الن منحدي شرحه الصحة على القول بروال النهبي ، والنظلال على الفول سقائه . قال : وليس نشىء . و إنما الروابتان على القول سقاء النهبي ، النهبي .

> قلت : ماقاله ابن مسجا قاله المصنف في الممنى والشارح . فارواية الورده عن أحمد تدل على ذلك ـ وجها استدلا .

قال الشرح _ بعد ألى قدم المدهب والنهبي عنه مدونقال الله أل شاقلا : أن ولحس من على المصرى ماكل أحمد رحمه الله عن بيم حاصر بناد ؟ فقال الا بأس به . فقال له : الخير الذي جاه بالنهبي ؟ قال : كان دلاث مرة . فان العطاهر هذا أن النهبي احتص بأول الإسلام ، أن كان عديهم من العليق في ذلك النجي .

على المدعب: يشترط لعدم الصحة حس شروط . كا د كره الصنف وهو أن يجمير البادى لبيع سلمته يسم يرمه ، حاهلا سعره ، و نقصده خاصر ، و سكول باسمين حاحة إيها العاحماع هذه الشروط يحرم البيع و ينطله ، على المدهب كا تقدم ، فإن اختل صها شرط صع البيع ، على الصحيح من المدهب وعليه أ كثر الأسحاب

و، بدكر الإمام أحد رحه عدى الشروط · أن تكون بالمدلين حجة إليها قوله ﴿ وَيَقْصِدُهُ الْخُاصِرُ ﴾

هذا شرط . المكن تشترط فيه أن تكون عارقًا «المعر ، على الصحيح من المذهب ، وعنه لا يمرفه

قوله ﴿جَاهِلاً بِسِيْرِهَا ﴾ .

بعنى البادى ، وهذا الله ب ، وعليه الأسحاب وعنه لابشترط حمله المسمور قوله ﴿ أَنْ يَحْضُرُ الْبَادِي لِبَيْع سَلْمَتِه ﴾ هذا المدهب ، وعليه حماهير الأسحاب

وعته حكم ما إدا وحه سها الدى إلى الحاصر سمه له : حكم حصور المدى بيبعها ، نقله ابن هايي .

ونقل لمرودی: أحف أن تكون نمن حد مهم لحلال وهو ظاهر كلام الحرقی بعدم دكره له

قوله ﴿ سِعْرِ يَوْمِهَا ﴾

راد معمهم في هذا الشرط أن نقصد البيع بسعر يومها حالاً لاَ تَسِيئَةً . غله الركشي ولم مذكر الحرفي سعر بومه قوله ﴿ وَأَمَّا شراؤُهُ لَهُ : فيصبحُ روايةً واحِدةً ﴾

وهو الدهب وعليه الأصاب ، وقتل اس هاي، الانشرى له وعدم أول الدب يع النجلة ، والهارل ، وتحوهي عليمود .

فامر في: الصحيح من لمدهب _ وعليه الأصحاب ونص عليه _ أن النهى السمية المستقدد المائة باقي

وعنه رواله وفال كال دلك مرة ، والتعر بع على الأول

قوله (ومن باع سِنْمَةً بِسِيئَةً لَمْ يَحُزُ أَنَّ يَشْتَرِبَهَا بِأَوْلَ مِمَّا مَاعَهَا شَدَا ، إِلاَّ أَنْ ۖ كُونَ قَدْ تُسَيِّرَتُ مِغْتُهَا ﴾.

هذه منالة العِيْنَة ، فعلها عدم على الصحيح من المدهب على عليه وعليه الأعماب

وعد أبى الحطاب : إبحرم استحمالًا ، ويجور قباساً ، وكدا ظال في الترعيب الم إمر استحمالًا ، وفي كلام القاضي وأصحابه : النياس سحة البيع .

قال في المروع . ومرادهم أن القياس حولف لدنيل راجع . فلا خلاف إداً في المنالة - وحكي الركشي بالصحة قولا .

ودكر الشيخ على الدين أنصَّ : أنه يصح السيم الأول إداكان بـ 5 . بلا مواطأة ، و إلا بطلا ، وأنه قول أحمد .

ظال في العروع • وينوحه أن ما دمن أطبق • هذا إلا أنه قال في الانتصار • إذا القصد بالأول الثاني مجرم ، وراما قلتا سطلانه .

وقال أيضاً: محتمل إن قصد أن لامصح، وإن سفر قالميع لأول حلا على دريمة الرب

عبد . قوله ﴿ لَمْ بِجُرْ أَنْ يَشْتَرَ بِهَا بِأَقَلَ مُمَّا بِأَعْهَا نَقْدًا ﴾

فاله أنو الحطاب، والمصنف في المدى ، والشارح ، والدعلم ، وصاحب الوحير ، والرعاية ، وغيرهم .

والصحيح من المدهب: لا يشترط في التحريم أن نشتر بها سقد عل يحرم شراؤها ، سواء كان سقد أو سيئة

ظال فی الفروع ردا لم نقله أحمد ، والأكثر من وتوكال معد حل أحله نقله اس القاسم وسندى

فوائد

اهراها فر شتراها سرص، أوكال بيمه لأول سرص، فاشتر ها مقد حار معلم مصاحب والشارح . لا سل فيه حلاقً قال مصاحب والشارح كال سير حسه حار الشهي

و إن باعها عَدُو شتراها بنقد آخر افقال الأصحاب نجور افاله بنصبف، مالشارح الوق لانتصار وجه لا يجو إلا إذ كان العرص العلا يجود إذ كان النقدان محتمل اواحد إما للصنف، والشاح

قت ١ وهو اصواب

الثائمة اس مدائل المهية الواعه شكّ شمل لم تقلصه د كره العاصى وأسحامه وهو طاهر كلام الإماء أحمد أثم الشتراء أقل بم دعه نقداً ، أو عيريقسا على الحلاف المتقدم ــ : لم يصح

الثالثة: عكس العيمة متها في لحسكم ، وهي أن يسع السعة نتص حان ثم يشترها أكثر دبيتة على الصحيح من الدهب نص علمه قدمه في المعني ، والشرح ، والدوع ، والدثق ونقل أنو داود يحور للاحيلة و اقل المروذى _ فيمن باع شيئًا ، ثم وحده يدع _ أشتر به رافل بما باعه ؟ قال : لا . ولسكن بأكثر لا بأس .

قال المصنف : و يحسل أن يحور له شراؤها بحس النمى ﴿ كَثَرَ مِنْهُ ﴿ إِذَا لَمْ سَكُنْ مُواطَأَةً وَلَا حَيْلَةً . مِلْ وَقَعِ اتَّعَاقًا مِنْ عَيْرَ قَصْد قَوْلِهُ ﴿ فَإِلَٰ السَّتَرَاءُ أَ يُوهُ أَوْ ابْنَهُ جَارٍ ﴾

مرده ۱ دا - بكن حيلة . فإن كان حيلة ، يحر وكذا يحور له الشراء من عبر مشتريه لا من وكيله .

> قال في القائق قلت : بشرط عدم مو طأة . التعلى قلث : وهو مواد الأصحاب .

قامرة الواحتاج إلى نقد ، فاشترى مايساوى مائة غاثة وحسين . قلامأس . بص عليه . وهو المدهب وعلمه الأصحاب وهي مسألة النوراتي وعله كرم وعلمه بحرم احتاره الشبح نتي الدس .

فإن باعه لمل شغرى منه : لم حر وهي البينة . بص عديه

قوله ﴿ وَ إِنْ نَاعِ مَا يُحْرِي فِيهِ الرَّ مَا تَسِيتُهُ ۚ ، ثُمُّ اشْتَرَى مِنْهُ بِسَيهِ قَالَ قَبْشِهِ مِنْ جِلْسِهِ ، أَوْ مَا لَا يَحُورُ بِيمَهُ سِيئَةً ۚ . 1 أَحُرُ ﴾

وهو مدهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

واحدر لمصنف الصحة مطلقا، إذا لم يكن حيله وقال فيس مدلة العيمة أخذ عين جلسه . واختاره في الفائق .

واحتار الشيح تتى الدين الصحة ، إذا كان تُمّ حاحة . و إلا فلا . شعد : شمل كلام المصنف مما لتين :

إهداهما: أن سيمه كيل تُرِّ إلى شهر عالة ، ثم يشبرى شمه عد استحقاقه

مه يُرًا . فلا يُعور ، قال في التنجيص : قاله أصحاله وبص عليه . النَّانَيةِ أَن دُحد بالتَّن منه شميرًا أو عيره تما يحرى فيه الربا بسيئة . فلا يحوز .

فوائز البان

يحرم التسمير و بكره الشراء به على الصحيح من المدهب ، و إن هده من حالفه : حرم و بطل النقد على الصحيح من المدهب ، سححه في الفروع ، والرعاية الكبرى ، وقدمه في الرعاية الصحرى ، وقيل الاسطل النقد بأحدها . هل الوعيد إكراه أم لا ! .

و يحرم قوله « مع كالناس » على الصحيح من المدهب، وهيه وحه : لايحر .
وأوحب الشيح على الدين إلزامهم المعاوضة عنل النمى ، وقال : لا براع فيه ،
لأنها مصلحة عامة لحق الله تعالى .

وكره الإمام أحمد النبع والشراء من مكان ألزم الناس بهما فيه ، لا الشراء نمن اشترى منه

وكره أيضاً الشراء ملاحاحة من حاس على الطريق، ومن بالع مصصر وعود وفال في المتعب البيعة لذول ثمية

ويحرم الأحسكار في قوت لآدمي فقط، على الصحيح من المدهب عني عليه ، وقبل الايجرم .

وعده بحرم أنصاً فيها يأكله الناس ، وهنه أو يضره ادخاره شر له في صيق وقال المصنف من للده لاحالً ، والأول فدمه في الفروع ، وظاله القاصي وعاره و يضح شر ، محتكر على الصحيح من المدهب

وفي الترغيب احتمال حدم الصبعة .

وفی کراهة النحارة فی الطمام إد به برد حکرة الرواید ... وأطلعهم فی الفروع قال في الرعامة الكبرى وم حدب شبتاً ، أو استمله من ملكه ، أو مم الستأخره ، أو اشتراه من طلا الستأخره ، أو اشتراه من طلا الستأخره ، أو اشتراه من طلا كبير ، كمداد والمسرة ومصر ومحوها ، فله حدمه حتى يمار ، ولسن محتكراً عن عبه ، وأرك ادخاره لذلك أولى ، انتهى ،

وقال القاصى : كرم إن تربص به السعر ، لاجالبا بسعر يومه غل عند الله وحسل الخالب أحسن حالاً ، وأرجو أن لا بأس ، ما لم يحتكر وقال : لايسفى أن يتمقى الفلاء .

وقال في الرعامة - يكرم . واحتاره الشيخ بثي الدس

و مجبر المحتكر على بيمه كا بسع ألس، فإن أبي _ وخيف النقف _ قرقه الإمام و بردون مثله .

قال في الفروع - و- توجه قيمته

قلت ؛ وهو قوى

وكذا سلاح لحاجة , قاله الشيخ تقي الدبن .

قلت : وأولى .

ولا كاره ادخار قوت لأهله ودوانه النص عليه الولعل حلمر : سنة وسلمين ولا ينوي التجارلاً ، فأرجو أن لا نصلق

ومن شمن مكام ليبيع فيه و شترى وحدم كم انشراء منه بلا حاجه و يحرم عليه أحد إلاه بلا حق دكم «الشبع على الدين . وقال أنو تكو : حكمه حكم ما إذا شرطها كافرة فنانت مسمة . قال في الرعابة : هذا أقبس قال في التلخيص : هذا أطهر الوحيين .

فت : وهو الصحيح .

ود كر ال الحورى فيه إدا شرطه كافراً فال سنماً ؛ روانتين . قوله ﴿ وَ إِنْ شَرَطَ الطَّالِّرُ مُصَوِّنَا ، أَوْ أَنَّهُ يَجِي، مِنْ مُسَافَةٍ مِمْلُومَةٍ ؛ صِنعَ ﴾ .

إن شرط نظائر مصوت ، فقده الصنف الصبعة ، وهو الدهب على اصطلحناه ، حرم به في المندقة ، والوحير ، ومنتجب الأحيى ، واحتاره المصنف ، وائن عبدوس في الدكرته ، قال اشارح ، الأولى حواره

فال في المالق صحى أصح الدحهين وحرم ه في المددة، وقدمه في الكافي فالكافي فال القاطيم، فالقاطيم، فالقاطيم، فالقاطيم، وهو الأشهر قال الناطيم، وهو الأقوى وحرم به في الهدامة، والمدهب، ومسبوث لدهب، والمستوعب، والحدامة، والهددي، والمنتجيس، والحجر، والمنور، وإدراك السابة وقدمه في الحدودي،

قات وهذا المنعب

وقد وافق على دلك في اله دى . وأطلقهما في دعالة الصعرى ، والعروع ه وشرح الن منجار

و إن شرط أن يحيء من مسافة معلومة ، فقدم الصلف هـ : الصحة - وهو المدهب - حرم له في البحير، والسور ، ومشحب الأرجي

قال في العالق · صح في أصلح لبرجين

واحتاره أنو الحطاب في الهداية ، والمصنف ، والن عندوس في تذكرته . وقدمه في إدراك الفاية ، والكاني .

وقال القاصي : لا يصح ومحمد في المنهب ، ومسبوك الذهب.

قال في الرعامة الكرى : أشهرهما بطلابه ، وأطلقهما في المستوعب ، والخلاصة ، والمعنى ، والتلجيس ، والحجر ، والرعامة الصمرى ، والحاوبين ،

والعروع ، وشرح ال منحا

فتلحص فى المسألتين طرق يصح لشرط فيهما لا يصح فيهما لا يصح فى الأولى ، وفى التسانية الخلاف لا يصح فى الأولى ، ويصح فى شانية وهو للدهب الصحيح .

فائترتان

وأما إذا شارط في الطائر أنه يبيمن ، فقال المعنف في المنبي : الأولى العممة . قات : وهو الأولى ، وقيل : لا يصح .

وإن شرط أنه يرقظه الصلاة ، فالصحيح من المذهب : "مه لابسح . قال و الدائق علل في أصح الوحمين .

ظل فی برعایة الكبری: الأشهر النظلان وقدمه فی الحاویین. وحرم به فی الحدایة ، والمدهب ، ومسلوث الدهب ، ولمستوعب ، و خلاصة ، والحادی ، والتلحیص ، والشرح ، وغیرهم

وفيل يصح ، وسمه في الحويين إن إخيار الصم .

وقد قدم في الكافي أنه إد شرط أنه يصبح في وقت من اللين . أنه يصح . وأما إذا شرط أنه تصبح في أوقات معاومة الانهام بحرى محرى التصويت في القِشرى ومحوه . قاله المصنف ، والشارح . و إن شرط الأمة حاملاً . قالصحيح من المدهب : الصحة . وقدمه في المعنى . والشرح ، والرعابة الكبرى قلت : وهو أولى .

وقال القاصى : قياس المدهب لا يصبح ، وحرم به ان عندوس في تدكرته ، وصاحب المنور فيه ، وسحمه الأرجى في سهانته ، وقدمه في التنجيس - وأطلقهما في الحرر ، والرعاية الصفرى ، والحاوى الصغير ،

وأما إذا شرط الدابة حاملاً ، فقال في الرعاية الكبرى أشهر الوحمين البطلان ، وقين " بصح الشرط

الثانية: به شرط أنه لانحمل: فقاسدن و إن شرطها حائلًا مبانت حاملا مله الفسح في الأمة بلا براع ، ولا مسح له في عبرها من النهائم على الصحيح من للذهب.

وقيل: بلي ، كالأمة

وقال في أرعابة ، والحاوى : ليس ميت في المهائم إن لم يصر اللحم . و يأتي ذلك في العيوب في الباب الذي حد هذا .

قوله (الثَّالِثُ : أَنَّ يَشْتَرِطَ البائِمُ تَفَمَّا مَمْلُومًا فِي البَيْعِ ، كَسْكُونِي التَّارِ فَنَهْرًا . أَوْ خِلانِ النَّمِيرِ إِنِي مَوْسِيعِ مَمْلُومٍ)

هذا الصحيح من المدهب وعليه الأصحاب، وهو المسون به في لمدهب، وهو من القردات .

وعنه : لا بصح قال في القواعد · وحكى عنه رواية لا يصح وأطلقهما في الرعاية الصغرى .

تسيد؛ يستنى من كلام المصنف وعيره _ نمن أطلق _ اشتراط وطاء الأمة ودواعيه ،فإنه لايضح قولا واحداً . صرح به الأصحاب ، وهو مراد المصنف وعيره فالمرق : يحور البائع إحارة ما استثناه و إعارته مدة استشائه ، كاندين المؤجرة إدا بيمت و إن معت العين ، فإن كان عمل المتسترى : فعليه أجرة مثله ، و إن كان شعر يطه ، فهو كمده، نقطه . نص علم - وقال | يرجع على المتدع بأخرة المثل .

قال القاضي : معناه عندي : يصبه دلقد الدي نقمه الناشج لأحل الشرط ورده المستف والشرح

و إن كان النف سير صله واله. مطه . ما يصمن عالمي الصحيح من المدهب. وهو ظاهر ما قدمه في الفروع - واحتاره المصنف، والشارح . وقوااه الناظم . وهو احتمال في الرعاية .

وقال الفاصي : نصس ، وحرم به في الفائق ، والحاويين ، والرعامة الكبرى وقالوا ، يعن عليه ، ورده الصنف ، والشارح ،

فعلى قول القامي ؛ يصبه ٤، نقص ، حرم به في العاباع

وقال في الرهاية الكبرى : و إن تلف بلا تفريطه ولا صلى : صبن عمه المدكور مأخرة مثله . مص عليه . فيقوم البيع ينفعه و بدوله . فا نقص من قيمته : أحد من تمته السنته

وفيل عل مانقصه الدائم بالشرط اسعى

فالرقع : او أراد المشتري أن سطى النائع ما تقوم مقام سيع في منصة ، أو سوصه عنها ، لم يترمه فنوله - فإن أراضيا على ذلك - خار

قوله ﴿ أَوْ يَشْتَرِطُ الْمُشْتَرِى تَفْعُ النَائِعِ فِي الْمِنْيِعِ ، كَخَمْلِ الْخُطِبِ وَتَكُسِيرِهِ ، وَجِيَامَةَ الثَّوْبِ وَتَفْصِيلِهِ ﴾ .

الواو هما يممني و أو له تقديره اكمل الحطب أو كسيره ، وحدامة التوب أو تفصيله - مديل قوله و قر إن حمع آين شراطين - أرا يَصِيح ﴾ . فعر حصد الو و على مانها كان حماً بين شرطين ، ولا يصح ذلك . واعلم أن الصحيح من المدهب: صحة اشتراط المشترى نفع النائع في المبيع. وعليه أكثر الأصحاب، ونص عليه قال أنو نكر، وان حامد: المدهب حواره. وسواه كان حصاداً ، أو خر رَطْمة أو عيرها.

قال الزركشي : هو المحتار للأكثرين .

قال في الهداية ، والمبتوعب ، والفائق - هذا ظاهر المدهب - بص عليه . وكذا قال في القواهد الفقهة ، و خاوى السكير ، في عير شرط الحصاد .

قال القاصي الم أحد ته قال الحرق روابة في المدهب وحراء به في الوحير ، وعيره وقدمه في الشرح وعيره ، وصححه في القدوع وعيره ، وهو من معردات المدهب ،

وعده الايصح، محمد في ارعاية الكرى ، وأطلقهما في الدلعيص، والرعاية الصدري ، والحاوي الصعير

فاهرن حكى كثير من الأصحاب فيا إنه اشترط المشترى مع الدائم في مبيع الروسين وقطمو الصحة شرط الدائم لعماً معلوماً في السيع وفرقوا بديهما بأل في المثاراط نفع الدائم حمداً بين بهم وإحارة فقد خم بين يعتين في معة وهو مدهى عنه

وأما اشتراط متفعة البيع : فهو ستشده همس أعيان المبيع . وكما لو باع أمّةً ما وحة أو مؤجرة ، أو شجره عليها تمرة قد بدا صلاحها

الميم : فعلى الصحه : لابد من معافة النفع ، لأنه عمرلة الإحارة ، فتو شرط الحل إلى منزله ، وهو لا يعرفه : لم نصح ، لا كوم مصنف ه عبرت .

قوله ﴿ وَدَ كُو الْجُرَقِيُّ فِي جَرُّ الرَّطِيَّةِ : إِنْ شَرَّطَهُ عَلَى الْبَائِعِ ، لَمَ يَصِيحٌ ﴾ وحمله ان أبي موسى مدهب ، وقدمه في في القواعد العهية

قال النصف ؛ فيجرج لهما مئله ، وحرجه قبله أنو الحطاب ، واس الجورى وجاعة . واعم أنه اختلف في كلام الحرقي ، فقال : نقاس عليه ما أشبهه من شتراط منعمة الدام ، وهو الذي ذكره المست ، وهؤلاه الحاعة وهو الصواب فإنه نقل عن الإمام أحمد رجمه الله رواية توافق من خَرَّجَ دكرها صاحب التنجيمي ، والحمد ، وصاحب الدرو وعاره و حدره في الرعام الكري كما غده ، وإليه ميل الراكمي وعيره

وقيل المحمص مدألة الخافي تد معمى الشرط فيه إلى الداع الاغير فال المصلف والشاح وهو أولى الوحهين أمرهما : أنه قال في موضع آخر : ولا سطل البيع شرط و حد الشاقي . أن المدهب محمه اشتراط منعمه الدائم في لمبيع وأطاق هدين القولين عن كلاء الحرق في السكاف . فال في مهامة الدارين عن كلاء الحرق في السكاف . فال في مهامة الدارين عن كلاء الحرق في السكاف . فال في مهامة الدارين : وقيل : لا يصبح شرط حز الرطبة عليه فال في مهامة الدارين : وقيل : لا يصبح شرط حز الرطبة عليه والدامة في تحريد الصابة ، وقس نشيء ،

هال الن را بن في شرحه : هذا التخريج صعيف جيد. مجالف القواعد والأصول

وحرج من رحب فی فواعدہ: صحة الشرط فی السكاح قال • وهو طاهر كلاء أكثر التّاح بن ولدلك السشكلوا مسأله الحرقی فی حصاد الرح منھی

صلى مدهب ، في أصل المبألة بدره النائع فين مدوقع عليه الشرط ، وقه أن مقير عبره مدله ، فهو كالأخبر فإن مث أو ناهب ، أو استعقى : فلمشترى عوص دلك نص عليه وقو أراد البائع بذل الموض عنه : لا يدم المشترى فنوله ، و إن أراد المشترى أحد المنوض عنه : لا يترم الدئم مديه ، فه رصيا سوص النعم ، في حواره وجهان ، وأطلقهما في المنبي ، والشرخ ، والعروع أحدها : يحور حرم به في الرعابة ، وقديه الل وريل في شرحه . قلت · وهو الصواب ...

والثانى : يحور ،

قوله ﴿ وَإِنَّ نَعْمَ كَيْنِ شَرْطَيْنِ لَمْ يَمِيحَ ﴾ . هذا للذهب ، وعليه الأصاب .

وعنه يصح . احتاره الشيخ نتى الدين رحمه الله . قاله في العائق .

احدره القاصي في شرحه ، والمصنف ، ومساحب التنجيص ، والحجد ، والشاراح ، وغيرهم وردوا عيره .

وعله لا يصح . احتاره القاصي في الحدد ، وابن عقبل في التدكرة

قال في مستوعب ، و لحماو بين : لا بحور شرطان في بيع . فإن فعل نظل العقد ، سواء كاما من الشروط الفاسدة أه الصحيحة . وقدم،

وقال في الرعامة السكاري . لو شرط شرطين فاسدين ، أو صحيحين ، لو العودا : بطل اللقد ، و يحسل صحته دون شروصه المدكورة .

وقال في الصمري. و إن حمد في عقد شرطين ساميانه نطل .

فطاهره : أمهم إذا كان من مصلحته لا يبطل كالأول . وأنه إذا كان الشرطان . وأن كثر من مقتصاه ؛ فإنه يصبح قولا و حداً .

قال المسف ، والشارح ، وصاحب الفروع ، وغيره * نصح بلا خلاف فالرئان

إمراهما: روى عن الإمام أحمد رحمه الله صلى أنه فسر الشرطين المبلى عيما شرطين فاسدين وكذا فسرد به مص الأسحاب ورده في التنجيص أن الواحد لا يؤثر في المقد . فلا حاجة إلى التعدد .

و محمد مأن الواحد في تأثيره خلاف ، والاثنان لا خلاف في تأثيرهما . قاله الزركشي .

وروى عن الإمام أحمد . أنه فسرها بشرطين سحيحين ابت من مصلحة المقد ولا مقتصاه . وهو المدهب على مانقدم

قال القاصى في الحدد مما سرص مطلقًا على سوء كان محيجين أو قاسدين أو من غير مصلحة وقال هو طاء كالام الإماء أحمد ، وكدا قال ان عقيل في التذكرة ، على ماتقدم قرارة

النَّامِيْرُ : نصح تملق الفسح شرط على الدهب . احتساره القامي في التعليق ، وصاحب شيج ، وقدمه في الفروء

وفال أبو الحطاب ، ومصنف الانصح

ودكر في ارعالة " إد أجر هذه الداركل شهر مدوه . قإدا معني شهر ، فقد فسحتها أنه صح ، كتعيق الحلع . وهو فسخ صحيح على الأصح .

ظل فی الفصول ، والمعنی فی لاِورا آنه علی سنگ پال شقت ، فشاء وقبل : بح .

و أنى في الحلع تعليقه على شيء .

قوله _ في الشرُّوطِ الْعاسدة _ (أحدُها: أنَّ يَشْتَرِطُ أَحدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ عَقْداً آخر كَملف، أوْ قرْضِ ، أَوْ يَغِ ، أَوْ إِجَارِةٍ ، أَوْ صَرْفِ لِلشَّمْنِ ، أَوْ عَيْرِهِ ۚ قَهْدَا بُبِطلُ الْبُيْعَ ﴾ للشَّمْنِ ، أَوْ عَيْرِهِ ۚ قَهْدًا بُبِطلُ الْبُيْعَ ﴾

وهو الصحيح من مدهب قال المصلف ، والشارح ، والركشي ، هذا الشهور في المدهب .

قال في لدوع: لم يصح على الأصح .

قال این منجافی شرحه - هذا المدهب ، وحرم به فی الوحیر ، والسکافی ، والمنور ، وغیره - وقدمه فی الرعالتین ، و لحار بین .

و پحتمل أن بطن الشرط وحده . وهي رواية عن الإمام أحمد وهو طاهر كالام اس عندوس في تذكرته . وأطلقهما في المدهب ، والمحرر ، والفائق

والرق : هده سألة . هي سألة سعتين في بيعة ، لمهني عم ، قاله الإمام أحمد المحد من المعنى ، والشرح ، وقدمه في الفاوع .

وعله : البيمتان في بيعة : إذا ناعه بمشرة نقداً ، و بعشر إلى نسيلة : حرم نه في الإرشاد ، ونفد نه ، وغيرهم

وعنه ال هذا شرطان في بيع

وقال فی المبدق الیمان فی البیعة أن غول سنگ هد بعشرة صحاح أو بمشر بن مكسرة ، أو بقول : بسلك هذا على أن بيمني هذا أو تشتري مني هذا ، الشهى . غمع فيهما بين الروادس

ونقل أو داود ﴿ إِلَّ شَــَــُرَاءَ لَكُدَا إِلَى شَــِ كُلُّ حَمَّةً دَرِهِمَالَ ، قال * هدا ميمان في بيغ ﴿ وَرَبَّهُ قَالَ ﴿ بِيمَانِ فِي سَعَةً

قوله ﴿ النَّانَ مَرْطُ مَا يُمَافِي مُقْتَصَى النَّيْمِ . بحو أَنْ يَشْرِط أَنْ لاَحْسَارَةَ عَلَيْهِ ، أَوْ مَتَى هِنَ المَلِيمُ وَإِلاَ رَدَّهُ ، أَوْ أَنْ لاَيْسِعِ ولاَيْهَبِ لاَحْسَارَةَ عَلَيْهِ ، أَوْ مَتَى هِنَ المَلِيمُ وَإِلاَ رَدَّهُ ، أَوْ أَنْ لاَيْسِعِ ولاَيْهَبُ وَلا يَشْرِط أَنْ يَعْمَل ذَلِك ، فَهَدَا وَلا يَشْرِط أَنْ يَعْمَل ذَلِك ، فَهَدَا بَاطُلُ فَى تَفْسِه ﴾

على الصحيح من المذهب، إلا ماسشي . وعلمه الأسحاب . و أبي الروالة في ذلك والكلام علم

وهل يبطل البيع ؟ على رواسين - وأطمهما في الهداية ، والإيصباح ،

والمدهب، والستوعب، والسكافي ، والمعلى، واللمة ، و لحدر ، والرعايتين ، والحاو س ، والشرح، والفائق، وغيره .

إصراهما: لا معنل السع وهو الصحيح من المدهب بص عليه ، وحرم به في الوحير ، والمط ، وعيرها ، داختره في التصحيح ، والمط ، وعيرها ، داختره المصنف ، والشرح ، وعبرها .

قال القاصى : استصوص عن الإمام أحمد : أن البيم سحيح وهو طاهم كلام الحاقى ، وندكة ان عندوس وعيرها ، وقدمه في الفروع وغيره .

قال في الفاعدة الحاسمة والتلائين : لم شرط أن لا سبح ولا يهسم و إن ١٩٥٠ فالمشترى أحق سهم الحد على الصحة ، وفال ا والصوصة صريحة الصحة هذا البيع والشرط ، ومنع الوطء ، وذكر تصوصاً كثيرة .

والبرواية الثانية: سطل البيع قال في الفروع حدّ م الشمني، وأسم له ، ومحمحه في الفلاصة

على المدهب: للدى فات غرضه: الفسخ، أو أرش ما مص من التمن بهمائه مطلقًا على الصحيح . حرم به في عرز وعبره وقدمه في الدوع وعبره

وقبل مجمع دلك ملحهل عدد الشرط دول العام . حرم به في الدئن وقيل الأأرش له الل نشت له لحيار بين الصبح والإمصاء لاعير وهو حتمال في المعني ، والشرح

قال الشبح في الدين رحمه الله : هذ طاهر لمدهب .

قُولِه ﴿ إِلاَّ إِذَا اشْتُرَطُ الْمِثْقُ فَي صَحَّتُهِ رَوَايِنَالُ ﴾

وأطلقهما في لهدية ، و مدهب ، و مشوعب ، و خلاصة ، والمحي ، والشرح ، والعروع ، والحاو بين ، والركشي .

إمراهما: بصح ، وهو المدهب صححه في التصحيح ، والعائق ، والقوعد الفقهية فال في البطم . وهو الأهوى .

قال الزركشي في الكفارات : المدهب من الروايتين عبد الأسحاب حوار ذلك وسحته . وحزم به في للنور ، وندكرة اس عندوس وقدمه في الحرر ، والرعبتين

والروامُ الثائمة : لأيضح . قدمه في إدراك الدية .

<u>فال الزكشي في الكمارات · هو ظاهر كلاه الوحير</u>

معلى هده الرواية : لاسطل البيع عند المصنف وعيره . و عص عد أبي اخطاب و خلاقه وغيره

فعلى مندهب : يحبر عنيه إن أباء كما قال الصنف الأنه حتى لله كاستر . وهو الصحيح

ظل الدطم. هو الأقوى . وقدمه في الفروع ، و برعاشين : ظال الركشي : هذا المشهور .

> وقیل هو حق للمائع واحتاره این عندوس فی بد کر به وحکی مصهم خلاف روانتین

فشت له حيار المسح ، وله إسفاطه محال وله الأرش إن مات العدد ولم ستقه . قل الأثرم إلى ألى عتقه فله أل يسترده ، وإلى أممني فلاأرش في الأصح قاله في المروء

وأطبق الحلاف في مستوعب ، والكافي ، والعني ، والشرح ، والحرر ، و حاو باين ، والعالق ، والقواعد العقهبة

فعلى المدهب : لو امتمع من العنق وأصر ، فقال في القواعد العقهية : متوجه أن يعتقه الحاكم عليه . فنو طدر المشترى وطعه بشرط العتق أيصاً : لم يصح . قدمه في مهاية أبي المعالى للتسلسل . وصححه الأرجى في مهايته

وقيل . يصح . وأطلقهما في القاعدة الراسة والمشرين . وقال : عمدي أن هذا الحلاف مرس على أن الحق هل هو الله ، و يحبر عليه إن أبي ، أو للمائع ؟ فعلى الأول · هوكالمندور عتمه وعلى الثانى . يسقط الفسح لروال الملك وللنائع الرحوع بالأرش . قبل هذا الشرط ينقص به التمل عادة .

ويحتمل أن يثبت أو القسخ لسبق حقه . أنهى .

تنبيه: قول المصف ﴿ وَعَنْهُ وِينَنَ نَاعَ جَارِيَةً ، وَشَرَطَ عَلَى النَّنَقَرِى إِنَّ مَاعَهَا فَهُوَ أَخَنُّ بِهَا بِالْفَى: أَن لَيْنِعَ حَاثِرٌ . وَمَلْمَاهُ _ وَاللّهُ أَعْمٌ _ أَنَّهُ جَائِرٌ مِنَعَ فَشَادِ الشَّرْطِ ﴾.

يمي أن طاهر هذه ارواية : سمة الشرط ، لسكونه عن فساده . فين الصنف وحمه الله معناد .

روى المرودى عنه أنه قال : هو في معنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم \$ لاشرطان في بيع » يعني : أنه قاسد .

وروى عنه إسماعيل أنه قال النبع صحيح ، وا من عمر واس مسعود رضي الله عمما على صحته .

قال المصلف بحتمل أن يجمل كلام أحمد، في رواية المرودي ؛ على فساد الشرط ، وفي ره به إسى عين على حوار البع فيكون البع صحيحاً والشرط فاسداً ، وهو مواهق لأكثر الأصحاب .

وقال اشیخ نقی الدس : مقل على ان سعید ــ فیس باع شیئاً وشرط عدیه إل باعه فهو أحق به بالتمن ــ جواز البیع والشرط

وسأله أنو طالب عن اشترى أمة بشرط أن يسترى بها لاللحدمة ؟ فال . لا نأس به .

قال الشيخ تقى الدين: روى عنه نحو عشر بن نصاعى صحة هذا الشرط. قال: وهذا _ من أحمد _ عصصى أنه إذا شرط على البائع صلا أو تركا في البيع ، تما هو مقصود للمائه أو نصيع عصه: صح السع والشرط . كاشتراط العلق ، فاحدر الشيح في الدين صحة هذا الشرط ، من احدر صحة المقد والشرط فاحدر الشيح في الدين صحة هذا الشرط ، من احدر صحة المقد والشرط على احدار الشيح في الدين صحة هذا الشرط ، من احدار صحة المقد والشرط على احدار الشيح في الدين المحدد الشرط ، من احدار صحة المقد والشرط المناد على الم فى كل عقد وكل شرط ، بحالف الشرع . لأن إطلاق الأسم بداول المنحر والمعلق والصر يح والكناية ، كالمنظ ، وكما يقاوله طاهر بية والمحصة ، انتهى وأطلق اس عقبل وعيره في صحة هذا الشرط ولزومه روانتين ونقل حرب مانقله الجاعة : لا بأس نشرط واحد .

فالرتاد

إهراهما : لو شرط على المشترى وقف المبيع ، فالصحيح من المدهب أنه ياحق بالشروط لمافية لمقتصى المبع وقدمه في الفروع ، وهو طاهر كلام المصلف وعيره من الأسماب ،

> وقيل * حكمه حكم المتقى إدا شرطه على الشترى كا تقدم . الثانية * محل هدم الشروط : أن لقم مقارعة للعقد .

قال في الدروع ، و إن شرط ما ينافي مقتصاء ، قال الل عقيل وعيره ، في المقد ، وقال عد دلك بأسط ، و عتبر مقارنة الشرط ، د كره في الانتصار و عنوجه أنه كالتكام

و يأتى كلام الشيخ سي الدس وعيره في إد شرط عند عقد المكاح شرطا ، قى أول باب شروط النسكاح .

قوله ﴿ وَ إِنَّ شَرَطَ رَهُنَّا فَاسِدًا وَمُحْوِهِ ﴾

مثل أن يشترط حياراً أو أحلا محهولين ، أو نقع بائع ومسيع إن لم يصحا أو تأخير تسليمه للا النساع - وكدا ف الدار لانحق طر نقها ﴿ فَهَمَلُ يَبَشُلُ النَّبَيْعِ ؟ على وَخُهَيْن ﴾

نناه على الروانتين في شرط ماساقي مقتصى المقد ، خلافا ومدهماً ، وقد عامت أن للنجب [عدم] الطلان ، فَالْمُرَفِّ : لَوَ عَلَقَ عَتَقَ عَدَهُ عَلَى سَمَّةُ فَاسَمَّ عَتَقَ وَالْفَسَاحِ اللَّبِيعِ الصَّ عَلَيْهِ في رواية الجاعة

> قال في القواعد الفقهية : ولم يتقل هنه في دلك خلاف . انتهى . وهذا المدهب . وعليه الأصحاب من حيث الحلة .

> > وقال في المدهب وعيره . على العمد على قول أسحاب .

وتردد فيه الشيخ نفي الدين في موضع . وله فيه طريقة أحرى تأتي

قال الملامة الى رحب في قواعده ١٠ استلف الأسمات في تحريج كلاد الإمام أحد رجه الله على طرق .

أهرها : أنه مبهى على القول أن الملك م سفل من الدلع في مدة الحيار فأما على القول بألاسه ل بد وهو الصحيح بـ فلا يعتبى وهي طريقة أبى لحطاب في انتصاره ، والحتاره في الرعامة السكرى ، هو احمال في الحاوى و عبره فال ابن رجب : وفي هذه الطريقة ضعف ، وبينة

السَّالَى * أَن عَنْقَهُ عَلَى الدَّمِ السُّوتُ الحَدَّ لَهُ ﴿ فَرَسُقَعَلَمُ عَلَقَتُهُ عَنَ لَنَبِيعِ سَدَ . وهي طريقة القاصي ، وابن عقيل ، وأبي التلطاب

الثانث أن ستق على البائع عقب إنحابه وقدر صول مشرى وهي ط بقة الى أن موسى ، والشرح ، وصاحب التلاهيص ، وعبره لأنه عنقه على يمه ، ، يعه الصادر سه هو الإنجاب فقط ولحداسي بائماً .

قال ال رحب وفيه لط وهو كما قال .

الرابع . أنه بعنق على النائع في حالة تتقال الملك بن المسترى حيث يتراب على الإيجاب والقبول انتصال الملك وثبوت المتق ، فيتداهان ويبعد العبق لقوته وسرائته ، دول انتقال الملك وهي طويقة أبي حطاب في راوس السائل .

ظال الترحب: ويشهد له تشبيه أحدثه بالمدم والوصية

الحامس أنه ستق سد اسفاد البيع وسحته ، وانتقال المبيع إلى المشترى ، أم ينفسح البيع بالمتق على المائع ، وصرح مدلك القاسى فى حلافه ، وأن عقيل في عد الأدلة ، و لمحد وهو ظاهر كلام الإسم أحد ، وتشيهه بالوصية .

وسلك الشبح بقى الدين حريفاً سادساً . فقال : إن كان السلق المتق قصده العبن دول التدر ستقه أحراء كعارة يمين . الأنه إدا ياعه حرج عن ملكه ، فبقى كندره ، إلا أن سبق عند عبره فتحرثه الكفارة ، و إن قصد به التبرر صار عنقاً مستحقاً كاندر فلا منح سمه و يكون العتق معلقاً على صورة السبع كا لو فال لا على به إدا سته فعل عنى رقمة أو فال لأم والده ، إن سبك فأنت حرف المهى كلام من رحم .

فنفد أحاد وأفاد. وله على هذه الطرق المتراصات ومؤاحدات الامليق دكرها هـ. ودلك في اللاعدة السابعة و الخسين

و بأتى فى أو حر بات الإقوار بالحق قالو قال بعيدم : إِن أَقَرَبُ بَاكُ الرَّيْدِ فأنت حر أو فأنت حر ساعة إقرارى #

قوله (الثَّالِثُ: أَنَّ بَشْتُرِطَ شَرْضًا بُسُنَّتُ الْبَيْعِ كَمَوْلِهِ: سِنْكُ إِنْ جَنْتَنَى بَكَذَا . أَوْ إِنْ رَضِي فُلانٌ)

فلا صح النبع وهو المدهب . وعليه الأسحاب.

قال في الدائل ؛ فقاسد . قاله أسحامنا ، لكونه عقد معاوضة ، ثم قال : ونقل عن الإمام أحمد تنسقه صلاحته . قال شيخنا : هو سميح . وهو المجتار ، اشهى ، قوله ﴿ أَوْ يَقُولُ لِلْمُرْ تَهِنِ : إِنْ حِنْتُكَ بِحَقَّكَ ، وإلا فالرهن لك ﴾ يعنى : مبيماً بما لك عندى من الحق ﴿ فلا يَصِيحُ النّبِعُ = ولا الشّرُطُ في الرّحَيْنَ ﴾ .

وهذا المذهب: حرم به في المقبى ، والشرح ، وشرح الي منح وعيره .
وحرم به في الرعابتين ، والحاويين ، وعيره . ونص عبه بنصلال الشرط وهذا
معنى قوله عليه أفصل الصلاة والسلام فا لا تماني لرمن ه

وقال الشيخ تقى الدين؛ لا يبطل الثانى ، ورن ، أنه صار له وصد الإمام. قاله فى العالق ، وقال قلت : فعليه على الرهن السلحة فى الرئهن له توصع العقد ، لا بالشرط ، كما لو باعه منه ، ذكره فى باب برهن

وأما صحة الرهن: فعيه رواسان أندن مع الشرط ف كلام مصنف في مات الرهن في آخر الفصل الأول

فائرتان

إهداهما : أو قبل المرتهن دلك ، فهو أمانة عنده إلى دلان لوقت ، تم يصير مصمونا ، لأن قبصه صار مقد فاسد ، ذكره القاضى ، واس عميل

وفال في القواعد المقبيه : والمتصوص عن أحد في رواية محد بن الحسن من هارون : أنه لا تصمله على اداكره القاصي في حلاف الأن الشرط بصد اليصير وحوده كددمه .

الثانية . يصح شرط عن سنع على أنبه على الصحيح من الدهب على عليه . على عليه أن ترهبه شبه عليه أن ترهبه شبه

وقيل ؛ لأنصح وحد و س حدس والقاصي

واوغال إن أو إدار وهسيه وقد حلك فيع معلق شرط

وأحاب أنو الحساب، وأنو البعد إلى فال المنت على أن ترهسي الم لصح و إن قال : إذا رهنتنيه على ثمته وهوكدا ، فقد بعثك ، فقال الشترات ورهنتها عندك على الثمل اصبح الشراء والرهل

قوله ﴿ إِلاَّ أَيْعِ الْمُرْ بُونِ ﴾

الصحيح من لمُدهب - أنَّ بيم الفرَّ بون صحيح - وعليه أ كثر الأصحاب .

ونص عليه وحرم مه في الوحير وغيره وقلمه في الحرو ، والتلحيص ، والشرح ، والدوع ، والمستوعب ، وعره ، وهو من معردات المدهب

وعبد أبي الحطاب الابصح وهو روابة عن أحمد .

فال مصنف عوهو الفياس وأعلقهما في الحلاصة ، والدعامتين ، والحاو مان ، والعائق

کی فال بی ارعایه السکتری المنصوص الصحة فی العقد والشرط . قوله ﴿ وَهُوَ أَنَّ بِشُنْرَى شَيْئًا وَيُسْطَى البَّالِيعِ دِرْ هَمَا ، وَيَقُولُ : إِنْ أَحَدْنُهُ وَإِلاَّ عَالْمَرْمُ لَكَ ﴾

الصحیح من لمذهب ؛ أن هذه صفه بیغ العراف ... د كره الأصحاب ، وسواء وقت أو ، پوقت : حرم به فی انتخی ، والشرح ، والستوعب ، وعيرهم . وقدمه فی اللہ وع

وفيل تـ المراول أن نقول إن أحدث نميع وحثت بالـ في وقب كند. وإلا فهو لك - حرم به في الرعاشين ، والحام بين ، والعائق

فالرق إحارة الديون كبع الديون غاله الأصحب

شهم : طاهر كالام مصنف وغيره أن الدرهم للدالع أو المؤجر إن م بأحد السنمة أو يستأخرها وصرح بدلك الناطم ، و اطلم العددات ، وهو طاه كلام الشاح وقاله شيحا في حوشي الداع

وقال في المطلع حكول تمشتري ما دوداً إليه إن ما يتر السع ، وللنائع محسو باً من التمن إن تم البيع ، وما أر من وافقه

قوله ﴿ وَ إِنْ قَالَ : سُتُكَ عَلَى أَنْ تَنْقُد بِي الثَّمَن إلى تلاتٍ و إِلاَّ فلا يَتْعَ آيَيْنَا . فَالْبَيْتُحُ صحِيحٌ ﴿ نَفَى عَلِيهِ ﴾

وهو الدهب وعليه الأصحاب يعنى أن السع والشرط محمحان فإن

معنى الزمن الذي وقته له ، ولم ينقده التمن ، انفسخ النقد ، على الصحيح من المدهب وحرم به في الحدى ، والشرح ، والرعاية السكيرى ، والقائق ، وغيره ، وقدمه في القروع ، وقيل : يبطل البيع عواته .

قوله ﴿ وَإِنَّ بِاعَهُ وَشَرَطَ النَّرَاءَةُ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ : لِم يَبْرُأُ ﴾ .

وكدا بو ماعه وشرط البرءة من عيب كدا إن كان. وهذا المذهب في دلك ملا راست وعليه خاهير الأمحاب وحرم مه في الوحير وغيره، وقدمه في الفروع وغيره ، وقال : هذا ظاهر المدهب ،

قال أنو الخطاب ، وجاعة : لأنه خيار يثبت بعد البيع طلا يسقط ، كالشفعة . واعتمد عايه ور عيول لمسائل

وعنه يمرأ ، إلا أن تكون البائع على الميت فكتمه واحتاره الشيخ بتي الدين ونقل ابن هابيء . إن عينه صح .

ومصاد نفل من القاسم وعيره م الاسرأ ، إلا أن يخبره بالسيوب كلها . لأنه مرفق في البيع ، كالأجل والخيار

وقال فى لانتصار ـ الأشيه بأصولنا نظر الصحة كالبراءة من المحهون ـ ودكره هو وعيره رواية - ودكره فى الرعابة قولا - وهو تخريج فى السكاف ، والمنتى ، والشرح

قال في المستوعب : حرج أصحاب الصحة من البراءة من المجهول . واحتاره في الفائق .

تيهان

أمرهما ، طاهر قول المصنف « لا يبرأ » أن هذا الشرط لاتأثير له في السيع ، وأنه تحييج . وهو المدهب وعليه الأصحاب

قال المصنف ، والشارح ، وصاحب العروع ، هذا ظاهر المذهب .

وقيل : مصد السيم مه . وهو تخريج لأبي الخطاب ، وصاحب الكافى ، والمحرر .

قال الشارح وعيرد: وعن الإماء أحمد في الشروط العاسدة روايتاب. و إحداها: يعسد بها المقد فيدخل فيها هذا البيع انتهى

الثاني : طهر كلام الصنف وعيره : أن العيب الطاهر والناطن سواد وهو محيح ، صرح به في الرعاية الكرى

وقال في الفروع ، وفيه في عيب ماطي ، وحرج لايمرف عوره حثالات وقال أيضاً وإن معه على أنه مه ، وأنه بري ممه : صح

قوله (و إِنَّ بَاعُهُ دارًا عَلَى أَلَهَا عَشَرَةً أَدْرُعِ فَنَالَتُ أَحَدَ عَشَرَ فَاثْبَيْعُ مَاطَلٌ ﴾

وهو إحدى ا والمين احتاره الل عقيل

قال الناظم ؛ وهو أولى - وقدمه في الشرح ، والرعاية الصدرى ، واحارى الصمير ، والدائق ، وشرح ال رراين

وعه أنه صعبح حرم به في الوحير ، وندكرة بن عبدوس ، والمتور ، وقدمه في الحرر وأطفهم في مدهب ، والستوعب ، والمفقى ، والتعييس ، وشرح الن منجا ، والرعاية الكبرى ، والدوع

فعلى الروالة الأولى : لاتفر م .

وعلى الرواية الثانية : إلرامه للدائع . كما قاله المصم

ننبه: طاهر قوله ﴿ وَلِكُنَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْفَسْحُ ﴾

آنه سواه سمه البائع الزائد محده أو لا . وهو أحد الوحيين قدمه في الرعاية الكبرى ، وانفائق والوجر الثاني : أن محل القسخ : إد لم ينطه الزائد عباناً . وإن أعطه إباه محاماً فليس له الفسخ . وهو الصحيح من المدهب . جرم به ي مسى ، والشرح ، ولد كرة الل عندوس ، وشرح الل روين ، وقدعه في الدوع .

قوله ﴿ فَإِنِّ اتَّمْقَا عَلَى إِمْضَائِهِ جَارَ ﴾ .

يعلى على إمصاء البيع ، طلمشترى أحذه بشنه وفت الرائد في رصى مشترى بالأحد أحد العشره ، والدائع شر لمث له الدراع وهل للدائع حيد الفسح ؟ على وحهين وأطلقهما في لمعني ، والشرح ، والدوع

أمرهما: له العلج غال الله ح: أولاهم له الفلح وقدمه بر س في شرحه

والوم الثاني : لاخيار ، و إليه ميل المصنف في المم الثاني : لاخيار ، و إليه ميل المصنف في المم الأول

قوله (و إِنَّ باتُ يَسْمَةَ أَذْرُعَ فَهُوَ عَاطِنَ)

وهو إحدى الوائتين قدمه في الشرح ، وال - أ الصعرى ، والحاوى الصمير، والفائق ، وقواء الماظم

وعله أنه جميح وحرم به في الوحير، ولما لا يد من عندوس، بسور وقدمه في المحرر وأطلعهما في المناهب، والمستوعب، بالتنجيص، وشرح ابن منحاء والرعابة الكبرى، والفروع

صلى، والمالأون ، لا عرب

وعلى أبرو بة التابية . النقص على النائع - وللمشترى الحيار بين انفسيح وأحد المبيع نقسطه من التمن

و إلى الفقاعلي نمو يصه عنه حر الفي أحدد الشترى للسطه من الحن طلائم الحيار من الرصى مدلك و من الفسح . فإلى مدل له الشترى حميم الحن م يتلك المسح

فوائر

اهراها : حكم التوب يد ماعه على أمه عشرة قال أحد عشر ، أو تسعة : حكم الدار والأرض على ماتقدم ، خلافًا ومدهنًا ، قطع مه في معنى ، والشرح ، و لدروع وعيرهم

الثنائية: و داعه مشرة على أمها عشرة أقفرة ، فدات أحد عشر فالسيع سحيح حرم به في الممنى ، و الشرح ، والفروع ، وغيره والرائد للدائم مشاعاً ولا حيار للمشترى

و إلى بات قسمه فاسيع صحيح . ويتمص من التمن هد د ولا حيار له . على تصحيح من المدهب قدمه في العروع

وقيل. له لحبر وأطلقهما في معني ، والشرح ، وارعامة الكبري .

الثالث : القبوض حقد فاسد لابملك به ، ولايند نصرته فيه ، على الصحيح من للدهب . جرم به المصنف ، والشارح ، وغيرهما . وقدمه في الدروع وغيره وحرج أبو اخطاب بفود تصرفه فيه من الطلاق في سكاح فاسد

صلى المدهب : يضمنه كالقصب و نفرمه الله المده منفصل واستعبل ، وأحرة مثله مدة نقاله في يدم ، وإن نقص ضمي نقصه الوإن نلف فمنيه صيامه نقسته

و إلى كانت أمه فوطئها فلا حد عليه . وعليه مها مثله ، أرش لكارتها ، والولد حر الوعليه فلمته وما وصمه . وإن سقط ميناً ، يصمل الوعلية صمال القص الولادة

و إن ممكم اواطى، ، نصر أم ولد على الصحيح من الدهب وقير : بلي قال ذلك كله المدنف ، والشارح ، وغيرهما .

و يأتى هذا مأتم منه في أواخر الخيار في البيع فيما بحص به القدمى ، ودكر الخلاف فيه . والله أعلم .

باب الخيار في البيع

تعيهات

الأول. يستثنى من عموم قولِه ﴿ أَحدُم حَيَّارُ الْحَلَىمِ . وَيَثْمَتُ فِي البَيِّعُ والكتابة ﴾

وربه بيم ، ولا تنت فيه حيا مخلس على الصحيح من لمدهب , وقطع به الأكثر وقد ذكره الصنف وعيره من الأسمات في ناف الكتابة وفيه حلاف بأبي في ذلك الدب

الذولي أن نقال عموه كلام لمصنف ها محصوص بكلامه في البكدمة الشافي يستشي أعد : « تولى طرى العقد عيده لا شدت فيه حيار الحمس على الصحيح من لمدهب وعديه أكثر الأصحاب، وقدمه في المفيى ، والشرح ، والرعالة السكرى ، وعيره وسححه في الدوع ، وحرم مه في الرعاية الصحرى ، والحاويين ، وغيره

دایال اشت ، وهو ظاهر کلام المستف هنا، وقدمه این وراین فی شرحه . قال الاً حلی فی الله به ۱ وهو الصحیح او طاقهما از کشی .

فعلی هد الوحه . باره المعد به رقه نوصه بدی وقع العقد فیه علی الصحیح حرم به فی انعمی ، وانشرح ، و ارعایة ، وشرح اس رسی ، وانعالق ، وعیره . وقبل الا محصل اللروم إلا نقوله ۵ حترت روم العقد ، و محوه و أصلقهما الزركشی

الثالث وكدلك حكم الهمة إدا تولى طرفيها واحد قاله في الدائق وعبره السرابع الخاهر كالره المصنف ، عبره . أنه الواشترى من معتق عليه : الموت حبار المحدس له ، وهو أحد الوحهين ا

والوحة الثاني - لا حسر له

قال لأرحى في سائله • الطاهر من المدهب عدم ثبوت الحيار في شراء من معتقى عليه - وحرم به اس عندوس في تدكرته ، والزركشي ، وأطلقهما في التلحيص والبلمة ، والرعاشين ، والحاويين ، والداوس ، والعائق ، وأحر بد الصابة

الحامس: وكذا اخلاف في حق الدائم في هذه المدألة وقيل شنت له لحيار ، وإن منعدد من المشترى فانه في الرعامة وقال الركشي وفي سعوط حق صاحبه وحهال

قوله ﴿ وَ يَثْبُتُ فِي البَّيْعِ ﴾ .

هدا المدهب وعده الأسحاب وعلى عديه وقطع به أكثره وفي طريقة سمن الأسحاب وابة لاشت حد المحدس في بيع وعقد مه وصة تميم طاهر قوله ه و شت في السع ٣ أنه سو ١ كان فيه حد شرط أو لا وهو أحد الوحيين ، وهو طاهر كلامه في الله وح ، والوحير وعيرها

وقيل: لا يثبت فيه خيار الحلس

[و رأى في حيار الشرط إلى التدأه من حين العدد على الصحيح من المدهب] وأطلقهما في التلخيص ، و الدمة ، والرعاسين ، و خاو بين ، والعائق وفائدة الواحمين على التداء مدة حدار الشرط من حين العقد ، أو من حين

التفرق لأ

صلى الأول · تكون من حين النه ق . وعلى النانى : من حين المقد . قاله في التنجيص وعيره قوله ﴿ وَالْإِجَارَة ﴾

يشت حيار المحسى الإحارة مطلقاً . على الصحيح من المدهب . وعليه أكثر الأصحاب . وهو ظاهر ما حرم به في الهدامة ، والمدهب ، ولمستوعب ، والخلاصة ، والتنجيص ، والبلمة ، والشرح ، والحجر ، و له جبر ، والفائق ، وعبرهم وقدمه في الكافي ، والدوع ، والركشي وعبرهم

> وحرم في الحدي السكير شوب خر بها قوله ﴿ وَيَثَلِّتُ فِي الصَّرْفِ وَالسَّلِمِ ﴾ .

وهو المدهب فان في الفروع البشت على الأصنع. قال الناطم هسدا الأولى وصححه مصنف، والشارح، وجره به في الوحير، وتذكرة ان عبدوس وقدمه في الكافي، والركشي، وعيرهما.

وعنه لا شت فيهما وحرم به باحد بهاية الله ردين، وأطلقهم في الهدالة ،
والقصول ، و مدهب ، ومستوث لذهب ، والمنتوعب ، والخلاصة ، والتنجيمي ،
والمنعة ، و غير ، والرعانتين ، والعاوين ، والعائق ، وغير بد المنابة ، وغيرهم

وحص القامي علاف في كناب ارو عن في الصرف ، وتردد في السهر . هن سحق الصرف أو سقية النياعات ؟ على حتايين

فالدرة : قال المصنف ، والشرح ، وعيره ، و نشت في الصرف والم ، وما مشترط فيه الفنص في مخلس كبيم مال الراد علمه المن الصحيح .

وهال في العاوم : وعلى الأصح ، وما يشتريد فيه قنس كمرف ، وسوّ . وقال في الرعاله الكامي : وفي الصرف . ، السرّ

وقبل و طية الربوي عب رواش .

قوله ﴿ وَلاَ يُثْبُتُ فِي سَائِرِ النُّقُودِ إِلاَّ فِي الْسَافَامِ ﴾ .

وكدا المراعة، والحوالة، والسق في أحد توجهين وأطلقهم في هداية، والمدهب، والملعة ، والملعبين، والملعة ، والملعبين، والملعة ، والمعلم، والرعيتين، والحور ، والمعلم، والرعيتين، والحاوى الصعير، والدائق

وأطلقهما في الحوالة في الحاوي السكبير.

أحدها: لا شت فنهن وهو المدهب حرم به في الوحير ، وصححه في التصحيح ، وقدمه في المروع ، والشرح ، وقدمه الزركشي في غير الحوالة وقدمه في الحاوي السكير في المساقاة والمرارعة .

والوب الثانى : يثنت فيهن الخبار .

قال الرركشي · شت في الحوالة ، إن قبل · هي بنع لا إن قبل هي إسقاط أو عقد مستقل ، انتهى

وعلى هذا الوحه : لا يثبت الخيار إلا للمجل لاعير

تبيهات

الرؤول : الخلاف هناق المسافلة والمزارعة مبنى على الخلاف في كومهما لارمين أو حائرين على الصحيح من المدهب حرم به في المدى ، والشرح ، واس حدان وعيرهم

فان قلما - ہما حاثراں نے وہو اندھت علی ما بائی نے فلاخیار فیہما ، وال قام - ہما لارمان دخلیما الحیار ،

وقيل - الحلاف هنا على القول بازومهما ، وجزم به في الحاوى السكبير وكذا حكم السنق والرمى ، وجزم به في الحاوى السكمير .

صلى القول بأنهما جعالة بد وهو المدهب بد فلا حيار فيهما ... وعلى القول بازومهما يدخلهما الحيار .

وقیل الحلاف علی القول بازومهم، وحرم به فی الحاوی السکییر.
اشایی : شمل قوله دا ولایشت فی سائر المقود » ــ عیر مااستشاه ب مسائل ،
میها : لهمة وهی تارة تکول سوض ، و رة تکول میر عوص ، فیل کالت
سوص ، فعی تبوت الحار فیهمه رواشان منیس علی أیها ، هل تصیر بیمًا ،

أو يغلب فيها حكم الحبة ، على مايأتى في أول باب الحدة ؛ فاله المصلف ، والشارح وعيرها ، وحرم في التناحيص ، والخلاصة ، واللهة : مأن الخيار يثبت فيهما قال على الحديثة مراده من الحديثة على ماده من الحديثة على الحدي

قال في الهدامة ، والمدهب ، والمستوعب وغيرهم : فإن شرط فنها عوصا فعي كالبلغ .

عند عنان : ظاهر كالام المستعب هنا : أن اغليار لا يثنت فيها .

و يحتمل أن نقل · لم تدخل هذه المسألة في كلام المصنف . لأمهم عرج من البيع ، على الصحيح . وهو أولى

وقال انقاصى خوهوب له شت له اخيار على الناسد، تحلاف لداهب غال الشيخ بنى الدين رحمه الله : وفيه مظر

وقال اس عقیل الدهب بالحیار ، إن شاه أقبص و إن شده منع افرد أقبص فلا حیار له اوكنده قال عیره

و إن كانت سير عوص فهي كالوصية، لاشت فيم حدد ستماء عواوها حوم به المصلف و والشارح، وابن خدال، وصاحب خاوي وغيرهم

ومنه انفسمة وطاهر كالامه هـ • أنه لا شت فنم ، وهو أحد الدخهين ، قال الأحلى في بهانته الفسمة إفراحق ، على الصحيح ، فلا يدخلها حيار

المحلس ، و إن كان فيها رد : احتمل أن يدخلها خيار الحمس النهى والدحه الثاني بدحلها حيار لمحلس وهو الصحيح من سدهب

قال في النروع : وفي الأصح وفي قسمة

وقطع القاصي في التعليق ، وال الراعولي بشوت الحيار فيها مطلقاً . وقطع له في الرعامة إلى قساء هي سع : وكدا تركشي

فان القامي في الحرد : ولا بلحمها حيار ، حبث قلما - هي إفرار .

فان في الحاوى الحكير: إن كان فيها رد فني كالسع . بدحمه الحياران معاً و إن لم تكن فيها رد ، وعدلت السهام ، ووقعت القرعة · مط ت . فإن كان القاسم لحاكم فلا حيار . لأنه حكم . و إن كان أحد الشربكين لل مدخلها خيار . لأنها إفرار حق ، وليست ميم . انتهى . وقاله اس عقيل أيضاً

ومما: الإفالة . فلا يثنت فيها خيار المحلس على الصحيح من المدهب . لأمها فسح ، وإن قلم هي يع شت .

وظال في التلحيص ، مجتمل عدى أن الابنت ، و يأتى ذلك في الإقالة .
ومنها : الأحد بالثممة علا حيار فيها على الصحيح من المدهب ، كما هو
طاهر كلام لمسف ها وقدمه في لمني ، والشرح ، والعروع ، وعيرهم - واختاره
المصف ، والقاضى ، وائن عقيل ، وصاحب التلحيص ، وغيره ، د كره الخارق في
الشمعة .

وقين : فيها الحيار وهو احتيال في ممنى ، والشرح ، وغيرها وأطلقهما في الرعابتين ، والحاودين ، والقواعد ،

ومنها د سائر المقود اللارمة _ غير ماتقدم _كالنكاح ، والوقف ، والخلع ، والإبراء ، والمنق على مان ، والرهن ، والصيان ، و لإفالة براهن وصامن ،كميل ، قاله في الرعاية ، فلا شت في شيء من ذلك حيار المحلس

ودكر في الحاوى الكبير _ فيها إدا قات صفقي بألف عقال : صفتك بها طلقة _ احتمالين . أحدها : عدم الحيار مطلقاً والثانى : شت له الحيار في الامتماع من فيض الأنف ليكون الطلاق . رحم .

ومنها : حمع العقود الحائرة ، كالجعالة ، والشركة ، والوكاله ، والمصار بة ، والدرية ،والوديمة ، والوصية قبل الموت ، ونحو ثلث ، فلانتنت فيها حيار المحس ، التقليم الثالث : ما اده عموله ﴿ يَمَالُونَ اللَّهُ يَتَمَرُّهُا بَالْدَامِينَ ﴾

النه رق العرق . قاله الأصحاب . وقد صبط دلك حرف كل مكان محسه فاركان في قصاء واسع أو مسجد كبير أو سوق - فقيل · يحصل التعرق أن عشى أحدهم المستدراً صاحه حطوات حرم به ان عقيل وقدمه المصع ، والشرح ، وحرم به في المستوعب ، وشرح ان روين ، والحدوبين .

وقيل على ينعد عنه تحيث الأيسم كلامه عادة . حرم مه في الكافي ، والمطم .

و إن كام بى سعيمة كبرة : صمد أحدها على أعلاها . و نزل الآحر إلى أسعلها . و إن كانت صغيرة : خرج أحدهما منها ومشى

و إن كانا في داركبيرة : فتحصل المفارقة بخروجه من بيت إلى بيت ، أو إلى على أو طل على أو طل على أو طل على المسلم على أو صُمَّة وبحو دلك ، محبث بعد مصرفا ﴿ وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةَ ، فإن صَمَّادُ الْمُوْمِعِ اللهِ عَلَى الله أحدهما السطح أو خرج منها فقد فارقه .

ولو أفاما في محسن و سي بيمهما حاجر من حالط أو عيره : « سد بعرفا ، حرم به في الستوعب ، والمني ، والشرح ، وصاحب الحاري وعيرهم

التميم الرافع : طاهر كلام المصنف : أن الفرقة تحصل بالإكرام وفيه طريقان

أهدهم · طريقة الأكثر منهم المصنف في الكافي ـ فال الركشي : وهو السود ، وهي أن الخلاف خارفي حميم سنال لإكراء الفين : يحصل بالمرف مطنقاً وهو طاهر كلام المصنف ، وجماعة وقدمه الركشي

وقيل : لا يحصل به مطلقاً . احتاره الفاضي وحرم به في الفصول ، والمستوعب والحاويين ، وصححه في الرعامة المسكري . وقدمه في التلجيض .

فعليه سق الخيار في محلس زال عنهما الإكراد فيه حتى نفارة!. وأطلقهما في العائق ,

والوهم الثالث: إن أمكمه ومُ شكلم مطل حياره ، و إلا علا . وهو احتمال في التابعيص الطريق الثاني: إن حصل الإكراء لها حيمً · انقطع حدوها قولاً واحداً ، وإن حصل لأحدها : فالحلاف فيه وهي طريقة المصنف في المهي ، والشارح ، وابن روين في شرحه ، وذكر في الأولى احتمالاً .

وقال في الفروع : ولكل من البائمين اخيار ما م يتمرقا بأعدانهما عرفا ، ولو كرها . وفي بقاء خيار المكره وجهان . انتهى .

فائرة : دكر ان عقيل س صور الإكراء : لو رأيا سَبُما أو طالما حافاه فهر ما منه ، أو حملهما سين أو ريح وفرقت بديهما . وقدم في الرعاية الكابري : أن الحيار لا يبطل في هده الصور ، وحزم عاقال ان عقيل ، وائن رزين في شرحه . ونص عليه .

فوائد

الأولى لومات أحده في حيار المحس القطع الخيار ، بص عليه حرم له في التلجيص ، والعروع ، والنظم ، والعائق ، وعيرهم . وقبل الأحل و بحتبله كلام احرقي وأطبقهما الركشي

وقال في الرعاية : مطل حيار ، إن قلنا : لايورث ، و إن قلنا يورث : لم يبطل

أشهري

و أنى هل يورث حيار المحلس أم لا ؟ عند إرث حيار الشرط وأما حيار صاحبه : فني نظلانه وحيان ، وأصافهم في الدوع ، والرعالة الكبرى في موضعين

أحدها - لا ببطل .

قلت: وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب.

قال في الرعابة الكبرى : لا ينظل إن صه يورث ، و إلا نظل

والوجائثاني أبيض

النامير - أو حل قبل العارقة والاحتمال، فهو على حيارد إذا أقاق على الصحيح

من المدهب، وحرم به في المستوعب والتلجيص، والحاو بين ، وعيره. وقدمه في القروع والرعاية .

وقيل الرَّبِّيَّةِ أَعِماً عَلَيْهِ في حال حمومه الله في الرعابة وقال الشارح : إن جن أو أخمى عليه قام أبود أو وصيه أو الحدكم مقدمه وقيل : من أعمى عليه فاد الحاكم مقامه

الثالثة - لو حرس أحدها قامت إشاراته مقام الطقه عان ما تُعَلِيم إشارته قام وليه مقامه

الرابعة: حيار الشرط كير المحلس فيا إدا حل أو أعى عليه أو حرس الحاصة: لو ألحق على الصحيح مر الحاصة: لو ألحق بالمصحيح مر المدهد . وعليه الأصحاب .

وقال فی الفائق : و نتحاج لحوقه من الرعادة و نعده . وهو المحسار - السهى . وهو رواية فی الرعايه وعيرها

و «أتى دلك في كلام المصنف بمد المواصمة و بأني بطيرها في الرهن والصداق الساوسة ؛ خرم العرقة حشبة الاستقالة على الصحيح مل المدهب

قال في العروع ، ومح مرعلى الأصح قال في العائق الاتحل في أصبح الروسيس قال في الرعاية المكارى : وإن مشى أحدهم ، أو فرا يارم المقد قبل ستقالة الآحر وقسحه و صادب حاد و نظل حيا الآحا في الأشهر فيهما واحدره أمو تكر والمصنف ، وحرد نه في مسوك الدهب

وعبه الأبعام قدمه في للسنوعات ، والحاوابين وأطفهم في المدهاب ، والقواعد

سم المعهوم قوله ﴿ ولِلكُنَّ وَاحِدِ مِنَ الْمُتَنَا بِعَيْدِ الْخُيَارُ مَالِمُ ۖ يَتَعَرَّقَا مَا تُذَانِهُمَا ﴾ أسهما إذا تعرق بأندامهما بلزم السع ويبطل حيارهما ، وهو صحيح وهو المدهب ، وعديه الأصحاب إلا أن الفاصي قان في موضع ما معتقر إلى القمص لايلزم إلا فقيصه ، ويأتى دلك في آخر الباب .

قوله ﴿ إِلاَّ أَنْ يَنْبَالِما عَلَى أَنْ لاخِبَارَ كَيْنَهُمَا ءَ أَوْ يُسْقَطُ الْمُلْيَارَ بَعْدَهُ فَيُسْتَقُطُ فِي إِخْدَى الرَّوَا يَتْشِي ﴾

وأطلقهم ي لهداية ، وللدهب ، ومسيوك اللهب ، والمستوعب ، والكلف والتاحيص ، والمعة ، واحاو بين

إمراهما : يمقط الليار فيهما ، وهو المدهب ،

قال بی ارعبة الكبرى بسقط على الأقيس قال بی اسائق بسعط بی اساعی اسائق بسعط بی اصح اروایتین و حرم به بی الوجیز والمتوره و بهایة ائن رزین ، وقدمه فی الهادی ، والحرر ، والعرف بی كتابه الروایتین ، والشیرا، بی ، والمصنف ، والشارح ، وان رزین و عیرهم

والرواية النامية: لايسقط فيهما وهو طاهركلام الحرقي ونصره القامى، وأصحابه وفدمه في اخلاصة

وعه رواية ثائنة الابسقط في الأولى ويسقط في الثانية وأطلقهن في تحراند المسانة

فعلى القول باستقوط : لو أسقط أحدها الحيار ، أو قال الاحيار بيسه سقط حياره وحده ، و غلى حيار صاحبه .

وعلى المدهب لابيطل العقد إدا شرط فيه أن لاحيار بيمهما . على الصحيح من المدهب

قال الزكتي وهو الأطهر . وهو طاهر كلام الحرقي . وقيل : يبطل المقد . قائرة - لو قال الصاحمة « احتر » سقط حياره ، على الصحيح من المدهب ، وعليه الأصحاب وعه لابسقط وهو احتمال في المعنى، والشرح، وعبرهما وأما الساكت علا يسقط حياره، قولا واحداً فائرة قوله في خِيَار الشَّرْطِ ﴿ فَيَنْبُتُ فِيها وَإِنْ طَالَتْ ﴾ هذا بلا راغ وهو من مفردات الدهب. فه منعه مالا ستى إلى ثلاثة أيام

هذا الا فراغ وهو من مفردات اندهب. قه ناعه مالا ستى إلى ثلاثة بام كطمام رطب شرط لحيا ثلاثاً عمال القاملي الصبح لحيار و سام و يُعفظ تميه إلى المدة

فلت الواقيل بعدم الصحه سكا . منح ، وهو أولى .

ثم رأس اردكشي هار على اشتخ بهي الدين أنه قال النوحة عدم الصحة من وجه في الإحارة ، أي من وجه عده سحة شتران عدم الحيار في الإحارم بلي المقد قال " ومنه إن نتف النبخ بيعلل الخيار ، التهلي ،

قوله ﴿ وَلَا يَحُورُ عُمُّو لَا فِي ظَاهِرِ المَدْهِبِ ﴾ .

وهو للنعب، وعليه الأصاب ، عنه عو

وهما على حيسارهما إلا أن نقطعاه أو نشهى مدته [وفدمه الن رو بن في شرحه] وأطلقهما في لهدام ، والمدهب ، ومسلوث الدهب ، والمستوانب

تمسر وطاهر كلام مصنف هد أنه لوابد عه إلى خصاد والحدد أنه لا حور لأنه محمول وهو إحدى الرواس ، ومدهب منهما وهو عاهر كلامه في تدخير و[طاهر ما إقدمه في الدوم ومحمه في التصحيح

والرواية الثالث عو ها و إل معدد في المحيول ، لأنه ممروف في الملام ولا يتفاوت كثيراً واحترد ال عندوس في بدكاته ، قدمه في العاثق

فلت : وهو الصواب .

وأطلقهما المصلف في هذا السكتاب في لاب السواء والني ، وخلاصه

فالرثان

بعداهما: إذا شرط الحيار مدة ، على أن يشت بوما ولا بثبت بوما الفيل : يصح مطلقاً وقدمه في الرعابة الكبرى

وقيل: يصح مطلقاً ، وهو احتال في المني

وقيل : يصلح في اليوم الأول . احتساره ان عقيل ، وجزم به للذهب . وقدمه في العائق وأطبقهن في العروع

النَّائِمُ : لو شرط حيار الشرط حيلة اير مح فيا أقرصه الله بحو ، فض عليه . الشخصاب وعليه الأصحاب

قلت - وأكثر الناس يستمبلونه في هذه الأرسة ويتدالونه فيما ييسهم ا فلا حول ولا قوة إلا نائله

قوله (ولا يُثْنُتُ إلاّ في النّبِع والصُّلْحُ بعدًاهُ) للا راع

سيهات

الأول : معهوم قوله ﴿ وَيَثَنَّتُ فَى الْإَجَارَةَ فِى النَّمَةِ ، أَوْ عَلَى مُدَّةٍ لاَ تَلَى العَقْد ﴾

أمها لو وليك لفقد لانتبت فيها حيار .. وهو تتحيج .. وهو تندهب وعليه حاهير الأسماب

قال في التحسم وهو أفس وسحجه في النظم وغيره وقدمه في العروع ، وغيره

وقبل نست قاله القاصي في كتاب الإحارة في الحامع الصعير قال في الفائق احتاره شيحه وهو لمختار. انتهى . وأطلقهما في المحرر، والرعانين ، والحلوبين الشافى: قوله ه و يثبت فى الإجارة فى الذمة ه هكدا قال الأصحاب.
وقال فى الرعابة الكبرى - قلت: إن لم بحب الشروع فيه عقيب الفقد.
الشالث: ظاهر كلام المصنف - أن حيار الشرط لاشت إلا فيا دكره . وهو البيع . والصلح عمناه والإحارة . وحزم به فى الوحيز وهو المذهب إلا فى القسمة فإنه نشت فيها على الصحيح من المدهب قدمه فى الدوع . وقطع مه القاصى فى التصليق . وقدمه المحرد فى شرحه .

وفال ابن عقيل : يثبت إن كان فيها رد عوض ، و إلا فلا وفال القاضي في الحرد : ولا يدحل القسمة حيار إل قلم هي إفرار . كما فال في حيار الحجلس.

وقدم فی ترعابة الكبرى : أنه نثبت فی الحوالة النهبی و حرم به فی المستوعب

وفيل : منت في الممال والكمالة . احتاره ان حامد ، وان الحورى
وفي طريقة سمن الأسحاب ، بنت خيار الشرط فيا يثبت فيه خيار المحلس
وحرم مه في المدهب . فقال : خيار الشرط يثبت فيا نست فيه حيار المحلس
وقال الشيخ تتى الدين ، بحور حيار الشرط في كل المفود
قوله ﴿ وَ إِنْ شَرَطُاهُ إِلَى الْفَدِ الْمِ ۚ يَدْخُلُ فِي اللَّهُ ﴾
وهو المدهب وعليه الأصاب . وعنه بدخل ،

فال في مسئولة الذهب، وإن قال: ستك ولى الحيار إلى العد عله أن يمسخ إلى أن يمسخ إلى أن يمسخ إلى أن يمسخ إلى أن يمقى من القد أدبى جرم، وأطلقهما في الهداية، و شعب ، والمستوعب ، قوله ﴿ وَإِنْ شَرَطًاهُ مُدُمَّ ، فَا يُتَدَاقُهُ هَا مِنْ حِينِ الْعَقْدِ ﴾ .

هذا بدهب وعليه أكثر الأصاب وحرم به في الوحير، وغيره، وقلمه في الفروع، وغيره وصححه للصنف، والشارح، وغيرهم، و يحتمل أن يكون من حين التفرق ـ وهو وحه ـ وحرم به في بهاية ابن روين وسلمها [وحرم به اس رويس في شرحه] وأطلقهما في الهدامة ، والمدهب ، والرعاية الكبرى ، والحاويين مو قلب من حين المقد فصرحا بشتراطه من حين التقرق ، أو بالمكس المساه من حين التقرق ، أو بالمكس الما المسالاء و القرائل معادد و الذراء عليه

على صحة دلك وحيال أطيرها الطلام في النسم الأول . وصحته في الناب خاله في التلجيفين ، والرعاية ، وغيرها .

وظال في الرعابة فلت ؛ إلى علم وقت التعرق ، فهو أول حياً الشرط ، و إلى حهل في النقد . ولا بصح شرط عَكَسُها إلا أن يصح .

قُولُه ﴿ وَإِنْ شَرَطُ الْحَيَارِ لِلْمُرْهِ تَبَارَ . وَكَالَ تُوْكِيلًا لَهُ فِيهِ . وَإِنْ شَرَطُ الْخَيَارِ لِأُحَدِهِمَا دُونَ مَاجِبِهِ جَازَ ﴾ .

بحور أن يشترط الحيار لهي ولأحداها ولميرها كن د شرعه عبره ، فتارة مقول : له الثليار دويي ، وتارة بقول : الثليار لي وله ، وتارة بحس الحيار له ، وعطمتي

وإن قال : له الليسار دوي ، قالصحيح من المدهب : أنه لا الصح وعليه أكثر الأصح وحرم به في الكافي ، والتلحيص ، والحرر ، واسطم ، والرعابتين والحساويين ، واسور ، ومستحب الأرحى ، والمائق ، وتحر بد الصه ، وعيره وقدمه في الفروع وعبره واحتره الفاصي وعيره وظاهر كلام الإمام أحمد صحمه واحتاره بصمه ، والشارح

فعلی هدا . هل بحتص اخسکم بالوکیل ، أو یکون له ولموکل ، و بعی قوله د دویی ، ؟ تردد شیخنا فی حواشیه ،

قال فی الفروع قلت: ظاهر کلام المصنف ، والشارح: أنّه یکمون اللوکیل وللموکل فایلهمه قالاً ... صد دکر المسائل کلها ... فعلی هد : یکمون الفسح اسکال واحد می استقرط ووکیله الدی شرط له «عیار

و إن قال : الحيار لي وله صح قولاً واحداً .

و إن حمل الحيار له وأطبق: صح على الصعيح من المدعب احد ، المصنف، والشارح، وجزم مه في الحاوى السكيير

فال في العائق، وفال الشبيخ، وعيره صحيح وهو طاهر ماحوم به في المنور، وتحر بد الصابة، وقدامه في " عدين ، و حاوى الصابير وصححه في تصحيح المحرو وقيل : لانصح الحسر، الصاحي في المحرد وحرم به في الكافي وأطلقهم في المحر ، واحداصه ، والنظم ، والله وع ، والفائق قوله ﴿ وكان تَوْ كِيلاً لَهُ فِيهِ ﴾ .

حيث محجده تكون حدر الفسيح له وتؤكله - فلا ينفرد به الوكس - وقطع به لأ كثر

قال فی انفروع و یکول توکیلا لأحداث فی الصبح وقیل الموافل پال شرطه ناهسه ، وحدله وکیلا ، اشهی

وهی عبارة مشكلة , و خلاف هما لا أن فيا نظهر ، فيه حيث حصاه توكيلا ، لاند آن يكون في شيء يسوع له فعله وقوله ه و نكون توكيلا لأحدهم في عسح له عنه أ د كالا منهم ــ نعني "في الساسين لأحير بن ــ وهو مشكل أيضاً

واشيخه على هد كالم كثير في حواشيه لم نست فيه على شي. قامرة : أما حيا عجس، فتحتص الوكيل، لأنه الحاصر فإن حصر لموكل

العلام المحسر ، وعد على مكس ، فتحتص الوابيل ، لا ، الحاصر الها محسر ، وكل المحسر ، وكل و المهاد المحسر ، وكل و المهاد المحسر ، وحد على مكس وحرم ، و العروء في باب بركالة

و دلی هناك شيء بنصي مهدا

قوله ﴿ وَلَمْنَ لَهُ الْجَيَارُ الْفَسْحُ مَنْ عَيْرِ خُفْسُورَ صَاحِبَهُ وَلَا رَضَاهُ ﴾ . هذا المذهب وعنيه حج هير الأسماب وأطلقوا . [وقال محدى شرحه هو ظاهر كلام لأسماب وغل أبو طالب له الفسح رد التمن وحرم به الشيخ تتى الدين رحمه الله ، كالشفيع .

قت: وهذا الصواب الذي لا سدل عنه ، حصوصاً في رميا هذا . وقد كثرت الحيل .

و يحتمل أن يحمل كلام من أطلق على دلك ، وخرج أبو الخطاب، ومن تبعه من عرل الوكيل - أنه لاينسخ في عينته حتى سلمه في المدة

قال في القاعدة التائمة والستين : وفيه خلم . فإن من له الخيار يتصرف في مع

قوله ﴿ وَإِنَّ مَصَتُ الْمُدَّةُ وَلِمْ يَفْسَحَاهُ بَطُلَّ خِيَارُهُمْ ﴾ .

معنى ورم النبع وهذا المذهب وعليه حاهير الأسمات. وقطع به كثير منهم وقبل الانلزم عمنى المذه . احتاره القامنى الآن مذة الخيار صرات ختى له لا لحق عليه الإنازم الحسكم عمنى المذة كممنى الأحل في حتى الدولي .

صلى هذا - بسعى أن نقال : إذا مصت الده ثوم الله عن وإن لم المعل . وسمح عليه الحاكم كاقت في المولي على ما أتى

قوله ﴿ وَيَمْتَقِلُ الْمِلْكُ إِلَى الْمُشْتَرِى بِعْسَ الْمَقْدِ فِي أَصْهَرَ الرَّوايَّمْنِ ﴾ وكدا قال في المداية ، والمستوعب ، والنعيس ، وعيره ، وهدا الندهب ملا رس وعبه لأحاب

قال في القواعد الفعهية : وهي المدهب لذي عليه الأسحاب

قال المصمف ، والشارح ، وصاحب الفروع ، وعيرهم هذا طه المدهب قال في الحجور هذا أشهر الزوايتين ، قال في العائق · هذا أصح الزوايتين قال في الرعامة الكبرى : وإذا اتنت الملك في المبيع للمشترى ثنت في المش

للمائع - انتهى

وقال في القواعد الفقيمية : ومن الأصحاب من حكى أن الثلث بحرج عن النائع ولا يدخل إلى المشترى - فال - وهو صعيف

فائرة · حكم الندل اللك في حيث المحسى حكم النقاله في حيار الشرط . خلاقًا ومدهيًا .

تنسب : لهذا الحلاف فوائد كثيرة ﴿ وَكُوهَا السَّلَامَةُ ابْنُ رَحْبُ وَهُهُ اللَّهُ فَيُ قواعده ، وعبره

مها لو شتری من احتق علیه ، أو روحته ، فعلى المدهب : يعتق و نتصبح حكاحها وعلى الثانية : لا نثبت دتك .

ومسهد: او حلف لا ينبع ، فناع شرط الحيار . خرج على الخلاف ، قدمه في القواعد وقال د كره الدمي

وأنكر الجد فلك، وقال: بحنث على الروانتين

قلت ، وهو الصواب

وأما الأحد بالشمة · فلا تمت في مدم احياً . على كلا الرواسين ، عبد أكثر الأسحاب . ونص عنيه في روانة حسان

شمهم من علل بأل لملك لم يستقر بعد وممهم من عبل بأن الأحد بالشمعة يسقط حتى الدائم من خيار الدلك ما تحر مطالبه به في مدته وهو بعليل القاصي في خلافه

صلى هذا : ﴿ كَانَ اللَّهَارُ فَمُشَرِّي وَحَدُمُ تُنْبُتُ السُّفَّيُّهُ .

ود كر أنو اعطاب احتمالان شبوت الشعمة مطلقًا ، إذا قسا بانتقال الملك إلى لمشهرى

قال في القروع : تفريعاً على الذهب

قال أبو الحطاب وعيره و أخد باشعمة . و أتى دلك في آخر الشعبة في أول الفصل الأحير من كلام الصنف .

ومنها . لو ناع أحد الشركين ثيقماً نشرط الحيار ، فناع الشعيع حصته في مدة الحيار - فعلى الدهب - يستحق المشترى لأول المراع شقص الشفيع من لد مشتريه . لأنه شريك الشفاع حالة لمعه

وعلى الثانية ؛ يستحمه الدالع الأول ، لأن اطلت ماق له

ومنها الوناع عندُ تشرط الحيار ، وأهلَ هلال الفطر وهو في مدة الحيار

هعلى المدهب العطرة على مشعرى وعلى الثانية . على الدائم

ومنها له دع نصادً من المشية شرط حيا حولاً الحمل المدهب كالله على المشترى وعلى الثالبة على النائم .

وملهم الكلب والتم معتس في مده فلي الدهب هو للمشتري على الصحيح من مدهب ، أمضيا العقد أو فسعده ،

وعبه إن صبح أحده فاتد، لمفصل الدئع وعبه وكبيه وعبى النابي للدئع وقبل هم فاستنزى إن صحبه وستأتى هدد لمسألة في كلاه المصبب

ومنها مؤنة السع من لحنوال والصيد على مدهسة على الأثاري وعلى الدائية على النائع

ومهم الوسف سيع في مدة الحيار - فإن كان بعد الصفى أو يا كان فيها . فمن مان المشائري على المدهب - ومن مان البالع على الثالية - على ما أتى في كالام المصلف .

ومهم : لو نعیت فی مده خیر . فعلی لمدهت الایرد بدلك إلا أن تكون عبر مصبون علی المشتری لانتماء القبض وعلی الدبیة اله ابرد لكل حال . ومنها : لو ناع المنتقط اللقطة بعد آخون ، شرط خدر الله عام رسها فی مدة الحيار - فإن قداء سنقل ألملك . فالرد واحب - و إن قلما بانتقاله ، فوحيان . حرم في الكافي بالوحوب

قلت و يتوجه عدم الوجوب . و كول له القيمة أو المثل .

ومه : لو مع نحل صيدا شرط الحراء ثم أحراق مدته الهاقف بانتقال الملك عنه ، فليس له الفسيح ، لأنه المداء ملك على العبيد ، وهو ممنوع منه وإن قلما : لم يدفع الملك عنه فله الملك التم إل كال في بدد الشخدة أراسه ، و إلا فلا

ومنها ، بو عت تروحة الصدق فين الدخون ، بشرط لحيار ، ثم طبقها الزوج فين قند باسه ل طلك عم ، فتي لروم سترد دها وجهال

قلت الأولى عدم روم استرد دها

وإلى قاماء فرن عبها استرده وحياً واحداً

ومله لو ماع أمة بشرط الحيار ، تم صلح السم ، وحب على النائع الاستبراء على المدهب وعلى الثانية الا مومه النقاء الملك

وصهر : او اشتری أمة شرط الخبار والسمراها فی مدیه عان قسد الملائ فم ینتقل بایه ، لم تکفه دلک الاسمرام و پال قلد با نفاله عمل فی الهدامة ، و لمفی ، وعبرهم : تکفی

ودكر في الترعيب والحج ر وحهين نمدم استقرار الملك .

ومه. التصرف في مدة الحيار والوحد . و يأتمال في كالام المصنف قر ساً .

قال في القواعد الفقيمة : قال القاضي ، وأن عقيل " إن قدا للحمل حكم ، مهو داحل في المقد ، و يأحد قسطاً من الموض ، و إن قدا : لا حكم له لم يأحد قدماً . وكان حكه حكم الهاء المعصل علو ردب العين حسب . فإن قدا له حكم : رد مع الأصل ، و إلا كان حكه حكم العاد .

قال : وقياس المدهب - يقتصى أن حكه حكم الأحراء ، لاحكم انولد المنعصل ، فيحب رده مع العين ، وأن لا حكم له ، وهو أصح ، انتهى

ودكر في أول القاعدة الراحة والتمامين : أن القاصي ، و من عقيل ، وعيرها فالوا : الصحيح من المدهب ، أن له حكما . انتهى .

وعبه الحل عام فترد لأم سبب التي كله . قطع به في الوسيلة ، واقتصر عليه في الفروع .

صلى المنتعب : هل هو كأحد عيس ، أو بيع الأم لاحكم له ؟ فيه روايتان . د كرهما في استحب في الصداق . وقد نقدم كلام س رحب

وفال الفاصي في المجدد ، في أثناء النفسس . و إن كانت حين البيع حاملًا ، ثم أقلس الشتري . فله الرحوع فيها وفي ولده . لأمها إذ كانت حاملًا حين البيع فقد باع عيمين ، وقد وحم فيهما

قوله (مَمَا حَصَلَ مِن كَسُبِ أَوْ سَادِ مُنْفَصِلِ ۚ فَهُو لَهُ ، أَمُصِيّا المِنْدِ أَوْ فَسَجَاهُ ﴾

هدا مبنى على للدهب وهو أنه ينتقل الملك إلى المشترى . وهذا المدهب -وعنيه الأصاب وحرم به في الفواعد وغيرها وقدمه في الفروع وعنه إن فسيح أحدهم فاعده استعمل للدائم وعنه ا والسكسب وعلى روانة الثانية الكول للدائع وفيل راهم للمشترى إن سممه ونقدم دلك في الفوائد .

وهال في القاعدة الذبية والتمامين أبو فسح النبع في مدة اخيار ، وكان له تدا متصل ، الخرج في سموعت والمنحيص يحيان كالمسح بالمنت ، ود كر القامي في خلافه ، والل عمل في عمده أن القسم داخيار فسم للمقد من أصله . لأنه لم يرص فيه طروم البيع ، محلاف الفسح مانعيب ونحوه في في هذا : يوسع مائماء المنفصل في النبيار ، مخلاف العب التنهي . و يألى في حيار العبب : هل اخمل والطلع ، أو الحب يصير ورعاً و يادة منصلة ، أو منفصلة ؟

قوله ﴿ وليس لواجدٍ مِنْهُمَا التَّصَرُّفُ فِي المبيعِ فِي مُدَّةِ الطَيَارِ إِلاَّ عَا يَحْمُلُ بِهِ تَجْزِئَةُ المبيعِ ، وَإِنْ تَصَرُّفًا بِينِمِ أَوْ هَنَةٍ وَمُحْوِجًا لِم يَنْفُذُ تَصَرُّفَهُما ﴾ .

اعلم أن تصرف المشترى والبائع في مدة الخيار محرم عليهما ، سواء كال حيار لهي أو لأحدهما . أو تميرها عاله كتير من الأصاب ، وقطع به حاعة

ظال في الفروع | وفي طوائقة تعمل الأصحاب : للمشترى المصرف و تكون رضي منه طرومه

وقال في القو عد والمنصوص على الإمام أحمد في وابه أبي طالب أن للمشترى التصرف فيه بالاستقلال على القول أن الملك بنتقل إليه . وهو المدهب .

وعلى الرواية الثانية - نحور التصرف للبالع وحده . لأنه ماثلث ، ويمثلث الفسخ شهى

فعلى الأولى إلى تصرف ، الشائري فدرة كول خياله وحدد و رة كول عبر ذلك فإل كال الحيار له وحده ، فانصحت من المدهب : نقوة تصرفه ،

قال في الفروع - بقد على الأصبح - محام في الكتاف ، والمنتى ، والحور ، والشرح ، والدلم ، واحده في القوعد الشرح ، والدلم ، واحده في القوعد الفقيمة - وقال ، يكرد أن تكر ، والذمنى ، وغيرها

قال الركشي وقاله أنو احطاب في لانتصار

وعه لا ينفذ تصرفه وهو طاه كلام اس أبي موسى ، واحتمال في استحص

و إلى لم يكن الحيار له وحده وتصرف الخالصحيح من المدهب . أنه لا نقد . قدمه في المنبي ، والشرح ، وسححاه ، وقدمه في الفروع ، والقواعد العقبية .

وعله بدند تصرف وعنه تصرفه موقوف . ذكرها ان أبي موسى فل سده وحرم به قى القاعدة الثالثة والخسين . فقال . تصرف المشترى في مدة الحيار له وقلب ثع ، المصوص عن أحد : أنه موقوف على إسصاه البيع . وكدلك دكره أبو كر في التديه وهو ظاهر كلام القامي في حلاقه ، انتهى

وقال بعض الأسحاب في طريفيه : و إذا قدم ماطات قدم ماطان الحمل إلى البائم . قال في الفروع : وقاله غيره .

تنب : محل هذا الخلاف : إذا كان تعمره مع غير البائع . وأما ين تصرف مع النائع ، فانصحت : أنه سفد ، حوم به في الحور ، و خو بين ، والعاش ، و شور ومنتحب الأدمى وعبرهم

وعبه لا يبعد . وهو طاهر كلام المصلف هذا ، وكثير من الأسحاب وقدمه في الرعاية وأطلقهما في الفروع ، وقال سدد على دلالة التصرف على ادصى وللقاصي في مجرد احتمالات

و إن تصرف الباتع لم ينفذ تصرفه ، سواه كان الخيار له وحده أو لا . وهذا الصحيح من لمدهب وحرم به المصنف هنا ، وصحب الهدا ت ، والسهب ، والحلاصة ، و لوحير ، وعيرهم ، وقدمه في المستوعب ، و لرعبتين ، واحدو بين ، والدائق ، والدائق ، والدوع ، وقال : أملقه حاعة ، وهو من المرداث ،

قال في القاعدة الحامسة والحسين : وأما غود النصرف: فهو بمنوع على الأقوال كلها . صرح به الأكثرون من الأصحاب . لأنه ما يتقدمه ملك النهبي . وقيل : سعد ، إن قيل : الملك له والحيار له . قال الناطم : ومن أوردوه بالحيار تكن له التصرف يجمى منه دون تصدد

وقال المصنف ، والشارح : ينقد مصرف الدائع ، إن قد إن البيع لانقل الملك . وكان الخيار ها أو للدائع وقطع به في القواعد الفقهية وذكر الخلوبي في الشصرة أن تصرفه عقد

تعيم: ومحل الخلاف في نصرفهما إن لم يُحصل لأحدها إفر من لآخر أو تصرف المالك منهما بإدر الآخر ، أو تصرف وكينهما صبح على الصحيح من المذهب .

قال في الفروع ؛ نقد في الأصح فيهما ﴿ وحرم به في احدو بين ، وهدمه في المنفي ؛ والشرح

وقيل : لا ينقد . وهو احيال في المعلى والشرح

قائمرة : لو أدر الدائع مشترى في النصرف عنصرف بعد الإدر وقبل المو . فهل ينقد تصرفه ؟ بحرج على الوجود التي في الوكيل على ما بأني وأولى وعوم القاضي في خلافه بعدم النفوذ .

إنسب طاهر قوله ﴿ وَآيَيْسَ لِوَ حِدِ مُنْهُمَا التَّمْسَرُفَ فِي البِيْعِ فِي مُدَّةً الِخْيَارِ ﴾ أن للبائع التصرف في التمن المبين ، أو عيره ، إذا فيصه ، وهو طاهر كلامه في الحر ، والشرح ، وشرح الله منحا ، والعروم وعبره ، حدم دكوه للمدّلة

والذي قطع به في الهداية ، والذهب ، والمستوعب ، واحلاصة ، والرعامين ، والحاو بين ، والمعادنة ، و وجع كثير : أنه يحرم والحاو بين ، والمعادنة ، و عد العارة ، و حع كثير : أنه يحرم التصرف في التي كليشن ، سواء قله في المبيع ما قله في التمرف في المبيع ، بعد أن ذكر في الله ، ع لم في بالب التصرف في المبيع ، بعد أن ذكر ما يمتع التصرف فيه ، وما لا يمتع ما يمتع التي الله عن الدمة كالمس ، و إلا فيه أحد بدله لاستقرم الشهي

فقد يؤخذ هذه لله ألة من عموم كلامه عا ال

و بأبى أيضاً فيما إذا قال الاأسل المنبع حتى أقبض تمه الى « فائده ـ هل له المطانية بالنقد إذا كان الخيار لهي ، أو لأحداثا ، فعى عير هذه السألة التي هما والله أعلم]

قوله ﴿ وَيَكُودُ نَصَرُفَ النَّائِعِ فَسُعًا لِلْبَيْعِ ، وَنَصَرُفُ الْشَيْرِي إِسْقَاطًا لِجَيَارِهِ ، فِي أَحَدِ الْوَجَهَيْنِ }

وها روانتان في المنهى ، والشرح ، والفروع وعيرهم ، ووجهان عند كثير من الأصاب ، وقدمه في المنهى ، والشرح ، وأطنفهما في الهدامة ، والمدهب ، وسنبوك الذهب في عير الدط ، واستوعب ، والحلاصة ، والهادي ، والنتجيس ، والرعابة الكبرى ، واخاوي الكبر ، وعيره ،

واعلم أنه إذا نصرف البائع فيه : . بكن فسعاً على الصحيح من المدهب . ونص عليه

ظال في العروع: ليس نصرف الدائم فسيحًا على الأصح قال في الفواعد الفقيية - وهي أصبح - وحرم له أنوكك ، والعاصي في حلافه ، وصاحب الحجر ف. - وصححه في النصحيح - وقديم في الفائق - وهو اس مفردات

وعه يعكون فلح حرم به الاصلى في الحرد ، والحوالي في المكلمة ، والن عدوس في بدكرته ، وصاحب جوم وعبرهم و حجه من عقيل ، والمصلح في بعنى وقدمه في الشرح ، والبطم ، وارعية الصمي ، والحاوي الصمير وقيل . صرفه بالمطر فسيح حرم به في المدهب ، ومسلوك الدهب ، والكافي قال في الفوعد ، وعمل [صرح أن الدهب عنيار : القاصي] في الحرد وحكام في الخلاف عن أبي تكر فال م و الحدة فيه

[وأم نصرف] المشتري ووطؤه ، ونقيله ، ولمنه اشهوه ، وسومه ، ومحو دلك

ههو إمصاء و إنطال لحداد على الصحيح من المدهد المحجه المعتب ، والشارح، والناظم ، وصاحب التصحيح وعيره وحرم به في الدحير ، وبدكة ان عدوس وقدمه في العروع ، و اعالق ، والرعامة الصفرى ، والحاوى العمير .

وعمه لا يكون إمصاء . ولا تنظل حدارد نشىء من ذلك . معو وجه في الشرح وعيره

قال في التلخيص ، وعلى كلا الدخيين لما في نصرف المسائع والمشتري لـ لايضح تصرفهما ، لأن في طافه : الفسيح لابد من تفدمه على العقد . وفي طرف الرضى : يمتم لتعلق حق الآخر

قوله ﴿ وَ إِنِّ اسْتَخَدُّم المبيعَ لِم يَبْطُنُ خِيَارُهُ فِي أَصِحُ الرَّوَايِتَيْنِ ﴾ . وفي سجة ﴿ الوحيينِ ﴾ وعلمه شرح س سح وهو الدهب سجمه في

النظم ، وال منحافي شرحه ، ما تصحيح الله المقدمة في حاوي الكبير

والبرواية الثانية النظن حباره على في الجلاصة ، مالدوى تصفير النظن ما الله المستحد وقدمه في الهدالة ، والسنوعت ، با للجمعين ، و عالم الصغرى وجرم له في الشور ، والسنجاب

قال في الوحد وإلى استخدم منيم اللاستقلام بدينظن جيام في م فدر كالامه أنه له استخدمه نعير الاستقلام يده و وعدوة جاعة من الأصاب كذلك وأطلقهما في ملكات ، ومستوث الدهب ، و الله م ، اشتراح ، و برعامه السكاري ، والفروع

ود؟ حماعة فولاً . إن استخدمه للمح به نص و پلا فه ممهم صاحب الرغاية ، و عروع ، و تفائق ، وعارهم ... ودكروه فولا ثالثًا ... وهو احتمال في الممنى ، و شرح

فطاهر كالامهم أن الحلاف يشمل الاستخدام للنجابة وهو عيد قال في الحاويين أوما كان على وجه التجرابة بصيع باكركوب بداية لينظر سيرها ، أو الطحل علمها ، يوم قدر طبعها أو استحدام الحارية في العسل والعلمج والحبران الأسطل الحيار روانه واحدة ،

وظال فيال عالم وله أعاسه واحتباره الركوب وطلحن وحلب وعيرها . وتقلم كلامه في الوحير

قال في الشور ، ومنتحب الأجي وبصافه مكل حال رصي إلا لتحرية . قال الشارح : وأد ما سمع به السع ساك كوب لدانة ليحتبر فراهتها ؛ والطحن على الرحى يعم قد دوجو دلات ما فلا بدل على الرصى ولا بنطل به الحيار التهمي قبت : نصوب أن لاستحدام الاحتبار يستوى فيه الآدي وغيره ولا تشمله الروالة الصاغة [وقعم ي فينا في حكافي وغيره]

اً من الله على الله من الله من الحد من الله به إد عست راسه ، الوغيزت رجله ، أو طبخت له ، أو حبرت المعل حدره

فقال لمصنف ، و شاح اینکس آن قبال ماقصد به من استخدام آن خو به المبیع لا بطال المان کرکوب الدابة اینم سنزها ومالا نقصد به دلک بامان المدر کرکوب بدایة خاخته ، انتهای

قوله ﴿ وَكَدَلَكَ إِنْ قَنَدَتُهُ الْجَارِيَةُ وَلَمْ عِنْمَهُ : لَمْ يَبْطُلُ الْجَيَارُ ﴾ .

هن لدهت ، نص عليه وسيه الأصاب ، وسواء كان سهوة أو نميرها ،

وقال أو العصاب ومن تبعه و يحتمل أن ينصل إن م يحمم ، وقدم هذه
الط غة في الدوع وحرم بها في العلى ، والشرح ، والعائق ، وعيرهم .

وقبل : محل احلاف فيها إذا كان لشهوة أما إذا كان سيرشهوة لم خطل قولًا واحداً وضرم نه في الحلوريين وغيرهما ، وقال : نص غليه .

وحل ان سلما كلام الصنف عليه وقدمه في لاعبة الصفرى . قوله ﴿ وَإِنْ أَعْتَقَهُ الْمُشْتَرِي : لَقَدْ عِنْقُهُ ۚ وَ بَطَلَ خِيَارُهُمَا ، وكَذَلِكَ إِذَا تَنْفِ اللَّبِيمُ ﴾ . إذا أعتق المشترى العبدالبيم: نقد عنته ، وهذا مبنى على أن المبيع بعقل إلى المشترى في مدة الحيار وهو المدهب كما نقدم فيصح عنقه وهو من لمه دات. وسطل الحيارهما ، على الصحيح من المدهب الحتارة لله في ، وأبو تكر ، وقدمه في الحرر والشرح ، والعروج ، والعائق ، والرعاية

وعه لاينظل حير البائم ، وله القسخ والرجوع بالقيمة وم المش وقدمه في الكافي ، وأطلقهما في الهادي ، «المحيص ، و ستوعب ، والحاوي

فائرة على الفول أن خلك لاعتقر عن البائع أو أعظه دينقد عظه كالمشترى وأسارد علم المبيع في مدة حدر ، فلا يحدو بهما أن تكون قبل فيصه أو حده فون كان قبل قبصه وكان مكدلاً ، أه مورود ، أو معدوداً ، أو موروعاً . مسح البيع على ما أتى آخر الدات وكانت من صيان البائع ، إلا أن يتلعه المشترى فيكون من مهامه ، و خطل حورد ، وفي حيار الدائع الروانان

و إن كان النبيع عار دلك وم يتماع النائع المشترى من قدمه ... فا صحيح من المدهب - أنه من صيال المشترى على ما أي

و إن كان تنعه سد فيصه في مدة اخيار الفهو من مييل مشتري وهي مدألة المصنف . و يبطل حياره ، على الصحيح من اللهب

قال فی الفروع : سطل حیار الشتری فی لأسه و حرم به اسمی ، وانشرح. وعیرهما .

وقيل : الا بنطل حياره . وهذه طرابقة المصنف ، والشبارح ، وصاحب القروع ، وغيرهم ،

وأما حيسار النائع وبنظل، على الصحيح من المدهد . احتاره طور في ، وأو تكر ، وعبرهم . وقدمه في المحرر ، والعائق ، والنظر وحرم به في سور ، ومنتخب الأدمى

وعنه لايبطل حيار البائع ، وله الفسخ والرحوع الفيمة . أو مثله إن كان

مثلی احته هدانفاهی ، و س عفیل و حکاه فی موضع من الفصول عن الأصحاب وقدم بی الکافی ، والرعامتین ، والحاوی الصمار ، والحلاصة ، وهدا مدهب علی ما اصطلحت فی الحطلة ، وأطلقهما فی الحداثة ، والمدهب ، والمستوعب ، والحوی السکیر ، دالزرکشی

عب قوله (وارجُوعُ الْقيمة)

تكون الدينة وقت النبف عني الصحيح من الدهب وهذمه في العروع ، والرعامة وقبل وقب القبض

وأهمال الدخوس المدي الملك الخاله في التلجيص ، والدوع

وكرة ملن

له عليج النبع لمد فيصه حيث ، أو حيد ، أو لتهر مده العبن المستأخرة ، أو أفيصها الصداق مسلقم في للدحول في صياله على من هو في لده أوجه

أهرها محكر صابه عد وال المقد حكم صال بالك الأول قبل السلم. إن كال مصمود سنه كان مصمو له ، إلا قلا وهي ما ثمة أبي الحطاف، والمصنف في الكان في آخرين

وملى هد بريكان عوصاً في بيع ، أو بكاح ، وكان مسجراً م نصم على الصحيح وإن كان عور مسم حمل وإن كان في إخرة عسم بكل خان الشابى على الله در سام العدر سام سنما به من هو في دهر كفسخ المشترى أو تد أن فيه الآخر كفسخ المشترى أو تد أن فيه الآخر كفسخ الم وصائل إنه الآخر كفسح الدائم وصائل بروح ، فلا صيال الأنه حصل في بدهدا شير سبب ولا عدول وهد طاه ماد كرو في معنى في مدالة الصدائي وعلى هذا يتوجه ضيان العام مساح في حد شهر بدة

الثالث حكة العبار بعيد العسع حكم ما قبله . فإن كانت مصمونا فهو

معمول و إلا فلا فيكون السع مدفيعه مصبوب لأنه كان مصمود على المشتري عكم العقد ، ولا يرول الصال ناعسج ، صرح ملك القصي في حلاقه

ومقتصى هذا : ضيان الصداق [على الدأة] وهو طاه كلام الحد ، وأبه لا صيان في الإعارة على الرد وصرح به العاصي وعيره ، حتى قال القاصي ، وأبو احظات لو عجل أحاتها ، أم العاجمة قبل شهاء المدة الله حسم حلى يستوفي الأحاد ، ولا تكون صاب

الرافع - لأحيال في الجميع ، وككول سيع بعد فسيحه أمانة محصه مصرح به أمو لحقاب في نتصاره واحتاره القاصي في لحجاد ، والل عقيل في الصداف بعد الطلاق

اله من اله من أن ينتهني المقداء أو علمق الروح ، و بين أن ينفسج المهد في لأول الكون أنابه محمدة الأن حكم اللك راهم وعاد ماكا الأول وفي الفسخ يكون مصمولاً .

ونمن صرح الدلك - لأرخى في بهالته ، وصباحث التنجيص .. وهو طاهر كلام الل عقيل في مسائل الرد بالعيب - وصرح الله يصمن نقصه فيها قبل الفسلح و تعدم ناعلمه لا الدام المقد - دكر دلك في القاعدة الذللة و لأراسين

قوله ﴿ وَحُكُمُ الوقْفِ حُكُمُ النَّيْعِ فِي أَحَدِ الوَجْهَيْنِ ﴾

وهدا للدهب صححه في الصحيح ، والكافي ، و نصي ، و نشرح ، والركشي وغيره - وحرم به في الوحير ، وغيرم - وقدمه في الفروع وغيره

وى لاحر: حكم المنق صححه في الطير وقدمه في الرعايتين ، وإدراك العامة وأطافلها في لمستوعب، والتنجيص ، والحاويين ، و ماثق قوله ﴿ وَإِنْ وَطَيَّءَ الْمُشْتَرَى الْحَارِيةِ فَأَخْبُهُمُا صَارِثُ أُمْ وَلَدُه وَوَلَدُهُ

حُرِّ أَمَا بِتُ النَّسَبِ ﴾

هذا منى على أل الك نتقل إله فى مدة الحيار . وهو المدهب وأما إذا قنما لا يتنقل إليه . فعيه الحلاف الآتى فى البائع قاله فى القواعد العقبية

وقال المصنف والشاح وإن قد الله لا ينتقل إليه : لاحدً عليه أيضاً . وعليه شهر وقيمة الولد، وإن علم التحريم ، وأن ملكه عبر ثانت عولده رقيق .

قوله (وَإِنْ وَطِنْهَ الْبَائِمُ فَلَكُذُلِكَ ، إِنْ قُدْنَا الْبَيْمُ يِلْفُسِخُ وَطَنْه } وعدم . هال بكول تصرف لدنع صحاً للمع ؟ وأن الصحيح بكول معاً . وقوله (وإِنْ قُدْمًا لا يَمْسِخُ ، فَمَنْهِ الْمَهْرُ وَوَلَدُهُ رَقِيقٌ) . قد تعدم : أن سحب لا معسح العقد شصره . وقوله (إلا إذا قُدًا المَّلْكُ لَهُ)

> وتندم أن المدهب لا يكون اللك له في مدة الخيار قوله ﴿ وَلاَ حَدَّ لِيهِ عَلَى كُلُّ صَالِ ﴾ .

هـدا احبر المصنف، واشارح، والحجد في محوره، والدعلم، وصاحب الحنوى وصحوه في كتاب الحدود وقدمه في الرعانتين، والعروع هناك و إيه ميل الن عقس وحكاء مصل الأصحاب رواية على الإمام أحمد

قلت ، وهو الصواب

صلى هذا : يَكُون ولده خُرُا ثالث النسب ، ولا بازمه قيمة ، ولا مهر عليه وتصير أم ولد له

وقال أصحاب عبه الحد إداعم روال ملكه ، وأن البيع لا يتفسخ بالوط، وهو المصوص. وهو المدهب وهو من مدداته [و يأنى دلك في حداره أيضً] قوله ﴿ إِذَا عَلِمَ أَنَّ البَيْعَ لاَ يَنْفَسِيخُ ﴾ .

هكد قيده سعن الأصحاب وظالم عنى عقد أن النبع بنصبح وطئه فلا حد عليه . لأن تدم لوط، قد وقعرفي سبكه ، فتمكنت الشبهه .

وقال أكثر الأصحاب، عليه لحد إداكان عنَّ بالبحريم، وهو المصوص عن أحمد في رواية مهم وهو احد أن كر، والن عامد، والأكثر بن ظاله في القواعد الفقيلة

ومحل وجوب الحد أيضاً عند الأصاب إذا كان عند الحد أيضاً عند الأصاب إذا كان عند الحد أيضاً عند الأصاب إذا كان حاهلا شعر بمه علا حد عليه ما كاسباني في شروط الراب

فعلى قول الأصحاب إن علم التحريج فواقد رقبق الا للحقه صنه ، و إلى . يعلم لحقه المسب ، وواقد حر ، وهلمه قيمته ايوم والادمه ، وعده الله - والا تصاير أم واد اله .

قوله ﴿ وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمَا يَطِلَ حِيَازُهُ ، وَلَمْ يُورِثُ ﴾
هذا المدهب وعده خاهير الأصحاب وحرم له كثير منهم
و ننح ح أن الرث كالأحل وحدر الرد للميب وهو لأبي الحصاب، وذكره و عيول المد قال في مسألة حل الدين للنوت روالة

> أحدها : يبطل وهو الصحيح ، قدمه بي المعنى ، وشرح اس ررس والوجه الثاني : لا يبطل ، وهو احتال في المعنى

فائرة : حد القدف لا يورث إلا عطالة المت في حياته ، كير الشرط على الصحيح من المدهب ومص عيه وعنه الأسحاب وفى الانتصار رواية : لا تورث حد قدف وله طلبه مقذوف ، كحد را و يأتى كلام لمصلف في ناب القدف و تأتى ا هل تو ث المعالمة بالشفعة ؟ في كلام المصلف في آخر الفصل الحامس من ناب الشفعة

، غدم إلى علق علق علده على بعه في البات قبله في الشروط الفاصدة .

قوله ﴿ النَّالِثُ : حِيَارُ النَّبِ وَيَثَنَّتُ فِي ثَلَاثٍ سُورٍ . أَحدُها . إِذَا تَدْتَى الرَّكِمَانَ ، فَاسْتَرَى مِنْهُمْ ، أَوْ تَاعِ لَهُمْ فَلَهُم الْخُبَّارُ إِذَا هَنْطُوا السُّوق وعمُوا أَنَّهُمْ قَدْ عُبِنُوا ﴾

أعلى الصلف بالرحم الله في هذا أنه إذا للتى الركب ، واشترى ملهم ولاع للم أن الم صحيح وهو الملف ، وعليه حاهير الأصحاب، ولص عليه وشله أنه باللل العشرة أم لكر

بعلى المدهب : يثبت لم الخيار بشرطه ، سواء قصد عميه أو ، عدده وهو الصحيح من المدهب ، نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب .

وفيل الأحبار لهم إلا إذا قصد الفيهم الرهو احبار في الدي الاشرح قولِه ﴿ وَعَشُوا أَنْهُمْ قُدُّ عُسُوا ﴾

هذا المدهب . وعليه الأسماب . وعنه : لم اتفيار ، و إن لم يضنوا .

قوله (عبُّ بخرُّخُ عن العادةِ)

يرجم المال إلى أم ف والمارة على الصحيح من عدهب على عليه وعليه حاهير الأصحاب

وقس بعدر المع دشت ختاره أم مكر ، وحزم به في الإرشاد . قال في لمستوعب والمصوص أن المن المثن فلنسخ ما لا يتغان الناس عنه وحده أصحال غدر ثلث قيمة المبيع بتهي

وقيل عدرانسس

وقیل مقدر باتر بع دکرہ می برزمی فی مہامہ وظاہر کلام لحرقی آل الحیار شت محدد المعن و پی قس ، فالہ اک ج ، وعیرہ وہو ظاہر ماقدمہ فی استوعب .

وقد قال أم بعلي الصمران موضع ما كالمه اله العلم على سير اكدرهم في عشرة الشرط الد أو ديث المداعدة الدول

قوله (اثنامه في للَحْش وهُو أَنَّ يَرِيدُ فِي السَّلْمَةُ مِنَّ لَايُرِيدُ شراءها لِيصُرَّ الْمُشْتَرِي ﴾

أفادر تصنف له حمد الله لأن مع المعش صحيح، وهو المدهب ، وعليه جاهبر الأنسجاب

وعبه على احباره أم كمر قبه تعليف

وفان في النبية : لايجور التحش

وعبه نقع لا يًا فلا فسنح من عبر صا دكاء في لانتصار في السع الفاسد هل دقال بلك "

فعلى المدهب تمنت لمشترى الحيار شرعه ، وسواءكان دلك عو طأة من البائع أولاً وهو الدهب وعمه جرهه الأصحاب وقمل الاحد له إلا إذا كان واطأة من البائع

فائرثاب

إهداهما : له تحش البائنة ، فراد أو ، ما الهالي سطل البيع ، و إلى لم سطله في الأولى ؟ فيه وحد ل الواطاميم في الداوع ، والعائق

أهدهما: لا مصل النبع ، «هو الصحيح وهو طاه كلام أكثر الأمحات وهو كالصريح في كلام المصنف ، والشارح وقدمه بركشي ، وقال: هد المشهور والوهم الثاني - مطل السم فأله في ارعايتين ، والحاو بين وعه لايصح بيع المحش ، كالوراد فيه استُع أو واطأ عليه . قال في الوعالة الكبرى : أو رادار يد بإداه في أصح الوحبين _ وقدمه في الحرر . وحرم له في اللور ، وقد كرة الل علموس .

الثانية : و أحمر أنه اشتراها بكدا وكان رائدًا عما شتراها به الم ينطل النبع وكان له الخيار على الصحيح من المدهب

وقال في الإنصاح : بطال مع علمه

حيم : قال في الفروع وقولهم في البحش لا يعر مسترى الدر منحو دوهت الحيار عليه وقال ، وفيه نطير .

وأصقوا الحيار فيما إدا أحبر بأكبر من التمن

کن فال سعمهم لأمه في معنى البحش فيكون القيد مراداً وشمه ما إذا حرج وء نقصد التنقى وسنق أن المصوص احيار الشهي .

فلت : قال فی الرعایة : و یخرم آن پر بدای سلمه میں لا بر بدا شرادها . وقیل : بار الیمر مشتریها العراب

[وفال ان منجا فی شرحه : ور د الصنف أن كول الذي واد معروفاً بالحدق ولاند منه انتهی ولم ترمالميزه]

وقال الركشي : وراد نعمل أسم ننا في نفسيره ، فقال ال ليمر بمشتري » وهو حسن التهيي .

فائرة • قال الركشي ، وعيره حكم ربادة السائك في النمن لـ كأن يقول : أعطيته في هده السلمة كدا ، وهو كادب لـ حكم بحشه ، النهبي . قوله ﴿ النَّالَثَةُ دَالْمُسْتُرُسُلُ ﴾ .

نشت للمسترس الحيا إذا على على الصحيح من مدهب ، وعديه الأسحاب. وهو من المردات وعنه لا نشت

فوالد

الدُّولِي ﴿ المسترس ، هو بدى لا بحسن أن تم كس فاله الإمام أحد وق لفظ عنه ﴿ هو اللَّمَى لاَعَاكَمَ ﴾

قال للصف ، والشاح هو حافل نقيمه السعم ولا يحس سامه قال في المحتص ، و دعم وسه ها هو الذي لابه ف سعر ما دعه أو اشتراء . فعمر حال في المعرف أو السترسال ها ما ما السلم و مشتري ، وأنه حافل باسم كا قاله الإمام أحدد

وقال في الرعابة الكبرى: هو الحاص شمة المبيع ، بالله كان أو مشترياً ، وقال في الدوع مدى الله حياد الندمس ، في حكم مدلة ، كما ، مرقو في العلى بين البائع والمشترى مدد فتلحص أن الممارس هو خاعل بالقيمة ، سو ، في مائماً أو مشتراً

قال في بدهب الدخهل الدين فيما استراء عجبه اوهو لارجهل الفيمه: ثبت له الحيا أيضاً اوجرم به في النصم .

وقال في ارعاله الكبري الوعمل في العقد فلمن فلا حيار له ، التهمي وعله يشت ألصاً لمسترس إلى الدائع لم يماك العشرة الشبح تقي الدين وذكره في المدهب

وقال في الانتصار له العليج ما ما معه أنه عال و وأنه معنول فنه النها و الثانية : قال المحد في شرحه الشت حير النس إلى السترسل في الإحاة كا في الله عالم الله إذا فسح وقد مصى معنى الله الرجع عليه الحرة المثل للمدة ، لا تعليه من المسمى الأنه لواحج عليه سالك الرسمرت [طلامه العال فارق مالو طهر على عيب في الإحرة فلسح المانه يرجع عليه قسطه من المسمى ، لأنه يستدرك] ظلامته لمدلك ، لأنه يرجع بقسطه منها معيها ـ فيرتقع عنه الفرو بدلك في الحرد الثلاثين من عليته في طهر الجرد الثلاثين من عليته

الثالثة : العلق محرم ، على عليه دكره أبو على الصعير وقدمه في العاوع . وحرم به في الصول وقال إن أحمد قال ككاهه .

وقال فی الرعامة [السكمری] ، مكره تنفی اركان ﴿ وقیل ا محر ﴿ وهو أولى . انتهبی .

الرابعة : هن عن أحدهما في مهر مثبه كيم أو لا فسح ؟ فيه احتمالان في التعليق للقاضي ، والانتصار لآبي الخطاب . وفي عبول لمعاش منع وتسلم

ثم فرق ، وقال : ولهذا لا ترد الصداق عدام وقى وجه ما العيب يسير و يرد اللبيم بدلك

قت الصواب أنه لا يفسخ . بل يتم العدلازما

و رأتي قر سُ مَن دلك في أواحر باب الشروط في السكام ، و باب العيوب في السكاح ،

الحامسة : بحرم قد بر مشتر ، مأن بسومه كثيراً بيندن ه ، أ منه . و كام الشيخ تي الدين . واقتصر عليه في القروع ، وهو الصواب ،

قال الشبح نفي لدس وإن دلس مستأخر على مؤخر وعيره حتى استأخره عدول القيمة فله أخرة الش

وفي مد دات الل عقبل في المدلة [الأولى] الموله ، وأنه كاسش والتدييس سواد أنم سير أنه لا يح م

الماوسة : لو قال عدد الله ه لا جلاله ه فالصحيح من مدهب - أن له سميب الخيار إذا حديد قدمه في الدوع ، وقال مصنف وعيره الأحيار له .

قوله ﴿ الرَّاسِعُ :حِيَارُ التَدْلِيسِ عَلَّ يَزِيدُ بِهِ الثَّمَنُ كَتَصْرِيةِ اللّهِ فِي الضَّرْعِ ، وَتَحْمِيرِ وَحْهِ التَّارِيةِ ، وَتَسُويد شَعْرِها وَتَجْمُيدِهِ ، وَجْمِع ماه الرَّحي وَ إِرْسَالُهُ عَنْدَ عَرْضِها ﴾ . فال فی درعایة . وكدا حسین وجه الصدرة وجوها و تصبیع الساج وجه التوب ، وصف الإسكاف وجه اساع ونحوه ... ههدا یشت المشتری حیسار الاد ملا برع .. وظاهره ... أنه لو حصال ذلك من تمير فصد التدليس لا حبر نه .. وهو أحد الوجهین .. وهو حیال فی انسی ، والشرح ، ومالا إنیه

الوهم الثاني: شد عدلك أسماً ، احتره القدامي ، واقتصر عديه في الفائق [وجزم به في السكافي] وقدمه في الرعاية الكبرى ، وشرح الله الفائق [وجزم به في السكافي] وقدمه في الرعاية الكبرى ، وشرح الله و ود كر الله صور المسأله ، تحدير الوجه من الملحل أو التعلم وأسفهما في العروع [وقبل : لا شت إلا بحد م المحل والنعم وحوهم وهو أبالي من الأولى ومال إليه المصلف ، والشارح] .

فالعرق لو سودكم العند ، أو تونه ، ينص أنه كانب ، أو خدد، أو عنف الشاه ، أو غيره - ليص أنها حامل له شت لدشترى سـ ، حيار على الصحيح من لمدهب وفيل شت

قوله ﴿ وَيَرُدُّ مَعَ الْمُصْرُّاةِ _ عِوضَ اللَّهِ _ صَامَا مِنْ تَعْمِ ﴾ سين له في رد شرحه وفي دب فينه عن مصره ، أو عصب عن قمه للن عني الصحيح من مدهب ومده أ كثر الأحوب

وفی تجری، القمح أبضًا احدره الشير بی حد شارو د سياس ه هال الشمح مي لدين د علم في كال للاصاع ساع أب هو ه ه ما ما

إهراهما : على أبو كر وحوب العداد أن بن انتصرية حداد سبن حدث في ملك الشترى فقد ما يتدار ، قصع شبه أقصل الصلاد والسلام الشاحرة سهما بإنجاب صاع .

الثانية : لو استرى أكثر من مصراة رد مع كل و حد صاء صرح مه في العائق وعيره قلت: وهو داخل في عموم كلامهم تنبيه : قوله فإ ديل لَمْ نَجِدُ النَّمْرَ الْقَلْيَمَتُه في مَوْاصِعِه ﴾ أي في موضع المقد حسرج به الأصحاب ، ولو رادت على قيمة المصرة ، نص عليه أحمد رحمه الله

قَوْلِهِ ﴿ فَإِنْ كَانَ اللَّمَ مَحَالِهِ لَمْ يَتَغَيِّر رَدُّهُ وَأَخْرَأُهُ ﴾

هذا الأنهب بالحامات في توجير ، وعبرت وقدمه في الداوع وعبرت وتصره الشارح ، وغيرت واحتدرت لمصنف ، وعيره فان القاصي الأثنية أنه يارم النائم قبونة

هال في ترسمة السكتري ، يرم السائع قبوله في الأقنس و قتصر عليه و محتدل أنه لا يجزئه إلا القر ، وهو أحد الوجهين ، وصححه في الخلاصة ، والدلمة ، والدلم ، وقدمه في الحداية ، وللستوعب ، والتلجيعي ، والحدودين ، والدائق ، وعيره ، ويشمله كلام خافي وأضفتهما في المدهب ، والكافي ، والركشي ، وعيره .

سيران

أهرهما : معهوم قوله هالم بتعير رده له أنه إدا تعير لا ياره الدائع قنوله وهو حميح وهو لمدهب قدمه في الفروع ، والرعاية ، واحتاره القاضي [والكافي وعارهم] وقيل : بخرائه ده ، و باره الدائع قبوله [احتاره القاضي] الثالمي له علم التصرية قبل الحلب ، فادها قبل حلمها : لم بارمه شي قوله ﴿ وَمَتَى عَلَمُ النَّصَرِيّةَ فَعَهُ الرَّدُ ﴾ فطاهره أنه سواه كال قبل مصي ثلاثة أياء ، أو هدها ماه برض كماثر التديس ، وهذا قول أبي لحظاب قال المصنف ، واث ح ، هذا القياس قال ان رو ین فی شرحه : هذا أقیس . قال اس منح فی شرحه : هذا المدهب وقدمه فی الكانی ، والنظم ، و إدراك النابة

قال الرركشي: ويتحرج من قول أبي الحطاب قول آخر: أن الحيار على الخور كالسيوب. لأن فيها قولا كذلك . انتهى .

وقال القاصى : ليس له ردها إلا سد ثلاث مند علم ، و يكون على الغور سدها وهذا ساهر كلام الإمام أحمد ، وحرم به في الوحير ، وصححه في الخلاصة ، وقدمه في الستوعب ، وشرح اس رزين ، والحاوى الكير ، والدهب ، ومستوث الذهب ، وقال فيهما : إذا لم نسبن النصرية إلا سد ثلاث فوجهان .

أحدها . نشت الرد عبد بيين النصرية . والآخر : تبكون مدة الحبر تهري . التهي .

قلت : الذي يظهر من تعليله مكلام الناضي : "به ١٥، ملم إلا بعد اللاث أن خياره يكون على الفور .

وطُّهرَ كلام الله ألى موسى على الله متى على التصرية ثبت له عيار في الأيام الثلاثة إلى تمامياً . قاله المصنف في المقنى ، والشارح عنه

وقال في السكافي، وقال ابن أبي موسى: إدا علم التصرية فله الخيار إلى تمام ثلاثة أبام من حين البيع . وقدمه في الرعالة السكبري

لكن قال الركشي : ولا عبرة بما أوهمه كلام أبي محمد في الكولى : أن ابتداء الثلاثة لما على قول ابن أبي مومني لماس حين البيع ما وأطلقهن في المعني ، والشرح ، وتحريد المعاية .

واعم أن الصحيح من المدهب: أنه منى عم النصرية بحير ثلاثة أيام مند علم جزم به في الحجرد ، والمنور ، وتذكرة ابن عبدوس ، ومنتحب الأزحى ، وقدمه في الفروع ، والعائق ، والرعاية الصعرى ، والحاوى الصعير .

قال المصنف ، والشارح : والعمل باعبر أولى .

قال الرركشي: هذا ظاهر الحديث ، وعليه المعتمد ، و بحديد كلام ال أي موسى والفرق بين هذا و بين قول القاصى أن الحيرة .. على قول القاصى – تكون بعد الأيام الثلاثة وتكون على هذا على الفور ، وعلى المدهب ، تكون المهيرة في الأباء الثلاثة

تهيد : ظاهر قوله و ولد ا د ۽ أبه السي له سواء أو الإمد شكان وهو _____ الصحيح من اللهجب .

قال الرركشي: هو المشهور عبد الأصحب وحرم به في الحمر ، والنظم ، و لبحير ، وعيرهم وهو ظاهر كلامه في المثنى ، والشرح ، وعيرهم وقدمه في الفروع ، والعامة الكبرى ، والعائق ، وعيرهم

وقيل عير بين الإمساك مع لأرش و س ادد، وحرم به أو تكرى الندية ، والمهج ، والناعيص والترعيب ، والدمه ، و ، عامة الصغرى ، والحاوى الصعير ، وتدكرة ابن عبدوس ومال إليه صاحب ، وصة ، ومقله ابن هاى وحرم به في المستوعب ، و لحاوى التكبير في التصرية الأمها حكياه عن أى تكر و قدمرا عليه ، وقدماه في عير التصرية ، سكن قالا طاه كلام عير أى تكر س أحد ب : أنه دس به إلا ابرد أو الإمساك لاعير ،

قوله ﴿ وَإِنْ صَارَ لَتِهُمْ عَادَةً . لَمْ يَكُنْ لَهُ الرَّدَ فِي قَيَاسِ قُولُه . إِدَا اشْتَرَى أُمَةً مُرُوجَة قطنَقَهَا الزَّوْحُ ، لَمْ كَثْلِكَ الرَّدَ ﴾ .

واعلم أنه إذا صار المها عادة م تكل له الد وحرم به كل من دكاها وأما إذا اشترى أمة مروحة فطلعها الروج ــ وهو الأصل المقيس عليه عالصحبح من طلاهب أنه لا حيار المشترى . نص عليه قال امن عقيل في الفصول الشرط أن تكون طلاقها وحمه . قلت العلي مراد المصبعاء و مدهب

وقال امن عقبل أيصاً ، في طلاق مائن فيه عدة : احبهالان . قلت : الذي يطهم • إن كانت المدة خدر الاستبراء : أنه لا حبا اله وقال في الرعابة من عدم : إن اشترى مصدة من طلاق أو موت حاهلا دلك ها، ردها أو الأرش

الحسيم: قوله ۱۵ فطنعي الروح به هكدا أطلق أكثر الأصادب وقال في الرعالتين ، والعائق فه طلقت فال علمه الرابع علمه فعيد الطلاق بعده العرب قال شيحة والأول أطب

فابرة

و استره ما مير كوم مروحه حرين ا داأو الإمساك مع الأرش ، وإن كان عدَّ فلا حدر له ، وانس له منه روحه من وطنها محان قوله ﴿ و إِنْ كَانْتُ التَّصْرِيةُ فِي عَيْرِ سَهِمَةَ الْأَنْسَامِ فلا ردَّ لَهُ فِي أحد الْوحْهُيْنِ ﴾

وأطنعها في هد به ، و مدهب ، ومستولاً اللهب ، وللستوعب ، والخلاصة و لكافي ، ه المهني ، و هادي ، و الديجمس ، والشرح ، و ركشي ، و ح وي الكمير أهدهما الأرد له وهو طاهر الوحير

۔۔۔ قال می السا ۔ تبعد شہجہ اندامتی ۔ ہد قامی اندامت قال اس را می فی شراحہ ، ہدا آفیسی

والوم الثاني : له الرد . وهو الصحيح من اللهب ، صححه في التصحيح ، والسلمة ، والرعائين ، والحاوى الصمير واحتره الله عقيل ، والله علوس في تذكرته وقدمه في الحجر ، والعروع ، وشرح الن ررس . قوله ﴿ وَلَا بِكُرِّمُهُ لِدَلُّ اللَّهِ ﴾

هذا المدهب. وعليه الأصحاب. وقطع نه أكثرهم. وقالوا في نصيله: لأنه لايعتاض عمدق المنادة.

قال في الفروع : كذا قالوا . وليس بمانع . انتهى .

وقيل : إن جاز بيع لبن الأمة غرمه . ذكره في الرعاية .

قىت : و مح ج عليه عبره ، ال أولى .

قوله ﴿ وَلا يُعِلُّ لِلْبَائِيعِ تَدْلِيسُ سِنْتُهِ . وَلا كِتَّانُ عَيْمٍا ﴾

أما التدايس: غرام للا تراع

وأما كتال العيب: فالصحيح من المدهب أبه حرام ، وعليه أكثر الأصحاب وهو الصواب ، ودكره الترمدي على المصاء ، وذكر أبو الحطاب أنه يكره

قال في التنصرة : الكراهة بني عليه أحمد . وحرم به في المدهب ، وقدمه في الرعايتين ، والدائق . كن احتار الأولى .

قال في التلجيص . والشهور صحة البيم مع الكراهة . انتهى .

قلت الذي مطهر أن مراد الإمام أحمد رحمه الله بالبكراهة : التحريم .

قوله ﴿ وَإِنَّ قِسَ مَالْبَيْحٌ صَمِيحٌ ﴾

معى إداكثم العبب أو دامه وماعه وهدا المدهب . وعليه حاهير الأصحاب . وعمه : لايضح ، نقل حنيل : يبعه مردود ، واختاره أبو بكر ،

قال في الحاوي الكبير : وهوطاهر منصوص الإمام أحمد

وفي رواية حمل : إدا دلس البائم العيب وباع ، فنعب المبيع في يد المشترى سير قبله ، فإنه يرجع على البائع تحسم التمن ، وقوله ، وقال أبو تكر : إن دلس العيب فالمبيع باطل ، قبل له : ثنا تقول في المصراة ؟ فلم يذكر حواه .

قال الشارح، وان منجا ي شرحه : قلل على رجوعه .

قلت : أكثر الأصاب يحكى : أن هذا احتيار أبي بكر . ولم يذكروا أنه رجع

فَامُرَةُ * قَالَ الشَّيْحِ ثَنَى الدِّينَ : وَكَذَا لُو أَعْمُهُ بِالْفِيْسِ ، وَلَمْ بِمَالَ قَدْرُهُ فَإِمْ يحور عقامه بإلىلاقه والنصدق به إذا دل ، وقال - أفتى به طائفة من أصدت . قوله ﴿ النَّمُامِسُ : خِيَارُ الْغَيْبِ . وَهُوَ النَّقْصُ ﴾

العيب a هو ماينقص قيمة المبع عادة ، على الصحيح من المدهب
وقال في الترغيب وغيره : هو ماينقص قيمة المبع عقيمة يقتشى العرف سلامه
المبيع عنها غالباً .

قوله (وَعُيُوبُ الرَّقِيقَ مِنْ فَفْهِ ، كَالرَّ بِي وَالسَّرِقَةُ وَالْإِنَاقِ وَالْبُولِ فِي الْفِراشِ ، وكَذَا شُرْبُهُ النَّفْرَ وَالنَّبِيدَ ، إِذَا كَانَ عَمِيزًا ۗ) سَمَ عَلَيْهِ .

أناط المستف رحه الله ما الحسكم في ذلك الجبير ، وهو أحد الوجهين ، وهو أحد الوجهين ، وهو أحد الوجهين ، وهو أحد والمستوعب ، وهو أخلام أ ما حرم ، في الحداله ، والسعب ، ومسبوك الدهب ، والمستوعب ، والحلاصة ، والحرر ، والرعامة الصفرى ، والحلاصة ، والحديد ، والسور ، والمائق ، وأد كرة الن عندوس ، وخر بد المسابة ، و إدراك السابة ، وغيرهم ،

وراد مصهم فقال إداتكرر قال في الرعية : و وله في فرات مرار والومد الثاني شترط أن يكون دقك من ان عشر فضاعداً وهو الدهب الصاعف عليه مع أن كلام من القدم ذكره الأياباء ، جزم به في المنبي ، والشرح ،

قال في السكافي العلم العيوب النسومة إلى صله حكادا وكدا عال المنافع ال

و هال في الرعاية الحكرى - وريى عمن له عشر سنين ، أو أكثر وقيل -ين داء ، زِنَ عمز أو سرقته أو إباقه ، أو شر خالحر ، أو بوله في فراشه . انتهى . وقال می الوصح بشترط آن بکون الله وقال بیشترط می الله وقال بیشترط می اللون آن بکون اس کیر ولا بد کر التکرار وتاکر شرط الباطر آن بکون اس کیر ولا بد کر التکرار قوله (کالمرض ودهات جارحی ، آو استی ، آو از بادتهما و محو دلی) کالمهمی ، والدی ، و ادات فیمه ، ولیکن بعو به عرص صحیح مرح ، والاصع الرائمه ، و لمهمی ، والدور ، و لحول ، و حوص ، واسان و وهو باده فی الأحدان و والطرش ، وابد اس ، و المعمر [والداع] والصدی ، وابد البون ، والرض ، و خدام ، و عرج ، والدی ، و الدی ، والدی ، و الدی ، والدی ، و الدی ، والدی ، وال

و کون الثوب عبر حدید ما م عده اثر لاسمین دی ه می آواضح و فتصر علمه می عدوع

ولاع ، والماس ، و فراهرة

فال في برعالة الوشاء في ومحاجم في غير موضعها الوشار عاسشين ومام إلاهال لأدب والدفار في أما كنها العن عليه الدكام خلال فات العال مراد في غير خلب الواقعمر

ومم الاستطالة على الدس الدكاء المصلف، والشارح، وصاحب عيول المسائل وغيرهم

ومها الحق من كبير على الصحيح من لدهب عن عنيه وعليه

الأحماب. وهو ارتكاب الحطأ على بصيرة.

وقال المصنف ، والشارح : وحمق شديد ، واعتبر القاطى وعيره العادة . ومنها : حمل الأمة ، دون الدانة - قال في الرعاية ، و خاوى : إن لم نصر اللحم . وغدم في أول باب الشروط في البيم

وممه، عده حتان عبدكيير مطلقاً . على الصحيح من المدهب وحرم مه في التنجيص ، والحاوي ، وعيره، وقدمه في الفروع .

وقال لمصنف و والشارح ، وصاحب الفائق أن كان المند الكبر محبو " هيس سيب ، و إلا فسيب .

ومه عثرة اركوب و كدمه ، وقوة رأسه ، وخزامه ، وشوسه ، وكيه ، أو سمه صه ق ، أو أدمه شق فد حيد ، أو عمله ساتم ، أو عملة ، أو مه رو - وهو سوه الصدر عن النظل - أو سده أو رحله شقال ، أو اقدمه فرع ... وهو شوه وسد القدم ... أو الده أو رحله شقال ، أو اقدمه فرع ... وهو شوه وسد القدم ... أو الموقع القدمين عليه ... المروق في الرحد عن قدم بهما ، أو كوع - وهو الفلاب أصابع القدمين عليه ... أو القدمين عليه ... أو المناه ، وقين : اصطلكا كهما أو انتقاله ا الواللوس المسعد وهو كون إحدى عيد ورفا، والأحدى كما أو انتقاله المالية المالية ورفا، والأحدى كما أو التقالم المالية المالية وهو كون إحدى عيد ورفا، والأحدى كما أو التقالم المالية المالية والمالية المالية المالية المالية والمالية ورفا، والأحدى كمالاً المالية المالية والمالية ورفا، والأحدى كمالاً المالية والمالية والما

ومنها اکونه أغسر علی الصحیح من المدهب قال فی الدوع والمراد ولا نعمل بالیمی عمل معتاد ، و إلا فر یاده خیر وقال المصنف فی نعنی اکونه أعسر عمل نعیب عمله بارحدی دیه

وفال اشبح تتي الدين . و لحار السوء عيب

عال فی ند وع وطاهر کالامهم . و نثر ونحوه غیر معتاد بالدر قال وقاله حاعة فی رمانیا

قال فی برعامة واحتلاف لأصلاع و لأسان، وطول إحدی بدی الأبتی، وحرم شنوفلی، ومنها . أكل لطين دكره جماعة . لأنه لا يطلمه إلا من به مرض . مقله عنهم ابن عقيل . ذكره في الفروع في باب الأطمعة .

قلت : وهو الصواب . وقطع به في الرعاية وعيرها .

وقاله في التنجيص ، والترعيب وعيرها .

وكون الدار يعرله الحدد : عيب .

وعبارة القاضى : وجدها منزولة قد لزلمًا الجند .

قال القاصي، وصاحب الترعيب ، والحاوى، ومن تامعهم الو اشترى قر مة موحد فيها سنعاً أو حية عطيمة : فهو عيب ينقص التمن

وقال ان الزاعوبي ، ومن سمه · وحدها كان السلطان سرلها ليس عيماً . ونقص القيمة به عادة إن عين لدلك النلث وكان مستسلماً - الله الفسح للمان لا قميم ،

وأجاب أمو الخطاب : لا يحوز الفسخ لهذا الأمر المتردد . استعى .

وليس الفسق من حهة الاعتقاد ، أو اللمل ، أو التعليل : سيب ، على الصحيح من المدهب ، وقدمه في القروع ،

وفي قوله لا أو التعميل » نظر . لأنه قد تقدم أن شرب لخر من المدير عيب . وقيل : هو عيب في الثلاثة .

قال في الفائق . ولم ظهر العند فاسقًا مع إسلامه فله الرد سواء كان فسقه لمدعة أو عيرها . دكره في الفصول .

قال : وكذا لوظهر متواباً في الصلاة ، والمختار مادكر . ابن عقيل . انهى والنبو به لست سيب على الصحيح من المدهب ، وعليه أكثر الأصحاب ، منهم : القاصى وعيره ، وقدمه في الممي ، والشرح ، والحاوى ، وحرم به في السكافي وغيره .

وقال ال عقيل . إن ظهرت ثباً مع إطلاق المقد فهو عيب ﴿ وَأَطَلْفُهَا ۗ فَى القروع ، وليس معرفة الساء والكفر سيب . على الصحيح من المدهب . حوم به في المقفى ، والكافى ، والشرح، والرعاية .

وقال ابن عقيل: الصدى الأمة عيد . وكدا الكفر . وأطبقهما في العروع . وقال في العائق ؛ وعدم نبات عانة الأمة ليس بعيب ، على الصحيح من المدهب مع عيه . وحرم مه في الكافي ، والمعنى ، والشرح وقدمه في الفروع . وقيل ؛ هو عيب لحالفة الجبلة فيه .

قلت : وهو الصواب .

وفى الانتصار: يس عياً ، مع نقاه القيمة ، وليس محمة اللس والدفاء والمقتم والأرت والفرانة سيب ، وكذلك الأنع حرم به فى الفروع ، والرعامة الكتارى فى موضع وقال فى موضع اللثع وعنّة الصوت عل

فالمرق · قال في الانتصار، ومفردات أن يملي الصمير : لا صبح سبب منير عكمداع ، وحمي بسبره ، وسقوط آيات بسيرة في المصحف للمادة . كمير يسير ، واد من ولي .

غان أبو يعلى : ووكيل . وغال في ولى ووكيل · لوكثر المعن بطل وقال أيصاً : يوحب لرحوع عينهما

ودكر أيضاً . العسج حيب يسير . وأن عبد مثله في وحه . وآن 4 الفسخ حس يسير كدرهم في عشرة بالشرط .

ونقدم ظاهر كلاء الحرقي في المعن .

وفي مفردات أبي الوفاء، وغيره أيصاً · لافسح سبب، أو عنن يسير - فإن السكتير يمنع الرشد، و يوجب السقه . فالرجوع على ولى ووكيل .

قال الإمام أحمد من اشترى مصحعاً فوحده مقص الآية والآسين، مس هذا عيباً . لا مخلو المصحف من هذا .

وفي جامع القاصي _ جدهذا النص _ قال ، الاية كمس يسير .

قال ، وأحود من هذا : أنه لا يسلم عادة من دلك كيسير التراب والمقد في البر

قوله ﴿ مَن اشْتَرَى مَمِيبًا لَمْ يَعْلَمْ عَيْبُه ﴾

هكد عاوة عالب الأصاب ، وقال أبو الحطاب في الانتصاء في اشترى معيدًا ... در عيده ، أو كال عالم به وم يرض ا

قوله ﴿ عَلَّهُ الْخَيَارُ أَنِّينِ الرَّدِّ وَالْإِنْسَانَةٍ مِعَ الْأَرْشِ ﴾

هد المذهب مصلة التي سواء لمدر رده أولا وعليه حد هير الأسوب وقطع به كثير ممهم وهو من معادات المذهب

وعبه الله الأش إلا إذا لعدا الدم العام العائق الاشتياج في الدان رحمه الله .

قال وكدلك بقدل في طائره ، كالصفقة إذا هافت قال برركشي وهو لأصح

و حد شیعد فی خواشی الدوع آنه پدادس انتساحتر بین ارد والإمسالة مع لأرش و پی ما بدلس لعیب خیر بین ارد و لامساك بلا أرش وعده الارد ولا أرش بشتر وهده نائع تماً ، لو أثراً و مده کم فی و شا والطفهما فی افدعدة السعة واستین ،

قال وحدر عاصي في حلافه أنه يد رده م يرجع عليه شيء بم أثراً منه و محرج التعريق بي اهمة والإبراء الفيرجع في لهمة دول الإبراء الوظهر هدا لمنبع معيدًا عداً أن تعييب عمده الفيل له مطالعه بأرش العيب "فيه وحهال الحداث تحريجه على اخلاف في رده

والعدر في الآخر ٢ مشع لمصالة وحهاً واحداً ﴿ وَهُو احْدِيْرُ مِنْ عَلَيْنِ وَ أَنِي فِي كُتُابِ الصَدَقَ مَا يِشَانِهِ هَذَا .

والرثاق

اهداهما: وصهر بماجور عيدً عقل الصنف، والمحد، والشارح، وعيره:
قياس المدهب أن حكمه حكم لمنيع حرم به مطر لمددات وهو منها
والصحيح من لمدهب أنه لا أرش له

و أَنَّى دَلَكُ فِي لَاحَ مِ عَدْ فَوِنَهُ لَا وَ إِنْ وَحَدَّ لَمِنْ مَعْسَةً ﴾ "مم من هذ

الثامية إذا احد الإنساء مع لأس افيحتس أن يأخذه من عبر الممل مع مداله الأنه فسنع أو يسقاط الوظالة الداعي في موضع من خلافة

و عسل أن أحده من حدث شاء النامع ، لأنه مسوصة الوظالة الفاضي أنصاً في موضع من خلافة

فات وهو طاهر كالام^{ا ك}ار لأسمال وأسلمهم في التنجيص ، واعالة والفاوع ، والراشي

قال الرحمة في الداء التاسعة و الحديث و حتم الأصحاب سبي في أحد أن الميساء قسيم من يقول ، هو فسيح الدد في مقدار الميسا، ورجوع المسطة من التي ، ومتهم من نقول الهو الوصاعل عن حالدات ومنهم من فال الهو الدائد الدي عدر اليمة

وكل س هده الأقوال الثلاثه عانه الدامي في موضع من حلافه و بدي على خلاف به في أن لأ ش صبح ، أو يستده الحرد من التمن ، أو معاوضة به ، أنه بن كال فسعة ، أو يسقط ، م يرجع إلا تقدره من التمن ، و ستحق حرداً من عجر التمن مع نقاله التحلاف ما إن قدا الياه مه وصة التهني وقد صرح مصلف والشارح ، وعارها أن الأيش عوض عن الحراء الدال

وقان في الدعسة مدكورة أعلام - إد فلما هو عوص عن الدئت عمل هو

عوض عن الحرم بفسه ، أو عن قيمته ؟ ذهب القامي في حلافه : إلى أنه عوض عن القيمة . وذهب ان عقيل في فنونه ، واس لمي : إلى أنه عوض عن المين العائمة و يدي على دلك : حوار المصالحة عنه م كثر من قيمته

فإن قلتا : للصمون المين : فله المصالحة عنها عاشاه , و إن قلتا القيمة : لم يجز أن نصالح عنها له كثر من جنسها . النهبي .

فائرة : لو أسفط المشترى حيسار أرد سوض بدله له البائع وقبله : جاز على حسب مايتعقال عليه . وليس من الأرش في شيء . دكره القاصي واس عقبل في الشعمة وسمى الإسم أحمد رحمه الله على مثله في حيار استقة تحت عبد . قاله في القاعدة التاسعة والحدين .

قوله (وهُوَ قِسْطُ مَا كَيْنَ فِيمَةِ العَنْجِيحِ والْمُعِيبِ مِنَ الثُمُنِ) وهذا الدهد . وعده الأسحاب ، وقطعوا به

وقال في الرعاية _ صد أن ذكر الأول _ وقيل فدره من النمن كسبة ماينقص العيب من القيمة إلى تمامها لوكان سليا يوم العقد .

قوله ﴿ وَمَا كُسِ فَهُوَّ الْمُشْتَرَى ﴾

هذا المدهب، وعليه الأصحاب، وقطع له كثير المنهم: المصنف في للننيء والشرح، وقالاً: لا مع فيه خلافاً

وعنه : للنائع . وعاها الروكشي .

ولا يلتمث إلى ماقال عـه صاحب السكابي ق حكاية الحلاف فيه أفقد دكر الروانة حاعة

قوله ﴿ وَكَدَاكِ عَاوَّهُ المُنْفَسِلُ ﴾ وهو للدهب. وعليه الأصحاب.

وعنه : لأبرده إلا مع غائه . و إن قلنا : لابرد كسبه .

وقال في القواعد الفقيية : وغل الن منصور كلاماً بدل على أن اللبن وحده يرد عوضه ، لحديث المصراة .

فالرق الوحلت على بعد الشراء . فهل هو نناه منفص أو متصل ؟ حرم الممتف ، والشارح هنا : أنه ريادة منفصلة

وقال القاضي، وابن عقيل في الصدق. هو ريادة متصلة

ثم اختلفاً . فقال القاضى : يجبر الزوج على قموله إدا مدلتها المرأة - وحالمه الن عقيل في الآدميات .

وقال القاشي في التفليس : ينبني على أن الحل . هن له حكم أم لا ؟ وإن قد : له حكم . فهو ريدة معصلة . و إلا فهو ريادة متصلة كالشتن

وقال في التلجيص - الأطهر أنه يتمع في ترجوع كا نتبع في سيع - دكره في القاعدة الثانية والتمانين

وأم إدا حملت وولدت بعد الشراه : فهو عده منفصل علا تراع وطاهر كلام المستف هذا : أنه ترد أمه دونه ، وهو رواية عن أحد ، احتارها الشريف أيو جنفر ، وأنو الخطاب في ردوس مسائلهما .

قال الرركشي قاله القاصي في تسيقه عيه ، وأص ــ وهو قول في اله وع ــ كا لوكان حراً . وهو ظاهر كالامه في الوحير وعبره

والصحيح من المذهب: أنه إدا ردها لا يرده إلا ولدها . فيتمبن له الأرش . وحرم مه في الحرر ، والسور ، وعيرهما . وقدمه في المعنى ، والشرح ، والنروع ، والرعاية ، والغائق ، والزركشي ، وغيرهم .

فَاشْرَةُ : للأَصَابُ فِي الطَّلْمُ * هل هو عام منعصل أو متصل ؟ طرق .

أحدها : هو زيادة متصلة مطلقا . جزم به القاضى وان عقبل في الصداق . وكدا في السكاف . وجعل كل تمرة على شحرة ريادة متصلة . الثاني: ريادة منعصلة مطاق دكره القاصى ، واس عميل في موضع من التعليس، والرد بالعبب ودكره في معنى حيالا وحكام في الكافي عن اس حامد الشاعث ، المؤثر ريادة سعصله ، وعيره بادة متصاله صرح به القاصى ، واس عقيل أيضاً في التعلس وادد بالسب ودكره منصوص أحمد رحمه الله الرابع : عير المؤد ده متصالة بلا حلاف وفي المؤثر وحياس وهي مد بقه التربيب في الصد في الصد في

الهامسي : المؤترة راءدة متصله وحهاً و حدماً وفي عير مؤترة وحها و حتد الإعامد ، أنها منفصله وهي ط عه في الكافي في النديس وأما حد إذا ص ع م والنصة إذا صارب فرط فا كثر الأصحاب على أنها داخلة في النماء منفصل قاله القاصي ، وابن عمل وذاكر عصل وحهات التحليمات أنه من بات المير ماتر إلى الاسم الأن

لأول استجال وكدافان بن عمير في موضع ح

تبهد حده كلام مصلف: أن اسماه استعمل للدائم وهو صحيح وهو مدهب وعليه خدهير لأصحاب فان الركشي هد قول عامة لأصحاب وقال بن عقيل العام متصار كاستعمل فلكون مشتري قيميه وقال الشير مي العرف ستصار مشتري واحد د الشيح في لدين قال في الفاعدة الأماس ولص عليه في واله الل منصور واحدره من عقيل

فدى هد : نقوم على الدائع . وقال فى الفروع ، وفى الممى ، فى الد ، النصل فى سألة صنعه وسنجه الله أرشه إلى إرده التهمى . والذى فى الممى : فله أرشه لأعبر .

قوله (وَوَطَّهِ الثَّيْبِ لاَ يَفْعُ الرَّدَ . هَا أَ رَدُّهَا . وَلاَ يُحْسَبُ عَلَيْهِ وَشُوْهَا ﴾

وهدا المدهب وعليه حاهبر الأصحاب ويحو له يمي مراعة الاحا قاله في الانتصار وعبره

وعمه اوطؤه تميم رده احماء الشبح في الدن حمه الله دكا معمه في الدائق

قال أو تك في الناسية - لأنزد الأمه بعد وطلم ، و بأحد أرش العيب مطلقاً . وعدم اله ادها ، يراملهم - وأصفهما في الاعالم ، و حاوى

فالرثاق

اهر الهم : حدوث العيب عد العقد وفت القنص لا عيب فال العدد فيم صيامه على الدام وكالدام والله قاعلى الوس المعلل على الدام وكالدام وكالدام والله قاعل الصاحبح من المدهب قدمه في الله وع وغيره وقال حدادة . لا أش إلا أن خلفه آدمي فيأحده بربه

وحدوث لعيب قس العمض من صيار بسترى مصف عني العمجيج من المدهب وعليه الأصحاب.

وعنه عهدة حيول للائة أيم وعنه ستة

وف في المهج و مدالسة

والمدهب : لا عهدة . قال الإمام أحمد : لا يسبح فيه حديث .

النَّالِيَّ . لهِ اشترى منت ، فوحد، حيراً نم اشترى فعليه رده إلى اشه ، كم لو وحده أرد كان له رده . فص عليه . قاله في الرعامة ، والحاوى ، وعيره . قلت : لمل محل ذلك إذا كان البائم حاهلاً ، .

قوله ﴿ وَإِنْ وَطِي، الْبِكُرِ . أَوْ تَعَيِّتُ عَنْدَهُ عَلَهُ الأَرْشُ ﴾

بعنى : يتمين له الأرش . وهو إحدى الروايات . قال ابن أبي موسى : وهي الصحيحة عن أحمد .

[وقال ابن منجا في شرحه : هذا الصحيح من المذهب] وجزم به في الوحير ، والمور ، ومنتحب الأرجى ، وقدمه في المحرر ، والنظم ، واحتاره أو مكر ، والله أبي موسى ، وأنو الحطاب في حلاقه .

وعبه أنه بجير مين الأرش ومين رده وأرش الميب الحادث عنده ، و تأحد الثمن . مثلها الجماعة عن الإمام أحمد .

ظال في التلحيص ، والترعيب ، والباحة عليها الأسحاب . راد في التحيم : وهي المشهورة ، قال الزركشي : هي أشهرهما .

واحتارها أنو الحطاب في الانتصار ، والقامي أنو الحدين ، والصنف، و إليها مين الشارح - وصححه القامي في الروايتين ، واحتارها الخرق فيها إذا لم يدلس الميب ، وحرم به في الحلاصة ، وقدمه في لهدانة ، والمستوعب ، والرعايتين ، والحاويين ، والدائق وفال الهو المدهب ، وأطلقهما في المدهب ، والسكافي ، والمشرح ، والعروع ، وعيره .

وعه يازمه أيصاً مهر المكر

تغييهان

أهرهما : أرش البيب الحادث عده : هو ما يقصه مطبقاً .

وعنه لابازمه أرشه إلى أمكن زواله قبل رده . و إن زال بعد الرد فني رحوع مشتر على بالم تنا دفعه إليه احتمالان . وأطلقهما في العروع .

قلت: الذي يظهر عدم الرجوع.

قوله ﴿ قَالَ الِخُرَقِيُّ : إِلاَّ أَنْ يَكُونَ البَّائِعُ ذَلَّى النَّبْبِ. فَيَثْرَمُهُ رِدُّ الثَّمَن كامِلاً ﴾

وهو المدهب . أعني فيما إدا دلس البائع [العيب] .

قال الزركشي : هو المذهب النصوص المروف .

قال في العروع ، ونصه - له رده ملا أرش إدا دلس البائم الميب.

فال في القواعد الفقهية : هذا المصوص

قال الشبيع تقي الدين : برجع الشنري وثمن على الأصح .

فال في السكافي : والمصوص أنه يرجع دانمي ، ولا شيء عده

قلت : نص علمه فی روایهٔ حلل ، وال القاسم وقدمه فی السکافی ، وانستوعب ، والشرح ، وشرح این رزین ، و لحاوی

قال القاضى : ولو تلف المبيع عنده ، ثم علم أن ال ثم دلس العب رحم بالتمن كله ، مص عليه في رواية حنبل .

قال الإمام أحد ــ رحه الله ــ في رحل اشترى عداً ، وأبق وأفام البعة : إلى كان إداله موجوداً في بد الدائع - يرجع على الدائع تحميع التمن الأنه عرز بالمشترى ويتبع البائع عبده حيث كان ، التهبي .

قلت وهدا هو الصواب الذي لابعدل عنه .

عملي هدا : فالي المصنف ، والشارح ، وصاحب العالق . سو ، كان التلف من قمل الله ، أو من فعل المشترى ، أو من قبل أحسى ، أو من [فعل] الصد . وسواء كان شدها للحمة أو لعصبها .

قال في العائق علت : لم سمى أحمد على حيات الإبلاف و سقول : هو في الإماق . النهبي

وفال في الفواعد : وهذا النفصيل - بين أن يكون النبف دائفاعه ، أو بعمل الله ، كما حمل القاصي عليه روابه ان منصور - أصح وهذا ظاهر كلام أي مكر . ٢٢ - الإساب ح : قال المصنف هذا : و مجتمل أن بازمه عوض العين إذ تنعت ، وأرش اسكر إدا وطالها . فقوله _ عليه أفضل الصلاة والسلام _ ه اخراج منصال ، وكا بحب عوض لن المصراة .

بعلى بهذا الاحتمال إذا دس البائع الميت واحتاره المصلف، وأو الحطاف في لانتصال، وإليه ميل الشارح

قال الرركشي : وهذا هو الصواب . وقدمه في انجر . وحكاه رواية . وكدلك صاحب التنجيص . حكمه إنه حكاها في اسف في أن المشترى لايرجع إلا بالأرش .

فال في الدعدة الماية و الأدبي وحكى طائفة من المناح الله واله الدلك .

العدا و المصلف والشارح وقدمه في الرعالة الصمري ، و حاوي الصعير ، والعائق وعله وعله برده محالاً و مص عله في الكنالة ، وقدمه في إعامة الكاري و طاوي الكاري و المولي الكاري الماية الكاري و المولي الكاري و المولي الكاري الماية الكاري و المولي الكاري و المولي الكاري و المولي الكاري و المولي الكاري الماية الكاري الماية الكاري الماية الماية الكاري على الماية الكاري على الماية الكاري الكاري الماية الكاري الكاري الماية الكاري الكاري الماية الكاري الكار

قال حد عد من الأحمال ، منهم اصاحب التنجيص ١١٠ عدلة ، وعارهما لـ و إن أعلقه عن واحب لـ وعلمه لايمنع الأحراء لد فله أ شه .

وسه إلى أعلقه عن واحب حص الأرش في دقاب ۽ و إن كال عبر واحب كان له .

وحکی جماعة ممهم لمصنف ، وانشارح ، وصاحب العائق ــ هده بروایة مطلقاً سعی سو ، کان الفلق عن واحب أو عیرد ، فیان لأرش تکون فی اار لاب ، ورده الفاضی وعیره . قال في الفروع و يحتمل أن لا أرش و يتتخرج من حيار الشرط • أن نصبح ، و عرم الفيمة - دكره كثير من الأجمال .

خميم أنه قوله عاويان أعلى العبداة إشارة إن أنه قو عكل عليه للقرامة : الأأرش له . وهو صميح ، وجزء اله في الدروع

قلت : لو قبل برجوب الأرش لمكان متعم ، س ميه قوه قوله ﴿ أَوْ تَلِفَ المِيمِ ؛ رجع الرَّبْه ﴾

بعنی یتمین 4 الأرش ، وهذا المدهب وعیه أكثر لأسماب و سعرج أن ينسخ و نفرم الميمة .

وحرج انقاصی فی خلافه ۱ آمه بناک الفسح و پرد فله می رد مشعری ارش العیب الحادث عنده و را ۱ آمه قاس الدهی . و سه علمه آم عطاب فی انتصاره ، وحزم به این عقیل فی فصوله در عبر خلاف

وفال ال رحمة ، على للدهب هو صديف وكرد في الترعية الديمة و الحسين فوله ﴿ وَكُدُلِثُ إِنَّ مَا لَهُ عَيْرِ مَا لِهِ الْمَيْبِهِ ﴾

ندی پندن له الأرش وهو سندت انصاصته او عبده جاهیر الأسخاب وجرم به فی وجیر وغیره از وقدمه فی الحد ان واند ، با والشرح ، و حاوی ، وغیرها ، واحتاره اند سی ، والصنف ، والت ح ، وسنرهیر

و تتجرج من حبار لشرط أن نمسج و مرم النيمة

ودكر أم احطاب روانة أحرى بد فلمن باعه بدس له شيء إلا أن يرد بيه اللسع فيكون له حيفت الرد أو الأرش ، وهو صعر كلاء حتى قاله مصلف ، والشرح ، و لرركشي ، وعيرهم ، وكد ر. "حد شاتري الذي من مشتري الأول ، لأرش ، فاله لأرش من الدلم الأول

والرو: لو بامه المشترى باشه : كان له رده على النائع الثاني ، ثم للتاني رده على النائع الثاني ، ثم للتاني رده عليه . وظائدته : احتلاف التمين . وهذا المدهب . وفيه احتمال أن لارد هنا .

قولِه ﴿ وَكَدَابِكُ إِنَّ وَهَبَّهُ ﴾

أى عبر عالم بالمبيت . بعنى يتمين له الأرش . وهو المدهب . جرم . القاضى وغيره . وقدمه في الحجرو ، والفروع .

> وعنه الهنة كالنبع ، فيها اروايتان وأطلمهما في الشرح . و نتجرج من حيار الشرط : أن يمسح ، و نعرم القيمة .

فائدة : حيث رال مدكه عنه ، وأحد لأرش . فإنه يقبل قوله في قيمته . ----

ذكره في المنتخب . واقتصر عليه في الفروع .

قوله ﴿ وَإِنَّ فَمَلَهُ عَانِمًا يَمْنِيهِ فَلا شَيَّءَ لَهُ ﴾

وكذا لو تصرف فيه بما يدل على ارصى ، أو عرص تاسيع ، أو استعله ، وهو المدهب في دلك كله . وعليه حد هير الأصاب . وقطع به كثير منهم ، وذكره ابن أبي موسى ، والداسى ، وعبره ، واحتنف كلام اس عقبل فيه .

وعبه له لأرش في دلك كله .

ظال في الوعامة الكبرى ، والفروع وهو أظهر الأنه - و إن دل على الرصى -هم الأرش كام...كه .

ظال في الناعدة الماشرة بعد المائة - هذا قول ابن عقيل - وقال عن القول الأول : فيه يعد .

> قال المستف : وقياس المذهب : أن له الأرش تكل حل . فان في التمحيص ، ورهب إليه بعض أصحابنا .

> > قلت : وهو الصواب -

قال في الشرح ، والعائق : ونص عيه في اللمة والبيع .

قوله ﴿ وَ إِنَّ بِأَعَ بَمُعْمَهُ فَلَهُ أَرْشُ الْبَاقِي ﴾

سمى شعين له الأبش في الناقي وهو المذهب . وعليه أكثر الأسحاب وجرم به في الوحيز، وعيره ، وقدمه في الفروع ، وغيره ، وصححه المصنف ، والشارح ، وعيرهما .

فال المصف والشرح : ودلك إذا كان المبيع عيب واحدة أو عمين ينقصهما التفريق [ثم فالا : وقد داكر أصماسا في عير هذا الموسم فيما إذا كان المبيع عمين ينقصهما التفريق] لايجور رد أحدها وحده .

و إن كان المبيع عينين لاينقصهما التقريق - قبل له رد العين الباقية في ملك؟ يتحرج على الروائين في عريق السمقة .

و حملا كلام الحرق على ما إدا دلس النائم العيب ، كا نقدم . التهيه وعبه : له رده نفسطه احد م الحرق ، وهو قول المصنف .

وقال الحرق: له رد ملكه منه قسطه من التمن أو أرش العنب غدر ملكه منه . قال ان منجا في شرحه والمصوص حوار الرد ، كا قال الحرق .

و بني القاضي وابن الزاغوني وغيرها الروايتين على تدريق الصعقة.

قال القاضي : وسواه كان للبيع هيناً واحدة أو عسين

قال المصنف، والشارح . والتعصيل الذي دكر ، أولى .

ومثل ابن الزاغوبي بالعينين .

قامرة : قول الخرق ه ولو باع المشترى بعضها » قال الركشي : بحثيل أن يعود الضمير إلى بعض السلعة البيعة . وعلى هذا شرح اس الراعوبي . فإدن يكون اختيار الحرق جوار رد الذق . وكذا حكى أنو عجد عنه .

وعلى هذا : إن حصل بالتشقيص عقص · ردارته ، من كلامه السابق ، إلا مع التدليس . و يحتمل أن يرجع إلى سمن السلمة المدسة . وعلى هذا ١ لا تكون في كلامه شرض لود الماق فيما إذا كان المبيع عبر مدلس التهمي . قوله ﴿ وَفِي أَرْشِ المَبِيعِ الرَّوابِتَانِ ﴾

يمنى الروابدين المتقدمتين فيما إدا باع الجبع عبر عاء حبيه . وتقدم أن الصحيح من الدهب بتمين له الأرش . ونص الإمام أحد هنا : لاشىء له مع تدليسه . قوله ﴿ وَإِنْ صَبَغُهُ أَوْ سَحَهُ فَلَهُ الْأَرْشُ ﴾ .

عمى: عمين له الأرش , وهدا الدهب قال في الكافي : هذا المدهب

ظال في الفائق : يتمين له الأرش في أصح الروابدين ، وحرم به في الوحير ، والسور ، وحرم به في الوحير ، والسور ، والمحت الأرحني وقدمه في الهداية ، والحلاصة ، والمحت ، والتحتيم ، والسامة ، والحجر ، والشرح ، والرعابدين ، والحاو بين ، والمعروع ، وإدراك الماية ، وعيره .

وعه له الرد ويكون شريكا نصبه وسجه ، وأطلقهم في المدهب ، في الروانة الثانية : لا يحمر الدئم على مدن عوض الريادة ، ولا حمر المشترى على قبوله لو سله الدئم ، على الصحيح ويهما قدمه في المعنى ، والشرح ، والفروع ، وعيره في الأولى وحرم به في المنتى ، والشرح ، وقلمه في الفروع في الثانية ، وفي الأولى روانة ، بحمر قال الشارح رحمه الله : وهو يعيد ، وفي الثانية وحه ؛ يجمر أيضاً

فوائد

إحداها : و أسل الدامة وأراد رده باحيث رع المعل ، فإن كان المرع يعيمها لم يمرع ، ولم يكل فه قيمة المعل على المائم ، على أظهر الاحتمامين ، قاله ف التلحيص ، والرعمة الكبرى -

وهل یکون إهمالا للمعل أو تملیکا ، حتی لو سقط کان للبائع أو للمشتری ؟ فیه احتیالان وأطبقهم فی التنجیص ، والرعانة السکتری .

قىت . الأولى . أن تكون تركه .٩٤ . حتى لو سقط كان للمشترى .

الثابة : أو اشترى حلى قضة بوزته دراه ، قوجده مسيداً : حار له رده ، ولس له أحد الأرش حرم به في المني ، والشرح ، والحرر ، والرعاية ، والحاوى ، وغيرهم قال في القاعدة التاسمة والحسين : وهو الصحيح .

قت ، فيعالي بها

فإن حدث به عيب عند المشترى فعنه يرده ، و يرد أرش العيب الحادث عنده، و يأخذ تمنه ، وقدمه في الرعابة الكبرى .

وهال القاصي السن له رده ، لإفصائه إلى النعاصل ورده الصلف والشارح قال في الفائق وقول الماسي صعيف

والرواية التامة عصح الحاكم السع ، ويرد النائع التمن و طالب نقيمة الحلى . لأنه لا يمكن إهمال الدست ولا أحد الأرش وهذا المدهب قدمه في المروع ، والعالم ، وأطلقهما في المخبى ، والشرح .

واحتار المصنف أن الحاكم إدا فسح وحب رد العلى وأرش نقصه . واحتاره في التلجيمي، والفائق

الثالثة : لو ماع قعبر، مما محرى فيه الرما عند، فوحد أحدهما بما أحدم عيما سقص قيمته دون كيله : لم يملك أخد أرشه ، لئلا مفضى إلى التفاصل واحدكم فيه كما دكرما في الحلى بالدراهم

فال في الفروع : وله الصبح في را يوى تحسبه مطلقاً للصرورة وعنه : له الأرش.

وقيل : من غير جنسه ، على ﴿ مُدَّ مجوة ،

وق المنتحب: بقسح المقد بينهما ، و بأحد الجيد ربه ، و بدفع الردى ، إليه الشهي .

وقال في القواعد : لو اشترى را بو با محسه . قان معينا ، ثم تلف قبل رده ملك الفسح ، و يرد بدله ، و باحد المن ، انتهى .

الرابعة : لو ماع شبقً مدهب ، ثم أحد عنه دراهم ، ثم رده الشترى سيب مديم : رحم المشترى بالذهب لا مالدراهم . مص عليه

و أنى نطيرها في آخر باب الإجارة

قوله ﴿ وَإِنَّ الثَّنْرَى مَا مَأْ كُولُهُ فَى جَوْفِهِ ، مَكَسَرَهُ ، فَوَخَدَهُ فَاسِدًا . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَكْسُورًا قِيمَةٌ _كَبِيْضِ الدَّتَجَاجِ _ رَجَعَ بِالثَّمَنْ كُنَّهُ ﴾ .

هذا الذهب , وعليه جاهبر الأصحاب .

قال المصنف، والشارح، وصحب العالق وعيرهم: هذا طاهر المدهب. قال الرركشي : هندا المدهب، وحرم به في الوحيز، وعيره، وقدمه في الفروع، وعيره.

وعه : لا شي، لمشترى ، إلا مع شرط النائع سملامته . وقدمه أن رر مِن في شرحه .

قُولِه ﴿ وَإِنْ كَانَ لَهُ مَكْسُورًا فِيمَةٌ _كَيْضِ النَّمَامِ ، وَجَوْزِ الْمُنْدِ _ وَكَذَا البِطَيْخِ الذي فيه ضع ونحوم . فَلَهُ أَرْشُهُ ﴾ .

يعنى تتمين له الأرش . وهو إحدى الروايات . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين .

وعه يحير بين أرشه و بين رده ورد ما ضمى وأحد التم وهذا المدهب خال الرركشي : هذا أعدل الأقوال . واحتاره الحرقي ، والمصنف ، وصاحب

التنجيس، والشارح ، وحرم به في الوحير ، وقدمه في الهداية ، والحلاصة ، والتنجيس ، والحرر ، والشرح ، والنظم ، وشرح الله روايل ، وإدراك العابة وغيرهم .

وقبل يتعين له الأرش إدا راد في الكسر على قدر الاستعلام و إن له يرد خُيَّر وهو رواية في الشرح

وعه : نيس له رده ، ولا أرش في دلك كله - سعى إلا أن يشترط الدامع سلامته . وأحدقهن في المدامة - والأولى : وحه فيه ، وتحريح في الهدامة .

وقال فی الفروع ــ فی الذی لمستكسور، قیمة ــ صه له الأرش وعه : به رده وحیره الحرق بینهما اشهی

فالرواية الديية ، التي دكرها لل أرها لميره

شمير : قوله ۵ مكسره فوحده فاسداً ۱۵ انه أنه إد كسر الدى لمسكسو. ه قيمة فيرة كسره كسراً لا نبق له معه فيمة ، وبارة يكسره كسراً لا يمكن استعلام المسع مدومه ، وتارة يكسره كسراً يمكن استعلامه مدومه

الله كسره كسراً لا نبقى له معه قيمة ، فهنا يتعين له الأرش. قولا واحداً .

و إن كسره كسراً يمكن استملامه بدونه ، فطهر كاره بلصنف في قونه 8 ورد ما نقصه » أنه برد أرش الكسر ، وهو الصحيح ، وهو طاهر ماجزم به الخرق ، وجرم به في الوحير وعيره [والرعابة الصعرى ، والحاوين ، وعيره] وقدمه في التلحيض، والبلغة ، وشرح ابن ررين ، [والرعاية الكرى] والمنفى ، والشرح ، ونصراه ،

وقال القاصى : عندي له لود بلا أرش عليه ليكسره . لأنه حصل معريق استملام العيب ، والناشع سائله عليه . وأحنقهما في الفروع

وقيل : محرج على الدوايتين على إد تعيب عند الشترى _ على ماتقلم ذكر. في التنخيص ، والبعة . و إن كسره كسراً يمكن استعلامه مدومه ، فهو على الروايتين ــ فيها إدا نصب عند مشترى ــ على ماتقدم .

در کشی سم _ علی قول القاسی فی اندی قبله _ پدا رده - هل مارمه
 أرش لـكسر أ- لا مازمه إلا الزائد علی استملام طبيع ؟ محل تردد - انتهی .

قال لمسلم ، والثارج، والن رزين * حكمه حكم الذي قبله عند اخرق ، والقاحي التهوا

فلت . يشبه ماقال الركشي ماقالوا فيه إدا وكله في بيع شيء . فاعه مدون تمن النائل ، أو بأبقص مما قدره . وقلما : نصح ، و يصمن النقص ، فإن فيقدره وحهان ، أحدها . هو ما بين ماماع به وتمن مثل .

والذى . هو ماس مائتمان به لنس ومالا تتعاسون على مايانى في الوكالة . قوله (ومن عَلِم الْفَيْبَ ، ثُمَّ أُخُر الرَّدُ لَمْ أَيْطُلُ حِيَارُهُ ، إِلاَّ أَنْ يُوجِد مِنْهُ مَا يَدُلُ عَلَى الرَّصَى ، مِن التَّصَرُّفِ وَمُحُومٍ ﴾ .

اعر أن جبر الميت على التراحى ، مالة بوحد منه ماندل عنى الرصى على المنحيح من سدهت نص عبيه وعبيه خاهير الأسحاب وقطع به كثير منهم ، وقال الشيخ تنى الدس رحمه الله : يجبر المشترى على رده أو أرشه النصرو الدلع بالتأخير .

وعله • أنه على المور قطع به القامى في الحامع السكلير في موضع منه قال في التنجيص : وقيل عنه روانة : أنه على الفور التهبي ، وقيل : السكوت حد معرفة العيب رضي

تنبيه: قوله ديلا أن بوجد منه مايدر على الرصى من التصرف ومحوه ، منى على الصحيح من الدهب وتحوه ، منى على الصحيح من الدهب وقد نقدم رواية احتارها جاعة بدأ به له تصرف فيه مما يدل على الرمى : أن له الأرش . عند قوله دو إن فعله عند بنيبه فلاشى له ه .

وقوله ۵ من التصرف وخوه » كاحتلاف المبع وخو دلك له يمنع الرد لأمه مسكه . فله أحده .

قال في عيول الماثل: أو ركب لمقيها أو عمها

وقال الصنف في المعنى ، والشارح ، وعيرها إلى استجدم المع لا للاحسار . علل رده بالكثير ، و إلا فلا .

قال الصنف وقد على عن الإمام أحمد رحمه الله في بطلال حيار الشرط بالاستعدام روابتان فيكذا يحرج هذا، واحتاره.

وقال: هو قياس المدهب، وقدمه في مستوعب ودكر في النسية مايدل عليه. فقال: والاستحدام والركوب لايمنع أرش العيب، إدا طهر فنا دلك أو سده و لإمام أحد رحمه الله ــ في روانة حسل .. إنما نص أنه يمنع ارد فدل أنه لاعمم الأرش.

> وقبل : رکوب الدامة اردها رصی دکره فی الفائق ، وعیره فامرتان

إمراهما قال الشيخ التي الدين رخه الله في شرح الحور الواشتري رحل مسعة . فأصاب بها عيدًا ، ولم بحتر الصح ، تم قال الهند أشيتها لأبني لم أهلم أن لى الحيار : لم يقبل منه . فذكره القاسى أصلافي المنتقة محت عند ، إن قالت - لم أعلم أن لى الحيار .

وتقدم دلك مستوفى عند بيع الموصوف ، في كتاب البيع وكدا الخيار لإملاس المشترى . قاله في الحرر ، والماثق ، والرعامه ، والحاوى وغيره . ونقد- أن الشيخ بني الدين رحمه الله قال · يحير في حيار العبب على الرد أو الأرش ، إن تصرر النائم . فكدا هنا .

قوله ﴿ وَإِن اشْتَرَى اثْنَانِ شَيْئًا ، وَشَرِطًا الْخِيَارُ ، أَوْ وَجَدَاهُ مَعِيبًا فَرَضِي أَحَدَهُمَا . فَلِلاَ حَرِ الْفَسْحُ ﴾

هددا المدهب فيهما . وعليه أكثر الأصحاب . وجرم به في الوجير وعيره . وقدمه في الحجر ، والفروع ، والحاوى ، وعيره . ونصره انصنف ، والشارح ، وعيرهما كما له ورثا حيار عيب .

وعمه لنس ها دلك فيهم قده في الرعامة من عنده في مسألة الشراء. إن قلم هو كمقدين : فله الرد و إلا فلا .

وتقدم في أواحر كتاب البيع أم كمقدين، على الصحيح من المدهب ويالي في الشعمة

تنبر: قال في الدروع ، وقياس الأول : للحاصر منهما نقد نصف تُمه وقيص صعه . و إن نقده كله : قيص نصفه ، وفي رجوعه : الروايتان . ذكره في الوسيلة وعيرها

وعلى الأول لو قال : حتكما . فقال أحدها : قبلت جار ، و إن سامنا مكالاقة صله ملك عبره . وهنا لاقى فعله ملك نفسه ، ذكره حضهم في طر نقته .

إهراهما: لو اشترى واحد من اثنين شبثً . وظهر مه عيب : فله رده عليهما، ورد نصيب أحدهما، و إمساك نصنب الآحر . لأنه يرد على النائم حميم ما باعه . ولم محصل برده تشقيص . لأنه كان مشقصاً قبل السم

وقال في الرعاية : و يحتمل النبع . أنم قال من عنده : و إن قلنا هو كمقدس : جار و إلا فلا . الثانية: لو ورث اثنان حيار عيب ، فرمني أحدها . مقط حنى الآخرى ارد . قوله ﴿ وَإِنْ اشْتَرَى وَاحِدْ مَعِيبَيْنِ صَفْقَةٌ وَاحِدُةٌ . فَلَيْسَ لَهُ إِلاَّ رَدُّهُمَا أَوْ إِمَسْنَا كُهُمَا وَالْمُطَالِبَةُ بِالْأَرْشِ ﴾

وهو الصحيح من المدهب . حرم له في الوحير ، وتدكرة الل عدوس ، ومشحب الأرجى ، واحتاره القاصي ، وقدمه في الشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، وشرح الن صحا

وعه: له رد أحدها نقسطه من النمن . وأطلقهما في العروع قوله ﴿ وَإِنْ تُنْهِمُ أَخَدُهُمْ عَلَهُ رَدُّ الْمَاقِي نَقِسُطُه ﴾

هذا إحدى الرواتين حرم به في لوحير ، ومنتجب الأرجى - وقدمه في الرعايسين ، والحاوين ، وشرح اس متجا ، وصححه الناطي .

وعنه يتدين له الأرش وأطلقهم في الشرح .

قال آن منحافی شرحه ۲ وحکی الصنف فی انعنی : أن الودهما منتی علی الروانتین فی أحدها

صلى هذا إن قلد لس به رد أحدها ، مسسرد الدق إدا تلف أحده التهي قوله ﴿ وَأَنْفُولُ فِي قِيمَةٍ النَّالِفِ قُوالُهُ ، مع يعيِمِهِ ﴾

وهو المدهب وعليه أكثر الأصحاب وحرم به في الشرح، وشرح الله الماء والوحير، وغيرهم.

قال فی الفروع - قبل قول المشتری فی فیمته فی الأصح ، وصححه فی البطم وغیره ، وقدمه فی الرعایتین ، والفائق ، والحاوی ، وغیرهم .

وقبل : القول قول البائع في قيمته .

فائرة · الصحيح أن حكم هذه للمأة كالممالة لآية عد دلك وعده الأكثر.

وقال القاصى: أيس له فى هده المدلة رد أحده . وله الرد فى المدألة الآتية .
قال فى الحارى الكسر و إن بانا معييين : ردها أو أسكمها ،
وقيل . هى كالمدلة الأولى وهى ساداكان أحدها سيساً الآية .
قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَعْيَبًا فَنَهُ رَدُّهُ بِقِسْطِه ﴾
سنى إذا أبى أن بأخذ الأرش

وقوله قا فله ده ته سبى لا يخلك إلا رده وحدد ، مديل الرواية التابية الآثية . وهذا إحدى الروانتين ، وحزم به في الوجيز ، وللتو ، ومنتخب الأرجى . قال الله متحا في شرحه : هذا المذهب ،

وعده لا عو یا ده أو إماكم فدمه في الهدامة ، والحلاصة ، واله دى والخرر ، والرعد تلى ، و حاويل ، والعالق ، واللطم ، وحزم به في الغروق ورابرالية وأطلقهم في اللهب ، واللثني ، والكافي ، والشرح

وعده الله رد تأملت وحده ، أو ردانا مد الذال في الحُرر ؛ وهو الصحيح - الال في العائق ـ وهو الأصح الواحد ، من عندوس في الكرام ، وأصلمهن في الدوع ، التأثيرة من الذاك له شاتري صداً في وعادي الذكره في الترعيب وعاده واقتصر عليه في الدوم

نصبه: محل اخلاف فی دائ ، د کل سه ممالا سعمه اسم برق ، أو مما لا بحده فله النفر من بسهد ، كه صرح به الصف حد دلك قوله ﴿ وَإِنْ كُنْ اللَّهِمُ مَمَا يَنْقُصُهُ التَّمْرِينَ كَمِصْراعي مابٍ وروْخي حُفّ ، وخَارِنَة مِ وَوَلَدِهَا ، فَلَيْسَ لَه رَدَّ أَحَدهماً ﴾

[وهال في الرع له . وقبل اله رد أحدها]

وهدا المدهب . وعبه الأسحاب وقطع به كثير منهم ، سواء كا، معيدين أو أحدهما . وقال في الرعاية ، وفيل : له رد أحدها مع أرش هص القسه بالتعرب شمح وقبل إن تلف أحدهما فله رد المعيب الماقي مع أرش نقص قسته بالنعربق . انتهى

تهيم : قول مصنف ه وحربة وولده ، كد وحدى سح مقروة على المصنف وزاد مَنَ أَثْرِنَ له في الإصلاح ، أو عن يحرم النفريق بينهم ، قاله اس منحدى شرحه

فت وفي تمثيل النصف كما لم و نقاس عليه ما دكاله . وقد منه النصف على دلك في كناب الجهاد

قوله ﴿ وَإِنْ اخْتَمَا فِي النَّبْسِ. حَلَّ كَانَ عِنْدَ النَّائِعِ ، أَوْ حَدَثُ عِنْدَ الْمُشْتَرِى؟ فِي أَيُّهَما أَيْقُبِلُ فَوْلُهُ ؟ رَوَايِتَانٍ ﴾

وأصفهم في المصف ، ومسوت الدهب ، والكافي ، والعلى ، والمحلص ، والبلغة ، والمحلص ، والبلغة ، والمرح ، والوالم ، والفواعد الفهيمة ، والركشي

والروام اشاسة : عبا قول الدائع ، وهي أصهد ، حدرها الدسي في الويتين ، وأبو احدث في عد كانه وحرم مها في الويتين ، وأبو احدث في وقدمها في المور ، ومنتجب الأدمى وقدمها في المور

وقال في المعيدة عد العميدة وقوق معصهم من أن تكول مسع عيث معيدة ، أو في الدمة الذين كان في السمة الداغول فول الفاص وحها واحداً ، لأن لأصل اشتمال دمة الدائم الهرائث ترافتها . وقل في الإيصاح : يتحالفان ، كالحلف في قدر الثمن على ما رُثني إن شاء الله تعالى .

والرق : إدا قسا : القول فول المشترى . قع بمينه ، ويكون على الست . قاله الأصحاب . و إن قلما القول قول النائع : قع يمينه ، وهي على حسب حوامه ، وتكون على البت ، على الصحيح من المدهب .

وعته : على بني الملم . ذكرها ابن أبي موسى . قَوْلُه ﴿ إِلاَّ أَنَّ لَا يُحْتَدِلُ إِلاَّ فَوْلَ أَخَدِهِمَا ۚ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ۚ بِغَيْرِ كَبِيبٍ ﴾ وهو المدهب . وعليه خاهير الأصاب . وأكثرهم قطع له .

وقيل القول فوله مع يمينه احتاره أبو المطاب ، قاله في الستوعب . وأطلعهما في الرعامة ،

تفسير . محل احلاف في أصل السالة : إن لم يحرج عن يده . فإن حرج عن مسلم بلد إلى يد غيره : لم يجز له رده ، غله مهم . واقتصر عليه في العروع م . ه

إمراها: أو رد مشترى السلمة حيب فأسكر النائع أنها صفته فالعول قوله مع يميه الأنه مسكر كون هذه صفته ، ومسكر استحقاق الفسح ، والعول قول السكر .

الثانية : له رد لمشترى السعة نحيار الشرط ، فأسكر النائع أسها سلعته ، فالقول قول المشرى . لأسهم ، مقا على استحقاق فسج العقد ، والرد باسميت محلافه

وهدان الفرعان نص عليهما الإمام أخذ رحمه الله . وحرم يهما المصنف ، والشارح ، وصاحب[الحجرر ، و] الفروع وغيرهم .

وَفَلَ فِي الرَّعَايَةِ الْمُكَارِي ، قَسَلَ بَاتَ السَلَمَ : وَإِلَّ رِدَهُ عَلَى ، فَقَالَ : بَيْسَ هذا السَّمِ الذِي قَنْصَتَهُ مِنْ . صَدْقَ إِنْ حَلَّى . وَاحْتَارُ فِيهِ هذا إِنْ كَانَ عَيْمَهُ فِي المقد، و إن كان عبنه حدد عما وحب في دينه باحد ، صدق المشتري إن حلف التمهي

النالئ - لو ماع سعة مقد أو غيره معين حال العقد . وقبصه المائع ، ثم أحصره و به عيب ، وادعى أمه الدى دصه إليه المشترى ، وأسكر المشترى كونه الدى الشيرى به ، ولا سة لواحد مهما : فالقول قول المشترى مع يميه ، لأن الأصل ترامة ذمته ، وعدم وقوع المقد على هذا العيب .

ولوكان التمن في الدمه تم خدم المشترى ، أو قبصه من قوص أو سم أو عير دلك محد هو في دمته ، ثم احتما كدلك ، ولا سية ١٠ فاغول قول الدائم ، وهو القاص مع يميه ، على الصحيح من المدهب لأن القول في الدعاوى قول شي الظاهر معه ، والظاهر مع البائم ، لأنه يثبت له في دمة المشترى ما سقد عبه المقد عير معيب ، فم سعل ،

قوله ﴿ فِي بَرَاءةِ ذِمْته ﴾ .

وجرم به في الفروق الرايرانية . وصحه في الحاوي الكبير في ياف القيض في أثباء الفصل الرابع : وانتجه في الحاوي الصغير في باب السلم

وقال في الرعاية السكيري ـ قبل القرض مصل ـ ولو قال المسلم : هذا الذي أقبضتني وهو معيب . فأسكر أنه هذا - قدم قول القابض

وقيل : القول قول المشترى ، وهو القنوض منه لأنه قد أقبض في الظاهر ماعيه ، وأطلقهما في الفروع ، والرعاية السكترى ، في آخر ناب العدم . وعمل الخلاف : إذا لم بحرجه عن بده كما نقدم في التي قبلها

تفسير . هذه طريقة صاحب العروق ، والرعاية ، والحاويين ، والعروع ، وعيرهم في هذه المسألة

وقال في القواعد في الفائدة السادسة : لو ناعه سلمة بنقد منين أثم أنهم به :

فقال : هذا النمن وقد حرج مديداً . وأسكر المشترى · فعيه طريقان أهرهما إل قلنا النقود تتدين بالتميين فالفول قول المشترى لأنه يدعى عليه استحقاق الرد . والأصل عشمه . وإن قلنا لا يحين : فوجهان .

أحدهم - القول قول المشترى أيصاً . لأنه أقبس في العاهر ماعليه .

والثانى : قول القابص . لأن النن فى ذمته . والأصل اشتفالها به إلا أن بنت برامتها منه . وهى طريقه فى المستوعب .

الطريق الثانية: إن قلنا النقود لا تنعين : قالتول قول البائع وجهاً واحداً . لأبه قد ثبت اشتمال دمة المشترى بالتمن ، ولم شت برامتها منه ، و إن فلما تنعين : فوجهال محرجال من الروايتين ، فيما إذا ادعى كل [واحد] من المتباسين أن العيب حدث عنده في السلمة .

أحدها : القول قول البائع - لأنه بدعى سلامة النفد ، والأصل عدمه . و يدعى عليه الفسخ ، والأصل هدمه .

والثاني : قول القامس . لأنه منكر التسليم ، والأصل عدمه

وجرم صاحب المعنى ، والمحرر ، من القول قول النائع ، إذا أحكر أن يكون المردود بالعيب هو المبيع - ولم يحكيا حلاقً ، ولا فصلا بين أن بكون المبيع في الذمة أو معيماً . مطراً إلى أنه مدعى عليه استحقاق الرد ، والأصل عدمه .

وذكر الأسحاب مثل ذلك في مماثل الصرف.

وفرق السامري في فروقه بين أن تكون المردود سيب وقع عليه معيما فيكون القول قول المائم ، و بين أن تكون في الذمة ، فيكون القول قول المشتري لما تقدم . وهذا فيها إذا أسكر المدعى عليه الميب أن ماله كان معيما .

أما إن اعترف بالسيب ، وقد فسح صاحبه ، وأسكر أن يكون هو هذا المين : فالقول قول من هو في ندم . صرح به في التعليس في المعيى ، ممللا بأنه قبل استحقاق ماادعی علیه الآحر . والأصل معه . و یشهد له : أن المبیع في مدة الحیار إدا رده المشتری الحیار ، فأسكر الدثيم أن يكون هو المبیع ، فالفول قول المشتری حكاه اس المدر عن الإمام أحمد الاعاقهد على استحقاق العسح باحیار ، وقد بدی على دلك . أن سم صد الفسح سیب و نحود : هن هو أمانة في مد المشتری ، أو مصمون علیه ؟ فیه خلاف .

وقد تكون ما أحذه أمانة عنده.

ومن الأصحاب من على مأن الأصل راءة دمة النائع بما يدعى عبيه . فهو كا لم أثر سين ثم أحصرها ، فأسكر المقرله أن تكون هي المقرسها . فإن القول قول المقر مع بمينه ، انتهى كالامه في القواعد .

السرابعة : لو ماع الوكيل شئًّا ، ثم طهر المشترى على عيب ، فنه رده على الموكل فإن كان مما يمكن حدوثه ، فأقر الوكيل أنه كان موجوداً حالة المقد ، وأمكر الموكل . فقال أنو الخطاب : بقبل إقراره على موكله بالعيب .

> فان المصنف والأصلح أنه لانقبل . وصحعه في العائق وظاهر الشرح: الإطلاق.

الخامة - لو اشترى حارية على أنها مكر عقال المشترى : هي ثبت : أو تت النساء الثعات و مقبل قول واحدة ، فإن وطلها مشترى ، وقال ؛ ماوحدتها مكراً : حرج فيها الوحيان ، ساء على العيب الحادث ، فاله المصنف والشارح .

السادسة دار باع أمة بعيد ، ثم ظهر باسد عيب ، فله الفسح ، وأحد الأمة أو قيمتها لعنق مشتر ، وليس لنائع الأمة التصرف فيها قبل الاسترجاع بالقول . لأن ملك المشترى عليها تام مستقر ، فلو أقدم الدائع وأعنق الأمة أو وطلها للمكل دلك فسنحا ، ولم يتعد عنقه ، قاله القاضي .

وذكر في المحرد ، وان عقيل في الفصول احتمالاً أن وطئه استرحاع ورده في القاعدة الخامسة والخسين . قولِه ﴿ وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا بَلْزَمَهُ عَقُو بَةٌ _مِنْ قِصَاصِ أَوْ غَيْرِهِ _ يَشْلُمُ المُشْتَرِى ذَلِك ، فَلَا ثَنَىٰ ، لَه ﴾ بلا نزاع ﴿ وَإِنْ عَلَمَ سَدُ الْبَشِعِ فَلَهُ الرَّدُّ أُو الأَرْشُ . وَإِنْ لَمْ كَيْلَمْ حَتَّى قُتِلَ فَلَهُ الْأَرْشُ ﴾ .

سى: يتمين أنه الأرش ، وهذا المدهب ، وعليه الأسحاب ، وهو من معردات المدهب ، وحرج مالك الهسخ ، وعرم قيمته وأحد ثمه اللمى وربه دكره فى الرعابة

فالرق: لوكات لحدية من المد موحة للنطع ، فقطمت يده عد المشترى : فقد لعيب عده ، لأن استحقاق العظم دون حقيقته . قانه العسف ، والشارح ، وهن يمنع ذلك رده يعيه ؟ على روايتين ، قاله المستف ، والشارح ،

فلت ، لذى يطهر أن دلك سن محدوث عيب عبد المشترى ، لأنه مستحق قبل النبع ، عايته : أنه السوق ما كان مستحقاً فلا يسقط دلك حق المشترى من ترد

قوله ﴿ وَالنَّمْرَكَةُ لَيْغُ بِعُصِهِ بِقِسْطِهِ مِنَ النَّمَنِ وَ بِصِحْ بِعُولِهِ : أَشْرَكْتُك فِي لِصَامِهِ ، أَوْ يُشْئِهِ ﴾ .

ملا براع أعلمه اكل قو قال ه أشركتك ه وسكت . صح على الصحيح من المدهب ، و بنصرف إلى النصف ، وقيل الايصاح .

وسى المدهب: إن لقيه آخر ، فقال : أسركنى ـ عالم بشركة الأول ـ فله بصف نصيه ، وهو الربع ، وإن لم يكن عالًا فالصحيح من المدهب: سحة البيع ، وفين ـ لايضح .

فعلى لدهب الأحد نصبه كله ، وهو النصف وهو الصحيح ، احتازه الفاصي ، وقدمه في العروع -

قال في القاعدة السامة و لحسين لو مع أحد الشريكين نصف السعة

الشتركة. هل نتبرل البيع على نصف مشاع . و إنمانه نصفه وهو الربع ، أو على النصف الذي مخصه عدلكه . وكذلك في الوصية ؟ فيه وحيان .

واحتار القاصي أنه يتبرل على النصف الذي بحصه كله ، محلاف مايدا هال به أشركتك في نصفه ، وهو لا يقك سوى النصف ، فإنه يستحق منه الربع الأن الشركة لقتصي النساوي في الملكين ، محلاف النبع .

والمصوص في رواية ابن منصور | أنه الايضاع سم النصف حتى عقول * تصيبي ، وإن أطلق تأثرل على الرابع ، انتهى وقيل ، يأخذ نصف مان يلدوهو الرابع

قنت : وهو الصوات

وقيل اله نصف مال نده ونصف مالي بد شريكه إلى أحا - وأطلقهن في الموني ، والشرح .

وعلى الوحمين الأحير س: لطالب الشركة _ وهو الأخير مسهما _ الخيار ، إلا أن يقول توفوقه على الإحارة في الوجه الثاني، و مجمزه الآخر .

و إل كانت السلمه لاتبين ، فقال للي آخر ؛ أشركاي فأشركاه مع فله الشت على الصحيح صححه المصنف والشارح وقدمه في الرعانتين ، والفائق وقيل به النصف وقدمه اس رين في شرحه ، وأطلقهما في الغروع ، ويل أشركه كل واحد منهما معرداً كان له النصف ، ولكل واحد منهما الربع .

و إن فال · أشركاني فيه ، فشركه أحدها فعلى الوحه الأول _ وهو الصحيح _ 4 السفس ، وعلى الثاني : 4 الرح

و إن قال أحده · أشركناك اسى على بصرف العصولى ، فها فها به وأخاره ، فيل بشت له اللك في ثبته أو نصفه ؟ على الوجهين . و إن قال : أشركني في هذا القمير سصف اللي ، فعمل : لم نصح الشركة إلا في قمس منه ، فيكون النصف القبوض بينهما . ذكره القاصي .

وقال المصف والصحح أن الشركة سفرف إلى النصف كله . فيكون باثناً لم يضح ينعه ومالا يضح - فيضح في نسف القنوص في أصح الوحهين . ولا يضح فيا لم نفيض .كما فننا في تفريق الصفقة

قلت وهوالصواب وطاه الشرح الإطلاق.

قوله ﴿ وَالْشُرَائِحَةُ ، أَنْ يَبِيمَهُ بِرَ نَحِ ، فَيَقُونُ ، رَأْسُ مَالِي فِيهِ مَائَةٌ . مِنْ كُلُ عَشْرةٍ دِرْهَما ﴾ مِنْكُهُ مِها ورَايح عشرةٍ ، أَوْ عَلَى أَنْ أَرْبح فَى كُلُ عَشْرةٍ دِرْهَما ﴾ الله نة الأولى ــ وهو قوله : ستكه مه ورضح عشرة ــ لانكره قولا واحدا ، والمائة الثامة ــ وهي قوله . على أن أرح في كل عشرة د هما ــ مكروهة .

لص عليه في روالة الحاعة - وهو من المفردات. المثل الأثرم: أنه كره بيم ده يازده. وهو هذا -

ومعل أو الصد: هو الراء ، واقتصر عبه أو تكر في راد المداور ولقل أحد من هاشم كأنه هزاهم للنزاهم ، لايضح ،

وقس لانكرم، ودكم رواية في الحاوي ۽ والفائق وحرم به في رعاية الصدى وقدمه في الرعاية الكبرى ۽ والحاوي الصعير .

وحث قساء إنه ليس تر ما فالسبع صبح بالا تراع

قوله ﴿ وَلُمُواصِّمَةُ ؛ أَنْ يَتُولَ ﴿ شَتُكَ بِهَا وَوَصِيْمَةٍ دِرَاهُمْ مِنْ كُلِّ عَشَرَةٍ . فَيَلَزَّمُ النَّشَرَى بِسْتُمُونَ دِرَاهَماً ﴾

وهدا الصحيح من المذهب. وعليه أكثر الأصحاب . وحرم به في الوحير ، وعبره وقدمه في الفاوع وغيره وقيل عمارمه تسعول درهما وعشرة أحرامس أحد عشر حرماً مل درهم .كما لو قال وَوَضِيمَة دره لكل عشرة ، أو على كل عشرة . احتاره القاسى . دكره في التنجيعين وصححه في ترعاية الكبرى . قال الشارح وهذا عاط وقيل عبارمه تسعول درهما وتسعة أعشار درهم وحكاه الأحي رواية . قال في الرعاية : وهو سهو . وهو كما قال .

فائدناد

إمراهما : منى من البش أفى : حَطَّ الزيادة ، ويُحط فى المر نحة قسطه ، وينقصه فى المواضعة ، ولا خيار له بيه ، على الصحيح من المدهب ، من عليه قال فى الفروع : اختاره الأكثر ، وهنه بلى .

الثانية * حكم سع المواصعة _ في السكة أهه وعدمها والصعه وعدمها _ حكم بيع الـ انحة على مـ تمدم

قوله ﴿ وَمَتَى الشَّتَرَاءُ بِثَمَنِ مُوْخَلِ ('' ـ وَلَمْ ' يُبَأِنُ دَلِكَ لِلْمُشْتَرِى فِي تَخْيِيرَهِ بِالشَّمَنَ ، فَلِلْمُشْتَرَى الْجِيَارُ 'شِي الْإِمْسَاكِ وَالرَّدِّ ﴾

هدا إحدى الروايات حرم به في الوحير ، وشرح أن بنجا، ومحمه في الفائق وقدمه في رعابة

وعده الأحدة مؤخلاً ولاحدر له , بس عليه وهذا المدهب ، وقدمه في العروع ، وقال : واحتاره لأكثر ، وأطلقهما في الحر .

فعلى الأول / إذا حتار الإمسال . فإنه بأحده مؤخلا ، على الصحيح . قدمه في الفروع ، والرعامة ، وانحرر ، وعيره . وتحتمله كلام المصنف هــا وعنه - بأحدد حالاً أو نفسح - وتجنمله كلام المصنف أنصاً

⁽١) اختصر الشارح كلام المأن .

فوالر

الأولى " لوعم تأجيل التمن حد تلف المبيع : حسن التمن غدر الأحل و بحتمل أن يبطل النبع . قاله في الرعامة .

وعنه : يقبل قوله مطلقا مع يميته ، حدره القاضى وأصحانه ، وقدمه فى الهداية والمستوعب ، والحلاصة ، والحرر وعلم المعردات ، والرعايتين ، والحاوبين ، والفائق ، واختاره ان عيدوس فى تذكرته ، والحرر ، وجزم به فى المنور .

وهال ان رزین فی شرحه : وهو القیاس ، وللمشتری الحیار .

وعمه يقبل قونه إن كان معروفًا بالصدق ، و إلا فلا .

وعنه لایقبل قوله و إن أغام سية حتى بصدقه المشترى . وأطلقهن في العروع ، و ازركشي وأطلق الأولى والأحيرتين في الكافي .

فإلى لم بكن للنائع بينة ، أوكانت ، _ وقلنا : لايقيل _ فادعى أن للشترى سلم أنه عنط ، وأسكر المشترى دلك : فالقول قوله بلا يمين ، على الصحيح من المدهب احتاره القاضي . وقدمه في الفروع .

وظل المصنف والشارح : الصحيح أن عليه اليمين . لأنه لاسم ذلك . وحزم مه في الكاني ،

قلت : وهو الصواب وأطلقهما الزركشي .

البَّالَــّــ. أو ماعها مدول تُمنها عالما: لزمه ، على الصحيح من المدهب وحرحها الأزجى على التي قبلها . قوله ﴿ أَوْ بِأَكْثُرُ مِنْ نَسَهِ حِيلَةً ﴾ .

مثل : أن يشترى من علام دكامه لحو أو عيره ، على وحه الحيلة | لم بحر بيمه مرائحة حتى بدين .

و إن لم نكن حيلة ، فعال القاصى . إذا ناع علام دكانه سنمة ، ثم شهرى منه مَّ كَثَرُ مِن ذَلِكَ : لم بحر بيعه مراخة حتى بندين أمره . لأنه يتهم في حقه .

وقال الممنف ، والشارح : والصحيح حجوار دلك . وحرم به في الكافي . وظاهر الفائق : إطلاق الخلاف.

قوله ﴿ أَوْ مَاعِ مَنْضَ الصَّفْقَةِ مَقِسْطِهَا مِنَ الثَّمَنِ ، وَلَمْ أَيْبَيِّنُ دَاكِ للنُشْتَرِى فِي تَحْيِيرِهِ مَاشَسِ عَلِلْمُشْتَرِي الْجِيَارُ ﴾ .

هدا المدهب ، سواء كات السلمة كلها له أو المعص المبيع ، إذا كان الجيع صفقة واحدة ، وعبيه الأسحاب ، حرم مه في الحدر ، والوحير ، وعبرهما - وقدره في المنفى ، والشرح ، والقروع ، وغيرهم ،

وعمه يحور بيع عميمه مرابحة مطلق من اللذين اشتريه واقسماه . دكرد اس أبي موسى . وعنه عكمه .

شهيرة محل الخلاف: إذا كان المبيع من المقومات التي لا تنفسر عليه التم بالأحراء كالتياب وعوها.

فأما إن كان من التماثلات التي ينقسم عيها النمن الأحراء ، كانعر والشمير ومحوهما المتساوى . فإنه بحور بيع سعمه مراعمة بلا براع أعلمه

فال المعنف، والشارح الأنظ فيه خلافا .

قوله ﴿ وَمَا يُرَادُ فِي النَّمْنِ أَوْ يُحَطَّ مِنْهُ فِي مُدَّةِ الْجِيَّارِ ﴾

بالعق ترأس المال ، و محمر به . وهو المدهب ، وعليه الأسحاب .

وفيل : إن قسا مُلك في رمن الحيار ستقل إلى المُشغري قلا يلحق ترأس المال ،

كا بعد اللروم على ما يأتى دكره في الرعابة ولم يقيده في الفروع بانتقال ولا يعدمه . [وكدا الحسكم لو راد في النمن في مدة الحيار]

فالرثان

إصراهما . قال مص الأصاب في طريقه : مثل دلك لو راد أحلا أو حباراً في مدة الحيار (وقطع به في المحرر وعيره)

الثانية : قال في الرعاية الكبرى : قاو حط كل التمن ، فهل بنطل النبع ،
أو يصح ، أو تكون همة ؟ بحديل أوحبً

قست الأولى أن تكون دلك همة .

قوله ﴿ أَوْ مُؤْخَذُ أَرْتُنَا لِمَيْبِ ۚ يُلْحَنُّ بِرِ أَسِ المالِ ﴾ .

أى محمد منه ، و مجمر بالدقى ، هذا أحد بوحهين ، احتاره أنه طفات حرم به في اهدايه ، والمدهب ، و مستوعب ، و خلاصة ، والتنجيس ، والوحير ، والعالق ، والدي بين ، واخلو بين ، والهادي ، والمصف هذ

وظال القاسي ؛ يحمر بدنيك على وجهه وقدمه في الكافى ، وابعني وظال : هو أولى . وحرم به في الحجر ، و سور وهذا المدهب على ما اصطبحاء . لاتفاق الشيخين . وأطبقهما في الشرح ، والفروع

قوله ﴿ أَوْ يُوْحِدُ أَرْشًا لِحَنَّا لِمَنَّا لِخَنَّايةٍ عَلَيْهِ : يُلْحَقُّ بِرَأْسِ المال } .

نعنی بخط من رئس الل ، و بخبر ناباق ، وهذا أحداً أوجهين ، اختاره أبو الحطاب غاله في الشرح وصححه في الدهب ، ومستوك الدهب ، وحرم به في لوجيز ، والحادي وقدمه في الحلاصة

والوم الثانى - بحب عليه أن بخبر به على وجهه احتساره القاضى . قاله الشارح . وقدمه فى الكافى ، وقال . هو أولى وقدمه فى المعنى ، وانتصر له . وجرم به فى الحجر ، والمنور .

قات : وهذا المنعب .

وأطلقهما في الهدامة ، والستوعب ، والتنجيس ، والرعايتين ، واخاو بين ، والفائق ، والعروع ، والشرح .

وقيل . لانجط هها من التمن قولاً واحداً

فوامر

الرُّولِي الله أحد تد ما اشتراء ، أو استحدمه ، أو وطئه ما الحد يدله ، على الصحيح من المدهب ، وفيه رواية كنفصه ،

الله في حصت السمة عن قدر ما النفر ها مه الديرمة الإحسار مالك على الصحيح من مدهب الصاعفية الوقدمة في المعنى ، والشرح ، والعروع ، وعيره ، وهو طاهر كلاء كثير من الأسمات

قال في الكافي : وعليه الأسحاب

و پختمل آل بارمه الإحدار بالحال ، دكه ه انصف ، والشارخ ، وغیرهما قبت : وهو قوی عین انشتری او غیر بدلك له ترصیا بدلك اتنی . فعیه نوع بعر پر شم وحدت فی الكافی قال - لأوی آل بنزمه

الثالثة ، له اشترها شن رعبة أقصه ، كماحته إلى إرضاع - رمه أن يجمر بالحال ، و نصيركاشرا، نشس عال لأحل الموسم الذي كان حال الشراء - دكره الفتون واقتصر عيه في الفروع .

قلت : وهو الصواب فيهما

قوله ﴿ أَوْ زِيدَ فِي النَّمِنِ أَوْ حَطَّ مِنْهُ، بِعْدَ لُزُومِهِ نَلَمْ ۚ يُدْحِقُ بِهِ ﴾ . وهو المدهب ، وعده الأسحاب وعده : ملحق له ﴿ واحتاره فِي العالمَقِ . وتقدم التنبيه على ذلك أخر خيار المحلس .

فالرق: هذه مشتر لوكيل ناعه كرياده ، ومثله عكسه

قولِه ﴿ وَ إِنْ الشَّـتَرَى ثُواْ بَا بِعَشْرَةٍ وَقَصَّرَهُ مِشْرَةٍ : أَخْبَرَ بِهِ عَلَى وجهه . قَوِلْ قَالَ : تَحَصَّلَ عَلَى بَشِشْرِينَ . فَهَلْ يَجُوزُ ذَلَكِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾ وأطلقهم في الحويب

أمرهما: لا يحور وهو لسعب وهو طاعر كلام الإمام أحد رحه الله . واحتاره العاضي . وتصره المصنف ، والشارح .

قال في الرعامتين ، والمروع الاجواري الأصح . وصمحه في التصحيح . وحزم به في المذهب، والخلاصة ، والوجيز، وغيره

والوهم الثاني : يحوز . وهو احتمال في الهداية ،

فامرة : مثل دلك ـ حكم وحلافا ومدهما _ أحرة كيد ، وورمه ، ومتاعه ، وحمله وحياطته.

قال الأزجى : وعلف الدابة . وذكر المعنف : لا .

قال أحد : إذا بين قلا بأس

قوله ﴿ وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِعَشَرَةٍ ثُمْ بَاعَهُ بِحَمْلَةَ عَشَرَ، ثُمُّ اشْتَرَاهُ بِعَشَرَةٍ أَخْبَرَ بِذَلِكَ عَلَى وَجْهِهِ. فإِنْ قَالَ : اشْتَرَيْتُهُ بِمُشْرَةٍ جَازَ ﴾ .

اختاره الصنف ، والشارح ، وقدمه في المروع .

قلت: وهو الصواب،

وقال أسحاساً : يحط الرَّ بح من النَّس الثاني ، ويحمر أنه اشتراه محمسة ، وهو المدهب . فعن عليه . وعليه الأسحاب ، كما قال المصنف .

قلت : وهو معيف .

ولمال مراد الإمام أحمد رحمائه استحاب دلك لا أمه على سبيل اللروم .

تبير على لحلاف : إذا بني شيء مد حط الربح أمه إذا لم يعق شيء .

فإنه محمر بالحال ، قولاً واحداً عنده .

فاثرتاب

إراهما ؛ لو اشتري شحص بعد سعة بعشرة ، واشتري آخر بصعبا بعشرين من بالماهم بالم

قال في الحاوى : رواية واحدة . قال ان رؤ ير : إحماعاً .

وحرج أو تكر: أن التم يكون على قدر ردوس أموالها .كشركة الاحتلاط . و إن باعاها مرابحة ، أو مواصمة ، أو تولية : فالحكم كملك على الصحيح س الذهب و عن عبه .

قال المصلم، والشارح ، هذا المدهب الوقدمة في المعنى ، والشرح ، والعروع والرعابة الكبري

وعنه : التمن بيمهما على قدر رءوس أمواهي عنها أو تكر وأكد ها المصف للسكن قال في الفروع : غلل ابن هاب وحسل على رأس سلما . وسحمه في الرعاية السكاري ، واحاو بين ، وأطعهما في الحكال وفال وفيل : المدهب مرواية واحد في أنه بيتهما تصقال والقول الآحر وحه حرجه أو تكر ، اشهى ، وعبه ، لكل واحد رأس مانه ، والراح بصفل .

الثانية : قال الإمام أحد . المستومة عندي أسهل من بيع سرائحة

فال في احدوى الكبير : ودلك نصبق الرائحة على الدئع . لأنه يحدج أل يعم المشترى مكل شيء من النقد والورن وتأخير التمن ، وعمر اشتراه و مزمه المؤلة والرقم ، والقصارة والسمسرة والحر ، ولا يعر هيه . ولا يحل له أن يزيد على دلك شيئاً إلا بينه له ، ليم للشترى بكل ما يسلمه البائع وليس كدلك السومة . التحى . قلت ، أما بيم المرابحة في هذه الأرمال : فهو أولى مشترى وأسهل . قوله ﴿ وَمَتَى اخْتَلَهَا في قَدْر النَّمَسَ تَحَالَهَا ﴾ هذا المدهب ، وغلد الجاعه عن الإمام أحمد ، وعليه الأصحاب . لأن كلا منهما مدع ومنكر صورة ، وكدا حكم النياع لبينة كل واحد منهما .

قال في عيون مسائل : ولا تسمع إلا بينة المدعى باتفاقتا . انتهى

وعنه : القول قول النائع مع يمينه دكرها الله عوسي ، والن المدر .
ودكره في الترعيب المنصوص ،كاحتلافهما بعد قبصه وقسح المقد في المصوص
قال الزركشي : هذه الرواية ـ و إن كانت خفية مذهباً ـ فهي ظاهرة دليلا.
ودكر دليلها ومال إلهه ، وعنه ؛ القول قول المشترى ،

ونقل أمو داود : قول الدائع أو يترادان - قيل ، فإن أفام كل واحد معهما بينة ؟ قال : كذلك

قال الرركشي ، وعنه : إن كان قبل القبض تحالف ، و إن كان بعده : فالقول قول المشتري حكاها أبو اخطاب في انتصاره

قوله (فَيُهُذَأ يِمَيِنِ البَاشِ فَيَغْيِفُ: مَا يِنْهُ بِكُدا ، وَإِنَّا بِنَّهُ بِكَدَا . ثُمُّ يُحُلِفُ الْمُثْتَرِى : مَا اشْتَرَيْتُهُ بِكَدَا ، وَإِنَّا اشْتَرَيْتُهُ بِكَذَا ﴾ .

اعم أن كلا من المتنابعين بدكر في يمينه إنسانًا ونفياً ويبدأ بانتنى على الصحيح من المدهب ، كما فال المصلف .

وعنه : يبدأ بالإثبات . وذكرها ترركشي وصاحب الحاوى وعبرهما وحماً . ودكرها في الرعاية قولاً . فيقول النائع : سنه تكدا لا تكدا . و نقول المشترى اشتريته تكدا لا تكدا . وأطلقهما في الحاوى التكبير .

قال في القروع : والأشهر يذكركل واحد منهما إليان ومن . فظاهره : أن خلاف الأشهر · الاكتماء (حدهما _ أعلى الإندات أو النبي .

وقد قال في الرعامة الصعرى : حلف الدائم - ماباعه إلا تكدا، ثم المشترى . أمه ما اشترام إلا تكدا . قوله ﴿ فَإِنْ لَـكُنَ أَخَدُهُمَا لَزِمَهُ مَا قَالَ صَاحِبُهُ ﴾ . وهو المدهب . وعليه الأصاب .

قال سعس الأسحاب . لو سكل مشتر عن إثبات : قصى عليه .

[فال في التلحيص : فإن نكل المشترى عن الإثبات قضى عليه بتخيير المائع] .

قُولِه ﴿ وَ إِنْ تَحَالُفَا فَرَضِيَ أَحَدُهُمَا نَقُولِ صَاحِبِهِ : أَقَرُّ النَّقَدَ، وَ إِلاَّ فَلِكُنَّ وَاحِدٍ مِهْمَا الفَسْخِ ﴾

هذا الصحيح من المنعب وعليه الأسمال.

وقيل: يقف الصبح على الحاكم وهواحبّال لأن الحطّاب، وقطع به من الزاعوبي شهيد: طاهر قوله ٥ و إلا فلمكل واحد صبه، الفسح ٤ أن السع لاسفيخ سعس التحالف، وهو الصحيح من المدهب، وعيه الأصحاب.

وقيل : ينفسخ . قال ابن الزاغوى : وهو المنصوص .

وكذا لا تنصبح البيع لو امتمع النائع من إعطائه عمما ظاله المشترى ، وامتمع المشترى من اللها . المشترى من المذهب .

قال الزركشي : هو المروف عند الشيخين وغيرهما .

وعنه ينفسح تمحرد إبائهما . وهو طاهر كالام الحرقي .

قولِه ﴿ وَ إِنَّ كَانِّ السُّنَّمَةُ تَاهِمَةٌ رَحَمًا إِلَى قِيمَةٍ مِثْلِهَا ﴾

وهو كالصريح أسهما متحافض مع ملف السلمة | وقد دخل ذلك في عموم قولة لا ومتى احتلفا في قدر النمن تحالفا » وهذا المدهب.

قال في التلغيس : أصح الروابتين التحاب

قال الزركشي: هذا اختيار الأكثرين.

قال ان منحا في شرحه : هذا أولى وجرم مه في الوحيز ، والخرقي ، ومدكرة

اس عبدوس ، و لمور ، ونصره في المعي ، وقدمه في الحرر ، والرعامتين ، والنظم ، والقائق ، و إدراك الفاية ، والمذهب الأحمد ،

وعه لا متحدها إلى كانت تافعة والقول قول المشترى مع يتيه احتاره أبو بكو رحه الله .

ظال الزركشي على أنصيما ، وأطلقهما في الهداية ، والمدهب ، والمستوعب ، والحلاصة ، والسكاق ، والشي ، والشرح ، والحاوى الكبير ، والقوعد العقبية ، والفروع

وقال مصف والشارح . ويسعى أن لا شرع التحالف ولا العسح فيا إذا كانت فيدة السامة مساوية للنس الذي ادعاء المشترى ويكون القول قول المشترى مع يميته . لأنه لا فائدة في دلك . لأن الحاصيل به الرحوع إلى ما ادعاء المشترى وإن كانت القيمة أقل فلافائدة للنائم في العسم . فيحدمل أن لا يشرع المبين ولا العسم لأن دلك صرر عبيه من عبر فائسه . ويحتمل أن يشرع التحميل العائدة المشترى ، التهيا .

تبيران

أمرهما قوله ٥ رحم إلى قسة منها ٤ هكدا ظال الحرقي وشراحه ،وصحب المدالة ، والمدهب ، والمسوعب ، والخلاصة ، والسكافي ، والمحرر ، والنظم ، والرعامين ، والحاولين ، والعروع ، والدائق ، وعيره من الأصحاب .

وقال في التلحيص - ثم يرد عين المبيع عند التفاسح ، إلى كانت باقية ، و إلا قشها . فإن لم حكي مثنية و إلا فقيمتها

فاعتبر المثلية - فإن لم تسكن مثنية فالقيمة والجاعة أوجبوا القيمة وأطلقوا .

الثانى · قوله في الزواية الأولى * رحما إلى قيمة مثلها . و تكون القول قول مثلثاري في قيمة التالف ، نقله محمد من السبس . في قدر، وصفه . وعليه الأصحاب . كا صرح مه المصلف شوله * فإن احتلف في صفتها ظالقول قون المشترى ، ف

فظاهر كلامه : أنه سواء كان الاختلاف في صفة المبن أو الميب.

أما صعة العبن علا خلاف وبهما أن القول قول المشترى . و إن كانت الصعة عيماً ، كالبرص والحرق في التوب، فالقول قول المشترى أيضاً . على الصحيح من المذهب .

قال الزركشي ؛ هو المشهور

وقيل : القول قول النائم في نني ذلك .

عمل المذهب في أصل المسانة إن رضى المشترى بما قال البائع ، و إلا رجع كل معهما إلى ما حرج منه ، و بأحد المشترى النمن إن كال قد قدمى ، و بأحد البائع القيمة ، فإن تساويا ــ وكانا من حنس ــ نقاصا وتسافية ، على ما يأتى ، و إلا سقط الأقل ومثله من الأكثر .

قال الزركشي : هذا المشهور المروف .

وقال ان منجا في شرحه ؛ طاهر كلام أبي الخطاب : أن التيمة إدا زادت عن التمن لا يلزم المشترى الزيادة . لأنه قال : المشترى بالحيار بين دفع التمن الذي ادعاء النائع ، و بين دمم القيمة . لأن النائع لا يدعى الزيادة .

قال الزركشي : وكلام أبي اعطاب ككلام الحرق . وليس فيه أل دلك سد المسح ، بل هذا التحيير مصرح به مأنه بعد التحالف وليس إد دالة فسخ ، ولاشك أن المشاري _والحلة هذه _ مخير على المشهور .

والذى قاله اس منحا محت لصاحب الهداية _ بعنى جدء أبا المعلى صاحب الخلاصة _ فإنه حكى (عنه) بعد دلك أنه قال : وحوب الزيادة أظهر ، لأن بالفسخ مقط اعتبار التمن .

و بحث دلك الشيخ تنى الدين رحمه الله أيصاً . فقال : بتوحه أن لا تحب قيمته ، إلا إذا كانت أقل من النم . أما إن كانت أكثر : فهو قد رصى بالنمن فلا يعطى زيادة . لاتفاقهما على عدم استحقاقها . ومثل هد في العداق ولا فرق ، إلا أن هـ الفتح المقد الذي هو سب استحقاق المبنى ، بحلاف العداق ، فإن القنصي لاستحقاقه قائم النهنى . قوله ﴿ وَمَتَّى فَسِحَ الْمُطَّاوُمُ مِنْهُما الْعَسْخَ الْمَقَدُ ، ظَاهِرًا أَو بَاطِنًا .

وَإِنَّ مَسْخِ الظَّالِمُ لَمْ يَنْمُسِحُ فِي حَقَّهِ بَاطِّنَّا . وَعَلَيْهِ إِنْمُ الْمَاصِبِ) .

ظال المصنف في المعنى . ويقوى عندى أنه إن فسح الطوم منهما : المسح ظاهراً وياطناً . وإن فسخه الكادب عالماً بكذبه لم ينفسخ بالقسمة إليه فوافق اختياره في المعنى ما جزم به هنا .

ووافقه ال عدوس في بدكرته . فقال : و ينمسج طاهراً فقط ، نفسج أحدها طلماً ، ومطلقاً لفسج الطاوم . وقدمه الناظم عقال

وإن منح الطاوم يعنج مطلقاً وينفد فننج المتدى طاهراً قد تم دكر الحلاف.

وقال فی الوحیر : و إدا فسح العقد انفساح طاهراً و ناطباً مطالقاً و نامد فسح المعتدی .

> فأدخل الطالم والنصوم وقدمه في الفروع واحتاره القاصي ثم قال في الفروع ، وقيل : مع ظلم البائع وقسخه ينفسخ طاهراً وقيل : و باطناً في حق النظوم .

وقال في الرعايتين : ومع ظم الدائع وفسحه ينفسج طاهراً ، وقيل : وباطناً . ومع ظم المشترى وفسحه ينفسج ظاهراً و باطناً . فيساح للمائع حميع التصرفات في المبيع ، وقيل : لا يتفسخ باطناً .

ومع فسنخ المطلوم منهما يتفسخ ظلعراً و ياطناً - انتهى .

وقال في الهداية : فإن القسح اللهذا، فقال شيحنا النفسيح طاهراً و الحلاً. فيباح للدائم جميع التصرفات في اللبيع . وعدى : إن كان الدئم ظللًا العدم في الطاهر دون الناطل الأنه كان يمكنه إمصاء العقد ، واستيماء حقه . فإذا فسح فقد تعدى . فلا ينفسخ العقد ، ولا يباح له التصرف . لأنه غاصب .

و إن كان المشترى هو العدلم «مسح المعد طاهراً و باطناً الأن النائع لا يمكمه استيماء حقه بإمصاء العقد . فكان له العسخ ، كالو أقلس المشترى . انتهى .

وثاهه في المستوعب ، والكافي ، والتنجيص ، والحاوى الكبير ، والشرح . وقال في الحلاصة ، و مصبح في الناطل . وقيل إن كان الدن سالم لم مصبح في الباطل ،

وقان في المدهب ، والمبعة ، ومتى وقع الفسح الفسح طاهراً و باضاً في حقهما في أحد الوجهين ، وفي الآخر : إن كان النائع ظاماً الفسح في الطاهر دون الباطل وهو كما قال في الحلاصة ، إلا أسهما أطبقا - وتمد هو

وقال ای منحدی شرحه ، عل کلام الصنب وطاهر کلامه العرق بین الطالم والمعلوم ، سواه کال العام البائع أو اشتری

ولم أجد نقلا صريحماً يوافق فلك ، ولا دليلا نقتصيه . بل المنقول في مثل دلك ــ ودكركلام القاضي وأبي الخطاب . انتهى

وهو تحيب منه . فإن انسأله فيس فيهما منفول صريح عن الإمام أحمد رحمه الله حتى بحالفه على المنقول فيها عن الأسحاب وهو من أعطمهم

وقد احتار ما قطع به هما في المسى فقال: و غوى عندى دلات ، وحزم به ابن عبدوس في تذكرته ، وقدمه في النظم ، وذكر ، قولا في الفروع ، والرعايتين ، وقوله لا ولاوحدت ديلا بقتصيه ، عبر مسلم ، فإن فسح المطاوم ظاهراً و باطاناً ظاهر الدايل ، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد ، واختاره القاصى وعيره ،

وأما فسخ الظالم للعقد عاته لا يصنع مانسية إليه . لأنه لا يحل له القسخ . على نست حكمه بانسية إليه . وهده عادة اس سحه في شرحه مع المصنف ، إذا لم يطبع على منقول مما قاله المصنف اعترض عليه . وهذا ليس محيمة . فإن الاعتدار عنه أولى من ذلك . والمصنف إمام حليل ، له احتبار واطلاع على ما لم يطلع عليه .

إذا عامت دلك . فالصحيح من المدهب في حكم الممالة . أن العقد ينقسخ طاهراً و عاطماً مطلقاً . كما حرم به في الوحير وغيره . وقدمه في الفروع ، والحلاصة. واحتاره القاصي . وقال : هو طاهر كلام الإمام أحد .

واحتار أنو الحطاب . إن كان النائع ظالمًا انفسح في حقه ظاهرًا لا ماطبًا . وإن كان المشترى ظالمًا عسم ظاهرًا و ناصًا . وقدمه في الرعاشين - وأطلقهما في المدهب ، والبعمة . و حتيار المصنف قول ثالث . والله أعلم .

قوله ﴿ وَإِنِّ اخْتَنَفَا فِي مِمَةِ الثَّمَنِ تَحَالَفَا ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ لِلْبَلَدِ نَقَدْ مَعْلُومٌ . فَيُرْجَعُمُ إِلَيْهِ ﴾ .

إدا كان للملد غد واحد، واحتما في صعة النمن : أحد به . بصعليه في روامة الأثرم . و إن كان في الملد نقود ، فقال في الفروع : أحذ بالعالب وعنه الوسط . احتاره أنو الحطاب وعنه الأقل .

قال القامي وعيره : ويتحالفان .

وقال في المحرر : و إن احتلف في صفة النمن ، فظاهركلامه : أنه يرجع إلى أعلب نقود البلد . فإن تساوت فأوسطها . وقال القاصي : يتحالفان .

وقال في الرعايتين ، والحاوى الصمير : أحد نقد البلد أو عاليه إن تمددت نقوده . من عليه . فإن استوت فالوسط . ومن قبل قوله : حنف . وقبل : يتحالفان .

زاد فی الکبری وقبل: إن قال: ستك هذا النوب بدرهم وأطنق، وهماك هود نختلمة . فلد أقل ذلك فظاهره. جوار البيع شس مطلق وللمند نقود محتلمة . وله أدماه لأمه اليقين . وفال في الهداية : قابل احتلفا في صفة النمل على كال فيه نقود رحع إلى أوسطها

وقال شیح بتحالفان . وكذا . قال في المدهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب، والكافي والنظم ، والحوى الكبير، وإدراك الدية، وعيرهم

قال فی المعنی ، والشرح : إن كان فی البلد مقود رحم إلی أوسطها . نص علیه فی روایة الجماعة .

قالاً : فيحتمل أنه أراد إذا كان هو الأعلب ، وانساملة به أكثر . لأن الطاهر وقوع لماملة ، أشبه ماإذاكان في البلد غد واحد

و يحتمل أنه ردهم إليه مع النساوى . لأن فيه نسو نة بينهما في اختى وتوسطا بينهما وفي العدول إلى عبره ميل على أحدهما فكان التوسط أولى . وعلى مدعى دلك التمن ، انتهى .

وقال این رزین فی شرحه . و إن كان لهبلد نفود رحم یلی أوسطها ، تسویة بیمهما . و مجلف مدعیه ا فإن كانت مصاوعة تحاند , انسهی .

وقال في الحلاصة : أحد سقد الملد وقيل : شحالات

وقال في التنجيمين: فإن كان فيه نفود - فهل يرجع إلى الوسط، أو يتحافف؟ على وجهين .

وقال في العائق : إدا احتلفا في صفة النم رجع إلى غد البلد وعامه ... بص عليه . ولو تساوت نقودم فهل يرجع إلى الوسط ، أو يتحالفان ؟ على وحهين .

وقال ان عبدوس في تذكرته : و بارم نقد البلد ، أو عالمه ، أو أحد المتسبو بة أو وسط المتقارية بحلفيما في صفة الثمن .

إدا عامت دلك : فالمصنف ـ رحمه الله ـ هنا قطع بالتحانف إدا كان في البلد نقود وهو قول القاصي وعيره . وقدمه اس سح في شرحه والصحيح من المدهب: أسهما لابتحالفان، لكن هل يؤجد العالب؟ وهو الصحيح من المدهب جرم به في البلعة، والمنور، والعائق، وقدمه في الحور، والقروع، والرعايتين، والحاوي الصمير

قال في الحرر: وهو ظاهر كلامه وفال في الرعايتين ، والعائق عمل عليه. أو يؤحد الوسط؟ احتاره أمو الخطاب ، وحرم مه في التلحيص ، وشرح ال روين ، وقدمه في المدهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والهادي والنظم ، والحاوي الكبير ، وإدراك الدية ، وعيره

أو يؤحد الأقل؟ فيه ثلاث روادت

والثالثة . قول في الرعابة كا تقدم

وتقدم كلام المسنف والشرح في السكلام على روانة لوسند والد قول رابع بالتحالف ، وهو قول القاصي وعيره .

هملى المدهب ؛ إن تساوت النقود ، ولم تكن فيها عالم . فقال في الحمور ، والرعابتين ، والعائق ، والعائق : هل يؤحد الوسط ، أو بتحاص ؟ على وحمين ، كا نقدم .

وتقدم كلام أس عدوس.

والوسط الذي في الفروع ، غير الموسط الذي في المحرر ، والرعابتين . فليعلم دلك .

قوله ﴿ وَ إِنَّ احْتَلَفَا فِي أَجْلِ ، أَوْ شَرْطٍ . فَالْقُولُ فَوْلُ مَنْ يَنْفِيهِ ﴾ . هذا إحدى الروابتين .

قال في تحريد السامة : يقدم قول من ينفي أجلا أو شرطا ، على الأظهر . وحزم به في الوحيز ، والمدهب الأحد ، وستحب الأدمى ، والمور . وقال ابن منجا : هذا المدهب ، وقدمه في الهادئ . وعنه : يتحدلفان . جزم به في تذكرة ابن عبلوس . وقلعه في الهذاية ، والستوعب ، واخلاصة ، والمحلى ، والحجر ، والرعائين ، والحاويين ، وشرح اس ريس ، وسهايته ، ونظمها ، و إدراك الدبة وهو المدهب على ما اصطلحاه . وأطلقهما في المدهب ، وسهوك الذهب ، والكنى ، والتلحيص ، واللعة ، والشرح ، والنظم ، والفروع ، والفائق .

تعبيم : مثل دلك بـ حلافا ومدهدً بـ إدا احتلفا في رهن ، أو في صمين ، أو في قدر الأجل أو الرهن أو المبيع

قوله ﴿ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ شَرْصًا فَاسِدًا ۚ فَالْقُولُ فُولُ مَنْ يَنْفِيهِ ﴾ . عطاهه من أنه سواء كان الشرط الفاسد ينطل المقد أولا .

واعلم أنه إذا كان لايبطل المقد ، فاتمول قول من سفيه على الصحيح من المدهب [وقدمه المصنف هذا ، وحرم به] وهو طاهر كلام أكثر الأصحاب ، وقدمه أن وزين وغيره .

وعمه المتحالفان . و يأتي كالام الل عندوس . وأطلقهما في العروع

و إن كان يبطل المقد. فالقول قول من ينفيه . وهذا المدهب . وعليه عامة الأسحاب وعليه عامة الأسحاب وقطع به كثير مسهم . ونص عليه في دعوى عند عدم الإدن ، ودعوى أنه كان صغيراً حالة المقد .

وفيس يدعى الصمر وجه يقبل قوله الأمه الأصل [وأطلقهما في العروع في كتاب الإقرار فيها إذا أقر وقال لم أكل بالله].

وقطع ابن عبدوس في تذكرته : أنه لو ادعى الصدر أو السعه حالة البيع : أسهما يتحالفان .

وقال فى الانتصار ، فى مد عجوة ، لو اختلفا فى محته وصاده : قُبل قول البائم مدعى فساده . و يأتى نظير ذلك في الصيان وكتاب الإقرار فيها إدا شمن أو أقر وادعى أنه كان صغيراً حالة الصيان والإقرار بأنم من هذا .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : بِمُثَنِي هَٰذَيْنِ فَقَالَ : بَلْ أَحَدَهما ﴾ يعنى بثمن واحد ﴿ فَالْقَوْلُ فَوْلُ البائِسِمِ ﴾

هذا المدهب ، نص عليه ، وعليه حماهير الأصحاب وحرم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الدهب ، والخلاصة ، والممين ، والهادى ، والوحير ، وإدراك العابة ، والمنور ، وعيره وقدمه في المستوعب ، والتلحيص ، والدمة ، والحرر ، والرعابتين ، والحاوبين ، والفائق .

وقيل : يتحالفان . احداره القاضي . ودكره ان عقيل رواية ، ومحمها . وقدمه في التبصرة ، وعيرها .

قال الشارح : هذا أقيس وأولى إن شاء الله نماني .

قال في التلخيس : هذا أتيس .

فال القاضى في الحجود .. في بات المراجعة ، و بات الدعاوى والبيات .. : إدا
 احتمم المتبايمان في قدر المبيع تحالفا . ذكره هـ في التلجيمي .

قوله (وَإِنْ قَالَ: بِمُتَنِي هَذَا ، فقالَ - بَلْ هَذَا . حلف كُلُّ وَاحِدِ مِنْهُمَا عَلَى مَا أَنْكُرَهُ . وَلَمْ يَثَبُتُ مَيْمَ وَاحِدِ مِنْهُما ﴾ .

هدا إحدى الطريقتين . وهي طريقة المصنف هذا ، وفي الهادي ، والهداية ، والمدهب ، وسبوك الدهب ، والسعد ، والسعد ، والمدهب ، والمدة ، والمدهب ، وإدراك المامة ، والعائق ، والحاوى الكير .

والطريقة النامية: أن حكم هذه المسألة: حكم التي قبلها . وهي النصوصة عن أحمد . وهي طريقة صاحب الحرر، والنظم ، وتحريد الساية ، وتدكرة اس عدوس ، وقدمها في الرعايتين ، والحاوى الصمير ، وأطلق الطريقتين في الدوع .

فائرناد

إصراهما: إذا قلما : يتحلفان ، وتحلف ، فإن كان ما ادعاه البائع معيماً مد المشترى ، فعليه دو إلى البائع ، وليس للمائع طلمه إذا مدل له تمه ، لاعترافه بيهمه و إن لم يعطه تمه فله فسح البيع واسترحاعه ، فاله المصنف ، والشارح .

وقال في المنتخب: لا يرده المشترى إلى البائم.

وأما إدا كال بيد البائع : فإنه يقر في بده ، ولم تكن للمشترى طلبه وعلى البائع ود الثمن ، قولا واحداً .

و إن أحكر المشترى شراء الأمة : م يطأها النائع الأنه معترف بعيمها . مقل حمد : هى ملك لذاك ، أى المشترى . قال أنو تكر . لاسطل البيع بمحود، و ـ كى فى الوكالة خلاف خروجه فى النهاية من الطلاق

الثانية : لوادعي البيع ودفع النمل ، فقال . بل روحتك وقبصت بهم ، در. المقا على إباحة المرج له ، ونقس دعوى السكاح بيميمه .

ودكر أنو مكر قولا · تقبل دعواه البيع بيميمه و يأتى عكسها في أوائل عِشْرة النــه .

دكر هده المسألة المصنف في أواحر ﴿ باب ماإدا وصل بإقراره ما يعره ﴿ . وتقدم في كتاب البيع في ﴿ فَعَمَلُ ، السّامِ ؛ إذا احتنف في صفة البيع ﴾ . قوله ﴿ وَ إِنْ قَالَ البّائمُ ؛ لا أُسَّمُ المبيدَعَ حَتَّى أَفْيِضَ ثَمَـهُ ﴿ وَقَالَ الْمُشْتَرَى ؛ لاأَسَلّمُهُ حَتَّى أَفْهِضَ المَبيدَعَ ، وَالنَّمَنُ عَبْنٌ جَمِلَ يَيْشُهُما عَدْلُ

يَقْبِضُ مِنْهُما وَيُسَلِّم إِلَيْهِما ﴾ .

وهذا المدهب ، وعليه حمور الأسحاب ، وحرم به في المحرر ، والرعامة الصحرى ، والحاوجين ، والدائق ، والقواعد ، وعيرهم . وقدمه في المحرى ، والشرح ، والرعاية السكيرى ، والقووع وعيرهم .

وعه ما يدل على أن النائع نجبر على تسديم المبنع على الإطلاق صلى المدهب: يسلم المبنع أولا ثم التمن ، على الصحيح من المدهب. وعليه أكثر الأصحاب.

وقيل ، بل يسلم إليهما معا ، ونقله ابن منصور عن الإمام أحمد . وقيل : أيهما بارمه البداءة ؟ يحتمل وحهين ، ذكره في الرعاية السكترى .

والرق اس قدر منهما على التسليم ، وامتنع منه : صميه كعاصب .

قوله (و إِنْ كَانَ دَيْنَا) يَعْنَى فَى النَّمَةَ حَالاً (أَجْبِرِ البَّائِمُ عَلَى النَّسْلِيمِ . ثُمُّ يُجِبَرُ النُّشْتَرِى عَلَى نَسْلِيمِ الثَّمَنِ إِنْ كَانَ مَاصِرًا) يعنى في المجلس

وهذا الذهب. نص عليه ، وعليه أكثر الأصحاب.

وقيل - له حسم حتى نقيص ثمنه الحال . كا لو حاف فو 4 - واحتاره المصلف واحتاره في الانتصار - قاله في الفروع ، والقواعد

فعلى ما احدره المصنف : لوسامه النائع إلى المشترى : لم يخلف حد دلك استرحاعه ، ولا مع المشترى من النصرف فيه .

قال في القواعد وهو حلاف ماها الإلفامي وأصحابه في مسألة الحجر القريب. في المؤرد الفريب المائم المعادية الحجر القريب المائم المعادية الخيار في مأو لأحدهم ما الأرجى في مهايته .

ولا يتلك الشترى قمص المبيع في مدة اخبار لدون إدر صريح من البائع . عن على ماقاله في القاعدة التاسة والأرسين .

قوله (وَإِنْ كَانَ عَائِبًا بَمِيدًا، أَوِ المُشْتَرِى مُعْسِرًا. فَلِلْبَأَثُمِ الْمَسْخُ ﴾ هذا المدهب قطع به الجهور . منهم : صاحب الفروع . وقبل : له النسخ مع إعساره فقط ، أو يصبر مع الحجر عليه . فاله في الرعامة .

قال · و يحمل أن يناع المبيع ، وقيل ؛ وغيره من ماله ، في وفاه تُمه إذا تعذَّر الإعسارِ أو بُعُدُو .

قلت : وهو الصواب.

وقيل: لا بدأل يكون معسراً مه كله . قدمه في الرعاية .

فالمرق: لو أحصر نصب النمن ، فهل يأحد المبيع كله أو نصفه ؟ أولا بأحد شيئًا حتى برل النامى ، أو يصبح النبيع و برد ماأحده ؟

قال في الرعابة : يحتمل وجهين .

وقيل : نقد معمل التمن لايمم العسج . عنهي

وقال في الفروع ؛ و إن أحصر نصف تمه . فقيل : تأخذ المبيع . وقيل : نصفه وقيل : لاستجني مطالبته شبي ومثمن مع حيار شرط . انتهي

قلت : أما أحد المبيع كله · فعيه صرر على النائع - وكذا أحد نصفه ، للتشقيص . فالأطهر - أنه لا يأحذ شيئاً من المبيع حتى يأتى مجميع التُن .

قال في الفروع : ومثله المؤجر بالنقد في الحال .

تمهيد : معموم قوله و والمشترى مصراً به أنه لوكان موسراً بماطلا ليس له القسح . [وهو الصحيح في الحال . وهو المدهب ، وعليه الأصاب إلا الشبح تقى الدين ، فإنه فال : له العسح] .

قلت ، وهو الصواب

قوله ﴿ وَ إِنْ كَانَ فِي البَلَدِ: خَخَرَ عَلَى الشُّتَرِي فِي مَالِهِ كُلَّهِ حَتَّى يُسَلِّمَهُ ﴾ .

هذا المذهب، وعليه الأصاب، وقيل: له النسخ.

قوله ﴿ وَ إِنْ كَانَ عَائِبًا عَنِ التَلَدِ قَرِيبًا : احْتُمِلَ أَنْ يَثَبُتَ لِبْبَائِعِ الفَسْمَةُ ﴾ .

وهو أحد الوحيمين . وقدمه في الرعابتين ، والحاويين - وحرم له الن رر ين في سهايته . وهو ظاهر ماحزم له في الهادي .

﴿ وَالْحَثْمِلُ أَنْ يُخْتَرَ عَلَى الْمُثَكِّرِي ﴾ من غير فسخ ، وهو الصحيح من المدهب ، وقدمه في الفروع ، وحرم مه اس عبدوس في تذكر مه ، وأطلقهما في السي ، والكافي ، والحُور ، والشرح ، والفائق ، وشرح الله محا ، والهذامة ، والهلاصة .

فائرتاق

إمراهما: لوكان التمن مؤجلا ، فالصحيح من المدهب: أن المبيع الايجس عن المشترى ، نمن عليه ، وقدمه في القروع ،

وقيل : بحسه إلى أحله . حرم نه في ارعاية ، والوجير .

قال في الفروع : احتاره الشيح . يعني : مه المصنف .

الثانية : مثل النائم _ في هذه الأحكام _ المؤخر بالنقد في الحال | قاله في الوجير ، والمروع ، وعيرها .

تنبهات

الأول : ظاهر قوله ﴿ وَمَنِ اشْتَرَى مَكِيلاً أَوْ مَوْزُوناً ﴾ أنه سواءكان مطموماً أو عبر مطموم وهو صبح . وهو المدهب . وعليه الأصاب .

وعنه محل دلك : إذا كال مطموماً مكيلا ، أو موروما
وعنه محل دلك : في الطموم ، سواء كال مكيلا ، أو مورونا ، أو لا .
النائي: أماط المصنف _ رحمه الله _ الأحكاء عا يكال ، و يورن ، لا عا يناع
من كيل أو ورن ، فدحل في قوله \$ ومن اشترى مكيلا أو موروم ، الصبرة ، وهو

إحدى الروايتين . وهي طريقة الخرقي ، والمصعب ، والشارح . ونصره القاضي ، وأصحابه وذكره الشيح تني الدين ظاهر المدهب [وسمحه في البطم].

والصحيح من المدهب : أن الحكم منوط مدلك إدا بيع بالكيل ، أو الورن لا بما بيع من دلك حواظ .كالصبرة المعيمة . وهي طريقة صاحب الحور ، والرعايتين والنظم ، والحاوى الصغير ، والفائق وغيرهم ، وصاحب الفروع . وقال : هذا المدهب قال في التلجيس : هذه الرواية أشهر - وهي اختيار أكثر الأصاب . وهي الرواية التي دكرها انصب مقوله ه وعه في الصبرة المتنيئة : أنه مجوز بيمها قبل قبصها ، و إن تلفت فهي من صيال المشترى ، وأطنفهما في الحوى الكبير

الثالث في اقتصار المصنف على المكيل، والمورون: إشعار أن عيره؛ ليس مثلهما في الحسكم ولوكان معدوداً ، أو مدروعا ، وقد صرح به في :

قوله ﴿ وَمَا عَدا المسكيلِ وَالمُورُونِ يَحُوزُ النَّصرُافُ عِيهِ قَدْلَ فَبَضِهِ ﴾ وهو وحه . قدمه في الشرح ، والفائق ، والرعابة السكتري .

قال ان منجا في شرحه : هذا المدهب وطاهر المدهب : أث المعدود كالمكيل والمورون . قاله في العروع . وقطع به اخرقي ، وصاحب التنجيعين ، والمحرز ، والمعلم ، والحاوى الكبير ، وقال : لا تحتلف الرواية فيه .

والشهور في المدهب: أن المدروع كالمكيل والورون. قاله في العروع. وقطع 4 في التلحيص، والحجرر، والبلعة، والحاوى المكبير، وعيرم. قوله ﴿ لَمُ * يَجُرُ يَبِعُهُ حَتَّى يَقْبِضُهُ ﴾.

هذا المدهب مطلقا , وعليه الأصحاب .

وعه : بحور بيعه لماشه . احتاره الشيح نتى الدين رحمه الله . وجور التولية فيه . والشركة . وخرحه من بيع دين . والمدهب حلاف ذلك ، وعليه الأصاب . تعديد : ظاهر قوله ه لم بحر بيمه ، أمه ملكه بالمقد ، ولكن هو محموع من بيعه قبل قدصه . وهو صحيح . وهو المدهب الله الله الله وعسيره ، وعليه الأصحاب ، وحكاد الشيخ تتى الدين رحمه الله إجماعا .

ودكر في الانتصار روانة . أنه لا يمسكه بالعقد - دكاها في مسألة نقل الملك رمن الحيار

> ونقل ابن منصور : ملك البائع قائم حتى يوفيه المشترى . فاسرتان

وقيل في قدير من صعرة ، ورطن من راءة : لا يازم إلا نقيصه .

وفال القامي في موضع من كلامه : ما يعتقر إلى القنص : لا يازم إلا بقبصه . دكره الرركشي

وقال في الروصة بذم السع تكين وورنه . ولهذا غول : لمكل واحد ممهما العسع نعير احتيار الآخر ، ما لم تكيلا أو يرنا

فال في المروع كدا فال قال · فيتحه إدر في نقى الملك روانتا الحيار . وقال في الروصة : ولا يحيل نه قبله .

وقال: عير المكيل وامورون كهما في رواية

وتقدم النميه على دلك أول الناب عند قوله ٥ ولسكل واحد من التبايعين الحيار ما لم يتقرها لأبدالهما ٤ .

الثانية . المبيع رؤية أو صفة منقدمة : من صبان البائع حتى يقبصه المشترى ، ولا يحور للمشترى التصرف فيه قبل قبصه ، مكيلا أو موروباً أو عيره .

تبير: ظاهر قوله ١٥ ع بحر يمه حتى نقصه ٤ حوار التصرف فيه حير البيع .

وهو احيار الشيح تني الدين ، وتقدم أنه اختار جو مه ، الله ، وحوار الدولية فيه والشركة وهما مسائل

منها: المتنق و يصحرواية واحدة قال الشيخ نقى ندير به عا ومنها بهنه وهنته بلا عوص حد قنص تمه ، وقي حو هم وحهال. وأطنقهما في المروع وطاهر ماهنع به النصيف في باب الرهن عام حود هنه ، حيث قال و يجود رهن المبيع ، غير المسكيل والموزون قبل قبضه .

قال فی التناخیص: ذکر القاضی وائن عقبل آنه لابصح رهنه قال فی الشعدة الثامنة والخمین ؛ قال القماصی فی غدد ، وام عقیدن لایجور رهنه ، ولا هبته ، ولا إجاز ، قبل النمس كاشیم شم دستم فی الرهی [وهو طاهر كالامه فی مرسین] عن لأسمات آنه نصاح رهمه قبل قبصه اشهی

وقطع في الحاوي الكبير أنه لا يصح هـ ولا هـته وهو طاهر كالامه في الرعا تين ، والحاوي الصمير في هذا الياب.

واحدر القاصى ، اخوار فيهما واحتاره الشيخ غى الدس رحمه الله .
وفال فى التنخيص أيضاً ، وذكر القاصى واس عقبل فى موضع آخر : إن كان الثم قد قبص : صح رضه و ونقدم كلامهما فيا نقلاء عن الأصحاب .

والأصحاب وحه آخر تحوار رهبه على غير تماه قاله في القواعد وعبره

وقدم فی الرعایة الصفری ، والحاوی الصفیر ، والنظم وعبره محمة رهمه ، وصححه فی ارعامة السكتری ، والفائق د كروا دلك فی مات درهن و رأتی هماك رأم من هدا

ومنها تالاحرة والصحيح من مدهب أنها لانصح مطلق احتاره القاصى في المحرد ، واس عمل وقدمه في العروع وقبل الصحامي بالمه ، احتاره الشنح نقى لدس إحمه التي ومنها: الوصية به والخلع عليه . عجوره أبو يعلى الصنير . واحتساره الشيح نقى الدين .

وفى طريقة يعمى أصحاساً : يصح تزويجه به ، والحتاره الشيح تقى الدين . فال فى القاعدة الثانية والحسين : ومن الأصحاب من قطع بحوار جعله مهراً ، معللا بأن دلك غَرر يسير ، فيمتعر فى الصداق ، ومنهم : الحجد ، الشهبى .

وفيه وجه آخر : لايضح حله مهراً .

واحمار الشيخ تنى الدين رحمه الله أيف حوار التصرف فيه سير بيم. وظاهر كلام الأكثر _ وصرح مهكتبر سهم _ عدم الجوار . قوله ﴿ وَ إِنْ تُلْفَ قَبْلَ فَبُصِّهِ فَهُوَ مِنْ مَالِ البَّائْمِ ﴾ .

اعم أنه إذا ننفكله ، وكان نآفة سماوية : انفسخ المقد وكان من صيال نائمه . وكدا إن تلف سعمه . لكن هل يحير المشترى في ناقيه ، أو يفسح ؟ فيه روايتا : تفريق الصفقة . وقد تقدم المدهب فيها .

قال الزركشي ، ظاهر كلام أبي محمد : أنه يحبر بين قبول المسيع باقصاً ولا شيء له . و بين الفسخ والرجوع بالثمن .

وطاهر كلام عبره : أن التحيير في الساقي ، وأن التالف يسقط ما قامله من التمن . التهمي .

وأما في العيب مآفة سماوية ؛ فيتمين هاله المصلف في تلف البعض مآفة سماوية قوله ﴿ إِلاَّ أَنْ يُتُلْفِهُ آدَمِيْ ، فَيُحَيِّرُ المُشْتَرِى بَيْنَ فَسَلْحَ الْمَقْدِ وَبَيْنَ إِمْضَائِهِ وَمُطَالِبَةٍ مُتَلِفِهِ بِالْقِيمَةِ ﴾ .

هذا المذهب مطلقا . ص عليه , وعايه جاهير الأصحاب . وقطع له كثير سهم .

قال الممنف، والشارح، وغيرهما : قاله أصحابنا .

وقيل: إن أتلفه نائمه العسج العقد. وهو احتيال في الكافي . قال الزكشي * قد يقال : إن إطلاق الحرقي يقتصي طلان العقد مطلقا . وطاهر ماروي إسماعيل ن معيد: إدا كان النعب من حية البائم لاسطل العقد ،

وطاهر ماروی إسماعيل ن معيد : إدا كال النعب من حمة البائع لابيطل المقد ، ولا يخير المشترى . انتهى .

شمير: قوله ٥ ومطاسة متلمه بالقيمة ٥ كذا قال كثير من الأصحاب .

قال في الفروع : ومرادع _ إلا الحرر _ هولم ﴿ بقيمته ﴾ : ﴿ ببدله ﴾ وقد نقل الشالنجي : يطالب مثلفه في المسكيل والموروب ممثله .

فوائر

منها : لو خلطه ». لا شهير : فيهل ينفسخ النقد ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في الحجرر، و خاوى الصمير ، والدائق ، والركشي .

أمرهما: ينفسح المقد ، وقدمه في الرعايتين ، ومحمه في البطم .

والثاني : لاينمسح ، وفال في العائق : والمحتمار ثبوت الحيرة في فسعه . ونشل الحلاف منتي على أن الحلط : هل هو اشتراك أو إهلاك؟ على مابأتي في كلام المصنف في النصب .

وسم لو اشتری شاه شمبر ، فاکلته قبل الفس . فإن لم تکن بيد أحد : الفسخ العقد كالسباوی - و إن كانت بيد المشتری ، أو البائم ، أو أجسى : فن صبال من هي بيده .

وسها : لوكان المبيع تفيزاً من صُبرة ، أو رطلا من زُبرة ، فتلفت إلا تفيزاً أو رطلاً · فهو المبيع .

ومها: لو اشترى عداً أو شقصاً بمكيل أو مورون أو معدود أو مدروع . فقيص العبد و داعه ، أو أحد الشقص بالشقمة ، ثم دام الطعام قبل قيضه : الفسخ المقد الأول دون الذي ولا يبطل الأحد بالشقمة . و يرجع مشترى الطعام على المقد الأول دون الذي ولا يبطل الأحد بالشقمة . و يرجع مشترى الطعام على

مشترى العبد أو الشقص نفيمة ذلك ، لتعدر رده . وعلى الشعبع مثل الطمام لأمه عوض الشقص

قوله (وَمَا عَدَا الْمُكِيلِ وَالْمُورُونِ بِجُورُ التَّصَرُّفُ مِيهُ قَتَلَ فَيْضِهِ ، وَ إِنْ تَلَفِ هِهُوَ مِنْ صَّمَانِ المُشْتَرِى ﴾

وهدا بناه منه على ماذكره في المكيل والموزون .

وقد تقدم أن المدود والدروع كهنا ، فاعدا هده الأرامة بحور التصرف فيه قبل قبصه . وإن تنف فهو من ضال المشترى كا قال المصنف وهذا المذهب وعليه جاهير الأصاب .

قال في الفروع : هذا المدهب ، كأحذه شفعة .

قال في التنجيس : هذا أشهر الروايات واحتيار أكثر الأحماب.

قال في الحرر : هذا للشهور ،

قال في الشرح : هذا الأطهر

قال في الرهاية ، والفائق : هذا الأشهر

قال الرركشي : هو الأشهر عن الإمام أحد . والمختار لجمهور الأصحاب . وصححه الن عقبل في العصول . وهو من معردات المدهب وعنه يحور التصرف فيه إن لم يكن مطعوماً

وفي طويقة حص الأصحاب رواية : محور في المقار فقط .

ودكر أو الحطاب رواية أحرى . أنه كالمكيل والموزون في دلك . فلا يحور النصول ، والشيح المصرف فيه مطلقاً ونو صمنه . احتاره ان عقيل في غير الفصول ، والشيح تني الدين ، وحملها طريقة الحرق وعيره ، وقال : عليه تدل أصول أحمد . كتصرف

المشترى في التمرة ، والمستاجر في الدين ، مع أنه لا يصمنها ، وعكمه كالصبرة المعينة . كا شرط قنصه اصحته ، كمام وصرف .

وقال في الانتصار في الصرف : إن تَكَيِّزُ له الشراء سيه ، ويأمر النائع بقيصه في المجلس ، وقال في الترعيب المتعينان في الصرف قبل من صور السالة وقيل : لا ، لقوله ، إلا هؤلاء ، .

فوائر

الأولى و صاحبه المليح مشهر وعيره فعير المسترة منهم تعلق به حق توفية ، كففير من صبرة ونحوه فيعتقر إلى القنص على الصحبح من المدهب وعليه الأصحاب، وفي كلام المصنف ما قتصي روانة تعدم الافتقار

قال الزركشي : ولايتابع عليها .

ومنهم لم يتملق نه حتى توفية ، كند من عند وعوم في النبعة ، هو كالذي قبرية

وفي النجيس. هو من المتميرات ، فيه لحلاف لآيي

والمتمير قسيان مائتمنق به حق بوفية كممك هذا الفطيع كل شاة بدره ومحود ، فهوكالمهم الذي تعلق به حق توفية عبد الأصحاب وحرج أنه كالمبلد ، وهو صاهر روانة الله منصور

التأليم : ما حار أه التصرف فيه الهو من صيامه إدال يممه النائم . من عليه . قال في الفروع : فظاهره تمكن من قبصه أولا وحرم مه في استوعب وعيره وقال الشيخ تتى الدين وحه الله : لا تكون من صيامه إلا إدا تمكن من قبصه وقال خلام المدهب . أن العرق بين ما شكن من قبصه وعيره ، لس هو الفرق بين المقيوض وغيره . قال في العروع : كذا قال ، قال : ولم أجد الأصحاب دكروه ، ورد ماقاله الشبح تقى الدين . واستشهد للرد كلام سعى الأصحاب

الثالثة : النمن الدى بيس في الذمة حكم حكم النمن عاما إن كان في الذمة : فله أخذ بدله ، لاستقراره ،

قال المصنف في فتاويه _ فيمن اشترى شاة بديد ر _ فيلمته ، إن قلنا : يتمين الدسار بالتميين ، ويسمسح المقد نتلعه قبل قمصه • السمح هما . و إن لم نقل بأحدها لم ينفسخ .

الرابعة . حكم كل مدين ملك سقد معاوصة . يندسح مهلاكه قبل قمصه . كالأحرة خديمة ، والموض في الصنح يمني البيم ، وبحوهما : حكم الموض في البيم في في حوار التصرف ومنعه كما سبق ، قطع به الأصحاب .

وحوز الشيخ نتي الدس البيم فيه وغيره ، لمدم قصد الرجع . أنتهيي .

وحكم ما لابصخ العقد نتمه قبل قبصه كالموض في الحلم ، والعوض في المنتق ، والمعالج به عن دم العبد _ قبل : حكم البيع . كما تقدم في الدي قبله . احتاره القاصي في المحرد ، الكن تجب بتلفه مثله أو قيمته . جرم به في المحرد ، والرعاية الصعرى ، والحاوى [الصعير] ولا فسح على الصحيح .

واختار الشيخ تتى الدي رحمه الله : لهما فسح سكاح ، لفوت حص المقصود ، كميب مبيع ، ائتهى .

وقيل: له التصرف قبل قبصه فيما لاينفسح ، فيصمه ، جرم به في المنمي ، والشرح ، والحائق ، وأطلقهما في الشرح ، والحائق ، وأطلقهما في الفروع ، وفي المستوعب ، وفي التنجيص ، بل ضيانه كنيم ،

وحكم المهركدلك عند القاصى . وهو طاهر كلام حماعة . وجزم نه فى الحاوى السكير ، والحور . وقدمه فى الرعامة السكرى .

وقال أنو الحطاب : إن لم يكن متعيماً . دكره المصنف . وأطلقهم في المعنى ، والشرح ، والفروع ، والماثق .

الهامسة : لو تعين ملسكه في موروث ، أو وصية أو عيمة : لم ستمر قبصه في صحة تصرفه فيه . دكره الشيح تتى الدين رحمه الله ملا حلاف وحرم مه في التلحيص ، والمعنى ، والمحرر ، والشرح ، والحاوى الكبير ، والعائق ، وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى وعيرها لمدم صهامه سقد مماوصة ، كميع مقبوض ، وكوديمة ، وكاله في يد وكيله ، وبحو ذلك

وقيل : وصية كبيع . وقيل : و إرث أيضا كبيع .

وفي الإقصاح عن أحمد : منه بيم الطنام قبل قبصه في إرث وعيره .

وق الانتصار : منع تصرفه في عيبة قبل قنصه إخاعا ، وعار بة كوديمة في جواز التصرف ، و يضنئها مستمير ،

و بأتى حكم القرص في أو ، بديه

قوله ﴿ وَيَحْمُثُلُ الْقَبْضُ مِمَا يسعَ بِالْكَثِيلِ وَالْوَرْدِ بِكَثِيلِهِ أَوْ وَزْ بِعِ

وكذا المدود ، ولمدروع عده ، وذرعه على ماتقدم على عليه . وهو المدهب وعليه حاهير الأصحاب . لحكن يشترط في دلك كله : حصور المستحق أو بالله .

وعنه : إن قنص حميم الأشياء بالتجلية مع الثمييز - بصره القاصي وعيره وقال في الحجر ، ومن تابعه : و إن تقابصاه حراقًا ، لمديد قدره : حر ، إلا في المسكيل ـ قانه على روابتين .

ویاُنی فی اُواخر السلم عل کتنی سلم کیله اُو وربه ونحو دلک علی لمکیل والموروں وبحوما آم لا ؟

فوائد

إهراها : نص الإمام أحد رحه الله على كراهة وثرلة المكيل.

الثانية " الصحيح من المذهب : سحة استدانة من عليه الحق فستحق في القمي .

قال في التلجيم : صح في أطهر الوحهين وقدمه في الفروع ، وقيل لايصح الثائمة : نص الإمام أحمد رحمه _ الله وقاله القاضي وأصحابه _ طرفه كيده .

الرابعة: بن الامام أحد رحمه الله أيضًا على صحة قبض وكيلي من بعسه لنف وهو المدهب، وعديه حمهور الأصحاب غاله في الدروع.

قال في التاحيض حدا لمشهور في المدهب وعليه حمهور الأصحاب. وفاله في الترعيب وعبره. وقدمه في الفروع وعبره وقيل: لايضاح.

ولو قال له : اكْتَلْ من هذه الصبرة قدر حقك ، همل : صبح وقبل : لا و يأتى فلك في آخر واب السلم

قول ﴿ وَفِي العَثْيَرَهِ وَمَا أَيْمُقُلُ بِالنَّقِلِ ، وَفَيْمًا يُتَمَاوَلُ بَالتَّمَاوُلِ ﴾ . هذا المدهب ، وعليه أكثر الأصحاب .

وعمه أن قنص حميع الأشياء بالتجلية مع التمير . ونصره القاصي وعيره ، كما تقدم .

فاهرة : قال المصف في المصي في كتاب الحدة . : والقدم في المشاع السليم السكل إليه عبر أبي الشريك في السكل إليه عبر أبي الشريك في قيمه و نقله . فإن أبي العب الحاكم من يكون في بده لها . فينقله ليحصل القبص ، لأنه الاضرو على الشريك في ذلك ، و نتم له عقد شريكه .

وقال في الرعابة ، ومن اتهب ممهما أو مشاعا ، من منقول وعيره ، مما ينقسم أو عيره فأدل له شركه في القنص : كان سهمه أمانة مع المتهب ، أو يوكل المتهد شركه في قنص سهمه منه ، و تكون أمانة ، وإن تنازعا قنص لها وكيلهما أو أمين الحاكم ، اتتهي ،

وقال في الفروع ــ في مات الهمة _ قال في المحرد _ يعتبر لقم المشاع إدن

الشريك فيكون بصفه مقبوصاً تمدكا . وصف الشريك أمانة . وقال في السون * مل عاريه ، انتهى.

وقال فى الرعاية أيصاً _ فى مات القدس ، والصال _ ومن ماع حقه المشاع من عين ، وسلم السكل إلى المشترى ملا إدن شريكه ، فهو غاصب حق شريكه ، فإن علم المشترى عدم إذبه فى قدم حقه ، فتعف : ضمن أيهما شاه _ والقرار على المشترى . وكذا إن حهل الشركة أو وحوب الإدن ومثله محيله ، لكن القرار على البائم ، لأنه عَرَّه و محتمل أن مجتمى المشترى .

قوله (و فيما عدًا دَلكَ بِالتَّخْلَيَّةِ ﴾ .

كالذي لاسقل ، ولا يحول . وهذا بلا براغ . لكن قال المصنف ، والشارخ وصاحب الترعيب ، والرعامة ، والحاوى ، وعيره : مع عدم الماسع قات ، وامله مراد من أطبق

فائرنان

إمداهما : أحرة نوفية النمن و نشس على نادله منهما . قاله الأصحاب ،
وقال في النهابة - أحرة نقله حد قنص النائع له عليه . اشهى
وأحرة المقولات على المشترى ، سواء قلسا كشوض أولا . حرم به ق التلحيص وعيره ، وقدمه في الفروع ، والرعابة

وقال المصنف، والشارح وعيرها أحرة اسقولات على المشتري، سواء قلما كقبوض أولا

قال المعنف: لأنه لم يتعلق به حق نوفية . نص عليه .

وقال فى الرعامة السكارى : ومؤنة توفية كل واحد من الموصين ــ من أحرة ورمه وكيله ، ودرعه وعده ، وغير دلك ــ على بادله . ومؤنة قبص مابيع جرافاً ــ وهو متمبر ــ على من صار له ، إن قلتا : هو فى حكم القبوض ، و إلا علا . وما سع نصفة أو رؤية متقدمة فهو كالمكيل والمورون وعموهم ، في حتى التوفية وغيرها .

وقيل : أحرة الكيال على النائع وكذا أحرة الوران ، والنقل . وقيل : بل على المشترى .

تم قال من عنده . و بحثمل أن عليه أجرة النقاد ، وربة الوران . انتهى .

[وقال القاصى في التعليق - وأحرة النقاد . فإن كان قبل أن يقبض النائع النمن . فهي على الشنرى ، لأن عليه تسليم النمن إليه صميحاً ، و إن كان قد قيمن . فهي على النائم . لأنه قد قيصه سه ومدكه فسيه أن بدين أن شيئاً سه معيماً على رده] .

الثانية . يتمير التمن عن المتمن بدخول « باء » البدلية مطلقاً . على الصحيح من المدهب. قدمه في التسجيص ، والرعامة . وفان : وهو أولى .

قال الأزجى في نهايته : وهو أظهر .

وقيل : إن اشتمنت الصفة على أحد القدين . فهو النمن ، و إلا فهو مادحلته ه باء ، المدلية ، نحو لوقال : سنك هذا مهذا . فقال للشترى : اشتريت ، أو قال : اشتريت هذا بهذا . فقال الباش : بستك .

ودكر الأرجى في سهايته وحيا ثالثا ، وهو : أن التمن الدرام والدمامير الموصوعة للشمينة اصطلاحاً . فيحمص سها فقط .

قلت : وهو قريب من الذي قبله .

فوائد

مسل · لايمسن الثقاد ما أخطأوا، على الصحيح من المدهب. نص عليه . راد في الرعاية : إذا عرف حدقه وأمانته . والظاهر : أنه مراد من أطلق . وقيل : يصنون .

ومنها : إتلاف المشتري للمبيع: قبص مطلقاً . على الصحيح من المدهب .

وقبل: إن كان عمداً فقبض، وإلا فلا.

وغصبه ليس منبض .

وق الانتصار : خلاف، إن قبله • هل يصير قاصاً أم يعسم ، و سرم قيمته ؟ وكذا مثهب بإدنه : هل يصير فائصاً فيه ، وفي عصب عقار لو استوبي عليه وحال بينه و بين بائمه : صار قائضاً ؟.

ومنه : يصح قبصه من عمير رصه النائم على الصحح من المدهم . وقال في الانتصار : يحرم في غير متمين .

ومسها : لو عصب النائع التمن ، أو أحده بلا إدنه : لم حكن قبصاً إلا مع المقاصة .

فاترة : يحرم تعاطيهما عقداً فاسداً . فلو فيلا : لم بنك مه ولا بعد تصرفه ملى المحيح من المدهب.

وحرج أبو الحطاب في انتصاره : سحة التصرف فيه من الطلاق في السكاح الدسد .

واعترصه أحد الحرلي في تعليقه وقوق بيسهما .

وأندى ان عقيل في عمد الأدلة : احتمالا سفود الإفالة في البيع الفاسد ، كانطلاق في السكاح الفاسد ، قال : و نفيد دلك أن حكم الحاكم بند الإقالة بصحة المقد لايؤثر ، انتخى .

قال في الفائق : قال شيحه _ يعني به الشيح تتى الدين رحمه الله _ بترجح أنه يملكه بمقد فاسد .

صلى المدهب: حكمه حكم المصوب في العبان . على الصحيح من المدهب حرم به في الرعايتين ، والحاوبين ، وعيره . وقدمه في الفروع وغير . قال في القاعدة السادسة والأرسين : هذا المروف من المدهب .

وقال اس عقيل وعيره : حكمه حكم القنوض على وحه السوم . ومنه حرج اس الزاغوتي لايضينه .

و بأتى حكم القلوض على وحه السوم في باب الصيان ــ و إن كان هذا محلد ــ للمني ما .

وعلى المدهب أيضاً · يصبه نقيمته على الصحيح . نص عليه في رواية الن منصور ۽ وأبي طالب .

ودكر أبو نكر : يصمه بالمسمى ، لا القيمة .كمكاح وحدم . وحكاه القامى في الكتابة وحتاره الشيخ في الدين

وقال في الفصول الصلم بالأس ، والأصح : غيلته كمصوب

وق الفصول أيصاً _ في أحرة المثل في مصار بة فاسدة _ أنه كبيع فاسد ، إدا لم يسمحتى فيه المسمى استحق تمن المثل ، وهو القيمة كدا تحب قيمة المثل لهده المعمة انتهى

وهال في المعلى في مصرف العبد _ وصاحب المستوعب : أو يصمن مثله يوم العه وحرج القاصي وعيره فيه وفي عارانة كمعصوب . وقاله في الوسيلة .

وقيل: له حسن المقنوس للقد فالله على قبص تمله

وعلى الدهب : يصس ريادته على الصحيح

قال فی الرعابة الکبری . وله مطلقا شاؤه المتصل والممصل ، وأحرته مدة قبصه بید المشتری ، وأرش فقصه .

وقیل : هل أحربه ور یادته مصبوبة أو أماغ؟ علی وحهیں - شہی . وقال فی الصعری : وتماؤه وأجرته وأرش بقصه لمالكه .

وقيل عليه أحرة المثل لمعمة . وصانه إن عف نقيمته ، وريادته أمامة . النهى وقدم الصيان أيضاً في الزيادة . وصححه في تصحيح الحرر . وقال في الفروع ، والحرز ، والنظم : وفي صيان ريادته وحمان وقال في المفي ، والدغيب ، والرغايتين ، والحاويين ، وعيره : إن سقط الجمين ميتاً فهدر . وقاله القاض . وعند أبي الوظاء : يصمه الشهي

و يصمه صر به بلا تراع . وحكمه في الوطء حكم الماصب ، إلا أنه لا حَدّ عليه ، وولده حر .

قوله ﴿ وَالْإِقَالَةُ : مَسْخُ ﴾ .

هذا المدهب الا ربب ، مصاعليه وعليه جماهير الأصحاب. قاله في القواعد الفقهية . اختارها الخرق ، والقاضي ، والأكثرون.

قال الركشي هي احتمار حمهور الأصحاب القاصي وأكثر أصحابه قال في المميء والشرح، والعائق، وعيره، ويشرع إقالة الدم وهي فسخ في أصح الروايتين وقدمه في الفروع، والرعاسين، والحجر، وعيره وحكاه القاضي والمصنف وغيرهما عن أبي مكر.

وعه: إنها بيم احتا ها أو بكر في النسية

تنهير: سى على هذا العلاف فوائد كتيرة داك ه الرحب في فوائده وغيره مها : إننا نقابلا قسل القنص فيه لا يحور بيمه قبل فنصه : فيصح على المدهب ، ولا نصح على الثانية ، إلا على روا ة حكاه القاصى في المحرد في الإحرات أنه يصح بيمه من مائمه خاصة قبل القبص ، وقد تقدمت واحتدرها الشيح تقى الدين وقاله أنو الخطاب في الانتصار

وممها: حوارها في اسكيل والمورون سيركيل وورن ،على لمدهب ولا يصبح على الثانية . وهي طرعة أبي نكر في الثنبية ، والقناسي ، والأكثرين . وجزم سها في الفروع وعبره

وحكى عن أبى تكر: أنه لابد فيها من كيل أو ورث ثان ، على الروانتين جميعًا . وقطع نه المعتف ، والشارح عن أبى بكو . ومها: إدا تقايلاً تر يادة على النمن ، أو نقص منه ، أو نفيرحنس النمن : لم تصح الإقالة . والملك ناق للمشترى ، على المدهب .

وعلى الثانية : فيه وجهان . وأطلقهما المصنف هسا .. وأطلقهما في الهداية ، والشهف، والحجر ، والرعامة ، والحاوىالصعير ، والزركشي ، وعيره .

أمرهما . لايصح إلا عنل التم أيصاً . سمحه المصنف ، والشارح ، وصاحب الحارى الكيير ، والشتوعب ، والفائق . وهو سدهب عسد القاصى في حلاقه . قال في القواعد : وهو ظاهر ماظه ابن منصور .

والوهم الثانى : يصح تريادة على التمن ونقص وصححه القاصى فى الروايتين.
وهو ظاهر مافدمه فى الدوع . فإنه قال : وعنه بيع . فيسكس دلك إلا مثل التمن فى وجه ، ويكون هذا المذهب على ما اصطلحناه .

وسها : تصح الإقالة معظ د الإقالة ، و د الصالحة ، على المدهب . دكره القاضي ، وأن عقيل

وعلى الثانية : لاتمقد صرح به القاضى فى خلافه . وقال مانصلح للحل لانصلح للعلم بالمقد ، وما يصابح للمقد لا بصلح للحل . فلا تمقد الإقالة بالفط في النبيع بالمقط في القواعد .

وظاهر كلام كثير من الأسحاب: استماده بدلك وتسكون معاطاه قاله في الفوائد.

وسها : عدم اشتراط شروط البيع - من معرفة القال فيه ، والقدرة على تسليمه وتمييزه عن غيره - على المدهب ،

وعلى الثانية : يشترط معرفة ذلك . دكره في المعي في التعليس .

قال في القواعد: وفي كلام القامي مايقتصى: أن الإقالة الاتصح مع غيبة الآخر ، على الروايتين ولو قال: أقلمي شم عاب ، فأفاله: لم يصح . قدمه في العروع ، وقدم في الانتصار: بصح على العور .

وقال اس عقيل وعيره : الإقالة لما افتقرت إلى الرضا وقعت على المم .
ومنها . لو تلفت السلمة . فقيل: لانصبح الإقالة ، على الروانتين ، وهي طريقة القاضي في موضع من خلافه ، والمصنف في المنهى .

وقيل : إن قيل هي ضخ : صحت ، و إلا لم تصح .

قال القاضي في موضع من خلاته : هو قياس المدهب .

وفي التلجيص وحهان ، وقال أصنهما الروانتان فيه إدا علم المبيع في مدة الحيار ، وأطلقهما في الفروع ، وقالا وقارق الرد بالعيب ، لأنه يعتبد مردودا .

ومنها : صحتها بعد نداه الجعة ، على المذهب .

وعلى الثانية: لأتصح . قاله القاصي ، وان عقيل ، ومن تاسيما .

ومنها : عاؤه المفصل ، فعلى الثانية : لأيسع ، وعلى المدهب : قال القاصي : هو المشاري .

قال این رجب : ویتینی تخریجه علی الوجهین ، کالرد بانسیب ، والرجوع للملس .

وحرج القاصي وحهاً ترده مع أصله حكاء المحد عـه في شرحه .

وقال في المستوعب والرعامة : النماء للنائم ، على المدهب . مع ذكرها أن بماء العبيب للمشترى .

وصها لوباعه محلا حاملاً ، ثم تقايلاً وقد أطلع . صلى المدهب : يتم الأصل ، سواء كانت مؤ ترة أو لا .

وعلى الثانية إن كانت مؤ برة : فهى نصفترى الأول . و إن لم نكن - فهى للدئم الأول .

ومها : حيسار المحلس ، لابشت فيها على المدهب .

وعى الثابة : قال في التلجيس : يثبت فيها كماثر المقود قال : و يحتمل عدى لايشت . ومنها : هل يرد بالسيب . صلى الثانية : أه الرد .

وعلى المدهب: يحتمل أن لابرد به ، و يحتمل أن برد به . قابه في القواعد ومنها : الإقالة في للسلم فيه قبل قبصه ، فغيل بحوز الإقالة فيه على الروانتين ، وهي طريقة الأكثرين ، ونقل ان المدر الإجماع على ذلك .

وقيل بمورعلى المدهب لا الثانية وهي طرائة القاصي ، وان عقيل في روايسهما ، وصاحب الروصة ، والن الراعولي ، و مأتي دلك أيصاً في ناب السلم ومتها: لو باعه جزماً مشاعاً من أرصه ، صلى المدهب : لايستحق المشترى ولا من حدث له شركة في الأرض قبل القابلة شبئاً من الشقص بالشعمة .

وعلى الثانية : يشت لهم .

وكذا لو باع أحد الشرككن حدته ، ثم عما الآحر عن شعبته ، ثم نة بلا وأراد الماق أن يعود إلى الطلب ، فليس له دلك عني المدهب

وعلى الثانية : له دلك ،

وملها: لو اشترى شقصاً مشقوهاً ، ثم تقايلاه قبل العلب .

معلى الدينة : لايسقط ، وعلى المدهب : لايسقط أيضاً ، وهوقول القاصي وأسحامه
وقبل : يسقط وهو المصوص ، وهو طاهر كلام أبي حمص ، والقاصي

ق خلاقه .

ومنها : هل يمثلك المصارب أو الشريك الإقالة فيها اشتر . . ؟ فالأكثرون على أنهما يملكانها عليهما من المصلحة .

وفان اس عقبل في موضع من فصوبه : على المدهب : لأيملكها ، وعلى الثانية : يملكها

و يأتى ذلك في كلام المسنف في أول الشركة .

ومنها : هل يملك المفنس بعد الحجر القابلة ، لطهور الصلحة ؟ معلى الثانية : لاعلك ، وعلى المدهب : الأطهر بملكها ، قاله اس رحب .

و يأتى هذا هناك.

وكدا حكم الفس إدا ماع السعة ثم عادث إليه بإقابة ووحدها باثمها عبده و يأتى هذا في باب الملجر .

وسها : لو باع أمة ، ثم أعاله فيها قبل القنص . فقل أبو تكر ، وان أبي موسى والشيراوي · تحم استبر لؤها على الثانية . ولا إحمد عني للدهب

وقيل و بيها و بتان من غير ساء

قال الركشي: والمصوص في روانة ان القسيم، وان تعدل و وحوف الاستبراء مطلقاً وقو قبل القسمي وعو عدار القاصي، وحدعة من الأصاب ، إناطة بالملك، والحداطاً للأنضاع.

و من في رواية أحرى : أن الإفالة إن كانت سد الفيض والتصرف، وحب الاستبراد ، و إلا لم يجب ،

> وكدلك حكى الروامة القاملي ، وأنو محمد ، في الكافي ، والمعنى وكأن الإمام أحمد ، سطر إلى انتقال علك المدينة علم للاحتياط .

قال: والمحت من المحد حيث أيدكر قيد التمرق مع وحوده و معريج الإماء مه الحكمة قيد السألة فيدلاناس مه . وهو سؤها على القول بانتقال الملك . أما لدكانت الإفالة في سع حيار _ وقد . لم سقل _ فطاهم كلامه : أن الاستعراء لا يجب ، و إن وجد الشش .

ولم يعتبر المحد أيضاً القمص فيها إد كال الشترى لهما امرأة - مل حكى فيه تروايتين وأطنق - وحامف أبا محمد في تصر بحه مال الرأة سد التفرق كالرحل . وس الإمام أحمد رحمه الله الذي مرق فيه بيل التعرق وعدمه : وقع في الرحل ، اشهى كلام الزركشي ،

وقال في القواعد _ جد أن حكى الطر نفتين الأوليين _ ثم قبل : إنه ينبى على انتقال الصيان عن البائع وعدمه . وإليه أشار ان عقيل .

وقيل: بل يرجع إلى أن تحدّد الملك مع تحقق النزاءة من الحن : هل يوجب الاستنزاء أم لا ؟ قال. وهدا أطهر ، النهى.

ومنها : لو حلف لا ينبع ، أو لأبيس ، أو علق في النبع طلافا أو عنقً . ثم قال : فإن قلنا هي سم : تربب عليه أحكامه من النز والحنث ، و إلا فلا .

قال ان رجب ؛ وقد يقال : الأعان تسى على المرف ، وليس في المرف أن الإقالة بيع ،

ومنها: لو ناع دمى ذمياً حمراً ، وقنصت دون تمنها ، نم أسلم البائع _ وقلنا : يحب له التمن _ فأفال المشترى فيها ، فعلى الثانية : لا يصنع .

وعلى المدهب ، قبل : لا يصح أيصاً . وقبل : يصح . وأطلقهما في العوائد . ومنها : هل تصح الإغالة بعد موت المتعاقدين ؟ .

د كر الفاضي في موضع من حلاقه : أن حيار الإقالة ينظل بالموث . ولا يصح

سلو

وقال في موضع آخر : إن قلما هي بيع : صحت من الورثة . و إن قلم فسح هوحمان .

و سى فى الفروع سحة الإفالة من الورتة على الحلاف . إن قلما فسخ : لم تصح منهم ، و إلا سحت .

ومنها : لو تقابلا في بيم فاسد . ثم حكم حاكم نصحة العقد ونفوده ، فهل يؤثر حكمه ؟ إلى قند الإقالة بيم : فحسكمه نصحة البيم صحيح . و إن قلد فسخ : لم ينقد . لأن العقد ارتقع بالإقالة و يحتمل أن ينفد، وتنمى الإفالة ، وهو طاهر مادكره ان عقيل في عمد الأدلد . ومنها : مؤلة الرد ، فقال في الانتصار : لا تازم مشعر أ وسقى سيده أ مالة . كود مه وفي التعليق ققاضي : يصبته .

قال في الفراع ، فيتوجه الزمه المؤلة الوقطع له في الرعاية في الميال ، وفي مياته التقمل خلاف في المفنى .

قال في الدوع , في قبل - لإقله بيم توجه على مشعر .

فالمرقى. إذا وقع الفسح بإداء ، أو حيد شرط ، أو عالم ، أو عار دلك ، فهل يرتفع العقد من حيته ، أو من أصل ٢

قال القاض في الإقالة في العاء المنصل ، د قد ، صح كول مشترى فيحكم بأنها فسح من حينه ، وهذا المذهب

قال في آخر القاعدة السادسة والتلاتين ، وحاسب ، أن ينصح منك سؤحر و يعود إلى من النقل الملك إليه منه ، طاهروف في مدهب : أن الإحرة لا تنصيح مذلك ، لأن فسنخ النقد رفع له من حمله ، لامن أصله ، النهى

وقال أبو الحسين ــ في نطيقه ســـوالقسخ هـدما : رقع للطد من حـــه . وقال أم حليفة - من أص : شهى

ظل الشيخ على كذال وحمه الله : القياس أن الفسخ رقع الفقد من حيمه كا در مسب ، وما أر الفدوح

وقال في الفروع ، وفي تعليق القاصي ، و سعى ، و عمرهم الإدبه فسمح اللمدد من حينه , وهدا أصها المهمي

واللذي رأساق معلى ﴿ ﴿ أَلَّهُ فَسَاحِ اللَّقَادَ، وَرَفْعَ اللَّهِ مِنْ أَصَالِمَ أَمَّ أَمَالُمُ مَا أَنَّ مِ الإفالة في الدر

ومن صاحب الدوم طبع على مكان عبر هذا ، أو هو ، كر قال سبعد في حواشله ــ إن الصبر في فوله من الاحسه له يرجع إلى العقد ، لا إلى الصبح ١٩ - حاد الدواد

فلت ، وهو نميد ،

وصرح أبو بكر [ق السيه] بالصبح السكاح لو تكحيف المشترى . ثم ردها سيب ـ ساء على أن الصبح يرفع المقد من أصله . المهي

وقال القاصى ، وان عقيل فى خلافتهما الفسح بالعيم الوقط للعقد من حيمه ، والمستح بالحيار الرفع للعقد من أصله ، لأن الحيار يمنع الليوم بالسكلية ، ولهذا يمنع من التصرف فى سيع وثمه ، محلاف لمبت النهيا

وتنحص ما في السألة تلاتة أوجه .

تاليها : فاق مين الفسيخ مخبرو مين الفسيخ بالميت ، وأن المدهب . أنه فسيخ للعقد مان حسه

آخر الحدة ترامع من الإنصاف أو لليه تنشئته الله وللموانية وحسن الاقيقة لحزء الخامس أوأوله (بات الريا والصارف) والله السندي على الإكان أولا حرن ولا توة إلا بالله على عطيم وصلى الله وسيرو أرك على حار حديد ، وصفوه رساية عجم إلا ما سيدين أوعلى آنه أهمان

